

# الأهالي

د. غالى شكرى





**كتاب الأهلالي رقم ١٥**

---

سبتمبر ١٩٨٧

.....

.....

كتاب الأمان: صدر عن جبهة الأمان

حزب التجمع الوطني القلمى الوحيدى

الأداء الواحدة ل كسب السلسلة لا يمر بالضرورة عن رأي المجتمع

---

الملاحظات : ٢٣ شارع عبد الحائق لزوت - القاهرة

الرسائل : ٢٣ شارع عبد الحالى لوت - القاهرة



# كتاب الأمان

كتاب غدير دودي

رئيس مجلس الإدارة

خالد عبي الدين

رئيس التحرير

لطفى واكسد

مدير التحرير

صلاح عيسى

الغلاف هدية من الفنان يحيى اليباد

✽ ولد في مدينة منوف عام ١٩٣٥  
حيث تلقى تعليمه في مدرستها  
الانجليزية ، ثم استكمل دراساته في  
شبين الكوم والقاهرة .

✽ عمل بالصحافة والترجمة والتعليم  
منذ عام ١٩٥٦ ، واتجه الى النقد  
الأدبي والفكر الاجتماعي في ذلك الوقت  
وفي عام ١٩٦٢ صدر له في القاهرة  
« سلامة موسى وازمة الضمير العربي »  
وفي العام نفسه صدر له من بيروت  
« أزمة الجنس في القصة العربية » .  
✽ كان كتابه « الفتى : دراسة في  
أدب نجيب محفوظ » أول دراسة نقدية  
شاملة عن الروائي المصري الكبير ،  
وقد صدر عام ١٩٦٤ ، وفي عام ١٩٦٦  
صدر له « ثورة المعتزل : دراسة في  
أدب توفيق الحكيم » ، وفي عام ١٩٦٨  
أصدر « شعرنا الحديث الى أين » .  
✽ عمل مديرا لتحرير مجلة « الشعر »  
ثم ناقدا أدبيا في « الأهرام » فمستولا  
عن القسم النقالي بمجلة « الطليعة »  
حتى عام ١٩٧٣ .

✽ ساهم في تحرير بعض المجلات  
الكينائية في بيروت وباريس التي حصل  
على الدكتوراه من جامعتها « السوربون »  
وعمل بالتعليم فيها وفي جامعتين  
التونسية والتونسية .

✽ له ٣٠ كتاب في النقد الأدبي وعلم  
الاجتماع .

✽ يعمل حاليا كاتب في جريدة الأهرام



د. غالي شكري

كتاب الأطلال رقم ١٥

د. غالى شكرى

---

النورة المضادة فى مصر

- ١٩٧٨ الطبعة العربية الأولى
- ١٩٨٣ للطبعة العربية الثانية
- ١٩٧٩ الطبعة الفرنسية
- ١٩٨١ الطبعة الانجليزية
- ١٩٨٧ الطبعة العربية الثالثة

## مدخل إلى سيوسولوجيا الثورة المضادة

( ١ )

« في كل بلد عانى تجربة الثورة ، اشتبك الثوريون من جهة ، والإصلاحيون وخونة المستقبل من جهة أخرى » . ربما كانت هذه العبارة للفرنسي ريجيس دوبريه في كتابه « ثورة داخل الثورة » هي خلاصة تجربته كشاب أوروبي فتنته حيناً من الزمن تجربة « المخاض » الثوري في العالم المتخلف ( أميركا اللاتينية بالنسبة له ) بكل ما صاحب هذا المخاض من عسر الولادة الجديدة الناجحة ( كوبا - كاسترو ) أو الإجهاض المرير ( بوليفيا - شي جيفارا ) . والذي يعنيني من هذه الخلاصة هنا ، ان دوبريه كشاب أوروبي في النصف الثاني من القرن العشرين قد مارس التجاوز - بمعنى القفز فوق الواقع المباشر المحسوس - مرتين ، حين ترك النضال الممكن في بلاده حيث الساحة ( الامعية ) هي الأخرى ممكنة ، واتجه مجذوباً بقوة لا ترى الى غابات أميركا اللاتينية . والمرة الثانية ، حين ترك عمله الصحفي بطلانه الاجتماعي البرجوازي وانخرط في « الكفاح المسلح » وما استتبعه من سجن وخيانة شاقة . ثم انتهت به التجربة الى العودة المزدوجة التي كان عليها قبل الرحيل ، اي الى بلاده وحرفته معا . . ليكتب الذكريات والروايات وليقول انه لم يعد مستعداً لارتكاب او التحريض على ارتكاب اي جريمة قتل باسم الثورة او غيرها من الشعارات .

وليس المهم ما اذا كان ريجيس دوبريه مخطئاً او مصيباً في البداية او الوسط او النهاية ، وما اذا كانت حالته فردية لا يقاس عليها ام ظاهرة عامة يمتد بمقدماها ونتائجها . . فالاهم هو ذلك السياق المعقد الذي دفعه للقول بان « كل بلد » عانى تجربة الثورة ، تحتم الاشتباك بين الثوريين من جهة ، والإصلاحيين و « خونة المستقبل » من جهة أخرى . ان هذا التعميم النظري من شاب غير مكتمل ثقافياً وشبه ضائع سياسياً ، يشر على مصداقيته الكاملة في الماضي والحاضر . وربما كان ما ينقصه هو غياب « التخصيص » الذي ما كان يستطيع دوبريه ان يقدمه بتجربته الاقرب الى المغامرة منها الى العمل الثوري .

ولكننا نكتشف هذا التخصيص في الفكر الغربي - والتجربة الغربية كذلك - من النقيض الى النقيض ، اي من كتاب فردريك انغلز « المانيا : الثورة والثورة

المضادة « مجموعة المقالات التي نشرها في منتصف القرن الماضي تماما ، الى كتاب هيربرت ماركوز « الثورة والثورة المضادة » وقد كان يستطيع ان يضع كلمة « اميركا » في مقدمة العنوان طالما هو يعالج اساسا ظاهرة « اليسار الجديد » في الولايات المتحدة اولا وغرب اوروبا على نحو تضييقي ، ولذلك حتى اوانسل السبعينات من القرن العشرين ، اي مرحلة الستينات الذهبية للشباب .

كتاب انغلز ، المفكر الذي عاصر وشارك في صياغة المبادئ الرئيسية للماركسية ، يعالج بتركيز شديد مجموعة الانتفاضات الاوروبية التي شهدتها المانيا والنمسا وفرنسا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ولكنه يتوسع بالضرورة في كلامه عن المانيا ، ويصبح غيرها مجرد استشهاد او « علاقة » بالثورة الالمانية . . اي ان الاطار العام هو « اوروبا القرن التاسع عشر » والمادة الرئيسية هي « المانيا » .  
لعلنا نقطة منهجية يجب ان تستسلم لها ذاكرتنا ونحن ننشئ عما هو عام وما هو خاص في هذا الكتاب الكلاسيكي المهم . نتأكد لنا هذه النقطة في تصدير مقالته العاشر من الكتاب « انتفاضة يونيو - حزيران ، الباريسية » حين يقول :

● « مع بداية ابريل - نيسان ١٨٤٨ ، بدأ التحالف الذي اقامته طبقات المجتمع التي استفادت من **النصر الاول مع الفلوبين** ، بتصدي للسيل الثوري في القارة الاوروبية كلها . في فرنسا اتحدت طبقة صغار التجار والجناح الجمهوري من البرجوازية مع البرجوازية الملكية ضد البروليتاريا ، وفي ايطاليا والمانيا غارت البرجوازية بحرارة الاطعامين والبيروقراطية الرسمية والجيش من اجل الحصول على تأييدهم ضد جماهير الشعب والتجار الصغار . لم يمض وقت طويل حتى عاد نجم **الاحزاب المحافظة والمضادة للثورة بالعمود** . في انكلترا ، تحولت **المظاهرة الشعبية** التي اسبى توقيعها والتحضير لها ( ١٠ ابريل ، نيسان ) الى هزيمة تامة وحاسمة للحزب الشعبي . في فرنسا هزمت حركتان متمثلتان في ١٦ ابريل ، نيسان و ١٥ مايو ، ايار . في ايطاليا ، استعاد الملك سلطته بضربة واحدة في ١٥ مايو ، ايار . اما في المانيا فقد ركزت **حكومات البرجوازية الجديدة المختلفة وجميحتها الدستورية المتباينة نفسها** . واذا كان ١٥ مايو ، ايار الميء بالاحداث قد اعطى اي مجال لنصر شعبي ، فقد كان هذا النصر ثانوي الاهمية . . » .

ان « العموميات » التي يمكن استخلاصها من الزمنة وامكنة مغايرة كيفية لزماننا ومكاننا - في هذه الفقرة - هي : ان **النصر الاقليمي** على الفلوبين يؤدي احيانا الى تحالف طبقي على صعيد اوسع من الحدود الاقليمية ضد قوى الثورة التي يفترض ان هذا النصر يدعمها . وان الاحزاب الرجعية التي كانت قد توأرت تستطيع العودة من جديد ، باسماء قديمة او جديدة . وان **المظاهرات الشعبية** التي يساء توقيعها وتنظيمها وقيادتها يمكن ان تؤدي الى انكسار طويل المدى . وان

النظام الرعشي الجديد سوف يكرس نفسه في مؤسسات تشريعية راسخة ، رغم تعدد الحكومات .

ونعود الى انفلز في النقطة الثانية من المقال نفسه :

● « . . وعندما استمر القتال لمدة ايام ويعنف لم يشهد له تاريخ الحروب الالهية مثيلا ( الكلام هنا من باريس ١٨٤٨ ) ولكن دون أن تظهر بوضوح مكاسب اي من الطرفين ، بدأ واضحاً في تلك اللحظات لكل انسان ان هذه معركة كبيرة وحاسمة ستؤدي في حال انتصار الانتفاضة الى اغراق اوروبا كلها بثورات جديدة ، اما في حال قمعها فتؤدي على الاقل الى عودة سريعة لحكم الثورة للفسادة . هزم بروليتاريو باريس ودمروا وسحقوا بشكل لم يستردوا بعده وعيهم حتى الآن ( المقال مكتوب في فبراير ، شباط ١٨٥٢ ) بعد ذلك راساً ، رفيع الحافظون والمضادون للثورة ، الجدد منهم والقدامى ، في اوروبا كلها رؤوسهم بوقاحة تسدل على انفسهم فحملاً جيداً اسمية هذا الحدث . هوجمت الصحافة في كل مكان ، بدأوا يتدخلون بحق الاجتماع وتكوين الجمعيات ، وبدأوا يستغلون كل حادث صغير في اي مدينة اقليمية صغيرة ليعملوا على استغلاله لتجريد الجماهير من سلاحها وأعلان حالة الحصار » .

التعميمات هنا ايضا واضحة ، ويمكن استخلاصها بيسر ، فالحرب الالهية الاقليمية حين لا تصل من جانب قوى الثورة الى الحسم العسكري ، يكون ذلك مقدمة الى قمعها بوحشية لا نظير لها لان نجاحها الاقليمي يعني اشتغال شقيقاتها في المحيط الاوسع من الاقليم الملتهم . وحين تنهزم تشرب كأس دمارها قوى الثورة المضادة كلها في المحيط الاوسع ، القوى القديمة والجديدة . وتبدأ على الفور الحرب الشاملة ضد الحد الأدنى من الحريات الديمقراطية ، وفي مقدمتها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية التظاهر .

اننا لو عدلنا تعبير « البروليتاريا » في كتاب انفلز ، واستبدلناه بالكتلية التاريخية الجديدة عند غرامشي ثم غارودي ، أو الشباب عند ماركوز ، نستطيع القبض على الخط غير المرئي بين الكتاب الكلاسيكي لانفلز والكتاب البالغ حداثة لهربرت ماركوز ، سواء اتفقتا معه أو لم تنفق في المضمون العام أو التفاصيل . الفصل الاول من كتاب ماركوز عنوانه « اليسار في ظل الثورة المضادة » يقول في صدره « بات النظام الرأسمالي مضطراً ، حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، الى تنظيم الثورة المضادة داخل حدوده وخارجها على حد سواء . وتلجأ هذه الثورة المضادة ، في مظاهرها الاكثر شططا ، الى فظاعات النظام النازي » ثم يسوق عدة امثلة لاقتدار ما يسمى بالعالم الثالث حيث « تجري على قدم وساق مذابح حقيقية تبعد اباداة جميع السكان الموصوفين بانهم شيوعيون أو متمردون على حكومات خاضعة للامم الامبريالية » و « في اقطار يعم وينتشر اضطهاد غاشم . وقد اصبح التعذيب وسيلة مادية لـ ( التحقيق ) في كل مكان من العالم تقريبا » . ويتابع « ان الثورة المضادة

**وقالية الى حد كبير بصفة علمية ، ولكنها وقالية بحتة في عصرنا ، فلا وجه**  
العالم لثورة فنية تستدعي القضاء عليها ولا لابة ثورة أخرى في الافق .  
الخوف من الثورة هو الذي يوحّد مع ذلك بين المصالح ويربط شتى من  
المضادة وأشكالها . هذا الخوف ينسحب على الاطوار كافة ، بدءا من ال  
البرلمانية الى الدكتاتورية السافرة ومرورا بالدولة البوليسية » .

ورغم ان ماركوز يعالج اساسا مشكلة الغرب واليسار الجديد  
المتحدة ، ورغم انه - على تقيض انظار - يستبدل الطبقة العاملة ( التي  
اجزاء كبيرة منها قد استقطعت لحساب البرجوازية ) بقوى ثورية جدبا  
الشباب عموما والطلاب خصوصا ، الا أننا نستطيع ان نضيف به الى انه  
جوهريتين هما : **الحقيقة الثورية المفسدة** التي اكدتها السنوات الاخيرة من  
بما لا يدع مجالا للشك ، سواء بالتنسيق الشامل بين مخبرات وبو  
لقاومة ما يسمى بالارهاب الدولي ، او التنسيق الشامل بين الجيوش  
للقاومة ما يسمى بالتدخل في شؤون افريقيا . الحقيقة الثانية هي **وال**  
**المفسدة** ، أي ان الثورة المضادة بطبيعتها ليست رد فعل بل استباق للرد  
ثم فهويتها هي العدوان المتعمد مع سبق الاصرار ، وذلك بالمبالغة  
تصور حجم قوى الثورة والمصارعة لاجهاض الجنين قبل ان يولد .

ورغم التباعد بين عصري انفلز وماركوز والتباين في نظريتهما لقض  
الا ان تجربة الثورة الالمانية ترسب في الوعي ذكريات « برنامج رابطة سب  
حيث « جميع ضروب المقاومة البرجوازية هذه يجب ان تسحق خطوة  
وبقبضة جديدة ، ويعزم لا يتزعزع . يجب الرد على عنف الثورة المف  
المفساد ، العنف الثوري ، العنف الذي تمارسه البروليتاريا كلها . مثله  
على حيل وفخاخ البرجوازية ، بوضوح الهدف الكلي ، بيقظة الجماه  
ومبادراتها الدائمة . **يجب الرد على خطر الثورة المضادة المفسدة** بشا  
**وتزع سلاح الطبقات الحاكمة** . **يجب الرد على منغورات العرقلة البرلمانية**

**بالنشاط الكثيف الذي تمارسه التنظيمات الجماهيرية في المصالح**  
يجب الرد على كثافة وتعدد وسائل سلطة المجتمع البرجوازي ، بالقوا  
أرقى درجات التركيز ، التلاحم والكثافة ، قوة جميع الجماهير العاملة ،  
« الثورة الالمانية ١٩١٨ - ١٩١٩ » العنيف الاخضر - دار الطليعة - ي  
- ص ٦٢ ) . هنا « خصوصية » التجربة الالمانية في الثورة ، كخصوصية  
الفرنسية التي اوضحها ماركس بجلاء تام في « الثامن عشر من بر  
بونابر » حيث يصل الى طبيعة السلطة الاجتماعية الاقتصادية  
وتعبيراتها المؤسسية فيقول « ان هذه السلطة التنفيذية بما لها من  
بيروقراطية وعسكرية ضخمة ، بما لها من جهاز دولة بارع ذي مراتب  
عد او حصر ، وما لها من موظفين يبلغ عددهم نصف مليون وجيش هو



مليون ، هذه الهيئة الطفيلية المتتفة حول جسد المجتمع الفرنسي تخنق مساهم ، نشأت أيام الملكية المطلقة ، مع تدور الاقطاع الذي ساعدت على التمجيد به ... ان الثورة الاولى طورت المركزية ، ولكنها ضغمت ايضا من مدى وخصائص السلطة ووكلائها . وجاء نابليون ليلبغ بألة الدولة هذه حد الكمال ، ولم تفسد الكنيسة الشرعية وملكية يوليو ، تموز شيئا غير قدر اكبر من تقسيم العمل .. **والخمس** وجدت الجمهورية البرلمانية نفسها مرفوعة في صراعها ضد الثورة ، على تعزيز **الاجراءات القمعية** . لقد اكملت جميع الثورات **آلة الدولة بدلا من ان يحلها** . وكانت الاحزاب التي تنازعت السيطرة بالتناوب تعتبر حيازة هذا الصرح الضخم للدولة بمثابة الفتيمة الرئيسية للمنتصر » ( ص ١٠١ ) .

ان التخصص الذي يوحى به برنامج رابطة سبارتاكوس خلال تجربة الثورة والثورة المضادة في ألمانيا ، وكذلك التخصص الذي حل به ماركس تجربة الثورة والثورة المضادة في فرنسا هو الوجه الآخر للمنهج الذي عالج به انفاز المسائل ذاتها منذ اكثر من قرن وربع القرن والمنهج الذي عالج به ماركوز اوضاع العقد السادس من القرن العشرين . فالتعميمات التي حصلنا عليها من قبل لها « سياق » فسي الزمان ( هو القرن الماضي ) والمكان ( هو الغرب ) يختلف في القليل والكثير من زماننا العربي في العالم المتخلف والذي يسمونه تجاوزا بالعالم النامي وأحيانا يسيطون التسوية تبسيطا مخطا حين يدعونه العالم الثالث . ومن هنا الأهمية الكبيرة للكلمات اقلية التي كتبها المؤرخ الاجتماعي الفرنسي جاك بيرك على ظهر غلاف كتابه الاخير « عوالم عربية » ( دار ستوك - باريس ١٩٧٨ ) حيث قال « ليست هناك اوطان متخلفة ، بل هنالك اوطان تخلفنا عن تطيلها ومحببتها » .

وكما انه ليس هناك من تعارض بين تعميمات انفاز وتخصصات ماركس ، لا ينبغي ان نخاف هذا التعارض بين تعميمات ماركوز أو ماندل أو غارودي أو بنلهايم في عصرنا ، والتخصصات التي يمكن اكتشافها من التطبيق على واقعنا المتخلف . فالدولة والسلطة والقطاع والكنيسة والعيش والبرجوازية في الغرب الصناعي المتقدم منذ عصر النهضة الى عصر الفضاء مرورا بعصر التنوير والانتقال الليبرالي الاول والثورة الاشتراكية ، يختلف « سياقها » الاقتصادي ، الاجتماعي ، السياسي ، الثقافي ، اختلافا كبيرا عن مسارات العالم المتخلف في عصرنا الجديد . وأحب ان اؤكد على ان هناك في مالنا الواحد **عوالم مختلفة** لا سبيل لوضعها في أفق واحد عند التحليل والاستنتاج .

من هنا يقف المرء مشدوها امام المفارقة المثيرة للتأمل في تفكير لينين حول كومونة باريس .. فالرجل الذي لم يسهه الاطار الكلاسيكي لتعريفات ماركس فكان روسيا حتى الاعماق وماركسيا مجددا في التطبيق ومضيفا بل معدلا حين رأى ان اضعف الحلقات في عالم الرأسمالية واكثرها تخلفا يمكن ان تحقق الثورة ( فاختلف

عمليا بذلك عن نبوءة ماركس ) وان الثورة يجب ان تقوم ولو في وطن واحد محاصر ولا تنتظر قيام شقيقاتها في الاوطان الاخرى ( مختلفا بذلك نظريا وعمليا عن تروتسكي ) . . هذا الرجل نفسه هو الذي يحلل كومونة باريس قائلا « وقعت فرنسا بعد الانقلاب العسكري الذي انهى ثورة ١٨٤٨ تحت نير النظام البونابرتي لفترة امتدت ١٨ عاما . وجر هذا للنظام البلاد ، لا السى ~~الفساد~~ **الاقتصادى** وحسب ، وانما ايضا الى **الذل القومى** . وعندما انتفضت البروليتاريا ضد النظام القديم اخذت على عاتقها تحقيق مهمتين - الاولى وطنية والثانية ذات طابع طبقي - تحرير فرنسا من الفرو الاماني . وتحرير العمال من الرأسمالية . وتشكل وحدة هاتين المهمتين السمة الفريدة للكومونة » . الى هنا والتشخيص اللينيني لا يحتاج الى جهد الاقتناع . ولكنه يتابع « شكلت البرجوازية آنذاك ( حكومة الدفاع الوطنى ) وكان على البروليتاريا ان تقاتل تحت قيادتها في سبيل الاستقلال الوطنى . لكنها كانت فعليا حكومة ( الخيانة الوطنية ) التي رأت ان رسالتها تقتضي القتال ضد بروليتاريا باريس » . حتى هنا ايضا والتشخيص لا يحتاج للجلجل ، غير انه كان مقدمة للنتيجة التالية مباشرة « لكن البروليتاريا ، التي اعمتها الاوهام الوطنية كم تدرك ذلك » . ولا احد يعرف من اين اتى لينين بهذا الخبر ، فالادراك شيء والواقع الموضوعي شيء مختلف ، وادراك الشيء لا يعنى استطرادا وبالضرورة تحاشيه او اتخاذ موقف مغاير ، والا وقعت الثورة في التجريبية المبتللة التي طالما ندد بها هو شخصيا . المهم انه يقول بعدئذ « . . وتنشئ هذه الفكرة **الوطنية** الى ايسام الثورة الكبرى في القرن الثامن عشر اذ استولت على عقول اشتراكيي الكومونة حتى ان بلانكي ، الثوري بالتاكيد والمؤيد المتحمس للاشتراكية ، لم يجد لصحيفته عنوانا افضل من هذه الصيحة البرجوازية : **الوطن في خطر** . وكان الجمع بين **هاتين المهمتين المتنافستين - الوطنية والاشتراكية - خطا** **الاشتراكيين القداميين** القتال » [ عن تقرير القاه في جنيف في ١٨ مارس ، اذار ١٩٠٨ احتفالا بثلاث مناسبات : الذكرى الـ ٢٥ لوفاة ماركس والذكرى الـ ٦٠ لثورة مارس ، اذار ١٨٤٨ وذكرى كومونة باريس ] . ولربما كان هذا التفكير كامنا في موقف ستالين من النازية حين عقد مع هتلر معاهدة عدم الاعتداء ، ولكن سرعان ما اكد الفرو هشاشة هذا التفكير ، فالوطن والاشتراكية كانا « الدولة السوفياتية » الواحدة في الحرب ، كما ان الوطن والديموقراطية كانا « الدولة الغريبة » الواحدة . ان الخطأ اللينيني في التحليل مزدوج ، وقد القى ظلاله على الحركات الاشتراكية في العالم المتخلف امدا من الزمن . الوجه الاول للخطأ هو الفصل بين الوطنية والضمون الاجتماعى ، فحتى لو فصمت البرجوازية عرى التحالف بعد تحقيق الاستقلال الوطنى ، وضربت قوى التحول الاجتماعى ، فان هذا لا يعنى مطلقا ان المطلوب اولا هو تحقيق هذا التحول ولو على حساب التراب الوطنى . والوجه الثانى للخطأ هو اعتبار كل هزيمة او سقوط اخفاقا ذاتيا لقوى الثورة في التخطيط او التنفيذ او التوقيت . ان هذا المعيار في التحليل والتقييم يقود غالبا

الى اداة كل انتفاضة وشجب كل مبادرة بحجة انها « لم تدرك » او « لم تنفج » مما يؤدي غالبا الى التقيض ، وهو الاستسلام اطول فترة ممكنة للقيادات المضادة والانفصال التدريجي عن قوى الشعب . ان الهزيمة لا ترادف السقوط ، فلربما يتدخل عامل خارجي بكثافة يستحيل حسابها ، يجهض التجربة الناضجة أصلا . على اية حال ، فان العام والخاص في ادبيات الماركسية الكلاسيكية والحديثة ، يضمنان امادة « مفارق طرق » تستدعي الحرص في الوقوف عندها ، ونحن بصدد تحليل اية ظاهرة نوعية مفارقة لظواهر السياق الغربي ، في القرن الماضي او في العصر الحديث . ويمكن ايجازها على النحو التالي :

■ ان التحليلات الماركسية للنزعة المضادة في مجملها العام ، ابعد ما تكون عن الاطار السوسيولوجي في التحليل ، واقرب ما تكون الى الاطر السياسية الصرف . ورغم صحة الدروس المستخلصة من المنهج العام ، فان التكتيكات الخاصة لا تضيف الى الوعي الثوري المعاصر للتجربة الوطنية في العالم المتخلف شيئا مهما . . الا من زاوية الاعتماد على تفاصيل هذه التجربة ومحاولة اكتشاف قوانينها الداخلية ، في اطار اي منهج يختاره الباحث من علم الاجتماع الثقافي المعاصر .

■ ان السلطة في الربع الاخير من هذا القرن وفي بلدان كاقطار الوطن العربي لا تعتمد على الهيكلية التي عرفتها أوروبا في القرن الماضي او الغرب عامة في العصر الحديث . . فهي مزيج بالغ التعقيد من رواسب التخلف القديم والقهر الاستعماري الغربي والنشأة المعاصرة لبعض الطبقات الاجتماعية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

■ هكذا لم يكن الاقطاع في مصر وبعض الاقطار العربية الاخرى مشابها - اقتصاديا واجتماعيا - للاقطاع الاوربي ، كما ان القبلية والعشائرية ومجتمعات الرعي والبدو العربية لم تكن منازرة تماما لوضع أوروبا . ولما حال عصر الانحطاط الطويل الامد دون تبلور طبقي واضح واكتشافات علمية دافعة وظهور بروليتاريا صناعية ، فان « الثورة » في بلادنا لم تعد تكرر لعصور النهضة والتنوير والانقلاب الصناعي والثورة الليبرالية والثورة الاشتراكية والثورة التكنولوجية الغربية . ليست كذلك ، اقتصاديا ولا اجتماعيا ولا ثقافيا . والقول نفسه ينطبق على الثورة المضادة . وهذا من شأنه ان يختلف بنا عن الغرب لا في اصول التنمية بل في المخططات الاستراتيجية ذاتها ، فليس « اللاحق » بالغرب - بحسب صميدي التحديب ، والثورة - هو المطلوب ، ولا « التبعية » لهم كما تطمح وتعمل قوى الثورة المضادة هو الممكن .

■ الدور الذي لعبته الكنيسة في أوروبا يختلف جوهريا عن الدور الذي يلعبه الاسلام والمسيحية الشرقية في بلاد العرب . ان التوحد الكامل بين الارض والسماء في كاثوليكية العصور الوسطى ومحاكم التفتيش والمؤسسة الاقطاعية الكنسية يختلف كثيرا عن المناخ الاوتوقراطي - الثيوقراطي الذي عرفته وتعرفه اقطار

العالم الاسلامي . لذلك كان الامر ، على العكس تماما مما يراه بعض مفكري الغرب ومن يشاققون بهم من المفكرين العرب ، لا تقف المؤسسة الاسلامية عقبة في سبيل التطور ، لانه - ببساطة - ليست هناك مؤسسة بهذا الاسم . وانما هناك المؤسسات الايدولوجية والطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة التي قد تتخذ من العقيدة الواحدة - سياسية او دينية - سلاحا ذو حدين . . فلاسلام ، مثلا ، في حرب التحرير الجزائرية وحرب لبنان الاهلية قد لعب دورا مغايرا للاسلام في بلاد عربية اخرى . ويمكن اطلاق القول على المسيحية ايضا ، بل والديموقراطية الليبرالية البرجوازية ايضا ، والماركسية ذاتها .

● لا مجال للمقارنة بين العسكرية الأوروبية ايام الثورة الفرنسية او الألمانية او الروسية ، والعسكرات الحديثة في العالم المتخلف . ان الجيش المصري ، على سبيل المثال ، مؤسسة وطنية بحكم ولادتها الحديثة منذ أكثر من قرن ونصف ( عصر محمد علي ١٧٦٩ - ١٨٤٩ ) وبحكم تطورها منذ حوالي قرن ( الثورة العربية ) وبحكم قيادتها منذ أكثر من ربع قرن ( الثورة الناصرية عام ١٩٥٢ ) .

● اذا اختلف البعض او اتفق في الزمن السابق وبينأت مغايرة حول اعتبار الوطنية والتحول الاجتماعي وجهين لعملة واحدة ، فلا مجال للاختلاف - كما نقدر - للاعتراف بهذه الحقيقة بمعد الحرب العالمية الثانية وبداية افول عصر الاستعمار وتحقق الاستقلال الوطني لشعوب المستعمرات . لقد اصبح الاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي ( اي التحرر والتنمية ) شرطين موضوعيين مكملين للاستقلال الوطني . . بحيث برهنت التجربة على ان التنازل في احدهما هو تفريط مباشر في الآخر . لم يعد ممكنا للبرجوازية ( الوطنية ) ان تظل كذلك دون تعديل جوهري في هيكلية المجتمع ، كما لم يعد ممكنا لاية قوى ( ثورية ) ان تظل كذلك دون مشاركة اساسية في حماية الحدود .

● ان خاصية التاريخ الاوروبي منذ فجر النهضة الى الان هو التبلور التاريخي - الاجتماعي المتنام على مراحل ودورات شبه متكاملة . وهي خاصية محللة كليا عن التلوخ العربي الحديث منذ اليقظة القومية اوائل القرن الماضي الى يومنا ، حيث ادى التداخل بين الانحطاط والنهضة وبين القهر الاجنبي والاستبداد الداخلي وبين رواسب التراث ورياح العصر ، وبين النظريات والتجارب ، الى تداخل مثير بين القوى الاجتماعية ابطا من معدلات تبلورها تبلورا كافيا ، فنشأت ظاهرة التمايش بين النهضة والسقوط في الفكر ، والثورة والثورة المضادة في المجتمع والاقتصاد والسياسة .

## ( ٢ )

لذلك يصبح التفريق ضروريا بين سوسيولوجيا الثورة المضادة وسوسيولوجيا الامبريالية ( وهي التفرقة التي يمكن الحصول عليها بالاطلاع على دراسة انور

عبد الملك المدرجة في كتابه البالغ الاهمية : الجدلية الاجتماعية ، باريس ١٩٧٢ .  
ص ٣٦٧ - ص ٤٥٩ من الطبعة الفرنسية ) . . فسوسيولوجيا الامبريالية تمنحنا  
اليعد الدواى من سوسيولوجيا الثورة المضادة في العالم المتخلف ، حيث يلعب هذا  
اليعد دورا ، وثرأ احيانا داخل اوروبا ذاتها كما حدث في اليونان وتركيا وقبرص .  
وكالها ليست بعيدة عن الشرق الاوسط مما لا ينبغي غيابه عن اي تحليل ) . وجوه  
التفرقة منهجي ، فالتقارنه لا تصبح بما كان ، بل بما يمكن ان يكون . وهو الاتجاه  
المتميز في احد اهم مؤلفات جاك بيرك ا اعتناق العالم - باريس ١٩٦٤ ) .

في هذا الضوء نستطيع ان نعدل من وضع « مفارقة » تاخذ بخلاف التاريخ  
الاجتماعي للفكر المصري الحديث . . ففي زمن الهزيمة اصدر لويس عوض  
( ١٩١٥ ) كتابه المهم « تاريخ الفكر المصري الحديث » ( جزأان - دار الهلال - القاهرة  
١٩٦٩ ) من مرحلة « النهضة » . وفي السبعينات - زمن النصر بلغة النظام المصري  
الراهن - توأكب المعكروون المصريون يصفون المرحلة بانها مرحلة السقوط . ولا  
شك ان « الدافع » يبقى في مستوى اهمية ما كتب ، فلويس عوض اراد ان يقول  
بان الهزيمة عارضة وليست من صلب الشعب المصري ولا من تاريخه . والآخر  
ارادوا ان يتساءلوا : ما قيمة نصر عسكري وهناك سقوط عقلي ؟ كلا الفريقين على  
صواب ما وخطا ما . . لان النهضة والسقوط في التاريخ المصري الحديث ظاهره  
واحدة مركبة ، وليس الشعب ولا نظام الحكم بعيدين عن اسباب النهضة والسقوط  
اها . فرواسب القرون من القهر والجهل والتضليل الاعلامي المحكم يمكن ان يورث  
الشعوب في اخطاء جسيمة . كما ان سلطة الحكم وما تمثله من قوى اجتماعية وما  
تعمل في اطاره من شروط حضارية ، يمكن ان تنجز على صعيدي وسائل الانتاج  
وعلاقاته ، قيعا نهضوية ارقى . ولكن العكس يظل دائما صحيحا وبقوة ، فالنظام  
المضاد لمجرى التاريخ يستطيع ان ينتكس بالنهضة اشواطا بعيدة المدى والعنف .  
وليس النصر أو الهزيمة العسكرية أو الاقتصادية عملا فنيا ( تقنيا ) بحثا ، بل له  
مقدماته الاجتماعية وسياقه الثقافي ونتائجه الحضارية ايضا . لذلك كان لا بد لى  
نشرح اجتماعي - ثقافي للبعد الاخير من الفكر المصري ، ان ياخذ في اعتباره  
مقومات ومكونات الخصوصية المصرية . وفي بحثنا عن « الثورة المضادة » مثلا  
لا بد ان نضع في اعتبارنا هذه المجموعة من الخصائص :

● ان سقوط نظام الحكم لا يعني تلقائيا سقوط الثقافة ، كما ان نهضة النظام  
الحاكم لا ترادف نهضة الثقافة . تاريخنا الحديث في مصر المعاصرة عرف اكثر من  
نهضة وسقوط في المرحلة الواحدة ، كانت تتوازي النهضة فيها احيانا بين النظام  
والثقافة وكانت احيانا تتقاطع ، كانت الواجهة الثقافية احيانا تتناقض مع الانتاج  
الثقافي وكانت تمر عنه احيانا اخرى ، حينما يقصد مقصود من السلطة وحينما آخر  
بغير توجيه مباشر . كما ان التعبيرات المؤسسية السياسية ( كالحزب ) لم تكن  
تجسيدا ثقافيا لمستوى الفكر والوعي على الدوام ، بل وقعت المفارقات كعدم مثقفي

الصورة الارستقراطية لديموقراطية التعبير وتقديس العقل ، ورضوخ او مسابرة زعماء الاغلبية للوعي الناقص عند الجماهير والوقوف بالتالي مواقف متخاذلة او معادبة لحرية الفكر والعقل والفن .

● من رفاعة الطهطاوي ( ١٨٠١ - ١٨٧٣ ) الى محمد عبده ( ١٨٤٩ - ١٩٠٥ ) وقع الفكر المصري في مرحلتى النهضة الاولى والثانية - من عصر محمد علي الى ثورة عرابي - تحت سيطرة الثنائية الفكرية في محاولة طموحة ولكن عاجزة عن التوفيق بين الاصل والمعاصرة ، او بين التراث والتجديد او بين الاسلام والحضارة الحديثة . وهي المحاولة التي اوضحت من خصائص الفكر العربي عامة ، والمصري على وجه التحديد . وقد نتج عنها او نفع منها اسلوبان متميزان هما : البراغمية التي تصل الى حد الموافقة على استهلاك الحضارة دون القناعة بالفكر الذي انتجها ، والمرحلية التي نصل الى حد الارتداد في الحياة الواحدة للمفكر الواحد كتراجع محمد عبده عن موقفه من الثورة العربية ، وتراجع علي مبد الرافق ( ١٨٨٨ - ١٩٦٦ ) بمنحه اعادة طبع كتابه « الاسلام واصول الحكم » ( ١٩٢٥ ) رغم زوال اسباب المنع ، وتراجع طه حسين ( ١٨٨٩ - ١٩٧٣ ) بعد اهم فصول كتابه « في الشعر الجاهلي » ( ١٩٢٦ ) ثم تراجع توفيق الحكيم ( ١٨٩٨ - ) بعد حوالي نصف قرن من ذلك التاريخ وعشرين عاما على ثورة ١٩٥٢ حين اصدر كتابه « عودة الوعي » ضد التجربة الناصرية التي يعد احد آباؤها الفكريين ( ١٩٧٤ ) .

● ان هذه الثنائية ليست فكرا مجردا ، بل هي صياغة اجتماعية - ثقافية للطبقة المتوسطة المصرية التي تداخلت نشأتها مع الاحتكارات الاجنبية ونمو الطبقات الشعبية في وقت واحد ، ومع البرجوازية الكبيرة على نحو خاص .. مما ادى الى سيادة الازدواجية بين الفكر والسلوك ، بين علاقات الانتاج والقيم الاجتماعية ، واصبح الفصام العقلي والشعوري مهمنا على المسيرة الثقافية والسياسية ، لا في حياة الافراد من المثقفين والسياسيين ، بل في حياة السلطة والشعب .

● وكان الوجه الآخر الايجابي تقيضا للظاهرة السلبية ، حيث التحمت القومات الموضوعية للحرر الوطنى بالكونات الذاتية للتححر الاجتماعى . ومن هنا كانت الازمة طيلة سنوات الثورة الناصرية وسنوات الثورة المضادة ازمة شاملة للقوى الاجتماعية في المرحلة الاولى ، ومازقا يواجه مختلف الاطراف في المرحلة الثانية .

من هنا يجب التدقيق بايمان في ما قيل عن « السقوط » الذي وافق رحلة « النظام » المصري الراهن من حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ حيث المقدمة تشدد اهازيج النصر ، الى ريادة اسرائيل في نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧ حيث الخاتمة تشير الى الهزيمة . هل بعد ذلك « سقوطا » لمصر او لعقلها ؟

ان المؤلفات الهامة التي كتبها المفكرون المصريون في فرنسا ايسان المرحلة الناصرية وفي مقدمتها واكثرها اهمية كتاب انور عبد الملك « مصر مجتمع عسكري » ويليها في الاهمية كتاب حسن رياض « مصر الناصرية » ثم كتاب محمود حسين « صراع الطبقات في مصر » ، ( وغالبيتها لا تتحسس للمرحلة الناصرية ) لم تسجل قط « سقوط العقل في مصر » حينذاك - رغم ان اثنين من المفكرين الاربعة ذاقت مرارة السجن والتعذيب اكثر من خمس سنوات ، كما ان الاثنين الآخرين اختارا « المنفى » الاكثر مرارة - فاعادوا حدث في السبعينات حتى يجمع خمسة من كبار المثقفين « داخل » مصر ينتمون الى اتجاهات متباينة واجيال مختلفة ، على « تدهور » و « انحطاط » الفكر في مصر ؟ لنستمع اليهم اولاً :

● قال الدكتور زكي نجيب محمود - استاذ الفلسفة الوضعية والكتاب « بالاهرام » - تحت عنوان « العقل العربي يتدهور » ( مجلة روز اليوسف المصرية ١٩٧٧/٤/١١ ) ان المفكرين في بلادنا « لا يجدون سبيلا يصل بهم الى هدفهم الواضح ، بل توجد موانع وعقبات تتمثل في **الجمود الفكري** لدى **اولي الامر** وعند **قطاع كبير من الجماهير** » . ثم يشخص ازمة المفكر فيما يسميه بالعالم الثالث عموماً قائلاً « ان ازمة العالم الثالث عموماً - الذي ننتمي اليه - تتمثل في غموض بضوره للمستقبل ، لان امامه نموذجين للتطور ، النموذج الراسمالي ، والنموذج الاشتراكي الماركسي ، والعالم الثالث مختلط عليه الامر في الاختيار بينهما ، ويحاول ان يجد صيغة لثلاثة يطبقها في تطوره ، ومن هذه الاتجاهات لسم تحدد دول العالم الثالث اختيارها بعد » . ولهذه الاسباب فالمفكر لا يعبر عن نفسه تعبيراً واضحاً مستقيماً فعندما « ينقل المفكرون الى الجماهير تصوراتهم العقلية عن المجتمع الجديد ، يتخرجون من عرض الصورة كاملة كما يرونها حتى لا يصنعوا **الجانب الرجبي من المجتمع** » ، بل يطمسون بعض جوانب الفكرة ويحرفونها حتى يسهل قبولها عند الراي العام » .. واحدى النتائج الخطيرة لذلك اننا « الى الآن لم يتكون لنا فكر عربي اصيل فيما يختص بمشكلات العصر » . والدكتور زكي نجيب محمود يرفض الاتجاهين السائدين على الفكر العربي سواء نحو الغرب او نحو التراث ، قائلاً ان الاتجاه نحو الغرب كلياً لا يحل مشكلاتنا الخاصة بنا وبمستوى تطورها ، اما الاتجاه السلفي فهو « يتناقض مع نفسه في كل لحظة من حياته » ، فهم - السلفيون - يتحدثون مطالبين بالعودة الى السلف الصالح في جهاز ( راديو ) لم يكن من صنع السلف . ويكتبون وينشرون افكارهم السلفية في جرائد ومجلات لم تكن معروفة مطلقاً لذلك السلف . ويستخدمون كل الوسائل والاجهزة العصرية ، فاذا كانوا جادين في دعوتهم فليتركوا كل وسائل العصر » .

ويسور الكاتب ما وصلت اليه امور الفكر في بلادنا « الى هذه الدعوة الغربية المعادية لتطور العصر ، التي ينشرها اولئك السلفيون ، وتجعلني اشعر بانني اميش داخل كابوس فكري او مسرحية عشية » ، فالسلفيون يطالبون بقطع يد السارق ورجم الزاني ، وغيرها من وسائل العقاب التي تتناقض مع روح العصر . واحب ان

اطرح سؤالاً على أصحاب تلك الدعوة الغربية : من سيقطع يد السارق ؟ هل هو الطبيب الجراح الذي اقسام على حماية واقتاذ ارواح البشر ووصل الأيدي المقاطوعة .. أم الجزار ؟ « هكذا اصابتنا « نوع من الشلل الفكري في حركة تقدمنا ، واقولها صراحة ، **إننا الآن اقل حرية في عرض افكارنا مما كنا عليه منذ قرن كامل من الزمن** .. فقد اصبحت عملية **تجريم الفكر** ، اي فكر ، هي العملة السائدة الآن » .

● وقالت الدكتورة لطيفة الزيات - استاذة الادب والكتابة اليسارية - تحت عنوان « **العقل العربي في حالة شلل** » ( روز اليوسف الاسبوعية المصرية ١٨/٤/ ١٩٧٧ ) ان عقلنا لم يعد يمر في حالة **ازمة** بل في حالة **شلل** ، والسبب الاول في ذلك ان شعوبنا « لم تنجح في تثبيت حقها في الحرية وفي **دغيف الخبز** » . ولا يمكن ان يرددها في القرن العشرين فكر في ظل القهر او في ظل الجوع » . وتصل الكتابة الى نتيجة مؤداها « ان جذب الفكر العربي زاد من عمق التفرقة داخل الشعب الواحد .. خذ الشعب المصري مثلاً ، أنه يعيش في عوالم فكرية مختلفة تكاد تنفصل عن بعضها البعض انفصال تاما ... بل اننا نجد متناقضات لا حد لها ولا حصر داخل الطبقة الواحدة وهذا يخلق وضعاً شديداً الخطورة ، لانه يستحيل معه وجود الانسجام الحضاري اللازم والضروري لاي طبقة تريد احداث التغيير الحضاري المطلوب » . وتحدد لطيفة الزيات معالم الازمة في « **فيساب الحس التقني عند الجماهير** » والفجوة تزداد اتساعاً بين الكلمة وم معناها ، وانعدمت القدرة لدى الراي العام على التمييز بين الصدق والكذب وبين الصواب والخطأ وبين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة . ومن معالم الازمة ايضا **حالة الفصام الثقافي** سواء بعزلة المثقفين عن مجموع الشعب ، او بعزلتهم عن بعضهم البعض « **وبلشائلي اصبح لا يوجد عندها حركة ثقافية وفكرية يكتب لها التواصل والاستمرار** ، ويتواجد فيها عصر التفاعل والتاثير الجماهيري ، بل كل ما عندها **مجوعة ابداعات فردية لبعض المثقفين** .. ان **الاجاب** شبه الكامل ، والشلل في المجالات الثقافية والفنية ، اصبح علامة مميزة للفترة التي نعيشها » . والاسوأ من ذلك - تضيف الدكتورة الزيات - ان كتابات هذه الايام ، لتلك الاسباب مجتمعة « تخرج خالية من الامتلاء الانساني ، فتعكس **الافلاس الابدائي والافئتين** ، كما ان التزام الكثير من مفكرينا ومثقفينا بالصمت والهجرة العذبة واحساسهم بالغربة والوحشة داخل اوطانهم ، لونت حياتنا الثقافية بلون قائم » . والجذر البعيد لذلك هو « ان مسار الجامعة المصرية تجاه حرية الفكر **اجهض بواسطة ثورة ١٩٥٢** ، وتوقف تيار الحرية وتوقفت الجامعة من دورها الحضاري » . وترى الكاتبة ان **النهضة** التي اعقبت ثورة ١٩١٩ في مصر قضى عليها تحالف الرجعية المحلية مع الاستعمار البريطاني في اواخر الثلاثينات . ولكن نهضة اخرى بدأت في الخمسينات امتدت حتى الستينات من هذا القرن كانت « حصاناً للحركة الوطنية المصرية في الاربعينات » . ولم تكن هاتان النهضةان عند لطيفة الزيات مصادفة « بل اوتبطت كل نهضة فكرية بمدي



الصعود الثوري لشعبنا ، وبمدى شعور الشخصية المصرية بدانها ورغبتها في تطوير تلك الشخصية . وكانت ليبرالية العشرينات تعبيرا عن الخط الصاعد للشخصية المصرية عقب انتصارها على الاحتلال البريطاني ، وكان ازدهار الرواية والمسرح والفن التشكيلي في اواخر الخمسينات واولئ الستينات تعبيرا عن شعور المصريين - من جديد - بذاتهم ، وشعورهم بالانتماء . كما ان الاجراءات التي اتخذتها قيادة ثورة يوليو في اتجاه ديموقراطية الثقافة - ان جاز التعبير - ساعدت على هذه النهضة ، ولكنها لم تستمر طويلا . اكلتها الثورة نفسها . واعتُمد - جازمة - ان كل نهضة فكرية حققها الشعب المصري ارتبطت بكفاحه الوطني التحرري ، وبمدى نجاح هذا الكفاح . وتختتم الدكتوراة الزيات شهادتها بالتأكيد على اننا « ان شهد نهضة فكرية جديدة الا مع مد تحرري وثوري جديد ، ومن خلال معركة تحررية وحضارية طويلة الاجل مع اسرائيل التي تجسد كل ما هو رجعي وعرفي وقائم على التفرقة الدينية والعنصرية ، **فليسست معركتنا مع اسرائيل معركة حدود ولكنها معركة وجود حضاري** » . وحرية الفكر العربي لسن نشأ الا بيقظة الطبقات صاحبة المصلحة في التغيير » .

● وقال الدكتور مراد وهبة - استاذ الفلسفة الراديكالي - تحت عنوان « الفكر العربي وقف عند مرحلة التمرد » ( روزاليوسف ٢ مايو ، ايسار ١٩٧٧ ) اننا منذ اواخر القرن الثامن عشر « يمكننا القول بان الفكر العربي لم يسر على وتيرة واحدة ، فقد ترنح بين مرحلتين لا ثالث لهما : مرحلة التمرد ومرحلة الجمود . اما المرحلة الثالثة - والغالبة - فهي مرحلة الثورة ، التي تعني التغيير الجذري للقيم الفكرية المتوارثة » . وحتى المواقف الفكرية المنتمدة في الفكر العربي ثم القضاء عليها .. وبعد ذلك تم اغتيال العقل العربي » . كيف ؟ يجب مسرود وهبة : « ... فنعتبر **النهضة** ليس واردا في اية مرحلة من مراحل الفكر العربي الحديث ، ذلك ان المقومات الاساسية لهذا العصر بالمفهوم الاوروبي ( وهو مفهوم انساني لا يخص الاوروبيين وحدهم بقدر ما يخص الانسان ايا كان - هو تحرير العقل الانساني من اية سلطة خارجية على سلطة العقل ، فحتى الإصلاح الديني الذي دعا اليه لوتر لم يكن الا الفحص الحر لما جاء في الدين بغض النظر عن رأي السلطة الدينية ، وقد يقال انه قد وجد مفكرون عرب دعوا الى الإصلاح الديني والى تحرير العقل .. ولكن هذه الدعوة لا تشكل عصرا جديدا يقال عنه عصر النهضة وانعسا يشكل ارهاصات ومجرد اختلاجة وارتعاشة لا ترقى الى المستوى الحضاري الذي يسمح بتشكيل عصر بأكمله وتغيير مجتمع ) .. ويرى الدكتور وهبة **ان عيبا في الرؤية المستقبلية** هو سبب ما يدمى بأزمة الفكر العربي » .. فاهمية تلك الرؤية المستقبلية تأتي من أن حركة التاريخ تبدأ من المستقبل وليس من الماضي ، فالمستقبل هو المحرك الاساسي للحركة مهما كان نوعها ، ثقافية او سياسية او اقتصادية ، فالسؤال الاساسي : ماذا نريد ان نكون ؟ هو السؤال المطروح فسي المستقبل ، ولكن الملاحظ الآن ان السؤال الاساسي المطروح في الساحة العربية :

ماذا كنا ولماذا لا تكون على نحو ما كنا عليه ؟ وهذا معناه اعتقاد وهمي بأن حركة اليوم ينبغي أن تكون تكراراً لحركة الأمس . ومن شأن هذا الاعتقاد الوهمي أن يحجب عنا أية رؤية مستقبلية إذا اتفقنا على أن المستقبل ليس تكراراً لما مضى وإنما ابداع يتجاوز ما مضى .

● وقال الدكتور فؤاد زكريا - استاذ الفلسفة أيضا - تحت عنوان « الفراغ الفكري يهددنا » ( روز اليوسف ٩ مايو ، ايار ١٩٧٧ ) . إن « الفكر » ليس شيئا معترفا به في المجتمعات العربية ، فالفكر العربي يعيش على هامش المجتمع ولا يمثل « قوة ضاغطة » شأن نظيره في الغرب . ومن مظاهر الازمة الفكرية في بلادنا « أننا لا نجد لدى المشتغلين بالفكر مواقف حاسمة من الميكن التي يتعرض لها الفكر » . ولا يرجع فؤاد زكريا السبب الى المفكرين انفسهم بل لان « القيود التي تكبل العقل العربي من جميع جوانبه منعت وصوله الى مرحلة التحرر . وكلما ازداد هذا العقل اقترابا من مناقشة الجدور العميقة التي يعيش عليها المجتمع ، اشتدت القيود التي تمنعه من الحركة . ومن المستحيل أن يصل الى مرحلة التحرر الا اذا استطاع أن يناقش الجدور . وهذا ما توصل اليه الغربيون من زمن بعيد » . ويضيف أن النهضة المطلوبة ليست موازية ولا امتدادا للنهضة الأوروبية ، يكفي أن يصل العقل العربي الى « التفكير المنطقي في الظواهر ، تاركا فلسفة الاساليب الاسطورية والخرافية » ثم يسلك بعدئذ طريقه الخاص الى النهضة . فهو لمن يكرر نهضة مجتمع آخر ولا نهضة عصر سابق . ويؤكد الدكتور زكريا أن هناك فراغا فكريا شديدا يهددنا بالحصار العقلي من جانب القوى الفكرية والحضارية الأكثر تقدما . وعندما يختفي عنصر القوة المادية عند العرب - البترول - « فإننا نستطيع أن نتبين مدى خطورة الاوضاع التي ستترتب على استمرار الازمة الفكرية الراهنة في المستقبل » . ويستنكر الكاتب أن تكون هناك « ازمة هوية » عند شعبنا ، لحضارتنا القديمة داخلنا وخارجنا ، وحضارة العصر انسانية وليست محض غربية ، ونستطيع - اذا شئنا - أن نصبح جزءا منها حقاً وشرعاً لا استرادا أو تسديدا لدين ، بشرط أن نأخذ الفكر الحضاري ونفاعل معه لا أن نأخذ النتيجة التكنولوجية ونستهلكها .

● وكان الدكتور حسين مؤنس - رئيس تحرير مجلة « الهلال » المصرية - قد كتب في عدد يوليو ، تموز ١٩٧٧ من مجلته متسائلا « لماذا يتدهور الفكر العربي في كل ميدان ؟ » وقد أجابه الكاتب والسياسي فتحي رضوان في عدد سبتمبر ، ايلول من العام نفسه والمجلة ذاتها يقول أن هذا السؤال « وإن بدأ متشائما ، فاني اراه نياضا بحسن الظن والتفاؤل » ، فاني ارى أن الفكر العربي لم يولد بمعد . وبعد أن تعرض بايجاز شديد لابرز علامات الفكر المصري خلال قرن كاسل جزم بالحكم التالي « جملة القول أن الفكر المصري لم يولد ، أن اردت الحقيقة ولو كانت مرة وكريهة ومرفوضة .. فالمجددون كالتقليديين والمحافظين ترجموا كثيرا

فاحسنوا الترجمة اغلب الامر ، واقتبسوا وضمنوا كتبهم ما اقتبسوه ، فاطلعوا قراءهم على ما يجري في العالم الفسيح من حركات الفكسر والتحرر والتطور والتطرف وتاملوا في كل الذي قراوه ، وسمعوه ، وراوه ، فاطرفوا قراءهم بخواطر لطيفة مؤنسة ، قد تدعو الى مزيد من القراءة ، والى التطلع الى آثار الماضي واشعار الحاضر ، **ولكنهم لم يخرجوا من كل هذا ببناء كامل من الفكر ، ولا بنظرة شاملة الى الكون ، ولا بفلسفة جديدة . .** منهم من نقل عن السلف الصالح ، ومنهم من نقل عن اهل الحاضر ، ولكنهم لم يتجاوزوا هذا الحد ، وكان لهذا كله اثره فسي ما فشكل منه من **صفحة الدين جاثوا بدهم** .

### ★ ★ ★

هل التجاوز اذا قلت ان هؤلاء الاعلام الخمسة من كبار المثقفين المصريين — وهم يمثلون عدة اتجاهات من اليمين واليسار والوسط ، وعدة اجيال ايضا — يصوغون بأفكارهم وتعبيراتهم مدخلا سيكولوجيا واحدا الى « حالة » ثقافية — اجتماعية واحدة ؟ ألم تلمس من كتب اجمعهم المتفاوت الدرجات والاسباب على ان هناك **سقوطا ما** ، يدعوهم احدهم بالتدهور والآخر بالشلل والثالث بالموت اقتيالا والرابع بالفراغ المخيف والخامس بعدم الولادة أصلا ؟ ألم نلاحظ ان غالبيتهم تنجه في مناقشتها للحاضر الى الجذور القريبة ( فجر القرن الماضي ) لدرجة الشك في ان **تهضة ما** قد ولدت أصلا ؟ ألم تتخيل لنا **الهوية الحضارية** بين مآزق التراث وازمة التجديد في خلفية الجميع طول الوقت وتجاه البصر بعض الوقت ؟ ألم تلمس بخيط رهيف يربط في وعيهم ولاوعيهم بين قضية الذكر ومشكلة المجتمع ؟ ألم نقبض على نفمة « اليأس » تلون اصواتهم بالتشاؤم من المستقبل المنظور ؟ ألم تسمع لنا مسألة « **الحرية** » قاسما مشتركا اعظم بينهم ؟

هم يختلفون ، قبل ذلك كله وبعده ، في الكثير الكثير ، في المقدمات والسياق والنتائج . . ولكنهم يتفقون على نحو لا مثيل له على العلامات والظواهر والظواهر . وهم ينسون في غمرة **انفعاليهم** **بمشهد ما** مائل **لأفهامهم** **ونجاسم عسلى** **صديروهم** **كالكابوس** ، متجزاتهم هم انفسهم قبل منجزات غيرهم طيلة ثلاثين وأحيانا أربعين عاما ، لا زالت تربى الاجيال وتكون الضمائر . فلنحفظ في ذاكرتنا ، ان هذه الآراء لم تكن آراءهم منذ عشر سنوات ، رغم الهزيمة المروعة عام ١٩٦٧ . ولنحفظ في ذاكرتنا ان **فصر ما** قد تحقق عام ١٩٧٣ على صعيد المواجهة العسكرية . ولنحفظ أخيرا ان هذا الانفجار بالسخط قد وقع عام ١٩٧٧ قبل اشهر قليلة من تطبيق طائرة الرئيس المصري في سماء فلسطين المحتلة ، وهبوطها عند اقصادام الرعماء الاسرائيليين .

وهو المشهد الذي تعلقت به عيون العالم « المتحضر » ولم تر سواه . لم تر ما قبله ولم تستبصر ما بعده . . ففوجئت بعد اشهر معدودة بأن « الزيمارة

التاريخية « لم تكن قط نهاية الحرب وبداية السلام ، بل عرف البعض انها كانت تنويجا لمسيرة الثورة المضادة في مصر ، وعرف البعض الآخر انها « نقطة النهاية » لما سمي زمنًا بالتجربة الديمقراطية في مصر ... فبعد عام كامل من « الزئير اليائس » للمفكرين المصريين « المتشائمين » - وكانهم أحسوا بالزلزال قبل وقوعه - كان رئيس النظام المصري يستفتي الشعب على اغتيال العقل ومطاردة الضمائر . الامر الذي فاجأ الغرب بالغرب بشقيه المخدوع والمتآمر ، ولم يقاشنا نحن سواء من الدين راوا السقوط وحده فانشدوا اللحن الجنائزي المذهب ، او الدين راوا السقوط وعاشوا النهضة معا ، فراوا الثورة في العمق وان طفت « الثورة المضادة » فوق السطح .

## ( ٢ )

في الذكرى السابعة لحركة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ ( والتي ترافق احتفال اسرائيل بتأسيس دولتها على ارض فلسطين منذ ثلاثين عاما ) القسى الرئيس السادات خطابا في البرلمان المصري راجع فيه تجربة السنوات الماضية التسمي استخلص منها مجموعة من القرارات ، استفتى الشعب بشأنها في اقل من اسبوع ( يوم ٢٠ مايو ، ايار ١٩٧٨ ) حيث كانت النتيجة التقليدية في كل استفتاء سابق هي « نعم » بما يشبه الاجماع .

ويمكن ايجاز قرارات الرئيس السادات الجديدة ، من واقع كلماته ، كما يلي :

- قانون « العيب » لوضع الحدود لما اسماء بالانفلات في البرلمان والنيابات المهنية كتنقابة المحامين . وقد حدد الرئيس هذا الانفلات او التسبب بواقعتين احدهما في مجلس الشعب التي هتف فيها أحد النواب بسقوطه وقد فصل من عضوية المجلس ، والثانية هي تعريض أحد المحامين الذي « سب الدولة ورئيس الدولة » على حد قول الرئيس . وقد فهم المصريون على الفور من هذه التسمية الغريبة على آذانهم « قانون العيب » ان المقصود بها هو العيب في « ذات رئيس الجمهورية » كما كان ينص الدستور في النظام الملكي على عقوبة العيب في الذات الملكية . وسيكون القانون الجديد وهو الاول من نوعه بعد ثورة ١٩٥٢ حيث لم يتمتع بمثله الرئيس عبد الناصر - مقترنا في الخيلة والتشريع معا بالمعارة الجديدة ايضا والتي قال فيها الرئيس مخاطبا نواب الشعب « **أنا مسؤول أمام الله لا أمامكم** » وهي مسألة تتم وفقا لذلك ، بعد نهاية العمر .

- القرار الثاني هو اعادة النظر في حزب اليسار الذي يتزعمه زميله في مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢ خالد محي الدين . قال الرئيس حرفيا « المسيرة الديمقراطية مع الجماعة دول ( يقصد اليساريين ) لا بد من ان يعاد فيها النظر » لانهم خرجوا على المبدأ الذي يسميه « السلام الاجتماعي » ، فهم يرددون ان الدولة تتحول للسي الرأسمالية وان الشعب محروم مما يؤدي الى الحقد الطبقي والتعرض على

الصراع الاجتماعي . وأضاف الرئيس السادات أنه سيتصل فور انتهائه مسن الخطاب بالاميين الاول للجنة المركزية للاتحاد اشتراكي - وقد فصل - ليتخذ من الاجراءات الواردة في قانون تنظيم الاحزاب ما يتناسب مسن « مراجسته للديموقراطية » التي يتمتع بها اليسار . ولما لم يكن الاميين الاول هو صاحب المبادرة الى هذه المراجعة ، فإنه يحق للبعض ان يستنتج امسا ان هذا المسؤول عن قانون الاحزاب لم يجد في السلوك السياسي لحزب اليسار ما يستحق لفت النظر او المراجعة او العقوبة ، واما انه قصر في اداء واجبه . كما يحق للبعض الآخر ان يستنتج ان الرئيس يوجه للحزب اتهاما محددا هو خروجه على احد المبادئ الرئيسية لتكوين الاحزاب ، وبالتالي فان الخروج على احد بنود العقد من احد الطرفين يلغي الاتفاق بينهما . اي ان الاقتراح هو الفاء حزب اليسار ، الذي قامت السلطة بعد ٧٢ ساعة من لقاء الرئيس لخطابه ، بخطوة اولية هي مصادرة جريدته « الاهالي » صباح السابع عشر من مايو ، ايار ١٩٧٨ . كما لفت القبض على احد نواب الحزب في الاسكندرية وهو يخطب في حفل انتخابي . وكان الرئيس السادات قد كرر في هذا الخطاب تأكيداً قديماً بأنه « لن يتولى في مصر منصب سياسي او اعلامي او اي منصب يمس او يقوي التأثير في الجماهير اي انسان لا يؤمن بشرعية الله » . ولكن الرئيس لم يحدد السبيل او السبل والجهة او الجهات التي ستتحقق من « ايمان » المواطن او علمه . والشيء الوحيد المؤكد هو انه ليس مواطناً كامل العضوية في المجتمع من ثبت عليه عدم الايمان .

● القرار الثالث يخص الذكر والاعلام داخل مصر وخارجها . وقد ربطه الرئيس بالقرار السابق حين يدها قائلاً « ذا دين الدولة الرسمي الاسلام واحنا مش مستعدين نتعامل مع حد يتنكر للاديان » ولكن هذه الديباجة لا تربط عضوا بما جاء بعدها من اتهم لبعض الكتاب المصريين - في الداخل والخارج - بالتنكر او المعارضة للنظام السياسي الراهن ، الا اذا كان التعبير يقصد الربط بين الدين ونظام الحكم ، وان الايمان بالاول او الكفر به يرادف الايمان بالآخر والكفر به . وقد لاحظ كل ما استمع الى تسجيل خطاب الرئيس ان هتافا عاليا بين النواب كان يقاتله بين الحين والآخر بشعار « الله اكبر - الحكم بكتاب الله » وهو شعار الاخوان المسلمين . وقد جاءت كلمات الرئيس وكلمات الهتاف في توقيت اثار دهشة المراقبين حيث ان نيرانا طائفية حقيقية لا مجازية ، كانت قد اندلعت قبل اسبوعين في محافظة « المنيا » جنوب العاصمة تشابهت لحد ما ساوي مزيج مع الاسلوب الذي عرفه اللبنانيون في حريم الاهلية ، اذ قنم بعض الشبان المسلمين بحرق اكبر كنائس المدينة ، فما كان من الشبان المسيحيين الا ان قاموا ليلا بحرق احد المساجد ، وفي الصباح كان « الخطف على الهوية » من الجانبين . فسد بدا ليسجل ظاهرة هي الاولى من نوعها في تاريخ مصر الحديث . وقد صادف ذلك وقوع حادث قضائي مشير هو الآخر الاول من نوعه ، اذ حكمت إحدى المحاكم بحق المواطن المصري المسيحي في الزواج باكثر من واحدة لان شرعة الاغلبية ودين الدولة

يجيزان ذلك . ومن ثم كانت الدهشة من تشديد الرئيس على الاسس الاسلامية للنظام في مجال الحديث عن الاعلام المعارض . بينما لم تكن الدهشة مماثلة لهجومه على معارضة المثقفين المصريين في صحافة العواصم العربية او في الصحافة العربية المقيمة مؤقتا في باريس . ذلك انه من حق الرئيس ان يعترض على المعارضين ، وان تسأل البعض حول حقه في التعليمات التي اصدرها الى نقاباتهم لفصلهم منها .. فالهوية المهنية لا تلقى او تكتسب لاسباب سياسية . خاصة وان عضوية النقابة في مصر أحد شروط ممارسة المهنة .

● بالنسبة للسِّيَاسِيِّين الذين عادوا في « حزب الوفد الجديد » قرر الرئيس ان يستغنى الشعب حول كل من مارس العمل الحزبي قبل ثورة ١٩٥٢ وما اذا كان من حقه الانخراط في العمل السياسي الراهن ، مستثنيا حزبين فقط هما الحزب الوطني ومصر الفتاة . وقد لغت الانتباه في هذه الاجواء تقطعت : الاولى هي ان الرئيس السادات كان قد قرر منذ توليه المسؤولية الاولى في البلاد اعادة الحقوق السياسية المصادرة في ظروف استثنائية سابقة الى اصحابها ، وانه قبل وضع الدستور الدائم واعادة بناء الاتحاد الاشتراكي لم تجربه « المنابر الثلاثة » فتجربة « الاحزاب الثلاثة » ثم الاربعة ، كان قد استغنى الشعب ايضا حول سيادة القانون ودولة المؤسسات حيث يتمتع كل مواطن بحريته السياسية . وقد توالى منذ ذلك الوقت مجموعة القوانين الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت تقليديا بشعار « الانفتاح » والتي اهدت « الارض » الى بعض كبار الملاك القديمى وفكت « الحراسات » من بعضها الاخر وسط حملة تشهير لم يسبق لها مثيل ، بالنظام الناصري . وكان من الطبعي ان يعود « الوفد » ممثلا لكثير من المصالح الطارئة مع التشريعات الجديدة . ولكن يبدو ان صراما عنيفا بدأ على الفور بين ما يسمى بحزب « الوسط » الذي يدعمه السادات ويرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء ، وبين حزب « الوفد » الجديد . وهو صراع حول اهلية كل منهما لتمثيل المصالح ذاتها ، فقد بدأ « الوفد » منذ حصل على شرفية العودة ، قطبا جاذبا للقوى الاجتماعية الاوسع قليلا من قاعدة النظام ، وقد نال ثقتها بسرعة لافتة ، واصبح منافسا خطرا لحزب الحكومة . واقبل قرار الرئيس الاخير ليحسم المعركة بين الحزبين بالغاء « الوفد » وليذكر المصريين بحركة « التطهير » التي رافقت الخطوة الاولى لثورة ١٩٥٢ وهي الحركة التي سبقت الغاء الاحزاب . والنقطة الثانية في هذا القرار هو الاستثناء الرئاسي لحزبين هما « مصر الفتاة » و « الحزب الوطني » .. وكلاهما عرف في تاريخ مصر الحديث بالميل الاسلامي ، واحدهما على الاقل آمن ومارس العمل الارهابي المنظم . بينما « الوفد » الذي يريد العودة بمصر الى ما قبل ١٩٥٢ كما ينهجه خصومه ، كان في ذلك « الماضي » حزب الاغلبية الشعبية بلا منازع .

● النقطة الاخيرة في خطاب الرئيس ليست قرارا ، بل كانت دفاعا مباشرا عن الهوية الاجتماعية للنظام .. فلقد كانت المرة الاولى في تاريخ الخطب الرئاسية ان

يضطر المسؤول الاعلى في قمة السلطة للدفاع عن « شخصية عامة » ولو لدقيقة واحدة . ولكن الرئيس السادات منح المهندس عثمان احمد عثمان خمسا وعشرين وثيقة من خطابه قائلا انه هو الذي بنى السد العالي واقام المصانع والمدارس واقرض الدولة عملة صعبة من عرقه ودماء « شركة المقاولين العرب » . وأضاف الرئيس « انا عمري ما كنت في موقف الدفاع في يوم في حياتي كلها ابدا .. ليه ١٠٠ . لانه ليس هناك ما يجعلني ان ادافع عن اي شيء .. ولكن انا بادي مثل لاني بصد ذلك سببش بواسطه الديموقراطية باي واحد يفتح فمائه » . ورغم ان عثمان احمد عثمان هو عبيد مليونيرات مصر وأحد اكبر الاثرياء العرب ، ورغم ان ابنه متزوج من ابنة الرئيس ، ورغم انه في كلا النظامين - القديم والجديد - قد مارس عمل المقاولات في أهم المشروعات المصرية والعربية .. الا ان احدا لا يستطيع ان يفسر لماذا أوحى الرئيس بانفعال وتوتر شديدتين بان دفاعه عن كبير المقاولين العرب هو دفاع عن النفس . وقد تكرر الامر نفسه بالنسبة لـ محمد حامد محمود - دون ذكر اسمه ولمدة خمس دقائق فقط - صاحب المزارع الواسعة في الاسماعيلية والوزير وسكرتير عام حزب الحكومة . كرر الرئيس عبارته هكذا « باقول لأول مرة وآخر مرة في حياتي ما يبشش ادافع عن نفسي » .

### ★ ★ ★

ان الاهمية الاستثنائية لخطاب الرئيس السادات في الذكرى السابعة لانقلاب مايو - ايار ١٩٧١ لم يكن مجرد « كشف حساب » من سنوات التجربة السياسية التي قادها من نعي عبد الناصر الى زيارة القدس . وإنما كان هذا الخطاب الخطير هو « خاتمة » التجربة ، واعلانا معقدا بعض الشيء عن نهاية الطريق المسدود الذي مضت اليه .

فالرئيس السادات الذي بدأ تجربته على قمة السلطة بما اسماء في ٢٣ يوليو - تموز ١٩٧١ « برنامج العمل الوطني » ( الذي يكاد يكون - باستثناء ما احتواه من تبريرات للانقلاب - تلخيصا مركزا لوثائق النظام الناصري الاساسية ) كان في مركز قوة يستند على دعائم شعار « الديموقراطية والاشتراكية » الذي جذب الى دائرته ، وفقا لنظرية الاحتواء ، عناصر لها وزنها في الثقل الاجتماعي وتوافقه الى التغيير الراديكالي الذي يعيد الى ارض الوطن ترابها المحتل والى كرامة الفرد سيادة القانون والى تقدم المجتمع عدالة توزيع الثروة .. أصبح هذا الرئيس بعد سبع سنوات في وضع هو « النقيض » تماما وفي مركز بالسف الضعف حيث راح يصفي ديكور تجربته يوما بعد يوم ، فالديموقراطية يعاد فيها النظر طالما ان المعارضة - اليسارية على وجه الخصوص - تمارس حقها الدستوري والسلمي في الاعتراض على اخطئه جوهرية في سياسة الدولة ، وطالما انها لا تنفيه من المسؤولية . والوحدة الوطنية يعاد فيها النظر طالما ان مناخ الشريعة الاسلامية يوداد هيمنة على اركان الحكم بحيث يرسخ اصول المجتمع الشيوعراطي المتعصب دينيا في وقت لا

زالت التجربة البنائية ماثلة للعيون . اما تحرير الارض فلم يعد واردا الا عبر موائد المفاوضات تحت الرعاية الاميركية و « دون امل » . وكانت النتيجة الرمزية لذلك هي دفاع الرئيس عمن يمثلهم من موقع السلطة وهم ذلك التحالف الطبقي الحاكم من اقباء الريف وسماسرة المدن . وتتصفيته شبه النهائية لاي تفكير في الديموقراطية او التحول الاجتماعي يكون الرئيس السادات قد استطاع ان يجمع بين سلبيات النظام السابق على ١٩٥٢ و النظام الناصري وان يستبعد ايضا ايجابيات كانت فيهما . ولكنه يكون ايضا قد تجاوز « الاشكال » التاريخي للبرجوازية المصرية التي لم يتيسر لها ان تنجز ثورتها في اي وقت الى « المازق » التاريخي الذي تواجهه الثورة المضادة في مصر .

والحقيقة ان السنوات السبع لرئاسة السادات لا تشكل سوى احسدى حلقات « الثورة المضادة » في مصر ، ذات الجذور التاريخية العميقة في التاريخ المصري الحديث . وكما ان انتفاضة احمد عرابي ضد الخديو ( ١٨٨٢ ) وهبسة ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول ضد الإنكليز لم تكن « الثورة » بل حلقتان رئيسيتان في مسيرة الثورة المصرية ، ثورة الطبقة الوسطى اساسا ، كذلك فان ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ لم تكن « الثورة » بل كانت إحدى مراحل الثورة المصرية . وكذلك ايضا الثورة المضادة الراهنة فهي « ثورة مضادة » وليست « الثورة المضادة » بل إحدى حلقاتها فحسب . وكثورة ٥٢ نفسها التي بدأت انقلابا وانتهت ثورة ، فان الثورة المضادة في مصر الآن لم تبدأ هكذا بل بدأت انقلابا تكرر اتجاهه المضاد بعد ذلك . وهو ليس ارتدادا على النظام الناصري السابق فقط ، اي انه ليس موجها ضد التحالف الاجتماعي الذي كان يمثل عبد الناصر بالذات ، بل ضد مقومات الثورة الجديدة . انه ليس ضد « ثورة » بعينها بل ضد « الثورة » المصرية عموما .

وتاريخ الثورة المضادة في مصر هو تاريخ الثورة نفسها ، فمن داخلها وخارجها معا كانت تنمو عوامل الارتداد . وكان ذلك نتيجة طبيعية لنشأة البرجوازية المصرية وتطورها . لقد نشأت أصلا في القطاع التجاري تساندها شريحة ضيقة من الفلاحين وشريحة أضيق من الموظفين ، وتتداخل مصالحها بالضرورة مع كبار الملاك المتحالفين بدورهم مع الاحتكارات الأجنبية . هذه النشأة المغايرة كيفيا لنشأة البرجوازيات في الغرب قد تركت بصماتها على مسيرة الطبقة الوسطى المصرية .. فقد ولدت في ظل القهر الاجنبي وتلقت الضربة الاولى فسي حياتها عند اواخر القرن الماضي على يدي الاحتلال البريطاني . كما انها ولدت في ظل نظام اوتو - ثيوقراطي تتربع على قمته أسرة محمد علي . كذلك فقد ولدت من ثبات اجتماعية متخلفة في اسلوب الانتاج وعلاقات الانتاج معا . اي انها ولدت محاصرة بمختلف وسائل الاحباط ، حتى ان التحديث الصناعي مثلاً جرى بالتحالف مع كبار الملاك .. حيث كان التداخل بين « الأرض » والتجارة والصناعة والجهاز البيروقراطي للدولة والوجود العسكري الاجنبي ، اركان « المهد » الذي تمت فيه الولادة . وكانت ولادة بالغة التمسر . وقد لازم العصر الطبقة المتوسطة



المصرية طيلة تاريخها « الثوري » وهي تناضل ضد الاحتلال والحكم المطلق من اجل الاستقلال الوطني والديموقراطية . ولكننا حين نعلم ان حزب « الوفد » أكسبر تجسيدات التنظيمية لم يحكم طيلة ثلاثين عاما تبدا بدستور ١٩٢٣ ( حصاد ثورة ١٩١٩ ) أكثر من سبع سنوات ونصف ، فاننا ندرك على الفور انها لم تنل في اي وقت فرصة للتقاط انفاسها وانجاز ثورتها . كان التاريخ الاجتماعي للشعب المصري يتجاوزها دائما ، فكما انجرت احدى المهام الملقاة على كاهلها طرح عليها الواقع الاقتصادي والاجتماعي اسئلة جديدة فتضطر للتهادن مع الاستعمار او العرش او التحالف مع الفئات العليا من اشباه الاقطاعيين وكبار البرجوازيين على حساب الطبقات الشعبية العريضة . هكذا وقعت معاهدة ١٩٣٦ مع الاستعمار البريطاني ، وهكذا وقع حادث ٤ فبراير ، شباط ١٩٤٢ الشهر الذي فرضت فيه السفارة البريطانية زعيم الاغلبية مصطفى النحاس باشا على الملك فاروق . وهكذا احترقت القاهرة ومعها النظام بأكمله في ٢٦ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٢ ليأتي « الضباط الاحرار » على انقاضه ، وتولد من رمادها « عتقاء » جديدة ( كما نسي الاسطورة الفينيقية ) لتبني عشا جديدا على احد أغصان الشجرة القديمة .

وبهذا التركيب المتداخل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا للطبقة الوسطى المصرية ، كان من الطبيعي ان يكون تركيبها الثوري متاخلا مع قوى الثورة المضادة . التي تدعمها بغير شك القوى المؤهلة طبقيًا كالاحتلال والقصر وباثوات الارض والمقاربات والشركات ، ولكن « بدرة الفساد » كامنة داخلها اولا . والترجمة السياسية لهذا الكلام نلاحظه في انقسام الثورة العربية نفسها ، ثم في انقسامات حزب سعد زغلول « الوفد » الذي انشق عنه « الحزب السعدي » ليصبح اقلية و « الكتلة الوفدية » لتصبح اقلية الاقلية ، كما انشقت منه شخصيات قيادية نسي مراحل مختلفة . وهو الامر الذي تكرر في صفوف ثورة يوليو - تموز ١٩٥٢ فانعدام التجانس بين قياداتها التي ضمت اليسار والايخوان المسلمين ، كان انعكاسا موضوعيا لبنية الطبقة الوسطى الممزقة بالتداخل والتجاذب ، بين الشكل السياسي والمضمون الاجتماعي ، بين طموحات القيادة للمجتمع والدولة ومقتضيات التطور من ناحية ومرتكبات الطبقات المناهضة لثورتها داخل نسجها الاقتصادي من ناحية اخرى . كانت هذه الطبقات تطبق عليها جناح اللد ولم تكن تفرد هي على الطبقات النصرية لها جناح الرحمة . لذلك كانت تطير احيانا فاذا دفعها الطموح الى التحليق انكسرت وسقطت .

انها مأساة طبقة حقا ، ولكنها مأساة مجتمع ووطن ايضا . . فحين نستطيع الثورة ان تتكيف مع الثورة المضادة ، بل وتفرضها احيانا ، فانها في الواقع تجبر على نفسها وعلى الآخرين معها .

ان مصير الطبقة الوسطى في مصر لم يؤر في شرائحها المختلفة فقط بشل اثر الى اقصى الحدود على تكوين البرجوازية الصغيرة وأيدولوجية الفلاحين وتنظيمات

العمال وافكار المثقفين وسلوك الجيش . حين انجزت تفاعلت انجازاتها ايجابيا مع مجموع الشعب ، وحين كانت تسقط لم ينجح احد من سقوطها .

ولعله من المنير انه بعد حوالي قرن من الزمان نجد الاسئلة المطروحة على البرجوازية المصرية هي لم تتغير ، لان جوابا حاسما - خارج الثقافة - لم يمد بعد . ولكن هذا القرن طرح بدوره اسئلة جديدة داخل الثقافة وخارجها فسي المجتمع . ولم يعد التاريخ ولا المستقبل بقادرين على انتظار الجواب من « حاضر » الطبقة الوسطى في مصر .

كلاهما ينتظر جوابا من طبقات اخرى ، لا على الاسئلة القديمة وحدها بل وعلى الاسئلة الجديدة ايضا . . . وتلك ازمة القوى الاجتماعية البديلة للثورة المضادة المعاصرة ، لا على صعيد الفكر وحده بل على صعيد التكوين الاقتصادي والتركييب الاجتماعي والعمل السياسي اولا .

ان الرئيس السادات يدري جيدا ، على غير ما يتوهم البعض ، ان المأزق الراهن لا يخصه وحده وانه ليس مسؤولا عنه بمفرده . . بل هو مسؤولية تاريخ اجتماعي طويل ومأزق قوى اجتماعية عريضة . والرئيس يراهن بالدعاء « عني وعلى أعدائي » ، فما هو الرهان المقابل ؟

### ★ ★ ★

كان الكاتب المصري عباس محمود العقاد يقول « الله وحده يعلم ما اذا كان ترمز ابلهيس ثورة ام ثورة مضادة » . وكان قد استقبل ثورة يوليو ، تموز ٥٢ بقوله « انها ثورة ضد الثورة » الحمراء التي كان يتوقعها ويخشها في ذلك الوقت . وبالتالي فقد كان المفروض ان يقف الى جانب هذه الثورة التي حالت دون قيام الثورة الاخرى . ولكنه لم يفعل . لان الناصرية حققت فعلا رغم ثياب الانقلاب العسكري بعضا من مهام الثورة التي كان يخشاها .

ورغم ذلك فلو انه عاش الى يومنا ( توفي عام ١٩٦٤ ) لاجاب على سؤاله الساخر عن ترمز ابلهيس جوابا تاريخيا على الانقلاب الناصري وقال انه كان « ثورة وثورة مضادة » .

كل ما هنالك ان جمال عبد الناصر قاد مرحلة الثورة حتى يوم اجهاضها فسي الخامس من يونيو ، حزيران ١٩٦٧ .

وان انور السادات الذي رافقه طيلة المرحلة قاد مرحلة الثورة المضادة . . كلاهما من رجال ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ ولكنها مأساة طبقة كاملة والقصة لم تنته بعد . .

## **القسم الاول**

**، الرقابة الايجابية ،  
من المزيمة الى الحرب**

# الفصل الأول

## في البدء كان الانقلاب

### ١ - نجم الانقلاب

تاخر الرئيس السادات في حياته مرتين ، وكلاهما كان ينتهي بصفحة جديدة كليا في تاريخه السياسي ، هي صفحة « سعيدة » في كتاب عمره الياء بلتذ قضات والاتفاق معا . وهو ، في جميع الاحوال ، غير الكتاب الذي اصدره مؤخرا ( ربيع ١٩٧٨ بعنوان : البحث عن اللات ، قصة حياتي ) .

اما المرة الاولى التي تاخر فيها « البكباشي » انور السادات ، فهي ليلة ٢٣ يوليو ( تموز ) ١٩٥٢ ، فقد تاخر عن « ساعة الصفر » التي حددها له جمال عبد الناصر في بطاقة تركها له في منزله قبل ساعات من قيام الاقلاب . . كان السادات خلالا يشاهد مع أسرته فيلما سينمائيا في دار عرض قريبة من بيته . وهو لم يمنع احدا قرصة الهمس بهذه الواقعة بل وضع لها حدا حين اعترف بها مرارا في ذكرياته الاذاعية والصحفية والتفزيونية . ولكن هذا « التأخير » كما يضيف البعض كان متعمدا ، ويؤكدون هذا الرأي الواقعة اخرى متممة لمشاهدة السينما ، لم يحدث ان ذكرها ابدا ، وبالتالي فتصديقها او تكذيبها متروك له شخصا او مؤرخيه من بعده . تقول الواقعة ان اسرة « الضابط الاسمر » افتعلت شجارا بعد نهاية العرض مع آخرين وسيقوا جميعا الى قسم الشرطة حيث سجل « المحضر » مثول انصور السادات وتوقيعه بد منتصف ليلة ٢٢ يوليو ( تموز ) ١٩٥٢ . والقصود من الحكاية ، بشقيها ، الذي يعترف به صاحبه والذي لم يذكره ، انه قد اراد نسي حالة فشل الانقلاب ان يثبت بعده عنه . ولكن مناقشة « النوايا » ما لم تكن موثقة لا موثوقة فحسب ، تعرف أي تحليل من الموضوعية . والهم ان « البكباشي » انور السادات قد توجه بعدئذ الى مكان قريب من قيادة الاركبان ، وكان فجر ٢٣ يوليو ( تموز ) قد اوشك . . تكلفه عبد الناصر بمهمتين ، الاولى هي التوجه الى السنترال المركزي لقطع خطوط التليفون من الكابسل الرئيسي عن بعض الشخصيات ، ثم اعطاه بيانا مكتوبا لاذعته من راديو القاهرة . وهكذا اتبع لمسئول تاخر عن « ساعة الصفر » ان يكون صاحب « الصوت الاول » للانقلاب في اذان العالم .

ولعلها من المفارقات التي تحدث كثيرا في الانقلابات ، ان الذي تقدم على ساعة الصفر ينحو ستين دقيقة ( وهو القائمقام يوسف صديق الضابط اليساري )

انتقد الانقلاب من فشل محقق ، اذ كان قادة القوات المسلحة من جنرالات الماسك فاروق في اجتماع عاجل بمبنى القيادة العامة ، على اثر تلقيهم نبأ يؤكّد ان « شيئا ما » سيقتح هذه الليلة . . ولم يكن يوسف صديق يدري ان الخبر قد تسرب وانهم مجتمعون لهذا السبب ، غير انه وجدها « فرصة » لا تموز لاعتقالهم دفعة واحدة ، فطوق البنى دون أية اوامر ، ورغم مخالفة تعليمات الانضباط العسكري ، واقتحم المكان وفازت شبابه بالصيد الثمين . وقد كانت هذه المبادرة الجريئة سببا نفسي انتقاد الانقلاب من خاتمة دموية فادحة الثمن كما كانت اولى الاشارات الى ترجيح كفة النجاح . ولكن هذا الضابط الشجاع - يوسف صديق - تلقى اول الامسر مكافأة على تحركه السريع والمباغت حتى لزملائه ( ومن الطريف ان جنوده اعتقلوا « البكباشي » جمال عبد الناصر لان رتبته كانت تعني القاء القبض عليه حسب اوامره ليقلتها ، ولم يكونوا يعرفونه ) فاصبح عضوا في مجلس قيادة الثورة . ولكنه استقال في سبتمبر ( ايلول ) ١٩٥٢ واعتقل بعض الوقت بسبب اتجاهه اليساري . وهو الامر نفسه الذي وقع لخالد محيي الدين بعد اقل من عام وفي صورة مختلفة قليلا ، ولكن السبب كان واحدا .

على اية حال ، فالذي تأخر كان « صوته » اول ما صافح اسماع مصر والعرب والعالم كله في الصباح الباكر من يوم ٢٣ يوليو ( تموز ) ١٩٥٢ ، والذي تقدم خرج من الصف بعد عام . . كان الاول يشاهد السينما وكان الآخر « يغامر » باقتحام اعلى حصون القيادة القديمة . ولكن هذا يحدث كثيرا .

وكانت المرة الثانية التي « تأخر » فيها السادات هي يوم وفاة الرئيس عبد الناصر ، فقد كان آخر الذين وصلوا بيت الرئيس . وهو لم يحضر ساعات النضال المريرة ضد الموت ، ولم يشاهد الرئيس حيا قبل هذا المساء الحزين ( في ٢٨ سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ ) بأكثر من ثلاثة اشهر . ولكن الذين حضروا الوفاة ممن كبار المسؤولين المقربين للرئيس في حياته ، لا بد وانهم تذكروا السادات بصفته عضوا في « اللجنة التنفيذية العليا » للاتحاد الاشتراكي وكنائب لرئيس الجمهورية رسميا . فالحقيقة انه منذ عاد الرئيس عبد الناصر من زيارته الاخيرة لموسكو في صيف ١٩٧٠ طلب من « نائبه » في مبنى المطار حيث كان في استقباله ان « يرتاح في منزله » . ومنذ ذلك « الامر » لم يمارس نائب الرئيس عمله المعتاد ، حتى ولو كان شكليا . وقيل في ذلك « شائعات » كثيرة . ولكن اهمها على الاطلاق كسبان التفسير القائل بان عبد الناصر تلقى الناء وزيارته للاتحاد السوفياتي بركة من احد المواطنين تشكو زوجة نائبه من انها اُعجبت بفيلا يقيم فيها وارسات اليه عرضا بشرائها ، فلما اعتذر فرفض نائب الرئيس « الحراسة » على صاحبها . ورغم انتشار هذه « الشائعة » كتفسير لاختفاء نائب الرئيس بعد عودة الرئيس مسرعا رحلته ، الا ان احدا ايضا لم يبرهن على صحتها . وان كان المؤكد هو ان الرئيس عبد الناصر اعاد « الفيلا » الى صاحبها ورفع عنها الحراسة . وهناك من لا تستويه الشائعات فيقول ان الرئيس كان قد قرر الاستغناء عن خدمات نائبه

واحالته الى التقاعد بسبب تغييرات « سياسية » كان يزعم اجراءها ، تتوازي مع تطور فكره السياسي في ذلك الوقت . ولكن الامر المقطوع به ان عبد الناصر لم يصدر قرارا مكتوبا في هذا الصدد . وبالتالي فقد كان نائب الرئيس « موجودا » دستوريا ، وان لم يكن « حاضرا » على خشبة المسرح . وقد لعب هذا الجانب الدستوري دور البطولة في تولي السادات رئاسة الجمهورية ، بالإضافة الى عناصر أخرى . حتى بدا الامر لبعض المراقبين لشؤون مصر وكأنه « نكتة تاريخية » ان يخلف السادات عبد الناصر الذي مات ، في الاقل ، غاضبا عليه وان لم يكن هناك القرار المكتوب بعزله . ولكن التاريخ الاجتماعي للسلطة في مصر لا يعرف التنكيت . فلقد تأخر نائب الرئيس في الوصول الى منزل الرئيس المتوفي ، ولكنه هو الذي أذاع نعيه الى شعب مصر والامة العربية والعالم . بينما الذين حضروا المشهد القاسي منذ بدايته قريبا ، وهم انفسهم الذين هتفوا بدستورية الانتقال السلمي من عهد عبد الناصر الى عهد السادات ، كانوا هم أيضا الذين حوكموا ودخلوا السجون او احيوا للتقاعد بعد ذلك باقل من عام بالنسبة لغالبيتهم وثلاثة اصوام بالنسبة للبعض الآخر . وكان آخر ما فعله السادات في غرفة الرئيس الراحل هو ان قبل احدي يديه ثم غطاء بملاء السرير حتى الوجه .

### \*\*\*

والمعروف عن الرئيس السادات انه في ظل عبد الناصر لم يكن ميالا للمعارضة او حتى لبدء الراي الا حين يطلب منه فيصوغه وفق ما يتصور انه سيكون راى الرئيس . ولكن المؤكد ان السادات ، عضوا بمجلس قيادة الثورة ونائبا الرئيس ، قد عارض عبد الناصر مرتين . الاولى ذكرها مرارا في خطبه « الناصرية » بعد توليه الرئاسة ، وهي انهم في بداية الانقلاب اقترحوا على اسلوب الحكم ، فكان عبد الناصر ( حسب رواية السادات ) في صف الديموقراطية ، وكان هو مع غالبية زملائه في صف الدكتاتورية . ولكن « الحقيقة » التي يمكن لم اجرائها من اكثر من طرف (١) هي ان يوسف صديق وخالد محيي الدين ، بالإضافة الى اللواء محمد نجيب كانوا في صف الديموقراطية الليبرالية ( اي الدعوة الى انتخابات جديدة لمجلس نيابي جديد تسلم السلطة في نهايتها الى الحزب الفائز بالأغلبية ويمسود الجيش الى الشككات ) . وقد كانت أزمة مارس - اذار ١٩٥٤ شاهدا لا يدحض على ان الضباط اليساريين ومعهم محمد نجيب وقفوا الى جانب عودة الديموقراطية بهذا المعنى (٢) . وبالارجح ان الواقعة التي يشير اليها الرئيس السادات ، كانت اختبارا للنوايا من جانب عبد الناصر ، هي تسجيلا للتوافق من جانب زملائه . وان السادات قد تصور سلفا ان ناصر سيكون مع النظام الدكتاتوري . وبعد خاتمة

(١) راجع كتاب « قمة ثورة يوليو » لاجند حمروش - بيروت ١٩٧٤ .

(٢) راجع « عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ » للدكتور عبد العظيم رمضان - القاهرة ١٩٧٦ .

ازمة مارس - اذار المشاور اليها ستة عشر عاما لم يعد جائزا الوهم بان عبد الناصر فكر لحظة في اعادة السلطة الى المدنيين او الى « الشرعية القديمة » . وتقع معارضة السادات وزملائه لرأي عبد الناصر ( الديموقراطي ) في ذلك الحيز الضامض بين ثلاث دوائر : معرفته بشخصية ناصر ، يقينه بان ناصر الذي اعتاد الا يقول رايه الا بعد ان يدلي الجميع بأرائهم سيقف الى جانب الدكتاتورية ، نبوءته للمستقبل .

والمرّة الثانية التي « عارض » فيها السادات عبد الناصر ، كانت حول « مشروع روجرز » الذي تقدم به وزير الخارجية الاميركي لـحل ما يسمى بازمة الشرق الاوسط في ديسمبر - كانون الاول ١٩٦٩ . فقد كان ظن السادات - ايضا في هذه المرة - ان عبد الناصر لا يجرؤ على قبول مثل هذا المشروع في خضم حرب الاستنزاف التي يقوم بها الجيش المصري ضد القوات الاسرائيلية ، خاصة وان مشاعر المصريين ، والعرب عامة ، كانت مهياة ومعبة لهذا الرفض . ولربما قامت حسابات اميركا واسرائيل على هذا الاساس . ولكن عبد الناصر فاحشا السادات والصهيانية والاميركان والعالم كله بقبول المشروع متحديا . والحقيقة انه كسب الرهان . اما الذين لم يفهموا اسرار اللعبة فقد تظاهروا ضده باقتى الاتهامات . وكاوا هم انفسهم في طليعة المتحبين على غيابه .

وتشاء المفارقات ان السادات الذي عارض عبد الناصر مرتين في حياته ، ولم يكن بذلك يفكر في المعارضة بل في استباق رأي الرئيس ، كان في كلتا المراتين هو الرابع . بينما خسر غيره من المعارضين الحقيقيين ، من ضباط اليمن او ضباط اليسار . فمعل صوت الى جانب الدكتاتورية أصبح رئيسا لمجلس الامة ( البرلمان ) الملب الوقت . وحين تقدم روجرز بمشروعه كان السادات في الشهر نفسه قد أصبح نائبا للرئيس . وان كان البعض يلاحظ بكثير من الانتباه ابعاده شبه التام عن مهام السلطة التنفيذية . ولم يكن ولاؤه لعبد الناصر في حياته من ناحية وابعاده عن السلطة التنفيذية من ناحية اخرى الا وجهان لعملة واحدة هي انه في ظل « الرجل الاول » يؤثر السلامة مع الحياة الرضية . وهو المظهر الذي خدع الكثيرين ممن فوجئوا به حين أصبح « رجلا اول » فلحقيقة انه لم يتغير بل هو طبق فكرته عن السلطة والمسؤولية . حتى الاناقة الخارجية ليست اسرا جديدا عليه . كان الاتفاق غير المكتوب بينه وبين عبد الناصر هو « عدم المشاركة الفعلية في سلطة الحكم » ، والمشاركة كلها في « مظاهر » القوة . فتصوره البعض رجسلا ضعيفا ، فآخطاوا الحساب لمرة واحدة . كانت الأخيرة . فالرجل الذي ادرك اكثر من غيره معنى « الرئاسة الاولى » في مصر فلم يقامر بايسة معارضة هو نفسه الذي تولّى الرئاسة الاولى فلم يقبل أية معارضة لدرجة « الانقلاب » على من ارادوا مشاركته في الحكم .

ويخطئ الكثيرون ممن يصورون او يتصورون شخصية الرئيس السادات كما لو كان مقامرا . . فاعله على النقيض تماما ، هو يحسب كل شيء من العناصر

التي يمكن ان تتوفر له ويضع امامه مختلف الاحتمالات والترجيحات ، ويختار لمحله « الساب » عند الخصوم فيستقر على الكفة الاقوى . انه ، مثلا ، يميل الى فكر « الاخوان المسلمين » منذ شبابه ، وكان على اتصال وثيق بهم ، ولكنه لم يكن منهم . وهو الذي حاكمهم عام ١٩٥٤ وحكم عليهم بالاعدامات والسجن المؤبد . وهو مثلا ايضا ، يميل الى تنظيم « مصر الفتاة » القائل « مصر فوق الجميع » على طريقة النازيين والفاشست ، ولكنه لم يكن عضوا فيه . وقد انضم الى مجموعة عزيز باشا المصري القريبة من المحور في ذلك الوقت لان انتصار الالمان في معركة العلمين كان وشيكا . وكان ضد الملك فاروق للسبب نفسه ، رغم التقارب الذي حاوله فاروق مع المانيا . كان يرسم خطوته جيدا ، حتى حين اتهم مع غيره بقتل « امين عثمان » (٢١) استطاع ان يحصل على البراءة ، واستطاع ان يخرج من السجن وار يتصاح مع الملك ون يعود الى اقوات المسلحة بعد ان كان قد جرد من رتبته العسكرية .

ولانه يدرك اصول « اللعبة » فهو يتفق مع عدة اطراف متعارضة في وقت واحد ، ثم يختار الطرف الحاسم بعد فوزه . ولأنه يحترم قواعد اللعبة يظل مضطرا طول الوقت حتى اذا تيسر له الفوز طبق شروطها على الآخرين كما كان يحدث له تماما . ورد فعله على خصمه القديم هو الانتقام منه بالتشبه به ، ورد فعله على حليفه او صديقه او زميله القديم هو التخلص منه . في الحالين هو الغاء الماضي وتنمسه وهو في مركز القوة او في نفيه عن الوعي اذا كان هذا الماضي قد أصبح في مركز ضعف . لا شك مثلا انه كان يكره الملك فاروق وقصر عابدين ، كما كان يكره اليهود - وهذا طبيعي لصاحب اية ميول لاسامية - كما كان يكره الانكليز . وكان من اهم قراراته بعد ان أصبح رئيسا ، ان عاهد ففتح قصر عابدين الذي كان قد تحول الى متحف ليصبح مقر رئيس الدولة . وحين علم بزواج الملك احمد فؤاد الثاني - ابن الملك السابق - في باريس اهداه السيف الاتري اولاده فاروق . واقام المصاهرات العائلية مع الباشوات القدامى والجدد واقام لبناته حفلات الزفاف التي تذكر المصريين حين يرون صورها الكبيرة في الصحف بحفلات الملك السابق . والانكليز الجدد او اباطرة هذا العصر هم الامركان ، الذين رفض « مشروعه » للتسوية السلمية ايسام عبد الناصر ، أصبح حليفهم الاول في المنطقة بعد اسرائيل . واسرائيل ذاتها توجه اليها في زيارة اسطورية لا تصدق في وضع المتلذذ مما سلف . ولم يتعارض ذلك كله مع حبه المعلن لالمانيا النازية ففرض على قادة الجيش ثيابا - للنسبات - هي ثياب الجيش النازي وقصد فوجيء المصريون وهم يرونه مع بقية الجنرالات يرتدون هذا الزي الغريب في « مشية الازهر » كما فوجيء الالمان القريبون انفسهم وهو يمتدح ماضيهم في الحرب العالمية الثانية . الماضي الذي يتمنون لو يقدّمون على محوه من ذاكرة البشرية والحضارة

(٢١) ودر مصري عرف بمسوله « الانكليزية » لاستهدف حياته تنظيم اراهمي تمكن من قتله عام ١٩٤٢ وكان القاتل المصري حسين توفيق قد اعترف باغتيال الملك .



والتاريخ .. وفي الوقت نفسه كان هو الذي وضع باقة من الزهور ، أثناء زيارته للقدس ، على نصب ضحايا النازية من اليهود . انه مفتون « بالاقوى » مبهور بسه سواء كان مناحم بيغن واسرائيل أو الفوهرر ولانينا او الولايات المتحدة الاميركية .

هكذا لم يفارقه الماضي رغم محاولات الغائه له بالتقصص او النفي عن الوعي ، وهو « الاقوى » في ذروة الحاضر المصري ، في قمة السلطة . ولقد كانت سعادته كبيرة - على سبيل المثال - حين هبط من الطائرة للمرة الاولى في مطار طهران بعد توليه الرئاسة فاتحاً ذراعيه لاحتضان الشاه الذي كان في مقدمة مستقبليه . كانت ابتسامته الواسعة تخفي مشهداً استثنائياً في الرباط عام ١٩٦٩ أثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي الاول .. ولقد ثارت مناقشة حادة بينه وبين الشاه محمد رضا بهلوي ، استخدم فيها اللغة الفارسية التي يتكلمها الى جانب الالمانية والانكليزية . ولكن الشاه كما اظهرت الصور وكاميرا التلفزيون لم يقابله حضناً بحضن على عادة العرب ، بل مد نصف ذراعه على الطريقة الملكية فارخى السادات إحدى ذراعيه وصافح بالآخرى وانطقت لمة السعادة .

ولكن هذا كله لا يمنع التأكيد على حقيقتين في حياة الرئيس المصري : الاولى انه كان الوجه الوحيد المعروف للشعب المصري من وجوه حركة ٢٣ يوليو - تموز فلقد كان اكثرهم اشتغالا بالسياسة السرية والعلنية وتعرضا للسجون والمحاكمات ، ومن ثم كان المعهم تحت الاضواء . والحقيقة الثانية انه كان - في خاتمة المطاف - من الشباب الوطني المتطرف الذي الهب خياله افكار النازية وافعال الفاشست ، فجمع بين « مصر » المتفوقة عرقياً على الجميع ، والاسلام كمقيدة للفتح .

ومن الحقيقة الاولى اتخذها عبد الناصر « واجهة » منذ اذاعة البيان الاول الى توليه رئاسة البرلمان الى تعيينه نائبا للرئيس . ومن الحقيقة الثانية كانت عقده التي لازمته منذ تولى رئاسة الجمهورية ، من شبح جمال عبد الناصر ، شبح « الشريعة » التي نالها عام ١٩٥٦ و « البطولة » التي كرسها سليمان مريوان : الخروج المفوي الاستثنائي مساء ٩ يونيو - حزيران ١٩٦٧ لملايين البشر بمنعونه من الاستقالة ، والخروج الهستيري المعائل مساء ٢٨ سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ يوم انتشر نيا وفاته .

ولقد تفاعلت هاتان الحقيقتان معا فتولدت عنهما مجموعة من انماط الفكر والسلوك السياسي في حياة الرئيس الجديد برزت على الفور منسلبة تقلد منصب المسؤولية الاولى حتى زيارته للقدس :

● اول هذه الانماط هي قناع الديمقراطية الذي يرتديه الدكتاتور ، ففي الرابع من فبراير - شباط ١٩٧١ اعلن اولي مبادراته من اجل الصلح مع اسرائيل باعادة فتح قناة السويس وتطهيرها مؤقتاً جريئة الملاحه لجميع الدول بما فيها الدولة الصهيونية اذا ابتعدت القوات العبرية من القناة عدة كيلومترات . وتبين في التحقيق مع علي صبري - نائبه وقتئذ - بعد انقلاب ١٤ مايو - ايار ١٩٧١ ان

الرئيس لم يستشره ، لا هو ولا الحكومة ولا اعضاء اللجنة التنفيذية العليا ولا البرلمان في هذا الامر الخطير . وهو الامر الذي تكرر بعدئذ في قرار الاستفتاء من الخبراء السوفيات (٤) ، ووقف القتال في حرب ١٩٧٣ ، والمفاوضات مع الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي وزيارة القدس التي أدت الى استقالة وزير الخارجية اسماعيل فهمي ووزير الدولة للشؤون الخارجية محمد رياض . كانت القرارات في هذه القضايا المصرية كلها تتم من وراء ظهر الجميع ، بما فيها الوحدة مع ليبيا ثم العرب معها .

● النمط الثاني هو سياسة المفاجأة لا المبادرة ، فهي تخفي في ثناياها اصول الفكر الانقلابي الاقرب الى التآمر بمسا يقتضيه من السرية والانفلت والحد والتمسك . . فالاعتماد على « قواعد » او « مسا هو خارج الدرع الفردي » شبه معدوم ، بل فكرة احداث التغيير بالعنف الفردي او الصدمة الارهابية هي محور السلوك السياسي . حتى عندما تصبح المفاجأة « من اجل السلام » فانها تتخذ الاطار نفسه . وهي متولدة اصلا عن البعد التام من مشاركة اي « آخر » في صنع القرار . وليست صدفة ان الرئيس السادات لم يكن منظما في اي حزب قبل الثورة بما فيها التنظيمات القريبة من فكره وميوله ، على عكس الكثيرين من زملائه الذين كانوا اعضاء في الاخوان المسلمين او التنظيمات الشيوعية . وليست صدفة ايضا اشتراكه المباشر في اعمال الارهاب كالاغتيالات الفردية . ان المفاجأة - كاستلوب - تتطور في موازاة المضمون الذي كان في الماضي « الوطنية المتطرفة » لان تصبح في الحاضر « النقيض المتطرف » وهي انعكاس صادق للايمان النازي والسلوك الفاشي .

● ويتولد عنها النمط الثالث ، وهو الرغبة العنيفة في اختصار الزمن . . باحداث تغييرات لاهثة لا تدع وقتا للتفكير ، فالفكر هنا هو الفعل . ولا مجال للانتقام من الماضي الا باختصار الحاضر واستحضار المستقبل ، فيصبح ممكنا ان يحول ظل ١٨ عاما الى رقعة واسعة من الضوء المركز ساعة كاملة في تلفزيونات العالم واذاعته وصحفه على صورته وهو يهبط بطائرة الخطوط الجوية المصرية رقم ١ مطار بن غوريون . خاصة وانه في الماضي اراد ان يكون « مثالا » فآخفق امام لجنة التحكيم (٥) .

## ٢ - جلوس الانقلاب

ليست اللامح العامة لشخصية السادات مقدمة للتركيز على « دور الفرد » في انقلاب ١٤ مايو - ايار ١٩٧١ ، رغم الاهمية الاستثنائية لهذا الدور في تاريخ

(٤) راجع كتاب مؤاد مطر « ابن اسحق عبيد طناسر في جمهورية السادات » بيروت ١٩٧٢ .

(٥) نشرت « روز اليوسف » اعلاتا بهذا المعنى في ذلك الوقت ، ولكن الشاب الاسمر سقط في السجن .

مصر موميا والمرحلة الحديثة التي تبدأ بمحمد علي خصوصا .. فالحكم الاوتوقراطي والدولة المركزية من السمات البارزة في تكوين النظام المصري منذ العصور القديمة . ولكن هذه « الملامح الشخصية » للرئيس السادات كانت عنصرا مهما في اختياره من جانب القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في الانقلاب على النظام السابق .

والحق ان مجيء الرئيس السادات الى الحكم بعد عبد الناصر لم يكن « نكسه تاريخية » كما شاء البعض ان يفسر « الصدفة » التي جعلت منه نائبا « رسميا » - وان يكن شكليا - لرئيس الجمهورية ، مفضويا عليه ومحالا على التقاعد بصورة غير رسمية لحظة غياب الرئيس . ولم يكن الامر من ناحية اخرى ثمرة « عبادة الشريعة » لدى المصريين ، كما يذهب البعض الآخر في تفسير ما حدث . لقد كان المنصب الرسمي لنائب الرئيس عنصرا في تشكيل الاحداث التي جرت فور وفاة الرئيس ، وكانت سلبية الموقف الشعبي المصري من هذه الاحداث عنصرا آخر في توجيهها .

ولكن « الجوهر » او العنصر الحاسم كان تاريخ ثورة يوليو - تموز ذاتها ، وتطورها بعد هزيمة ١٩٦٧ الى غياب عبد الناصر . فلقد كان السادات بمعنى ما جزءا من التكوين السياسي للتناقض لناصر . كما كان السادات وكمال الدين حسين وحسين الشافعي وعبد المنعم عبد الرؤوف ورشاد مهنا من ذوي الميول الاسلامية المتطرفة في قيادة الانقلاب الناصري . وكذلك الامر مع زكريا محيي الدين وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم اذ كانوا من ذوي الميول الغربية في هذه القيادة . اي ان انعدام التجانس في بناء الحركة الناصرية منذ البداية كان علامة بيمتية مميزة . وبمعنى آخر كانت الثورة تحمل بذور الثورة المضادة في داخلها . ولقد تم التخلص من ممثلي الأخوان المسلمين - مهنا وعبد الرؤوف - وكذلك من ممثلي اليسار ، يوسف صديق وخالد محيي الدين ، في وقت مبكر لتتخذ الثورة شكلا « وسطيا » . ولكن تطور التمثيل الطبقي لعبد الناصر كان يزيح من طريقه طيلة الستينات اكثر ممثلي اليمين تماسكا وقوة ، كزكريا محيي الدين وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي الذين احيوا الى التقاعد واحدا بعد الآخر ، سواء بسبب قرارات التأميم ٦١ - ١٩٦٢ او بسبب حرب النظام الجمهوري في اليمن او بسبب التخطيط الاقتصادي والعلاقات مع الولايات المتحدة . ولكن اقضاء اليمين من قبضات الثورة حتى عام ١٩٦٧ لم يبلغ وسطية النظام الناصري . كما ان اسلوب الحكم الذي فرضه عبد الناصر لم يشجعه على الاقدام في ثلاثة امسور حاسمة :

١ - الاستفتاء ، مثلا ، عن بقايا اليمين من القادة التاريخيين للثورة مثل انور السادات وحسين الشافعي . كانا يمثلان لديه امتدادا باقيا للقيادة التاريخية: امتدادا سلبيا لا يضر . كما كانا يمثلان رمزا للتوازن السياسي بين اليمين واليسار في قوى البرجوازية الصغيرة البروقراطية الحاكمة .

٢ - التغيير الراديكالي ، مثلا ايضا ، الذي طالبت به الجماهير ليلة ٩ يونيو - حزيران ١٩٦٧ حين خرجت في مشهد استثنائي من مشاهد التاريخ الحاسمة فابقت على القائد المهزوم بشرط واحد هو احداث التغيير في بنى السلطة المتحللة وقتئذ . اعطاء الشعب المصري بطاقة بيضاء ليغير كما يشاء . ولكن « مشيئته » لم تتجاوز حدود تكوينه الاجتماعي التاريخي ، فلم يغير شيئا من حيث الجوهز . لقد اشاع فرصة تاريخية ، يقول البعض متحسرا ، ولكن الحقيقة انه لم يكن يملك اسباب هذه « الفرصة » ليستغلها . لم يكن يستطيع تخطي الذات . ولم تكن مجرد مناورة اختياره لذكريه محي الدين لخلافته في خطاب الاستقالة الشهير ، فالامر يحتمل « وجهة نظر » ايضا في المستقبل . وانتحر عبد الحكيم عامر نائبه الاول وسجن شمس بدران وزير حرب الوريثة . ولكن الذي حاكمه كان حسين الشافعي والذي خلف عامر كان السادات . وليست صدفة بعدئذ ان الجماهير التي خرجت لتبقيه رغم انف الولايات المتحدة واسرائيل ، هي نفسها التي زارت في وجهه بعد ستة اشهر فقط (الحركة الطلابية في فبراير - شباط ١٩٦٨) وابستأفت المعارضة السافرة التي لم تعرفها مصر منذ عام ١٩٥٤ في اكبر مظاهرات للطلاب والعمال شهدتها البلاد في نوفمبر - تشرين الثاني عام ١٩٦٨ .

٣ - تكوين الحزب الذي يخلف الفرد ، كمثل آخر ، لم يتحول قط من الاطار الشبيه باجهزة الامن السري . بل وكان وزير الداخلية هو نفسه امين « التنظيم الطليعي » . ومصدر ذلك عدم الايمان الجدي لدى عبد الناصر بالبناء الحزبي ، وقولته الشهيرة « حين اسمع كلمة تنظيم اضع يدي على مسدسي » لا تخلو من الغزى . وهي تعكس رعبا خفيا من الديمقراطية والشعب ، كما تعكس ايمانا ساميا فيزيقيا بالتوحد مع الشعب ، فقراره هو الديمقراطية ، وفكره هو الشعب . واجهزة الارسل التكنولوجية هي البديل المصري للحزب في بلد متخلف ، اما الاستقبال فمتصور على تلقي تقارير اجهزة الامن ، وقد كان حزب السلطة الوحيد المنظم في مصر المصرية . لقد شغل عبد الناصر قبل ١٩٦٥ بخطة التنمية الاقتصادية وشغل بعد ١٩٦٧ ببناء القوات المسلحة وشغل في كل الاوقات باجهزة الامن . ولكنه غالبا لم ينشغل جديا في اي وقت بتأسيس الحزب ، مؤسسة صنع القرار في حضور الفرد والبديلة عنه اذا غاب . ولقد كان غياب الحزب ، فضلا عن مبدأ الحزبية ذاته اي الديمقراطية ، في بلد كصر له تقاليد الليبرالية العريقة التي تدعم دوما التيار الاكثر تقدما وتقاليد الدكتاتورية العريقة كذلك والتي تدعم دوما تيار الاقلية ، كان ذلك بحد ذاته عملا يعينيا يضع البلاد ، بالاختفاء المفاجيء للقائد الوحيد ، في مهبط الرياح « اليمينية » بالضرورة .

هذه العناصر الثلاثة في الموقف السلبي لعبد الناصر من اهم القضايا الوطنية والاجتماعية في حياة البلاد ، لم تكن هي الاخرى مجرد ملامح شخصية لفرد ، بل كانت صياغة ايديولوجية لجعل علاقات القوى الاجتماعية داخل مصر .

وقد كان التدهور في أعقاب خطة الخمسة الأولى والوحيدة عام ١٩٦٥ ملازماً لانتماش القطاع الخاص خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ . حيث نستطيع ان نضع ايدينا على المعنى الاقتصادي - الاجتماعي لتعايش الثورة والثورة المضادة في رحلة مصر الناصرية .

في العام التالي مباشرة لانتهاج خطة التنمية ( ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ) انخفض معدل الزيادة في الدخل المحلي الى خمسة في المائة ، وكان قد بلغ طيلة سنوات الخطة ستة في المائة (٦) ومن ثم هبط الادخار المحلي الى ١٣.٧ في المائة مما نتج عنه على الفور عجز في ميزان المدفوعات . ولم تجد الحكومة من وسيلة لردء الخطر في ذلك الوقت سوى رفع نسبة الضرائب على السلع والخدمات الضرورية التي يتحمل اعباءها دور الدخل المحدود . فزادت مثلاً رسوم الدمغة بنسبة ٢٠.٧ في المائة وبلغت متحصلات الإيرادات المتنوعة ٤ في المائة والخدمات ٤.١٩ في المائة والضرائب السلعية الأخرى ١٢.١٩ في المائة . وقد ظهر أثر هذه الزيادات على الأسعار مباشرة، فزاد القمح ٤ في المائة والذرة ١٧ في المائة والبقول ٢ في المائة والشمع ١٢.٥ في المائة والشاي ٩.٦ في المائة والزيوت النباتية ٤ في المائة. بينما شهد العام نفسه زيادة في مجمل الاستهلاك قدرها ١.٩ في المائة عن العام السابق . وظهرت بوادر الانتعاش على القطاع الخاص فزادت الودائع المصرفية من ١١.٢ مليون جنيه مصري الى ٢٧.٨ مليوناً (٧) . وكان من الطبيعي ان ينخفض الانتاج في مجموع القطاعات السلعية بما قيمته ٩.٦ في المائة كما انخفض متوسط نصيب الفرد من ٦٨.١ جنيهاً مصرياً الى ٦٦.٩ جنيهاً اي بما يعادل ٢.٢ في المائة . واستمر انخفاض الاستهلاك في السلع الضرورية ( اي عدم وجود القدرة الشرائية عند القطاعات العريضة من الشعب ) بنسبة ١.٨ في المائة للذرة و ٢.٧ في المائة للعدس و ٢.٥ في المائة للخضراوات و ٢.٣ للكروسيين و ٥.٩ في المائة للمنسوجات (٨) . وخلال عام ١٩٦٧-١٩٦٨ توالى هبوط الانتاج بمعدل ٨.٨ في المائة عن العام السابق، وكانت سياسة «التقشف» التي فرضتها الحكومة هي المزيد من رفع الأسعار والضرائب غير المباشرة ورسوم الانتاج . الأمر الذي وفر لها مبلغ ١٥.٠ مليون جنيه مصري فقط . وعاد دخل الفرد الى الهبوط فأصبح ٦٢.٨ جنيهاً اي أنه نقص ٣.٨ جنيه بما نسبته ٦.٠ في المائة . واستمر التدهور الاستهلاكي في السلع الأساسية بنسبة ٨.٤ في المائة للذرة و ٣.٤ في المائة للسكر و ٥.٠ في المائة للسمن الصناعي و ٢.٤ في المائة للزيت و ١.٧ في المائة للكاكاو و ٢.٩ في المائة للبقول (٩) . وبينما بلغت استثمارات السنوات الخمس للخطة ٤.٤ مليون جنيه مصري في القطاع الصناعي زاد أثناءها الانتاج بما قيمته

(٦) ط. ث. شكر ، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر ، دار الفارابي بيروت -

تاريخ النشر غير مثبت ( ص ١٢١ ) .

(٨) المصدر السابق - الصفحة نفسها .

(٧) المصدر السابق ( ص ١٢٢ ) .

(٩) المصدر السابق - الصفحة ذاتها .

(١٠) المصدر السابق ( ص ١٢٣ ) .

٢٨٤ مليون جنيهها وزاد الدخل من الصناعة بنحو ١٢٩ مليونا من الجنيهات ، فسان ما بلغه استثمارات ١٩٦٥-١٩٦٦ و ١٩٦٦-١٩٦٧ قد بلغ مائتي مليون جنيه فقط وله بعد الزيادة في الانتاج ٩٣ مليونا من الجنيهات ولم يرتفع الدخل بالتالي الا نحو ١٣٥ مليون جنيه « اي ان نصف الاستثمارات لم يحقق الا ربع الزيادة في الانتاج وعشر الزيادة المتحققة في الدخل » .

هذا كله بينما حقق القطاع الخاص غير الخاضع لاشراف الدولة ، طياحة الاعوام ٦٣ - ٦٤ و ٦٤ - ٦٥ و ٦٥ - ٦٦ و ٦٦ - ٦٧ ارتفاعا في حصة الانتاج بالنسبة لمجموع الانتاج نسبة في صناعة الفزل والنسيج ٢٧٤ في المائة ثم ٢٩٣ في المائة ف ٣٠٨ في المائة و ٢٧٨ في المائة على التوالي . اما في الصناعات الغذائية بعد تراوحت النسبة من ١٨٥ في المائة الى ١٧٧ في المائة الى ٢٠٥ في المائة الى ٢٣٦ على التوالي . وفي الصناعات الميكانيكية بلغت النسبة خلال ثلاث سنوات ٢٢٣ في المائة و ٢٣٨ في المائة و ٢٤١ في المائة . وفي مجمل السنوات الاربع المذكورة ارتفع انتاج القطاع الخاص بنسبة ١٣٢٤ في المائة مقابل ١٢١ في المائة للقطاع العام الذي تشرف عليه الدولة وتصدده موائيقها قائدا الاقتصاد القومي وقاعدة التحول نحو الاشتراكية . ويثبت ط. ث. شاكر في جدول يثير الانتباه على ضراوة النمو الرأسمالي في احشاء مصر الناصرية ، بين المتغيرات الطارئة على انجبهه المضافة المستقطعة من جانب القطاعين العام والخاص في الانتاج الصناعي حين لا يزيد عدد العاملين في المصنع الواحد عن ٢٥ عاملا ( ص ١٢٥ من كتابه المذكور سابقا ) .

السنة	قطاع قيمة مضافة	عام رقم قياسي	قطاع قيمة مضافة	خاص رقم قياسي
٦٧/٦٦	٣٩٢	١٠٠	٣٨	١٠٠
٦٨/٦٧	٤٢٨	١٠٦	٣٠	٧٩
٦٩/٦٨	٤٨٤	١٢٤	٥٣	١٤١
٧٠/٦٩	٥٠٥	١٢٩	٩٣	٢٤٦

واهمية الجدول كما يتضح لنا هي الكشف عن الطابع الاستغلالي المميز للقطاع الخاص من واقع نصيبه من القيمة المضافة ومعادل نموها خلال اربع سنوات قبل وثناء وبعد الهزيمة في ١٩٦٧ وان كانت الزيادة التي حققها القطاعان من القيمة المضافة بين العاملين الاولين والعامين الاخيرين تبلغ ١١٨ في المائة للقطاع العام و ٢١٠ في المائة للقطاع الخاص .

ويذكر المصريون ما اسماء عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٥ بنمو « الطبقة الجديدة » والتي دعاها المنظرون الناصريون باسم « الرأسمالية الوطنية غير المستغلة » - وهي تسميات عامة لا تخضع للتحليل الدقيق - فهي ليست « الطبقة

الوسطى « وكفى ، كما انها ليست مجرد التحالف بين التكنقراط والبيروقراطية او هيئة المنتفعين من ثورة يوليو ، تموز ككيلا العسكريين وكبشار الموظفين وكبشار المديرين . هؤلاء جميعا اداروا دولاب الرأسمالية من داخل القطاع العام لصاحبة القطاع الخاص . ولكن تبقى الفئات الاجتماعية العليا التي تشكلت وتبلورت مصالحها الرأسمالية المباشرة في ظل اجراءات ثورة يوليو ، تموز نفسها من خارج اطرها التنظيمية :

١ - في الريف كانت هناك دائما الشرائع العليا من الفلاحين المتوسطين الذين كونوا ثرواتهم من السيطرة على الجمعيات التعاونية التي اقامتها الدولة لمساعدة الفلاح اصلا . . فاذا بها تتحول على ايدي هذه الفئة الى منفذ للربح غير المشروع .

كذلك كانت هناك الفئة التي احتلت مكان الباشوات القدامى بتنفيذها الاقتصادي والسياسي . . فهي التي تحتكر كبل « الحَقوق » التشريعية و « الخدمات » وتزيد من طاقتها الانتاجية بقدرتها المالية على استخدام الآلات الحديثة في الري والزراعة والتسميد والحرث والبذر والحصاد . وهي الفئة التي تملك الاراضي الخصبة ولا تخضع للتخطيط الزراعي فتستغلها كمزارع نموذجية لتربية الحيوانات المدرة للربح والفاكهة الاكثر ادرارا للربح . كما انها تربط بعلاقات وثيقة بالقطاع التجاري والريوي ( الاستيراد والتصدير ) .

ب - في الصناعة ذكرنا ما يؤكد ان القطاع الخاص كان يهيمن على مجالات الانتاج الصناعي قبل عام ١٩٧٠ . ولكننا اذا امدنا النظر في قطاع محدود يستخدم عشرة عمال ( ومن ثم تحقق ربحا اعلى وانتاجا اكبر ) فاقبل لتبينت لنا من واقع الارقام الرسمية الحقائق التالية (١١) :

١ - عدد المنشآت ١٤٤ر٥٥٦ وحدة انتاجية .

٢ - يعمل بها ٢٨٥.٠٠٠ عامل ( ٣٣ في المائة من مجموع القوى العاملة في الصناعة ) .

٣ - تحقق انتاجا اجماليا قيمته ١٤٢ر٤ مليون جنيه مصري .

٤ - القيمة المضافة التي تحققها ٥٦٥ مليون جنيه مصري

ان هذا الثقل الاقتصادي له ترجمته الاجتماعية الفورية ، وهي ان هذه الفئة التي تحقق ارباحا هائلة وقيمة مضافة ذات وزن لا تطبق على عملها قوانين العمل

(١١) نقلا من « المجلة الاقتصادية » - البنك المركزي المصري - العدد ٣ و ٤ لعام ١٩٦٩ دراسة من « العمال والانتاج في الصناعات الصغرى » .

وسرق قوة عملهم على نحو صارخ توضحه نسبة الاجور والعملة المضافة في الجدول التالي (١٢) :

القطاع	موسط الاجر السنوي بالحيه المصري	موسط سبه العمه الفائضه الى داس المال
صناعة المواد الغذائية : مشروبات وسغ	٤٤	٢٠٦ في المائه
صناعة الاحديه واللاس ومصوعات اخرى من الاقمشه	١٦	٢٤٤ في المائه
صناعة الاثاث والتراكيبات	٢١	١٠٥ في المائه

وسفح جليا من هذا الاحصاء ان قطاعا ضخما من العمال المصريين كان الواحد يتقاضى منهم حتى قبل عام ١٩٧٠ ما قيمته ١٦ حنهما مصرنا بواقع ١٣٣ قرشا في الشهر بينما يحقق صاحب العمل قيمة مضاعفة تبلغ ٢٤٤ في المائه والدراسة التي تضمنت الجدول تقول ان هذا القطاع كان يحقق ١١ في المائه من القيمة المضافة الى تحقيقها الصناعة المصرية كلها بينما لا يدفع للعمال اكثر من ٢٠ في المائه من اجمالي الاجور في قطاع الصناعة (١٣) . وبينما تراوح نصيب الاجور في العمه المضافه بن ٩٣ في المائه و ١٤٨ في المائه ، فان نصيب عوائد التملك في هذه العمه تراوح بين ٨٥٢ في المائه و ٩٠٧ في المائه (١٤) . ورغم هذا النمو الراسمالي الراسخ بكل المقاييس ، فقد زادت حملة التسهيلات الائتمانية المعذمة للقطاع الخاص من ١٦٧ الف حنه مصري في العام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ الى ٨٥٨ مليون حنيه عام ٦٩ - ١٩٧٠ بنسبه ٧١٦ في المائه من جملة التسهيلات ، اي على حساب القطاع العام نفسه الذي لم يوقف عن « عمليات بيع الآلات بالتفسيط التي ذهبت بالكامل الى القطاع الخاص » كما صرح بذلك في مقال منشور رئيس مجلس ادارة البنك الصناعي وقتئذ (١٥) . ويوضح الجدول التالي المنشور في هذا المالح حقائق استحواذ القطاع الخاص على مخصصات البنك الصناعي من حساب القطاعين العام والتعاوني :

- (١٢) المصدر السابق ( ص ١٧٢ - ١٧٤ ) .  
 (١٣) المرجع السابق ( ص ١٦٨ ) على اسس بيانات ٦٦ - ١٩٦٧ ومطامحه ايضا لحدارات الجهار المركزي للتشمه والاحصاء عام ١٩٦٨ .  
 (١٤) المرجع السابق ( ص ١٧٦ ) .  
 (١٥) د. مؤاد مرسي ، تطوير البنك الصناعي ، محله « مصر المعاصرة » - ابريل ، نيسان ١٩٧١ ( ص ١١ ) .



السنة	جمله التسهيلات	القطاع العام المبلغ النسبة المئوية	القطاع الخاص المبلغ النسبة المئوية	القطاع التعاوني المبلغ النسبة المئوية
١٩٦٧/٦٦	٤٦	٣٨	٨٢٤	٦-١٢
١٩٦٨/٦٧	٢٩	٢٤	٥٩٨	٢-٢٤
١٩٦٩/٦٨	٥٩	١٣	٢٢٢	٦-٧٣
١٩٧٠/٦٩	٨٢	٢٣	٢٧٨	٨-٧١

وهكذا ثبت لنا ان التطور الرأسمالي في تلك الفترة لم يعتمد فحسب على تحقيق ارباح عالية ( من الوحدات الانتاجية الصغيرة التي تضم عشرة عمال فاقل ) ولا على خفض الروج لاجور العمال رغم ازدياد القيمة المضافة ، بل لقد اعتمد اساسا على مساعدات الدولة الرصودة أصلا لتطوير الصناعة المصرية بمسائل التقدم الاجتماعي لمجموع الشعب . وقد ولدت رغم ذلك نفمة تشجيع القطاع الخاص ومنحه التيسيرات لحد الإعفاء من الضرائب منذ ذلك الوقت . ويلاحظ ان رواد هذه النفمة كانوا من بين اعمدة الجهاز الاقتصادي للدولة (١٦) المفترض فيهم حراسة الاهداف المقصودة من التشريع والقائلة بقيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني .

ج - الاسكان الذي اوكل الى القطاع العام بقصد التيسير على ذوي الدخل المحدود بتشيد المساكن الشعبية ، سطا عليه القطاع الخاص كحصان طروادة ، اي نظام المقاولات من الباطن . اي ان القطاع العام يكلف بعض مقاولي القطاع الخاص بمشروعات يقرضه مقدما على انجازها ، فكان بذلك يضع حجر الاساس في نظام الوساطة الطفيلي على الانتاج ويكون شريحة كانت هامشية من لحم القطاع العام نفسه ، بما يواكب ذلك من قيم الرشوة والاختلاس والتزوير التي ترافق عمليات السمسرة . ومن زاوية اخرى يتحول الهدف الاصلي للقطاع العام في مجال الاسكان الى تقيضه ، حيث يميل رأس المال الطفيلي الى مشروعات طفيلية كالبنائيات الضخمة التي تطرد الفقراء من شوارعها لا من شققها فحسب . وربما يكفي هذا الاعلان الذي نشرته صحيفة « الاهرام » المصرية بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٩ للدلالة على الارباب الخيالية التي يجنيها هذا التحالف بين مديري القطاع العام ومقاولي الباطن . يقول اعلان في صفحة الاعلانات المبوبة ما نصه « مطلوب مالك ارض ، موقعها مهم ، يشترك معنا بالارض فقط لانشاء عمارة للتملك ، يصل

(١٦) سيد امام محمد ( مدير بحوث التمويل بوزارة الخزانة وقتئذ ) - مقال « الإعفاءات

المصرية » مجلة « مصر المعاصرة » - يوليو ، تموز ١٩٧١ ص ٢١٤ .

الربع الى ٨٠ في المائة » وحتى لا يحسب القارئ ان النسبة ٨ في المائة فقد كتب الرقم بالأحرف أي ثمانين في المائة . هكذا تحول الهدف من قطاع الإسكان العام الى نقيضه تماما ، فبدلا من الإيجار أصبح التملك هو الأساس ، وبدلا من المجمعات السكنية الشعبية أصبحت الفيلات وناطحات السحاب هي الأساس . والجدول التالي يبين معدلات نمو القطاع الخاص في هذا المجال (١٧) والأرقام تدل على السعر الجارى بالمليون جنيه مصري :

---

١٩٦٦/٦٨	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٠/٥٩
١١٥٨٦	١١٣٠٠	٧٩٠٠	٧٦٨٠	٧٤٨٩	٧٣٠٠

---

وكانت الثمرة الطبيعية لسيطرة القطاع الخاص على مقاولات الإسكان ان احتدت أزمة الفئات العريضة من أبناء وبنات البرجوازية الصغيرة. الباحثين والباحثات عن مسكن ، بل طالت الأزمة بعض فئات الطبقة الأعلى قليلا . وانعكس ذلك بوضوح في الصراع المضمحل بين الملك والمستاجر في القوانين والقوانين المعدلة ، و « خلو الرجل » الذي كان ولا زال يدفع قبل البدء في البناء ، وقد بلغ أحيانا ثمن الأرض أو ثمن البناء .

د - التجارة ، رغم احتكار الدولة لقطاعها الخارجي وقطاع الجملة إلا ان تقريراً رسمياً عام ١٩٦٧ يقول انه كان « هناك ٢١٩ تاجراً يتجرون وحدهم في بضائع لا تقل قيمتها عن ١٣٠ مليون جنيه مصري كل سنة ، ولا تقل أرباحهم عن ٢٥ مليون جنيه في العام » (١٨) . وكانت هذه الفئة الاجتماعية هي التي أرست قواعد « السوق السوداء » فقد صرح وزير التموين حينذاك « لقد تبين ان تاجراً يخزن بنصف مليون جنيه قطع غيار سيارات ، وآخر يخزن أقمشة شعبية قيمتها ١٢٠ ألف جنيه وثالث يحتفظ بأدوات كهربائية قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه ويبيع القطعة التي تساوي أربعة قروش بأربعين قرشاً » (١٩) . وكانت هذه الفئة أيضاً هي التي نسجت نظام « التهريب » . وقد اعترف المسؤولون انه خلال عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ « تدفقت على مصر كميات من البضائع المهربة ، تقدر دوائرها وزارة الاقتصاد قيمتها بمئتي مليون جنيه » ويؤكد مدير جمارك القاهرة بحكم عمله ان الرقم الحقيقي يزيد عن ذلك كثيراً (٢٠) . وفي إعلان صغير في صفحة الاعلانات المربوبة ما يكفي للإشارة على ما وصلت اليه هذه الفئة . يقول المعلن « لسعة العمل ،

---

(١٧) البنك الأملي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الثاني لعام ١٩٧١ .

(١٨) « الأهرام » ١٩٦٧/١٠/١٩ تحقيق عنوانه « سوق الجملة بكل أسرار » .

(١٩) « الأهرام » ١٩٦٧/١٠/٢٠ .

(٢٠) الأهرام ١٩٦٨/١٢/٨ .

مطلوب شريك بالنصف لتوكيل شركة مصر للالبان والاغذية - قطاع عام - يحقق التوكيل ربحا صافيا اكثر من ٦٠٠ جنيه مصري شهريا . والتعاقد مع الشركة مقابل ٨ آلاف جنيه تحصلها الشركة لحساب الوكيل « (٢١) » . وفي اغلب الاحيان ينشر الاعلان كاجراء شكلي يقتضيه نص القانون ، بينما الاتفاق بين الشركة والوكيل المطلوب يكون قد تم فعلا . ومن هذا الاعلان نفهم ان ثمانية آلاف جنيه تدفع ستمائة جنيه شهريا اي سبعة آلاف ومائتي جنيه سنويا ، يعني ما يعادل راس المال المستثمر تقريبا في سنة واحدة .

هـ - الاستيراد والتصدير ، يكفي بشأنه هذه المعلومات العابرة « لمن طن الثوم في اسواق ميونيخ وباريس وروما ٨٠٠ جنيه استرليني ولا يتجاوز ثمنه في القاهرة ١٧٠ جنيه مصري . ومن طن دهن الياسمين يباع لفرنسا بتسعة مائة جنيه استرليني وثمنه في القاهرة خمسمائة جنيه مصري . والطن من زهور البابونج يباع لمانيا بستمائة جنيه استرليني وفي القاهرة ٢٨٠ جنيه مصري » (٢٢) . ومن ثم كانت سمعة الاستيراد والتصدير ذات جاذبية استثنائية عند الفئات الطفيلية على الانتاج . واضحت لعبة اذن الاستيراد من القواعد المعمول بها والتسي لا يكشف عنها النقاب الا في فضائح مدوية كالتقصية المعروفة باسم « بسيوني جمعة » والتي كشفت فيها التحقيقات هذه الامثلة :

١ - « استطاع المتهم العشرون الحصول على نسبة ٥ في المائة من مليون جنيه قيمة اذن حصل عليها من شركة لتجارة السيارات لصالح بسيوني جمعة حيث اعطاه هذا الاخير فوق الخمسة في المائة مبلغ ١٥ الف جنيه هدية متواضعة » .

٢ - حصلت شركة واحدة - قطاع خاص - على عمليات بمليون ونصف مليون جنيه ، وقد اشترك شخص يعمل لحساب بسيوني جمعة في العمليات نظير عمولة قدرها ٤٥ في المائة من الارباح » .

٣ - « موظف في شركة قطاع عام وافق على منسح تراخيص استيراد ادوات كهربية قيمتها عشرة آلاف جنيه مقابل عمولة قدرها ١٥ في المائة من اصل المبلغ » .

٤ - « مسعد شلباية كاتب في مصلحة الاستيراد حاصل على الشهادة الابتدائية مرتبه الشهري سبعة جنيهات ، استقال من عمله ، وعمل في الاستيراد واذا به ينتهي بشروة تصل الى مليون جنيه وعزبة مساحتها ٢٠٠ فدان » (٢٣) .

(٢١) الاحرام ١١/١١/١٩٧١ .

(٢٢) الاحرام ٨/١٠/١٩٧٧ .

(٢٣) الاحرام ٤ و ٦ سبتمبر ، ايلول ١٩٦٣ .

وبعد عام من هذه « القضية - الفضيحة » نشرت الصحف خبراً يقول  
« القبض على أربعة موظفين في شركة حصلوا على ستة آلاف جنيهه رشوة ..  
الموظفون تلاعبوا في أذن الاستيراد ومكنوا لتجاراً من تحقيق خمسين ألفاً من  
الجنيهات ربها » (٢٤) .

ومع ذلك فقد كانت الدولة - بغض النظر عن الفضائح التي تصل رائجتها  
صدفة الى انف القضاء - متحازة في تيسر الخدمات لهذا القطاع ، لا بواسطة  
الاعمال الفردية لصغار الموظفين وكبارهم ، بل بواسطة القانون والتشريع .. ففي  
١٩٦٦/١٠/٢٦ بشرت « الاهرام » « بفتح باب التصدير امام القطاع الخاص » وفي  
١٩٦٧/١٠/٢٥ بشرت « بالغاء نظام التفضيل للقطاع العام عند التسويق او  
التصدير » . وفي ١٩٦٧/١١/١٣ أكدت « تدليل مشاكل القطاع الخاص لضمان  
انطلاقه في التصدير » وفي ١٩٦٧/١١/١٩ أكدت « تسهيلات ائتمانية للمصدرين  
والمنتجين بالقطاع الخاص » وفي ١٩٦٧/١٢/١٧ نشرت « السماح للقطاع الخاص  
باستيراد آلات وخامات في حدود الف جنيه بدون تحويل عملة » وفي ١٩٦٧/٢/٥  
نشرت « تسهيلات جديدة لتشجيع تصدير منتجات القطاع الخاص والسماح  
للمصدرين بالسفر لاعادة العلاقات مع عملائهم » وفي ١٩٦٨/٥/٨ حملت النبا  
الجامع المانع « جميع السلع المصرية تصدر للخارج بغير رسوم ولا تراخيص » . وفي  
١٩٦٨/٨/١٩ « فتح باب التصدير امام القطاع الخاص ومنحه الخامات للتشغيل  
وتعويضه عن العمليات الخاسرة واعفائه من تصاريح التصدير » وفي ١٩٦٨/١١/٩  
« اعفاء المصدرين من رسوم الفحص والنظر » وفي ١٩٦٨/١١/٢٥ « زيادة المبالغ  
المعتمدة لمصانع القطاع الخاص لاستيراد الخامات او مستلزمات الانتاج من الف الى  
خمس الاف جنيه بدون تحويل عملة لكل مصنع » وفي ١٩٦٨/١١/٣٠ « اصحاب  
مصانع القطاع الخاص يطلبون شراء خامات ومستلزمات انتاج قيمتها مليون جنيه  
بدون تحويل عملة » . وفي ١٩٦٨/١٢/١ « القطاع الخاص يقوم بتصدير الموالح  
بدون شروط » وفي ١٩٦٨/١٢/١٢ « زيادة صادرات القطاع الخاص السى خمسة  
امثالها بحيث تصل الى عشرة ملايين جنيه قبل يونيو المقبل » . وفي ١٩٦٩/٤/١٧  
نشر الاهرام ايضا « القطاع الخاص سوف يصدر هذا العام ما قيمته ١٠٠ مليون  
جنيه في العام بالنسبة الى ٣٢ مليوناً في العام الماضي ومليونان فقط في العام  
الاسبق » . وفي ١٩٦٩/٩/٤ تقول الصحيفة « رفع حد الاستيراد بدون تحويل عملة  
الى ثلاثة آلاف جنيه للفرد » . وقد تضاعفت بعد هذا التاريخ مراراً .

هكذا تعايشت الثورة والثورة المضادة .

وسواء اعترضنا او وافق آخرون على هذه الاجراءات وغيرها ، فاننا نكتفي  
بتوصيف علاقات القوى في المجتمع المصري منذ منتصف الستينات حتى عام ١٩٧٠

عند غياب ناصر . لقد كانت هذه القوى الاجتماعية من الفلاحين المتوسطين واغنياء الزيف والراسمالية الصناعية وكبوا التجار والقاولين والسماسرة من العناصر « الحاضرة » والفاعلة في المجتمع والدولة قبل الرحيل المفاجيء للرئيس . ولم يكن وجودها اقتصاديا بحثا بمزول عن البنية الاجتماعية للسلطة والشعب او بمزول عن علاقات الانتاج وقيمه الاجتماعية او بمزول عن اجهزة الحكم وهيكل الدولة او عن مؤسسات العقل والضمير والوجدان في مصر . . لقد كانت حاضرة في هذه الميادين كلها وفاعلة الى حد كبير . ومنذ حادث « المنشية » في الاسكندرية عام ١٩٥٤ حين أطلق محمود عبد اللطيف - عضو جماعة الاخوان المسلمين - الرصاص على عبد الناصر حتى وفاته المفاجئة ، لم يلق اليمين بمختلف أجنحته السلاح . كانت هناك دائما عدة محاولات لقلب نظام الحكم ، سواء من العسكريين او من المثدبين المتطرفين ، اشهرها محاولة الاخوان المسلمين صيف ١٩٦٥ واشهرها محاولة عبد الحكيم عامر بعد الهزيمة في ١٩٦٧ ولكن المحاولات في الحقيقة لم تتوقف وليس هناك حصر موثوق لعددتها وهوياتها . وكان النظام الناصري يكتفي بالتصفية الادارية عبر اجهزة الامن دون التصفية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية . ولما كان هو نفسه استشعر اكثر من مرة خطورة اليمين وما اسماه بالطبقة الجديدة ولم يفعل شيئا ، فان ذلك يعني حقيقتين ، الاولى هي ان التمثيل الطبقي لعبد الناصر رغم تطوره من مرحلة الى اخرى لم يكن في مستوى التغيير الراديكالي الذي طالبت به الجماهير ليلة ٩ يونيو ، حزيران ١٩٦٧ او في شهري فبراير ونوفمبر ( شباط وتشرين الثاني ) عام ١٩٦٨ . والحقيقة الثانية هي ان ناصر نفسه كان يحمل داخله بذرة التناقض التي يصفوها البعض « وسطية » . ومن ثم فلم يكن ابقاؤه على انور السادات او حسين الشافعي مجرد مجاملة للتاريخ او مكافاة على الولاء الشخصي ، بل كان تجسيدا لاحد وجهي التناقض داخله .

ولهذا كان المسرح السياسي في حال غياب « البطل » معدا لصراع دام على السلطة . خاصة وان بطولته كانت تراجيدية ، لان « النظام » كان قسدا سقط موضوعيا في الخامس من يونيو ، حزيران ١٩٦٧ . وكان الحجم التاريخي لشخصية البطل هو الذي حال دون حسم الصراع ثلاث سنوات كاملة . وبقيابه أصبح ممكنا للقوى الاجتماعية السائدة فعلا وصاحبة مراكز القوى الحقيقية ان تفصح عن غايتها في السلطة وتسود : بقيابه ظهر على السطح التناقض بين شكل الحكم ومضمونه . ومن هذا « الشرح » في البناء الاجتماعي للدولة كان لا بد من « الانقلاب » الذي يأتي بشكل يتسق مع المضمون . وهذا ما كان .

### ٣ - دستورية الانقلاب

من اكتشف الآخر واختاره ؟ هل هي القوى الاجتماعية المشار اليها هي التي اختارت السادات رئيسا ، ام انه هو الذي اختارها قاعدة له ؟

ان ما جرى من بروتوكول نقل السلطة سلميا من الرئيس الراحل الى نائبه لا يجيب على السؤال الذي عادت الى طرحه بعنف أحداث ١٤ مايو ، ايسار ١٩٧١ اي بعد سبعة أشهر ونصف من وفاة ناصر . وكل ما جرى يبدو الآن بعسد سبع سنوات ونصف وكأنه تمثيلية من النوع الذي يصفونه في النقد الادبي بأنه « متقن الصنع » اي انها محبوبة العقدة الروائية والبناء الدرامي ولكنها مزيفة .

وتبدو وفاة الرئيس ذاتها وكأنها نقطة البدء في الانقلاب . كان موته هو الوجه الدستوري للانقلاب ، ففي حياته كان ذلك ، على الدوام ، امرا صعبا . رغم صراعه الداخلي مع النفس ورغم صراعه الاعلامي مع ما دعاه بالطبقة الجديدة ، فقد كانت تنمو خارجة وداخله كجرومة ملازمة لحياته ، تكبر مع الايام ، حتى تقضي عليه هو نفسه ، دون قطرة دم واحدة . وسوف يتوقف الكثيرون في المستقبل امام الحدث الدرامي الذي استمر اكثر من ساعتين ونصف منذ غادر الرئيس مطار القاهرة بعد وداعه لامير الكويت - آخر الراحلين من أقطاب مؤتمر وقف مذبحة الفلسطينيين في ايلول الاردني - والعرق الغزير يحاصر انفاسه الى ان اسلم الروح في فراشه حوالي السادسة الا ربعا من مساء ٢٨ سبتمبر ، ايلول ١٩٧٠ . ان هذه الساعات القليلة متخمة بالاسئلة التي لا جواب موقوف عنها الى الآن .

فمثلا من المعروف ان السوفيات قد زودوا الرئيس منذ اصابته بازمة القلب الاولى بسيارة - مستشفى ، تحتوي على احدث منجزات الطب في العالم . والمفروض ان هذه المستشفى المتنقلة تتبعه كظله ، فاین كانت اثناء وجوده في المطار؟ ولماذا لم تستخدم بعد وصوله الى البيت والتأكد الاولي من انه قد اصيب بانسداد مفاجيء في الشريان التاجي ؟ لقد كانت هناك ساعتان ونصف ، وربما أكثر ، لم يبدل خلالها من جانب الطب ما يتناسب مع مركز الرئاسة الاولي ، فمن هو او من هم المسؤولون ؟

ان المرء قد يفهم ان اجهزة بالغة التعقيد مثلها بعض الجهات الخارجية تستطيع محاصرة قلب الرئيس في مذبحة ايلسول ، لان مصلحتها المباشرة في صراع الشرق الاوسط هو الخلاص من الفلسطينيين وعبد الناصر .. حتى تتمكن القوى السلفية عربيا وداخليا من حسم تطورات المنطقة وفقا لمخططات هذه الاستراتيجية الاجنبية . ان احدث طرق الاغتيال هي تلك التي لا يضطر فيها القاتل الى القتل المباشر ، فالاطلاع التفصيلي الدقيق على « صحة » الرئيس وخلق المناخ الملائم لتدهورها لدرجة الموت .. هو امر ممكن . ولكن يبقى ، مع ذلك ، السؤال الخطير عن الساعات الاخيرة في حياة ناصر ، فاقل ما يمكن ان يقال فيها انها تفصح عن « اعمال جسيم » لدرجة الايحاء بان الرئيس .. ترك يموت . لم يقتله أحد مباشرة ، ولكن المنصر الخارجي تكفل بضرب « القلب العليل » من الاردن حتى هلتون النيل . وتكفل العنصر الداخلي بان تركوه .. يموت .

وهذه في النهاية « استنتاجات » تخضع للنسف اذا كشف لنا احد المقربين

من فرائض الموت من « حقيقة » أخرى مقنعة . إلا أن التقرير الذي وقعه أطباؤه فور الوفاة وإذاعته أجهزة الإعلام ، لم يقنع أحدا . غير أن هناك امرين مؤكدين : الأول أنه كانت داخل مصر قوى اجتماعية أشرنا الى مكوناتها الاقتصادية وتشكيلاتها الاجتماعية مؤهلة لأن تستفيد سياسيا من موت الرئيس بالنووب المباشر الى السلطة ، بدلا من حكم الآخرين بالوكالة عنها . والامر الثاني هو أن « الوفاة » ذاتها تصلح الاداة النموذجية لانقلاب دستوري .

وقد بدأ مشيرا بعد وفاة ناصر بخمسة اعوام ان كتب احدهم - هو الصحفي الراحل صالح جودت - يقول اثناء زيارة الرئيس الاميركي تكسون للقاهرة « ان الله تدخل في الوقت المناسب لانقاذ الامة ليتولى الرئيس السادات المسؤولية » . بل ولم يتردد الرئيس السادات من التعبير عن الفكرة ذاتها اكثر من مرة قائلا انها « العناية الالهية » هي التي اسندت اليه منصب الرئاسة . وهو اعتراف يستبعد « الشعب » على أية حال ( رغم تمثيلية الاستفتاء التي شارك فيها الذين سقطوا بعد ذلك ) من ان يكون طرفا في « صراع الممالك الجدد » \* . ومن المستبعد كذلك ان يكون الله او العناية الالهية قد تدخلت ، الا اذا كان « الرئيس المؤمن » قد سمح لنفسه ولأجهزة اعلامه ، استخدام اسم الله رمزا الى القوى الاجنبية والعربية والمحلية صاحبة المصلحة في وصوله الى السلطة .

لذلك فالسؤال عن إختار الآخر ، الرئيس السادات أم القوى الاجتماعية والعربية والدولية التي جاءت به ، لا يجد جوابه في تلك الاحداث الدستورية التي جرت فور غياب ناصر . . والشائعات التي ملأت سماء مصر صخباً وضجيجاً حول امكانية عودة اعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى او زكريا محي الدين . فالرئيس السادات لم يكن وجهاً غريباً على القوى الاجتماعية التي نتحدث عنها ، لا من تشكيلاتها الاقتصادية ولا من تشابكاتها العربية والدولية ، ولا من طموحاتها السياسية . لقد كان « واحداً » من اعضائها المؤسسين ، المدافعين عن اوضاعها ( او « حقوقها » ) . في زمن عبد الناصر ، والمواكين منها في التحالف مع الجهات العربية المحافظة \* . وكان طبيعياً الى اقصى الحدود ان يكون هو ممثلاً في قمة السلطة الجديدة ، وقد وفر عليها عبد الناصر مشقة الانقلاب العنيف بوفاته أولاً وباختياره المسبق للسادات نائباً له . ان طرح اسم زكريا محي الدين في ذلك

---

\* من التقاليد النضالية في تاريخ الشعب المصري انه كان « يتفرج » على صراع الممالك الذين حكموه فترة طويلة من الزمن حتى تغلب منهم محمد علي في ملوحة القلعة الشهيرة ( ١٨١١ ) . . فقد كان المصريون يتركون قادة الممالك يصفون بعضهم بعضاً ، ففي ذلك انذاك للجمع وتمهيد لاحداث التغيير الحقيقي في السلطة .

★ ★ يقدم الرئيس السادات اعترافاً تفصيلياً بتدخلاته القديمة هذه في كتابه « البحث عن الذات »

( من ٢٢٢ و ٢٢٤ ) .

الوقت المبكر: كان تضليلا متعمدا ، ساعد على شيوهه تصوير السادات وعلى صبري يوم جنازة الرئيس كمريضين بالقلب لا يقويان على الاستمرار . ذلك ان زكريا محي الدين لم يكن في أي وقت « رجل اميركا » في مصر الناصرية ولم يسرد اسمه مطلقا في قوائم « ال واشنطن بوست » عن عملاء وكالة المخابرات المركزية الاميركية من كبار المسؤولين في العالم ( فبراير ، شباط ١٩٧٧ ) ولم يعرف عنه كذلك التعامل مع الجيوب السرية لانظمة الحكم النقطية المحافظة . انه رجل وطني له قناعاته الخاصة بالتنمية الاقتصادية حسب الاسلوب الغربي . وهو قد يكون معبرا عن طموحات الفئات التكنقراطية من الطبقة الوسطى المصرية التي لا يضرها القطاع العام بل تستفيد منه وتلائم بينه وبين التكنولوجيا الحديثة . ولكنه في هذه الحدود يكون ممثلا لليمين المتحضر والمستنير لا عن اغتياء الريف والمقاولين والسماصرة مبن الفئات الاكثر تخلفا وتحفزا للقفز الى السلطة . ولعله من المؤسف ان تثبيت صورة زكريا محي الدين « الاميركية » في اذهان الراي العام ، قد ساعد عليه ناصر نفسه سواء بلعبة التوازن وافتعال البوزات والاقنعة السياسية لأعوانه او بإبزاده اسم محي الدين خلفا له في خطاب الاستقالة عقب الهزيمة في ١٩٦٧ . كذلك اشاعة الحديث عما يسمى مجلس الثورة القديم ، فقد كان ذلك أرهابا متعمدا للشعب .

كان قدوم السادات الى الحكم امرا محتما بمجرد وفاة الرئيس ، وبمجرد استكمال الاركان الدستورية للانتقال . وهو الامر الذي لم تفهمه ، في العمق ، مجموعة البرجوازية الصغيرة البيروقراطية او الوجه الآخر لعبد الناصر . لم يدركوا اولاً ان بقاءهم منذ ١٩٦٧ عام سقوط النظام كان مفتعلا ومعلقا بالحجم التاريخي الاستثنائي لشخصية القائد التي ملأت الفراغ بالكاد ثلاث سنوات . ولم يدركوا ثانيا ان نظامهم الساقط حصل على شهادة الوفاة الرسمية المعتمدة يوم وفاة الرئيس ، وبالتالي كان التفكير في اطالة مدة اقامتهم سداجة سياسية من النوع المميت . ولم يدركوا ثالثا ان دولتهم التي يسكون فيها بمقاييد الامن والاعلام والحش والتنظيم السياسي هي « دولة من ورق » حسب تعبير عبد الناصر نفسه بعد الهزيمة . ولم يدركوا رابعا ان « مقعد المسؤولية الاولى » في مصر هو محور الشرعية الثابت على مدى العصور ، وقد شاركوا هم انفسهم في صياغة شرعيته الجديدة ، وان « الرئيس » يتمتع لدى المصريين على مدى التاريخ ، مكروها كان او محبوبا ، بحصانة صاحب القرار . ولم يدركوا خامسا ان اقدامهم الاجتماعية من فخار وان قواعدهم هي الفناء ، اي ان الغالبية العظمى من الشعب ( التي لا تعبر عنها السلطة الجديدة ايضا ) لن تمنحهم أي غطاء من الشرعية . لذلك ، فان استقالاتهم الجماعية يوم ١٣ مايو ، ايار ١٩٧١ تأخرت في واقع الامر اكثر من سبعة اشهر ونصف . فقد كان الذكاء السياسي المجرد يتطلب منهم التنحي عن السلطة يوم وفاة الرئيس . وقد دفعوا جميعا لمن القباء ما جرى من أحداث بعد ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ . لم تكن القوى الراديكالية في وضع يسمح لها بأن تكون البديل - وكانت الناصرية عموما بمختلف اجنحتها احد أسباب ذلك - وكانت القوى



المضادة للثورة في وضع يسمح لها بأن تكون هذا البديل ، وكانت الناصرية بتناقضاتها أحد أسباب ذلك . ولم يكن هناك مكان على الإطلاق لهؤلاء الذين تناسوا في لحظة الحجم الاستثنائي لعبد الناصر وتوهموا أنهم قادرون على سد الفراغ من بعده . والحقيقة ( الاقتصادية والاجتماعية ) أنه لم يكن هناك فراغ ، بل هي شخصية الرئيس التي غطت على امتلاء هذا الفراغ بالقوى المضادة . كان هؤلاء « مراكز ضعف » لا مراكز قوى كما سماهم السادات .

كذلك فالسؤال. عن اختيار الآخر ، القوى الاجتماعية الجديدة والسادات ، يجد جوابه في « إنجازات » السنوات السبع التي توالى. بعد غياب ناصر والتخلص من جناح البرجوازية البروقراطي الذي يعوق قليلا مسيرة هذه القوى . . فالذي رفض مشروع دوجرز في زمن عبد الناصر هو السلي فاضو كينسجر واستقبل تكسون وزار اسرائيل ، والذي قبل يد عبد الناصر وهو جثمان وانحنى امام صورته في البرلمان ممسكا ببيان ٣٠ مارس، آذار\* قائلا « كان برنامجهم وهو برنامجي وليس لدي ما اضيفه » هو نفسه الذي انى ميثاق العمل الوطني \* \* وغيره من الوثائق والاجراءات التي عرفتها مصر طيلة ١٨ عاما . ان المنغرات التي شهدتها البلاد خلال سبع سنوات ونصف من رحيل عبد الناصر تقطع في الجواب بان شيئا ما لم يكن عفويا منذ غياب الرئيس . وما كانت احداث ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ تقنع لو ادرك الذين سقطوا في تلك الليلة ان « الانقلاب » وقع فعلا بوفاة الرئيس . كما تقطع هذه السنوات بان سابقا لاهتا مع الزمن يعتمد على جناحين هما ازدواجية الوجه والقناع ، واسلوب المفاجأة قد ساعد في الالباس الارتداد ثياب القاتسون الشرعية . في هذا السياق يبدو انقلاب السادات تقيضا لتجربة الفعل ورد الفعل في الثورة الناصرية ، حيث التخطيط المحسوب يسبق العمل . والانقلاب في حد ذاته استغلال ذكي للشغرات الواسعة في البناء الناصري ، وامتداد طبيعي في الوقت نفسه للنقيض الذي كان ينمو داخل هذا البناء .

واذا كان السادات يحكم ميوله السياسية البكرة - قبل يوليو ، تموز ١٩٥٢ ويحكم ارتباطاته التالية داخليا وعربيا ودوليا ( حيث كان سكرتير عام المؤتمر الاسلامي ) كان عضوا مؤسسا في هيئة القوى الاجتماعية المضادة للثورة من داخل نظامها ، فقد كانت ملامحه الشخصية التي تطبع الذات الفردية بفكر وسلوب مخدنين ، من بين العناصر التي وفرت له الحظ في تمثيل هذه القوى من موقع السلطة العليا .

---

★ صدر عام ١٩٦٨ بعد الانتفاضة الطلابية على الهزيمة واسبابها وقد تضمن حطوطا عامة لبرنامج راديكالي .

★★ صدر عام ١٩٦٢ تعبيرا عن الصحافة الاجتماعية الجديدة التي عرفت عنها حركة الثائبات لوسائل الإنتاج الرئيسية .

## ٤ - تكريس الانقلاب

لذلك لست اميل الى تسمية ما حدث منذ ١٤ مايو ، ايسار ١٩٧١ بأنه « مؤامرة » سواء من جانب اصحاب « الاستقلالات الجماعية » او من جانب السادات نفسه . ان ما جرى ليس اكثر من تكريس للانقلاب الذي وقع سلميا بوفاة ناصر ، وهي الوفاة التي سبقتها وفاة نظامه بثلاث سنوات . لقد حلت وفاة الرئيس مشكلة التناقض بين البنية الاقتصادية - الاجتماعية القائمة موضوعيا والسلطة السياسية التي اهتمت فقط باعادة بناء القوات المسلحة لخوض حرب نظامية من جديد في مواجهة اسرائيل . ولما لم يعترف اصحاب الاستقلالات الجماعية بالواقع الجديد وقعت الاحداث المعروفة والتي هي ليست اكثر من هوامش على دفتر الانقلاب . ولكنهم ، على اي حال ، انحسروا باستقلالهم المفروضة فرصة الاسراع بتكريس الانقلاب رسميا .

في الرابع من فبراير ، شباط ١٩٧١ القى الرئيس السادات خطابا في « مجلس الامة » - البرلمان - قدم فيه الى الرأي العام المصري والعربي والعالمي « مبادرة » عرفت باسمه في ما بعد لحل أزمة الشرق الاوسط . والمعروف انه في ذلك اليوم انتهت الفترة التي حددها مشروع روجرز وزير الخارجية الاميركي لوقف حرب الاستنزاف التي قادها عبد الناصر ، ولم يجد غضاضة وهو بعد حي من قبول المسمى الاميركي تحديا لاسرائيل والتقاطا للانفاس وحتى بقلل من الخسائر البشرية الباهظة في اقامة جدار الصواريخ على طول القناة . ولكن هونار يارنوخ المبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة الى الشرق الاوسط وجه نداء الى الأطراف المعنية لتمديد وقف اطلاق النار . وافق الرئيس السادات على تلبية النداء احتراماً للرأي العام الدولي كما قال ، و اضاف « الى كل الجهود الرامية الى حل الازمة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الامن : اننا نطلب ان يتحقق في هذه الفترة التي نمتنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس ، وذلك كمرحلة اولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن . اذا تحقق ذلك في هذه الفترة ، فاننا على استعداد للبدء فوراً في مباشرة تطوير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية وخدمة الاقتصاد العالمي » (٢٥) وتؤكد مختلف المصادر في تاريخها لهذه الفترة ان السيد علي مبري نائب رئيس الجمهورية وقتئذ وكذلك بعض اعضاء اللجنة التنفيذية العليا ( اعلى سلطة شعبية رسميا ) وبعض الوزراء قد اختلفوا مع الرئيس السادات

---

(٢٥) من خطاب الرئيس المصري المنصور نصح التكامل في جريدة « المرر » اللبنانية بتاريخ

حول هذه المبادرة عندما نالهم في الامر قبل طرحها . وتجمع هذه المصادر على ان رئيس الجمهورية قد ظهر مقتنعا بتأجيل النظر في هذه المبادرة ، خاصة وان نقاشا جادا حول « الحركة القبلية » كان يدور داخل مجلس الامن الوطني والقيادات العسكرية (٢٦) ولكن الذي حدث هو ان الرئيس « فاجبا » الجميع بمبادرته . ولنتذكر جيدا ان هذه كانت بداية « الاسلوب » السياسي للحاكم الجديد منذ المبادرة الاولى اواخر عام ١٩٧١ الى مبادرة زيارة اقدس في نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٧ . والمفاجأة حين لا تكون على الخصم بل على الشريك ايضا فان معناها الوحيد هو الانفراد بالقرار .

وهي الظاهرة التي تكررت بسرعة في شهر ابريل - نيسان ١٩٧١ - ولنتلاحظ جيدا مبدأ السرعة هذا الذي سيتكرر بدوره من قبيل اختصار الزمن - في مشروع « الاتحاد » بين مصر وسوريا وليبيا . اتنا حين نرصد مجرى الاحداث التي توالى خلال سبع سنوات ، ووصلت فيها الامور لحد الصدام العسكري بين القيادتين المصرية والسورية لدرجة تمزيق علم « الاتحاد » المذكور في عواصم عديدة ، وتراجع مصر عن توقيعها على مشروع آخر بالوحدة الاندماجية مع الليبيين ومنعها مسيرة ليبية سلمية من دخول الأراضي المصرية طلبا للوحدة . . نتأكد من ان الخلاف بين الرئيس السادات ونائبه واعضاء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، لم يكن مبعثه الحقيقي ايمان الرئيس بالوحدة العربية ( التي لم تتمزق في تاريخ العرب الحديث كما تمزقت على يديه ) وعدم ايمان الآخرين . . بل كان الامر من حيث الشكل اتفادا بالقرار السياسي في مسألة مصرية ، ومن حيث المضمون تمهيدا لتكريس الانقلاب . يقول محمد حسنين هيكل « فالتمام الوحدة سيتروى عليه قيام مؤسسات واجراء انتخابات جديدة . وكان هذا هو نفسه ، بطبيعة الحال ، بين اسباب رغبة الرئيس في اتمام الوحدة » (٢٧) . اي أحداث التغيير المطلوب في هيكل الدولة بمناسبة دستورية بما يلائم المضمون الاجتماعي للسلطة الجديدة . ولا يدع هيكل مجالا للتأويل حين يؤكد المعنى حرفيا في صفحة سابقة « . . ان الوحدة بين هذه الدول الثلاث ستضمن قيام مؤسسات سياسية جديدة ، وهذا يعني اجراء انتخابات جديدة يسفر عنها مجلس امة جديد ، ولجنة مركزية جديدة للاتحاد الاشتراكي ، وهما هيئتان لم تكن فيهما للرئيس السادات عندئذ اقلية يمكنه الاعتماد على ولائها » (٢٨) والتكرار من جانب هيكل لا يخلو ابدا من الغرض . واضيف سببا آخر هو رغبة الرئيس في « ورقة الوحدة » كواحدة من أوراق الضغط واستعراض القوة في مفاوضات صراع الشرق الاوسط .

(٢٦) انظر مثلا : فؤاد مطر « ايمان اصبح جد الناصر في جمهورية السادات » - بيروت ١٩٧٢

( من ٤٨ و ٤٩ ) -

(٢٧) الطريق الى رمضان - الطبعة العربية - بيروت ١٩٧٥ ( ص ١١٨ ) .

(٢٨) المصدر السابق ( ص ١١٥ ) .

ذالحقيقة ان هذه المفاوضات لم تتوقف ابدا سواء مع الولايات المتحدة مباشرة عبر وزارة الخارجية او مع اسرائيل عبر السفير غونار يارنغ ، صاحب المذكرة الشهيرة في ٨ فبراير - شباط ١٩٧١ ( اي بعد مبادرة الرئيس المصري باربعة ايام ) والنسي ردت عليها مصر ايجابيا واكثر .. بان حددت نقاطا تفصيلية للسلام ، تتضمن اعترافا مباشرا بالدولة الاسرائيلية وتعمد بحرية الملاحة لجميع الدول بما فيها اسرائيل وتطالب بحل عادل « لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين » وتوافق على انهاء حالة الحرب و ابرام معاهدة سلام . اما اسرائيل فقد رفضت على وجته التقريب مذكرة يارنغ التي تطالب بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وهي المذكرة الشبيهة بمشروع روجرز وزير الخارجية الاميركي واصرت على الانسحاب من « اراض » عربية الى « حدود آمنة ومعترف بها » والا تدخل مصر في تحالفات معادية لاسرائيل وتمنع اي نشاط عسكري في اراضيها يهدد الامن الاسرائيلي ( ٢٩ ) .

ويتضح بجلاه من « مبادرة السادات لفتح القناة » ورد الخارجية المصرية على مذكرة يارنغ بان استراتيجية النظام الجديد كانت مكتملة الاركان منذ بداية عام ١٩٧١ ، وان ما جرى خلال سبع سنوات لم يكن اكثر من خطوات للتنفيذ بما فيها الحرب عام ١٩٧٣ . كل ما تغير هو ان « ورقة الاتحاد » التي لوخ بها السادات يوما للضغط على مائدة المفاوضات أصبحت « ورقة الانفصال » بدلا عنها لانجاز مذكرة التسوية المبكرة التي رفضتها اسرائيل ايضا منذ ذلك الوقت وحتسى زبادة القدس .. فان اسرائيل لم تتنازل قط في مختلف المهود عما ورد في ردها على يارنغ .

على اية حال ، فقد كان الانفراد بالرأي في تقديم المبادرة رغم معارضة مجلس الدفاع القومي ، وكذلك اتمام مشروع « الاتحاد » مع سوريا وليبيا رغم تحفظات اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، هما « الاطار الشكلي » للتغيير « الدستوري » القبل : فمن حق رئيس الجمهورية ان يقلل نائبه مشية زيلة بوجرز للقاهرة في الاسبوع الاول من مايو ، ايار ١٩٧١ ، ومن حق رئيس الجمهورية ان يقلل وزير الداخلية بعد ذلك لتعارضهما الاساسي معه في الرأي . ومن حق وزراء الاعلام والحربية وغيرها ان يستقيلوا من مناصبهم احتجاجا او معارضة لا بهم . ولكن تسمية ذلك كله بالوامرة سواء من جانب هؤلاء او من جانب الرئيس ليس وثيقا . ولقد كان تجاوزا مبالغا فيه من جانب الرئيس تقديمهم للمحاكمة في هذه « التهمة » ، لا لانهم لا يستحقون السجن ، وانما لكونهم يستحقونه هم والذين حاكموهم معا ، لغير هذه الاسباب . غير ان الرئيس ، في ما يبدو ، كان حريصا على التمييز في ظل « سيادة قانون » الانقلاب .. اذ شرع على

---

( ٢٩ ) راجع النص الكامل للمذكرة يارنغ والنص الكامل الرد المصري والرد الاسرائيلي في مجلة « السلاغ » اللبنانية ١٩٧٣/٦/٤ .

الغور في بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية ، حسب متطلبات المضمون الاجتماعي للدولة الجديدة .

ويبرز محمد حسنين هيكل أدوات التغيير الانقلابي الجديد في روايته المفصلة بكتابه « الطريق الى رمضان » ( من ص ١١٥ الى ص ١٢٧ من الطبعة العربية المشار اليها سابقا ) فيسرد لإحداث على الوجه التالي :

١ - في ساعة مبكرة من صباح ١٠ مايو ، ايار ١٩٧١ وصلت ابنة الرئيس الى منزله في رسالة عاجلة من والدها تطلب فيها ان يوافيه هيكل على وجه السرعة ( ص ١٢٢ ) وقد بقي معه حتى العاشرة والنصف مساء ( ص ٢٢٤ ) وما ان وصل الى منزله حتى كان الرئيس يدعو تليفونيا للعودة مرة اخرى .

٢ - قال هيكل للرئيس « ان الشخصين الرئيسيين في الموقف في ما يتعلق به هما الفريق الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري ، والفريق محمد أحمد صادق رئيس اركان القوات المسلحة . فلك ان الرئيس كان تحدث الى الفريق الليثي ناصف في شهر مارس ، اذار عندما بدا يشعر بالمعارضة النشطة تتزايد ضده ، وقال الليثي عندئذ انه كجندي محترف سيطيع اتي امر يصدر اليه من السلطة الدستورية الشرعية » ( ص ١٢٣ ) وفي أثناء الليل ( حسب رواية هيكل فالنارينغ المقصود هو ١٠ مايو ، ايار ) استقبل الرئيس الليثي ناصف عدة مرات ( ص ١٢٤ )

٣ - « اما الفريق صادق فكان الرئيس قابله في أثناء زيارته لاحدى القواعد العسكرية يوم ١٢ مايو ، ايار . وفي تلك الزيارة بدا بوضوح ان الفريق صادق على علم بما تحمله الرياح . فقد انتهز الفرصة ليقول للرئيس على انفراد : نحن نفهم موقفك . وكان في قوله هذا الكفاية » ( ص ١٢٣ ) .

٤ - « وقرر الرئيس ان يتحرك . وأصدر قرارا باقالة شعراوي جمعية ومعين ممدوح سالم وزيرا للداخلية . وكان ممدوح سالم بمحض الصدفة عضوا بارزا في التنظيم الطليعي شبه السري الذي كان المفروض انه يشكل الدائرة الضيقة في الاتحاد الاشتراكي ، وكان مكلفا بصفة خاصة بتوجيه النشاط السياسي داخل تنظيم البوليس ، وكان رئيسه في التنظيم شعراوي جمعية نفسه . وهكذا عهد باليد اليمنى لشعراوي ان توجه اليه الضربة القاضية » ( ص ١٢٣ ) .

وهكذا يتضح ان أدوات الانقلاب الرئيسية كانت هؤلاء الاربعة : هيكل هو العنصر السياسي المختلف علنا منذ ايام عيد الناصر مسح المجموعة المستقلة ، والمعبز النموذجي من اليمين المتحضر المستنير ، والداعمي الجريء الى تحييد الولايات المتحدة في صراع الشرق الاوسط لا الى التحالف معها . والليثي ناصف ومحمد أحمد صادق وممدوح سالم من رجال الأمن ، الداخلي والعسكري . ويجب ان نفرق دائما بين أدوات الانقلاب وشركاء الانقلاب . فالاداة يمكن الاستغناء عنها في اية لحظة ، كما حدث للفريق صادق الذي طرد من منصبه واحيل للمحاكمة وكاد

يساق الى السجن لولا ان الحكم صدر مع ايقاف التنفيذ . وكما حدث للفريق الليشي ناصف الذي نحرره او انتحر من احد الطوابق العليا التي كان يقيم فيها في لندن . وكما حدث مع هيكल نفسه الذي لم يبق في « الاهرام » بعد دوره البارز الى جانب الرئيس في اخرج اللحظات اكثر من عامين .

والادوات كالواجهات ايضا يسهل الاستغناء عنها في الوقت المناسب . وقد كان الانقلاب بارعا في اختيار اهم الاغطية من الوسط كالكتور محمود فوزي ومن اليسار كمحمد عبد السلام الزيات وفؤاد مرسي واسماعيل صبري عبد الله وغيرهم ممن احتلوا ارفع المناصب التشريعية والتنفيذية وسرعان ما اقبلوا او استقالوا .

وظلت « الوجوه » صاحبة المصلحة في التغيير لا تتزحجح من مكانها طول الوقت ، بل واقامت في ما بينها المصاهرات العائلية ، كاسرة عثمان احمد عثمان ( شركة المقاولين العرب ) واسرة المهندس سيد مرعي صاحب مزارع الفاكهة والدواجن ومحمد حامد محمود وكيل بمضى امراء النفط ، ومحمد عثمان اسماعيل ومحمود ابو وافية عدل الرئيس . هذه الوجوه وغيرها لا تقال ولا تستقيل ، حتى عندما تثور التناقضات الثانوية بينها ، فان المواقع تتغير ، ولكن السلطة لا تتحول .

وقد انعكست ازدواجية « الوجه والقناع » على العلاقات الدولية للنظام الجديد منذ اللحظات الاولى لتكريس الانقلاب .. فالشائع مشلا ان الرئيس السوفيياتي السابق بودغورني وصل الى القاهرة قرب نهاية شهر مايو ، ايار ١٩٧١ وفي جيبه « مسودة » لمعاهدة الصداقة والتعاون مع مصر . ولكن الحقيقة يذكرها هيكل بشكل غابر وربما غير مقصود لانها وردت في غير سياق العلاقة مع السوفييات . يقول « كان سامي شرف قد خول في اثناء وجوده في موسكو ان يناقش مع السلطات السوفياتية موضوعين : اعداد معاهدة تضع العلاقات المصرية السوفياتية على أسس رسمية ، واتشاء اكااديمية بحرية في مرسى مطروح » ( ٣٠ ) . ومعنى ذلك بوضوح ان المعاهدة لم تكن تفكيرا سوفياتيا في البداية ، كما انها لم تكن رد فعل مباشرا لاجراءات ١٤ مايو ، ايار ( وقد وقعت رسميا في ٢٧/٥/١٩٧١ ) بل كانت احد الانفعة الدولية التي وضعها الانقلاب قيد الاعداد على يدي أحد اركان النظام القديم .

هذا هو القناع الفاخر الذي استكمل به السادات القناع المحلي حين أسند الى بعض اليساريين مراكز الواجهة . اما الوجه ، فيشير اليه هيكل ايضا دون ان يقصد حين يستمر في رواية الاحداث « كسان الامر يكون بطبيعة الحال سعداء بسقوط الجملة ( يقصد علي صبري والآخرين ) لكنهم حاروا في تفسير توقييع

( ٣٠ ) الطريق الى دمشق ( ص ١٢٦ ) .

معاهدة مع السوفييات بمثل هذه السرعة . وكان بيرغس ( ممثل المصالح الاميركية في القاهرة ) قد سافر الى الولايات المتحدة يوم ٨ يونيو ، حزين وقابل الرئيس ( السادات ) قبل سفره ليسلمه رسالة من الرئيس تكسون تضمنت ان الرئيس الاميركي يتطلع الى مزيد من الاتصالات مع الرئيس السادات بالوسائل الدبلوماسية الهادئة « (٣١) . كان الاميريون ، في واقع الامر ، هم اول من ادركوا هوية النظام الجديد . يقول الرئيس السادات في « البحث عن الذات » (٣٢) : « بدأت صوري في نظر اميركا حتى بعد عقد المعاهدة مع السوفييات تتخذ الوانا وابعدا لسم تكن مألوفة لديهم من قبل ساعدتهم على المزيد من التعرف علي وفهمي على حقيقتي » .

---

(٣١) المرجع السابق ( ص ١٢٧ ) .

(٣٢) الطبعة العربية - المكتب المصري الحديث - القاهرة ١٩٧٨ ( ص ٢٧٧ ) .

## الفصل الثاني

### الاحتواء والمواجهة

#### ١ - برنامج « قبل التصديق »

في الثالث والعشرين من يوليو ( تموز ) ١٩٧١ تقدم الرئيس انور السادات ، بصفتيه رئيس الجمهورية ورئيس الاتحاد الاشتراكي ، الى المؤتمر القومي العام الثاني بما سمي وقتئذ « برنامج العمل الوطني » . وقد بدأ الرئيس خطابه قائلا « منذ تسعة عشر عاما خرج شعبنا جمال ورفاقه معتمدين على الله والشعب ، ليحققوا املا تاريخيا حملته الاجيال من شعبنا الخالد جيلا بعد جيل عبر نضاله المتواصل ، امل اقامة حياة افضل فوق ارضنا العربية الطيبة ، حياة حرة كريمة طليقة من كل قيود الاستغلال والتخلف في مختلف صورها المادية والمعنوية » (١) .

واستطرد الرئيس السادات يقول « ان جماهير الشعب لم تتأخر في يوم من الايام عن العمل وبلل التضحية ، هي التي حمت الثورة من كل محاولات التآمر عليها من الخارج وتخريبها من الداخل ، هي التي كانت السند الاساسي لكل عمليات القضاء على سيطرة تحالف العملاء والاقطاع والرجعية وتسلف واس المال ، هي التي بنت بجهودها الخلاقة والعمل المتواصل ليل نهار قاعدتنا الاقتصادية ، هي التي وقفت الوقفة التاريخية الصلبة ضد عدوان ٥٦ في معركة السويس ، وهي التي هبت صفا واحدا في عزم وامرار ترفض الهزيمة في ٩ و ١٠ يونيو ( حزيران ٦٧ ) وراحت منذ ذلك التاريخ تعطي كل ما في طاقتها بل وفوق طاقتها لعملية اعادة بناء قواتنا المسلحة » (٢) .

ويستكمل الرئيس تقريره بتقييم الماضي هكذا « ان مؤتمرا الحالي ينعقد بعد انقضاء عشر سنوات على اعلان قوانين يوليو ( تموز ) المجيدة التي كانت تعبر عن اختيارنا القومي الحري لطريق التنمية الاشتراكية كالمطريق الحتمي للقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي من اجل بناء دولة جديدة ، دولة الكفاية والعمل » (٣) الى ان يقول ان التجربة العلمية خلال السنوات العشر (٦١ - ١٩٧١)

---

(١) عن الطبعة الرسمية لبرنامج العمل الوطني - الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية -

القاهرة ١٩٧١ ( ص ٢٢٢ ) .

(٢) المصدر السابق ( ص ٤ ) .



قد برهنت على سلامة الاختيار الثوري لمنهج البناء الاجتماعي ، كما انها اكدت على امرين لهما الاهمية القصوى هما : « ان ثورة التحرر الوطني لا يمكن ان تحقق هدفها الاصيل في تحرر الشعب الا اذا اختارت للتحرر طريق الاشتراكية » (٤) والامر الثاني هو « ان الاشتراكية ليست شعارات تردد انما هي منجزات مصدرة ترد للجماهير التي طال حرماتها حقوقها المشروعة التي سلبت منها » (٥) ثم يختتم هذا التقييم للماضي بقوله « ان شعبنا بالرغم من مختلف الضغوط الاستعمارية التي تعرض لها والتي بلغت ذروتها بالمدوان الصهيوني الامبريالي ، وبالرغم من المحاولات النشيطة لكل القوى المعادية للاشتراكية في الخارج والداخل وبالرغم من كل الاخطاء ونواحي النقص ، قد حقق من المنجزات خلال العشر سنوات الماضية ما لم يستطع تحقيقه في عشرات السنين » (٦) .

ويعدد الرئيس السادات ، بعد ذلك ، ايجابيات الماضي في وضوح مفصل بالارقام فيذكر ( ص ٥ ) ان انتاجنا الصناعي زاد خلال تلك الفترة ( ٦١ - ١٩٧١ ) بنسبة ١٠٧٣ في المائة وان دخلنا من الصناعة زاد في الفترة نفسها بنسبة ١١١٥ في المائة . كذلك مساحة الارض الزراعية زادت بنسبة ١٣ في المائة بينما لم ترد النسبة خلال النصف الاول كله من القرن العشرين على ٨ في المائة . وقد بلغت الاستثمارات في السنوات العشر المذكورة ثلاثة مليارات و ٢٥٤٢ مليون جنيه .

على الصعيد السياسي والاجتماعي يذكر الرئيس السادات ( ص ٦ ) انه قد « تم اسقاط تحالف الاستثمار وحكم العملاء والاقطاع » وقام التحالف الذي يقوده العمال والفلاحون باعتبارهم - مستهدفا بالميثاق الوطني - القوى التي طال استغلالها وصاحبة المصلحة العميقة في الثورة كذلك تم تحقيق « ديموقراطية الانتاج باشارك العاملين في مجالس الادارة من طريق الانتخاب وتخصيص اربعة اخماس مقاعد مجالس ادارة الجمعيات التعاونية لصغار الفلاحين » كما تحققت مجانية التعليم ، ووضع حد ادنى للاجور وشملت التامينات الاجتماعية جميع العمال ، واتسع نطاق الخدمات و « بدأنا في الاخذ بسياسة التخطيط القومي كاسلوب علمي يكفل تمهيد كافة الموارد القومية وتحقيق ارشد استخدام لها » وفي المجال العربي « اعادت الثورة الى مصر وجهها العربي ، ومكنتها من ان تتحمل مسؤوليتها وان تلعب دورها التاريخي كقاعدة لفضال العربي من اجل الحرية » . وفي المجال الدولي امتد اشعاع الثورة المصرية الى العالم الثالث « وحظيت - مصر - باثن المصادقات التي برزت قيمتها في اوقات الشدة وفي المقدمة منها صداقة شعوب الاتحاد السوفياتي » ( ص ٧ ) .

(٤) المصدر السابق ( ص ٤ )

(٥) (٦) المصدر السابق ( ص ٥ )

ولم يخل تقييم الرئيس من الإشارة الى سلبيات التجربة ، وقد حددها في ان **الخطية الشخصية** وقد انجرت مهامها بنجاح حتى عام ١٩٦٥ لسم نواصل الخطية العشرية التي تعثرت خصوصا بعد هزيمة ٦٧ . كذلك تقصير التنظيم السياسي في اداء دوره وواجباته ، وبقاء نسبة الامية على حالها مما يعني مع التزايد السكاني نرايدا في عدد المواطنين المحرومين من نور المعرفة . كما ان رقعة الخدمات لا زالت صيغة والاجور لا تتناسب مع ارتفاع الاسعار **( وامتد التشييك الى سيلاستنا الخارجية والى انتمائنا الى مصير الشعوب المناهضة من اجل التحرر والقضاء على الاستعمار ، والى صداقتنا للاتحاد السوفياتي البطل وبدات ترتفع اصوات تنادي بالتحلي من التنمية واهدافها الطموحة وتضييق مجال القطاع العام وتسوية امورنا مع القوى الاستعمارية وفتح الابواب امام استثمارات احتكاراتها )** ( ص ٩ و ١٠ ) .

ثم قدم الرئيس تصويره للدولة الجديدة في ضوء التقرير الفصل مبشرا المواطنين بالانتهاء من صياغة الدستور الدائم الذي يحتوي على دروس التجربة نابجانياتها وسلبياتها ، بعد اقراره من المؤتمر القومي الصام للاتحاد الاشتراكي واستفتاء الشعب على مواده . ومبشرا ايضا بمسودة اسم « مصر » بحيث تصبح « جمهورية مصر العربية » ، ومبشرا اخيرا بان « القطاع الصام هو قلعة التنمية الاشتراكية في بلادنا ، انه القطاع القائد » ( ص ٣٤ من برنامج العمل الوطني ) . ومبشرا قرب الخاتمة ، جمهور المثقفين ، بأنه آن الاوان لقيام « اتحاد عام للكتاب بصم الادباء وكتاب السياسة والقانون والاقتصاد ، واتحاد للفنانين بتخصصاتهم المختلفة » ( ص ٩٦ من الطبعة ذاتها ) .

وقبل اية محاولة للاستدلال من برنامج الرئيس على مؤشرات المستقبل ، لا بد من التطرق الى بعض النقاط الشكلية ذات الصلة بالموضوع . اولها انه بالرغم من الشائعات القوية التي سادت زما حول « قلم » الرئيس ، والايحاء بان هذا او ذلك من الصحفيين المصريين كما يكتب له مقالاته وكتبه بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، الا ان اصناف الجمعية يقتضينا الاقرار بان الرجل لسم يكن بعيدا عن حرفة الكتابة قبل واثناء وبعد الثورة . على ان الانصاف ذاته يقتضينا الاقرار بان اسلوب « برنامج العمل الوطني » ابعدا ما يكون عن روحية الرئيس السادات في الكتابة وطرقته في التعبير . فضلا عن ان الافكار - وهذا هو الاهم - التي تضمنها البرنامج ، ابعدا ما تكون عن رؤيا الرئيس في تاريخه السياسي ، قبل واثناء وبعد الثورة . والارجح ان « فريق عمل » من المفكرين اليساريين الذين تعاونوا مع الرئيس والاتحاد الاشتراكي الجديد قد تكفل بصياغة هذا البيان . والاعلم ان دور هذا الفريق لم يقتصر على الصياغة اللفظية المجردة . بل منحها « فكرا » من عنده . وهو الفكر الذي لا يتناقض مع « الخطوة الاولى » للرئيس ، بغض النظر عن كونها خطوة تكتيكية او انها خطوة ذات بعد ستراتيحي ، او مجرد مناورة منذ البداية .

والنقطة الثانية هي ان الرئيس السادات في مواجهة رد الفعل الحقيقي او المفترض على انقلاب ١٤ مايو ( ايار ) ١٩٧١ قدم هذا البرنامج ( الذي نال موافقة الاجماع في المؤتمر المذكور ) في اطار مجموعة من البيانات والقرارات والاجراءات ذات الطابع الراديكالي الواضح : فقد بدأ عهده باعلان قيام « اتحاد الجمهوريات العربية » موثقاً مرى التفاهم مع طرابلس ودمشق . وفي السابع والعشرين من مايو ( ايار ) ١٩٧١ ابرم معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي . ومنذ الساعات الاولى للانقلاب وضع في الصورة التشريعية والتنفيذية والشعبية مجموعة من أبرز الوجوه القيادية لليسار المصري ، كمحمد عبد السلام الزيات الذي عين في البدء امينا اول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ثم نائباً اول لرئيس الوزراء ، وكاسماعيل صبري عبد الله الذي عين في البدء نائباً لوزير التخطيط ثم اصبح وزيراً للتخطيط ، وكفؤاد مرسى الذي عين في البدء امينا لبرنامج العمل الوطني في اللجنة المركزية ثم وزيراً للتأمين ، وابو سيف يوسف الذي عين عضواً في مجلس الامة ، ولطفي الخولي الذي عين مقرراً للجنة الشؤون العربية في التنظيم ، ومحمد الخفيف ، وغيرهم من قدامى الشيوعيين والديمقراطيين المستقلين . وفي العاشر من يونيو ( حزيران ) ١٩٧١ القى « البيان » الذي عرف بعدئذ بمقرنا بتاريخ القائد في مجلس الامة ( حينذاك ) .

ومن ثم فبرنامج العمل الوطني اقبل في اطار « قابل للتصديق » من الجماهير صاحبة المصلحة في المحاور الفكرية الرئيسية التي تضمنها . وكان الرئيس في بيان العاشر من يونيو ( حزيران ) قد اشار الى « اصحاب الاراضي والشركات » السابقين - قبل اصلاح الزراعي والتأميم - الذين نظموا انفسهم في زحف غير مقدس ، فلنا منهم ان التاريخ قد عاد الى الوراء ، وان سامة العودة الى اراضيهم وشركاتهم دقت . وفهم المواطنون ان « برنامج العمل الوطني » قد جاء ليوقف الزحف ويساعد التاريخ على استئناف المسيرة . وايا كانت التحفظات الموضوعية على « العناصر الذاتية » التي دفعت بعض اليساريين اللامعين على قبول النظام الجديد ودعمه عملياً بالمشاركة المباشرة في اجهزته ، فلا شك ان هذا « الديكور » الذي اقامه الرئيس السادات لخطوته الاولى ، كان مبعث الاغراء على امكانية تطوير النظام الجديد في الاتجاه الذي التزم به رسمياً . ولا شك في المقابل ، ان الخطوات اللاحقة للنظام برهنت على خطأ هذا السلوك ( والفكر المصاحب له ويعبر عنه ويبرره ) . وكانت النتيجة المباشرة ان خرج هؤلاء من « الهيكل » السياسي للنظام واحداً واحداً وخطوة بخطوة . ولكن هذه قصة اخرى يسرد حولها الحديث في ما بعد . غير ان الهدف من ذكرها الآن هو التاكيد على ان « التوازن » الذي اقامه الرئيس السادات بين « انقلاب » ١٤ مايو ( ايار ) ومجموعة القرارات والاجراءات والاتفاقات التي اخذها بعد هذا التاريخ ، كان في جملته وتفاصيله ذكوراً محكم البناء ، يقول بان مصر بلد عربي وشعبها جزء من الامة العربية ، وان الاشتراكية هي قدرها المحتوم وبالتالي فالقطاع العام هو سيد التنمية الداخلية والعلاقات

الاستراتيجية مع المعسكر الاشتراكي هي سيدة التحرك الخارجي . بالإضافة الى ان سلبات الماضي ، خاصة في قضية الديمقراطية وتراجع التنمية الاقتصادية وظلال الهرمية العسكرية ، كانت قابعة في خلفية أولئك الذين قبلوا التعاون مع النظام الجديد من القيادات الوطنية والتقدمية .

وبهذا « القبول » الجزئي من اليسار ، وفي ضوء « برنامج العمل الوطني » كان استمرار الثورة والتغيير - ذلك شعار الذي رفعتة الجماهير عفويا غداة رحيل عبد الناصر - هو الخطوة الثانية التي ينتظرها الكثيرون .  
ولكن شيئا ما مباطئا ، كالبرق العاصف ، قد حدث .

★ ★ ★

## ٢ - تحفلات « الشارع الشعبي »

قيل نهاية شهر أغسطس ( آب ) ١٩٧١ يومين جرت حركة مثيرة بشركة « العبدل والصلب » في حلوان ، اكبر ضاحية جنوب القاهرة و اكبر تجمع للعمال الصناعيين .. فقد احتجز عمال الشركة المذكورة رئيس اتحاد نقابات العمال حينذاك « صلاح غريب » ليلة بأكملها حتى تجاب مطالبهم .. وقد هتفوا في وجهه « انت بتاع السلطة » اي انهم اتهموه صراحة بأنه عميل للنظام . وحدث أن لجنة « وحدة الاتحاد الاشتراكي » في الشركة قد اتخذت موقفا سلبيا من الحادث . وتؤكد بعد ذلك ان بعض اعضاء اللجنة كان متعاطفا مع العمال وموقفهم ومطالبهم .. حتى عندما تطورت الامور الى « اعتصام جماعي » داخل المصنع يشبه الاضراب عن العمل ، ولكن الانتاج لا يتوقف ، اذ بادرو العمال بتنظيم انفسهم وانتخبوا لجانا لقيادة الاضراب الذي بدا اولا بثلاثين ألف عامل . وكانت مهمة هذه اللجان هي تسير « الادارة الذاتية » للشركة ، حتى لا يقل الانتاج ، بل تضاعف . يضاف الى ذلك ان « اللجنة النقابية » اتخذت الموقف نفسه ، فلم يبدل اعضاءها اي مجهود في وقف « الاعتصام » ، وانما كان رئيس هذه اللجنة واحد اعضاءها من بين قادة الحركة ومن بين الذين شجعوا العمال على بادرتهم العفوية على احتجاز رئيس اتحاد النقابات ، الذي قدم الى الشركة اصلا للنظر في مطالبهم .

ماذا كانت هذه المطالب ؟ كانت في البداية طلبات متواضعة ذات شكل اقتصادي فئوي ، ولكن مضمونها السياسي قد ارتبط ، على الفور ، بالحوادث التي راجت الشائعات من حولها في بلدتي « ابي كبير » و « كمشيش » ، رغم بعد المسافة بين البلدين ، فقد كان « المضمون السياسي » متقاربا . وهو انتقام أجهزة الامن وبقاي الاقطاع من اية عناصر لها تاريخ في مقاومة القهر والظلم الاجتماعي . والفارق بينهما كان ان القوى الطلابية هي التي واجهت السلطة في « ابي كبير » بينما كان الفلاحون هدفها في « كمشيش » .

في هذا المناخ اقتصم عمال حاوان حول مجموعة من الاهداف الاقتصادية شكلا وان لم تخل من برزق سياسي ، فاقصرت مطالبهم على تحديد ساعات العمل ورفع الاجور والمشاركة في صنع قرارات الانتاج اي الاشتراك الفعلي في اداة المصنع ، وعدم تدخل الاجزة الحكومية وعناصرها في اية انتخابات مهنية او نسيانية .

ولم تجد السلطة مقرا من قمع « الاضراب » بالقوة ، فاعتقلت حوالي ثلاثة آلاف عامل ، وما ان وصل الخبر الى عمال « شبرا الخيمة » ( الضاحية الصناعية الكبيرة ذات التقاليد العريقة في العمل السياسي المنظم ) حتى قامت مظاهرة ضخمة قمعها رجال الشرطة بمساعدة قوات من الجيش ، واعتقل منها عددا كبيرا من العمال المتظاهرين (٧) . غير ان الحكومة من جانبها اودت القيام بعمل متوازن ، فاتخذت الاجراءات التالية بعد التحقيق :

- ١ - احالة رئيس مجلس ادارة مؤسسة الصناعات المعدنية الى التقاعد .
- ٢ - احالة رئيس مجلس ادارة الشركة ورئيس وحدة « الدفلة » ، ومستشار رئيس مجلس ادارة الشركة ورئيس قسم « الدفلة » الساخن الى التقاعد .
- ٣ - نقل كل من نائب رئيس مجلس الادارة ومدير الانتاج ومدير العلاقات الصناعية الى شركات اخرى .
- ٤ - فصل واحالة عدد من العمال الى التقاعد ممن شاركوا في الاعتصام وساعدوا على استمراره .
- ٥ - نقل عدد من العمال الذين اشتركوا في الاعتصام الى شركات اخرى مع انذارهم بالفصل اذا اشتركوا في اي نشاط ممن شأنه « تحريض » العمال .
- ٦ - حل لجنة الوحدة الامنية للاتحاد الاشتراكي العربي في شركة الحديد والصلب .
- ٧ - حل اللجنة النقابية في شركة الحديد والصلب (٨) .

في هذا الوقت خطب الرئيس السادات قائلا « انني لا انكر وجود التناقضات داخل التحالف ، كان اتفاقنا ان نحاول حل هذه التناقضات بالطريق السلمي والديمقراطي داخل التحالف والا نترك لقوة من قوى التحالف ان تفرض رايها او ارادتها على التحالف لان قوة التحالف وارادته هي العليا » . وأضاف « اصارحكم القول اني لو علمت بما وقع وكيف عومل رئيس اتحاد العمال الذي

(٧) مجلة « الحرة » اللبنانية ١٩٧١/١/٦

(٨) جريدة « النهار » اللبنانية ١٩٧١/١/٧

انتخبه العمال انفسهم ، لو علمت بذلك في حينه لكان لي تصرف آخر وإجراءات أخرى . ولكن وزير الصناعة ووزير الداخلية وأيا ان يحل الموضوع قبيل عرضه علي . » وختم بقوله « إن أسلوب الاعتصام والاضراب ليس أسلوبا ديموقراطيا ولا يمكن ان يكون مقبولا من التنظيم السياسي ولا من سلطة الدولة . ولا يمكن للدولة ولا لسلطة الدولة ان تخضع لمثل هذه الأساليب في الاستجابة لاية مطالب » (٩) .

غير ان القاهرة فوجئت - ربما لأول مرة في تاريخها - بعد هذا الخطاب بأقل من ثلاثة اشهر فقط ، باضراب مثير يوم ١١ نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٧١ هو اضراب سائقي التاكسي . وقد بدأ الاضراب في الساعة صباحا عندما تجمع اكثر من مائتي سائق في دار نقابتهم وقرروا الاضراب عن العمل احتجاجا على احكام السجن التي صدرت ضد تسعة منهم ثبت امتناعهم عن توصيل الركاب . وفي الوقت نفسه بدأ عدد من السائقين في منع اية سيارات تاكسي لم يأخذ سائقوها علما بالاضراب او انهم تجاهلوه ، من السير في شوارع القاهرة والجيزة . اما الحقائق التي نشرها « الاهرام » المصرية في حينها ، فهي ان انتخابات نقابة السائقين افرزت تشكيلا جيدا نوعا ما في اللجنة النقابية والنقابة العامة . وقد اشتركت المباحث وامانة العمال بالاتحاد الاشتراكي في تشجيع « الحركة » لعمل انقلاب مضاد للتشكيل الجديد (١٠) .

غير ان السلطة ، كالمادة ، تدخلت باعتقال مائة سائق ( الاهرام ١٢/١١/١٩٧١ ) لم بلغ عدد المقبوض عليهم ١٤٩ سائقا ( الاهرام ١٥/١١/١٩٧١ ) واستمر حبس ٩٢ سائقا ( الاهرام ١٦/١١/١٩٧١ ) وبقي في الحبس بعد ذلك ٢٢ سائقا .

وما لبثت ان وقعت حادثة مثيرة ، هي الاخرى جديدة على تقاليد مصر ما بعد الثورة ، ففي يوم ١٩٧٢/٣/٣٠ تظاهر عمال القطرعات الخاص في « شبرا الخيمة » وانظروا موكبا مارا لرئيس الوزراء في طريقه الى « شبين الكوم » ( عاصمة محافظة المنوفية في الشمال الغربي من القاهرة ) فقدموه بالحجارة لمطالبيين بحل ثلاث مشكلات ١ - رفع الحد الأدنى للأجور ٢ - حقهم في الاجازات المرضية ٣ - تحديد ساعات العمل . ونشرت « الاهرام » في عددها الصادر بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٢ ان عدد المقبوض عليهم في هذه المظاهرة بلغ ٧٦ عاملا .

ولم يكد مسلسل الهزات العمالية ينتهي قبيل الاحتفال بذكرى العام الاول للانقلاب حتى قام طلاب « معهد التعاون الزراعي » بشبرا الخيمة في ذكرى عيد العمال ( اول ايار/مايو ١٩٧٢ ) باحراق سيارة عميد المعهد والتظاهر ضد أسلوب الانتحانات والنقل بين سنوات الدراسة ، فاحرقوا بعض الصناديق الخشبية والورقية ، وقلدوا نوافذ المعهد ومكتب العميد بالحجارة . وقرر وقف الدراسة

(٩) جريدة « الحر » اللبنانية ٢٠/٨/١٩٧١

(١٠) جريدة « الاهرام » المصرية ١١/١١/١٩٧١

على الفور لمدة اسبوعين ، وتم القبض على ٢٦ طالبا (١١) . وتضمن قرار الاتهام الموجه للطلاب المحبوسين على ذمة التحقيق ما يلي : ١ - التجمهر بقصد ارتكاب جريمة تعطيل المواصلات التي تشكل جناية امن دولة عليا . ٢ - اتلاف الاموال العامة بتعطيل بعض زجاج نوافذ المعهد واحراق بعض ادواته . . وهي الاخرى جناية امن دولة . ٣ - اتلاف الاموال الخاصة كاحراق وتدمير سيارة عميد المعهد . ٤ - مقاومة السلطات ببقاء الطوب على عربات الاطفاء ورجالها واشعال النار في سيارتي اطفاء . وقد تبين من محضر التحقيق ان الطلاب سبق لهم الاعتصام مرتين قبل ذلك ، وانهم يطالبون بالغاء شرط « المجموع الكلي للدرجات » للنقل الى السنة الثالثة تيسيرا لهم للحصول على درجة البكالوريوس ، فالذين لا يحصلون على المجموع يتخرجون بالدبلوم المتوسط فقط . (١٢)

ونشرت « الاهرام » في ٢/٥/١٩٧٢ انه تم القبض على اربعة طلاب جدد كما تم استدعاء اربعة معيدين للتحقيق ثبت ان لهم دورا هاما في التحريض على احداث معهد التعاون الزراعي . كما نشرت الصحيفة ذاتها في اليوم التالي انه قد تم الافراج من ثلاثة طلاب كانوا يوزعون المنشورات في « حلوان » خلال يناير - كانون الثاني - ١٩٧٢ احدهم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة والثاني بجامعة عين شمس والثالث من معهد الطيران . وتبين ايضا ان احد الطلاب الاربعة الجدد المقبوض عليهم في حادث معهد التعاون كان حاصلا على « كأس الطالب المثالي » (١٢) . وتوالى طيلة الايام ٨ و ٩ و ١١ من مايو ( ايار ) ١٩٧٢ نشر قرارات الاتهام في هذه الحوادث فاشتملت على اسماء ٧٠ متهما في قضية شبرا الخيمة و١٤ طالبا من معهد التعاون الزراعي . كما بلغ عدد الشهود في القضية الاولى ١١٨ شاهدا من رجال الامن واصحاب المصانع والمسؤولين عن هيئة السكك الحديدية (١٣) .

وفي ذروة الاحتفال بذكرى الانقلاب (١٥ مايو - ايار) ١٩٧٢ اصدر الرئيس السادات قرارا بالافراج عن جميع المتهمين .

### ٣ - .. وبغات مصر تحترق

هكذا بدت المغارقة ، فوق السطح ، صارخة .. فبرنامج الرئيس وجملة التعيينات والتشكيلات السياسية التي اعلنها ، تتناقض تماما مع ما قوبلت به من اضرابات واعتصامات وتظاهرات . كان التناقض اساسا بين الشعار المعلن من أعلى والواقع المتفجر من أسفل . وقد كانت اكثر الظواهر اثاره في تلك الفترة الغلظة

(١١) حريدة « الاهرام » المصرية عدد ٢ مايو ( ايار ) ١٩٧٢

(١٢) جريدة « الاهرام » المصرية عدد ٦ مايو ( ايار ) ١٩٧٢

(١٣) حريدة « الاهرام » المصرية عدد ١٤ مايو ( ايار ) ١٩٧٢

والليئة بالأحداث والمفاجآت ( ١٩٧١ - ١٩٧٢ ) ظاهرة الحرائق المتتابة والتي بلغت خلال عام واحد ٢٨ حريقا أشهرها « احتراق » دار الاوبرا في ذكرى ميلادها المئوي على وجه التقريب . وهي الدار التي بناها الخديو اسماعيل في قلب القاهرة كمظهر حضري يدل على التمدن والازدياد الثقافي بالغرب ، وقد افتتحها باوبرا « عابدة » للموسيقار الإيطالي فردي . وكانت الدار الاوبرالية الوحيدة ، صاحبة التاريخ ، في الشرق . وقد وقف المصريون في الساحة المسماة باسمها « ميدان الاوبرا » متشجين بالسواد لا يصدقون أعينهم وقد غطى الدخان الأسود الهيكل الخارجي للبناء . ولا ريب ان الكثيرين ممن تفجرت مآقيهم بالدموع في ذلك اليوم الكئيب ، لم تتجاوز أقدامهم اعتاب هذا البناء يوما . ولكن الشعور العام كان الحزن والاكتئاب على حدث « قومي » فاجع . ولسم يهتم أغلب الناس بالتحقيق الذي لم يسفر عن شيء ، والذي كاد ان ينال « خفرا » متواضعا يحرس المكان بالنوم فيه . لولا ان جاء التقرير « الفني » ليقول ان ماسا كهربيا هو الذي اشعل النار . غير ان احدا لم يصدق بيان الخبراء والمهندسين واساتذة الجامعة ، خاصة وان الدار المحترقة تبعد عن المركز الرئيسي للاطفاء بما لا يزيد عن بضعة عشرات من الامتار حيث تقع ادارة المطافيء باجهزتها في « ميدان العتبة الخضراء » المجاور . وحتى الشائعة التقليدية ، والتي لها نصيب كبير من الصحة في حالات اخرى ، كاتهام هذا او ذلك من الموظفين بالسرقة واتلاف معالم الجريمة بافتعال الحريق ، قد استبعدت من خيال المواطنين بالنسبة لدار الاوبرا . ولم تتوقف مخيلتهم ايضا ولو للحظة واحدة عند الشائعات « السياسية » القائلة حينما بان الاخوان المسلمين وحينما آخر بان الشيوعيين هم الجناة . اما انتهاء التحقيق الى تقييد الجريمة « ضد مجهول » فلم يكلف الناس عناء الضحك الساخر وتآليف النكات كما درج الحال في حوادث مشابهة . لم يكن السؤال الشعبي عن يكون « الفاعل المجهول » ، بل عن المجهول القادم ، اذ وثبت من اعماق اللاشعور الجمعي احساس غامضة تذكر العقل الواعي بحريق القاهرة في ٢٦ يناير ( كانون الثاني ) ١٩٥٢ ولم يعرف الجاني بقينا الى الآن ، ولكن المعروف هو ما حدث بعد ساعات ثم بعد شهور من الحريق . كان حزب « الوفد » تحت ضغط جماهيري كاسح قد عاد الى الحكم عام ١٩٥٠ رغم معارضة القصر الملكي والاحتلال البريطاني . وقد كان اول ما قام به هذا الحزب الشعبي الواسع النفوذ ان ألغى « المعاهدة » التي سبق ان وقعها عام ١٩٣٦ مع الانكليز ، وبدأت حرب الفدائيين المصريين على ضفاف قناة السويس ومنطقة « الاسماعيليه » حيث تمسك القوات البريطانية بكثافة . عندما احترقت القاهرة في ذلك اليوم المشهود ، اقال الملك فاروق حكومة « الوفد » واعان الاحكام العرفية ١ قوانين الطوارئ والحكم العسكري ( وتوقفت « حرب المصائب المصرية » ضد الاحتلال . وبعد ستة شهور قامت حركة ٢٣ يوليو ( تموز ) ١٩٥٢ .

استرجع الناس ذكرياتهم وتوقعوا « المجهول » دون اية مقارنة بين ما وقع منذ عشرين عاما وما وقع في تلك السنة المليئة بالأحداث والحبلى بها في آن واحد .



كان الشعور المبهم هو ان « الانقلاب » قد انجز في ١٤ مايو ( ايار ) ١٩٧١ ، ولكنه لم يتخذ سمته بعد ، ولم يكتمل تمامه بعد . وان شيئاً مما يمكن شمه في رائحة الحرائق المتتابة ، ولكن دون ان يلمس لمس اليد . لقد شعرت الجماهير العريضة شعوراً غامضاً ، ازدادت حدته مع الايام ، بان « مصر » كلها تحترق على مراحل ، لا القاهرة وحدها . وقد انزعجت خواطرم تماماً لحريق « المصانع الرئيسية للسكك الحديدية » بالقرب من محطة القاهرة ( في ١٨/٧/١٩٧٢ ) اكثر كثيرا من انزعاجهم لاحتراق اوراق الامتحانات للموسم « الفسباط » الثانوية بحسي « مصر القديمة » القريب من النيل . ولكن ، لا هذا الحريق ولا ذلك - وكلاهما يسبب لضررا ماديا محسوسة للدولة والشعب - زلزام كما فعلت الحرائق « الحضارية » ان جاز التعبير عن المسلسل الذي بدأ بدار الاوبرا .. فقد امتد الحريق الى احد القصور التاريخية في حي « القلعة » هذه الهضبة العريقة بسجونها ومساجدها وحروبها على مدى التاريخ الاسلامي لمصر . ولم تكن مخازن « بيت الوالي » من الثراء بمقاييس العصر حتى تفري موقفا ما بالسرقة قبل نهاية العام اي قبل المراجعة النهائية للحسابات . ولم يكن المسجد التاريخي الملاصق للقصر هو الآخر بحاجة لان يطاله الحريق اذا كان الهدف هو اتلاف معالم الجريمة . ومع ذلك فالتقرير الفني والتحقيق الامني كلاهما ، لم يجدا ماسا كهربيا او حارسا مسكينا يوجه اليه الاتهام فقيد كالعادة ضد مجهول . وقد توترت المشاعر الدينية والوطنية عند اهل الحي الشعبي العريق ، بمزيج من الدهشة والحزن لدى اغلب المواطنين .

ولم يسمح « المجهول » للناس ان تنفس عن جزعها المكتوم مما يجري ، حتى وقع الحادث الكبير في « اونا الجبل » ، تلك المنطقة النائية من صعيد مصر ( الوجه القبلي ) والتي تقع في جوف الصحراء المترامية عند اطراف مدينة « الاقصر » حيث تنهض المرتفعات فجأة وفنحاتها المفاجئة والمؤدية الى كهوف صعبة المداخل عسيرة المخارج غامضة البداية والنهاية على غير سكانها من الوحوش وقدماء المصريين . ففي هذا المكان مجموعة هامة من الآثار المألومة والمجهولة . وفي « اونا الجبل » بالذات كشوفات حديثة ، بالنحت والحفر ، من اوان ومومياءات ، تعيد كتابة جزء هام من التاريخ المصري القديم ، وتجيب على اسئلة معلقة لبعض العلماء ، وتفاق قليلا من الثغرات المفتوحة في جدار الفرائنة . وسرفتها لا تتطلب اشغال حريق ، بل ربما كان احتراقها في غير مصلحة اللصوص ، لانها كبقية مستودعات الآثار المصرية قابلة للنهب في كل وقت .

ولكن هذا ما حدث ، وظل يحدث كالقدر العاتي ، لا يملك الناس له دفعا ولا تفسيراً . ومرة اخرى لم يكن السؤال عن فعل ، ولا كيف ، بل لماذا . كان التساؤل عن « السبب » مشروعا اكثر من اي تساؤل آخر عن الفاعل او الوسائل . فلقد بدت الحرائق في احدى اللحظات وكأنها امر محتم الوقوع في اي زمان وفي اي مكان حتى اصبح الناس يستيقظون صباح اليوم الجديد مستفسرين عن الحريق

الجديد . ولو ظهر لهم الشيطان في تلك الأيام وقال « اترف انثسي الجاني » لما همهم هذا الاعتراف ، ولو انه روى لهم « الاسلوب » الذي يحرق به دون تمييز بين خشبة مسرح وتمثال وورقة امتحان وماكينه سنخ ، لما عنتهم الحكاية . فهم لا يسألون « من » و « كيف » بل « لماذا » . لم تكن ذاكرتهم معبأة بصورة « الخط » او وحش الصيد ، قاطع الطريق الشهير الذي تحصن بالجبل ضد السلطة . ولا بصورة « امين سليمان » اللص العجيب في اواخر الخمسينات والسدي صارع الشرطة من حي الى حي ومن بيت الى بيت ، وحين حاصروه في مفارة باحسدي مرفعات « حلوان » - ضاحية جنوب القاهرة - اطلق على راسه الرصاص ولم يسلم نفسه . وهي الحادثة التي اخذ عنها الروائي نجيب محفوظ قصته المعروفة « اللص والكلاب » . كلا ، لم تكن ذاكرة الشعب المصري تستحضر أمثال هؤلاء « الإطال » فلم يكن سؤالها الحقيقي عن ، ولكن لماذا . هكذا كانت الذاكرة .

اما الوعي الشعبي فقد رفض تحقيقات الامن وتقارير جهات الاختصاص وشائعات الحكومة حول « الموظف » الذي يحرق جريمة السرقة قبل الكشف عنها في موازنة العام الجديد ، او حول الفرقة السياسية التي تزرع البلبلة في صفوف المواطنين . كانت هذه الاجوبة كلها عن سؤال غير مطروح . كان المطروح هو « صورة مكبرة » لحريق القاهرة القديم ، لمصر كلها ، وعلى مراحل متقاربة وامكان متباعدة . وانه حريق سياسي يعبره المناخ العام بشيء غامض مجهول ، أت لا ريب فيه ، ما هو . لذلك كان السؤال في الواجهة « لماذا » لا أي سؤال آخر ، فمعرفة السبب تقود ربما الى تلمس النتائج .

لذلك حين احترق سقف جمعية « دار الكتاب المقدس » في « الطرية » احد احياء الشمال الغربي من القاهرة ( وهو الحي الذي يقال في التراث الشعبي المصري أن العلاء مريم لجأت اليه حين هربت بطفها يسوع من فلسطين الى مصر . وهو أيضا المكان الذي تراءى في سمائه للبعض عقب هزيمة يونيو - حزيران ١٩٦٧ ظهور العلاء فاقامت الحكومة حينذاك مرادفا سياحيا ومهرجانا يصل الليسل بالنهار وتؤمه الملايين القادمة لرؤية مريم والتماس شفاعتها او شفائها ممن اقصى جنوب البلاد الى شمالها ) (١٤) لم يتوقع الناس تحقيقا ولا تقريرا ، بل اعتبروا الامر « حريقا سياسيا » في مستوى جديد اكثر خطورة ، على الصعيد العملي المباشر ، من الحرائق السابقة . فالحريق المادي مؤلم ، والحريق الحضاري او القومي موجه واكثر اتلاما ، اما الحريق الطائفي فكارثة . خاصة في بلد ك مصر ، عرفت على طول تاريخها بالمناعة ضد الحروب الاهلية والحصانة ضد الحروب الطائفية . كما عرفت في تاريخها الحديث ومنذ ثورة ١٩١٩ على اقل تقدير ، ومنذ الثورة العربية على ارجح الاحتمالات ، بانصهارها الوطني في بوتقة النضال ضد

(١٤) راجع تحليل جيدا لهذه طائفة للدكتور صادق جلال العظم في كتابه « نقد الفكر الديني »

- دار الطليعة - بيروت ط ٤ - ١٩٧٧ - ( ص ٩٧ - ١١٥ )

الاستعمار ومن أجل الديمقراطية ، وفي إطار الفكر العلماني المصري . بالإضافة الى ان المجتمع المصري قد اقيمت له منذ بواكير التاريخ القديم حتى تباشير العصر الحديث عناصر المجتمع الطبقي الكلاسيكي دون نتوءات قبلية او عشائرية او طائفية . ورغم اضطهاد الحكم العثماني والملوكي للأقلية المسيحية في مصر ، لسم يعرف عنها شذوذ او تخلف عن الوضع العام للمصريين ككل في كفاحهم او هزائمهم . بل ظل تاريخ الكنيسة المصرية منذ ابدعت فكرة الرهبنة وادبرتها المنتشرة في الصحراء قلاما للعلم والنضال ضد الغاصب الاجنبي ، معتد في شرايين المسيحيين المصريين المعاصرين حتى غير المؤمنين منهم . وقد حاول الاستعمار البريطاني مرارا ان يطبق شعاره « فرق تسد » في مصر فلم يكتب له النجاح ، كما حاول باسم « حماية الاقليات » ان يجذب المسيحيين فسرده عليه قسيس مصري هو القمص سرجيوس من منعة الأزهر عام ١٩١٩ قائلا « اذا كان تحرير مصر يحتاج الى التضحية بمليون مصري ، فالمسيحيون هم هذا المليون » ( ١٥ ) . وقد انضمت غالبية المسيحيين المصريين ( وتسميتهم الشائعة الاقباط خاطئة لان هذه الكلمة باليونانية معناها المصريون لا طائفة منهم ) بين عامي ١٩١٩ و ١٩٥٢ الى حزب « الوفد » الشعبي الواسع النفوذ والممثل غالبا للطبقة الوسطى بشرائعها الاجتماعية المختلفة . وفي صفوف هذا الحزب برز من المسيحيين قيادة ومناضلون كبار . كما ان اقلية من شبابهم التحقت منذ وقت مبكر بمنظمات الحركة اليسارية المصرية وقد احتل بعضهم في هذه المنظمات مراكز طليعية . كما ان نسبتهم بسين المثقفين وقادة الفكر الوطني والتقدمي كبيرة .

وطيلة عصر عبد الناصر ( ١٨ عاما ) لم يسمع احد بآية فتنة طائفية في البلاد ، حتى عندما اصابته قرارات التأميم ( ١٩٦١ - ١٩٦٢ ) شركات الكثيرين منهم ومؤسساتهم كانت الكنيسة برعاياها مع « الرئيس » الذي افتتح المبنى الجديد ( الكاتدرائية المرقسية الكبرى بمائة الف من الجنيات مساهمة من الدولة في اقامة اكبر بطريركية في الشرق . كما ان قرارات التأميم اتخذت على الفور مدلولها الوطني العام الذي لا يفرق بين المتضررين منه طبقيا والذين استفادوا منه طبقيا كذلك . وكانت مجانية التعليم في مختلف المراحل حتى الجامعة والكليات العسكرية من مباحج الكثرة الساحقة من المسيحيين المصريين الذين استطاع ابناءؤهم ان يدخلوا السلك العسكري والجامعات دون « وسيط » بل حسب التفوق وحده او عدله في المرحلة الثانوية . كذلك كان موقف عبد الناصر من تحويل الأزهر الى جامعة عصرية ، ومن التطبيق الاختياري للشريعة الاسلامية على الاحوال الشخصية لغير المسلمين واقامة المحاكم المدنية ، اثره الحاسم في تطوير الوحدة الوطنية من المرحلة « الوفدية » حيث النضال من أجل الاستقلال والديموقراطية الى

( ١٥ ) راجع « نربة سلامة موسى » - ط ٢ - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٥٨ ص ١٢٢ والكتاب مترجم الى الانكليزية ( د. شومان - جامعة امستردام - هولندا )

المرحلة « الناصرية » حيث النضال القومي لتحرير ارض والانسان وتقدمهما الاجتماعي . لذلك كله لم تكن هناك ثغرة في الجدار الناصري ، يمكن ان تنفذ منه السهام الطائفية .

ومن هنا كانت المفاجأة والرعب الذي استولى على قلوب المصريين حين سرت الشائعات في البداية ، ثم تأكدت بان « شيئا ما » دنيبا احترق لاحدى الطوائف المسيحية ، سواء كان هذا الشيء « جمعية » للكتاب المقدس كما هي الحقيقة ، او « كنيسة » كما شاع الخبر بسرعة البرق من الاسكندرية الى اسوان . اعتبر المصريون ان « المجهول » الذي دبر الحرائق « الحضارية » قد تجرأ أخيرا على ان يرفع عمله الى مستوى الحرائق « الدينية » . وتأكد في وجدانهم هاجس يقول بان الحريق السياسي مستمر ، ولكنه بدأ يتخذ شكل الكارثة الوطنية . وكان من الممكن ان يقيد الحادث، روتيننا ، ضد مجهول .. لولا القدمات التي سبقته والنتائج التي لحقت به فضلا عن السياق بين البداية والنهاية . ولولا ان بعض جنود الشرطة الذين تصادف قريهم من الحادث ، وما تطورت اليه الامور من اعترافات « المتهمين » ، وقيام « لجنة تقصي الحقائق البرلمانية » برئاسة الدكتور جمال المطيغي وكيل مجلس الشعب بتحقيقها المنتشم الاطراف والذي نشرت محصلته في تقرير شامل على نطاق واسع في الجرائد اليومية . كان من نتيجة ذلك ان عرف المواطنون بعض الحقائق وسط سيول منهمة من الشائعات .

احدى الحقائق كانت صناديق البريد لبعض المسيحيين والمسلمين استقبلت عدة رسائل ومنشورات تبين بالفحص الدقيق ان غالبيتها مطبوعة في احدى دول الشرق الاوسط بحرف وعلى ورق ، ليس موجودا في مصر كلها . بل واكتشف ان بعض هذه البيانات مطبوعة في كندا واستراليا والولايات المتحدة . وكان المعنى الاول لذلك هو ان جماعات المهاجرين من المسيحيين المصريين في تلك الاقطار ليسوا بعيدين كثيرا عن القصة ، بالاضافة الى اجهزة بعض الدول ، وايضا احدى المؤسسات « الدينية » الكبرى : مجلس الكنائس العالمي . تقول هذه المنشورات في لهجة موحية بان اصحابها يوزعونها من داخل البلاد وكان لا علاقة لهما بالخارج ، ان المسيحيين في مصر مضطهدون على مختلف المستويات ، من الشعب والحكومة على السواء ، في الوظائف وبرامج التعليم والتمثيل الشعبي والقوانين . وانهم ، بعد ان طغى بهم الكيل ، يطالبون بالمساواة النسبية ، اي نسبة الى مددهم الحقيقي الذي قدرته الرسائل المجهولة بثلاثين في المائة من مجموع الشعب المصري ، لا الى عددهم الرسمي الذي يصل الى السدس . ومن ثم فقد طالبت البيانات المرسلة بالبريد ، بان يتولى مسيحي مركز نائب رئيس الجمهورية وان يضم مجلس الوزراء ستة من المسيحيين ، والا يحرم هؤلاء من مناصب المحافظين ووكلائهم وقيادة الشرطة والجيش بنسبتهم العددية كذلك . وآلا تطبق عليهم الشريعة الاسلامية ، وان تلغى بعض المواد من برامج التعليم الديني ، وان تكون الانتخابات النيابية اكثر حرية وتحديد ابعث يكون هناك تمثيل طائفي للمسيحيين داخل مجلس الشعب .

وان تلقي كذلك كافة الاعتبارات التي تحول دونهم وتبوء مراكز المسؤولية العليا في القضاء والجامعات وادارات الدولة واجهزتها المختلفة .

وكان من الممكن لاجهزة الامن الداخلي ( الباحث العامة والمخابرات ) ان تنعقب هذه الرسائل في صمت وتكشف سرها في وقت مبكر قبل حريق جمعية الكتاب المقدس ، فلربما لسم يكن مستجيلا حينذاك اخماد الحريق الطائفي قبل اشتعاله . ولكن الذي حدث هو العكس ، فقد توقفت صناديق البريد فجأة من استقبال هذه المنشورات التي تجرأ اصحابها على توزيعها علنا . حتى وزع ذات يوم بيان يحمل اسم البابا شنودة الثالث بطريرك الكنيسة القبطية ، ويتضمن محتويات الرسائل السابقة ذاتها على وجه التقريب . وكان البابا المصري ، ولا يزال ، يتمتع بسمعة طيبة على الصعيد الوطني العام ذات سمة مميزة . فهو من ناحية بطريرك مثقف تخرج من قسم التاريخ بكلية الآداب ، ومارس العمل بالصحافة الدينية حيث كان رئيسا لتحرير مجلة شهرية تدعى « مدارس الاعداد » . كما انه كان واحدا من ضباط الاحتياط الذين شاركوا في الحرب . وكان تلميذا مخلصا للبابا السابق « كيرلس السادس » الذي ارتفع الى مستوى القداسة والتطويب عند المواطنين على مختلف مذاهبهم الدينية في عهد عبد الناصر ، وكانت بينهما علاقة شخصية في مستوى رفيع . وقد انتخب البابا شنودة بطريركا بعد وفاة الانبا كيرلس في معركة شبه وطنية ، اذ ترشح امامه اسقف آخر هو الانبا صموئيل عضو مجلس الكنائس العالمي المشتبه في علاقة ما بينه وبين السياسة الاميركية . لذلك كان فوز « نظير جيد » - وهو الاسم العلماني السابق للبطريرك شنودة الذي يتغير اسمه تلقائيا بتقلده المنصب اللاهوتي - فوزا ثقافيا ووطنيا للكنيسة المصرية وعرش البابا المصري . . خاصة وان مؤلفاته القليلة كلها تدور حول صراع المسيحية ضد اسرائيل والصهيونية . وقد واصل محاضراته في هذه القضية عبر تقليدين جديدين على المركز البابوي المصري ، اذ راح يكتب اسبوعيا في جريدة يومية هي « الجمهورية » كما انه القى بحثا في الموضوع بدار نقابة الصحفيين بصفته عضوا قديما فيها . لذلك كله كانت المفاجأة كاملة ، حين طالع البعض اسم البابا شنودة على منشور يوزع علنسا في شوارع القاهرة وبعض المحافظات وفي مقبعتها الاسكندرية . كانت المفاجأة مباغتة لاساط الكنيسة ودوائر الحكومة وجماهير الشعب على السواء . ولم يكن الامر يحتاج الى « تكذيب » رسمي من القصر البابوي ، بل كان يحتاج الى جمع اكبر قدر من « الشائعات والمعلومات ، والى حنكة سياسية في المعالجة .

وكانت أبرز الشائعات اثنتان متضادتان . الاولى هي ان ستة من الشباب المسلمين في الاسكندرية قد اعتنقوا المسيحية . ومن ثم فالملطوب ، طبقا للشرعة، الاسلامية هو اعدامهم رجما بالحجارة . وازافت الشائعة ان كنيسة الاسكندرية تحولت الى قلعة تحمي هؤلاء الشباب الستة واحتفالا متواصلا باعتنائهم الدين الجديد . اما الشائعة المضادة فنسب الى بعض النافذين في « المجلس الاعلى

للشؤون الإسلامية » استدرأهم لبعض الفتيات المسيحيات الفقيرات وتزويجهن  
عنوة من المسلمين مقابل حمايتهن واطعامهن . وإن هناك جمعيات سرية يقودها أحد  
كبار المسؤولين تقوم بالمهمة ذاتها بوسائل القسر والاختطاف .

والشاعلة في مصر كالنكتة ، سرعان ما تنتشر كالكلب في اقوام القش من شمال  
البلاد الى جنوبها . وهي لا تحتاج الا الى الهمس في الاذن دون مناقشة فتصبح  
كأحدى الحقائق . ولأنها كذلك فهي مثقلة دائما بوجهة نظر حدية مكثفة بالمواطن  
المنحازة مع او ضد . هكذا كانت ردود الفعل ساخنة من الطرفين حتى تعرضت  
أحدى كنائس « الفيوم » وأخرى في الدلتا لحرشات محرقة .

وقد التقت لجنة تقصي الحقائق بمسؤول بطريركي فتح لها دفاتر الانتساب  
الى الكنيسة خلال ربع قرن ، فلم تجد سوى حالة واحدة لسيدة انتقلت من  
المذهب البروتستانتي الى المذهب الارثوذكسي . ولم تكن هناك حالة واحدة  
لمسلم . والظلال الحقيقية لحادث الشبان الستة هو أنهم ارادوا الهجرة من وراء  
ظهور مائلاهم ، وأشاعوا أنهم سيتركون دينهم ، لو أدى الامر ، في سبيل هذه  
الغاية . ولكن هذا التهديد لم ينفذ قط ، رغم أنهم اختاروا المأوى المؤقت عند بعض  
اصدقائهم المسيحيين ممن لهم خبرة في الهجرة . والحقيقة أن هذا التهديد لم يكن  
قابلا للتنفيذ ، لان الكنيسة المصرية ترفض ارتداد المصري المسلم من دينه الاصلي ،  
امتناها ذكيا من تفاعل الحساسيات واستغلالها ، وحرصا امينا على الوحدة  
الوطنية .

وبين ايضا ان معظم الحكايات المروية عن البنات القاصرات اللواتي يعتنقن  
الاسلام ، قد زينت بكثير من المبالغات التي تدركي الفتنة . . فهناك سنويا حوالي  
خمسماية مسيحي مصري من الرجال والنساء يعتنقون الاسلام لاسباب اضطرارية  
كالزواج او الطلاق او غير ذلك من مغريات مادية ، او تخلصا من جمود القوانين  
الكنسية وسطوتها .

واقامت لجنة التقصي البرلمانية ما يشبه التوازن بين الاسباب التي تؤدي  
الى التطرف الديني مسيحيا كان او مسلما ، وقالت أن كثرة المطبوعات  
الدورية للطرفين وانعدام اي اشراف من الدولة عليها ، هو من بين هذه الاسباب .  
ثم حولت كل حادثة علاجيا موضعيا مؤقنا اقرب الى المجاملات . وان كانت  
الشائعات لم تدع هذه المجاملات أن تغلت من ظلالها ، فقالت ان رئيس الجمهورية  
رفض استقبال البطريرك ، والبابا لذلك صائم ومعتصم . وقالت العكس ايضا  
ان الانبا شنوده قد اعتذر عن تلبية دعوة منس القصر الجمهوري . والشائعتان  
كلتاهما ماتتا في المهد ، لان الصحف سرعان ما حملت في صدر صفحاتها الاولى على  
يومين متتاليتين صورة الرئيس وهو يستقبل شيخ الأزهر ثم وهو يستقبل  
البطريرك وأعضاء المجمع المقدس .

ورغم ان الشائعات تبذرت تدريجيا الا ان الحقائق لم تحل مكانها وظلت « الرواسب العاطفية » عالقة بالصدور ان لم نقل راسخة . والراجع ان تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية كان بياناً موضوعياً علمانياً ، ولكنه في النتيجة لم يخرج عن اطار التحقيقات الادارية التي تنتهي عملياً الى ان « الفاصل » مجهول . . فتعميم الانهام في مثل هذه الاحوال يؤدي الى انهدامه الفعلي طالما جانب التحديد والتخصيص . ولم يكن الحريق الطائفي ، على الصعيد السياسي مشابهاً على الاطلاق لبقية الحرائق ، فقد هو البلاد هزاً عميقاً حتى ان صداها تردد عند الرئيس الليبي معمر القذافي الذي تصادف وجوده بعد الاحداث بفترة فقال في خطاب مشهود بالاتحاد الاشتراكي « انه ليس من الاسلام في شيء ان تثار في مصر في هذه المرحلة الحرجة اي مشكلة دينية بين المسلمين والمسيحيين . والاسلام بريء من اي احد بشر هذه المشكلة في الوقت الراهن » (١٦) ، واستطرد قائلاً « ونحن في ليبيا - مجلس قيادة الثورة - نؤمن بالتصور الالهي للاسلام وان الاسلام لا يضم اتباع سيدنا محمد فقط . . بل كل من آمن بالرسول وبالتالي لا يفرق بين المؤمنين برسالة عيسى ورسالة محمد . . ان الفهم الصحيح يقضي بممارسة الجميعة لشعائره الدينية وعلى ان يعارس كل منا شعائره سواء في المنزل او المسجد او الكنيسة او في اي مكان » (١٧) بل وذهب الى بعيد حين اختتم قوله بهذه الكلمات « اذا كان بيننا مجموعة ملحدة فينبغي ان نحميها بدلا من اضطهادها » (١٨) . ولا شك انها كانت كلمات اكثر من مهمة لان القذافي بالتحديد هو قائلها ، وذلك لكثر من سبب . كانت شهرة الرئيس الليبي في ذلك الوقت وربما الى الآن انه يدعو الى نهضة اسلامية او بعث اسلامي جديد . وكانت بعض الشائعات قد ربطت بينه وبين الاحداث الطائفية في مصر على نحو ما . وفي المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي بعد عام من اعادة تكوينه ، اي في يونيو - حزيران ١٩٧٢ كان هلماء الازهر وعلى راسهم الشيخ الاكبر الى جانب آباء المجمع المقدس وعلى راسهم البابا في مقدمة الصفوف التي تتابع خطاب الرئيس وتحذيره من ابة فتنة طائفية واشادته بوجاهة الدين من الطائفتين . وكانت الصورة التي تصدرت صفحات الجرائد في اليوم التالي علامة النهاية للحريق المدمر . ولكنها في اي حال ، كانت النهاية « السطحية » للاحداث التي ستعقد بعدئذ اشكالا اكثر خطورة .

فلقد انشغل الجميع ، عفواً او عمداً ، عن مجموعة الوقائع المباشرة ، كدراسة المنشورات التي وصلت البعض في صناديق البريد ، ودراسة الشائعات والشائعات المضادة ، والبيان المزور باسم البابا . كما انشغل الجميع ، بقصد او بحسن نية ، عن الاستجواب الدقيق لمن امكن القبض عليهم في حوادث الحريق ، بل كان يفرج

(١٦) جريدة « الاخبار » المصرية عدد ١٩٧٢/٢/٩

(١٧) المصدر السابق ( ص ٢ )

(١٨) المصدر السابق ( ص ٢ )

عنهم كانوا التهمة « جنحة » لا تستحق الحبس فضلا عن الكفالة المالية . وكان الموضوع بأكمله يدور في مناقشات « ادلرية » بعيدة تماما عن السياسة . فالمعروف مثلا ان الكنيسة المصرية ورعاياها من المواطنين لا يخطر على بالهم اي تمثيل طائفي للوظائف ، بل هم في جملتهم يطمون باللمنة والديموقراطية . ومن ثم فما هي الجهة او الجهات الاجنبية التي « ابتكرت » هذه المطالب الجديدة تماما على المسيحيين المصريين الذين لم يحدث ان كانت لهم يوما مطالب طائفية خاصة ، بل هم حسب تشكيلاتهم الطبقية ينتمون تقليديا الى الشرائع والفئات الاجتماعية ذات المصالح المتناقضة . بل ان المتطرفين منهم يرون انفسهم « اصل مصر » ويستفهم الى غير حد معاملتهم كمسيحيين ففي ذلك تقليل من شأنهم . لم يسأل احد اذن من الجهة او الجهات الاجنبية صاحبة المبادرة الى زرع هذه المطالب ، وبالتالي لم يسأل احد من الجهة او الجهات العزبية والمحلية التي على اتصال بالخارج ونهى امورا ما في الداخل . ولم يسأل احد كذلك من عناصر المناخ المواتية لازدهار هذا العمل المنظم والموجه بعناية . ولكن السؤال الشعبي اصبح كبيرا عن « المجهول » القادم .

وحقيقة الحقائق في الموضوع بأكمله ، ان البشور الطائفية التي طفحت على جلد النظام لم تكن اصلا من خارجه بل من صلبه . فكما ان انقلاب ١٤ مايو - ايسار ١٩٧١ لم يات من فراغ ، بل كان من احد جوانبه ثمرة شرعية للنظام الناصري نفسه ، كذلك الطائفية كانت وبقيت بعد عبد الناصر ، احدى ثمرات التكوين غير المتجانس لثورة ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ . كان عبد الناصر علمانيا وغيره كان يساريا او اقرب الى اليسار او يمينيا مستترا . ولكن كان هناك ايضا من هو اقرب غاية القرب من افكار « الاخوان المسلمين » وعواطف جمعية « الشبان المسلمين » . ولم يكن الرئيس السادات في اي يوم بعيدا عن هذه الافكار والعواطف ولا السيد حسين الشافعي نائبه الذي وصلت به الامور بعدئذ الى حد التصوف والدروشة . ولكنهما في ظل عبد الناصر لم تكن لهما جراحة « كمال الدين حسين » الذي لم يخف لحظة واحدة انحيازه المطلق للتطرف الديني وقد نفذ طيلة عشر سنوات في كسل ما وصلت اليه يده من قرص التنفيذ ، حتى بلغ التعارض بينه وبين النظام أقصى الدرجات فتنحى عن السلطة في البداية ، ثم علم بمؤامرة الاخوان المسلمين المسلحة لقلب نظام الحكم في صيف ١٩٦٥ ( حين عرضوا عليه رئاسة الجمهورية في حانسة نجاحهم ) ولم يبلغ منهم فاعتقل عدة شهور بالاستراحة الملكية القديسة في منطقة الاهرامات بالجيزة . لم يكن السادات ولا حسين الشافعي في جراحة كمال الدين حسين ، ولكنهما لم يختلفا منه في الجوهر الفكري . وكان الرئيس السادات هو اول من سمح بان يخلعوا عليه لقب « الرئيس المؤمن » وان تركز عليه الكاميرات وهو يصلي وان تظهر علامة الصلاة في جيبه . وكان دستور الرئيس الذي اضفى على نظامه شرعية فداء الانقلاب هو الدستور المصري الاول الذي بنى على ان الشريعة الاسلامية « مصدر رئيسي » للتشريع ، بالإضافة الى النص السابق على



ان دين الدولة الرسمي الاسلام . وكان الرئيس السادات هو الذي رتب الامور بنفسه داخل المؤسسات الشعبية والتشريعية والتنفيذية ، بحيث تصبح الرموز اليسارية والديموقراطية في الحكم مجرد واجهة تخفي أكثر مما تعلن . فالرجسبل الذي حمل الكلاشنكوف ليحمي دخول محمد عبد السلام الزيات ( صاحب التاريخ اليساري والوطني ) وزارة الاعلام ليلة ١٤ مايو - ايار ١٩٧١ محل الوزير المستقيل والمقبوض عليه محمد فايق ، كان يدعى محمد عثمان اسماعيل . وقد شكل هذا الرجل مع اثنين آخرين هما يوسف مكادي واحمد عبد الآخر شيئا يدعى مجموعة « الصعيد » داخل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي الجديد . كان كل منهم قام بدور ما في عملية الانقلاب فكوفى على الفور بمنصب ما في السلطة . ولم يكن لاحدهم دور ما في السياسة المصرية ، بل كانت القلة القليلة التي تعرفهم تقول ان احدهم متهم في جريمة قتل ، وان الآخر متهم في عدة جرائم اختلاس المال العام . ولم تذكر الصحف علانية الا هذا الاتهام الاخير ليوسف مكادي . وما كان يجتمعهم وآخرين ( كحامد محمود الذي كان وكيلًا لاحد امراء الضليخ ثم ترقى فأصبح محافظًا ثم وزيرًا ) هو التمسك الديني الاعمى والتخلف الشديد عن أبسط مقومات روح العصر والعداء المرير لأي فكر عليه شبهة ديموقراطية . كانوا مشدودين فسي الاغلب الى تقاليد العشائر القبلية في صعيد مصر التي اندثرت منذ زمن . وكانوا ايضا من افنياء الريف الصامدين في وجه التقدم ، فالخيال الاقطاعي هو الذي يداهب اذهانهم وعقولهم في الفكر والاحساس والسلوك . وقد بلغ بهم الشطط يوما ان اتهموا كاتبًا كنو فيق الحكيم وآخر هو محمد حسين هيكل بالشيوعية . بل صاح احدهم ذات يوم بان ما يغفر للسادات انتماءه لثورة يوليو - تموز هو انسه قام « بثورة التصحيح » وهي التسمية التي اطلقها الصحفي موسى صبري رئيس تحرير جريدة « الاخبار » الموالية تقليديا لاقصى اليمين والكاتب عبد الرحمن الشرقاوي المعروف بتاريخه اليساري ، على الانقلاب . وقد تبني الرئيس هذه التسمية في ما بعد رسميا . واعتقادي انها تسمية صحيحة اذا كان المقصود بها انها الثورة المضادة للثورة ، وهو التعبير الذي اطلقه عباس محمود العقاد شفويا على حركة ٢٣ يوليو - تموز نفسها . على أية حال كانت هذه المجموعة اشبه ما تكون بتنظيم داخل التنظيم ، وانها تقود العمل من الداخل وفي الظل . وهي تختلف تماما عن المجموعة التي تنتمي تاريخيا الى الاخوان المسلمين ، ولكن تفكيرها تطور مسح الزمن في اتجاه اقل تعصبا وأكثر تمعنا ، كما هو الحال في شخصية الدكتور عبد العزيز كامل الذي كان وزيرا للإوقاف وشؤون الأزهر ووصل الى درجة نائب رئيس الوزراء . وكما هو الحال في شخصية الدكتور احمد كمال ابو المجد الذي كان امينا للشؤون الدينية بالاتحاد الاشتراكي فوزيرا للشباب ثم وزيرا للاعلام . ولكن امثال هؤلاء كعمارضيتهم تماما من الوزراء ذوي التاريخ الشيوعي ، لم يصمدوا طويلا في الحكم . بل كانت مهمتهم كمهمة معارضيتهم مجرد واجهة . أما « مجموعة الصعيد » تلك فقد كانت « مجموعة العمل » الحقيقية . وكان اخطر ما صدر عنها من تصريحات في هذه الفترة ، هو ما قاله محمد عثمان اسماعيل في اجتماع

علني لامضاء الاتحاد الاشتراكي بمحافظة « بني سويف » جنوب القاهرة ، وعاد  
 فرده في « المكتب التنفيذي » لمانة العاصمة من ان امضاء مصر ثلاثة ، هم  
 المسيحيون اولا والشيوعيون ثانيا ، واليهود ثالثا . وكان امرا سهلا ان ينتشر هذا  
 القول المأثور بطول البلاد وعرضها . ولم يعرف المصريون ان محمد عثمان اسماعيل  
 كان مؤسس التنظيمات الدينية المتطرفة وسط الشباب وخاصة في الجامعات ،  
 وهو الذي كان يمدحهم بالمال والسلاح ويتيح لهم فرص التدريب الرسمي في  
 معسكرات اجهزة الامن وبحميمهم ساعة اللزوم ، كما حدث حين جرح احد الطلاب  
 المفتحين الى هذه الجمعيات زميلا له بمطواة ، واعترف في الشرطة بأنه مكلف مسن  
 الاتحاد الاشتراكي بالدفاع عن الدين ومحاربة الاحساد والشيوعية والناصرية .  
 وكانت الصدامات بين الطلاب « المتدينين » وزملائهم قد اصبحت ظاهرة لافتة .  
 وكان من الواضح ان سلسلات الحرائق المدنية والحضارية والطائفية يرتبطها خيط  
 واحد تمسك به مجموعة من الايدي داخل اجهزة الحكم الانقلابي الجديد  
 ومؤسساته المختلفة . وكان اكثر وضوحا ان القوى الاجتماعية للانقلاب هي التي  
 اختارت السادات ولم يكن هو الذي اختارها ، فبالاضافة الى الجناح المحافظ في  
 النظام السابق والذي يمثله السادات شخصا بمعنى ما والمهندس الزراعي سيد  
 مرعي ( الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ثم رئيس مجلس الشعب )  
 بمعنى آخر ، وعثمان احمد عثمان القاول المليونير والوزير بعض الوقت بمعنى ثالث ،  
 قد استضاف النظام الجديد مجموعة جديدة من اغنياء الريف الأكثر تخلفا  
 واصحاب الملكيات العقارية . اي اصحاب تلك « الثروات » التي لم تمسها يد  
 التغيير جوهريا في العهد الناصري فاجهزت على حكم البرجوازية الصغيرة عند اول  
 فرصة وانتهت . وهي فرصة مثقلة الاضلاع : تدهور الحكم السابق منذ هزيمة  
 حزيران ١٩٦٧ ، ووفاة قائد الحكم فجأة ، ووجود السادات في الصورة الشرعية  
 للنظام القديم .. حتى بدت الامور لفترة وكان الانقلاب من داخل هذا النظام لا ثورة  
 مضادة . وهذا ما يفسر تمسك السادات بعصارة « حركة التصحيح » لبعض  
 الوقت ، ثم تبنيه لعبارة « ثورة التصحيح » بعد ذلك ، حين استقر عليه اختيار  
 القوى الاجتماعية المشار اليها صاحبة المصلحة في التغيير المضاد . ولكن هذه  
 القوى التي احدثت التغيير الكيفي في بناء السلطة ، باستبعاد ممثلي البرجوازية  
 الصغيرة البيروقراطية والابقاء على ممثلي من كانوا يسمون انفسهم بالراسمالية  
 الوطنية ، قد تمكنت من اجتذاب « حشالة » البرجوازية الصغيرة كقاعدة جماهيرية  
 ملائمة لثورة العواطف المتطرفة والقدرة على اشاعة الفوضى والارهاب . وهي  
 شريحة مختلفة نوعيا عن حشالة الطبقة العاملة التي تحدث عنها مرارا ماوتسي  
 تونغ . لا علاقة لها بالبروايين والمومسات وسائقي التاكسي والباعة الجوالين ، بل هي  
 تتكون اساسا ممن كان يسميهم المؤرخ المصري العظيم الجبرتي منذ قرنين  
 بالحرافيش . والحرافيش الجدد هم الطلاب الفقراء او العاطلون عن العمل من حملة  
 المؤهلات او صغار الموظفين المسحوقين . وكلمهم من الشباب المعزق بين حجري  
 الرحي : الياس والوهم والعواطف الحارة المكبوتة والمتأججة بالسخط . هؤلاء هم

الادوات التي احرقت القاهرة في ٢٦ يناير - كانون الثاني ١٩٥٢ وهم انفسهم الذين راحوا يحرقونها بعد عشرين عاما . كانوا ولعلهم ما زالوا القامدة الجماهيرية للجهاز السري الحاكم داخل النظام ، والذي تبدو مخططاته في التنفيذ وكأنها ضد النظام . ويبقى السؤال « لماذا » .

واقبل الجواب الجزئي ، في تلك المرحلة ، وفي اعقاب التحقيق الذي قامت به لجنة تقصي الحقائق البرلمانية ، بأن اقر « مجلس الشعب » قانون « الوحيدة الوطنية » ، اول خرق علني لشعار سيادة القانون ، فهو القانون الذي يعاقب بالسجن المؤبد كل من « يروج » افكارا او شائعات من شأنها احداث البلبلة في الراي العام وتهديد اسس نظام الحكم . وهي الجنعة التي كانت عقوبتها القسوى هي السجن عامين ، فامست جناية تصل عقوبتها الى حد الاعدام . وترويج الافكار او الشائعات من المسائل التي يصعب فيها الالبات الدقيق ، لذلك كان الاتهام بها سيفا من الحاكم مسلطا على رقاب المعارضة ، ولا علاقة له من قريب او من بعيد باسباب الحريق السياسي .. الذي كان يشمل بعض اهسل النظام ويحمون « الجناة » ، وكانوا يشعلونه ليحرقون به الارض تمهيدا لتأسيس البناء الجديد او « المجهول » في الخيال الشعبي .

#### ٤ - علم « الحسم » الاقتصادي

وقد بدا تعريف المجهول في الحسم نفسه ( ١٩٧١ - ١٩٧٢ ) بقرابين خطيرين هما : صدور قانون الاستثمارات الاجنبية والعربية في سبتمبر - ايلول ١٩٧١ والآخر اعلان سنة الحسم مع العدو الاسرائيلي ، اي الحرب ، ثم تأجيله .. وما رافق كلا القرارين من ملابسات ، افادت ان « نظرية » الانقلاب في خطواته الاولى هي « الاحتواء » الشكلي من اعلى بتلميع اكثر الواجهات برقا : اليسار يشارك في الحكم ، معاهدة قانونية مع الاتحاد السوفياتي ، اتحاد عربي مع سوريا وليبيا ، ثم الحسم العسكري مع العدو الاسرائيلي تواكبه بين الحين والآخر حملات اعلامية ضد الولايات المتحدة ، واخيرا سيادة القانون ودولة المؤسسات . اما « المحتوى » الموضوعي للنظام ، فقد كان يتوجه نحو اسس البناء الاقتصادي والابدولوجية السياسية . ولم يضيغ اركان الانقلاب وقتا في التحول خطوة خطوة نحو تكوين الهيكل الشامل للثورة المضادة للكاملة . وكان قانون الاستثمار لرؤوس الاموال الاجنبية والعربية في سبتمبر - ايلول ١٩٧١ هو المقدمة الاقتصادية الاولى لتأسيس هذا الهيكل .. فقد سمح القانون بحرية دخول رؤوس الاموال العربية والاجنبية وخروجها بضمانات محددة ضد المصادرة أو التأميم ، ومنحها تيسيرات جمركية وضريبية تصل في بعض الحالات الى درجة الاعفاء . ولم يحدد لها أية مجالات للاستثمار ، ولم يحرمها من ملكية الاراضي . وكان من الطبيعي ان تراهي رؤوس الاموال المصرية في هذا السياق ، فصدرت في الوقت نفسه قرارات تحرير

الاستيراد والتصدير من قيود التخطيط المركزي للصادرات والواردات وشروط التعامل مع الخارج ومقومات تحديد الاسعار وأنواع السلع وأوضاع السوق .

ولم يتذكر أحد ، في ما يبدو ، ان مصر الناصرية حاولت عام ١٩٥٣ استقدام رؤوس الاموال الاجنبية واجتذاب رؤوس الاموال الوطنية ، نحو مشروعات انتاجية لا تخضع لاية شروط سياسية .. والذي حدث ان رأس المال الاجنبي لم يصل وان رأس المال الوطني لم يلب النداء . ومن هنا كانت قرارات التخصير فقرارات التأميم التي كانت تستهدف التنمية الاقتصادية ودفع التخلف وحماية الاستقلال الوطني . ولم يتذكر احد ايضا ان تناقضا بديها ينشأ على الفور بين الدعوة الى احزاب التي تحتاج اوتوماتيكيا الى « اقتصاديات الحرب » والاتجاه الفعلي نحو الاقتصاد الحر .. فاكثرت الديموقراطيات البرجوازية مراقة في الغرب الليبرالي قد لجأت في ازمة الحرب الى تخطيط مركزي واسع النطاق لقطاعات مهمة في الصناعة والتجارة الداخلية والخارجية . ولكن ، اذا كانت الذكرى تنفع « المؤمنين » فهي بالطبع لا تفيد « الخوارج » . لقد كان المطلوب من التحالف القائم في اعلى مستويات السلطة بين اغنياء الريف والمثاقولين واصحاب الملكيات العقارية وتجار الجملة وكبار التكنوقراط واعمددة البيروقراطية وجنرالات الجيش والامن الداخلي ، هو دمج « مؤسسة الحكم » محلياً وعربياً ودولياً ، دعماً يؤدي - اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً - الى « الازدهار الطبيعي » اي النمو الرأسمالي التقليدي لهذه القطاعات . لقد كانت « قوانين السوق » حتى ذلك الوقت تحرم اصحاب هذه المجالات من النمو اللامحدود ، لا بالحسد الاقصى للملكية الزراعية مثلاً ، بل بتحديد نسب العرض والطلب وبالمراقبة الحكومية وباحتكار الدولة لكثير من المواد والخامات الأولية ، وتقنينها لدورة رأس المال واحياناً حجمه . واذن ، كان من مصلحة التحالف الحاكم ان يطبق « نظرية الاحتواء » الشكلي على الاقتصاد كما طبقها على السياسة . اي بتطويق القطاع العام من داخله ومن خارجه على حد سواء ، دون المساس بالقوانين القديمة ، بل بتشريع قوانين جديدة .. من شأنها تنمية شريحة اجتماعية جديدة ذات ارتباطات عضوية ، بتطور الحال ، برأس المال العربي والاجنبي ، وما يمثله هذا وذلك من قوى اقتصادية وسياسية على الصعيد الدولي . كانت الشريحة الاجتماعية الجديدة التي اعلن قانون الاستثمار ولادتها « الثرية » هي فئات السماسرة والوكلاء والمعلماء للاحتكارات المصرية الاجنبية والعربية ، الى طبقة الكمبرادور من الوسطاء بين الاستيراد والتصدير والعكس . هذا على الصعيد المحلي . وعلى الصعيد العربي ، فقد كان رأس المال المرشح للاستثمار هو رأس المال النفطي في الدول البترولية المحافظة . وعلى الصعيد الدولي كانت المصارف وشركات السياحة هي القطب المؤهل لقبول « المغامرة » المحسوبة ، في ظل الضمانات القانونية الجديدة .

وقد نتج عن ذلك مباشرة « اعادة صياغة » للنظام ، وهي التغيير النومي الثاني في بنية السلطة بعد الانقلاب .. فاذا اعتبرنا « استبعاد البرجوازية الصغيرة

البيروقراطية هو التأثير الاول ، فان الصلافة الكومبرادور هو التأثير الثاني . وهكذا اتسعت دائرة التحالف الحاكم في القمة . والنتيجة الثانية هي غياب اي مشروع انتاجي في مخططات الاستثمار الاجنبي والعربي التي اقبلت رؤوس اموالها بخطوات بطيئة ومتردة وحذرة ، بل اتجهت المشروعات العربية مثلا الى بناء الفنادق والبنابات الفخمة والمطاعم المترفة والكازينوهات . كما اتجهت رؤوس الاموال الاميركية والغربية عموما الى اعمال البنوك . اما الاستيراد والتصدير فقد اقتصر على السلع الاستهلاكية في باب الواردات والسلع الضرورية في باب الصادرات . وكانت النتيجة الثالثة هي الارتفاع المفاجيء في الاسعار لا يقابله ارتفاع مماثل في الاجور ، وزيادة التضخم وانتشار البطالة بين العاملين وهبوط مستوى المعيشة حتى الفئات الوسطى هبوطا سريعا . . متاثرا بعامل خارجي هو انتقال عدوى التضخم العالمي الغربي وازمة النقد الراسمالي وتوجه رؤوس الاموال القادمة الى اشباع نهم الفئات العليا من البرجوازية . وعامل داخلي هو سيادة القوانين الطبقية للاقتصاد الراسمالي وفي طليعتها قانون العرض والطلب حيث بدأ الطلب يقل والعرض يزيد في مجال الكماليات كما زاد الطلب وقيل العرض بالنسبة للضروريات . وكان من الطبيعي لغرض السوق ان تدفع الفلاح لان يبيع محصوله بالثمن الذي يحدده تاجر الجملة لا الحكومة ، وان يستبد تاجر الجملة بتاجر المفرق ( القطاعي ) وان يستبد هذا بدوره بجمهور المستهلكين . وكانت النتيجة الرابعة هي النمو المتعاظم لقطاع التجارة ، والافول السريع لقطاع الصناعة ، سواء كانت مؤمنة او تابعة لرأس المال الوطني . وكانت النتيجة الخامسة هي انتشار البطالة والبطالة الممنعة ، حيث تضائل « الانتاج » امام سيطرة السوق وقوانين الاستهلاك . وكانت النتيجة السادسة هي المزيد من « الافقار » الشعبي العريض ، امام التزايد السكاني وتدني الغطاء الذهبي للجنيه اي انخفاض قدرته الشرائية . وكانت النتيجة السابعة هي العجز المتزايد في ميزان المدفوعات ، بازدياد القروض الخارجية واندماها القصر وتراكم الديون وارتفاع نسبة الفائدة والمردود الاخذ في الضالة ، مما تسبب في غياب اي تفكير حول خطة تنمية ، وهبط الدخل القومي ومعدلات دخول الافراد . وكانت النتيجة الثامنة هي الخلل الاجتماعي الفادح في قيم القومي والسلوك ، حيث فرضت قوانين « الخطف » السريع معاييرها الاجتماعية لدى اوضاع الشرائع الطبقية . وكانت النتيجة التاسعة هي الدبول التدريجي لمستوى الخدمات ، في الصحة والتعليم والمواصلات . وكانت النتيجة العاشرة هي الهجرات المتتابة للاندماة والايدي العاملة وكل من يجد بوسة خالية تستقبله في ارض اجنبية .

وقد تم ذلك كله في زمن قياسي ، كما تؤكد « لفة الارقام » التالية ، والتي هي افصح بيانا من اي تحليل .

وسوف نلجا الى الاحصائيات الرسمية سواء تلك التي يعلنها بحدو وفي نسخ محدودة التداول واهيانا سرية ، الجهاز المركزي للمحاسبات او الجهاز المركزي

للأسعار أو الجهاز المركزي للتعينة والإحصاء أو الأجهزة المختلفة لوزارات التخطيط والتنمية والاقتصاد . ومن بين هذه البيانات سوف تلجأ إلى أكثرها تبسيطاً للوضع الاقتصادي خلال ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، بمعنى أننا سنكتفي بالمؤشرات الدالة على معنى التحول التدريجي من الانقلاب في طريق الثورة المضادة الكاملة ، منعكسا ذلك على مستوى الدخل وخريطة المتغيرات الطبقيّة وتوزيع الملكية ووسائل الإنتاج .

ولنلق نظرة أولية على الجدولين التاليين اللذين قام الجهاز المركزي للأسعار بتقدير توزيع الدخل القومي فيهما بشكليه المطلق والنسبي :

### توزيع الأسر ودخلها حسب فئات دخل الأسرة عام ١٩٧٢

فئات دخل الأسرة بالجنيه	عدد الأسر ( بالآلاف )	دخل أسر الفئة ( بالآلاف جنيه )	مدخول الأسرة بالجنيه ملم ج
أقل من ٥٠	٩١	٢٠٢	٢٤ ٨٠٩
٥٠	٤٠٠	٢٤٠٤	٦١ ٠٠٠
١٠٠	١٨١٤	٢٥٤٠٢	١٤٠ ١٩٦
٢٠٠	١٥٦٧	٣٦٥٠٤	٢٣٣ ١٧٠
٣٠٠	١٠٣٣	٣٣٨٠٧	٣٢٧ ٨٧١
٤٠٠	٦٢٠	٢٦٥٠٨	٤٢٨ ٠٠٠
٥٠٠	٣٨٦	٢٠٥٠٣	٥٣١ ٥٨٧
٦٠٠	٤٢٢	٢٧٧٠٠	٦٥٥ ٧٩٩
٨٠٠	٢١٠	١٨١٠٢	٨٦٤ ١٩٧
١٠٠٠	٣١٠	٤٠٨٠٧	١٣١٧ ٧٥٨
٢٠٠٠	١٠	٤٥٠٤	٤٣٣٩ ٨٧٩
١٠٠٠٠ فأكثر	٢	٧٧٠١	٣٢٤٢٩ ٦٧٩
جملة	٦٨٦٦	٢٤٤٥٣	١٠٠ ٣٦٥ (١٩)

(١٩) المصدر : جهاز تخطيط الأسعار ، مذكرة رقم ١٨ : توزيع دخول الأفراد : يناير سنة ١٩٧٢  
من ٢ ( نقلا عن مجلة « كتابات مصرية » - عدد يوليو / تموز ١٩٧٥ - بيروت - ص ٦٨ ) ويلاحظ ان  
الجنيه المقصود في الإحصائيات جميعها هو الجنيه العربي .

يبلغ متوسط دخل الاسرة المصرية في هذا الجدول لسنة ١٩٧٢ ٣٦٥ جنيها في العام ، بينما يبلغ متوسط نصيب الفرد ٦٨ جنيها . . تقدير وزارة التخطيط لهذا المتوسط يختلف اذ يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي في « تقرير متابعة تنفيذ الخطة لعام ٧١ - ٧٢ » ٨٠ جنيها . ويشير حسن صادق في مقال « الفروق في الدخل ومستويات المعيشة في مصر » ( بمجلة كتابات مصرية العدد المنشأ اليه في الهامش السابق ) الى ان الفارق بين تقدير جهاز تخطيط الاسعار وتقدير وزارة التخطيط « يرجع على الاغلب الى تعلق تقديرات الجهاز بتوزيع الدخل القومي القابل للتصرف وليس الدخل القومي الكلي » ويشرح ذلك بأن « الدخل القومي للتصرف فيه مجموع الدخل التي تدخل في حوزة الافراد وبذلك فهو لا يتضمن - كما هو شأن الدخل القومي الكلي - الارباح غير الموزعة للوحدات الاقتصادية ، كما لا يتضمن الضرائب التي تستقطع من الاجور والدخل الاخرى » ( ص ٦٩ و ٧٠ من المصدر المذكور ) .

ولكن الصورة لا تتكامل قبل التحليل الا بجدول آخر .

#### التوزيع النسبي للدخل والاسر (٢٠)

شلت دخل للأسرة بالجنيه	عدد الاسر %	دخل أسر الفئة %
اقل من ٥٠	١٢٣	٠.٩
٥٠	٥٨٣	١.٠
١٠٠	٢٦٤٢	١٠.٤٠
٢٠٠	٢٢٨٢	١٤.٩٤
٣٠٠	١٥٠٤	١٣.٨٥
٤٠٠	٩٠٤	١٠.٨٧
٥٠٠	٥٦٢	٨.٤٠
٦٠٠	٦١٥	١١.٣٣
٨٠٠	٣٠٥	٧.٤١
١٠٠٠	٤٥٢	١٦.٧١
٢٠٠٠	١٠٥	١.٨٦
١٠٠٠٠ فأكثر	٠.٣	٢.١٤
جمله	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠

(٢٠) المصدر : جهاز تخطيط الاسعار مذكرة رقم ١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢

ص ٣ ( نقلا من « كتابات مصرية » العدد المذكور سابقا ص ٦٩ ) .





ولكننا سنتدرج من البساطة الى التركيب حتى نصل الى اللامح الرئيسية  
« للتكوين » الذي سنرافق معاله تتبلور خطوة خطوة .

لننصرف اذن الى عينات نوعية ، بعدما عرضنا لدخل الاسرة بشكل عام .  
والعينة الاولى حول « الموظف » الذي يشكل الجهاز البيروقراطي للدولة للمجتمع  
من اعلى المستويات الى ادناها ، كما تبين تكاليف « الوظيفة » في الجدول التالي  
مرتبة وفق درجتها في السلم الحكومي :

### تكاليف الوظائف موزعة حسب الفئات الوظيفية في القطاع الحكومي والؤسسات والهيئات العامة ( موازنة ٧١ - ٧٢ ) (٢١)

الدرجة ( الفئة )	العدد	عدد %	التكاليف قيمة التكاليف	متوسط التكاليف
١٠، ١١، ١٢	٣٣٨٥٩٨	٣١ر٤	٤٢١٢١٧٢٠	١٥٦
٨ ، ٩	٣٩٧٥٠١	٣٦ر٩	٨٢٢٦٤٨٧٠	٣٠ر٥
٦ ، ٧	٢٥٠٦٧٥	٢٣ر٢	٨٥٣٨٨٩٦٠	٣١ر٦
٤ ، ٥	٦٩٣٦٨	٦ر٤	٣٨٤٧٩٥٠٠	١٤ر٣
٢ ، ٣	٢٠٤٢٣	١ر٩	١٩٠٧٧٤٢٠	٧ر١
الاولى فما فوق ١٩١٥		٠ر٢	٢٥٧٣٣٥٠	١ر٠
المجموع	١٠٧٨٥١٠	١٠٠	٢٦٩٩٠٥٨٢٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول ان الوظائف الدنيا ( ١٢ ، ١١ ، ١٠ ) تشكل عددا  
٣١ر٤ في المائة من المجموع الكلي لعدد الوظائف ، غير انها لا تكلف ميزانية الدولة  
اكثر من ١٥٦ في المائة من جملة تكاليف الوظائف في القطاع الحكومي . اما الوظائف  
التي تبدأ من الدرجة الخامسة الى الاولى ، فتبلغ نسبتها ٨٣ في المائة من المجموع  
الكلي لعدد الوظائف ، غير انها تكلف الموازنة العامة ٢٢ر٤ في المائة . اي ان متوسط  
ما تكلفه الوظيفة من الفئات الثلاث الدنيا هو ١٢ر٤ جنيه في العام ، بينما يبلغ  
المتوسط في وظيفة الدرجة الاولى وما فوق ١٣ر٤ر٨ جنيه ، اي اكثر من عشرة  
أضعاف . فاذا أضفنا الفروق في الرواتب الفعلية بعد الاستقطاعات ، فان متوسط  
راتب الموظف في الفئات الدنيا الثلاث يصل الى حوالي ١٠٨ جنيهات في السنة اي  
سبعة جنيهات شهريا . واذا لم ننس نسبة عدد المتكسبين في الاسرة الواحدة ،

(٢١) المصدر : موازنة جمهورية مصر العربية ٧٢/٧١ ( نقلا من « كتابات مصرية » - العدد المذكور

فان متوسط نصيب الفرد الواحد في عائلات الموظفين من اصحاب الدرجات المنخفضة يصل عمليا الى ٢٥ جنيهان ونصف في الشهر . اما موظف الشريعة العليا ( الاولى وما فوق ) فيبلغ متوسط راتبه السنوي بعد الاستقطاعات ( بواقع ٣٣ في المائة للتقاعد والضرائب والرسوم الاخرى ) حوالي ٩٠٠ جنيهها سنويا تضاف اليها منخصصات وبدلات اتمثيل والانتقال التي تبلغ حوالي ٧٠ جنيهها شهريا معفاة من جميع الضرائب والرسوم فيصبح دخله الاجمالي ١٧٤٠ جنيهها في العام أي ما يقرب من ١٤٥ جنيهها شهريا . والفارق بين المستويين ( في حدود المتوسط لا في الحدود القصوى ) يصل حوالي ١٦ ضعفا .

غير ان الصورة الأكثر تعميما هي تلك التي توضح أسلوب توزيع الدخل القومي العام بين من « يعملون » في الانتاج الاجتماعي ، ومن « يملكون ولا يعملون » . فمن شأن هذه الصورة ان تقترب بنا من المصادر المشروعة للدخل او غير المشروعة ، كما يتضح لنا من الجدول التالي :

### تطور نسبة الاجور الى الدخل القومي (٢٢)

البيان	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
نسبة الاجور الى							
الدخل القومي	٤٦١	٤٦٠	٤٧٤	٤٧٢	٤٩٥	٤٦٢	٤٦٣
نسبة عوائد التملك							
الى الدخل القومي	٥٢٠٩	٥٤٠	٥٢٨	٢٢٨	٥٢٧	٥٠٥	٥٢٨

هذه المقارنة الاحصائية المزدوجة بين نسبة كل من الاجور وعوائد التملك الى الدخل القومي خلال السنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٦ و ١٩٧١ - ١٩٧٢ تدل على الثبات النسبي للاجور ( من ٤٦١ في المائة الى ٤٦٢ و ٤٦٣ خلال سبع سنوات ارتفعت فيها الاسعار تلقائيا عدة اضعاف . بينما ارتفعت عوائد التملك من ناحية الحجم المطلق من ١١٤٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ الى ١٤٦٩ مليون جنيه في العام ١٩٧١ - ١٩٧٢ بزيادة قدرها ٣٢٤ مليون جنيه آلت الحصة الاكبر منها الى استثمارات القطاع الخاص ، لا بنسبة دورها في الانتاج بل بنسبة « الارباح » التي يحققها بواسطة النفوذ السياسي والتشريعات الاقتصادية الجديدة التي منحتها وزنا اخترق به أي تطويق من جانب القطاع العام ، بل انتقل عبر الربح - وليس العمل الاجتماعي في الانتاج - الى الامساك بزمان المبادرة لتطويق القطاع العام نفسه

( ٢٢ ) جمهورية مصر العربية ( تقارير متابعه تنفيذ الحطة ) وزارة التخطيط ( نقلا عن « كتابات مصرية » - العدد المذكور من ٧٦ )

من الداخل ، تمهيدا لتسليم القيادة الفعلية لاقتصاديات البلاد . وهو الامر الذي يتضح بشكل فاجع في اساس الملكية الرئيسية في البلاد ، وهي « الارض » ، فالملكية الزراعية التي تغطي الجزء الاكبر من موارد الثروة الوطنية ، وتفرض اسلوبا شاملا في الانتاج بوسائله وعلاقاته وقيمة على اكبر مجموعة من سكان مصر ( حوالي ٧٠ في المائة ) هي المعيار الاقل تبسيطا وبالتالي الاكثر تركيزا لاسس النظام الجديد الاقتصادية . والجدول التالي يمرض اهم الحقائق :

### توزيع الملكية ومتوسط العائد للملاك

#### حسب فئات الملكية (٢٢)

فئات الملكية	نسبة عدد الملاك	نسبة المساحة	متوسط عائد الإيجار للملاك الواحد بالجنيه
	%	%	
اقل من فدان	٢٨٨٧	٤ر٤	١١١٧
١ -	٢٠٧	٥٧	٢٨٤
٢ -	١٢٩	٦٦	٤٩٢
٣ -	٨٠	٥٥	٧٠٨
٤ -	٤٣	٣٩	٩٣٣
٥ -	٧٨	١١٢	١٤٨٢
١٠ -	٢٧	١٠٢	٢٨٢٤
٢٠ -	٢٠	١٢٧	٦٥٣٥
٥٠ -	٧	٩٤	١٤٨٦٥
١٠٠ فدان فأكثر	٢	٣٠٤	١٦٦٩١٧
المجموع	١٠٠	١٠٠٠	١٠٣٢

ومن جديد تتضح لنا ابعاد الهوة الخيفة بين مسن هم « فوق » ومن هم « اسفل » فصفار الملاك الذين في حوزتهم اقل مسن فدانين يصل عددهم ٩١٢ ألف

(٢٢) المصدر : جمهورية مصر العربية جهاز تخطيط الاسعار - ملكرة رقم ١١٨ « توزيع دخول الافراد » يناير سنة ١٩٧٢ ص ١١ ( نقلا من « كتابات مصرية » - العدد المكون ص ٧٤ )

فلاح يمثلون ١٠٤ في المائة من مجموع عدد الملاك ، ولا يملكون أكثر من ١٠٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة . أما الملاك الذين تيسدا ملكيتهم بعشرين فداناً فأكثر ، فإن نسبتهم العددية لا تزيد عن ٢٩ في المائة ويملكون في الوقت نفسه ٥٢ في المائة من اخصب الأراضي . ومن بين هؤلاء ٢٨٨٥ يمثلون ٢ في المائة من مجموع الكلي للملاك يملكون ٣٠٤٪ من جملة المساحة المزروعية ، ويصل متوسط دخل الفرد منهم من عائد ايجار الأرض ١٦٦٩١ ( ستة عشر الفا وستمئة وواحد وتسعين جنيهاً ) في السنة . بينما صغار الفلاحين من الملاك بينهم ٥٩٣ ألف مالك في المستوى الأدنى لا تتجاوز جملة ملكياتهم ٣٢٣ ألف فدان تمثل ٤ في المائة من المساحة الكلية ، وهم أنفسهم يمثلون ٣٨٧ في المائة من عدد الملاك الزراعيين ويبلغ متوسط ملكيتهم حوالي نصف فدان للمالك الواحد فلا يزيد متوسط الدخل من عائد الإيجار للواحد منهم عن ١١٧٠٠ ( احدى عشر جنيهاً وسبعمائة مليم ) في السنة . (٢٤) فإذا لم ننس العمال الزراعيين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم كاجراء ، وكذلك عمال الترحيلة ( العمال المياومين أي الموسمين ) ، فإننا نستطيع ان نقرب من الصورة المأساوية لوضع الريف في مصر السدي يخترق « الإصلاح الزراعي » بعد تطويقه من الداخل ، والاشتباك مع الفئات الرأسمالية الأخرى ، ( تجار الجملة والسمارة ) لاسترداد العلاقات شبه القطاعية المضادة حتما إلى العلاقات الكومبرادورية الوافدة ، وكذلك علاقات الملكية العقارية والمقاولات . هذه المجموعة من « العلاقات » المتشابكة ، تفرز بالضرورة « قيمها » الخاصة . . فليست القضية الطروحة هي تقديم البرهان على « طبقية المجتمع » وأثبت انه لا يتحول إلى الاشتراكية ، فالنظام الاجتماعي السابق على الانقلاب ، وخاصة بمسء هزيمة ١٩٦٧ وتحديدًا منذ نهاية الخطة الخمسية عام ١٩٦٥ كان نظامًا طبقيا لا يتحول إلى الاشتراكية ، وانعدمت أمامه الفرص تقريبا للقيام بهذا التحول ، حتى ان سقوط ١٩٦٧ كان سقوطا موضوعيا لنظام كامل أكثر منه سقوطا لشخصية تاريخية . لذلك ، فالتفاوت الطبقي الحاد ليس هو « نتيجة التحليل » المطلوبة ، بل ان حجم هذا التفاوت ومعدلات نموه وفي زمن الاعداد للحرب وفي بلد متخلف ، هو السدي يعيننا في المقام الأول حتى نقرب من التفسير الدقيق لمختلف الظواهر التي تفجرت طيلة العام ١٩٧١ - ١٩٧٢ رغم الواجهة الدقيقة الصنع ورغم الاحتواء المحكم من أعلى . فالواجهة المتعددة المظاهر من أسفل ، والمتشعبة القوى والمختلفة الوسائل والغايات ، قد هتكت بوعي او بغير وعي كافة الاقنعة ، وبرزت إلى دائرة الضوء الباطع الوجه الحقيقي للانقلاب عبر اسمه الاقتصادية وقيمته الاجتماعية التي يشير إليها الجدول التالي حول موازين « الاستهلاك » :

(٢٤) الأرقام كلها مأخوذة من المصدر السابق ذكره ( ص ٧٥ )

توزيع الافراد ومجموع انفاقهم الاستهلاكي حسب فئات الانفاق  
الاستهلاكي القلي فئلاسة (٢٥)

فئات الانفاق السوي	عدد	مجموع افراد الريف + الحضر في العينة %	مجموع افراد الاستهلاكي ريف + حضر عدد	متوسط نصيب الفرد %	متوسط نصيب الفرد
اقل من ٢٥	٤٥	٠.٠٤	٨٨١	٠.٠١	١٩٦٦
٢٥ -	٧٠٦	٠.٠٨	١٨٦٤٦	٠.٣٠	٢٦٤٤
٥٠ -	٢١٣٥	٠.٢٧	٥٢٩٠٦	٠.٨٧	٢٥٢٢
٧٥ -	٤٦٠٨	٠.٢٧	١١٧٢٥٩	١.٨٩	٢٥٢٦
١٠٠ -	١٧٠٧١	٠.٢٧	٥٠٨٢٨٨	٨.١٨	٢٦٨٨
١٥٠ -	١٩٤٩٥	٠.٢٧	٦٦٦٠٦٦	١٠.٧٢	٣٤٢٢
٢٠٠ -	١٦٦٦٦	٠.٢٧	٦٥٤٨٢٤	١٠.٥٤	٣٩٢٣
٢٥٠ -	١٣٥٢٧	٠.٢٧	٥٨٧٦٤٩	٩.٤٦	٤٣٢٤
٣٠٠ -	١٨٨٠٢	٠.٢٧	٩٢٤٧٨٩	١٥.٠٤	٤٩٢٧
٤٠٠ -	١٦٠٩٥	٠.٢٧	١٠٥١٥٥٠	١٦.٩٢	٦٥٢٣
٦٠٠ -	٦٣٢٨	٠.٢٧	٥٢٩١٠٨	٨.٦٧	٨٥٢٢
٨٠٠ -	٢٦٧٣	٠.٢٧	٣٠٣٤٤٣	٤.٨٨	١١٣٥
١٠٠٠ فاكتر	٤٥٧٥	٠.٢٧	٧٧٨١٩٠	١٢.٥٢	١٧٠١
الجملة	١٢٢٧٢٦	١٠٠.٠٠	٦٢١٥٨٦٢	١٠٠.٠٠	٥٠٦٤٢٦

ومن اليسير ملاحظة ان متوسط الاستهلاك الفردي في الحضر لا يتجاوز خمسين جنيها ونصف تقريبا في السنة (٤٢ جنيها في الشهر) - قيمة الانفاق الكلي على الطعام والكساء والسكن ، وغيرها مما يضع مستوى المعيشة في مصر ، بوجه عام ، في الحضيض - اما في مجال التخصيص ، فلن متوسط الاستهلاك الفردي من الفئة الاولى ( اقل من ٢٥ جنيها في السنة ) هو ١٩٦٠٠ جنيها في

(٢٥) انظر الملحق الاحصائي لبحث « الترخيم والتخطيط الاقتصادي في مصر » - وقد استخدمت بيانات الاربع دورات مسن بحث ميزانية الاسرة للحصول على بيانات تمثل الاربع دورات مما وذلك لكل من الريف والحضر على حده ثم ادمجت بيانات الريف والحضر مع مراعاة ان اسر العينة في الحضر تختلف عنه في الريف ( المصدر السابق ص ٨٧ )

السنة ( ١٦٥٠ جنيهها في الشهر ) . بينما يرتفع هذا المتوسط لاستهلاك الفرد من الفئة الاعلى ( مائة جنيه فما فوق ) الى ١٩٤٥٣٠ جنيهها ، أي تسعة اضعاف متوسط الفئة الأدنى . كما تبلغ نسبة افراد الاسر التي يقل متوسط استهلاك الفرد فيها عن المتوسط العام حوالي ٦٠ في المائة من افراد المجتمع المصري . وإذا لاحظنا ان الفئات الدنيا الخمس تمثل ٢٠ في المائة من المواطنين ، وان مجموع استهلاكهم لا يتجاوز ١١٢٥ في المائة من الاستهلاك العام ، فالتا يجب ان نستكمل الصورة في المقابل بان الفئات العليا الثلاث تمثل ١١ في المائة من افراد المجتمع وتستهلك ما نسبته ٢٦ في المائة من الانفاق العام .

كانت هذه هي **الحقائق الاقتصادية** التي استقبلت وواكبت وطورت قانون الاستثمارات الاجنبية والعربية والمحلية في سبتمبر - ايلول ١٩٧١ وهي الحقائق التي اركز عليها نظام الانقلاب في بناء سلطته بعيداً عن أية دعاوى تضمنها « برنامج العمل الوطني » الذي تقدم به رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للاتحاد الاشتراكي الى المؤتمر القومي العام لقراره في ٢٢ يوليو - تموز من العام نفسه .

ولم يكن غير ذي مدلول ان رادار الشارع المصري من قلوب الجماهير المطحونة، لم يكن قابلاً للاحتواء في هيكلية النظام الاجتماعي الجديد ، بل كان مستعداً للمواجهة . كما لم يكن غير ذي مغزى ما نشطت في نشره الصحف بعد ذلك في صدر صفحاتها الاولى وبالصور الكبيرة لسلسلة المصاهرة بين عائلات الرئيس والمهندس سيد مرعي والمقاول عثمان احمد عثمان . فالصريون يجنون الحب والخطوبة والزواج ، ولكنهم يتاملون في الصور ، عادة ، بعيون مفتوحة . ويستفسرون ، عادة ايضا ، عن العلاقة بين مركز رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الشعب ووزارة التعمير والاسكان . وكذلك عن العلاقة بين زراعة بسنتين الفاكهة التي يهاها المهندس رئيس البرلمان ، ومشاريع البناء الضخمة التي يهاها المقاول الوزير . وما علاقة ذلك كله بقلوب الصبية والفتيات من ابناء وبنات هذا المثلث الحاكم الذين يخطبون لبعضهم البعض فجأة ، وتظهر صورهم الكبيرة في الصحف ليتخيل الناس ليالي ألف ليلة وليلة ويترحمون على ذكريات الملك السابق ، ويتساءلون بوجودان مفهم بالشجن : ماذا جرى في الدنيا ، وماذا يجري لنا ؟ ماذا يخفي القدر وما ينطوي عليه الجحول ؟

## ٥ - البرنامج السادس .. البرنامج الوطني

كان لا بد من جواب « ايدولوجي » يجيب على السؤال الكبير الذي ابرزه التناقض بين الواجهات الملتنة والواقع المموس . وكانت الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي قد اعيد تكوينها في ٣٠ يوليو - تموز ١٩٧٢ . وكان امينها الاول المساعد لشؤون الوجه القبلي المهندس احمد عبد الآخر ، وامينها لشؤون التنظيم محمد عثمان اسماعيل ( وقد سبق التعريف بهما في مجال التطرف الديني واليميني

المتخلف) وأما الدكتور عبد العزيز كامل والدكتور كمال أبو المجد (من قدامى  
الأخوان المسلمين ولكنهما من اليمين المستنير) فقد شغل أولهما أمانة الدعوة والفكر  
والشؤون الدينية والآخر أمانة الشباب . أي إن السلطة الحقيقية كانت من نصيب  
الجناح اليميني الأكثر تطرفا .

وهكذا فوجئ أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، بما سمي « مشروع  
لدليل العمل السياسي والفكري والتنظيمي » لمناقشته سرا وفي نسخ محدودة غير  
قابلة للتداول . ولكن خطورة المشروع على الصعيد الفكري دفعت مجلة « الطلبة »  
إلى نشره (٢٦) بغية تطويقه برأي عام مضاد قبل وصوله إلى مرحلة الأقرار . ولقد  
أدى الأمر بلطفي الخولي - رئيس تحرير المجلة المذكورة ومقرر لجنة الشؤون  
العربية في الاتحاد الاشتراكي - إلى تقديم استقالته من منصبه في التنظيم  
إلزامي . والثمر أن هذا « المشروع » أو هذا « الدليل » لم ير النور الرسمي  
قط ، فبقي مشروعا في أذهان أصحابه ، ودليلا لنا إلى جوابهم الأيديولوجي الحقيقي  
على « سؤال المجهول » . وهو الجواب الذي يتناقض كلياً مع بيان الرئيس أمام  
مجلس الشعب في ١٠ يوليو - تموز ١٩٧١ وبرنامج العمل الوطني في ٢٢ يونيو -  
حزيران ١٩٧١ أيضاً ، فضلاً عن تناقضه الجذري مع « مبادئ الثورة »  
وفي مقدمتها « الميثاق الوطني » . وبمعنى أكثر تحديداً ، كان هذا  
« المشروع » أو « الدليل » بمثابة المؤثر الفكري الأول على هوية الانقلاب  
الأيديولوجية . ولم يكن حجه في اللحظة الأخيرة إلا عملاً تكتيكياً ، لا يقصد تعطيل  
ما جاء فيه بل تنفيذه دون شجبة . ماذا يقول هذا الجواب ؟

● يعترف أولاً بأنه « إذا كانت الثورة - بعد أن قضت على سيطرة الاستعمار  
والإقطاع والرأسمالية المستغلة - قد خطت خطوات جادة أكيدة من أجل قضية  
عدالة توزيع الدخل القومي ، إلا أن أهم ما يهددها في الآونة العاصرة هو استئثار  
هوة التفاوت بين مستويات عائد عمل أبناء هذا الشعب » . ويستشهد لتأكيد هذه  
المقدمة بأن « قيم مجتمعنا مستوحاة مما نؤمن به من رسالات سماوية ، تتناقض  
مع استئثار البعض بخيرات هذه الأمة ، بينما الأكثرية لا تحصل على حصة  
العائد » . ويقدم ما يشبه النقد الذاتي حين يطلب من القيادات « أن ترى الجماهير  
فيها المثل والقدوة . علينا أن نأى بانفسنا عن كل صور الاستغلال في تعاملنا اليومي  
مع الناس .. أن نقدر العمل ونحترم العاملين ، مصححين النظرة السائدة عن  
العمل اليدوي ، ناظرين إلى الأفراد جميعاً على أساس عملهم ودورهم في المجتمع » .  
بهذا الاعتراف والنقد ، يسحب « الدليل » البساط من تحت أية إحصائيات  
« يبادر » هو بتأكيدها سلفاً ، في محاولة مكشوفة لكسب الثقة وإضفاء المصداقية  
على ما يلي .

---

(٢٦) راجع نصه الكامل في عدد أكتوبر - تشرين الأول ١٩٧٢ من مجلة « الطلبة » المصرية ( من  
ص ٩٦ إلى ص ١٠٥ )

● أما « ما يلي » فهو الاستغراق التام في النصوص الدينية ، حتى ان الفقرة الاولى من « الخط الفكري والسياسي » الذي يتنادي به هي « نظرنا تجد بعدها الروحي في الدين والايمان بالرسالات السماوية التي اكملها الاسلام ومثله وتشريعه » . هكذا لا يعود هناك طريق عربي الى الاشتراكية العلمية بتعبير « الميثاق » بل « اشتراكية عربية تستمد اصولها من عقيدة هذا الشعب » اي ، بصراحة ودون التواء ، اشتراكية اسلامية ، ان جاز المصطلح . فالاشتراكية العربية « تؤمن بوجود قوانين اساسية تحكم الكون والحياة » و « ان في ترائنا وديننا - قبل اي فكر حديث - وما يؤكده وجود قوانين اساسية تحكم الكون والحياة لخير الانسان والانسانية في كل زمان ومكان ، ولا شك ان تجاهل هذه القوانين يفقد اشتراكيتنا اساسها العلمي المتميز » . والتطبيق العملي لهذه الاشتراكية الدينية هي تلك « الآيات القرآنية » التي يؤكد بها اصحاب « الدليل » نظرتهم ، والتي يعلقها الراسماليون المصريون ، قبل الثورة في مكاتبتهم مثل « انا لا نضيع اجر من احسن عملا » ، « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » ، « ان الله يحب اذا عمل احدكم عملا ان يتقنه » ، « وفي اموالهم حق معلوم للسائل والمحروم » ، « والتمت ذا القربى حقهم والمسكين وابن السبيل » . ان هذه الآيات التي تكتسب قيمتها التاريخية من كونها اداة ايديولوجية لتغيير مجتمع قسلي بالغ التخلف ، لا علاقة لها « باستغلال » البعض لمصدرها « المقدس » في تعميمها على مجتمع مختلف كل الاختلاف وزمن مغاير الى اقصى الحدود . اكثر من ذلك انها تزوير مقصود لمصطلحات لا علاقة لها من قريب او من بعيد بالنص القرآني . فالعمل الصالح غير « العمل » في دورة الانتاج ، والصدقة والاحسان والزكاة ليست هي « الاشتراكية » . ان ما فعله اصحاب « المشروع - الدليل » في هذه النقطة هو نفس ما كان يفعله باثنيات المصانع والشركات الكبرى في مصر الملكية في قهر العمال بسلح الدين حين كانوا يرصعون مكاتبتهم وصالواتهم وحتى ورش العمل بمثل هذه الآيات . بسل وبذهب هؤلاء المعاصرون ( الاكثر تخلفا لانهم لا يضعون اموالهم في دولا ب الانتاج كالراسماليين القدامى بل يعتمدون على فروق الاسعار والتهرب واعمال الوساطة الطفيلية ومشروعات الخدمات الاستهلاكية ) الى ما هو ابعد حين يقررون « ان الحقيقة الباقية من وجهة نظرنا ، واصولها الضاربة في اعماق التاريخ مع شريعة الحق ، وشريعة الله ، تجعلنا نؤمن ان عندنا ما نستغني به عنها ( اي عن العقائد والمذاهب والنظم القائمة في العالم ) ، بل ان عندهما ما يقدم الحلول العلمية السليمة لمشاكل الحياة ، ويعطي البشرية ما تحتاجه قيما وفكرا ورشادا » . وهكذا لم تعد الاشتراكية العربية او الاسلامية « اشتراكيتنا » بل هي تصلح لان تكون للعالم كله . ومن ثم نقول « الميثاق الوطني » قبل عشر سنوات على صدور هذا « الدليل » من ان فكرنا « مفتوح على كل التجارب » الانسانية ، هو قول لم يعد جائزا ، من فرط تواضعه وبعده عن « الحقيقة الابدية المطلقة » لدى الامانة الجديدة للتنظيم السياسي الوحيد .



● والارتداد على « الميثاق » هو البشارة الأولى بالارتداد عن محتواه الاجتماعي .. فقد ألقى « الدليل » مصطلح « الطبقات الاجتماعية » وأدخل مكانه تعبيرين جديدين هما « المستويات الاجتماعية » و « القوى الاجتماعية » . وليس لهذا التغير من معنى إلا بأنه يسحب الاعتراف بالصراع الطبقي في المجتمع ، ومن ثم يصبح الهيكل التنظيمي للاتحاد الاشتراكي ، أيديولوجيا ، وكأنه تكتل نازي يمثل « الوحدة العضوية للامة » كما رأها هتلر وموسوليني في ألمانيا وإيطاليا ، وكما نادى بها أحمد حسين زعيم « مصر الفتاة » وأنطوان سعادة زعيم « الحزب القومي السوري الاجتماعي » . ومن الطبيعي أن يتحسد الموقف من « الملكية » في ضوء هذا التعريف لمجتمع بلا طبقات فتفرق « اشتراكيته » بين الملكية المستغلة فلا تسمح بها ، والملكية غير المستغلة فتجيزها وذلك كله في الحدود التي يقرها القانون مترجما ضمير الجماعة واحتياجاتها » . وبديهي أنه تعريف يتناقض تماما مع ما جاء في « الميثاق الوطني » عام ١٩٦٢ من سيطرة الشعب على « وسائل الانتاج » ، ومن أن « القطاع العام » هو قائد الاقتصاد الوطني .. فاحالة تعريف الاستغلال وعدمه إلى القانون وضمير الجماعة دون تحديد لماهية القانون وهوية الجماعة يساوي الزعم بأننا مجتمع بلا طبقات ، ليصبح الاستغلال وأفعيا حرا من كل قيد سوى ألوازع الديني .

● وأخيرا يتكلم « المشروع - الدليل » عن السياسة الخارجية ، فيحذر من « القوى الكبرى التي تحاول أن تستقطب إلى فلكها مناهج التقدم » في إيماء مباشرة إلى الدول الاشتراكية . وكذلك « أن تحرير الإرادة العربية وكفالة استقلالها إزاء مصالح وأطماع القوى العالمية » في مساواة واضحة بين هذه القوى ، بل والإيماء « الجديد » بأن المعسكر الاشتراكي - والاتحاد السوفياتي على وجه التحديد هو الهدف المقصود من هذه التعبيرات المبهمة .

وكانت هذه هي الحقائق السياسية البعيدة التي اعتمد عليها نظام الانقلاب في صياغة أيديولوجية بعيدا عن أية دماوى حملتها « الواجبات » اليسارية و « البيانات » الوطنية التي شاركت في ديكور الحكم .. فهذا ( المشروع - الدليل ) لم ير النور الرسمي قط ، ولكنه - دون غيره من الخطب والإجراءات والمأهلات التي لم يجب حبر التوقيع عليها - أخذ طريقه إلى التنفيذ على الفور ، كما أنه كان الجواب الأولي على مفاجآت السياق الاجتماعي والسياسي بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ وهي المفاجآت التي كشفت بتناقضاتها المثيرة عن ملامح « المجهول الكبير » .

٦ - عندما طلب الرئيس السادات السفير السوفياتي يوم ٢٢ نيسان - إبريل ١٩٧١ ليخبره قبل المصريين بأنه قرر « تصفية علي صبري » استدرك الرئيس مخاطبا السفير « لكنني أؤكد لك إنه ليس في هذا شيء موجه ضد الاتحاد السوفياتي . أنها مسألة داخلية محض . وإذا بدا لأحد أن يصور لكم الموقف بأن ما سافعله موجه ضد الوجود السوفياتي في مصر ، ففي استطاعتكم أن تردوا الشيء

ساكون سعيدا لو انكم عززتم هذا الوجود» (٢٧). غير ان السوفيات كان في حوزتهم بلاريب معلومات مفصلة عما جرى في شهر تشرين الثاني - نوفمبر عام ١٩٧٠ حين « جاء الى القاهرة كمال ادهم نسيب الملك فيصل ومستشاره الذي يتولى سلطة الاشراف على المخابرات ويعتبر من اقوى الشخصيات نفوذا في المملكة . وقد تحدث خلال هذه الزيارة عن الوجود السوفياتي في مصر وعن الانقلاب الجديد الذي يسببه الاميركيين» (٢٨) وقد وعده الرئيس السادات « باخراج الروس من البلاد» (٢٩) . وقيل بعدئذ ان هذا « الوعد» كان مداد المباحثات التي عقدها وزير الخارجية الاميركي وقتذاك وليام روجرز مع الرئيس السادات يوم ٣ مايو - ايار ١٩٧١ اي بعد ٢٤ ساعة من اقالة علي صبري . وذلك ، فيما اعتقد ، كان التدخل الطبيعي ، من جانب السوفيات ، الى تقنين العلاقات بينهم وبين النظام الجديد في ما عرف بمعاهدة الصداقة والتعاون . . فقد كانت « فجوة الثقة » في اهل الانقلاب المصري ولدت من مخاض هذا « التباين » بين « اعلانات » النظام وخفاياه . وهي الفجوة ذاتها، على مستوى آخر، التي انبثقت بين الشعب والنظام .

ولكن فجوة « الشك » في النظام الجديد اُسمنت في الشهر التالي مباشرة لابرام المعاهدة بعد « الدور القدر » الذي قام به في احداث السودان بين ١٩ و ٢١ يوليو - تموز ١٩٧١ . . فلقد سقط الانقلاب العسكري الراديكالي في الخرطوم ، بفاعلية التدخل المصري المباشر . وسوف تظل الاربعة والعشرون ساعة الحاسمة ( يوم ٢٠ ) سرا كبيرا في تاريخ هذه الفترة ما لم يكشف عنها احد الذين شاركوا في صنعها من القمة . فلقد كان سحب القوات السودانية المرابطة على ضفاف قناة السويس في طائرات النقل الضخمة بقيادة وزير دفاع النمرى خالد حسن عباس ، ثم اصطيد بابكر النور وفاروق حمد الله من الطائرة البريطانية القادمة بهما من لندن في السماء الليبية ، وتحرك الضباط المصريين وطلاب الكلية الحربية المصريين المقيمين في السودان، واسقاط الطائرة العراقية التي تحمل احد الزعماء السودانيين بالقرب من السماء السعودية . . كان ذلك كله في تخطيط محكم وزمن قياسي يحتاج بالقطع الى اجهزة دقيقة بالغة التطور على كافة المستويات بدءا من البشر وانتهاء بالكمبيوتر ، لا تتوفر غالبا لاي قطر عربي . وربما كان موقف مالطة من عدم السماح للطائرة التي تقل الزعيمين العسكريين السودانيين القادمين من لندن ، مفتاحا مهما لحل هذا اللغز المثير ، خاصة وان الطائرة البريطانية سلمت راكبيها المتميزين دون اية مقاومة او احتجاج . على اية حال، فأسرار هذه الساعات الاربعة والعشرين ستظل طي الكتمان حتى يكشف عنها احد « أبطالها » في شجاعة تاريخية .

(٢٧) محمد حسنين هيكل - الطريق الى رمضان - الطبعة العربية - دار النهار اللبنانية - بيروت

١٩٧٠ - ( ص ١١٩ )

(٢٨ و ٢٩) المصدر السابق ( ص ١١٣ )

والذي يعني في خاتمة المطاف ان انقلاب الرائد هاشم العطا كان قد اسقط نظام النمرى فعلا ، لولا التدخل المصري المباشر . وهو التدخل الذي اعترف به الرئيس السادات مره بان « الاتحاد - اي اتحاد الدول العربية الوليد بموجب ميثاق طرابلس - قد ولد باسنان . . ظهرت جيلا في السودان » كما قال حرفيا في المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي في ٢٣ يوليو - تموز ١٩٧١ . وأضاف في إحدى جلسات هذا المؤتمر بأنه لن يسمح بنظام ماركسي على الحدود الجنوبية مع مصر . وكان من الطبيعي للاتحاد السوفياتي ان « يشك » في الهوية السياسية لصاحب مثل هذا الكلام . ولكن الشك بدأ يقترب من حافة اليقين عندما طلب السوفيات من الرئيس المصري - بعد اجهاض التحول السوداني - ان يتدخل بنفوذه الشخصي لوقف سيل الدم المتدفق من اعواد المشاق ، خاصة بالنسبة للقائد العمالي الشفيح احمد الشيخ الذي يتمتع باحترام عالمي كما كان على علاقة وطيدة بالرئيس عبد الناصر ، وكذلك عبد الخالق محجوب الامين العام للحزب الشيوعي السوداني . . فما كان من الرئيس السادات الا ان اتصل بالنمرى ليطمئن على « تنفيذ الاعدامات » قبل ان يواصل السوفيات احراره بالحاجم . ويبدو ان السوفيات التقطوا الحديث التليفوني بين القاهرة والخرطوم ، فتأكدت لديهم الشكوك (٣٠) .

على أية حال فان هذا لم يمنع صدور بيان مشترك في تلك الايام بين النظام المصري وشخصية سوفياتية كبيرة هي بوناماريوف - عضو المكتب السوفياتي للحزب (٣١) - جاء فيه ان الطرفين يدينان « بقوة » موجة العداء للشيوعية . بل وأضاف البيان نصا صريحا بان « مصر وهي تسعى لتحقيق بناء حياة جديدة على الاسس الاشتراكية ستعمل على الاستفادة من التجارب الفنية التي مر بها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى » . ويبدو ان هذا كان كافيا للسوفيات ، وبالتقدير نفسه للرئيس السادات ، من تصورين متناقضين : التصور السوفياتي هو تسجيل مواقف رسمية للرئيس المصري ، والتصور المصري هو تمزيق « الواجهة » بمزيد من الابهام .

وقد ساعدت على هذا الابهام مجموعة من القرارات والتصريحات والمواقف العلنية ، فحين اعلن الملك حسين فجأة « مشروع المملكة المتحدة » في ١٥ مارس -

(٣٠) المصدر السابق ( ص ١٢٠ ) وايضا : فؤاد مطر « روسيا الناصرية ومصر المصرية » دار النهار - بيروت ١٩٧٢ - ( ص ٩٤ و ٩٥ )

(٣١) فؤاد مطر ، المصدر السابق ، يقول « ان بوناماريوف هو المسؤول عن الاعلام في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي . وقد سبق له ان عمل في الجيش الاحمر . ويمكن يتوقع في استمرار نشاط المرتبطين بالبحر . وبلغ السادات ان بوناماريوف كان يحرم في استمرار على تمييزه بأنه عمل في الماضي مع النازيين » وانه ضد الاشتراكية ويريد ان يجعل من مصر دولة متدنية ( ص ١٦١ )

آذار ١٩٧٢ بهدف اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية واية اراضي يجلو عنها الاحتلال الاسرائيلي تحت السيادة الاردنية ورفض الرئيس السادات المشروع ، وتوترت العلاقات مع الاردن لدرجة قطعها . وفي ٣٠ مارس - آذار نشرت الازفستيا الجريدة الناطقة باسم الحكومة السوفياتية ان المشروع الاردني « عمل انفصالي ومحاولة لتفرقة الدول العربية التقدمية واغنامها بينما همي تواصل جهودها لانهاء الاعتداء الاسرائيلي » .

ومن بين هذه العوامل المساعدة أيضا ان الرئيس السادات الذي قطع وعدا بان عام ١٩٧١ سيكون سنة الحسم العسكري مع الاحتلال ومضى العام دون حسم ، ووجه في دورة استثنائية للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي بموجة مسن الاسئلة حول الموقف السوفياتي . وكان الرئيس قبل ذلك في « حديث الى الامة » بتاريخ ١٣ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ قد برر تأجيل الحسم بان « ضباب » الصيف الهندي الباكستاني ( اشارة الى الحرب بين البلدين الآسيويين ) قد مننع الحسم عام ١٩٧١ . ولكن زيارته المتكررة السرية والعينية للاتحاد السوفياتي دفعت البعض للتساؤل ، فاجاب في هذا المؤتمر الذي عقد بين ١٦ و ١٨ فبراير - شباط ١٩٧٢ « اخشى ان يكون مبعث هذه الاسئلة حملات التشكيك المستمرة والتي تهدف في النهاية الى تقويض علاقتنا بالاتحاد السوفياتي حتى نبقى وحدها ، ومن ثم يسهل عزقنا والقبض علينا » . لقد اثرت ايضا اسئلة مشابهة من بينها على سبيل المثال ، ان الاتحاد السوفياتي لا يريد سوى حالة الاسلام واللاحرب في ازمة الشرق الاوسط ، لان ذلك يساعده على الكسب وعلى استمرار بقائه في المنطقة (٣٢) . ربما تعرض علاقتنا مع الاتحاد السوفياتي لخلاف في وجهات النظر ولكن حتى الاشقاء يمكن ان يقع بينهم الخلاف . والاتحاد السوفياتي لم يطالب منا اي شروط لساعتنا على ازالة آثار العدوان . امريكا هي التي تحاول دائما ان تفرض علينا شروطها السابقة ، ولكني اقول في وضوح ان احدا لم يستطع ان يفرض شروطه السابقة على

---

(٣٢) لا بد هنا من الاشارة الى « دائرة الحوار » اي الندوة التي عقدتها جريدة « الاحرام » وشر ما دار فيها صباح الجمعة ١٩ مايو - ايار ١٩٧٢ اي قبيل لقاء القمة الاميركي السوفياتي في موسكو بثلاثة ايام . وقد اشترك فيها من حارح أسرة « الاحرام » السيد اسماعيل فهمي وكيل وزارة الخارجية آنذاك ، والسيد تحسين مشر رئيس الدائرة الصحفية في الوزارة . وكان ممن راي فهمي ان روسيا وامريكا يرفضان حالة الاسلام واللاحرب . و « نحو ذلك الوقت تقريبا اجري الجناز في عقل الكتروني لتقدير درجة افادة مختلف الدول من حلة الاسلام واللاحرب القائمة . واعطيت للمقبل الالكتروني كل المعلومات ذات الهمية ، وكانت النتيجة : ٢٠ نقطة لاسرائيل و ٣٨٠ نقطة للولايات المتحدة و ١١٠ نقاط للاتحاد السوفياتي » ( هيكل - المصدر السابق - ص ١٤٩ ) . وكان الاجراء الرسمي الذي اضطلعه وزارة الخارجية المصرية ، بمعرفة للرئيس طيما ، هو منح السيدين فهمي ويشير اجازة مفتوحة .. باعتبار انها موظفان رسميان قالوا كلاما يميز عن رايهما الشخصي . وقد سبب الاجراء ارتياحا لدى السوفيات يتقابلة امتعاض شديد من مقالات هيكل المخافة لهم في ذلك الوقت.

عبد الناصر ، وان احدا لم يستطع ان يفرض شروطه علي . وان احدا لن يقدر على فرض شروطه على ثورة يوليو . وهناك المسألة الاخرى المتعلقة بالقواعد . وأنا اقول بوضوح شديد انه ليست للاتحاد السوفياتي اي قواعد في الموانئ المصرية . ولقد سبق ان قلت انني سوف اعطي تسهيلات للاسطول السوفياتي في الموانئ المصرية وكان ذلك ردا ووفاء لموقفه منا في عام ١٩٦٧ عندما فقدنا ٨٠ في المائة من سلاحنا . ما الذي فعله الاتحاد السوفياتي ؟ لقد اقام جسرا جويبا بين مصر والاتحاد السوفياتي كما اقام جسرا بحريا . وفي خلال اربعة اشهر فقط وقبل ان نندفع او حتى نتكلم عن ثمن السلاح او حتى نوقع على العقود كان قد اكتمل لدينا في اربعة اشهر اول خط دفاعي . وحتى بعد اقامة اول خط دفاعي بخمسة (شهر كاملة جاء الاتحاد السوفياتي ليوقع معنا على العقود وقال يوما انه يشعر بان واجبه كصديق لمصر ان يقف الى جوارها ويشاركها في ازمتها ومن ثم اعطانا ما قيمته مائة مليون دولار اسلحة هدية ومشاركة منه دون مقابل . الاتحاد السوفياتي موجود في البحر الابيض ومن مصالحتي ان يظل وجود للاتحاد السوفياتي في البحر الابيض حتى يقابل وجوده وجود الاسطول الاميركي السادس . وكلنا يذكر ليبرتي (٣٣) . واعتقد ان من مصالحتنا ان يكون اسطول الاتحاد السوفياتي موجودا في البحر الابيض » .

ومن العوامل المساعدة اخيرا على احكام « الابهام » ان الرئيس دفعا في الخامس من ابريل - نيسان ١٩٧٢ الى جلسة مفاجئة لمجلس الوزراء ، هي التي قرر فيها قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاردن احتجاجا على « مشروع المملكة المتحدة » الذي خلق عليه السادات بقوله انه « يسف قضية فلسطين ونحن لن نفرط في شبره لانه ليس من حقنا ان نفرط » . في هذه الجلسة احتضر السيد حسين الشافعي نائب الرئيس على « تبيع الحسم » وقال كلاما البار الرئيس ، لانه يطابق « المذكرة » التي تلقاها في اليوم السابق تحديدا ( ١٩٧٢/٤/٤ ) من عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين ( من اعضاء مجلس الثورة السابقين ) واحمد عبده الشرباصي ومحمد عصام الدين حسونة وعبد الخالق الشناوي واحمد كمال ابو الفتوح والفريق مدكور ابو العز والدكتور رشوان فهمسي محفوظ والمهندس مصطفى خليل وصلاح دسوقي . وجميعهم من كبار المسؤولين في عهد سابق سواء في السلطة التنفيذية او التشريعية او الشعبية . ويجمع بين بعضهم التطرف الديني وبين بعضهم الآخر معارضة العهد الناصري . قالت المذكرة « ان الاتحاد السوفياتي يقدم لنا من العون الذي لا ياذن حتى اليوم بتحرير الارض واسترداد الحق » و « لقد آن الاوان لان ترسم سياسة التحرير الوطني على اساس ان قوى مصر المادية وحدها - روحية ومادية - هي الركيزة الاولى

(٣٣) سفينة التجسس الاميركية التي قامت بدور بارز في حرب يونيو - حزيران ١٩٦٧ اذ كالت تلك السفينة العسكرية المصرية وصمت بها لاسرائيل .

والأرضية لتلك السياسة » و « أن الاوان من ثم لمرجسة سياسة الاسراف في الاعتماد على الاتحاد السوفياتي » ، و « أن سياسة مخالفة الشيطن لا اعتراض عليها إلا اذا كلفت أو انتهت لخصله ، وهي بالضرورة مفهومة الى حسابيه اذا لم يكن الحليف كفؤا له ونده » ( ٢٤ ) .

وكما لن « المدركة » كانت أشبه بالسرية فلم تشر اليها الصحف ، كان جواب الرئيس السادات عليها في هذا النطاق ، غاضبا أشد الغضب على نائبه الذي ردد الاقوال عيناها في جلسة مجلس الوزراء .

وكان على السوفيات أن « يطمئنا » تجاه هذه المظاهر الودية العلنية منس جانب النظام الجديد . ولكنهم في حقيقة الامر لم يطمئنا لحظة واحدة ، لأنهم كانوا يتابعون بعيون مفتوحة ما يجري خلف الكواليس وما تحت السطح . وكانت هناك بالفعل ، مشاهد مثيرة لا ترتبط عبر أية وشيجة بما يبدو على خشبة المسرح السياسي العلني . ماذا كان هناك ؟

يروي محمد حسنين هيكل في كتابه « الطريق الى رمضان » قصة لافتة للنظر ( الطبعة المشار اليها ص ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ ) كتبها تحت عنوان فرمي هو « حكاية راندو بولو » وهو يوناني متمصر كان يعمل في مزرعة « جاناكليس » لانشاج التبيل من العنب المصري على بعد كيلومترات جنوب غربي الاسكندرية . بعد تأميم هذه « المزرعة - الشركة » عام ١٩٦١ ابقى على راندو بولو الذي تجاوز الستين مديرا للمزرعة ، وهو الرجل الذي انتخب مرين لمجلس الامة ( البرلمان ) نائبا عن الدائرة التي تقع فيها المزرعة . وفي العام ١٩٧٠ فوجيء اليوناني المتمصر المعجوز الجذاب ( الصفات التي خلمها عليه هيكل ) بجذر مثير للانتباه والاهتمام ، فقد اقيم في المنطقة مطار للسوفيات تستطلع منس الطائرات وضع الاسطول في البحر من الشمال ، وتدافع عن المواقع المصرية في العمق جنوبا وشرقا وغربا . وفي شهر سبتمبر - ايلول ١٩٧١ تعرض منزل موظفة اميركية في سفارة بلادها ، للتفتيش من جانب المخابرات المصرية واعتقلتها ، وتم الامر نفسه بالنسبة لطناش راندو بولو . والحكاية - وفق معلومات هيكل - ان المخابرات الاميركية استطاعت ان تصل الى راندو بولو بضغط من ابنه المهاجر الى الولايات المتحدة ، وذلك عن طريق الفتاة الاميركية التي تدعى « مس سوين » وكانت تعمل صوريا سكرتيرة في قسم التاشيرات بالقنصلية الاميركية . وتمكنت أجهزة الامن المصرية بمراقبة الاتصالات بين الطرفين وبينهما وبين الخارج من النقاط ثلاث رسائل بالجبر السري تتضمن معلومات عن المطار السوفياتي . ويوم القبض عليه كان معه شخص اميركي يتمتع بالحصانة الدبلوماسية فاخلى سبيله . ويومها لارمستر دونالد بيرجس ( المشرف

( ٢٤ ) النص الكامل للمدركة في باب « الوثائق » من كتاب فؤاد مطر السابق ذكره ( ص ١٨٩ ،

على شؤون الرعاية اميركيين في القاهرة ) ويوجين ثرون ممثل المخابرات الاميركية الذي استدعاه اللواء احمد اسماعيل مدير المخابرات المصرية حينئذ ووزير الحرية بعد ذلك ليبلغه كلاما قاسيا بشأن التهويل الذي تلبسه الولايات المتحدة حول الموضوع . وحين عاد ثرون من المقابلة كتب الى اللواء اسماعيل خطابا صريحا قال فيه « أريد ان اؤكد ان اي معلومات حصلنا عليها من الفتاة لم تذهب الى اسرائيل ، وكانت لفائدة الولايات المتحدة فقط . والحقيقة انها لفائدة مصر ايضا ، لانها تمكن الحكومة الاميركية من ان تقول لاسرائيل حين تطلب مزيدا من السلاح بحجة الاسلحة التي يرسلها الاتحاد السوفياتي الى مصر انها تبالغ » . ثم مضى الى القول « واريدك ان تعرف ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجابهة عالمية . وهنا قاعدة يعمل السوفييات منها . وطبيعي ان تكون مهتمين بما يفعلون . لقد كنا نتجسس عليهم .. لا عليكم » .

ويعلق هيكل على القصة كلها بقوله : « كان لحكاية راندو بولو فائدة خاصة من ناحية انها كشفت عن طريق ( سري ) للاتصال بين مصر والولايات المتحدة اصبح في ما بعد على درجة كبيرة من الاهمية . هذا الطريق كلن يبدأ من رئاسة الجمهورية في مصر الى ادارة المخابرات المصرية ومنها الى ادارة المخابرات الاميركية ؛ فالسى مجلس الامن القومي وكيستنجر في البيت الابيض . وكان هذا الطريق والبقاء عليه مفتوحا ، هو السبب الذي من اجله وافق الرئيس السادات في النهاية على اطلاق سراح مس سوين » . وكانت النتيجة التالية هي عزل وزارتي الخارجية نسي مصر وامريكا ( ايام روجرز ) عما يجري من وراء ظهرهما .

ولكنه بالقطع لم يكن يجري من وراء ظهر السوفييات ، فوسائلهم التكنولوجية وغيرها في نقل الاسرار لم تكن بأقل كفاءة من الوسائل الاميركية . وهكذا لم تكن قصة راندو بولو بمقدماتها وسياقها ونتائجها مما يخفى عن آذانهم .

كما لم يكن خافيا عنهم « الاوامر اليومية » التي كان يصدرها الفريق محمد احمد صادق ( الذي سمع باسمه المصريون للمرة الاولى في احداث ايلول ١٩٧٠ حيث قام بدور لامع في الاردن ، ثم سمعوا بدوره الاكثر اهمية في انقلاب مايو - ايار ١٩٧١ ليصبح بعدئذ وزير الحرية ) لافراد القوات المصرية المسلحة .

وفي أحد ايام شهر مايو - ايار ١٩٧٢ قال : « ان السوفييات لا يعطون مصر شيئا أساسيا . والمساعدات التي يقدمونها لا تكفي حتى لتحرير سيناء . اتنالا نملك مصانع للدخيرة . ولذا فنحن لو بدأنا المعركة فسان الدخيرة لا تكفينا عشرة ايام . ان الاتحاد السوفياتي يطلب منا السماح له بانشاء قاعدة في مرسى مطروح واخرى في الزعفران ( على البحر الاحمر ) وهو طلب غريب » وهنا ضرب صادق بيده على الطاولة التي يجلس اليها و اضاف مخاطبا الضباط « ما دمت انا وزيرا للحرية فلن امكن السوفييات من الحصول على قاعدة واحدة في مصر . وانسي اقسام بشر في العسكري على ذلك . واذا دخل السوفييات مرسى مطروح واقاموا قاعدة

هناك فلن يخرجوا منها أبدا . وإذا كان من الصعب علينا أخراج إسرائيل من سيناء وهي الدولة الصغيرة فما بالك بالاتحاد السوفياتي وهو الدولة العظمى . **إن الاتحاد السوفياتي يبيعنا السلاح بأسعار السوق السوداء** . الدبابة التي يبلغ ثمنها فسي الاسواق العالمية ٢٥ ألف جنيه يبيع الاتحاد السوفياتي ثمنها لها ٤٤ ألف جنيه . لقد اشتكى السوفيات كثيرا من موقف العقيد القذافي ضدهم ونحن طلبنا من الرئيس الليبي تخفيف الحملة حتى لا يعتبروا كلامه حجة تحول دون تسليمنا ما نريد . ولقد تفهم القذافي هدف مصر من طلبها هذا وقال انه على استعداد لارسال وفد الى موسكو . وحدث بالفعل ان توجه وفد ليبي برئاسة الرائد عبد السلام جلود الى موسكو وأجرى محادثات مع المسؤولين السوفيات تبين لنا انها كانت تتميز باللف والدوران . وارسل لنا الاخوان الليبيون الارقام التي قدمها السوفيات لهم لنطلع عليها فوجدنا ان الاسعار التي حددها السوفيات هي ضعف الاسعار العالمية . وعلى هذا الاساس لم تتم صفقة السلاح التي كانت ستعقدتها ليبيا مع الاتحاد السوفياتي لحسابنا . وكان الاخوان الليبيون سيدفعون ثمن الصفقة تقدا . وانا قلت لهم بعدما درست الارقام والوضع انه من الافضل الا توتعوا عقد الصفقة ، **وان الحل الأمثل هو شراء السلاح غير المتوفر عندنا من الغرب** . وفوق ذلك لقد طلب السوفيات منا رسميا أن يتولى الطيارون المصريون تدريب الطيارين السوريين ، ومعنى ذلك ان يسافر طيارون من هندا الى سوريا وبذلك يحدث نقص في الجبهة المصرية بالنسبة الى الطيارين . وحجة السوفيات في ذلك انه يجب ان يكون هنالك توحيد في هذه المسائل . وهي حجة غير مقبولة لان مثل هذه المهمة مملوكة منهم . وفي أي حال أريدكم ان تعلموا انه لن يقادر طيار مصري بلاده الى مكان آخر » (٣٥) .

وكما ان السوفيات في المطار القريب من الاسكندرية لم يكونوا بعيدين عن حكاية راندو بولو ومس سوين وبيرجس وثران ، كذلك بوجودهم الاستشاري في الجيش المصري لم يكونوا بعيدين جدا عن حكاية الفريق صادق ، وعن « أوامره اليومية » وتأثيرها في افراد القوات المسلحة ، وتناقضها الكلي مع ما يعلنه رئيس الجمهورية . وازدادت فجوة الثقة اتساعا .

ولم تفت عن السوفيات اخرا العلاقات المتميزة بين النظام المصري والملكية العربية السعودية والتي ازدادت توتقا ابان تلك الفترة ، حتى ان الرئيس السادات، حين سافر الى موسكو في ٢ فبراير - شباط ١٩٧٢ « طلب من الفريق صادق ان يبعث برسالة الى الامير سلطان وزير الدفاع السعودي يبلغه فيها ان الرئيس امره في حال حدوث اي طارئ اثناء غيابي في موسكو ان تتلقى قيادة القوات المسلحة المصرية أوامرها من الملك فيصل » (٣٦) . وكان الملك فيصل نفسه هو الذي صرح

(٣٥) المصدر السابق ( ص ١٢٦ و ١٢٧ )

(٣٦) هيكال - المصدر السابق ( ص ١٤٣ )



بعد ذلك بشهور قليلة « ان الحديث عن استخدام البترول كوسيلة للضغط على اميركا لا جدوى منه . ولا يمكن الانتصار الا بالرجوع الى عقيدتنا » (٣٧) وقد وجدت هذه الفكرة بشكل آخر صدى عميقا لدى احمد اعمدة « مجموعة الصعيد » من الجناح الديني المتطرف هو احمد عبد الآخر الامين الاول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي لشؤون الوجه القبلي حين قال « نفرط في سيناء ولا نفرط في عقيدتنا » . ولكن الاهم ان ريتشارد نكسون الرئيس الاميركي حينذاك طلب من الامير سلطان وزير الدفاع السعودي « ابلاغ الرئيس السادات انه اذا اخرج السوفيات من مصر ، فان الولايات المتحدة ستساعد جديا على حل ازمة الشرق الاوسط ، وان الامير السعودي قال للرئيس الاميركي ان القيادة المصرية واعية وموضوعية ومتفهمة وهي تدرك انه ليس في السياسة عواطف دائمة انما مصالح دائمة » (٣٨) .

وفي السادس من يوليو - تموز ١٩٧٢ اجتمع الرئيس السادات بوزير الدفاع السعودي العالدين واشنطن . وهو اليوم نفسه الذي وصلت فيه الرئيس رسالة على وجه السرعة من القيادة السوفياتية فلم يتحتمس لاستقبال فينوغرادوف - السفير السوفياتي فوق العادة - على الفور ، وكان ذلك المرة الاولى في تاريخ العلاقات بين الدولتين . وحين استقبله بعد ذلك بيومين ، كان في خلفية السفير غير العادي ، صورة شبه كاملة مما يدور بين الكوايس ( من راندومبولو الى المخابرات الاميركية الى المباحثات السرية مع الولايات المتحدة الى الحملة الاعلامية المصرية على السوفيات الى اوامر الفريق صادق الى العلاقة الخاصة بالملك فيصل الى موجة التطرف الديني ) لذلك لم تكن المفاجأة كبيرة حين التفت الرئيس السادات الى فينوغرادوف ( في ٨ يوليو - تموز ١٩٧٢ ) بالاستراحة الخاصة في « القناطر الخيرية » قائلا : انني اشكر الاتحاد السوفياتي على كل ما قدمه من عون الى مصر عن طريق خبرائه ، ولكنني اريد الآن وقف خدمات هؤلاء الخبراء اعتبارا من يوم ١٧ يوليو - تموز .

وكان هذا اليوم في واقع الامر هو التاريخ الحقيقي لانهاء « معاهدة الصداقة » التي لم يمض عليها اكثر من عام الا قليلا والتي لم يتم الغاؤها رسميا الا بعد اربع سنوات . كما كان هذا اليوم الذي احتفلت به بعض الاوساط الحاكمة كما لو كان عيد الاستقلال الوطني ، هو تاريخ السفير من الوجه الحقيقي للنظام ، حتى ان كيسنجر لم يملك نفسه من التعليق بان ما اقدم عليه الرئيس المصري هو ابعد مما كان يتصور من حيث السرعة التي تم بها ، وانه يستحق من اميركا « ردًا مناسبًا » . ولكن الولايات المتحدة ، كالاتحاد السوفياتي ، لم تفاجئه بالخطوة المثيرة ، فقد بعثت برسالة الى الرئيس السادات قبل لقائه بالسفير فينوغرادوف بيوم واحد

(٣٧) مجلة « المصور » المصرية - عدد ٣ أغسطس ، آب ١٩٧٢

(٣٨) من كتاب فؤاد مطر المذكور سابقا ( ص ٢٠ )

نقول حرفيا « تستطيع الآن ان نهذا ، وان تفعل مسا تشاء ، ولكن عليك ان تذكر دائما ان مفتاح الحل هنا » (٣٩) . ويشير هيكل في غمزة بارعة الى ان احدا « لن يعرف على وجه الاطلاق ما دار في ذهن الرئيس الى يوم ٦ يوليو - تموز عندما اصدر قرار سحب الخبراء السوفيات الا اذا قرر هو نفسه ان يزعج عنه الستار » ويضيف « وجدت نفسي لا ازال عاجزا عن معرفة السبب بالضبط الذي ضغط على الزناد فاطلق قرار الرئيس » (٤٠) رغم المفارقة البديهية وهي ان مقالات هيكل و « دائرة الحوار » في الاهرام وكذلك ارقام الكمبيوتر التي نشرها حول حالة الاسلام والاحرب كانت التمهيد الفكري لقبول هذا القرار . ولكن رسالة بريجنيف الى الرئيس السادات في بداية اغسطس - آب ١٩٧٢ كانت تحمل الجواب وتحدد الاسباب بصراحة غير معتادة في العلاقات الدبلوماسية . قال الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي في رسالته « اننا لا نستطيع ان نقف موقف اللامبالاة من الاتجاه الذي تسير فيه جمهورية مصر العربية ، لان ذلك امسح يخصص المصالح المشتركة للسوفييت والشعوب العربية معا . ولعلكم تذكرون ، يا سيادة الرئيس ، ان القيادة في كل من بلدينا قد انفلتت على ضرورة الحاجة الى تقوية زحفكم الهسي الامام وتدعيمه ، وزحف كل القوى التقدمية في الشرق الاوسط . ونشعر بان من خطانا ان نذكركم بهذا لانكم انتم انفسكم قد تصدتمت اليينا مرات عدة عن المنشطات المتزايدة للقوى الرجعية داخل مصر ، وعن الجهود التي تبذلها العناصر اليمينية بصورة مباشرة او غير مباشرة ، بالتحالف مع الاستعمار ، لوقف زحف مصر على الطريق التقدمي والعودة به الى الوراء . فالى اين تتجه مصر ؟ الى اين تساق بايدي قوى من داخلها وخارج حدودها ؟ وما الذي ستكون عاقبته العلاقات بيننا فسي المستقبل ؟ هذه هي الاسئلة التي تثير القلق لدى اصديقاتكم وتقدم التشجيع لاعمالكم . اننا نتطلع الى تالي جواب عن هذه الاسئلة ، ونأمل ان تكون الاجابة عنها بكل صراحة » (٤١) .

والحقيقة ان الزعيم السوفياتي لم يتلق جوابا من الرئيس المصري ابدا ، ولكنه - والمالم اجمع - تلقى جوابا من نوع آخر من شباب الشعب المصري .

## ٦ - من يجيب على مقال « المجهول » ؟

كان الاستغناء عن خدمات الخبراء السوفيات في مصر هو الاجراء العلني الاول الذي يفصح عن الصانع الحقيقيين للقرار المصري بعيدا من الواجهات والاقنعة . فالاجراء تضمنته صراحة من قبل اتخاذ مذكره البغدادي وكمال الدين

(٣٩) هيكل - المصدر السابق - ( ص ١٥٩ )

(٤٠) المصدر السابق ( ص ١٥٤ و ١٥٥ )

(٤١) النص مأخوذ من كتاب هيكل المذكور ( ص ١٦٠ و ١٦١ )

حسين والآخرين ، ومقالات هيكل وندوة الموظفين الكبار في الخارجية المصرية بالاهرام والقيادة الجديدة في الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي، والكثيرين من أعضاء المؤتمر القومي الذين استقبلوا اعلانه في ١٨ يوليو - تموز ١٩٧٢ بالهتاف والتصفيق الحاد . ولكن المجتمع المصري بسؤاله الكبير « لماذا » من مسلسل الحرائق والفئنة الطائفية والإرتفاعات المتتالية للأسعار والثبات المضني للأجور ، كان يحاول تلمس « المجهول » القبل في القرارات والقوانين والاجراءات الثلاثة الرئيسية : قانون الاستثمارات الأجنبية وقانون الوحدة الوطنية واخراج السوفيئات . . اذ رافق القانون الاول هجوم طفيلي على « الانتاج » متمثلا في تطويق القطاع العام وازدهار الاستهلاك عبر القطاع الخاص في التجارة الخارجية والداخلية . كما واكبت القانون الثاني موجة عنيفة من التطرف الديني الرسمي في اجهزة الاعلام . وأشار الاجراء الأخير الى موقف معاد للقوى اليسارية والناصرة والديموقراطية في المجتمع .

وإذا كانت الحرائق المدنية والدينية هي التعبير السلبي عما يضطرم به باطن المجتمع من صراعات ، فقد كانت حركة الطلاب المصريين خلال عام كامل ( ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ) هي **الرقابة الإيجابية** على مجريات الأمور . وهي الحركة التي لا تفصل عن أحداث ١٩٦٨ وتمتد جذورها الى تقاليد الحركات الطلابية في التاريخ المصري الحديث ، وخاصة في تلك المرحلة التاريخية عام ١٩٤٦ ( ذكرى ٢١ شباط - فبراير ) حيث تالقت حينذاك « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » كممثل جبهوي شامخ في الأربعينات الذهبية (٤٢) . ولا سبيل لفهم حركة الطلاب المصريين فسي السبعينات الا في هذا الإطار التاريخي ، لا بمعنى أنها جاءت امتدادا مطابقا للماضي ، بل العكس لاستخلاص الثوابت والمتغيرات التي تركت بصماتها واضحة على الحركة الجديدة .

فمن ناحية تمتد الحركة الطلابية المصرية في عمق التاريخ المعاصر الى البدايات الاولى للقرن العشرين ، وبالتحديد عام ١٩٠٦ . ولم يكن هذا التاريخ محض مصادفة ، بل كان مواكبا لحادث « دنشواي » - احدى قرى محافظة المنوفية جنوب غرب القاهرة - حيث اصطدم بعض الفلاحين المصريين ببعض الجنود الانكليز الذين اقبلوا لصيد الحمام من أبراج القرويين الذين يربحون من تربيته وبيعه . فما كان من سلطة الاحتلال الا ان نصبت محكمة فورية وعلمت المشائق في ساحة القرية واعلمت بعض شبابه . وهي « الجريمة » التي ندد بها الكاتب الايرلندي برنارد شو في ذلك الوقت . وهي ايضا الجريمة التي يسرت الميلاد الحقيقي للرواية المصرية على يد محمود طاهر حقي الذي كتب على اثرها « عذراء دنشواي » متأثرا بالرواية الفرنسية الشهيرة في زمنه « عذراء اللورين » . في هذا التاريخ ولدت الحركة الطلابية المصرية ، رغم ان « الجامعة الاهلية » لم تولد الا بعد

(٤٢) هذه النقطة مشروحة تفصيلا في اطروحتنا للمكتوراة « النهضة والقوط في الفكر المصري الحديث » . وهي المجلد الاول من عملنا هذا - دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٨

ذلك بعامين ، اما الجامعة الرسمية « جامعة فؤاد الاول » التي أصبحت جامعة القاهرة فلم تتأسس الا عام ١٩٢٨ . غير انه في ذلك العام وبالتحديد في ٢٢ أكتوبر - تشرين ١٩٠٦ اجتمع عدد من الاعيان والمثقفين المصريين في منزل سعد زغلول (زعيم ثورة ١٩١٩ بعدئذ ورئيس حزب « الوفد » ايضا ) ليناقدوا سياسة التعليم في البلاد ، وكان البريطاني « دتلوب » قد خطط للتعليم في مصر على اساس انها « مزرعة قطن » لا تحتاج الا لصفار الموظفين والحرفيين ممن تكفيهم المدارس المتوسطة . كذلك فقد ركز جهده على دعم « التعليم الديني » في مواجهة التيارات العصرية . من هنا كان التفكير في اقامة جامعة ابعد ما يكون عن التخطيط البريطاني للثقافة العربية في مصر . كما ان هذا التفكير ، للسبب نفسه ، أصبح من الهموم الرئيسية لنضال الشعب المصري في ذلك الوقت الباكر . وقد أصدر الاجتماع في بيت سعد زغلول بيانا الى الامة جاء فيه « في هذه السنة هب في الراي العام تيار من نفسه ( أي تلقائي ) لتحقيق هذه الامنية ، لان الامة انتهت بان تفهم تمام الفهم ان طريقة التعليم فيها ناقصة ودائرتة تقف وننتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية . وان من وراء الحدود التي انحصر فيها ، معارف سامية ، وحقائق عظيمة ، وقضايا جلية ، ومشكلات غامضة تشتت الى انفوس الى حلقها ، واختراعت جديدة ، وتجارب بدية ، واختبارات كثيرا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في اوربا ولا يصل اليها الا صنادها الضعيف . فانها ما يختص بالوجود ، وما يتعلق بالبيئة الاجتماعية ، وما يبحث فيه عن لغة الانسان ، وعن الآداب والفلسفة والشرائع واقتربة وكل ما يهم ماضي الانسان وحاضره ومستقبله . . . وابلغ من ذلك انه لا يوجد لدينا درس نعرف منه قيمة المؤلفات العربية في الآداب والفلسفة والمعلوم ، ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عباد الاوروبيون الذين بحثوا عنهم وعرفوهم ووفوهم حقهم من الاجلال والاحترام . ان جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب ان يتقدم التعليم في بلادنا خطوة نحو الامام . وان امتنا لا يمكنها ان تعد في صف الامم الراقية لجرد ان يعرف اغلب افرادها القراءة والكتابة . او ان يعلم بعضهم شيئا من الفنون والصناعات كالطب والهندسة والمحامة ، بل يلزم اكثر من ذلك : يلزم ان شبابنا الذين يجدون في اوقاتهم سعة ، ومن نفوسهم استعدادا يصعدون بمقولهم ومداركهم الى حيث ارتقى علماء تلك الامم . . . »

وهبت مصر عن بكرة ابوها تلبي هذا النداء ، فرغم انه كان لديها منذ عصر محمد علي ورفاعة الطهطاوي وعلي مبارك ، « مدارس » للترجمة والهندسة والطب . . . الا ان هذه « الصناعات » كلها كما يقول البيان السابق ليست هي « الثغاة » . ومن المفيد التذكير بان « الازهر » ظل منذ العصر الفاطمي هو منارة العلوم الدينية الاسلامية في الشرق . وقد كان سعد زغلول نفسه من خريجيه قبل ان يتعلم القانون . ومن المفيد كذلك القول بان ابناء الاستقرابية المصرية الناشئة كانوا يتوجهون الى جامعات الغرب ويعودون « أسائدة » . ولكن البيان التاريخي

كان يشير الى جملة حقائق جديدة تماما . اولها ان « القوى الاجتماعية » التي اصدرته تتكون اساسا من ابناء الطبقة الوسطى الوليدة ذات الطموحات الاكيدة في ما هو اهم من « الوظيفة » التي كانت ترشحهم لها برامج دنلوب . كما انها رغم تدنيها الشديد ، كانت ذات طموحات اكيدة في « العلمنة » و « المصرية » لا نسي منجزاتها المادية المحسوسة كالتعب والهندسة بسبل في « تكوها » الذي « يربي العقول » . بل يشير البيان اشارة فريدة الى العصر الذهبي للحضارة العربية الاسلامية التي ساهمت بنصيب موفور في عصر النهضة الاوربية ، وقد آن الاوان لاسترداد « روحها » لدرء التخلف . وهكذا كان البيان الباكر حوارا عميقا بين التراث والعصر والمجتمع ، وقد اراد للجامعة ان تكون تجسيدا لهذه المعاني .

وهكذا هبت مصر كلها تلبية النداء منذ ٢٢ اكتوبر - تشرين اول ١٩٠٦ الى ٧ فبراير - شباط ١٩٢٨ اليوم الذي وضع فيه حجر الاساس للجامعة المصرية . وقد ردت الجامعة ( التي ولدت في رحاب النضال من اجل الاستقلال والديموقراطية والنهضة ) على الشعب بسلسلة موصولة الحلقات من الممارك الفكرية المجيدة ، فاصبحت قلعة التنوير والفكر الوطني والعقلانية والوحي الشعبي بالاصالة والمعاصرة . وبعد ١٧ عاما فقط على انشائها - وبالتحديد في صيف ١٩٤٥ - تشكل اول تنظيم جهوي من الطلاب المصريين المنتمين الى الاحزاب السياسية على امتدادها من اقصى اليمين حيث الاخوان المسلمين و « مصر الفتاة » الى اقصى اليسار حيث التنظيمات الشيوعية والتروتسكية ، مروراً بحزب البرجوازية الوطنية الكبير « الوفد » . وقد حددت لجنة من ممثلي الطلاب ذوي الانتماءات المختلفة ، ان كفاحها من اجل الاستقلال ليس كفاحا ضد الاحتلال العسكري وحده ، بل ضد السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وكذلك عملاء الاستعمار من كبار المالكين المرتبطين بالاحتكارات الاجنبية ، وانه لا بد من تكوين جبهة وطنية هيكلية تناضل من اجل تحقيق هذه الاهداف .

ثم اعلنت احزاب الاقلية الحاكمة حينئذ في ٢٠ ديسمبر - كانون الاول ١٩٤٥ عن رغبتيها في التفاوض مع لندن لاعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ وردت الحكومة البريطانية بعد شهر بان لا مانع لديها من التفاوض بشرط استمرار الارتباط بين مصر وبريطانيا وان تدخل مصر في جلف دفاعي مشترك والبقاء على القواعد العسكرية في مصر والسودان ، وكان رد الطلاب هو « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » و « الجلاء بالدم » . ودعمت اللجنة المشكلة في صيف ١٩٤٥ الى مؤتمر ٩ فبراير - شباط ١٩٤٦ في حرم جامعة فؤاد الاول ( جامعة القاهرة الآن ) حيث طلب المؤتمرون بوقف المفاوضات الدائرة ، والفاء كل المعاهدات والاتفاقيات مع الاحتلال ، وجلاء القوات البريطانية على الفور . ثم توجهت من المؤتمر مظاهرة كبيرة لرفع هذه القرارات الى المسؤولين ، فما ان وصلت الى منتصف كوبري عباس ( كوبري الجلاء الآن ) حتى فتح الجسر فجأة واطاقت الشرطة نيرانها ، وكانت مظاهرة كوبري

عباس الشمرة ، حيث لقي العديد من الطلاب حتفهم غرقا أو بالرصاص . وانفجر  
بركان الماومة الشمبية في كل مكان حيث استشهد المصريون والسودانيون معا في  
الاسكندرية والزقازيق والمنصورة ، وقد بلغ عدد القتلى سبعة غير مئات الجرحى .  
وفي القاهرة حطم الشباب الزينات الملكية المعدة للاحتفال بعيد الميلاد الملكي وحرقوا  
صورة الملك فاروق وحتفت الجامعة بسقوط الملكية و حياة الجمهورية .

واغلقت الحكومة الجامعة . وفي ١١ فبراير - شباط انخرط الطلاب في  
مظاهرات الجماهير الصاخبة نحو السراي ، فاربطت النضال - على الفور - ضد  
الاحتلال بالنضال ضد العرش والرجعية . وفي اليوم التالي التقى طلاب جامعة  
داروق ( جامعة الاسكندرية ) بعمال كرموز ( الحسى الشعبي في العاصمة الثانية  
البلاد ) واضطربت البلاد من شمالها الى جنوبها تطالب بطرد الحكومة فسقطت .  
ولكن الذي جاء هو « اسماعيل باشا صدقي » رئيس اتحاد الصناعات المصرية  
اي زعيم ارباب العمل في الشركات المختلطة من رؤوس اموال كبار الملاك ورؤوس  
الاموال الاجنبية ) . وقررت اللجنة التحضيرية للطلبة انتخاب لجان وطنية .  
وفي ١٧ فبراير - شباط في احد مدرجات كلية الطب اعلان عن تشكيل **اللجنة الوطنية**  
**للطلبة** التي طالبت في ميثاقها بالغاء التام عن كل شبر من اراضي وادي النيل  
اي مصر والسودان ) والتحرر من العبودية الاقتصادية . ووجهت نداء الى  
العمال ليشكلوا **اللجان الوطنية في المناطق والاحياء العمالية والقطاعات** . وعلى الاثر  
تكونت العديد من هذه اللجان في القاهرة والاسكندرية . واستمر اجتماع اللجنة  
الوطنية للطلبة طوال الليل حتى صباح اليوم التالي ( ٢ / ١٨ ) حيث اتصلت  
بالاسكندرية وبعمال الترام والطابع وعمال شبرا الخيمة ومؤتمر نقابات عمال القطر  
المصري واللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات عمال القطر المصري . وفي ١٨ و ١٩  
فبراير - شباط ١٩٤٦ تم تكوين **اللجنة الوطنية العمالية والعمال** ، القيادة التاريخية  
الجديدة للنضال الوطني . وفي نهاية اجتماعها الاول « قررت نقابات عمال القطر  
المصري ، وطلبة الجامعات المصرية والازهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية  
والثانوية ان يكون يوم الخميس ٢١ فبراير - شباط ١٩٤٦ يوم اضراب عام لجميع  
هيئات الشعب وطوائفه ، يوم استئناف الحركة الوطنية المقدسة التي تشترك فيها  
عناصر الشعب المصري متكتلة حول حقها في **الاستقلال التام والحرية الشاملة** » .

واقبل يوم ٢١ فبراير - شباط ليصبح « تاريخا » مشهودا في حياة مصر  
والعالم العربي وكافة الشعوب المقيدة باغلال الاستعمار . فتدفقت المظاهرات الى  
قلب القاهرة ، وفي مؤتمر **ميدان الاوبرا** اعلن مجددا ضرورة قطع المفاوضات والغاء  
الناجز والفناء للماهدات وعرض القضية برمتها على مجلس الامن ، اي تدويل  
المسألة المصرية واشراك الراي العام العالمي الذي تتردد في حشايها النهاية الفادحة  
الشن للحرب العالمية الثانية . وفي ميدان قصر النيل ( ميدان التحرير الآن )  
حصلت القوات البريطانية بالرصاص وتحت عجلات مصفحاتها العشرات من  
التظاهرين . ولكن المظاهرات عمت بقية ارجاء مصر في اقاليم الوجهين البحري

والقبلي . ولكن اول « جبهة وطنية » بعد الحرب كانت قد ولدت ، كتنقيض لجبهة الاحزاب عام ١٩٣٦ التي وقمت معاهدة التهادن مع الاحتلال ، وكامتداد لثورة ١٩١٩ المجهضة بسقوط جيل الرواد . وكان الفرق النوعي بين الجبهتين ان « اللجنة الوطنية للطلاب والعمال » قد مثلت تحالف القوى الشعبية من العمال والمثقفين والبرجوازية الصغيرة الوطنية الديمقراطية ، وهي القطاعات الاجتماعية الصاعدة على المسرح السياسي .

الا ان ذلك لا يعني ان السفارة البريطانية والقصر الملكي قد استطاعا – بالتعاون مع صدقي باشا – سحب ممثلي الاخوان المسلمين و « مصر الفتاة » . وقد تجلى هذا « الانشقاق » في صفوف اللجنة الوطنية حين اعلنت يوم ٤ مارس – اذار كيوم حداد وطني على شهداء ٢١ فبراير – شباط . غير ان الانقسام لم يمنع ٢٥٠ الفا ( ربع مليون ) مواطنا من الاحتشاد وتنظيم حركة المقاومة ضد قوات الاحتلال واحزاب الاقلية والسراي . كما لم يمنع الصدى العربي الشامل لاحداث مصر ، ففي السودان قام الطلبة والعمال بمظاهرات ضخمة في ١٢ مارس – اذار بالعاصمة ، الخرطوم . وفي العراق تظاهر العمال والطلاب ايضا الى جانب كفاح الشعب المصري ، وكانت مذبحة كاروباني بكر كوك التي استشهد فيها عدد كبير من العمال . وفي الهند تظاهر سلاح الطيران والبحارة في بومباي ضد قوات الاستعمار البريطاني لستقط ٣٥ شهيدا وخمسمائة جريح . أما اتحاد الطلاب العالمي فقد كرس يوم ٢١ فبراير – شباط يوما عالميا للنضال ضد الاستعمار .

في مصر اخفقت مفاوضات « صدقي – يمين » حول اتفاقية الدفاع المشترك ، وكذلك مفاوضات « خنبة – كامبل » وانتشر « الصنف الثوري » سواء بالاغتيالات الفردية ( ضد الانكليز وعملاتهم المحليين ، وضد القصر وعملائه ايضا ) او باشمال النار في ثكنات الاحتلال ، فتحقق الجلاء من المدن و « القلعة » في ٤ يوليو – تموز ومن مطاري حلوان ووادي النطرون في اكتوبر ( تشرين الاول ) وديسمبر ( كانون الاول ) ومن القاهرة والاسكندرية في مارس – اذار ١٩٤٧ . وكان يوم ٢١ فبراير – شباط ١٩٤٦ قد حدد بشكل قاطع هوية المنعطف الجديد للثورة المصرية وقواها الاجتماعية ، فاصبح « الاستقلال الوطني » يعني الاستقلال الاقتصادي والسياسي والديموقراطية الاجتماعية لا الجلاء العسكري فحسب . . واضحت جماهير « البرجوازية الصغيرة » الى جانب العمال والفلاحين والمثقفين والجنود في مواقع جديدة من المشهد الاجتماعي والسياسي الذي ظل « حكرا » للبرجوازية المتوسطة والكبيرة واشباه الاقطاعيين دون انجاز لمهام « الثورة الوطنية الديمقراطية » التي بدأت مع انتفاضة مرابي واجهضت في نسوة ١٩١٩ وسلمت نفسها في معاهدة ١٩٣٦ .

وكان صدقي باشا رئيس الوزراء واضحا حين وقف في مجلس الشيوخ في ١٥ يونيو – حزيران ١٩٤٦ ليقول « اننا حكومة يفضاء لشعب احمر » وهو يطلب

الموافقة على سن الاجراءات الاستثنائية المعروفة باسمه ، وهي « قوانين مكافحة الشيوعية » . كما أنه كان منسجما مع تمثيله لمصالح الفئات العليا من البرجوازية المتحالفة مع الاستعمار ، حين وقف مرة اخرى في مجلس النواب يلوح بدبوان شعر « اصرار » لكمال عبد الطيم يطلب الموافقة على اعتقال مئات من الشباب والعمال والمتقنين (سلامة موسى ومحمد مندور) في ١١ يوليو - تموز ١٩٤٦ واغلاق عدد كبير من الصحف والمجلات وابواب الروابط والاتحادات والنوادي التي شاركت في صنع ٢١ فبراير شباط ١٩٤٦ .

بعد خمسة وعشرين عاما من هذا التاريخ فوجيء العالم بحركة الطلاب المصريين في اوائل السبعينات لا كتمة لاحداث ١٩٦٨ ولا تكرارا لاحداث ١٩٤٦ بل اتصالا عميق الدلالة ، بتاريخ الجامعة المصرية العريق في النضال الوطني من ناحية ، واستكمالا لاهداف « الحركة » بعد هزيمة ١٩٦٧ من ناحية اخرى (٤٢) . وتفصيلنا الراهن لبعض « اللحظات » في تاريخ الحركة الطلابية المصرية ، لا يقصد به «تأريخ التطور» بقدر ما نهدف منه الى تلمس الثوابت والمتغيرات في الحركة الشعبية والظروف المحيطة بها ، وهو الامر الذي يساعدنا على فهم الحركات الجديدة وآفاق نموها في المستقبل .

من هنا نؤكد سلفا بأن حركة السبعينات ليست « مفاجئة » بأي معنى . انها بنت **التقاليد التاريخية** لنشأة الجامعة المصرية ، وهي التقاليد « **الوطنية** » اساسا ، أي ضد الاستعمار الاجنبي ، و « **الاجتماعية** » بالضرورة ، أي ضد الصفوة للطبقية المتنازعة ، ومن ثم فهي تقاليد « **ديموقراطية** » صميمية . وفي هذا السياق يمكن القول دون تجاوز ، ان حركة الطلاب المصريين تاريخيا ، هي حركة واقعة على صعيد العالم . ومن زاوية اخرى هي بنت **التقاليد الثورية** للشعب المصري ، فهي التي بادرت خارج احزابها الى تمثيل كل الشعب في **لجان وطنية** ، والى التحالف مع **الطبقة العاملة** . ومن زاوية ثالثة هي بنت الرد المدوي على الهزيمة في ظل قيادة استثنائية هي الشخصية للتاريخية لجمال عبد الناصر . واخيرا فهي بنت زمانها بكل ما يلتهب به وجدان الشعب العربي في مصر .

ماذا اخلت من الماضي وماذا اضافت ؟ وقبل ذلك ما هو سيلقها التاريخي ؟

يجب الاقرار اولا بأن شباب الجامعات في مصر السبعينات هو الجيل الذي لم يكن قد ولد حين اعطيت بعض الارض للفلاحين . وكان طفلا حين صدر القرار الناصري الكبير بمجانبة التعليم في مختلف المراحل . وكان صبيا حين شارك العمال في ادارة مصانعهم وارباحتهم . وكان في الخطوة الاولى من مراحل الشباب حين وقعت الهزيمة في حزيران ١٩٦٧ وغاب جمال عبد الناصر . ولكنه بعسي ، بشكل ضبابي غائم انه « وارث الانتصارات » الوطنية والشعبية ، بعد كل حركة تعمد قام بها في

(٤٢) يمانح الباحث هذه النقطة تفصيلا في المروحة السابقة للدر .



الماضي والحاضر . وبين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٨ لم يسمع له احد صوتا ، ولكنه حين انفجر في فبراير - شباط ونوفمبر - تشرين الثاني عام ١٩٦٨ علق تمثال وزير الداخلية على مشنقة زمرية ودفع عبد الناصر لاصدار « بيان ٣٠ مارس - آذار » رافعا ، للمرة الاولى شعارات سيادة القانون ودولة المؤسسات . ولم يكن في ذلك كله معزولا عن حركة الشباب العالمية ، غربا وشرقا ، عام ١٩٦٨ ولكنه كان متميزا . كان **التراب الوطني والديموقراطية** هما محور نضاله . ولقد عاد الى الصمت عام ١٩٦٩ حيث كانت « حرب الاستنزاف » على حدود سيناء في ذروتها . واندفع هادرا وراء جثمان ناصر في سبتمبر - ايلول ١٩٧٠ . ولسم يشارك في « صراع الماليك الجدد » على السلطة في مايو - ايار ١٩٧١ . ولكن ما ان شارفت « سنة الحسم » هذه نهايتها ، حتى كانت كافة العناصر السابقة والجديدة قد شكلت حركته الجديدة .

انه اذن ، في مجموعه العام ، من صلب الفئات الشعبية الواسعة في الريف والمدينة ، من جماهير العمال والفلاحين والحرفيين وصغار الموظفين وأصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة من التجار والمهنيين ، الذين اتيح لابنائهم الدخول الى رحاب الجامعة بسبب تفوقهم وحده . وهو نفسه الجيل الذي يدري انه بمجرد تخرجه سوف « يعمل » حسب قانون القسوى العاملة ، لا بالوساطات والصدف والحظوظ . ويكاد الماء الملكي وقيام الجمهورية والاصلاح الزراعي وتأميم القناة ومعركة السويس والجللاء وتمصير المصالح الاجنبية وتحديد الملكية الزراعية وتأميم الشركات الرأسمالية ، ان يكون فيلما من اشباح الذكريات . امسا « الهزيمة » و « المعتقلات » فهما معا الصورة الرئيسية التي تتوسط المخيلة في اطار من التدهور الاقتصادي والحريق الاجتماعي والقمع السياسي .

علينا اذن في بدء التعرف على هذا الجيل المصري الجديد أن نفرق بينه وبين زميله في العالم الخارجي وقد تمرد هو الآخر ، شرقا وغربا ، عام ١٩٦٨ تمردا مشريا . ولكن جيل الستينات من شباب العالم المتطور ، اشتراكيا كان او رأسماليا ، هو ثمرة عصر المتغيرات العظمى بعد الحرب العالمية الثانية ، في وسائل الانتاج وقواه الاجتماعية . اي ما سمي حينها بثورة العلم والتكنولوجيا او الانقلاب الصناعي الثاني وحينما آخر عرف بثورة المواصلات . وهو عصر البشائر الاولى لنكوص الاستثمار من مواقفه التقليدية واساليبه التقليدية كذلك ، والانقلاب عبر ابداعات ثورية جديدة السى عصر الاشتراكية . بالإضافة السى ان حركة الطلاب العالمية ، في الغرب خصوصا ، هي ثمرة مجتمع الاستهلاك ، وتمردا موجه اساسا ضد « المؤسسة » سواء كانت الدولة او الحرب .

حركة الطلاب المصريين على العكس من ذلك ، هي ثمرة مجتمع « الانتاج » في ظل علاقات اجتماعية في الاطوار الاولى من النمو ، وفي ظل حكم اوتوقراطي تنعدم فيه الديموقراطية الليبرالية دون بديل كالديموقراطية الشعبية ، وفي ظل مناخ

اجتماعي منقل بالرواسب الشيوعية . وهي ايضا ثمرة « الفراغ التنظيمي » في الحياة السياسية المصرية . . بتقييد الشرعية عن كافة الاتجاهات منذ انشاء الاحزاب في مصر عام ١٩٥٣ واحتجابها من ثم في دهاليز العمل السري ، او بفناء نفسها والانزواء تحت لواء التنظيم الرسمي الوحيد . وايضا بقياد الفاعلية لهذا التنظيم الذي تحول مع الايام الى ديكور . وقد انعكس ذلك بداية على مصر « الاتحادات الطلابية » و « منظمات الشباب » في الاتحاد الاشتراكي ، فقد تحولت الاولى الى منظمات للنشاط الترفيهي ، بينما كانت الثانية حين تأخذ الامور جيدا ياري اعضاءها الى السجون والمعتقلات .

وكانت الجامعة قد تعرضت مرتين على الاقل ، قرب منتصف الخمسينات وقرب اواخرها ، لما تعرضت له بقية المؤسسات الديمقراطية في المجتمع كالحزب والصحف والبرلمان والقضاء والنقابات المهنية والعمالية ، من صف وقهر . ففي عام ١٩٥٤ اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بالفصل الجماعي لحوالي ستين استاذا جامعي من الوجوه المعروفة بالديموقراطية او الفكر اليساري . وقد اضطروا في غالبيتهم للعمل بالصحافة او الهجرة المؤقتة . وفي عام ١٩٥٩ حيث قام النظام الناصري بهجمة شاملة على صفوف اليسار المصري ، صفيت البقية الباقية او الوجوه الجديدة للفكر الوطني والماركسي من اساتذة الجامعات ، بان تم اعتقالهم لفترات اواحت بين العامين والخمس سنوات . ومن كان « يفصل » او يقال ، لم يكن يسمح له بالعودة الى رحاب التعليم الجامعي . وهكذا فرغت الجامعة عمليا من اساتذة كبار في الاقتصاد والفلسفة والرياضيات الحديثة والآداب من امثال محمد مندور ولويس عوض وفؤاد مرسى واسماعيل صبري عبد الله وعبد العظيم انيس ومحمود امين العالم وعبد الرزاق حسن وفوزي منصور وغيرهم ممن حصلوا على ارفع الدرجات العلمية من السوربون واكسفورد وكمبريدج وبرنستون في الاربعينات من هذا القرن ، وعادوا الى بلادهم مزودين بالفكر الليبرالي والفكر الاشتراكي او بما مما . وكان من الطبيعي ان تنتقل القيادة الفكرية من الجامعة ، طيلة الخمسينات والستينات ، الى الصحافة . ومن ثم فقد سادت برامج التعليم المناهضة للفكر العلماني الديمقراطي خلال هذين المقتدين من الزمن ، خاصة في عهد كمال الدين حسين التي تولى فيها ارفع مسؤوليات التعليم والثقافة ، وهو الضابط المعروف بالجاهه الديني المتطرف . وهكذا نشطت التنظيمات الدينية لتملا « الفراغ » باسماء متنوعة كالشباب المسلم وشباب محمد والشباب المسلمين والاخوان المسلمين وغيرها . كما نشطت التنظيمات البوليسية بين الاساتذة والطلاب على السواء ، لكتابة التقارير السرية عن زملائهم لاجزة الامن .

في ظل هذه الاوضاع لا يمكن القول بان « الجامعة » هي الام الشرعية لحركة الطلاب ، بل كان « الشارع » الذي ينتمون اليه اجتماعيا وثقافيا . . كان تناقضهم الداخلي انهم ، وهم ابناء الشارع الشعبي العريض بغماله وفلاحه وبرجوازيته الصغيرة اساسا ، قد هرفوا الطريق الى الجامعة عبر « انتصارات » ثورة يوليو -

تموز ١٩٥٢ على الاستعمار والاقطاع ورأس المال الكبير ، ومجانبة التعليم والتصنيع  
والاصلاح الزراعي وغير ذلك مما « يسمعون » عنه . وحين دخلوا الجامعة لم تكن  
راسخة في عيونهم سوى « الهرمة » والتخلف والديكتاتورية .

من هنا لم يكونوا قط في مواجهة « المؤسسة » الجامعية او الدستورية ، بل  
ارادوا ملء هذا الشكل بالمضمون الاجتماعي المتقدم . وهم لم يكونوا قط في مواجهة  
« المؤسسة » الحزبية ، بل كانوا يريدون خلقها من العدم ، على نقض زملاتهم في  
الغرب الذين تمردوا على الجمود والبيروقراطية للابنية التنظيمية والسياسية .  
وايضا على اختلاف مع حركة ١٩٤٦ المصرية التي كان قادتها في غالبيتهم معلمي  
احزاب ومنظمات . من هنا التمايز الجوهري بين حركة الطلاب المصريين في  
السبعينات ، وغيرها من الحركات في الخارج بل وغيرها من الحركات « التاريخية »  
في الداخل . انهم ، هنا ، هذه المرة ، لا « يمثلون » تنظيماتهم بل يخلقونها خلقا من  
شبه الفراغ الديموقراطي ، يخلقونها لانفسهم على نطاق الجامعة ولغيرهم على نطاق  
المجتمع . يخلقونها على صعيد الدائرة النوعية التي يتحركون فيها ( عالم الجامعة )  
ويخلقونها على الصعيد العام الذي يحركون فيه « العودة الى التقاليد الديموقراطية »  
ببناء المنابر السياسية المستقلة . لذلك فهم لا يشكلون طبقة اجتماعية كبقية  
صفوف المثقفين ، ولكنهم في الوقت نفسه ليسوا مجرد حركة طلابية ، بل هم وكلاء  
شرعيون عن المجتمع بختلف طبقاته الوطنية . وهم بهذا المعنى ليسوا صدى لحركة  
الطلاب المالية ، كما انهم ليسوا تكرارا لحركة ١٩٤٦ في مصر ذاتها . انهم الاستداد  
« النومي » الأكثر تطورا .. فقد حملوا اعباء مرحلة تاريخية مختلفة كغيرها . كانوا  
هم « الطلاب » المنظمة نفسها ، لا مجرد « شباب جامعات » . والنقطة الثانية التي  
تؤكد هذا التمايز ، هو « التواصل » عبر عشر سنوات منذ عام ١٩٦٨ الى عام  
١٩٧٧ فليست هناك « حركة طلابية » بهذا المعنى ، بل هي حركة اجتماعية -  
سياسية ، اثمرت في المد والجزر « ووحا ديموقراطية » بعثتها من تحت الرمال ،  
حتى اصبحت « الحزبية » في مصر من جديد ، تتمتع نسبيا بالمشروعية الرسمية .

ولا شك ان هذه الحركة الجديدة قد استلهمت العديد من حلقات التراث  
العالمي والوطني في حركات الطلاب الاخرى .. فقد تأثرت في ابداعاتها التنظيمية  
بفكرة « اللجان الوطنية » الاخذة اصلا عن حركة ١٩٤٦ ، كذلك مبادراتها في  
الاتصال بالتقايات العمالية والمهنية ، وايضا صيغة « المؤتمرات » المتسعة لجماهير  
الطلاب والمتنقلة احيانا بين صفوف الشعب . وكان أبرز التقاليد التي اخذتها عن  
مسيرة شعب مصر عموما وشبابها خصوصا هو « المعارضة الشعبية » والانضباط  
بيشما كان اعداؤها ، بتقاليدهم التاريخية التي تجلت في حريق القاهرة ٢٦ يناير -  
كانون الثاني ١٩٥٢ ، هم الذين يلجأون الى العنف والتخريب والدم بقصد  
تشويهاها والحيلولة دون تحقيق اهدافها . كذلك ورثت عن شببية العالم وتجاربهم  
المخففة غالبا في اشغال ثورات ثقافية ، افكارا هامة كملصقات الجدران ومجلات

الحائط والاعتصام داخل الجامعة والساحات العامة . ولكن هذا « المراث »  
الانساني والوطني ، قد اضيفت اليه خبرة جديدة نوعيا في النضال .

#### ٧ - جيل الثورة يقول « لا »

يؤرخ البعض لحركة الطلاب المصريين في السبعينات بخطاب الرئيس السادات  
في ١٣ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ حيث « اعتذر » عن تأجيل سنة الحسم بفباب  
الحرب الهندية الباكستانية ، فلم يكس مقولا للطرف الدولي الحليف ( الاتحاد  
السوفياتي ) ان ينشغل بما يدور في الشرق الاقصى والشرق الاوسط معا . ولكن  
هذا البعض من المؤرخين لم ينتبه الى الاشارة التي وردت في هذا الخطاب بالذات  
عن « الاسبوع الفلسطيني » الذي عقده طلاب كلية الهندسة بجامعة القاهرة قبل  
ذلك بأسبوعين ، أي في اواخر شهر ديسمبر - كانون الاول ١٩٧١ . وهذا هو  
التاريخ الحقيقي لاستئناف الحركة الطلابية المصرية مسيرتها بعد توقف حرب  
الاستنزاف ومشروع روجرز ومجزرة ايلول ٧ . للمقاومة الفلسطينية في الاردن  
وغياب ميد الناصر وانتقال السادات . كان هذا « الاسبوع الفلسطيني » هو  
الشرارة التي اشعلت الفتيل ، من قبل ان يضطب السادات عن « الغياب » الذي  
حجب الحرب وان لم يحجب سيل النكات المصرية . وكان الخطاب في اشارة  
واضحة قد ندد بـ « جماعة انصار الثورة الفلسطينية » التي نظمت ندوات  
الاسبوع . وكان اسبوعا عربيا وان كان اصحاب الدعوة هم الطلاب المصريون .

هذه « البداية » بالغة الاهمية ، فهي كما نلاحظ بداية سياسية واضحة  
لا تحتمل الانتساب الى « نشاط جامعي » وتقليدي . وهي بداية عربية واضحة  
لا تحتمل الانتماء الى مشكلات اقتصادية او اجتماعية محلية . هذان المعنيان  
للبداية ليسا مجردين من « التاريخ » من ثلاث زوايا : عروبة مصر في العصر  
الحديث ، وعلاقة مصر بقضية فلسطين في الاربعينات ، وعلاوة سيناء بالقضية  
الفلسطينية في عدوان ١٩٥٦ وهزيمة ١٩٦٧ . هذا التاريخ الموصول يؤكد حقيقة  
هامة تقيب عن كثير من الازمان و « يفاجاون » بحضورها في خضم الاحداث ثم ..  
سرعان ما ينسونها . هذه الحقيقة هي أن عروبة مصر لم تولد في ٢٣ يوليو - تموز  
١٩٥٢ ، لا على صعيد التاريخ ولا على صعيد الفكر ولا على صعيد العمل السياسي  
المصري ، بل هي قد ولدت قبل « الناصرية » بكثير . وربما كان الفضل الكبير  
لجمال عبد الناصر كممثل لفئات اجتماعية جديدة على المسرح السياسي ، انه  
كشّف عجز النظام السابق وما يمثله من مصالح وارتباطات ، عن التعرف على  
هوية مصر العربية . ولكن هذا لا ينفي ان عبد الناصر نفسه ، كثوري ، هو من جهة  
ابن الحدث العربي الكبير في الاربعينات ( حرب فلسطين ) ومن جهة أخرى هو ابن  
الجيل الراديكالي في الارتباط بالفكرة العربية رغم تعدد الانتماءات من أقصى اليمين

الى أقصى اليسار (٤٤) . يضاف الى ذلك كله ان المشروع الصهيوني ذاته ، تطوع منذ عام ٥٦ الى عام ١٩٦٧ بالدليل الدامغ على عروبة مصر وارتباطها العضوي بقضية فلسطين . لذلك كانت « البداية الفلسطينية » لحركة الطلاب المصريين رمزا شاملا لهذا التاريخ المكثف من ناحية ، وإيماءة واضحة الى المدخل الوحيد الصحيح لمناقشة مشكلات مصر .

على ان هذا لا يمنع ان خطاب الرئيس السادات يوم ١٣ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ قد دفع « الاسبوع الفلسطيني » بسرعة لان يصبح « سبعة اسابيع » مشهورة في تاريخ المصريين بعد الهزيمة . فقد بادروا الطلاب الى تحديد موعد بعد الخطاب بيومين لمناقشة الوضع برمته ، وعدم الاكتفاء بالمصقات والمنشورات ومجلات الحائط . وفي هذا الاجتماع الذي عقد في كلية الهندسة بجامعة القاهرة ، اتضح منذ البدء ان هناك تيارين متصارعين ، أحدهما يساري يعارض سياسة الرئيس ، والآخر يعني بدعمها . لذلك تقرر تأجيل النقاش الى يوم ١٧ حيث سيطرت « المعارضة اليسارية » على القاعدة الطلابية العريضة ، وطالبت بتجهيز ميليشيات طلابية واعدادها عسكريا ، كخط دفاع خلفي للقوات النظامية في حالة الحرب . كما طالبت بانهاء « المبادرات » السلمية كاتقراح الرئيس إعادة فتح قناة السويس والانسحاب التدريجي للقوات الابرائيلية ، وكذلك انهاء « الآمال » المعلقة على ذكريات « مشروع روجرز » والمبعوث الدولي الدكتور غونار يارنغ . واتحد المؤتمرون الحكومة ، للجواب على هذه المقترحات ، خلال فترة لا تزيد عن يومين ، سوف يحتلون بعدها مباني الكلية ويمتصون داخلها اذا لم يصلهم جواب واضح . وشرع الطلاب في تنفيذ تهديدهم ، حين وصلتهم آباء عن تجمعات مشابهة في بقية الكليات والمعاهد العليا وجامعات الاقاليم والازهر ، فاعتصموا بأبنية كلية الهندسة قبل انتهاء الموعد المحدد للانذار . ثم دعوا الى « جمعية عمومية » يوم الخميس ٢٠ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ يحضرها رئيس الجمهورية ليجيب بنفسه على الاسئلة المعلقة . وتم تأسيس « اللجنة الوطنية » الاولى التي كلفت باعداد « الجمعية العمومية » واستقبال المتطوعين للقتال .

حينئذ ردت الحكومة باتخاذ مجموعة من القرارات « التلقائية » كمنع استيراد الاثاث الفاخر والعربات الفارهة ، كما اعلنت استعدادها لتدريب الطلاب على الدفاع المدني . ولكن رئيس الجمهورية ، من ناحية اخرى اصدر قرارا برفع العزل السياسي عن اثني عشر الفا من الذين سبق حرمانهم من الحقوق السياسية بعد تأميمات ١٩٦١ - ١٩٦٢ . ولكن الطلاب رفضوا مناورة الحكومة التي ظلت

---

(٤٤) يراجع في هذا السياق كتاب « الفكرة العربية في مصر » لانيس صايغ ( مطبعة هيكل الغريب - بيروت ١٩٥٦ ) وكتاب « تطور الفكرة العربية في مصر » لوقيان قرقسوط ( المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢ ) وكتاب « اليسار المصري وقضية فلسطين » لرميت السعيد ( دار القارابي - بيروت ١٩٧٢ ) .

تخشي « السلاح بيد الشعب » و « التنظيم المستقل » وابتغت من وراء الدعوة الى التطوع « المدني » ان تحاصر الحركة الوليدة بين جدران الانضباط العسكري تحت قيادتها . يوم ٢٠ عقدت « الجمعية العمومية » في موعدها حيث اشترك فيها ما يقرب من العشرين الفا من الطلاب . وقررت ارسال وفد الى القصر الجمهوري يطلب من الرئيس الحضور الى الجامعة الرد على الاسئلة المطروحة ، والتي شكلت ما عرف في ما بعد بالوثيقة الطلابية . وامضى الطلاب ليلتهم تحت قبة الجامعة ، وتدعمت سلطة « اللجنة الوطنية » بما وصلها من مندوبين عن جامعات المحافظات الاخرى .

ومن الطريف ان الحكومة كانت تلجأ للخداع المكشوف ، فتزور بياناً يؤيدها لطلاب جامعة الاسكندرية ، ثم تنشر الصحف في اليوم التالي نسباً اغلاق الجامعة ذاتها . واستأنفت الجمعية العامة اجتماعها يوم ٢١ من حوالي عشرة آلاف طالب باتوا ليلتهم في الجامعة . وفي اليوم التالي راح الطلاب يصدون المنشورات لتوزيعها في الاحياء الشعبية ، وتوجه بعضهم الى « حلوان » حيث التجمعات العمالية الكبيرة في مصانع الانتاج الحربي ومجمع الحديد والصلب . وكان قد سبق لهم ان ضمنوا مطالبهم ضرورة الافراج عن بعض عمال حلوان المقبوض عليهم منذ منتصف عام ١٩٧١ . وصرح احد قادة الحركة الطلابية حينذاك « ان كل ما نفعله هو التعبير عن رغبات الشعب .. لقد اتصلنا بالعمال لان عليهم هم ان يتولوا قيادة هذه الحركة » (٥) وقال طالب آخر « ان النظام يامل ان تهوت الحركة في عطلة نهاية السنة الا انه ينسى ان أغلبية الطلبة المظلمى مسن اصل فلاحي ، وانهم سيقضون العطلة في الريف ، وسيروون لاهاليهم ما تم في الجامعة » (٦) .

وفي السادسة من صباح الاثنين ٢٤ اقتحمت قوات الامن مباني الجامعة لتلقي القبض على ١٥٠٠ طالب وطالبة من المتصمين ولاحتت الاخرين بمختلف انواع الاسلحة المعروفة في هذه الاحوال ( الرصاص الكاوتشوك ، والعصي ، والقنابل المسيلة للدموع ) حتى تمكنت من احتلال الحرم الجامعي ومحاصرة الاسوار الخارجية لمنع الدخول . ولكن الطلاب اتجهوا الى ميدان التحرير ( الساحة الرئيسية وسط القاهرة ) حيث عقدوا المؤتمرات العفوية الصغيرة مع جماهير المارة وتمثلت حركة المرور ، ثم حاصرت قوات الشرطة الميدان الى ان صدرت لها الاوامر بالضرب فهجمت على الطلاب وتحولت الساحة الكبيرة الى ميدان قتال حقيقي التحم فيه افراد الشعب العاديون مع قوات الامن في معارك دامية . ولكن العربات نصف المصفحة كانت تحطف الطلاب والاهالي على السواء وتهول بهم الى السجون . ولم تتوقف المظاهرات رغم ذلك كله ، بل ظلت تتفرع بها الازقة والشوارع في مناورات خادعة للبوليس الذي لم يتوقف بدوره عن مطاردتها . ولكنها تمكنت من قيادة

(٥ ، ٦) راجع « الانتفاضة الطلابية في مصر - يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ » - سلسلة « وثائق » - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٢ ( ص ٢٧ ) .

الباصات والترام وتحويلها الى مؤتمرات متنقلة ، تغفر منها لحظة ان تطالها الملاحقة . بينما تبقى الهاتفات بعدها موصولة ، تنادي بالديموقراطية والافراج عن الطلاب والعمال . وفوجيء « النساء » بعودة جماهير غفيرة من الطلاب الى ساحة التحرير ، حيث التوا الخطب من جديد ، وعادت الشرطة المركزية محاولتها في حصار الميدان ، الا انها منيت بالافخاق . واعلنت الحكومة على الفور اغلاق كسل الجامعات والمعاهد العليا . وامضى الطلاب ليلتهم في الساحة رغم زهمير الشتاء القاسي . غير ان تعاطف المواطنين امدهم بالاحرمسة والطعام والادوية . وترامت الانباء صباح اليوم التالي ( ٢٥ يناير - كانون الثاني ) عن الاجواء المعبأة بالسخط في مصانع حلوان و « كانت النساء تستقبلن الطلبة المتظاهرين في الشوارع بالزغاريد ، بينما كن يرمين طوابير البوليس المتقدمة بالماء الساخن . وعلم ان القلق يسود صفوف الجامعيين الذين كانت الحكومة قد ارسلتهم في السنين الماضية الى الجبهة لتتلافى غضبهم وسخطهم » (٤٧) . وفي هذا البوم بعث عمال حلوان برسالة تأييد الى طلاب الجامعة . والتي القبض ليلتها على العدد الاكبر من قادة الحركة الطلابية وكذلك على العمال الذين كتبوا رسالة التأييد . وفي صباح ٢٦ يناير - كانون الثاني ( ذكرى حريق القاهرة عام ٥٢ ) تم اعتقال حوالي ألفي طالب ، وطلبت الحكومة رسميا من الجامعة ان تفصل كل الذين شاركوا في الحركة ، كما هددت الاستاذة التضامنين معها باجراءات مماثلة . وفي السابع والعشرين من يناير - كانون الثاني ( وكان الرئيس السادات القى خطابا في قاعة جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة ) تم الافراج عن الطلاب ما عدا ثلاثين ، فرفض عدد كبير من المفرج عنهم مفادرة السجن .

وفي الثامن والعشرين من يناير كانون الثاني اشاع المسؤولون في اجهزة الامن انهم قد وضعوا ايديهم على « مؤامرة » خططت للهجوم على القاهرة من جهاتها الاربع ، تقضي بان يهاجم اربعة آلاف طالب من جامعة عين شمس شمالها ، وان يهاجم اربعة آلاف عامل من « شبرا الخيمة » شرقها ، والجنوب بتكفل به اربعة آلاف من عمال حلوان ، اما الغرب فيكفيه عشرة آلاف من طلاب جامعة القاهرة . وكانت «الاشاعة » مدعاة للسخرية بحيث لا تستحق النقاش . بينما كانت بيانات الطلاب هي التي تستحق الانتباه ، فماذا قلت ؟

قالت انها ضد مختلف « الحلول السلمية » مع اسرائيل ، وبالتالي فهي ترفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ومشروع روجرز ومبادرة السادات في فبراير - شباط ١٩٧١ . وترى ان الحل الوحيد هو حرب التحرير الطويلة الامد والتي تتطلب تسليح الشعب واقتصاد الحرب ورنس الرقابة عن الصحف ما عدا ما يخص الاسرار العسكرية والغاء الامتيازات لكبار الموظفين وتحميل اصحاب الدخول الكبيرة اعباء التعبئة ، وتقديم الحد الاقصى من الدعم للمقاومة الفلسطينية

والسماح للشباب المصري بالانخراط في صفوفها والسماح لها بالانفتاح الحر المستقل على جماهير الشعب المصري ، والقيام بأعمال فدائية في سيناء ، وعزل الانظمة العربية الرجعية عن « المواجهة » حتى لا تحرف طريقها الى اعتبار المساومة وتوثيق الروابط مع الانظمة الوطنية القادرة على دعم النضال .

ولا شك ان حركة يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ قد اتجزت بعض المهام الرئيسية كتحويل « الخط الوطني الديمقراطي من مجرد افكار يدور حولها النقاش الى حركة جماهيرية واسعة . واثبتت كفاءة وفعالية وديموقراطية القيادات الوطنية التي تنبثق عن الحركة الجماهيرية وتلتزم بخط برنامجي واضح وواقعي . وكسبت للجماهير الشعبية في مصر حق **المعارضة الوطنية لمسياسات النظام** . وكسرت كبل حواجز الصمت الاملائي واوصلت كلمة شعب مصر الى بقية الشعب العربي ، والى شعوب العالم . وكانت الجسر الذي تم من خلاله لثانية لحم صلات وروابط النضال المشترك والمصر الواحد بين الجماهير في مصر والجماهير في بقية انحاء الوطن العربي » (٤٨) . غير ان هذا الوجه المشرق للمرحلة الاولى من حركة ١٩٧٢ لم يكن هو الوجه الوحيد . فقد كانت هناك ثلاثة عوامل سلبية رئيسية ، فضلا عما تفرع عنها من مضاعفات :

● كان هناك ، **اولا** ، هذا التوازي بين حركة الطلاب وحركة العمال ، ولم يحدث **التقاطع** بينهما قط ، كما جرى مثلاً عام ١٩٤٦ . . كانت هنالك اتصالات وتأييدات ، ولكن التفاعل المشترك ، فالانصهار في **تنظيم جبهوي** لم يحدث ابدا .

● كان هناك ، **ثانيا** ، رغم الوعي السياسي المثير للانتباه والاحترام ، خط يساري بارد يكاد يساوي كالتقوى اليمينية تماما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ويستفسر من موقع « الشك » كالحكومة وجنراليتها تماما عن قيمة الدعم الاشتراكي .

● وكان هناك ، **ثالثا** ، رغم النشاط المكثف والارهاق المذهني ، ضعف تكتيكي واضح لم يعزل التيارات « الحكومية والمباحثية » عن التيارات اليمينية والدينية المستقلة بحيث لم يسحب من تحتها تماما بساط الشرعية .

● وكان هناك ، **رابعا** ، نقص في « التصور الاستراتيجي » لمسيرة السلطة ، بحيث بدت المطالب أحيانا كما لو انها موجهة الى الدولة القائمة « بقصد احراجها » وكأنها بالتالي « تستطيع » ولكنها « لا ترغب » .

ولكن السلبيات والإيجابيات جميعها كانت المحور الرئيسي للجدل الاجتماعي، فكما جسدت الحركة الطلابية « المعارضة الوطنية الديمقراطية » في مرحلتها

---

(٤٨) عن « الحركة الوطنية الديمقراطية الجديدة في مصر » - تحليل ووثائق لجمعية من المناضلين المصريين - دار ابن خلدون - بيروت - ( ص ٧١ و ٧٢ ) - تاريخ النشر غير معيت .



الجينية ، كانت السلطة وطبقات الشعب المختلفة ، نعتبر هي الاخرى عن مواقفها المتناقضة ، باتخاذها مواقف محددة من الحركة الجديدة . فكيف دار هذا الجدل؟

لم تتوقف الحكومة من جانبها عن استخدام السلاح المزدوج التقليدي ، وهو الافراء والارهاب ، فقد ظل مجلس الوزراء في حالة انعقاد مستمر منذ بدأت الاحداث ، ولم يكن قد مضى اسبوع على خطاب « الضباب » لرئيس الجمهورية ، حين قررت الحكومة في ١٩/١/١٧٢ رفع شعار « كل شيء من اجل المعركة » ومعه عدة قرارات « اقتصادية » كتنقيد استيراد بعض السلع الكمالية وتخفيض نفقات الدعاية والعلاقات العامة في الوزارات ، وتحديد اعتمادات وقود سيارات الحكومة وعدم شراء سيارات جديدة لكبار المسؤولين وتقييد سفرهم الى الخارج آلا في حالات الضرورة القصوى والغاء امتيازاتهم « المادة » المجانية واخلاء ثلاثة آلاف شقة زائدة عن الحاجة الحكومية وتخفيض عدد التليفونات في الوزارات . وبلاحظ ان هذه القرارات تعني من ناحية الاعتراف بالقدوة السلبية لرجال الحكم في زمن الحرب . ومن ناحية اخرى فهي تمس القشور ولا توفر شيئا للشعب ولا تفرض شيئا على الاغنياء . وهي المعاني التي سادت فورا في مناقشات الطلاب في اجتماعهم الكبير يوم ١/٢٠ حيث حملت اليهم صحف الصباح قرارات مجلس الوزراء . وهو اليوم الذي سبقه باربع وعشرين ساعة تطوور مثير في مسيرة الحركة ، اذ عقد مجلس اتحاد طلاب جامعة الازهر اجتماعا حضره الى جانب الطلاب وكيل الجامعة وممثلين من الاتحاد الاشتراكي وادارات الشباب في الازهر . وقرر الاجتماع الاستثنائي باجماع الآراء في بيان علني نشرته الصحف صباح ١/٢٠ ايضا ما نصه « اننا نؤمن ايمانا كاملا بان الحل العسكري هو الطريق الوحيد لتحرير الارض .. واننا نرفض اي تنازلات او اي مساومات عن اي شبر من ارضنا العربية .. ولا نغري في حقوق الشعب الفلسطيني مهما كلفنا ذلك من تضحيات » . ثم عرض البيان لاقتصاد الحرب كحل وحيد لدولة تستعد للحرب ، وكذلك الاعداد العسكري للشباب والتعبئة الشعبية وحرية الاعلام ، الى ان قال « الشباب العربي الآن وقد اتضحت الصورة امامه كاملة للتحدي الاميركي السافر ونيته العدوانية من اجل القضاء على امتنا العربية ومساندة العدو الاسرائيلي وجب عليه الآن ان يتخذ الموقف الواجب عليه من ضرب كل المصالح الاميركية في وطنه العربي ، وان يعمل جاهدا على ضرب مصالحها في كل البلاد التي تسعى من اجل الحرب والسلام . علينا جميعا ان نستمر في تعرية الموقف الاميركي وفضحه امام العالم » . وقد كان لهذا البيان من جامعة الازهر والاجتماع الذي ولد منه ، اثر خطير في دعم الحركة الطلابية واحراج السلطة امام الراي العام المتدين في مصر . وعندما نشر بيان طلاب كلية الهندسة بجامعة القاهرة في الصفحة ذاتها من جريدة « الاخبار » المعروفة بولائها للاميركيين ، وكان يقول ان « اميركا هي العدو الاول لبلادنا ، ومن هنا يكون الرد الطبيعي هو ان نضرب جميع المصالح الاميركية في الوطن العربي » فان التهديد الحكومي بتهمة « الشيوعية » اصبح عسيرا ، طالما ان نصف مليون طالب في الازهر

ومعاهده المنتشرة بطول البلاد وعرضها يرددون الكلام نفسه ويؤثرون به على ملايين الفلاحين البسطاء من عائلاتهم .

وكان « الاتحاد الرسمي » للطلاب الذي فقد شرعيته في خضم الأحداث قد أراد ان يستعيد ارضه بان يمت في اليوم الذي طالب فيه الطلاب بحضور الرئيس الى الجامعة ، ببرقية الى القصر الجمهوري تحمل الطلب نفسه ويعرف سلفا انها مستجابة . وهكذا صرح المهندس سيد مرعي في الصحف في ١٩٧١/١/٢١ ان الرئيس « قبل دعوة الاتحاد » وانه سيجتمع بالطلاب في قاعة « القائد الخالد » جمال عبد الناصر بجامعة القاهرة في وقت قريب جدا . وهي « تلبية » لا علاقة لها بدعوة « الحركة » الطلابية . وقد اعترف رئيس مجلس الشعب في اجتماعه ببعض ممثلي الطلاب في اليوم التالي ان « حركة الطلاب حتى الآن حركة وطنية خالصة » . ( الاهرام ١٩٧٢/١/٢٣ ) . غير انه بعد هذا التصريح بأقل من ٤٨ ساعة اقتحمت قوات الامن المركزي اسوار الجامعة ، وطلعت صحف ١٩٧٢/١/٢٥ ببيان لوزارة الداخلية يمنع المظاهرات « منعا باتا » . ولكن هذه الصحف في اليوم ذاته كانت تحمل مفاجأة للجميع . . فقد اصدرت اكبر ثلاث نقابات مهنية في مصر ، واكثرها تأثيرا في الجماهير ، بيانات تأييد حاسمة لحركة الطلاب ، هي نقابة الصحفيين ، اي نقابة « الراي » ونقابة المحامين ، اي نقابة « الدفاع عن الراي » ونقابة المعلمين ، اي نقابة « تعليم الراي » . وهي الى جانب انها النقابات المهنية الاكثر عددا ، فانها الاوسع نفوذا . قال بيان نقابة الصحفيين ان حركة الطلاب « جزء من ثورة ٢٣ تموز ٥٢ » وانها تركز على مبادئ الثورة الاساسية « ابتداء من الميثاق الوطني في ٦٢ الى بيان ٣٠ آذار ٦٨ الى برنامج العمل الوطني الذي قدمه الرئيس السادات في ٢٣ تموز ١٩٧١ » . وكان واضحا ان البيان افغل ما يسمى « ثورة التصحيح » الانقلابية . ثم قال البيان ان الحركة الطلابية حركة وطنية مخلصه وان القضايا التي تطرحها « تشريها مختلف طوائف الشعب وهي تتفق مع الخط الجاد لمواجهة ظروف الحرب » . وكان واضحا للمرة الثانية ان البيان يفض « الخط غير الجاد » لما يسمى « بحكومة المواجهة » . وانتهم البيان الفرصة واكد على ضرورة حرية الصحافة وبقية الحريات الديمقراطية للشعب . وركز بيان نقابة المحامين على قضية التحرير وقال « انه لم يعد امام الامة العربية سوى طريق الكفاح المسلح . . ورفض اية اتصالات مباشرة او غير مباشرة مع الحكومة الاميركية » . ثم شجب البيان « محاولات التشكيك في موقف الاتحاد السوفياتي الصديق الوفي الذي وقف معنا في ازماننا » ، والتي تستهدف عزل حركة التحرر العربي عن قوة الدعم الاساسية لنضالها « وفي الوقت نفسه اعتبر البيان الولايات المتحدة « العدو الرئيسي الثابت للامة العربية » وان معركة التحرير ليست « مواجهة تقليدية » مع العدو بسل « حرب تحرير شاملة يشارك فيها الشعب بأسره مشاركة إيجابية جنباً الى جنب مع قوائمه المسلحة » . وطالب بالديموقراطية لاوسع جماهير الشعب ، كما طلب « حماية المقاومة الفلسطينية من المؤامرات التي تحاك ضدها » . وتضمن البيان

بقية ما اشتملت عليه بيانات الطلاب من اقتصاد الحرب الى حرية الصحافة . اما بيان نقابة المعلمين فقد كان موجها الى الطلاب مباشرة « انفسنا نشارك صيحتكم ونستعجب لندالك » و « ان ثورتكم العارمة لتبهرنا جميعا » و « نحن نؤمن بانها ثورة صادرة من القلوب الحانية الى مصر الوطن » .

كانت هذه البيانات مفاجأة للجميع ، ولكنها المفاجأة الاكثر خصوصية لرئيس الجمهورية الذي طالعه في الصباح قبل ان يلقي خطابه الجديد حول الاحداث بعد ١٢ يوما فقط على خطاب « الضباب » . بيانات المهنيين كانت تقول ان اوسع فئات المثقفين في المجتمع ، تقف بلا تردد الى جانب الطلاب . وكانت تقول ايضا ان الطلاب بحرکتهم انما ملأوا فراغا تنظيميا فادحا تعاني منه البلاد ، وانهم « طليعة » مصالح فئات اجتماعية عريضة وليسوا حركة طلاب عادية . ان خصوصية اللحظة التاريخية في مصر جعلت منهم « وكلاء شرعيين » عن الطبقات الوطنية المحرومة من التنظيم المستقل . ان شجاعة هذه النقابات في اعلان رايها ليست شجاعة اخلاقية ، كما ان النشر ذاته من جانب صحف محرومة من حرية الصحافة ، لم يكن « مغامرة » . بل ان بعض الصحف - ك« مؤسسة » اخبار اليوم - كان معاديا لحركة الطلاب ومع ذلك نشر بياناتها وبيانات مؤيديها . الحقيقة اذن هي ان المهنيين وقد تلقفوا « المبادرة الطلابية » تحملوا على الفور مسؤولية العمل السياسي دون احساس بالخطر . والصحف ، بتعبيراتها الاجتماعية المختلفة ، لم تشد من المشاركة في هذه المسؤولية . و « الليبرالية » المفاجئة للصحف المناهضة ، كانت تحت الضغط الشعبي العارم . . فالرقابة عليها لم تكن رفعت ، وهي لا زالت مملوكة للتنظيم السياسي الوحيد للدولة .

كانت هذه المعاني كلها امام الرئيس السادات ، وهو يبدأ خطابه يوم ١/٢٥ / ١٩٧٢ بالتاكيد على مبدئين : **الاول** هو « سيطرة الشعب على وسائل الانتاج » ، **والثاني** هو « عدم استغلال الانسان للانسان » . ثم قال « ان قرار الحركة انتبهنا منه ولم يعد فيه مناقشة او رجوع » . واخذ الرئيس يسرد حوادث الايام الاخيرة ، آخذا على الطلاب « الاسفاف » وان عدد الذين سيقدّمون للمحاكمة لا يزيد على ثلاثين طالبا . وكان المؤتمر الذي خطب فيه الرئيس قد سمي بمؤتمر « كل المؤسسات السياسية والنقابية » ، لذلك دارت في النهاية مناقشات مثيرة بين الذين حضروا بدعوات رسمية ، اي انهم اختيروا بعناية ، ورئيس الجمهورية . ومن اكثر المشاهد اثارة ، كان الحوار بينه وبين رؤساء « الاتحادات » الرسمية ، فقد حاول هؤلاء الوقوف الى جانب الحركة الطلابية ، فقاطعهم الرئيس مرتين : الاولى حين فرق بين « القاعدة » الطلابية و « القلة المندسة المخربة » اي القيادات . والثانية حين فرق بين هذه القيادات و « الاتحادات المنتخبة » التي لا يجوز لرؤسائها ان يتكلموا بلفظ الاثرين عليهم . ولكن طالبا جرؤ على مقاطعة الرئيس قائلا : ان القاعدة الطلابية العريضة لم تعد تحتل « الاسلوب » الذي وصل به « المعتمدون » من رؤساء الاتحادات الحالية . وكان هو نفسه واحدا منهم . وقد طلب منه

الرئيس ، هو وزملاءه ، **التصدي** لقادة الحركة . و اضاف الرئيس انه من الان فصاعدا **لن يسمح** لاي نشاط سياسي **خارج الشرعية** ، وان وقت الدراسة للدراسة وحدها لا لشيء آخر .

وكانت المفاجأة الجديدة للرئيس هي ان استاذا جامعا من الحاضرين قال ان « ابنه » يدافع عن الطلاب و « اسفاهم » ولا يعتبره اسفاه ، بل تمردا على كبت الحريات . ثم قال « اولادنا لديهم تساؤلات ونحن الاساتذة لا نملك المعلومات التي نشفي غليلهم .. علينا ان نعطيهم حرية الكلمة وحرية النقد حتى يشاركوا في البناء » . ولم يخف الرئيس مشاعر الغضب فقال مستثارا « يجب ان ننزع من وسط القاعدة الطلابية هذا الوباء » . ولكن عضوا بمجلس الشعب ( اسمه احمد يونس اثم بعد ذلك في قضية مالية طلبت النيابة ان ترفع عنه الحصانة البرلمانية ) قال « **والانطباع الشخصي** لي ان هذه الحركة لا يمكن ان تكون ثاقابية » . وقد وصف الرئيس اللجنة الوطنية للطلبة بانها « لجنة الخيانة الوطنية » . و اوضح جليا ان ارفع مستويات السلطة ، لن يدع « المسألة تمر » .

ولم تمر المسألة فعلا ، فقد انضمت نقابة المهندسين في الحادي عشر من فبراير - شباط الى بقية النقابات المهنية التي ايدت حركة الطلاب . وكانت اهمية البيان الذي اصدرته النقابة والاجتماع الذي عقده ، انه جاء « بمسد » خطاب الرئيس . ولوحظ في صياغة البيان انه يؤيد حركة الطلاب « قيادة وقاعدة ، **مضمونا واسلوبا** » اي على عكس ما راي الرئيس من ان القاعدة سليمة والقيادة منحرفة وان المضمون سليم والاسلوب « مسف » . غير ان الرئيس بعد خمسة ايام تماما وفي « المؤتمر القومي » للاتحاد الاشتراكي « فاجأ » الناس بقرارين : الاول هو بعت « منظمة الشباب » ( احدى مؤسسات الاتحاد الاشتراكي ) ايام عبد الناصر ) . والثاني ، هو الافراج عن جميع الطلاب . وكان القراوان في ختام الجلسة ، فكاد التصفيق ان يكون « حادا » لولا ان الوصية الاخيرة التي انتهى بها الرئيس حديثه كانت دعوته الى « الصبر والصمت » فقد اضعفت الاكف في همسة ترحيبها بالافراج عن الطلاب المحتجزين .. وراحت الرؤوس تفكر . ولكن الرئيس لم يمنحها مهلة للتفكير ، ففي يوم ١٨/٢/١٩٧٢ نشرت الصحف تفاصيل « الجلسة المفلقة » للمؤتمر القومي ، والتي اذاع فيها رئيس الجمهورية ان « اسرائيل حاولت استغلال حركة الطلبة » وانه تم القبض على أسرة بلجيكية في القاهرة ( اب وابنه ) وفرنسي يوزعون المنشورات المطبوعة في اسرائيل باسم « الجبهة الوطنية » في مصر . اما « وزير العدل » فاكد في بيان مستفيض ان هناك « جهات اجنبية » عدة ، قد اسهمت في اشغال « الفتنة » .

وقد جاول البعض ان يجمع خيوط ما يسمع وما يرى ليصل الى استنتاج يقول ان السلطة تكرر اسلوبها نفسه منذ عام ١٩٦٨ فهي تقع الحركة الطلابية حين تنتصر سلميا ، وتتضاءل المطالب حتى لتصبح مجرد « الافراج » عن المحتجزين ، فيفاجئ الرئيس - كاب رحيم - المواطنين بقرار الافراج محوطا بظلال الشبهة ،

دائماً ، من مداخلات اسرائيلية وشيوعية ، كنوع من الارهاب للمستقبل . عام ١٩٦٨ في غمرة المظاهرات ، حوكم جندي مصري فجأة بتهمة التخاير مع الدولة العبرية وأعدم . وكذلك اتهمت الشائعات سفارة الزعيم كيم ايل سونغ بطبع منشورات الطلاب . وعام ١٩٧٢ وقمت الامور ذاتها ، مع تغيير الاسماء والملابس ، ولكن الرئيس « يفرج » عن ابنائه في نهاية الامر ، ويطالب للمرة الاولى ، بالصبر والصمت .

وكان المصريون طيلة شهر فبراير - شباط ١٩٧٢ يتابعون بعزيم من الكلام ونفاذ الصبر امرين هامين ، أولهما محاكمة الفدائيين الفلسطينيين المتهمين باغتيال المسؤول الاردني وصفي التل امام فندق شيراتون المجاور لمنزل الرئيس السادات المظلل على النيل وسط القاهرة . والامر الثاني هو الهجوم الاسرائيلي المتواصل بالقذائف الصاروخية على جنوب لبنان .

وكان المصريون يتابعون أيضاً بما هو اكثر من الكلام واقل من الصبر ، ما كتبه « المثقفون » مباشرة ( وهو التعبير الشائع في مصر عن الكتاب والصحفيين دون غيرهم من المهنيين ) في الصحافة . وكان محمد حسنين هيكل ، كالمادة ، هدفاً مباشراً لكل العيون . وفي ٢٨/١/٧٢ صدر « الاهرام » وفي صفحته الاولى والثالثة « مقال الجمعة » وعنوانه « قضية هذا الجيل » . وفي أبرز السطور التي لم تحظ بالحرف الاسود ( وهي طريقة متبعة تجلب انتباه القارئ لكلمة او تعبير او فقرة يريد الكاتب التركيز عليها بدلا من التخطيط تحت الكلمات ) قال « اننا يجب ان نفرق بين قضية الشباب في مصر وبين قضية ثلاثين او اربعين يمكن ان يحاسبوا على بعض ما تجاوز من تصرفاتهم .. سهواً كان او عمداً . ان هناك **جواً عاماً** » ، وبغير هذا الجو فان خطأ ثلاثين او اربعين او حتى ثلاثمائة او اربعمائة معهم ، لم يكن ليؤدي الى **الفتنة العامة** » **تلقى هذا الجيل من الشباب ومعتقداته وتصرفاته** . وختم بقوله « .. الحوار بين الاجيال بدلا من القطيعة بين الاجيال والا ضاع المصير . وضاع التاريخ أيضاً » مشيراً الى تجربة عبد الناصر وتجربة السادات حين كان كلاهما شاباً في الاربعينات . وكان واضحاً ان هيكل قصد الى تصوير الامر كله على انه « صراع اجيال » ، فالجيل الحالي من الشباب لم يمش عصر ما قبل الثورة ، وقد فوجئ بالهزيمة في ٦٧ كما فوجئ بأحداث مايو - ايار ١٩٧١ حتى احس بأنه معلق في مكان ما من الفضاء داخل منطقة انعدام الوزن . وكان ممن الواضح أيضاً ان صاحب « بصراحة » ( العنوان الثابت لمقاله الاسبوعي ) قد ابتغى ان يمسك العصا من الوسط ، فهو يدافع عن « حق » الشباب في النقد وحق السلطة في « الاعتراض » على النقد . وكان الطلاب في مظاهراتهم قد نددوا به وبالصحيفة ، فبدا الى حد كبير « ديموقراطياً » ، وان كانت الوسطية والتجريد قد

---

★ إبراز الكلمتين من عندي .

★ إبراز الكلمتين من عندي .

افقدت كلماته إيمانها السابق . ان تحفظه على الشباب يتضح من تردده أراء الثلاثين طالباً المحتجزين . وهو التحفظ نفسه الذي كرره في مقاله التالي ( بتاريخ ١١/٢/١٩٧٢ ) وكان عنوانه « علامات على طريق طويل » حيث جاء فيه أنه لا يريد الترض « لاي خطأ قد تظهره التحقيقات في حركة الشباب الأخيرة » . وبدت السلطة حينذاك كأنها أكثر ليبرالية فأفرجت عنهم . لم يتعرض هيكل قط للمحتوى الاجتماعي لحركة الطلاب ، بل نسبها الى « روح العصر وثورة الاتصالات » والى أنها « دليل حيوية دافقة » . وهي عبارات عامة وغامضة . رغم ذلك فقد استهدف هيكل من جريدة « الاخبار » اليمنية بلسان « موسى صبري » الذي كتب في ١/٢١ و ١٩٧٢/١/٣٠ ما يغمز مما اسماء باحتواء « البعض » لحركة الطلاب وركوب الموجة . ثم صادر على هذه الحركة بحجة « الاحتلال الاسرائيلي » الذي لا يحتمل امثال هذه الضغوط على « النظام الوطني » . اما احسان مبد القدوس رئيس مجلس ادارة الصحيفة ذاتها ، فقد استغرب يوم ١٩٧٢/١/٢٠ بعنوان « ايام لا تحتل الظلام » ان يطرح الطلاب تساؤلات « سبق ان اجاب عليها الرئيس السادات » وقد فسر التحرك الطلابي بدوافع حزبية ومؤثرات اجنبية . وكان مثيراً ان يظهر هذا الرأي في يوم واحد مع اعتراض الاتحاد « الرسمي » الحكومي للطلاب والذي قال فيه انه « يرفض الصورة المشوهة التي ارادت بعض وسائل الاعلام تحسيبها اليوم ، ويعلم تضامنه الكامل مع **الطلاب الواضحة للانقياسية من جامعي الطلاب** » ( الاخبار ١٩٧٢/١/٢٠ ) . ولم يتعد عبد الرحمن الشراقي الكاتب ذو التاريخ اليساري في صحيفته شبه اليسارية « روزاليوسف » من هذه الماني التي ردها محرراً « الاخبار » صبري وعبد القدوس ، اذ تسائل في عدد ١٩٧٢/١/٢٤ « ما معنى هذا الذي يطالب به شباننا في الجامعات في حدة غير مألوفة ؟ » واجاب « ان الطلبة ينطلقون في مطالبهم من تأييدهم للثورة المصرية ، ولكن بعض الاساليب قد يوقمهم في التناقض ، وهذه **كارثة** ، على عكس ما يريد الشراقي من طلابنا » . ولكنه تراجع في عدد ١٩٧٢/٢/٨ فقال ان الطلاب في تحركهم « لم يكونوا معبرين عن انفسهم فحسب ، وإنما عن **الامة كلها** » . ولكنه اكد على انهم لا يتحركون « ضد **السلطة الوطنية** » . اما محمد عودة الكاتب الناصري فقد كتب في جريدة « الجمهورية » بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٩ يتهم تقصير المؤسسات الشعبية في « توعية الطلاب » بقرار الحركة الذي اعلنه الرئيس في الجبهة . و اضاف « **محاسبة المتحررين واجبة ، ولكن تقويمهم وهم في سن التكوين افضل طريق للمحاسبة** » . اي ان شبهة « الانحراف » قائمة ، اما نقصان الوعي وعدم بلوغ الرشد ، فهي امور مؤكدة . وكان محمد سيد احمد الكاتب الماركسي الوحيد الذي سمح له بالتعليق في ( الاهرام ١٩٧٢/١/٢٠ ) تحت عنوان كبير « السؤال الذي يفرحه الطلاب يشغل كل القوى الوطنية : كيف نواجه قضية التحرير بعد عام ١٩٧١ ؟ » واجاب كأنه يرد على السابقين من زملائه « أننا لا نهدر ضرورة العمل السياسي ، والعمل السياسي يتطلب على الدوام توعية متصلة حول اساليبه ومتطلباته . لكن **العمل السياسي لن يجدي ابداً ما لم يكن مقروناً بتصميم على**

**القتال .** وطلاب الجامعات بانطلاقتهم يعبرون أصداق تعبير عن شعورهم **الفطري** بهذه الضرورة ، وهم يواصلون في ذلك تقاليد لها أصولها عبر تاريخ الحركة الوطنية كلها . ورغم أن تعبير « الشعور الفطري » ليس موافقا تماما في توصيف درجة الوعي السياسي عند الطلاب ، إلا أن هذا الصوت كان الوحيد الذي لم يتردد ولم يتحفظ فضلا عن أنه لم يوال الحكم ، على صعيد الصحافة العننية الواسعة الانتشار . . فقد كانت مجلة « الطلبة » الشهيرة اليسارية مع التحرك الطلابي تماما ، ولكن دائرة نفوذها على الرأي العام أضيق بكثير من الصحافة اليومية والاسبوعية . وقد كانت من بين « المضبوطات » التي يتحرز عليها رجال المباحث ، كقرائن على الاتهام .

وهكذا برهنت الصحافة المصرية في ذلك الوقت أنها ليست التعبير الأوفر عن حركة المجتمع ، بل كانت في معظمها صدق للسلطة ، سواء كان الصدى باهتا أو واضحا ، شأنها في ذلك شأن بقية « المؤسسات » الرسمية كالاتحاد الاشتراكي والبرلمان ومجلس الوزراء . وعلى النقيض من المؤسسات الجماهيرية كالنقابات المهنية والعمالية وغيرها .

ويبقى أن الدولة قد نجحت في تحجيم التحرك إلى درجة المطالبة بالافراج عن المعتقلين ثم امتصاصه بالافراج عنهم ، والتنفير منه باشاعة المداخلات الأجنبية . وأخيرا بتقديم موعد عطلة نصف السنة . وهي العطلة التي نشطت خلالها بعض الأجهزة الرسمية في أعداد الجماعات الإرهابية السرية . وما أن انتهى العام الدراسي في الصيف ، حتى تزايد هذا النشاط اليميني المتطرف دينيسا . وفي المقابل لم تتوقف « اللجان الوطنية » للطلاب الديموقراطيين عن عقد الندوات السياسية في معسكرات العمل الطلابية الشرعية .

## ٨ - نهاية مرحلة وبعاية أخرى

ولم يكن العام ١٩٧٢ قد أتم دورته حين لوحظت بوادر « إرهابية » في الجامعة ضد العمل « السلمي » للطلاب الوطنيين من جانب عناصر تدربت على « التخريب والعنف » . فقد بدأ بعض الطلاب ينقضون على زملائهم المجتمعين في ندوة بالضرب بالسياط والتبضعات الحديدية والشفره والسكاكين الصغيرة . وقد كانت كلهما مظاهرة جديدة تماما ، القصد منها فض هذه الاجتماعات وتمزيق مجلات الحائط والحيولة بأي ثمن دون القيام بعمل يعارض النظام . وكانت المفاجأة أن طالبا بكلية الهندسة ( اعتقل في ٢٩ ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٢ ) بجامعة القاهرة ، قد أدلى في مؤتمر عام باعتراقات كشفت اتهماءه لتنظيم سري يقوده محمد عثمان اسماعيل الأمين المساعد للاتحاد الاشتراكي الذي كان قد استدعى الطالب فجر اليوم التالي لحريق كنيسة الخانقا ( بالعباسية شمال شرق القاهرة ) وأمره بتمبئة التنظيم السري وأعداده لضرب من ستماهم الشيوعيين « لانهم يعتزمون تحريض

الطلاب الإقباط والخروج بمظاهرات « على حد تعبير السيد اسماعيل (٤٩) . كما أصدر تنظيم سري آخر باسم « الشباب المسلم » بياناً فضح فيه تحريض السلطة له ضد « جماعة أنصار الثورة الفلسطينية » ووقف أحد قادة هذا التجمع في لقاء طلابي واسع يتلو هذا البيان « ويطلب الفجران عما ارتكبه بحق زملاء بمنلون أنبل القيم الوطنية » (٥٠) .

وفي نهاية الأسبوع الأول من الشهر الأول للعام الجديد ( ١٩٧٣ ) بعث رئيس الجمهورية إلى البرلمان رسالة يطلب فيها تشكيل ما سمي « لجنة تقصي الحقائق البرلمانية » لأجراء تحقيق واسع ، على الطبيعة ، ومع مختلف الأطراف ، حول تجدد التحركات الطلابية . وقد شكلت اللجنة المذكورة من بعض أعضاء الرجعية المصرية في المجلس النيابي ، وبدأت عملها في الثامن من يناير - كانون الثاني ١٩٧٣ . وبعد عشرين يوماً ( أي يوم ٢٨ ) ظهرت الصحف وفي صدر صفحاتها الأولى النص الكامل لتقرير اللجنة البرلمانية . وقد بدأ التقرير ، فكراً وصياغة ، اقرب إلى السلطة منه إلى الطلاب . ولكن الاعتماد عليه مهم في استئثار المدى الذي وصلت إليه الأمور في ذلك الوقت .

يؤكد التقرير منذ البداية أن أحداث ١٩٧٢ مرتبطة تماماً بأحداث ١٩٧٣ حتى يمكن اعتبارها « حركة واحدة » . وهذا صحيح ، رغم أن التدليل على صحته كان تدليلاً « مباحثياً » أن جاز التعبير ، في استكشاف الروابط وأوجه الشبه بوسائل غير فكرية ، كالتعريف بمن كان يزور الطلاب في سجونهم وعلاقات القربى بين « المتهمين » ، وهكذا . وبكاد واضعو التقرير ان يصلوا إلى حد الأسف على أن « ابواب التعليم الجامعي فتحت على مصراعيها » لاعداد كبيرة من اصول اجتماعية فقيرة . لم يقل التقرير ذلك مباشرة بل وصفها بقوله انها تحتاج إلى الرعاية الاجتماعية والصحية من ماكل ومليس ودواء . وكأنه يشير من طرف خفي إلى مقولة « الحقد » التي يفسر بها الرئيس السادات دائماً ظواهر الصراع الطبقي .

ويتناقض التقرير تناقضاً فاجعاً حين يرصد بعض الوقائع التي تدل على تفاقم عصابات اليمين الديني المتطرف ، ولكنه حين يصل إلى « الادانة » فإنه يتهم دون تحفظ الاتجاهات اليسارية . فالقرار المؤرخ بالخامس من ديسمبر - كانون الأول من العام ١٩٧٢ لبدء التحرك في جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية والمنصورة واسيوط بالإضافة إلى جامعة الأزهر والمعاهد العليا ، مدنية ودينية . وفي ذلك اليوم قررت إدارة الجامعة انحالة ثلاثة طلاب إلى محكمة تأديبية لانهم خالفوا التعليمات ونشروا في محلات الحائط دون إذن مقالات ورسوم تنهك على بعض رموز السلطة . وقد اعترضت جماهير الطلاب على « مبدأ » المحاكمات التأديبية . وعقدت مؤتمراً واسعاً بعد يومين ( أي يوم ١٢/٧/١٩٧٢ ) رفض فيه المخضعون

(٤٩) راجع « الحركة الديمقراطية الجديدة في مصر » ( ص ٧٤ )

(٥٠) المصدر السابق - الصفحة ذاتها .



قرارات الادارة ولائحة الجامعة غير الديمقراطية في نظرهم ، وضرورة اجراء انتخابات جديدة لاتحاد الطلاب تفرز قيادات شرعية تختلف عن القيادة المشبوهة بصلاتها مع أجهزة الامن . وتكررت هذه الطالب في مؤتمر يوم الاحد ١٧/١٢/١٩٧٢ ومؤتمر الثلاثاء ١٩/١٢/١٩٧٢ الذي اعقبه « قيام مسيرة تهتف للقيسم الدينية والوطنية » . ولكن « مجموعة من الطلاب » لم يحسد التقرير هويتها اعتمدت بالسلاح الابيض على معارضهم مما اصاب احد الطلاب « بطعنة مطواة في اسفل ظهره من الناحية اليسرى » الا ان هوية المعتدين تنضح لنا من التقرير الذي ساقه التقرير للجريمة حين يذكر « قليل ان ذلك كان اثر مناقشة تناولت فيها احدى الطالبات ذات الله واتكرت وجوده » . واستخدام كلمة « قيل » في تقرير برلاني دون نسبة القول الى جهة محددة يعني ان واضعي التقرير في المسائل الجديدة يلجأون للشائعات لا للحقائق . والحقيقة الواضحة هنا ان مجموعة من الارهابيين المتطرفين دينيا حاولوا تخريب الجو السلمي للتحررك الطلابي الجديد بالصف المسلح . وهي الواقعة التي اكدها التحقيق مع الطالب المعتدي . وهي الحقيقة التي اكدها التقرير ذاته في اكثر من موقع حين كان يشير في صياغة غامضة الى الظاهرة الجديدة المفضة ، وهي ان بعض الطلاب المسلحين قد امتدوا اكثر من مرة على الطلاب المسالمين . ولا يمكن ان تكون الصدف وحدها هي التي تجعل هؤلاء المسلحين في صف النظام والسلطة ، بينما تجعل المسالمين في صف المعارضة . ثم يستحيل ايجاد منطق قابل للتصديق حين تستخلص اللجنة من متابعة هذه الظاهرة في تقريرها نتيجة غريبة تقول ان سبب الاحداث هو انه « كان لما تردد عقب احداث يناير سنة ١٩٧٢ اثر كبير في ايجاد مناخ ملام للظهور تيارات فكري مناهي لمشعل في اليسار بكل الوضوح » . ولكن ماذا قال وماذا فعل هذا التيار ؟ التقرير لا يشير ولو من قبيل رافع العتب الى ان العنف كان سلاح اليمين ، وان الوسائل السلمية كانت اسلوب اليسار . غير انه في رصد الوقائع يكتفي بتسمية ما جرى بالواضحة . كيف ، ولماذا ، واين ؟

يجيب التقرير على هذه الاسئلة بنا يتناقض كليا مع النتيجة التي توصل اليها سلفا . فالذي حدث ان السلطة امتقلت فجر التاسع والعشرين من ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٢ مئات الطلاب والعمال والمتقنين . وفي اليوم التالي - يقول التقرير - « حفر اربعة طلبة الى مكتب رئيس الجامعة طالبين السماح لهم بعقد مؤتمر عام في القاعة » المخصصة لذلك . رفض رئيس الجامعة فعقد الطلاب مؤتمرهم الذي امتد الى ٢١/١٢/١٩٧٢ حيث قرروا الاعتصام و « اتفق المتصمون على الخروج في مسيرة سلمية من اجل ما يطالبون به » ثم يقول التقرير « وبمسد خروج المظاهرة الى خارج الجامعة اسطلمت قوات الامن المركزي بالطلاب واستخدمت وسائل تفريق المظاهرات كالفنازات المسيلة للدموع والعصي » . وتقرر إغلاق الجامعة . والعرف ان المسيرة المذكورة كانت متجهة الى مجلس الشعب للاجتماع بالسادة النواب . ومن الطبيعي ان تكون المطالب الاساسية للطلاب هي ذاتها التي رفعوها خلال العام السابق ، لانها لم تنفذ ، بل ازدادت الشقة

انساها بين الوضع الاقتصادي واعداد الدولة للحرب . فاین ما يمكن أخذه على الطلاب الديمقراطيین ، واین ما لم يتخذ بحق الطلاب الإرهابیین ؟ لقد بدأ تقرير اللجنة البرلمانية في كثير من الثغرات وكأنه مزيج من قرار اتهام النيابة العامة وتقارير المباحث العامة ، حتى ان اللجنة المفترض فيها « البرلمانية » اي التحدث باسم الشعب وحماية الحريات اشارت الى أنه كان من بين المعتصمين بعض الفتيات « وأحدى الصحفيات التي تصدت للجنة مؤيدة لاستمرار الاعتصام والاضراب التصاعدي عن الطعام وتغذته بالشعارات الملهبة لمشاعر الطلبة المعتصمين للاستمرار فيه حتى يتم الافراج عن المقبوض عليهم » . وبلغت في تحريضها السافر كأي جهاز أمن ان جددت في خلاصتها أمرين « أن نفرا قليلا من الصحفيين قد اشتركوا في الاحداث الطلابية الاخيرة بصورة او باخرى ، وأن منشورا قد تسبب صدوره عن بعض الصحفيين ترى اللجنة أنه تضمن عبارات تمس الوحدة الوطنية وتصفى الشريعة على الاحداث الطلابية . وترى اللجنة احاطة هذا المنشور السي هيئة النظام بالاحكام الاشتراكية العربي لاجراء ما تراه بشأنه » . ولم يكن ذلك تحريضا بل اتهاما وبلاغا الى النائب العام . والمفارقة المستورة وقتئذ ، هي ان محمد عثمان اسماعيل صاحب التنظيم الطلابي السري لاشاعة الارهاب ، هو نفسه الذي تطالب اللجنة باحالة الصحفيين والكتاب الديمقراطيين اليه « لاجراء ما يراه بشأنهم » .

وتستند اللجنة علانية الى تقرير للمباحث العامة حين نذكر ان بعض الطلاب وزعوا بياناً بعد ذلك عنوانه « ما بعد الحملة الارهابية » في ١٣/١/١٩٧٣ وقد طالب البيان بالغاء قانون الوحدة الوطنية الذي يصادر الحريات . وانه « بتاريخ ١٤/١/١٩٧٣ ضبط بمطار القاهرة الصحفي سمير امين تادرس يحمل دولارات ومظروفا بداخله اوراق بها اشعار واوچال عن الاحداث الطلابية الاخيرة » . وان دعوة الطلاب الراحنة الى « لجان الدفاع عن الديمقراطية » هي دعوة يسارية و « ان هناك اعلاما دافعا فكرها المقاتلي الى الخروج عن خطنا الوطني في هذه الظروف التي يجتازها الوطن . وانعكس ذلك على مفاهيم بعض الشباب مما اوقعهم نفسي حيرة وبلبلة فكرية بدت آثارها واضحة فيما نشر بصحافة الحائط والمنشورات داخل الجامعة . كما ان بعض أجهزة الدولة التنفيذية ( اي الامن ) والسياسية ( اي رئاسة الجمهورية التي افرجت عن الطلاب ) لم تتحمل واجبها بمسؤولية كاملة تجاه احداث الطلبة منذ يناير ١٩٧٢ . اي ان المطلوب كان المزيد من القهر والردع .

وحيث عرض هذا التقرير على البرلمان في جلسة ١٩٧٣/١/٢٨ تعرض لنقد و ، خاصة من وكيل المجلس نفسه ( د . جمال المغيني الذي شغل بعد ذلك لفترة حرة منصب وزير الثقافة والاعلام ، ولانه على قدر من الاستنارة فقد منصفه بة ) . وكان النقد مركزا على « الاتهامات » التي لا يحق للجنة البرلمانية ان ع فيها الاتهامات وتحجر على حرية الراي ، فبدت منحازة ضد فريق محدد . ين قام رئيس اللجنة صاحبة التقرير ليرد افتتح حديثه بالآية القرآنية « ربنا

افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين » . اما الرد ذاته فكان جملة استشهادات مأثورة من خطب الرئيس السادات .

والحقيقة ان خطاب الرئيس امام مجلس الشعب في ٢٨ ديسمبر - كانون الثاني ١٩٧٢ كان الاشارة الواضحة الى هوية الامتقالات والاجراءات الاستثنائية التي شملت المئات من عناصر المعارضة غير المنظمة او التي في الطور الجنيني للتنظيم . وقد اعترف تقريبا بهذا المعنى في خطابه التالي امام البرلمان في ١٩٧٣/١/٣١ وكان الدولة اعترفت رسميا بانها قامت حوالي ذلك التاريخ بما يشبه « الحرب الوقائية » ضد الطلاب وفي وقت مبكر حتى لا تتكرر ازمة العام السابق . ولم يجد الرئيس دليلا يقدمه للشعب في ذلك اليوم سوى تقرير النيابة ، وهو اعادة صياغة لتقارير المباحث ، كما فطت لجنة تقصي الحقائق البرلمانية تماما . وكانت المفارقة بعد ذلك ان المحكمة برأت المتهمين ، فجاء حكمها اذانة مباشرة لسن بنوا سلفا تقارير الامن المنحازة ، واستبقوا القضاء في الحكم . وكان ذلك ايضا هزا عنيفا لمركز رئاسة الجمهورية المفترض فيها ان تكون حكما بين السلطات لا ان تكون طرفا . وقد برز التناقض بين القضاء والرئيس حين كان يحكم القضاء بالبراءة ولا يصادق الرئيس احيانا على الحكم ، بل يستخدم حقه القانوني في احتجاز المتهم ثلاث مرات بين كل واحدة واخرى ستة اشهر . وهو « حق » لا يجوز استخدامه في « دولة المؤسسات » التي يدعو اليها الرئيس . ولكن هذا ما حدث . وكان تقرير النيابة الذي اعتمد عليه خطاب الرئيس في سرد ما وقع من احداث قد سماها « مؤامرة » خططت لها جهات اجنبية . واستشهد للتدليل على ذلك بان الصحفي سمير امين تادرس حين ضبط في مطار القاهرة ومعه اشعار « ثورية » كان في طريقه الى المانيا الشرقية . ولم يذكر التقرير ما اذا كان ممنوعا على المواطنين السفر الى اي جهة في العالم ، خاصة اذا كان المواطن صحفيا . وقد اضطر الرئيس دون ان يطلب منه احد ذلك ان يتكلم من ظروف الاستثناء من خدمات المستشارين السوفيات وقال ان ما حدث « يحصل بين الاصدقاء » . وعاود الكلام عن « القلة المندسة » والقاعدة السليمة ، ولم يشرح ما اذا كان لكل قاعدة قمة قلادة قليلة العدد بالضرورة ، وما اذا كان هذا التحليل قريبا مما كان سيقوله باشوات مصر السابقين لو ان الثورة فشلت من ان « مجلس قيادتها » ليس اكثر من قلة مندسة وسط القادة السليمة من ضباط الجيش وجنوده . وانتهى الرئيس مؤكدا من جديد ان « **المخطط كان حبيبتني في اول يناير ، والقوة بادوت قبله بيومين او ثلاثة عشان نفسي عليه** » . ونبه الى انه ليست هناك حرية بلا ضوابط ، وان حرية الفكر او العقيدة هي حركة داخل الدهن لا يحاسب عليها المواطن اما اذا خرجت من حدود الفرد فيجب ان يتعرض للحساب . والملاحظ ان الرئيس لم يتوقف من الكلام شهرا كاملا ، ففي ٩ يناير - كانون الثاني ادلى بحديث الى تقييب المحررين في لبنان . وبعدها بيومين عقد مؤتمرا صحفيا في طرابلس بليبيا . وبعده يومين آخرين تحدث مطولا في حفل استقبال الرئيس اللبناني فرنجة اثناء زيارته الاولى والاخيرة لمصر .

ويوم ٢٦/٢/١٩٧٢ تكلم ثلاث ساعات ونصف في البرلمان . وفي اليوم التالي تكلم على مدى ساعتين امام رجال الاعلام . وفي هذه الاجتماعات كلها لم يجب الرئيس عن تساؤلات الطلاب او غيرهم من المثقفين والعمال ، بل كان حريصا على تبيان عدة نقاط :

● اولها ان ما تتخذه اجهزة الدولة ومؤسساتها من قرارات او اجراءات انما يتم بموافقته واحيانا بمبادرته منه ، وان هذه الاجهزة موضع ثقته الكاملة . بل هو طالب بجهاز جديد اقترحه على مجلس الشعب ، لما يسمى بالادعاء الاشتراكي له قانونه « لحماية الشعب » . والملاحظ هنا ان التسميات المبتكرة لمصاداة الحريات الديمقراطية تضلل عن جوهرها كقانون الوحدة الوطنية . فالقصد هو حماية النظام لا الشعب ووحدة الراي الرسمي ، لا تعدد الآراء .

● النقطة الثانية هي التركيز على اليسار وتصويره دائما على انه صدى الصوت الاجنبي وليس صوتا أصيلا ، ومحاولة ضربه من الداخل ، كالقول بان هناك يسارا وطنيا وآخر عميلا . ومحاولة استفزاز الشعب ضده باستخدام سلاح الدين وانهاية بالالحاد . ومحاولة فصم العرى بينه وبين التراث الناصري بالقول ان « الميثاق الوطني » ليس ماركسيا ، وعبد الناصر لم يكن ماركسيا . وهي حقائق لا تحتاج لتأكيد . ولكن الرئيس كان يهدف ، في تلك الفترة التي أعقبت زلزال مايو - ايار ١٩٧١ ان يفرق الصف الوطني غير المتجانس ايدولوجيا .

● النقطة الثالثة هي الديماغوجية بالكلام الكثير عن الديمقراطية ، والعمل الكثير ضدها . فالشرعية هي مؤسسات الحزب الواحد وصحافته . اما اية مبادرات شعبية تختلف مع الاجتهاد الرسمي ، فهي « مؤامرة » تستوجب السجن في ظل « سيادة القانون » او الفصل من العمل او النقل الى اماكن نائية وتشتريد العائلات . وفي هذا الصدد كانت المعاملة سهلة ، فاغلاق المعتقلات ثم فعلا ، ولكن القوانين التي تبجح حق الاعتقال زادت عما كان قبلا . بحيث تمتع رئيس الجمهورية في النظام الجديد بصلاحيات لم تكن للرئيس في النظام القديم ، وبحيث أصبح ممكنا مصادرة الحريات في حلها الادنى باسم القانون .

● النقطة الرابعة هي ان الرئيس كان حريصا على الايحاء بان « الحرب » حتمية وقريبة ، ولكنه كان حريصا اكثر على تصوير انها حربيه هو ، حرب النظام التي لا يجوز للشعب الاستفسار عنها . فمزل الجماهير سياسيا واعلاميا عن سناخها . واذا كان التمويه والايهام من الجيل العسكرية لمفاجأة العدو ، فان لتناقض الجوهرى بين المقومات البديهية للحرب في الدولة والمجتمع ، اقتصاديا واجتماعيا ، وبين الحرب ذاتها ، لم تكن تشكل مفاجأة للعدو وحده بل للشعب اساسا . مما يلقي ظلالا على هدف الحرب واسلوبها من قبل ان تبدأ . ان غياب اقتصاد الحرب بل والشروع في اقتصاد مضاد للتنمية ، واستبعاد الحدود الدنيا للخطوط الخلفية من تدريب للشعب على حمل السلاح في مواجهة الطواويء

المفاجئة ، وحرمان الجماهير من اية توعية وطنية حقيقية بالعدو في اجهزة الاعلام . . كل ذلك وغيره لا يمكن ادراجه في باب « ايها العدو ومفاجاته » بل ايها الشعب ومفاجاته .

ولكن هذه النقاط ، رغم اي شيء ، كانت النسيج الغالب على خطب الرئيس في مواجهة تحركات الطلاب والمثقفين . وهي ذاتها النقاط الواردة في اهم تعليقات الصحفيين الموالين . ففي ١٤/٢/١٩٧٣ كتب موسى صبري في صحيفة « الاخبار » اليمينية التي يرأس تحريرها ان « المستفيد الاوحد ( من حركة الطلاب ) عدو يتربص بنا على الابواب » . ولكن عبد الرحمن الشرفاوي في « روز اليوسف » قد تنبه اكثر من مرة الى من دعاهم بقوى التخلف - وكان يقصد اليمين الدنسي المتطرف ، فكتب بتاريخ ١٩ فبراير - شباط ١٩٧٣ تحت عنوان مأخوذ من صيغة الكاتب الفرنسي غارودي « لم يعد الصمت ممكنا » يقول « ان الذين يحاولون ان يستغلوا جو الحرية لتدمير الحرية والذين يحاولون ان يفرضوا الارهاب الفكري ، وان يشرعوا السكين بدلا من الكلمة . . هؤلاء جميعا لا سبيل الى مواجهتهم الا بمزيد من الحرية ومزيد من الديمقراطية » . وهي النغمة التي اراد بها صاحب التاريخ اليساري ان تسود على عهده في « روز اليوسف » كمنبر يوالي النظام الجديد من منطلق شبه يساري ومتميز . وفي عدد الاسبوع التالي من المجلة ذاتها ( ٢٦ يناير - شباط ) سجل مجموعة من الافكار الواضحة حول الموضوع ذاته :

● « . . كل تصرف يفسد الجو الديمقراطي او يحول الانتباه عن معركة التحرير او يقف امام تيار التقدم . . هذا كله يضع صعوبة جديدة امام انطلاقنا . بل يجب - على النقيض - ان نعمق خط الديمقراطية وان نفلق الطريق على قوى التخلف والردة التي تريد ان تنتكس بمصر » .

● « . . المعركة في مصر معركة حضارية وستنتصر فيها قوى التقدم بلا مراء لان هذا هو منطق التاريخ . . وهو الضرورة ايضا . . اننا نواجه غزوات شرسة وضارية وهمجية » .

وكان واضحا ان الشرفاوي صاحب « محمد رسول الحرية » و « الحسين نائرا وشهيدا » وغيرها من المؤلفات الدينية المستفيرة ، قد دخل معركة حامية مع اليمين الدنسي المتطرف اذ رآه السبب المباشر في ما وصلت اليه البلاد من مازق . كما انه كان مستظلا بموقفه الغوري المؤيد لانقلاب السادات في مايو - ايار ١٩٧١ وهو يفتح التران على هذه القوى التي دعاها اكثر من مرة بقوى الردة والتخلف . وكان حريصا على ابراز صورة السادات بعيدة عن هذا الاطار ولا تريده ، فيكسب صانع القرار السياسي دون اجهزته . وهو تصور مصدره الايمان الشخصي بوطنية الرئيس وبانه فوق الاجهزة . ومصدره الآخر مراوات شخصية اليمنة من « الماضي » .

ولكن وزير الشباب - د. احمد كمال ابو الجهد - على عكس ذلك ، رغم استنارته النسبية كتب في مجلة الشباب مبكرا ( ١٩٧٢/١٢/٥ ) ان المآزق نتيجة لسببين : اولهما « المادة الرافضة للاديان » والثاني هو « الانطلاق في علاج المشكلة الاجتماعية من موقف الحقد المنفعل ومن منهج تعميق التناقضات بين الفئات سعيا الى تفجير موقف الصراع » . غير ان المجلة التي يرأس تحريرها ، وتصدر عن الامانة العامة للشباب في الاتحاد الاشتراكي كانت تقول شيئا آخر على لسان الطلاب . احدهم فرق بين حركة ٦٨ التي طالبت « بالتغيير » وحركة ٧٢ التي حددت التغيير بانه « تحرير الارض وممارسة الديمقراطية والاستمرار في التحصيل الاشتراكي » (٥١) وقال زميل آخر له « ما حدث ( من جانب النظام ) كان على النقيض تماما » (٥٢) وقال ثالث « من حتي كطالب يدرس الماركسية ان اطرح الفكر الماركسي خاصة وان الجانب الاقتصادي من النظرية الماركسية يتلاءم مع طبيعة مجتمعنا » (٥٣) .

وكان ما ازعج السلطة في ذلك الوقت حادثان : اولهما انعقاد مؤتمر الثقافة العمالية الذي انبثقت عنه لجان الدفاع عن الديمقراطية وتبني الطلاب الوطنية للطلاب الخاصة برفض التسوية السلمية . والثاني هو انه في موازاة خطب « الحرب » التي القاها الرئيس السادات صرح الرئيس اليبسي معمر القذافي « بأن مصر على ابواب تسوية سياسية قريبة ، وان ليبيا تعارض هذه التسوية » (٥٤) .

### \*\*\*

والحصار الختامي لانتفاضة ١٩٧٢ ان أبرز ايجابياتها غير الملمنة هي انها فرضت على الراي العام المصري مناقشة قضية التنظيم الحزبي المستقل ضمن تنظيمات السلطة . وان الحجة الناصرية القديمة - والتي كان القبول بها هو الخطيئة الاصلية لليسار على الاقل - قد سقطت بسقوط النظام القديم . والحركة الطلابية المصرية في السبعينات تختلف في هذا الصدد عن جلودها في الاربعينات حيث كان الطلاب اجنحة جامعية في الحياة الحزبية البلاد ، كانوا مندوبين ضمن منظماتهم في ميدان عملهم . اما الطلاب الجدد فقد كانوا الى جانب قلة قليلة ضمن فئات الاجتماعية الاخرى رواد بعث التنظيمات الحزبية الى الوجود السياسي بري ، واصفاء الشرعية عليها .

غير انه يمكن من زاوية اخرى ان نلاحظ سلبية خطيرة ، هي ان التحالف بين الاب والعمال لم يصل ابدا الى الحد الأدنى ، على النقيض تماما مما جرى عام ١٩٠٠ حيث كانت الجبهة بينهما تجسيدا حقيقيا لتحالف طبقات الشعب . ان ما

(٥١) ، (٥٢) ، (٥٣) مجلة « الشباب » عدد ١٩٧٢/١/٢٢ بتاريخ

(٥٤) مجلة « البلاغ » اللبنانية ١٩٧٢/١/٨

جرى أوائل السبعينات من اتصالات ومحاولات للتنسيق بين الطلاب من جهة والعمال والمهنيين من جهة أخرى لا يرتى الى مستوى الجبهة السياسية القادرة على ان تطرح برنامجا مشتركا بديلا في حيز الفعل لا في حدود الشعارات .

ومن المفهوم ان اية حركة طلابية لن تقود التغيير الراديكالي المطلوب ، ولكن خصوصية هذه الحركة وطبيعة المرحلة افسحت مجالا واسعا امام المثقفين . . وان لم تفسح المجال ذاته للطبقة العاملة .

كان التحرك شبه المنظم للمثقفين هو الذي أسهم في الرد على سؤال الاحتواء من أعلى بجواب المواجهة من أسفل . وكان هذا التحرك بمثابة « الرقابة الايجابية » على مسيرة السلطة من الهزيمة في ١٩٦٧ الى الحرب في ١٩٧٣ مروراً بالانقلاب بين ٧٠ و ١٩٧١ .

## الفضل الثالث

### من اوراق الخطوة الاولى نحو

### ثورة ثقافية شاملة

#### ١ - نبوة الشباب

لم تكن حركة الادباء الشباب قرب نهاية الستينات الا ارهاصا جادا لهذا الذي يجري منذ بداية السبعينات . . كان ضجيج الحركة « الادبية » للشباب اعلى صوتا من بقية الاصوات التي زارت من حول الهزيمة . وقد بذلت السلطة السياسية في ذلك الوقت كل جهدها في احتواء الظاهرة ، وامتصاص ما يبدو على سطحها من بوادر السخط والغضب . هكذا راحت منظمة الشباب بالاتحاد الاشتراكي تجند كافة قواها المادية والمعنوية لعقد « مؤتمر الرقازيق » الذي جمع عددا هائلا من ادباء الاقاليم والعاصمة من الشباب ، واجهوا حينذاك وزير الداخلية - وهو في اوج سطوته - بما لم يخطر على باله ان يسمعه او يراه . . كان التجمع في واقعه الامر اكبر من ان تعبر عنه منظمة الشباب او الاتحاد الاشتراكي ، لذلك انتهى المؤتمر بالمسابقات والجوائز والتوصيات التي لم تنفذ لان الادباء الشباب كانوا يريدون شيئا ، والسلطة تريد شيئا آخر . تماما كما حدث لحركة الطلبة عام ١٩٦٨ ، لقد تمخضت من بيان ٣٠ مارس - آذار الذي بقي حبرا على ورق .

كانت السلطة ترى في هذه الحركات مجرد فورات عصبية لا تحتاج من جانبها الى اعادة نظر جذرية فيما آلت اليه حياتنا بعد الهزيمة . ولانها كانت ترى الامور من السطح فان معالجتها ايضا - بالاحتواء او القمع - كانت بالقوة السطحية والهزال . . ومن ثم كان التراكم الكمي للسلبات هو الاب الشرعي للانفجار الكيفي الذي عبرت عنه حركة بنابر ١٩٧٢ . اي بعد حوالي ثلاث سنوات فقط من تلك الفجوة العارمة التي شنت فيها الطلبة تمثالا لوزير الداخلية ( شعراوي جمعة حينذاك ) . لم تكن قضية الادباء الشباب خلال تلك الفترة هي غياب منابر النشر او ضيقها بانتاجهم كما حاولت الجهات الرسمية ان تصورهم ، ولم تكن قضية ادباء الشباب هي احتلال مقاعد الادباء الكبار في اللجان ودور الصحف والمراكز الالامعة الاخرى كما خيّل للكثيرين من الاساتذة الاجلاء . اكثر من ذلك اقول ان قضية الادباء الشباب لم تكن ملققة بذلك القلم الذي يمسك به موظف مدعور في



ادارة الرقابة . كلا . . لم تكن هذه كلها قضاياهم . كانوا يعانون حقا من تعذر النشر ، ومن منجھية بعض الشيوخ ، ومن جهل الرقيب ، ولكن هذه كلها كانت مظاهر الازمة التي يعيشونها بلدرات دمهم حتى النخاع . كانت قضية الادباء الشباب هي « قضية الوطن » المهزوم على الحدود والسلوب الارادة داخلها . لم تكن قضيتهم قط « مشكلة شخصية » بدليل انهم كانوا يتجاوزون مظاهر الازمة بان ينشروا انتاجهم على حسابهم الخاص ، من عرقهم وقوت ايامهم واطفالهم ، فاذا حال الرقيب بينهم وبين قرائهم هاجروا باقلامهم خارج الديار .

ولكن قضيتهم ظلت باقية ، لانها قضية الوطن . ولو اننا قرانا بيانات الحركة الطلابية ، لما وجدنا فيها سطرا واحدا كان غائبا عن مخيلة الادباء الشباب وعقولهم ونبض قلوبهم ، سواء في كتاباتهم الفنية او آرائهم المباشرة او تحركاتهم . ان كتابات محمد عفيفي مطر وعبد الحكيم قاسم وامل دنقل وابراهيم اصلان وعزت عامر وخليل كلفت وابراهيم منصور وجمال الفيثاني وصبري حافظ وسامي خشيبة وفاروق عبد القادر ويحيى الطاهر عبد الله وسيد حجاب وجميل عطية ومحمد يوسف القعيد ومحمود دياب ، وشوقي خميس ، وغيرهم عشرات من ابناء هذا الجيل ، تفضح كتاباتهم بهذا العذاب الداخلي العنيف الذي رآه قصيرو النظر والانتهازيون والمهزولون من الشعب « تشاؤما لا مبرر له » . بينما كان هذا العذاب - بدرجات متفاوتة من الوعي والتجربة - هو عذاب ممر كلها ، عذاب الارض الاسيرة والشعب المقهور ، عذاب الوطن الجريح وعذاب الطبقات المكدودة المسحوقة بلا لمن .

ولعل العدد الخاص الذي اصدرته مجلة « الطليعة » في سبتمبر عام ١٩٦٦ يقدم لنا وثيقة حية تشهد على ان الادباء الشباب كانوا في مقدمة الركب الشوري الصاعد ، موجة اثر موجة ، ينادي بالتغيير ويعمل على انجازه . ان شهادتهم الواقعية في تلك الوثيقة الحية ، يرغم كل الصعاب الرقابية ، تقدم دليلا رائعا على اصالة هذا الجيل وصدقه وشجاعته . بل ربما كانت سجون « القلعة » و « طره » التي استقبلت افواجا من هذا الشباب في اواخر عام ١٩٦٦ هي الرمز المادي المباشر لتلك الاحوال التي عرفها العشرات منهم ، لمجرد انهم حاولوا ان يقرنوا القول بالفعل ، قبل ان تخيم الهزيمة بظلالها السوداء ، باقل من عام واحد . . كان ذلك بالضبط في اكتوبر عام ١٩٦٦ حين فوجئت ومعى قلة قليلة من رفاق النضال القديم ، بهذه الوجوه الجديدة على العمل السياسي والادبي معا ، تملا بهو المعتقل . كنت وقلة قليلة معي - كرؤوف نمطي وابراهيم فتحى وغالب هلسا - نرى من الطبيعي الا نشعر بالقرب بين جدران السجن . ولكن قامتي ازدادت طولاً ، والامل بين ضلوعي ازداد توهجا ودثنا وحرارة ، حين رايت اصحاب هذه الوجوه الجديدة - من امثال صبري حافظ وجمال الفيثاني وسيد حجاب وصلاح عيسى وعبد الرحمن الابنودي وغيرهم - يستقبلون تجربتهم الجديدة بروح مفتوحة عالية .

كان ذلك عام ١٩٦٦ ، عشية الهزيمة ، وقبل ان يشور الطلبة والعمال عام ١٩٦٨ كان الادياب الشباب في انتاجهم وسلوكهم « نبوءة » لا تنتمي الى مجتمع الهزيمة ، وانما الى مجتمع الثورة . اجل ، فقد كانت الاجيال السابقة عليهم تنبأ بالهزيمة بصورة او باخرى ، في المسرح والرواية والنقد ، ولكن تلك الاجيال - في مقدمتها جيل الاربعينات على وجه الخصوص - كانت رغم نبوءتها من مقومات مجتمع الهزيمة . . كانت الرموز الاساسية لجيل الاربعينات تشغل اهم المراكز القيادية في واجهة الثقافة الرسمية . وكان اصحاب هذه الرموز ينقدون النظام والسلطة بمنف وحدة وضجيج ، ولكنه النقد الذي ينتمي في معظمه الى رؤيا الهزيمة لا الى رؤيا الثورة . وهذا هو الفرق الرئيسي والحاسم بين جيل الاربعينات وجيل الستينات ، حتى بين من يلتقون من هؤلاء واولئك على ارضية فكرية مشتركة . كانت القسمة المميزة لجيل الاربعينات هو الانتماء الى النسيج الاجتماعي للطبقة الجديدة الوارثة لامتيازات البرجوازية القديمة دون شكلها التقليدي . شغلوا مناصب رئاسة مجالس ادارة الشركات ورئاسة تحرير الصحف ووكالة الوزارة ومديري عموم ، وهي المناصب التي تدر عليهم دخولا لا تقل - ان لم ترتفع - من مستوى دخول اصحاب الشركات والمصانع والمزارع والمتاجر في المجتمع السابق على يوليو - تموز سنة ١٩٦١ . . كانوا برجوازيين شكلا ومضمونا بالمعيار العلمي الدقيق ، وظلوا خيطا رئيسيا من خيوط النسيج الاجتماعي للطبقة الجديدة التي ظهرت ونمت وتطورت فور انهيار الطبقات القديمة ، وهي الطبقة التي تكونت من بقايا تلك الطبقات التي تكيفت مع الوضع الجديد ، والشرائح البيروقراطية ، والتكنوقراطية ، العسكرية والمدنية التي افترتها حركة ٢٣ يوليو - تموز .

هذا بينما تنتمي غالبية الادياب الشباب الى الدرجات الدنيا من البرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة ، وهو الانتماء القديم الغالب على أبناء الجيل السابق ولكن القفزة الاجتماعية غير الاعيطة التي اقترنت من مظاهر « اغنياء الحرب » وجعلت منهم « اغنياء الثورة » هي التي باعدت بينهم وبين الجيل الجديد الذي لم تحجبه عن الرؤية البصرة غشاوة ثقيلة من المكاسب الوافدة ، ولم تقيده قديمه عن الحركة الشجاعة احلام الارتباطات الطارئة . من هنا كان صراع الاجيال في حياتنا الادبية صراعا اجتماعيا ، وليس مجرد صراع عضوي بين شباب وشيوخ . بالطبع تظل هناك دائما استثناءات فردية هنا وهناك ، تؤكد القاعدة ولا تلغيها ، فمن بين أبناء الجيل الماضي قلة لم تفقد الاتجاه الثوري ، ومن بين أبناء الجيل الجديد ثمة شرائح لم ترتبط قط بالفكر الثوري او انها ارتبطت بالفكر دون التطبيق ، او انها مضت في الطريق خطوة وتكتمت عن متابعة بقية الخطوات . كذلك فان الانتماء الطائفي لجيل الاربعينات الى الطبقة الجديدة ، لم يمد شرايينه الفكرية والوجدانية جميعا ، فرواسب النضال القديم والاحساس بالذنب الجديد كان يسري في دمائه بين الحين والحين ويدفع هذا الكاتب او ذاك الى قول كلمة الحق .

ولكن « كلمة الحق » هذه كانت تصلح دوماً بذلك التكوين الفكري والاجتماعي فكان الحد الأقصى لرؤية الجيل الماضي هو التنبؤ بالهزيمة وعدم تجاوزها في آن . . بينما كان التكوين الفكري والاجتماعي للجيل الجديد يسمح له بالمشي خطوة أبعد من النبوءة ، هي محاولة التغيير . وقد كانت الدعوة الى قيام « اتحاد عام للكتاب » بمثابة حجر الاساس في محاولة التغيير الثقافي المنشود . وكان الجيل الجديد من الادباء الشباب أكثر فئات المثقفين حماساً لقيام الاتحاد بصفتهم التعبير الديمقراطي الأكثر شمولاً عن الحركة الفكرية والفنية . فبالرغم من وجود العديد من الجمعيات والروابط والنوادي الادبية والفنية والصحفية في مصر ، الا انها جميعاً وبدرجات متفاوتة لم ترتفع الى مستوى المسؤولية الجديرة بالكتاب والفنان . وحين تجددت شعارات الديمقراطية وسيادة القانون في ١٥ مايو - ايار عام ١٩٧١ تجددت الدعوة الى تأسيس اتحاد الكتاب . وقد اتبع لي مع بعض الزملاء ان اشارك بالكلمة والحركة في الدعوة الى قيام الاتحاد . ولعله من المفيد ان اسجل هنا ملاحظاتي الشخصية على ما احاط دعوتنا حينذاك من ظروف وما انتهت اليه من نتائج .

١ - كانت الوجوه الشابية هي العنصر الايجابي النشط في محاولة احداث هذا التغيير الكيفي لحياتنا الثقافية . . كان تصورنا نابهاً من ان كافة التنظيمات الرسمية والشمعية للمثقفين المصريين مجرد تراكمات سلبية طابعا العام هو العزلة عن الواقع الحي . ان « لجنة الدعوة والفكر » بالاتحاد الاشتراكي و « جمعية الادباء » و « رابطة الادب الحديث » و « الجمعية الادبية المصرية » و « نقابة الصحفيين » ، كلها اشكال تتراوح اهميتها من شكل الى آخر ، ولكنها تشترك في مضمون واحد هو انزواء خلف استار كثيفة من الاعمال الاكاديمية او الترفيحية او الرسمية ، عن المواجهة الصريحة والشجاعة لواقعنا الثقافي .

وقد كان معظم ابناء الاجيال السابقة ، بحكم مواقفهم المرموقة في أجهزة الدولة يحرصون على بقاء الحال كما هو ، بينما كان معظم ابناء الجيل الجديد يحرصون على تغييره .

٢ - كانت المعارضة الصريحة لقيام الاتحاد تواجهنا من جانبين :  
الاول يخشى من الاتحاد ان يكون صورة مطابقة لاتحادات الكتاب في المسكر الاشتراكي حيث لا تتوفر عند اصحاب هذا الراي حرية الفكر . وكان الدكتور لويس عوض ابرز ممثلي هذا الاتجاه . اما الجانب الآخر فكان يعارضنا من زاوية ان الاتحاد موجود فعلاً في « جمعية الادباء » التي يتكون مجلس ادارتها من صالح جودت وعبد العزيز الدسوقي و ابراهيم الورداني وسهير القلماوي وعبد القادر القبط وعبد الرحمن الشراقوي والفريد فرج ولروت ابازقة . وكان يوسف السباعي هو ابرز ممثلي هذا الاتجاه .

٣ - كان هناك اتجاه ثالث من المناضلين التقدميين القدامى يرون ان ثمة ضرورة موضوعية لقيام اتحاد عام للكتاب يضم الادباء وغيرهم من اصحاب القلم ككتاب السياسة والاقتصاد ، بشرط ان يقوم الاتحاد في اطار الاتحاد الاشتراكي . وكان الدكتور محمد الخفيف ولطفي الخولي من أبرز ممثلي هذا الاتجاه .

٤ - بالرغم من موافقة الاغلبية من زملائي على الاطار الذي تمسك به اصحاب الاتجاه الثالث الا ان التراخي من الجانبين وضع الفكرة على الرف .. حتى صدر « برنامج العمل الوطني » يتضمن نصا صريحا بانه قد آن الاوان لان يتبنى الاتحاد الاشتراكي فكرة تأسيس اتحادات مهنية للكتاب والفنانين ، ولكن النص ظل رهين الحبسين : الورق والمال ، ويبدو ان الفرق بين تصور أحد الطرفين للاتحاد ، وتصور الطرف الآخر هو الذي اوقف المشروع عن التنفيذ . ان الاتحاد - مرة اخرى - لم يكن في تصورنا مبنى جميلا ينمي من بناء ، او مكاتب جميلة صالحة للاسترخاء وشرب القهوة والثروة ، او سفريات مقرية الى الخارج ، او مسابقات شكلية توزع فيها الجوائز والابتسامات والكؤوس . كان الاتحاد ولا يزال في نظرنا منبرا حرا وحصانة ديمقراطية للكتاب . ولم يخطر على بالنا قط ان يقيم دوائمه على اسس مطابقة لاتحادات الكتاب بالمعسكر الاشتراكي ، لاننا كنا نعلم حق العلم اننا لسنا في بلد اشتراكي . اننا نعيش في مجتمع طبقي ومتخلف ومحتل ، وبالتالي نصطرح بين جنبات هذا المجتمع في السر والعلن تيارات فكرية متناقضة تجمعها المصلحة الوطنية وحدها . ومن ثم فالاتحاد الذي نبغيه لا بد وان يمثل كافة الاطراف الوطنية التي ترى من مصلحتها الاشتراك في « الحرب » على الجبهة الفكرية ضد الاستعمار والصهيونية . كذلك ، فنحن نرى ان الاطار الصحيح لقيام الاتحاد هو مؤتمر عام للمثقفين ، بكافة اتجاهاتهم وتناقضاتهم المشروعة ، ينتخبون من بين صفوفهم بصورة ديمقراطية صحيحة من يمثلهم تمثيلا حرا سليما . نعتقد ايضا ان هذا الاتحاد يجب ان يظل بمنأى عن الارتباطات الرسمية ايا كانت ، ان يكون مستقلا عن الاتحاد الاشتراكي وعن وزارة الثقافة والاعلام حتى يحتفظ بشخصيته الاعتبارية من ضغط السلطة مهما كانت صفتها التنفيذية او الشعبية . بل هو يمثل في ذاته سلطة الرقابة الشعبية على المؤسسات الرسمية للثقافة والاعلام . ولن يتعسر ايجاد هذه الصيغة المستقلة في ارتباطها بمصادر التمويل ، كصيغة القضاء والجامعة ومجلس الدولة ، ان الاتحاد العام للكتاب - في صورته النظرية التي ندعو اليها - هو منبر وطني مستقل ، يخطط ويشرع ويراقب تنفيذ « القرار الثقافي » .

« ولم تكد تمضي شهور معدودة على خفوت حدة صوتنا حتى بدا جليا واضحا ان القلق الذي عبر عنه الادباء الشباب تعبيرات متباعدة بالفن والرائي والتحريك، هو قلق وطني عام ، استتر حيننا واسفر عن وجهه معظم الاحيان : في الانتخابات النقابية للعمال والمهنيين ، وانتخابات مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي ، في اعتصامات العمال واضراب سائقي التاكسي .. من مواقع متعددة تأكد بما لا يبدع مجالا للشك ، ان مصر تفتي وان وطاة الاحتلال عملى الصدور هسي التي تفجر الصراع . ومن المدهل حقا ان بعض من فوجئوا بحركة الطلبة في ينايسر (كانون الثاني) ١٩٧٢ او من وصفوها بالانحراف ، لم يحاولوا للحظة واحدة ان يرصدوا بعمق كاف وتجرد مختلف الظواهر التي عرفتها البلاد خلال الشهور القليلة السابقة على نهاية عام ١٩٧١ . لو انهم فعلوا ، ربما استطاعوا على الاقل ان يتقوا صدمة المفاجأة ، او لاهم استطاعوا ان يروا في حركة الطلبة تميرا مكتفا عن مشاعر وافكار ثبات اخرى سبقتهم ولحقت بهم ، مشاعر وافكار مصر كلها .

وقد كان الادباء - الشباب منهم على وجه الخصوص - من بين هؤلاء الذين سبقوا الطلبة في الشعور بالازمة والتعبير عنها ، فسنر ان الفارق الكيفي الهائل بين المجتمع الملائني بجماعه الواسمة ووحدتها الممكنة وانتماءاتها التقاربية وتكوينها المتآلف وبين مجتمع الادباء والفنانين هو الذي اتاح للظاهرة الطلابية ان تحتل هذا الحيز التاريخي المرموق في طريق النضال المصري . ولكن هذا الحيز من ناحية اخرى قد اتاح للادباء والفنانين - الشباب منهم خاصة - ان يستأنفوا مسيرتهم الوطنية ، فخاصوا تجربة رائعة ، كثيرة الاخطاء ، قليلة الحظ من النجاح ، ولكنها جذيرة برغم كل شيء بان تضم الى التراث النضالي الباسل لشعبنا العظيم .

## ٢ - تنظيم الحركة

بدات التجربة وانتهت خلال الايام العشرة التي بدات مع صباح ١٧ يناير (كانون الثاني) ١٩٧٢ حين تواترت الانباء عن اعتصامات الطلبة ومؤتمراتهم وبياناتهم طيلة الايام التالية حتى خرجت جموعهم الى الشارع بعد اسبوع . في هذه الايام القليلة كان الادباء الشباب يلاحظون الانباء من داخل الجامعة وخارجها ، بعضهم لا زال طالبا فيها والبعض الاخر يعلم بها ، والبعض الاخير - وهمو الكثرة الغالبة - يربط بينها وبين من بداخلها شريان هو اقوى الشرايين جميعا ، فيه يجري العرق والدم والدموع ، منه يلبع حب مصر واليه يصب الاستشهاد من اجلها . كانت مقاهي « ريش » و « لابس » و « ايزافتش » و « الايتليه » هسي المواقع الاساسية لتجتمع هذه القلوب اللاهثة وراء الانبياء ، بعضها سعيد وبعضها حزين وبعضها جزع ، ولكن الجميع يتسائل في نبضة قلب واحدة : ما العمل ؟ كان الاقتراح الايسر هو ان تكتب بيانا نفضه رأينا ، فالاحداث تتوالى بسرعة مذهلة ، وكتبنا في التو واللحظة بضغ كلمات يقول :

« نحن الادباء والفنانيين والكتاب الوطنيين تؤيد الكفاح الوطني الديمقراطي للطلبة ، رافضين كافة الحلول الاستسلامية للقضية الوطنية ، ابتداء من قرار مجلس الامن ( نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦٧ ) السى ايسة مبادرة تقايض توقيع اتفاقية صلح مع اسرائيل بمساومات الانسحاب الجزئي .. وتؤيد كل المطالب التي تضمنها بيان اللجنة الوطنية العليا للطلاب باعتبارها القيادة الحقيقية للحركة الطلابية . ونرفع صوتنا مطالبين بالافراج عن جميع الطلبة المعتقلين ليواصلوا كفاحهم الوطني . »

ماشت مصر

### عاش كفاح الشعب المصري «

وتفرق الزملاء ومعهم الصيغة يجمعون عليها التوقيعات من المسارح ودور الصحف وبلاتوهات السينما ، وفي اقل من ٢٤ ساعة كانوا قد حصلوا على ٩٠ توقيعاً لاسماء معروفة ومجهولة ، من الكبار والصغار ، من الرجال والنساء ، من اليسار واليمين .. بحيث جاء كشف الاسماء وكأنه الصياغة الشرعية لتوهم وطني للادباء والفنانيين . تلك هي اللحظة التي اجتمعت فيها كلمة الادباء والفنانيين على اختلاف اجيالهم وطبقاتهم واتجاهاتهم ، ربما لأول مرة منذ عشرين عاماً . اجتمعت بصدق وشرف وشجاعة ، لا لتأييد كاذب او لتصفيق زائف ، وانما لتشارك في سرخة واحدة مدوية لانتقاد الوطن .

كانت هذه الخطوة ايداناً بان نفكر ونعيد التفكير . لم نبادر بنشر بياننا في الصحف كما فعلت النقابات المهنية للمحامين والصحفيين والعلميين والمهندسين . هل كنا نفكر ام كنا نحلم ؟ لست ادري .. كل ما ادره انني اقترحت على زملائي ان نفكر بصوت عال في نقابة الصحفيين ، ان نذهب الى هناك وندير امرنا . كان مجلس النقابة قد اصدر بياناً نشرته « الاهرام » وكان بياناً متوسطاً اذا قيس ببيان نقابة المحامين مما دعا بعض الصحفيين الى كتابة بيان آخر أكثر شجاعة ، وكنت قد وقعت عليه في الصباح ضمن ما يريد على ١٥٠ صحفياً آخر .. فانطبق اقتراحي للادباء بالتوجه الى النقابة في ظل هذا المناخ المشجع . كان يوسف السباعي قد اطلق « دار الادباء » بالقبضة والفتاح والجزير حين احس - او شعر البعض نيابة عنه - ان ثمة شيئاً يحدث . واخيراً توجهنا الى النقابة ، كانت كثرتنا لا تتمتع بمعروفيتها فدخلت الى مكتب صديقي وزميلي القديم سعد زغلول فؤاد الذي جئنا به الى مجلس النقابة رغم انف الرجعية ، دخلت اليه وصارحته بكل شيء .. قلت له ان مي اصداقنا وزملاء في القلم يطلبون من نقابتنا ان تفسح لهم صدرها ، بعد ان اغلقت دار الادباء في وجوههم بابها ، حتى يتسنى لهم الاجتماع علناً وبصورة شرعية يناقشون الوضع الذي تمر به البلاد . بادرنسي سعد زغلول على الفور : انت

نقاهي ، ومن حقك أن تستضيف من تشاء . قلت له كلا ، لا أريدكم ضيوفا علي ،  
انتي منهم أكثر مما أنا من النقابة اننا نريدكم ان تمنحونا مقسرا لاجتماعاتنا ، وها  
هوذا طلب رسمي وقمته مع بعضهم ليتك تتصل بالنقيب حتى يكون تصرفك  
رسميا . واتصل سمع بلعي حمدي الجمال تليفونيا وقرأ عليه الطلب ، وكان النقيب  
كريما فاجابنا على طلبنا . وبدانا العمل .

لم يخل الامر من تحرشات بعض الصحفيين المدعورين او المستائين ، ولكننا  
كنا قد صممنا على العمل . واستقر رأينا على ان تعقد في الضد اجتماعا موسعا  
للادباء والفنانين ينتخب من صفوفه « لجنة وطنية مؤقتة » واجتمع بالفعل مساء  
٢٥ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ ما يقرب من خمسين كاتباً وقسماً قرروا تشكيل  
اللجنة واستكمال التوقيعات على البيان الموجز من بين الحاضرين فبلغ عدد  
التوقيعات ١١٦ توقيعاً . تم ذلك في الوقت الذي كان رئيس الجمهورية يلقي خطابه.  
وتم انتخاب اعضاء اللجنة المؤقتة وهم : احمد عبد المعطي حجازي ، سمير فريد ،  
رضوي عاشور ، ابراهيم منصور ، فريدة النقاش ، احمد الخميسي ، عبد الحكيم  
قاسم ، سامي المعداوي ، عوني هيكل ، رافت الميحي ، سمير عبد الباقي ، عز الدين  
نجيب ، محمود حجازي وكاتب هذه السطور . وقد رأينا في هذا التشكيل تمثيلاً  
نسبياً للادباء والسينمائيين والمرحيين والفنانين التشكيليين وابرقنا بياننا الموقع  
بعد منتصف الليل الى كل من السادة : رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وسكرتير  
اول اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس الشعب . وقررنا ان ندعو الى  
مؤتمر عام للادباء والفنانين يوم الخميس ٢٧ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ لينتخب  
اللجنة الوطنية الدائمة ويناقش مشروع البيان الشامل الذي حددت اللجنة المؤقتة  
خطوطه الرئيسية وكلفت لجنة فرعية لصياغته . وقد رأينا ان انعقاد هذا المؤتمر  
فرصة لا ينبغي ان تضيع لتثبيت الدعوة الى قيام الاتحاد العام للكتاب والفنانين .  
وقد أعد ثلاثة زملاء مشاريع مختلفة ومتفكة للبيان الجديد المقترح ، واجيلت  
المشاريع الثلاثة الى لجنة الصياغة المفوضة لامدادها في صورته النهائية . وقد كان  
واضحاً من المشاريع الثلاثة ان بيننا من يزايد ومن يناقص ومن يوازن ، وكان  
واضحاً بنفس القدر ان التناقض الرئيسي في صفوف الشعب هو بينه وبين  
الاستعمار الأمريكي والصيوني لارضنا . وان بقية التناقضات الثانوية لا ينبغي ان  
تطمس ، ولكننا لا يجب ان تأخذ حجماً اكبر من حجمها الحقيقي حتى لا تلهينا عن  
العدو الحقيقي . لذلك فالجبهة الوطنية هي الصيغة الديمقراطية المثلى للعمل  
الوطني في الوقت الراهن . واذا كانت السلطة ترفع شعار الحرب ، فان الشعب لا  
يطلب اكثر من وضع الشعار موضع التنفيذ ، لا بالمشروع الفوري المرتجل فسي  
القتال ، وانما باعداد البلاد اعداداً توريا لمركة المصير . وبين اخذ ورد وشد  
وجذب ، نجحت لجنة الصياغة في اعداد مشروع البيان على الوجه التالي :

## مشروع بيان

### المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين

القرر انعقاده يوم الخميس ٢٧ يناير ٧٢

#### بمقر نقابة الصحفيين

يعلن المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين المنعقد يوم الخميس ٢٧ يناير - كانون الثاني ٧٢ بمقر نقابة الصحفيين - بدعوة من اللجنة الوطنية المؤقتة للكتاب والفنانين ، المنتخبة من قبل التجمع الوطني لهم يوم الثلاثاء ٢٥ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ - ان الحركة الطلابية التي بدأت يوم ١٧ يناير ١٩٧٢ حركة وطنية شريفة وناضجة ، وان اللجنة الوطنية العليا للطلاب تعبر حقيقي عن جماهير الطلاب ، وان المطالب التي عبرت عنها هذه اللجنة في الوثيقة الطلابية الصادرة يوم الخميس ٢٠ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ هي مطالب الشعب المصري ومطالبنا التي لم تكن نجد وسائل للتعبير عنها ، وان هذه المطالب لا تتعارض في جوهرها مع النظام السياسي القائم منذ ثورة ٢٣ يوليو - تموز ١٩٥٢ ، وان بروز إحدى فئات التحالف الوطني في إحدى الفترات بمطالب معينة لا يعني تناقضا بينها وبين بقية فئات التحالف وطبقاته ولكنه يعني ضرورة البحث عن صيغة أكثر ديمقراطية للتحالف الوطني تتيح لكافة القوى الوطنية فرصة التعبير الصحيح في اطار الجبهة الوطنية ، ومن ناحية أخرى فان دمغ كل حركة جماهيرية بصفة الفوضى وعدم الأصالة يحرم الفئات والطبقات الوطنية القادرة على التحرك جماهيريا من التعبير الحر عن مواثيقها السياسية .

وفي نفس الوقت الذي يؤكد فيه المؤتمر ان الوحدة الوطنية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ شعبنا مطلب ضروري يستنكر المؤتمر اتهام الحركة الطلابية بمحاولة تفتيت الوحدة الوطنية ، واتهامها بالسطحية والعمالة ، كما يستنكر الاسلوب البوليسي الذي استخدم في قمع هذه الحركة ، ويرى انه لم يكن هناك ما يبررها ويرى ان هذا الاسلوب في مواجهة الحركة الطلابية هو الذي دفع بها الى خارج اسوار الجامعة ، وهو الذي ادى الى نزول قوات الامن المركزي الى شوارع القاهرة يومي الاثنين والثلاثاء ٢٤ ، ٢٥ يناير - كانون الثاني ٧٢ وما استتبع ذلك من أحداث مؤسفة ، بينما العدو الاسرائيلي الامبريالي يحتل جزءا من ارضنا ويعوق مسيرتنا نحو التقدم والأشراكية .

ويطالب المؤتمر :

١ - الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين وغندم محاكمة اي طالب او تقديم



أي طالب الى مجلس تأديب جامعي يحرمه من حقه في الاستمرار في الدراسة أو يعطله عنها .

٢ - الرفض الكامل لكافة اشكال الحل السلمي « قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، مبادرة روجرز المصرية ، الرد المصري على ورقة يارنج » بعد ان ثبت ان هذا الحل لن يكون ابدا ، والتأكيد على مبدأ عدم التفريط في شبر واحد من ارض الوطن ، أو الاراضي العربية المحتلة ومبدأ انه لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل ولا تفريط في الحقوق الوطنية الشرعية لشعب فلسطين .

٣ - تصفية مصالح الولايات المتحدة الامريكية في مصر ، والعمل على تصفيتها في الوطن العربي كله ، بانخاذ مواقف حاسمة ضد الحكومات العربية العميلة ، على اساس اننا نواجه الولايات المتحدة الامريكية مواجهة صريحة في المعركة مع العدو الاسرائيلي الامبريالي .

٤ - التأييد الكامل لمنظمات المقاومة الفلسطينية واعادة فتح جميع مكاتبها الاعلامية والسياسية وقبول تطوع المصريين في صفوفها ، والسماح بدخول جميع مطبوعاتها والتصدي لمحاولات تصفيتها .

٥ - التأكيد على الاتجاه نحو تحويل الاقتصاد المصري الى اقتصاد حرب ، والتأكيد على ان المزيد من التحول الى الاشتراكية يدعم صلابة الوحدة الوطنية ويقدم المزيد من ضمانات النصر الضروري على العدو الاسرائيلي الامبريالي وذلك عن طريق :

١ - تحميل اصحاب الدخول (العالية الصبء الاكبر .

ب - وضع حد للتفاوت الهائل في الاجور بين الحد الأدنى والحد الأقصى .

٦ - تعبئة الجبهة الداخلية تعبئة شاملة من اجل المعركة على اساس اننا سوف نخوض حربا شعبية طويلة المدى ، واليقظة والحلر الى محاولة استخدام هذه التعبئة لممارسة انواع متباينة من الارهاب تتعارض مع ضرورة الوحدة الوطنية ومع متطلبات النصر الضروري .

٧ - رفع الرقابة على الصحافة والنشر والسرور والسينما والراديو والتليفزيون الا في حدود ما يمس الاسرار العسكرية حتى تتحول هذه المسائل من وسائل للتبرير والتخدير الى اسلحة قوية في المعركة ضد العدو الاسرائيلي الامبريالي وفي المعركة من اجل التقدم والحرة والاشتراكية ومن اجل صنع انسان جديد بشارك بعرق في بناء وطنه .

٨ - تغيير السياسة الاعلامية والسياسة الثقافية الراهنة ووضع سياسة اعلامية وسياسة ثقافية تتناسب مع اقتصاد الحرب ، ومسح الاتجاه نحو التنمية الشاملة للجبهة الداخلية :

وقرر المؤتمر :

١ - اعتبار الوثيقة الطلابية الصادرة يوم الخميس ٢٠ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ من الوثائق الاساسية التي تعمل على ضوئها اللجنة الوطنية للكتاب والفنانين المنتخبة في هذا المؤتمر .

٢ - تكليف اللجنة الوطنية للكتاب والفنانين بالعمل على انشاء اتحاد عام للكتاب والفنانين بعد ان تأكد خلال الايام الماضية ان عدم وجود هذا الاتحاد يحول دون الكتاب والفنانين والقيام بدورهم كاملا تجاه وطنهم .

**المؤتمر الاول للكتاب والفنانين المصريين**  
**٢٧ يناير - كانون الثاني عام ١٩٧٢**

وبادرنا الى توجيه الدعوة الى اكبر عدد ممكن من الكتاب والفنانين لحضور المؤتمر . وطيلة الايام السابقة لم تكف تحرشات زملائنا الصحفيين المدعورين بنا حتى ان احدهم هددنا بالشرطة لطردنا بالقوة . ومع هذا فقد كان الجلسد والاداب والمثابرة هي الطابع المميز لهذه المجموعة من الشباب المتوثب .. كنا قد وزعنا انفسنا على الاربعة وعشرين ساعة حتى يظل لنا « وجود » في النقابة يتابع العمل والاحداث اولا فأول ومع ذلك فقد كانت الغالبية تتواجد كلها في وقت واحد هذا يكتب شعرا ، والاخر يخطط لافتة ، والثالث ينسخ البيان ، والرابع يعد مجلة حائط ، والخامس والسادس والسابع يتصلون طيلة الليل والنهار بمن يعرفون ومن لا يعرفون ، يدعونهم لحضور المؤتمر . بل ان كثيرين ممن ليسوا اعضاء في اللجنة المؤقتة كانوا يفرضون تطوعهم للعمل ، وتواجدت بيننا بعض العناصر الشريفة التي تنتمي الى الجيل الماضي : ميشيل كامل ، اديب ديمتري ، عبد المنعم القصاص ، يقفون الى جانبنا ، يحاولون حل مشاكلنا مع النقابة ، يوجهون النصيح البعيد عن التعالي . وكما كان هناك من يتحرش بنا من الصحفيين ، كان هناك من يؤازرنا .. وبنت الامور حتى الخامسة مساء وكانتا تمضي في طريقها الطبيعي . كنت مع بعض الزملاء قد توجهنا الى معرض الكتاب لنستغل يوم الافتتاح في الدعوة لحضور المؤتمر ، سوف تكون هناك اعداد هائلة من الكتاب والفنانين ، فهذه فرصتنا .

ولكنني فوجئت بمن يطلبني ليهمس في اذني بان النقابة قررت منع انعقاد المؤتمر بها ، وانه ليس هناك من حل سوى تأجيل المؤتمر ، لاننا لن نستطيع ان نجد مكانا في اقل من ساعتين . واتضح لنا ان التخطيط المضاد الذي اعد على مهل هو ان يتركونا وشأننا حتى اللحظة الاخيرة . ووقفت مع زملائي واصدقائي من اعضاء اللجنة المؤقتة نستقبل القادمين ، وكان حقا مشهدا رائعا ومؤسفا ، فقد اقبل على

حضور المؤتمر ما لا يقل عن مائتي أديب وفنان ، تملأ وجوههم اللفسة والرغبة الصادقة في فعل شيء ما من أجل مصر . وكنا نعتذر لهم ومشاعر متباينة تضطرم في قلوبنا . كان الإقبال على المؤتمر يفوق كل تصوراتنا ، ولكن مساذا نستطيع ان نفعل ؟ قلنا لهم ان النقابة منحت الاجتماع وعلقت في التابلوه بيانا رسميا بذلك . واننا نؤجل المؤتمر الى موعد يحدد فيما بعد . ومضت ساعتان ونحن نستقبل ونعتذر ونناقش ونؤجل ونختلف ونتفق . وأخيرا تفرقنا . بعضنا قرر نهاية التجربة ، وبعضنا قرر استئنافها بصورة أخرى . بعضنا تسرب اليه اليأس ، وبعضنا قبل التحدي . ولكن الجميع ، وهم يتفرقون ، كانوا يفكرون ، بصوت عال حيناً وبصوت غير مسموع في أغلب الأحيان ، وبينني وبين نفسي وبين الآخرين كنت أفكر على النحو التالي :

١ - لقد نجحت نقابات الصحفيين والمحامين والمعلمين والمهندسين في ان تملأ كلمتها لان لها كيانات مادية ومعنوية ، وما ينقص الادباء والفنانين هو هذا الكيان الذي نعبر عنه بالاتحاد العام . لكن هذه - من جديد - هي خطوتنا الأولى ، ان نجعل من الدعوة الى قيام الاتحاد عملا وطنيا تجتمع حوله الارادة والوعي باننا لن نستطيع بغير هذا المنبر ان نصنع شيئا .

٢ - لقد اخفقت تجربتنا - رغم روعة المحاولة - لان الانرجال كان عمودها الفقري على النقيض من حركة الطلبة التي يبدو من سياقها انها نظمت بدقة واحكام بالغين . ان الانرجال كان سببا رئيسيا في « تجمع » طارىء لا يقبل الدوام ، لم يتوفر له الحد الأدنى من التجانس الفكري او التنظيمي ، وانما كان « الشعور الوطني » وحده هو مركز الجذب لحظة المد ، كما كان « التهديد بالبطش » هو محور الطرد لحظة الجزر . كان العمل يجري على نحو اختلطت فيه معايير التكتيك والاستراتيجية ، ومن ثم كان التخطيط هو السمة البارزة في الأعداد والتحضير .

٣ - كان الادباء الشباب ولا يزالون هم عصب أية محاولة جادة على الطريق الى ثورتنا الثقافية الشاملة . ان الأجيال السابقة قادرة على التنبؤ والتشجيع في احسن الاحوال ، ولكنها عاجزة من التصدي والصدام .

ومع هذا ، فلأن حركة الجامعة كانت تجسيدا عميق الدلالة لجوهر المرحلة الوطنية التي نجتازها ، لم يتوقف الادباء الشيوخ عن التفكير وامعان النظر . كان مقال الدكتور لويس عوض « تقرير حول المسألة المصرية » الذي نشرته الاهرام صبيحة الجمعة ٢١ يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ منشورا سياسيا اذاعه الطلبة في ميكروفونات الجامعة طيلة اليوم . ومن هنا كان طبيعيا ان يحاول لويس عوض مع توفيق الحكيم وحسين فوزي ولجيب محفوظ واحمد بهاء الدين - بعد ضياع الأمل في انقاذ المؤتمر - ان يسندوا بأسانهم الكبيرة حركة الطلبة ، والحركة الوطنية بشكل عام .

وهكذا أعد لويس عوض مشروع بيان باسمائهم الخمسة بهدف النشر في « الاهرام »  
هذا نصه :

« بعد ان استعرضنا ما جرى من احداث وما صدر من بيانات اثناء حركة  
الطلبة خلال شهر يناير ١٩٧٢ انتهينا الى النتائج التالية :

١ - ان حركة الطلبة في صميمها حركة وطنية لا شبهة في وطنيتها قامت من  
اجل مصر ولم تستهدف الا تحرير مصر من الاحتلال الاسرائيلي  
والمطالبة باعداد مصر باكملها للمواجهة الحاسمة مع العدو الاسرائيلي .  
وانه اذا كانت قد شابت مطالب الطلبة ونداءاتهم بعض اخطاء او بعض  
وجوه الشطط في التفكير او في التعبير ، فانما مرد ذلك الى حماس  
الشباب او اندفاعه او نقصه في الخبرة السياسية وليس الى نقصه في  
الوطنية .

٢ - دون تدخل منا في التحقيقات التي تجريها النيابة العامة نقرر ان وجود  
ثلاثين مندسا بين عشرات الآلاف من طلاب مصر لا يمكن ان يفسر  
اجتماع جماهير الشباب على التعبير عن قلقهم العام على مصر البلاد  
بانه نتيجة انحراف هؤلاء المندسين بحركة الشباب ، والا حكمنا على  
زهرة شباب الامة بانهم اغنام يمكن ان تساق في اي اتجاه ، وانما تفسر  
هبة ابنائنا الطلبة بوجود اسباب وطنية حقيقية وقضايا موضوعية  
اصيلة يبني ان تواجه في صدق وشجاعة يحل بها الاقتناع محل القمع ،  
فالوطن ملك مشاع للحاكم والمحكوم على السواء ، ومن حق كل مواطن  
ان يقلق على مصر بلاده وان يعبر عن هذا القلق تعبيراً سليماً كافياً  
بلوغ صوته الى ولاة الامور .

٣ - برغم استيائنا من بعض ما بدر من شطط العبارة في حركة الطلبة ، نحى  
الروح السليمة الرائعة التي اتسمت بها حركة الطلبة ، فقد خلت من  
اي عمل من اعمال العنف او التخريب ، والبتت ان ابنائنا الطلبة قد  
بلغوا سن الرشد الاجتماعي وانهم فخر شباب العالم في مراعاة النظام  
وفي الالتزام بالروح الديمقراطية الاصيل .

٤ - وبناء عليه فنحن نناشد سماحة ولي الامر ان يامر القائمين بحفظ النظام  
العام ان يحفظوا ملف قضية ابنائنا الطلبة وان يفرجوا عن المحبوسين  
منهم على ذمة التحقيق بحيث تختلط الاسر والتقدير والبراهات  
تصبح ضمانات العدالة ذاتها وضوابطها فوق مستوى الاحكام الفردية  
وفوق قدرة الافراد على التمييز بين الحق والضللال ، كما نناشد ولي  
الامر ان يوجه القائمين بحفظ النظام السياسي والاجتماعي ان يبادروا  
الى اجراء الحوار المستمر مع ابنائنا الطلبة بدلا من اللجوء الى وسائل

القمع والتكليم . فابنأؤنا هم ذخر مصر وعتادها عندما يأتي اليوم  
المصيب .

عاشت مصر محررة من الفاصيين

عاشت وحدة القيادة والقاعدة في سبيل تحرير مصر .

وعاش الشعب المصري العظيم » .

ولم يتيسر لهذا المشروع ان يتحول بيانا منشورا على الناس . ولكن المحاولة  
ذاتها تضع في مركز الضوء الباهر دور المثقفين المصريين من احداث وطنهم .  
وبالرغم من ان التجربة تؤكد ان « الادباء الشباب » هم جليصة نضال المثقفين ، الا  
انها تؤكد من زاوية اخرى ان النضال الوطني المعاصر في مصر يحتاج الى كافة القوى  
القادرة على « صنع شيء ما » ايا كان حجم هذا الشيء واما كانت وسيلته في  
التعبير واسلوبه في التفكير . كانت تجربة يناير - كانون الثاني ١٩٧٢ مجرد خطوة  
في طريق نورتنا الثقافية التي بدأت تختمر ولا تحتاج الا الى التنظيم القادر على  
جمع الشتات وتوحيد الفكر . وكان « اتحاد الكتاب » هو الهدف العاجل لقياس  
هذا التنظيم الوطني .

### النضال يستمر

في ظهر التاسع من يوليو - تموز ١٩٧٢ فوجئت أهم الشوارع الرئيسية في  
أقاهرة بما يربو على السبعين شابا وكهلا يسرون في صفوف منتظمة وقد لفت  
وجوههم سحابة من الحزن الثقيل ، ويعمل بعضهم لافتات وباقات من الورد لفت  
في شرائط زرقاء ، وكتب على هذه وتلك ما يعيد انهم يشيرون جنازة « غالب » .

كان « الغائب » قد اغتيل قبل هذا المشهد بأربع وعشرين ساعة ، وهو يوم  
بتحريك موتور سيارته في الجراج الكائن اسفل البناية التي يقيم فيها . هناك فوق  
تلك الهضبة الساجلية التي تقع شرق العاصمة اللبنانية بيروت وتدمسى  
« الحازمية » .

ورغم ان التفجرات التي وضعت داخل الحركة بعناية بالغة قد مرقت الرجل  
- الهدف وابنة اخته التي كانت تم بالركوب معه ، بحيث تحول الجسدان في  
لحظات الى نثرات صفيرة من اللحم المشوي ، الا انه امكن العثور بين الركام  
البشري على بطاقة صفيرة كتب عليها بخط واضح « مع تحيات إسرائيل » .

واهتز العالم العربي من اقصاه الى اقصاه - وكافة القوى المناضلة من أجل  
الحرية والسلام والتقدم في الخارج - لاستشهاد الكاتب والمناضل الفلسطيني  
غسان كنفاني على هذا النحو البربري الفاجع . ولكن « تحيات إسرائيل » تواتت  
بغذلة في قلب بيروت لتصيب ببريدها المتفجر المؤرخ أنيس صايغ مدير مركز

الابحاث الفلسطينية وقتل والكاتب والسياسي يسام ابو شريف الذي حل مكان  
 غسان كنفاني في رئاسة تحرير « الهدف » لسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .  
 ثم لتطال ثلاثة قادة بارزين لمنظمة التحرير الفلسطينية من بينهم بعد منتصف  
 الليل في اوائل عام ١٩٧٣ وهم ابو يوسف وكمال عدوان وكمال ناصر الشاعر  
 المعروف في عملية قرصنة دموية لا مثيل لها سوى الهجوم المباغت على مطار بيروت  
 عام ١٩٦٨ . وكانت هذه المداخلات الارهابية من جانب اسرائيل ضد المقاومة  
 الفلسطينية هي مقدمة الاحتكاك المسلح بين الجيش اللبناني ومنظمة التحرير في  
 مايو - ايار ١٩٧٣ . وهو المخطط الذي بدأ بايلول الاردني عام ١٩٧٠ ولم ينته  
 بحرب لبنان في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ واحتلال الجنوب في ١٩٧٨ .

كان غسان كنفاني يمثل في الادب العربي الحديث والنضال المعاصر معا رمزا  
 مكثفا لجبل كامل . وكما بدأت الانتفاضة الطلابية في مصر بالاسبوع الفلسطيني ،  
 وكما لم يخل احد بياناتها من الحرص على المقاومة الفلسطينية والربط بين تحرير  
 سيناء وتحرير فلسطين في مصر عربي مشترك يحمل عنوانا داخليا لا يرى هو  
 « عروبة مصر » .. فان استشهاد غسان كنفاني كان البداية لاستئناف حركة  
 المثقفين المصريين . ومن مقيم « ريش » قرب ميدان طلعت حرب ( سليمان باشا  
 سابقا ) الى دار نقابة الصحفيين اقام الكتاب الشباب والكهول جنزة صامته ، لم  
 تستاذن جهات الامن ، اوقفت حركة المرور ووضعت رجال الشرطة امام الامر  
 الواقع ، وتجمهر الناس على الارصفة والطرق في خشوع مثير للدمع . كانت  
 الجنزة تضم مختلف الاجيال المتقاربة الاتجاهات . وما ان وصانا دار النقابة  
 الجاورة لنقابة المحامين في شارع عبد الخالق ثروت حتى كانت الشرطة السرية  
 ( المباحث العامة ) في انتظارنا .. فتقدم الكاتب يوسف ادريس عن الجميع  
 مستفسرا ، فاستفسروا بدورهم عن بقية البرنامج . قال لهم اننا نزمع اقامة مائمه  
 هذه الليلة - وكانت الجنزة الرمزية في مصر قد تزامنت مع الجنزة الحقيقية في  
 بيروت - واننا سنكتب عزاء جماعيا في الصحف . وبعد مفاوضات مرهقة دامت  
 اربع ساعات منعت قوى الامن اقامة المائمه ، كما رفضت الصحف نشر البيان  
 القصير . والذكر في هذا الصدد ان الدكتور لويس عوض طلب منسي اعمال غسان  
 كنفاني الذي عرف في مصر بكتابه المبكر « ادب المقاومة في الارض المحتلة » ثم بكتابه  
 « في الادب الصهيوني » . وحين قرا الدكتور عوض الاعمال الروائية للكاتب  
 الفلسطيني اعجب بها اعجابا شديدا وهم بالكتابة عنه وعن « الاهرام » ، ولكن  
 رئاسة التحرير اعتذرت عن النشر دون سبب واضح . وان كنا عرفنا بعدئذ ان  
 الموقف الرسمي للنظام من المنظمة الفلسطينية التي ينتسب اليها غسان كنفاني  
 يحول دون هذا القتل او غيره . وكنا قد سجلنا في بياننا المنوع من النشر ما يلي :  
 « نحن الكتاب والمثقفين والفنانين المصريين الذين خرج بعضهم في جنازة صامته  
 لاستنكار اغتيال الشهيد الكاتب غسان كنفاني على تلك الصورة البربرية البشعة  
 لهيب بكتاب العالم اجمع واحراراه وشرفائه ان يقفوا من خرائم الصهيونية

والامبريالية الموقف الجدير بكل انسان متحضر وان يستنكروا هذه الجريمة المروعة وان يقفوا مع المثقفين العرب صفا واحدا ضد جرائم النازية الجديدة دفاعا عن النفس والقيم الانسانية . ان ما حدث لفسان كنفاني ان هو الا الخطوة الاولى في طريق تصفية الثورة العربية من مضمونها الفكري والانساني تمهيدا لقهر روح الشعب العربي وسحق قواه واجباره على الركوع امام الغزاة والامبرياليين الاسرائيليين والاميركيين . يا كتاب العالم قفوا معنا ضد النازية الجديدة » . وقد وقع البيان ٧٣ كاتباً مصرياً من بينهم ميشيل كامل وابو سيف يوسف ولويس عوض ولطفي الخولي ومحمد انيس ويوسف ادريس ورفعت السعيد وابراهيم منصور وامل دنقل ومراد وهبة وصلاح عيسى وفتحي عبد الفتاح ومحمد عبودة وامير اسكندر ونجيب سرور وعزت عامر ومجيد طويبا والفنانون محبى الدين اللباد وحسن سليمان ومصطفى رمزي .

وكان اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد المصرية اصدروا مذكرة جماعية - في مواكبة حركة الطلاب - تقول :

١ - انه من الملاحظ ان البلاد ليست في المعركة الفعلية في الوقت الراهن . وحين تأتي هذه المعركة سينصر في لحيها الجميع ، ولن يكون هناك تفرقة او انقسام . وفي مثل هذه المرحلة يكون من الطبيعي ان تعتمد الآراء وتباين .

٢ - ان الحرص على المعركة هو ذاته الذي يدفع الكثير من الشباب الى اتخاذ مواقف المعارضة من كثير من الظواهر التي توصف بأنها لا ترقى الى مستوى السلوك الواجب توفره في مجتمع يسعد لغرض معركة حاسمة . وان كان الاستعداد للمعركة يعني الشكوت عن اخطاء لكنان معنى ذلك ان اسم المعركة يستغل في التستر على الاخطاء .

٣ - من المستحيل وضع حد فاصل بين ابداء رأي مخالف لوجهات النظر الرسمية وبين ما يسمى بترويض الشائعات . ولو تمت محاسبة الناس على اقوالهم الشفهية لكان القسم الاكبر منهم معرضين لمشل هذه الاتهامات . اما وضع هذه الآراء في صورة مكتوبة ( مجلات الحائط او توزيع بيانات ) فانه يبدو في الاحوال الراهنة نتيجة مباشرة لعدم تحقيق مطلب عزيز على كل مثقف وهو إلغاء الرقابة على الصحافة ، فمن المستحيل ان يبقى اسلوب البيانات والمشورات السرية او العلنية لو كانت حرية ابداء الرأي مكفولة في الصحف .

٤ - كانت نقطة بداية الموجة الاخيرة من الحوادث الطلابية هي اعلان الصحافة بطريقة استفزازية عن اعتقال بعض الطلاب بالتهمة السابقة . ولم تحكف بذلك بل صورت حركة الطلاب على غير صورتها الحقيقية ، ووصل بها

الامر الى حد توجيه اتهامات لا نعتقد أن لها أساسا مثل اعتداء الطلاب على الأستاذة ، أن هذا الاتهام ذاته كان على مدى تاريخ بلادنا وبلاد أخرى كثيرة يوجه وبنفس الصيغة الى كثير من الوطنيين الشرفاء .

هـ - أن حركة الطلاب ابتداء من يناير ١٩٧٢ حتى اليوم لا ينبغي النظر إليها بمعزل عن الظروف العامة التي تمر بها البلاد سواء على صعيد قضية التحرير أو على صعيد غياب الديمقراطية .

وقد وقع على البيان ( الذي أوجزنا مضمونه ) ٥٢ استاذًا وأستاذة ومعهد ومعيدة بمختلف جامعات مصر ومعاهدها العليا ، ومن بينهم عمداء كليات ورؤساء أقسام . وقد نشرت النص الكامل للبيان مجلة « البلاغ » اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ١٩ فبراير ، شباط ١٩٧٢ . كان أساتذة الجامعات قطاعا مهما من حركة المعارضة التي قادها المثقفون ، رغم المعريات والتهديدات معا ، من مناصب الوزارة وتهديدات الفصل من العمل .

وكانت الشرطة ألقت القبض على الصحفية صافيناز كاظم في يناير كانون الثاني ١٩٧٢ داخل الجامعة حيث اعتصمت مع الطلاب . كما فوجيء الصحفي سمير تادرس بالقبض عليه في مطار القاهرة الدولي في الوقت نفسه . وكانت « المباحث العامة » اعتقلت عشيبة يناير ١٩٧٢ ما يزيد على الأربع مئة كاتب وصحفي وعامل وطالب ومحام من العناصر الديمقراطية . كان التحالف بين الطلاب والمهنيين أقوى كثيرا من التحالف بينهم وبين العمال . وكانت أدلة النيابة ضد المثقفين متهاشة مستقاة من تقارير المباحث . لذلك كانت « المحكمة » تأمر بالافراج عنهم ، ولكن رئيس الجمهورية كان يستخدم غالبا جقه في الاعتراض على الافراج ، فيبقيون في السجون بتهمة دم الطلاب أو قرلة الشعر أو حيازة ادب المقاومة أو لقاء محاضرة في الجامعة أو اقامة حفل احتجاجي في نقابات الصحفيين والمحامين والمهندسين .

من هنا كان التجرك المباغت لتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ولويس عوض تحت ضغط الشارع الثقافي في مصر ، ففي الثامن من يناير - كانون الثاني كتب توفيق الحكيم بحضوري أنا ويوسف ادريس وإبراهيم منصور ، بيانا هذا نصه الجري ، لاهميته الاستثنائية في الاحداث التالية :

### بيان من الكتاب والادباء

« نحن الكتاب والادباء الموقعين على هذا البيان قد راينا من واجنا أن نعاون ونشارك - من مواقعنا في المجتمع - مؤسسات الدولة في تقصي الحقائق في حالة الاضطراب التي بدت بوادرها الآن في بعض الاحداث الجارية ، يدفنا الى ذلك شعورنا بالمسئولية التاريخية وثقتنا بشعبنا وتقديرنا لوطنية رئيس الدولة ،



منا بان في استطاعته الامساك بالزمام للسير بالبلاد في طريق محفوف  
تهب عليه الزوايع من كل جانب ويحتاج الى الحكمة وسداد الرأي لتجنب  
يلات الشطط وتوجيهه الى حيث يجد نفسه يؤكد شخصيته ويسترد

ا كان من خصائص الكتاب والادباء يحكم رسالتهم في الاممة ان يكتشفوا  
يستشفوا ضميرها ، في حين ان مهمة الصحافة هي تحري اخبارها ، ومهمة  
الرسمية هي تقصي حقائقها من واقع احداث معينة قد تكون مجرد بشور  
لمرض دفين ، ودخان ظاهري لنيران متاججة تحت رماد ، لذلك كان علينا  
ناب والادباء ان نكمل الصورة ونقدم الموعنة بابرار ما استتر وتخفى منّا  
ن يضطرم في باطن الامة وضميرها ، وليس ذلك فقط لمجرد استكمال عمل  
الهيئات الاخرى ، ولكنه ايضا للخشية من ان يهمل امر هذا ألفليان الذي يفور  
الناس فيجد طريقه في اي لحظة الى الانفجار وتقع الكوارث . وذلك انه مما لا  
لدينا ان البلد يغلي في الباطن على نحو لم يعد يخفى على احد . وقد لا  
ل الناس تعليلا لما يشعرون به من قلق واضطراب وغليان داخلي ، وقد  
يسطاء من الناس والابرياء من الشباب تعليقات مختلفة يسوقونها بغير تفكير  
ص ويرددونها في احاديثهم او يضعونها في منشوراتهم ، وهذه التعليقات او  
او الاحتجاجات قد تبدو في اغلبها سطحية او غير ناضجة او مدروسة ،  
بي الحقيقة التي لا شك فيها وراء كل هذا وهو شعورهم جميعا بانهم قلقون  
وانهم ما عادوا يحتملون ما هم فيه من احساس بالضيق .

لان ما هو منشأ هذا الاحساس العام بالقلق والاضطراب والضيق فسي  
ناس ؟ لعل السبب الاهم في ذلك هو عدم وضوح الطريق امامهم ، فالصيحة  
في كل حين بكلمة المعركة وان الطريق هو المعركة كان من الممكن ان يكون هو  
على اسئلتهم والطريق الواضح امام امينهم .

هذا لا شك ما ارادت الدولة ان تقدمه كجواب او مصباح لوضوح الرؤية في  
ستقبل الغتم .

لكن مع الاسف تمضي الايام وتصبح كلمة المعركة مجرد كلمة غامضة لا حدود  
بعاد لمعانها ولا تحليل لمناصرها . مجرد كلمة مطلقة تلوكمها الافواه ، مجرد  
تهلكة لكثرة مضغها ، ويصبح الناس ويمسون وهذه الكلمة تزدد على جميع  
في الاناشيد والاغاني والخطب والشعارات حتى فقدت قوتها وفعاليتها بل  
ا . وصارت اللمعة المعسوقة في الغم غصة ، لا هم يستطيعون ابتلاعها ولا  
ؤون على لفظها . واصبحوا في حيرة في شأنهم . واصبح طريق المستقبل  
رة اخرى مسدودا وهم في ضياع .

لا كان الشباب هو الجزء الحساس في الامة ، وهو السدي بعينه المستقبل  
غيره ، فهو لا يرى امامه الا الغد الكئيب . فهو يجتهد في دراسته ليحصل

على شهادته النهائية فاذا هي شهادة القذف به في رمال الجبهة لينسى ما تعلمه ولا يجد عدوا يقايله . وهذا ايضا هو الضياع .

اما بقية المواطنين فهم يعيشون بالنسبة اليه في حياة صعبة سيئة الخدمات العامة . وكل تقص واهمال او توقف او عيب يختفي خلف صوت المعركة وفي انتظار المعركة وتمحكا بالمعركة واذا بالامر في نظرهم ينقلب الى مهزلة والى سخط والى قرف صام .

هذا بعض ما استقر في الضمائر هذه الايام . ولا بد من حل سريع لهذا الوضع . ولا يمكن ان يكون هناك حل الا في الصدق ، والصدق وحده لان الصدق هو الذي ينهي الحيرة ويقنع الناس ويهدئ النفوس . ولان الفليان في باطن الانباء بهذا اذا كشف الغطاء . الشعب يريد ان يقتنع بشيء لانه غير مقتنع . ولا بد لراحة باله واقتناعه من عرض حقائق الموقف امله واضحة .

وهذا يقتضي النظر في تغيير بعض الاجراءات التي تسير عليها الدولة اليوم . ومنها حرية الراي والفكر وحرية المناقشة والعرض لاقراء الضوء على كل شيء حتى تتضح الرؤية . ولكن ذلك داخل المؤسسات ، اذا كانت السرية في ظروفنا الحاضرة تقتضي بذلك . على ان لا يكون للدولة راي مسبق تضغط به على اهل الراي ويجعلهم مجرد ابواق لترديده وترويجه . بل ان تكون الدولة آخر من يبدي الراي بعد ان تستمع وهي جادة صادقة الى راي مصر الحر اولا ، وان تصوغ هي راياها من راي الشعب ، ومثليه . لا ان تصوغ هي الراي وتضع الشعار وتلقي به الى الناس وتفرسه عليهم فرضا .

ان للدولة في هذه الظروف المعصية ان تتخفف هي من كل العبء والمسئولية وتضمها على كاهل الامة .

ان في ذلك مصلحتها ، وصيانة لها . امام التاريخ .

وقد وقع على البيان بعض من كبار كتاب مصر ، وكان اسم توفيق الحكيم - الذي حرره بخط يده - حصانتهم الاولى ، وبسرعة تم نسخ عدة صور من البيان لارسالها الى رئيس الوزراء والامين الاول للاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس الشعب ولجنة تقصي الحقائق البرلمانية ومديري الجامعات والنقابات المهنية والصحف ( برجاء عدم النشر لرؤساء التحرير فقط للعلم ) .

اربع نهليات فرحة واحدة

في صباح يوم ( ١٩٧٣/١/٩ ) نشرت جريدة « الانوار » اللبنانية النص الكامل لبيان الكتاب والادباء المصريين في صدر صفحاتها الاولى واختارت ١٢ اسما مسن ال ٤٣ توقيعا يمثلون اهم الاجيال والاتجاهات ( حتى ثروت اباطة الكاتب اليمني

المعروف كان قد وقع على البيان المذكور ) . وجريدة « الانوار » في ذلك الوقت - وربما في اغلب الاوقات - كانت اللسان اللبناني للنظام المصري في مختلف الجهود . ومنها تناقلت وكالات الانباء الخبر المثير لعدة اسباب اولها انسه نشر في صحيفة موالية فهو نبا موثوق ، وثانيا لانها المعارضة العلنية الاولى لكتاب في طبيعتهم من تستحيل نسبته الى اليسار ، وثالثا لان البيان نشر خارج مصر مما يدل على ان « الكتاب الكبير » انفسهم ليسوا متمكنين من حرية ابداء الرأي داخل بلادهم ، ورابعا لان مجموعة التحفظات التي يرصدها البيان تلتقي في كثير من النقاط مع بيانات الحركة الطلابية وتدعمها .

ومن الطبيعي ان تثور « الاجهزة الرسمية » المصرية ثورة عنيفة على البيان وكاتبه والصحيفة التي نشرته . كما كان من الطبيعي ان يثور توفيق الحكيم على تسرب البيان الى الخارج . وربما ظل سر هذا التسرب خافيا الى اليوم ، فقد كان من الصعب املاء البيان تليفونيا على بيروت لان الرقابة كانت يستمع ذلك . والذي حدث هو ان الزميل اللبناني طلال سلمان المحرر في « الانوار » وقتئذ كان نسي القاهرة وعلى مقربة من الاحداث بحكم عمله الصحفي . وقد لاحظ بعين صديقة قربي الشديد مما يجري في مكتب توفيق الحكيم ، بل ومشاركتي في مختلف المراحل ، فطلب منه ان افعل المستحيل للحصول على نسخة من البيان . وكبان ذلك مستحيلا بالفعل ، لان الكمية المطبوعة معروفة العدد . ولما كان مكتبي يجاور مكتب الحكيم فقد نقلت البيان بخطي واخترت بعض التوقيعات واعطيته لطلال سلمان في منزلي . . الذي غادره الى المطار راسا ، حيث تمكن من اللحاق بالطبعة في ساعة متأخرة من الليل . وكان ما كان . ولا بد ان اصحاب « الانوار » لم يدركوا خطورة البيان الا بعد نشره وورود ردود الفعل من القاهرة . . حتى ان الصحفي الوطني النشيط لم ينج منهم ولا من القاهرة .

والمهم ان الرئيس السادات في اليوم الثالث ( ١٠/١/١٩٧٣ ) عقد اجتماعا عاجلا لرؤساء تحرير الصحف وبحثهم توبيخا قاسيا على « التقتير » وذكر يسان الحكيم - على حد تعبيره - وبعض فقراته وبعض اصحاب التوقيعات . . بأسلوب لا يخلو من التهديد .

وفي اليوم الرابع ( ١١/١/١٩٧٣ ) طلب الدكتور عبد القادر حاتم - نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام - من توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وثروت اباطة ملاقاته في مكتبه بعد ظهر ذلك اليوم ( الموافق الخميس ) في الساعة الواحدة . ولم يقل لنا احد من الثلاثة اكثر من انهم كروا امام المسؤول الاول عن الاعلام مضمون البيان واعلنوا عدم مسؤوليتهم عن نشره في الخارج . ولن يكون هناك دليل في اي يوم ، ينفي او يؤكد هذا التصريح المشترك ما لم يعترف احدهم بغير ما جاء فيه .

ولكن الذي حدث بعد ذلك يثير ما هو اكثر من التساؤل . فقد شنت حملة مكاثرة ضد رئيس تحرير الاهرام وتوفيق الحكيم وقد « اتهمهما » البعض

بالشيوعية . وكان مصدر الحملة مكاتب وتنظيمات الاتحاد الاشتراكي .

وبعد اقل من شهر على صدور « ألبان » - أي صباح الرابع من فبراير - شباط ١٩٧٣ فوجئ المصريون بصدر الصحف اليومية الثلاث ( الاهرام - الاخبار - الجمهورية ) بجمل بروازا بعنوان « اسقاط عضوية ٦٤ من الاتحاد الاشتراكي » وعنوان آخر يليه « هيئة النظام اتخذت قرارها بعد اجتماع ٣ ساعات » . وقالت ديباجة النبا الذي نشر على ثلاثة اعمدة « أصدرت هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي قرارها باسقاط العضوية العاملة عن ٦٤ من المهنيين اعضاء التنظيم السياسي . ثم اوردت أسماء ٦٤ كاتباً وصحفيًا من المع وجوه الصحافة المصرية ومن مختلفي الاتجاهات الفكرية - الناصرية والماركسية والديموقراطية المستقلة - وقد لوحظ ان كتابة الاسماء جاءت ثلاثية ورباعية فلويس عوض مثلاً اسمه « لويس حنا خليل عوض » ومحمد عوده هو « محمد عبد الفتاح أحمد عودة » ، وهكذا . . مما يؤكد ان القائمة « مباخثة » وليست مهنية ، كما كان من المفارقات الساخرة ان بعضنا ممن وردت اسماؤهم في القائمة ليسوا اعضاء في الاتحاد الاشتراكي اصلاً ، ولا اعضاء في نقابة الصحفيين . وقد ألحقت القائمة بمذكرة تفسيرية تقول « من المعروف ان الفصل من العضوية للاتحاد الاشتراكي يترتب عليه اسقاط عضوية اي تنظيم نقابي او مجلس ادارة او وحدة اتحاد اشتراكي او اي مستوى من مستويات التنظيمات السياسية المساعدة . كما يترتب عليه ابعاده عن اي عمل تكون العضوية العاملة شرطاً لممارسته مثل الصحفيين وذلك حسب قانون نقابة الصحفيين ولا يجوز تبناً لذلك ان يعتبر صحفياً لان ممارسة العمل الصحفي تشترط ان يكون عضواً عاملاً بالاتحاد الاشتراكي على ان تسوى حالته في المؤسسة الصحفية ويحال الى المعاش ( اي التقاعد ) . وهيئة النظام في حالة انعقاد مستمر للنظر في باقي الحالات » .

ورغم ان المصريين لم يسمعوا من قبل عن شيء يدعى « هيئة النظام بالاتحاد الاشتراكي » الا انهم أدركوا على الفور انها محكمة تأديبية من نوع شاذ وغير مألوف حيث لا يدعى المتهم للمثول امامها ولا يملك بالتالي حق الدفاع عن النفس او بواسطة محام ، وانما هي أشبه بمحاكم التفتيش التي عرفت في أوروبا في العصور الوسطى ، تصدر الحكم مقترناً بالتنفيذ غير قابل للنقض أو الاستئناف . وقد توقف المصريون طويلاً امام أسماء اعضاء المحكمة التي تشكلت من السادة : حافظ بدوي رئيس مجلس الشعب ( وهو نفسه رئيس المحكمة التي كرست انقلاب ١٤ مايو ) ، ايلر ١٩٧١ باحكام الاعدام والسجن المؤبد على المسؤولين الذين استقالتوا عن مناصبهم . وقد كان محامياً في الارياف وناظماً للشعر الرديء وحافظاً للقرآن ) . ومحمد حامد محمود واحمد عبد. الآخر واحمد كمال ابو المجد ويوسف مكادي ومحمد عثمان اسماعيل . ولم تنس وكالة انباء الشرق الاوسط ان ترفق هذا الاجراء البالغ الشذوذ والاستثناء بتصريح لمتحدث رسمي اشار فيه الى ما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية من ان بعض الكتاب وبعض الصحف كانت وراء

الحركة الطلابية الأخيرة ، ومن أن بعض هؤلاء الكتاب يمسد الصحف الأجنبية ووكالات الأنباء بملومات كاذبة « أو التوقيع على بيانات مضللة لكسب تنشر في الخارج بهدف اظهار البلاد وكأنها مهتزة بدمم الاستقرار والقوضى » .

وفي السابع من فبراير - شباط ١٩٧٣ صدرت القائمة الثانية التي ضمت أسماء ١٥ كاتباً وكاتبة وصحفيًا وصحفية . وبمدها بقليل صدرت القائمة الثالثة التي اشفت هذه المرة على الصحفيين من التقاعد فحولتهم شكلاً الى « مصلحة الاستعلامات » وفعلوا الى بيوتهم .

وقد بلغ مجموع القوائم الثلاث ١١١ كاتباً ومحرفاً هم صفة العمل الفكري والادبي والفني والصحفي في مصر ، ابتداء من احمد بهاء الدين ولويس عوض ولطفي الخولي وهشيل كامل ويوسف ادريس والفريد فرج ومحمد عودة السبي احدث الاجيال من الشعراء الشباب والروائيين والفنانين التشكيليين والمذيعين والعاملين في التلفزيون . وقيل أن قائمة خاصة باعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا هما قيد الاعداد . ولكن الاحداث كانت تمضي بمعدلات سرعة خارقة . كان المصريون قد اعتادوا في ظل الناصرية كما في ظل السادات هذا القمع لحرية الرأي والتعبير . منذ مذبحة الجامعة عام ١٩٥٤ ( حيث طرد خيرة الاساتذة بقرار من مجلسي قيادة الثورة ) ومذبحة نقابة الصحفيين في العام نفسه ( حيث ألغيت قوائم العضوية القديمة واعيد فتح باب القيد من جديد ليقبل من ترضى منهم السلطة ) ، الى طرد بعض الوجوه الوطنية والتقدمية كمحمد مندوب وعبد الرحمن الضميسي وآخرين من جريدة « الجمهورية » عام ١٩٦٥ وتوزيعهم على شركات الانشباب والاحذية والاسماك ، الى اعتقال وتشريد مؤسسي الاذاعة والتلفزيون في مذبحة مايو ، ايار ١٩٧١ . ليس جديداً على المصريين اذن ما حدث ، ولكن حجمه ، وتحت شعار « سيادة القانون » كان أثقل من أن يحتمل . . ففي ظل ملكية الدولة للصحف يعني القرار الحكم على ١١١ كاتباً بالموت جوعاً وعلى الصحافة ذاتها بالتدهور المخيف وعلى الفكر المصري بالهجرة او الانتحار او الجنون .

ولقد انتهت هذه « الخطوة الاولى » من رحلة الثورة الثقافية المصرية اربع نهائيات :

● كانت النهاية الاولى ( التي اصبحت بداية ايضاً ) هي ظاهرة النزوح الجماعية لصفوة المثقفين الوطنيين الديموقراطيين المصريين الى خارج الحدود الاقليمية لمصر : نحو بيروت وبغداد والكويت والجزائر وباريس ولندن . كتاب وصحفيون واساتذة جامعات ورسامون وممثلون ومخرجون ، رجالاً ونساءً ، كهولاً وشباباً ، من مختلف العقائد السياسية .

● كانت النهاية الثانية هي تلك التي ابرزتها الصورة الكبيرة الوحيدة التي تصدرت « الاهرام » في ٢٢ مارس ، آذار ١٩٧٣ وقد ظهر فيها الرئيس السادات

يصادف توفيق الحكيم ، وقد كتب تحت الصورة المثيرة للانتباه ان رئيس الجمهورية استقبل توفيق الحكيم برفقة الدكتور حاتم لمدة نصف ساعة ثم اخلى الرئيس والاديب الكبير وحدهما لمدة ساعة ونصف صرح على اثرها الحكيم بـ « في صياغة تبدو كما لو كانت بياناً مشتركاً - ان الرئيس يرى « ان البناء الجديد لمصر هو قوتنا الخلفية التي تدعم قوتنا العسكرية ، وان هذا البناء يجب ان تتضافر فيه كل الجهود وان تنسى من اجله كل الانقسامات من طائفية وطبقية وعقائدية ، وان يعمل الجميع في التشييد دون عزل او انزاعل عن الانتاج الذي ينفع المواطن ، فאלكل يجب ان يشارك وان يعود الى حضن الوطنية المصرية من اجل بناء مصر منتصرة ، متحضرة ، وقوية » .

وكان المراقبون قد لاحظوا ان توفيق الحكيم ونجيب محفوظ قد استثنيا من قرارات « هيئة النظام » ولكن ملاحظاتهم بعد صورة « الاهرام » وما كتب تحتها تحولت الى تحفظات محددة هي :

١ - ان مؤتمر الادباء العرب كان متعقداً في ذلك الوقت تماماً في تونس ، وان اتحاد الكتاب اللبنانيين قد طرح للبحث قضية الكتاب المصريين . فما كان من يوسف السباعي ، رئيس الوفد المصري ، الا ان اخرج صحيفة « الاهرام » ولوح بها امام المجتمعين ليطلبوا الى ان الامور قد عادت على ما يرام . وكان الذي عاد هو السباعي نفسه ، ليصبح وزيراً للثقافة والاعلام .

٢ - ان توفيق الحكيم قد اخرج من جمعبته بعد هذا اللقاء كراسته الشهيرة « عودة الوصي » اخرجاً يتسم بالحيلة والدكاء .. فقد سربها الى الالة الكاتبة اولاً ثم « تطوع » اصداؤه كما يقول ( قاصداً ثروت اباظة ) بطبعها على الاستئسل وكانها منشور سري لتثير الفضول قبل طبعا في كتيب في بيروت اولاً ثم في القاهرة بعد ذلك ، يمتزج فيها بفقدان الوصي طيلة الفترة الناصرية وأنه عاد الى وعيه متأخراً .. ويكرس الضوء الاخير للهجوم على مرحلة عبد الناصر بكل ما فيها من سلبيات وابجائيات تحت عنوان ضخم هو فتح الملفات .

٣ - ان توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وغيرهما اصبحوا من ذلك الحين كتاب النظام الجديد في مختلف مواقفه المصرية ، وانفصلا تماماً عن التيار الذي ركبوا موجته لفترة محدودة اول السبعينات .

● وكانت النهاية الثالثة هي انقسام اليسار بين الذين تعلموا الدرس فحاولوا التوفيق بين يساريتهم والسلطة ، وهو الامر الذي رجب به الانقلاب من يومه الاول تطبيقاً لسياسة « الاحتواء » من أعلى .. وبين الذين تعلموا الدرس ايضاً ولكن بطريقة عكسية حين حرصوا على استقلالهم والا يكونوا « دمية » في مسرح العرائس

تحركهم خيوط السلطان او تصبغ وجوههم بماكياجيات لا تدل عليهم وتلبسهم  
أقنعة تخفي وجوههم .

● وكانت النهاية الرابعة هي « مفاجاة » الرئيس في نهاية الاسبوع الاخير من  
شهر سبتمبر ، ايلول ١٩٧٣ و « مفاجاة المفاجآت » - كما سميت - الثانية قبل  
نهاية الاسبوع الاول من شهر اكتوبر - تشرين الاول من العام نفسه .  
وكانت النهايات الأربع تؤدي في خاتمة مطلقها ، الى بداية جديدة طويلة .

# الفصل الرابع

## الحرب البديلة

### ١ - لم تكن مفاجئة

كان المحور الرئيسي لعدد ديسمبر - كانون الأول ١٩٧٢ من مجلة « الطليعة » المصرية عنوانه « رؤية شعبية لحرب أكتوبر » . وهو تحقيق ميداني ، كان السؤال الأول فيه « هل كانت ( معركة السادس من تشرين الأول ١٩٧٢ ) متوقعة من حيث التوقيت والنتائج ؟ » . وبالطبع كان المقصود بالنتائج هو الجانب العسكري المعروف حتى تاريخ توجيه السؤال .

وقد أجابت العينات المختارة من الاوساط العمالية بالنسب التالية :

- ٥٧٢٥ في المائة اجابوا ان الحرب كانت متوقعة .
- ١٨٢٠ في المائة اجابوا انهم فوجئوا بها .
- ٢٤٥٥ في المائة اجابوا انها كانت متوقعة ولكن توقيتها كان مفاجئا .

اما العينات المختارة من اوساط الفلاحين ( اجراء زراعيون وصغار ملاك ) فقد اجابت بالنسب التالية :

- ٥٢٦٠ في المائة قالوا ان الحرب كانت متوقعة .
- ٢٦٣٠ في المائة قالوا انها كانت مفاجئة .
- ٢١١٠ في المائة قالوا انها كانت متوقعة ولكن توقيتها كان مفاجئا .

ورغم اية تحفظات على اسلوب « الاستجواب » فقد تضمنت الاجابات عنصرا اضافيا مهما لم يرد في السؤال هو التطوع التلقائي بتفسير الاجابة وتعليقها . كان من البديهي ان الذين لم يفاجأوا بالحرب قد قالوا انهم كانوا متأكدين من « النصر » وان الذين لم يتوقعوا الحرب قد قالوا انهم توقعوا الحرب في غير هذا الموعد وبخسائر عسكرية كبيرة ادعشهم انها لم تحدث . ولكن الجميع ، بصورة عفوية ، اجابوا على السؤال غير الوارد في الاستجواب وهو « لماذا ؟ »



وقد حصر الدين توقعوا الحرب ميراثهم هكذا :

- ا - ان مصر رغم كل ما يقال كانت تبني قواها العسكرية. طول الوقت .
- ب - ان وضع القوات المسلحة لم يعد يحتمل حالة الاحارب والاسلام .
- ج - ان التوضع الداخلي لم يعد يطبق حالة الاسلام والاحارب .
- د - ان اسرائيل لا تريد حلا سلميا .
- هـ - ان اميركا تماطل ولا تضغط على اسرائيل .

وقد حصر الدين لم يتوقعوا الحرب ميراثهم هكذا :

- ا - انهم يسمعون ليل نهار ان السوفيات يحجبون عنا السلاح .
- ب - انهم يسمعون دائما عن مبادرات لفتح القناة ومقترحات لبعوث الامين العام للأمم المتحدة واتصالات مع الولايات المتحدة ، من شائها تجييد اي حل عسكري .

ج - ان الجبهة الداخلية ممزقة .

د - اضاف صوت واحد ( من العمال ) ان ما وقع هو « معجزة » الهية .

وقد حصر الدين لم يتوقعوا التوقيت وان توقعوا الحرب ميراثهم في ان هذا كان امرا طبيعيا من القيادة السياسية والعسكرية حتى تخدع العدو . واضاف صوتان ( من الفلاحين ) ان « العناية الالهية » تدخلت بدورها في تحديد الموعد المقدس .

ان هذه الاجابات ، ايا كانت درجة نموذجيتها ، فانها تدل على نحو ما على ان القطاعات الاوسع من الشعب المصري لم تفاحا تماما بالحرب ولا بنتائجها المباشرة. ولذلك عدة اسباب واضحة :

● اولها ان هزيمة حزيران - يونيو ١٩٦٧ لم تكسر ارادة القتال عند الجندي المصري ولم تكسر ارادة النضال عند المواطن العادي . فلانتفاضات القتالية بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ كان محورها الرئيسي « استرداد الارض » والبرامج التي صاحبت بيانات الطلاب والمثقفين والعمال والمهنيين ليست الا تفاصيل هذا المحور. وكانت اسرائيل قد وصلت في حربها النفسية ضد مصر الى حد القول ان سيناء ليست جزءا متكاملًا مع الاراضي المصرية لا اقليميا ولا جغرافيا ، فمصر افريقية

ولا علاقة لها بآسيا والصفة الغربية لقناة السويس تشكل حدودا طبيعية لمصر (١). ولقد كان الشعب المصري قريبا غاية القرب من إعادة عبد الناصر لبناء القوات المسلحة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠. وذلك عبر حوادث محددة كـ «معركة رأس العش» و «اغراق إيلات» و «معركة جزيرة شبلوان» طيلة عام ١٩٦٨ مباشرة بعد الهزيمة. ثم من خلال «حرب الاستنزاف» التي بدأت على نحو متصل وثابت من آذار - مارس ١٩٦٩ حتى قبول مشروع بروجرز في ٢٣ تموز - يوليو عام ١٩٧٠. وهي الحرب التي قال عنها الكولونيل تريفور . ن. ديوي أنها «أعطت رجالات المدفعية المصريين فرصة للتدريب على إصابة الهدف . كما أنها كشفت لهم عن قدرات صواريخ سام أرض - جو الروبوتية الصنع على تحدي السيطرة الإسرائيلية على الجو . تلك السيطرة التي لم تكن تقبل التحدي حتى ذلك الوقت . وعلاوة على ذلك فقد أعطت الروح المعنوية المصرية دفعة كانت مصر في أشد الحاجة إليها وذلك من خلال تبادل إطلاق النار مع العدو ومن تنفيذ إشارات عبر القناة بواسطة الكوماندوس المشاة» إلى أن يقول «أن كفاءة الاجتراف في التخطيط والاداء الذي تمت به عملية العبور لم يكن ممكنا لأي جيش آخر في العالم أن يفعل ما هو أفضل منها . ولقد كانت نتيجة هذا العمل الدقيق من جانب أركان الحرب وعلى الإخص عنصر المفاجأة التي تم تحقيقها هو ذلك النجاح الملحوظ في عبور قناة السويس على جبهة عريضة» ، وفي المصدر نفسه ( الندوة الدولية لحرب أكتوبر - ص ١٧٩ ) يقول البريطاني ادغار او بالانس صاحب الكتاب المعروف عن حرب ٦٧ «ويمكن القول بأن الأسلوب الفني السوفياتي الذي يعتمد على مركزية الإشراف على آلاف المدافع يعتبر أفضل الأساليب المتبعة في العالم . ومما لا شك فيه أنه ساعد المصريين على أحداث الثغرات في خط بارليف» . هذا ما قاله عسكري أجنبي محترف عن حرب استنزاف التي قال عنها كاتب مصري إنها «أثبتت ضعف الجيش المصري كما أعطت البرهان على أن الدم السوفياتي غير كاف» (٣) . بينما كسل من يعرف

(١) الولد دبلوماسيك - مدد تموز ١٩٧٢ ويراجع : د. حامد ربيع - «الحرب النفسية في المنطقة العربية» - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤ الفصل العنون «الدعاية الصهيونية وعزيمه حيران» من ص ٧٥ إلى ٩٧ وبالذات ما ورد في ص ٧٨ حول اعتماد الدعاية الصهيونية على تدمير الإنسان العربي بفعل النبوغ اليهودي على الغرب ، وأن التشرات المسيحية امتداد للتراث العبري ، وتحولها لمقدمة الذنب الأدوية الشهيرة إلى عقبة مسؤولية ، وأن ادوفا . جسي الحفارة المسؤولة عن تطور الإنسانيات الأسر الذي يفرض عليها عملا إيجابيا يمكن مظهرها التاريفية ويؤكد حقوقها المشروعة في المنطقة ( ص ٧٩ ) .

(٢) الندوة الدولية لحرب أكتوبر - القاهرة ٢٧ - ٣١ أكتوبر ، تشرين الأول ١٩٧٥ - المجلد الأول - القطع العسكري - إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ( ص ٣٧ و ٢٨ ) .

(٣) محمود حسين - المصرب في الحاضر - موضوع أضلا بالفرنسية وترجم للعربية دار الطليعة بيروت ١٩٧٤ ( ص ٢٢ ) .

الاهمية الاستراتيجية لاقامة اسرائيل خط بارليف يدرك اهمية حرب الاستنزاف التي فتحت ثغرات محققة في جداره الحصين واجبرت اسرائيل على نقل قواتها ١٥ كيلومترا الى الوراء بعيدا عن مرمى المدفعية المصرية فكانت الحلقة التمهيديّة لحرب تشرين (٤) .

● لم يكن سرا على الشعب المصري ان اعادة بناء القوات المصرية المسلحة التي كرس لها غيد التأخر كل جفده ثلاث سنوات قد اختتمت قبل وفاته بتخطيط أولي للمعركة المقبلة عرف في ما بعد بخطة « جرانيت ١ » تحقق التقدم حتى الممرات في سيناء (أوردها هيكل في « الطريق الى رمضان » ص ١٤١) . ويسدو ان توقيت المعركة نفسه لم يكن بعيدا عن الفترة التي غاب حوالها جمال عبد الناصر . فقد أصبح معروفا ان احدى المشكلات التي وقعت بين الرئيس السادات ونائبه والوفد الذين استقالوا في مايو ، ايار ١٩٧١ هي انهم كانوا قد وروا خطة المعركة ومشروع روجرز معا ، وبينما كان المشروع الاميركي في جوهره مناورة لالتقاط الانفاس الاسرائيلية - فلم يحدث ان قبلت به اسرائيل في اي وقت - كان ايضا قبوله من جانب مصر مناورة ناصرية لنقل جدار الصواريخ الى مواقع متقدمة على طول الجبهة . وهو الامر الذي تحققت منه اقمار التجسس الاميركية ، وتلذعت به اسرائيل لعدم انجاز بقية بنود المشروع . كانت القيادة المصرية ، متقننة ، بين شقي التركة فكلا الشقين ناصري : احدهما يرى انجاز المعركة ، والاخر يحاول خلا سلميا ترعاه امريكا . وكان مفهوما ان مختلف محاولات « الحل السلمي » قد اخفقت حتى ان الرئيس السادات في خطبة السابقة على حرب أكتوبر وجّه كلاما قاسيا الى الولايات المتحدة ورئيسها . كما كان مفهوما ان التمرد الرئيس في صفوف الشعب يهدد بانفجار داخلي ما لم يلتمس جرح ١٩٦٧ خاصة وان صديد الاحتلال كان قد تسرب كالسم في شرايين الاقتصاد والمجتمع والثقافة ، وأصبح يسدد بكارثة حقيقية

● كانت اسنم النظام الجديد في انخفاض مستمر سواء تحت ضغط « الرقابة الايجابية » لحركات الطلاب والعمال والمثقفين أو بسبب الاسئلة المطروحة دون جواب منذ اعتقالات ايار ١٩٧١ الى الاستغناء عن الخبراء العسكريين السوفيات الى قوانين الاستثمار لرؤوس الاموال الاجنبية الى قمع حريات الفكر والتعبير .. فقد كانت الهوة تزداد اتساعا يوما بعد يوم بين اللوود وتحقيقها وبين المقدمات والنتائج وبين البرامج المعلنة والتشريعات المطبقة وبين الاعلام والواقع الاجتماعي . وكما ان الشعب قد نادى بالحرب والتخل بشأنها قرارا حاسما في مختلف تعبيراته المعقوبة والمنظمة ، تجسيدا واعيا حيناً وغير واع احيانا اخرى لثورة جديدة يواكب فيها تحرير الارض تحرير الانسان .. فان دولة الرئيس السادات كانت عشية حرب أكتوبر

---

(٤) راجع تقريبا رائدا لحرب الاستنزاف لياضين الحافظ في « اللاعنانية في السياسة » - دار

الطلعة - بيروت ١٩٧٥ ( ص ١٩٩ و ٢٠٠ ) .

تماني احوال البحث من شرعية تحول « الانقلاب » الذي كرسه أحداث ٧١ الى « نظام » راسخ ومعترف به ، مهما تناقضت مسيرته مع « الثورة الجديدة » التي يحلم بها الشعب وتجسدها حركات وأعمال المتقنين . . . كان الشعب يفكر في « حرب التحرير » كثورة ثقافية شاملة ، وكانت السلطة تخطط « للحرب البديلة » لهذه الحرب . . . حتى يتكسب النظام الجديد هويته في ممودية النار والدم . وهكذا يبدو التناقض جوهريا بين النظام الناصري الذي قبل مشروع ووجز كفاصلة بين مقدمة عنوانها حرب الاستنزاف وكتاب مجهول يعرف من عنوانه « ازالة آثار العدوان » ، وبين نظام السادات الذي قبل مشروع الحرب في اكتوبر ١٩٧٣ كفاصلة بين مبادرته لفتح القناة عام ١٩٧١ وزيارته للقدس في ١٩٧٧ .



غير ان ذلك كله لا يمنع ان الحرب عام ١٩٧٣ كانت « مفاجأة » بمعنى آخر ، ومن زاوية أخرى ، عبر عنها الفريق عبد المنعم رياض رئيس الاركان المصري لجمال عبد الناصر في خريف ١٩٦٧ بقوله « ان المفاجأة ستكون لنا حتما . . . ذلك ان مجرد بدلنا نحن بأي هجوم سيكون في حد ذاته اهم عنصر من عناصر المفاجأة . . . ان العدو لن يتوقع منا الهجوم اطلاقا » (٥) . وقد صدق ظن عبد المنعم رياض . . . وهو من اعظم رجالات العسكرية المصرية في تاريخها الحديث . . . بعد ستة سنوات كاملة ، فالاسرائيليون انفسهم لم يدركوا ظلال الحقيقة الا الغامضة صباحا من يوم كيبور ( عيد الغفران اليهودي الذي تصادف ان يكون في العاشر من رمضان ) لان احد اكبر عقولهم العسكرية كان يفكر ويسلك على اساس ان جيش الدفاع الاسرائيلي « قوي وقادر على تحطيم أي تحرك عربي » وعلى اساس ان « استمرار حالة اللاحرب والاسلام ٢٠ - ٣٠ سنة يتم خلالها خلق حقائق جديدة ، وتقتنع الثغرة التكنولوجية بين العرب واسرائيل » (٦) . وكان موسى دايان صاحب هذا التفكير والسلوك ، هو نفسه الذي علق على مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ بقوله « ان ما اظهره من وحدة العرب سوف لا يبقى طويلا » (٧) .

والمبح الاستراتيجي ( المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن ) عام ١٩٧٢ تناول منطقة الشرق الاوسط مرتين في فصلين احدهما « الشرق الاوسط » والثاني « الشرق الاوسط وشمال افريقيا » فاستبعد . . . رغم حمى التسليح - أية مداخلات عسكرية تغير الوضع الراكد . . . واقبلت قمة موسكو في ايار ١٩٧٣ بين

(٥) هيك ، محمد حسين - الطريق الى رمضان - ( ص ٤٨ ) .

(٦) هاريس ١٩٧٣/١١/٣٠ و ١٩٧٣/١٢/٧ ، والنصوص من محمود سويد « الصراع على ارض

الشوية الاسرائيلية ١٩٧٣ - ١٩٧٨ » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨ ( ص ٣٦ ) .

(٧) تاجي علوش - خط التماس والقنصل وضبط الشوية والتصفية - دار الطليعة - بيروت

١٩٧٧ ( ص ٢٧ ) .

اميركا والاتحاد السوفياتي لتؤكد هذا الاتجاه ، ولستنا بحاجة الى التاكيد على « مفاجأة » كيسنجر الذي أوقفوه من النوم ليلفوه لئلا .

ويختلف بعد ذلك الخبراء والمؤرخون العسكريون حول هوية المفاجأة وما اذا كانت استراتيجية او تكتيكية ، فالكولونيل الاميركي جيمس ف. دنويدي يقول مثلاً « لقد كانت الميزة العسكرية المكتسبة من هذه المفاجأة ميزة ملحوظة ، ولكنها لم تكن حاسمة » (٨) بينما يراها الجنرالات المصريون جميعاً انها مفاجأة استراتيجية ( في الندوة الدولية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ - القطائع العسكري ) . ويرأها هيكل في واحد من اهم الكتب التي صدرت عن هذه الحرب « الطريق الى رمضان » انها مفاجأة تحتل المعنيين الاستراتيجي والتكتيكي معاً .

ايا كان الامر ، فالبحر لم تكن مفاجأة على الصعيد الاقتصادي او الاجتماعي او السياسي في مصر ، ولكنها كانت مفاجأة كاملة على الصعيد العسكري في ميدان القتال .

## ٢ - البحث عن هوية

ان حواراً واسماً في صفوف الفكر العربي على كافة المستويات ، من المواطن البسيط الى الحاكم مرورا بالمتقنين جرى اثناء الحرب وغداها حول هوية الحرب . ويمكن القول ان المصريين جميعاً ، داخل البلاد وخارجها ، أكدوا انها « حرب تحرير وطنية » (٩) ، كما يمكن القول ان اصواتاً قليلة خارج مصر قالت انها « تمثيلية » او اقرب ما تكون الى ذلك - وكادت تنهم العملية كلها بالتواطؤ بين الطرف المصري خصوصاً والطرف الاميركي (١٠) وقد ساعدت اصحاب هذا التفكير النتائج

(٨) الندوة الدولية لحرب اكتوبر - الجلسة الاولى - ( ص ١٦٢ ) .

(٩) قال لطفي الخولي رئيس تحرير « الطليعة » المصرية في صدد توقيع ن. ن. ن. الثاني ١٩٧٣ ما نصه « الحرب الراكبة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي هي الاولى في مجرى التحرير » ( ص ١٢ من الافتتاحية ) وحذا حذوه كتاب المقد نفسه « قال الدكتور فاؤد مرسي « انها حرب تحريرية عادلة » ( ص ٢٢ ) وميد التتم الغزالي « بدأت حرب التحرير الوطنية » ( ص ٢٢ ) والمغنى نفسه في صيف مختلفة كتبه وكتب السيد ( ص ٢٧ ) وابو نعيم يوسف ( ص ٥٠ ) وخيري عيسى ( ص ٥٦ ) و د. اسلافيل صبري ميد الله ( ص ٦٤ ) وعيسى الماني التي تبلورت اكثر في نقود « البليغة » في عدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٤ تحت عنوان « حركة التحرر العربي بعد ٦ اكتوبر » حيث قال : « الغزالي ان هذا التاريخ « ميلاد جديد » لحركة التحرر العربي » وأكد التمييز نفسه سعيد خيال . اما استاذ الفلسفة د. مراد وهبة فاستخدم تعبير « النشر الكيفي » في وصف التاريخ ، وشاكره استاذ الاقتصاد السياسي د. فؤاد مرسي استخدام التعبير ذاته .

(١٠) ليست هناك كتابات منشورة بهذه الدقة في التعابير ، ولكن الفكرة كانت شائعة في حواء اليسار العربي المتطرف دون ان يجرى احد على تسجيلها رسمياً اثناء الحرب ، وحين اقبلت النتائج السياسية جرى البعض على تأكيدها .

السياسة السريعة للحرب والدور البارز الذي لعبته الولايات المتحدة. والدور العسكري التي تربت على التزام مصر بوقف إطلاق النار وانتهاك إسرائيل للخطوط الجديدة منذ ثورة الدفرسوار إلى محاصرة الجيش الثالث ومدينة السويس ومن اجتماع الخيمة ١٠١ إلى اجتماع جنيف في قصر الأمم ، ومن صدور قرار مجلس الأمن الجديد ٢٣٨ إلى الاتفاق الأول لفصل القوات على الجبهة المصرية . وهي الأمور التي أدت ببعض الكتاب الوطنيين إلى تفسير الحرب ونتائجها بأنها من « بقايا هزيمة حزيران » (١١) . غير أن حرب تشرين وجدت أيضا من يصوغ هويته في تقييم موضوعي بالغ المتبكر ، فيخلع عنها صفة « التمثيلية » و « التواطؤ من أمريكا » وصفة « التحرير » أيضا (١٢) .

ولكن أكثر المواقف من الحرب إثارة كان ما « تنبأ » به الرئيس الليبي معمر القذافي علنا ، من أنه يشك كثيرا في خطة الحرب واهدائها ، ومن ثم نتائجها ، وإن لم يمنعه ذلك من تجريد المحلات التجارية في ليبيا من الأطعمة وتجريد المستشفيات من الأدوية وأرسالها جميعا على وجه السرعة إلى مصر ، كذلك فقد أوفد في الأيام الأولى للمعركة أنثان من أعضاء مجلس قيادة الثورة لمتابعة الحرب عن كثب . وعندما تمكن الإسرائيليون من اختراق القناة إلى ضفتها الغربية شعر الرئيس الليبي « بأن شكوكه بالنسبة إلى خطة العملية كان لها ما يبررها » (١٣) . ويبدو تأثر القذافي من كافة الملاحظات وأضحى في برقية أرسل بها إلى السادات قال فيها « أبعث إليك بكل ما نملك من القذائف المضادة للطائرات ومعها حامية طبرق ، كم أن الأوامر صدرت إلى لواء مدرع بأن يتحرك إلى القاهرة فوراً . فضلا عن أن المخازن جردت مما فيها . وقد بلغتني أنك تأثرت ببعض ما نقل عني أنني قلته . وحقيقة ما قلته هو : أنه حتى ولو سارت المعركة في غير مصلحتنا ، لا سمح الله ، فإن ذلك سيكون نتيجة لتفوق أسلحة العدو ، لا نتيجة أي قصور من جانب جنودنا . ويكفي أن الجندي الإسرائيلي يفر الآن أمام الجندي المصري . أن ذلك ليس نصرا عظيما للشعب المصري وحسب ، لكن له أهميته الكبرى خارج مصر ( ولا يمكنني أن أتصور أي شيء يفاير ذلك في الوقت الحاضر ) . لكني أود أن أبلغك يا سيدي الرئيس ، أن شعبنا يشعر بالاستياء لعدم ذكر أي شيء في كل ما تليعه إذاعات القاهرة من مساهمته السياسية في المعركة ، بينما تبلغ هذه الإذاعات في كل ما تقول عن ضاحكة الملك فيصل . أن ليبيا لا ذكر لها على الإطلاق . وهذا أمر يبعث على الأسف يا سيدي الرئيس ، لكن المهم الآن هو إرادة القتال . كان الله معك في

(١١) د. اليلس فرح ٦ تشرين الأول بين الشوية والتحرير - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤ (ص ٥

و ص ٦٠)

(١٢) مثلا ، ياسين الحافظ - اللاعقلانية في السياسة - ( ص ٢٠٨ و ٢٠٩ ) .

(١٣) هيكل ، محمد حسني - الطريق إلى رمضان - ص ١٧٧

هذا الوقت . القذافي « (١٤) .

كان واضحا ان الرئيس الليبي في برقيته يمانب ويخفف مما قاله بعد بدء القتال بأقل من ٤٨ ساعة ، واقبل الاختراق الاسرائيلي ليؤكد نبوءته على الصيد العسكري ، كما زحفت النتائج السياسية لثرسخها على الصعيد السياسي . ولا ينبغي لحظة واحدة ان ننسى ان القذافي هو شريك الحرب والسلم سواء بما اعطاه من سلاح وجنود ( وقد اكتشف العالم امر الميراج بعد الحرب ) او بصفته عضوا رئاسيا في « الاتحاد » القائم بين مصر وسوريا وبلاده . فهو الاتحاد الذي كاد يؤشك على التطور الى « وحدة دستورية » بين مصر وليبيا قبيل الحرب بشهر واحد . ولكن الرئيس الليبي لم يفصح في اي وقت عن « المعطيات » التي دفعته الى « التحفظ » على الحرب وهي في بدايتها ، اي وهي في ذروة الانتصار خلال يوميهما الاولين . وهو الامر الذي تكرر منه عند انعقاد مفاوضات كيسنجر في « اسوان » خلال ربيع ١٩٧٥ حول اتفاقية سيناء الثانية ، فقد اعترف حينذاك بان لديه من المعلومات ما يؤكد ان « الاتفاقية » مقبلة وما هو افظح منها ولكنه لم يكشف شيئا من أسراره الى الان .

على اية حال ، فان الوثائق او الوقائع المتوفرة تنير الطريق قليلا :

● الواقعة الاولى يرويها محمد حسنين هيكل « في مساء يوم ٢٤ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٢ دعا الرئيس السادات الى اجتماع لمجلس الامن القومي في منزله في الجيزة ، حضره ١٥ لواء وفريقا واللواء بحري عبد الرحمن فهمي ، واستمرت المناقشات التي اشتدت حدتها في كثير من الفترات ، الى ما بعد منتصف الليل . كان الرئيس يؤيد بشدة فكرة الحرب المحدودة ، ويركز على النقطة المفضلة لديه ، وهي انه اذا نجح في كسب عشرة ملايين ففقط من الارض على الضفة الشرقية لقناة السويس ، فان هذا سيعزز موقفه الى ابعد حد في مفاوضاته السياسية والدبلوماسية اللاحقة . لكن عددا من كبار الضباط ابدوا تشككهم ... وبعد يومين كان الرئيس قد استقر على قرار . ففي الساعة الرابعة بعد الظهر استدعى الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس الاركان وقال له : اعتبر نفسك قائدا عاما للجيش ابتداء من هذه اللحظة . ثم بحث يستدعي اللواء احمد اسماعيل واصلر اليه الامر بحلف اليمين باعتباره وزيرا للحربية . وفي الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين اوفد سكرتيره الى منزل الفريق صادق برسالة تقول : لقد قبل الرئيس استقالته ( وفي الحقيقة ، يقول هيكل ، انه لم يستقل ) وفي اليوم التالي كان وزير الحربية ومساعداه وقائد البحرية وقائد المنطقة العسكرية المركزية ومدير

---

(١٤) المصدر السابق ( ص ٢٠٠ )

المخابرات ، قد فصلوا جميعا من مناصبهم (١٥) .

● اتضح أثناء الحرب أنه لم تكن هناك مشكلة « سلاح » ، ولكن الموقف الرسمي المعلن من هذه القضية قبل الحرب وبعدها كان عدائيا من الانحياز السوفياتي بسببها . بينما كان الموقف الحقيقي مختلفا ، حيث يروي هيكل واقعة مثيرة في هذا الصدد ، إذ قال له الرئيس السادات ذات يوم قبل الحرب « أنهم ( أي السوفيات ) يفرقوني بالأسلحة الجديدة ، فقد تلقت مصر في الفترة ما بين ديسمبر ، كانون الأول ١٩٧٢ ، ويونيو ، حزيران ١٩٧٣ كميات من السلاح نفوق ما تلقتهم طوال السنتين السابقتين » (١٦) . واذن فالخلاف المستمر والعلني مع السوفيات الذي رافق الحملة الضاربة على النظام الناصري لم يكن مصدره « البخل بالسلاح » من جانب الدولة الاشتراكية ولا الخضوع لها من جانب الدولة الناصرية .. بل كانت العنصر الثاني في تكوين « الحرب البديلة » : محدوديتها العسكرية أولا ، والاستبعاد السياسي للطرف الدولي الحليف ثانيا .

● وهما العنصران اللذان يرشحان تلقائيا قدوم العنصر الثالث دون تواطؤ معه ، فكما أن اقضاء علي صبري والآخرين لم يكن مرسوما مسع بمنزل المصالح الاميركية في القاهرة ، فقد جاء توقيته مع زيارة روجرز للقاهرة بمثابة « دعوة » لتكريس الاتصالات السرية السابقة مع الولايات المتحدة ، لا أكثر . كذلك الامر في الاستفتاء عن الخبراء العسكريين السوفيات الذي علق عليه كيستنجر بدهشة بأنه لو كان الرئيس السادات وضع هذه الاجواء المثيرة شرطا على مائدة المفاوضات لكنا اعطيناه في مقابله ، ولكنه في الحقيقة قلعه مجانا . وهذا صحيح ، لم يكن الاجراء شرطا ولا تواطؤا ولكنه كان « دعوة » جديدة لاميركا . واقبلت « الحرب البديلة » دعوة اخيرة استجابت لها على الفور .

لماذا يقول الدكتور هنري كيستنجر في كتابه « ضرورة الاختيار » *Necessity of Choice* « - مقدمة الفصل الرابع وعنوانه « تقييم الحرب المحدودة » - ان « الحرب المحدودة مبنية على نوع من المساومة الماكرة لا تتمدى فيودا معينة » .

(١٥) المصدر السابق ( ص ١٦٤ و ١٦٥ ) . ونلاحظ من هذه الواقعة وحيدة اسلوب الرئيس السادات في التعامل مع معاونيه ، اسلوب الابتالة والاعتقال والتفني عند بروز اية معاوضة . هكذا كان موقفه من علي صبري الذي عارض مباينة شباط ١٩٧١ لفتح القناة كبديل للحرب . وهكذا كان موقفه من وزير حربيته الامير محمد احمد صادق صام ١٩٧٢ وكلاهما اقبل وحوكم واحدهما سجن . وهكذا كان موقفه من الفريق الشاذلي أثناء الحرب حين اعترض على الموقف الرسمي من اشرة الدارسوار فقد اقبل وتقي الى الخارج سغيرا . هذا من ناحية الاسلوب . امما « البهيمون » لالابادة المبكرة والحرب المحدودة كلاهما يؤديان الى فكرة واحدة هي استبعاد « حرب التحرير » واستكشاف « الحرب البديلة » سياسيا او عسكريا .

(١٦) المصدر السابق ( ص ١٦٤ )



ويرصد لنا الدكتور سعد الدين إبراهيم في كتابه « كينسجر وصراع الشرق الأوسط » (١٧) مراحل تطبيق نظرية وزير الخارجية الأميركي على حرب تشرين الأول هكذا :

أ - كانت الدعوة الى وقف إطلاق النار والعودة الى خطوط ما قبل ٦ أكتوبر ١٩٧٣ هي خطوته الأولى ( ص ٩٩ ) .

ب - في اليوم الثالث ( بين ٨ و ١٠ أكتوبر ) للقتال قامت الولايات المتحدة بإقامة جبرها الجوي المكثف بالسلاح لاسرائيل ( ص ١٠٢ ) .

ج - في اليوم الرابع للحرب ، قدم كينسجر اقتراحا آخر لوقف إطلاق النار ، ولكن في هذه المرة على أساس بققاء الفريقين المتحاربين في أماكنهما . وكان هذا يعني نصرا جزئيا للعرب ( ص ١٠٠ ) .

د - في اليوم العشرين من أكتوبر كان الاختراق الاسرائيلي في الجبهتين المصرية والسورية قد أعطى ثماره العسكرية الضارة بالانجاز العربي في الاسبوع الأول « وهنا وجد كينسجر فرصته الذهبية في أن يفرض معادلة جديدة لوقف القتال بموافقة كل الأطراف . طار الى موسكو بناء على دعوة الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف . وفي العاصمة السوفياتية توصلت الدولتان الى مشروع اتفاق بوقف إطلاق النار ، وقدماه سويا الى مجلس الأمن حيث ووفق عليه » ( ص ١٠٤ ) .

هـ - بينما كانت مغامرة الدفروسوار مظاهرة سياسية أكثر منها فقرة استراتيجية ، اتضح لاسرائيل « أن هذا النصر التكتيكي يمكن أن يتحول الى مصيدة استراتيجية تفني فيها قوات هذا الجيب المحاصر بدوره من ثلاث جهات ... فأسرع كينسجر بالذهاب الى الشرق الأوسط ، وتنقل بين القاهرة وتل أبيب . ومع ١١ نوفمبر ، تشرين الثاني كان قد توصل الى اتفاق مبدئي بين مصر واسرائيل » ( ص ١٠٧ ) . وفي ٢١ ديسمبر ، كانون الأول ، التقى المصريون والاسرائيليون للمرة الأولى في جنيف ، وكان ذلك انجازا أميركيا لا ريب فيه أحرزه كينسجر . والسؤال ، إن ؟

لاميركا أولا ، فالشرق الأوسط « أقيم قطعة مقار في العالم » كما قال

عنها إيرنهاور (١٨) حرفيا « The most Valuable Piece of real estate in the world » وليست صدفة أنه كان صاحب المشروع المعروف باسمه « ملء الفراغ » في الشرق اوسط بعد جلاء القوات الفرنسية والبريطانية والاسرائيلية عن مصر بعد عدوان ١٩٥٦ . وهو المشروع الذي أتيح له ان يبعث من جديد على ايدي كيسنجر عام ١٩٧٣ واضعا في الاعتبار متغيرات ١٥ عاما .

ويستخلص الدكتور سعد الدين أبراهيم من « الثوابت والمتغيرات » بصورا اميركيا لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الاوسط يتبناه « مثلنا » ضلعه الاول عسكري سياسي والثاني اقتصادي والثالث ثقافي حضاري . وهو مثلث مترابط الاضلاع « ففي الوقت الذي كانت فيه سمن الاسطول السادس تدخل المياه المصرية ( للمساعدة ) في تطهير القناة ، كانت اكبر ثلاثة بنوك اميركية تطلب تراخيص بفتح مروع لها في مصر ، وكانت الجامعة الاميركية في القاهرة تطلب رفع الحراسة المصرية عنها لتعود مؤسسة اميركية خالصة بلا تدخل او بوجيه من قبل السلطة المصرية الوطنية . والتحرك على هذه الجبهات الثلاث تم في خلال اسابيع قليلة بعد حرب اكتوبر » ( ص ١٢٩ من كتابه المذكور ) . ولتنفيذ هذا المخطط استجابت الولايات المتحدة لدعوة السادات التي اتخذت هيئة « الحرب البديلة » وهي الهوية التي اعلنها سياسيا في ذروة « القتال » عبر خطابه في السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ ، وثناء الاختراق الاسرائيلي للدفوسوار . استجابت الولايات المتحدة لدعوة السادات ، لمصلحة اميركا اولا التي كان كيسنجر صريحا في تحديدها بالامن الاستراتيجي الاميركي في منطقة من اكثر المناطق حساسية ، وبتأمين الطاقة للغرب بقيادة الولايات المتحدة ، وباقتلاع السوفيات من مصر حسب تعبيره «Expelling the Soviets From Egypt» متبعا لتحقيق هذه الاهداف وسيلة الابتزاز العسكري بالوكالة ( اسرائيل في الشرق الاوسط وابران في الخليج ) وتعريب الصراعات المتصلة بقضية فلسطين ( من مذبحه ابلول الاردن الى حزب لبنان ) التي تحييد وجميد العسكرية العربية ( من اتفاقية سيناء الثانية الى التدخل السوري في لبنان الى حرب مصر وليبيا الى المداخلات العربية في القرن الافريقي ) الى الالتفاف الاقتصادي بالوعود التي نشرتها زيارة تكسون للقاهرة في ١٠ حزيران ، يونيو ١٩٧٤

( ١٨ ) قال الرئيس إيرنهاور في الفقرة ذاتها « ان الشرق الاوسط هو الجسر الذي يربط بين اورودنا واسيا وافريقيا . ولقد ولد على اترابه كار الرحالة والتجار ، وجابت ارجاءه حيوش الغرابة والغامض على مر المصور . ثلاثة من الادباء العالميه نشأ هناك .. ومعارفه برقد اكبر محزون من احياطي العالم المعروف من البترول - الذهب الاسود الذي نعتمد عليه في عصر الازمة » من مذكرات الرئيس الاميركي :

Dwight Eisenhower, The White House years: Waging Peace, 1956 — 1961 (New York: Doubleday, Page 20).

الى محاولة صندوق النقد الدولي رفع الدعم عن السلع الرئيسية والتي اثمرت احداث ١٨ و ١٩ يناير، كانون الثاني ١٩٧٧ ، واخيرا وقد يكون اولا تصفية المباح الرادبكاني في المنطقة وخاصة قوى اليسار في مصر والعالم العربي عموما .

وكما كان الانجاز الاول للدكتور هنري كيسنجر - بعد الحرب - لمصلحة اميركا ، كذلك كان لمصلحة اسرائيل ، والنظم العربية المحافظة ، وبعض الفئات الاجتماعية المصرية التي ترتكز عليها دعائم النظام . ان هذا الانجاز هو الذي قاد منطقيا اتفاقية سيناء الثانية والذي دفع اسرائيل الى التراجع عن الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ رغم اندفاع الرئيس السادات الى زيادة القدس . وهو نفسه الانجاز الذي دفع المملكة العربية السعودية الى قيادة المنطقة حوالي اربع سنوات (١٩) . وهو ايضا الانجاز الذي اتاح للقوى الاجتماعية الوافدة المؤلفة في هيكل السلطة المصرية فرصة التنفس دوليا ، فبعد ان كانت شبه محاصرة اصبحت تستطيع الاشارة الى اميركا كصديق دولي والى وزير خارجيتها بكلمة « عزيزي » .

### ٣ - البحث عن الشرعية

لا شك ان الحرب كعمل اجتماعي لا بد من دراسته في سياقه التاريخي بشرط ان يكون التاريخ هو الماضي والمستقبل . فاذا كان الكثير مما جرى قبل تشرين الاول ١٩٧٣ يفسر قرار السادس من هذا الشهر ، فان ما جرى بعده يكمل التفسير . . لقد كان النظام المصري الباحث ابدا عن هوية قبل الجرب هو نفسه الباحث عن الشرعية انتهاء وبعدها . ولا ريب ان الحرب كعمل عسكري منحتة الشرعية على الفور ، شرعية القدرة على « اعلان » الهوية . وهي شرعية بالغة الاستثناء في التاريخ عموما ، والتاريخ المصري على وجه الخصوص ، وتكاد تكون نقيضا للشرعية التي اكتسبها عبد الناصر في حرب ١٩٥٦ .

والرئيس السادات بخطابه في السادس عشر من تشرين الاول ١٩٧٣ وكذلك رئيسة وزراء اسرائيل السيدة غولدا مائير بخطابها في اليوم نفسه ، كانا قد اعلنا من موقعين مختلفين هوية الحرب على العالم كله . . رغم الزيارة السرية التي قام بها الرئيس الجزائري هواري بومدين الى موسكو ليبلغ القادة السوفييات « ان تلك

---

(١٩) يقول كمال حمدان في مقال « النفط العربي بؤرة الاهتمام العالمي » بكتاب « الدول الكبرى والصراع العربي الاسرائيلي » - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٦ - « ان مرحلة التراجع السياسي التي تولت تنظيمها القيادة المصرية بدعم من السعودية ادت الى تنازلات جديّة على جبهة النفط . . مما اتاح لشركات الكارتيل النفطى ان تلتقط انقسامها من جديد بعد سلسلة التراجعات التي فرضت عليه في العام ١٩٧٣ . . بطلب مباشر من السعودية ومصر ووسط سعودي مصري مشترك » ( ص ١٤ ) . وراجع ايضا للدكتور صادق المظفر « سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٧ .

الحرب التي بدأت يوم ٦ تشرين هي اول حرب تحرير شاملة ، ووافق الاتحاد السوفياتي على ان يفي بكل التزاماته نحوها وسافر كوسينغ رئيس الوزراء السوفياتي ليدرس الموقف على الطبيعة ، ولكن قبل وصوله ، وبشكل مفاجيء كان هناك مشروع سلام وطلب لوقف اطلاق النار طرحه الرئيس السادات في خطاب له امام مجلس الشعب . وبعد محادثات مكثفة كان هناك الحاج من القاهرة على الاتحاد السوفياتي ان يتدخل لوقف اطلاق النار ، وقد ضمن هذا الطلب في رسالة خطية الى القادة السوفيات « (٢٠) » .

ويقول الفريق عبد الغني الجمسي وزير الحربية في الندوة الدولية لحرب أكتوبر « تم التخطيط لحرب أكتوبر ١٩٧٣ على انها حرب محلية شاملة .. لها اهداف استراتيجية حاسمة بحيث تقلب الموازين في المنطقة ، وتهدم نظريات اسرائيل ودعائم استراتيجيتها » (٢١) . ولكن البريجادير جنرال البريطاني كيث هنت في الندوة ذاتها - وعلينا ان نلاحظ ان هناك فاصلا زمنيا يبلغ عامين بين الحرب والندوة - يقول « كانت الصدمة النفسية التي حدثت لاسرائيل نتيجة للحرب - التي لم تكن متوقعة ابدا - هائلة واحداثت شرخا عميقا . وظهرت مدى لمن الاخذ على غرة دون استعداد ، غير انها في نفس الوقت من الناحية البشرية والمادبة زادت من قيمة الحدود الامنة والاعمق في العقول الاسرائيلية » ( ص ١٠٢ من مجلد الندوة ) . وقد اكدت اسرائيل نفسها تصور الخبير العسكري البريطاني بعد خمس سنوات من نهاية الحرب وبعد زيارة رئيس اكبر دولة عربية للقدس ، باصرارها على بقاء مستوطناتها العسكرية في سيناء .

غير ان المهم هو التناقض بين كلام الفريق الجمسي - الذي لم يكن الرجل الاول ولا الثاني في غرفة العمليات فضلا عن التخطيط قبلها - وكلام هيك الذي كان رغم انه رجل مدني قريبا غاية القرب من الاحداث ، كما يشهد له كتابه « الطريق الى رمضان » فقد ذكر لقاء هاما بينه وبين السفير السوفياتي فينو غرادوف اثناء احدى ليالي الاسبوع الاول من القتال ، قال له السفير « كنت طوال اليوم في اجتماعات مستمرة مع ملحقينا العسكريين . واقول لك الحق ، انهم غير مرتاحين الى النحر الذي يتطور اليه الموقف . ولست ادري السر في عدم تقدمكم الى الممرات ؟! ان هذا ليس بالامر المنطقي الذي يجب على جيشكم ان يفعل فقط ، لكنه يساعد ايضا في تخفيف الضغط على السوريين .. ان الوقت ضيق جدا امام العرب للحصول على النتائج » ثم قال السفير ان من بين الاسئلة التي وجهها اليه بريجنيف بالتليفون في ذلك اليوم « ما هي حدود اهدافهم المحدودة » وعلق هيك بأن الرئيس السادات كان لا يزال يؤكد للسوفيات بان هذه الحرب محدودة « ( ص

(٢٠) طاهر عبد الحكيم - خطوة خطوة من العدوان الى الردة - مطابع « دار الثورة » بغداد ١٩٧٦

( ص ١٦ و ١٧ ) .

(٢١) ابحاث الندوة في المجلد المذكور سابقا ( ص ٢٧ ) .

١٩٧ من كتابه المذكور ) . وهو تأكيد يتناقض مع تأكيدات الرئيس الجزائري . . ورغم ذلك كان الجسر الجوي السوفياتي لمصر وسوريا كان قد بدأ بالفعل ( الصفحة نفسها ) . وقد أبلغ هيكل الرئيس بما دار بينه وبين السفير الروسي فاجاب السادات « كما قلت لحافظ الاسد ، فان الارض ليست مهمة ، انما المهم هو استنزاف العدو . وانا لا اريد ان ارتكب خطأ الاندفاع الى الامام بسرعة كبيرة لمجرد كسب المزيد من الارض » . وقال له الفريق احمد اسماعيل وزير الحرب الدائرة « اعرف . . تلك كانت فيتي ( اي الوصول الى الممرات ) لكنه لا بد لنا الآن من تعديل خططنا نظرا الى الوضع على الجبهة السورية . ذلك انه لا بد لنا ، اذا تحول العدو وركز كل هجماته علينا ، من ان نتجنب بأي ثمن ان تكون قواتنا منتشرة بطريقة خطيرة » ( ص ١٩٩ ) .

ويبدو من الطاب المصري بوقف اطلاق النار الى خطاب الرئيس السادات في اكتوبر ١٩٧٣ مروا بوزارة بومدين السرية لموسكو ، ان الرئيس المصري كما تمكن من خداع الجميع قبل الحرب من قبيل « الابهام » العسكري بقصد مفاجأة العدو ، فانه تمكن بديكور « الحرب البديلة » ان يخدع الجميع اثناء الحرب من قبيل الابهام السياسي بقصد مفاجأة الحليف العربي والدولي . ويبدو انه منذ ذلك الوقت تكرر الشرخ العميق في العلاقات المصرية السورية . وقد كتب الرئيس حافظ الاسد وقتذاك الى الرئيس السادات ما نصه « لقد كنت أفضل - ونحن لا نزال وسط المعركة - ان اطلع على المقترحات التي اعلنتها في مجلس الشعب قبل ان تعلنها . . ان من حق كل منا ان يعرف افكار ونوايا الآخر قبل ان يسممها من الاذاعة ، ما دمنا مشتركين في معركة حياة او موت » ( ٢٢١ ) .

وقد رد الرئيس المصري على زميله السوري بما اصبح بعدئذ فكرا سائدا في خطبه كلها ، قال « لقد قاتلنا الاسرائيليين اثنى اليوم الخامس عشر . وكانت اسرائيل وحدها في الايام الاربعة الاولى . لكنني كنت في العشرة ايام الاخيرة اقاتل الولايات المتحدة ايضا عن طريق الاسلحة التي ترسلها لاسرائيل . واقولها بصراحة: انني لا استطيع ان اقاتل الولايات المتحدة » ( ٢٢٢ ) . ويرد كبسنجر نفسه على هذه الفكرة التي استهوت الرئيس السادات بان « امريكا لم تبدأ جسرهما الجوي الا بعد ما بدأ السوفيات جسرهم » ( ص ٢١٠ من « الطريق الى رمضان » ) . ويقول الكولونيل تريغور . ن . ديبوي في ندوة حرب اكتوبر الدولية « لمست لدى اصدقائي العرب تدبدا غربيا في الآراء حول نشاط القوتين العظميين اثناء الحرب . فهم يعتبرون العون من روسيا شيئا طبيعيا لا غبار عليه لانها اخذت على عاتقها التزاما ادبيا بتزويدهم بمعظم عتادهم وتدريبهم على استخدامه ، ولكنهم سرعان ما

( ٢٢ ) الطريق الى رمضان ( ص ٢٠٩ ) .

( ٢٣ ) المصدر السابق ( ص ٢١٥ ) .

يؤكدون أن روسيا لم تكن لها علاقة بخوض الحرب ، فقد خطط لها العرب وقالوا فيها بلعون أي معونة خارجية . ومن ناحية أخرى يندد العرب بالنسب الأميركي لاسرائيل ويعتبرون قيام أميركا بتزويد اسرائيل بالسلاح والمعدات أنها هو اشراك لنفسها في الحرب ضد العرب » ويستدل في ما يشبه السخرية باصحاب هذا القول « ولا أظن أحدا لا يزال يعتقد ان الأميركيين قد اشتركوا في القتال » ثم يستأنف « وفي رأيي ان التفكير بهذا الشكل يفقر الى الترابط والمنطق لانه يقوم على فهم خاطئ تماما لدور القوتين الاعظم » ( ص ٥٥ من مجلد اعمال الندوة ) .

على أية حال فمن سوء حظ الرئيس السادات ان حجته الأميركية لم تقنع احدا ( اذ لم نسينا تماما انه اذا كانت جنسية السلاح هي التي تحارب فمعنى ذلك ان روسيا وأميركا هما اللذان تحاربا طيلة ٣٠ عاما ) . على انه من سوء حظ مصر ، والعرب صموما ، ان هذه الفكرة قد رجحت عسكريا على الفور بما سمعته لفسرة الدفوسوار . وهي الثغرة التي وصفها الخبير العسكري البريطاني ادغار . او . بالانس في ندوة اكتوبر الدولية بهذه الكلمات بانها « معركة الدعاية » وانها « أبرزت شجاعة وصلابة صفار الضباط وصف الضباط والجنود المصريين الذين صمد كثير منهم في جيوب مقاومة صغيرة في المناطق التي ادعى الاسرائيليون انهم احتلوها . واصيب الاسرائيليون بخيبة أمل كبرى عندما رفض الجيش الثالث المصري ان يلقي سلاحه ويستسلم برغم انه كان يعاني نقصا في الذخيرة والماء والمؤونة ورغم ما تعرض له من المشاق والهجمات والقصف ومنشورات الدعاية الاسرائيلية » ( ص ١٩٠ من مجلد اعمال الندوة ) .

ولكن الحقيقة في مشكلة « الثغرة » اوما اليها الرئيس السادات في كتابه « البحث عن الذات » ( ص ٣٥٦ و ٣٨٦ ) حين قال مرتين ان معركة الثغرة كان يمكن ان تكون احدى اروع معارك العرب لولا ما قيل من ان كيسنجر هدد في هذه الحال بتدخل اميركي مباشر . بالاضافة الى « المناورة النووية » الشهيرة واصلان حالة الطوارئ في حدها الاقصى للقوات الاميركية في انحاء العالم . ولكن الحقيقة العسكرية البسيطة رواها هيكل في « الطريق الى رمضان » بصراحة كاملة « كان يوم ١٧ اكتوبر ، تشرين الاول حين صدر الامر الى تشكيل مشهود له بالكفاءة هو لواء المظلات المصري ٢٢ بالتحرك للسيطرة على الموقف . وكانت عناصر من هذا اللواء وصلت تقريبا الى تقاطع الطرقت الاسرائيلية . كما كان رجال الضفادع البشرية ، بالتنسيق مع قيادة اللواء ، قد استعدوا لنسف الجسر عندهم **تلقوا الامر بالتراجع** واقامة جبهة على خط الفرقة نفسة الواقعة بجانبهم لتجنب وجود تنوء . وكان من العسير على العقيد قائد اللواء ان يصدق ان هذا الامر صادر من **مقر القيادة المصرية** ، وطلب تمريزا له ، فجاءه التعزيز من ضابط يعرف صوته . لكنه في محاولة منه لكسب الوقت ، واتاحة الفرصة لنجاح مهمته ، فانه طلب تعزيزا للامر من مقر القيادة العليا للقوات المسلحة في القاهرة . وجاء التعزيز ايضا ، **فاضطر على رغم انه الى رفع قبضته عن زعامة الرقبة الاسرائيلية وكان قاب قوسين**

او ادنى منها . وكانت مدفعية الجيش الثاني تحت اشراف قيادة قديرة للعميد عبد الحليم ابو غزالة ، وعناصر من مدفعية الجيش الثالث بقيادة ضابط لا تقل كفاءته عن قيادة ابو غزالة ، قد بدأت في قصف جسور العدو واصابتها باكثر من اصابة مباشرة حين تلقت القيادتان بدورها امرًا بالانسحاب » ( ص ٢١٢ ) .

ان اهمية « نفرة الدفرسوار » في مسيرة حرب اكتوبر انتهت - في ضوء تصريحات السادات وحكاية هيكل وشهادة الخبراء الاجانب - بحدوث بشكل قاطع هوية « الحرب البديلة » . ولم يكن خطاب الرئيس السادات في اول ايام النفرة الا « الغطاء الشرعي » لهذه الهوية . ومن هنا يلتمس المرء عدرا حقيقيا للذين وصفوا الحرب من المصريين والعرب بأنها « حرب تحرير وطنية شاملة » والذين قالوا انها « تمثيلية التواطؤ مع اميركا » . . فالشكل الخارجي للحرب ، اي انجازاتها العسكرية في الايام الاولى ، تمنحها بغير شك صفة التحرير للارض . اما مضمونها السياسي فقد رسمته اوامر الانسحاب وعدم تصفية النفرة الاسرائيلية فسي الدفرسوار ، ومفاوضات الغيمة ١٠١ وتوقيعات قصر الامم في عاصمة سويسرا . وهو مضمون « الوقاية » من مقومات ثورة جديدة في مصر باجهاضها عن طريق اكتساب الشرعية في ميدان القتال .



لقد قامت العسكرية المصرية بدور تاريخي في الحرب ، ولكن المسافة بين الوجه العسكري والوجه السياسي السادس من اكتوبر ٧٣ يظل مصر كلها . لا قرار الحرب الذي اتخذته الشعب العربي في مصر كان يستهدف شيئا نقيض للتنفيذ . ومن الجلي ان القوات المسلحة المصرية كانت تعني مضمون القرار الشعبي ، ولا علاقة لها بنوايا القرار السياسي . وحين كانت تكتشف نتفا من هذا النوايا وتعرض عليها بالقول او بالفعل كانت تلقى المصير المحتوم لايمة معارضة . فالشعب والجيش المصريان هما المسؤولان عن الوجه الايجابي الخلاق للاسبوع الاول من حرب اكتوبر ١٩٧٣ والرئيس وحده هو المسؤول عن « المعادلة » التي ظن انه يستطيع ان يخرجها من الميدان الى مائدة المفاوضات .

وستطيع الرئيس السادات والسلقيون العرب والاميركيون والدولة العبرية جميعا القول بانهم انتصروا بهذه الحرب لا في هذه الحرب . . فقد تمكنوا من توظيفها لتحقيق مخططات كل منهم على حدة والحد الأدنى من خطتهم مجتمعة . . كرسر للرئيس السادات انقلابه في « نظام شرعي » امتص الغضب الشعبي الصام لأمد طويل ، وتمكن من الافصاح عن الاسس الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للنظام الجديد . وكرست للولايات المتحدة السيطرة الكاملة على موارد النفط وطرق مواصلاته « ليس فقط من اجل مواجهة أزمة الطاقة ، ولكن لفرض مزيد من السيطرة على دول اوربوا الغربية واليابان التي تعتمد بشكل اساسي على بترو

الشرق الاوسط ، وذلك لمعالجة المشاكل النقدية المترتبة على العجز في ميزان مدفوعاتها » (٢٤) وكرست للدول المنتجة للنفط من العرب المحافظين دورا قياديا في احداث المنطقة (٢٥) وكرست لاسرائيل زمام المبادرة الاستراتيجية من جديد فالتفت - مؤقتا على الاقل - السادس من اكتوبر ١٩٧٣ مسين تارويخ الصراع بامتصاص نتائجه بل واستغلالها وتجاوزها .. الى حد احتلال الجنوب اللبناني في ربيع ١٩٧٨ وكان هزيمة حزيران ١٩٦٧ لا زالت تعطي ثمارها .

والمسؤول هو نظرية « الحرب البديلة » التي بقي الحاكم ثورة على انقلابه بعض الوقت وتكسبه شرعية لوقت آخر ، ولكنها تنقلب على الوطن والامة كلها لوقت يطول .. بعد زوال الاشخاص والنظم .

### ★ ★ ★

عندما شقت سيارة الرئيس المكشوفة شوارع القاهرة الرئيسية في السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ طريقها الى مجلس الشعب ( البرلمان ) كان الذين توقعوا الحرب والذين فاجاهم التوقيت والذين لم يتوقعوها على الاطلاق ، يحتشدون جميعا على الجانبين « بياضون » النظام الجديد . كانت هذه هي لحظة ميلاد « الشرعية » لانقلاب افسناه البحث عنها طويلا . فخلال ثلاث سنوات صعبة نبدا من خريف ١٩٧٠ الدامي والاسود والحزين ( خريف ايلول الاردني الفلسطيني - حيل عبد الناصر ) ظل الانقلاب المصري في السلطة يبحث عن الشرعية التي تؤمن البقاء واستكمال اسباب التحول السلمي من مجتمع يحلم بالثورة الى مجتمع ييا الثورة المضادة . وهنا يجب ان نتابع خطتين متلازمين في الخصوصية الاجتماعية التاريخية الثقافية المصرية . الخط الاول هو **عبادة الشرعية** التي تجلت بما في توحيد الاله والملك ( فرعون ) وتجلت حديثا في ثورة يوليو ، تمول ذاتها عام ١٩٥٥ حيث لم يفهم العالم غالبا كيف يودع الثوار العسكريون ملكا توديعا رسميا حتى اللحظة الاخيرة ، وكيف تظل مصر « ملكية » عاما كاملا بعد قيام الثورة .. ولعل هذين المشهدين من بين المظاهر التي ضللت البعض عن المضمون « الثوري » انقلاب ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ فحسبه انقلابا يكرس الهوية الاقتصادية سياسية للنظام القديم بوجه شابة جديدة ، وليس **انقلابا سلميا** للسلطة من الى نظام . ولقد انشغل فقهاء القانون الدستوري حينذاك بمجلس الوصاية العرش وثيقة تنازل الملك لولي عهده الأمير الطفل ، انشغالا زعزع ثقة الكثيرين

---

( طاهر عبد الحكيم - حول حرب تشرين والتنمية الاميركية - المؤسسة العربية للدراسات

- بيروت ١٩٧٦ - ( ص ٢٢٦ ) .

راجع تفصيلا : د . حامد ربيع - سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي - المؤسسة

للدراسات - بيروت ١٩٧٢ ( ص ٢٠٣ وما بعدها ) .



وأصاب المتحمسين للتغيير بالقلق . خاصة وأن الذين شغلوا مقاعد مجلس الوصاية على العرش كانوا من المحسوبين على غلاة اليمين الديني المتطرف . وكان القائمقام وشاد مهنا بلحيته الكثيفة وانتماؤه للاخوان المسلمين أبرز وجوه هذه « الواجهة الملكية » حيث لم تعلن الجمهورية الا في ١٨ يونيو ، حزيران ١٩٥٣ .

ان عبادة الشرعية عند المصريين ، لا عبادة الفرد ، من أهم خصائصهم الوطنية ، فهي تعني لديهم القانون والنظام والسلام ولا تعني مطلقا الدكتاتورية والظلم . بل ربما كان العكس هو الصحيح ، فالقانون والسلام والنظام توجس في الضمير الحضاري العريق معاني الحرية والعدل والتقدم . ولا بد ان ندرك هذا الجذر البعيد حتى نتفهم العديد من المفارقات في وعي وسلوك المواطن المصري .

والخط الثاني الملازم لذلك الخط في « الخصوصية المصرية » هو انتفاء الحرب الاهلية من تاريخهم ، فهم يتوحدون وطنيا ، سواء ضد السلطان المحلي في عمل سلمي شامل ، أو هم ينصهرون في حرب تحريرية ضد الاجنبي يبدلون فيها الدم بشجاعة اسطورية . ومن هنا كان « الاجماع » الشعبي عند المصريين لخلق جاكيم ما مملا سلميا ، والاجماع المضاد ، أي تأييد حاكم ما ، يتم غالبا عبر حرب تحريرية ضد الفارزي الاجنبي يقودها هذا الحاكم . فليس هناك حل وسط كما يتوهم البعض أوهاما جغرافية عن طبيعة المصريين ، وليس هناك نوع من « التسليم » كما يتوهم البعض أوهاما تاريخية عن سيكولوجية المصريين . حتى عندما « يتفرجون » على صراعات الغزاة مع بعضهم البعض ، فهم لا يتدخلون بهذه الفرجة موقفا سلبيا ، ولكنهم يفتشون فرصة الصراع حتى يضعف الفريقين ثم يقومون هم بالضربة القاضية .

وتعود فكرة الارتباط بين الاجماع الشعبي في السلم والحرب ، الى القيمة المحورية التي تحتلها « الأرض » في حياة المصريين أصحاب اعرق حضارة زراعية عرفها الانسان . حتى ان توحيد الاله والملك في العقائد المصرية القديمة يبدو انعكاسا مقيدا لتوحيد الارض والانسان ، فشرعية الملك هي مدى ارتباطه بالمطلق السماوي الذي تعرفه الارض والرمية معرفة مباشرة ( كاشعة الشمس أو ماء النيل ) . وكما في السماء كذلك على الارض ، فشرعية الحكم هي ثمرة ارتباط بالارض والانسان . ولم تكن الديانات المصرية القديمة وفي مقدمتها ثورة اخناتون الا تعبيرات سوسيولوجية عن هذا « التوحد » و « التعدد » في تاريخ مصر الاجتماعي كمنظورين غير متناقضين لجوهر واحد : الاجماع السلمي لتغيير النظام ( أي سحب الشرعية ) والاجماع الدموي على تحرير الارض والانسان ومنح الشرعية لمن يقود الحرب ، أي لمن يحقق هذا الهدف . كان الشعب المصري هو الذي ثبت محمد علي على الاريكة المصرية حين استقل بمصر ، وهو نفسه الذي خلع فاروق آخر السلالة العلوية في حكم مصر ، هو الذي أعطى الشرعية وهو الذي استردها . وكان الشعب المصري هو الذي وقف خلف الضابط احمد عرابي في مواجهة الخديو بساحة قصر

عابدين ، وهو نفسه الذي وقف خلف جمال عبد الناصر في الساحة ذاتها . ولعله لم يمنح عبد الناصر الشرعية الحقيقية إلا حين قاد حرب السويس عام ١٩٥٦ .

لم تكن هذه المعاني أو ظلالها بعيدة ، في أرجح الاحتمالات ، عن محيلة الرئيس السادات ، أو في الأشعور على أقل تقدير ، وهو يشق الطريق المزدحم بالمواطنين إلى البرلمان صبيحة السادس عشر من أكتوبر ، تشرين الأول ١٩٧٣ . فقد كان على يمين داخلي صارم بأن هذا الشعب قد اجتمع عفويا ليمنحه « البيعة » التي طال انتظارها لها منذ عام ١٩٧٠ . كانت شرعيته الأولى مستمدة من أنه كان « نائب جمال عبد الناصر » واحد رجال ثورة يوليو الباقين ، وقد اهتزت هذه الشرعية الشكلية بمجموعة الإجراءات التي أقدم عليها منذ ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ حيث كرس انقلاب الرحيل المبالغ لقائد الثورة . ومن هنا كانت الشرعية الجديدة ، والبالغة الاستثناء ، أكثر من ضرورية لا لتثبيت ما سبقها فحسب ، بل لتبرير الخطوات اللاحقة وإقامة النظام الجديد كلياً . لقد فهم الشعب المصري من أكتوبر ١٩٧٣ ما أعلنته أنني قد عفوت عفوا تاماً عن الطلبة والصحفيين .. حتى القضايا التي كان الطلبة متهمين فيها ، وكلمهم من اليساريين ، استقطعتها جميعاً وكأنها لم تكن . نلتف اليساريون هذا وفسروه على أنه مصالحة وطنية من أجل تقويم الجبهة القومية ولم يخطر لهم على بال أن هذا كان جزءاً من تخطيطي للمعركة » (٢٦) . وهو اعتراف مثير للدهشة ، فالوحدة الوطنية التي فسر بها اليسار قرار التجميد للأجور الاستثنائية لا يضعها الرئيس في اعتباره رغم أنها « مضمون » الإجماع الشعبي في منح الشرعية . غير أن مصدر الاثارة يكمن في قوله أن قراره بالعفو عن الطلاب والصحفيين كان جزءاً من « التخطيط للمعركة » . وكأنه يقصد به مجرد « المناورة » . وقد برهنت مسيرة الحرب ونتائجها العسكرية والسياسية على صحة كلام الرئيس ، إذ هو اجري - بواسطة الحرب - عملية مقايضة لا مثيل لها: إذ حقق العبور غرب قناة السويس عدة كيلومترات ليصبح الطريق المعكوس إلى القدس ممكناً . وهو الأمر الذي لم يخطر فعلاً على بال اليسار وحده ، بل ولا على بال أحد مطلقاً .

#### ٤ - الانصر والإلزامية

لعب الأسبوع الأول من حرب أكتوبر ١٩٧٣ دوراً استثنائياً في حياة الشعب المصري وحاكمه بفضل المؤسسة العسكرية الوطنية . حصل الحاكم على الشرعية التي يريدها ، ولكن ليفصل ما يستحيل فصله ، فقد أخذ الشكل بـ وهو الإجماع

الشعبي على التحرير - ورفض المضمون وهو وحدة الارض والانسان . ولسو ان الرئيس السادات قد استطاع ان يوحد الارض والانسان في حرب تحريرية لكليهما ، لاستطاع ان يتجاوز امجاد البطولة الوطنية في تاريخ مصر الحديث من احمد عرابي الى عبد الناصر . ولكنه اقتراض غير علمي ، لان احدا لا يتجاوز نفسه ومكوناته الموضوعية . لذلك ففي الوقت الذي اراد فيه تحت الاضواء الثلاثة ان يمنح الارض مقابل الشرعية ويأسر الانسان ، فقد الارض ذاتها . فقدتها رمزيا بالعبور الاسرائيلي المضاد غرب السويس . ثم فقدتها استراتيجيا باستحالة حصوله على مكسب سياسي يتجاوز ما استردته القوات فعلا من الاراضي المحررة . والحقيقة ان « الفقدان » لم يكن من نصيب الرئيس ، بل من نصيب الشعب المصري الذي خسر رهان الشرعية والجيش الذي اهدرت انتصاراته . فلقد فوجئ المصريون بالعبور على العدو في السادس عشر من اكتوبر اسلوبا آخر للحل غير الاسلوب العسكري الذي لم ينجز كل اهدافه بعد . كان مؤكدا ان القيادات التي توالى على الجيش المصري بعد هزيمة ١٩٦٧ لم تخطط لتحرير فلسطين ، ولكنها خطت لتحرير سيناء حتى المرات على الاقل . ورغم اية تحفظات على الميول السياسية لبعض هذه القيادات الا ان هذا الهدف لم يتغير قط . وهو السبب الكامن وراء الاصطدامات المتوالية بين الرئيس وهذه القيادات التي كان سرعان ما يلجأ الى تغييرها . ويبدو ان المشير الراحل احمد اسماعيل - وزير الحربية البديل للفريق صادق - هو وحده الذي كان قريبا من القرار السياسي للرئيس . وهو « قرار العبور » لا قرار التحرير . ثم تسببت المسافة بين القرار السياسي والقرار العسكري في مجمل التعقيدات التي رافقت نهاية الحرب وبداية الدبلوماسية ، والتي يمكن ايجازها كما يلي :

● العبور الاسرائيلي الى الغرب - مهما كان دعاية تلفزيونية - فقد وضع الجيش المصري الثالث في مأزق صعب ، كما انه صاغ النتيجة النهائية للحرب وكأنها « التعادل » بين فريقين ، رغم انه تعادل غير صحيح بمعنيين : الاول هو ان القدرة العسكرية المصرية برهنت على انه يدخل في حيز امكانياتها تحرير سيناء بأكملها . وقد حرمت من تحقيق هذا الهدف حرمانا سياسيا لا عسكريا . وهي بهذه القدرة لا تعادل مع القدرة الاسرائيلية على الصمود ، بل تتفوق عليها . ولكن المعنى الثاني النقيض ويؤدي الى النتيجة ذاتها ، هو ان تحرير عدة كيلومترات من ارضنا وبقاء غالبية سيناء محتلة ، ليس تعادلا حتى ولو لم يحدث العبور الاسرائيلي المضاد الى الغرب . في الحالين ليس هنالك تعادل ، ولكن صيغة « اللانصر واللاهزيمة » - كشقيقتها : الاحرب والاسلام - كانت التمهيد العسكري للفكرة السياسية القائلة بالتكافؤ بين فريقين ، ومن ثم يمكنهما اللقاء المباشر والتفاوض والاتفاق وغير ذلك من المحطات التي تسلك الطريق المقلوب . . الى القدس ، هكذا كان الرئيس المصري آمينا مع نفسه حين لجأ من الحرب - وهي

في ذروتها - الى نداء التفاوض ، لان استكمالها العسكري من المحتم ان يؤدي الى نتائج سياسية مغايرة لحساباته كلها . ولم يكن الشعب الجريح منذ ١٩٦٧ في وضع يسمح له بالرؤية الواضحة ، فقد كان يسيرا وهو يباع رئيسه ان يراه يخطب العالم ( لا العدو ) من مركز قوة ومواقع النصر . ولكن الحقيقة كانت واضحة لدى العسكريين . ومن هنا كانت التغييرات الدراماتيكية في القيادات ذات الثقل والوزن في الفكر العسكري والتخطيط الاستراتيجي ( ٢٧ ) .

● كما ان حالة « الاسلام واللاحرب » ليست اكثر من توصيف نظري لواقع غير موجود - والا لكان اسمها الطبيعي البسيط هو **الهدنة** - اذ كنا بالفعل في حالة حرب مع اسرائيل من معركة رأس العش واستقاط ايلات الى معركة جزيرة شدوان الى حرب الاستنزاف الطويلة ، فان حالة الانصر واللاهزيمة ليست اكثر من توصيف نظري لواقع غير موجود .. فالحقيقة السياسية هي الهزيمة طالما اننا نحن الذين املنا الحرب ولم نحقق الهدف فيها ، لا هدف الشعب او المؤسسة العسكرية بل هدف الرئيس ذاته والتحالف الاجتماعي الذي يمثل . مما ادى به بالضرورة الى مجموعة من التنازلات وصلت حد زيارة القدس دون اذى تغيير في موقف الطرف الاخر . ولقد بدأت هذه التراجعات ممليا بخطاب ١٦/١٠/١٩٧٣ ولكنها سرعان ما اتخذت مديلا مذهلا للسرعة ، بفاعلية التعميدات التي نجمت عن « الثفرة » فسي الغرب فالخطاب يقول ما نصه « اننا على استعداد لقبول وقف إطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فوراً وتحسب اشراف دولي الى خطوط ما قبل ٥ يونيو ، حزيران ١٩٦٧ » ثم « اننا على استعداد فور **اتمام الاستطاب من كل هذه الاراضي** ان نحضر مؤتمر سلام دولي في **الامم المتحدة** . » . ساحاول جهدي ان اقتنع به ممثلي الشعب الفلسطيني لكسي نشارك معنا .. » . ورغم ان العسكريين فوجئوا بالخطاب أصلا وتوقيته ، لانهم يعرفون اكثر من غيرهم ان الواقع المستجد غرب السويس لا يستدعي التفاوض بسل استكمال المهمات العسكرية ، ورغم الاستغراب الشديد الذي لقيه العرض عند المقاتل في سيناء ، ورغم عدم التشاور في مضمونه مع رفاق السلاح من الجبهات الاخرى .. فقد ظن من يسمون أنفسهم بالمعتدلين ان تنفيذ هذا البرنامج يحقق بعض الاماني دون ' سلام ولا مفاوضات مباشرة . ولكن الجميع بهتوا ولا شك حين لاحظوا ان

---

انهم ٩ ثيس في كتابه « البحث عن الذات » هذه القيادات كلها باستثناء المغير احمد ، بالانبياء ولم انها هي التي خطت وقلدت العبود الى الشرق . ولا يد هنا في تصحيح الواقع . اهم ثلاثة احاديث صحفية اطلق بها الفريق سعد الدين الشاذلي : الى سمير كرم في « الكفاح » اللبنانية بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٠ والى نبيل مبرهي في « الوطن العربي » الباريسية بتاريخ ٧/١/٧٨ لى ابراهيم سلامة في « المستقبل » الباريسية ايضا والتاريخ نفسه . بالاضافة الى مجموعة ما سمير ندا في مجلة « الف بناء » العراقية بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٢ و ١٩٧٨/٧/٢٦ و ٨/٢/٨٠

صاحب الخطاب **يقبل** وقف اطلاق النار قبل انسحاب اسرائيل من ايسة اراض بموجب قرار مجلس الامن رقم ٢٢٨ في ٢١/١٠/١٩٧٢ وفي التاسع من نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٢ ارسل الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية الاميركي الى السكرتير العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم ان الرئيس المصري **قبيل** اتفاقا من نقاط ست تم توقيعه في خيمة عسكرية اقيمت عند الكيلو ١٠١ في طريق القاهرة - السويس وقع فيه اللواء محمد عبد الغنى الجمسى - مساعد رئيس الاركان وقتذاك - مع الجنرال اهارون ياريف مساعد رئيس الاركان الاسرائيلي وقتذاك ايضا على ما يلي :

١ - توافق مصر واسرائيل على مراعاة وقف اطلاق النار الذي دعا اليه مجلس الامن بدقة .

٢ - يوافق الجانبان على بدء المحادثات بينهما فوراً لتسوية قضية العودة الى خطوط وقف اطلاق النار القائمة في ٢٢ اكتوبر ، تشرين الاول ضمن نطاق اتفاق على فصل القوات باشراف الامم المتحدة .

٣ - تتلقى مدينة السويس تموينات يومية من المواد الغذائية والماء والدوية وينقل جميع الجرحى المدنيين من مدينة السويس .

٤ - لن تكون هناك عقبات في طريق انتقال التموينات غير العسكرية الى الضفة الشرقية .

٥ - لحل نقاط تفتيش دولية محل نقاط التفتيش الاسرائيلية على طريق القاهرة - السويس . وعند نهاية الطريق قرب مدينة السويس يستطيع ضباط اسرائيليون الاشتراك مع الامم المتحدة في الاشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات عند صفة القناة .

٦ - بمجرد اقامة نقط التفتيش الدولية على طريق القاهرة - السويس سيتم تبادل اسرى الحرب بما فيهم الجرحى « (٢٨) » .

كان اجتماع الخيمة العسكرية عند الكيلو ١٠١ واتفاق النقاط الست مراجعا واديكاليا عن خطاب السادس عشر من اكتوبر الذي كان بدوره تخليا عن الحرب .. فهو **اولا مفاوضات مباشرة مع العدو في ارضنا المحتلة بواسطة اميركية** ، وهو ثانيا اتفاق يبرم قبل اي انسحاب اسرائيلي من اية اراض . وكان ذلك مشهدا مصفرا لجموعة المشاهد التي ستتوالى حتى زيارة القدس .. وكلما كان المشهد يكرر كان التنازل معه يكرر حتى عن حقوق الآخرين التي لا يملكها سواهم . وفي ٢١ ديسمبر ، كانون الاول ١٩٧٢ المنح مؤتمر جنيف بحضور مصر واسرائيل والاردن والولايات

المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وافر الجميع الاتفاق المذكور الذي ينهي مضمون خطاب الرئيس السادات ، ويمنح كل الاوراق للولايات المتحدة .

● يجب ان نقرأ تطور النظام المصري الجديد في ضوء الارتباط بين هذا الاتفاق العسكري مع اسرائيل والاتفاق السياسي مع الولايات المتحدة ، فكلاهما وجهان لعملة واحدة ، كما سنلاحظ في مواكبة الاحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر بدءا من الحرب البديلة حتى اتفاقية سيناء الثانية حيث وصل الحكم الى نقطة التحول الاستراتيجية .

قبلها وفي ١٤/٦/١٩٧٤ كان النظام قد وصل الى نقطة الحسم السياسية ، بالزيارة التي قام بها الرئيس الاميركي السابق ريتشارد نيكسون للقاهرة ، ففي نهايتها صدر البيان التالي تحت عنوان « مبادئ العلاقات والتعاون بين مصر والولايات المتحدة »

١ - ان السلام العادل يعني تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ مع الاخذ بالاعتبار مصالح شعوب المنطقة ، وحق دولها في الوجود .

٢ - يمكن تحقيق السلام عن طريق المفاوضات وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .

٣ - على البلدين تكثيف مشاورتهما ، وتعميم تعاونهما الاقتصادي والعلمي والفني والسياحي ، ومواصلة السعي لتحقيق السلام .

٤ - اعتبار اجتماعات الرئيسين اول اجتماع للجنة التعاون المشتركة المصرية - الاميركية التي تم انشاؤها في ٣١ مايو ( ايار ) ١٩٧٤ وقيام وزير الخارجية المصري والاميركي باجراء المشاورات الرامية الى تحديد البرامج المشتركة .

٥ - دعم الولايات المتحدة لمركز مصر المالي .

٦ - بدء المباحثات الخاصة بالتعاون في مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية . شريطة تعهد القاهرة بتقديم ضمانات تحددها الولايات المتحدة ( لمنع استخدام المفاعلات النووية لاغراض عسكرية ) .

٧ - تشكيل مجموعات عمل مشتركة لتعميق قنائة السويس ، وزيادة الاستثمارات الاميركية الخاصة في مصر ، وزيادة الانتاج الزراعي المصري ، وتبادل العلماء ، وتطوير التكنولوجيا والبحث العلمي ، وتطوير البحث الطبي ، وتنمية التبادل الثقافي .

٨ - تكوين مجلس اقتصادي مشترك يضم ممثلين عن القطاع الخاص في البلدين .

٩ - تتعهد امريكا بتقديم المساعدة للتنمية الاقتصادية المصرية .

١٠ - معاونة مصر على اعادة بناء دار الاوبرا .

١١ - عزم الحكومتين على القيام بكل ما هو ممكن لتوثيق اواصر الصداقة

والتعاون بما يتفق مع مصالح البلدين » ( ٢٩ ) .

وكان واضحا لمن يتابع بيانات الدول ان هذا الاتفاق المصري الاميركي يلغى تلقائيا المعاهدة المصرية السوفياتية ، التي سبق ان الفيت عمليا ، فالمادة الرابعة من المعاهدة ينص على نضال الطرفين المتعاقدين « ضد الامبريالية من اجل تصفية الاستعمار تصفية تامة ونهائية » ، وفي المادة العاشرة يتعهد الطرفان « بعدم الدخول في اية اتفاقات دولية تتنافى معها » اي مع المعاهدة . ولكن الالغاء الرسمي احتاج الى ما يقرب من عامين آخرين ، اذ لم يتقدم الرئيس السادات الى « مجلس الشعب » بمشروع قانون يلغى معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي الا في ١٤/٣/١٩٧٦ حيث كان من الممكن ان يقع خلال هذه الفترة اخطر حادثين : اشتعال حرب لبنان في ١٣ ابريل ، نيسان ١٩٧٥ وتوقيع اتفاقية سيناء الثانية في الاول من سبتمبر ، ايلول من العام ذاته .

● هل كان في « ذهن » السادات سيناريو محكم التكنيك ببدءا من الحرب العربية الاسرائيلية الى الحرب الاهلية اللبنانية وصولا الى اتفاقية بسماء الثانية ؟ وهو السؤال التمهيدي لما هو اهم : هل كانت الحرب البديلة مقدمة لحرب لبنان وطريقا الى القدس ؟

والسؤال ، حتى يستقيم مدلوله الاستراتيجي ، يجب ان يكون سؤالا اجتماعيا لا سؤالا خاصا بشخص الرئيس . . حتى نستطيع تفسير ظاهرة استقبال نيكسون وظاهرة استقبال عودة السادات بعد زيارة اسرائيل ، مهما كانت المبالغات الاعلامية المصرية من ناحية ، ومهما بلغ عدد المتظاهرين بالاجر او الامر من ناحيته اخرى .

وقد لا يعرف غالبية المصريين الى اليوم انه في السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٣ ( ذلك اليوم المشهود بكافة المعاني ) قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٧ « بالموافقة على الاتفاقية الموقعة بين مصر والمانيا الاتحادية بشأن موريسد القمح » ( ٣٠ ) . وانه بعد شهر صدر في ١٥/١١/١٩٧٣ قرار رئيس الجمهورية رقم

( ٢٩ ) من جريدة « الاهرام » المصرية بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٤ .

( ٣٠ ) من النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري - الادارة العامة للبحوث والاحصاء - المجلد ٢٧

العدد ٢ - القاهرة ١٩٧٤ ( ص ١٥٩ ) .

١٩٠٥ « بشأن الموافقة على اتفاقيتي القرض والضمان الخاصة بمشروع تنمية واستغلال حقول غازات أبي قير البحري بين مصر والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الموقعة في الكويت بتاريخ ١٩٧٣/٧/٤ » (٣١) . وانه في ٢٦/١/١٩٧٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ « بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية بالتعاقد مع المؤسسة المصرية العامة للبترول والشركة الألمانية لتوريد الزيت الخام - ديمتسكس - في شأن البحث عن البترول واستغلاله في منطقة خليج السويس البحرية » (٣٢) . وانه في ١٩٧٤/١/٣٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧ بتأسيس الشركة العربية لانايب البترول - سوميد - من مصر والكويت والسعودية وابو ظبي وقطر « وقد نص القانون على ان تدفع الشركة حصص الارباح للمساهمين بالعملة الحرة القابلة للتحويل والا تسري عليها القوانين المنظمة للرقابة على النقد وكذا قوانين الشركات المساهمة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام » (٣٣) . وانه في ١٩٧٤/٣/١٧ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٧ « بانشاء جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي . . ويختص الجهاز بالعمل على تنظيم وتنمية وتعميم العلاقات الاقتصادية والفنية مع الدول العربية والاجنبية وهيئات تقديم المعونة الفنية وهيئات التمويل الدولية والاقليمية والوطنية ، وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية » (٣٤) . وقد تكللت هذه القرارات في العام نفسه بالقانون الشامل رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ والخاص باستثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة . وهو القانون الذي اجاز « ان نفرد رأس المال العربي او الاجنبي في مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التي يقتصر نشاطها على العمليات التي تتم بالعملة الحرة متى كانت فروعاً تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسي بالخارج » كما تقول الفقرة ( ب ) من المادة الرابعة . و « لا يجوز نزاع ملكية العقارات لاقامة مشروعات استثمارية عليها » كما تقول المادة الخامسة . وبموجب المادة العاشرة « لا تخضع المشروعات المنتفعة باحكام هذا القانون لاحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ في شأن تحديد شروط واجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة » . والمادة ١٥ « تستثنى من احكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد ، ويسمح للمشروعات المنتفعة باحكام هذا القانون ان تتورد دون ترخيص بلداتها او عن طريق الغير ما يحتاج اليه اقامتها نم تشغيلها ، مستلزمات انتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة اظها . وتكون هذه العمليات مستثناة من اجراءات العرض على لجان البيت » .

المصدر السابق ( ص ١٦٠ )

المصدر السابق والمضفة نفسها

المصدر السابق ( ص ١٦٠ و ١٦١ )

المصدر السابق ( ص ١٦٢ )



والمادة ١٦ « مع عدم الإخلال بأية إعفاءات ضريبية أفضل مقررة في قانون آخر ، تحصى أرباح المشروعات من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها ، كما تحصى الأسهم من الدفعة النسبية ومن الضريبة على إيرادات القيسم المنقولة وملحقاتها .. وبسري هذا الإعفاء على عائدات الأرباح التي يعاد استثمارها فسي المشروع » .

والآن ، ما هو المدلول الاقتصادي - الاجتماعي لهذه الإجراءات والقوانين ، ولماذا تقرر في موازاة « فك الارتباط » العسكري مع إسرائيل وتوثيق الارتباط السياسي بالولايات المتحدة ؟ وما علاقة ذلك بميزان القوى الاجتماعية داخل مصر ؟

### ٢ - البحث عن البديل

هنا يصح الجواب ضمنا على سؤال الحرب البديلة ، وما اذا كانت الامور كلها مجرد مشاهد سيناريو محكم في ذهن الرئيس . فالحقيقة الاجتماعية تقول ان « الحرب » كانت الوسيلة الوحيدة أمام الانقلاب لا ليكتسب الشرعية الدستورية ( الاجتماع الشعبي ) 'نقط' ، بل ليتمكن من اعداد النظام البديل واستحضار ركائزه وتهيئة الاسس الموضوعية التي يبنى فوقها .. فالعبور العسكري شرقا ، كان الوسيلة الوحيدة أمام الحكم للعبور الاقتصادي والسياسي غربا . وهذا ما عنيته صوتين بفكرة « المقايضة » التي انجزها الرئيس ببراعة ، حين اراد فصل الأرض عن الإنسان أي فك الارتباط بين الشعب المصري والثورة ، او اجهاض الثورة المحتملة بالحرب البديلة ، فقد فهم المصريون ما لم يقصده الرئيس . والمرة الثانية هي ان وحدة الأرض والإنسان في التاريخ الحضاري لمصر ، لا في جغرافيتها السياسية ، يستحيل فصح عراها .. لذلك كان استرداد الأرض بسجد ذاته - وقد وصلت محاولة النظام في هذا الصدد حتى إبرام اتفاقية سيناء الثانية - مستحيلة . وقد كتبت زيارة القدس هذا المستحيل بأبرز الحروف وبمختلف اللغات .

ولكن ذلك كله لم يكن اجتهادا فرديا او مزاجا شخصيا لدى الرئيس السادات ، بل كان تجسيدا في المقام الاول لميزان القوى الاجتماعي الذي اختل في ١ مايو ، ايار ١٩٧١ لمصلحة التحالف الطبقي الجديد في قمة السلطة . فلقد كان المحتوى الاجتماعي للسلطة الجديدة - باعتبارها اساسا على الرأسمالية الزراعية والقطاع الربوي من الرأسمالية التجارية - يتطلب حسم اقتصاديا وتحولا استراتيجيا في الهيكل الرئيسي للنظام . ولم يكن اعتماد الحليف العالمي التقليدي ( المعسكر الاشتراكي ) من لعبة التسوية السلمية ، وانطهاد المعارضة الوطنية الا « شكلا سياسيا » لما سمي بالانفتاح الاقتصادي في بلد متخلف ومحتل . فالبند الرأسمالي المتطور الشريك في النظام الرأسمالي العالمي ، يقيم علاقات متوازنة مع المعسكرين الكبيرين خارجيا ، وينفتح ليبراليا على القوى السياسية في الداخل . أما الرأسمالية غير المتطورة وشقيقتها غير المنتجة فلا تصنعان شريكا كفؤا

للاسمالية العالمية ، وهما داخل فلكها تتبعان دوران انقطابها الجاذبة فقط . من هنا لا يمكن القول بأن « ذهن » الرئيس كان يتضمن « سيناريو » مسلسل الحلقات ، بل كانت هناك منطلقات استراتيجية للتحالف الاجتماعي الذي يمثلته ، قدم « طلب انتساب » ليلة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ الى النظام العالمي البديل لكتلة عدم الانحياز ، ثم قدم الضمانات والتأكيدات واوراق التزكية المطلوبة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ وكانت الحرب البديلة هي كبرى هذه الاوراق التي نال بها الشرعية الاستثنائية والمزدوجة : الاجماع الشعبي في الداخل والقبول الغربي من الولايات المتحدة . وكان « حضور » الخارجية الاميركية والبنجاحون والبيت الابيض على ساحة الشرق الاوسط ، حضورا ماديا مباشرا بدءا من نهاية الحرب والاتفاق الاول لفصل القوات الى اتفاقية سيناء بمثابة اعتماد رسمي لقبول اوراق العضو الجديد ضمن « المجموعة الثابتة » للفلك الاميركي . ومنذ ذلك الحين كان هناك سيناريو ، لا في مخيلة النظام المصري ، بل العكس تماما . . . اصبح هذا النظام يتلقى التوجيه من اجهزة التخطيط الاستراتيجي الاميركية ، فالعضو التابع لا يقرر ولا يشارك في صنع القرار بل عليه التنفيذ . غير اننا كما لا نقول بأن النظام المصري او رئيسه كان يملك « سيناريو » منذ البداية ، فاننا لا نقول ايضا بأن الاستراتيجية الاميركية وحدها كانت تملك التخطيط والتنفيذ . فبالاضافة اليها كانت القوانين الموضوعية لتطور الرأسمالية الطفيلية والمتخلفة في مصر قد ساهمت اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا في دعم هذا المخطط ودفعه الى التطبيق . كما ان القوى المحافظة العربية ، بالمنع والمنع ، كانت حاضرة هي الاخرى في الساحة لدرجة القول باننا نحيا « حقبة سعودية » من تاريخنا العربي (٣٥) . ورغم ان التسمية نبالغ في تصوير الدور السعودي ورغم ان تبررها قد انطوى بقصد او بغير قصد مباشرة او بطريق غير مباشر على الترحيب بهذا الدور ، الا ان « الانقلاب » الداخلي في مصر هو الذي استدعى بالضرورة دورا نشطا واستثنائيا للقوى المحافظة العربية . ولان المبالغة كانت سيدة الموقف السياسي الداخلي ، فان العون العربي المحافظ لم ينقذ الاقتصاد المصري ولا سياسة النظام المصري ، اذ ان تحالفه العضوي مع الغرب لم يؤد الى نتائج سياسية حاسمة مع اسرائيل . لذلك كان الانعكاس السلبي لهذا الدور داخل مصر مزدوجا : حضاريا برعاية الاتجاهات الدينية المتطرفة واستصدار التشريعات الشوكرانية من البرلمان والارة الفتن الطائفية ، وسياسيا ببرد الفعل العنيف لدى المصريين البسطاء ضد كل ما هو « عربي » وفي ظل التعتيم الاعلامي المتقن لم يكن في مقدور المصري البسيط ان يميز بين العروبة والمحافظين العرب .

كذلك شاركت اسرائيل الى جانب القوى السلفية المصرية والعربية في تهئية المناخ للمخطط الاميركي ، باقدامها على توقيع الاتفاق الاول لفصل القوات على

---

(٣٥) راجع رد دكتور صادق جلال العظم على هذه التسمية في كتابه « سياسة كارمر ومنظرو الحقبة السعودية » - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٧

الجهتين ، ثم بتوقيعها على اتفاقية سيناء الثانية ، وبمداخلتها العسكرية والسياسية في حرب لبنان . هذه العناصر كلها أحاطت الاستراتيجية الأميركية بمقومات القدرة على التحرك الفعال لانجاز هدفين رئيسيين :

● ان اسقاط الاستقلال المصري من شأنه ان يغير موازين القوى الدولية في الشرق الاوسط وافريقيا وبعض اقطار كتلة عدم الانحياز . فالقاهرة الفقيرة المأزومة بانفجارها السكاني ، لا زالت تمثل ، كما كانت منذ قرنين ، مفتاحا رئيسيا لخطر ابواب العالم النامي الى الخامات الاولية للتطور الصناعي وخطوط الملاحة البحرية والمواقع العسكرية الاستراتيجية . فاسترداد قرارها السياسي من « الارادة المصرية الحرة » الى تلك النفوذ الاميركي يعدد اخطر مكسب اميركي بعد الحرب العالمية الثانية (٣٦) .

● ان اضعاف الوجود السوفياتي في المنطقة ، واحلال « الخطر الشيوعي » محل « الخطر الصهيوني » من شأنه ان يحول دون اية تطورات راديكالية في المستقبل المنظور مما يحمي منابع النفط من ناحية ويثبت الوجود الشرعي لاسرائيل من ناحية ثانية ويضع السوفيات في مواقع الدفاع في مناطق اخرى من العالم من ناحية ثالثة . وباستثناء هذا الهدف الاخير فقد اصبح ممكنا لقانوني مصري كبير - هو د . وحيد رانت - ان يكتب في جريدة « الاخبار » المصرية ما نصه « ان الخطر الشيوعي يهدد امن المنطقة وسلامتها ، ويغوق في خطورته الخطر الصهيوني الذي تفرغنا لمحاربته » (٣٧) كما صار ممكنا لرئيس اكبر دولة عربية ان يعترف باسرائيل في القدس ذاتها ، دون اي مقابل او وعد بمقابل .

وهكذا فقد كانت « الحرب البديلة » بمثابة الصياغة العسكرية لنقطة الحسم الاقتصادية ( ما سمي بالانفتاح الاقتصادي ) من جهة ونقطة التحول الاستراتيجية ( اتفاقية سيناء الثانية ) من جهة اخرى . وهما معا « البديل » الذي كان يبحث عنه النظام الجديد الذي كان بدوره « بديلا » يبحث عنه الغرب .

وقد بدت المشكلة الوحيدة في بعض الاحيان هي الصيغة السياسية الملائمة للحسم الاقتصادي والحسم الاستراتيجي كليهما . . فالتحول ذاته ( الانقلاب ) لم يتم أصلا بالديموقراطية ، بل عدها ، فكيف يمكن للحسم ان يتم بهما . كان التناقض كامنا منذ البداية بين فكرة « الانفتاح » اي الانتقال الى نظام رأسمالي تابع ومتخلف والفكرة « الليبرالية » التي تحتاج الى رأسمالية منتجة كما هو الحال

---

(٣٦) من المفيد ان نقرأ ما في هذه النقطة كتاب طاهر عبد الحكيم « كارتس والتسوية في الشرق الاوسط » - دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٧ حيث تتبين ان الاميركيين صرحاء مع القسم في تعيين الاهداف البعيدة .

(٣٧) من « النهار العربي والدولي » الباريسية ١٢/٨/١٩٧٨

في الهند أو البرتغال أو اسبانيا أو اليونان أو تركيا أو اليابان أو المانيا الغربية ( رغم اختلافاتها النوعية فهي اقطار مثقلة بنقاط ضعف اما نتيجة الحرب العالمية الثانية او نتيجة انظمة فاشية سابقة او قلة الموارد او زيادة عدد السكان ) او راسمالية متطورة بدرجات مختلفة كما هو الحال في العالم الصناعي المتقدم كله . لقد كان هذا « المازق » في السياسة الداخلية وراء التخطيط المثير بين صيغة « المنابر » المنمذدة في ظل الاتحاد الاشتراكي ، ثم صيغة « الاحزاب » التي ارادها الحكم ديكورا لحزب « الوسط » الحاكم ، فما ان اخذتها الجماهير المصرية جسدا حتى تراجع النظام عن اللافته الديموقراطية علنا ، فالى حزبا وجهد الآخر ، حتى أعلن الرئيس عن تأسيس حزب جديد معترفا بصورة غير مباشرة ، بلا شرعية « حزب الحكومة » واخفاقه المرير في حل المشكلات الالية وانعدام قدرته التدريجي في التصدي للمعارضة في الشارع الشعبي .

والسؤال : لماذا ؟ لماذا اخفق « البديل » في اقناع المصريين رغم بريق اكتوبر ؟ تجيب « الخصوصية المصرية » دائما بلغة الظاهر والباطن معا . بلغة الاقتصاد « ارتفعت الاسعار في الاسواق السلعية خلال عام ١٩٧٣ الى حد فاق كل التوقعات . ويعيد للتضخم المذكور الى الاذهان ما كان عليه الحال عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ » (٣٨) اي عشية ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ . تلك كانت مقدمة « الانفتاح » التي تركزها دراسة رسمية اخرى بعنوان « الاقتصاد المصري عام ١٩٧٣ » بأنه قد حدث « توسع نقدي غير عادي لم يتحقق منذ اكثر من عشرين عاما ، انمكست آثاره على ارتفاع الارقام القياسية للاسعار بما يزيد على ضعف الزيادة التي تحققت في عام ١٩٧٢ » (٣٩) . ولم يكن هذا الارتفاع الجنوني للاسعار نتيجة التضخم العالمي وحده ( الذي ينعكس اولا على اقتصاد البلدان الراسمالية المتطورة قبل غيرها من دول العالم المتخلف ) بل تصارحنا الدراسة المذكورة بانخفاض **الانفتاح الزراعي** وبالتالي **الواد الغذائية** « .. بنقص نقطتين لكل منهما عن العام السابق ، هذا في الوقت الذي يقدر فيه زيادة عدد السكان بمعدل ٢.٢٢٪ سنويا ، الامر الذي أدى الى انخفاض الرقم القياسي **لتوسط نصيب الفرد** من كل من الانتاج الزراعي والغدائي بنسبة ٢ في المائة » ( ص ٣٤١ ) كذلك « انخفض انتاج الطاقة الكهربائية المولدة خلال عام ١٩٧٣ بما نسبته ١ في المائة عن العام السابق » ( ص ٣٤٤ ) مما يشير الى تدهور كافة الصناعات والخدمات المرتبطة بالكهرباء . تلك كلها كانت مقدمات « الانفتاح الاقتصادي الذي توجهت الديون الاجنبية غير العسكرية بما قيمته حوالي ستة مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ » (٤٠) وهو العام الذي

- 
- (٣٨) هذه مقدمة تقرير رسمي للنشرة الانمادية ( البنك الاهلي المصري - الاداة العامة للبحوث والاحصاء ) مجلد ٢٧ عدد ٢ - القاهرة ١٩٧٤ ( ص ٢٥٢ )  
 (٣٩) النشرة المذكورة - العدد الرابع - ص ٣٣٤  
 (٤٠) اراجع مقال « الدين الخارجي المصري : الابعاد والنتائج » لعادل حسن - مجلة « دراسات يبية » - عدد يونيو ، حزيران ١٩٧٨ .

عقدت في بداية شهر سبتمبر ، بلول منه ، اتفاقية سيناء الثانية ، اقصى ما وصات اليه دبلوماسية الحرب البديلة .

## ٥ - المحطة الرئيسية في الطريق الى القدس

من حرب اكتوبر ١٩٧٣ الى زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ كانت اتفاقية سيناء الثانية هي المحطة الرئيسية التي ضلت اغلب المراقبين فظنوا ان قطار التسوية متجه الى جنيف . . لان القراءات المتعددة اللغات واللهجات للاتفاقية فاتها ان تضع النقاط المصرية على الحروف العربية ، اي فاتها ان تنطلق اولا من مصر لتبصر ما يجري في لبنان حتى يتكامل المشهد الجديد لمتغيرات خريطة الشرق الاوسط . فالاتفاقية ليست مجرد معاهدة عسكرية مؤقتة بين بلدين ، ولكنها « منهج محدد الوسائل والغايات » هو رؤيا شاملة للتحالف الطبقي المهيمن على السلطة المصرية لا مجرد نتيجة لمجموعة اسباب او حاصل جمع عدة عوامل . انها حركة مستمرة في الزمان والمكان ، وليست « وثيقة » جامدة في متحف التاريخ.

وقد تبدو التفاصيل الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية او الثقافية وكأنها بعيدة كثيرا عن الديكور العام لاتفاقية سيناء ، ولكننا عند التامل سوف ندرك جوهر هذه الاتفاقية ومغزاها الحقيقي الذي يتصل بمختلف ارجاء حياتنا . هل نحتاج الى امثلة ؟

على صعيد السياسة الخارجية لنضرب مثلا افريقيا ، حين توجه نائب الرئيس المصري الى مؤتمر القمة الافريقية في ادس ابابا لحسم قضية انفسولا دبلوماسية بتأييد او معارضة تمثيل الحركة الشعبية لانفسولا وكيف يرى الاقطاب الافارقة مستقبل المستعمرة البرتغالية السابقة . ماذا كان موقف مصر صاحبة التاريخ المريق في دعم حركات التحرر الافريقية ، صديقة سيكوتوري ونكروما ولومومبا ، مصر التي جرّدت ذات يوم على اعتقال « تشومبي » ؟ وقف حسني مبارك ليقول - ما قالت به الولايات المتحدة حرفيا - انه على الحركات الثلاث ان تشارك في حكومة اتحاد وطني وانه لا مجال للاعتراف بحركة واحدة منها . وهو يعلم ان حركتين من الثلاث تولهما اميركا وتدعمهما بالقوات والسلاح حكومة جنوب افريقيا العنصرية وبشارك الى جانبها في القتال جنود مرتزقة من مختلف اقطار الغرب الاستعماري ، وان وكالة المخابرات المركزية لم تكن بعيدة عن الميدان بالخبرة والتدريب والمال والسلاح والقتال الفعلي . وبالطبع حين انتصرت الحكومة الشرعية ، حكومة الحركة الشعبية ، اعترفت بهما مصر ووافقت منظمة الوحدة الافريقية على قبولها عضوا كاملا ، وتقربت منها الولايات المتحدة بلسان وزير خارجيتها في جولته الافريقية الاخيرة . ولكن هل كان يمكن ان يحدث ذلك قبل اتفاقية سيناء التي اصبحت تعني في السياسة الخارجية ، بتميمة القرار المصري للقرار الاميركي ؟

هذا المثل تال لتوقيع الاتفاقية ، فلنضرب مثلاً آخر سبق الاتفاق في سالزبورغ على الاتفاقية مباشرة ، ويمس قضيتنا الوطنية مباشرة ، وهو ما حدث في مؤتمر كمبالا . وهو المؤتمر الذي حضرته منظمة التحرير الفلسطينية لان الجور السياسي كان مهياً لاتخاذ قرار تاريخي بالعمل على طرد « اسرائيل » من الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي الظروف قبيل وصوله الى كمبالا صرح الرئيس انور السادات بما يفيد انه لا يرى اية فائدة من وراء طرد اسرائيل مسن المجتمع الدولي الذي يلزمها بقراراته ، وان اسرائيل ستكون اسعد الاطراف بمثل هذا الطرد لانها حينذاك ستكون طليقة اليدين من الشرعية الدولية .

ولم يكن كلا التبريرين صحيحا ، فهئية الأمم المتحدة لم تلزم اسرائيل مطلقا بقراراتها منذ عام ٤٨ الى اليوم . واسرائيل طليقة اليدين في جميع الاحوال سواء كانت عضوا بالامرة الدولية او طريدة منها . ولم تكن اسرائيل ولا الولايات المتحدة ولا الغرب عموما يجرع كؤوس السعادة بالدعوة الى طرد اسرائيل ، بل انهم جميعا مارسوا ضغوطا علنية صريحة على دول العالم اجمع اذا طرح الموضوع للتصويت . وقد اصابهم يومها والى الآن سعار وحشي لا يهدأ من مجرد التفكير في طرح هذه القضية .

ولكن مجتمع الدول العربي الافريقي في كمبالا حين رأى « مصر » تمازض قرارا اوليا بهذا المعنى ، لم يتمكن من اتخاذ القرار . فهل كان من الممكن اتخاذ هذا الموقف في غير اجواء التمهيد لعقد اتفاقية سيناء من قبيل اثبات « حسن النية » لاسرائيل واميركا مما ؟ ولو ادى هذا الاثبات الى خضوع القرار المصري لاعتبارات تتناقض وجوه السياسة الوطنية واكثر مناطقها حساسية ، وهو الصراع العربي الاسرائيلي ؟

اما على صعيد السياسة الداخلية فنتخذ مثلاً يبدو تافها وتفصيلا صغيرة هي قانون منع شرب المسكرات في الاماكن العامة على المصريين . وهو مثل تافه لان اكثر من خمسة وثلاثين مليوناً من العمال والفلاحين وذوي الدخل المحدود لا علاقة لهم بالقانون من قريب او بعيد ، فهم يكتفون بالشاي المسر والتبغ المفوف او السجائر والارجيلة في احسن الاحوال . رغم ذلك فان هذا المثل التافه له دلالة خطيرة . فمصر ذات التاريخ الحضاري العظيم والتي تتميز بمستوى رفيع مسن التطور بين اقطار ما يسمى العالم الثالث فضلا عن العالم العربي بسبب تقاليدها الحية التي حافظت على قدرة الاستمرار ، جاء اخيرا من يقول لها ان الخمر حرام في الشارع حلال في البيوت ، وان غناء المرأة حرام لان صوتها عورة وغسدا بامرونها الا تبارح البيت ، ويعيدون اليها الحجاب . وان لفظ الاشتراكية حرام لانه لم يرد في القرآن ، وان السارق لا بد وان تقطع يده وان وان الى آخر « المحرمات » التي بنسبونها صوابا او خطأ الى الدين الاسلامي . ولكنهم على اية حال ، وسواء في الصواب او الخطأ ، هم يتجهون الى تطبيق الشريعة الاسلامية في بلد لا يشك احد

في ايمان امله وفي بلد ناضل ابتلاه ضد الهيمنة الشيوعية اجيالا بعد اجيال منذ اكثر من قرن ونصف . وهم لا يدخلون في دائرة الخطايا التي تعاقب بقطع البد او الراس الدعارة المباشرة وغير المباشرة والسرية والعلنية ، ولا السلب والنهب المنظم وغير المنظم كالرشوة والاختلاس والعدوان على المال العام والتطفل على الانتاج والسمرسة من الابواب الخلفية قبل الامانية والاحتكاكات المشروعة وغير المشروعة . فهذه كلها تدرج في باب الانفتاح اما الخمر فهي كصوت النساء وكلمة الاشتراكية ومهاجمة الولايات المتحدة من المعزومات .

ولكن ، ما قصة الخمر ؟ انها تبدا بشمانية وثلاثين نائبا اجتمعوا تحت قبة مجلس الشعب وقالوا انها حرام على المصريين خلال على السياح ، حرام على المواطنين في البارات والنوادي والحفلات العامة خلال عليهم في البيوت والمخادع . هكذا . حسنو النية من المصلين بدعوة الانفتاح قالوا انها حرب على الانفتاح وامسكوا بأفلامهم وآلاتهم الحاسبة وصرخت نتائجهم بالاضرار الخطيرة على الاقتصاد القومي ، وسخر رسامو الكاريكاتير من شكلية القانون التي ستجعل مواطنا من صعيد مصر يردي القبة ويطلب كاسا بالانكليزية الصعيدية . وتشجع كاتب مسيحي - هو سامي داود الذي غادر دينانا بعد مقاله الذي اشير اليه - وقال ان مبدا حرية العقيدة في الدستور يمنع المواطن المسيحي حقاً في شرب الخمر غير المحرمة في الانجيل ، بل ان احدى معجزات المسيح انه حول الماء الى خمر في احد الامراس ( وهو حفل عام ) . ولكن كل عقدة ولها حلال كما يقول المصريون ، فقد بادرت وزارة السياحة ( ووزيرها مسيحي بالمناسبة ) واصدرت بياناً يؤكد ان القانون لن يؤثر على السياحة وبالتالي لن يضر الاقتصاد القومي من هذه الناحية ( لم يشر البيان الى الاستفحال المفترض للسوق السوداء وزيادة التضخم والاضرار المادية التي ستصيب مزارع الكروم ومصانع الخمر فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة . وكل ذلك من وجهة نظر الاقتصاد القومي للنظام .. بعيدا جدا عن المفزى الحضاري الخطير ، الاكثر خطورة من القانون ذاته والخمر نفسها ) . وتفضل كاهن مسيحي منافق - هو عضو بمجلس الشعب - وكذب قائلاً ان المسيحية حرمت الخمر كالاسلام تماما . والمهم ، عاد مجلس الشعب الى الاجتماع وقرر بالاعلبية الموافقة على القانون .

وتجدر هنا الاشارة الى واقعيتين تاريخيتين ، احدهما قبل حرب اكتوبر في مجلس رئاسة اتحاد الدول العربية حين طلب الرئيس معمر القذافي تطبيق الشريعة الاسلامية في دول الاتحاد ، وشدد بالذات على موضوع الخمر . والثانية بعد حرب اكتوبر حين ربط الملك فيصل بين المساعدة الاقتصادية السعودية وتطبيق اصول الحكم الاسلامي في مصر بحيث يتم الغاء الاشتراكية ( هكذا كان يسمى النظام في مصر ) من الاقتصاد والسياسة والتربية والتعليم ، وشدد رحمه الله على تغيير برامج التعليم ليصبح تعليم اسلاميا وعلى الخمر باعتبارها رجسا من عمل الشيطان .

ورغم اختلاف المنطلقات اختلافاً يكاد يكون جليداً بين موقف القذافي وموقف فيصل - فضلاً عن أن القذافي لم يمارس ابتزازاً ولا ربط بين الإخاء برأيه والاخذ منه - فإن موقف القيادة المصرية في الحالين كان واضحاً ومحدداً في نقطتين : الأولى هي أنه على رغم أن نسبة المسلمين التي « تشرب » أكثر من نسبتها عند المسيحيين إلا أن منع الخمر سيمنع المسيحيين المصريين - وهم صعدة ملايين لا عدة آلاف - شعوراً بالغبن والاضطهاد والعدوان على حرية عقيدتهم التي لم تحرم الخمر . والنقطة الثانية هي أن وجه مصر الحضاري في العالم المتمدن سوف يتأثر قطعاً بما يصيب الحركة السياحية والاقتصادية بالمدح الاخطار . ويومها لم يتوقف القذافي طويلاً عند هذه النقطة . أما فيصل فتوقف طويلاً ، حتى بعد أن انتقل إلى رحاب الله ، فالسعودية تستأنف شروطه لمساعدة مصر إلى اليوم .

وهذه هي البداية الحقيقية لقانون منع الخمر على المصريين في الأماكن العامة . ان السعودية تعلم أن الإشقاء العرب - وفي مقدمتهم المواطنين السعوديين - هم من يشربون الخمر في مصر أكثر من الأجانب وأكثر كثيراً من المصريين . ولكن الإشقاء العرب - وفي مقدمتهم المواطنين السعوديين - لا يذهبون إلى المقاهي والنوادي الثقافية الرفيعة ولا إلى البارات الصغيرة والرخيصة ، بل هم يذهبون إلى الفنادق الكبرى والعمارات الفخمة المغروشة وكابريئات شارع الهرم . وهم في نظر القانون المصري أجانب لا ينطبق عليهم القانون الذي سيطبق على المصريين وحدهم .

والشرط السعودي إذن استهدف مصر كحضارة وكمجتمع وكوجه عربي تمدن . ففي الوقت الذي أعلن فيه الرئيس السادات أن الأزمة الاقتصادية لمصرية تبلغ حوالي ٨ مليارات من الدولارات كانت السعودية تختزن في المصارف الأميركية ٢٨ ملياراً لعام ١٩٧٥ وحده . ومع ذلك فلم يمتد اليد السعودية بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار مشروطة بمشروعات مشتركة . والموقف السعودي من دعم سوريا ليس أفضل حالاً ، رغم أن جرب أكتوبر التي قادتها مصر وسوريا معاً هي التي رفعت سعر النفط . لماذا إذن ؟

الجواب هو أن « حنفية » المال السعودي بحركتها الأضرار الأميركية . وإذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في إضعاف مصر عسكرياً وسياسياً بتوصلها إلى أبرام اتفاقية سيناء حيث انعطفت بموقع مصر من مكانتها القيادية البارزة في حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار إلى مكانة ذليلة داخل فلك النفوذ الإنبريالي ، فإنها أسندت مهمة إضعاف مصر حضارياً واجتماعياً ومعنوياً إلى السعودية . . حيث شروطها التي تبدو في الظاهر دينية مدخلاً لابتزازها لجر مصر إلى هوة الانتحار ، بتكريس تخلفها وأسرها في قيود الحاجة الاقتصادية للعودة بها إلى الوراء إلى الوراء ، بتحويلها إلى صحراء حقيقية لا من ناحية الديكور ولكن على نمط حراء السعودية ومثلها .



وما لم تنجح فيه جماعات الاخوان المسلمين وفرق اليمين الديني المتطرف  
طيلة عشرات السنين يبدو أن السعودية قد بدلت محرز فيه النجاح .. إذ راحت  
تعامل بعض النواب المصريين كتعاملها مع بعض النواب اللبنانيين بأن دفعت لهم  
ودفعت بهم الى التصويت الى جانب قانون منسح الخمر على المصريين في الاماكن  
العامة . ولا بد من تكرار التاكيد على ان القانون في ذاته لا يعني شيئا بالنسبة  
للعالمية الساحقة من المصريين ، ولكنه يعني الكثير بالنسبة لوجهه مصر المتمرد  
وبالنسبة للحريات العامة ، وبالنسبة - وهنا مكمن الخطر - لمبدأ حرية العقيدة في  
الدستور . فبالرغم ايضا من أن القانون لا يعني شيئا بالنسبة لكثيرة المسيحيين  
المصريين ، فإنه جاء مدخلا خبيثا غاية الخبث الى فتنة طائفية غريبة على جسم مصر  
والمصريين . فاليوم قانون الخمر وغدا قانون السرقة الى آخر القوانين التي تؤدي  
في خاتمة المطاف الى مجتمع طائفي شبيه بالمجتمع اللبناني السابق على المذبحة .  
هذا هو الهدف الحقيقي من تدخل السعودية في شؤون مصر الداخلية عبر اتفاقية  
سيناء والتبعية للنفوذ الاميركي وانهيار الاقتصاد المصري بعد الانفتاح .

ولقد وددت من طرح هذه الامثلة - الخطير منها والتافه - ان ادلسل على أن  
اتفاقية سيناء ليست وثيقة ميتة تكرس الماضي ، ولا هي مجرد اتفاق عسكري  
يفصل بين القوات المتحاربة في سيناء ، وانما هي « حركة » مستمرة في الزمان  
والمكان ، أفرخت اليوم ما كان جنينا بالأمس ، وتلد غدا ما نراه اليوم جرثومة طرية  
تتحرك ببطء في الحشاي . أنها العنوان الشامل لنظام متكامل ومرحلة متكاملة ،  
وهذا ما عنيناه حين اطلقنا عليها نقطة التحول الاستراتيجية . ومن هنا لم يكن  
جائزا ولا ممكنا صياغة برنامج عمل نضالي لشعب مصر - فضلا عن الاستراتيجية  
دون اتخاذ « اتفاقية سيناء » منطلقا ونقطة ارتكاز ، بمختلف ابعادها الديناميكية  
الداخلية والعربية والخارجية وعلى كافة الجبهات الاقتصادية والعسكرية  
والسياسية والاجتماعية والثقافية .



## القسم الثاني

### اتفاقية سيناء

#### نقطة التحول الاستراتيجية

# الفصل الأول

من يلقي - باسم مصر -

اتفاقية سيناء ؟

ترسم اتفاقية سيناء المعقودة بين مصر واسرائيل في اول ايلول ١٩٧٥ ، نقطة حاسمة في تطور الخط البياني لموقف البرجوازية المصرية من المسألة الوطنية . . وهي بدورها المسألة التي تنطلق منها مختلف المواقف الاجتماعية في الداخل ، والقومية على الصعيد العربي ، والخارجية على الصعيد الدولي .

ولعل مجموعة « المعاهدات » التي ابرمتها مصر مع الغرب واخيرا مع اسرائيل ، تجسد لنا السياق التاريخي « لوطنية » البرجوازية المصرية ، بكل ما يشتمل عليه هذا السياق من مراحل إيد الثوري ومرآحل الجزر الديموقراطي العنيف ، وما اتطوت عليه هذه المراحل المتباينة بين الشد والجذب من تحولات بلورت « القانون الداخلي » لتطور تاريخ مصر الحدث ، فانعكاساته السلبية والإيجابية معا على الوطن العربي والسياسة الدولية .

اننا في مطلع الخمسينات - وبالتحديد في ٨ تشرين الاول عام ١٩٥١ - نطالع مشهدا تاريخيا لمصطفى النحاس باشا زعيم الوفد المصري ، وهو يعلن ان « من أجل مصر » وقع معاهدة ١٩٣٦ « ومن أجل مصر أيضا » يلقي هذه المعاهدة . وبعد أن التى خطابه المدي في البرلمان مساء ذلك اليوم واتجه الى محطة القاهرة ليستقل القطار الى الاسكندرية سآله الصحفيون من الخطوة التالية ، فأجاب « لقد ادت الحكومة واجبا والكلمة الآن للشعب » . . وكانت كلمة الشعب هم حرب الفدائيين المصريين ضد القوات البريطانية على ضفاف القنال .

ولم تكد تقطع منتصف الخمسينات - وبالتحديد في ٢٦ تموز ١٩٥٦ - حتى لآلع مشهدا تاريخيا آخر لجمال عبد الناصر ، وهو يعلن تأميم قناة السويس بعدها بفترة قصيرة يلقي من طرف واحد اتفاقية الجلاء المعقودة مع بريطانيا عام ١٩٥٤ ويستأنف الفدائيون المصريون « عملهم » على ضفاف القنال .

وكما اقترن الفاء معاهدة ١٩٣٦ بالمد الفدائي الذي انتهى بحريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية وإقالة الوفد ، فإن الفاء اتفاقية ١٩٥٤ اقترن بالمد الفدائي والمدوان الثلاثي على مصر .

غير ان الفرق الجوهرى والخطر بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٦ هو ان حريق القاهرة آذن بسقوط النظام باكملة ، بينما العدوان الثلاثى آذن بالولادة الشرمية للنظام الجديد . وفي هذا الفرق تكمن الدلالة السياسية لتطور مصر - البرجوازية التاريخية . كما ان وجه الشبه الرئيسى بين موقف النحاس باشا الذى وقع معاهدة ١٩٣٦ والناها وجمال عبد الناصر الذى وقع اتفاقية ١٩٥٤ والناها ، يضع ايدينا على « مضمون » هذا التطور ومعناه . . بحيث نستطيع الاستئارة به في رؤية اتفاقية سيناء الاخيرة ، ومن هو المرشح تاريخيا لانهاها .

ولنتق اولا نظرة على معاهدة ١٩٣٦ واخرى على اتفاقية ١٩٥٤ حتى نتعرف على تفاصيل السياق التاريخي الذي ادى الى توقيعها ، والسياق الآخر الذي ادى الى انائها بالقلم ذاته . . وما اذا كان « التطور » الذاتى للبرجوازية المصرية ، والموضوعي لمصر كلها ، يؤدي الى تكرار المشهد التاريخي ، ام ان السياق الجديد يحول دون ذلك بالقطع ، ومن ثم يتعين على « قوى اخرى » ان تمسك بزمام المبادرة التاريخية ، لتلغى الاتفاقية - بكافة معاني هذا الالغاء الخفية والظاهرة ، الداخلية والعربية والدولية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية - وتحمل بذلك اعباء المستقبل ومسؤولية المجهول ؟

لم تكن معاهدة ١٩٣٦ اكثر من التتويج السياسي المتأخر لثورة ١٩١٩ اذ كان النضال المزدوج ضد الاستعمار ومن اجل الديمقراطية ، هو العمل السياسي المصري منذ الهزيمة العربية ، وان اختلفت الطبقات الاجتماعية المصرية في توصيف الاستعمار والديموقراطية ومن ثم اساليب النضال من اجل الاستقلال والدستور . وقد كان التحالف المعقد - في درجاته واشكاله - بين الاحتلال البريطاني والقصر الملكي والارستقراطية الزراعية من اهم العوامل التي اسهمت في تشكيل المعارضة المصرية العريضة التي وحدت بين اعدائها وبالتالي وحدت هدفها . . 'فأي مقاومة للاستعمار هي في الوقت ذاته مقاومة لدكتاتورية العرش والاقليات الدستورية . وكانت الفئات المتوسطة من البرجوازية المصرية الوليدة هي التي استطاعت بقيادة سعد زغلول ان تستقطب وراءها الجماهير العريضة من الفلاحين والموظفين الصغار والحرفيين والطلاب والمهنيين والعمال في ثورة « سلمية » بادية الامر ، سرعان ما تحولت الى معارك دموية بالتصدي المسلح لقوات الاحتلال التي كانت متمركزة في صفوف الشرطة والجيش على السواء . كانت الثورة المصرية عام ١٩١٩ ( اي غداة انتهاء الحرب العالمية الاولى وانتصار الحلفاء ) من البوادر الباكورة لعركة التحرر الوطنى العربية فقد واكبها ثورات مشابهة في بعض ارجاء الوطن الكبير . ذلك ان قوى اجتماعية جديدة على الصعيد القومى كانت قد برزت الى الساحة الوجود السياسى ، تالقت امامها « الامل » في الانسلاخ عن التبعية الاستعمارية . كان الانتصار على الفاشية يعني لدى شعوب المستعمرات انثاقا جديدا لنسور الديمقراطية ، وكانت ثورة اكتوبر الاشتراكية تعنى ولادة جديدة للمستحيل .

ولكن البرجوازية المصرية - كمثيلاتها في المناطق المستعمرة - كانت ممن الضعف والتخلف والتداخل الطبقي مع شرائح ملاك الأرض ، بحيث لم تستطع ثورتها عام ١٩١٩ ان تحقق اهدافها التي رسمتها فئاتها الوسطى فضلا عن المنظور الشامل للاستقلال والديموقراطية عند الطبقات الاجتماعية الاخرى التي استقطبتها - كقاعدة جماهيرية - من الجماهير المسحوقة . لم تستطع ان تحقق سوى « تصريح فبراير ( شباط ) ١٩٢٢ » ودستور ١٩٢٣ وكلاهما يمنع استقلالاً شكلياً هشاً وديموقراطية شكلية مقيدة . ورغم ذلك فقد ظلت مصر بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٦ تعاني وبيلات الارهاب والبطش والديكتاتورية سواء بالفاء الدستور وحل البرلمان او بتغييره الى دستور ١٩٣٠ الذي يمنح الملك مزايا استبدادية جديدة او بوثوب احزاب الاقليات الدستورية الى الحكم الحديدي المباشر او بالسيطرة البريطانية على كافة مداخل البلاد ومخارجها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً . وبطبيعة الحال لم يكف نضال الشعب المصري طيلة هذه السنوات ، ولم يكف حزب الوفد - بتشيله الاجتماعي أساساً للفئات الوسطى من البرجوازية - عن النضال من جل الاستقلال والديموقراطية . . غير ان الفئات الاجتماعية التي يمثلها كانت قواها الاقتصادية قد ازدادت تداخلاً مع الاستقرائية الزراعية من ناحية والاحتكارات الأجنبية من ناحية أخرى ، مما ترك تأثيره السياسي واضحاً في حركة الوفد ، اذ اقترب بخطى وثيدة من بعض الوسائل والغايات التي كانت تحرك بعض احزاب الاقليات . أصبحت « عودة » دستور ١٩٢٣ هي غاية المراد ، وكان الزمن لم يتحرك ، واصبح التخلص من قيود ٢٨ فبراير ١٩٢٢ هو غاية المني وكان الدنيا لم تتغير . اي ان حركة الوفد ظلت متوقفة موضوعياً عند حدود ثورة ١٩١٩ ومن هنا دارت المفاوضات داخل هذه الحدود . ومن هنا ايضا كانت مساومة - او معاهدة ١٩٣٦ - عودة موضوعية الى الوراء ، وانجازاً متواضعاً لاهداف ثورة ١٩١٩ اهداف قيادتها البرجوازية المتوسطة بمعنى ادق ، لا اهداف قاعدتها الجماهيرية العريضة . والدلالة الاولى لهذا النكوص ان البرجوازية المصرية عام ١٩٣٦ كانت قد بدأت العد التنازلي في تجسيدها التاريخي لاماني شعب مصر الوطنية .

لقد قررت المادة الاولى للمعاهدة - التي تم توقيعها في ٢٦ آب ( اگسطس ) ١٩٣٦ - « انتهاء احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » فاعترفت بريطانيا رسمياً بسيادة مصر على اراضيها ، وأقرت إلغاء الامتيازات الأجنبية والحاكم المختطة ، واصبح من الممكن لمصر ان تصبح عضواً كاملاً الصلاحية في عصبة الأمم ، والفتت اتفاقيتها ١٨٩٩ بشأن السودان ، كما ألغيت وظائف رئيسية عديدة - خاصة في أجهزة الامن - كان يحتلها الانجليز . ولكن المعاهدة احتفظت لبريطانيا بقواعد بحرية في مصر ، كما احتفظت لها بعشرة آلاف جندي من القوات البرية ، واحتفظت لها بمجموعة من التسهيلات البرية والبحرية . . بالإضافة الى حق الجيش البريطاني في العودة في حالة الحرب او خطر

الحرب ، وأنه ليس من حق مصر في مجال العلاقات الدولية عقد أية اتفاقيات تتعارض مع نصوص المعاهدة ، كما أنه من حق بريطانيا أن تطالب بفرض الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية . وحددت المعاهدة عشرين عاما لبقاء القوات البريطانية ، حيث يعاد النظر في المعاهدة .

وهي على هذا النحو ، لم تكن « صك خيانة » كما وصفها الحزب الوطني آنذاك ، ولم تكن « وثيقة الشرف والاستقلال » كما وصفها مصطفى النحاس . وإنما كانت « معاهدة التهادن » . كان التطور الاقتصادي والاجتماعي للفئات الوسطى من البرجوازية المصرية قد انتقل بها من مرحلة الثورة عام ١٩١٩ الى مرحلة المساومة الفعلية عام ١٩٣٦ بالرغم من انجازها عودة الدستور والفائها عمليا نصريح ٢٨ فبراير . . ذلك ان تجميد سبعة عشر عاما من الكفاح الشعبي ليس « مراوحة فسي المكان » بل هو حركة الى الوراء ، لعلها كانت مؤشرا الى حدث ٤ فبراير ١٩٤٢ الخطير حين ارتضى الوفد ان يعود الى الحكم في ظل الحزاب البريطانية .

وربما كان من المفيد تسجيل ردود الفعل الفورية على معاهدة ١٩٣٦ فقد ادلى المستر ايدن امام مجلس العموم البريطاني في ٢٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٣٦ بتصريح قال فيه : « ان السبب الذي دعا حكومة انجلترا الى التنازل عن احتلال القاهرة والاسكندرية والاقتصار على منطقة قناة السويس ، هو ان القوات انجلترا اصبحت ميكانيكية تستطيع الحركة في سهولة على الطرق المعبدة » ولذا نصت المعاهدة في ملاحقها على ان تقوم الحكومة المصرية ببناء ثكنات القوات البريطانية في الاماكن التي تحددها ، مع انشاء شبكة طرق بمواصفات خاصة عرفت باسم ( طرق المعاهدة ) بين القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والاسماعيلية والسويس وغيرها ( عن كتاب قصة ثورة ٢٣ يوليو لاحمد حمروش - الجزء الاول ص ٩٢ ) . اما الدكتور محمد حسين هيكل فقد اعترض على الالتزامات العسكرية لمصر ، وهو نفسه الاعتراض الذي بلسوره محمد محمود باشا في قوله الصريح « ان الالتزامات العسكرية تتعارض مع استقلال مصر » .

ويقول عبد العظيم رمضان في كتابه « تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ » في معرض تقييمه لسلبات المعاهدة وإيجابياتها « انها قد هيات لمصر التمتع بالاستقلال الداخلي الى الحد الذي سمح به النضال الحزبي في مصر فيما بعد في ظل وجود الملكية ودستور ١٩٢٣ ، والى الحد الذي سمح به اخلاص انجلترا في تطبيق المعاهدة في حادث مثل حادث ٤ شباط ( فبراير ) ١٩٤٢ والى الحد الذي سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون ان تخشى تدخلا من انجلترا لحماية العرش المصري الذي كان في حمايتها من قبل المعاهدة ! كما هيات لمصر التمتع باستقلالها الخارجي الى الحد الذي سمح لها باتخاذ موقف الحياد في حرب كوريا سنة ١٩٥٠ والى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية او الدخول في صلات وثيقة مع الاتحاد

السوفياتي ! كما هيات مصر التمتع بمحالفة بريطانيا العظمى الى الحد الذي سمح  
وساعد على انتصار بريطانيا العظمى في الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر  
امام المصائب الصهيونية ! ولقد خلصت معاهدة ١٩٣٦ مصر من جانب كبير من  
مشاكلها مع انجلترا وهي المشاكل التي جعلت سعد زغلول وغيره من الساسة  
المصريين يرون ان لا تشتت الجهود بل توجه كلها الى تحقيق الاستقلال ، فاخلت  
مصر بعد المعاهدة تفيق الى مروتها والى المحيط العربي الذي تسبح فيه ، واخذ  
التفكير الرسمي فيها يتجه الى العالم العربي ليكتب صفحة جديدة في تاريخ مصر  
الحديث « (١) » .

ولعل هذا التقييم لمعاهدة ١٩٣٦ يجرنا خمسة عشر عاما الى عام ١٩٥١ حين  
الفاها من وقعا ، لنكتشف في السياق التاريخي مجموعة من الحقائق الهامة :  
● **اولها** ان المعاهدة - التي وقعا مع الوفد زعماء المعارضة - كانت تجسيدا  
اساسيا لـ **القوى** ما وصلت اليه طاقة الفئات الوسطى من البرجوازية المصرية على  
النضال في ظل الشروط الاقتصادية والسياسية للنظام القائم . اي ان الدور  
الموضوعي للبرجوازية الوسطى المصرية لم يكن قد انتهى - تاريخيا - بعد ، ولكنه  
في اطار النظام العام اصبح مشغولا وعقيدا .

● **ثانيها** ان الفترة التي تلت المعاهدة الى بداية الخمسينات شهدت تحولا  
اجتماعيا حاسما في بناء مصر الحديثة ومن احشاء البرجوازية ذاتها ، فقد تبلورت  
الى حد ما قوى اجتماعية جديدة كانت تائهة تنظيميا في العشرينات ، امسا في  
الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن ، فقد تمكنت قطاعات من العمال والفلاحين  
والبرجوازية الصغيرة بشرائحها المختلفة الا تكتفي بدور « القاعدة الجماهيرية »  
لحزب الوفد ، بل ان تبحث لنفسها عن طريقها الخاص المستقل في المشاركة نداء  
لند في قيادة التطور الوطني والاجتماعي . بل ان بروز هذه القوى الاجتماعية  
الجديدة في صميم هيكل الانتاج الزراعي والصناعي وضع مقدمة مغايرة للثورة  
الوطنية حين اصبح الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي وجهان لعملية  
واحدة هي التقدم . ولعل « **الاجعة الوطنية «طالبه والعمال»** عام ١٩٤٦ كانت  
الدروة السياسية لهذا المعنى الجديد في الخريطة الاجتماعية والسياسية المصرية .

● **ثالثها** الحقائق ان الاحداث المحيطة بمصر مباشرة قد نسفت المنظور  
الاقليمي لسعد باشا زغلول صاحب العبارة الشهيرة ان العرب « صفر بـ صفر +  
صفر » حتى ان اول الحروب التي خاضها الجيش المصري بعد المعاهدة كانت حربه  
على ارض فلسطين خارج الحدود الدولية لمصر .

---

(١) د. عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ الى ١٩٣٦ - دار الكتاب  
العربي - القاهرة ١٩٦٨ - ( ص ٨٠١ و ٨٠٢ )



● **رابع الحقائق** ان الفترة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٥١ شهدت تحولات تاريخية حاسمة على خريطة العالم ، بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وبداية انحسار شمس الامبراطوريتين العجوزتين بريطانيا وفرنسا ، وانشقاق الاسرة الاشتراكية - الى جانب الاتحاد السوفياتي - في شرق أوروبا والصين ، وتماظم قوى حركة التحرر الوطني في المستعمرات ، والبدايات الاولى للاستعمار الاميركي الجديد .

هذه المجموعة الجديدة من الحقائق هي التي فرضت نفسها على الصراع السياسي في مصر طيلة الأربعينات حيث شهدت غليان الشارع المصري كما لم تشهد من قبل ، حتى ان حزب الوفد نفسه شهد انشقاقا موضوعيا ، يختلف عن انشقاق بعض « الشخصيات » في تاريخه الطويل ، حين ظهرت في صفوفه موجة الشباب الراديكالي المعروفة بالطلبة الوفدة . وبالرغم من فساد البيئة الاجتماعية للقيادة التقليدية بانفتاحها على كبار الملاك والعائلات العليا من البرجوازية ، فقد كان **تصحيح الخطأ التاريخي** هو آخر أمجاد الرجوازية المنوسطة المصرية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ، حين استغلت مناخا محاديا ودوليا مواييا وضربت ضربتها بالفناء المعاهدة على يقين تام بان **الماريق امام النظام بأكمله أصبح مسدودا** .

ويقول طارق البشري في كتابه « الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » ان « القرار الذي اتخذته الوفد بالفناء المعاهدة ، كان عملا يتخطى أسلوب كفاحه التقليدي ويعترف ببداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، مرحلة تتخطى أسلوب الكفاح السلمي المشروع ، وتتخطى بالضرورة الصيغ والاطر التي كان هذا الأسلوب يمارس في نطاقها . وبهذا كان الفناء المعاهدة بغير بديل من اتفاق آخر مع المحتل ، كان عملا يتخطى الوفد نفسه ، يتخطى المؤسسة التي قامت قيادتها للحركة الوطنية الديمقراطية على تبنى الأسلوب السلمي وحده والتي لم تكن معدة - لا فكريا ولا اعضاء ولا تنظيميا - لخوض الكفاح بأسلوب آخر وللإسك بالسلح ، فكان الوفد بهذا الإلقاء يمارس آخر أعماله الكبيرة كقيادة للحركة الوطنية ، بعد ان أوصل - من خلال كل التذبذبات التي عرفها تاريخه وتاريخ مصر معه - هذه الحركة الى مرحلة جديدة تتخطى النظام القائم ودعائمه وتتخطاه هو ذاته » (٢) .

ويؤكد هذا التحليل ان الحركة الشعبية التي انتهت دما على شواطئ القنال لم تكن « حلا وفديا » ، بل ما ان شب حريق القاهرة - كمحاولة يائسة من قوى الثورة المضادة - حتى سقطت الحكومة و « الديمقراطية » معها لانها لم تكن قط

(٢) طارق البشري - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب -

القاهرة ١٩٧٢ ( ص ٤٨٥ )

من القوة بحيث تحمي الطريق الذي فتحت أمام الحل الصحيح . لقد استطاعت فحسب ان تستغل مناخا سياسيا مواتيا لتصحيح خطأ تاريخيا ، هو المعاهدة ، تحت ضغط الإجنحة الوفدية الأكثر تقدما وفي ظل درجة الفليان القصوى التي وصلت اليها حرارة الشارع الشعبي . هكذا فتح الوفد الطريق أمام الحل ، ولكنه لم يكن مؤهلا تاريخيا لانجاز الحل الذي قدمته فجر ٢٣ تموز ١٩٥٢ ثورة جمال عبد الناصر .

سقطت شرعية النظام القديم اذن عام ١٩٥١ بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ولم يكن حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ الا رمزا لهذا السقوط المدوي . ولم تستطع الاحزاب والمنظمات العلنية والسرية - لاسباب بالغة التعقيد ليس هنا مجال ذكرها - ان تقيم دعائم النظام الجديد ، فاقبلت القوات المسلحة لتجيب على سؤال الطريق المسدود . وكرست في امومها الثلاثة الاولى سقوط النظام السابق، باعلان الجمهورية في ١٨ حزيران ١٩٥٣ والغناء الاقلاب والترتب والاحزاب ، وحاولت ضمن هذا التكريس ان تحقق الجلاء . . اي ان محاولة اجلاء القوات البريطانية عن القتال جاء في واقع الامر ضمن اجراءات اسقاط النظام القديم . كذلك كان قانون اصلاح الزراعي في ايلول ١٩٥٣ . فقد كانت الركائز الثلاث للنظام القديم هي العرش والاحتلال وكبار الملاك . ولا سبيل لاسقاط النظام الا بالخلاص من اعمده الثلاثة . لهذا لا يمكن اعتبار الثالث والعشرين من تموز ١٩٥٢ من الناحية العلمية الدقيقة تاريخا لولادة النظام الجديد ، فالحقيقة التاريخية هي ان هناك خمس سنوات على وجه التقريب بين السقوط الموضوعي لشرعية النظام السابق في ٨ تشرين الاول ١٩٥١ حين الفيت المعاهدة وميلاد الشرعية الجديدة لنظام جمال عبد الناصر في اتون تامين قناة السويس وتمزيق اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٦ .

كان قانون اصلاح الزراعي في سبتمبر ( ايلول ) ١٩٥٢ اذن ، تحديا للفئات العليا من البرجوازية الزراعية ، وكان اعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ استكمالا قانونيا لاسقاط الملكية ، وجاءت مفاوضات ناصر - هيد عام ١٩٥٤ التي تمخضت من اتفاقية الجلاء **تكريسا لفعلية اسقاط النظام القديم** ، دون ان تكون **تحقيقا جوهريا للاستقلال الوطني** . ولم تستغرق مفاوضات عبد الناصر مع الانجليز اكثر من ستة عشر يوما بين ١١ و ٢٧ تموز ( يوليو ) ١٩٥٤ حيث وقعت الاتفاقية بالاحرف الاولى ، مما يدل على ان المفاوضات الفعلية سبقت الجلوس حول المائدة المستطلة بدار مجلس الوزراء . ويؤكد احمد حمروش في الجزء الثاني من كتابه عن ثورة يوليو « ان هذه السرعة في توقيع الاتفاق كانت نتيجة وساطة امريكية ، كما ذكر لي ذكرها محيي الدين ، استهدفت حل المشاكل بين البريطانيين والعربيين

**لخلق جو مناسب لربط مصر بسياسة جديدة في المنطقة (٣) .** ويؤكد انور عبد الملك في كتابه « المجتمع المصري والجيش » ان مفاوضات الجلاء بدأت بين عبد الناصر والسفير البريطاني سير رالف ستفنسون في ربيع ١٩٥٣ ، وان هدف الولايات المتحدة كان واضحا وهو التزام النظام الجديد بالانضمام « الى جبهة عسكري للدفاع الجماعي في الشرق الاوسط » ، وهو جبهة مرتبطة مباشرة بطرف الاطلسي (٤) . ومن المفيد القول بان المفاوضات المصرية قد ضُفِطَ على القوات البريطانية في القتال بسلسلة من الاعمال الفدائية بين كانون الثاني وابار ١٩٥٤ حين اوقف الهجمات ، وبادت بريطانيا في حيران - من قبيل اظهار حسن النية - بالافراج عن عشرة ملايين جنيه استرليني من الديون المصرية المستحقة عليها . وفي تموز عرضت مشروعها للجلاء بشرط الإبقاء على الفنيين المدنيين وبشرط عودة القوات البريطانية اذا هوجمت دولة عربية او تركيا . ونصت الاتفاقية على انسحاب القوات البريطانية من منطقة القتال خلال فترة لا تزيد عن عشرين شهرا ، وانتهت رسميا - من جانب بريطانيا - معاهدة ١٩٣٦ والتزاماتها ، وافترت بملكية مصر للقتال ، على ان تكون حرية الملاحة الدولية حسب اتفاقية الاستانة في ٢٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٨٨٨ . وتم التوقيع الكامل على الاتفاقية في ١٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٥٤ ، فماذا كانت ردود الفعل ؟

يذكر جون بادو سفير امريكا السابق في القاهرة و.ر. هـ. نولت في كتابهما « تلك اوقات هذه الاتفاقية بالنسبة لبريطانيا والغرب ، العقبة الاساسية في وجه مشاركة مصر في معاهدة الدفاع عن الشرق الاوسط » (٥) . ويقول جان لاكوثير في كتابه عن عبد الناصر « لم يبد المكيكاشي اكثر انمزالا عن الشعب المصري كما بدأ في اليوم الذي حمل فيه الى الشعب اتفاقية الجلاء » . ويقول احمد حمروش في الجزء الثاني من كتابه عن ثورة يوليو « .. وبين توقيع الاتفاقية بالاعرف الاول وتوقيعها النهائي تبلورت المعارضة للاتفاقية عموما وفجمال عبد الناصر خصوصا » . ويروي ناتنج في كتابه انه استعار قلم جمال عبد الناصر عند التوقيع لم يحتفظ به الا ان عبد الناصر التفت اليه مداعبا « اظن انكم اخطتم مني الكثير في هذه الاتفاقية . فهل تسمح باعادة قلبي » وهي مداعبة لا تخلو من دلالة ، تذكرها عبد الناصر بغير شك ورصاصات المنشئة تخطئه بينما كان صاحبها يصرخ « اريد ان اقتله ، لقد ساع بلادي » .

(٣) احمد حمروش - مجتمع جمال عبد الناصر - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت

(١٩٧٥ - ص ٣٤)

(٤) د. انور عبد الملك - المجتمع المصري والجيش - دار الطليعة - بيروت ( ص ١١٩ )

(٥) نقلا عن كتاب د. انور عبد الملك المذكور سابقا ( ص ١٢٠ )

ولكن عبد الناصر لم يكن قدي باع بلاده ، وليس الدليل على ذلك انه موق الاتفاقية بعدئذ باقل من عامين ، بل لانه خلال هذين العامين كان قد خيب آمال الغرب القديم والجديد حين رفض باصرار بطولي الانضمام الى اي حلف عسكري ، وحين كسر احتكار السلاح وحين شارك ايجابيا في مؤتمر باندونغ . ولا شك - لحظة واحدة - في ان اتفاقية ١٩٥٤ كانت في جوهرها **تهادنا** مع الاسعمار ، اذ هي سمحت بالغنبيين المدنيين الانجليز كما سمحت بعودة القوات البريطانية اذا هوجمت تركيا . ولكن هذا التهادن كان ينطوي **اولا** على جلاء جميع القوات البريطانية عن ارض مصر ، كما انه **ثانيا** كان نهادا قصير العمر لا يقبل المقاربة بين تاريخ التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ وتاريخ العائنا عام ١٩٥١ ، كما انه لا يقبل **ثالثا** الحكم النهائي لتطور الحركة السياسية السريع من حائب القيادة المصرية خلال اقل من عامين . **واخيرا** فان تقييم هذا التهادن ينبغي ان يرتبط باطار تلك المرحلة من مراحل الثورة الناصرية ، مرحلة اسقاط النظام القديم .

وهكذا جسدت مجموعة الاجراءات التي اتخذتها ثورة ١٩٥٢ في بداياتها الاولى طموحات ما يسمى بالبرجوازية الوطنية ، اشارة الى الفئات المتوسطة من البرجوازية المصرية ، دون مزاحمة او هيمنة للشرائح البرجوازية الاعلى ودون التقاليد الليبرالية التي صارعت في ظلها ، اي ان التمثيل الطبقي الذي تقدمه الوفد يتسأل الاستقرائية الفلاحية والمصرفية الى بنيته الحزبية ، اكتسبه جمال عبد الناصر ابان هذه الفترة . وربما كان التغيير الجوهري الذي حدث هو ان العُشاة الوسطى من البرجوازية المصرية عام ١٩٥٢ كانت قد بلغت طوراً كسفا في بنائها الانتاجي وعلاقاتها الاجتماعية ، عما كانت عليه عام ١٩١٩ .

وبرهن عبد الناصر في عام ١٩٥٦ على ان اتفاقية الحلاء ليست غاشة المنى ، وانما هي خطوة تكتيكية نحو الهدف الكبير : ناميم قياة السويس ونمصر البنوك والشركات الاجنبية . وليست صدفة ان يسبق ذلك مباشرة - عام ١٩٥٥ - انشاء « المؤسسة الاقتصادية » والتعاقد على صعفة السلاح السوفياتي . اي ان الهدف كان « الاستقلال الوطني » اقتصاديا وحياتيه عسكريا وتجسبه سياسيا في الانتخابات التي جاءت بعدد الناصر السى رئاسه الجمهورية . ولسم يسطع الاهدوان الثلاثي على السويس ان يصمد في وجه الشرعية الحديدة التي ولدت في اتون التاميم والحرب ، كان الشارع المصري قد منح عبد الناصر نفة تاريخيه وهو بموق اتفاقية ١٩٥٤ ويسلع الشعب ويقود الجياهر الواسعه للذود عن استقلالها بالدم . وهنا بالضبط اختلفت المعادله الطبقية بالرغم من ان الفئات الوسطى من البرجوازية ظلت في مركز الصدارة ، الا ان التدخل لم يعد منها وبين الاستقرائية الزراعية والاحتكارات الاجنبية بل اصحت القاعدة الجماهيرية المريضة من عمال وفلاحين وبرجوارين صغار عمرا حيوبا نسطا ومستفيدا من التعميرات الطارئة على الخريطة الاحماعية وعلاقاتها بالسلطة .

اي ان عبد الناصر منذ وقع اتفاقية ١٩٥٤ الى ان الفاعا عام ١٩٥٦ الى الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨ الى الاجراءات الوطنية بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ كان تعبيرا سياسيا متطورا في اتجاه سيادة الشعب على مقدراته وانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية واستقطاب جماهير اوسع الى دائرة الاستفادة من ثروات البلاد والاستغناء في المقابل عن الدور التقليدي لبعض فئات البرجوازية الوسطى « الوطنية » . حيث تطورت المؤسسة الاقتصادية الى « قطاع عام » بالتأميمات الواسعة التي شاركت في بناء التنمية الاقتصادية والاسراع بمعدلاتها وحشد القوى الاجتماعية الجديدة حول « ميثاق العمل الوطني » بالمشاركة في الارباح والادارة والتمثيل السياسي . . جنبا الى جنب مع تحديث وسائل الانتاج والصناعة الثقيلة وتهيئة الكوادر الغنية بتقرير مجانية التعليم في مختلف مراحله حتى الجامعة .

ولم تكن القطيعة بين عبد الناصر والغرب الا مرادفا للقطيعة بينه وبين التبعية الاستعمارية . واذا كان النضال الديمقراطي ايام الوفد يعني الكفاح ضد الاحتلال ومن اجل الدستور في وقت واحد ، فان النضال الوطني في ظل عبد الناصر قد اكتسب معنى اكثر عمقا هو دعم الاستقلال الاقليمي المفتوح على مصر العربي وحركة التحرر العالمية والعسكر الاشتراكي ، والتقدم الاجتماعي لامرض قطاعات الشعب .

ولقد كان عام ١٩٥٦ حاسما من هذه الزاوية ، وكان تمزيق اتفاقية ١٩٥٤ - رمزا وفعلا - بداية تاريخية جديدة . . وقفت لها بالمرصاد القوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية المحلية والجيوب اليمينية في النظام الناصري والاختطاس الديمقراطية الجديدة ، حتى الحقت بها الهزيمة المدوية عام ١٩٦٧ .

### \*\*\*

ادت هزيمة حزيران - موضوعيا - الى سقوط نظام ثورة يوليو ، ولكن القيادة التاريخية لشخصية عبد الناصر - او ما يعبر عنه بدور الفرد في التاريخ - قد امدت النظام بثلاث سنوات اخرى كانت امتدادا كبيرا للسنوات السابقة على الحرب ، وانتهت على نحو فاجع ليس له مثيل : مجزرة ايلول الاردنية ، وفاة عبد الناصر المفاجئة ، صراع السلطة بين الجناح البيروقراطي للناصرية او ما سمي اجتماعيا وتجاوزا حينذاك بالطبقة الجديدة ، والجيوب اليمينية في النظام التي اشتملت بدورها على اغنياء الريف والجناح الطفيلي على الانتاج سواء داخل القطاع العام او خارجه من اعمدة القطاع الخاص المتنامي في غيبة الرقابة الديمقراطية للشعب . وفي ليلة ١٤ - ١٥ ايار ١٩٧١ حسم التحالف الرجعي بين اغنياء الريف والمناصر الطفيلية صراع السلطة ، بانقلاب سافر على البيروقراطية الناصرية .

اين كان الشعب في تلك الليلة ؟ بالدقة - والامانة كلها - كان يتفرج ! ذاك ان جماهير العريضة كانت :

● فقدت الثقة نهائيا في الصيغة اللاديموقراطية ، اي الاسلوب السياسي للنظام .

● عانت الولايات من التفسخ السزطاني للطبقة الجديدة والذي كان من شأنه الهبوط بمعدلات النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٦٥ .

● لم تؤد انتفاضاتها العفوية بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٣ الى تنظيم صفوفها في جبهة وطنية قادرة على تغيير النظام لمصلحة القوى الشعبية .

● كانت تمي لا شعوريا ان النظام سقط منذ وقت ، وانه المسؤول تاريخيا من « **علمه الفراغ** » من جانب القوى اليمينية .

وتوالى الاحداث المعروفة - اقتصاديا وسياسيا وعسكريا - والتي اكدت للجماهير صدق وعيها ، ولو انه في مكامن الاشعور . فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٧١ و ١٩٧٥ سكت السلطة المصرية طريق الردة خطوة خطوة ، ولكن بجسارة الفاجرين .

ولقد كان الاحتلال الاسرائيلي لسيناء - دون الاهتمام الجدي بالاراضي العربية الاخرى ولا بقضية فلسطين - هو العقبة الكداء امام النظام الانقلابي الجديد ... فكان لا بد من تحريك هذه العقبة في طريق الحسل الاقليمي الجزئي المنفرد حتى تكتسب السلطة الانقلابية الجديدة شرعيتها على اتقاض النظام الجديد . ولعل مجموعة الاجراءات التي توالى بين تاريخ الانقلاب عام ١٩٧١ وحرب تشرين الاول ١٩٧٣ تشكل ادوات « **تكريس السقوط** » للناصرية محليا وعربيا ودوليا ، كما تسجل نتائج الحرب شهادة الميلاد « لشرعية » الانقلاب ان جاز التعبير .

كيف ذلك ؟

● ادت سياسة « **الافتتاح** » الاقتصادي الى **الهيئة** التدريجية لهيكل الانتاج المصري ، بتحويل اجزاء عديدة الى مناطق حرة ، وبتشجيع القطاع الخاص على حرية الاستيراد والتصدير دون قيود يعتد بها ، وبالتشريعات الميسورة لاستثمارات رؤوس الاموال الاجنبية . وبمطاصرة القطاع العام وتصفيته من داخله ، وبفك اوصال قوانين اصلاح الزراعي ، وبالاتجاه المتزايد نحو المشروعات ذات الصيغة الطفيلية كاعمال التهريب والسمرة والابنية الفخمة .

● ادت سياسة « **الافتتاح** » السياسي الى اغتيال التحالف مع الشرق الاشرافي والارتقاء في احضان الصداقة الاميركية ، والتنجيب مع الانظمة الرجعية العربية

والاحتفاظ بصيغة الاتحاد الاشتراكي بعد تعديلات فعلية في تعريف العامل والفلاح بحيث أصبح كبار الملاك ورجال الأعمال هم اعمدة السلطة في مختلف مستوياتها التشريعية والتنفيذية .

● ادت سياسة « الانفتاح » الايديولوجي الى ضرب الاقلام والمنابر الوطنية والتقلية سواء بتجريحها او بتجميدها او باستهوائها او باستضافتها في الزنازين بين وقت وآخر ، وفي المقابل الترويج لأفكار شوفينية اقليمية وعنصرية دينية وقيم مجتمع الاستهلاك .

كان هذا الديكور تكريسا موضوعيا لسقوط النظام السابق ، ومناخا لحرب تشرين الاول التي تعد « اتفاقية سيناء » المعقودة اول ايلسول ١٩٧٥ نتيجة السياسية العاسمة ، فروحها ونصوصها تبلور ابعاد الموقف المصري من المسألة الوطنية والقضية القومية والسلام العالمي .

وبالرغم من ان القيادة السياسية المصرية اعلنت أكثر من مرة ان الاتفاقية مبرمة بينها وبين الولايات المتحدة ، وانها لم تعقد شيئا مع اسرائيل ، فان المقدمة تنفي ذلك قطعيا بقولها في السطر الاول « **انطلقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اسرائيل على ما يلي** » وبموجب القانون الدولي تمد هذه العبارة اعترافا وسحيا بإسرائيل .

ليكن ، فربما كان قرار مجلس الامن الشهير رقم ٢٤٢ في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٧ بنطوي على اعتراف تقريبي ، وان كان الفرق الخطير هو ان القرار المذكور كان بصوغ « واقع الحال » آنذاك وهو الهزيمة . بينما الاعتراف المحدد سنة ١٩٧٥ يجيء في واقع مغاير ، كما تتباهى بذلك السلطة المصرية ذاتها . وارجح الاحتمالات ان الاعتراف الرسمي المصري بإسرائيل لا يجسد بدقة نتائج الحرب ، بقدر ما يجسد الهوية السياسية للنظام المصري الراهن .

تكامل معالم هذه الهوية حين تقول المادة الثانية من الاتفاقية « **يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة او التهديد او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر** » الامر الذي تشرحه المادة الثالثة على هذا النحو « **سيستتر الطرفان في ان يراعيا بدقة وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو والإمتناع عن اي أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الآخر** » . والمادتان صريحتان في تجميد القوات المسلحة المصرية عن التحرك سواء في مطاردة اسرائيل بشأن انسحاب آخر من سيناء او في مدوانها على دولة عربية أخرى خاصة سوريا شريكة الحرب وخاصة المقاومة الفلسطينية المحصورة في لبنان ، وتؤكد التجميد العسكري لمصر بما ورد في ملحق الاتفاق تحت عنوان « القيود على القوات والتسلح » حيث لا يتجاوز مجموع القوات المصرية المسموح لها بالتواجد في الضفة الشرقية عن ثمانية آلاف جندي

منها ٨ كتاب مشاة وتملك ٧٥ دبابة و٧٢ قطعة مدفعية بما فيها الهاونات الثقيلة . غير ان اخطر الكوادر على الاطلاق هي التي تخص نظام الانذار المبكر السليدي بمنح الولايات المتحدة حتى ايفاد ٢٠٠ فني لادارته لا ينسحبون الا برغبة اميركية او برغبة الطرفين المتعاقدين . وبالرغم من ان رقم المائتين يبدو قليلا ، وبالرغم من ان صفته الفنية الجيدة تخفف من وقته على الاذن ، الا ان هذا الشكل لا يخفي مضمون التواجد الاميركي ، حيث ان اجهزة الرادار البالغة الرقي لا تحتاج سوى جيش لادارتها ، وهي لن تحول دون نشوب الحرب فحسب ، بل انها تحتل موقعا استراتيجيا للجسس الاميركي على نطاق الشرق الاوسط بأكمله بواسطة اجهزة الاتصال المتمركزة في قواعد حلف الاطلنطي القريبة . انه احدث واخطر انواع الاحتلال المباشر ، لا لقطعة من الارض في سيناء ، بل للسيادة الوطنية المصرية والسيادة العربية في المنطقة التي يطالها الرادار والتي تمتد حتى حدود الخليج العربي والعراق عبر الاردن وسوريا ولبنان حيث قواعد المقاومة الفلسطينية .

ومعنى ذلك ان الهوية السياسية للنظام المصري الراهن ، تتحدد في ضوء بنود الاتفاقية وملحقاتها على النحو التالي :

● تغير حركة القوات المسلحة المصرية في ما يخص التحرر الوطني والمسالمة القومية وطيبتها قضية فلسطين .

● التفريط في سيادة مصر واستغلالها بالدخول المباشر ضمن النظام الدفاعي للغرب كتنمة وتتويج للدخول المباشر ضمن دائرة النفوذ الاستعماري على الصعيد الاقتصادي .

● التفريط في الانتماء العربي لمصر بتقديم التسهيلات العسكرية لخطر اجهزة العدوان الامبريالي في عالمنا المعاصر .

● التفريط في التحالف مع المعسكر الاشتراكي بتمرية حدوده الجنوبية من دعائم الأمن المتبادل بين الاسرة الاشتراكية وحركة التحرر العربية .

ولست هذه كلها الا اسيجة الدفاع عن هذا القسم الرجعي المتخلف من البرجوازية المصرية ، الدفاع من مصالحها الطفيلية العابرة حتى وان ادى الامر لان تلقي علم الاستقلال في الوحل ، وهو ارتداد استثنائي في مجرى التاريخ المصري الحديث ، يتجاوز القوانين الموضوعية المحركة لهذا التاريخ . . فالتطور الاجتماعي لمصر طيلة المرحلة الناصرية قد بلور كيانا اجتماعيا واقتصاديا لا يسمح بهذا الارتداد سواء على صعيد القوى المنتجة او العلاقات الاجتماعية . غير ان الملابس الشاذة لسقوط السلطة الناصرية منذ هزيمة عام ١٩٦٧ الى غياب عبد الناصر عام ١٩٧٠ الى انقلاب ايار ١٩٧١ هي التي افسحت في جدار مصر التاريخي هذه الشفرة



**الاستثنائية** التي نفلت منها قوى الردة . غير ان التناقض الموضوعي بين تطور مصر الاجتماعي والسلطة المصرية الراهنة لا يتيح لها امكانات العمر الطويل . ان ملايين العمال والفلاحين والطلاب والمهنيين والجنود الذين **تطلقوا** خلال عشرين عاما ، كقوى انتاجية وعلاقات اجتماعية ، قد **خفقوا** مصر جديدة لا سبيل الى نفسها الا من الجدور وبحرب اهلية مدمرة . ولا يستطيع ميزان القوى الاجتماعي هذا ان يصبر عن نفسه بآفة درجة من الدرجات في هذه السلطة التي تجمع في سلة واحدة بين اكثر القطاعات تخلفا من الرأسمالية الراهية الى العناصر الطفيلية على الانتاج . انها ليست البرجوازية الوطنية التقليدية التي قادت في مرحلة ما ، ثورة ١٩١٩ وفي مرحلة تالية ثورة ١٩٥٢ . بل هي رأسمالية النهب السريع الجشع القصير النفس الذي لا يستطيع ان يحل مشكلة واحدة في ميادين الاقتصاد او الاجتماع او الثقافة ، مهما بلغ حجم القروض او الاستثمارات الاجنبية . ولم تكن مصادفة ان يصرح احمد ابو اسماعيل وزير المالية المصري ان عام ١٩٧٥ كان أسوأ عام اقتصادي في تاريخ مصر الحديث . وليست مصادفة ان معدلات التنمية الاقتصادية تواجه انهيارا تدريجيا ، وان التضخم وارتفاع الاسعار واختفاء السلع من الملامح الرئيسية لنهاية الطريق المسدود . ذلك ان الرأسمالية المصرية **اجبن** من ادارة هيكل الانتاج . ولها تمعد الى اسلوب « **الخطف والجري** » عن طريق الاستهلاك . ومن هنا كان سقوطها الاقتصادي محتما ، رغم مخدرات الانفتاح وجاذبية المونيات ، كمقدمة لسقوطها السياسي . ولا ريب في ان **اقتصاد التماسك التنظيمي** للجماهير الشعبية ، قد شارك في صنع الثفرة الاستثنائية التي نفلت منها هذه السلطة ، ولا شك ان التحالف السياسي والعسكري مع الغرب سوف يقبها مهاوي السقوط السياسي لفترة ما . وسوف يرتبط تمسك النظام القائم بالحماية الاستعمارية لاتفاقية سيناء المعقودة والتي يمكن ان تمقصد في المستقبل المنظور ، ارتباطا عضويا لا يتفصم مراء من جانب السلطة المصرية الراهنة ، وانما بقدرة الجبهة الشعبية على التنظيم واحداث التغيير في بنية السلطة السياسية . اي ان القيادة الحالية ليست مؤهلة تاريخيا لموقف مماثل لموقف الوفد عام ١٩٥١ حين الفى النحاس باشا معاهدة ١٩٣٦ من اجل مصر وباسمها ، ولا لموقف مماثل لموقف عبد الناصر عام ١٩٥٦ حين مرق اتفاقية ١٩٥٤ واعلن تأميم قناة السويس .

ذلك ان الخطأ التاريخي في معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤ كان قابلا للتصحيح من جانب القوى الاجتماعية التي اقترفت الخطأ . . فانهاء الوجود البريطاني من القاهرة والاسكندرية عام ١٩٣٦ وانهاؤه من منطقة القتال عام ١٩٥٤ لم يكن ارتدادا وطنيا بل كان تهادنا بموجب الشروط الصعبة التي قبلها المفاوض المصري في سبيل الجلاء الاول او الجلاء الثاني . والنهادن يقبل التصحيح اذا كانت القوى الاجتماعية نفسها هي التي تقود التطور نحو الاستقلال الوطني . ولذلك اسقط الوفد النظام الذي كان يكبل قواه الاجتماعية بالاغلال حين الفى المعاهدة . ولذلك ايضا اقام عبد الناصر دعائم النظام الجديد ، حين المسح المجال للطبقة المتوسطة لان تغير المعادلة

الاجتماعية التي تخفق تطورها ، بتحقيق الجلاء والتمصر وهدم الملكية وقص  
الاذرع الطويلة للفئات العليا من البرجوازية الزراعية .

واذا قيست نصوص اتفاقية سيناء بنصوص معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤  
دون تفل من اعتبارات المسافة التاريخية والاجتماعية ، فانه يتأكد لنا ان  
**الالتزامات العسكرية** التي قالت المعارضة وقتذاك - وبحق - انها تتعارض مع  
استقلال مصر وسيادتها على اراضيها ، لا تساوي الكثير ازاء الالتزامات العسكرية  
في اتفاقية سيناء التي استضافت احتلالا امريكيا واقعيا - لم يكن موجودا - الى  
جانب الاحتلال الاسرائيلي الجاثم . وبينما فتحت معاهدة ١٩٣٦ الطريق امام تطور  
القوات المسلحة التي قامت بثورة ١٩٥٢ والجمعت بريطانيا عسن التدخل في شؤوننا  
الداخلية مما اسهم في نجاح الثورة بنصيب غير منكور ، فان اتفاقية سيناء تفع خطر  
العراقيل امام قواتنا المسلحة و « قتل » اي تحرك داخلي بالتصدي والمواجهة .  
وبينما فتحت معاهدة ١٩٣٦ الطريق الى انتماء مصر العربي الذي تاكسد في الساحة  
الفلسطينية عام ١٩٤٨ والذي سارع جمال عبد الناصر الى ترسيخه جماهريا عام  
١٩٥٦ فان اتفاقية سيناء تقويع مصر في حدودها الاقليمية الناقصة !

ومن المثير ان القيادة السياسية المصرية اصرت في العديد من تصريحاتها انه  
ليست هناك ملحقات سرية للاتفاقية - بالرغم من ان المعلن منها يكفي لادانتها - فان  
الولايات المتحدة سارعت الى نفي هذا الزعم ونشرت النصوص الكاملة للوثائق  
السرية . وهي النصوص التي تجهز على موقف مصر العربي كمرکز ثقل لحركة  
التحرر العربية :

- تحت رقم ٥ من الوثيقة الاولى يقول النص « لكن تتوقع حكومة الولايات  
المتحدة من اسرائيل ان تبدأ بتنفيذ الاتفاق قبل ان تنفذ مصر تعهداتها بموجب اتفاق  
كانون الثاني ١٩٧٤ لفك الارتباط ، القاضي بالسماح بمرور **سبل الشحنات**  
الاسرائيلية ومنها عبر قناة السويس » .

- تحت رقم ١٢ من الوثيقة ذاتها يقول النص « يقوم موقف الولايات المتحدة  
على ان الالتزامات المصرية ، بموجب الاتفاق المصري الاسرائيلي ، وتطبيقه وسريان  
مفعوله ومدته ، ليست مشروطة بأي عمل او تطورات بين دول عربية اخرى  
واسرائيل . ان حكومة الولايات المتحدة تعتبر الاتفاق **قائما في ذاته** . »

- تحت رقم ٢ من الوثيقة الثانية يقول النص « ستواصل الولايات المتحدة  
التقيد بسياساتها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية ، اي انها **لا تعترف**  
**بمنظمة التحرير الفلسطينية او تتفاوض معها** ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية  
لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قرار مجلس الامن ٢٤٢ و ٢٣٨

وستجري حكومة الولايات المتحدة مشاورات كاملة وتسمى السى توفيق موقفها واستراتيجيتها حول هذا الموضوع ، في مؤتمر جنيف للسلام ، مع حكومة اسرائيل .

وليس مهما بعد ذلك ان هذه النصوص خير تكذيب للتصريحات المصرية الرسمية ، وان غير ما ذكرناه من المواد يمنع اسرائيل احدث منجزات التكنولوجيا العسكرية الاميركية بكميات هائلة ، وان احد البنود ينص صراحة على التدخل المباشر لحماية الامن الاسرائيلي اذا هدده بطريقة مباشرة او غير مباشرة تدخل « دولة كبرى » في صراع الشرق الاوسط .

ليس هذا كله مهما اذا قيس بالمضمون الجوهري لاتفاقية سيناء وملحقاتها السرية والمعلقة ( ١ ) وهو المضمون الذي يمس بدقة بالغة الهوية السياسية للنظام المصري الراهن . انها الهوية التي تسمح بمزيد من التورط في فخاخ النفوذ الاستعماري ولا تسمح مطلقا للسلطة الحالية ان تقدم لنا **الشاهد التاريخي الثالث** في عمر مصر الحديثة ، بانهاء اتفاقية سيناء . ذلك ان الامر يحتاج الى **مشهد داخلي** جديد يستقط « الشرعية » الاستثنائية لسلطة الانقلاب التي ولدها حرب تشرين الاول حتى يتمكن من اسقاط ما شيد فوق هذه الشرعية المزيفة ، من اتفاقيات مضادة لاستقلال مصر ومصريها العربي وتقدمها الاجتماعي .

## الفصل الثاني

### راسمالية في غير اوانها

ليست اتفاقية سيناء الثانية المعقودة بين اسرائيل والولايات المتحدة ومصر مجرد حدث سياسي وعسكري كبير ، ولكنها نقطة التحول الاستراتيجية في تاريخ النظام المصري الراهن وسلطته الانقلابية التي اقبلت على مسرح الحياة المصرية في مايو - ايار ١٩٧١ . وهي النقطة التي يؤرخ لها عادة بالاول من سبتمبر - ايلول ٧٥ اشارة الى تاريخ التوقيع بالاحرف الاولى بين الاطراف المعنية في القاهرة وتل ابيب على الاتفاقية المذكورة . ولكن الحقيقة هي ان نقطة التحول الاستراتيجية هي التجسيد العسكري فحسب لنقطة الحسم الاقتصادية والسياسية التي وصلت اليها السلطة المصرية ونظامها في سياق معقد بالغ التموهيه منذ قامت الى الان .

واذا كنا قد انتهينا الى انه من المستحيل على القيادة الطبقية للسلطة الراهنة ان تكرر الشهد التاريخي لمصطفى النحاس او جمال عبد الناصر ، والاول يلغي معاهدة ١٩٣٦ التي وقعها والآخر يلغي اتفاقية ١٩٥٤ التي وقعها ، فان البحث عن البديل القادر على الغاء اتفاقية ١٩٧٥ يعني محاولة صنعه ، كما يعني ترجمة هذه المحاولة باللغتين الاقتصادية والسياسية ، ويعني ثالثا تحديد القوى الاجتماعية المطروحة واقعيا للقيام بهذا العبء التاريخي ، ويعني رابعا واخيرا ان الغاء اتفاقية سيناء - او نقطة التحول الاستراتيجية - ليس تمزيقا لمعاهدة بين دولتين بل تغييرا لنظام واستبدالاً لسلطة باخرى .



وموفقا للقانون الذي استخلصناه من حركة البرجوازية المصرية ، فاننا سوف نستكمل هنا مسيرتها الاقتصادية والسياسية ، قبل وبعد حرب تشرين - اكتوبر ١٩٧٣ وقبل وبعد اتفاقية ايلول - سبتمبر ١٩٧٥ ، حتى نستخلص قانون الحركة الاجتماعية المضادة للردة التاريخية وتبيان القوى المؤهلة موضوعيا لتصحيح التاريخ ومدى قدراتها الذاتية لاسترداد الوطن وحجم التحديات وتفاصيل التناقضات في صفوف الشعب وبرنامج العمل المرشح لانقاذ مصر .

لا بد أولا من تحديد الإطار النهجي الذي يقودنا - ضمن المعطيات الواقعية - الى تحليل « نقطة الحسم » التي وصل اليها النظام المصري الراهن على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي عكستها « نقطة التحول الاستراتيجية » في اتفاقية سيناء .

والعنصر الاول في هذا الإطار هو ان انقلاب ايار - مايو ١٩٧١ قد بدا صراعا على السلطة « داخل » النظام ، وانتهى « ثورة مضادة » على النظام . اي أنه بدأ بالتفصيل السياسية وانتهى بالخط العام الاستراتيجي في مستوياته التشريعية والدستورية ، اقتصاديا واجتماعيا .

والعنصر الثاني هو ان الانقلاب في جوهره العميق ثمرة موضوعية للنظام الناصري وليس بآية حال براعة ذاتية في سرقة السلطة . . فقد هيأ التمثيل الطبقي للحكم الناصري واسلوبه في العمل السياسي طيلة ١٨ عاما ومنهجه فسي التفكير ، مناخا صالحا لولادة الانقلاب من صلب السلطة الشرعية ، ولم يكن قط مناخا موافيا لولادة النقيض الاكثر تقدما والاكثر شرعية .

والعنصر الثالث هو ذلك « الشيك على بياض » الذي اعطاه مجمل اليسار المصري للحكم الناصري بشكل مطلق ، واعطاه - مرة أخرى - لسلطة الانقلاب بشكل نسبي ؛ مما كان له اثره ولا يزال على مسيرة الحركة الاجتماعية المصرية وقواها السياسية .

وسوف نعرض للعنصرين الاول والثالث في سياق البحث ، اما العنصر الثاني فهو الذي يحتاج الى ايفاض اولي حتى لا « نفاجأ » بما آلت اليه الامور بعد غياب عبد الناصر ورحيل رفاهه عن دفة الحكم .

.. ولربما كان عام ١٩٦٥ علامة فارقة في رحلة النظام الناصري رغم آية تداعيات بالذاكرة الى ما قبلها وآية تمللات في ما جرى بعدها . انه الصام الذي انتهت به الخطة الخمسية الاولى للتنمية ، هو ايضا ختام تجربة التخطيط الوطني الشامل بعد اجراءات التأميم ، هو كذلك العام الذي انحدرت بعده معدلات التنمية ولم تبدأ الخطة الثانية الى يومنا . ولا شك ان كتاب علي صبري « سنوات التحول الخمس » يسجل انتصارات الشعب المصري الاقتصادية التي نالها بنضاله التاريخي وعرقه وجهده وعطائه السخي من اجراءات التأميم وبركات التنمية . ولكن القراءة الصبورة لهذا الكتاب تدلنا في غير عناء ، على جرثومة الفساد التي افترخت بعدئذ السوس التوحش الذي نخر في عظام البناء الاقتصادي بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠

حيث كانت الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ تجسيدا كاشفا لما هو اعمق ، وحيث اقبلت ليلة الرابع عشر من ايار - مايو ١٩٧١ حصادا للهشيم ! جرثومة الفساد هذه هي الاسس الرأسمالية للقطاع العام ، وطلاء هذه الاسس بتسميات غير علمية كالقول انها تنمية لأرأسمالية او الطريق اللارأسمالي للتنمية ، وكالاشارة الى احدى الشرائح الاجتماعية بانها رأسمالية « غير مستقلة » . يقول علي صبري في كتابه « الرسمي » ان العمليات التي اسندها القطاع العام الى مقاولين من الباطن - أي القطاع الخاص - « تصل الى ١٤٤ مليون جنيه في كل سنة من سنوات الخطة ، وتحقق ربما يبلغ ٢٩ مليون جنيه » ثم « استغل القطاع الخاص هذا الوضع فآخذ في دفع أسعار العمليات التي يعهد اليه بها ، حتى في ظل نظام المناقصات ، مما أدى الى زيادة تكاليف عمليات التشييد والبناء وهي التي تمثل ٤٧٪ من قيمة الاستثمارات الشككية للخطة » . وكانت النتيجة الحتمية لذلك هو ما يسميه طه شاكر بالاختلال الهيكل « بزيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات على حساب القطاع السلمي ، وهو من الاسباب الرئيسية لزيادة الطلب الاستهلاكي والاضغوط التضخمية التي صاحبت تنفيذ الخطة » (١) . فقد نقصت خلال السنوات الخمس نسبة القطاعات السلمية في هيكل الانتاج الكلي من ٧٠.٢٪ الى ٦٨.٢٪ بينما زادت الخدمات من ٢٩.٨٪ الى ٣١.٨٪ وكان نصيب الريادة « للخدمات الحكومية والمؤسسات » هو الفرق بين ١٤.٦٪ و ١٧٪ بينما انخفض نصيب الصناعة من ٤٢.٧٪ الى ٤٢.٣٪ . كذلك هبطت الطاقة الادخارية فارتفع الاستهلاك خلال السنوات الخمس ٤.٦٩٪ . وكان من الطبيعي ان يتميز منهج التصنيع للصناعات الاستهلاكية جنبا الى جنب مع التحجير الطبقي وسوء التوزيع في ما يتعلق بالقوى العاملة بتضخيم الهيكل الاداري على حساب العمال .

رغم ذلك كله فقد ارتفعت معدلات التنمية اثناء سنوات الخطة الى ٧.٢٪ حسب الاحصاءات الرسمية التي يجوز التحفظ عليها ولكن هذا الارتفاع انعكس واقميا في الحرب ضد البطالة بين العمال والمتقنين ، وارتفع ايضا نصيب الفرد من اجمالي الدخل بنسبة ١٩.١٪ بين عامي ٦٤ و ٦٥ . ولكن سرعان ما اخذت معدلات التنمية في الانحدار مع بداية صام ١٩٦٦ فانخفض معدل الريادة في الدخل المحلي وفرضت الحكومة ضرائب جديدة وزادت الضرائب القديمة . وبين عامي ٦٦ و ١٩٦٧ انخفض مجموع الانتاج في القطاعات السلعية ٩.٠٪ وهبط الدخل الحقيقي الى ٦٢.٨٪ جنبا في العام . واتمنى القطاع الخاص خلال الاعوام ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ فزادت حصته من مجمل الانتاج في صناعة الفول والنسيج الى ٣.٨٪ والصناعات الغذائية الى ٢٣.٦٪ والصناعات الميكانيكية الى ٢٤.١ بالمائة

(١) ط. ث. شاكر - قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية - دار القاربي - بيروت ( من

وابان تلك السنوات ارتفع انتاج القطاع الخاص بنسبة ١٣٢,٤٪ مقابل ١٢١,١٪ للقطاع العام (٢) .

لماذا كان التقدم أثناء خطة التنمية ذاتها بطيئا ، ولماذا كان التراجع عنها كبيرا سريرا ؟

الجواب لانها لم تكن خطة جذرية للتنمية الشاملة ، لم تكن قط خطة التحول الاجتماعي الى الاشتراكية ، بل كانت منذ البداية خطة رأسمالية ، ولكنها رأسمالية « الدولة » الوطنية . كانت التأميمات الواسعة في جوهرها عملا وطنيا للتحديث والاستقلال والسيادة - طالما ان الفئات العليا من البرجوازية المصرية رفضت المساهمة الحرة في التنمية - ولقد كان لهذا العمل الوطني آثاره الاجتماعية على توسع الجماهير . ولكنه ايضا وب نفس المقدار كان تحولا رأسماليا من حيث التشريع والتنفيذ ، من حيث التفكير الاقتصادي والاطار السياسي . ولقد كان الميثاق الوطني هو دستور « رأسمالية الدولة الوطنية » كما كان الاتحاد الاشتراكي هو تنظيمها السياسي .

هكذا استمرت ما تسمى بالرأسمالية الوطنية في الصناعة والزراعة والتجارة والمقاولات . واذا كان التخطيط والتنمية والتأميم قد حد من تراكم رأس المال الفردي ، فانها استفادت من اشكال النمو الرأسمالي غير المرئية بل واستفادت من انحصار شمس البرجوازية الكبيرة باحتلال مراكزها المالية فسي عطيات التسليف والتسويق . ولعلها استضافت عناصر جديدة من الشرائح الاقل رأسمالية ، ولكن وزنها الاقتصادي المستثنى من صفة الاستغلال في الميثاق ، اتاح لها نموا غير استثنائي .

وهكذا نمت ايضا « الطبقة الجديدة » وهي تسمية عامة ، ولكنها دالة على العناصر التي شكلت قوامها الرئيسي ( يمكن هنا مراجعة الدراسة الرائدة التي كتبها مادل غنيم في « الطبقة » المصرية من هذه الطبقة عدد ٢ سنة ١٩٦٨ ) فقد تكونت من كواد القطاع العام الادارية والتقنية ومن كواد التنظيم والنظام السياسيين .

لكذلك اعلنت من اجراءات الدولة الوطنية الرأسمالية ، بعض الفئات البرجوازية الكبيرة التي هجرت رأسمالها الى قنوات شرعية تملأ كالمقاولات والتصدير والتعامل المباشر مع القطاع العام واجهزة الدولة . ويقول الدكتور فؤاد مرسي « يكفي ان تجارة الجملة وحدها كانت بأيدي ٢١٩ تاجرا فقط يتصرفون في

---

(٢) المرجع السابق ( ص ١٢٤ )

ونستطيع ان نضيف فئتين كان لهما دائما خطرهما الكبير في تهينة مناخ الارتداد دون ان يتمتعا بالانتباه الشديد سواء من جانب الحكم الناصري او من جانب التنظيم السياسي ، وهما بقايا الطبقات القديمة التي هاجرت الى الداخل واستثمرت ما تبقى لها في علاقات اقتصادية حميمة سواء مع القطاع الخاص مباشرة او مع اجهزة الدولة او مع كوادرات القطاع العام . والفئة الثانية التي يدعوها فؤاد مرسي بجماعات المغامرين الافاقين ، من ارباب التهريب واقطاب السوق السوداء ، وسادة السمرة والرفيق الابيض وعلب الليل والشقق المفروشة ومكاتب التوكيلات واصحاب البورصة غير الرسمية وشركات الربا غير المعلنه واساتذة فن الرشوة والمزادات والمناقصات والخدمات غير المشروعة . هاتان الفئتان الخطيرتان كان لهما ابعاد الاثر بالتسلل والتسرب والتحايل والفوايسة والارهاب على ترسيخ الاسس الرأسمالية في هيكل الانتاج بل وتسويد النمط الطبقي على التجارة والنمط الاستهلاكي على الصناعة .

اما الرأسمالية الزراعية فانها لم تتعرض مطلقا لاية ضغوط او تحديات من النظام الناصري ، بل على النقيض من ذلك وجدت كل تجاوب وتشجيع .. فقد ورثت كبار الملاك الاقطاعيين في اسلوب التعامل مع الفلاحين ، وفي اتساع رقعتها الاجتماعية التي استفادت من القوانين الباكسة للاصلاح الزراعي حيث تفتت الملكيات الكبيرة الى ملكيات متوسطة . واستثمرت خيرات الدولة فسي التسليف والتعاون والتحديث الزراعي ، واشترت مساحات هائلة من اراضي الملاك الصغار الذين لم تثبت قواهم امام المنافسة الرأسمالية « المشروعة » كما انها استفادت الى اقصى الحدود من توسيع السوق الداخلية . وهكذا انتفعت الرأسمالية الزراعية اساسا من كونها لم تمس طيلة سنوات الثورة بأي قانون او تشريع بل هي استفادة من القوانين الرأسمالية للاصلاح الزراعي وتدرجها واساليب تنفيذها .

ولقد كان التحالف العفوي - وحيانا المقصود وحيانا الاضطرابي - بين التشريع الرأسمالي للتنمية الناصرية واسلوب التنفيذ البيروقراطي والبوليسي الذي يستهدف ابعاد الرقابة الشعبية المباشرة ، هو انه التحالف بين الفئات المهيمنة على السلطة الناصرية من داخلها وخارجها على السواء ، من اصداقها واعداؤها على السواء .. فقد تشابكت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك ارتبطت المصالح السياسية بين بيروقراطية القطاع العام ومقاولي القطاع الخاص

(٣) عن مقاله « سيطرة علاقات الانتاج الرأسمالية » - مجلة « الطلبة » المصرية - عدد ١٢



والجناح العسكري الذي « ذاب في الحياة المدنية » على حد تعبير عبد الناصر نفسه ،  
وبقايا الطبقات القديمة والسماسرة والمرايين .

ذلك هو المناخ الناصري ان شئنا التعبير الدقيق ( والموضوعية والامانة ) عن  
مقدمات انقلاب أيار - مايو ١٩٧١ . كان عام ١٩٦٥ بمثابة بداية النهاية التي  
أقبلت عام ١٩٦٧ . ولكن الشخصية التاريخية التي يتمتع بها جمال عبد الناصر  
أخرت موعد التسجيل الرسمي ثلاث سنوات ، فبرحيله المبالغت كان الانقلاب قد  
ولد . وهو انقلاب شرعي ، أي انه مغالطة تاريخية سببها المغالطة - الجرثومة في  
دم النظام السابق ، وهو ردة استثنائية نرتفع ضرورة تصحيحها الى مستوى  
الحمية التاريخية .

## ( ٢ )

من ليلة الانقلاب الى نقطة الحسم الى نقطة التحول الاستراتيجية سنوات  
خمس . وبين عامي ٦٥ و ١٩٧٠ خطة خمسية غالبة عن التفكير وطبعاً عن التنفيذ .  
وبين عامي ٦٨ و ١٩٧٣ حركة طلابية عارمة وحركات عمالية وفلاحية متناثرة وحركة  
ثقافية متطورة توقفت عند الرصاصة الاولى في حرب أكتوبر . تتوازي هذه  
الحلقات الخمسية من السنوات المصرية وتتقاطع لتشير في النهاية الى الحوار  
المتبهب فوق السطح وتحت الأرض بين الشعب والسلطة من الهزيمة الى الحرب ،  
والحوار الآخر البارد في صفوف الشعب من الحرب الى الثورة . الثورة الثقافية  
الشاملة . ثورة تغير النظام وتغير المجتمع ، تغير هيكل الانتاج وقواه العاملة ، ثورة  
تلفي اتفاقية سيناء - نقطة التحول الاستراتيجية - في اللحظة التي تلفي فيها  
المقدمات والنتائج والسياق الكامن بينهما ، او ما اسميه بنقطة الحسم .

### ما هي اولا نقطة الحسم ؟

انها نقطة التحول الاقتصادية من نظام رأسمالية الدولة الوطنية ، الى النظام  
الرأسمالي التقليدي بمضاعفاته الطبيعية وامتداداته الثقافية ، ولكن في ظروف بلد  
محدد كمصر تنتمي جوهريا الى العالم المتخلف ، وجزء من اراضيها محتل . أي  
انها النقطة التي يلفي عندها التخطيط الوطني الشامل الهادف الى التحديث  
والاستقلال والتنمية المركزية لهيكل الانتاج ، واستبدال هذه « الاهداف »  
بالتخطيط الرأسمالي الحر للمشروع الفردي او الشركة او الاحتكار ، بقصد  
الحصول على الربح وحده وتراكم رأس المال . ومن ثم يقتصر معنى الحدائة على  
بعض وسائل الانتاج ومظاهر الادارة وبلغ الاستهلاك لا يتجاوز الى عصنة القيم  
والعلاقات والخدمات الاجتماعية للشعب ككل . كما يقتصر معنى الاستقلال على  
اسوار المشروع لا يتجاوز الى الاستقلال الوطني . وتصبح التنمية لامركزية

مبعثرة وفقا للتقسيم الاجتماعي للانتاج ، فيتجه حصاد التنمية لطبقات دون اخرى ولا نوع من السلع دون اخرى بل ولناطق جغرافية دون اخرى . وسوف نلاحظ في التطبيق ان هذه « الاهداف » المتواضعة من نقطة الحسم الاقتصادية لم تتحقق . . فبالاضافة الى انها وصلت بالبلاد الى حافة الانهيار الشامل التي يمكن ترجمتها شعبيا بالمجاعة ، فانها لم تنجز الاهداف الدائية الضيقة كالتحديث الميكانيكي واستقلال المشروع الفردي والتنمية اللامركزية . ذلك ان الظروف النوعية الخاصة بمصر فرضت شروطها الموضوعية على الاهداف الدائية ، فلم يكن اصحابها سوى الملايين ، ولكن في اطار الخضوع للقوانين الرأسمالية العامة التي لا سبيل للنجاة منها لمن شاء سلوكه الطريق الرأسمالي : كهيمنة القطاع التجاري في بلد متخلف على بقية القطاعات وخصوصا الصناعة ، وكهيمنة الاستيراد على التصدير ، وكهيمنة الفئات الطفيلية على مجموع الشرائح الرأسمالية ، وأخيرا - ولعله اولا - كهيمنة الاحتكارات الاجنبية على السوق المحلية ، فلا يتمتع اصحاب « المشروع الرأسمالي المصري » حتى بحق الشريك الاصفر ، بل دور التابع . وهذا هو جوهر نقطة الحسم الاقتصادية ، سواء قالها اهل الانقلاب او اضروها ، انها نقطة التحول عن نظام الدولة الرأسمالية الوطنية المخططة الموجهة المناضلة ضد الاستعمار الى نظام الدولة الرأسمالية الدائرة في فلك النفوذ الامبريالي . وهي النقطة التي قادت بالحتسم الى تحويل الانقلاب - عبر حرب أكتوبر - الى نظام جديد كينيا تعبر عنه نقطة التحول الاستراتيجية في اتفاقية سيناء .

وتحت شعارين متلازمين ، هما « سيادة القانون » و « الانفتاح » ، جرت الامور . ولعلنا نذكر ان بيان ٣٠ آذار - مارس كان رائد الدعوة الى سيادة القانون ، كما ان الانفتاح الاقتصادي خصوصا لم يكن بعيدا عن التجربة الناصرية في العديد من مراحلها . وقد صدرت المرة تلو الاخرى القوانين التي ترحب برؤوس الاموال الاجنبية . ولكن شعارات انقلاب ايار ١٩٧١ لم تكن تستهدف المعنى الكامن في برنامج ٣٠ آذار ولا المعنى الرابض في قوانين الاستثمار التي اصدرتها السلطة الناصرية . كانت سيادة القانون ولا تزال عند سلطة الانقلاب تعني التضييق العملي على التيارات الوطنية واليسارية ( مذبحة لجنة النظام - مذبحة مجلة الكاتب - الاعتقالات الدورية - تهجير المثقفين - فرض الصمت بتحطيم الاقلام - اغراء البعض بالانحراف والانضواء تحت لواء السلطة ) . كما تعني الترحيب العملي بالتيارات الرجعية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ، بفك الحراصات والافراج عن المدانين في شرفهم الوطني واستدعاء المهاجرين من المصريين البيض وقلب السياسة الاعلامية رأسا على عقب بتوصيل العناصر الموالية الى قمة السلطة في الاجهزة والمؤسسات الثقافية والاعلامية .

وكان الانفتاح في ظل الحكم الناصري - والسلي وصل سياسيا الى حصد

القبول بمشروع روجرز - هو الترحيب بالاستثمار الاجنبي في الحدود التي لا تهدد الاستقلال الوطني وفي الاطار الذي يحقق التنمية الاقتصادية بالدم والقوة . ولكن الانفتاح الذي اراده الانقلاب بدأ رمزيا بطرد الخبراء السوفيات وتعقيد العلاقة بين مصر والاتحاد السوفياتي ، ثم بدأ اقتصاديا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ حول الاستثمارات العربية والمناطق الحرة . وهو القانون الذي عدل قسي التاسع من حزيران ٧٤ بقانون « الاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة في مصر » حيث جاء القانون تنويجا « للمبادئ العامة » التي اعلنتها مصر والولايات المتحدة اثناء زيارة الرئيس الاميركي للقاهرة ، وشرطا لتوقيع اتفاق فصل القوات . ولقد نص القانون على مواد تبيح للرأسمال الاجنبي بالاستفادة القصوى من استثماره في مختلف المشاريع ، وبالتالي جني اكبر الارباح الممكنة . وحددت المشاريع التي يسمح باستغلالها بالصناعة والتعدين والسياحة والنقل والاسكان والاستثمار في البنوك والتأمين واستصلاح الاراضي . وقدم القانون ضمانات وامتيازات لتشجيع الرأسمال الاجنبي على الاستثمار في مصر فاقت ضمانات وامتيازات الدول النامية المرتبطة بالامبريالية الاميركية كايران على سبيل المثال . ومن بين الضمانات التي وفرها القانون المصري :

● لا يجوز تأميم المال المستثمر او مصادره ، كما لا يجوز تجميد تلك الاموال او الحجز عليها او فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي ( المادة ٧ ) .

● تتم تسوية منازعات الاستثمار فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون بالطريقة التي يتم الاتفاق عليها مع المستثمر او في اطار الاتفاقيات السارية بين مصر ودولة المستثمر او في اطار تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى التي انضمت اليها مصر بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ في الاحوال التي تسري فيها ، فاذا تعذر ذلك تعرض المنازعة على لجنة تحكيم ... الخ . ( المادة ٨ ) .

● تعتبر الشركات المنتفعة باحكام هذا القانون من شركات القطاع الخاص بغض النظر عن الطبيعة القانونية للاموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسري عليها القوانين والاحكام واللوائح الخاصة بالقطاع العام او بالعاملين فيه ( المادة ٩ ) .

● كسنتنى المشروعات من احكام القوانين المنظمة للحد الاعلى للاجور والمرتبات والمكافآت وكذلك من احكام قوانين التأمينات والمعاشات بشرط تمتع العاملين بالمشروع بنظام تأمينات افضل ( المادة ١١ ) .

● ومن بين الامتيازات الاخرى التي تتمتع بها رؤوس الاموال الاجنبية اعفاء ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية وملحقاتها والدمغة

النسبة على اسهم رأس المال وعن الضريبة على إيرادات القسم المنقولة وملحقاتها لمدة خمس سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط وبسري هذا الاعفاء ولنفس المدة على عائد الأرباح التي يعاد استثمارها في المشروع وبشروط لسريان الاعفاء الا يترتب عليه ان تصبح ارباح هذه المشروعات خاضعة فعلاً للضرائب في دولة المستثمر الاجنبي او في غيرها من الدول ... ويجوز بقرار من مجلس الوزراء مد مدة الاعفاء الى ثماني سنوات وقسماً لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي ومدى اهميته في التنمية الاقتصادية ( المادة ١٦ ) اضافة الى ذلك تعفى من الضريبة العامة على الايراد والأرباح التي يوزعها كل مشروع بحد أقصى قدره ٥ بالمائة من قيمة المال المستثمر ( المادة ١٧ ) وأغنى القانون ايضاً الفوائد المستحقة على القروض الخارجية التي يعقدها المشروع من جميع الضرائب والرسوم ، ويسري ذلك الاعفاء على فوائد القروض التي يمول بها الجانب المصري نصيبه في المشروع ( المادة ١٨ ) وسمح القانون للخبراء والعاملين الاجانب القادمين من الخارج للعمل في إحدى المشروعات المنتفعة بأحكام هذا القانون ان يحولوا الى الخارج حصة من الأجر والمربيات والمكافآت التي يحصلون عليها في مصر ، على الا تتجاوز خمسين في المائة من مجموع ما يتقاضونه ( المادة ٢٠ ) .

● ان الاموال التي تستثمر في ظل احكام هذا القانون يمكن ان يعاد تصديرها الى الخارج او التصرف فيها بموافقة مجلس ادارة الهيئة ( المادة ٢١ ) .

● اما الفصل الثاني من القانون فيتعلق بالمال المشترك ويعرفها بأنها الاموال المستثمرة في المشاريع المشتركة بشكل شركات مساهمة او ذات مسؤولية محدودة وباسهم او حصص اسمية ( المادة ٢٣ ) .

● وتناول الفصل الثالث صلاحيات الهيئة العامة للاستثمار العربي والاجنبي والمناطق الحرة .. اما الفصل الرابع فتناول المناطق الحرة ونشاطاتها وصلاحيات مجالس المنطقة الحرة .

ان هذه الامتيازات والضمانات التي وفرها القانون المصري لرؤوس الاموال الاجنبية وخصوصاً الاميركية لم تتوفر في قوانين سابقة أصدرتها دول مثل ايسران والسعودية وغيرها .. وكان الامتياز الذي حصلت عليه مصر مقابل هذا القانون « الفريد » هو تخصيص ملياري دولار من الحكومة الاميركية لاستثمارها في المشاريع المصرية ، هذا باستثناء رؤوس الاموال التي سيستثمرها المؤسسات والشركات الاحتكارية الاميركية .. وهو الامر الذي لم تتحقق منه سوى القشور ، حيث لم يكن الوعد اكثر من ورقة ابتزاز سياسية ، كما لم يكن الوعد اكثر من شرط لسيادة القانون « الاميركي » على الاقتصاد المصري (٤) .

(٤) راجع مقال « الى اين تنج مصر » - حربى محمد - جريدة « الثورة » المراجعة ١٩٧٤/٧/٨

وتقول الدكتورة اوديت الاسيوطي - الاستاذة بجامعة هارفارد - في خاتمة بحثها بمؤتمر « مصر عام ٢٠٠٠ » الذي عقد بالقاهرة في ١٠ اواخر ديسمبر ٧٤ ما نصه « ونست في حاجة الى ان ازيد بالتأكيد على ضرورة وجود قانون ثابت تدير عليه الحكومة فقد لاقى قانون الاستثمار المباشر للعام ١٩٧١ تجاوبا قليلا يرجع الى السياسة السابقة ضد مبدأ الاستثمار الاجنبي . اما قانون ١٩٧٤ الذي اتى كخطوة لاحقة فقد لاقى تجاوبا افضل لان مبدأ الشقة قد وجد . كما ان على مصر ان تأخذ بزمام المبادرة ، فاذا ما عرفت الشروط والمطالب المحلية وتأكدت مطالب الشركات المتعددة الجنسية ، فان تلك الشركات بمطالبها التي تتمشى مع مطالب مصر وشروطها يكون على مصر ان تتصل بها وتعرض عليها مطالبتها . وفي عالم تعتبر فيه مزايا تلك الشركات المتعددة الجنسية سلعة نادرة ، فان البلاد الناجحة تجذبها اليها بشدة ، وكمثال فان اغراء الاتحاد السوفياتي لشركة فيات مثل جيد على مثل هذه الفلسفة . وقانونا الاستثمار لعامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ اوجدا منطقية للتجارة الحرة . وعموما ان ايجاد شروط مناسبة ليست ناجحة تملأ لاجتذاب الشركات المتعددة الجنسية لان هذه الشروط تثير كراهية داخلية ، وبالتالي تلغي تلك المزايا الخاصة بالاعفاء من الضرائب . وفكرة منطقة التجارة الحرة يمكن ان تكون ناجحة لان اسواقا خارجية كبيرة مستهلكة قريبة منها مثل اوروبا الغربية والبلاد العربية الاخرى . وتعاين اوروبا الغربية نقصا حادا في الايدي العاملة فهي تستورد العمال من منطقة البحر الابيض . وبالتركيز على الصناعات التي تعتمد على ايد عاملة كثيرة لها مزايا يمكن نقلها فان مصر بما تملكه من ايد عاملة متوافرة تستطيع جذب مواقع الانتاج في المناطق الحرة حيث تنتج هذه الشركات السلع لتصديرها الى اوروبا وغيرها . والمطلب الوحيد هو ان تكاليف الايدي العاملة في مصر بالنسبة الى اوروبا يجب ان تكون مخفوضة بكفاية تكاليف النقل والتخزين وتكاليف التصدير من مصر الى اوروبا » .

وقد اوضحت الدكتورة الاسيوطي في هذا البحث دون قصد منها ربما « مزايا » القانونين الصادرين في ٧١ و ١٩٧٤ ، مزاياهما بالنسبة للاحتكارات الاجنبية لا للشعب المصري الذي يجب ان يقدم « ايدي عاملة مخفوضة التكاليف » !!

وفي التطبيق نستطيع ان نرصد بضعة امثلة على « نوعية » الانفتاح الاقتصادي ببعض المشاريع التي وافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والاجنبي في الخامس من ايار ١٩٧٤ :

- ١ - شركة مشتركة براس مال مصري - سعودي لاقامة فندق يحل مكان فندق سميراميس ، وتولى ادارة الفندق الجديد شركة انتركونتيننتال العالمية .
- ٢ - مزرعة لتربية الاغنام براسمال مصري بريطاني .

- ٣ - شركة ملاحية لنقل تجارة مصر الدولية برأس مال مصري أميركي .
- ٤ - بواخر نيلية لأغراض السياحة برأس مال يوناني .
- ٥ - شركة أوتوبيسات سياحية برأس مال مصري عربي .
- ٦ - شركة أعمال سياحية للنقل والخدمات برأس مال عربي .
- ٧ - ستريو ومطعم وحمام سباحة برساميل مصريين يحملون الجنسية الأميركية .
- ٨ - معمل فني للتصوير بالالوان الطبيعية برأس مال مصري سعودي .
- ٩ - مصنع لتفصيل الملابس الجلدية والشنط والجوانتيات والاحزمة برأس مال مصري - الماني غربي .
- ١٠ - وحدة تصنيع لمنتجات خان الخليلي برأس مال مصري عربي (٥) .

هذه مجرد « عينات » و « نماذج » للمشاريع غير الإنمائية مطلقا ، بل هي مشاريع استهلاكية لطبقات محدودة ، من شأنها ازدياد التضخم وتفاقم الفلاء في السلع الرئيسية لمجموع الشعب . ومن هنا كان الاتجاه سريعا لالفاء الحد الاعلى لدخل الفرد ، وتركيز المادة ١٩ من قانون الاستثمار على استثناء المباني السكنية المنشأة وفقا لهذا القانون من سيادة قانون الاجارات المطبق على مجموع الشعب .

وبموجب الاتفاقية الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة اصبح ممكنا لرأس مال مشترك بين مصر وأي بلد اجنبي ان يؤسس بنكا يمارس كافة الأعمال المصرفية بلا قيود ، سوى ان رأس المال المصري يبلّغ نسبته ٥١ ٪ . كذلك اصبح ممكنا - وقد حدث - افتتاح فروع لبنوك اجنبية . كما اصبح ممكنا تأسيس بنوك مصرية اجنبية مختلطة للاستثمار والأعمال بلا قيود سوى التعامل الحر بالعملات الحرة في المناطق الحرة !!

وهكذا تم القضاء « شرعا » على مبدئين جوهريين في « ميثاق العمل الوطني » وهما قيادة القطاع العام للعمل الوطني ، وان تكون المصارف في حوزة الملكية العامة . وتوالت على الفور تصفية الحراسات وقوانين السوق الموازية للنقد ( اي تشريع التهريب والسوق السوداء ) .

ولم يتبق - بعد التجارة والصناعة والمصارف - سوى الزراعة والأرض التي لم تمس « رأسالياتها » طيلة سنوات الثورة الناصرية ، بل ازدادت رسوخا ، فماذا نالت من نقطة الحسم الانقلابية ؟

---

(٥) الأمثلة مأخوذة من دراسة لحازم أمين ثابت ، مجلة « كتابات مصرية » - العدد الاول - ايلول ١٩٧٤ - بيروت ( ص ٥٧ - ٥٩ )

ووافق مجلس « الشعب » المصري بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٧٥ على اربعة تشريعات اساسية هي :

١ - رفع القيمة الاجبارية على الا تتجاوز سبعة أمثال الضريبة الزراعية الحالية .

٢ - جواز تحويل العلاقة الاجبارية من نظام التقدير الى اسلوب الزراعة .

٣ - إلغاء لجان فض المنازعات واستبدالها بالحاكم الجزئية .

٤ - جواز طرد المستاجر من الارض اذا ما تخلف عن دفع القيمة الاجبارية بعد شهرين من انتهاء السنة الزراعية .

والتشريعات الاربعة رئيسية ، ولكنها ليست كل قوانين « الثورة الزراعية المضادة » لفقراء الفلاحين وصغار الملاك ، ولكنها وحدها تستكمل « الثورة الاقتصادية المضادة » للتخطيط المركزي والتنمية الوطنية الشاملة . . وكما تم الاجهاز على قيادة القطاع العام للتطور الاقتصادي بالمدوان على شرعية الميثاق الوطني وما اقتره من حقوق للملكية العامة ، تم ايضا الاجهاز على مضمون اصلاح الزراعي الذي لم يتجاوز قط القوانين الرأسمالية « الوطنية » ولكنهم ارادوا الانقلاب جذريا ، ونقطة الحسم شاملة لا تتجزأ .

.. فلماذا كانت النتائج ؟

### ( ٣ )

لقد ذكرنا « المقدمات » وحدها ، ولن نصل الى النتائج الا بعد سردنا للسياق . يكفي القول الآن ان وزير المالية المصري اعترف قائلا بأن « عام ١٩٧٥ هو اسوأ عام اقتصادي في تاريخ مصر الحديث بأكمله » وان وزير التخطيط - المفكر الكبير الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن - وضع النقط فوق الحروف ، فقال ان منهج الخطة واسلوب التنمية وطريق الانفتاح تؤدي جميعها بمصر الى الهاوية . اما رئيس الوزراء فقد أدلى امام مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٦/٢/١١ ببيان يفصح عن الفجعة بأقوى لسان يطلب حلا مزدوجا هو التشف في الداخل ، وطلب المساعدة من « الاشقاء العرب » !!

وهي نفمة تتناقض الى حد مروع مع الاحلام التي رافقت رحلة نيكسون الشهيرة عام ١٩٧٤ فلماذا كان حتميا للسقوط ان يكون مدويا ، وما هي آفاق تطور التجربة الانقلابية بعد ان هيات لها الحرب سبل الشرعية الاستثنائية ، ثم انزلت من ثغرة الدفرسوار « فلجات » الى خيمة الكيلو ١٠١ الى ان سقطت في حفرة سيناء الشهيرة ؟ وكيف يمكن بسقوط شرعية النظام الذي ولده الجراحة القيصريه لحرب تشرين ان تستمر السلطة الانقلابية ؟ والى متى ؟

\*\*\*

يفتتح الدكتور فؤاد مرسي ثلاثيته النقدية \* لسياسة الانفتاح الاقتصادي قائلا « ليس الانفتاح الاقتصادي مجرد موقف من رأس المال في الخارج . وليس الانفتاح الاقتصادي مجرد سياسة عارضة او عابرة او مؤقتة . وانما الانفتاح الاقتصادي هو جوهر استراتيجية المرحلة التاريخية التي بدأت بعد حرب أكتوبر » (٦) . ولعل الخطأ الوحيد في هذه المقدمة الصحيحة هو التحديد التاريخي بأن الاستراتيجية الجديدة للانقلاب « بعد » حرب أكتوبر ، فالحقيقة الموضوعية انها ولدت مع الانقلاب عام ١٩٧١ ثم اكتسبت شرعيتها بسرقة الحرب من الشارع الشعبي المطالب بها ( وقد حاولت مرارا قطع لسانه الجعير بطلب الحرب ) . وربما كان الخطأ ذاتيا ، فقد عمل الدكتور مرسي وزيرا للتموين في حكومة الانقلاب ، ولكنه كان رجلا شجاعا فاستقال ورفض أن يكون أداة لتنفيذ قوانين الغابة . وربما كان مصدر الخطأ ايضا ان « الصوت العالي » للانفتاح قد ارتفع فعلا بعد الحرب على حسابها .

ليس هذا هو المهم ، فالاهم ما يستخلصه الدكتور فؤاد مرسي من نظرية الانفتاح المصري وتطبيقه قائلا « يتضح لنا الآن معنى الانفتاح الاقتصادي ، فهو اباحة الاستثمار لرأس المال . هو السماح لرأس المال الخاص ، الاجنبي والمحلي ، بما كان محظورا عليه . الانفتاح الاقتصادي هو السماح لرأس المال الخاص بالنمو الافقي وبالنمو الرأسي ، بلا قيد او شرط . وبصفة خاصة ، فهو السماح للرأسمالية المحلية بأن تنمو الى رأسمالية كبيرة ، وبأن ترتبط بالرأسمالية العالمية . وهو السماح للرأسمالية العالمية هي الاخرى بأن تستعيد مراكزها داخل الاقتصاد المصري » ( المصدر المذكور ) .

هكذا بدأ انتهاك الحرمات « الميثاقية » باقتحام رأس المال الاجنبي لمجالات كانت مقصورة على القطاع العام ، بل وتحويل القطاع العام ذاته الى قطاع خاص بالمشاركة في رأس المال سواء من جانب القطاع الخاص المحلي او المستثمرين الاجانب . ومن ثم الابتعاد نهائيا عن خطة التنقية جنبا الى جنب مع ابتعاد شبح التأمين او المصادرة او فرض الحراسة . وجنبا الى جنب مع انتهاء التزامات الدولة القديمة نحو العاملين من حيث المشاركة في الادارة والارباح وقوانين العمل وخطة الإنتاج . وقد كان هذا الانتهاك لقدس اقداس الميثاق الوطني مناحا مثاليا لشروط رأس المال الاجنبي وشروط القطاع الخاص على السواء . ان الرأسمالية العالمية - يقول فؤاد مرسي في مقاله المذكور - « تحتمي بالمشاركة المحلية لتحكم سيطرتها على الاقتصاديات التابعة . انها تستفيد من الوضع المتنازع الذي صارت

---

★ صدرت بعد ذلك في كتاب متروكه « هذا الانفتاح الاقتصادي » من دار الثقافة الجديدة بالقاهرة

١٩٧٦

(٦) مجلة « الطلبة » المصرية - عدد ١٠ - سنة ١٩٧٥



تمتع به الرأسمالية المحلية . ثم تعود لتضفي حماية أكبر على هذه الرأسمالية المحلية التي تتخذ من مقدم رأس المال الاجنبي وامتيازاته الباهظة فرصة تاريخية سانحة للتمتع بالزيد من النفوذ الاقتصادي ثم السياسي . من هنا اصطحب قانون الاستثمار الاجنبي عند صدوره بقوانين تصفية الحراسات ونقل التوكيلات التجارية الى الرأسمالية المحلية . انها تهى المناخ المواتي للاستثمار الاجنبي . لكنها فسي الوقت نفسه تتيح للرأسمالية المحلية اكثر من فرصة عملية لزيادة ثرواتها . في هذا الاطار اصبح للاجانب حرية تملك حتى الاراضي الزراعية . وفي هذا الاطار ايضا اقيمت الهيئات والشركات العالمية العاملة مثلا في مشروعات تطوير قناة السويس من جميع الضرائب والرسوم المستحقة على ارباحها وتوزيعاتها وعلى اموالها ومعداتها ومعاملاتها . . . ان القطاع الاجنبي يزحف ليتحول بحكم ارتباطاته العالمية وبحكم نشاطاته الداخلية وبحكم حجم امواله وامكانياته ، وبحكم تداخله مع الرأسمالية المحلية وحتى مع القطاع العام والدولة ، ليصبح هو القطاع القائد في الاقتصاد المصري . »

لذلك كان طبيعيا ان يصدر عقب التشريع لاياحة الاستثمار الاجنبي باقصى درجات التبسيط ، قانون التوكيلات التجارية الذي يحدد هذه التوكيلات الى الافراد والشركات الخاصة فيضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد : اولها تشجيع القطاع الطفيلي في التجارة ، وثانيها تصفية التجارة الخارجية مع القطاع العام ، وثالثها تبعية الاستيراد لخطة الوكيل المصري والمصدر الاجنبي المشتركة بغض النظر عن الاحتياجات الموضوعية للبلاد مع السلع الضرورية . وقد وظفت تيسيرات الاستيراد ( وأهمها التهريب الممنوع بعدم تحويل عملة ) بمهارة اللصوص المحترفين في جلب السلع الكمالية الترفيحية وتصدير السلع الضرورية من قوت الشعب . واصبح باب الاستيراد مفتوحا على مصراعيه للمغامرين دون اي ضابط او شرط او تحديد من جانب الدولة للسلطة المستوردة او للجهة المصدرة او للنقد المتداول . ومن المعروف ان التجارة الخارجية كانت من البنود الاساسية في جدول خطة التنمية حيث انها الاسلوب الامثل في ظل القطاع العام للحصول على النقد الصعب دون الحاجة الى التمويل بالمعز ودون الحاجة الى القروض غير المجزية او الشروط التي تهدد السيادة الوطنية . ثم اصبحت الآن بسندا رئيسيا في جدول اعمال الرأسمالية التجارية ، الطابع الغالب على تطور البرجوازية المصرية ، وخاصة شريحتها الربوية الطفيلية . لذلك كان بديهيا ان تتداعى اجنية القطاع العام سواء يعرض اسهم بعض شركائه للبيع في المزاد العلني او بالاشترالك الشرعي لخبراء القطاع الخاص في ادارته بحكم اشتراكهم في رأس المال . وامست القوانين العادية لرأس المال وفي مقدمتها قانون الربح والخسارة وقانون العرض والطلب وقانون فائض القيمة ، هي الاطار العام لدولاب الانتاج ، دون اي اعتبار للتكامل المفترض بين وحدات هذا الانتاج ، ودون اي اعتبار لتطوير قوى الانتاج ووسائله ، ودون اي اعتبار لوظيفة الانتاج ودوره والجهة التي يخدمها ، فضلا عما يجب ان يساهم به

الانتاج في « الخدمات العامة » لجموع الشعب كالصحة والتعليم ، وما يجب ان يساهم به في دعم القوات المسلحة حامية الاستقلال الوطني .. فلهذه كلها اعتبارات لا تخطر على بال قوانين الاستثمار الفردي - محليا كان او اجنبيا - ولا على تشريعات التيسير التي تؤدي دورها موضوعيا في خدمة الاهداف المضادة لهذه الغايات .

كذلك كانت النتيجة في الزراعة التي نالتها الثورة المضادة لقوانين اصلاح الزراعي الرأسمالية في جوهرها ، اذ هددت مستقبل ثلاثة ملايين من صغار المستأجرين يعيشون من استئجار ٢٥ مليون فدان يمثل ٤٣٪ من مساحة الاراضي الزراعية . وان رفع القيمة الاجبارية للفدان من سبعة امثال الضريبة التي راقت قوانين اصلاح الى سبعة امثال الضريبة الحالية هو خراب مستعجل - بكل معنى التعبير المصري الشائع - لاعرض قطاع من المزارعين الفقراء . اما التشريع بحق الملك في طرد المستأجر (اذا تأخر عن دفع الاجار شهرين ، فالمقصود به هو طرد مئات الآلاف من الفلاحين الصغار من الاراضي المستأجرة ليزرعها اغنياء الريف لا بالمحاصيل التقليدية التي يعيش منها الشعب كالقطن والقمح والذرة والفول والارز ، بل بعدائق الفاخرة والخضر التي تدر ربحا اكبر واسرع وامن . واما تقرير جواز تحويل العلاقة الاجبارية من النقد الى المزارعة فهي عودة صريحة الى النظام الاقطاعي ، حيث العمل بالسفرة هو الاساس واستئجار الارض هو الاستثناء . وتهدت للرأسمالي الزراعي آخر القلاع التي يحتمي فيها من « عدوان » المستأجر الفقير ، باحالة المشكلات بينهما الى المحاكم لا الى لجان فض المنازعات حيث يمكن للقضايا ان تلف وتدور حتى يموت الفلاح الصغير جوعا .. قبل ان يصدر الحكم !

وقد كانت النتائج الفورية لهذا الانقلاب الاقتصادي - او ما نسميه بنقطة الحسم الاقتصادية - صامقة ، يمكن ايجازها في ما يلي :

١ - العجز الفادح في ميزان المدفوعات ، ومن ثم التمويل بالمعجز ، واللجوء الى طبع الورق النقدي دون تغطية ذهبية .

٢ - اختفاء التمويل الداخلي لخطط التنمية باحجام اصحاب الدخول العالية عن الادخار ، ومن ثم الاعتماد على الديون الباهظة الفوائد من الدول الرأسمالية ، واثاء المصء الثقيل على كاهل القطاعات الشعبية ذات الدخل المحدود .

٣ - جمود التصدير وانفلات الاستيراد ، اذ تخصصت الرأسمالية المصرية وفترغت لاعمال القرصنة والتهريب والسمررة والتخزين حيث الربح السريع في اقصر وقت وحيث التراكم الرأسمالي الفردي الجبان . مما

الرت مع الاسواق المصرية بالكمايات المرتفعة الثمن وافتقرت الى السلع الرئيسية ، فزاد التضخم وارتفعت البطالة .. بهرب رؤوس الاموال من المشاريع الطويلة الامد .

٤ - كان حتميا لذلك ان تتدهور حصة القطاع العام في الانتاج للمرة الاولى بنسبة ١٢٪ في غياب التخطيط ومناخ القطاع الخاص وبتفكيك اوصال القطاع العام الادارية والمالية والانتاجية .

وهكذا لم يكن « اسوا عام في تاريخ مصر الحديث » - اي عام ١٩٧٥ - على حد تعبير وزير المالية ووزير التخطيط ورئيس الوزراء صدفه ، رغم فتح قناة السويس وازدهار السياحة والايدي الترددة التي امتدت من العرب للمساعدة وعلى الاصابع مما كالبك الدولسي وبعض البنوك الاميركية وبعض الشركات الاوروبية . لم يكن صدفه على الاطلاق ، ان تصل مصر - وقد انجزت ما انجزت في حرب أكتوبر - الى تقيض حالها عام ١٩٦٧ ، عام الهزيمة المدوية .

لم يكن ذلك ثمرة « المجهود الحربي » الذي لم تدفع ديونه حتى الآن ، ولم يكن نتيجة الغلاء العالمي في الاسعار الذي لم ينعكس على حياة البلاد الاقتصادية الا كامتداد للديون الراسمالية ، ولم يكن نتيجة الانفجار السكاني قالهجرة الجماهير من الوطن لم تتوقف ولا الوفيات ، ولم يكن نتيجة ما يسمى بالبخل العربي فللدم النفطى المقرر في قمة الخرطوم لا يزال ساري المفعول .

.. وإنما كان الثمرة العادلة - وان تكن مرة - لنقطة الحسم الانقلابية ، بالتشريع للثورة المضادة ، بالخروج من حركة التحرر الوطني العربية والدوران في فلك النفوذ الامبريالي .

ولعله من المؤسف - ولكنه طبيعي تماما - ان تكون روثة العلاج عند رئيس الوزراء هي تقشف الشعب والشحادة من الاشقاء والمتاجرة بالدم العربي في مصر . على انه ليس مؤسفا من وجهة نظر الذين اختاروا عدة امتسار في سيناء مقابل « مصر كلها » .

كان اختيارا سياسيا منذ البداية ، قاد بالضرورة الى الاختيار الاستراتيجي في اتفاقية سيناء .. فمن اقدس الابواب - الحرب - عسرت مصر من الهزيمة الناصرية الى النصر المهزوم من خلال ما يسمى عسكريا بشفرة الدفروسوار الشهيرة .

ولا بد هنا من تسجيل اقوال الفريق سعد الدين الشاذلي - رئيس اوكسان حرب أكتوبر - التي ادلى بها بعد ابعاده سفيرا في بريطانيا . قال :

● « ان الفرد مهما اوتي من شجاعة لا يستطيع ان يحقق انتصارا من دون السلاح .. في هذه المعركة كان السلاح سوفياتيا مائة في المائة » وأضاف انه « لا يمكن ان ننسى فضل الاتحاد السوفياتي قبل المعركة وخلال المعركة وبعد المعركة .. فالإتحاد السوفياتي قبل معارك حرب أكتوبر سلح المنطقة بشكل لم تشهد ولن تشهد له مثيلا من دون ان يكون هناك الاتحاد السوفياتي .. ان الاتحاد السوفياتي كان يرسل الدبابات الى مصر وسوريا والجزائر والعراق وحتى المغرب بالآلاف وليس بالآلاف في الدفعة الواحدة » وأشار الى ان « اسلحة روسية غير موجودة لدى حلف وارسو اشتركت في القتال » .

● « كان من الممكن ان لا تحدث الثفرة - الجيب السذي احدثته القوات الاسرائيلية فوق الضفة الغربية - ولكن كيف حدثت ؟ » يجب « ان القيادة المصرية استهانت او قللت من أهمية الثفرة في المراحل الاولى الى ان حدث ما حدث ، علما بأنه كان يمكن القضاء عليها بعد حدوثها » ثم « ظهر كيسنجر في هذه المرحلة ، وهو يحمل مجموعة من الوعود ، وتمكن من ان يقنع القيادة السياسية المصرية التي رحيبت به ، رغبة منها في اظهار حسن النية وفي انها لا تريد ان تدحر اسرائيل » ، « ان القيادة السياسية في مصر تراجعت عن تطبيق الاستراتيجية التي كانت تعتمد في السابق .. وكان السائد قبل الحرب ان الاستراتيجية المصرية - السوفياتية كانت تقول بأنه كلما طالعت الحرب مع اسرائيل كلما نجعل العدو يثو على ركبتيه .. فلو طبقنا الاستراتيجية كان يجب ان لا تحدث الثفرة ، وحتى بعد ان حدثت كان يجب ان يقضى عليها .. ولو التزمنا بالاستراتيجية لتكنا من ان نتفادى حصول فك الارتباط واستمرت الحرب » (٧) .

والفريق الشاذلي يتكلم كرجل عسكري ، له تاريخه المشرق في صفوف الجيش المصري ، لم يعرف منه قط محبة السوفيات ، ولم تعرف عنه قط الاحلام السياسية وطموحات السلطة المدنية . ولكن عرف عنه الانضباط الصارم والولاء للقيادة السياسية الشرعية . لذلك تصبح معلوماته في مستوى الحقائق التي يعتمد عليها ، وتصبح تحليلاته اقرب الى وقائع التاريخ . فكيف نفسر كلماته الخطيرة ؟

نفسرها اولا بان السلطة الانقلابية في مصر كذبت على الشعب المصري والراي العام العالمي حين اكدت اكثر من مرة ان السوفيات يحجبون عنها السلاح . وكان هذا الكذب تغطية لاول اجراءاتها المعادية لجوهر التحالف بين حركة لتحرير المصرية والمسكر الاشتراكي ، واعني به طرد الخبراء والمستشارين السوفيات . وفي

كتابه « الطريق الى رمضان » لف محمد حسين هيكل ودار حول هذه النقطة « القامضة » حتى قال ان احدا لا يستطيع ان يحدد تماما العامل الذي ضغط على الزناد فاصدر الرئيس السادات قراره بالاستفتاء عن الخبراء . ولكن « المفاجأة » احاطتها مجموعة من الملابس المريبة اهمها زيارة وزير الدفاع السعودي لكل من واشنطن والقاهرة قبل واثناء وبعد اتخاذ القرار (٨) .

وليكن ان احدا في البنتاجون او البيت الابيض لم يطلب من مصر رسميا طرد السوفييات ( رغم ان التصريحات الاميركية في هذا الصدد لا تحتاج الى استشهاد لفرط كثرتها وتركيزها على ان الوجود السوفياتي في مصر يحول دون تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ) . ليكن ، فالحصيلة الموضوعية الختامية للقرار هي انه ابرز الهوية السياسية للسلطة الجديدة بعد اقصائها لما يسمى بالجناح الناصري في لعبة مشتركة من الجانبين . هذه الهوية هي الانسلاخ عن مفكر التحسّر والاشتراكية . وكانت الشيفرة العلنية الاولى التي طالبت « الغرب » بفك رموزها لعله يفهم ويتحرك .

ونفسر كلمات الشاذلي ، ثانيا ، بتصريحات الرئيس السادات المتوالية لمجلة « الحوادث » اللبنانية ، وفيها يركز على نقطتين : الاولى هي انه ارسل حافظ اسماعيل الى واشنطن لجس نبض الولايات المتحدة قبل حرب اكتوبر ، فقبل له بلهجة دبلوماسية مهذبة اكم امام خيارين أحدهم اكم مهزومون وعليكم قبول شروط الهزيمة والاخر ان تتحركوا حتى نتحرك . وكان المعنى ذاته تقريبا في تصريحات زعماء أوروبا الغربية وخاصة فرنسا .

وتحركات مصر في حرب اكتوبر ، وهنا تجيء النقطة الثانية التي ركسز عليها الرئيس السادات في تصريحاته المستمرة الى مجلة « الحوادث » خاصة بين عامي ٧٤ و ١٩٧٥ وهي انه كان ممكنا لثغرة « الدفرسوار » ان تكون مقبرة للاسرائيليين وان تشهد - على حد تعبيره حريا - احدي اروع معارك العرب . لسوا ان الدكتور كيسنجر نصح بالترث لان اميركا حينئذ ستتدخل ( وكان الرئيس المصري قد صرح مرارا انه خلال الايام العشرة الاخيرة من الحرب فوجيء بأنه يحارب اميركا بالفعل لا اسرائيل !! ) ولكن المهم ان القيادة السياسية المصرية اعلنت انها لا تستطيع محاربة اميركا ، ولذلك فهي تقبل النقاط الست لاتفاق فصل القوات الاول . وهو الاتفاق الذي توجهت عودة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن وزيارة نيكسون الخرافية وما اكبتها من اتفاقيات واحلام اقتصادية . ولقد كان

---

(٨) محمد حسين هيكل - الطريق الى رمضان - الطبعة العربية - دار النهار اللبنانية - بيروت

« اعلان المبادئ المشتركة » الذي وقع اثناء هذه الزيارة بمثابة المعاهدة البديلة لاتفاق الصداقة بين مصر والاتحاد السوفياتي الذي جمد عمليا وهو جسم رسميا . اي انه كان الوجه الآخر لطرد الخبراء السوفيات .

ويمكن تفسير كلمات الشاذلي ، ثالثا ، في ضوء الخطاب التاريخي الذي قاطع به القائد الاعلى للقوات المسلحة المصرية صوت الحرب ليقول انه على استعداد للتفاوض من اجل السلام ، ولم يكن قد تم تحرير سوى بضعة كيلومترات على الضفة الشرقية ، وكان الجنرال شارون قد بدأ رحلته الى الضفة الغربية . وكان يوم السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٣ هو يوم « التبادل » الذي يجيل التفاوض من مركز قوة !!

ولا شك ان هذا السياق يوحي بأن الحرب كانت « تمثيلية » ، ولكنها بالقطع لم تكن كذلك . فليدبر القتال لا تعرف التمثيل بالآلاف الدبابات والمدافع والطائرات وملايين الاطنان من التيران . كذلك فقد كان قرار الحرب متخذًا بطول الشارع المصري - والعربي عامة - وعرضه . ولكنها بالقطع ايضا لم تكن حربا تحريرية من جانب القيادة السياسية المصرية ، وان كانت كذلك من جانب الشعب والجيش . ففضرة الدفرسوار تجسد المسافة بين القرار العسكري والقرار السياسي ، كما ان اتفاقية سيناء الثانية تجسد المسافة بين اختيار الشعب واختيار السلطة .

فلقد كان اختيار الشعب للحرب ضد « اسرائيل » اختيارا وطنيا واجتماعيا في آن ، يخرق قلب الهزيمة الناصرية عام ١٩٦٧ الى مرحلة ارقى من التحرير الوطني والاجتماعي ، بدمه سلبات التجربة السابقة التي آلت نهايتها البيروقراطية البوليسية الى وراء الاسوار ، وباستعادة الاستقلال الوطني لسيناء في ضوء الرؤية القومية لبقية الاراضي العربية المحتلة وطمعها فلسطين ، وبانجسار التحول الاجتماعي من مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية الى تأسيس القاعدة المادية الصلبة للاشتراكية . وهذه كلها ليست حلقات مفقودة معزولة من بعضها البعض ، ولكنها حركة جدلية واحدة متفاعلة الوسائل والغايات . وكانت انتفاضة الطلاب والمتقنين والعمال والفلاحين المصريين بين عامي ٦٨ و ١٩٧٣ قرارا بالحرب ، ولكن في حدود هذه الممانى . غير ان الاحداث التي جرت بين عامي ٧١ و ١٩٧٣ كانت تصد لحرب اخرى تمنع الشرعية لسلطة الانقلاب وتحولها الى « نظام » ، وتكرس سلبات التجربة السابقة بتقنين الانحراف ، وتستغل المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للسنوات الخمس السابقة على عام ١٩٧٠ لتقيم اعمدة الهيكل المناقض كينيا للبناء القديم . وقد دخل المصريون غمار الحرب ، بغض النظر عن أهداف النظام ، بشجاعة الرسل وتقادة الانبياء . حتى تبينوا بعد وقت قصير انهم كالرهاب الذي ادى الصلاة في بيت للدمارة . فوجئوا بانهم عبروا الهزيمة الناصرية حقا ، ولكن الى نمر مهزوم ، وكان « الحرب » كانت جراحة قيصرية اجرتها سلطة

الانقلاب لتحصل على شرعية الولادة الاستثنائية ، لنظام كان جنينا جروتميا فسي احشاء النظام الناصري ، ولكنه اصبح الآن تقيضه المتطرف .

( ٤ )

وتأخر الصدام عاما كاملا ..

فبعد الانتهاء من « فصل القوات » على جبهة سيناء تقدمت أجهزة الامن المصرية الى الرئيس السادات بتقرير هام يلقى ناقوس الخطر الداخلي ..

وفي اجتماع عاجل لهيئة الامن القومي قال البعض وفي مقدمتهم حافظ اسماعيل \* : انني اوافق على الجانب الوصفي في هذا التقرير ، ولكنني لا اوافق على النتائج التي يتوصل اليها ، انني لاحظ قدرا من المبالغة في تصور الامور .

وسافر حافظ اسماعيل الى موسكو سغيرا .

ولكن دائرة « الاستشارة » في ما احتواه التقرير من معلومات وما تضمنه من تحليل اتسمت . وقال البعض وفي مقدمتهم مراد غالب - وزير الخارجية حينذاك - ان من واجب « الاجهزة » ان تقدم المعلومات ، ولكن ليس من شأنها ان تقدم النصائح .

وسافر مراد غالب الى بلغراد سغيرا .

بعد ذلك بأقل من عام ، اضطربت شوارع القاهرة بموجة عارمة من المظاهرات ، فاستأذن اصحاب التقرير الجهات العليا في « تنفيذ الخطة » وحصلوا على الضوء الاخضر في اقل من ٢٤ ساعة تمكنوا بعدها من اعتقال الف مواطن مصري في ثلاثة ايام فقط !

ولكن ماذا قال التقرير ؟

قال انه منذ وفاة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، بدأت بعض التنظيمات والتجمعات السياسية تتشكل من جديد ، حينما بسرية مطلقة وحينما آخر بصورة نصف علنية .. فالى جانب الاتحاد الاشتراكي - وهو التنظيم الرسمي - هناك :

● تنظيمات ناصرية : من بقايا الجهاز الطليمي للاتحاد الاشتراكي بالإضافة الى عناصر جديدة أغلبها من الشباب ، وهي ترى - خاصة بعد ١٥ مايو - ابار

★ مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي حينذاك ، وغير ممر في باريس حاليا .

١٩٧١ - أن ما حدث هو انقلاب على الناصرية .

● تنظيمات شيوعية : انصهرت فيها تدريجيا عناصر من التشكيلات القديمة، ولكن ردت اليها أفواجا متلاحقة من الطلاب والعمال .

● تنظيم وفدي : له اربعون عضوا في مجلس الشعب ، ومنتشر الى حد ما في الجامعة ، علق انصاره اربع مجلات حائط في كلية الحقوق بجامعة القاهرة وثلاث مجلات في كلية التجارة .

● الاخوان المسلمون : وحزب التحرير الاسلامي وشباب محمد ، والتنظيمات الثلاثة مستقلة عن بعضها البعض .

● تجمعات غير منظمة حزبيا : في النقابات العمالية والاتحادات الطلابية واوساط المهنيين خصوصا بين الصحفيين والمهندسين والمحامين .

وحول تقييم هذه التنظيمات قال التقرير :

● الناصريون هم اكبر التنظيمات « اليسارية » بينما الاخوان المسلمون هم اقوى التنظيمات « اليمينية » .

● الشيوعيون اقل عددا ولكن اكثر تنسيقا وتماسكا وقائرا .

● هناك تقارب يصل الى حد التعاون بين الناصريين والشيوعيين .

● هناك خلاقات حادة بين الاخوان وحزب التحرير الاسلامي .

وقال التقرير ان هذه التنظيمات تختلف اساسا حول دور الاتحاد السوفياتي واميركا والعرب ، وحول معنى الديمقراطية واشكالها . ولكنها تتفق تقريبا حول ضرورة استئناف القتال .

واخيرا ، فقد نصح التقرير القيادة السياسية بضرب هذه « الاقلية المنظمة » قبل ان يستفحل خطرها .

ولكن القيادة السياسية « احتفظت » بالتقرير ، وراحت توجه دفة الامور على النحو التالي :

● اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي على رؤوس الاموال العربية والاجنبية ، وبالطبع المصرية .



- إعلان سياسة الانفتاح على الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة .
- رفع الرقابة الرسمية عن الصحف .

« .. وعلى أجهزة الامن ان تظل في درجة الانتباه القصوى » . وتلقت رؤوس الاموال على بناء الفنادق والكازينوهات وتصنيع السيارات ، واطلت مكاتب الشركات الخاصة للاستيراد والتصدير ، وجالت في سماء الشرق الاوسط طائرة كيسنجر وطائرة نيكسون ، وبدأت الصحافة المصرية « عهدا جديدا » .

بدأ هذا العهد مبكرا باقصاء محمد حسنين هيكل عن « الاهرام » ، لانه كتب محذرا من الارتواء في احضان الولايات المتحدة او الاعتماد على شخص الرئيس الاميركي المهمل بفضيحة « ووترغيت » او بريق كيسنجر الذي لن يبقى طويلا . بدأ العهد رسميا بعودة التوامين علي ومصطفى امين الى عرشهما القديم . واصبحت « الديموقراطية الجديدة » تمنى الهجوم على عبد الناصر تلمحبا وتصريحا ، الهجوم على الاتحاد السوفياتي ، الهجوم على الاشتراكية ، والهجوم على منجزات ثورة يوليو في الاقتصاد والسياسة الخارجية .

واكتفى اليسار المصري بالدفاع عن عبد الناصر وثورة يوليو والاتحاد السوفياتي والاشتراكية فسي « روز اليوسف » و « الجمهوريه » و « الكاتب » و « الطليعة » . وما ان بدأ هذا اليسار العلني المؤمن بقيادة الرئيس السادات ، يحال حرب أكتوبر ويقيم نتائجها السياسية حتى اختتم « العهد الجديد لحريية الصحافة » اعماله بتصفية مجلة « الكاتب » .

ولكن السلطة السياسية لم تكف برفع الرقابة عن الصحف للتعرف على مدى صحة التقرير الذي قدمته أجهزة الامن ، بل بادر الرئيس السادات بتقديم « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » . ان رفع الرقابة يؤدي الى معرفة تقريبية بالاتجاهات « السياسية » العامة في المجتمع . اما ادارة حوار جماهيري واسع حول الاتحاد الاشتراكي ، فانه يؤدي الى معرفة تقريبية أيضا بالنوايا « التنظيمية » لهذه الاتجاهات .

هكذا دار في طول مصر وعرضها اعنف حوار حول الاتحاد الاشتراكي . وقد رأس لجنة الاستماع بمجلس الشعب السيد محمود ابو وافية عدلي الرئيس . وقام باعداد التقرير الختامي للمناقشات المهندس سيد مرعي صهر الرئيس .

قال التقرير الذي امدنه لجنة تجميع اتجاهات الحوار حول « ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي » (٩) :

(٩) يراجع النص الكامل « للورقة » المذكورة في مجلة « الطليعة » المصرية - قسم الوثائق - عدد ايلول - سبتمبر ١٩٧٢ وكذلك عدة تعليقات من اسرة التحرير ، وايضا الدراسة المنشورة في اكتوبر ١٩٧٢

● « أكدت جماهير شعبنا ان الغرض من التطوير هو مزيد من الحرية والديموقراطية والفاعلية » .

● « طالب البعض باعادة النظر في تعريف الفلاح والعامل بما يضمن التمثيل الحقيقي لفئتي العمال والفلاحين » .

● « ذهب فريق الى ان صيغة الاتحاد الاشتراكي قد فشلت في اداء المهام المنوطة بها ، او انها لم تعد ملائمة لمواجهة مهام المستقبل ، وهو ما يستلزم نسي الحالتين ، البحث عن صيغة بديلة ، وهي في رأي هذا الفريق صيغة تعدد الاحزاب . وقد وضع هذا الاتجاه على الخصوص بين المثقفين ورجال الفكر من اساتذة الجامعات والصحفيين وامضاء النقابات المهنية المختلفة ، كما ظهر هذا الاتجاه ايضا في الحوار الذي دار في خمس محافظات » .

● « اذا كانت اغلبية الجماهير كما عبرت عن نفسها في الحوار الوطني الواسع قد استبعدت فكرة الاحزاب على الاقل في الوقت الحاضر ، الا انها تستعيد لتنظيمها السياسي اهم ما في النظام الحزبي من ايجابيات ، وهي تعدد الاتجاهات والمنايسر والمعارضة الفعالة » .

هذا ما انتهى اليه التقرير « الرسمي » الذي قدمه سيد مرعي الى الرئيس ، مخففا من دموع الجماهير وارادتها في تعدد الاحزاب ، ولكن دون ان يستطيع الهروب من المشكلة برمتها . ولا بد ان الرئيس قد استعاد الى الذاكرة المناقشات الواسعة التي جرت في مبنى الاتحاد الاشتراكي بعد ١٥ مايو - ايار ١٩٧١ ، وكيف ان الغالبية العظمى طالبت والحت في طلب تعدد الاحزاب .

في هذا الوقت كانت نتائج « سياسة الانفتاح » قد أدت الى نتائج محددة :

● على الصعيد السياسي دخلت « التسوية » في دائرة مفرغة ، بدأت بزيارات كيسنجر « الصديق الوفي » وانتهت بالفناء زبارة بريجنيف . ولا زال الاحتلال الاسرائيلي جالما على الارض العربية ومنها سيناء .

● على الصعيد الاقتصادي اختفت السلع الاساسية من الاسواق ، وارتفعت الاسعار خلال عام واحد الى اكثر من الضعف ولم ترتفع الاجور قرشا واحدا ودخلت البلاد مرحلة « المجاعة الشاملة » . . بينما « ازدهرت » الاستثمارات الطفيلية التي تهم الطبقات العليا كبيع وشراء السيارات ، واستيراد الكماليات المترفة من الملابس الداخلية الى ادوات الزينة . وتحولت عمارات كاملة الى « شقق مفروشة » . وتعدر انتاج الاقمشة الشعبية والدواء والاسكان على اوسع قطاعات الشعب . فلم يعد العمال والفلاحون والطلاب وحدهم يعانون البؤس بل استضافوا

الى جانبهم فئات اجتماعية جديدة تنتمي اصلا الى الطبقة المتوسطة بشرائعها المختلفة .

واستندت جريدة الجمهورية الى احصاء رسمي لجهاز تخطيط الاسعار يقول « ان في مصر ٢١٩ تاجرا يكسبون ٢٥ مليوناً من الجنيهات سنوياً » (١٠) . وكنت روز اليوسف تقول « ان القبة الابجارية لكازينو الميريلاند زادت على نصف مليون جنيه وكان المسناجر القديم يدفع ٣٠ ألف جنيه . وفي نفس الوقت بيع ملهى ليلي بشوارع الهرم الى تاجر عربي بـ ٤٥٠ ألف جنيه مقابل ١٣ ألف جنيه فقط في العام الماضي » (١١) .

هكذا لم يعد في ميسور المواطن العادي ان يحلم بالآوى او الطعام او الكساء او التعليم . . فقد اصبحت تجارة الكتب في الجامعة من اشنع معالم الانحراف « الاقتصادي » التي يدفع الطالب الفقير الى البحث عن عمل بدلا من البحث عن العلم . وبدأت تصفيات شركات القطاع العام تتم الواحدة بعد الاخرى فسي هدوء وصمت . واصبح القطاع الخاص - في سلح الحياة اليومية الضرورية - هو سيد الموقف في الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير .

وارتفع الهمس من الصدور الى صفحات الجرائد ، فعلقت القيادة السياسية « احنا حنسيب الناس بنفضض ونقول اللي مايزاه ، وبعدين احنا اللي هنقرر » . وبدأت في مصر موجة من « الحوادث المؤسفة » كما ارادت الاجهزة ان تسميها : في طابور الجمعية التعاونية للحصول على صابونة ، اقدم احدهم على قتل آخر لانه حصل على ثلاث صابونات زبادة . في طابور آخر سقط احدهم بالسكنة القلبية حين اعطوه دجاجة وكياو من اللحم لمدة اسبوع . اعتقلت الشرطة احد المتهمين في جريمة عادية يحي السيدة زينب ، وشاع بين الناس انه توفي النساء التحقيق فقامت مظاهرة رمت قسم الشرطة بالطوب ودخلت مع البوليس في معركة . سقط جدار النادي الاهلي من الازدحام فمات بعض الشباب وقامت معركة دامية بين الجمهور والشرطة . صدمت احدى السيارات الخاصة مواطنا امام احد مصانع شبين الكوم ، فتجمهر الناس واحرقوا اربع سيارات مارة بالطريق واصطدموا بالبوليس بمختلف ادوات العنف .

ولا بد ان ذاكرة السلطة قد استعادت مسلسل الحرائق قبل حرب اكتوبر - والذي انتهى بدمار دار الاوبرا . وظل الفاعل « مجهولا » الى الان !

(١٠) جريدة « الجمهورية » المصرية - عدد ١٩٧٤/١١/١٤

(١١) مجلة « روز اليوسف » المصرية - عدد ١٩٧٤/١٠/٧

ولولت - فجأة - مياه القاهرة . ربما لأول مرة في التاريخ . رغم ذلك جاء تقرير المدعي العام الاشتراكي ليؤكد ان « الفاعل مجهول » . وسخر فنان الكاريكاتير المصري المعروف صلاح جاهين من التقرير في « الاهرام » ولكن المدعي العام الاشتراكي طلبه للتحقيق لانه « من جهة قضائية بما يعتبر قدحا وذميا » . وبهذا الاجراء فتح المدعي العام الاشتراكي بابا كان مغلقا ، فقد راح البعض يكتب مستفسرا كيف يسمح للمدعي العام الاشتراكي ان يجمع بين هذه الوظيفة ومنصب وزير العدل .

كان الباب مغلقا ، ففتح على مصراعيه : كيف يجمع وزير العمل ايضا بين هذا المنصب ورئاسته لاتحاد العمال وبعض النقابات ؟ كيف يجمع وزير الثقافة بين احد عشر منصبا ؟ بل كيف يصبح رئيس الجمهورية رئيسا لاتحاد الاشتراكي ، التنظيم السياسي الوحيد ؟

واستمرت موجة « الحوادث المؤسفة » كما دعتها وزارتا الداخلية والاعلام ، ولكنها اتخذت اشكالا اخرى . قرار قضائي بحل مجلس نقابة المهندسين ، وقرار ثان وثالث ، لمخالفتها القانون في الانتخابات ، ولكنها لا تحل . رئيس قسم بجامعة عين شمس يضرب استاذًا بالعداء لمجرد ابدائه بعض الملاحظات على الفساد في الجامعة .

وتستمر « الحوادث المؤسفة » في موازاة الفراغ السياسي المؤلم الذي نقلته مسيرة الحل السلمي بعد الحرب ، وفي موازاة الغلاء المجنون والانخفاض المروع للاجور والائراء البشع للممارسة .

و ذات صباح ..

اقبلت « الاجهزة » وبين يديها تقرير مطبوع ، قدمته الى الرئيس السادات ، تحت عنوان « مشروع برنامج عمل للقوى الشعبية » . اضاءت الاجهزة الضوء الاحمر وهي تقرأ على الرئيس . قالت انهم « الشيوعيون والناصريون » هم أصحاب هذا التقرير . اتصلوا ببعضهم البعض واجتمعوا على ما جاء فيه . يقول التقرير :

● « .. ها نحن نشهد منذ الايام الاولى لوقف القتال ، وعبر الخطوات والتطورات اللاحقة سلسلة من التحركات السريعة والواضحة من جانب كل القوى الداخلة في الصراع .. فالامبريالية الاميركية راس القوى المعادية لنضالنا وسند اسرائيل الاساسي وحامية القوى الرجعية وقوى الثورة المضادة في بلادنا وفي الوطن العربي كله ، تنشط فور وقف القتال الى العمل المكثف في مسبيل اهدافها الاساسية التي لم تتنازل عنها قط . وفي الوقت الذي لا تتوقف فيه اميركا عن دعم العدوان

الاسرائيلي بكافة المعونات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، تتقدم بلا حياء لتلعب دور ( الوسيط ) بيننا وبين اسرائيل ، ولتفرض نفسها ( الحكم ) الوحيد في هذا الصراع ، وهي تهدف من ذلك الى احتواء كل نتائج واثار حرب اكتوبر ، وتسمى لاستثمار هذه النتائج لصالحها هي ، على حساب نضالنا وعلى حساب التضحيات الباهظة لشعبنا وللشعوب العربية الشقيقة » .

● « .. ان الفئات اليمينية من الراسمالية الوطنية التي كانت تربط بممسك الثورة الوطنية برباط ضعيف تستعد الان تامينا لمصالحها وجريا وراء اطماعها لقطع هذا الرباط وللثخالي عن وطنيتها . انها تستعد لاقاء راية الاستقلال الوطني في البحر ، وللقيام بدور الشريك الاصفر لرأس المال الامبريالي والاجنبي ، في اطار دولة راسمالية متخلفة وثابة » .

● « .. ان القوى الشعبية الهائلة تعرف بكل وضوح طريقها ، تعرف مسا تريد وتعرف ما ترفض .. فهي ترفض ان تتحول قضية الارض المفتتة الى طريق المساومات والطول الجزئية المنفردة ، وان تكون اميركا وهسي خصمنا الاساسي حكما بيننا وبين اسرائيل . وهي ترفض كل محاولات الامبريالية الاميركية وامواتها من الرجعيين والمعلماء لاستغلال العدوان الاسرائيلي لتحقيق هدفها الدائم في فرض سيطرتها على بلادنا ، وعزلنا عن الوطن العربي ، بدفعنا الى التخلي عن مكاننا في حركة انضال العربي من اجل التحرير والتقدم والوحدة . وترفض محاولات الرجعية واليمين العربي لاستغلال الروابط القومية لصالحها ، واعطاء حركة التضامن والوحدة بين البلاد العربية مضمونا رجعيا ويمينيا معاديا لمصالح الشعوب العربية وآمالها . وترفض الاتجاه الرجعي واليميني الى الردة نسي سياستنا الخارجية بالاتجاه الذي يدعو الى التهادن والوفاق مع القوى الامبريالية والى العزلة عن القوى الصديقة لشعبنا . وترفض استمرار الاوضاع المنافية للديمقراطية في بلادنا تحت اي حجة من الحجج . وترفض المحاولات الامبريالية والرجعية الرامية الى تجميد ونصفي تطورنا الاقتصادي والاجتماعي . وترفض الخط اليميني لدفع تطورنا الاقتصادي والاجتماعي في اتجاه التطور الراسمالي . ونصفيته او احتواء الانجازات الايجابية الاقتصادية والاجتماعية لثورة ٢٣ يوليو » .

● « .. ولا شك ان برنامجا موحدا للقوى الشعبية في جبهة واحدة يلعب دورا تنظيميا وتوحيديا عظيما . وليكن شعار الطلائع الواعية من الجماهير : فلنعبى حركة الجماهير الشعبية في جبهة واحدة تتولى قيادة النضال ، في سبيل تحقيق البرنامج الشعبي ، جبهة تتمثل فيها سائر القوى الوطنية والديموقراطية والثورية، وسائر الاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية المعبرة عن هذه القوى . وهذا الجبهة سوف تكون بالضرورة جبهة معادية للامبريالية والرجعية كما انها معادية لقوى اليمين الراسمالي » .

ولكن هذه الجبهة ان تعتبر نفسها - بالضرورة - جبهة معادية للسلم لانها من موقع التضال في سبيل تحرير الارض ، وفي سبيل الحفاظ على الوطني ملزمة بان تؤيد وتقدم كل خطوة تتخذها السلطة في هذا الاتجاه ، من هذا الموقع ايضا ملزمة ان تعارض بحزم اي خطوة تتخذها السلطة معارضة مع المفهوم الصحيح للمصلحة الوطنية .

● « . . واخيرا فانه من موقع الادراك فان الضمان الاساسي انما تحقيق التمثيل الصحيح لمختلف طبقات الشعب وفئاته العاملة داخل سلاط بسائر اجهزتها . من موقع الادراك لهذه الحقيقة ، فان جبهة القوى الشعبية حقها ان تناضل بلا كلل من أجل سلطة وطنية ديمقراطية شعبية تشتر بنصيبها الكامل سائر طبقات وفئات شعبنا العامل ، ويتمثل فيها الديموقراطي لهذه الطبقات والفئات . »

وكان هذا التقرير السري مؤرخا في آب - اغسطس ١٩٧٤ وقد تلت البيان الاهداف العامة للبرنامج المطروح للحوار بين القوى السياسية المد مصر (١٢) .

وبهذه « الوثيقة » ايقنت السلطة السياسية ان كافة ادوات و « الفضفضة » لم تنجح في امتصاص الجو التنظيمي السري وشبه العلن ابتداء من الرفع الشكلي للرقابة على الصحف ، الى الحواز الواسع حول وردة الاسعاد الاشتراكي .

وبدات القيادة تقرأ من جديد التقرير الاول لاجهزة الامن . وابتدأ « شيئا آخر » غير الذي حاولت احتواءه هو الذي يجري . . فقد استيقظت القضايا التي ظن البعض انها ماتت . وبرزت قضية استشهاد المناضل شهدة الشافعي ( الذي اغتيل في معتقل ابي زعل عام ١٩٦٠ ) تعويضا قدره اثنا ع من الجنيحات . وصدر كتاب بالغ الاهمية في بيروت عنوانه « الاقدام العار يكشف وقائع التعذيب والموت التي تعرض لها المناضلون المصريون - شيوعيون . بين عامي ٥٩ و ١٩٦٤ . واحست اجهزة الامن انها ليست ببع مهمات تغيرت الوجوه والاسماء ، وان مستقبلها مرهون باستعادة هيبتها في والابادة .

لذلك بادرت باعداد « القوائم » منذ تسعة اشهر كاملة ، كما اعترفت :

---

(١٢) نشر هذا التقرير فيما بعد في مجلة علنية هي « الشراة » البيروتية - عدد ٣ السنة - يناير ( كانون الثاني ) - مارس ( آذار ) ١٩٧٥

- مصادفة - وكالة انباء الشرق الاوسط وهي الناطق الرسمي باسم النظام .  
قالت الوكالة المذكورة بتاريخ ١٩٧٥/١/٥ ان « أجهزة الامن بالاشتراك مع النيابة العامة كانت تتابع هذا النشاط الهدام والفساد بالامن القومي منذ ٩ اشهر تقريبا » .  
لم تكن هذه الاجهزة مشغولة اذن برصد شبكات التجسس الاسرائيلي ، ولا بمتابعة شبكات الاختلاس والتهريب والنصب العلني والمستور ، ولا بمطاردة التلاحين بارزاق المواطنين في سوق البورصة .. وانما كانت مشغولة غاية الانشغال باولئك الذين يناضلون من اجل حفرهم في التنظيم السياسي المستقل اي فسي الدفاع عن الديمقراطية . وهكذا كانت « الصحافة الحرة » وندوات « تعاون الاتحاد الاشتراكي » كالمصيدة التي فتحت شهية الناس ليتكلموا ، وحين جهروا بأرائهم في ضرورة تعدد الاحزاب واستقلال المناظر الصحفية ، كانت الاجهزة تسجل عليهم انفسهم وترصد حركاتهم قبل اسمائهم .

وتعالت الاحداث بسرعة .

بدات « التسوية » تهول في الطريق المسدود ، ولدت « المسامي الحميدة » للدكتور كينسجر فارا ، وتبخرت أحلام البعض في الاموال الاميركية . تضاعفت الاختناقات في الشارع والبيت والجامعة والمصنع والمكتب ، في المواصلات والاغذية والادوية والاحذية والملابس والكتب الدراسية والمساكن .

وفي هذا « الجو » تأجلت زيارة بريجنيف .. وكأنها بمقدماتها وتالجهما تسدو نقيضا لزيارة خروشوف الشهيرة عام ١٩٦٤ .

كانت زيارة خروشوف تنويجا سياسيا ( معلويا ) لتحولات اجتماعية فسي مصر ، بدأت بقرارات يوليو ١٩٦٢ ، وفي يوم الزلزال لم يكن هناك معتقل شيوعي او وطني داخل الاسوار ..

ويجيء تأجيل زيارة بريجنيف تنويجا سياسيا لتحولات اجتماعية وسياسية بدات بفصل القوات ثم راحت تدور في حلقة مفرقة .

وفي هذا « الوقت » بالذات بدات مظاهرات بور سعيد القليلة العدد ، وانتهت بمظاهرات القاهرة الكبيرة : الوف العمال الذين عانوا أهوال الغلاء وقمع الحريات والطريق المسدود أمام التحرير والدعاء الغزيرة لابنائهم الشهداء . والوف الطلاب الذين عانوا الأهوال من الوصاية على نشاطهم السياسي ومن برامج التعليم الرجعية ومن تجار الكتب الجامعية .

وكان « الحوادث المؤسفة » الفردية كانت اندادا بما يغلي به باطن الارض من تفاعلات ، تفجرت عفويا كبركان صباح اليوم الاول من الصام الجديد ١٩٧٥ ...

انفجار بركاني لم ينظمه احد ، ولكنه معاً تلقائياً بالثقال الواقع المر . انه أحد اشكال النضال ذات التقاليد العريقة في مصر والتي لا تحتاج الى « عناصر مندسة » ★ لاشغالها لان الشعب المصري ليس قاصراً عن الوعي ، ولا يحتاج الى أزوار خارجية ليتحرك . ولعل العناصر المندسة حقاً - وكما اعترفت إحدى المصادر العلمية - من عملاء اجهزة الامن المدربين على التخريب وافتعال الشعارات « المبتدلة » . هؤلاء هم الذين حطموا عن قصد شركات الطيران الفرنسية والليبية والمكتبة السوفياتية وعشرات السيارات دون تفريق ، لجرد تفتيق مهمة « التخريب » للمتظاهرين من أبناء الشعب .

كانت ولا تزال مظاهرات الاحتجاج على الفلاء البشع ، وقمع الحريات ، والتسوية المائنة . كانت ولا تزال مظاهرات نظيفة في شعاراتها واساليبها . ولقد سبقت ولا تزال كافة التنظيمات السرية وشبه العلنية في التحرك . كان الناصريون والشبوعيون والديموقراطيون يحاولون ولا زالوا ايجاد الصيغة الصحيحة للنضال المشترك من اجل الديموقراطية .

ولكن الاجهزة لم تهتما بالمظاهرات ولا فكرت السلطة في دلائلها الخطيرة . . وانما راحت تلعب القوائم الجاهزة بأسماء المناضلين عن مصر والعروبة والاستقلال والاشتراكية .

ان هذه المظاهرات ليست من تدبير المخابرات الاميركية كما قال عبد الرحمن الشرقاوي في « روز اليوسف » ولكنها من تدبير الشعب المصري والفلاء والقمع ، وما حدث من تشويه مرده الى عناصر السلطة المندسة في صفوف الجماهير .

ان هذه المظاهرات أيضاً ليست من تخطيط إحدى المنظمات اليسارية والناصرية والوطنية ، ولكنها « هبة » عفوية انطلقت من الصدور والحناجر . انها تعبر عن « المناخ العام » أكثر من تجسيدها لنشاط حزبي معين .

والعلاج الذي قامت به السلطة ، باعتقالها لآلاف مواطن مصري من العمال والطلاب والمتقنين والكتاب لم يطفئ الشعلة المنهبة . . لانه ليس علاجاً ما دام المرض كامناً في بنية النظام الذي استضاف الى السلطة في السنوات الاخيرة بعض اغنياء الريف والفئات الطفيلية على الانتاج من السماسرة وعملاء الشركات الاجنبية . انه ليس علاجاً ، ما دام المرض مستوطناً في الفلاء الفاحش وغياب الديموقراطية والتهاون في تحرير الارض . وليس علاجاً ما يطالب به البعض ملوك وامراء البترول

★ تدبير اشاعته في البداية اجهزة الامن المصرية ، لم استخدمته القيادات الرسمية في الخطب والتصريحات ، وما لبث ان ذاع بواسطة اجهزة الاعلام .



العربي من سرعة انقاذ مصر من المجاعة ، او ما يطالبون به اميركا من مبادرات جديدة تنقل أنظمة الحكم المهددة بالانهيار .

وانما يجيء اعتقال الالف مناضل مصري - والافراج عنهم ثم استردادهم وهكذا - ضمن برنامج شامل للتسوية السياسية والتصفية الاقتصادية والاجتماعية لنتائج ثورة يوليو .

## ★ ★ ★

ذات صباح ، في اليوم الاول من يناير ١٩٥٩ ، قامت أجهزة الامن المصرية باكبر حملة اعتقالات في تاريخ مصر الحديث ، كان من نتائجها الغوريصة انفصال الوحدة المصرية السورية ، ومن نتائجها البعيدة هزيمة يونيو - حزيران ١٩٦٧ .

وذات صباح ، في اليوم الثاني والثالث من يناير ١٩٧٥ قامت أجهزة الامن المصرية باكبر حملة اعتقالات بعد رحيل عبد الناصر . . فالام تؤدي؟

هذا هو السؤال !

واقبل الجواب في « المحلة الكبرى » عاجلا وحاسما . تكونت اول « كومونة » حقيقية في اكبر مدينة عمالية مصرية ، حاصرتها قوى الجيش واجهضتها بالسلاح والسجن . كان ذلك في آذار - مارس ١٩٧٥ حيث بدأت مسرحية « فشل » كينسجر في مفاوضات اتفاقية سيناء التي نجحت في تموز في قمة سالزبورغ بين الرئيسين الاميركي والمصري ووقعت بالاحرف الاولى في ايلول .

كانت محطة سالزبورغ النمسوية بمثابة محطة الوصول . وصول نقطة الحسم الاقتصادية الى نقطة التحول الاستراتيجية . وبينهما كانت نقطة الوصول من مرحلة الانقلاب الى مرحلة النظام المعبر عنهما عسكريا بحرب اكتوبر وتفسرة الدفروسار . فماذا عن الاطار السياسي الشامل لهذا الطريق البالغ القصر والبالغ الاسراع ؟

## ( ٥ )

البرجوازية المصرية التي سادت في خاتمة المطاف هي الرأسمالية التجارية ، وخاصة قطاعها الطفيلي الربوي . انها الشريحة الاعرض في البناء الرأسمالي المصري الجديد ، تلازمها الفئات البيروقراطية والتكنوقراطية حيث ان رأسمالها هو « الوظيفة » المتداخلة عضويا مع دورة الرأسمال الربوي والمتباعدة نوعا عن هيكل الانتاج المادي للمجتمع . وتشتركها السلطة الرأسمالية الزراعية التي استضافت

منذ عام ١٩٧١ عناصر جديدة من مصادر متعددة أشار إليها الدكتور فؤاد مرسى في الجزء الأخير من دراسته على النحو التالي (١٣) :

١ - بعد عام ١٩٧١ تمت تصفية أملاك الدولة ووزعت الأراضي المستصلحة على خريجي المعاهد الزراعية ، وبيعت بعض الأراضي المستصلحة ، وأعيد ١٣٦ ألف فدان من أراضي الوقف كانت تديرها هيئة الإصلاح الزراعى الى وزارة الاوقاف التي طرحتها فوراً للبيع .

٢ - في عام ١٩٧٣ تقرر تغيير نظام التسويق التعاوني للقطن وذلك بالشراء رأساً من المنتجين . ومن ثم فتح السبيل أمام عودة سماسة القطن وتجار الداخل . وفي كل ذلك يتميز المنتج الراسمالي الكبير للقطن . ثم صارت الدعوة الآن تتجه المطالبة بحرية التسويق لكافة الحاصلات الزراعية الخاضعة لنظام التسويق التعاوني .

٣ - ضمن قانون تصفية الحراسات أعيد ما تبقى من أراضي الحراسات الى ملاكها السابقين وأغلبهم من الاقطاعيين . وتم الصلح بين الراسمالية الريفية وبقايا الاقطاع .

٤ - قررت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة السماح للأسرة بحيازة ارض زراعية بطريق الإيجار تزيد على خمسين فدانا .

فإذا لم ننس التشريعات « الزراعية » التي خدمت الفئات العليا من الراسمالية الريفية وحطمت صفار المستأجرين و صفار الفلاحين فضلاً عن الاجراء ، فإننا نستطيع ان نلمس حدود التحالف الطبقي المهيمن على السلطة المصرية الراهنة، وهما القطاعان التجاري اولا والزراعي ثانيا .

في المقابل هناك ما يسمى بالفئات الوسطى التي تراول الانتاج السلمي الصغير ، ( الفلاحين و صفارهم ) وهم ارض فئة مالكة في الريف اذ تضم حوالي ٣ ملايين لاج ) ووسائل اناجها بدائية نفي اساسا باستهلاك الاسرة . ثم هناك العمال الزراعيون الذين يبلغ عددهم ٤١ مليوناً اي نصف عدد العاملين على الصعيد الوطني الشامل . غير ان ٤٠ ٪ من العمال الزراعيين في حكم البطالة المقنعة لاسباب التخلف الزراعي . . فبينما ينتج العامل الزراعي عادة ما قيمته ٢٩٦ جنيه في العام ينتج العامل الصناعي ما قيمته ٢١٨٨ جنيه في العام .

هناك ايضا الحرفيون في المدينة وهم يقابلون صفار الفلاحين في الريف . وفي

مصر يسود الإنتاج السلمي الصغير على جانب كبير من الصناعة ، كصناعات الاثاث والجلد والمنسوجات . ومن الطبيعي أن يحيا الحرفي في مصنع متخلف سواء من ناحية وسائل الإنتاج أو من ناحية الكمية الإنتاجية وعالته فضلا عن مردوده الاقتصادي للدخل العام . وتشبه هذه الفئة زميلتها في القطاع التجاري من المعروفين بتجار التجزئة .

وهنا أخيرا - في الجانب الرأسمالي بشرائحه المتباينة دوجيا أحيانا ، ونوعيا أحيانا أخرى - شريحة الموظفين العريضة . وهي كالمجتمع نفسه ، وكالرأسمالية ذاتها ، متعددة الاجنحة والفئات والمصالح . . منها القيادات البيروقراطية التي لا تختلف وظيفتها في الإنتاج وموالدها من الدخل عن أعلى الفئات الطفيلية في القطاع التجاري ، ومنها الفئات الوسطى التي يرتبط أصلها الاجتماعي ( ويمتد في عروقها ) بالملكيات العقارية الصغيرة أو أصول فلاحية متواضعة أو جذور تجارية ضئيلة ، ومنهم من لا يختلف وضعه عمليا عن مصر الطبقة العاملة رغم الفارق في أداة الإنتاج ووظيفته .

أما الطبقة العاملة المصرية فتضم الآن ٩ مليون ونصف من العاملين . وحين كان عددها عام ١٩٧٣ لا يزيد على ٨.٧ مليوناً ، كان العمال موزعين حسب نوعية النشاط هكذا : ٦٤٪ في القطاعات السلبية كالزراعة والصناعة ، و ١٤٪ في قطاعات التجارة والتوزيع ، و ٢٢٪ في قطاعات الخدمات . أما حسب نوعية القطاع ، فإن ٦٨٪ من العمال يشتغلون في مجالات الإنتاج الخاص بينما يعمل ٣٢٪ في القطاع العام .

والطبقة العاملة الصناعية تضم ١.١ مليوناً من العمال يمثلون ١٢٪ من مجموع الطبقة العاملة المصرية .

فما هو الشكل السياسي الذي يطرحه النظام الجديد لصياغة التفاعلات الاجتماعية المحتدمة . . فالتفاوت الطبقي ازداد اتساعاً أضعافاً مضاعفة نتيجة المعادلة الطبقية الجديدة باتجاهاتها الاقتصادية ، والصراع الاجتماعي تفاقم ضراوة ، فما هو الوعاء الصالح لضبط هذا الصراع ، خاصة وأن مؤشرات التفاعل تضيء كلها باللون الاحمر ؟ فقد زاد التضخم من ٧٢ الى ١٩٧٤ فقط ٢٢ نقطة إذ بلغت أسعار المستهلكين ١١٩ في ديسمبر ١٩٧٢ ووصلت الى ١٤١٣ في أكتوبر ١٩٧٤ . كذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية خلال ١٣ شهراً بنسبة ٢٤٪ رغم أن نسبة الدخل التي تخصص للفداء عموماً ( وتزيد قطعاً لدى الطبقات الشعبية ) هي ٥٧٪ . وارتفعت أيضاً أسعار السلع الاستهلاكية في الريف ، مع العلم بأن سلماً كالشاي والسكر والدخان ليست من الكماليات . وارتفعت أخيراً بل أولاً إيجارات المساكن بنسبة حدها الأدنى ١٠٠٪ أما حدها الأقصى فيعرفه المضاربون ومقاولو القطاع

الخاص وحدهم . و « في ظروف مجتمع يستهلك ٩٨٪ من مواطنيه ٤٥٠ مسن مجموع استهلاكه ، بينما يستهلك ٩٠.٢٪ وهم الاغلبية الساحقة ٥٥٥٪ من الاستهلاك ، بل وداخل الفئة الاولى فان نسبة ٢٣٪ فقط من المواطنين تستهلك وحدها ٢٤٪ من حجم الاستهلاك ، كفت أسر عديدة متوسطة عن تدفق اللحم وشرب اللبن واكل البيض . وأخذت تنسج يوما بعد يوم قائمة السلع الغذائية التي يتم الاستغناء عنها . ولذلك لم نفاجأ حين أسفر تحقيق آخر عن أن من بين كل مائة تلميذ مريض وجد ٩٩ منهم مرضى بالاتيما وسوء التغذية » ( فؤاد مرسى - المصدر السابق مباشرة ) .

ما هو اذن الشكل السياسي الذي يوفر الامن لنظام بات غابة صغيرة تابعة للغابة الكبرى ؟

لا بد من الاشارة اولا الى جملة اعتبارات :

● أهمها ان الرأسمالية المصرية التي تبلورت نهائيا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خلال السنوات العشر الأخيرة ، ثم استقرت بشكل قاطع على عرش السلطة السياسية خلال السنوات الخمس الأخيرة ، تختلف تماما عن الرأسمالية المصرية التي كانت قبل ثورة ١٩٥٢ ، كما تختلف كيفيا عن الرأسمالية التي بقيت بعد الثورة وحتى طيلة سنوات التحول الاجتماعي ( ٦١ - ١٩٦٥ ) . طابعها السائد هو التجارة وبالذات الأعمال الطفيلية ، نهجها المسيطر هو التبعية للاحتكارات الأجنبية بلا شروط . وذلك في مجتمع متخلف ومحتل .

● كان من بين ما ورثته هذه الرأسمالية الريوية من سلبات النظام السابق صيغة التنظيم السياسي الواحد تحت راية ما يسمى بتحالف قوى الشعب العامل . وهو التنظيم الذي برهن على عدم شرعيته وعدم صلاحيته حتى ان يكون حزبا للسلطة قبل رحيل عبد الناصر وبعده . وكان سقوطه الكاركتائوري ليلة الرابع عشر من ايار - مايو ١٩٧١ مدويا ، لانه كان تنظيما ورقيا تملأ الثغرات جدرانه في كل موضع وفي كل موقع . ولكن اخطر ما فيه انه كان يمنع شرعية التنظيمات المستقلة للطبقات الاجتماعية المختلفة . كان مفصلا تفصيلا على مقاس الحكم فسر الديموقراطي في الممارسة السياسية ، حتى عندما « يمنح » هذا الحكم بعض الحقوق لبعض فئات الشعب الكادح فانه « يقررها » من أعلى دون اية مشاركة شعبية او رقابة جماهيرية .

● اذا كان التمويه الديماغوجي من الصفات التي رافقت النظام المصري بعد عام ١٩٥٢ فقد أصبح العمود الفقري للسلطة بعد ١٩٧١ بحيث أصبحت « الوثائق » ذاتها تكاد لا تعني شيئا الا من حيث مقارنتها بالعمل الفعلي حيث يضع المرء يده على

شيء اشبه بالمسافة بين الحلم الذي تحشوه اجهزة الاعلام ومؤسسات التشريع في الرؤوس حشوا ، والكابوس الواقعي الذي يعيونه .

في ضوء هذه الاعتبارات الرئيسية - ففروعها كثيرة - يمكن تحديد الشكل السياسي الذي يطرحه النظام الراهن كما يلي :

● لا سبيل امام البرجوازية المصرية لان تكون كالبرجوازية المصرية الطيبة المذكور قبل عام ١٩٥٢ برجوازية ليبرالية . وهنا ايضا استعين بفقرة بالغة الاهمية وردت في الجزء الاخير من دراسة الدكتور فؤاد مرسي المشار اليها ، تقول « ان الرأسمالية الكبيرة القديمة التي صفيت كانت رأسمالية أسهم وسندات ، أقامت شركات صناعية وتجارية وبنوكا . ومع ذلك فلقد كانت شريحة اجتماعية رقيقة بل وبألغة الرقة . كان ٦٢٪ من مجموع الاسهم بأيدي ٩٪ من مجموع المساهمين . بل ان اجراءات التأميم ونزع الملكية في عام ١٩٦١ لم تمس في مجموعها سوى ٧٣٠٠ فردا . وقتها كان في مصر اربعة افراد فقط هم كل اصحاب الملايين . اما الرأسمالية الكبيرة الجديدة فتقف على رأسها فئة اجتماعية عريضة يقدر عددها بالآلاف من اصحاب الملايين » . هذه الحقيقة الاقتصادية المحض تحول تلقائيا دون تحقيق الوجه السياسي للبرجوازيات التقليدية الطبقية التكوينية والمتقدمة ، منيت الوجه الليبرالي ، بل هي تحرم الصراع الاجتماعي من التعبير الديموقراطي . . لان الديموقراطية الليبرالية ذاتها - وهي البديهية السياسية التي تلازم الاقتصاد الرأسمالي - ستمحق حتما من النمو السرطاني لرأس المال الطفيلي واساليه غير المشروعة وتخليه عن مهام الاستقلال الوطني بتفريطه في الحد الأدنى من التنمية وفي تبعيته المطلقة لرأس المال الاجنبي . ان الديموقراطية الليبرالية هنا هي سيف لا غصن زيتون ، لذلك ترفضها مثل هذه الرأسمالية بخصائصها النوعية المميزة بالتخلف والنهب السريع .

● لذلك فهي تجد في صيغة الاتحاد الاشتراكي وما يسمى بالتحالف الوطني ميراثا ذهبيا لا يجوز الاستغناء عنه ، طالما انه يمنع « الآخرين » من تنظيم انفسهم تنظيما ديموقراطيا سلميا ( وهي التي تجمع بين ايديها كافة اجهزة القمع ) . ولكنها تنادي بالتعدد والتنوع تمثيلا مع جلدور الفكرة الرأسمالية في الاقتصاد الحر « دمه يعمل ، دمه يمر » فلا بأس « بقاء الاتحاد الاشتراكي واختراع « المنابر » داخله . . فما دامت هناك « قوانين » لتعريف العامل والفلاح والرأسمالي الوطني ، فان « سيادة القانون » يفرض الحوار بين المصالح المتعارضة في أحدث طراز للنوايا السياسية . ومن تعدد المنابر يمكن مداخلة تعدد الاحزاب ، ما دامت السلطة - او مجلس « الشعب » - هو الذي سيقبل او يرفض الترخيص لهذا او ذاك من الاحزاب « المعروضة » . يكفي حينئذ قبول « عدة » احزاب تمير عمن مصالح الطبقة الواحدة . وكلها « أفكار » صالحة للتنفيذ . . بعد انجاز التحرير الشامل !

اي ان مسخ الديمقراطية - حتى ؟ - مرتبط كلياً بما يسمى « التسوية السلمية لازمة الشرق الاوسط » والمعبر عنها واقعياً باتفاقية سيناء .

● هنا يصبح النموه الديمقراطي لازماً ومن امضى الاسلحة . ماذا تقول « الوثائق » ؟

تقول « ورقة الحوار » (١٤) التي اعدتها - قبل حرب اكتوبر بحوالي شهرين - الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي واللجنة الدائمة لمجلس الشعب ان ما جرى في ١٥ مايو ١٩٧١ هو « حركة » صحيح ، ثم قال الرئيس السادات عام ١٩٧٥ ان ما جرى في ذلك اليوم هو « ثورة » ، فمن نصدق ؟ المهم ان ورقة الحوار اكدت « بما لا يدع مجالاً للشك او التشكيك » الالتزام الكامل « بمواثيق ثورتنا » والالتزام الكامل « بحماية المكاسب الثورية الاشتراكية والديموقراطية التي حققها شعبنا بثورة ٢٣ يوليو » . وقد لاحظنا « الواقع » يكذب هذا الالتزام تكديبا فاضحاً ، لا بالحملة الضارية على شخص جمال عبد الناصر والتجربة الناصرية فقط ، بل بالاجهاض على تطبيقات هذه التجربة في مختلف المجالات .

ولكن الورقة رغم حبك الصياغة تكشف النموه المضمر في ثنائياها حين تتكلم عن جملة قضايا :

١ - حين تتكلم مثلاً عن الانفراج الدولي وتسميه كالعادة « الوفاق الدولي » فتقول ان هذا الوفاق « اضعف من قوة الامم المتحدة » . ونعلم انه بعد توقيع وثيقة هلسنكي - ذروة الانفراج الدولي - تم الاعتراف الواسع من الامم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتمت الادانة شبه الاجماعية للصهيونية كايديولوجية عنصرية ، فهل ذلك علامة ضعف ، الا من وجهة نظر الولايات المتحدة واسرائيل والدويلات التابعة ؟

كذلك فان الوفاق عند اصحاب الوثيقة قد تم « على حساب الامم الصغيرة » . وفي ظل الانفراج الدولي تم تحرير فيتنام وكمبوديا ولاوس . . انفولا في ظل الوفاق ايضاً ترى ورقة الحوار انه قد تم « رفع قيود الهجرة عن اليهود السفويات » بينما الذي حدث هو العكس على خط مستقيم ، فقد رفض الاتحاد السوفياتي التوقيع النهائي على اي اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة يكون مشروطاً بأي « كلام » عن اليهود السفويات !

و « تنهم » الورقة الولايات المتحدة بانها « تدعم الاحتلال الاسرائيلي » ثم

---

(١٤) يراجع النص الكامل لورقة « الحوار » بمجلة « الطليعة » المصرية - عدد ايلول سنة ٧٣

تصبح الولايات المتحدة هي « الصديق الوفي » ! وتنادي الورقة بالاسراع في اقامة الوحدة مع ليبيا ، ثم يحدث النقيض المتطرف لهذه الدعوة \* .

ولكن الاهم ان اصحاب الحوار ينتهون الى ضرورة « المحافظة على الوحدة الوطنية ودعمها داخل تحالف قوى الشعب العامل » فهذا هو بيت القصيد من الحوار بحجة ان مصر تحتاز « مرحلة المواجهة الشاملة » اي حرب اكتوبر .. التي قدم باسمها الرئيس ورقة جديدة استفتى فيها الشعب فاجاب بنعم ( ! ) ماذا قالت الورقة الجديدة ؟

قالت ان الدستور يقرر في مادته الاولى ان « الاساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تدويل الفوارق بين الطبقات » و « المادة ٢٦ تنص على حقوق العمال في الادارة والارباح . والمادة ٣٧ تحمي اجراءات اصلاح الزراعي . والمادة ٣٠ تنص على دعم القطاع العام وعلى انه بقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية » . وقد لاحظنا ان « الاجراءات » الاقتصادية التي اتخذت وتخذ قبل وبعد ورقة اكتوبر هي تراجع سريع وارتداد غير منظم عن كافة هذه المعاني الدستورية . المهم ان الورقة تختتم « اجتهادها » بالقول الصريح للسيد الرئيس « نحن نعلم ان الديمقراطية ليست مجرد نصوص ولكنها ممارسة عملية ويومية . والديموقراطية لا تمارس في فراغ . بل لا بد من اطرار تتحدد من خلالها الاتجاهات التي تخص امور الوطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولقد ارتضى الشعب نظام تحالف قوى الشعب العامل اطارا لحياته السياسية . واننا في معركة البناء والتقدم لا حوج ما تكون لهذا التجمع . ومن ثم فانني ارفض الدعوة الى تفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق تكوين الاحزاب . ولكنني ايضا لا اقبل نظرية الحرب الواحد الذي يفرض وصايته على الجماهير ويصادر حرية الراي ويعرم الشعب عمليا من ممارسة حريته السياسية . ولهذا فانني حريص على ان يكون التحالف اطارا صحيحا للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها بحيث تتضح الاتجاهات التي تحظى بتأييد الاغلبية والتي يجب ان تتبناها الدولة . ان التنظيم السياسي يجب ان يكون بؤرة للحوار تنصهر فيها الافكار المتعارضة وتبلور الاتجاهات التي تعبر بحق عما تريده القاعدة الجماهيرية العريضة » . هكذا تبقى صيغة الاتحاد الاشتراكي هي الشكل السياسي الامثل رغم حرب اكتوبر بل اننا « بهذا وحده » - تقول الوثيقة حريا - « تكون اوفياء حقاً لروح رمضان اكتوبر العظيم » ! اي ان اية اجتهادات اخرى لن تكون وافية لروح اكتوبر !

---

★ عندما قوبلت « مسيرة الوحدة » الليبية القائمة عبر الصحراء الغربية بقطع الطريق الرئيسي على الحدود .

وفي آب - أغسطس ١٩٧٤ قدم الرئيس السادات ورقته الثانية لتطوير الاتحاد الاشتراكي (١٥) ، هذا التنظيم الذي اعيى الجميع واجهدهم في محاولة تطويره دون جدوى . ذلك ان الترقيع والنرميم لا يجديان . ولا يمكن لصيغة تثبت فشلها في التطبيق طوال هذه السنين ، الا اذا كانت « نظريتها » باطلة . وقد جاءت ورقة التطوير المذكورة كآخر محاولة - في ما يبدو - من جانب السلطة للإبقاء على التنظيم السياسي الواحد ، قبل شروعها في الترخيص بتعدد « احزابها » . تقبول الورقة « ان نفي فكرة الحزب الواحد لا يتأكد الا بالتسليم بتعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكي » وهي نقمة قديمة ، ولكن الجديد الشكلي هو الدعوة الى تعدد « المنابر » داخل التنظيم الواحد . وفي محاولة التطبيق تحولت الفكرة الى « سيرك » في اسوأ الفروض و « برفان » لتعدد الاحزاب القائم فصلا في احسنها . بدا واضحا ان مصر فكرة المنابر كمصر الاتحاد الاشتراكي ذاته ، الى استحالة التحقيق . . فقد رفض الرئيس علنا تكوين منبر ناصري ، اما الشيوعيون فهم يحاولون الى القضاء والسجون كل يوم . ولكن آخر تصريحات الرئيس لا تستبعد فكرة الاحزاب نهائيا . وهكذا كبندول الساعة يتردد النظام في حسم « الشكل » السياسي ، رغم حسم الطريق السياسي .

هل تستمر حيرة السلطة وتردها طويلا ؟ انها « تطمح » الى اكتشاف الصيغة التي تهيم للطبقة السائدة دكتاتوريتها ، ولكنها ايضا تسلك طريق التمويه الديماغوجي بشعارات الديمقراطية . والتناقض الحقيقي ليس بينها وبين الشعب فحسب ، بل داخلها ايضا ، حيث انها « راسمالية في غير اوانها » لن تستطيع حل المشكلات الحالية والعاجلة في مختلف الجهات الاقتصادية والاجتماعية . راسمالية مغامرة لا تبصر ما هو ابعد من انفها . لذلك فهي « ضالعة » في « تنظيم » البلاد رغم انها « حاسمة » في جذب الوطن الى حافة الهاوية .

.. لذلك ايضا لم يكن الحل يوما في يدها .

---

(١٥) نشر النص الكامل على صعيد الاعلام الشمسي في « الاحرام » المصرية بتاريخ ٩ أغسطس ( ٩ ) ١٩٧٤



## الفضل الثالث

### الشارع - اليسار

إذا كانت اتفاقية سيناء هي نقطة التحول الاستراتيجية من جانب النظام المصري الراهن ، بمعنى أنها جسدت نقطة الحسم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جانب السلطة المصرية الحالية . . فهل وصلت القوى الشعبية المعارضة الى نقطة الحسم الخاصة بها ، ومن ثم البحث عن البديل الا- راجي القادر على إلغاء اتفاقية سيناء بكافة معاني هذا الالفاء : معاني المباشرة وهي تحرير الارض ومعاني غير المباشرة وهي تحرير الانسان والمجتمع ؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب ، فما هو برنامج النضال المصري في مواجهة اتفاقية سيناء بمختلف أبعادها المحلية والعربية والدولية ؟

من المؤكد ان مسيرة اتفاقية سيناء التي بدأت بطرد الخبراء السوفيات وانتهت بإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي ، قد استقطبت من حولها فئات اجتماعية محددة عبرت عن نفسها في « اجامعات » مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي واجهزة الاعلام المختلفة على خطوات المسيرة داخليا وعربيا وخارجيا . . فلم تكن « الاتفاقية » مجرد قرار علوي من رئيس الدولة او تأييد شكلي من مجلس الوزراء ، بل كانت ولا تزال اطارا سياسيا شاملا يلبي مطامح فئات اجتماعية اوسع من دائرة السلطة المباشرة قليلا ، واضيق من دائرة الشعب كثيرا كثيرا ، بل لعلها اضيق من الدائرة البرجوازية ذاتها قليلا او كثيرا . ولكنها في جميع الاحوال هي « شريعة » اجتماعية باشرت - فور انقلاب ١٩٧١ - الفكر والتشريع والتنفيذ والاعلام . وبالرغم من الضيق النسبي لهذه الشريعة ، فقد « نجحت » في أبرام اتفاقية سيناء مرتين . الاولى في كونها حققت خطوات جوهرية في مسيرة الاتفاقية اقتصاديا تحت شعار « الانفتاح » وما اقتضاه من تشريعات ارتدادية منس الميثاق الوطني ، واجتماعيا تحت شعار « السلام الاجتماعي » وما اقتضاه من الحرص على بنيان الاتحاد الاشتراكي وصيغة التنظيم السياسي الواحد ، وسياسيا تحت شعار « ثورة التصحيح » وما اقتضاه من تعديلات في الموقف المحلي من قوى اليسار وفي الموقف العربي من قضية فلسطين وفي الموقف الدولي من القوى الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي . ونجحت هذه الشريعة الضيقة مرة أخرى عندما « اقنعت » اعلاميا فئات اوسع منها ، خاصة في صفوف البرجوازية الصغيرة ، بصواب مسيرتها . وعندما « اقنعت »

عربيا بعض الفئات التي بهرتها حرب تشرين وبعض الفئات النظرية لها في الاحلام الاقتصادية والسياسية . وعندما « اقتصت » دوليا الفئات المتطرفة ضد الاشتراكية والمسكر الاشتراكي والفئات التي رأت في حرب اكتوبر مخرجاً لازمة الشرق الاوسط .

اقول ان هذه الشريحة الضيقة من البرجوازية المصرية قد « نجحت » مرتين ، وأضع « نجاحها » بين قوسين لاعتبارات عديدة سيرد عنها الحديث ، أما « النجاح » فمؤكد حتى لا نضل انفسنا وجماهيرنا عما احرزت وكان شيئاً لم يحدث ، وكأنه ليس مطلوباً في المقابل نضال حاد وعنيف لاسقاط هذا « النجاح » . ان الاعتراف بالواقع هو المقدمة الضرورية لتغييره وتجاهله هو المقدمة الطليعية للاستسلام لتقاديره .

نجحت اذن سلطة الانقلاب الرجعي في مصر . وكانت اتفاقية سيناء ذروة نجاحها او هي التجسيد الاوفى لمختلف النجاحات في مختلف المجالات . لماذا ؟

● لانها من احدى الزوايا امتداد لجرثومة اليمين المتخلف في السلطة السابقة عليها ، فقوتها ليست طارئة ، وانما لها جذور غائرة في النظام الناصري ذاته ، لم يستطع جمال عبد الناصر بكل جلال شخصيته التاريخية ان يقضي عليها تماماً ، بل لعنها هي التي قضت عليه عام ٦٧ ثم اغتالته بارقى وسائل القتل عام ١٩٧٠ فكان موته انقلاباً .

● ولانها استغلت ثغرات حقيقية في النظام القديم ، وخاصة في قضية الديمقراطية . لقد اكتشفت امامها سلبيات جاهزة لا تحتاج الى افتعال ، سلبيات تمس شفاف كل قلب . ورغم انها شاركت في ارتكاب الخطايا والجرائم ، الا انها اغتنمت الفرصة المتاحة وتاجرت بدماء المصريين واحزانهم وذكرياتهم المرة ، تاجرت حتى بجثث خصومها .

● ولانها اكتشفت في هزيمة ٦٧ بؤرة الجرح الوطني الفائر في اعماق النفس المصرية ، فكان مجرد « العبور » الى الشرق هو الجسر الذهبي من شاطئ الانقلاب السلمي الى شاطئ الشرعية المهددة بالدم . فاقبلت حرب تشرين وكأنها الولادة الجديدة للنظام الجديد . واذا كانت الحرب اولاً واثراً هي قرار الشعب والجيش منذ حزيران ٦٧ الى تشرين ٧٣ فانها تحولت في التنفيذ - لدى السلطة - الى جواز مرور نحو اتفاقية سيناء عام ١٩٧٥ .

● ولان الشعب المصري الذي لم يسمح في ماضي تاريخه الحديث بتوقيع مثل هذه الاتفاقية بل لعله ضغط فائز ما هو اقل منها خطورة ، قد وجد نفسه بسلا قيادة طليعية تنظم معارضته وضغطه لمنع هذه الاتفاقية بدءاً من خطوتها الاولى

وانتهاء بخطوبها الاخيرة ، بلما بمقدماتها السياسية والاعلامية وانتهاء باعادها الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية . ان هذا الشعب لم يتوقف قط عن مناهضة اجراءات الثورة المضادة عبر انتفاضته العفوية . وقد كان بالغ التكبر في التعبير عن معارضته منذ عام ١٩٦٨ الى اليوم ، بعماله وطلابه وفلاحيه ومثقفيه . ولكن طليعته القادرة على تنظيم الضغط والحيولة دون التدهور بل والمقاومة . كانت مفتحة تفتيتا مروعا . بعضها كان قد اختار « النضال » من داخل النظام . والبعض الآخر ناضل بالكلام ، والبعض الثالث بالصمت ، والبعض الرابع من خارج الحدود ، والبعض الخامس من داخل النظام القديم ، والبعض السادس من تحت الارض . هذا على صعيد « الشكل » وحده الذي كان - وربما لا يزال - يعكس تمزقا الينا في الفكر وضياعا فادح الثمن في اسلوب العمل . ان غياب الطلائع المنظمة للشعب المصري سواء بتشرذمها او تخطئها او ضعف نموها ، قد أجحش الانتفاضات العفوية لهذا الشعب ، واتاح للسلطة المضي في مخطط سيناء دون حساب جدي للمعارضة .

● ولان الانقسام العربي وخطل الاوراق العربية قد بلغ بعد حرب تشرين حدا مروعا ، امسكت فيه اكثر الممالك العربية بدفة القيادة السياسية : وتقاربت خلاله بعض الانظمة المتحررة والانظمة الرجعية ، وتمزقت الحدود الدتيا للاتفاق بين غالبية الانظمة الوطنية . ان النتائج السياسية لحرب تشرين افسحت المجال واسعا لعودة ممالك النفط واماراتها الى صدر الساحة العربية ، واقامت من نفسها جسورا وقنوات تصل بين الاجنحة المترددة في الانظمة المتحررة والامبريالية العالمية .

● ولان الوضع الدولي كان ولا يزال يشكل مفارقة مؤسسية في منطقة الشرق الاوسط . . ففي الوقت الذي تنحسر فيه شمس الاستعمار القديم والجديد عن مواقع اقدمه التقليدية في آسيا وافريقيا ، يظل الوطن العربي - خاصة في المشرق - مرتبطا من داخله وخارجه بحزام امن استعماري شديد الوطاة . ففى الداخل هناك اولا جرحنا القومي المتمثل بالوجود الاسرائيلي المرتبط عضويا بالامبريالية الاميركية . وفي الداخل ايضا هناك الانظمة الفنية بالمواد الخام والدائرة منذ امد بعيد في فلك النفوذ الامبريالي ، تكاد لا تمثل لها « اسرائيل » الا مشكلة دينية ، وعدوها الرئيسي هو حركة التحرر العربية . اما في الخارج فهناك الامبراطورية الفارسية تمسك بخناق الخليج ، وهناك حلف الاطلسي الذي يكاد يجعل من شاطئ البحر المتوسط المحاذي لتخومنا بحيرة اميركية رغم علاقات « حسن الجوار » بيننا وبين تركيا واليونان الا ان الصراع بينهما على قبرص يحول الجزيرة الى مصدر مباشر لتهديد أمننا .

وفي مثل هذه الظروف يصبح الاتحاد السوفياتي في مازق تاريخي لا يحسد

عنه ، خاصة وان الانقسام الرئيسي في الحركة الثورية العالمية يترك بصماته في هذه الاحوال لحساب القوى الرجعية المحلية والدولية . ومن ثم يصبح المجال اما التحرك - التقدمي - الدولي محدودا للغاية ، لانه محكوم سلفا بموازين الفسوى الداخلية في مصر والوطن العربي عامة .

### ★ ★ ★

لهذه الاسباب مجتمعة « نجحت » مسيرة اتفاقية سيناء . غير انه كما اضعفت حرب تشرين على انقلاب ايار ١٩٧١ شرعية استثنائية تعادي جوهريا منطق التاريخ الذي لا بد من تصحيحه اذا توفرت الشروط الداتية جنبا الى جنب مسع نضج الظروف الموضوعية ، فان « نجاح » اتفاقية سيناء باركانها الاقتصادية والاجتماعية المضرة في الاتفاق العسكري والسياسي هو الآخر نجاح استثنائي يعادي جوهريا حركة التاريخ التي لا بد من تصحيحها اليوم وقبل غد .

والكلمون بالتصحيح الثوري لحركة التاريخ - اي الفناء اتفاقية سيناء بمختلف معانيها الظاهرة والباطنة - هم الطلائع المنظمة للشعب العربي في مصر ، الطلائع التي تضبط الانتفاضات المفوية للجماهير في اطر نضالية قادرة فكرا وعملا على ايجار مشروعيها التاريخي . اي ان اليسار المصري على اختلاف منابسه الاجتماعية وجدوره الايديولوجية ، لا زال هو المرشح الوحيد لانقاذ الثورة مسن برائن الثورة المضادة .

.. ولكن ، من هو اولا وتحديددا ، اليسار المصري ؟

هل هو مجموعة المثقفين الذين عرفوا بنشاطهم « الشيوعي » خلال ربع القرن الاخير ؟ هل هو مجموعات الشباب التي ارتبطت بالنصرية - انتماء وتمردا - خلال السنوات العشر الاخيرة ؟

ام ان هذا اليسار هو بضعة افراد ظلوا في بؤرة الضوء بعد حل التنظيمات الشيوعية عام ١٩٦٥ ، ام انه على العكس من ذلك بضعة افراد بقيت على ولائها لفكرة التنظيم سواء تمكنت من تحقيقها - بالنجاح او الاخفاق - او انها احتفظت بها ضميرا ملعبا بين الضلوع دون الجراءة على الفعل ؟

هل اليسار المصري هو مجموعة العاملين تحت الارض ، في اطوار النظام او خارجه ، ام انه مجموعة العاملين فوق سطح الارض ، في اجهزة الاعلام الرسمية ، ام انه مجموعة العاملين خارج الحدود ؟

هل اليسار المصري هو العناصر « المثقفة » مسن مهنيين وكتاب وصحفيين

وننتين ، ام انه العناصر « العاملة » في الحقل والمصنع ؟ هل هذا اليسار هو  
« الفكر » ام هو « الفعل » ؟

الحق انني لا استهدف جوابا شاملا على هذه الاسئلة ، بقدر ما اتوخى  
الساهمة في ازالة الضباب الكثيف حول « اليسار المصري » الذي كاد من فرط  
التشويه ان يصبح « احجية » ولغزا في عيون الغالبية من الناس . حتى اوضحت  
الصورة الشائعة لليساريين تجمع في خطوطها بين الالحاد والدم والخروج المتبدل  
على الاعراف الاجتماعية السائدة . وقد شاركت في تزوير هذه الصورة المزيفة  
اطراف عديدة في مقدمتها الدعاية الاستعمارية التي ارتدت لوقت من الزمن ثوبا  
انجليزيا ثم تحولت - لوقت طويل - الى الرداء الاميري . في مقدمة هذه الاطراف  
ايضا الاتجاهات السياسية التي توملت بالدين لخدمة اهدافها كجماعة الاخوان  
المسلمين . وشاركت بنصيب موفور في تزييف الصورة الايدي الملوثة بالتعاون مع  
القرب وبالولاء للرجعية المحلية ، كصحف ومجلات دار اخبار اليوم . كما ان  
التناقضات الحادة بين سلطة ٢٣ يوليو والشيوعيين لم تكن بعيدة - نسي بعض  
الفترات - عن المشاركة في اهتزاز الصورة بقصد او عن غير قصد لا يهم .

ولا شك ان الاصول التاريخية والاجتماعية للقيادات اليسارية المصرية ، ومناخ  
الفهر المبكر من جانب السلطات المتوالية على طول التاريخ الحديث ، كانت ضمن  
الجدور الموضوعية لعديد من الاخطاء السياسية والتمزقات التنظيمية التي لم تكن  
بعيدة هي الاخرى عن تشويهات الصورة الشائعة عن اليسار المصري .

ولكن هذه الصورة ، رغم كافة ما اصابها من تزوير وتشويش ، لم تخف تماما  
الصورة الصحيحة . . ذلك ان اليسار المصري ظل دائما اكبر من التنظيمات السرية  
والوجوه العلنية ، اشمل من القيادات التاريخية ، واعرض مسن منابر الاعلام ،  
اعمق من الشعارات المرفوعة واوسع من القطاعات المثقفة واسبق نسي رؤية  
المستقبل .

كان اليسار المصري ولا يزال حركة شعبية عميقة الجذور في ارض الواقع  
الوطني ، تتجسد حينما في تنظيم سري وحينما آخر في مجلة علنية وحينما ثالثا نسي  
عمل نقابي وحينما رابعا في جبهة طلابية او انتفاضة فلاحية . ذلك ان التنظيم الجامع  
النابع لجماهير الثورة ، كان ولا يزال نقطة الضعف الرئيسية في حركة هذا الشعب  
التي يستقطبها في الاقلب الامم عجز السلطات المتعاقبة منذ اكثر من نصف قرن  
عن حل المسالتين المحوريين في حياة البلاد وهما : المسالة الوطنية ومشكلة التقدم  
الاجتماعي . وكان الضغط الجماهيري الكاسح - غير المنظم - هو الذي يوجه  
السلطة الى احد طريقين لا ثالث لهما : القمع او الاصلاح الاجتماعي البطيء .  
وليست مصادفة ان تكون « الطليمة الوفدية » من ثمار حزب الوفد ، كما انها

ليست مصادفة ان تتخذ سلطة ٢٣ يوليو بعض الاجراءات الوطنية، والتقدمية ، بينما كانت مئات العناصر الشيوعية وراء الاسوار .

اي أن « الشارع » هو اليسار المصري ، والتغيير لا يتجاوز دائما حدود الثورة الراديكالية من داخل السلطة . ومعنى ذلك بوضوح انه لم يوجد بعد التنظيم الذي يجسد الشارع في احداث التغيير في المجتمع بتغيير السلطة ذاتها . ان الشارع في معظم بلدان العالم يساري بالضرورة ، فهو الرمز السياسي لجماهير العمال والفلاحين والفئات التقدمية من البورجوازية الصغيرة . ولكن هذا الشارع نسي البلدان الاخرى له مثلوله وتنظيماته ، وهي التي تدخل به ومعه في حوار هادئ او ساخن مع السلطة القائمة . اما الشارع المصري فهو ليس يساريا فحسب ، وانما هو اليسار مباشرة .

كيف كان ذلك ؟

ان اقوى التنظيمات السرية في تاريخ مصر الحديث هو بلا منازع تنظيم الاخوان المسلمين ، اي الحزب اليميني المتطرف . كما ان اكبر التنظيمات العلنية في تاريخ مصر الحديث كان بلا منازع هو حزب الوفد . وقد اخفقت سرية ووحدة التنظيمات الشيوعية اخفاقا مريرا ، كما اخفقت علنية التنظيمات الناصرية من هيئة التحرير الى الاتحاد القومي الى الاتحاد الاشتراكي الى جهازه الطليعي اخفاقا لا يقل مرارة .

فلنتأمل هذه المجموعة من « الحقائق » التاريخية ، ولنحاول ان نستشف من باطنها شيئا ما ، بل أشياء :

● لولها انه حين يكون التنظيم يمينا رجعيا متطرفا فانه يتمتع بقوة البناء الحديدي والاستمرار الصلب ، رغم كل ما يتعرض له من التصفيات والمطاردات ، ولكنه ابدا لا يصل الى السلطة سواء في ظل الديمقراطية الليبرالية ( لسم يحصل الاخوان المسلمون على مقعد واحد في مجلس النواب ايام الوفد ) او في ظل العلاقة الخاصة التي كانت تربط بعض القيادات ببعض أعضاء مجلس ثورة ٢٣ يوليو .

● والملاحظة الثانية ان اكبر التنظيمات العلنية التي وصلت الى الحكم ، كان حزب الوفد . وهو لم يكن حزبا بالمعنى الدقيق للتعبير السياسي والتنظيمي ، وانما كان اقرب الى المنتدى الذي تجمع بين افراده مجموعة من القيمين في مقدمتها الليبرالية السياسية ومجموعة من لشخصيات لتاريخية كسعد زغلول ومصطفى النحاس .

● والملاحظة الثالثة ان التنظيمات الشيوعية التي لاقت الاهوال الاسطورية من القهر والمطاردة والتسرب البوليسي الى داخل صفوفها قد عرفت من التمزق

والبعثرة والتشتت - لاسباب كثيرة - ما لم تعرفه غيرها من التنظيمات . ولكنها رغم ذلك كله مارست تأثيراً فكرياً ودوراً سياسياً من خارج السلطة يتجاوز حجمها الحقيقي . انها لم تشكل بذاتها ضغطاً على السلطات المتوالية ، وانمسا استطاعت بفعاليتها الفكرية والسياسية داخل المجتمع ان تشيع جواً عاماً ضافها . . لا يقتصر على الثقافة والأدب والفنون ، وانما يصل الى حدود العمل الوطني والاصلاحات الاجتماعية . واذا كان الفضل اكبر الفضل يعود الى نشاط حزب الوفد لسي استطاب الجماهير المصرية حول المسألة الوطنية التي سميت حينذاك بقضية الجلاء ، فان الفضل اكبر الفضل يعود الى الماركسيين المصريين في استطاب ارض قطاعات الشعب المصري حول المسألة الاجتماعية وما يسمى حينذاك بقضية العدل الاجتماعي . بالإضافة الى التغييرات الجوهرية التي ادخلوها في ميادين الفكر والثقافة والادب والتي امتد تأثيرها الى خارج الحدود الإقليمية لمصر الى رحاب الوطن العربي بأكمله .

● والملاحظة الرابعة هي ان تنظيمات السلطة الناصرية لم تنجح في تشكيل الحزب بالرغم من انضمام ملايين الافراد اليها ، وبالرغم من انها تنظيمات السلطة القائمة ، وبالرغم من ان هذه السلطة قد اتخذت في بعض الفترات مواقف واجراءات لمصلحة الغالبية من الشعب . وذلك لفقدان عنصر « الاختيار الحر » فلم يكن امام المواطن المصري سوى تنظيم الحكومة ليدخله . وهذا هو الفرق الجذري بين الانتماء القديم الى سلطة حزب الوفد الذي يذهب ويحيى وسلطة الدين جأءوا ولا يذهبون !

ماذا تدلنا هذه الملاحظات ؟

● تدلنا ، اولاً ، على ان الشارع المصري ظل منذ اواخر العشرينات الى اوائل الخمسينات شارعاً وفدياً سواء كان الوفد في الحكم او خارجه ، وان هذا الشارع اصبح ناصرياً منذ اواسط الخمسينات الى اواسط الستينات سواء كان عبيد الناصر منتصراً او مهزوماً . . وان الانتماء الى الوفد ، او الى الناصرية كان ارتباطاً بمجموعة من القوم والطموحات والاشخاص اكثر منه ارتباطاً بحزب او تنظيم .

● تدلنا ايضاً على ان هذا الشارع لم يكن شيوعياً ولا اخوانياً ، رغم ان الشيوعيين المصريين كانوا اكثر التعبيرات السياسية قرباً من أجلام الشعب المصري وأمانيه ، وبالرغم من ان الاخوان المسلمين تستروا وراء اقدس المقدسات في حياة الغالبية العظمى من المصريين . ولم يستطع الاخوان ولا الشيوعيون ان يستوعبوا حركة الشارع المصري استيعاباً تنظيمياً رغم حداثة التنظيم الاخواني او بسببها ورغم تمزقات التنظيمات الشيوعية او بسببها .

● ولكن المحلل يقع في خطأ فادح اذا استنتج من هذا « الواقع » هذه الندة السياسة الساذجة والقاتلة بان الشعب المصري وسطي الاتجاه يكره التطرف . ان المؤرخ يتزلق في مهاوي الخطا الاكثر فداحة اذا ساوى في موقف الشارع المه من الاخوان والشيوعيين .. فالحق ان هذا الشارع لم يكن في يوم من الايام وس او محايدا .

● وانما هناك خاصية سياسية في تاريخنا الحديث تكاد تبلغ درجة القناد وهي عفوية الهبات الجماهيرية عند المصريين وتلقائية التحرك الشعبي الاكبر ح من اي تنظيم والابعد انضباطا بأي حزب .. هكذا كان الشارع وفديا بمعنى ابعاء يكون من الحزبية الوفدية ، فالوفديون الحزبيون انفسهم لم يكونوا يشكلون حز بالمعنى العلمي الدقيق للكلمة .. وانما كان الامر كله ارتباطا من جانب الجماه بالاستقلال والديمقراطية وشخصية سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس كذلك كان الشارع ناصريا بمعنى ابعاء ما يكون من عضوية هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي ، وهي التنظيمات الناصرية التي اخفقت باعتراف قاد في خلق حزب حقيقي ، وانما كان ارتباطا من جانب الشعب بالانجازات الوطنية والاجراءات التقدمية وشخصية جمال عبد الناصر .

● ولا بد من التفرقة الحاسمة بين موقف الشارع المصري من الاخش والشيوعيين ، فبالرغم من بعثرة التنظيمات الماركسية وانقساماتها للانهاية كان الرهم على الاتجاهات الكبرى التي انتسب اليها الشارع انتسابا رمزيا كالو والناصرية ، ارا ضخما وفعالا وحيانا حاسما . كانوا هم الدين اثمرت افكار الجناح اليساري في حزب الوفد والذي دمي بالطليعة الوفدية ، وكانوا هم الذي تفاعلت صداماتهم ولقاءاتهم مع الناصرية ، فثمرت الصياغات التقدمية لواء ٢٣ يوليو وشعاراتها والعديد من اجراءاتها ، بل ان تحول حزب كان يداهب الفاد كمصر الفتاة الى المناداة بالاشتراكية لم يكن بعيدا عن تأثيراتهم .

● ان ابتعاد الكتلة الرئيسية من الشعب المصري عن فكرة التنظيم تحتاج تامل عميق فهي ظاهرة كاملة تستحق الدراسة المطولة . ولكننا نكتفي هنا بالقند ان هذه الظاهرة تفسر وفدية الشارع حيننا وناصريته حيننا آخر . انه انتساب رمي كما قلت ، فالحقيقة ان الجماهير العريضة لم ترتبط تنظيميا بأي من الاتجاهين وانما هي ارتبطت بالاهداف العامة والرجال ، سواء كانت هذه الاهداف احلام ووعودا او حقائق واجراءات ، وسواء كان الرجال في قمة السلطة او في ذم التاريخ . ولعل الباحثين سوف يتوقفون طويلا امام جنازتين في تاريخ الشعب المصري : جنازة مصطفى النحاس عام ١٩٦٦ وجنازة جمال عبد الناصر عام ٧٠ كان الاول بعيدا عن الحكم منذ خمسة عشر عاما وكان الثاني مهزوما في حبر



مدمرة منذ ثلاث سنوات فقط . ومع ذلك خرج الشارع المصري عن بكرة أبيه  
بوجهها باللايين في بحر من الدموع .

● ذلك ان الشارع في بلادنا هو « اليسار » مباشرة ، حين يكون وفديا وآخر  
يكون ناصريا ، لكنه في جميع الاحوال ومن حيث الجوهر هو اليسار لا شارعا  
يساريا فحسب ، انه المصدر الاول والقياس والرادار السابق الى رؤية البعيد .  
لذلك فهو ربما تناقض مع هذا التنظيم اليساري او ذاك ، ولكنه دائما في تناقض  
جدري مع اليمين بتنظيماته المختلفة . والتنظيم اليساري ينجح حين يتلقى تعليماته  
من الشارع ، حين يضع اذنه على دقات قلبه ويضع عينه خلف نظارته . وتبقى  
للشارع مكانة القائد .

● فهو يتكرر اشكال النضال الوطني والاجتماعي ويرسي تقاليد العمل  
السياسي الموسوم بطابعه . وهو يبادر او يؤيد او يتخذ موقفا سلبيا . ولكنه في  
جميع الاحوال لا يستغني عن التنظيمات الوطنية القائمة سرية كانت او علنية . انه  
يؤكد في مختلف وثباته انه ليس بديلا عنها . ولكن الفرق يظل هائلا بين ظاهرة  
الشارع المصري ، وظاهرة التنظيمات الحزبية في بعض الاقطار العربية الاخرى حيث  
تستطيع ان تحرك شارعها وفقا لتعليماتها تحريكا دقيقا وحيث انها حين تدخل  
مرحلة الجور في غياهب السجون يصاب الجزء الذي تسيطر عليه من الشارع  
بالشلل حتى يظهر كادر جديد وهكذا . اما الشارع المصري فلا تؤثر عليه تأثيرا  
حاسما مراحل الجزء الديمقراطي . انه يبتئس حقا للعطل المفاجيء الذي يصيب  
شريانه الفكري حين يدخل المناضلون المنظمون وراء الاسوار ، ولكنه لا يكف مطلقا  
من الحركة والضغط والفعالية وكان شيئا خطيرا لم يحدث . والسلطات التي كانت  
تسجن الوفديين او الشيوعيين او الناصريين لم تكن تجني ثمار القمع لان مشكلتها  
الحقيقية هي هذه الملايين التي يخطف منها بعض الافراد ولكن نشاطها لا يتوقف .  
من هنا كانت الفكرة المأجورة من الفهم والقائلة بان هناك « اقلية مندسة » تكاد  
تصبح اضحوة الزمان . لان الحقيقة التي تصنعهم هي ان الشعب كله ، « اقلية  
مندسة » اذا جازت المفارقة التعبيرية الصارخة .

الشارع المصري هو اليسار ، ولكنه ليس بديلا عن التنظيمات اليسارية بل  
هو يستمد منها الروح والوعي او ما اُسُميت بالمنابع العام الذي اشاعه الماركسيون  
المصريون في هواء المجتمع المصري . ولكن عجز الحكومات عن تقديم الحلول الجذرية،  
سواء للمسألة الوطنية او للمسألة الاجتماعية هو الذي يجنح بالشارع المصري  
تاريخيا ناحية اليسار . ذلك ان العمود الفقري لهذا الشارع كان ولا يزال هو العمال  
والفلاحون والطلاب والمتقنون وصغار الحرفيين . اما برجوازية الموظفين بجهازها  
البيروقراطي الضخم ، والبرجوازية الزراعية بتقاليدها الريفية الموروثة عمن  
الاقطاع ، والبرجوازية التجارية التي عاشت حياتها وترعرعت في احضان

الاحتكارات الأجنبية الدافئة ، فانها تشكل غالبا الحصن الحصين للرجعية والاستبداد والسلبية . . اما البرجوازية الصناعية فلم يمنحها الزمن فرصة التكون الكامل ولا عصر التنوير .

هكذا كانت الانتفاضات الفلاحية التي تشهد عليها موابيل الشعب وهو يغني الى الآن سيرة « ادهم الشراوي » و « ياسين وبهية » ولعل قرية كمشيش واستشهاد المناضل صلاح حسين هي أحدث هذه البطولات الملحمة .

كذلك كانت « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » عام ١٩٤٦ تتوجعا من الشارع - اليسار ، لمختلف فصائل العمل الوطني في المصنع والجامعة ممن شيوعيين ووفديين ومستقلين وغيرهم . ان الاكثريّة الصامتة في بلاد غيرنا هي التي تتكلم في بلادنا .

والفرق الخطير بين « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » عام ١٩٤٦ وبين حريق القاهرة في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ هو الذي يضع خطا فاصلا بين يسارية الشارع المصري وبربرية الثورة المضادة . كذلك يتألق هذا الخط الفاصل بين جماهير العمل الفدائي على ضفاف القنال عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ وجماهير أزمة مارس ١٩٥٤ . ويتضح هذا الخط الفاصل أخيرا بين العمل الديمقراطي الجماهيري الذي عرفته مصر منذ ثورة ١٩١٩ الى الآن ، والاغتيالات الفردية .

الشارع المصري وإن يكن بعيدا عن فكرة التنظيم الحزبي ، فهو أبعد ما يكون عن الفوضى والتخريب . وقد دللتنا أحداث التاريخ دائما على ان تمكيد الاسلوب الديمقراطي بتشويه مظاهره او اضراب او اعتصام او اجتماع او غيرها من الاشكال التي ابدعتها الجماهير لحظة الخلق الثوري ، لا ينسجم الا بامتداد اصابع « الحكومة الخفية » هي التي تحرق وتدمر وتحاول عبثا حرف الشارع عمن خطط سيره الرئيسي . او انها تستغل المناسبة لسرقة بعض المناضلين من بيوتهم . او انها تبدأ العنف ولا بد حينئذ من الدفاع عن النفس .

لقد خرجت الجماهير المصرية ليلة التاسع من يونيو - حزيران ١٩٦٧ ، نسم في جنازة عبد المنعم رياض ثم في جنازة عبد الناصر ، بالملايين الهادرة دون توجيه من احد بل لتوجه احدا ، ودون حادثة تخريب واحدة وفي وقت كانت السلطة فيه بالغة الضعف . ومن حادثة كوبري عباس الشهيرة التي اغرق فيها اسماعيل صدقي طلاب الجامعة في النيل الى حركة الطلاب عام ١٩٧٣ ظلت التقاليد الديمقراطية العريقة سارية المفعول بين الجماهير . لقد استعادت بلجانها الوطنية المنبثقة من صفوفها أعظم التقاليد في تاريخنا الوطني . فالشارع المصري ليس مستقطبا تنظيميا من جانب حزب من الاحزاب ، ولكنه بالمقابل ليس بالونا مليئا

بالهواء تتجاذبه الرياح ويطفو على سطح الامواج . ان له ابداعاته الخالصة في  
الجامعة والمصنع والحقل .

### ★ ★ ★

وقد ابدع الشارع المصري منذ عام ٧٢ ولا يزال يبدع الى اليوم - في مواجهة  
الردة التي اصبحت اتفاقية سيناء ومرا مكثفا لها - انتفاضاته العفوية المتتالية في  
مختلف مجالات الفكر والعمل المصريين ، نشير هنا الى اهمها في ايجاز لاستخلاص  
قوانين المسيرة المضادة للثورة المضادة :

١ - **حركة الطلاب** التي تمتد جلودها القريبة الى عام ٦٨ غداة الهزيمة ،  
ولكنها في عام ٧٢ تمكنت من التبلور النسبي والتماسك والاستقطاب . فلم تقع في  
مصبدة القوضى الليبرالية على صعيد الفكر ، ولا في شبكة العنف على صعيد  
العمل . وقد ساعدها في ذلك التطورات السياسية التي شذتها البلاد بعد غياب  
عبد الناصر .

والحركة الطلابية المصرية التي كانت اقرب لان تكون مجرد رد فصل على  
احداث الهزيمة وفساد المؤسسة العسكرية واجراءات السلطة القمعية ، تحولت  
عام ٧٢ الى ما يشبه الحركة السياسية الوكيلة عن طبقات اجتماعية معينة . فلم  
تعد برامج التعليم المتخلفة ، اي المطالب الفئوية ، هي مصدر النشاط الطلابي من  
اجل التغيير . لم تعد الالاحة غير الديمقراطية للجامعات ، وعلافة الاساتذة  
بالطلاب ، وعلاقة الطلاب باحادانهم هي نقطة الانطلاق في صياغة برامج التغيير .  
بل اوضحت قضايا التحرير الوطني والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والمقاومة  
الفلسطينية والوحدة العربية هي رؤوس المسائل لدى الطلاب . ولم تعد الحركة  
معزولة في مدرجات الجامعة وقاعات المحاضرات ، بل اتصلت في الاغلب الاعم  
بحركات المثقفين والمهنيين الموازية لها . وقد ابدعت اشكالها التنظيمية الخاصة بها  
كاللجان الوطنية ، ومنابرها الاعلامية المستقلة كجرائد الحائط . ونظمت تفاعلاتها  
مع دوائر المثقفين والمهنيين في نوادها السياسية ومهرجاناتها الفكرية والادبية  
ونشاطاتها الفنية والمسرحية .

ولان حركة الطلاب المصريين خرجت من عنق الزجاجة الفئوي ، وامست  
اقرب ما تكون للطلائع الثورية شبه المنظمة ، فقد تمددت فروعها الابدولوجية  
تعدد جلودها الاجتماعية . وكادت تصبح مؤشرا للانقسام الوطني الشامل  
بانقسامها المبكر بين المجموعات الناصرية والماركسية في جانب والجماعات الدينية  
في جانب آخر .

وبين عامي ٧٢ و ٧٥ مروا بعام الحرب ، تعرضت حركة الطلاب المصريين

لمد وجزو شديدين ، سواء في تحالفاتها وخصوماتها الداخلية او في موقفها من النظام او في علاقاتها بالقوى الاجتماعية المختلفة . وكما ان الحسب بنتائجها السياسية المحددة - وصولا الى اتفاقية سيناء - قد تسببت في بلبلة عنيفة داخل صفوف الشعب والوطن العربي والعالم ، فقد كان من الطبيعي ان تتسبب فسي اضطراب حاد بين صفوف الطلاب . وقد وقعت نتيجة لذلك بعض الأخطاء الفكرية والعملية .

كان أفدح هذه الأخطاء على الإطلاق هو التصور اليساري النزق بأنه يمكن لحركة الطلاب أن تكون بدلا عن الحركة الوطنية المنظمة . وبالطبع ليس هناك منشور طلابي واحد يقول هذا الكلام . ولكن التحليل السياسي الذي قام به البعض سواء للسلطة القائمة او لحركة المجتمع المصري ، يعطي هذا الإيهام خاصة في الممارسة السياسية الاحادية الجانب لهذا البعض . حيث مالت في الاغلب الامر الى تضخيم دور الطلاب في قيادة الانتفاضة الوطنية الشاملة ( عشية الحرب ) الامر الذي ادى بها فعليا الى مواقع ذليلة ( غداة الحرب ) . ولا شك ان لحركة الطلاب المصريين خصوصيتها التي تتلاءم مع الواقع الخاص لحركة النضال المصري ، ولا شك انها ابدت في نطاق هذه الخصوصية ( رقابتها الايجابية النشطة ) كما احب ان ادعو محتواها السياسي . ولكن هذا الدور الفاعل لا يتجاوز - كيفيا - مكانة الطلاب في هيكل الانتاج ، وبالتالي قدرتهم الموضوعية على تغيير هذا الهيكل . ان هذا الخطأ في تقدير القوة الذاتية من موقع المبالغة قد ادى الى عزل الحركة نسبيا بعد حرب تشرين عن أعرض الجماهير .

والخطأ الثاني هو التصور اليميني الدارج والذي يدعو الى حصر النضال الطلابي في الحدود الجامعية والاطر الشرعية للنظام والارتقاء كليا في احضان اللوائح والقوانين والاقتصار على كشف التناقض بين اقوال السلطة وافعالها ، والابتعاد قدر الامكان عن استفزازها حتى لا يتسنى لها ضرب الحركة . وبالطبع ليس هناك منشور طلابي يقول هذا الكلام مباشرة . ولكن فكر البعض وممارستهم السياسية ، يدلان في غير عناء على هذا التصور « الفئسي والشرمي » لنضال الطلاب . مما أسهم أكثر فاكثر في عزل الحركة عن أصولها الاجتماعية من ناحية وتطويق طموحاتها السياسية من ناحية أخرى .

والخطأ الثالث هو غياب الرؤية الواضحة لهوية السلطة اقتصاديا واجتماعيا اي طابعها الطبقي ، مما اوقع حركة الطلاب أحيانا كثيرة في مزلق « التكليق » على قرارات او خطب او اجراءات سياسية يقوم بها النظام . ولما كان الوجه السياسي في بعض الاحيان ليس أكثر من قناع يخفي الوجه الطبقي الحقيقي ، ولما كان « الاعلام السياسي » في احيان أخرى متناقضا ، فقد تسبب ذلك فسي اهتزاز الفكر السياسي للطلاب من آن لأن ، كما تسبب في تمزق الجسم الرئيسي للحركة الطلابية من اتجاه الى اتجاه ، كذلك تسبب غالبا في ترجيح كفة اليمين الطلابي .

غير ان هذه الأخطاء الثلاثة - وغيرها كثير - لا تنفي ان الحركة الطلابية المصرية منذ عام ٧٢ كانت ابداعا يساريا للشارع الشعبي في مصر فسي مواجهة اتفاقية سيناء قبل اكتوبر وبعدها . وانها في مجموعها العام لم تكن ظاهرة مرغوبة مؤقتة - لم تكن مظهرة - بل شكلت استمراريتها ظاهرة شعبية راسخة . كما انها ابرزت الى الوجود السياسي مجموعة من القيادات الشابة التي تزدد نضجا مع الايام . وكانت مصدرا سخيا للعديد من النماذج النضالية التي تجاوزت اسوار الجامعة الى ميدان التنظيمات السياسية الواسعة نسبيا كالتنظيمات الماركسية والناصرية .

وكما اننا لا نجد تحليلا طبقيًا شاملا في بيانات الطلاب المصريين لطبيعة السلطة وهوية النظام ، لا نجد أيضا تحليلا سياسيا شاملا لاتفاقية سيناء . . ولكننا اذا غرضنا النظر عن الموقف الفكري المباشر من هاتين المسألتين - وهو تقصير فادح لا ريب - فاننا نلاحظ على المواقف العملية للطلاب من « تفاصيل » اتفاقية سيناء ومسيرتها كالموقف من القطاع العام والاصلاح الزراعي ومكاسب العمال والفلاحين وتحرير الارض والقضية الفلسطينية واجهزة الاملاص ونضال المثقفين وتقييم الناصرية ، نلاحظ على مواقفهم العملية من هذه القضايا بالاضافة الى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة والمتربة على نتائج الحرب والاتفاقية ، انهم يمتون الملامح العامة للطبقة القائدة للسلطة الراهنة والمحتوى العام لاتفاقية سيناء المضادة لروح اكتوبر المجهضة .

ولقد كانت حركة الطلاب عند بدء ظهورها « مفاجأة » للكثيرين في فمسة الفراغ الحزبي الذي عانت منه مصر في ظل هيمنة التنظيم السياسي الوحيد للدولة الناصرية ، وفي خضم الاعلام الموجه والسلطوي النظرة ، وفي ذروة تخلف برامج التعليم ومناهج التربية المتخلفة عن حضارة العصر وأفكار العالم الجديد ، وفي عهد طويل الامد انقطعت خلاله الصلة بين اجيال الخمسينات والستينات والتقاليد العريقة لاجيال الطلاب المصريين في الاربعينات وما قبلها حتى اوائل القرن.

ولكن المفاجأة تزول تدريجيا حين نعلم انه من احشاء الثورة الناصرية ذاتها ولدت هذه الظاهرة الابداعية في تاريخنا السياسي . . فهؤلاء الطلاب هم ابناء العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بأجنحتها المختلفة ، هم الذين فلزوا بحق مجانية التعليم فدخلوا الجامعات افواجا . وفدوا اليها من القرية والكفر والتبع في الريف ومن الحارة والزقاق والحي الشعبي في المدينة . وكانوا يعودون منها في نهاية اليوم او العام الدراسي الى بيوتهم واكواخهم ، بيوت العمال والوظفين الصغار واكواخ الفلاحين ، فالصلة لم تنقطع يوما بين اصلهم الاجتماعي وطموحهم . ومن ناحية اخرى ابحت لهم في فترات متفاوتة ما لم يتح لغيرهم من « ثقافة » خارج جدران الجامعات . . ثقافة الكتاب والفنانين والصحفيين الوطنيين

التقدميين الديمقراطيين ، وثقافة العالم المتطور التي كانت تباع أحيانا كثيرة على أروصفة الطرقات ، وأحيانا أخرى كانت تعدها النيابة العامة من المضبوطات والقرائن الدالة على « احمرار » من يقتنيها .

في جميع الاحوال كانت حركة الطلاب المصريين ولا تزال من إبداعات الشارع المصري الوطنية الخالصة التي اخترق بها جدار العوف . كانت من زاوية ما رده على الهزيمة ووقوده في الحرب واحتجاجة الذي لا يتوقف على مقدمات اتفاقية سيناء ونتائجها . كانت أيضا ولا تزال بندا حيا في جدول اعماله النضالي ، ونصا له صفة الديمومة في برنامجه المضاد للثورة المضادة .

٢ - حركة العمال التي كانت الشرارة الاولى لانتفاضة ٦٨ والتي كسان مصدرها الرئيسي عمال المصانع الحربية في حلوان هي ذاتها التي قامت بالمبادرة الكبيرة اول عام ١٩٧٥ حيث تلته المبادرات المبدعة لجماهير العمال في اكبر مدينتين صناعيتين وهما المحلة الكبرى ( آذار ٧٥ ) وكفر الدوار ( آذار ٧٦ ) . وبين هذين التاريخين يمكن رصد العلامات البارزة على طريق النضال التاريخي للطبقة العاملة المصرية . وهي الطبقة ذات الجدور الغائرة في وجسدان الشعب المصري وإبداعاته المستمرة لمنجزات الثورة . فقد كانت قبل حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي العصب الرئيسي لتلك الانتفاضة المشهودة في الأربعينات والتي اتخذت لها شكلا تنظيميا هو اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ . وهي التي قدمت اول شهداء المعارضة الديمقراطية عام ١٩٥٢ ببطليها خميس والبكري .

وقد كان من الثمار الوطنية التي حصلت عليها الطبقة العاملة المصرية بكفاحها الدائب الوصول ان انعطفت بحركة الثورة الناصرية في الستينات انعطافا حاسما . سواء بالتأميمات الواسعة لوسائل الانتاج او بالتصنيع الثقيل والتحديث او برفع الحد الأدنى للأجور او بالمشاركة في ادارة المؤسسات وأرباحها او بالاعتراف السياسي للعمال والفلاحين بنسبة لا تقل عن ٥٠ بالمئة في التمثيل الشعبي والتشريعي على مختلف المستويات .

فاذا أضفنا الحجم الذي تحتله اليد العاملة المصرية في هيكل الانتاج الوطني المصري ، تبين لنا حجم الدور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المرشحة له لتربخيا في حمل عبء التصدي للردة المتمثلة في اتفاقية سيناء بخطواتها المحسوبة خطوة خطوة على كافة الجبهات . فتصفية القطاع العام وهيمنة القطاع الخاص وبالذات وجهه الطقيلي والتيسير لرؤوس الاموال الاجنبية على حساب الصناعة الوطنية ومكتسبات العاملين المصريين وضرب العلاقات المصرية السوفياتية وما تنعكس به على فروع الصناعات الحربية وغير الحربية ، كل ذلك مما أقرزته اتفاقية سيناء في مقدماتها وسياقها ونتائجها على السواء ، انما يوجه ضربته الرئيسية الى

## جماهير الطبقة العاملة المصرية .

ومن هنا لم تكن انتفاضاتها العفوية اول عام ١٩٧٥ الا حلقة جديدة اختتمت المرحلة التي بدأتها عام ١٩٦٨ وافتتحت المرحلة التي بدأتها في آذار ١٩٧٥ ذلك ان اهم ما في تحرك كاثون الثاني - يناير ١٩٧٥ ان عمال المصانع الحربية في حلوان هم الذين تحركوا ، وكانوا هم ايضا اول من تحركوا غداة الهزيمة في شباط - ايسار ١٩٦٨ ولكن حركتهم العفوية الجديدة قد اصطدمت في التوقيت بمخطط قوى السلطة ومناخ التسوية الذي تهيء له . . ذلك ان النظام كان بعدالعدة لاجياء بيان الاسكندرية الشهير بهدف الضغط على المقاومة الفلسطينية والتشاور مع اكثر الدوائر العربية رجعية بشأن التسوية المرتقبة وقيادة حملة التشهير الضارية ضد الاتحاد السوفياتي واعتقال مجموعات هائلة من قادة النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والتعاونيات الفلاحية ، ودس العناصر الباحثة للتخريب . غير ان تحركات اول يناير ١٩٧٥ تبقى مجرد امتداد لما سبقها مباشرة من مظاهرات واضرابات وامتصاصات خاصة في مصانع وجامعة الاسكندرية وقصر الثقافة ببسور سعيد وجنازة المشير احمد اسماعيل .

اما المبادرة الحاسمة فقد آتت في آذار ١٩٧٥ بالمحلة الكبرى حيث لم تشهد المدينة الصناعية المصرية البارزة اضرابا يمثل الحجم الذي حدث منذ عام ١٩٤٧ . انها المدينة الام لصناعة الغزل والنسيج وتضم اضخم تجمع عمالي موحد يبلغ تعداده ٣٣ الف عامل على وجه التقريب في القطاع العام وحده ، بالإضافة الى عشرات الاف من العاملين في القطاع الخاص بالمدينة ذاتها . وكانت مصانع المحلة وشركاتها قد استقبلت حوالي ٥٤٠٠ عامل من الذين كانوا مجندين في خدمة القوات المسلحة . وقد تحرك عمال المحلة في البداية احتجاجا على لائحة الاجور مطالبين بلائحة جديدة اكثر عدلا تضمن حقوق العمال المائدين من الخدمة العسكرية في الترقية وزيادة الاجر ، وترفض تطبيق قانون الاصلاح الوظيفي السلبي يعتبر الشهادات الدراسية أساسا للترقية ومعيارا لسلم الاجور ضاربا بذلك مصالح العمال الذين يعتمدون على الانتاجية والخبرة . كذلك طالب عمال المحلة بوسائل انسانية للامن الصناعي تحميهم من حالات الربو التي تقود الى الإصابة بالدرن .

ولكن السلطة رأت ان ترويض الطبقة العاملة وفرض القيادات الصفراء عليها كفيل بان ينسبها هذه المطالب والحقوق المشروعة فعملت الى تجاهلها زمنا طويلا ، مادفع عمال المحلة الى استخدام « الاضراب » سلاحا في الحركة . . وقد اعتصمت بالفعل وريدتان من العمال يومي الاربعاء والخميس ١٩ و ٢٠ آذار ١٩٧٥ رغم تطويق قوات الامن التابعة لمحافظة الغربية للمصنع . ولكن الاضراب حتى ذلك الوقت ظل سلميا . وفي صباح الجمعة ٢١ آذار وصلت قوات الامن المركزي الى المدينة فانارت خواطر ذوي العمال المنصمين ، ثم قامت طائرات مقاتلة باختراق

حاجز الصوت بقصد الارهاب ، ولكن اهل المدينة تصوروا - من هول الفرقة وتحطم زجاج النوافذ - ان الطائرات تقصف المصنع بالتقابل فالت زمام الاهالي وهب الالوف من المواطنين يدودون عن ابنائهم المحاصرين . واحتشد في المظاهرة الكبيرة عمال القطاع الخاص وعمال المحالج والخدمات والطلاب . وارتفعت الشعارات واللافتات المفاجئة تماما ، والتي تقول « عبد الناصر ساب وصيصة - العمال مع الفدائية » ، « عبد الناصر ياما قال - خلو بالك من العمال » . وبانفلات الزمام من قوى الامن الداخلي ، قام بعض العمال بدخول بيوت المديرين حيث انتزعوا منها الثريات الكريستال والثياب الغالية والطعام الفاخر ، وعلقوا كسل شيء دون اي تخريب على اعمدة الكهرباء والدليفونات والاشجار والى جانبها نماذج من الخبز الاسود والثياب المهلهلة دون تعليق . وكتب مصطفى امين في اليوم التالي بجريدة « اخبار اليوم » ان عمال المحلة هم الدبسن افعلوا مباحثات كيسنجر !

اما داخل المصانع فقد اقام العمال ما يمكن اعتباره دون زيادة او نقصان اول كومونة عمالية حقيقية ، فالاعتصام جرى جنبا الى جنب مع التسيير الذاتي لعجلة الانتاج ، بحيث لم يتوقف العمل ، بل تشكلت على الفور اللجان الادارية والرقابية والفنية التي نقلت ملكية المصنع طيلة الايام الثلاثة المجيدة الى العمال انفسهم . . وهو الامر الذي اسفر عن الصدام الدموي مع السلطة فسقط خمسون شهيدا واعتقل الفا مناضل ناصري وماركسي وتقايب . ان ما سمي « فشل » كيسنجر في اذار قد عرف طريقه الى « المالحق » في قمة سالزبورغ التي افنت بدورها السى النجاح وتوقيع الاتفاقية بالاحرف الاولى مع بداية ايلول من نفس العام .

ولكن موجة الاضرابات لم تتوقف . وبقيت اصداء كومونة المحلة تتمتع بتأييد ساحق من عمال مصنع شركة الغزل بالنصورة وعمال الحديد الصناعي بحلول وعمال النسيج بشبرا الخيمة حيث قام حوالي ٣٠ الف عامل في شركة الكابلات بشبرا الخيمة والاسكندرية باضراب شامل لم ينل حظه من الاصلاح الرسمي . وكالمعادة التي أصبحت تقليدا ورمزا لما هو اهم ، بدا العمال اضرابهم لاسباب اقتصادية تمثل في ضرورة تطبيق قانون الرسوب الوظيفي عليهم ( اي منحهم الترقية والملاوات التي يستحقونها من سنوات والتي كانت مجمدة ) وزيادة علاوة الغلاء واعادة تقديم الوجبة الغذائية التي توقفت .

وقد نظم عمال الكابلات اضرابهم تنظيما دقيقا ، فأخرجوا كبار السن من الرجال والنساء ، وقسموا انفسهم الى ثلاث فرق : الاولى تحرس المتاريس القائمة حول المصنع حتى لا يتسنى لعملاء السلطة ان تمتد ايديهم بالتخريب الى داخله ، وللحيلولة دون ان تفتعل الاصابع الملوثة ما يبرر اقتحام قوات الامن المركزي للمصنع والاعتداء الوحشي على العمال ، كما حدث في المحلة الكبرى . والفرقة الثانية تواصل الانتاج على نحو يكفل لادارة العمال نجاحا يفوق مردوده المتسبب



## العادي . والفرقة الثالثة تناوب العمل مع الفرقتين الاخرين .

وعندما توجه محافظ الغربية الى المصنع كان نصيبه الطرد . وعندما توجه وزير العمل الى هناك لم يحظ بنصيب افضل رغم ان قوات الامن المركزي كعادتها كانت قد طوقت المصنع ومن فيه . وعندما وصل وزير الداخلية في حياصة المصفحات حمله العمال الى سياره خارج المصنع . وكانت النتيجة - امام صعود العمال واصرارهم - ان اضطرت السلطة نكتيكيا الى تنفيذ بعض المطالب . كان ذلك في حزيران ٧٥ والطريق الى اتفاقية سيناء اصبح قصيرا جدا ..

وطيلة شهري تشرين اول وتشرين الثاني من عام ١٩٧٥ كان عمال الفسزل والنسيج بالاسكندرية يعقدون اسبوعيا مؤتمرا بمبنى النقابة التي تمثل ٧٠ الف عامل بقطاع الفزل والنسيج ويقررون الى جانب المطالب الاقتصادية « باستقلالية العمل النقابي وكفالة الحريات النقابية واجراء الانتخابات على القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ على ان يعرض القانون الجديد على القواعد العمالية لبدء راياها فيه . وان يكون الاشراف على الانتخابات للجهات القضائية ضمانا لحيدة الانتخابات » . كذلك اضرب عمال النقل العام في جراحي فم الخليج ودار السلام فحضر اليهم رئيس الوزراء مقسما بشرف رئيس الجمهورية انه سيلبي مطالبهم . وحين حاولت سلطات الامن ان تحقق مع عدد من العمال اجاب الكل اننا جميعا مسؤولون . ثم قبضت السلطة على عدد من العمال في مصنع ٤٥ الحربي .

وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٦ وقع صدام واسع النطاق بين قوات الامن المركزي واهالي مدينة المنزلة التي يسكنها غالبية من العمال وفلاحسي الارز والحرفيين وصفار التجار وصيادي السمك . وقع الصدام على اثر تعذيب احد المواطنين لحد الموت بسبب مجاهرته بمعارضته النظام ، مما دفع الاهالي الى اقتحام مركز الشرطة ووقوع المذبحة التي حاولت السلطة بقمطتها بصرف تمويضات للوي الشهداء .

وبعدها بقليل وقعت مجزرة مشابهة في دمياط بين صيادي السمك ايضا وقوات الامن . ولكن الصدام الرئيسي لعام ١٩٧٦ كان في كفر الدوار - المدينة الصناعية الكبرى - بين قوات الامن والسلطة ، على غرار ما وقع في المحلة تقريبا من زاويتي المقدمات والنتائج . لقد سقط القتلى واعتقل المناضلون ، وكانت الشعارات السياسية المناوئة للنظام قد اضافت الى كومة كفر الدوار بعدا جديدا .

ولعل الملاحظة الرئيسية الاولى على حركة الطبقة العاملة المصرية في نضالها المركز خلال السنوات الاخيرة انها في مواجهة العرارات والتشريعات التي مس

مصر الهيكل الناصري للانتاج - وهو الجانب الاقتصادي من اتفاقية سيناء - ترفع الشعارات الاقتصادية المضادة لهذه الردة ، وعيا منها بأن المطالب الاقتصادية في مثل هذه الظروف ، هي بعينها طرح سياسي مضاد لسياسة الثورة المضادة . والملاحظة الثانية انها رغم ما يمكن ان تنطوي عليه من لمسات تقابلية ومساهمات تنظيمية ( يقدمها الناصريون والشيوعيون أساسا ) فانها في صورتها العامة مبادرة شعبية لاستقلاليتها وبصماتها الإبداعية الخاصة في اساليب النضال ومضمونه .

٣ - المثقفون والفلاحون والقوات المسلحة ، لم تتوان هذه الفئات الثلاث عن تقديم مبادراتها الوطنية الشجاعة قبل وبعد ابرام اتفاقية سيناء . . فالمثقفون من كتاب وأدباء وشعراء وفنانيين وصحفيين قد واجهوا في منابرهم الشرعية وغير الشرعية داخل الحدود وخارجها تحت الارض ومن فوقها اتفاقية سيناء من قبل توقيعها . ونالوا من جراء ذلك مذابح السجن والتجوير والنفي والتهجير وتحطيم الاقلام . والمهنيون في نقابات المحامين والمهندسين والاطباء وغيرها ، وقفوا الى حد كبير في وجه الردة . وربما كان الدور الكبير الذي لعبه وبلعبه المثقفون حتى الآن هو دور التوعية والتنوير . وكان نضالها في بعض اللحظات ان يصل الى حد « المبادرة » الإيجابية التي لا تقل أهمية من مبادرات الطلبة والعمال . . سواء في تأسيس جمعية « لكتاب الغد » او في الضغط لتأسيس اتحاد ديموقراطي للكتاب ، او في عقد المؤتمرات واصدار البيانات والمشاركة الفعلية في ندوات الطلاب ، او في الدفاع الجسور عن منجزات الثورة الناصرية وفي المعارضة القوية لكثير من تشريعات النظام الحالي ، وفي الهجوم المباشر احيانا على اتفاقية سيناء .

غير ان ارتباط اجزاء عريضة من المثقفين المصريين بباب الرزق الحكومي يملى عليها اكثر فاكثر الارتباط بالشرعية وقنواتها الضيقة . بالإضافة الى ان سلبيات الديموقراطية في النظام الناصري لا زالت تلقى ظلالها على عيون البعض بحيث تحجب عنها الرؤية الصحيحة للنظام الحالي . كما ان « هوس الليبرالية » قد تحول مع زمن الفهر الى ما يشبه المرض الذي يجد تربة صالحة في وجدان المثقف المهيا بطبيعته تقريبا لادواء التفرد والانعزال والترجسة ، مما يتسبب في التشرذم وتفكك الاوصال . على اية حال ، فقد ادى ذلك الى ان دور المثقفين المصريين في مواجهة اتفاقية سيناء يشتت ابعادها يكاد يكون دورا فكريا محض باستثناءات نادرة لا تشكل في محتواها السياسي « مبادرة شعبية » على صعد الفكر المنظم .

والفلاحون من كمشيش الى دكرنس مروراً بأبى كبير ينتفضون على اجراءات الثورة المضادة ، ويسقط منهم الشهداء ، فهم الذين اضيروا من التراجعات من قوانين اصلاح الزراعي واتساع الملكات الكبيرة وعودة نفوذ كبار اغنياء الريف وطفليان اشباه الاقطاعيين .

والقوات المسلحة التي جمعت في صفوفها عند حرب اكتوبر طلائع خريجي

الجامعات والتي ضمت اعدادا غفيرة من ابنساء العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بفضل الحق الذي حصلوا عليه من الثورة الناصرية فسي دخول الكليات العسكرية مجانا ، والتي سقط منها الوف الشهداء فسي صحراء سيناء ، لا زال جسمها الرئيسي وطنيا صميما ، والتمردات المتعاقبة داخله لا تحصي ولا تعد . وقبيل توقيع اتفاقية سيناء بوقت قصير اعتقلت المخابرات العسكرية ١٠٠ ضابط وفصلت ٤٢ من كبار الضباط واعتقلت عددا آخر من الطيارين بحجة انهم كانوا يدبرون انقلابا . بينما لم يتجاوز الامر ان بعضا من الاتجاهات الوطنية في الجيش لم ترض عن الخطوط العريضة التي نسرت من اتفاقية سيناء اناء جولة كيسنجر في آذار ١٩٧٥ وطالب عدد من الضباط بعدم توقيع اي اتفاق قبل عرضه على الجيش ، فردت السلطة بالقمع .

ان للمثقفين والفلاحين والجنود في تاريخ مصر الحديث مجموعة راسخة من التقاليد الوطنية والبادرات الخلاقة ، غير ان تشرذم الفئة الاولى وليبرالية وجدانها وانسحاق الفئة الثانية تحت ضغط اللاوعي والانتظيم وانضباط الفئة الثالثة وفق تنظيم عسكري هرمي صارم ، جعل من البادرات الطلابية والعملية عمودا فقريا لادباع الشارع الشعبي في مصر وانتفاضاته العفوية في مواجهة اتفاقية سيناء .



ولم يقتصر ابداع الشارع اليساري على الانتفاضات العفوية الطلاب والعمال - وهي الانتفاضات التي لم تصل بعد الى ما يشبه مع الفارق التاريخي ذروة التلاحم بينهما عام ١٩٤٦ - ذلك ان هذه الانتفاضات **لم ولن تكون** بديلا عن الطلائع النضالية المنظمة ، بل لهاها اخصب المناخات لولادة هذه الطلائع واستنباتها .

لهذا لم يكن صدفة على الاطلاق ان نواجه نقطة الحسم من جانب السلطة الانتقالية بنقطة حسم مقابلة من جانب القوى الاجتماعية المعارضة باجهااتها السياسية المختلفة . ولا شك ان أرض مصر لم تخل يوما من التنظيمات السرية ، سواء في ظل القهر الديمقراطي المخيف او في ظل الاجراء الرسمي الذي استحدثته التنظيمات الشيوعية عام ١٩٦٥ بحل نعتها . . فقد كانت التنظيمات اليسارية واليمينية على السواء « على قيد الحياة » بصورة ما . ولكن هزيمة حزيران ٦٧ ثم غياب عبد الناصر فانقلاب ايار ٧١ قد دفع الى دائره الضوء قضية التنظيم السياسي المستقل لاطراف عديدة . وجاءت رحلة السلطة من الانقلاب الى الحرب الى اتفاقية سيناء على كافة الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والسياسية لتمنح « الفكرة » نوعا من الشرعية والقبول لدى الراي العام . حتى فكرة « المنابر » ذاتها أصبحت تعني عند البعض مرادفا للحزب او في الاقل

طربا إليها . وقام احد عتاة الرجعية - عبد العزيز الشوربجي المحامي - ليقول انه سيشكل حزبا ويمثل امام المحكمة عند الضرورة مؤكدا ان الدستور ليس صد تكوين الاحزاب . وتناولت اقلام رجعية عريضة معهه الدفاع عن فكرة الاحزاب . وتقدم اثنان من اعضاء مجلس الثورة القديم - كمال الدين حسين وحسين الشافعي - بطلب اعادة جماعه الاحوان المسلمين الى الحياة تحت سدار انها جميعه دينية وليس في العاون ما يمع اعاتها . وفي حزيران ٧٥ شرب مجله العالم الاسلامي التي تصدر في مكة حرا يشر ويهنيء بعيام تنظيم الاحوان المسلمين في مصر من جديد واختيار مكتب ارشاد للتنظيم بعبادة الذكسور توفيق الشاوي الاستاذ نكلية الحقوق بجامعة القاهرة . وطلت العثاف الحاكمة حريسه على نقاء الاتحاد الاشتراكي وان تعددت منابره جنبا الى حب مع اجهزه القمع الغليديه باعتبارها جميعا الشكل الامثل لحرب السلطة .

ولم يتحلف السار المصري عن الدعوة الاجتماعية الملحة الى التنظيم المستمل . . فالكثيرون من الدين حربوا « الالتحاق » بالاتحاد الاشتراكي او تنظيمه الطليعي ومنيت احلامهم بالاخفاك ، انضموا الى التشكيلات الحربية الحديدية التي انصهرت عناصرها في بوتقة السنوات الخمس السابقة على عام ١٩٧٥ من طلاب وعمال ومثقفين وموظفين صفار ومهنيين .

كان هذا العام بالتأكيد تويحا لحوارات العشره السابقه بسين مختلف الاتجاهات اليساريه ، وتويجا وتجديدا لاجتهادات المناضلين الذين بقوا على ولائهم لفكره العظيم . وقد اضى اعلان « الحرب الشيوعى المصري » عن اعادة شكله في تموز ١٩٧٥ تكريسا شرعيا رامرا الى نقطه الحسم الى اتحدتها الطبقات الشعبيه فى مواحه نقطه الحسم المصريه التي اخذتها الطبقة المهيمنة على السلطة .

كان ذلك ولا يزال رمزا تاريخيا فحسب ، اذ استطاعت مجموعات من الشيوعيين العدامى والشيوعيين الحدد ، ان توحده فى اكسر هيكل تنظيمى للشيوعيين المصريين . ولكن ذلك لا ينهى انه قد سقطت تشكيل الحزب وتلته عدة تنظيمات شيوعية وناصرية . ولا بد من الاشارة هنا الى ان « جماهير » المنظمات الناصرية هى الكفه الشعبيه الارجح ونا ، وان كانت هذه التنظيمات اقل بماسكا وانسحاما وقوة من التنظيمات الماركسيه . كذلك لا بد من الاشارة الى تعدد الاتجاهات الفكرية داخل جميع المنظمات اليسارية ناصريه كانت او ماركسيه . وفي بعض الاجيان يختلط الامر بين الدمعه التاريخية على جبين « المناضل » دادا به ماركسى او ناصري لاسيات « قديمه » . وربما نجد ماركسيا من هذا النوع نتكلم بقلب ناصري واجيانا نلسان سادانى ، بينما نجد ناصريا اقرب فى يساريته الى الماركسين . ولا يمنع ذلك ان الناصريين انفسهم مورعون عقائديا بسين مراحل

مختلفة من تطور جمال عبد الناصر . . فبعضهم لا يزال رابضاً عند مرحلة العداوة للشيوعية ، والبعض الآخر لا يرى أية سلبيات في التجربة السابقة بل يراها تجربة التجارب ولا يموزها أي تطوير إذ بلغت في رأي هذا البعض غاية الكمال . فسي جميع الأحوال ، فإن الجسم الرئيسي للناصريين المصريين لا يتوقف عن مناوأة النظام الحالي تحت راية مواثيق الثورة الأساسية ، وخاصة « ميثاق العمل الوطني » . لذلك وقفوا بحسم وحزم بالغين الى جانب « المكتسبات » الناصرية المهددة كالقطاع العام وحقوق العمال والفلاحين والطلاب ، وإلى جانب « المنجزات » كالصناعة الثقيلة والسد العالي والعلاقات المصرية السوفياتية وحركة التحرر العربية وقضية فلسطين ، ومن ثم في مواجهة اتفاقية سيناء بمختلف أبعادها . ولكن الوثائق الناصرية المصرية المتاحة لا تكشف عن « برنامج » نضالي ، سياسياً وتنظيماً ، لتحويل المعارضة من مستوى رد الفعل — أحياناً العفوي — على إجراءات الثورة المضادة الى مستوى الفعل الثوري الخلاق . بل لعلم الفئة الأكثر دفاعاً عن صيغة « الاتحاد الاشتراكي » كتنظيم سياسي وحيد . . مما يقيم حواجز حقيقية دون بلورة الاحزاب الوطنية المستقلة ودون قيام الجبهة الديمقراطية المربضة القادرة على اجهاض اتفاقية سيناء بالقضاء مقدماتها ونتائجها على السواء .

اما الماركسيون فليسوا كلهم منظمين ، وليس كل المنظمين موحيدي الاتجاه والتنظيم . غير انهم جميعاً — وبدرجات متفاوتة — كانوا المبادرين الى صياغة البرامج النضالية القادرة في رأيهم ، كل حسب اجتهاده ، على تصحيح حركة الناريخ التي تحاول قوى الثورة المضادة الانتكاس بها الى ما قبل ثورة تموز ١٩٥٢ . . فماذا يقول اليسار المصري ؟

يجدر بنا أولاً ان نفرق بين اليسار العلني من زاوية اعتماده على أجهزة الاعلام الرسمية ، واليسار المعتمد على المنابر السرية ، دون ان يكون لهذه التفرقة أية ظلال فكرية او حتى تنظيمية على أي من « الشكليين » . ويجدر بنا ثانياً ان نحدد نقاط الاتفاق بين مختلف الاتجاهات اليسارية ونقاط الاختلاف ، حتى نضع ايدينا على اتجاه السهم الرئيسي لبرنامج اليسار المصري .

## الفصل الرابع

### نحو برنامج للعمل الوطني

لا شك ان افتتاحية العدد العاشر من مجلة « الطليعة » المصرية عام ١٩٧٥ « عن اتفاقية سيناء » كانت الصوت العلني شبه الوحيد الذي ارتفع باسم اليسار المصري معارضا اتفاقية سيناء . وتقصد بالعلنية هنا ان المعارضة وجدت طريقا لها عبر الاعلام الرسمي . كما تقصد بشبه الوحيد انه كان المقال اليتيم السليدي دخل الى الموضوع مباشرة دون لف او تواء ، وانه المقال اليتيم الذي لم يؤيد ثم استدرك ، بل كان في معارضته واضحا ومحددا ، رغم اية تحفظات فكرية او شكلية يمكن ان تؤخذ على المضمون او الصياغة .

ولعله من المثير ان هذه الافتتاحية الشجاعة قد اثارت خارج مصر زوبعة اراها نقيضا للزوبعة الحققة التي كان يجب ان تثيرها . . فقد راح البعض يشكك فسي مدى تعبير المقال عن فكر رئاسة التحرير التي غاب توقيعها المعتاد على افتتاحية الطليعة ، وما اذا كان المقال يعبر فحسب عن كاتبه . والحقيقة هي ان معارضة « الطليعة » لاتفاقية سيناء ، بالشكل الذي وردت به والمحتوى الذي تضمنته ، لا تعبر فقط عن الرأي الخاص لكاتبها او رأي مجموعة الطليعة وحدها ، بل انها في ظني تصوغ بكفاية وقدرة معارضة قطاع عريض من اليسار المصري المناضل داخل مصر ، اي تلك المجموعات التي اختارت القتال في الخط الامامي للجهة ولكن في اطار الشرعية . وارجو الا اتجاوز اذا قلت انها تجسد ايضا موقف اجراء لا يستهان بها من الشارع - اليسار ، حيث يجب التركيز بامانة على جملة الظروف الموضوعية التالية :

● ان الاعلام اليساري الرسمي ، والذي باتت تمثله مجلة « الطليعة » وحدها تقريبا ، هو اكثر مؤثرات التوعية فاعلية في الجمهور العريض من المنشورات السرية والطبوعات غير القانونية . فاعليتها تمتد الى القواعد الحزبية المنظمة وتتجاوزها الى الفئات الاعرض التي تنتفض عفويا من حين لآخر من العمال والطلاب والمتقنين والمهنيين وصغار الموظفين والجنود .

● لا يكفي القول بان المنبر الرسمي ، مهما كان يساريا ، فانه يشكل ديكورا للنظام او اداة تنفيس للغضب . . بل لا بد من الاقرار بان امثال هذا المنبر يفعل فعلة

المستقل من اهداف مهندسي الديكور ، وانه لا يمكن لاية اداة اعلامية ان تنفس من غضب له ركائزه الموضوعية الا اذا استبدلت هذه الركائز بحقائق مضادة . بل علينا ان نضيف من موقع المسؤولية ان النضال المكشوف ان جاز التعبير عن العلنية تحفه المخاطر من كل جانب وترسم له حدوده الفكرية بل والصياغية ايضا . . حتى تصبح مع الزمن هناك « شيفرة » بين المنبر وقراءه الذين « يفهمونها وهي طائفة » كما يقول المثل الشعبي المصري .

● ولا بد من الاعتراف بانه في هذه الحدود قام المنبر اليساري العلني في مصر بتربية العديد من الكوادر التقدمية المناضلة في صفوف الشعب . ولا يجوز - والحالة هذه - خلط الاوراق ، بل يجب التفرقة بحزم بين قلم بيرر وآخر يفسر وثالث يضع بعض النقط على بعض الحروف .

● كما لا بد من التكرار والتأكيد بان المنبر الديموقراطي يرادف اجتماعيا قطاعا عريضا من جماهير الانتفاضات الديموقراطية غير المنظمة . . وان ابدت اشكالها التنظيمية الخاصة . ان هذا اللقاء بين المنبر العلني وجماهير العمل السياسي العلني ، ينبغي ان يظل كامنا في خلفية تحليلنا للدور الذي يمكن ان تقوم به معارضة هذا المنبر لاجراءات السلطة وبالذات المصري منها . كما لا يجب ان تقيب عن بالنا لحظة واحدة مجموعة القيود التي تفل ايدي الذين يكتبون علينا ، فيبقى الاختيار دائما بين هذا الحد الادنى او عمده لا بينه وبين الحد الاقصى .

من هنا نقول ان افتتاحية عدد اكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٥ من مجلة « الطليعة » المصرية « عن اتفاقية سيناء » كانت الصوت العلني شبه الوحيد الذي ارتفع باسم قطاع مهم من اليسار المصري بل ومن الشارع المصري معارضا اتفاق سيناء . وتتمثل هذه المعارضة في اهم صورها المنهجية حين تقول الافتتاحية « لا يمكن ان تكون الولايات المتحدة طرفا محايدا حتى تقبل خبراءها بيننا وبين اسرائيل على ارضنا . وهي ليست ، ولا يمكن ان تكون حكما بيننا وبين اسرائيل على اي وضع من الاوضاع » . ان هذه الفقرة وحدها تشكل اساسا منهجيا ينسف اتفاقية سيناء من جذورها التي بدأت بوقف القتال « حتى لا نحارب اميركا » كما قال الرئيس السادات حول امكانيات تصفية نفرة الدفرسوار ، ومرت بفك الاشتباك الاول ونقاطه الست والموافقة على دبلوماسية « الخطوة خطوة » الاميركية التسي كانت زيارة تكسون و « اعلان التعاون بين مصر والولايات المتحدة » من ثماتها المرة ، وانتهاء باتفاقية سيناء ثمرة الثمار ونقطة التحول الاستراتيجية في مسيرة النظام الراهن سياسيا واقتصاديا وعسكريا .

والفقرة المنهجية التي اشير اليها ليست بمعزل عن بقية عناصر البناء الفكري لافتتاحية « الطليعة » حيث تقول بوضوح « ان سياسة الخطوة خطوة التسي

اقترحتها اميركا لم تكن في مصلحتنا » كما جاء حرفيا في النقطة الاولى . اما النقطة الثانية فتعصب على المواد الاولى والثانية والثالثة والتاسعة حيث انتقدتها القائل بما نصه « ان قليلا من التأمل يرينا ان هذه المواد تمنى ان الاتفاقية اذ تلزمنا بعدم استخدام القوة ، فانها تفتقر - مع ذلك - الى اي تحديد زمني ، فهي سارية المفعول حتى يتم التوصل الى اتفاقية اخرى . وربما فتح هذا امام اسرائيل فرصة التسوية الى أجل غير معلوم » . اما النقطة الثالث الذي توجهه الطليعة للاتفاقية فيتعصب عموما على الدور الخاص والتميز الذي اعطته الاتفاقية لأميركا ، وخاصة نظامها لاجهزة الانذار المبكر التي تقتضي وجودا اميركا عسكريا في ثياب مدنيّة على ارضنا والتي تمنح التجسس الاجنبي حقا شرعيا . وقد افاضت « الافتتاحية » في سرد مواقف الولايات المتحدة من الصراع العربي الاسرائيلي قبل الاتفاقية وبعدها ، بحيث انتهت - من دروس التاريخ القريب والبعيد - الى ان اعطاء هذا الدور المتميز للولايات المتحدة « لا يساعد على التعجيل بصيغة جنيف ، ولا يقرب بالتالي موعد التسوية الشاملة للنزاع » ومن ثم فليس هناك « واجب اقدس من ان يبذل كل جهد لاعادة رسم الصف الوطني المناهض للاستعمار والصهيونية » .

ولا شك انه في إطار هذه الخطوط العامة التي تعارض جوهر اتفاقية سيناء يمكن اعتبار هذه المعارضة تيارا عريضا سواء في صفوف اليسار المصري او في صفوف الشعب . ولكن هذا لا يمنع ان مخاطر العمل العلني ومحاذير المنبر الرسمي قد اقلت بظلالها على صياغة المعارضة التي حملت « الطليعة » اعباء ريادتها ، ومن ثم اخترقت هذه الظلال جدار الشكل الى هوية المضمون ، كما نلاحظ في النقاط التالية :

● تقول الطليعة في صدر افتتاحيتها « ان القيادة السياسية في مصر لم تنته حالة الحرب مع اسرائيل » . وهذا صحيح شكلا ، بمعنى ان هذه القيادة لم توقع بعد اعلانا رسميا مستقلا بانهاء حالة الحرب . ولكنه ليس صحيحا بالمرة من الوجهة الموضوعية حيث تنص المادة الاولى من بنود الاتفاقية على ان النزاع بين الطرفين لا يتم بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية . كما نصت المادة الثانية على ان الطرفين يتعهدان بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر . ونصت المادة الثالثة على ان الطرفين سوف يستمران في ان يراعيان بدقة وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع من اي اعمال عسكرية او شبه عسكرية ضد الطرف الآخر . والمفارقة ان الطليعة اشارت الى هذه البنود في الهامش . ويمكن ان نضيف اليها البند الخاص بان احدا من الطرفين لا يحق له الغاء الاتفاقية بمفرده ، بل لا بد من موافقتها معا . وتظل الاتفاقية سارية المفعول - دون تحديد زمني - الى ان تحل مكانها اتفاقية جديدة كما تقول المادة التاسعة .

وهكذا يتضح بجلاء ان القيادة السياسية لمصر - دون غيرها - قد انتهت عمليا حالة الحرب مع اسرائيل .



● يترب على ذلك نتيجة فكرية خطيرة ، هي تقييم معنى انتهاء حالة الحرب مع العدو الصهيوني - ويسهل بالتالي تفسير الخطوات الداخلية والعربية والدولية التالية من جانب السلطة على مختلف الاصعدة الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية - ثم تقييم « القيادة السياسية » التي قامت دون غيرها بذلك كله تحت شعارات « الانفتاح » و « سيادة القانون » و « المنغرات الدولية » .. اذ لم يعد ممكنا « نقد » كل جرئية على حدة من الاجراءات الاقتصادية المعادية للقطاع العام والمشجعة بغير حدود للقطاع الخاص الى الاجراءات السياسية والاستراتيجية المعادية لحركة التحرر العربية والمسكر الاشتراكي والرجعة بغير حدود بمسودة النفوذ الامبريالي الى المنطقة . لم يعد نقد الجزئيات ممكنا ولا جائزا ، ولم يعد الاستشهاد « بأقوال » القيادة السياسية في احدي المناسبات أو المناورات أو التكتيكات على مناسبة أخرى ممكنا ولا جائزا ، كان تقول الطليعة « وكنفسه ان نستمع الى ما قاله الرئيس السادات من الاتفاقية من انها لا ترضينا بشكل كاف ، حتى تقتنع بان الاتفاقية هي - ككل عمل انساني - شيء يمكن تقصده ، بسل ومعارضته » . او كما تختتم الافتتاحية بشرح استراتيجية التحرير نفسي ضوء الطرح الذي قدمه الرئيس السادات قبل حرب اكتوبر حين حدد عناصرها بثلاثة « القوة الذاتية المصرية ، الامكانيات العربية ، الدم السوفياتي » .. فالخاطات المميتة هنا مصدرها « الاستشهاد بالقيادة السياسية » اما دفاعا عن النفس بتحييدها او قناعة بصواب مواقفها - كمادة التبرير - وخطا الشياطين المحيطين بها . واذا كان ذلك ممكنا في الماضي وان لم يكن جائزا في أي وقت ، فانه ليس ممكنا ولا جائزا في « اتفاقية سيناء » . انها بالقطع ليست « ككل عمل انساني شيء يمكن نقده بل ومعارضته » . انها نقطة تحول حاسمة في تاريخ الامكانيات العربية والدم السوفياتي ، وهي التي تناقضت مع معظم العرب ومع الاتحاد السوفياتي تناقضا لا سبيل لتجاوزه مع بقاء اتفاقية سيناء .

● لا ريب طبعاً ان اتفاقية سيناء « عمل انساني » فلم يزعم أحد قط انها عمل الهي او من عمل الشيطان ، ولكنها بالقطع ليست « ككل » عمل انساني .. فهي عمل سياسي واستراتيجي له اتجاه محدد ومن صنع قيادة محددة . وقد جاء نقد الطليعة لهذه الاتفاقية بعيداً من تحديد هذا الاتجاه وتقييم هذه القيادة بل أحيانا الاستشهاد بها للإبقاء بعكس ما تمثله ، وكان اتفاقية سيناء تشبه ميزانية الدولة او أحد مشروعاتها يقبل النقد والمعارضة في حدود الشرعية ونفس الحدود الجزئية . بينما اتفاقية سيناء تمحو الشرعية التي منحها حرب اكتوبر للسلطة الراهنة ، ولا تجوز مناقشتها كجزئية او تفصيلية من أعمال هذه السلطة ، بل كنقطة نوعية وتحول كيفي في اتجاه النظام .. هو بالضرورة ثمرة تراكمات كمية عديدة خلال السنوات الخمس التي سبقتها .

ان هذه الملاحظات لا تبررها مطلقاً « علنية » منبر المعارضة اليساري شبه

الوحيد في مصر ، ولكنها لا تنفي في الوقت نفسه الطابع الإيجابي الفاعل للنقد والاهمية القصوى لتمثيله « تياراً عريضاً » لا وسط مثقفي اليسار بـل ووسط الشارع الشعبي أيضاً . وهي ذاتها الاهمية التي نسبها على مجموعة الندوات التي عقدتها « الطليعة » بين مجموعة من مثقفي اليسار المصري والاستاذ توفيق الحكيم حول التجربة الناصرية وما بعدها . . . فهذه الندوات التي بدأت مع ديسمبر - كانون الاول ١٩٧٤ وانتهت في حزيران - يونيو ١٩٧٥ أي قبيل التوقيع بالاحرف الاولى في ايلول - سبتمبر ٧٥ تضع ايدينا على الملامح العامة للبرنامج العلني الذي يراه قطاع هام من اليسار المصري قادرا على انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر القـد . ان ملف هذه الندوات لم يتعرض قط بطبيعة الحال لاتفاقية سيناء التي لم تكن قد ولدت رسمياً بعد ، ولكنه يتعرض بالضرورة للمامح الجنيين وهي تشكل في أحشاء السلطة واجراءاتها المتوالية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . لقد ظهر الملف في مناخ محدد الابعاد . واذا كان الهجوم على التجربة الناصرية هو السبب المباشر لملف الندوات ، فان تقييم الحاضر واستشراف المستقبل كانا بندين رئيسيين في جدول الاعمال .

واذا غرضنا النظر عما سمي في الملف (١) بورقة توفيق الحكيم وكذلك مداخلاته التي تنطوي على كثير من السذاجة السياسية والمراوغة وتسمية الحديث عن مستقبل مصر بالقيبيات ، فاننا نتوقف مباشرة عند ورقة خالد محي الدين حيث يحدد الهدف الاستراتيجي قائلاً انه « بناء مجتمع عربي متطور صناعياً وزراعياً وثقافياً مما يفرض على مصر - بحكم وضعها في العالم العربي - ان تلعب دوراً قيادياً » . . . ومن هنا تصبح الوحدة العربية منهجا في التفكير واتجاها في صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر والعالم العربي ورؤية نضالية ضد الخطرين الاستعماري والصهيوني وتحالفا وثيقا مع المعسكر الاشتراكي . ويرفض خالد محي الدين الديمقراطية الليبرالية التي تمنح الرأسمالية في مصر امكانيات جديدة للنمو ، ولكنه يقبل بما يسميه مرة بالديموقراطية الاشتراكية ومرة اخرى بالديموقراطية التقدمية التي تلعب فيها القوى الشعبية المنظمة نسي احزاب دورا رئيسيا على اساس التحالف الوطني والبرنامج الموحد . ويضيف ابو سيف يوسف تحديدا لمعنى « الدولة الوطنية الديمقراطية المصرية » انها ديموقراطية بمعنى ان السلطة فيها « تكون في ايدي الطبقات الشعبية : اساس العمال والفلاحين والمثقفين والجنود وهذه الاقسام من الرأسمالية التي لا يتعارض نشاطها مع التحول الاجتماعي . . . وفي هذه السلطة يتأكد ويتزايد الدور القيادي للطبقة العاملة » (٢) .

(١) نشره دار القضايا اللبنانية في كتاب عنوانه « ملف عبد الناصر بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم » - القاهرة - مطابع « الاهرام » التجارية - ١٩٧٥  
(٢) هذا النص وغيره لخالد محي الدين مأخوذ من ورقته الاساسية في النقطة ومداخلاته المنشورة في الملف المذكور ( من ص ٢٤ الى ٧٢ ومن ص ١١٧ الى ١١٩ ) .

ويؤكد أبو سيف ان هذه السلطة انتقالية بين الحاضر والمستقبل الاشتراكي . وهو يوافق على ما جاء في ورقة خالد محي الدين حول الليبرالية والديموقراطية الجديدة الواجب ان تكون صياغة عامة لتحالف الطبقات الوطنية . أما الدكتور مراد وهبه فهو يضع حدا ادنى لتقدم العالم العربي وهو العلمانية ، ويستبعد - وحده تقريبا - ان تكون هناك راسمالية « وطنية » في مصر الى الآن ، وبالتالي فهو يستبعد ما من التحالف المفترض . ولكن الدكتور عبد العظيم انيس يضع اكثر من نقطة على أكثر من حرف حين يدعو الى « جبهة وطنية في مصر بين احزاب اشتراكية واحزاب وطنية تعبر عن برنامج للعمل القومي واضح ممثل لمصالح العمال والفلاحين . وتكون هذه الاحزاب حقيقة ممثلة اجتماعيا للمصالح الحقيقية للفئات الوطنية في هذا الشعب » (٣) . وهو يحدد هذه الفئات بأنها العمال والفلاحون « وذوي الدخل المحدود من شرائح الطبقة المتوسطة » . وبينما تتفق الدكتوروة لطيفة الزيات مع الدكتور انيس حول هذه التعريفات ، فانها تركز القول حول « الجبهة » بأن « قيام هذه الجبهة مرتبط بالحرية الديمقراطية . بل انه لا يمكن تحقيق الحرية الديمقراطية دون قيام هذه الجبهة . لان هذه الجبهة ستكون - بالضرورة - مكونة من الطبقات الشعبية المستفيدة من الاشتراكية والمستفيدة من التحرر الوطني » (٤) . ويستوقف الحوار بين أعضاء الندوة سؤال عميق الدلالة للدكتور فؤاد مرسى هو « نحن امام مشكلة نقص الاجراءات التي تكفل اكمال عملية التحول الاشتراكي في بلادنا . هذه هي مشكلة مصر على المستوى الاقتصادي والسياسي ، وليست هي أي مشكلة أخرى ... لان مصر مصر ومستقبلها قد تحدد منذ عام ١٩٦٢ بان مستقبل مصر هو الاشتراكية . لا مجال لاعادة النظر في هذا المجال . تحددت مصر المستقبل بأنها مصر الاشتراكية . المناقشة ، الآن ، هي كيف نستفيد الطريق الى التحولات الاشتراكية التي تكمل مسيرتنا » (٥) . ولكن أحمد عباس صالح يعود الى ان « نقطة الانطلاق في استشراف المستقبل هي النظر في التنظيم السياسي القائم وهو الاتحاد الاشتراكي واعادة تصحيحه » . وربما فاجأ البعض بقوله « ان الرجعية المصرية التي تحاول قلب نظام الحكم الحالي ليست قادرة وحدها على ان تقوم بهذا العمل » موحيا بأن هناك مؤامرة خارجية بل ومؤكدا هذا الإحياء صراحة « أنا في أواقع أهم الرجعية المصرية بأنها تحاول قلب نظام الحكم . وهو امر حقيقي وواضح تماما امام جميع الناس .. ولكن بعد عشرين سنة من الثورة يبدو ان هذه القوى المحلية اضعف من ان تقوم بهذا الدور وحدها » . ويدعو لان يمتد التنظيم السياسي المحلي الى خارج مصر « باعتبار ان التحولات في مصر هي تحولات شاملة للعالم العربي كله » (٦) .

وقد استخلص لطفي الخولي من جلسات الحوار التسع ، خمسة معطيات

(٥). المرجع السابق ( ص ١٧٤ و ١٧٥ )

(٦) المرجع السابق ( ص ١٨٠ و ١٨١ )

(٣) المرجع السابق ( ص ١٥٢ )

(٤) المرجع السابق ( ص ١٦٩ )

اولها ان « البرنامج » الذي يقصدونه هو برنامج مرشح لان يكون تعبيرا عن القوى الوطنية والتقدمية في البلاد :

● « هذه القوى التي تجمع على معاداة الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والتفوق الاقليمي . وهذه القوى قد حسمت - بالتالي - اختياراتها السياسية على اساس التحرر السياسي والاقتصادي ، وتقل المجتمع نقلة كيفية من التخلف الى التقدم ، على اساس خطة تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ومستقلة ذات آفاق اشتراكية ، تستهدف في النهاية الغاء استغلال الانسان للانسان وتأمين انسانيته وحرية ، واطلاق ملكاته الابداعية . وكللك العمل من اجل تحقيق الوحدة العربية بأسلوب ديموقراطي وبمضمون يخدم حركة التقدم وقواه الشعبية » (٧) .

● « ان قوى البرنامج - على هذا الاساس - ليست موحدة ، ولكنها بحكم الواقع والظروف متعددة النواحي الاجتماعية والفكرية . وهي تمتد على جبهة عريضة ، تشمل العمال وفقراء ومتوسطي الفلاحين ، والمثقفين الديموقراطيين والتقدميين والجنود والبرجوازية الوطنية المنتجة والمستنيرة » (٨) .

● « امام تعدد منابع قوى البرنامج فلا بد من قيام تحالف وطني ديموقراطي حقيقي فيما بينها ، تحالف لا يطمس الهوية النوعية لكل فصيلة فيها ولا يصادر على استقلالها التنظيمي والفكري في منابر أو أحزاب أو جماعات سياسية » (٩) .

● « والبرنامج يمثل خطوة تدم ما تم احرازه من ايجابيات ، خاصة ايجابيات ثورة يوليو ٥٢ كما يمثل استمرار النضال لانجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية » (١٠) .

● « البرنامج يأتي في ظروف ما زالت فيها قضية تحرير الوطن عريضا وفلسطينيا من الاحتلال الاسرائيلي قائمة وحادة » وهناك « خريطة دولية جديدة لعلاقات القوى يسودها مناخ يتزاح فيه التمايش مع الصراع بين العالم الاشتراكي وبين العالم الرأسمالي على نحو جديد » بالإضافة « الى ثورة العلم والتكنولوجيا التي فتحت آفاقا لا حدود لها للانسان نحو التقدم ، وتدعيم سيادته وسيطرته على الطبيعة وعلى واقعه ومصيره » (١١) .

ما هو البرنامج اذن بعد هذه الديباجة ؟ انه يتكون من ثلاث نقاط أساسية : اولها بناء ديموقراطية لتحالف جميع القوى الوطنية والتقدمية في اطاراتها التنظيمية المستقلة والموحدة حول الحد الأدنى من الاتفاق حول خطة شاملة لتطوير

(٧) (٨) (٩) (١٠) المرجع السابق (ص ٢٩ و ٢٢٠)

(١١) المرجع السابق ص (٢١)

المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتحرير الارض عسكريا وسياسيا . النقطة الثانية هي ان مصر تاريخا ومصرنا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي مع ما يتطلبه ذلك على كافة الاصعدة ، وخاصة فيما يتصل بالحق الفلسطيني في الوطن المقتصب . النقطة الثالثة هي السياسة الخارجية المستقلة عن المعسكرات ولكنها المتحالفة ستراتيجيا مع الاصدقاء وفي مقدمتهم المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر في العالم .

لقد بدأت جلسات هذه الندوة وانتهت في حزيران ١٩٧٥ أي بعد مقدمات عديدة لاتفاقية سيناء وعشية ابرامها . ولقد بدأت الجلسات وانتهت علينية بين مجموعة من اهم القيادات اليسارية الديموقراطية ، معبرة بذلك عن « تفكير » قطاع مهم من المثقفين المصريين فضلا عن قطاع لا يقل اهمية من الشارع - اليسار . كذلك لا بد من الاقرار سلفا بأن ثمة همزة وصل وقيقة تربط بين برنامج هذا القطاع والمنهج الذي ساد على نقد « الطليعة » لاتفاقية سيناء . بل اننا نستطيع ان نقرأ هذا النقد في سياق البرنامج النضالي المقترح او كتتمه له ، ونستخلص من ثم النتائج التالية :

**اولا :** ان الرأي الراجح هو انه لا مستقبل لليسار بغيره التنظيمي المستقل ، وبعبارة اوضح « الحزب » . وهي فترة فكرية لها دلالتها سواء كان اصحابها يقصدون حزبا علييا او يقصدون الحزب على الاطلاق . . فمجرد الوصول الى قناعة بضرورة الحزب اليساري وحتميته لا يبقى ثمة معنى للتساؤل حول الثواب ، وما اذا كان المقصود ان يكون الحزب علييا او لا يكون . وهذه القناعة الجديدة ربما تشكل على نحو ما نقدا ذاتيا من جانب الدبسن حلوا التنظيمات الشيوعية رسميا - وهم من بين أعضاء الندوة - عام ١٩٦٥ وتراجعا عن قناعاتهم السابقة التي كان يكفيها وجود « مجموعة - او فرد ؟ - اشتراكية فسي قمة السلطة » حتى يتوجب الانضراط في التنظيم السياسي الوحيد او على اكثر التقديرات جهازه الطليعي . وربما لا تعني القناعة الجديدة هذا النقد الذاتي او التراجع ، وانما تعني ان الظروف قد تغيرت كفيما خلال السنوات الخمس التي مضت على رحيل جمال عبد الناصر وانزواء رفاقه وراء الاسوار . على أية حال سواء كان المعنى رابضا هنا او هناك ، فلا شك ان المعنى الاشمل هو ان العمال والفلاحين والجنود والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين ليسوا ممثلين فسي السلطة الراهنة ، وعليهم تكوين حزبهم او احزابهم التي تناضل من اجل تمثيل حقيقي في السلطة .

**ثانيا :** الرأي الراجح ايضا هو انه لا سبيل لانفراد حزب ما او فئة اجتماعية محددة بالحكم في مصر ، ولا بد من تشكيل جبهة وطنية ديموقراطية تضم الطبقات الشعبية المشار اليها بالإضافة الى الشرائح الوطنية من البرجوازية المتوسطة . ومن المفيد الاشارة الى ص ٤٣٠ من الملف المنشور في كتاب حيث يؤكد الخط الثاني من

البرنامج ان « كلا من الرأسمالية الطفيلية المتخلفة والبورجوازية الريفية المتخلفة والشرائح العليا من البيروقراطية خارجة عن اطار هذا البرنامج » اي عن اطار الجبهة المقترحة . ولما كانت هذه الطبقات والفئات المرفوضة تحتل في السلطة الراهنة مراكز « القرار » - وليس هذا راينا فحسب بل هو خلاصة التحليل الذي توصلت اليه الندوة لحاضر مصر - فان المعنى المضمر هو انه لا بد من تغيير جوهري في هيكل النظام يتيح للجبهة المفترضة ان تمثل الشعب والوطن في اعلى قمة السلطة . . كمرحلة انتقال الى المجتمع الاشتراكي ، كما ورد في الحوار اكثر من مرة .

**ثالثا :** الرأي الراجح كذلك هو امتداد اكثر نضجا لتقاليد الفكر الماركسي في مصر حول الوحدة العربية والقومية العربية . فالقضية هنا لم تعد مجرد تكامل اقتصادي او تضامن عربي او غيرها من التعبيرات المائعة ، بل أصبحت كيانا عضويا تشكل مصر داخله العمود الفقري . . وما يترجمه ذلك من معان اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ونضالية سواء لتحرير الارض او لتكوين الدولة العربية الواحدة تكوينا ديموقراطيا ينشد الانتماء من أسر التخلف . ان تركيز هذه النخبة من الماركسيين المصريين على مروبة مصر يوسع ويعمق من دائرة الرؤية الاستراتيجية للشارع الشعبي في مصر لكافة المهام والقضايا والمشكلات التي تعالجها السلطة الراهنة من منطلق اقليمي - شوفيني او ديني سوفي القلعة منها قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي وموقع الرجيمات العربية من حركة التحرر والتنمية العربية . وعلاقة ذلك كله بحركة التحالفات والخصومات مع التيارات الرئيسية في عالم اليوم .

**رابعا :** الرأي الراجح اخيرا هو تركيز هذه المجموعة من اليساريين المصريين على قضية « الديموقراطية » سواء في تقييمهم للماضي او في رؤيتهم للمستقبل ، فالتفرقة الحازمة بين الديموقراطية الوطنية والليبرالية البرجوازية لم توقعهم في تضليل النفس عما جرى في الماضي ، ولم تقف بهم عند اعتاب التصورات التقليدية للديموقراطية الشعبية . . فالواقع المصري الخاص يحتاج الى ابداع حقيقي يحل الاشكال التطبيقي للتناقض بين الديموقراطية والاشتراكية ، وكيف يمكن - بالفعل والممارسة - ان تكون الديموقراطية بتقاليدها الايجابية العريقة في التراث الانساني ، الوجه الاخر للاشتراكية . بل وكيف تصبح الاشتراكية ذاتها تطبيقا حيا خلافا للديموقراطية لا في مجال الحياة المادية وحدها ، بل وفي ميادين الروح والمعنويات والضمائر والقيم .

واذا ربطنا بين هذا « الملف » الهام ونقد « الطليعة » لاتفاقية سيناء باعتبار هذا النقد تعبيرا عن اغلبيية المتحاورين ، فاننا نستطيع ان نلاحظ في غير عناء كيف غاب التحديد الواضح لهوية السلطة الراهنة طبقيا وان استطعنا ان نستشف

الملاح العامة لهذه الهوية من تحليل البعض للاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطة . كذلك فنحن لا نحصل على تصور دقيق - من نقد اتفاقية سيناء - للمهام الملقاة على عاتق المناضلين المصريين والعرب ازاء هذه الاتفاقية سوى السطر البالغ التعميم والقاتل بضرورة وحسدة الصف الوطني المهادي للاستمرار والصهيونية . ولا يشفي ذلك نهما للتساؤل : ماذا يمكن ان تفعله بهذه الاتفاقية اذا كانت على هذا النحو من السوء ، هل المطلوب الفاؤها ام تصحيحها ام « تقدها ومعارضتها » فقط ؟ ومن هي القوى المؤهلة للانضاء او التصحيح ، وكيف يتم ذلك ؟

ولا شك انها تساؤلات مطروحة لدى اصحاب البرنامج والنقد الموجه الى الاتفاقية ( التي جاءت في جوهرها تنويجا لاجراءات جديدة من جانب السلطة في شتى الميادين الداخلية والعربية والدولية مما تعرض له المتحاورون احيانا ) . . ولكن ما العمل ، وتلك هي الحدود القصوى للعمل العلني من منبر رسمي ؟ على اية حال ، فحصيللة هذا العمل كافية للامساك برمق القطاعات الواسعة من الشارع المتمرد والمنتفض عفويا . . والبعيد عن التنظيم في نفس الوقت .

وانها لحصيللة اكثر تقدما بما لا يقاس من حصيللة المجموعة « اليسارية ! » العربية العلنية والمسماة « بالتيار الثوري » الذي صاغ بياناً ابعد ما يكون عن الثورة والثورية حذر اصحابه من الوقوع « في اخطاء سياسية تجاء القيادة المصرية مما قد يترتب عليه من حدوث اضرار كبيرة بمسيرة النضال العربي تفوق تلك الاضرار التي قد يلحقها هذا الاتفاق الاخير بهذه المسيرة » بل هم يكتشفون اوراقهم تماما حين يقولون « ومن الناحية النظرية فان هناك مسالمة ثورية مسموح بها هي تلك التي تتيح لاصحاب الحق فرصة الاستعداد لمواصلة الهجوم مرة اخرى واستعادة الحقوق كاملة . . . والبرجوازية المصرية ترى ان هذه المساومة ستؤدي الى تقلص اسرائيل وتحديد حجمها الحقيقي وبالتالي تقليص اظاهاها مما سيؤدي الى تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة ، وان هذه المساومة هي في صالح الشعب الفلسطيني كما هي في صالح مصر لان الفلسطينيين لن يستطيعوا ان يحققوا اليوم اكثر مما تهدف اليه البرجوازية المصرية بحكم ضعفهم وبحكم الاوضاع الدولية التي تعترف باسرائيل وتعتز على ازلتها » . ثم ينتقل البيان الى تبرير الاتفاقية من الموقع الاقرب الى تبريرات السلطة فيقول « لقد وقمت هذه الاتفاقية لان البرجوازية المصرية لا يمكنها ان تتوقع حالة طويلة من وقف اطلاق النار تشمل فيها القضية ولا تتحرك » . ويؤكد اصحاب البيان في صيغة قاطنة « ان الذين اعدوا لحرب اكتوبر المجيدة وعلى راسهم السادات لا يمكن ان يقيموا في وهم ( الوصول الى حل الصراع العربي الاسرائيلي بالطرق السلمية ) وانهم حتما يستعدون اليوم لحرب جديدة مثل حرب اكتوبر اذا اصر العدو الاسرائيلي على تعنته » لذلك فهم يحذرون مظاهرات الطلاب واضرابات العمال وانتفاضات الشارع المصري من

تسخين الجبهة ضد السلطة « انهم سرتكبون اكبر اخطائهم اذا اتخذوا من توقيع هذه الاتفاقية فرصة لتصفية الحساب مع السادات » وان « ما نحتاج اليه حقاً ليس القيام بمظاهرات هدفها الاعلان عن معارضة الاتفاق والتشهير بانور السادات والسلطة الحاكمة ، بل ما نحتاج اليه هو خلق حركة جماهيرية بين كافة طبقات الشعب ، وطنية ديموقراطية متحدة مستمرة » ثم يقفز البيان الى استخلاص هذه النتيجة « ان خطة السادات لحل الصراع العربي الاسرائيلي ومنها هذا الاتفاق تحظى بتأييد اغلبيّة المصريين » .

وما كنا لتتوقف عند اصحاب هذا البيان الذي يسمون انفسهم « تياراً ثورياً » وهم مجموعة افراد لا حول لهم ولا قوة ، لولا انه يؤكد لنا :

١ - ان اللمعة التاريخية على جبين « المناضل » لم تعد تصلح اداة للتمييز بين المناضلين الحقيقيين وغيرهم من الذين احاولوا انفسهم او احوالهم الظروف الى التقاعد السياسي .. فهذا « التيار الثوري » - رغم قلته العددية التي لا تشكل اي وزن على الاطلاق - يضم اناساً كانوا ذات يوم بعيدين من المحسوبين على الحركة الماركسية .

٢ - يظل الشارع المصري بانفذاضه العفوية وابداعاته الثورية الخلاقة على يسار بعض التنظيمات « السرية » التي لا يدري احد لماذا كانت سريتها ، وهي المعادية اصلاً لتكوين الحزب او اعادة تشكيله ، وبالتالي فان كلامها عن جبهة وطنية يبدو حروفاً عزلاء لا تكون جملة مفيدة .. ولا نقودنا هذا التقييم الى الاشتباه فيهم او الريبة بل لعله يقودنا الى تصور الاخطاء القائلة التي يمكن ان تصيب البعض ممن لا يضعون آذانهم على قلب الشعب ليسمعوا دقاته ماذا تقول .

غير ان ضياع هذه الفئة المتعبة لا يرادف القول بان التيار الوطني - الذي مثلت جانباً منه نفوة « الطليعة » ونقدها لاتفاقية سيناء - هو التيار المرشح لتجسيد برنامج الشارع - اليسار ، اذ تبقى الحقيقة راسخة وهي انه لا بديل عن الطلائع الثورية المنظمة للشعب المصري ، وفي المقدمة منها « الحزب الشيوعي المصري » الذي اقترنت اعادة تشكيله بلدوة الاعداد لتوقيع اتفاقية سيناء . فلم تكن من قبيل المصادفات ان يعلن عن هذا التشكيل في تموز ٧٥ وكانه الرد التاريخي والرمزي معا على نقطة الحسم الاستراتيجية التي بلغتها السلطة المصرية في الاول من ايلول ١٩٧٥ . كان ذلك معناه ان الشعب ايضا قد وصل الى نقطة الحسم الخاصة به . ان اعادة تشكيل الحزب الشيوعي المصري ليس مجرد دعوة الى المنبر المستقل ، بل هو مبادرة شجاعة الى تحقيق هذه الدعوة . وبيانه الاول الصادر عن سكوترارته المركزية ليس صيغة احتفالية بمولد التنظيم ، بل هو عمل نضالي فسي المقام الاول .



ماذا يقول هذا البيان ، او هذا التقرير ؟

يقول منذ البدء « ان السلطة الحاكمة في مصر تاتي الا ان نتحصى مسار التاريخ ، وتشبث بانتهاج خط التراجع والانكاس في كافة المجالات وعلى طريقة الخطوة خطوة » (١٢) . ففي القضية الوطنية « تراهن السلطة الحاكمة على الدور الاميركي في المنطقة ، وتشبث بالتوصل الى حل اميركي للاميركي . وتعترف على حقائق بدولة اسرائيل وتستعد ونعد للتعايش معها في المنطقة . . ولا تمنع فسي قبول حل جزئي منفرد مع اسرائيل مقابل كيلومترات من صحراء سيناء » وفي السياسة الخارجية « تتخلى السلطة الحاكمة اكثر فاكثر عن شعار التحالف الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي . . وتعمل بداب على تبييض وجه الامبريالية الاميركية . . . وتدمر علاقتها مع النظم العميلة للامبريالية الاميركية » وفي السياسة العربية « تزيد السلطة الحاكمة من معاونها مع النظم العربية الرجعية ويتزايد تجاهلها الى التخلي عن التزاماتها القومية » . ثم يرصد التقرير فسي المجالات الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية اهم خطوات التراجع التي اتخذتها سلطة ١٥ ايار ٧١ وينهي الى ان « ما يجري اليوم في بلادنا هو النتائج الطبيعية والمنطقي للخط الذي تنتهجه السلطة الحاكمة في مصر بتبات منذ ١٥ مايو ١٩٧١ » .

ويتجه بيان سكرتارية الحزب الشيوعي المصري مباشرة الى تحديد هوية السلطة الطبقية الحاكمة فيقول ان هناك تحالفا في قوة السلطة قد استضاف قوى جديدة في اعقاب حرب اكتوبر وفي اجواء التحضير لانفاقية سيناء . انضمت اذن الى التحالف الحاكم هذه العناصر : الرأسمالية الكبيرة في قطاع المقاولات ، كبار الرأسماليين والملاك الزراعيين الذين اضربوا بقوانين التأميم والاصلاح ، عناصر جديدة انبثقت من صفوف التحالف الحاكم وهي عناصر كومبرادورية حصلت على توكيلات الشركات الاحتكارية الكبرى . ويترشح التقرير ان القوى الطبقية الجديدة قد غزت التحالف الحاكم بموجب التشريعات والاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطة طيلة الفترة الماضية . اي ان هذه التشريعات كانت الثغرات التي فنحها الحكم في جدار النظام فنغلت منها القوى الجديدة ومن نم ونبت الى مراكز القرار . وهكذا تصبح الطبيعة الطبقية للسلطة خليطا غير متجانس من العناصر : بعضها بلغ حد الخيانة والمعاملة ، والبعض الآخر - بحكم الطبيعة المزدوجة للبرجوازية الوطنية - يسعى الى التهادن مع الامبريالية ويستमित في التوصل الى حل وسط معها ويحلم بان يلعب دور الشريك الاصفر لها في المنطقة ، والبعض الثالث لا زال مؤمن بالخط الناصري الوطني . وبالتالي ، فان الموقف الذي يركيه الحزب الشيوعي

(١٢) هذا النص وبقية النصوص المأخوذة من البيان ، تقلا من جريدة « السبع » اللبنانية عدد ١٩٧٥/٨/٤ وتشير الخاتمة الى ان البيان صدر رسميا في القاهرة بتاريخ يوليو ( تموز ) ١٩٧٥ .

المصري هو حرفيا « النضال من أجل ضرب القوى العميلة في الحكم التي تسعى لتنفيذ المخططات الامبريالية وتنحيتها واقصائها عن التحالف الحاكم - العمل على شل تردد القوى المترددة التي تميل ميلا متزايدا للتهادن مع الامبريالية - دفع ونشجيع العناصر والفئات الوطنية في السلطة الى مقاومة الاتجاهات الاستسلامية والاتجاهات التهادنية التي تصب الماء على حد سواء في طاحونة المخطط الاميركي في المنطقة ». وتصبح مهمات المناضلين - في ضوء هذا التحليل - هي كشف وفضح الاتجاهات الاستسلامية والتهادنية ، والموقف النضالي الموحد للقوى الثورية والوطنية على المستوى المحلي والعربي ضد المخططات والحلول الامبريالية والاميركية . وكذلك كشف وفضح الاتجاهات الساعية الى تخلي مصر عن مسؤولياتها القومية الرائدة في حركة التحرر الوطني العربية ، والتحذير من « الدخول الى اسقاط النظام في مصر » باعتبارها دعوة يسارية مغامرة . ثم الدفاع النشط عن مكتسبات العمال والفلاحين وحشد الجماهير للتصدي لأي اعتداء عليها او انتهاك للحريات الديمقراطية . وايضا الاسراع في اقامة الحلف العمالي والفلاحي وبناء جبهة القوى الشعبية مستفيدين من الظروف المواتية التي تخلقها سياسة السلطة الحاكمة والتي تؤدي الى توسيع القاعدة الاجتماعية للجبهة .

واخيرا اقامة اوثق العلاقات النضالية بين الحزب والجماهير (١٣) .

ويجدر بنا قبل الانتقال الى تقييم الحزب الشيوعي المصري لاتفاقية سيناء ان نتوقف قليلا عند موقف الحزب من السلطة القائمة . . فهذا الموقف يلقي بظلاله دون شك على نقد الاتفاقية ، خاصة وأن التقرير المشار اليه لم يكن احتفالا باعادة تشكيل الحزب بل تحليلا سياسيا شاملا ومؤرخا في تموز ١٩٧٥ وقد جاء نقد الاتفاقية في ايلول من نفس العام اي بعد شهرين فقط . هكذا لا بد من تسليط الاضواء التالية - ولعلها تحفظات - على البناء الايديولوجي لتقرير الحزب حتى يتكامل في وعينا الموقف الشامل لليسار المصري من اتفاقية سيناء وبرنامج النضالي ازماءها ، ومساهمة منا في حوار ديموقراطي واجب القيام مع فكر الحزب الشيوعي المصري في صورته الجديدة :

١ - ان القول بان « ما يجري اليوم في بلادنا هو النتائج الطبيعية والمنطقي للخط الذي تنتهجه السلطة الحاكمة في مصر يشكك منذ ١٥ مايو ١٩٧١ » بتعارض تاما مع القول بانه « في أعقاب حرب أكتوبر ٧٣ ، وخاصة بعد زيارة كيسنجر الى المنطقة وتوقيع اتفاقية الفصل الاول بين آقوات ، وبعد انتهاز السلطة سياسة الغرابة على الحل الاميركي والانفتاح الاقتصادي ، انضمت قوى اجتماعية جديدة الى التحالف الحاكم » هي التي احدثت المتغيرات في مسيرة السلطة المصرية .

(١٣) النصوص مأخوذة من التقرير الرسمي المنشور في مجلة « اوراق ديموقراطية » - العدد

العدد ٣ و ٤ لعام ١٩٧٥ ، ملحق : مجموعة وثائق عامة للحزب الشيوعي المصري .

ان التعارض بل التناقض بين التاريخ الاول ( ١٩٧١ ) والتاريخ الثاني ( ١٩٧٣ ) بالغ الخطورة . . لانه من ناحية يصيبنا بالبلبله في تحديد هوية ما جرى عام ١٩٧١ ويكاد يمزق الصلة بين تلك الهوية وما جرى منذ ذلك التاريخ الى اليوم . ومن ناحية اخرى فانه يعني او يكاد صاحب المسؤولية الاولى - وهو عنوان احداث ٧١ - عن المضاعفات التي انتهت باتفاقية سيناء والتي يوحى هذا التعارض بأنها من عمل الدين وثبوا الى السلطة بعد حرب ١٩٧٣ .

٢ - والرصد الموجز لمجموعة الارتدادات والانتكاسات التي سجلها التقرير للسلطة التي دعاها بالتحالف الحاكم ، تشكل في خلاصتها النهائية ومن حيث الجوهر انقضا سافرا على النظام الناصري السابق . رغم ذلك فبيان الحزب الشيوعي المصري يحذر من الدعوة الى اسقاط النظام الجديد دون ايفاح تفصيلي ومقنع لهذه الدعوة سوى انها يسارية مضامرة . وربما يتفق البعض مع هذه النتيجة ، ولكن ضمن سياق آخر غير الذي أورده التقرير والذي يقود قارنه حتما الى ضرورة اسقاط هذه السلطة . بينما جاء « النضال » محاصرا بعمليات الكشف والفضح وتوثيق العرى بين القوى الوطنية دون تحديد ايضا للهدف من هذه « المهمات » : هل تقود هذه التعرية للنظام الى توطيده ام لاسقاطه ، وهل ستقوم الجبهة الشعبية المقترضة بالتحضير لتسلم السلطة ام لتثبيت كيان السلطة القائمة .

٣ - ان هذا التشويش الفكري المثير هو انعكاس امين لما قدمه البيان من « تحديد غير محدد » لطبيعة السلطة طبقيا . . فهو تحديد ينتمي جوهريا الى العقلية اليمينية التي سادت بعض اوساط الشيوعيين المصريين فسي المستينات وقادتهم الى حل تنظيماتهم عام ١٩٦٥ . انه التحديد او التحليل الذي يتوهم الموضوعية كل الموضوعية في تبيان الفروق الشخصية بين اعضاء الشركة المساهمة في السلطة ، ليدلف الى القول بان هناك اجنحة متمايزة وشرائع لا يجوز وضعها في سلة واحدة . بعضها وطني والبعض الآخر عميل والبعض الثالث متردد بينهما ، ومن ثم يجب مساندة الوطني وقضح العميل وشل التردد عند المتذبذبين ( وهم كذلك بحكم الطبيعة المزدوجة للبرجوازية اي لاسباب اهم من الافراد وكان الاخرين ليسوا برجوازيين ، فكيف تم اعفاههم من هذه الصفة الموضوعية جدا ؟ ) . ويدعو ان الطبيعة المزدوجة للبرجوازية هي طبيعة الدين قاموا بتحليل طبقية السلطة المصرية بهذا المنهج المتردد . لان الموضوعية الحقيقية هي النظر الى خصوصية الواقع المصري الذي تتميز فيه رئاسة الجمهورية بموقع استثنائي من دائرة السلطة ، فالصلاحيات الدستورية المطلقة والجمع بين رئاسة التنظيم السياسي الوحيد ورئاسة الدولة ، يترتب عليها عمليا ان تتمركز « سلطة القرار » في يد واحدة ، ولا تفسح المجالا ضيقا وحيزا محدودا لمراكز الضغط والتأثير داخل « التحالف الحاكم » . . فهو ليس كالتحالفات الجبهوية المعروفة فسي التاريخ

السياسي ، وانما هو أقرب ما يكون الى تحالف العائلة البطركية الواحدة بقيادة « الاب » الذي له في النهاية « الكلمة الأخيرة » .

هذه « الكلمة الأخيرة » التي ندعوها سياسيا بالقرار ، هي التسي يتبغي ان تكون - خاصة لدى الماركسيين - موضع التقييم .. فالقرار الرئاسي الذي يعي بمباركة مجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء ، هو الجدير بالتحليل وليس « الأشخاص » او تاريخهم او نواياهم الباطنة . ان هذا القرار هو الذي يغير المجتمع نحو القطاع الخاص او العام ، نحو مجانية التعليم او الى الجامعة الاهلية ، نحو تملك الارض للفلاحين او نقلها الى الباشوات ، نحو الاتفاقيات المنفردة مع العدو او حرب التحرير . هذا القرار هو الذي يكشف هوية السلطة الطبقية ، فالسلطة ليست حاصل جمع أعضاء الحكومة او المجلس النيابي او التنظيم السياسي ، ليست ايضا القاسم المشترك الاعظم بين اصولهم الاجتماعية او طموحاتهم السياسية . ولكن السلطة - ببساطة شديدة - هي مركز التقرير ، هي القرار في التشريع والتنفيذ . ان وجود مجموعات من الليبراليين الى جانب « الرئيس » في الولايات المتحدة ، لا يغير مطلقا من الطبيعة الاحتكارية للنظام الامريكي . بل ان وجود حزب العمال البريطاني في قمة السلطة لا يغير على الاطلاق من الطبيعة الرأسمالية للنظام البريطاني . كذلك فان وجود ماركسي قديم او نصري سابق او حتى حالي في الحكومة المصرية أو مجلس الشعب او اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، لا يصف كثيرا او قليلا - خاصة في العالم الثالث وخاصة في الوطن العربي وخاصة في مصر - الى طبيعة السلطة الطبقية حيث يصبح القرار هو عنوانها .

ان التقييم الموضوعي السليم لقرارات السلطة المصرية الراهنة منذ انقلاب ٧١ الى اتفاقية سيناء عام ٧٥ هو وحده الذي يمنحنا المعرفة الامينة بالهوية الطبقية لهذه السلطة . واذا قادنا هذا التقييم الى ان هذه السلطة تمضي في خط مضاد لمصالح الشعب والوطن والامة ، فان ذلك لا يقودنا مباشرة الى المناداة باسقاطها .. لا لانها غير جديرة بالسقوط ، ولا لأن « البديل » اكثر رجعية ، وانما بسبب موازين القوى الداخلية والعربية والدولية التي تتحكم في « التغيير » ووسائله . دون ان يقودنا ذلك ايضا لحظة واحدة الى بلبلية المناضلين وتشويشهم بوجه نظري مجرد عن « تعدد الاجنحة » داخل السلطة وبالتالي « تعدد المواقف » منها .

غير ان هذه التحفظات لا تنفي الاهمية الكبيرة لمعارضة الحزب الشيوعي المصري للسلطة القائمة من منبره التنظيمي المستقل ، وفي الظروف الصعبة للعمل السري . كما انها لا تنفي الاهمية الاكبر حجما لنقده المدروس الذي اصدره غداة التوقيع على اتفاقية سيناء . انه على النقيض من « التيار الثوري » يقول في بيانه ( السري ) المعنون « اتفاقية سيناء خطوة اخرى على طريق التهادن » .

● « أن الحزب الشيوعي المصري اذ يعلن رفضه القاطع لاتفاقية فصل القوات بين مصر واسرائيل وادانته لا أنطوت عليه من تراجعات عن الخط الوطني التقدمي، يدعو الجماهير الشعبية للتعبير من معارضتها وتسجيل رايها فسي اجتماعات التنظيمات الجماهيرية .. كما يدعو الى رفض مظاهر التأييد المفتعلة التي تنظمها السلطة لتأييد الاتفاقية » .

● كما يدعو الى تكثيف النضال لحمل السلطة « على العدول عن خط التراجع ووقف سياسة التنازلات والتخلي عن اوهام الحلول الامريكية المنفردة والانلزام العلني بالتضامن مع أية جبهة عربية تدخل في صدام مع اسرائيل » .

● « ويطالب الحزب العناصر الوطنية في السلطة باعلان موقفها وتحديسها موقعها من خط التهادن والتراجع خاصة وان توقيع الاتفاقية قاطع الدلالة على تصميم الجناح العميل في السلطة بالنسيق الكامل مع الجناح التهادن على المضي قدما وحتى النهاية في طريق الانتكاس في السياسة الداخلية والعربية والدولية » .

● « ان اتفاقية فصل القوات تقدم الدليل القاطع على ان الركض وراء سراب الحل الاميري والسعي لحل مشاكل التحرر الوطني بالاعتماد على حسن نوايسا الامبريالية الامريكية وبمعزل عن الطفاء الطبيعيين لحركة التحرر الوطني يؤدي الى السقوط في براثن مخططات الامبريالية » .

● « .. ولكن الحزب الشيوعي المصري يثق ثقة مطلقة بأن الشعب المصري العظيم بسجله الحافل بالنضال ضد الاحلاف الامبريالية وفسى اسقاط الاتفاقيات المشبوهة هو السد العالي الشامخ القائم في وجه ايسة حلول استسلامية » ( المقتطفات عن نص البيان المنشور في مجلة « الانتصار » السرية وفسى « اوراق ديموقراطية » العدد المشار اليه سابقا ) .

وليس من العسير القول بأن هذه المعارضة لاتفاقية سيناء هي التطبيق العملي للخطوط النظرية الواردة في تقرير السكرتارية المركزية السالف الذكر . ولا شك ان البيان في هذه الصياغة اوفر حظا من الوضوح والجدلية من نقد للطليعة . انه على الاقل يصل الى نتيجة خطيرة مؤاذاها ان الجناح **العميل** فسي السلطة **بتنسيق** كامل مع الجناح التهادن مصممان على المضي قلما في طريق الردة . ولكن تبقى نقطة الضعف المنهجية الخطيرة والقائلة بتمدد الاجنحة في السلطة . وهي النقطة التي تحاصر النضال ضد اتفاقية سيناء بمجرد الامل في الجناح الوطني **الله** يحسم موقفه ويجدهد ويطنه تبرئة للمة و « المسؤولية التاريخية » ! وهكذا يتحدد مسار المعارضة النضالية للاتفاقية في ثلاث وسائل هي : تشجيع الشعب على التعبير العلني عن معارضتها ، ومناشدة العناصر الوطنية ( ويبدو انها هي الاخرى

امست مترددة ) ان تحسم موقفها ، والثقة المطلقة في الجماهير التي سبق لها ان استقطب الاتفاقيات المشبوهة .

واذا ضمننا الصوت في ضرورة تعبير الشعب عن معارضته - وقد فعل - واذا غضضنا النظر عن « العناصر الوطنية » التي يبدو أنها لم تحسم موقفها حتى هذه اللحظة ، ولعلها على عكس ما يتصوره اصحاب البيان قد حسنته منذ امد بعيد ، على غير النحو الذي توهموه .. فانه يبقى لنا **الثقة** نسي جماهير الشعب المصري ذات التاريخ العريق في اسقاط الاتفاقيات المشبوهة . **هنا لا بد من التساؤل** : ما هي الترجمة السياسية لهذه الثقة ، وما هو برنامجها النضالي ؟ وهل هو الاعتماد على المجهول والانتفاضات العفوية للجماهير ، وكأنه قدر ميثافيزيقي ان تهب فجأة وتسقط الاتفاقية التي لم تعد مشبوهة بل مدموغة ؟ ام ان هذه الثقة تحتاج الى « برنامج عمل » يشرح للجماهير : كيف يمكن اسقاط الاتفاقية دون اسقاط النظام ، فالبيان يدعو الى تكثيف النضال **لحمل السلطة على التراجع عن خط التراجع** .

ان بليلة الكوادر المنظمة بالتشويش الايديولوجي حول هوية السلطة قد انعكس كاملا على معارضة الحزب لاتفاقية سيناء ، وبالتالي على فكر الجماهير وسلوكها . بدلا من ان تكون ايديولوجية الحزب وتوجيهات بوصلة هادية وسط الانواء ، واطارا يضبط حركة الجماهير في اتجاه واضح تعرف فيه مواقع اقدامها والى أين تسير . وهو الدور التاريخي للطلائع المنظمة ، خاصة في بلد كمصر حيث الانتفاضة العفوية ما زالت ترجح كفة التنظيم بما لا يقاس .

ولا ريب في ان ذلك كله يعكس تكوين الحزب وظروف امادة تشكيله ، حيث تبدو الاكثرية المرجحة من اعمدته تنتمي الى المدرسة الشيوعية المصرية القديمة ذات الاتجاه اليميني في تقييم السلطة والموقف منها . ولكن مجرد امادة تشكيل الحزب - اكرر للمرة الثالثة - وكونه يضم اكبر هيكل تنظيمي للشيوعيين المصريين ، يضع معارضته الحاسمة لاتفاقية سيناء موزعا لا يقل اهمية عند الشارع - اليسار ، من نقد الطليعة العلني .

غير ان التنظيمات اليسارية السرية سبقت وتلت تشكيل الحزب الشيوعي الجديد . واذا كان حجم هذه التنظيمات فانها تدل من ناحية على صفة « التشردم » التي ورثتها الاتجاهات اليسارية الجديدة عن الماضي القريب والبعيد ، كما تدل من ناحية أخرى على تعدد التيارات بين الشيوعيين المصريين متسن النقيض الـى النقيض ، وغلبة المثقفين على قيادة هذه التيارات . وتنظيم « حزب العمال الشيوعي المصري » هو اكثرها يسارية منذ اصدر مجموعة من الموضوعات كتبت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ تحت عنوان « طبيعة السلطة وقضية التحالف الطبقي » .

وفي هذا الكتيب مقولات صحيحة منهجيا كالقول ان « البرجوازية لا يمكن ان تنجز ثورتها حتى النهاية ، فهي تترك الكثير من بقايا العلاقات الإقطاعية بالريف وانكاساتها الإيديولوجية ومؤسساتها السياسية لتستخدمها في تكثيف استغلال البرجوازية واحكام قبضتها ، كما لا تعرف التصفية النهائية للعلاقات مع السوق الاستعمارية ولا تكف عن اقامة علاقات جديدة مع الاستعمار في علاقات القسوى المتفجرة . لذلك فان استكمال الثورة البرجوازية والسير بها لنهايتها تصبح مهمة ملقاة على عاتق الطبقة العاملة ، ولكن حجم هذه المهمة وطبيعتها يبتعدان بها عن ان تكون مهمة استراتيجية ، فالسلطة من الناحية الاساسية تنفرد بها البرجوازية ، والعلاقات السائدة في الاقتصاد والسياسة والفكر هي علاقات برجوازية وذلك يجعل طبيعة الثورة القادمة اشتراكية من زاوية مضمونها المطبقي ومهامها الرئيسية ، ويحتم من ناحية اخرى استكمال الثورة البرجوازية كمهمة تكتيكية ملقاة على عاتق الثورة الاشتراكية ، فلا يستوجب هذا الاستكمال مرحلة تاريخية كاملة » (١٤) . وباستثناء مصطلح « البرجوازية البيروقراطية » الذي يحتاج الى مراجعة « طبقية » لتوصيف البرجوازية المصرية الحاكمة ، فان الفقرة التالية تنطوي بغير شك على نبوءة علمية تقول « ان البرجوازية البيروقراطية التي تبني اقتصادا رأسماليا في عصر اضمحلال الرأسمالية العالمية في مواجهة تناقضاتها القائمة الناشئة عن طبيعتها الاستغلالية ، عن أزمة نموها ، لذلك فاحتمالات الردة الوطنية وتطور قنوات مختلفة للاتصال بهذه الكتلة او تلك من الكتل الامبريالية المتناقصة تتزايد ، وفي نهاية منعرجات السياسة التهادنية التي لا تستبعد حدوث مساومات عالية الصوت ومناوشات نظامية مسلحة مع اسرائيل وبيانات شديدة اللهجة موجهة ضد الاستعمار الاميركي ، يلوح الارتباط بالاستعمار العالمي نتيجة حتمية للنمو التلقائي للرأسمالية المصرية ، وهو ارتباط يختلف عن المعالجة القديمة » (١٥) .

وفي ١٣/٩/١٩٧٥ أصدر « حزب العمال الشيوعي المصري » بيانا تفصيليا شاملا بعنوان « فلنقاوم استسلام النظام المصري امام الاستعمار الاميركي واسرائيل » يدين فيها بكل شدة « اتفاقية الخيانة التي تمت » على حساب الشعب المصري والامة العربية والشعب الفلسطيني ، ويرى « ان حرب اكتوبر لم تغير من الناحية الاساسية واقع هزيمة ١٩٦٧ » . والسلطة الراهنة ليست الا « استمرارا لخط استسلامي مترابط الحلقات » ، وأخطر ما في الحلقة الجديدة هو الانفراد والتخلي من بقية الاراضي العربية وقضية فلسطين ، وكذلك الوجود الاميركي في سيناء . ومن ثم يصبح الموقف الاستراتيجي هو **الإطاحة الثورية بالسلطة البرجوازية المصرية** . اما الموقف المرحلي فهو النضال ضد التسوية الاميركية ،

(١٤) المرجع المذكور في النص ( الناشر وأورث النشر مغفلان ) ص ٧٣ و ٧٤

(١٥) المصدر السابق ص ٧٨

نضال الشعب المصري جنباً الى جنب مع القوى الثورية العربية باعتبار ان اتفاقية سيناء ليست خيانة وحشية اقليمية بل خيانة قومية شاملة ، وتحذير القوى الثورية من الارتباط بالحاوور العربية والاحتفاظ باستقلاليتها في وجه الانظمة المتخاذلة . ومن واجب القوى الثورية العربية فضح النظام المصري امام جماهيرها واطاحتها بالحقائق حتى يمكن استقطابها الى جانب الصمود المصري ضد كارثة الاستسلام (١٦) .

ولا احد يختلف حول المعاني العامة ورؤوس المسائل المطروحة في هذا البيان، إلا ان النتوء اليساري يتضح في سياق التحليل من جملة نقاط :

**النقطة الاولى** هي تعبير « البرجوازية البيروقراطية » . وهي تشبه من قريب النعير القديم « البرجوازية العسكرية » في كون المصطلح يختصر إحدى صفات البرجوازية ويعممها على السلطة متجاهلاً الوظيفة الاقتصادية لهذه الشريحة ودورها في الإنتاج او تطفلها عليه . وإذا كان المقصود بالبيروقراطية هو مجموعة كبار المسؤولين في الدولة واجهزتها التشريعية والتنفيذية ، وإذا كان الهدف هو التمييز بين الرأسمالية القديمة والرأسمالية الجديدة ، فان صفة البيروقراطية لا تعكس هنا الفئات الطبقية والكومبرادورية التي لا تحتل مكانا مباشرا في أجهزة الدولة ، ولا يعكس ازدهار القطاع الخاص التقليدي ، ولا تعكس الرأسمالية الزراعية التي قد يكون بعض رموزها من الفئات البيروقراطية ولكن صفتهم الطبقية تكتسب اصلا من دورهم المباشر في الإنتاج الرأسمالي . وهكذا فان التعميم اليساري الكامن في مصطلح « البرجوازية البيروقراطية » يؤدي في السياسة العملية الى نتائج يمينية ، لان اختصار هوية الطبقة المهيمنة على السلطة ، يختصر بالضرورة وسائل النضال ضد الشرائح الواقعية المتمركزة في مختلف مرافق السلطة والتي تنتمي الى مختلف نشاطات الرأسمالية المصرية القديمة والجديدة . ومن ثم فان تعبير « البرجوازية البيروقراطية » يؤدي حقا الى طمس المعالم الطبقية ولا يحدد الهوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام .

**النقطة الثانية** تتعلق بالهدف الاستراتيجي لتنظيم « حزب العمال الشيوعي المصري » وهو اسقاط السلطة الراهنة . والمعروف ان لكل استراتيجية خطاتها التكتيكية . فما هي تكتيكات الاسقاط المرحلية التي يمكن لحصيلتها في المدى البعيد ان تشر سقوط النظام ؟ وهل هذا السقوط سيتم عفويا تلقائيا عشوائيا ، ام ان هناك قوى اجتماعية وطلائع منظمة سوف « تبادر » الى هذا الاسقاط بهدف الاستيلاء على السلطة . واذن فما هي المبادرات التكتيكية لهذه القوى ، ومن تكون ، وما هو برنامجها البديل ؟ جميعها أسئلة بلا جواب .

---

(١٦) من العدد الاول من مجلة « الشيوعي المصري » - تشرين ٢ ، ١٩٧٥ ( من ٣٠ - ٤٥ ) .



**النتيجة الثالثة** هي خطورة عدم التمييز بين ما قبل وما بعد ١٥ مايو - أيار ١٩٧١ فتحليل « حزب العمال الشيوعي المصري » لا يوحي بأن ثورة انقلابا نوعيا قد حدث عام ١٩٧١ فهو يربط بين الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وقبول التوقيع على اتفاقية سيناء كسلسلة متصلة الحلقات . أي ان تغيرا في السلطة لم يحدث . وهو خلط بساري يؤدي في مجمله الى نتائج يعينية فادحة . فالسواة بين السلطة الناصرية والسلطة الجديدة يستبعد على الفور من جبهة التحالف الشعبي الوطنية قطاعات واسعة من الجماهير المستفيدة من القطاع العام والاصلاح الزراعي ، اي جماهير « الناصرية » فضلا عن « الجماهير الناصرية » المنظمة . وهذا منطق بساري يرى الواقع بنظرة احادية الجانب تبالغ في قوة اصحابها وفي ضعف سواهم . بينما يهاجم التحليل السلطة الراهنة في مواقع اخرى ، بمنطق الدفاع عن مكتسبات العمال والفلاحين والعلاقات المصرية السوفياتية وغيرها مما يمكن تسجيله رصيدا لا ينسب للسلطة الناصرية السابقة .

ان عدم التمييز بحسم بين ما قبل وما بعد ١٥ مايو ١٩٧١ هو أخطر ما جاء في تحليل هذا التنظيم لاتفاقية سيناء سواء على الصعيد النظري او على صعيد العمل النضالي اليومي داخل مصر وخارجها . انه ، ايدولوجيا ، تسطيح لحركة السلطة المصرية ونموها ، وتقييم اعتباطي بالغ العسف للسلطة الناصرية خلال ١٨ عاما ، وتحليل مبتسر لواقع الهزيمة في ٦٧ والحرب في ١٩٧٣ . وهو ، نضاليا ، يستغفر الى جانب الجبهة المعادية قوى ثورية عربية ودولية تناوى اتفاقية سيناء من منطلقات اقرب الى الناصرية .

غير ان هناك وجها ايجابيا لامعا في تحليل « حزب العمال الشيوعي المصري » لا يجوز تجاهله بل التأكيد عليه وتطويره دائما ، هو الاطار العربي الذي تفرضه اتفاقية سيناء سلبا وايجابا . . ذلك انه اذا كانت السيادة الوطنية المصرية قد مست في الصميم من احوال هذه الاتفاقية التي تقيّد حركة العسكرية المصرية في تحرير الارض ، بالإضافة الى الوجود الاميركي على اراضيها وبقاء اجزاء واسعة من سيناء تحت الاحتلال ، فان السيادة القومية للوطن العربي لم يكن جرحها اقل اتساما . انها ليست مجرد « اتفاقية منفردة » تتيح للعدو مجالا اوسع في الضغط على بقية الجبهات ، وليست مجرد « انتهاء حالة حرب » بين مصر واسرائيل تحول دون المشاركة المصرية الفاعلة في أية معركة يخاطر بها العدو ضد دولة عربية اخرى . . بل هي اكثر من ذلك وأخطر ، اذ تطوي ملف القضية الفلسطينية منذ الحدود التي يقبل بها ويغفل عليها العدو المزدوج ، كما انها تتيح للاستراتيجية الاميركية مجالا اوسع لحركة التجسس على الشرق العربي بأكمله بالسماح لاجزة الإنذار المبكر وقادتها الاميركان ، مما يهدد الأمن العربي عموما والفلسطيني تهديدا مباشرا .

ان هذه الآثار « العربية » المترتبة على اتفاقية سيناء « المصرية » انما توحد

النضال اكثر من اي وقت مضى بين قوى الثورة المصرية وقواها العربية ، توحيدا عضويا كاملا ، استراتيجيا وتكتيكيا على السواء . انه لم يعد نضالا مشتركا بل نضالا واحدا . وهو المعنى الذي يوحى به تركيز « حزب العمال الشيوعي المصري » على الاهداف القصوى لنضال الثوريين العرب ضد اتفاقية سيناء بسلا بتتوير الجماهير العربية في كل مكان بدور هذه الاتفاقية في حياتهم الباشرة ومستقبلهم المباشر ، وانتهاء بالتعبئة المنظمة للعمل على اسقاط هذه الاتفاقية .

ويبقى التيار الاخير الذي تعبر عنه نشرة « التضامن » التي تصدرها لجنة التضامن مع الحركة الوطنية الديموقراطية المصرية ، بالتعاون مع المناضلين الوطنيين في مصر . ومن الواضح انها منبر تنظيمي مستقل . وبتوقيع « طارق » وتحت عنوان « فلنستخلص الدروس الصحيحة » يقول الكاتب « الآن ينبغي استخلاص النتيجة الوحيدة الصحيحة ، وهي ان الموقف النضالي السليم يجب ان يجعل هدفه اسقاط طريق التسوية الامريكية الصهيونية اليمينية العربية - وليست هناك تسوية اخرى بديلة - والحشد والتعبئة من اجل حرب التحرير الوطنية الشاملة والطويلة الامد » ( ١٧ ) . ولعل هذه الاسطر القليلة - ايا كان حجم التأثير الذي تمارسه نشرة التضامن وتنظيمها المصري - قد وضعت كلا اليدين على مفتاح الحل النضالي الوحيد الممكن للامزة التي ولدت اتفاقية سيناء في الصف العربي . فالحرب العربية الجديدة هي القادرة على لصحيح الوضع المأساوي الذي خلفته اتفاقية سيناء .

وبهذه الرؤية الواضحة والحاسمة مما يقول « طارق » في المقال نفسه « ان انقلاب ١٥ مايو - ايار ١٩٧١ قد تم على ايدي القوى اليمينية الموالية لأميركا والتي كانت قد بدأت الاعداد له منذ عدوان ١٩٦٧ ، وقد تم هذا الانقلاب اساسا بهدف تحقيق الارتداد من الخط الوطني وعن خط التقدم الاجتماعي ، واي تفكير آخر ليس الا ضربا من الاوهام بلحق افساح الاضرار بنضال الجماهير » . وفي تقديري ان هذه المنطلقات هي اكثر الخطوط المياسية نفجا واعمقا صوابا رغم انها لا تميل الى التفصيل احيانا كثيرة ، ورغم انها - على الصعيد التنظيمي داخل مصر - قد لا تشكل وزنا يضاهي بقية التنظيمات .

انها على اية حال في « رسائل الى المناضلين المصريين » قد بادرت الى صياغة المؤشرات العامة لخط سياسي سليم وبرنامج وطني ديموقراطي واقعي وجبهة وطنية ديموقراطية واسعة ، مما يشكل في مجمله مشروعا قابلا للحوار حول اخطر القضايا والمهام الملغاة على عاتق اليسار المصري . والكراسة التي بين ايدينا ليست مؤرخة وتحمل رقم ( ١ ) والموضوعات الثلاثة المطروحة للنقاش بتوقيع « طارق » .

يقول ان بلادنا تمر بمرحلة « استكمال الثورة الوطنية الديموقراطية » وان ذلك يعني في المحل الاول « حل القضية الزراعية حلا ثوريا » وتحرير الارض المحتلة والفناء كل الاتفاقيات التي عقدت حسب شروط العدو الصهيوني والامبريالية الاميركية وتصفية كل مظاهر وركائز النفوذ الاستعماري الجديد للامبريالية الاميركية والرجعية النفطية العربية » (١٨) .

و « الاطاحة بسلطة التحالف الرجعي الحالية واقامة سلطة الجبهة الوطنية الديموقراطية التي تلعب فيها الطبقة العاملة وحزبها الطليعي دورا قياديا نشيطا » (١٩) . ثم يعرض لبرنامج تفصيلي من نقاط عامة يختتمه بالقول « ان التحرك المخطط والمنظم بين هذه القطاعات الثلاثة : العمال والفلاحون والطلاب والمثقفون ، هو الذي يمكن ان يحدث هزة قوية في بقية القطاعات الاجتماعية ، ويميق لديها الاهتمام بقضاياها الفتوية ، وبالقضايا الوطنية العامة ، ويحفزها الى التحرك ، والى تنظيم صفوفها من اجل الدفاع من مصالحها . ان قطاعات واسعة من المثقفين الذين يكتفون من الاحداث بموقف الراقب سينجذبون الى ساحة العمل السياسي المنظم ، وفي قواعد المهنيين : مدرسين ، اعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، والمهندسين والاطباء والمحامين والصحفيين . . الخ ستنبور اتجاهات منظمة او شبه منظمة وقد تتخذ شكل احزاب سياسية تعبر عن مواقف هذه الفئات سواء من قضاياها الفتوية او من القضايا الصغيرة ( موظفين وحرفيين ومنتهجين صغار ) وبعض المنتجين الوطنيين الذين لا مجال لهم للارتباط برؤوس الاموال الاجنبية ولا صلة لهم باعمال السمسرة والمضاربة والوساطات لتعبر بشكل او آخر عن مطالبها ومواقفها السياسية . ومن جماع هذا التحرك المنظم حزيبا في بعض جوانبه ، والمنظم جماهيريا ( ان في لجان جماهيرية ) في جوانب اخرى ، والذي يأخذ شكل تيار ليست له اطر تنظيمية واضحة في بعض القطاعات ستبرز الجبهة الوطنية الديموقراطية » (٢٠)

ولقد أثرت ان انقل هذا النص المطول لانه « التفصيل » العملي لكيفية ضبط الحركة الفتوية للشارع - اليسار ، في مواجهة الثورة المضادة ، وكيفية تحويل الابداعات الخلاقة للشارع الشعبي الى اطر جهوية قادرة على الفعل . بل ويصل هذا « التفصيل » للعمل النضالي الى هذه الصيغة الرفيعة من التفكير النظري ، حيث يقول الكاتب « ان العمل من اجل بناء الحزب ، وبناء الحلف العمالي - الفلاحي يجب ان يسر جنبا الى جنب مع العمل وسط الفئات الاجتماعية الحليفة . وهناك تأثير جدلي بين العمليتين : بناء الحزب والعمل بين العمال والفلاحين يستنهض الحركة السياسية بين الفئات الاخرى ، والعمل السياسي بين الفئات الاجتماعية

(١٨) رسائل الى الناشئين المصريين - ص ٢٢

(١٩) المصدر السابق - ص ٢٤.

(٢٠) المصدر السابق ( ص ٥٤ )

الحليفة يوسع من نطاق النضال الديمقراطي الذي يخلق بدوره مناخا مواتيا للاسراع في وتائر عملية بناء الحزب وبناء الحلف العمالي - الفلاحي ، وكلما تعمق المناخ الديمقراطي وتوسع كلما تعاضلت الحماية التي تحيط بعملية بناء الحزب وبناء الحلف العمالي الفلاحي ، وكلما تعددت القنوات التي من خلالها يستطيع الحزب ان يكتشف ويستوعب العناصر الطليعية هنا وهناك ليغني بها صفوفه » (٢١) .

### ★ ★ ★

تلك هي خلاصة الفكر الماركسي المنظم وذلك هو عمله السري ، فماذا نستطيع ان نلاحظ على تياراته وعلى الاتجاه العلني الديمقراطي الصادرة اصوله عن الماركسية ايضا ، وكذلك التيارات الاخرى وفي طليعتها الناصرية ؟

نلاحظ ان الحزب اليساري المصري لا زال جنيئا ، فاعادة تشكيل الحزب الشيوعي المصري مجرد نواة لتجمع المناضلين الماركسيين ، والناصرين من جانبهم لم يبلوروا هيكل تنظيميا قادرا على استقطاب كافة اتجاهاتهم . ولا زال الشارع العفوي هو سيد النضال المصري بكل ايجابيات هذه العفوية وسلبياتها على السواء . ولعل اولى هذه السلبيات هي ان انضاج البديل القادر على الخاء اتفاقية سيناء بما تعنيه استراتيجية وعسكريا وسياسيا ، سوف يحتاج الى وقت طويل . . فعلى الصعيد السياسي لن يكون لشعار « الاطاحة بالسلطة الراهنة » رنينا واقميا لدى الجماهير ، الا حين تصعب الجبهة الشعبية القادرة على تصحيح مسيرة البلاد في مستوى الفعل لا في مستوى النظر . وهذا لن يتيسر تحقيقه الا بوحدة اليسار وافتتاحه الايجابي على مبادرات الشارع العفوية .

والتأمل في الخطوط السياسية لليسار الماركسي مثلا يدرك على الفور ان عناصر التكامل لا تقل اهمية ولا فاعلية عن عناصر التعارض مما يطرح جدبا ودون ابطاء مهمة المهام في توحيد المناضلين الماركسيين فكريا وتنظيميا وعلى اسس ابعسد ما تكون من ميراث الحركة الشيوعية المصرية في التمزق والتشرذم . وتقع المسؤولية الاولى في هذا الصدد على عاتق « الحزب الشيوعي المصري » .

والتأمل في الخطوط السياسية لليسار الناصري يدرك على الفور ان عناصر التكامل - في مواجهة اتفاقية سيناء بكل ما تعنيه من خطوات الردة - هي العناصر الاكثر حسما ، وهي الاساس الموضوعي الذي يصلح نقطة انطلاق للتجمع الجبهوي للشارع - اليسار .

ويبقى أن اتفاقية سيناء ليست نهاية الشوط عند السلطة المصرية ، بل هي نقطة التحول الاستراتيجية عن النظام السابق فقط ، وأن سباق الزمن في المدى القصير يجري لحساب المعادلة المصرية الإسرائيلية الأمريكية .. فما هو الجدول الزمني المضاد ؟ وقبل إعداد هذا الجدول ما هي الاستراتيجية العامة المضادة للثورة المصرية المضادة ؟



## القسم الثالث

الثورة المضادة تراجع ، المأزق ،

# الفصل الأول

## اليمن الديني يشهر السلاح

### ١ - المسألة اليمنية والثورة

ربما كان عام ١٩٥٤ هو أكثر الأعوام إثارة وحسما في تاريخ الثورة الناصرية: ففيه تبلور الصراع على السلطة وبلغ الذروة ، ووقعت المواجهة الشاذة بين العمال والمتقنين ، واطلق الرصاص على جمال عبد الناصر ، وطافت بالشوارع لافتات تنادي بسقوط الديموقراطية ، وضرب قاضي القضاء في مجلس الدولة ، وشنق ستة من اقطاب الاخوان المسلمين ودخل منهم السجون والمعتقلات أكثر من ستة عشر الفا ، وعقدت محاكمات عسكرية باسماء « محكمة الغدر » و « محكمة الشعب » و « محكمة الثورة » لغالبية الزعماء السياسيين في العصر الملكي السابق ... مما لا يمكن ان ننساه ذكرا المصريين عن ذلك العام الخطير في حياتهم ، حيث تعلقت انفسهم بدفاع أكبر من الفضول بسؤالين عن الماضي والمستقبل : كيف كانت تحكم مصر ، وكيف ستحكم مصر ؟

غير ان أبرز ايام ذلك العام المثير لا يكاد يذكره غالبية المصريين ، رغم انه اكثرها احتفالا بالفرائب التي تصل الى حد التفرد والاستثناء في التاريخ المصري الحديث ، اذ قام خمسة شبان مسيحيين مسلحين باقتحام بطيركية الاقباط الارثوذكس التي تحتل شارعها صغيرا متفرعا عن شارع كلوت بك (١) فاعتقلوا الحرس ثم توجه قائدهم - وهو محام يبلغ من العمر ٣٤ عاما في ذلك الوقت ويدعى ابراهيم هلال - برقعة ثلاثة الى القصر البابوي . كان الوقت فجرا ، بين الرابعة والخامسة صباحا ، فلم يبذل الحرس الخاص للبابا يوسف الثاني أية مقاومة والنوم يعمد جفونهم . واخيرا وصل الشباب الاربعة الى غرفة نوم البطريك .

---

(١) يبدأ من ميدان باب الحديد ( محطة القاهرة الرئيسية ) وقد أصبح فيما بعد شارع ابراهيم باشا ( ابن محمد علي ) واطرا أصبح شارع الجمهورية . ولكن الناس لا يذكرونه حتى الان الا بذلك الاسم القديم للطبيب الفرنسي الذي انتدبه محمد علي في القرن الماضي لتحديث الجهاز الصحي المصري ، وانتم عليه يرببة البكوة . وقد ألف كلوت بك كتابا حاما عنوائه « لغة من مصر »



ورغم ان تاريخ الكنيسة الوطنية المصرية قد حفل بالبابوات المرتبطين بالعمل السياسي ، غير ان واحدا منهم لم يوظفه المسدس من نومه يوما . فإذا علمنا ان الانبا يوساب لم يكن له أية علاقة من قريب او من بعيد بالسياسة ، نستطيع ان نتصور الرجل المجوز وقد تخيل الامر كله مجرد « كابوس » مزعج . ولكنه حين جلس على فراشه وفرك عينيه بين مصدق ومكذب لما يرى ، ايقن بعد قليل انه لا يحلم ، وان « لصوصا » تجرؤوا على الحرم البابوي (٢) . ولكنه فوجيء بالشباب يمهلون خمس دقائق في حضورهم ليرتدي ثيابه . وما ان فعل حتى قدموا اليه « وثيقة نازل عن العرش البطريركي » ليقوم بتوقيعها ، ووثيقة أخرى بأمر فيها المجمع المقدس والمجلس الملي العام للاجتماع والاعداد لانتخابات بابوية جديدة ، والتوصية باعادة النظر في « اللائحة الانتخابية » المعمول بها حتى يمكن تصحيحها بما يسمح لغالبية المسيحيين الارثوذكس المصريين ان يشاركوا في عملية الانتخاب . وبعد ان قام يوساب الثاني بتوقيع الاوراق المطلوبة اصطحبه الشباب المسلحون حتى الباب الخارجي ، ولم يكن قد استيقظ احد من الرهبان المقيمين في جناح آخر ، وكان الحرس الداخلي والخارجي وقد افاق تماما في دهول لا يستطيع ان يتحرك ، كما كان الاتصال التليفوني قد قطع . وعند الباب الرئيسي كانت هناك عربية سوداء فارغة ، فتح احدثهم بابها الثاني من جهة اليمين الى الخلف ودخل قبل البطريرك ، ثم طلب من البابا ان يتفضل مفسحا مكانا لثالث . وفي مقعد السائق جلس احدثهم والى يمينه زميله الذي طلب اسدال الستار على الزجاج الخلفي . اما قائد المجموعة فقد أخذ الاوراق واعطى اشارة التحرك ، فمضى السائق على الفور ، واختفى هو .

كانت الساعة قد بلغت السادسة تقريبا ، وامثال هذا الحي الشعبي تكبر في فتح محلاتها ومقاهيها ، ويزدحم الترام بالعمال الداهيين الى مصانهم ، وتمتلئ الشوارع بباعة الصحف وضجيج المسافرين القادمين والداهيين الى بقية انحاء مصر من المحطة الرئيسية للقاهرة . ولان الناس كانت تسال عن اشياء اخرى لا علاقة لها بالبابا او غيره من رجال الدين ، فان « الحادث الاستثنائي » لم يشعر به احد طيلة ثلاث ساعات . فحتى الحراس الذين افرج عنهم ، بمجرد تحرك السيارة ، لم يفهموا ما حدث تماما ، ولم يحاولوا تعقب المحامي الشاب الذي استاجر امامهم تاكسيًا ومضى به ولم يكلف احدثهم نفسه عناء التقاط رقم السيارة ، او ايقاظ احد « الآباء » النائمين .

وفي التاسعة صباحا كان البابا يوساب الثاني قد وصل بمرافقيه الى دير

---

(٢) الكنيسة المصرية كنيسة بابوية ، بمعنى انها لا تتبع مركزا دينيا اعلى خارج البلاد ، بل كانت حتى وقت قريب ولا زالت جزئيا تشرف على الكنيسة العنصرية ، والبطريرك المصري هو « بابا الاسكندرية والخرس مدن الغربية » اشارة الى سلطانه على كنائس غرب مصر قبل الفتح الاسلامي .

وادي النطرون قرب بحيرة مريوط غرب الاسكندرية في الصحراء . وقد فوجئت برئاسة الدير والراهبان بـ « سيدنا » كما ينادونه وهو « يورهم » بغير موصد سابق ودون موكب رسمي تقليدي ودون مرافقة اكثريكية عالية الرتبة الكهنوتية وفي وقت ابعد ما يكون من مواسم الصوم او اعياد القديسين . ولا بد انهم دهشوا للوجوه « الغريبة » - العلمانية ، اي التي لا يرئدي اصحابها الثياب الدينية - التي تحيط به . ولكن احدهم بادر رئيس الدير قائلا : البابا مريض قليلا وسيرتاح عندكم . وركب مع زملائه السيارة وقفلوا راجعين دون اي تفسير آخر .

وفي الوقت نفسه كانت معظم كنائس القاهرة والاسكندرية والمحافظات الرئيسية في مصر ، وكذلك دور الصحف ووكالات الانباء قد تلقت بيانا عن « جماعة الامة القبطية » يعلن تنازل البطريرك المصري عن العرش ويندد بالفساد الذي عم ارجاء الكنيسة في عهده ، ويدعو الى انتخابات عاجلة يشارك فيها « الشعب القبطي » ويطلب من الحكومة الا تتدخل « في شؤون الاقباط الداخلية » . وينتهي البيان بشعار يقول « الانجيل دستورنا والقبطية لغتنا والموت في سبيل المسيح اسمى امانينا » .

وقد تبين ان وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية قد منحت فعلا المحامي ابراهيم هلال ترخيصا لاقامة جمعية دينية اتخذت لها اسما هو « جماعة الامة القبطية » . كما تبين ان بعض اعضاء مجلس قيادة الثورة قد ارسلوا لها بطاقات تأييد او تهنئة باحدى المناسبات . ومن بين هذه البطاقات علقوا بطاقة باسم « انور السادات » في اطار عند المدخل الرئيسي لمركز الجماعة في القاهرة . الا ان وزارة الداخلية اكتشفت بعد الحادث ان الجماعة قد نشطت خلال عام واحد نشاطا لا يوازيه سوى نشاط الاخوان المسلمين . وكان واضحا لاي انسان بسيط ان شعارها هو نقل حربي معاكس لشعار الاخوان المعروف « القرآن دستورنا والرسول زعيمنا والموت في سبيل الله اسمى امانينا » . وكالاخوان ايضا كانت « الجماعة » تنظيما سياسيا يستتر بالدين ، وانها تمثل انشكاقا للجناح المتطرف لما يسمى « بمدارس الاحد » التي تكتفي بتعليم الدين للناشئين . وقد تفافلت الجماعة بسرعة في انحاء المدن والاقاليم . كانت « مدارس الاحد » في مصر ولا تزال تعمل في حدود « الشرعية » اي في ظلال الكنيسة الرسمية . اما الجماعة الجديدة فبعد هاجمت رجال الدين مباشرة ، وطالبت علنا بتعليم اللغة القبطية للمسيحيين ولم تنتظر احدا للتنفيذ بل عملت من اجل تحقيق هذا الهدف بافتتاح فروع مجانية في المحافظات والقرى يعلم فيها هذه اللغة المتقرضة شباب متوقد بالحماس والتعصب للدرجة رفضهم كلمة « مصري » بل حرصوا واصروا على استخدام كلمة « قبطي » .

ولم يلتفت القضاء المصري الى فحوى الشعار الذي طرحه الجماعة ،

فالعودة الى احدى اللغات المصرية القديمة ( رغم استحالتها ) وتحويل الانجيل الى دستور ( رغم خلوه من التشريع ) والاستشهاد فسي سبيل المسيح ( رغم ان المسيحية ليست في عصر الشهداء ) هي عوة سياسية صريحة الى قيام « دولة قبطية » مستقلة عن دولة مصر المركزية . ولان هذا الالتفات لم يحدث ، لا من القضاء ولا من السلطة ولا من المثقفين ، فقد اودمت الحكمة ابراهيم هلال وزملائه السجن لمدة ثلاث سنوات « لحيازتهم سلاحا غير مرخص به » و « احتجازهم احد الافراد عنوة » . وليس المهم العقوبة في ذاتها ، بل الحثيات التي لم تدرك ماذا يجري في مصر .

بعد عشرين عاما تماما وقع الحادث نفسه — بطريقة عكسية — كاد ان يصيب رئيس الجمهورية شخصيا عام ١٩٧٤ ، وأصاب أحد علماء الازهر عام ١٩٧٧ . ومع ذلك بقيت الحثيات كما هي : حيازة السلاح او احتجاز حرية احد الافراد ، او القتل . والعقوبة هي السجن او الاعدام . ولا احد يحاول ان يدرك ماذا يجري في مصر . ولا احد يواجه السؤال الكبير : لماذا كانت تصفية « جماعة الامة القبطية » او « جماعة الاخوان المسلمين » دائما تصفية ادارية بالسجن والنفي والتعذيب ، بينما كانت مع اليساريين والديموقراطيين مواجهة سياسية بواسطة الاعلام الديماغوجي المضاد وقهر الصوت الاخر عن البوح ، بل منعه حتى حين يلتقي رايه ( في الاخوان المسلمين مثلا ) مع راي السلطة ؟

وايضا : لماذا كانت حرب النظام « دفاعية » في مواجهة **الاولهاب** الديني ، فلا تتحرك الاجهزة الا كرد فعل على تهديد مسلح من اليمين الثيوقراطي المتطرف ، بينما هي تشن الحروب « الوقائية » على **الفكر** الوطني واليساري دون ان يشهر السلاح مرة واحدة ؟ لقد شنق عبد الناصر الاخوان المسلمين مرتين وسجنهم مرات حين حاولوا اغتياله عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٥ . كذلك فعل الرئيس السادات بطريقة مختلفة ، فقد افرج عن الاخوان المسلمين واعدم المتطرفين وسجن بعضهم حين قاموا بحادث « الكلية العسكرية » عام ١٩٧٤ ، وحين اغتالوا الدكتور محمد الذهبي ( احد شيوخ الازهر ) عام ١٩٧٧ .

## ٢ — مقدمات المازق الطائفي

غير ان التمييز الدقيق بين اوجه التشابه واوجه الاختلاف ، في كلا المهادين ، يقودنا الى التشخيص الدقيق لمعالم « المازق الطائفي » ابدى تسارعت وتيرة في مصر خلال السبعينات ، ولم يكن بعيدا جدا عن « المازق اللبناني » فكلاهما يرتبطان من احدى الزوايا بصراع الشرق الاوسط وجوهر ما يسمى بالتسوية السلمية ، وان بقيت الزاوية الرئيسية هي النظام **الاجتماعي** الثيوقراطي هنا وهناك وفي مختلف انحاء الارض العربية . وتبدو مصر التي ناضت عن العلمنة والديموقراطية

أكثر من قرن ونصف ، وكأنها برزت على نفسها في أواخر القرن العشرين ، وكان التاريخ يمضي الى الوراء . ولكن الحقيقة هي ان ثورة يوليو ، معوز ١٩٥٢ مسئولة الى حد كبير بمجزها الشديد عن حل المسألة الديموقراطية . ولقد تسبب اتصال الغالبية العظمى من قادة الثورة بالآخوان المسلمين ( حتى المقدمين منهم كخالد محي الدين ) لفته او لاخرى ، قصرت او طالت والدرجة او لاخرى فويت او ضعفت ولهدف او لاخر استراتيجيا كان او تكتيكيا ان ظلت المسألة الدينية من المحرمات التي لا يجوز الخوض فيها ، ولو لمصلحة الدين او لمصلحة الشعب . وبالرغم من ان عبد الناصر لم يكن بالزعيم الذي تسهوه التجارة بورقة الدين ، فلم يخلع على نفسه قط صفات الامان ولم يختتم خطبه مطلقا بالآيات القرآنية ، الا ان الكتاب الوحيد الذي صدره عام ١٩٥٧ كان « الله والانسان » لمصطفى محمود ، وهو كتاب مادي تنويري مبسط ، يرد صاحبه بعدها ليصبح اسلاميا فجا مطر فاجا . بينما سمحت الاجهزة الناصرية بسبيل هادئة من الكتب والكتابات الدينية - السياسية ، حتى ان عبد الناصر نفسه كتب مقدمة كتاب « نحن والشيوعية » من سلسلة « اخترنا لك » هاجم فيها الشيوعية من زاوية الدين . لقد ارتبط اليسار مبكرا في وعي هذه الفئة من مثقفي البرجوازية الصغيرة بالفلسفة « المادية » . واذا كان ذلك يبرهن على « جهل نشيط » - كما كان يقول فولتير - بتاريخ الفلسفة وتاريخ أوروبا فإنه يبرهن من جهة ثانية على ان اليسار المصري في الاربعينات قد اهتم اهتماما بالغا بفكر التنوير . ولكن النتيجة النهائية كانت سلبية مرتين : الاولى حسين « اجتهد » بعض هذا اليسار في التوفيق بين العلم والدين ( حين تراجع عن منجزات عصر النهضة العربية الحديثة بين بدايات القرن الماضي ومنتصف القرن الحالي ) فحاول ان يعصرن الاسلام او يؤسلم الحضارة الحديثة . وهي مهمة جائزة لرجال الاصلاح الديني ولست من مهام الفكر الاجتماعي المستنير . وكانت النتيجة سلبية مرة اخرى حين « تطور » بعض قادة الثورة وقالوا **بالفصل** بين **الوجه الاقتصادي** للنهضة والنحول الاجتماعي والوجه **الفلسفي** للفكر المادي . وقد كان هذا الانفصال في « الوعي » عند قطاع عريض من المستنيرين المصريين من اهم الاسباب للابتعاد على التخلف ، والتنازل التدريجي الشامل لمصلحة الفكر السلفي المحافظ .

وذلك بالإضافة الى ان ما يعده رجل السياسة تكتيكا مرحليا ، يتخذ منه الكثيرون ركائز استراتيجية ، فحين كانت تلجأ الاجهزة الناصرية الى سلاح الدين لهاجمة الشيوعيين لم تكن على الأرجح تأخذ في اعتبارها ان هذا النطاء الديني المؤقت سيتحول عند قطاع كبير الى بوب دائم يريد عليها من جديد ، حين يتحول أصحابه من الدين الى السياسة . وهو المأزق التقليدي عند الطبقة الوسطى المصرية منذ صاغت في فجر نهضتها « الثنائية التوفيقية » بين الدين والعلم ، او بين التراث والحضارة الحديثة . وهي الثنائية التي ادت عمليا الى ازدواجية الفكر والسلوك الحضاري والانفصام الجماعي بين الاندفاع على « استخدام » منجزات

التكنولوجيا الحديثة والتخاذهل من الحوار مع معطياتها الفكرية . وايضا رفع  
اللائحات الليبرالية في الدستور والقانون والعجز الفادح عن تطبيق مآذهما . وقد  
ساعتلت الامية العالية النسبة ( متوسطها التقريبي ٨٥ في المائة ) على ترسيخ هذا  
الانقسام في الشخصية المصرية . وقد بدا البسارون لوقت طويل وكأنهم خارج  
هذا الانقسام بوحدة نظرهم الى الطبيعة والمجتمع من وجهة اقرب الى العلم . كما  
بدا اليمين الديني المتطرف وكأنه خارج هذا الانقسام بنظره الدينية مسيحية  
كانت او اسلامية الى الكون . ولكن هؤلاء واولئك كانوا دائما مجرد هامشين ضيقين  
في صفحات الكتاب الاجتماعي المصري . . فالغالبية الساحقة من الشعب  
البسيط لم تكن على المثال البساري في التفكير ، ولم تكن « اخوانا » اقباطا او  
مسلمين . فالشخصية الاجتماعية الرئيسية للمصريين هي التي تعاني من هـول  
الانقسام . وكان الاختيار الاجتماعي القلق للسلطة الجديدة بعد الاستقلال قد  
تزوج مع هذه الشخصية المنقسمة ، فما سمي بالطريق اللاراسمالي للتنمية لم  
يكن طريقا اشتراكيا ، وقد اثمر ذلك على الفور هوة واسعة بين التطور الاقتصادي  
والتخلف الاجتماعي . كما ان النهضة التي بلغت ذروتها في التقدم الثقافي  
للسنينات سبعين ما آلت نحو السقوط بعد الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ وتكرس  
السقوط بعد انقلاب ١٩٧١ . ربما كان فقر الموارد الطبيعية لمصر والانفجار  
السكاني وانعكاسات أزمة الديمقراطية على ما سمي خطأ بالتحول الاشتراكي  
وتعاظم نمو « طبقة جديدة » تمسك بالاعمدة الرئيسية للبناء الاجتماعي وكذلك  
كوارث الضربات العسكرية من الخارج ، قد أدت جميعها الى هـيئة مناخ « فقدان  
الامل » وتجلي « اليأس » في « التدين » البالغ في مظاهره الخارجية ، على عكس  
العدمية الغربية .

غير او اوجه الاختلاف بين موقف التجربة الناصرية من الدين والمؤسسة  
الدينية بشقيها المسيحي والمسلم ، وموقف التجربة التالية ، تبقى هي الاساس في  
رؤية الاحداث التي سبقت وواكبت اتفاقية سيناء الثانية في مصر وحرب العرب  
في لبنان . وهي الاحداث التي صاغ مسارها الرئيسي منعطف الطريق المصري  
المعكوس الى القدس ، فالزيارة الشاذة في تاريخ العرب الحديث ، لم تكن فقط  
لدولة عنصرية النشأة والتكوين والنظام والعقيدة السياسية ، بل لاكثر أجنحتها  
الحزبية تطرفا دينيا وارهبا تاريخيا . كما انها توجت حربا لبنانية - لبنانية  
ولبنانية - فلسطينية ، اتخذت الطابع الطائفي ستارا لاهدافها الملنة وغير الملنة .  
وهكذا فالمقارنة بين اوجه الاختلاف اهم من المقارنة بين أوجه التشابه بين النظامين  
السابق والحالي في مصر ، من حيث الافتراض الذي تؤيده الوقائع بان النضال  
العلماني الديمقراطي للمستنيرين المصريين قد انجز الكثير على صعيد الفكر ،  
واقل من القليل على صعيد المجتمع . ولكن التكوين السوسولوجي للنظام الجديد  
قد استطاع ان يستغل التربة الصالحة لازدهار الايديولوجية الدينية في مواجهة  
اية احتمالات راديكالية داخلية من ناحية ، ولخطابة الانظمة العربية الاكسر

محافظة من ناحية اخرى ، والمحاورة القشرة الدينية لعنصرية اسرائيل من ناحية  
ثالثة . ومن ثم لم تكن صدفة تأييد النظام المصري لحزب الكتائب اللبناني في وقت  
بالغ التكبر من الحرب . هذا هو اطار المقارنة ، فهي ليست مقصودة لذاتها - ابهما  
افضل ، ابهما انجح - بل هي متابعة جدلية للصراع بين الثورة والثورة المضادة .

لقد ورث عبد الناصر مجتمعا مسود اعرض قطاعاته الشعبية فكرة لا شعورية  
وفي النادر واعية بالارباط العضوي بين الديمقراطية والتحرر الوطني والوحدة  
الوطنية . انه التقليد الغالب على وجدان الغالبية من المصريين منذ ثورة ١٩١٩  
بقيادة سعد زغلول ومن بعده حزب الوفد . فالكفاح ضد الاحتلال البريطاني يعني  
في الوقت نفسه تقليم اظافر الاوتوقراطية الملكية بالدستور والبرلمان والصحافة .  
وكلاهما يرادفان للإطائفية . فعندما كان يحتدم الصراع ضد الاستعمار يزداد  
الضغط الشعبي على دكتاتورية النظام وثيوقراطية المجتمع معا . ولكن عبد الناصر  
ورث حقيقة تاريخية - اجتماعية مناقضة لهذا التقليد الوطني . وهي ان عدد  
السنوات التي امضاها حزب الوفد في الحكم لا تتجاوز خلال اثنين وثلاثين عاما  
اكثر من سبع سنوات ونصف بين عامي الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ مما يعني ان ثلاثة  
ارباع المرحلة التاريخية وقعت في قبضة التخاضل أمام الاستعمار الاجنبي  
والدكتاتورية والثيوقراطية جميعا . . وهذا صحيح ، رغم كافة الظواهر المتناقضة  
والمفارقات ، كاشتراك حزب الوفد نفسه في التوقيع على معاهدة التهادن مع  
الانكليز عام ١٩٣٦ ، وكقبول هذا الحزب الجماهيري الواسع العودة الى الحكم  
على اسنة الزامح البريطانية في ١ فبراير ، شباط ١٩٤٢ ، وكاغتيال رئيس  
الوزراء محمود فهمي النقراشي احد رموز الاقليات الدستورية بإيدي « الاخوان  
المسلمين » ثم اغتيال حسن البنا زعيم هذه الجماعة بإيدي حكومة الاقلية .  
وكاتجاه حزب « القمصان الخضر » - مصر الفتاة - الى تأييد المحور ، واتجاه  
الاخوان المسلمين الى تأييد بريطانيا في الحرب العالمية الثانية رغم التوجه الاسلامي  
والارهابي لكلا التنظيمين اليمينيين (٣) . غير ان هذه التناقضات والمفارقات كانت  
تدور في اطار الحصيلة العامة ، وهي غياب الحريات الديمقراطية ( حل البرلمان ،  
اغلاق الصحف ، اعتقال الوطنيين ، الاغتيال الفردي ) والتهادن مع الاستعمار  
( من معاهدة ١٩٣٦ الى مفاوضات صدقي - بيغن التي دماها الشعب المصري  
بالقول : جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ) وسيادة الاحكام العرفية وقانون  
الطوارئ ، الى الازدهار المثير لقطر الدين المنظم والنصرات الطائفية وحرق  
الكنائس . ذلك هو التقليد المضاد والذي يحتل رقعة زمنية واسعة بلغت اربعة  
وعشرين عاما ونصف .

(٣) حول هذه انتقاضات في السلسلة المصرية يراجع كتاب « الحركة السياسية في مصر » لطاوع  
البشري - الهيئة المصرية العامة - القاهرة ١٩٧٢ وكتاب « حسن البنا : متى وكيف ولماذا » لرفعت  
المسجد - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٨ .

. ورث عبد الناصر كلا التقليدين ، ولكن دون الوعي بجوهرهما المزدوج : انهما رغم التناقض يشيران الى الارتباط العضوي بين المسألة الوطنية والمسألة الطائفية وانهما يجسدان ظاهرا وباطنا للحركة الاجتماعية المصرية ، فالضجيج التنظيمي الارهابي المسلح للاخوان المسلمين لا يعادل قاعدتهم الشعبية . وحكومات الاقلية الدستورية لم تكن تمثل بالطبع سوى الاقلية الشعبية . ومن ثم ، فالتناقض بين اتساع الرقعة الزمنية لحكم الاقلية الدكتاتورية من موقع السلطة وحكم الاقلية الارهابية للشارع من جهة ، وضيق الحجم الاجتماعي للقاعدة الشعبية التي يعتمدان عليها يضمان اي تغيير راديكالي في بنية النظام والمجتمع امام الاختيار الديموقراطي وجها لوجه .

ولكن التجربة الناصرية في الحكم - لاسباب تتعلق بظروف نشأتها العسكرية والبيئة الاجتماعية للبرجوازية الصغيرة والتكوين الايدولوجي لمعظم قادتها - املت الديموقراطية على نحو حساسي لا يستقيم مع الخصومية التاريخية الاجتماعية المصرية حيث يرتبط وجها التغيير الاجتماعي والتحرر الوطني ارتباطا عضويا وحيث تصبح الديموقراطية هي العمود الفقري للتغيير بوجهيه . وحيث تدمم الديموقراطية في اقطار العالم المتخلف والمستقل حديثا الانحواء الاكثر تقدما بالضرورة . ولا علاقة لهذه النوعية من الارتباط بتجربة الشرق او الغرب ، لو ان شعار « الانشاق عن واقعا » كان مقصودا بموضوعية . فالشرق بتجربته الاجتماعية وحربه الواحد يتسقى هيكله التنظيمي والسياسي نظريا ، وفي التطبيق تعود المشكلة الديموقراطية - رغم كل المنجزات المادية - الى الظهور . والقرب الراسمالي بليبراليته السياسية بنسجم مع نفسه نظريا ، حيث يتحول الاحتكار في التطبيق الى سلطة دكتاتورية مقننة ، وحيث يضطر ديفول في احداث ١٩٦٨ ان يغالز الجيش .

وقد برهنت الاحداث على ضراوة النتائج الماساوية التي لحقت بالتجربة الناصرية كثمرة مرة لانفصام « العروة الوثقى » بين الديموقراطية وكل من التغيير الاجتماعي والتحرير الوطني . . فقد اقبلت الهزيمة العسكرية في ١٩٦٧ والهزيمة السياسية في انقلاب ٧٠ - ١٩٧١ دليلا حاسما على ان هذا الفصل الميكانيكي بين الديموقراطية وغيرها من عناصر التغيير ، لم يكن قط تعبيرا عن الواقع الاجتماعي للخصومية المصرية . ومن هنا كانت الثيوقراطية من اكثر « الالام » التي عاناها النظام اناصري حين اراد الجمع بين الاوتوقراطية والعلمنة في وقت واحد . فاما كانت النتائج العملية ؟

● لقد أمكن ، بالتغيير الاجتماعي ، اتخاذ اجراءات تمس البنى الفوقية والتحتية للمجتمع مسا مباشرا كتأميم المصالح الاجنبية وتأميم الفئات العليا من الراسمالية المحلية وتصفية الشرائح الكبرادورية وتحديد الملكية الزراعية والبدء في

تشبيد القطاع العام في الصناعة والتجارة والقطاع التعاوني في الزراعة . وكذلك اعادة صياغة الانتاج الاجتماعي صياغة تكنولوجية حديثة بالتصنيع الثقيل واشترائه العمال في الادارة والريجي وبناء السد العالي في اسوان لتوليد الكهرباء وتوسيع رقعة الارض الزراعية وتحويل نظام الري كله الى ري دائم . هذا على صعيد البنية التحتية ( الاقتصادية الاجتماعية ) . وفي الوقت نفسه تقرر التعليم المجاني للمصريين في مختلف المراحل حتى الجامعة والكليات العسكرية ، واصبح مجموع الدرجات في شهادة اتمام الدراسة الثانوية هو وحده معيار القبول في هذا المعهد او ذاك . وكان ذلك قرارا مهما على صعيد البنية الاجتماعية الثقافية .

لقد كان من شأن هذه الاجراءات بشقيها الفوقي والتحتي ان خلطت الاوراق الاقتصادية الاجتماعية في الطريق نحو « الوحدة الوطنية » واللاطائفية ( ولا أقول **العلمنة** ) . . بمعنى ان القانون قد ساوى بين المواطنين مساواة طبقية ، فقد اضررت المصالح الأجنبية كلها ايا كانت هويتها الدينية . كما اضررت بعض المصالح البرجوازية المحلية ايا كانت الطائفة التي تنتمي اليها . كما ان الفئات الاجتماعية الواسعة التي استفادت من الارض والصناعة والتعليم لم يفرق بين طوائفها القانون . حتى قانون العمالة ( اي تشغيل جميع الخريجين ) كان يضمن احدي الوظائف لكل خريج مهما كان لونه الديني ، ولم يكن يستطيع التمسك الديني ان يمنع احد حاملي المؤهلات من احتلال مكانه الوظيفي في المجتمع .

قد ادى ذلك كله الى التخفيف من حدة التوتر الطائفي ، حيث كان الجيش والشرطة من الاجهزة المحرمة عرفا على المسيحيين المصريين ايام الملكية ، فلم يكن مسموحا لنسبتهم في المعاهد العسكرية العليا وبالتالي سلك الضباط ، ان تتجاوز ٣ في المائة . وليست صدفة ان يقرن هذا العرف الطائفي ، بلانحة قانونية لا يقبل بمقتضاها جميع المصريين المسلمين الراغبين في العمل العسكري ، فقد كان شرطاً ان يكون والد الطالب من ملاك الاراضى واصحاب الاسهم فى الشركات ، فضلا عن « التوصيات » الخاصة والرشاوى .

## ٢ - نتائج غيبة الديمقراطية

ولكن هذا التخفيف للتوتر الطائفي والذي يمكن التعبير عنه بنطبق حد ادنى من الديمقراطية الاجتماعية ، لم يصل في غيبة الديمقراطية السياسية الى الهدف الراديكالي الاصيل وهو العلمنة ، فلم تنجح الثورة الناصرية في تحقيق ما يلي :

١ - محو الامية التي وصلت نسبتها الى ٧٥ في المائة من المواطنين . والامية في جوهرها « وضع طبقي » كمراحل التعليم ذاتها . . فمن يتوقف عند المرحلة الابتدائية ينتمي الى طبقة غير الطبقة التي ينتمي اليها من يتوقف عند المرحلة



الثانوية . وكلاهما يختلفان عن تناح له الدراسة الجامعية . وهذا نفسه يختلف انتماؤه الاجتماعي عن يسافر لتلقي العلم في الخارج . لقد اكتفت الثورة بأن أعطت بعض الأرض لبعض الفلاحين وأعطت « الحق » لبعض إبنائهم في استكمال التعليم العالي . ولكن الإشكال الاجتماعي ، هو السؤال عن كان يصل من إبناء الفلاحين الى خاتمة الدراسة الثانوية ، مع هذه النسبة العالية من الأمية والتي يحظى فيها الريف بالنصيب الاوفر . لم ترفع الثورة « سن الإلزام » ، ولم تقسم بعمل سياسي منظم ضد الأمية ( كالتجارب الناجحة في الصين او كوبا ) . وكانت الثمرة هي ثبات نسبة الأمية طيلة سنوات الثورة ، وظهور ما يسمى بأمية المتعلمين . والترجمة الاجتماعية الثقافية لذلك هي الثبات النسبي لمجموع العلاقات والقيم الاجتماعية لسكان القرية رغم التغير المحدود الذي طرأ على وسائل الإنتاج وقواه . مما أبقي على التقاليد والعادات الرئيسية في حياة الفلاح المصري وأبقى على البؤس الاجتماعي لقطاعات لا يستهان بها من الفلاحين . ولكنه أبقي في الأساس على تدني مستوى « الوعي » . والقراءة الموضوعية ، لا الغنية ، لروايتي « الأرض » و « الفلاح » للكاتب المصري عبد الرحمن الشرقاوي ، تؤكد هذه الحقيقة الاجتماعية . فالرواية الأولى تناقش وضع الريف في الثلاثينات من هذا القرن ، والثانية تناقش الوضع ذاته في الستينات ، ولا يشعر القارئ بأن هذا الوضع قد تغير راديكاليا خلال ثلاثة عقود . صمد في نهايتها المجتمع الثيوقراطي والناناخ الاوتوقراطي الذي صور احدى زواياه توفيق الحكيم في روايته المعروفة « يوميات نائب في الأرياف » عام ١٩٣٣ كما صور الزاوية الأخرى يوسف ادريس في روايته « الحرام » عام ١٩٥٩ . وللتاريخين ودلالاتهما الاجتماعية في تاريخ الشعب المصري ، حيث يمثلان في نظامين مختلفين ذروة غياب الديمقراطية .

٢ - تحقق التعليم المجاني الذي نادى به طه حسين وغيره في الأربعينات من هذا القرن ، ولكن دون ان يقتصر ذلك بحرية الفكر من جهة ( وهي التي جعلت الجامعة المصرية منارة للعقل طيلة ثلاثين عاما قبل الثورة ) بل بدأت الثورة علاقتها بالجامعة بان أقدمت على ما سمي بمذبحة الجامعة حين فصلت ٦٠ استاذًا ومدرسا من أعمالهم عام ١٩٥٤ مجرد انهم كانوا في جملتهم « احرار الفكر » من الديموقراطيين واليساريين . ولقد الفت نظام الحرس الجامعي القديم ، ولكنها احلت مكانه ميون أجهزة الأمن واللوائح غير الديموقراطية وفرضت التنظيم السياسي الوحيد على الطلاب والاساتذة . وكان من نتيجة ذلك ان زيف التاريخ السياسي للبلاد وكان المصريين ولدوا فجر ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ . اما النتيجة الأكثر خطرا فهي الإبقاء على المناهج الرجعية في التربية والبرامج المحافظة في مادة التعليم في الاقتصاد والفلسفة وعلم الاجتماع ، وتحريم دراسة الفكر « الأخر » دراسة حرة من ايدولوجيات السلطة . لقد ابعد التقدميون مسن الاساتذة عن الجامعة الى الصحافة او السجون ، وظلت المدارس الفكرية المناوئة لاي فكر يساري او علماني تمارس وحدها سلطة تنشئة العقول الجديدة . ولم تكن صدفة

ان السيد كمال الدين حسين - احد اقوى اعضاء مجلس الثورة الناصرية - قد كان وزيرا للتعليم ورئيسا اعلى للجامعات ونقيبا للمعلمين ورئيسا اعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، لفترة حوالي عشر سنوات ، وهو احد الكوادر غير المنظمة للاخوان المسلمين .

بالاضافة الى ان عبد الناصر في احدى مراحل الصراع مع « الاخوان المسلمين » راح يزايد عليهم تكتيكيا بعملين يبدوان متناقضين من الخارج ، ولكنهما يؤديان الى نتيجة واحدة : جعل مادة « الدين » مادة اساسية في مختلف مراحل التعليم تؤدي الى الرسوب او النجاح كغيرها من المواد العلمية . وفتح جامعة عصرية داخل الازهر مقصورة على الطلاب المسلمين فممن يرغب في دراسة الطب او الهندسة او الزراعة الى جانب المواد الدينية . لقد ادى الععلان رغم تناقضهما الى « حضور طائفي » جديد على مصر ، اذ بدأ تلاميذ المدارس يعرفون التفرقة الدينية وهم بعد صغار ، كما انهم - مسيحيين ومسلمين - بدأوا يولون القيم الدينية اهتماما زائدا خوفا من السقوط ، ويتدرج بفالبيتهم الامر الى تغليب الفكر الديني في غياب الفكر العلمي ثم الى تطبيب الحس الديني على الحس الوطني والقومي . اما بالنسبة للطبيب الازهري او المهندس الازهري او الصيدلي الازهري ، فلم يكن يتخرج في الحقيقة طبيا ( اي علميا ) خالصا او ازهريا ( عالما بالدين ) خالصا ، بل كان « التركيب » الجديد هو التطرف الثيوقراطي المعادي للعلم الا كوسيلة لصنع القنابل ، فليست صدفة ان كثيرا من خريجي الجامعة العصرية للآزهر يتحولون الى اخوان مسلمين وغيرها من المنظمات السياسية - الدينية المتطرفة .

● ان مصر التي كانت مرشحة لانجاز تورتها العلمانية الديمقراطية ، بانخاذ خطوة اكثر حسما في طريق فصل الدين عن الدولة اتخذت قيادتها الناصرية خطا وسطا يناور الدين بعين والعلم بالعين الاخرى ، وفقا لتقليد « الثنائية الساكنة » غير الجدلية في فكر الإصلاح الديني من رفاعة الطهطاوي الى محمد عبده . ولم تبين التقليد الآخر الذي يمتد من علي عبد الرازق في « الاسلام وأصول الحكم » عام ١٩٢٥ الى طه حسين في « الشعر الجاهلي » عام ١٩٢٦ . لقد حوكم الكتابان في ذلك الوقت تعبيرا عن عجز البرجوازية المصرية الناشئة ، ربما من الهامها بالكفر والاحاد فلسفيا ، وذعرا من الاحتلال الاجنبي والملك ( اي تهادنا فسي مسالتي الديمقراطية والتحرر الوطني ) سياسيا . كان ذلك في اعقاب انتكاسة ثورة ١٩١٩ . ولكن هذا لا ينبغي ان دستور احمد عرابي قائد الثورة المصرية ضد الخديو والانكليز بين عامي ١٨٨١ و ١٨٨٢ قد خلا من اي نص على دين للدولة . ولا ينبغي ايضا المعارضة الواسعة لاضطهاد فكر جلي عبد الرازق وطه حسين . ان الثورة الناصرية ، وقد كان عليها ان تنجز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية للطبقة الوسطى ، اختارت « الفكرة الثنائية » للإصلاح الديني ، وهي الفكرة الجائزة عند رجال الدين المستنيرين لتحديث الاسلام وفتح باب الاجتهاد وتبرير العلم لاستخدامه في الحياة

العملية ، ولكنها لا تجوز عند رجال « ثورة » تشدد الفكر جنباً الى جنب مسع التطبيق ، كما يفترض . كان غياب الديمقراطية وعدم الثقة في الجماهير هو الذي قاد التجربة الناصرية الى الحل الوسطي التوفيقي الذي يلفق المتناقضات ، فكرست النص على دين الدولة الرسمي . وكان من نتيجة ذلك ان ثقلت القوانين التي تساوي بين المواطنين في الخطوط العامة ، كتوزيع الارض والتعليم وحقوق العمل ، ولكن ما لا يندرج تحت بنود اللوائح ومواد القانون كسان يخضع للعرف السائد قبل الثورة . . كتعيين وزير مسيحي وعشرة نواب في البرلمان . وكان الدولة غير الديمقراطية تفضل على احدى الطوائف بما لم يسمح به المجتمع . رغم انها لم تعط هذا المجتمع الفرصة الحقيقية لبدء رايه ، فلربما لا يأتي بنائب واحد مسيحي ، وربما يأتي بخمسين . ولربما لم يكن هناك مسيحي واحد يصلح للوزارة ، ولربما كان هناك عشرة . ولكن « النعمين » كان اداة الدكتاتورية في ترسيخ الطائفية من حيث تقصد اولا تقصد التخفيف من حدتها . خاصة وان الوزارات التي أمسك بها المسيحيون طوال ذلك العهد كانت من الوزارات الهامشية . وقد كان عرف « النعمين » من بين العناصر الرئيسية لاشعار قطاعات من المسيحيين المصريين بانهم « اقلية » ، فاما ان يعاملوا بهذه الصفة على مختلف المنسوبات ، واما انهم مواطنون لا رعايا فيعاملون كبقية المواطنين . ولكن غيابهم عن كثير من المناصب الرئيسية في اجهزة الدولة رغم ما يراه بعضهم من كفاءات في صفوفهم ادى بهم الى الاعتقاد بان الدولة لا تنصفهم كاقلية ولا كمواطنين . وهو الشعور الذي ادى في مواجهة الدولة والاخوان المسلمين معا الى ظهور الحالات المستجدة تماما على تاريخهم : كجماعة الامة القبطية التي كادت تملن نفسها دولة داخل الدولة والتي وان حلت رسميا الا انها بقيت « وجدانا هائما » عند الكثيرين . وهم هذه الاعداد الهائلة من الشباب المسيحي المصري الذي هاجر الى « الفيتو » الاميركي والاسترالي والكندي . وهم ايضا هذه الاعداد الهائلة من شباب الجامعات الذي دخل في سلك الكهنوت افواجا ، فاصبحوا قساوسة ورهباناً وأساقفة ، ومنهم البطاريرك الحالي نفسه . ان السلوك الارهابي الذي ابنته « جماعة الامة القبطية » مع البابا يوسف الثاني عام ١٩٥٤ لم يكن مشهداً فولكلوريا . ومن يتصفح جرائد مثل « الفداء » و « النيل » و « مصر » في ذلك العام الكثير يتأكد من هويتها الطائفية المتطرفة . . التي كانت رد فعل لغياب الديمقراطية من جانب الدولة ، وتعاضل قوة الاخوان المسلمين ، فوقع هذا الاستقطاب المرير في صفوف الشعب المصري . لقد صورت اجهزة الاعلام ما حدث فجر أحد أيام ١٩٥٤ في القصر البابوي وكأنه « انقلاب على الكنيسة » . وقد كان في واقع الامر « انقلاباً » ولكن على الدولة والنظام الاجتماعي ، اتخذ شكلاً يناسب الاقلية الدينية من جهة وعلى المثال العسكري لثورة يوليو - تموز ذاتها من جهة أخرى . اما جماعة الاخوان المسلمين ، فكان انتماءها للاكثرية الدينية يؤهلها في العام ذاته لمواجهة للدولة وجها لوجه وبأسلوب الثورة المضادة : اذ راحت في شخص محمود عبد الرؤوف

تطلق الرصاص على جمال عبد الناصر في ساحة المنشية بالاسكندرية. هذه هي النتيجة الحاسمة للموقف السلبي من قضية الديمقراطية والحصل الوسطي للمصالحة الدينية : انفصام الوحدة الوطنية حتى يصل التطرف المسيحي الى حدود الدولة الطائفية ، والانقضاض الاسلامي المتطرف على النظام بكامله .

● ورغم ذلك « البرهان » المسلح ، لم يكن النظام الناصري يستطيع الخلاص من تكوينه التاريخي - الاجتماعي ، ولا من هويته الثقافية . . « ففي الايام الاولى للثورة زار اللواء محمد نجيب قبر حسن البنا - زعيم الاخوان المسلمين - وقف امامه باكيا » (٤) ثم قررت الثورة فتح ملف قضية اغتيال البنا ، وفي المحكمة وقف البكباشي محمد التايبي نائب الاحكام ليمجد « الامام الشهيد » وبطالب برأس قاتليه قائلا « ان للمغفور له الشيخ حسن البنا دعوة استشهد في سبيلها ، تقوم على الاصلاح وترمي الى التخلص من الاستعمار باعتباره رأس الفساد ومصدره » (٥) . وثشاء الصدف الا يمضي زمن قصير حتى تشهد القاعة ذاتها محاكمة الاخوان المسلمين التي تنتهي بشنق بعض اقطابها وسجن الاولوف من اعضائها . وفي ذروة الهجوم على الجماعة يتوجه جمال عبد الناصر في صحبة عدد من اعضاء مجلس الثورة وعدد من الاخوان المسلمين المواليين له لزيارة قبر « الامام الشهيد » مترحما ومشيدا بالرجل واعمله (٦) .

ولكن لا المساومة مع التطرف الديني افادت ولا قهره بالسجن والتعذيب والشنق حالت دون اقدام الاخوان المسلمين بعد احد عشر عاما على محاولة اغتيال جمال عبد الناصر عام ١٩٦٥ . ذلك ان « معامل التفريخ » لهذا التطرف كانت قائمة : غياب الديمقراطية ، غياب العلنية ، اللعمر من اليسار . فلم يكن « الدين » في التجربة الناصرية تخطيطا استراتيجيا لبناء اجتماعي ، بل كان تكتيكا مرحليا وورقة للمناورة . ومن المؤكد ان الدولة الدينية لم تحكم مصر في زمن عبد الناصر ، ومن المؤكد ايضا ان الدين لم يفصل عن الدولة . ولذلك كان من اليسير ضرب التطرف الديني اذا أمسك بالمسدس ، ولكن مواجهته تعذر على الثورة الناصرية وهو يمسك بالكتاب ، دون ادراك للعلاقة الحتمية بين الكتاب والمسدس . لذلك كان من الممكن ان تصدر كتب مثل « جاهلية القرن العشرين » لمحمد قطب و « معالم على الطريق » لشقيقه الذي شنق سيد قطب عن مؤسسة الدولة للنشر في ظل مسؤول الثقافة والاعلام حينذاك عبد القادر حاتم .

لم تحدث فتنة طائفية واحدة في ظل الناصرية ، وحلت « رسميا » جماعتا

(٤) ده رفعت البعيد - حسن البنا : متى وكيف ولماذا - ( ص ٥٩ ) .

(٥) محاكمات الثورة - الكتاب الاول - محاكمة ابراهيم عبد الهادي باشا - ص ١٧٩

(٦) جريدة « الجمهورية » المصرية ١٢ - ٢ - ١٩٥٤ .

الامة القبطية والاخوان المسلمين . ولكن الجمر كان تحت الرماد . وكانت الهزائم فادحة الثمن ، اذ كان ميسورا لمحاول الهدم ان تحطم الابنية الإيجابية ، طالما اهدرت الديموقراطية ، همزة الوصل الوحيدة في « الخصوصية المصرية » بين التغيير الاجتماعي والتحرر الوطني . فالديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية بافتقادها الديموقراطية السياسية ، كلت تجسيدا للتمثيل الطبقي العام لشورة يوليو رغم انعطافاته وتعرجاته وتفاصيله . من ناحية ادى عدم الارتباط العضوي بين الديموقراطيات الثلاث او الوجوه الثلاثة للديموقراطية الى هزيمة خطة التنمية الاقتصادية بدوا من عام ١٩٦٥ والهزيمة العسكرية امام العدو الوطني والقومي في عام ١٩٦٧ وامكن قلب النظام الاجتماعي بدوا من عام ١٩٧١ اي أن غياب عنصر واحد ادى تدريجيا الى تفكك وانحلال بقية العناصر . ولكن الهزيمة الاعمق كانت لفكر البرجوازية الصغيرة التي رأت احدى شرائحها الاساسية من موقع السلطة الفعلية أن « اليسار » هو عدوها الوحيد . ومن ثم كانت الارض مهددة موضوعيا لانقلاب يحسم التردد لمصلحة اليمين الديني المتطرف . كان « الدين » في ظل التجربة الناصرية احد اوراق لعبة التوازن بين اليمين واليسار ، وكان من الطبيعي ان تكون الخاتمة نجاحا لليمين ، فاللعب على ارضية الدين يربح فيه الاكثر تطرفا .

#### ٤ سقطة الحسم ايدىولوجية

بدأت مرحلة « الاحتواء » من جانب انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ وكأنها ايدىولوجيا ضد الخرافة ، فكتب محمد حسنين هيكل في ذلك العام مقالين عن « نحضر الارواح » الذي كان يلجا اليه قادة الجناح الناصري المهزوم في الانقلاب ، للاتصال بعيد الناصر بعد وفاته وتلقي « الوحي » منه . وكان الهدف من هذين المقالين ، هو تصوير هذه المجموعة بأنها لم تكن أكثر من دمي في حياة عبد الناصر ، وانها لا تستطيع لعب اي دور سياسي في غيبته . ولكن الهدف الآخر ، غير المقصود ربما ، هو ان هذه المجموعة قد آمنت بخرافات العجائز ، ولا علاقة لها بالعلم .

على اية حال ، فلم يكن ذلك الا في مرحلة « الاحتواء » الباكورة من عمر الانقلاب . ولكن الذي حدث بعدئذ هو ان رئيس الدولة الجديدة قد اطلق على دولته شعار « العلم والايمان » واطلق عليه لقب « الرئيس المؤمن » . وبعد ان كان الناس يعرفونه باسم انور السادات اصبح محمد انور السادات . ولم يكن ذلك كله ليبر دون مغزى . وفجأة ملأت شوارع القاهرة الفتيات اللواتي يرتدين « الطرحة » غطاء الرأس الابيض للنساء في فجر الاسلام وفي بعض الاقطار الاسلامية الى اليوم والذي تتميز به « الحريم » في العصر التركي ، وقد تتلرج الوانه فتصل الى الاسود في قرى مصر وبعض الاحياء الشعبية في المدن . وفجأة تحولت صلاة الجمعة في مساجد العاصمة والاقاليم الى مظاهرات دينيصة صاخبة ، حيث يفرش الناس

الأرض المحيطة بالمسجد ويسدون الطرقات . وفجأة بدأ التلفزيون والإذاعة يقطعان برامجهما إذا ما حان موعد الأذان . وفجأة بدأ مجلس الشعب ( البرلمان ) نفسه يقطع جلساته إذا ما حان موعد الصلاة . وفجأة خصصت الصحف والمجلات صفحات يومية للدين ( الإسلامي ) . وفجأة أنتشر الحديث عن ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية بدلا من القوانين الوضعية ، بقطع يد السارق ورجم الزانية وتحريم الخمر . وفجأة انتشرت صحف الحائط الدينية في الجامعات ، وتحرش الطلاب المنتمين الى جماعات اسلامية متطرفة ببقية زملائهم .

وكانت مفاجأة المفاجآت - رغم هذا المناخ الشيوعي وبفضله معا - ان توجهت مجموعة من الشباب المسلح احد ايام صيف ١٩٧٤ الى الكلية الفنية العسكرية ، قتلت بعض حراسها واعتقلت آخرين وحاولت توجيه الضباط والجنود والطلاب الى انقلاب شامل على النظام واغتيال رئيسه . وقد باءت المحاولة بالفشل لاسباب « فنية » لا اكثُر . وكالمادة اتهم النظام من دعامهم بالقائمين على ~~الفتنة~~ بالوروق على الدين مخالفين الآية القرآنية « واطيعوا اولي الامر منكم » . واستكتب بعض علماء الازهر ورجال الاسلام مقالات تنهم هؤلاء بالكفر . ودخل معهم في « مزادة » اعلامية تفرق بين « الدين » والدين يستغلونه . وصورهم امام المواطنين على انهم مجموعة من العصاة . وتولت الصحف - باقتلام بعض اساتذة علم النفس وعدسات الكاميرات الصحفية - تبرز ملامحهم الداخلية والخارجية وكأنهم جميعا مصابون بالذهان والاضطراب العقلي الذي يصل لحصد الجنون . وكانت « المشقة » في انتظار قيادتهم والسجن للكثيرين منهم . وانتهى الامر عند هذا الحد في مخيلة السلطة . اما اساتذة علم الاجتماع فقد تولوا اقناع الجماهير بأن هذه « القلة المنحرفة » من الطلاب الفاشلين في حياتهم العائلية والجامعية قد ارادوا الانتقام من المجتمع ككل . وباتت الشخصية النيكوباتية هي التفسير الباثولوجي المعتمد من ثقافة الاعلام الرسمي . كما باتت الدولة الشيوعية هي الحل الدستوري من جانب الحكم الاوتوقراطي .

#### ٤ - نحو دولة طائفية

كان الاختلاف المركزي بين التجربة الناصرية والانقلاب الجديد في المسألة الدينية هو التمزق الذي صاحب التجربة الاولى في تردها بين العلمنة الكاملة التي تفترض الديمقراطية وبين النظام المعادي للديموقراطية ، بينما حاولت التجربة الثانية ان تتسجم مع نفسها بايجاد الاتساق بين الايديولوجية الدينية والنظام الجديد . وكانت ازمتهما الوحيدة ان يكون اهمل النظام الجديد هم اصحاب الايديولوجية ، لا غيرهم من اصحاب التنظيمات التاريخية والمحدثة .

وكان الاختلاف اجتماعيا في جوهره . وكان المشهد السياسي في السنوات الاولى من ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ دالا على الهوية الاجتماعية الاولى للثورة ، فلم

يكد يمر عام واحد على نجاحها حتى حكمت بالاعدام شنقا على قائدين عماليين في مدينة « كفر الدوار » الصناعية لانهما ناديا بحق « الاضراب » للعمل - وكان القطاع الخاص سيد الاقتصاد المصري في ذلك الوقت المبكر - بينما لم تحكم باعدام الاخوان المسلمين الا حين شهِروا السلاح في وجه عبد الناصر عام ١٩٥٤ . ولكن هذه الثورة نفسها تطورت بعد ذلك ، حتى انها في غمرة هزيمة ١٩٦٧ لم تتوسل بالدين في مواجهة الياس الاجتماعي الشامل ، رغم انه كان « النعمة » المرشحة تلقائيا للسيادة . ولم تتوسل بالعنف في مواجهة الاضرابات الكاسحة للعمال والمثقفين في فبراير ، شباط ونوفمبر ، تشرين الثاني ، من عام ١٩٦٨ . بل اصدرت بيان ٣٠ مارس ، اذار ( في ذلك العام ) الذي بنى حصيلة النقاش الواسع للمثقفين حينذاك ، فدعا الى قيام الدولة المصرية ، دولة المؤسسات ، وسيادة القانون ، والاخذ بأسباب العلم في حل مشكلات المجتمع . وكان عبد الناصر بذلك يحسم ولو على الورق ، قضية التخلف الاجتماعي في ايدولوجية بدات رسميا في « الميثاق الوطني » حيث اختار **الاشتراكية العلمية منهجا** للتغيير الاجتماعي ، وفي « بيان ٣٠ مارس » اختار الديمقراطية اسلوبا في الحكم . ولم يتحول ذلك كله خلال العامين التاليين قبل غيابه الى تشريعات واجراءات ، ولكنه في جملة كان **الاجتهاد** فكريا نحو العصر والعلمنة والنهضة في مواجهة الدعوة التيوقراطية النامية تحت السطح سواء في اجهزة الدولة او بين طبقات المجتمع او في سراديب الثقافة . كان عبد الناصر طيلة هذين العامين قد اختار الاهتمام « العسكري » بقضية التحرير الوطني انطلاقا الى الحل السلمي او الحل المسلح ابهما اسرع واكنسر انجازا . وكان قبول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وحرب الاستنزاف معا ، هما التجسيد العملي لهذا الاهتمام . واذكر انه في اجتماعه بنا - وكنا مجموعة من المثقفين للماركسيين - في دار « الاهرام » عام ١٩٦٩ انه بدأ حديثه بقوله : لن نناقش في اية قضايا اجتماعية ، فكل شيء في هذا النطاق مجمد حتى التحرير . ولكنه خرج من الاجتماع ليصدر بعد ايام قرارا بتخفيض الحد الاقصى للملكية الزراعية من مائتي فدان الى خمسين فداناً . غير ان هيكل التمثيل الاجتماعي للدولة ظل قائما في اعمده الرئيسية بتنظيمه السياسي الوحيد . كانت الايدولوجية « الوسطية » المترددة تتحكم في مسيرة ما بعد الهزيمة .

واقبل الرئيس السادات لا ليستكشف همزة الوصل الفائبة بين التحرير الوطني والتغيير الاجتماعي - الديمقراطية - بل ليعيد صياغة المجتمع والنظام في الاتجاه المضاد والاكثر انسجاما بين الدولة وايدولوجيتها من ناحية ، وبين الرئيس وتكوينه الشخصي من ناحية اخرى . لقد كان هذا التكوين مزيجاً نفسياً وعقائلياً

من ثلاثة أحزاب وثلاثة رجال . اما الاحزاب فهي « الحزب الوطني » (٧) و « مصر الفتاة » و « الإخوان المسلمين » واما الرجال فهم عزيز المصري باشا (٨) والشيخ حسن البنا (٩) وأحمد حسين (١٠) .

يصف لقاءه بالشيخ حسن البنا عام ١٩٤٠ وكان بعد ضابطا في الجيش ، قائلا « تصادف وجود بعض الإخوان المسلمين بين جنودي ففوجئت بسوم مولد النبي باحدهم يهمس في أذني بأن الباب رجل ممتاز في الدين يريد أن يقول كلمتين للجنود بمناسبة المولد . وكنت ضابط النوبة في تلك الليلة .. سألت من يكون .. ولما عرفت أنه الشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان المسلمين رحبت به وجعلته يلقي المحاضرة على الجنود بدلا مني .. كان ممتازا في اختياره للموضوعات وفهمه للدين وشرحه والقائه .. من كل النواحي فعلا كان الرجل مؤهلا للزعامة الدينية .. هذا الى جانب أنه كان مصريا صميما لكل ما تحمله من دماء خلق وسماحة وبساطة في معاملة الناس .. كنت قد سمعت الكثير عن الإخوان المسلمين وكنت أتصور أنها جماعة دينية هدفها الوحيد الإصلاح الخلقي وأحياء قيم الإسلام .. ولكنني بعد أن استمعت الى الشيخ البنا بدا مفهومه يتغير بعض الشيء . فقد كان الرجل يتكلم من الدين والدنيا معا وبأسلوب لم نألفه من رجال الدين . أعجبت به كل الإعجاب فبعد أن انتهى من المحاضرة هنأته من كل قلبي .. وجلسنا تبادل الحديث لبعض الوقت .. وقبل أن يخرج دعاني لحضور درس الثلاثاء الذي كان يليه كل أسبوع بعد صلاة المغرب في مقر المركز بالحلمية الجديدة . وذهبت اليه وحضرت بعض الدروس وفي كل مرة كان يصطحبني لتجاذب أطراف الحديث .. ولفت نظري ما كان عليه الإخوان من تنظيم وما كانوا يحيون به المرشد العام من احترام وتبجيل يكاد يصل الى درجة التقديس حتى أنهم في معاملتهم لسي كانوا يقلبون الأرض بين يدي مجرد أنه كان يدعو للجلوس معه في مكتبه » (١١) .

وبالنسبة لعزيز المصري بقول « كنت مفتونا بشخصية عزيز المصري .. كننا بحاجة الى الافادة من خبرات هذا المحارب العظيم وارشاداته ، فطلبت من الشيخ حسن البنا أن يجمعني به وكان ذلك سنة ١٩٤٠ وهى نفس السنة التي التقيت فيها

---

(٧) هناك أكثر من حزب بهذا الاسم في تاريخ مصر الحديث . اول هذه الاحزاب نشأ في احضان الثورة الميرابية في اواخر القرن الماضي ، ولكن النضود هنا هو حزب المطامي للشباب مصطفى كامل ( ١٨٧٤ - ١٩٠٨ ) الذي أسسه عام ١٩٠٧ وقد تطور بعد وفاة مؤسسه الباكرا لان يصبح أكثر محافظة .

(٨) ( ١٨٧٩ - ١٩٧٤ ) ضابط وسياسي مصري يميني ومغامر .

(٩) ( ١٩٠٦ - ١٩٤٩ ) أسس « الإخوان المسلمين » عام ١٩٢٨ .

(١٠) أسس حزب « مصر الفتاة » عام ١٩٢٠ تحت شعار « الله - الوطن - الملك » .

(١١) البحث عن الذات - ص ٣٥



بالنسيخ البنا .. واسجباب الرجل على الفور « (١٢) ، « استمرت اتصالاتي بعزير  
باشا المصري .. كما لم تنقطع صلتني بالشيخ حسن البنا « (١٣) . وبعيدا عن  
التفاصيل السياسية والتنظيمية بهذه الاحزاب وهؤلاء الرجال ، فقد كان القاسم  
المشترك بينهم واضحا :

● رجلان منهما ( عزير المصري - احمد حسين ) لم يخفيا في اي وقت طيلته  
الحرب العالمية الثانية علاقاتهما المباشرة بالمانيا الهتلرية .

● الرجل الثالث ( حسن البنا ) لم يخف يوما علاماته المباشرة بالانكليز  
وحكومات الاقليات .

● الرجال الثلاثة آمنوا بالتنظيم السياسي - العسكري المسلح ، والاغتيالات  
الفردية .

● الاحزاب الثلاثة ( الوطن ، مصر الفتاة ، الاخوان ) آمنوا بالفكرة الاسلامية  
الجامعة للشعوب الاسلامية بدرجات متفاوتة ، وفي الوقت نفسه بالاقليمية المصرية .  
كان الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل في بدايات القرن الحالي ، وفي ظل المناخ  
العام للهيمنة العربية يدعم الخلافة العثمانية في تركيا ضد الاستعمار الغربي .  
وكان الاخوان المسلمون ولا يزالون يؤمنون بوحدة العالم الاسلامي وان القومية  
العربية فكرة استعمارية رغم تعاونهم مع الانكليز . وكانت مصر الفتاة ترفع شعار  
« مصر فوق الجميع » وتتصل بالمحور .

● اي ان الاوتوقراطية ( حكم الفرد وعبادته ) والشيوقراطية ( العلاقات  
الاجتماعية الهرمية وفق سلم كهنوتي وقيم اكليريكية ) والارهاب ( بالسلاح والعقيدة  
الدينية ) والاعتماد على النظام العالمي الاكثر رجعية ( النازية الالمانية والفاشية  
الابطالية او الامبراطورية البريطانية ) .. هي مجموعة العناصر الرئيسية المشتركة  
بين هذه الاحزاب وهؤلاء الرجال .

كان الرئيس السادات - في الايديولوجية والتطبيق والنشأة الاجتماعية (١٤)-

---

(١٢) المصدر السابق - ص ٢٨

(١٣) المصدر السابق - ص ٤٠

(١٤) في « البحث عن الذات » وموز دالة على « المقدمة الاجتماعية » التي طاني منها السادات منذ  
نشأته ، فهو يذكر « الباشا » الذي خاطب اياه في منجبية ( ص ٢٦ ) حين اراد توسطه لقبول ابنه في  
الكلية العربية « تجربة لم تهرج وجداني ولا اظن اني سانساحها مدى الحياة » .. ولكنه حين رأى =

مزجاً مركباً على نحو فريد منها ومنهم . وقد كان هذا التكوين مصدر اللقاء المصري بينه وبين التحالف الاجتماعي المهيمن على السلطة ( الرأسمالية الريفية والرأسمالية الطفيلية والبيروقراطية ) ، وبينهما معا والقطاع الديني للدولة والمجتمع . كما ان هذا التكوين نفسه كان مصدر « الأزمة » بين النظام الجديد والتنظيمات السياسية - المدنية ، الجاهزة سلفاً والتي ازدادت تجهيزاً في ظل دولة الرئيس « المؤمن » .

وكان التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي واسطة العقد بينهما - الديمقراطية - هي المعادلة الصعبة أمام النظام السابق ، فاقبلت « الحرب البديلة » و « الانفتاح الاقتصادي » و « تعدد » المنابر فالأحزاب كعمادلة سهلة للنظام الجديد . ولكن الحقيقة هي ان الحرب التي لم تنجز التحرير والانفتاح الذي لم ينقل الاقتصاد والأحزاب التي عجزت عن تحقيق الديمقراطية ، تحولت في ظل التخلف والتبعية للرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة ، مجرد واجهات شفافة لا تخفي بآية حال الثالث الجديد : الاوتوقراطية كاسلوب في الحكم ، والثيوقراطية كمجموعة قيم وعلاقات يراد تسويدها على المجتمع ، والبيروقراطية كبنية سوسيو - ثقافية للدولة .

لذلك عاد الى الظهور الاستقطاب الطائفي المتطرف السلي عرفته مصر سنة ١٩٥٤ على نحو أكثر تركيماً .. فالأخوان المسلمون لم يعودوا وحدهم في الميدان ، بل أصبح على يمينهم ويسارهم جماعات أخرى كشباب محمد وجند الله والشركيين ( نسبة الى مصطفى شكري زعيم الجماعة المسماة بالتكفير والهجرة ) . وجماعة الامة القبطية ارتدت ثياباً جديدة لا علاقة لها بالاسم القديم ولا الشعائر القديمة ، ولم تعد في مواجهة الكنيسة ، بل تستظل بالكنيسة . أي انها راحت تعمل في اطار الشرعية . وقد تساوق ذلك كله مع التمهيد الحديث لاتفاقية سيناء الثانية وحرب لبنان . أي انه في مرحلة التحضير لفك الارتباط مع العدو الطائفي والقومي وأشغال

---

== البابا بعدد وقد فرضت الثورة الحراسة على املاكه بادره قائلا « أيادان تصور ان هذا اللقاء ترك في نفسي اي اثر بالنسبة لك ( ص ٢٧ ) » . مثل آخر حين كان مسجوراً بتهمة التعاون مع النازي « ذات صباح فوجئت بالسجان يفتح الباب يحمل السي بعض الطعام ومعه روب شتوي ممتاز .. فردت الروب امامي على السرير ووقفت انظر اليه واتحبه .. كان شيئاً جميلاً للغاية كالاشياء التي نراها في السينما . لم اصلق يميني فتناديت السجان وسألته اذا كان هذا الروب حقيقة لي .. تأكدت فلبسته والا في منتهى السعادة .. مثل هذا الروب لم يكن في استقامتي قراءه وانني يوزبائسي في الجيش » ( ص ٦٥ ) . مثل ثالث وهو يصف الاسوار العالية للقصر الملكي « لم اكس ارفع في ذلك الوقت انني سأشارك وزلاء لي في تغيير وجه التاريخ .. والي سوف اجتاز يوما مسا هذا السور الرهيب .. واجلس في نفس المقعد الذي كان يجلس عليه الملك فؤاد ومن بعده فاروق » ( ص ١٧ ) .

النيران الطائفة في لبنان كانت المفارقة المصرية تبدو هكذا : المحاولة المستحيلة للبننة الاقتصاد المصري والمحاولة الممكنة للبننة الصراع الاجتماعي . محاولة للبننة الاقتصادية مستحيلة في المدى الاستراتيجي وان تعاطف نمو الفئات الطفيلية على الانتاج ، وبالتالي وان بدت ممكنة لبعض الوقت . فالبننة الاقتصادية - الاجتماعية المصرية في تركيبها الاساسية بنية انتاجية وطنية ، فبالاضافة الى تاريخ الانتاج الزراعي في مصر والى كونها اول مجتمع صناعي عربي يقترب فيه تاريخ بعض الصناعات من التاريخ الاوروبي ذاته ، فان الزراعة والصناعة المصريتين شكلتا خلال النصف القرن الاخير على الاقل ، قاعدة اجتماعية عريضة للانتاج المحلي . فلم تكن مصر سوقا للاحتكارات العالمية بالمعنى التقليدي في زمن التبعية الاستعمارية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ولم تكن قط مجتمع برانزيت ، وبديهي انها لم تصبح مجتمع استهلاك في عهد الثورة حين قامت بالتصنيع الثقيل وشيدت القطاع العام . فالرأسمالية التجارية وخاصة جناح المقاولات وجناح الاستيراد والتصدير ، لم تكن سيدة الاقتصاد المصري في اي وقت وان تميزت عن غيرها في مرحلة النشأة الاولى للبرجوازية المصرية . ومن هنا كان النموذج الاقتصادي المصري تقيضا جلدريا لهيكلية الاقتصاد اللبناني حيث الاعتماد الاكبر على التجارة وبالذات على شربيتها الربوية ( البنوك ، الترانزيت ، السمرة والعمولات .. الخ ) . ومن هنا ايضا كان الفرق بين « الاساق » الاجتماعي والتجانس الحضاري لمصر ، والازدواجية اللبنانية : حيث القشرة الخارجية التي يتطلبها مجتمع الترانزيت لامة باحدث منجزات الحضارة الحديثة ، بينما الواقع الداخلي ينطوي على مجتمع نيسفساني ممزق بين الواجهة الحضارية والمضمون القبلي والعشائري والطائفي . واقبلت الحرب عام ١٩٧٥ لتمزق القناع الزائف وتكشف الوجه الدميم وتقول باستحالة بقاء المعادلة المصطنعة على كافة المستويات (١٥) .

مصر لم تعان حضاريا هول المسافة بين الشكل والمضمون في الازدواجية الاجتماعية اللبنانية . بل واقبلت الحرب لتنفى النموذج اللبناني نفسه خارج دائرة البقاء . لذلك كان تكرار النموذج في مصر محاولة مستحيلة . كذلك فقد كان التاريخ الاجتماعي اللبناني مرشحا لان يدمم حرب ١٩٧٥ وما تلاها بوقود طائفي اتصل لهيبه على مدى قرون احدثها عام ١٨٦٠ في القرن الماضي وعام ١٩٥٨ في قرنا الحالي . بل ان ما يسمى « بلبنان الكبير » الذي تأسس عام ١٩٢٠ وما يسمى « باليثاق الوطني » الذي تكرر عام ١٩٤٣ يضع الجغرافيا السياسية لهذا الوطن

(١٥) للرواية العربية عادة السمان روايتان بالغتا الهمية في هذا السياق : الاولى « بيروت ٧٥ » وقد صدرت قبل الحرب بشهر واحد وصورت لنا الحتمية البوسيوثقافية لقوط هذا النظام الاجتماعي . والثانية « كوايس بيروت » حيث تحققت النبوة الادبية وشهد لها التاريخ بأسرار جديدة . الروايتان مدرتا للمرة الاولى في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على التوالي عن دار الاداب - بيروت .

الصفر امام المسألة الطائفية وجها لوجه (١٦) . وكلها امور ابعد مما نكون عن التاريخ الاجتماعي لشعب مصر وجغرافيته السياسية وتكوينه الديموغرافي . . حيث وحدة وادي النيل والدولة المركزية العريقة في القدم منذ آلاف السنين والانفتاح الحضاري على العالم القديم والوسط والحديث بالفزرو والفزرو المضاد عبر موقع استراتيجي استثنائي يربط افريقيا وآسيا وأوروبا وعبر مستودع تاريخي لأكبر الحضارات الانسانية من المرحلة اليونانية - الرومانية الى المسيحية الى الاسلام الى العصر الحديث . . هذه كلها ساهمت في الاستقرار والاستمرار النسبيين والاتساق والتجانس التسبيين في روح وجسد الشعب المصري ، مما جعل التكوين الطبقي للمجتمع نموذجاً كلاسيكياً والوحدة الوطنية حالة سوسيوقافية . اما التواءات الطائفية والقبلية ، فليست اكثر من هوامش ثانوية على صفحة الكتاب الرئيسي في تاريخ هذا الشعب . وهكذا كان مستحسناً « لبننة » الصراع الاجتماعي للمصريين ، كما هي استحالة لبننة الاقتصاد المصري ، ولكن المحاولة في ذاتها بدت ممكنة لوقت قصير ، فلقد تقدمت « السياسة » على المعطيات التاريخية - الاجتماعية الثقافية ، بان احتلت البنية الفوقية للمجتمع مكانها استثنائياً في الساحة ، تستطيع بواسطته التأثير النسبي على مقومات الاقتصاد والحضارة : « انفتح » الاقتصاد على نموذج الترانزيت ، وغلف الصراع الاجتماعي والتحرر الوطني بالأيديولوجية الدينية والفعل الثيوقراطي .

## ٥ - بين زائف ويمينان اصيلان

بدأت أزمة اليمين الحاكم بعد « الحرب البديلة » مباشرة وفي مواكبة الحسم الاقتصادي والاستراتيجي بأن أصبح محاصراً باليمين الديني الأكثر انسجاماً مع نفسه ( والذي ندعوه مع غيرنا خطأ بالنطرف ) واليمين الليبرالي القديم المتمثل في بقايا حزب « الوفد » . كان اليمين الديني قد استعاد قواه التنظيمية تدريجياً في ظلال وارفة من شعارات النظام الدينية ، وكان تحديه لاهل النظام صريحاً في أنه الأكثر وفاء لمبادئ الاسلام وصاحب الحق التاريخي في تجسيد هذه المبادئ . وكان اليمين الليبرالي قد استعاد قواه السياسية تدريجياً في ظلال وارفة من شعارات « الانفتاح » على الاقتصاد الحر وفهم على الفور ان تصفية ثورة يوليو ، تموز تعني العودة الى النظام السابق عليها ، في ما عدا الملكية ، بالرموز ذاتها والرصيد الشعبي

(١٦) في هذا الصدد يجب ان نقرا بدقة : « العاميات الشعبية في لبنان » ليوسف خطار الحلو - مطبعة النجاح - بيروت ١٩٥٥ . و « تاريخ لبنان الاجتماعي » لسموود شاهسر - دار الفارابي - بيروت ١٩٧٢ . و « في اصول لبنان الطائفي » لوضاح شرارة - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٥ . و « معركة الطروبة والديموقراطية في لبنان » لبشارة مرهج - المؤسسة العربية للدراسات - بيروت ١٩٧٤ . و « اخواء فلسفية على مساحة الحرب اللبنانية » لانتوان جورج غوري - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨

العريق لحزب الوفد صاحب الحق التاريخي في تجسيد الليبرالية والوحدة الوطنية بين المسيحيين والمسلمين .

ولقد بوغث النظام الجديد بغير شك بالظاهرين الجديدين رغم ابوته الشرعية لهما ، فقد انجز الانقلاب تورته المضادة لحسابه اولا وللشعائر الاجتماعية التي دعمته ثانيا وللثورة العربية والدولية التي آزرنه ثالثا ، بترتيب تصنيفي لا بترتيب الاولويات . ولكنه لم يحسب حسابا لان تكسبون القاعدة الاجتماعية للابديولوجية الدينية اكثر اصاله من قاعدته ، وان القاعدة الاجتماعية للاقتصاد الحسر اكثر اتساعا من قاعدته . وبالتالي فهما - رغم التناقض بينهما - يضمنان اعرض قاعدة شعبية لها مصلحة في الثورة المضادة لوسطية النظام الناصري ايدولوجيا واقتصاديا .

وقد اخلت الفرق الدينية زمام المبادرة التنظيمية منذ حادث الكلية الفنية العسكرية ، وقد برهن على تسرب عناصر وفكر اليمين الديني الى جسم القوات المسلحة . وكان الانعكاس المباشر لهذا التسرب هو تلك الشائعات التي تنشرت خلال حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ حين ان بعض العسكريين المسيحيين هم الذين تسببوا في ثغرة الدفرسوار ، مما اضطر الرئيس السادات الى تعيين ضابط مسيحي سجل بطولة فائقة في تحرير القنطرة شرق ، قائدا للجيش الثاني ومرتبطه من رتبة عقيد الى رتبة لواء .

وقد كشف الحادث الدموي في « الفنية العسكرية » عن ظاهرين متلازمين ، هو هجرة بعض الشباب من المدينة و « اللجوء » الى كهوف الجبل في صعيد مصر ، بعد تركهم الدراسة اذا كانوا طلابا او العمل اذا كانوا موظفين ، وبعد خلعهم الملابس المدنية وارتدائهم ثياب البدو او الفلاحين ، واتخاذهم اسماء جديدة ، وقطع كل علاقاتهم الاجتماعية القديمة ، وتمضية الوقت في دراسة القرآن وتعاليم مرشديهم والتدريب على استخدام كافة انواع الاسلحة . قادت هذه الظاهرة الى اكتشاف الظاهرة الاخرى ، وهي العثور على كميات من الاسلحة المخبوءة في محافظة « قنا » اقصى جنوب مصر ( قبل اسوان مباشرة آخر محافظات الصعيد ) وقد بلغت ٣٢٠٠ قطعة من السلاح الخفيف والثقيل من بينها مدافع للطائرات .

ولم يربط التحقيق في اي من مراحله - او لم يشأ ان يربط بتعبير ادق - بين حادث الكلية العسكرية ، وهجرات الشباب المسلح من المدن ، والكميات والنوعيات الاستثنائية من السلاح غير المشروع حمله . فالشباب مريض بالدهان وحياسة السلاح بهذا الحجم تجارة غير قانونية .

وكان الدكتور هنري كيسنجر - وزير الخارجية الاميركي - قد اعلن « فشل » مهمته في مارس ، اذار ١٩٧٥ في محاولة الوصول الى اتفاق سيناء الثاني . وكانت حرب لبنان قد اشتعلت في ١٣ نيسان ، ابريل من العام نفسه . بدايتها اشبه مسا تكون بالرمز الشامل ، اذا انطلقت الرصاصة الكتائبية الاولى في الصدر الفلسطيني .

ثم اقبلت قمة سالزبورغ بين الرئيسين فورد والسادات في يوليو ، تموز ١٩٧٥ ، حيث يمكن الوصول الى اتفاقية سيناء في الاول من ايلول ، سبتمبر من العام نفسه . واستأنفت الحرب اللبنانية مسيرتها ، وانطلق الرصاص الطائفي في الصدر الوطني اللبناني . فماذا كان رد الفعل الرسمي لدى النظام المصري تجاه ما يجري فسي الداخل والخارج ؟

كان ان اعلن الرئيس السادات اثناء مروره بقناة السويس في الذكرى الاولى لافتتاحها انه لا يخون الشيخ بيار الجميل ويؤمن بعرويته . وفي الوقت نفسه اعلن فجأة احصاء سكاني جديد في مصر يقول بان عدد المسيحيين المصريين يبلغ حوالي مليونين وثلاث المليون . لم تكن هناك أية مناسبة لاحصاء من هذا النوع ، ولكن اجهزة الاعلام البصرية والسمعية راحت تشيع الرقم المثير بكثافة لافنة للانتباه . ثم تقدم « الأزهر » - نجاة ايضا - بمشروع قانون الحدود \* الى مجلس الشعب لقراره . تلك كانت مناورة النظام في الرد على التطرف الديني داخليا ، وتغطيته لانفاقية سيناء بدعم اكبر الاحزاب الطائفية في لبنان . يحاول ان يكون اكثر اسلاما من الجماعات الاسلامية المنظمة داخل مصر ، وان يكون اكبر الحلفاء للحزب « المسيحي » فسي لبنان . وجهان لعملة واحدة .

وسوف نلاحظ بوضوح شديد ان الفعل ورد الفعل الطائفيين قد صدرا اصلا من المصادر الرسمية ، فالتعداد تقوم به الحكومة مباشرة ، ومشروع القانون باقامة الحدود ، تقدم به الأزهر وليس الاخوان المسلمين ، وهو الجهة الدينية الرسمية . كما ان الاحتجاج المسيحي لم يات من جماعة الامة القبطية او حتى «مدارس الاحد» بل اقبل من القساوسة والاساقفة والمطارنة ثم البطريركية فالقصر البابوي نفسه . ولما كان الأزهر يستقطب قطاعا جماهيريا اعرض من اية منظمة دينية متطرفة فسي تاريخ مصر ، ولما كانت الكنيسة تستقطب قطاعا جماهيريا اعرض من اية منظمة قبطية متطرفة في حياة البلاد ، فلنا ان نتصور الهزة العميقة والواسعة التي اصابت المصريين جميعا ، فجأة . ولقد كانت قلة قليلة من اهل الدينين الرئيسيين في مصر هي التي تبينت من « التعداد » بمسده السياسي المخيف ، ومن مشروع قانون « الحدود » بمسده الحضاري الاكثر رمبا . واقل من القليل هم الذين تبينوا الخيط الرهيف الذي يربط بين محاولة « لبننة مصر » من ناحية ، ومحاولة طبعها بالنموذج السعودي من ناحية اخرى . هؤلاء واولئك هم وحدهم الذين استطاعوا ان يروا القضية على وجهها الصحيح ، فلا هي قضية مسيحيين ومسلمين ولا هي قضية استبدال القوانين الوضعية بالشريعة الاسلامية ، بل هي قضية مصر في صراع

---

★ واجع باب « الوثائق » في نهاية الكتاب . والقانون مستوحى بكامله من الشريعة الاسلامية بقطع يد السارق ورجم الزانية وامداد المرأة من الاسلام .

الشرق الاوسط ، انطلافا من اتفاقية سيناء مرورا بحروب لبنان وانتهاء بزيارة القدس .

المستشار جمال صادق المرصفاوي رئيس محكمة النقض في مصر ، خرج عن صمته فجأة منذ تولى منصبه عام ١٩٧٢ ليدلي بمدة تصريحات مثيرة . قال ان « اللجنة العليا لتطوير القوانين قد انتهت من مشروعات القوانين وارسالها الى وزارة العدل لتطبيقها على كل السكان من المصريين وغير المصريين وغير المسلمين عملا بالقيمة القانونية » (١٧) و اوجز هذه القوانين فاذا بها لا تخرج عن مقترحات الازهر . وبخصوص قانون الردة ركز على وصفه بأنه « قانون الخروج من الديانة الاسلامية » . وقد « اشترط مشروع القانون ان يطلب الى المرتد التوبة فاذا انقضت مدة ثلاثين يوما دون العودة الى الاسلام والاصرار على الرد عوقب المرتد بالاعدام شنقا » (١٨) . كما تضمن مشروع القانون أنه يكفي ان يكون هناك شاهدان على الارتداد حتى يصدر الحكم .

وبالرغم من ان هذه « الافكار » الرسمية قد واكبتها حملة رسمية ايضا على اليسار والاحاد والمنظمات الاسلامية المتطرفة، الا ان الكنيسة قد استقبلته وكأنها المستهدفة به أولا واخيرا . بينما كان الربط الواضح تماما بين الفكر اليساري والاحاد ، يومئ بان الخطة الجديدة هي تجاوز العقوبات المقررة للتنظيمات اليسارية في القانون ، الى حكم الاعدام ، بحجة الارتداد عن الدين الرسمي للدولة لا بحجة التنظيم السري او الفكر اليساري . ولكن « النوايا » شيء ، ورد الفعل الحتمي عند غير المسلمين شيء آخر . حتى ان كاتباً يمينياً هو مصطفى امين كتب مستنكراً صدور هذا القانون (١٩) . ولكن رد الفعل الطائفي كان قد انطلق ، خاصة وان مجلس الدولة قد وافق على القانون ونشر ذلك في الصحف (٢٠) .

وفي السابع عشر من يناير، كانون الثاني ١٩٧٧ عقد اخطر مؤتمر ديني مسيحي

(١٧) جريدة « الجمهورية » المصرية ١٩٧٧/١/١١

(١٨) المصدر السابق .

(١٩) قال مصطفى امين في جريدة الاخبار في العمود اليومي « فكرة : » « حمدت الله ان القانون الذي وافق عليه مجلس الدولة باعدام المرتد عن الاسلام لم يصدر من مسعين سنة، فعندما اصدر قاسم امين كتابه « تحرير المرأة » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وعندما اصدر الشيخ علي عبد الرازق كتابه « الاسلام واصول الحكم » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . وعندما اصدر طه حسين كتابه « في الشعر الجاهلي » اتهموه بالارتداد عن الاسلام . ولقد يجيء مصر بعد عشر سنوات طائفية بعثير من يماؤسه في الرأي مرتدا او من يطالب بالحرية كافرا ، او من ينقد تصرفاته لئديقا يستاح نعه او يجب رجمه بالحجارة الدبية » .

(٢٠) الاحرام ١٩٧٧/٧/١٥

في تاريخ البلاد منذ سنة وستين عاما (٢١) . وقال البيان الذي صدر عن المؤتمر ولم ينشر «دعت الضرورة لعقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لمثلي الشعب القبطي بالاسكندرية مع الاباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفضل قداسة البابا المظلم الانبا شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الاول بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦ في الكاتدرائية المرقسية الكبرى » (٢٢) ، « وبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و ٦ يوليو ١٩٧٦ » (٢٣) ، « ووضع الجميع نصب اعينهم - رعاة ورعية - اعتبارين لا ينفصل احدهما عن الآخر : اولهما الايمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر والتي كرسها كرازة مرقس الرسول وتضحيات شهدائنا الابرار على مر الاجيال . والامر الثاني الامانة الكاملة للوطن المغدى الذي يمثل الاقباط اقدم واعرق سلالاته حتى انه قد لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب ارضه وقوميته مثل ارتباط القبط بمصر » . ثم عرض البيان للمسائل المطروحة للبحث وهي : حرية العقيدة ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية ، وحماية الاسرة والزواج المسيحي ، والمساواة وتكافؤ الفرص ، وتمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية ، والتحدير من الانبعاثات الدينية المتطرفة . وقد طالب البيان بالغاء مشروع قانون الردة واستبعاد التفكير في تطبيق الشريعة الاسلامية على غير المسلمين ، والغاء القوانين العثمانية التي تقيد بناء الكنائس واستبعاد الطائفية من الوظائف العامة على مختلف المستويات وحرية النشر .

وكان واضحا من البيان انه يخاطب المستويات العليا في قمة السلطة مباشرة، كما كان واضحا التطرف والطفافية معا في استخدام تعبيرات مثل « الشعب القبطي » و « السلالة العريقة في القدم » . وعلينا ان نلاحظ ايضا الالتفاف حول « الكنيسة » اي الشرعية جنباً الى جنب مع التمسك « بالوطن » . غير ان اخطر ما في البيان هو ما سمي « بالتوصيات التنفيذية » والتي طالبت المسيحيين « بصوم انتقاعي لثلاثة ايام من ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٧ » و « اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال نقل فقراته وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة » .

وفي وقت واحد وصلت رئاسة الجمهورية عدة « مذكرات » من الرعايا

---

(٢١) اول مؤتمر طائفي مسيحي في تاريخ مصر عقد في محافظة اسيوط جنوب مصر عام ١٩١١ وكان الاستثمار البريطاني قد تمكن من اشغال قننة طائفية بعد حرية العرة المرابية عام ١٨٨٢ وبعين بطرس غالي باشا رئيسا لمحكمة « دنشواي » التي حكمت بالاعدام شنقا على مجموعة من الفلاحين رفضوا السماح للمجنود الاتكليز باسطياد حمام قريتهم عام ١٩٠٦ .

★ راجع باب (الوثائق) .

(٢٢ ، ٢٣) هذه هي الإشارة الاولى الى مؤتمرات تحضيرية سابقة لم يعلن عنها .



الاقباط في الولايات المتحدة وكندا ( العرائض مقدمة بتاريخ ١١ فبراير ، شباط ١٩٧٧ ) ومن استراليا الى رئيس مجلس الشعب ( في ٩ مايو ، ايار ١٩٧٧ ) . وكلها تدور حول المحاور ذاتها التي جاءت في بيان الاسكندرية . ولكن الثمر هو مجموعة الاسئلة التي وجهتها الكنيسة القبطية في ملبورن الى المهندس سيد مرعي والتي جاء فيها « ماذا نقول عن المقالات التي تنهم كتابنا المقدس بالتحريف » ( ٢٤ ) ، « والمقالات التي تنسب لنا الكفر والشرك » ( ٢٥ ) ، « والمطالبة بانتصار المسلمين على الكفار والمشركين » ( ٢٦ ) كما جاء في الرسالة أيضا احصاء يلعب المشاعر الطائفية حول عدد المسيحيين المصريين في الوظائف العامة ، مع مقارنة بما كان عليه الوضع قبل ثلاثين واربعين عاما وأحيانا نصف قرن . وقد ارققت الرسالة المذكورة ، بما سمي « قرارات المؤتمر القبطي المنعقد في ملبورن يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٧٧ وسيدني يوم الاحد ٣ يوليو ١٩٧٧ » حيث كان القرار الاول هو الصوم الانتقاص ، والثاني اعداد كتيب عن « اقوال المسؤولين بخصوص الشريعة الاسلامية » بلفات متعددة ، والثالث « مسيرة في كل مدن استراليا في وقت واحد » والرابع « الاتصال بكنائسنا في امريكا واوروبا وافريقيا وكندا لتنسيق وتوحيد الجهود » والخامس « الاعداد لعقد مؤتمر لكافة المسؤولين في الحكومة والاذاعة والتلفزيون » . ولم يكن نشاط المسيحيين المصريين في استراليا ليجتاج الى الاتصال ببقية القارات ، اذ نشطت كلها في اتجاه واحد وتوقيت واحد ، مما لا يسمع بالتفكير في « حسن النوايا » او التلقائية . . اذ كان التقريب بين المسيحيين اللبثانيين في المهجر وغيرهم من المسيحيين الشرقيين ، غاية واضحة مهما اختلفت الوسائل من اتفاقية سيناء الى حرب لبنان .

وهكذا أصبحت هناك « مسألة قبطية » في الاعلام الخارجي ، حتى أن مجلة متخصصة صدرت بالفرنسية في باريس تسمى « العالم القبطي » \* وكما حدث عام

( ٢٤ ) المقصود هو مقال للشيخ حسين مخلوف في « الاهرام » ١٩٧٦/٣/١٢ .

( ٢٥ ) المقصود هو تقرير الشيخ الفحام في « الاهرام » ١٩٧٦/١٠/٢٢ .

( ٢٦ ) المقصود هو مطالبة الدكتور محمد بيطار في « الاهرام » ١٩٧٦/٩/٢٤ .

★ من الثمر ان يصدر العدد الاول من هذه المجلة الفصلية في شهر تموز ، يوليو ١٩٧٧ اي في ذروة احداث الفتنة الطائفية في مصر . وفي التعريف برسالتها تقول الانتاحية ان المجلة تستهدف « خلق صلة وصل بين الانباط المشتتين في انحاء العالم » . ولاحظ المعلقون بدهشة لها ما يروها ان ثلاثة رؤساء انحفوا العدد الاول من المجلة برسائل مطولة ، هم جيسكار ديستان الذي رأى في ميون ابي البول ونظرات « لا تنجيه نحو الماضي بل نحو الاقلى في انتظار شروق الشمس » ، وانور السادات الذي وصف الحضارة القبطية بأنها « الحضارة المصرية التي تسمى الى توطيد العلاقات مع البلدان الفرتكولونية » ، وليوبولد ستفون الذي رأى فيها « ارضا للحضارة المصرية القديمة » . ويصبح من الطبيعي التساؤل « هل هناك علاقة حفية بين تحرك هذا التيار القبطي وبين المحاولات الحديثة الجارية لخلق لوائح طائفية في مصر ، على غرار ما حصل في لبنان » خاصة بمرد ظهور جماعات متصعبة من طراز التكفير والهجرة « كما جاء في مقال جورج الراسي حول المجلة المذكورة ( المستور - لندن -

١٩١١ حين عقد « المؤتمر الاسلامي » المضاد لمؤتمر الاقباط ، وكاد يتكرس الانقسام الطائفي تحت راية الاحتلال البريطاني باستصدار « قانون حماية الاقليات » (٢٧) فقد عقد في شهر يوليو ، تموز مؤتمر « الهيئات والجماعات الاسلامية » تحت رعاية الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الازهر « واشتركت فيه كل الهيئات والجمعيات الاسلامية بمصر » كما ورد في البيان الختامي الذي اوصى بما يلي :

● كل تشريع او حكم مخالف ما جاء به الاسلام باطل ، ويجب على المسلمين رده والاحتكام الى شريعة الله التي لا يتحقق ايمانهم الا بالاحتكام اليها .

● الامر بتطبيق الشريعة الاسلامية ، فليس لاحد ان يبدي فيها رأيا فسي وجوب ذلك ، ولا تقبل مشورة بالتمهل او التلوج او التأجيل .

● ان التسوية في اقرار القوانين الاسلامية ، معصية لله ورسوله ، واجماع لغير سبيل المؤمنين . وعلى الهيئة التشريعية ان تبرىء ذمتها امام الله والناس باقرار مشروعات القوانين المقدمة اليها .

● ينظر المؤتمر بعين التقدير الى ما صرح به السيد رئيس الجمهورية عن عزمه على تطوير اجهزة الدولة من المحدثين (٢٨) ، ويناشده سرعة التنفيذ ، حرصا على سلامة الامة وقوة بنيانها .

● يناشد المؤتمر رئيس الجمهورية اصدار اوامره بتطوير وسائل الاعلام .

● وجوب تربية النشء في جميع مراحل التعليم تربية دينية .

● تكون اللجنة التنفيذية للمؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة الجهود التي تعبر عن اجماع الامة على ضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية (٢٩) .

وكان البيان حريصا على خاتمة تقول « اشترك في المؤتمر الازهر وهيئاته » . اي انه كبيان مؤتمر الاسكندرية المسيحي يستظل بالشرعية .

ولان كلاهما « شرعية طائفية » ان جاز التعبير ، فقد تبدلت شرعية النظام السياسية وكأنها اليمين الوالف بين يمينين : احدهما اليمين الديني - مسيحيا كان

---

(٢٧) هو مشروع القانون الذي رفضه الاقباط انفسهم وقتذاك وحتى عام ثورة ١٩١٩ ومن سياسيين الكبار الذين رفضوا لواء الرضى : وبسا واصف وبسا وسينوت حنا بك وواصف باشا غالي ووليم مكرم حبيب باشا والقن منقش مرجيويج .

(٢٨) كان الرئيس السادات قد اعلن ذلك على اثر انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ، كاتون الثاني ١٩٧٧ .

(٢٩) كانت مجلة « الدعوة » لسان حال الاخوان المسلمين قد عاوت الصدور وكثرت في مدد قبراير ، شباط ١٩٧٧ موشوما يقول ان الزعماء المسيحيين يوافقون على تطبيق الشرع الاسلامي .

او مسلما - والاخر هو اليمين المدني الذي تمثل في انبعاث حزب الوفد . كان اليمين الديني هو الاستجابة الايديولوجية الاكثر تماسكا واصالة من شعارات النظام ، وكان اليمين الوفدي هو الاستجابة الاقتصادية الاكثر تماسكا واصالة من التحالف الاجتماعي الحاكم . ولكن « لبننة » مصر و « سعوديتها » ظلت المعادلة المستحيلة التي توهمت الثورة المضادة امكانية تحقيقها ( ٣٠ ) .

## ٦ - الدعاء ببدء الحلم

بعد منتصف ليلة الثالث من يوليو ، تموز ١٩٧٧ تحول الحلم الى كابوس . فقد حدث « شيء ما » لم يعرفه سوى افراد قلائل لاسرة شيخ ازهري . وقبل ظهر اليوم التالي - حوالي الحادية عشرة صباحا - كانت تليفونات بعض الاشخاص تدق ، ويأتي صوت شاب هادي رتيب يقول « نحن الجماعة التي يسميها الكفار جماعة التكفير والهجرة ، نعلن اننا اختطفنا الدكتور حسين الذهبي لانه نشر مقالا ضد الجماعة بتاريخ ٥/٣ في جريدة الاخبار الكافرة » . وسرعان ما انتشر الخبر المثير بطول مصر وعرضها . وكان الرئيس السادات خارج البلاد في « رحلة ما » بين رومانيا وايران والسعودية ، فبادر رئيس وزرائه ( ضابط الشرطة السابق ممدوح سالم احد اركان انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ ) بتجنيد مكثف لقوات الامن السرية والعننية للكشف عن المكان الذي احتجز فيه العالم الازهري الدكتور محمد حسين الذهبي وخاطفيه . ولكن هذه القوات لم تستطع التوصل الى المكان والرجل الا بعد ثلاثة ايام ، وكان قد قتل برصاصة في الراس . وكان من اليسير بعد ذلك شن حملة أمنية واعلامية ضد اوكار الجماعة الاسلامية المتطرفة . وكان مسن اليسير

( ٣٠ ) كانت المراقبة ولا تزال هكذا : يقول احصاء الاذاعة والتلفزيون لعام ١٩٧٧ ان عدد ساعات البرامج والاحاديث الدينية التي تبثها الاجهزة الرسمية قد بلغت ٣٢ ساعة في اليوم الواحد . ويقول دراسة احصائية اخرى صادرة في نسخ محدودة من الجامعة الاميركية في القاهرة ، العام نفسه ان عدد المنحatches الدينية في مصر قد بلغ ١٢٠ صفحة ( بين جريدة ومجلة ) اسبوعيا . ويشير احصاء دار الكتب انه قد صدر ١٠٤ كتاب ديني ( غير المصحف ) خلال العام ذاته . ورغم ذلك فقد نشر مجلة « الدعوة » الناقصة باسم الاخوان المسلمين في عدد أغسطس ، اب ١٩٧٧ تحت عنوان « هذا هو رأي الشعب يا وزير الاعلام » ان « التلفزيون يدعو للخيانة الزوجية من طريق التمثيليات الساقطة » وان « دولة العلم والايمان في اجهزة الاعلام مجرد شعارات » . وما لم تقله الدعوة قاله المؤتمر الاسلامي المشار اليه سابقا ، حين تأشد رئيس الجمهورية تطهير الاعلام « من الموبقات الاخلاقية التي تجرح صدور المؤمنين » . وما لم تقله جريدة الاخوان والمؤتمر الاسلامي قاله مركز البحوث الاجتماعية حين نشر في بحث احصائي ان عدد الكابريئات في شارع الهرم قد زاد بنسبة ٣٧ في المائة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وان مسجد الشقق المفروشة لافراض الدعارة السرية قد زاد بنسبة ١٠٠ في المائة من الفترة ذاتها وان حوادث خطف الفتيات واغتصابهن قد زادت بمعدل ٤٠ في المائة .

أيضا القبض بعد فترة على « أمير الجماعة » كما يسميه انصاره : شكري أحمد مصطفى . وتوالى الاعتقالات من الاسكندرية شمالا الى اسوان جنوبا مرورا بمختلف محافظات الدلتا ومصر العليا . فقد تبين ان للجماعة « امارات » في كل محافظة ومدينة وقربة ، كما تبين انها تحتزن من المال والسلاح الشيء الكثير . فماذا كان موقف النظام ، وماذا كان موقف المجتمع ؟ ومن تكون « جماعة الشكرين » هذه كما تحب ان تسمي نفسها ( نسبة الى زعيمها شكري الذي يدعو نفسه اميرا للمؤمنين ) ؟

وأول ما لفت نظر المصريين ان الحادث هو اول اغتيال سياسي يجري في مصر منذ ثلاثين عاما . وانه يختلف عن حركة الاغتيالات التي عرفتها البلاد في الاربعينات من هذا القرن في انه تم بعد « خلف الضحية » والتقدم بطلب « فدية » للانفراج عنها . ويختلف أيضا في كونه ليس اغتيالا فرديا بالمعنى الذي مارسه الملك فاروق ضد خصومه او حكومات الاقليات الدستورية او الطقات الارهابية الضيقة فسي ذلك الوقت ، بل هو عمل جماعي منظم وقرار سياسي مبرر ايديولوجيا . واخيرا فهو يختلف من حيث ان « الضحية » هو أحد رجالات الأزهر ومن علمائه البارزين . ولقد خلفت الايام الثلاثة التي مضت على اختفاء الرجل انفاس المصريين واشاعت البلبلة في صفوفهم ، اما النظام فكانت هيئته البوليسية موضع امتحان عسير طيلة اثنتين وسبعين ساعة . وكان ما تسرب من ان هناك « قائمة » باغتيالات جديدة قد حرر اعمدة السلطة هذا . ولكن منهجها في المعالجة - بعد ان وضعت يدها على أعضاء جماعة الشكرين واميرهم - لم يتغير . فقد جندت حملة اعلامية واسعة النطاق باقلام والسنة رجال الدين ، تقول ان « المنضمين الى التكفير والهجرة مصابون بعقد نفسية » على حد تعبير رائد جماعة « العشيرة المحمدية » في اهرام ١٩٧٧/٧/٨ وانهم « ليسوا جمعية دينية بل عصابة للتدمير والتكفير » كما صرح رئيس الجمعية الشرعية في العدد ذاته من الجريدة نفسها ، وان « مبادئ التكفير والهجرة منافية لتعاليم الاسلام » كما صرح رئيس « جمعية شباب محمد » وان « الاسلام بريء من الهجمة والارهاب وتهديد امن المجتمع » كما قال رئيس « جمعية المحافظة على القرآن الكريم » في الصحيفة المذكورة أيضا ( ٣١ ) .

ولم يكن ذلك تفسيراً للاسلام بقدر ما كان تبريراً للنظام . ولكن النظام نفسه كان في أزمة حقيقية بين الشعار الديني المعلن ، والواقع غير الديني للانفصاح

( ٣١ ) بالإضافة الى رأي مفتي الديار المصرية سابقا الشيخ حسين مخلوف الذي وصف اعضاء الجماعة بانهم من « الجنة الامن الدين لا يبالون بالاسلام في الارض » ورأي الدكتور محمد سلام مدكور وليس ثم الشريعة يحقّق القاهرة بانهم « بناة » ورأي الدكتور احمد شلبي رئيس قسم التاريخ الاسلامي بكلية دار العلوم بان « ما حدث لا تعرف له نظرا في التاريخ الاسلامي » - من « الاحرام » ١٩٧٧/٧/٨

الاقتصادي . بالإضافة الى ان جماعة التكفير والهجرة وضعت الشرعية الدينية للآزهر في مأزق ، فضلا عن انها وضعت الشرعية الدينية للآزهر في مأزق ، فضلا عن انها وضعت الشرعية الإسلامية للنظام فسي خاتمة الكفر . وكان النظام كلما اقترب خطوة من الصبغة الإسلامية للدولة والمجتمع ، بضغط خارجي من السعودية وضغط داخلي من الإخوان المسلمين ، كان يرى أنه يقترب خطوات من الانفجار الطائفي . . فلم يكن ممكنا في أي وقت تسويد الشريعة الإسلامية على ما يقارب ثمانية ملايين مسيحي مصري ، بغض النظر عن سمعة مصر الحضارية .

ولكن النظام اتبع سياسة الحرب الى الامام ، وذلك بالمزايدة على المتطرفين بالمزيد من تطرف الشعارات كـ «الوضع» وكأنه نتيجة ترددي الإيمان فسي القلوب وانعدام التربية الدينية ونشاط الدعوات اليسارية «اللعنة» . والهدف هو ايجاد نوع من الوحدة الطائفية ، لا الوحدة الوطنية ، فالتقاء الكنيسة والآزهر في مواجهة «الاحاد» - والمقصود هو اليسار - من شأنه ان يضرب «القلعة المنحرفة» من الشريعة الإسلامية والمسيحية من امثال جماعة التكفير والهجرة وجماعة الامة القبطية من ناحية ، كما يضرب النشاط السياسي المعظم لقوى اليسار واليمين الوفدي . فاليسار الذي بدا «دبورا» عندما تقرر تعدد الاحزاب، أصبح قطبا جاذبا لجماهير لا يستهان بها ، وانضمت اليه بعض الشخصيات الدينية المستنيرة من الفريقين المسيحي والمسلم على أساس وحدة وطنية واجتماعية ، لا طائفية . اما الوفد فقد استقطب من حوله اعراض قطاعات المسيحيين المصريين بمجرد الاعلان عن نشاطه الرسمي ، وكان الكنيسة قد وجدت فيه ملاذا من حزب الحكومة ، بالإضافة الى رصيده التاريخي في وحدة «الهلال والصليب» شعار الوحدة الوطنية في ثورة ١٩١٩ .

ولقد كان من الطبيعي للمواطن المصري المسلم ان ينصت بانتباه الى صوت شكري احمد مصطفى - أمير جماعة التكفير والهجرة - ليراه اكثر انسجاما مع الإسلام من شعارات النظام والآزهر على السواء . كانت تسمية «التكفير والهجرة» في بدايتها تسمية اعلامية تلخص دعوة «الشركيين» الى تكفير الدولة والمجتمع والعالم المعاصر كله من جهة ، والى الهجرة تشبها بهجرة رسول الإسلام ، استعدادا لتغيير ذلك كله بقوة السلاح . ولم يشأ محقق واحد ممن اسندت اليهم مهمة استجواب المتهمين في مقتل الشيخ الذهبي ، ان يربط بين الظاهرة الجديدة ( وغالبية عناصرها من الشباب ، طلابا او موظفين ) والظاهرة الاسبق منها والمتعددة الاسماء والافعال : حادث الكلية الفنية العسكرية ، اختزان الكميات الهائلة من السلاح في صعد مصر ، اللجوء الجماعي الى كهوف الجبال ، النشاط المتزايد للجماعات الإسلامية في الجامعة . ولم يشأ محقق واحد - رغم توفر الوثائق - ان يقرأ الارتباط العضوي الوثيق بين الايدولوجية «الشركية» والعقيدة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين . ولم يكن ممكنا ان يتدخيل

البحث الى القرن الماضي حتى نكتشف اصول الفكر الديني المتطرف ، ومسدى  
علاقته بالبيئة الاجتماعية المصرية .

ماذا تقول كتابات « أمير المؤمنين طه المصطفى شكري مصطفى أمير آخر  
الزمان ووارث الارض ومن عليها » كما جاء في صدر مخطوطة « التوسعات » التي  
يتناقلها « الشكريون » بخط اليد حتى لا تدنسها حروف المطبعة وهي من اختراع  
الكفار ؟

● تقول ان اقامة دولة الاسلام تقوم على امرين : ١ - تدمير الكافرين .  
٢ - توريث المؤمنين الارض ومن عليها » .. فاذا محق الكافرون وتمحص المؤمنون  
يظهر دين الله « (٣٢) . ولكن لا سبيل لاقامة هذه الدولة الا على هدى نبي  
الاسلام فلا بد « من الهجرة » .. لا اسلام ودولة تقام له الا بعد الهجرة » . ذلك  
« ان هلاك الكفار وتدمير دولتهم لا يأتي وهناك مؤمنون فسي وسطهم والسنة ان  
يخرج المسلمون من ارض الكفر ولا يبقى الا الكافرون .. حينذاك ينزل العذاب  
عليهم » .

● تنقسم مراحل جهاد المؤمنين عند شكري مصطفى الى ثلاث : ١ - ان ينجو  
الانسان بنفسه اولاً من الفتنة ، فتنة السقوط في الشرك وفتنة التعرض للرجم  
والتعذيب من قبل الكفرة . ٢ - احداث البسلاخ الكامل الشامل على مستوى  
الارض . ٣ - الجهاد في سبيل الله لتقام دولة الاسلام » .

● ويصوغ شكري سؤال الجهاد هكذا « ما هي ام القرى في عهدنا الحالي  
( وقد كانت في زمن محمد مكة الوثنية ) ، عهد قيام الدولة الاسلامية مرة ثانية ؟ »  
وبعيد السؤال في عبارات اخرى اكثر دلالة « اين هي ام القرى .. اين المكان الذي  
يصدر الكفر الى العالم العربي ؟ اين القرية التي حاربت كل من نادى بالجهاد في  
سبيل الله ؟ » ويحجب « هي بيداهة الآن مصر » .

● واذا كانت مصر هي بداية الرحلة او الهجرة او الجهاد ، فهي ليست  
النهاية ، لان الدولة الشكرية سيمند سلطانها على العالم بأسره » .. فيمهد الله  
سبحانه وعلالي لجماعة الحق بقتال بين قوتين عظيمتين على خلاف فكري كبير وكل  
منهما تحاول السيطرة والغلبة في الارض .. ونقصد بذلك روسيا وامريكا .. فيضع  
كل منهما كل معداته وجيوشه واسلحته في هذه الحرب ، ويدمر كل منهما الآخر ،  
ويهلك كل منهما الآخر . كل هذا يصنعه الله تمهيدا لقيام الدولة الاسلامية التي

---

(٣٢) هذا النص وغيره من « التوسعات » مأخوذ عن معال لرهب السعيد « الحركات الاسلامية  
من الارتداد الى المزيد من الارتداد » - مجلة « دراسات عربية » - عدد نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧

تكونت من الجماعة الإسلامية .. جماعة الحق .. وبعد تدمير القوتين تدميرا كاملا ، وذلك في الحرب العالمية الثالثة كما نتوقع ان تنكافأ القوى بين المسلمين وغيرهم تكافؤا نسبيا ، ويبدأ القتال » .

للك هي محاور الفكر الرئيسية عند « امير جماعة الحق » شكري مصطفى كما دونها بخط يده ، وقد اعتمدنا عليها مباشرة بحثا من اصولها القريسة والبعيدة ، بدلا من آية أقوال منسوبة عن صواب او خطأ او تضليل بواسطة أجهزة الاعلام . فهل تعد هذه الافكار خروجا ايدولوجيا على عقائد الاخوان المسلمين ، اذا سلمنا بان الجماعة الشكرية تعد خروجا تنظيميا على الاخوان ؟

انه حسن البنا ، مؤسس الاخوان المسلمين ، وليس شكري مصطفى ، هو الذي خاطب انتصاره ذات يوم منذ ثلاثين عاما قائلا « .. وفي الوقت الذي يكون فيه منكم معشر الاخوان المسلمين ، ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسيا وروحيا بالايمن والعقيدة ، وجسميا بالتدريب والرياضة . في هذا الوقت طالبوني بان اخوض بكم لجاج البحار ، واقتحم بكم عنان السماء ، واغزو بكم كل عنيد جبار ، فاني فاعل ان شاء الله » (٣٣) . وايضا « لسوف نخاصمون هؤلاء جميعا ( القوى السياسية الحاكمة والمحكومة في مصر ) في الحكم وخارجيه خصوصية شديده لديدة » (٣٤) . وكان الشيخ حسن البنا هو الذي اختصر تعبير « فن الموت » و « صناعة الموت » حين يقول لرجاله : « ايها الاخوان ، ان الامة التي تخسن صناعة الموت يهب لها الله الحياة العزيزة في الدنيا والنعم الخالد في الآخرة ، وما الوهن الذي اذلنا الا حب الدنيا وكراهية الموت ، فاعدوا انفسكم لعمل عظيم واحرصوا على الموت توهب لكم الحياة » (٣٥) . و « من خرج على الجماعة اضربوه بعد السيف » (٣٦) .

ان شكري احمد مصطفى المهندس الزراعي الذي ترك « الدنيا » وجند المكتائب المسلحة بالثبات لاقامة الدولة الإسلامية ، ليس الا تلميذا نجيبا في مدرسة البنا ، لم يخرج على البناء التنظيمي للاخوان المسلمين الا لان مناورات السياسة العملية كادت تفسد البناء العقائدي للمنظمة العتيدة . انه التعبير الأكثر نقاوة عن فكر الاخوان المسلمين . وهو الفكر المأخوذ أصلا من جمال الدين الافغاني ، على غير ما يرى البعض (٣٧) في « رده على الدهريين » ، ومحمد اقبال الباكستاني في كتابه الشهير عن الفكر الاسلامي ، وابو الاعلى المودودي في كتابه الاشهر عن « نظرية الاسلام السياسية » ورشيد رضا في « الخلافة او الامامة العظمى » حيث تبلسور

(٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) النصوم مأخوذة عن مقال رفعت السعيد « الشكريون وجماعة الاخوان » :

حارويون ام حوارج - مجلة « المسبيل » - - نانس - ١٩٧٧/٨/٢٧ .

(٣٧) د. رفعت السعيد مثلا في مقاله السابق ذكره بمجلة « دراسات عربية » .

مجموعة افكارهم في ان الاسلام دين ودولة وان الاسلام وطن وجنسية وان الاسلام هو دين الله ودولته على الارض .

والملحظة السوسيوثقافية على هذا التفكير انه في غالبية الساحقة « مستورد » وليس نبأ أصيلا في أرض مصر أو أرض العرب ، حتى الشيخ رشيد رضا كان انحرافا واضحا عن فكر استاذ الامام محمد عبده . والملحظة الثانية ان ينبوع هذا الفكر كان طائفيا . فما ابعد هذا التفكير عن تراث رفاعة الطهطاوي ومحمد عبده وعلي عبد الرزاق وطه حسين الذين قالوا بالاصلاح الدينى والعلمنة والديموقراطية والتحديث وفتح باب الاجتهاد ؟ اولئك هم الاكثر تعبيرا عن الوجدان العربي العام ، وعن الضمير الشعبي في مصر رغم اية « مكاره » تعرضوا لها من الاحتلال البريطاني او القصر الملكي او التحالف الاقطاعي الكبرادورى الحاكم في مصر وقتذاك . وظل الفكر الاسلامى المتطرف في حلقات تنظيمية تتسع وتضيق ، ولكنها في اكثر مراحل الليبرالية المصرية ازدهارا ، لم تكن لهم القاعدة الاجتماعية التي ترشحهم للحكم او المؤسسات النيابية . وذلك يعنى ان غالبية الشعب المصري - رغم كل ما يقال عن تدينه - لا تميل الى الطابع الدينى لنظام الحكم .

ولكن هذا الشعب وقد هزه في العمق مقتل عالم ازهري بايدي جماعة دينية راح ينصب باهتمام الى افكار « اميرها » ، فبعد ان راجب شائعة الهام الشيخ الذهبي بانه كتب ضد هذه الافكار اتضح العكس تماما . . اذ تبين ان الادارة العامة لندوة الاسلامية التابعة لوزارة الاوقاف قد اصدرت للدكتور محمد حسين الذهبي - وكان وزيرا للاقواف - في نوفمبر ، تشرين الثانى ١٩٧٦ كتيباً يقول في مقدمته « اغلب الظن ان هذه الجماعة ليست الا فئة من الشباب بنشد التدين في اسمى صوره وابعدها من مظاهر فساد الخلق وانحراف السلوك » ( ٣٨ ) . وعلى صعيد الفكر كان الرجل واضحا ، فآخر بحث اعدده في حياته كان عنوانه « ابر اقامة الحدود في استقرار المجتمع » قدمه الى مؤتمر الفقه الاسلامي المنعقد في جامعة الامام محمد بن سعود بالرياض ، قال فيه « ان المجتمعات الاسلامية تشهد الان املا في عودة المسلمين الى دينهم والى شريعتهم ، عودة من كان اعمى فارتد بصيرا ، بل عودة من اماله الله ثم بعنه » . اي ان الرجل بالغ الصراحة في التبنى المطلق لتحويل مصر الى مجتمع اسلامي كامل دستورا وشرعة واسلوب حياة . فمن اين اقبل التناقض الذي وصل الى مرحلة سفح الدماء ؟

كان هذا هو السؤال - اللغز في عبون المصريين وعلى سفاههم احيانا ، فهم لم يتجاوزوا مع تصريحات رجال الدين الرسميين المعادة للجماعة ، فقد ندرت



ذاكرتهم على حفظ هذا الاسلوب منذ عام ١٩٥٤ وعام ١٩٦٥ حين كانت تطلىق السلطة حملتها « الدينية » ضد الاخوان المسلمين . وبمضهم عبر عن هذا الاعتراض علنا ، فقال الدكتور سيد الطويل المدرس بكلية الدراسات الاسلامية « فليحذر علماءنا الاجلاء من اصدار الاحكام على هذه الجماعة باسم الاسلام » وان « ينظروا الى اعضائها نظرة اسلامية موضوعية ، مؤكدا ان « هؤلاء الشباب لم يطلقوا على أنفسهم هذا الاسم - اي التكفير والهجرة - وانما الذي اطلقه عليهم هو اجهزة الامن ، اما الاسم الحقيقي الذي اختاروه لانفسهم فهو : جماعة الدعوة الى الاسلام » (٣٩) . بل وكان المصريون يعرفون عن الجماعة الكثير مما تنشره الصحف . يعرفون « ان هناك معسكرات للجماعة للتدريب على السلاح منتشرة في مناطق عديدة . وان نساء هذه الجماعة يرتدين زيا خاصا اشبه بزى الراهبات . وان هذه الجماعة مسيطرة على الجمعيات الدينية في كليات تجارة القاهرة ، وهندسة عين شمس ، وطب الاسكندرية ، وعلوم وهندسة وزراعة جامعة المنصورة ، وايضا بعض كليات جامعة اسيوط ، بل ان بعض شبان وفتيات هذه الجماعة من طلاب كلية التجارة بجامعة القاهرة اشتركوا في حلقتين من البرنامج التلفزيوني ( نور على نور ) . وان عددا من شباب هذه الجماعة يقومون وينامون بصفة دائمة بمساجد الجيزة وحى عابدين وحى القللي . وان تنظيمات هذه الجماعة معروفة وبصورة علنية في الكثير من القرى والمدن المصرية ، وخاصة في محافظات المنيا واسيوط والجيزة ، وان لهذه الجماعة استمارات عضوية مطبوعة توزع على افراد الشعب . وان امير الجماعة قد تمكن من السفر الى جمهورية اليمن مرتين ، رغم انه مطلوب القبض عليه بعد صدور الحكم بسجنه في قضية عام ١٩٧٢ » (٤٠) .

كان المصريون يعرفون ذلك كله وأكثر ، بل ان اجهزة الامن ذاتها كتبت تقول بعد تهديد الجماعة لبعض اعضائها المنشقين « ان هذه الجماعة تنظيم ديني اراهبي يستخدم العنف لضم التنظيمات الدينية المعارضة تحت زعامته بهدف تغيير نظام الحكم بالقوة ، وأنه يعد امتدادا فعليا لتنظيم صالح سرية الذي اعدم مؤخرا بعد ادانته امام القضاء في حادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية » (٤١) . لذلك اتسع السؤال - اللغز ، وشاعت البلبل في صفوف الناس البسطاء ، الذين لم يفهموا الفرق بين كلام الحكومة وكلام الازهر وكلام شكرى مصطفى ، ولماذا يتناحرون جميعا . والقللة القليلة التي فهمت حاولت ربط الامور على النحو التالي :

● ان اسلوب السلطة في معالجة التنظيمات الدينية المسلحة يؤكد ان « صراع القوى » بين اهل النظام انفسهم لم يحسم بعد . وان بعض اعمدة السلطة

(٣٩) المصدر السابق .

(٤٠) المصدر السابق .

(٤١) المصدر السابق .

معهم لهم تاريخ في تربية الكوادر الدينية وإثارة الفتنة الطائفية وضرب اليسار ، ليسوا بعيدين عن مبررات الحضور التنظيمي لهذه الجماعات المتطرفة . ان التحالف الاجتماعي الحاكم من اغنياء الريف وسماسة الاستيراد والتصدير - بصوعان مما ايدولوجيين متناقضتين ، فالرأسمالية الزراعية وبيروقراطية دولة المواطنين ، كلاهما يرتاح الى الوسادة الدينية . والمتطاولون على الانتاج يرتاحون الى قيم الاستهلاك والتسليّة وترجيّة الفراغ وما يسمى بالمحرمات . أحدهما يسرى المسجد حصنا والاخر يرى الكابريه . أحدهما يرى لبننة مصر والاخر سعوديتها .

● صراع القوى داخل التحالف الاجتماعي الحاكم ، بطبيعة تكوينه ، وثيق الارتباط بالقوى العربية المزدوجة ، بين الانفتاح الاقتصادي والانغلاق الديني . لذلك فالقوى العربية المحافظة ، ليست جناحا واحدا ولا حتى داخل الدولة الواحدة .. احد اجنحتها يدعم رجالات الدين الرسميين وبعض النواب واجهزة الاعلام ، والجناح الاخر يدعم التنظيمات الدينية المتطرفة ، والجناح الثالث يدعم اليمين الوطني .

● بعدد التيارات داخل الدائرة الواحدة مطيا وعربيا لس معزولا ، فسي صراع الشرق الاوسط ، عن القوى الاجنبية ذات المصلحة الاستراتيجية في الامن العسكري والطاقة . وقد تعددت تيارات هذه القوى بدورها ، حتى داخل الدولة الواحدة .. فتيار يقول بخلق دولات طائفية تصلح حاجزا امنيا طبيعيا لاسرائيل ، وتياريا ايدولوجيا لنموذجها . وتبار يستبق رد الفعل العربي المضاد لاسرائيلات جديدة في الشرق الاوسط ويكتفى بمجتمع ثيوقراطي معاد لاية تغيرات راديكالية . وتيار يقول بدرجة من التحديث ونوع من الليبرالية كافيين لافتتعال ازدهار اقتصادي وبريق ديموقراطي من شأنهما استبعاد السلطة عن مرمسي اليسار .

ولكن هذا التحليل قد اصطدم بالعروق الوعبة بين مجتمع كلبان و آخر كالسعودية وثالث كمصر .. فالصريون الحائرون امام السؤال - اللفر في مقتل الشيخ الذهبي قد انصتوا الى افكار جماعة التكفير والهجرة بطرق مختلفة . نشطت بعض الجهات في استمجال مشروع قانون الردة من جديد ، فدعا البابا شنودة الثالث الى صيام جماعي من جديد . وبينما كانت الفكرة هي ايجاد الحد الأدنى من اللقاء الديني بين المسيحيين والمسلمين ففى مواجهة اليسار ، اتجه المسيحيون بكتافة لافتة نحو « الوفد » ، ونجح صياهم فى صياغة ظاهرة خطيرة . وراح المسلمون - هذه المرة - المهاجرون الى اميركا وكندا يفقدون مؤتمرا فسي « تورنتو » فى منتصف يوليو ، تموز ١٩٧٧ . وجاء المؤتمر نسبيا بالمؤتمرات المسيحية فى هذه المهاجر ، وان اقبلت القرارات او التوصيات على النقيض . وكان جهة واحدة هى التى تنظم كلا النوعين من هذه المؤتمرات الطائفية لتكريس

## الانقسام الوطني للمصريين في الخارج .

الى ان وقع حادث مثير في محافظة « المنيا » جنوب القاهرة ، حين اقدم بعض الشباب المسلم في ظلمة الليل على احراق الكنيسة الرئيسية ، مما دفع الشباب المسيحي في الليل التالي لحرق مسجد المدينة . وفي اليوم الثالث كان هناك مشهد « لبناني » يحدث للمرة الاولى في تاريخ مصر ، اذ اقيمت الحواجز في البلدة وبدا الخطف على الهوية .

واشتعل الفتيل مجددا حين نشرت الصحف في الاسبوع نفسه خبرا مثيرا : فقد حكمت احدى المحاكم للاحوال الشخصية لرجل مسيحي بحقه في الزواج من « اخرى » مع احتفاظه بزوجته الاولى ، تطبيقا للشرع الاسلامي على غير المسلمين في دولة دينها الرسمى الاسلام . وقد ابدت المحكمة الثانية الحكم . وانتشر الالهب الطائفي في مصر من اقصاها الى اقصاها من حرق واعتداءات بدنية متبادلة الى غير ذلك . كما ضبطت من جديد اربعة آلاف قطعة سلاح في مصر العليا وحدها . وكادت « لبننة مصر » تنحرف من شعارها الاقتصادي الى مضمونها الطائفي .

وحدث ان ارسل رئيس الجمهورية رسالة مكتوبة الى المؤتمر الاسلامي في تورونتو بكندا جاء فيه « ولا عجب في ان يكون الاسلام هو الوسيلة الوحيدة التي تنقذ العالم من شرور الالحاد وما يجره من جرائم اخلاقية وامراض نفسية ونزعات شيطانية » (٤٢) فزادت حيرة المسيحيين والمسلمين معا ، لان جماعة التكفير والهجرة يمكن ان تنهم بكل شيء سوى الالحاد . ولكن الرئيس كان قد قرر ان يكون الالحاد هو الوجه الآخر لليسار ، وان تستبدل الحملة على التطرف الديني بالحملة على المتسائلين عن القوت والارض .

وفجأة سافر البابا شنودة الى الولايات المتحدة الاميركية ، وقابل الرئيس كارتر . ولا بدري احد عما دار في هذا الاجتماع سوى ان الرئيس الاميركي ، في حضور السفير المصري اشرف غربال ، اشار امدا الى انه لا يمكن تجاهل المشاعر الدينية لثمانية ملايين قبطي . . . وفهم سفيرنا في واشنطن مغزى الاشارة من سيد الببت الابيض .

وفي التاسع من نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٧ قصص الرئيس مجلس الشعب ( البرلمان ) ليخاطب اعضاءه قائلا :

« في ١٨ و ١٩ نابر تخرج قلة ضئيلة نستغل الفوضى ، ثم يخرج او نخسرج

---

(٤٢) « الاحرام » العربية ١٥/٧/١٩٧٧

اذاعة دولة من الدول العظمى هي الاتحاد السوفيتي لتقول ان هذا او هذه الاعمال هي انتفاضة شعبية .. ماذا كانت هذه الاعمال؟ حريق .. محاولة حريق العاصمة .. حرق المجتمعات الاستهلاكية ونهب محتوياتها ونحن نشكو من التضخم ومن ازمة التوطين .. حرق الاوتوبيسات ونحن نشكو من ازمة المواصلات .. حرق مراسق الدولة .. اذا كان هذا في عرف عملائهم هنا هو انتفاضة شعبية فلا كانت ابدا .. سنواجه هذا بمنتهى الحسم والعنف .. ولا يمكن ان اسمع لابة فثة ان تفرض على هذا الشعب ما لا يرضاه او ان تروج في هذا الشعب المؤمن والسدي يكون الايمان فيه جزءا من دمايه .. جزءا من تكوينه .. لن اسمع ان يفرض على هذا الشعب الالحاد .. وعلى ذلك فقد سمعتموني في الماضي اتحدث اليكم وشجبت هذه الاعمال وقتلت ان من لا ايمان له لا امان له .. اقولها الان اضعها امامكم لكي تسجل في مضابط مجلسكم ولن يوضع في منصب او في أي مكان يؤثر على تكوين الرأي العام او تكوين افكار الشعب ملحد ابدا طالما انا في هذا .. ليس معنى هذا اني اعادي احدا ابدا .. انا لا اريد ان اعادي احدا .. ابدا .. وانما كما قلت لكم انا حريص يوم ان اسأل وانا ولي الامر هنا ماذا فعلت ؟ حريص ان اؤدي الامانة وان اؤدي الرسالة .. ابدا لن اتركها ولو اقتضى الامر ان انزل بنفسي السى الشارع لاقاقل في هذا .. اننا شعب الايمان جزء من كياننا وتكويننا ولا يمكن ان نسمح ابدا لابة قوى مهما كانت هذه القوى ان تزلزل هذا الايمان او ان تتطرق بطرق ملتوية لمحاولة تضليل أجيالنا المقبلة عن هذا الايمان كما حدث في بلاد اخرى .. ابدا لن اسمع بهذا ا قوله لكم بمنتهى الصراحة لكي يثبت في مضابط مجلسكم ولكي يكون سياسة واضحة معلنة .. لن يلي في هذا البلد منصب يؤثر على تكوين الرأي العام او على الجماهير او بأي شكل من الاشكال يؤثر على تكوين أجيالنا المقبلة .. لن يلي هذا المنصب اي ملحد « (٤٣) » .

وكان هذا الخطاب هو الذي اعلن فيه للمرة الاولى استعدادده لزيارة اسرائيل . وبعد عشرة ايام فقط كان بهبط من الطائرة في مطار اللد لينحني امام العلم الاسرائيلي . وكانت اول برقية تأييد تصله من الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الازهر . كان الرئيس في القدس والشيخ في واشنطن .

وكانت احداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ - لا جماعة الشكرين او غيرهم - هي التي اوفدت رجال الدين الى اميركا ، والرجل السياسي السى المسجد الأقصى . ومرت طائرة الرئيس على سيناء المحتلة والحرب اللبنانية المشتعلة في ٣٥ دقيقة في محاولة لمحو ثلاثين عاما من الصراع .

# الفصل الثاني

## الثورة العلقلة او يناير المستمر

### ١ - الوجدان الطبقي والوعي المستتب

لم تكن الفتنة العائنية الجديدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ وكذلك النشاط المسلح لليمين الديني المتطرف - رغم الحجم الاعلامي الضخم لهاتين الظاهرتين - الا سارا ممزقا لم ينجح في تغطية مقدمات ونتائج الحدث الا هم في يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . ولقد وصل الحد بجريدة « الاخبار » المصرية في اكتشافها لهذا « التمزيق » في الستار الديني الكثيف ان قالت بان جماعة التكفير والهجرة ليسوا الا شيوعيين متنكرين ، وهم انفسهم الذين قاموا بالتخريب في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . (١) . وكانت الصحيفة بذلك تزايد على اجهزة الامن نفسها التي اعترفت في تقريرها السري بان الجماعة الاسلامية المتطرفة تحضر لعمليات اغتيال وتعد لانقلاب مسلح على نظام الحكم منذ عامين (٢) . ولكن كلام « الاخبار » كان يدل على مدى « المازق » الذي وقع فيه النظام ، حيث كان يتوقع الربح من نافذة اليسار وحدها ، فاذا بها نهب من نافذة اليمين ايضا . ولانه متورط حتى العنق في الاتجاه يعينا ، كان عليه تحميل اي وزر ، ايا كانت هويته الابدولوجية ، على كاهل اليسار . وهكذا بدت « نكتة » الاخبار منطقيا تكشف مدى التخبط الذي واجهه اهل النظام .

ولقد ظلت المشكلة السوسيوثقافية المزمنة ، هي عدم ادراك الكثيرين من داخل النظام وخارجه خصوصية الواقع الاجتماعي المصري .. حيث لا يستطيع اليمين ان يقدم على « فعل » دون تنظيم حديدي مسلح ضيق الدائرة ، بينما يستطيع اليسار ان ينجز الفعل - بالنجاح او الاخفاق - بغير التنظيم الحديدي ولا السلاح ، لان الشارع الشعبي في مصر هو نفسه « اليسار » لا طلائعه المثقفة فحسب . وهو ليس يسارا بالمعنى العام الذي ينطبق على اي شارع في العالم ، اي بمعنى ان « مصلحته يسارية بطبيعتها » .. ولكن بمعنى « النضال » الطبقي المتجه يسارا .

(١) « الاخبار » ١٩٧٧/٢/٨

(٢) روز اليوسف الاسبوعية المصرية في ١١/٧/١٩٧٧

وهو نضال قد يخلو من الوعي الايديولوجي والتنظيمي ، ولا يحمل السلاح الا فسى  
ابسط اشكاله دفاعا عن النفس . لذلك فهو يتخذ شكل « الانتفاضة العفوية » ،  
بمكس اليمين الذي يتخذ دوما شكل « الثورة » . والتاريخ المصري منذ العصر  
الملوكي الى الحملة الفرنسية الى ثورة ١٩١٩ لا تخرج انتفاضاته على هذه الصورة  
التي رسمها الجبرتي لثورة القاهرة الاولى آخر القرن الثامن عشر حيث يقول فسي  
كتابه « عجائب الآثار في التراجم والاخبار » ما نصه « في يوم السبت عاشر جمادى  
الاولى عملوا الديوان واحضروا قائمة مقررات الاملاك والعقار ، فجعلوا الاعلى ثمانية  
والاوسط ستة والادنى ثلاثة . . ولما اشيع ذلك بين الناس ، كثر لغتهم واستعظموا  
ذلك . . فتجمع الكثير من الفوغاء من غير وائيس يسوسهم ، ولا قائسد يقودهم . .  
واصبحوا يوم الاحد متحيزين ، على الجهاد ~~مزمعين~~ ، وابرزوا ما كانوا اخفوه من  
السلاح وآلات الحرب والكفاح . . فذهبوا الى بيت قاضي المسكر ، وتجمعوا  
وبمهم ممن على شاكلتهم نحو الالف والاكثر ، فخاف القاضى العاقبة ، واغلق  
ابوابه واقف حجابيه ، فرجموه بالحجارة والطوب » .

تكرر هذه الصورة على طول التاريخ الاجتماعي لمصر ، ولا سبيل لفهم احداث  
١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا في ضوء هذه الخصوصية التاريخية  
الاجتماعية المصرية . والا ستبدو هذه الاحداث للمراقب الاجنبي كلوحة تجريدية  
غامضة لا يربط خطوطها والوانها سوى الانحياز السياسي المسبق (٣) .

والعناصر الثلاثة الرئيسية في اية انتفاضة شعبية مصرية هي : ١ - انها  
عفوية اكبر من اي تنظيم سياسي يتمناها او يعد لها ، توقيتها وشعاراتها وحيزها  
الجغرافي اكثر دقة ومفاجاة من اي تحضير « تكنولوجي » حديث . ٢ - انها  
مباشرة ، فالمطالب الاقتصادي يختزل بقية المطالب ، لا يطويها ، ولكنه يلخصها  
ويبقى هو فوق السطح كالشعار . ٣ - انها سلمية ، حريصة على « الوطن » ارضا  
ومؤسسات فهي ضد الغزاة والتخريب ، ولا يركب موجتها بقصد تلويثها سوى  
عملاء الغزاة او السلطة الرجعية .

فلنمتحن هذه المجموعة من الفروض في ضوء بعض وثائق البحث الاجتماعي  
الثقافي المتاحة خلال السبعينات . اول هذه الوثائق بحث احصائي لم ينشر اجراه  
محمد الشاذلي ، الباحث بوزارة الصناعة ، على ثلاث شرائح من العمال الصناعيين:

---

(٣) النمل الاجنبي شبه الوحيد لهذا الانحياز وعدم الفهم مما هو الفصل الذي عقده ثيري  
ديرجاردار - كبير محرري المعمار الفرنسي بعنوان « نشته القاهرة » في كتابه « البارود  
والسلطة » ( ص ١٥٤ - ١٩١ )

Thierry DES JARDIN, La Poudre et le Pouvoir, Fernand Mathan, Paris 1977.

شركة وسائل النقل الخفيف ، والشركة الشرقية للدخان وشركة الحديد والصلب . والبحث منسوخ بالاستنسل في ٢٣ صفحة ، كتب على اولها « مجلة الطبيعة - مؤسسة الاهرام » عنوان « الوعي الثقافي والسياسي والاجتماعي عند عينة من العمال الصناعيين في مصر » . وقد ضمت العينة ٣٠ عاملا من كل شركة ، وطبقت استمارات البحث ابتداء من اول يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ وانتهى العمل بها في ١٥ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٢ واشتملت كل استمارة على : ١٠ بيانات اولية عن كل عامل و ٥٥ سؤالا في مختلف النواحي الثقافية والسياسية والاجتماعية .

ومن البيانات الاولى نستخلص ان هناك اربعة عمال فقط من بين التسعين عاملا نقل اعمارهم عن عشرين عاما ، وان هناك ٢٦ عاملا تقع اعمارهم بين العشرين والثلاثين عاما ، وان هناك ستين عاملا تزيد اعمارهم على الثلاثين . على صعيد الاجور ، هناك اربعة عمال فقط يتقاضون مرتبا شهريا اقل من ١٢ جنيها و ٦١ عاملا يتقاضون بين ١٢ و ٢٥ جنيها و ٢٥ عاملا يتقاضون اكثر من ٢٥ جنيها . على صعيد التعليم هناك ٣٧ عاملا يحملون شهادات متوسطة ، وسبعة عمال يحملون « الابتدائية » و ٣٦ عاملا يجيدون القراءة والكتابة بلا شهادات وعشرة عمال فقط « يعرفون » القراءة والكتابة . والعينة تضم ٨١ ذكرا وتسع اناث . ومن بين التسعين سبعة تزوجوا دون انجاب ، و ٢٧ تزوجوا وانجبوا من ١ الى ٣ اولاد و ٢٧ انجبوا اكثر من ٣ اولاد و ٢٩ اعزبا . وهناك سبعة فقط لهم دخل اضافي اكثر من ٦٠ جنيها سنويا و ٨٣ لا دخل اضافي لهم . على صعيد الثقافة العمالية بلغ عدد العمال الذين حضروا دورة واحدة ٤٦ عاملا والذين حضروا اكثر من دورة ستة عمال فقط . اما التدريب السياسي بالاتحاد الاشتراكي او منظمة الشباب فقد بلغ عدد الذين اشتركوا مرة واحدة ثمانية عمال والذين اشتركوا اكثر من مرة عاملان فقط ، اما الذين لم يشتركوا في اية دورة ، فقد بلغ عددهم ٣١ عاملا . على صعيد النشاط الديني او الاقليمي ، بلغ عدد الذين انخرطوا في جمعيات دينية ثمانية عمال وفي الجمعيات الاقليمية خمسة ، والذين لم يشتركوا لا في هذه ولا في تلك فقد بلغوا ٧٨ عاملا .

وحول سؤال عن الانتخابات في المصنع ، هل يؤيد العامل مرشحا بالذات اجاب ٧٤ عاملا بنعم و ١٦ بلا . وعن الاسس التي يؤيد فيها المرشح اجاب ٣٤ عاملا « بان يكون واعيا بمشاكل العمل والعمال » و ٣١ عاملا « بان يتميز بحسن الاخلاق والصدق والامانة » و ١٩ عاملا « بان يكون قادرا على بذل الجهد في العمل العام » و ١٨ عاملا « بان يكون ممتازا في عمله » و ١٨ آخرين « بان تكون لديه القدرة على حل المشاكل » و ١٣ عاملا « بان يكون واسع الثقافة » و ١٣ آخرين « بان يكون قادرا على الضحية من اجل الآخرين » وتسعة عمال « بان يكون من العمال حتى يسهل التفاهم معه » وثمانية عمال « بان تكون لديه الجرأة للمطالبة بحقوق العمال » وسبعة آخرين « بان يكون صدره رحبا لتقبل شكاي زملائه »

وسنة عمال « بأن يكون صاحب رأي مستقل » وثلاثة عمال « بأن يكون متواضعا »  
وواحد فقط قال « بأن يكون بعيدا عن تأثيرات الادارة » وثلاثة عمال يضع امامهم  
الباحث تعبير « أسس أخرى » .

وعما اذا كان العامل يوافق على وجود المهندسين والمحامين والكيمائيين  
والموظفين في الشركات ، ضمن الاتحاد العام للعمال ، اجاب ٥٤ عاملا بنعم و ٣٦  
بلا . وعما اذا كانت تجربة اشتراك العمال في مجالس الادارات بالمصانع تجربة  
ناجحة ، اجاب ٥٤ عاملا بنعم و ٣٦ بلا . وحول دور العمال في المعركة الوطنية  
اجاب ٨٩ عاملا بأنه « زيادة الانتاج » و « التطوع في الدفاع الشعبي والمدني »  
و « الاشتراك في القتال وقت الحاجة » ، وعامل واحد اجاب « بنشر الوعي  
السياسي بين الجماهير » . وحين طلب الباحث من اصحاب العينة ترتيب طبقات  
المجتمع المصري من حيث دورها في الانتاج وتحرير الارض ، اجاب ٧٥ عاملا بانها :  
الطبقة العاملة ، الفلاحون ، ثم الرأسمالية الوطنية ، واجاب ١١ عاملا :  
الفلاحون ، فالعمال ، ثم الرأسمالية الوطنية ، واجاب اربعة عمال : العمال ،  
الرأسمالية الوطنية ، الفلاحون . وعما اذا كانت التنظيمات السياسية تضم نسبة  
الخمسين في المائة من العمال والفلاحين كما جاء في الدستور ، ام ان الذين  
« يمثلون » العمال والفلاحين لا تنطبق عليهم الشروط ، اجاب ١٨ عاملا فقط بأن  
هذه النسبة مطبقة وصحيحة ، بينما اجاب ٧٢ عاملا بأنها ليست مطبقة ولا  
صحيحة .

وحين سأل الباحث اصحاب العينة ان يذكروا له اسماء خمس دول  
اشتراكية اجاب ٣٥ عاملا الاجابة الصحيحة ، وحين سألهم عن اسماء خمس دول  
رأسمالية اجاب خمسون منهم بالجواب الصحيح . وحين سألهم ما اذا كان من  
الممكن لاميركا أن تقف « معنا » في الصراع مع اسرائيل ، اجاب تسعة بنعم و ٨١ بلا ،  
وحين سأل الفريقين « لماذا ؟ » اجاب ثلاثة من القائلين نعم « اذا قاطع العرب اميركا  
واستخدموا النفط سلاحا ضدها » وقال عاملان « اذا دمرنا مصالح اميركا في  
الشرق الاوسط » وقال آخران « عندما تنتهي مصالح اميركا في الشرق الاوسط »  
واجاب الاخران « اذا خرج السوفيات من المنطقة العربية » وقال ٤٢ من الفريق  
الثاني الذي اجاب بلا « لأن اسرائيل قاعدة اميركا في الشرق الاوسط » و ٢١ عاملا  
« لأن تخلي اميركا عن اسرائيل معناه انهيار النفوذ » و ١٧ عاملا « لأن اميركا لا يمكن أن  
تقف معنا ما دمرنا ننادي بالاشتراكية » و ١٦ عاملا « لأن مصالحنا الاقتصادية لا  
تتفق مع مصالح اميركا في المنطقة » و ١٣ عاملا « لتغلغل الصهيونية في اميركا  
ذاتها » .

وتبين من الاستجواب ان ٥٢ عاملا يقرأون الصحيفة اليومية و ٢٨ منهم لا  
يقرأونها . وان ٦٥ عاملا يقرأون لـ محمد حسنين هيكل و ١٥ لـ موسى صبري و ١٣



لاحمد بهاء الدين و ١٢ ل احسان عبد القدوس و ١١ لمحمد زكي عبد القادر و ٦ لملي حمدي الجمال و ٥ لحسين فهمي و ٤ لمحمد التابمي و ٣ للطغي الخولي و ٣ لفكري اباطة و ٣ لجمال العليفي و ٢ لمحمد عودة و ١ لكوفيس مقصود ( الكاتب اللبناني وكان حينذاك مقيما في مصر يكتب في الاهرام ) و ١ لسامي داود و ١ لمحمود امين العالم و ١ لممدوح رضا و ١ لعبد الرحمن الشراوي و ١ لكامل زهيري و ١ ليوسف السباعي و ١ لحافظ محمود و ١ لبطرس بطرس غالي و ١ لحاتم صادق . أما الكتب الثقافية او الادبية ، فأجاب عشرون عاملا بأنهم يقرأونها و ٧٠ عاملا بلا . أما السينما فتبين ان ٨٦ عاملا يقبلون عليها وان اربعة فقط لم يسبق لهم مشاهدتها . كذلك فهناك ستون عاملا يشاهدون المسرح وللائين لم يدخلوه . وقد اجاب ٧١ عاملا بأن الثقافة « ضرورية » لأي عامل ، بينما اجاب ١٥ عاملا بأنها « مستحبة » وقال اربعة عمال ان « لا قيمة لها » . وقد اجاب ٤٣ عاملا بأن لا فرق بين العامل والعاملة في المصنع بينما اجاب ٤٧ بأن العاملات ينتجن اقل . وعما اذا كان مكان المرأة الطبعمي هو البيت لا العمل اجاب ٢٣ بنعم و ٦٧ بلا ، وما اذا كان يقبل الزواج من المرأة العاملة او يقبل ترشيحها للزواج من احد اقاربه واصدقائه اجاب ٥١ عاملا بالموافقة و ٣٠ عاملا بلا ( نم استبعاد النساء التسع من هذا السؤال ) . واذا كانت ابنته في سن الزواج فهل يبحث لها عن العريس ام تستكمل التعليم اجاب عشرة عمال بأن تزوج و ٨٠ عاملا بأن تكمل تعليمها .

ورغم اية تحفظات على هذا النوع من الاستجابات حيث لا يجوز تعميم النتائج ، ورغم اية تحفظات علمية على هذا الاستجواب بالذات عمن العمال الصناعيين في مصر لخلوه من بعض الاسئلة الهامة ، فاننا نستطيع ان نجعل بعض الحقائق النسبية عن الوضع الاجتماعي - الثقافي للطبقة العاملة في مصر التي شاركت جنبا الى جنب مع الحركة الطلابية المصرية في احداث يناير ١٩٧٢ واحداث يناير ٧٥ ثم الحدث الاكبر في يناير ١٩٧٧ فالعلاقة بين البنية الاجتماعية و « شكل الوعي » يحدد لنا المؤشرات الرئيسية الى « نمط الفكر والسلوك » في لحظات التازم التاريخي ، الاجتماعي . ان الحقائق السوسيوثقافية في هذا الاستجواب تقول :

● ان تدنيا مروعا في مستوى المعيشة يرهق هذه الشريحة الاجتماعية القائدة للانتاج الوطني ارهاقا مثلثا : فهي تعطي « كل ما تملك » ولا تأخذ سوى ما يمكنها من مواصلة العطاء . ومن ثم فهي لا تجد « الوقت » للتنظيم ( السياسي لا النقابي ) ولا للوعي ( الثقافي لا الطبقي ) . فهي محرومة من عائد الانتاج الذي يوفر لها الكينونة السياسية المستقلة تنظيميا ، والحضور الوعي بدورها الطبقي ثقافيا .

● البديل الجاهز سلفا هو الوعي الطبقي الثقافي الذي لا يرادف مطلقا الوعي السياسي او الابدولوجي ، فغالبية نماذج العينة تستقي « وعيها » من كتاب

البرجوازية بأجنحتها المختلفة . وهي « لا تعلم » الكثير عن خريطة العالم السياسية ، ولا « تعرف » الكثير من التاريخ القريب أو البعيد . ولكنها « تدرك » مصلحتها كطبقة - لا كأفراد فقراء - و « تدرك » مصلحة الوطن ككل ، لا كشريحة مضطهدة فحسب ، ادراكا تتفوق إيماده في حالة « الفعل » على أي وعي نظري . ومن هنا يمكن تسمية هذا الشكل الفريزي للوعي بالوجدان الطبقي ، حتى لا يلتبس المعنى .

● ان « العمل العام » و « الصفات الاخلاقية » هما القيمة المعيارية ويلاحظ هنا ان « الاخلاق » ليست مرادفا للدين ، بل هي ضوابط الفكر والسلوك الموظفة في خدمة « العمل » و « الوطن » . لذلك لم تكن « الجمعيات الدينية » من نقاط الجذب .

ان هذه المجموعة من النتائج قد عثرت على تجسيدها الحي فسي « حالمة نموذجية » درستها اسرة « الطليعة » المصرية على « انفراد » هي حالة العامل « عبد التواب » (٤) عمره ٣٤ عاما ، يعمل بشركة الدلتا احلج الاقطان ، حاصل على الشهادة الابتدائية ، متزوج وله ثلاثة اولاد ، مرتبه ستة عشر جنيهها ونصف ولا دخل اضافي له . طرح عليه محروو « الطليعة » ١٥٤ سؤالا تناولت الغالبية العظمى من نواحي حياته الخاصة والعامة . ماذا قال المواطن عبد التواب ؟

١ - قال ان اسوا ايام الشهر هو يوم قبض المرتب ، لانه يعود الى البيت بلا فرش واحد ، فهو يستدين المرتب كله مقدما . لا ياكل هو ولا عائلته الفاكهة ، بل الخبز والدخان والشاي والفول والجينة والبطاطس هي المواد الضرورية والممكن شراؤها بالدين . كذلك « موسم المدارس » يضطره لمبيع قطع من اثاث اليب . اما الملابس ، ففي كل عام يشتريها بالتقسيط ، وفي معظم الاحوال يستدين بالربا . اما اللحم فيأكله مع أسرته مرة كل شهرين . ليس لديه راديو او تلفزيون . ولكنه يشتري صحيفة « الاخبار » يوميا .

٢ - كان يحفظ القرآن تم نسيه مع الايام . لا يقرأ الكتب . وعضو بالاتحاد الاشتراكي . يرى ان مجلس الشعب لا يعبر عن مشكلات العمال ، ولان « نواب العمال » لا يمثلونهم بالفعل . وهو لا يفكر في ترشيح نفسه للبرلمان لان « ما حدثش يسمع لي كلام . لو انا قلت انا مايز احل ما حدثش رابح يسمع لي كلام » و « الحكومة بتتكلم لكن مفيش تنفيذ » و « المواصلات حالتها عدم » ، « في البلد دي الفقر ما لو ش شهر » .

---

(٤) تحت عنوان « هموم المواطن عبد التواب » الدراسة الرئيسية لعدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٦ ( الاستجاب من من ١٨ الى من ٣١ والتعليقات من من ٣١ الى من ٤٧ ) .

٣ - بالنسبة لاسرائيل يرى انها دولة صهيونية وانه لا يتاخر لحظة في اداء واجبه الوطني ، ولكنه مع الحل الجزئي و « ضد الوحدة العربية » لان الوحدة المصرية السورية « فشلت » كما يقول ، ولان اتحاد ليبيا ومصر وسوريا ليس « مضبوطا ولا سليما » - وهو يعترض على « اجهزة الأنداز المبكر في سيناء » لانها وصاية أجنبية مسلحة على قواتنا وفوق أرضنا . وهو وان كان مسع النسوبة الجزئية ( يقصد اتفاقية سيناء الثانية ) فلأنها قد « تصلح من الوضع » ولكنه « مصمم على تحرير كل شبر من أرض مصر ولو الواحد مات . ده تحرير اي جزء بيصلح من الحالة الاقتصادية » .

٤ - عن « الانفتاح الاقتصادي » قال انه يسمع عنه ولكنه يسمع ايضا ان المستثمرين الاجانب لم يصلوا بالحجم الذي تحدثت عنه الصحف والمسؤولين ، وان الغلاء الفاحش وصل حد الجنون و « المطلوب هو تخفيض الاسعار لا تثبيتها فقط » .

٥ - عن اميركا هي « عدوتنا » وهي التي حاربتنا في ٦٧ و ٧٣ . اسرائيل واميركا في نفس الوقت « اما الاتحاد السوفياتي » فالواحد مش عارف الحقيقة .. آخر كلام انه سبب التكتية .. وان السلاح اللي حاربنا به كان قديم عندها اخذناه من الجزائر » ، « لكن السوفيات بنوا لنا الصناعة اللي شغلت العمال بالالوف .. السد العالي ، مجمع الحديد والصلب في حلوان ، المصانع الحربية وغيرها وغيرها » .

٦ - لو ان اسرائيل انسحبت من سيناء فقط « يبقى موقفى انا كمصري وعربي ان لا اتنازل عن المعركة » طالما انها لم تنسحب من الجولان في سوريا ، وطالما ان الشعب الفلسطيني ما خدش حقه » .

٧ - مطالب عبد التواب اجملها في عبارة واحدة « زيادة الاجور وتخفيض الاسعار » .

هذه اهم اجوبة العامل عبد التواب او « مواطن الحد الأدنى من الاجور » في مصر عام ١٩٧٦ . وبالطبع فالعينة الفردية لاي بحث اجتماعي تحصل في طياتها مشكلات تصغير الصورة وتكبرها في الوقت نفسه ، فهي من حيث فرديتها الشديدة قد تضع يد الباحث على الملامح التفصيلية الحية لمنط اجتماعي بالسخ التعميم . ولكن المقارنة بينها وبين العينة الجماعية السابقة قد تبرز ايضا القاسم المشترك الاكبر بين رجال ونساء هذه الشريحة .

ولقد ساءل الباحث الاجتماعي السيد ياسين في تعليقه على شهادة عبد التواب « كيف يستطيع اي مواطن مصري ان يعيش بدخل شهري لا يزيد على ١٢

جنيتها ؟». وكان جواب د. رفعت السعيد في التعليق الثاني أكثر مأساوية «ولست يا عبد التواب أفقر المصريين». ولكن الدكتور مراد وهبة - استاذ الفلسفة بجامعة عين شمس - هو الذي أمسك في تعليقه بتلايب المشكلة حين قال «حد أدنى للأجر ومحنة في الوعي الاجتماعي». ورغم الجزء الاقتصادي من العنوان، فقد أرجع أزمة الوعي ( الواضحة تماما في أجوبة عبد التواب السياسية التي لا ترقى إلى مستوى وضعه الطبقي ) إلى التضليل الاعلامي الواسع النطاق والمحكم تكنولوجيا ، بحيث يؤدي إلى محنة اللغة « فلم تعد اللغة العربية بقادرة على تحقيق وظيفتها الاجتماعية ، أي لم تعد الالفاظ قادرة على كشف حقيقة الواقع الاجتماعي . ولغة المواطن عبد التواب نموذج على فقدان الصلة بين اللفظ والحقيقة » كما يقول مراد وهبة مستشهدا بكلمات محددة يقول فيها عبد التواب « انما ارواح البيت ما يكونش معي ولا تمريرة ، لان انا باكون مستلف من زملائي في الشغل ، فباضطر اني اديهم فلوسهم واسددهم ، وبعدين ارواح البيت يسألوني : قبضت ؟ **أقول لهم لسه ، وانا في نفس الوقت اكون قبضت** » . ونكتمل المحنة حين يستطرد « لما الواد ( يقصد ابنه ) يقول لي هات لنا مثلا برتقالة او جوافه ، يتعمد يوم واثنين وثلاثة وانا باقول له **حاضر** ... اصبح دلوقت بيقولى : **ما تقولش حاضر** » . ويعلق مراد وهبة « ومعنى هذه العبارات ان عبد التواب يستخدم الفاظا ليست مطابقة للواقع .. يستخدمها وهو يعلم انها زائفة . ومع الوقت يظن ابنائه الى هذا الزيف . وعدم المطابقة تعني انقساماً في الشخصية ، انقساماً بين الظاهر والباطن . وهذا الانقسام بدوره يرمز الى **التصدع الاجتماعي** » .

ولا شك ان احدث منجزات سوسيولوجيا اللغة ، سواء في الشرق او الغرب ، تؤيد هذا التعليق .. ولكن دون ان يكون التضليل الاعلامي سببا يؤدي الى نتيجة على نحو رياضي ، او كارتباط العلة بالمعلول . كذلك القول « بالحد الأدنى للأجر » أي « الوضع الاقتصادي » كما جاء في التعليقين الاولين . فلا البنية التحتية تعمل منفردة او **عكسة** ، ولا البنية الفوقية تعمل منفردة في حالة **منعكسة** ، فالسباق بينهما هو الأكثر فاعلية في تحويل العينة الفردية الى نمط اجتماعي ، حيث تلعب **الإرادة والقيم** دورا بنويويا في تشكيل **القاعدة الاقتصادية** - الاجتماعية لهذه الطبقة ، وصياغة **وعياها الناقص** . انه الوعي **القصوي** الناقص ، وليس الوجدان الطبقي . هذا ما يبرهن عليه التفاوت المثير بين الوضعية « الاقتصادية » والرؤية « السياسية » . ونقيض ذلك هو الانسجام النسبي بين الوضع « الطبقي » والوجدان او الضمير . هذا التناقض الواضح في أجوبة عبد التواب حول التسوية الجزئية وامريكا واسرائيل والاتحاد السوفياتي والوحدة العربية وتحرير سيناء والأراضي العربية .. وكلها مجموعة من « المفارقات » لا سبيل لتفسيرها الا فسى ضوء المسافة القائمة بين البنية الاجتماعية والبنية الثقافية ، والسياق الممزق بينهما من **الإرادة الى القيم** . وهو النمط النموذجي ، لخلق الفكر الانفجاري الذي

**ينفعل ويفعل** على نحو تلقائي غير مدبر ، وغير مدروس أو منظم ، ولكنه يوجز في  
الشحنة الواحدة ما هو أبعد من العامل الاقتصادي المباشر والشعائر السياسي  
المعلن .

وهذا ما يعاود تأكيده وتثبيته النموذج الثاني الذي نشرته « الطليعة » لامرأة  
عاملة (٥) تبلغ من العمر ٣٧ عاما وتعمل « متورجية في معهد القلب بامبابه » مرتبها  
الشهري خمسة جنيهات الا ربعا ، متزوجة ولها ثمانية اولاد ، زوجها عامل كنواء  
باليومية يتقاضى ما بين ٤٠ و ٥٠ قرشا في اليوم ( حوالي عشرة جنيهات مصرية  
شهريا اذا حذفت ايام العطلات ) . يأخذ منها الزوج خمسة جنيهات مقابل طعامه  
والشاي والسجائر ، لانه يأكل خارج البيت ، وتدفع الزوجة جنيهان الا ربعا مقابل  
السكن في غرفة واحدة . لا ياكلون اللحم بل تذهب الست ام محمد كل عدة شهور  
الى « المذبح » فتشتري نصف كيلو من الامعاء والطحال . وهي تعمل من ثمانى  
ساعات الى ١٢ ساعة يوميا ، ولا دخل اضافي للأسرة . وهم لا ياكلون الفاكهة .  
والاولاد لا يدخلون المدرسة ، والبيت يخلو من الكهرباء ، وهى تشتري « العيش  
الرجوع » ( اي الخبز الذي مضى عليه عدة ايام عند البائع ) واللابس من « سوق  
الكائنو » اي سوق الثياب المستعملة . وهي عاملة موسمية غير ثابتة ، وبالتالي بلا  
حقوق في الضمان الاجتماعي والصحي . ولا يملكون راديو ولا تلفزيون ، ولا  
يقرؤون الصحف ولا يشاهدون السينما او المسرح . لا تعرف يوسف وهبى ولا  
توفيق الحكيم ولا نجيب محفوظ ولا مصطفى أمين ( من أشهر نجوم الفن والادب  
والصحافة في مصر ) ولكنها تسمع صوت عبد العظيم حافظ من راديو الجيران .

تطلب ام محمد تخفيض اسعار القماش والكسا والزيوت والشاي والسكر  
واللحم . لا تسمع من شارع الشواربسي او قصر النيل او سليمان باشا ( أشهر  
شوارع العاصمة المصرية ) ولكنها تعرف « العتبة الخضراء » ( ساحة شعبية ) .  
لا تسمع عن الانفتاح الاقتصادي ولا عن الاتحاد الاشتراكي ولا تعرف اسم رئيس  
الوزراء ولا اسم وزير الصحة الذي تعمل في هيئة تابعة له . من روسيا قالت  
« زي السمودية مثلا ، فلوسهم كثير ، والناس بتروح تشتغل هناك حريم ورجال » .  
لا تعرف شيئا من اللفاظ الآتية : « الاشتراكية » ، « الاستثمار » ، « الرأسمالية » ،  
« الوحدة العربية » . وتسمع ان الناس يسافرون من مصر الى فلسطين . ولا  
تسمع عن مشكلة بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، ولا بين مصر واسرائيل ولا بين  
سوريا واسرائيل . ولكنها تعرف ان الجيش المصري حارب في اكتوبر ، تشرين  
الاول ١٩٧٣ وانه انتصر « على بتوع فلسطين وبتوع العريش » بقدره ربنا . وعن  
اميركا « اصل انا بقى لما ناس يتكلموا مالىش دعوة بيهم . ويس اشوف شغلي » .

(٥) تحت عنوان « كيسي هو » « هوم الست ام محمد » - عدد فبراير ، شباط ١٩٧٦ ( الاستجواب  
من ص ٣٦ الى ص ٤٥ والتعليقات من ص ٤٥ الى ص ٥١ ) -

وعندما سئلت ام محمد « هل من الاحسن ان يصدر قانون حماية المرأة » اجابت بنعم فسئلت « هل يتمشى هذا القانون مع الاسلام ام ضد الاسلام » واجابت « ليه ما يتمشى مع الاسلام ؟ يتمشى ونص » . وحين سئلت هسل تصلي قالت « لما اكون فاضية » . املها في الحياة « ان يكبر الاولاد ، البنات تتجوز والصبيان يشتغلوا ، وارتاح شوية » . رايها في جمال عبد الناصر « كان كويس الله يرحمه . كانت العيشة ارخص . اللي معاه فدان او فدانين بقوا ملكه . ايامها شكل ثاني . كانت الناس بتاكل عيش كثير . كانت الناس بتشتغل وتلاقي فلوس معاهم وتلاقي عيشها » . تعرف الاصلاح الزراعي وتقول انه غير احوال البلد الى الاحسن ، وان الفاء القطاع العام « غلط » . لان الموظف ما يبتلش مستقبل « . لها اقارب بنات في الجامعة ، ولكنها لا تعرفهن . وتوافق على عمل البنات بعد التخرج حتى لا يستعبدن الرجل « وعلى الاقل تساعد على المعاش .. الدنيا بقت غلا » .

وقد اوجزت الدكتورة لطيفة الزيات - الناقدة والروائية واستاذة الجامعة - في عنوان تعليقها المأساة بكاملها حين قلت « الوهي المألوف » . هو ، بالتأكيد ، الوهي المعرفي ، وليس الوهي السياسي الذي ينطق بمجمل آرائها في الناصرية ، وليس هو الوهي الاجتماعي الذي ينطق بمجمل آرائها في تعليم المرأة وعملها ، وليس هو بالقطع الوهي الاقتصادي الذي ينطق بمجمل آرائها في انخفاض الاجور وارتفاع الاسعار . والوحي المعرفي الغائب ليس هو « الجهل بالمعلومات » فحسب ، بل هو غياب الرؤية السياسية الشاملة لمختلف جزئيات الازمة والحل معها . ولكن « الوجدان الطبقي » هو البديل عند هذه الفئة الاجتماعية الواسعة ، وهو الذي يستبدل الرؤية بالرؤيا ، وهو الذي يتجاوز في حالة الغفل ، الارهاب الديني والايديولوجيات الشمارية معا .

هو ذلك الرادار البالغ الحساسية الذي تجلى « عمله » مساء التاسع من حزيران ١٩٦٧ حين خرجت الملايين ترفض الهزيمة وتتمسك تمسكا اسطوريا بحكم عبد الناصر . وهي ذاتها الجماهير التي خرجت في فبراير ، شباط ونوفمبر ، تشرين الثاني من عام ١٩٦٨ لترفض منطق هذا الحكم نفسه في تقييم الهزيمة على اثر صدور الاحكام في قضايا العسكريين . وهي ايضا الملايين التي خرجت تودع جثمان عبد الناصر في مشهد استثنائي لم يعرفه التاريخ البشري ربما في اي زمكان ومكان آخر . كان هؤلاء ( المدمين ) هم الذين تظاهروا فجأة في جميع الاحوال باعدادهم الكثيفة ، دون حادث تخريبي واحد ، دون قيادة احد او هيئة او حزب ، ودون استماعة بالشعار الديني في مواجهة « باس » الهزيمة او فاجعة موت الزعيم .

ولا يستكمل الوجدان الطبقي لثمانية ملايين مصري من العمال الصناعيين والزراعيين وبعيه المستلب ، الا بذلك الارتباط المباشر بالطلاب وغير المباشر بحركة المثقفين . هنا تتكامل الخصوصية المصرية في المجتمع والتاريخ مع : الطلاب

والمثقفون المصريون يقومون في الحركه الوطنيه بدور استثنائي يتجاوز دوره الكلاسيكي في دورة الانتاج . انهم « الوعي المنظم » في مواجهة الوعي المستلب . وهم قادة الثورة المصرية منذ عمر مكرم وثورة القاهرة الاولى الى احمد عرابي السى سعد زغلول الى جمال عبد الناصر ، من علماء الازهر وطلاب الجامعات ، وضباط الجيش واصحاب المهن الحرة من مهندسين ومحامين وصحفيين وكتاب وفنانين . لم يكتب « المثقف » المصري بالدور التقليدي للمثقفين المحتجين او الرافضين او المتمردين في بثات اجتماعية وتاريخية مغايرة ، بل قادوا النضال المصري ، واكملوا الوجدان الطبقي بالوعي المنظم . وهذا ما يميز الحركة الطلابية المصرية ذاتها : بمبادراتها السياسية والتنظيمية واستمراريتها ، وساميتها المختلفة الى حد كبير عن حركات الطلاب في العالم . وقد كان اللقاء الموضوعي بين الوجدان الطبقي والوعي المنظم هو المصدر التاريخي الاجتماعي لارتباط العمال والمثقفين في تاريخ مصر الحديث ارتباطا مصريا متميزا .

ولم يكن يوما ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا امتدادا خلافا لتحالف الوجدان الطبقي والوعي المنظم من ثورة ١٩١٩ وانتفاضة ١٩٤٦ وصياغة جديدة لما وقع في التاسع من حزيران ١٩٦٧ وابالول ، سبتمبر ١٩٧٠ ، استحدثتها المتغيرات الحديثة في قمة السلطة بين عامي ١٩٧١ ونهاية ١٩٧٦ ، حيث كان قد مر ثلاثة اشهر فقط على اتفاقية سيناء وثمانية اشهر ونصف على حرب لبنان .

## ٢ - للصبر حدود يضعها المصريون

ماذا كان الواقع الاقتصادي المصري عشية يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ ؟ سوف اعتمد في الجواب على مصدرين اساسيين ، هما المصدر الغربي ، والمصدر الحكومي الرسمي ، حتى لا يكون هناك ادنى اعتراض على ايدولوجية المصادر .

● المصدر الاول هو « النشرة السنوية للشرق الاوسط » التي يبعدها داندر الابحاث في مجلة « الايكونومست » البريطانية . وقد اعد بحث عام ١٩٧٦ لنشره عام ١٩٧٧ مايكل تنفي مراسل صحيفة الفانينشال تابمز في القاهرة وقع الدراسة بين ص ١٠٠ و ص ١١٥ من النشرة المذكورة . وقد أثبت كاتب البحث سعة جداول احصائية كبيرة مأخوذة عن السجلات الرسمية المصرية . وانا نالعلومات التالية :

١ - « لقد تأخرت المكافآت الاقتصادية التي توقعها الرئيس السادات مسن توقيع اتفاقية سيناء ، أكثر مما توقع ... ولم نسدا الاستثمارات الاجنبية في الانهمار على مصر ، برغم الجو المناسب للاممال الذي خلقه التزام الرئيس السادات خلال ثلاث سنوات بعدم استخدام القوة ضد اسرائيل . وفي سنة ١٩٧٦ بدت المشاريع المشهورة كالمفاعل الذري

الذي وعد به نيكسون أثناء زيارته لمصر في ١٩٧٤ بعبدة جدا . وبعد ان غطت مصر مجال العمل السياسي من اجل التعاون الاعظم مع راس المال الغربي ، بدأت مصر تكتشف ببطء ان عملة التحول الاقتصادي عملية طويلة لم يتم تقدير تعقيداتها » ( ص ١٠٢ ) .

٢ - « اصبح في مصر خمسمائة مليونير منذ ان بولسى الرئيس السادات السلطة ، ولما كان العديد من المصريين يتقاضون حوالي ١٢ جنيها مصريا في الشهر ، اي حوالي ١٧ دولارا (٦) فانه لم يكن من المدهش انه عندما تناوأت الصحافة المحلية القصة حصل غضب شديد في عدد من الاوساط ، ووصلت الادانة العلنية الى الانحاد الاشتراكي ومجلس الشعب ، حيث عبر البرلمانيون الواعون عن غضبهم وحثهم بحق ، وانفجر السد كما يقول المثل » ( ص ١٠٣ ) .

٣ - « اصبحت تكاليف الاعانات الباهظة قضية سياسية عندما بدأ ان المعجز في ميزان المدفوعات سيصل الى مليارين من الجنيئات المصرية . لقد انخفضت الاسعار العالمية ، ولكن الانتاج انخفض ايضا من الزراعة ، الى درجة ان عائدات الزراعة سنة ١٩٧٥ بلغت اقل من تكاليف المواد المستوردة لهذا القطاع ، مما جعل الزراعة تعاني من المعجز لأول مرة » ( ص ١٠٩ ) .

٤ - « كانت الموافقة على مشاريع المناطق الحرة ، حيث تمت الموافقة على مائة مشروع بطول ربيع ١٩٧٦ برأسمال مدهش يبلغ ٨٥٤ مليون جنيه مصري ( ١٢٢٠ مليون دولار ) كما هو مقترح على الورق ، ولكن أكثر من ثلثى هذه المشروعات كان محسوبا من شركات النفط ، ولم يتم اتفاق سوى ٣٨ مليون جنيه مصري مع نهاية عام ١٩٧٥ . ان الشركات الأجنبية الوحيدة التي وصلت مصر وبدأت عملها هي شركات النفط والبنوك » ( ص ١١٠ ) .

٥ - « من النقاط الواضحة في مصاعب مصر المالية الانخفاض السريع في الوضع التجاري . ففي سنة ١٩٧٥ بلغت الواردات الكلية مبلغ ٢١٩٩ مليون دولار بينما بلغت الصادرات ٨٧٤ دولارا . أي بانخفاض يزيد على ١٤٠ مليون دولار عما كان متوقعا لها . ان هذا المعجز الخطير الثاني في التجارة قد اكد وجود خطأ خطير في بناء التجارة المصرية » ( ص ١١٥ ) .

---

(٦) يجب ان نلاحظ مطابقة الرقم الذي يقول به الكاتب البريطاني للرقم الذي حملت عليه « الطليمة » المصرية في استجوابيها للدورين سابقا .



● المصدر الثاني وثيقة أميركية مزورة صدرت عن السفارة الأميركية في اثينا ، ووصلت منها نسخة الى مجلة « روز اليوسف » المصرية على انها وثيقة صحيحة ، وحين نشرتها بتاريخ ٢١ فبراير ، شباط ١٩٧٧ اصدرت السفارة الأميركية في القاهرة بيانا يؤكد ان الوثيقة مزورة بمهارة وان لديها نسخة منها ، وان المقصود بعملية التزييف هو تسميم العلاقات المصرية الاميركية . ولم يشر بيان السفارة الاميركية الى الجهة التي يمكن ان تكون زيفت مثل هذه الوثيقة ، ولصحة من . ولم يفسر البيان ايضا لماذا سكنت سفارات اميركا في العالم كله عن « الوثيقة المزورة » حتى نشرتها روز اليوسف . وكان من الغريب ان السفارة الاميركية في القاهرة قد ارسلت « بيان الحقيقة » الى جميع الصحف المصرية ما عدا المجلة التي نشرت الوثيقة . . وكان المطلوب منها قد تم انجازها فوقعت في « الفسخ » دون ان تدري ، فالوثيقة المزورة قد سربت عمدا وزيفت قصدا (٧) فلماذا تحتوي ؟

انها « محضر اجتماع خاص جدا » عقد في ديترويت بالولايات المتحدة في ٢٤ مارس ، اذار ١٩٧٦ على اثر عودة وزير الخزانة الاميركي السابق ولیم سيمون من رحلته الى القاهرة برفقة مجموعة مختارة من رجال الاعمال الاميركيين . . وقد مثل الحكومة في « الاجتماع » نائب الوزير ادوين يومن الذي افتتح الجلسة قائلا « ان الاقتصاد المصري يعاني ازمة عميقة ، وفي حالة مستعصية ، بحيث لا يستطيع اي حقن مالي ان يمنع تدهوره . فالعجز في ميزان المدفوعات المصري يزيد الآن على خمسة بلايين دولار سنويا ، وكل الظواهر تدل على انه في ازدياد . ومدىونية مصر الخارجية تبلغ عشرة بلايين على الاقل ، ان لم يكن اكثر . . . وقد كان زميلي جيرالد بارسكي متفائلا جدا ، في نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٧٥ حين تصور امكان اقامة مصانع لفودير وفورد في مصر ، اذ لم ينفذ بند واحد من تلك الخطط حتى الآن . . . وبناء عليه ، فمن الواضح تماما انه في وضع من هذا النوع ، وباستثناء التنقيب عن البترول على نطاق واسع ، ليست هناك استثمارات اميركية في مصر يمكن تصنيفها باعتبارها استثمارات هامة او رئيسية » . والتقارير في هذه النقاط ، سواء كان مزورا او لا ، فهو لا يضيف جديدا الى الوقائع المعترف بها ، والتي سبق ان وردت في مقال « النشرة السنوية للشرق الاوسط » . الى ان يقول ادوين يو « ان القادة المصريين يتطلعون الى ان يجعلوا من القاهرة المركز الاقتصادي والسياسي الرئيسي في العالم العربي . . وقد اسعدهم القتال في بيروت حيث تعاطفوا وعززوا جانبنا من

(٧) تومعت « روز اليوسف » لئلا - في عهد الكاين عبد الرحمن الشرفاوي وصلاح حانف - انها يمكن ان تلق اسفيا بين اميركا والنظام ، وبين الاجهزة والريس ، انشرت هذه الوثيقة لتدلل على ان الاميركيين يرغبون في استقاط النظام « الوطني » وبالتالي فهو لا تستبعد « حضورهم » على نحو ما في احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ في مواجهة اتهام اجهزة الامن لليبار بأنه عضو الذي اشعل الاحداث . وهي قصد بذلك ان « تجريه » الليبار من « التمرد » على النظام . . غير مدركة ان « الليبار » ليس هو الليبارين بل الشارع المصري .

الفريقين المتحاربين (٨) . وكان املمهم ان يؤدي الاضطراب في بيروت الى ازدهار القاهرة . ولكني اقول لكم انه ليست بيروت وحدها ، وانما روما وواشنطن ايضا ، ينبغي ان تلحقهما الدمار حتى تزهو القاهرة . فالقاهرة في الحقيقة اسوا ما تكون استعدادا لتستطيع القيام بدور بيروت . القاهرة عاصمة متدهورة ، حيث يعيش الملايين في بؤس . اعداد لا حصر لها ، واعتقد انهم يبلغون مئات الالوف ، ممن المتعطلين . وهم يكسبون ما يمسك الرميح من بيع العطوى والاقلام الجافة في الشوارع المزدحمة . ويواجه سكان القاهرة حربا مستمرة لمجرد البقاء على قيد الحياة . انهم يتقاتلون من اجل الظفر بمقعد او ركن يتعلقون به في السيارات العامة ، ويتقاتلون من اجل مكان في طوابير شراء الطعام . ووصول المياه مشكلة مستعصية . وليس من غير المعتاد ان تبقى شقة ابجارها الشهري الف دولار عدة ايام متواصلة دون ماء او كهرباء . والخدمة التليفونية بدائية . وايضا ليس في هذه النقاط ما يستحق التزور ، فهي وقائع حية في مصر ، نواجه الميكن المجردة لكل من يزورها ، وليست من اسرار الدولة . ولكن المؤرخ الاجتماعي يتوقف طويلا عند هذا الوصف الاميركي الحديث لمصر ، لبقارنه بما كتبه احد علماء الحملة الفرنسية في المجلد الضخم « وصف مصر » عن القاهرة . . وكان الزمن يعود مائتي عام ، فهي الصفات نفسها باستثناء منجزات « الحضارة » التي لم تكن قائمة حينذاك .

لم سئل ادوين يومن احد الحاضرين : نحن نبيع لمصر طائرات سيكي س ١٦٠ وهناك معلومات بان فورد قرر ان يبيع لهم اسلحة اخرى . كيف يمكن للقاهرة ان تدفع ثمنها ، ان تكون نهائيا معهم في آخر المطاف مثل الروس ؟ فاجاب نائب الوزير « هذا سؤال لفورد وكيسنجر ، انني افترض ان المملكة العربية السعودية سوف تدفع ثمن بعض الاسلحة المرسله لمصر . اما عن الضمانات التي تؤكد لنا اننا لن نلقى مصير الروس ، فلا ادري عنها شيئا ، ولا ادري ما اذا كان هناك مثل هذه الضمانات اصلا » . والحديث عن الضمانات هنا يبرر الى حد ما تزوير هذه « الوثيقة » ان كانت مزورة ويشى بصدقها ان لم تكن كذلك ، فهي جس نبض مباشر للنظام المصري بعد اتفاقية سيناء ، وقد اجاب جزئيا بالغاء المعاهدة مع السوفيات . وهي مدخل غير مباشر الى جوهر الموقف المصري من الامن الاستراتيجي الاميركي والامن الاقليمي الاسرائيلي معا ، كما سيتضح . فالسؤال التالي يقول : اننا قد نقوم باستثمارات وتقدم الحكومة المساعدات ، وفي النهاية بطلع لنا « ناصر »

(٨) لزيد من الدقة يجب التحديد ها ، بان النظام المصري لم يتخذ موقفا تكتيكيا موحدا لطيلة الحرب اللبنانية ، بل داوح بين تأييد اليمين المسيحي واليمين الاسلامي اكثر من مرة وفقا لماوراته في صراع الشرق الاوسط . ولكنه كان يؤيد « اليمين الديني » دائما ، ويرسل او يسمح بارسال شباب مسيحي مصري الى جانب الاحزاب الطائفية المسيحية . ومن عايش منهم ووقع في الاسر اعترف حيا بأنه مولد من المخابرات المصرية لتدريب « الكتائب » و « الاحرار » او انه جسد متطوعا لاحترافه « القنص » بالبنادق التلسكوب .

جديد أو شيوعي اكبر منه ، يستغل الموقف ويستولي على السلطة ويؤم كل شيء ، فهل ادخلت حكومة فورد هذه الاحتمالات في اعتبارها ؟ ما الضمانات التي يقدمها بان دافع الضرائب الاميركي لن يخسر قميصه ؟

وكان ادوين يو قد قال « ان اقضاء النفوذ الروسي عن مصر هو انتصار لا جدال فيه للسياسة الاميركية . والرئيس السادات يقطع الروابط بالتدريج مع الاتحاد السوفياتي . ومن اجل مصلحة العالم الحر ، والولايات المتحدة خاصة ينبغي استخدام ( الباب المفتوح ) للتغلغل في مصر ، فهل لدينا القدرة على هذا العمل التاريخي ؟ » . ولكن احد الحاضرين اجابه بسؤال اهم « ان شركستي تستثمر في اسرائيل فلماذا لا تستثمر في مصر ؟ استثماراتنا في اسرائيل مضمونة بالجيش الاسرائيلي . ولن يستطيع الجيش المصري تقديم هذا الضمان » . وكان هناك سؤال ختامي بالغ الدكاء من حيث انه يؤدي الى جواب مهم . قال السائل « اذا قمنا بحل المشاكل في مصر ، وعلى نحو يتحقق معه الاطمئنان على المصالح الاميركية ، الا يؤدي ذلك الى تدمير اسرائيل ؟ » فكان الجواب من نائب الوزير الاميركي « لقد توصلت الدوائر الاسرائيلية فعلا الى نتائج مماثلة . . لكنني افترض على كل حال ان هذه مجرد غيرة عارضة . وربما سوء فهم . وبمجرد ان تترك تلك الدوائر ان مصر المعادية للشوعية هي في الحقيقة حليف لهم ، فانهم سيكونون غيرتهم » .

ان التقارب السياسي الاميركي مع مصر ، وغيرها من البلدان العربية الحرة ، لا يغير من دور ومكانة اسرائيل في الشرق الاوسط . وقد أكد الرئيس فورد لرئيس الوزراء رابين وغيره من القادة الاسرائيليين تلك الحقيقة : « ان دور اسرائيل غير قابل للتبديل » . وهنا يتضح ان الوثيقة ، سواء كانت مزورة او غير مزورة ، فهي ليست اكثر من « رسالة » الى الرئيس السادات ، على عكس تصورات المجلة المصرية التي تسرعت بنشرها . رسالة تقول انهم يعرفون الواقع المصري معرفة جيدة ، فالاقتصاد وصل الى الصفر دون امل في تقويمه ، وان الجيش المصري لا يصلح ضمانا للمصالح الاميركية ، وان التحالف مع اسرائيل والارتباط العضوي باستراتيجية الامن الاميركي ، هما وحدهما درع النظام من السقوط .

● المصدر الثالث هو المضبطة الرسمية لمجلس الشعب المصري ( البرلمان ) خلال عام ١٩٧٥ أي بعد صدور القانون الجديد للاستثمارات الاجنبية بعام وفي اجواء اتفاقية سيناء الثانية المعقودة في ذلك الوقت . في مضبطة الفصل التشريعي الاول ( دور الانعقاد العادي الرابع ) قدم التقرير العام للجنة الخطة والموازنة للسنة المالية ١٩٧٥ والمؤرخ في ١٤/١٢/١٩٧٤ والموقع من الوزير د. احمد ابو اسماعيل . في القسم الثاني بعنوان « التقويم الاقتصادي والمالي لخطة موازنة ١٩٧٥ » يذكر التقرير ما يلي :

١ - « ان نصيب قطاع الزراعة من استثمارات خطة عام ١٩٧٥ لا يعدو ٣,٢ في المائة ويقل حجم ما خصص لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعي من استثمارات في هذه الخطة مما خصص لها عام ١٩٧٤ ، فبينما خص تلك الوزارة استثمارات تصل الى ٦٢ مليون جنيه عام ١٩٧٤ فان الخطة المروضة علينا قد خفضتها الى ٥٢ مليون جنيه أي بنقص قدره عشرة ملايين جنيه باسعار ١٩٧٤ **والا استمرت الاسعار في ارتفاعها** فان النقص في استثمارات الزراعة سيكون اكبر كثيرا من هذا القدر» ( ص ٧ ) .

ب - « خص قطاع وزارة الكهرباء في خطة عام ١٩٧٥ نحو ٢٧ مليون جنيه في حين كان مدرجا لها في عام ١٩٧٤ نحو ٢٢ مليون جنيه ، وقد يبدو من الارقام ان هناك زيادة في رقم الاستثمار في هذا النشاط ، ولكن تحليل الرقم الخاص بعام ١٩٧٥ يتضح منه ان اغلب هذا المبلغ سينفق في اشياء مرتبطت عليها في السنوات السابقة ، ومن ثم لا يبقى شيء يذكر للتجديدات في عام ١٩٧٥ » ( ص ٨ ) ، « وهكذا نجد قصورا فسي الاعتمادات المدرجة للاستثمارات الخاصة بهيئة كهربة الريف عن الوفاء بارتباطاتها - الامر الذي لا يمكن الهيئة من استكمال المشروعات القائمة .. ان المعنى الحقيقي لما تقدم هو تجميد كهربة الريف » ( ص ٩ )

ج - « وتخصيص ٣ في المائة فقط من اجمالي الاستثمارات المعنية للخدمات التعليمية والبحوث والصحة تعني في الواقع قصورا في تخصيص الحد الضروري من الموارد لتنمية الخدمات التي طال حرمانها ... ولعل ضالة استثمارات التعليم ترجع الى المفهوم المتداول من ان التعليم خدمة ومن ثم فالاجدى الاهتمام بالنشاط الانتاجي اولا حيث تقدم استثمارات هذا النشاط عائدا من ورائها » ( ص ٩ ) .

د - « نجد تخلفا كبيرا في الخدمة الصحية في الريف وانه لن يتسنى للريف في خلال ١٩٧٥ ان يحصل على خدمات صحية افضل مما كان لديه ، وذلك الى ان يتم استكمال الوحدات الريفية وتطويرها . وسيستمر الريف مضطرا الى الالتجاء الى العواصم الكبرى وخاصة القاهرة والإسكندرية للحصول على علاج مناسب مع ما في ذلك من مشقة وتكلفة » ( ص ١٠ ) .

ويختتم الوزير تقريره بقوله « ان نظرة متأنية هادئة لميادين الاستثمار السالف الإشارة اليها والى توزيع الاستثمارات بين مختلف المحافظات وبين الريف والحضر نجد انها قد اهتمت الريف بصفة خاصة » ( ص ١١ ) ، « ان خطة عام ١٩٧٥ لم

توزع الاستثمارات ما بين الريف والحضر ، التوزيع الذي يمكن من تفسير البيشة الريفية ، ورفع مستواها ولو الى حد ضئيل » ( ص ١٢ ) .

من ناحية اخرى تخصص مضبطة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٥/٥/١ لتقرير « اللجنة الخاصة لتقصي الحقائق في موضوع صفقة الاتوبيسات الايرانية » ردا على استجواب النائب محمود القاضي لوزير النقل عن « حقيقة الامر فيما يتردد من ان الحكومة قد اشترت سيارات اتوبيس من ايران طراز مرسيدس بسعر يزيد بمقدار الثلث على السعر الذي تعاقدت به ايران مع السودان والكويت في نفس الوقت وبنفس مواعيد التسليم علما بأنه لو صح ذلك لكان مقدار ما تحمله الدولة من فروق يزيد على عشرة ملايين دولار » ( ص ٣ ) . ورغم ان صفقة الاتوبيسات لم تكن اخطر الصفقات ، الا اذا كانت « نموذجا » اقتصاديا رامزا الى الهيكل الجديد لنظام « الانفتاح » حيث أصبحت « السمرة » هي العمود الفقري للتطفل الذي استشرى على الانتاج ، واضحى التحالف بين الكنتقراط والبيروقراطية هو الصيغة الاقتصادية - السياسية الجديدة لسلطة اغنياء الريف والشريحة الربوية من الرأسمالية التجارية . لذلك لم تكن صدفة ان يتم في ذلك الوقت اول تعديل لقانون اصلاح الزراعي لمصلحة كبار الملاك . فالمضبطة النيابية للجلسة ٦٥ ( ١٩٧٥/٦/٢٣ ) تسجل مفارقة تاريخية ، حيث نقف غالبية اعضاء المجلس الى جانب التعديل ، مع ، يعني ضمنا ان نسبة الخمسين في المائة - المفترضة - لنواب العمال والفلاحين قد وافقت على قانون طبقى مضاد لمصلحة فقراء الريف . كانت المادة ٣٣ من قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ تنص على انه « لا يجوز ان تزيد اجرة الارض الزراعية على سبعة امثال الضريبة » كما كانت عند صدور القانون . وقد استبدلت المادة بنص جديد يقول « لا يجوز ان تزيد قيمة الاجرة السنوية للارض الزراعية على سبعة امثال الضريبة العقارية المسوية » . ( ص ٣٩ ) . واذا عرفنا الفرق الهائل الذي طرا على سعر الارض بين عامي ٥٢ و ١٩٧٥ أي خلال خمسة عشر عاما ، هلينا ان نتصور مضمون القانون الجديد الذي يزيد ايجار الارض على المستاجر بما يصل احيانا الى عشرة اضعاف ما كان يدفعه حتى تاريخ صدور القانون الجديد . ولان التعديل شامل وليس جزئيا ، فقد تفرقت ايضا المادة ٣٣ مكرر ( د ) الى النص التالي « يجوز الاتفاق بين المؤجر والمستاجر على تحويل الايجار بالنقد الى ايجار بطريق المزارعة » ( ص ٥٠ ) . وهو الامر الذي كان من المحرمات في قانون اصلاح الزراعي بل احد الاسباب التي صدر القانون اصلا لازالتها مع بقايا العلاقات الاقطاعية . فاللادة تعني عمليا ان يزرع الفلاح ( المستاجر ) الارض لحساب المالك ، وكأنه أجير وليس مستاجرا ، طالما ان المالك سيحصل على حقه من انتاج الارض مباشرة لا من حصيلتها كسلعة في السوق . وقد احتاط القانون الجديد لحماية الملاك من صفار الفلاحين ، بالمادة ٣٥ التي تنص على انه « لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء الاطيان المؤجرة المتفق عليها في العقد الا اذا اخل المستاجر بالتزام جوهري

يقضي به القانون أو العقد ، وفي هذه الحالة يجوز للمؤجر ان يطلب من المحكمة الجزئية المختصة - بعد ائذار المستاجر - فسخ عقد الإيجار وإخلاء المستاجر من الأرض المؤجرة » ( ص ٥١ ) وقد ضربت المادة مثلاً مباشراً على « الالتزامات الجوهرية » التي تبع فسخ العقد حين نصت « ... فإذا تكرر تأخر المستاجر في الوفاء بالاجرة المستحقة عليه أو بجزء منها في الموعد المحدد لذلك وجب الحكم بفسخ عقد الإيجار وإخلاء المستاجر من الأرض المؤجرة فضلاً عن الزامه بالاجرة المتأخرة » ( ص ٦٥ ) . وقد كان ذلك كله من « المحرمات » في قانون الإصلاح الزراعي الذي استهدف حماية المستاجر من جشع الملاك وتهديد « القانون » بإخلاء الأرض حيث ينحول صغار الفلاحين الى فئة الأجراء الزراعيين الذين يعتمدون على « قوة عملهم » لا على ملكية الأرض أو حتى استئجارها .

كان هذا « الانقراض » على قانون الإصلاح الزراعي استكمالاً لموضوعياً للثورة المضادة في بقية المجالات ، فتصفت صغار الفلاحين وتدهور الريف عموماً ، يمسى في خط مواز لتصفية القطاع العام وتدهور المدينة . وكان « الانفتاح الاقتصادي » هو راية هذا التدهور المزدوج . ومن الطبيعي لذلك ان تتمدد الأسباب الى ارتفاع الاسعار ، فالاعتماد على الاستيراد والقروض وانخفاض الانتاج الزراعي ، كلها تؤدي الى العجز في ميزان المدفوعات والتضخم المالي والبطالة ، ومن ثم الارتفاع غير المتوازن لاسعار السلع الضرورية لاهرض قطاعات الشعب .

● المصدر الرابع هو مؤتمر الاقتصاديين المصريين الذي عقد في القاهرة في نيسان ، ابريل ١٩٧٨ حيث استخلص بحث للدكتور جودة عبد الخالق من تطور مصر الاقتصادي بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ان الرأسمالية المصرية الجديدة تختلف كينافيا عن الرأسمالية المصرية السابقة على ثورة ١٩٥٢ ( وهي ذاتها النتيجة التي توصل اليها د. فؤاد مرسى في كتابه المهم « هذا الانفتاح الاقتصادي » ) فهي اولا رأسمالية تابعة لرأس المال الاجنبي « ومن بين ٣١ مشروعاً استثمارياً جاء رأس المال المصري بصحبة رأس المال الاجنبي في ٢٢ حالة » . وهي ثانياً رأسمالية تجارية « التجارة عندها هي الأساس ، والربح هو الهدف ، والانتاج يأتي في المرتبة الثالثة » . ولكن اخطر ما توصل اليه هذا البحث هو كونها « رأسمالية عائلية » على الصعيد الاقتصادي ، وان هذه « العائلات المساهمة » هي التي تستحوذ على السلطة السياسية . وضرب الباحث على ذلك عدة امثلة على الشركات العائلية التي يملكها وزراء ومسؤولون كبار في الدولة ، بالاشتراك مع رؤوس أموال اجنبية ، ومعظمها شركات للاستيراد والتصدير والخدمات وليس من بينها مشروعات انتاجية ذات قيمة . وكان بديها ان تكون أعمال المقاولات والبنوك في طليعة هذه المشروعات العائلية ، وان تكون اسم عائلة عثمان احمد عثمان في مقدمة

أصحابها (٩) . وهو الأمر الذي كان من شأنه تركيز الثروة والسلطة بين أصابع ما يشبه اليد الواحدة . ومن نتائج هذا الوضع النشاز أن « السادات كان يرجو من سياسة الانفتاح على الغرب أن يجد لديه حلاً لمشكلاته الاقتصادية والعسكرية والسياسية . وبدلاً من ذلك وجد نفسه يزداد اعتماداً على الولايات المتحدة دون أن ينجر النتائج المأمولة » كما قالت كاتبة فرنسية (١٠) . كان المازق ، وليس الأمل ، في الانتظار . ولم تكن أحداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ إلا تجسداً للملامح المازق الكبير وسقوطاً للحلم المسحيل : لبننة مصر أو سعودتها على حد سواء . ذلك أن « للصبر المصري » حدوداً يضعها المصريون بأنفسهم .

### ٣ - سلطة في العراق الخفيف

كانت المسافة بين « الوجدان الطبقي » للعمال المصريين و « الوعي المنظم » للطلاب ، تضيق يوماً بعد يوم في محاذاة تطور مسيرة الثورة المضادة ، فبعد أحداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٥ وكومونة « المحلة الكبرى » في العام نفسه تلاحقت الأحداث طيلة عام ١٩٧٦ كردود فعل فورية على ما يجري في البنية التحتية وعلاقات الإنتاج في النظام الاجتماعي الجديد . وكانت المؤشرات إلى « الانفجار المحتمل » في أي وقت لا تحتاج إلى دليل . فقد وقعت انتفاضة « المنزلة » في ٢٩/١/١٩٧٦ وتلتها موجات من « الحوادث المؤسفة » كما دعتها أجهزة الإعلام الرسمي حينذاك، حين اتخذت شكل الاقحامات الشعبية على أقسام الشرطة في شبرا الخيمة والسيدة زينب والدرب الأحمر ، بالإضافة إلى المنزلة نفسها . كذلك اضرب عمال شركة النصر للسيارات ومصنع النقل الخفيف بحلوان ومصنع مصر - حلوان للنسيج والشركة الشرقية للدخان والترسانة البحرية بالإسكندرية وبور سعيد ومصنع نسيج السيوف بالإسكندرية . ولكن أكثر الاضرابات أثاراً كان اضرب عمال النقل العام بالقاهرة بين ١٨ و ١٩ أيلول ، سبتمبر ١٩٧٦ بعد أقل من ٢٤ ساعة على تحديد انتخاب رئيس الجمهورية . على جبهة الطلاب ، تظاهر نادي الفكر الاشتراكي أمام مجلس الشعب في ٢٥/١١/١٩٧٦ وكذلك حملة الدبومات الفنية ، ومعهد التربية الرياضية بالهرم وكلية الاقتصاد وكلية الفنون الجميلة والمدينة الجامعية في الجيزة (١١) .

(٩) يراجع التحقيق الواسع الذي نشرته جريدة « الإهالي » المصرية حول هذا البحث في مبدعها المتعدد بتاريخ ٣/٥/١٩٧٨ وهو يشمل على كافة الاسماء والارتام .

(١٠) مساري - كريستين أولاس - لوموند دبلوماسيك - عدد يناير ، كانون الثاني ١٩٧٦ .

(١١) راجع « دروس انتفاضة يناير المصرية » - أحمد المصري - مجلة « الكاتب الفلسطيني » -

عدد ٢ نيسان ، أبريل ١٩٧٨ .

هذه المؤشرات كلها كانت « طبيعية » من ناحية ، وكانت كالات التنبيه السى  
ما « يمكن » ان يحدث من ناحية اخرى . وما كان ينبغي ان يطل « يناير ١٩٧٧ »  
كمفاجأة بآية حال .

ولكن « المفاجأة » وقعت من جانب السلطة مرتين . الاولى حين مارست  
الحكومة تغطية اعلامية واسعة من بداية الشهر الاول من العام الجديد ، تهدف  
الى زرع الاطمئنان في قلوب الملايين من رفع للاجور وتثبيت للاسعار ان لسم يكن  
تخفيضها . وكانت المفاجأة الثانية في مساء السابع عشر من يناير ، كانون الثاني  
١٩٧٧ حين اعلنت رفع اسعار السلع الضرورية للشعب .

اما الشق الاول من المفاجأة فقد حملته « الاهرام » في عدد اول يناير ، كانون  
الثاني ١٩٧٧ حين خرجت بعنوان رئيسي يقول « تثبيت اسعار جميع السلع في عام  
١٩٧٧ وتحسين اوضاع كل العاملين في الدولة » . وكان العنوان يلخص حديثا ادلى  
به رئيس الوزراء ممدوح سالم الى المحرر الاقتصادي للصحيفة وجاء فيه تحت  
عنوان فرعي « الامل .. الاحتمالات .. والممكن » يقول « تتركز آمالي وتوقعاتي في  
التوفيق في انجاز خطة الحكومة لسنة ١٩٧٧ كجزء من الخطة الخمسية كمؤشر  
يؤكد نجاحها ، وذلك بما تشمله من جوانب اصلاح الهيكل الاقتصادي ، ووضع  
المعالة عن الشعب ، واجتياز الصعوبات الاقتصادية وتحقيق المعدل الاجتماعي ..  
واتوقع للنجاح في زيادة معدل الصادرات والانتاج ، وضبط النفقات الحكومية ،  
وتحقيق مزيد من الانتاج الداخلي في المحاصيل ، وتوفير اللحوم والدواجن ،  
والبيض والخضر ، وتشجيع استيراد المواد الغذائية والكساء الشعبي ..  
وآمل عن طريق كل هذا النجاح في تثبيت الاسعار . وستتم اجراءات  
في هذا الشأن نتيجة للدراسات التي تجري بين جهاز تخطيط الاسعار والوزارات  
المنعنية » .

تاكيدا لهذا الاتجاه صدرت « الاهرام » في اليوم التالي ( ١٩٧٧/١/٢ )  
بعناوين رئيسية تقول « السادات يطلب الاسراع باصدار قوانين العاملين والاسكان  
والضرائب .. الرئيس يبحث مع القيادات السياسية : توفير الغذاء والكساء  
للجماهير ، تثبيت اسعار السلع الحيوية عام ١٩٧٧ » . وفي اليوم الثالث ( ١٩٧٧/١/٣ )  
تجزم جريدة « الجمهورية » بالقول « لن ترتفع اسعار السلع الاساسية » .  
وفي ١٩٧٧/١/٩ تنشر جريدة الاخبار في عمودها اليومي « كلمة » ان اتجاه  
الحكومة « الى تثبيت الاسعار وتمكين جماهير الشعب من الحصول على السلع  
والواد التي يحتاجون اليها في حياتهم اليومية » . وفي ١٩٧٧/١/١٠ تحمل  
« الاخبار » هذا العنوان « السادات يطلب الا يتحمل هذا الجبل كل التضحيات » .  
وفي ١٩٧٧/١/١٢ يدلي وزير الاعلام د. جمال العطفيني بتقريره الاعلامي بعد جلسة  
مجلس الوزراء ويقول « بان السيد ممدوح سالم مرض على مجلس الوزراء في  
بداية الاجتماع توجيهات الرئيس انور السادات بشأن تثبيت اسعار السلع



**الاستهلاكية والعمل على انتاج وجبة شعبية جاهزة ومعلبة تباع بسعر معتدل للمواطنين .** وتعلن « الاخبار » في ١٦/١/١٩٧٧ عن « اجتماع هام للهيئة البرلمانية لحزب مصر ( اي الحزب الحاكم ) لدراسة تثبيت اسعار عدد من السلع الضرورية » .

وبات المصريون ليلة السابع عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ في ما يشبه الاطمئنان الى ان الحكومة ، ولو تأخرت ، فانها « شعرت بهم » اخيرا . واقبل صباح ١٧/١/١٩٧٧ لا يحمل جدبا . وفي مساء هذا اليوم نفسه كان النواب قسي مجلس الشعب ( البرلمان ) يستمعون الى الدكتور عبد المنعم القيسوني نائب رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية ورئيس ما سمي « بالمجموعة الاقتصادية » يتحدث من الوضع الاقتصادي للدولة . ويستمعون كذلك الى وزير التخطيط يتحدث من خطة التنمية لعام ١٩٧٧ ثم لوزير المالية وهو يلقي بيانه عن موازنة العام الجديد . ولا بد ان فريقا كبيرا من المستمعين قد صعب من هول المفاجأة المدوية . . اذ كان مضمون البيانات الثلاثة هو **رفع الاسعار** بالفاء الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع الضرورية ، ابتداء من رغيف الخبز والخضر والمنسوجات الشعبية وانتهاء بالشاي والسكر والدخان والكاكاو . وهي سلع الاستهلاك الرئيسية عند المواطن المصري العادي .

ولا بد ان هذا المواطن قد بات ليلة الثامن عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ وهو منقسم الى نصفين بين مصدق ومكذب ، ففي الليلة السابقة تلقى اطمئنانا لم يكن بحاجة اليه ، وهذه الليلة يتلقى نميا لذلك الاطمئنان من المصدر نفسه . . وكان الحكومة قد هيات « المناخ » اللازم لاشمال الحريق ، بل وحددت ساعة الصفر . كان الامر طبيعيا لابعد الحدود ، ولم يكن مفاجأة باية حال ، ان يتظاهر العمال والطلاب في مسيرة سلمية تطالب باستقالة الحكومة ، وتهتف بالشعارات التالية :

- مش كفاية ليسنا خيش . . جاين ياخدوا رغيف العيش
- يا حكومة الوسط وهز الوسط . . كيلو اللحمة بقى بالقسط
- بشربوا وبسكى وياكلوا فراخ . . والشعب من الجوع آهو داخ
- الصهيوني فوق ترابي . . والمباحث على بابي
- يا امريكا لمي فلوسك . . بكره الشعب العربي يدوسك
- آحنا الطلبة مع العمال . . ضد حكومة الاستغلال
- عبد الناصر ياما قال . . خلوا بالكو من العمال

بعد حوالي ١٢ ساعة من التظاهر السلمي - كان الرئيس السادات خلالها في اسوان - تحولت الكتل الجماهيرية فجأة الى العنف . وفي تقرير لاجهزة الامن رفعه اللواء احمد رشدي للمستويات العليا يصف المظاهرة التي توجت الى مجلس الشعب حوالي الساعة السابعة مساء بقوله « تصدت لهم قوات الامن المركزي وامكن تفريقهم . الا انهم تفرقوا في مظاهرات فرعية تسلت الى صفوفها **شراذم من**

**الغرفاء** وضعاف النفوس والمخربين .. حيث قام بعض المتظاهرين بالثأف العبد من المنشآت العامة والخاصة ووسائل المواصلات وأقسام الشرطة وسياراتها وبعض المحلات التجارية والفنادق ، كما أشعلوا النيران في بعض المؤسسات الصحفية » (١٢) وهو توصيف قريب الشبه من تقرير الجبرتي عن أحداث وقعت في مصر منذ قرنين .

في صباح اليوم التالي كان الرئيس السادات لا يزال في اسوان ، ولكنه يستعد للعودة الاضطرارية والمعالجة الى القاهرة .. فقد تبينت التقارير التي وصلتته من العاصمة تبانيا شديدا . قال التقرير الرسمي الذي اذاعته وزارة الداخلية على المواطنين صباح الاربعاء ١٩/١/١٩٧٧ « أن الأمور عادت لطبيعتها » . ولكن تقارير أخرى قالت أن ما جرى في القاهرة جرى مثله في محافظته الاسكندرية شمال البلاد ومحافظه الجيزة جنوب العاصمة . وكان التقرير الذي وصل مع اشعة شمس اسوان المبكرة في ١٩/١/١٩٧٧ أدق التقارير وأكثرها خطورة ، فهو تقرير « على الطبيعة » اذ شاهد بعينه أهل المحافظة الأخيرة في جنوب مصر ، وقد تدفقوا جحافل غاضبة تعصف في وجه المسؤول الاول ، وما لبثت بقية التقارير الحقيقية ان وصلت تصور مصر كلها وقد تحولت الى مظاهرة واحدة تهدر مع ماء النيل من السد العالي الى كل مدينة صغيرة في الدلتا . حينئذ تحرك مقود طائرة الرئاسة التي ظلت تتلقى البرقيات طيلة ساعتين في الجو عن الهجوم العنيف الذي تعرضت له فيلا نائب الرئيس وبيوت بعض كبار المسؤولين ، وان جانباً مهما من إحدى المظاهرات قد توجه الى منزل الرئيس المجاور لفندق شيراتون . وقد نصحت طائرة الرئيس بعدم الهبوط في مطار القاهرة ، ولكن الاسكندرية لم تكن أفضل حالا . وحين نصحت مرة أخرى بالهبوط في مطار عسكري ، كان « الجو » في القوات المسلحة لغير مصلحة الناصحين . ولا يعرف احد الى الآن ، متى واين هبطت طائرة الرئيس . ولكن الذي يعرفه الجميع هو ان هذا الهبوط قد اقترن بعملية اجراءات : الامر لقوات الامن المركزي ( المجهزة باليات الجيش ) بضرب النار في المتظاهرين . انهم اليسار بدءا من « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » وانتهاء بالشيعيين ، بانهم المحرضون على « الفتنة » ، اعلان فوري بالفاء قرارات رفع الاسعار . ورغم سقوط ثمانين قتيلاً وأكثر من مائتي جريح حسب الرواية الرسمية (١٣) فقد اضطر الحاكم العسكري ان يعلن

(١٢) النص مأخوذ من جريدة « الاحالي » المصرية - عدد ١٥ مارس ، اذار ١٩٧٨ .

(١٣) يقول ديز جاردان في كتابه « البارود والسلطة » المشار اليه سابقا ، ان النتائج « الاولى » كانت ٨٠ قتيل و ٦٠٠ جريح والى معتقل ( س ١٦٥ ) . ولكن النتائج النهائية لشهود العيان في تلك الوقت كما نقلت الصحف الولية وولات الاتباء تجاوزت الثلاثمائة قتيل والالف جريح . وهي ايشع مجرورة في تاريخ مصر الحديث كله ، فالاحتلال البريطاني لم يقتل مثل هذا العدد في ثورة ١٩١٩ واسماعيل صدقي باشا المعروف بالطاغية لانه فتح كوبري عباس لم يقتل سوى خمسة طلاب .

حالة الطوارئ واستئناف سريان الاحكام العرفية وحظر التجول ونزول الجيش الى الشوارع .. للمرة الاولى بعد ثورة ١٩٥٢ .

والسؤال الطبيعي هو : ماذا كان يجري على ارض مصر والرئيس في سمائها حتى انه قرر هذه الاجراءات بمجرد الهبوط ؟ يمكن وصف ما حدث بايجاز كما يلي :

● رغم ان العنف قد بدأ مساء ١٨/١/١٩٧٧ الا ان « يوم العنف » كان ١٩/١/١٩٧٧ . ولقد كان ذكاء من السلطة الاعلامية ان دعت هذا العنف بلفظ آخر يكرهه المصريون هو « التخريب » حتى ان التعبير الكريه جرى على السنة واقللام الوطنيين والتقدميين في محاولة التبرؤ منه و « تبرئة الجماهير » معهم .. اي الوقوف منذ البداية موقف « الدفاع » . ولا شك ان « الزمر » كما يسميهم الجبرتي ، وكذلك بعضا قلبلا من المنظرين دينيا ، وايضا عملاء الباحث قد مارسوا التخريب . ولكن هذا الجانب لا يشكل الا جزءا ضئيلا من الحقيقة : وهي ان الجماهير بصورة عامة قد لجأت فعلا الى العنف المضاد ، على اثر الاستفزاز الدموي من قوات الامن المركزي ، وعلى اثر انهم فريق سياسي محدود بالتحريض وكان رفع الاسعار ليس هو المتهم الاول او كان الشعب قطع من النعاج . يقول فولني ( ١٧٥٧ - ١٨٢٠ ) في كتابه « اطلال الحضارات القديمة او تاملات في ثورات الامبراطوريات » عام ١٧٩١ ان « كل ما يقع في مصر تحت البصر او السمع يدل على ان هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد . فانك لا تسمع حديثا الا ولسه صلة بفئة اهلية او فاقة عامة او ابتزاز مال او اغتصاب حق او تعذيب بالضرب او افاضة لروح ، فالامن فيها على الارواح والاموال مفقود ودم الانسان يهدر كدم الحيوان » ( ١٤ ) . ومشكلة هؤلاء المؤرخين الاجانب انهم يرون مصر في « لحظة » بمبناها منفصلة عن التاريخ .. فصاحب هذا الكلام لا يذكر شيئا عن ثورات المصريين من بدو ( اعراب ) وفلاحين طيلة العصور الملوكية والتركية ، وكتابه سابق على ثورتي القاهرة الاولى والثانية ضد الفرنسيين ، وهو لم يعش ليرى ثورة عرابي ومن بعده سعد زغلول وجمال عبد الناصر . ولكنه لو عاش ليرى احداث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ كان سيجد مبررا تاريخيا على الاقل ، لعنف جماهير الشعب المصري ، فهو عنف غير قابل للاعتذار عنه ، فقد اكتسب شرعيته من العنف المضاد او عنف الثورة المضادة . يقول تري دير جاردان في كتابه « البرود والسلطة » ما نصه ان قوات الامن المركزي كانت تطلق الرصاص دون مناسبة جدية ( ص ١٦٥ ) . وهو عنف مزدوج : عنف الرصاص وعنф الجوع . يقول الكاتب الفرنسي نفسه « لأول مرة نرى الفقر الحقيقي في مصر . فقر الهند ونيوبيا . في ١٩٧٦ دخلت

---

(١٤) النص مترجما مأخوذ من د. لويس عوض « تاريخ الفكر المصري الحديث » - الجزء الاول - كتاب الهلال - القاهرة ١٩٦٩ - ( ص ٧١ و ٧٢ ) .

مصر مرحلة الفقر الشامل » ( ص ١٧٩ ) . وفي مكان آخر يصف عنف الجماهير المصرية من واقع مشاهدته هكذا « ظهر اطفال صغار يرتدون جلابيب قلدة . لم يستبه اليهم الجنود . وفجأة بدأ الصبية يلقون بزجاجات مولوتوف على الدبابات وركضون صارخين . وبدأ الجنود يضربون بالنار ، ولكن الاطفال كانوا قد اختفوا » ( ص ١٦٣ ) .

ليس « العنف » اتهاما للجماهير المصرية او اليسار المصري ، فقد كان منفيا مشروعا ، وسلميا ان جاز التعبير ، في وجه الرصاص ومواجهة الموت جوعا .

● ما هي اشكال هذا العنف ؟ في الريف كان قطع المواصلات ، واقتحام مراكز المسؤولين ، والتوجه الى المدن الصفرى . . تماما كما حدث في ثورة ١٩١٩ مع ملاحظة ان « نسبة » التظاهر في اقاليم مصر عام ١٩٧٧ فاقت الكثافة البشرية والفعل السياسي في ثورة ١٩١٩ اضعافا مضاعفة . في المدن توجه الناس الى اقسام الشرطة ومديريات الامن في موجات هادرة ضد رموز السلطة ، والى الملاهي الليلية والفنادق الكبرى واستراحات كبار المسؤولين بكل ما ترمز اليه من ظلم اجتماعي وازدواجية اخلاقية ، والى المجمعات الاستهلاكية التي تحتوي على غذائهم المنوب سلفا من البيروقراطية والسماسرة ، والى الجامعة الاميركية وسط القاهرة وما ترمز اليه لا يحتاج الى بيان . وفي المقابل لم تخرب جامعة وطنية واحدة او معهد او مدرسة « ولم يغرب مصنع او تلمر آلة ، ولم يشك صاحب اي متجر بسيط من نهب محله او تحطيم متجره . . . كان المتظاهرون يجلسون من الوقت والفرصة الشيء الكافي لنقل عربة خشبية بسيطة لبائع اطعمة جوال الى زقاق فرعي امين خشية ان تصاب باذى او يلحقها ضرر » ( ١٥ ) . وحين عقدت الجماهير محاكمة للممثل الهزلي فؤاد المهندس على جسر ابو العلا بين حي الزمالك الاستقراطي وحي بولاق الشعبي كان سؤالها الوحيد له « من اين لك هذا » اشارة الى السيارة الفارهة التي يركبها ، وهم لا يجدون مكانا فسي الاوتوبيس . والمعنى المباشر لذلك كله ان عنف الجماهير لم يكن عشوائيا ، بل كان موجها ضد رموز بدائنها ، فلم يكن تخريبا بل تمردا على الرموز اليه .

● كان تمردا يعلن ان « الثورة غي الهواء » - تعبير لينين - ولكنها موجهة من داخلها على أكثر من مستوى ، فهي القتل والبنزين ، ولم تكن قرارات الحكومة واكتشاف الخديعة سوى مود الثقب . وكان مود الثقب ممكنا في أي وقت ولاي سبب آخر ، فالثورة المعلقة لا تحتاج لأي عامل خارجي . . لذلك كان اتهام النظام اليسار السري والعلمي ، كبريئة هذا اليسار لنفسه تماما كلاهما صحيح ومحزن معا . فلا ريب ان الشارع - اليسار هو صاحب شرف المبادرة والتمرد الذي لم

نحول الى « الاضراب الوطنى الشامل » كما يسميه غارودي . ولا ريب ايضا ان اليسار المنظم بشقيه السري والعلمي ، لم يكن في مستوى الحدث التاريخي ، بخلف عنه من قبل ان يقع وبعد ان وقع . ولقد كان مؤسفا في الحالين - الاهتمام والدفاع معا - ان يكون الشعب المصري متهما في شرفه الوطنى من جانب النظام ، فيسمى تمرده الاصيل « انتفاضة حرامية » كما قال السادات ورددت اجهزة الاعلام ، او كانوا هم موسكو تارة وليبيا تارة اخرى باشعال الحريق ، وكان الشعب المصري قاصر (١٦) وان يكون هذا الشعب بحاجة لمن يبرئه ، كما فعل اليسار دفاعا عن النفس ، يعني في خاتمة المطاف انه كانت هناك « جريمة » او « مؤامرة » . بينما كل الخسائر المادية التي تسبب فيها المتظاهرون المصريون خلال يومين ، لا تقارن نسبتها البالغة التواضع بما يحدث خلال نصف ساعة في بلاد اخرى كلبنان او ايران . والسبب هو ان ما وقع لم يكن قط حربا اهلية ، بل ان ما وصفته في القسم الاول بالـ **الرقابة الاباحية** قد وصل في موازاة تطور النظام من سوء الى اسوأ ، الى مشارف الثورة بقيادة **الوحدة الوطنية** . اي هذه الوحدة التي تدفع الشارع المصري بأكمله ضد الحكم . ان ما اعطى أحداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ حجبا الاستثنائي ، هو شمولها لحيز مصر الجغرافي كله ، ووحدة المطالب التي جسدها الشعارات ، ووحدة التوقيت . وعند النظرة السطحية لتاريخ المصريين ، بعد ذلك لدى غيرهم تدبرا مسبقا وتكامرا . ولكن الخصوصية المصرية في هذه الاحداث تتجلى ، حيث تتجمع في بوتقة واحدة ، كافة عناصر الثورة من الشمول الجغرافي الى وحدة التوقيت والشعارات لتنفجر في « لحظة » لا يسجل ذيلها رادار العدو الطبقي او القومي ، ولكنها مسجلة في ضمير الجماعة ، في اللاوعي الجمعي . وهذه هي السمة الجوهرية التي لا يستخلصها الكثيرون من تاريخ مصر واساطيرها وفولكلورها وآدابها ، وهي السمة التي يمكن مطالعة بعض تأثيراتها على الكاتب المصري توفيق الحكيم في عملية المبكرين « عودة الروح » و « اهل الكهف » . حيث « تنام » مصر طويلا ، ولكنها لا تموت . وحين تقوم « فالكل في واحد » . ان الكثيرين من العرب انفسهم ، والمصريين من بينهم ، لا يعرفون هذه الخصوصية المصرية حتى يصيهم اليأس من « نوم مصر » فيظنونهم مونا ، ولا يتذكرون لحظات النهضة الا عند وقوعها ... فلا نال منهم التفسير الاعمق من الظواهر الخارجية . ان سلمية التمرد المصري تكمن في ذلك الاحساس الحضاري الراقى بأن هذه المؤسسات جميعها تخص ابناء مصر . يقول صاحب « البارود والسلطة » ان المتظاهرين « كانوا يهاجمون كل ما هو اجنبي » . ورغم المبالغة في إطلاق هذا القول إلا انه صحيح بمعنى آخر ، فالملاهي الليلية واقسام الشرطة « اجنبية » عن

(١٦) يقول المؤلف الفرنسي لكتاب « البارود والسلطة » السابق ذكره « لفد مورط وزراء وموظفون كبار امامي في اتهام موسكو بشمال الحريق ، الامر الذي لم يثبت عليه اي دليل . والشيويمون يستحيل ان يرقعوا مثل هذه الشعارات : فليست الحدوي ( ص ١٦٦ ) .

الصبر المنهب . المصريون يحبون الليل ويميلون الخطايا ، ولكن الملهى الليلى فسى .  
سارع الهرم كان بمثل ولا يزال شيئاً آخر . . . يربط بالاجنبي . . . والمصريون  
يحترمون الشرعية لدرجة القديس حين تكون الدولة رمزاً للمنظم المتمدن ، ولكنهم  
مسمحون قدس الاقداس ، اذا كان « الصيارفة وباعة الحمام » يفترون الهيكل  
وهم يحاكون المسيح ويمسكون بالسباط ويطردونهم قائلين معه « بيتي بيت الصلاة  
لمسى واتم جعلتموه مغارة لصوص » .

المصريون في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ لم يفعلوا سوى انهم طاردوا  
- وان لم يطردوا - الفريسيين والعشارين من الهيكل .

● لذلك كاتب الرؤية الخارجية للاحداث - او للشعب المصري - امرب  
فاملا من الحقنفة ، على تقيض الرؤية الداخلية من جانب النظام والمعارضة .

قال مجله نايم الامركية « ازداد بشكل كبير غضب الفلاحين المصريين  
والطبقة المتوسطة - وبشكلان مما تسعين في المائة من الشعب المصري الذي يبلغ  
عداده اربعين مليوناً - وذلك ضد مطالبات الحكومة المستمرة بان يقدموا  
التفحيمات . وتمش هذه الطبقات تحت ظروف اقتصادية صعبة ، ونقص فسي  
المواد الغذائية ، ونضخم يصل الى ٣٧ في المائة سنوياً . ولاحظ الديرين ذهبوا  
لشراء حاجياتهم من محلات الاغلبية الخاصة ان الاسعار تعادل اربعة امثال  
المجمعات الحكومية . واثنكوا من زيادة اسعار الحطب واللحم والخضروات .  
ومن مجموع الشعب فهناك عشرة في المائة يتمتعون بانتعاش اقتصادي . . . وقد  
اصبح الاثنياء اكثر غنى في ظل النظام الحاكم ، وخصوصاً بعد ان عاد الكثيرين منهم  
ممتلكاتهم التي كانت قد وضعت تحت الحراسة في حكم الرئيس الراحل جمال عبد  
الناصر . وفي الاسبوع الماضي انفجرت مظاهرات غاضبة فسي الشوارع واتسمت  
بعنف واستياء لم تشهده مصر منذ ٢٥ عاماً حينما طرد الملك فاروق . . . وكان هذا  
الانفجار بسبب القرارات المفاجئة التي اصدرها عبد المنعم القيسوني رئيس  
المجموعة الاقتصادية برفع الاسعار » (١٧١) .

وكتبت نوفيل ابزرفاير الفرنسية تحت عنوان « انهم يجعلون من مصر هند  
جديدة » تقول « ان البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لم يتوقعا انفجارات  
الغضب التي اجتاحت مصر ، حين اوصوا الحكومة المصرية برفع الدعم عن السلع  
الاساسية مثل الدقيق ( الطحين ) والسكر والارز والشاي والبوتوغاز ، والذي  
كان يسمح للجواهر العريضة بالبقاء على قيد الحياة . وقد ارتفعت الاسعار  
بالفعل خلال خمس سنوات بنسبة ١٢٠ في المائة بينما تبقى الاجور على حالها .

(١٧) النص مأخوذ من جريدة « الاهالي » المصرية عدد ١٩٧٨/٢/٨ .

فاقل اجر قيمته ١٢ جنيهها ( يلاحظ هنا مطابقة الرقم مع استجواب الطلبة المصرية السابق ذكره وكذلك مقال النشرة الاقتصادية السنوية للاكاديمية البريطانية ) واجر خريج الجامعة عشرين جنيهها . ويلاحظ المراقب لاحداث ان الفقر يتزايد بسرعة فائقة . وهذه الجماهير هي التي كان عليها - حسب تصور الخبراء الدوليين - ان تتحمل عبء تصحيح اقتصاد البلاد . لقد مرت مصر من اقتصاد مخطط الى افتتاح تام ، والفيت القيرود الجمركية واعطى رأس المال الخاص امتيازات هائلة . **وأهم نتيجة لهذا المخطط الجديد تصخم طبقة الطفيليين الذين يعيشون من استيراد منتجات الترفه ومن السوق السوداء** « (١٨) .

وكتب فريتز شترن اسناد التاريخ بجامعة كولومبيا الاميركية في مجلة « الشؤون الخارجية » يقول « وصفت الى القاهرة بضعة اسابيع بعد شغب الجوعى الذي هب **تفانيا** في يناير ٧٧ نتيجة لارتفاع الاسعار الذي فرضته الحكومة على المواد الاساسية .. وقد بدأ البوليس عاجزا ، ايا كانت اسباب هذا العجز ، مما اضطر الحكومة الى استدعاء الجيش . واستمرار العنف والالفاء الفوري لرفع الاسعار يشهدان بضعف الحكومة . وكان هذا صدمة للرئيس السادات ، واسرعت الحكومة **مخالفة** الى لوم الشيوعيين » (١٩) .

ونشرت لوموند الفرنسية « يعتقد المتظاهرون ان حكومة مصر نقضت الوعود التي قطعها الرئيس في نوفمبر ، برفعها اسعار عدد من المواد الضرورية لقوت الشعب . وبهذا يكون رئيس الوزراء قد ارتكب خطأ مأساويا لان هذه المواد هي التي تبيع للشعب المصري ان يواصل حياته . **والواقع ان سياسة الانفتاح الاقتصادي اسفرت عن نتائج مضافة ، واصبحت الحياة كبيرة بين الاغنياء والفقراء ..** لقد استفادت منها فئة صغيرة من المستغلين بينما القسم الاكبر يعاني الماراة والشقاء » (٢٠) .

وقالت الفارديان البريطانية « .. فمن الواضح ان البوليس يتصرف تصرفا اعمى على اساس القوائم القديمة التي لديه مما يشير الى انه ليس لديه الكثير من الادلة من مدبري المظاهرات الحقيقين ، هذا اذا كان لمثل هذه **الانتفاضة التلقائية** اي مدبرين » (٢١) .

ان اهمية هذه الاستشهادات المطولة انها « شهادة غربية » لا سبيل لاتهامها باليسار او الشيوعية . وكلها ترجع تلقائية الانتفاضة ومبررها الاقتصادي . وهما عنصرا صحيحان ، ولكنهما ليسا « كل » مكونات يناير ١٩٧٧ . أهمية الشهادة الغريبة كذلك انها ضد « اتهام » النظام لليسار وضد « دفاع » اليسار عن نفسه ،

فليست هناك جريمة ولا مؤامرة ، بل هو انفجار طبيعي لشعب مقهور .

● كان موقف النظام هو الصنف الى الحد الاقصى ، واتهمام اليسار بتدبير « المؤامرة » بالاشتراك مع عاصمتين : عربية هي طرابلس الغرب ودولية هي موسكو ، والاقرار بان قرارات رفع الاسعار قد « اغضبت » الجماهير .

والحقيقة هي ان النظام - بتفكيره البوليسي - قد فوجيء بحجم الاحداث ، والحقيقة ايضا ان السلطة قد باتت ليلتها بين ١٨ و ١٩ يناير في العراق المطلق .  
ولان احدا لم يتقدم لملء الفراغ في السلطة ، اي لسبب سلبي ، بقيت السلطة القديمة في مكانها .

وقد بات من المقطوع به ان الدم الذي سال في شوارع القاهرة والاسكندرية برصاص قوات الامن المركزي ، كان مأمورا به . فلم تتخذ القوات مطلقا موقف الوقاية او حماية المؤسسات ، بل بادرت باطلاق النار وبكثافة . رغم ذلك بات من المقطوع به كذلك ان قوات الشرطة لم تصمد امام زحف الجماهير التي لا تلك سوى الطوب والحجارة . ومن هنا اقبل قرار اعلان الاحكام العرفية وانزال الجيش . ولم يعد سرا ان الجيش قد اشترط لنزوله الى العاصمة الا يضرب الجماهير ، فوافق على ذلك .

ولان اجهزة الامن خسرت المعركة سلفا وفي الميدان ، فلم تتنبأ بالاحداث ولم تقدر على محاصرتها ، فقد كانت قوائم اليساريين الجاهزة هي البديل . ولان رئيس الوزراء ضابط شرطة سابق ووزير داخلية انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ فقد كان قرار الاتهام معدا لديه قبل النائب العام ، حين اذاع على الفور بيانه الشهير بالتهام اليسار العلني ( حزب التجمع ) والسري ( الشيوعيين ) . ولان الرئيس السادات في معركة سافرة مع اليسار ، فقد استغنى الشعب استفتاء مذهلا ضد الديمقراطية ومعها حين اباح تعدد الاحزاب قانونا في فبراير ، شباط ١٩٧٧ ورفع العقوبة على التظاهر والاضراب والتنظيم السري الى الاشغال الشاقة المؤبدة ، كترحم المصريون على قانون « المغفور له كثيرا » اسماعيل باشا صدقي . وهو القانون الذي لم تتجاوز عقوبته في هذه الحالات ، حدا اقصى هو عشر سنوات وحدا ادنى هو عامين .

ولقد كان اعتذار النظام عن المذبحة هو اقالة وزير الداخلية . وكان هذا الوزير مديرا لمباحث امن الدولة من قبل . ورغم ذلك ففي مناقشة احداث مدينة « بيلا » امام مجلس الشعب قبيل احداث ١٨ و ١٩ يناير ٧٧ بايام قليلة ، ادلى ببيان قال فيه « اتهمت بعض الجرائم في الاونة الاخيرة بظاهرة الصنف . ولقد وضعت هذه الظاهرة في العالم كله لا في مصر وحدها . ان ما حدث من انواع



الشغب والتكسير يمكن ان يحدث في أي اماكن أخرى لا تقاسي بنفس القدر حسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها بلادنا . لقد وقع اعتداء على بعض مواقع الشرطة من قبل اشخاص غير مسؤولين . وقمنا بدراسة الامر وتبين لنا ان هناك صبغة لا يحملون اية مسؤولية ، وان هناك حالة من التوتر المشهود بسين الجماهير . ونحن نعلم ان شعبنا عاطفي في التعبير عن سخطه . ان وجود قوات الامن المركزي بأسلحتها في أي موقع قد زاد من حرارة الموقف » (٢٢) .

ان هذا التحليل الأمني كان ينبغي ان يكون النبوءة او المؤشر لحقيقة التمرد الاكبر الذي وقع . وهو يؤكد ان اجهزة الامن في تقييمها « الموضوعي » قبل الاحداث ، لم تتهم اليسار بأعمالها . لكن القرار السياسي شي مختلف ، وفي خدمة هذا القرار تم تقديم سيد فهمي وزير الداخلية كبش محرقة ، ولم تقبل استقالة عبد المنعم القيسوني ، ولم يفكر رئيس الوزراء أصلا في الاستقالة رغم ان هذا « الحل » قد عرض عليه ودبا . ولم اعتقال اليساريين من ناصريين وشيوعيين وديمقراطيين بالجملة .

#### لماذا ؟

لان الخطأ في واقع الامر لم يكن خطأ حكومة ، بل خطيئة النظام . وقد ادرك راس النظام هذا المعنى دون غيره من الاحداث ، فلم يكن الاحتجاج المباشر على رفع الاسعار الاستار سطحيًا لاحتجاج شامل على النظام بأكمله . كان اتساع رقعة الاحتجاج هو « المعنى » الذي تلقفه الرئيس السادات . ولم يكن ممدوح سالم ولا حزب الوسط مجرد رئيس حكومة وحزب يملك الاغلبية البرلمانية ، بل كان الرجل الثاني في انقلاب مايو ، ابار ٧١ وحزبه هو صوت النظام الجديد .

اما عبد المنعم القيسوني ، فربما كان الرجل الوحيد ، على الصعيدين الفني والاخلاقي ، الأكثر انسجامًا مع الهوية الاجتماعية للنظام الجديد . فلقد سبق للاقتصادي الليبرالي عام ١٩٦٥ ان اقترح الاجراءات ذاتها على جمال عبد الناصر فرفضها الرئيس حينذاك واستقال خبير الاقتصاد الحر من الحكومة ، والادق انه اقبل . ولكنه في ظل « الانفتاح الاقتصادي » للنظام الجديد ، كان يرى - ومعه الحق وصندوق النقد الدولي - ان الاتساق بين الشكل والمضمون فسي النظام الجديد يقتضي تلقائيا رفع الدعم الذي تقدمه الدولة للسلع . الدكتور القيسوني في هذا السياق أكثر اخلاصًا وفهما لطبيعة النظام ، وأكثر تمثيلا له . . دون اللجوء الى « مساومات » ازدواجية بين الشعار والتطبيق ولا « مناورات » الانقسام في الشخصية بين الوجه والقناع . لذلك فهو لم يشارك قط في تضليل الرأي العام

عن « الإجراءات » التي ستخذ ، لم يوهم احدا بتثبيت الاسعار . وقد كان يدري مثل غيره ان هذه الاجراءات قد بدأ تنفيذها قبل اعلانها ، وانه سيستمر تنفيذها بطريقة اخرى بعد رفضها من الجماهير . لذلك اراد ألا يشارك في اللعبة . أنه رجل يعمل بالسياسة من خلال الاقتصاد ، ولكنه لا يفهم السياسة بمعنى الكذب . هكذا قدم استقالته صادقا . وهكذا ايضا رفض النظام قبول الاستقالة وكأنه يؤكد على ان الموقف بأكمله هو موقف النظام وليس موقف فرد . والمعروف ان القيسوني كرر الاستقالة بعدئذ ، حين تفاقمت الازمة الاقتصادية طيلة ٧٧ ، ثم اصر عليها ونجح في الهرب من السفينة الفارقة .

● وقد فوجيء الحكم بالقضاء المصري يرى ساحة اليسار المصري من احداث يناير ومعه ضمنا العاصمة الدولية موسكو والعاصمة العربية طرابلس الغرب .. فلم يثبت قط من مجمل التحقيقات التي اجرتها النيابة العامة ان الشيوعيين او الناصريين قد شاركوا في الاحداث كتنظيمات ، ولكن هذا لا يمنع ان يكونوا قد شاركوا كافراد من الشعب المصري . وفرق كبير بين مشاركة « الفرد » ومشاركة « عضو الحزب » . ولقد نورطت اجهزة الامن والقيادة السياسية للبلاد مع هذه النتيجة « القضائية » الصارخة .. فراحت الاجهزة لتصدر اذنا من النيابة بالقض على اشخاص ، احدثهم كان قد مات منذ زمن ، والآخر يعمل في عاصمة عربية منذ ثلاث سنوات ، والثالث يعمل في باريس منذ سبع سنوات (٢٣) . وكان هذا التخطيط يعني ان « القوائم » و « الملفات » العتيقة هي التي فتحت فقط ، وان الاجهزة لم تر شيئا . وامام القضاء تكون المفاجأة ، حين يشهد رجال الامن بانهم لا يقطعون باشتراك حزب اليسار كحزب في المظاهرات . ولا يرى القضاء بدا من الافراج عن المعتقلين اليساريين ، ولكن رئيس الجمهورية يمارس « حقه » في الاعتراض على الافراج .. وتضطر اجهزة الامن الى تقديمهم في قضايا مستقلة عما حدث في ١٨ و ١٩ يناير ، ما عرف بقضايا التنظيمات السرية . ومرة اخرى لا يجد القضاء من الادلة والقرائن ما « يثبت » الانهزام ، فيفرج عنهم الواحد بعد الآخر ، وبعد ان يكون الواحد منهم قد امضى شهورا في الحبس والتعذيب .

ليس هذا هو المهم ، فالاهم ان « براءة اليسار المصري » بمختلف تنظيماته السرية والعلنية هو حقيقة موضوعية ليست في مصلحته .. رغم دفاعه عن « الانتفاضة الشعبية » كما دعاها وتحذيره للحكومة من رفع الاسعار . ان برئته من الاحداث تدب بشكل مباشر موقفه النظري والعمل من الاحداث . الموقف النظري كامن - لدى الحزب الشيوعي المصري حتى ذلك الوقت - في تحليل السلطة على اساس انها ثلاثة آجنحة متصارعة بين الوطنية والتردد والخيانة ، وأن النضال هو

في تغليب الجناح الوطني وحسم التردد واستبعاد الخونة . كان من الطبيعي لشل هذا التحليل الا يتقود الثورة المعلقة الى السلطة . ولقد تخلى الحزب عن اطار هذا التحليل لا من جوهره بعد الاحداث حين قال بقلبة الجناح العميل على سلطة القرار، خاصة بعد زيارة القدس . ولكن هذا التخلي الجريئ لا يفيد امام حجم التحديات التي تحتاج الى تغيير راديكالي في الفكر المحلبي للمنظمات الشيوعية وفي طليعتها الحزب الشيوعي .. فحتى المناداة باسقاط النظام تبقى شعارا مجردا حتى يخترن من الخلفيات النضالية والمقدمات الفعلية ما يجعله واقعيًا وممكنًا . لقصد كانت احداث ١٨ و ١٩ احدى هذه المقدمات التاريخية ، والتي اعلنت موضوعيا سقوط النظام وسحب الشرعية الاستثنائية التي نالها في الحرب عام ١٩٧٣ . وكانت السلطة عارية من اي غطاء ، ننتظر المبادرة السياسية التنظيمية من المعارضة . ولكن هذه المبادرة لم تحدث قط . ان بلدا كمصر ، لا يحتاج بطيل السلطة فيه الى رؤية تعدد الاجنحة رغم وجودها الموضوعي في التحالف الاجتماعي القائم ، بقدر ما تحتاج الى معرفة حصيلة هذا التمدد في القرار السياسي الموحد . فهذا القرار وحده هو محور التحليل لا تشكيلات السلطة ومسئولياتها . ان نظاما لا علاقة له بالديموقراطية الليبرالية ولا بالديموقراطيات الشعبية ، يصبح فيه « صانع القرار » هو السلطة . وفي بلدان ما يسمى بالعالم الثالث - ومصر على وجه الخصوص - يصبح حكم الفرد مرادفا لصنع القرار والسلطة معا . ومن هنا ، فاي تمييز بين « الرئيس » والحكومة او بين الرئيس واجهزة الامن ، هو تكتيك قصير النظر وليس استراتيجية بعيدة المدى ، يجني نماره اصحابه انفسهم بالانخفاض او البعد عن مستوى الحدث التاريخي والمشاركة دون قصد في اجهاضه .

اما العاملون في ظل الشرعية كحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، فلا احد يطالبهم بغير ادراك راديكالي لعنى الشرعية .. فالشعب أولا واخيرا هو مصدر السلطات ، وحين يسحب هذا الشعب شرعية الحكم ، تصبح المعارضة الشرعية في السابق ، هي نواة الحكم الجديد وصاحبة الشرعية الجديدة .

ولا شك ان بوازن القوى الاجتماعي داخل مصر لا يؤهل اليسار بمختلف تياراته للانفراد بالحكم ، ولكن هذا التوازن نفسه ، وفي ظل التداخل التاريخي الاجتماعي بين قوى الثورة والثورة المضادة ، يرنح البديل القادر على انقاذ النهضة . . واليسار هو جزء عضوي رئيسي من بناء هذا البديل . ان التحالف الاجتماعي المهيمن على السلطة من كبار الملاك والتكنقراط والسماصرة يرشح تلقائيا التحالف العكسي لهضبة مصر . وقد كان هذا التحالف المضاد حاضرا في قلب احداث يناير المستمر ، ولكن بين الروح المعلقة للشورة في الشوارع والجسد التنظيمي المفكك وراء المكاتب او في السرايب تحت الارض سقط الظل .. سقط النظام والمعارضة معا ، سقطت السلطة والبديل ، وعاشت مصر ساعات طويلة بلا « دولة » ، ساعات لم يعرفها تاريخنا الحدث وربما الوسيط والقديم . غير انه

اصبح لها اعمق الاثر في مجريات الايام وربما السنوات التالية .

● وليس معنى « براءة اليسار » هو اتهام « الاخوان المسلمين » رغم اي تواجد فردي لشباب اليمين الديني المتطرف ، خاصة عند الملاهي الليلية التي كانت السبب في احراق شارع الهرم . ويكاد يكون المؤلف الفرنسي لكتاب « البارود والسطوة » ( ص ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٨٢ ) هو اكثر الذين بنوا اتهام المتطرف الاسلامي ابتعادا عن الحقيقة . لقد شاركته مجلة « تايم » الاميركية الراي حين قالت « ان الكثير من اعمال الاثارة يتحمل مسؤوليتها الاخوان المسلمون » ( ٢٤ ) . ورغم ان السطوة قد اتهمت اليسار وهي تعلم انه بريء لاسباب سياسية ، ولم تتم اليمين لاسباب نفسها ، الا ان ذلك لا يمنعنا من استبعاد الاخوان المسلمين كحزب من احداث بناير ، لعديد من الاسباب : اولها ان الاخوان في تيارهم الرئيسي يدينون بالولاء للنظام الذي اباح لهم حرية العمل السياسي العلني دون اعلان ، كما اتاح لهم الهجوم على النظام الناصري بما يحقق لهم حلم الانتقام . ولكن سبب الاسباب هو ان الاخوان وغيرهم من اتجاهات اليمين الديني المتطرف لا علاقة لهم بالشارع المصري ولا هم يؤمنون . ان تنظيمهم الحديدي قواعد داخله لا خارجه ، وفكرهم الارهابي لا يطيح بالحكومات او الانظمة بل بالافراد فهم يشهرون السلاح في وجوه رموز بعينها ولا يتظاهرون به . وحين يحملونه ، فاضطر قطعة هي المسدس وليس الطوب والحجارة ولا حتى السلاح الابيض . انهم يقيض الشارع - المصري بالفطرة والوعي والتنظيم ، ولعل هذا ما يؤكد من جديد كونه الشارع - اليسار . لذلك كان « انقلابهم » المستهدف ، على « المجتمع » لا على نظام بعينه .

لقد اراد صاحب « البارود والسطوة » ان يتهم ليبيا اكثر مما اراد ان يتهم الاخوان المسلمين ، فهو « يدافع » من الشيوعيين ويقول ان السادات قد « استمحل » اتهام اليسار ( ص ١٦٠ ) بينما « كان للمظاهرات طابع اسلامي محض » متسائلا لماذا اتجه المتظاهرون ضد الاجانب « ومصر اكثر الدول استقبالا لهم فهي مركز حضاري هام على مر التاريخ ، وليست بلدا متعصبا دينيا ، حتى ان الاسلام في مصر وسطي وليس متطرفا » . ورغم صحة هذه الكلمات ، فان سياقها ليس صحيحا ، فلم يهاجم المتظاهرون مؤسسة اجنبية سوى الجامعة الاميركية في ميدان التحرير والمكتبة السوفياتية في شارع سليمان باشا ، وكلاهما وسط القاهرة . . ولتناقضا يمكن استخلاص المكونات الاجتماعية المختلفة للتظاهر ، بالاضافة الى عفوية الاحداث وتداعيا ومناخا النفسي الذي يسمح في حالات « التحشد » ببث هذه المغارقات . واكبر البراهين على هوية التمرد الشعارات التي نادى بها ، ولا علاقة لها من قريب او من بعيد باي طابع اسلامي . وهو ما يؤكد

السمة التاريخية لانتفاضات الشعب المصري (٢٥) . على غير النتيجة التي ينتهي إليها نيري ديز جاردان تحت الحاح البحث عن جواب لسؤال غير مطروح الا لدى الشرطة لا عند المؤرخ الاجتماعي وهو « من القاعل » ، وتحت ضغط الوهم بأن « ليبيا » هي التي دبرت الاحداث ، بناصريتها واسلامها . . الامر الذي اجابت عنه الشرطة المصرية ذاتها بالنفي القاطع .

#### ٤ - الثمرة النهائية والقطاف المؤجل

برهنت احداث يناير ١٩٧٧ على عجز النظام والمعارضة معا ، وكانت كلمات الكاتب اليميني مصطفى امين بلغة التعبير عن عجز النظام ، فقد كتب في عدد « اخبار اليوم » الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٢ يقول « لا يكفي ان يقال لنا ان الحزب الشيوعي السري والحزب الشيوعي العلني اضعف من ان يحطموا شارعاً واحداً في مدينة ، لو اجتمعوا جميعاً في مدينة واحدة . ولكنها مجموعة اخطاء » ، **تراأملت فوق بعضها البعض** ، وجاءت قرارات رفع الاسعار ، فكانت اشبه بفقرش الارض بالبتروول . وجاء المخربون بعود كبريت واحد فاشعلوا النار . فاذا جئنا نبحث عن المسؤول من الحريق لا يكفي ان نشير باصبع واحدة الى من اشعل النار . وانما يجب ايضا ان نشير باصابعنا العشر الى من سكبوا البنزين ومهدوا لها الحريق . . وكان مصطفى امين بهذه الكلمات مؤشراً هاماً الى تملل اليمين المتمدن من الوضع برمته . وهو اليمين الذي سيحدد تعبيرة السياسي النشط بسرعة في حزب الوفد الجديد . وهو اليمين الذي تتسع قاعدته الاجتماعية لتشمل شرائح لا يستهان بها من الطبقة الوسطى وقد هالها تحول بعض فئاتها الى الراسمال الطفيلسي وهجران الانتاج ، اي ذوبان الطبقة الاصلية وتلاشيها التدريجي .

وكان هذا اليمين بالذات قد اخذ درسا قاسياً يوم ٢٦ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٢ حين احترقت القاهرة والغيت الديمقراطية ووقّع الفراغ السياسي الذي ملأه الجيش . . لذلك لم يكن مفاجئاً ان يرحب مصطفى امين عدو الوفد التقليدي في الاربعينات بعودة فؤاد سراج الدين باشا زعيم الوفد الجديد الى أضواء المسرح السياسي . ان هذا « التصالح الرمزي » انما يدل على أن اليمين الاصيل قد اعد البديل ليمين « النهب السريع » . لقد كانت احداث يناير ٧٧ حافزاً - من احدى انزوايا - ليمين المتمدن أن يرشح نفسه لمصر والعرب المحافظين والفسرب بديلاً لنظام السادات .

---

(٢٥) يقول د. لويس عوض في الجزء الاول من « تاريخ الفكر المصري الحديث » انه « من اهم ما تميزت به ثورات مصر الشعبية طوال هذه الممالك حلوها من كل ايدولوجية دينية » . ومرد هذا فئسند ا. ن. بولياك ( ريشيو ديز اود اسلاميك عام ٢٤ كراسة ٣ ص ٢٥١ - ٢٧٢ ) هو رجعية رجال الدين طوال هذا العصر ورسام بان يكونوا مجرد ادوات في ايدي الحكام » ( ص ١٥ ) .

اما اليسار فقد اعلن جناحه السري على لسان احد قادته « ان حزبنا لا يرفع شعار اسقاط السلطة ولم يدع الى ذلك . ان موقفنا من النظام واضح ، فنحن نناضل ضد **الجناح الجديد** \* داخل السلطة » (٢٦) وايضا « ان نضالنا الاساسي ينصب على تشكيل اوسع جبهة من القوى الوطنية والتقدمية ... وغني عن القول ان حل القضايا الرئيسية التي تواجه مصر سواء كانت ميساسية او اقتصادية - اجتماعية لن يستطيع القيام بها سوى سلطة وطنية شعبية » . . . وهو تحليل يستغرب المرء صدوره **بعد** الاحداث ، لان يناير ١٩٧٧ اثبت عجزه عن استيعاب الحركة التاريخية للشعب المصري ، فضلا عن المشاركة في قيادتها وصياغة البديل القادر على استلام السلطة . وهو التحليل الذي تخلى عنه الحزب الشيوعي المصري بعد ذلك حين اتخذ من « الاسقاط » شعارا . . . ولكن دون الفعل السياسي القادر على اعداد البديل او المشاركة في الاعداد الجبهي للبديل . وكان واضحا من « شعبية » الوفد انه الاسرع والاسبق والاكثر قربا من بناء السلطة الجديدة .

هذا لا ينفي ان المناضلين الشيوعيين المصريين بكافة اجتهاداتهم السياسية والتنظيمية ، وكذلك الناصريين ، وحزب التجمع اليساري قادوا حملة شجاعة وناجحة في مواجهة « القمع » ولصحة الطبقات الشعبية ، مما اسهم بفعالية في تعرية النظام من ورقة التوت الديمقراطية في الداخل والخارج . ولكن « الازمة » الفكرية والتنظيمية بقيت تراوح مكانها . لقد استطاع حزب خالد محي الدين ، على وجه الخصوص ، ان يقدم من المبادرات في اطار الشرعية ، ما ستحتفظ به ذاكرة الشعب المصري لزمن طويل كنموذج رائد للمعارضة الديمقراطية . ولكن مسألة « البديل » اكثر صعوبة ليسار من اليمين المتبدن ، من حيث ان الشرعية وحدها لا تكفل له حرية التحرك الموازية لمستوى الاحداث . رغم ذلك فقد كانت « التجربة » درسا بليفا لليساير في مصر ومفتاحا مهما للابواب المغلقة .

ان يناير المصري مستمر رغم انتهاء يومه التاسع عشر عام ١٩٧٧ بفاجعة ، فاسبابه لم تنته بعد ، ومقوماته الاساسية لم تتآكل . . فالوجدان الطبقي للعاملين لا زال قائما ، والوعي المنظم للطلاب والمثقفين لا زال كامنا ، والتفاعل بينهما لترسيخ قواعد التغيير مرهون بادراك القيادة السياسية التي ولدتها الاحداث لهوية الازمة : وهي ان محور الوحدة الوطنية المصرية هو الارتباط العضوي بين التحرير والتنمية والديموقراطية . لقد كان غياب هذا العنصر الاخير في التجربة الناصرية سببا في تدهور التنمية منذ عام ١٩٦٥ وفي الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧ . والتاريخ الاجتماعي لانقلاب مايو ، ايسار ١٩٧١ هو تاريخ الانتفاض على العناصر الثلاثة

---

\* التخطيط من التحدث القيادي باسم الحزب الشيوعي المصري .

(٢٦) عن « اوراق ديموقراطية » يناير ١٩٧٧ عدد ٧ .

مجتمعة ، مما كان يجب أن يفضي - موضوعيا - إلى سقوط النظام الجديد .  
ولكنه بدلا من أن يسقط غمر البلاد بالفتنة الطائفية حيناً ، وبمخاطر المجاعة حيناً  
آخر ، ويتقنن القمع حيناً ثالثاً ، حتى يخفي هذا التار الوجهه « الساقط »  
للنظام .

ولكنه لم يسقط ، لأن الثمرة الدائنية ، لم تعثر على اليد التي تقطفها .

## الفصل الثاني

### الديموقراطية بين الثورة الناقصة والثورة المضادة

#### ١ - اليسار والديموقراطية

كانت أطروحة الصراع بين الماركسيين المصريين طيلة العهد الناصري - وربما قبل ذلك بقليل وبعد ذلك بقليل - هي التساؤل « ثورة أم ثورتان ؟ » ، أي هل المنظور الاستراتيجي لقضية الثورة في مصر ، أنها ثورة برجوازية وطنية ديموقراطية تنجز **الاستقلال الاقتصادي والسياسي** ، أم أنها بصدد ثورة اشتراكية تحقق **الديموقراطية الشعبية** ؟ كان فريق يقول أن البرجوازية المصرية لم تنجز **ثورتها بعد**، وبالتالي فنحن لا نزال في مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية. أما الفريق الآخر فقال أن البرجوازية ألقت براية الاستقلال في الوحل ، ومن ثم يتعين على الطبقة العاملة « وحزبها الطليعي » أن تقود الثورة للتحرير الوطني والاشتراكية معا .

ومن الواضح أن الفكر والتعبير في هذه الأطروحة - الصراع ، مسن مؤنرات النموذج السوفياتي والصين وتجارب أوروبا الشرقية ، أكثر منه استخلاصا للقوانين النوعية التي تحكم حركة التطور الاجتماعي في مصر . وقد كانت النتيجة البعيدة المدى في آثارها ، هي أن فريق الأطروحة سقطا في امتحان التاريخ ، حين اكتشفا من موقعين مختلفين عام ١٩٦٥ « طريقا خاصا » للتطور الديموقراطي هو **حل تطلعاتهم المستقلة والالتحاق كأفراد بتنظيم السلطة الناصرية** . وربما يختلف المؤرخون السياسيون طويلا في المستقبل حول هذه الخطوة الاستثنائية من جانب أكبر تنظيمين شيوعيين في مصر حينذاك . ولكن التاريخ الاجتماعي - النقاسي ، يستطيع أن يثير الطريق لهؤلاء ، مجموعة من الحقائق :

١ - أن التخلف الاجتماعي لشعوب المستعمرات قد انعكس على الفكر والمجتمع معا ، ولم ينبج من ذلك الفكر الماركسي . وقد انعكس ذلك على **التكوين الاجتماعي** للحركة الماركسية ( القيادات الأجنبية - القواعد البرجوازية الصغيرة - غلبة المثقفين على الهيكل التنظيمي ) ، كما انعكس على **أسلوب العمل السياسي** ( التطرف بين التنظيم الحديدي والتنظيم المتسيب ، والتطرف بين شعار



**العمال مثالة في الملة** وشعار كل الشعب ، والبعد من الفلاحين - في ظل الشعارين - وهم يؤلفون غالبية الشعب ) ، وانعكس أخيراً على الفكر في عبادة النص والتجريد الذي يصل حد الغموض ، وانعدام التصور الاستراتيجي لححد التناقض بين تكتيكات قصيرة الزمن ( وهو العنصر الذي تراوج مع فردانية - لا فردية - البرجوازي الصغير فائز ظاهرة التشرذم بالانقسامات والانشقاقات التي لا تحصى والتي كانت تجد دائماً مسوغات موضوعية ومبررات مبدئية ) .

٢ - رغم ان يسار هذه التنظيمات استقبل الانقلاب الناصري في البداية على انه فاشية عسكرية ( وهو نفسه تحليل الاحزاب الستالينية في العالم كله حينذاك ) بينما استقبل الفريق الآخر الانقلاب في السلطة بأمل ، فانهما معا دخلا السجون والمعتقلات الناصرية التي استشهد فيها الكثيرون من المناضلين ، على انهما « معارضين » . مع ملاحظة انه خلال الفترة بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨ أنجز النظام الجديد تأميم قناة السويس والمصارف والشركات الأجنبية مما حقق له شرعية جديدة « تطورت » خلالها مواقف اليسار الماركسي فاصبحت أكثر ايجابية للدرجة القول بأن الماركسيين المصريين دخلوا اقبية التعذيب وهم لبسوا في تناقض رئيسي مع النظام ، ولا مع أنفسهم . بل كادوا ان يتوجهوا في حزب بنايسر ، كانون الثاني ١٩٥٨ . وقد كانت هذه الوجهة هي مصدر قلق عبد الناصر من المعارضة الراديكالية المنظمة اي المستقلة عن منابر السلطة ، مهما كانت نقاط الالتقاء . ولم تكن مطلقاً مواقف الماركسيين المصريين من الوحدة المصرية السورية هي السبب في اعتقالهم ، وهي المواقف التي أثبتت الأيام مرة في ما بعد صحتها ، على أية حال . اي ان مسألة الديمقراطية كانت الحلقة الرئيسية في أزمة النظام واليسار على السواء .

٣ - على بعد مئات الاميال من القاهرة والعمران ( حيث معسكرات الاعتقال تحت اشراف الخبراء الالمان ) أمضى الماركسيون والديمقراطيون المستقلون المصريون بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ أكثر من اربع سنوات ونصف بعيداً عن الحياة والواقع اليومي للشعب ، ابتعدوا أكثر مما كانوا بعيدين في السابق . . ولم تكن سوى الزيارات العائلية المتباعدة والرسائل السرية والاذاعات التي يمكن التقاطها بأجهزة الراديو الترانزستور ، هي وسيلة الاتصال بالعالم الخارجي . وفي ظل اوضاع بالغة الصعوبة ، وتحول السجن تدريجياً لان يكون هو العالم ، كان من الطبيعي ان تزداد السبلبيات في التكوين الاجتماعي واسلوب العمل السياسي والفكر ، فالسجن الطويل الأمد والذي تصبح فيه الحياة الطبيعية من ذكريات الماضي الذي لا يعود ، تبرز الجوانب الأكثر بأساً في الفرد والجماعة على السواء . اضحت عبادة النص أمراً أكثر من طبيعي في غياب الواقع الانساني ، وأمسى التجريد اطاراً وحيداً للتفكير بين جدران زنزانة تبلغ مساحتها مترين مربعين أو عنبسراً صغيراً محشوداً بالأرواح الميتة من هول الوحدة والعذاب . ويصبح التشرذم في الفكر

والتنظيم هو الثمرة الوحيدة لتضخم الذات او انكماشها على السواء ، ين  
الفكر لا بين افراد الجماعة الواحدة ، بل داخل الفرد الواحد حين تتغير موافق  
يوم وليلة ، ويشترذم التنظيم لا بين الكتل بل بالنسلاخ الافراد لدرجة الاعتزال  
انسلاخ التنظيم الصغير للدرجة الانحلال .

٤ - هكذا شهدت السجون المصرية بين اواخر الخمسينات من هذا الق  
ومنتصف الستينات اسوأ مرحلة في تاريخ الحركة الماركسية المصرية . ع  
اليساريون نحت وطأة **عذاب الديموقراطية** الى اصولهم المبكرة التي استقبلوا  
الثورة ، فقالوا بأن الدولة تمثل سلطة الاحكارات ( وبفضل هذا اليسار د  
الارقام بالحاح للمرة الاولى تحيلت الماركسية المصرية ، وان بالغوا في استخ  
لدرجة التجريد الرياضي الذي وصل بهم الى نتائج تعارضت مأساويا مع اجر  
النظام اليومية من ناحية ومع حلم لتنظيمهم والانخراط في المنبر الناصري م  
ناحية اخرى ) . ومن ثم كان بديها ان يختموا تحليلاتهم بشعار اسقاط الحك  
وراح الآخرون في الطريق النقيض ، اي لدرجة القول بأن هناك **مجموعة اشتر**  
في قمة السلطة تقود الثورة . وبدأت مشاوراتهم السرية المبكرة لحل التنظيم (   
الامر الذي عارضه قيادي ماركسي مصري هو الكاتب محمود امين العالم ، -  
استنداه انور السادات عام ١٩٥٨ ليعرض عليه حل الحزب فاعتذر بان ذلك  
من صلاحياته ) . لقد كانت المفاجأة للتيار اليساري القائل باسقاط النظ  
الناصري ، تحت وطأة **عذاب الديموقراطية** أن هذا النظام نفسه قد اتخذ عام ١  
١٩٦٢ عدة اجراءات راديكالية في بنية الاقتصاد المصري ، كما اصدر « ميثاق  
وطنيا » في العالم نفسه يفازل بعض العموميات الماركسية : وكانت المفاجأة لل  
الآخر القائل باشتراكية القمة في السلطة ان النظام رغم اجراءاته الراد  
( التي تفترض تحالفا مع الماركسيين ) لم يتخذ اجراء **ديموقراطية** بالافراج عنهم  
وكانت النتيجة ان استمر هذا التيار على **خطه** ، بينما عدل التيار الاول ف  
اتجاهه اليساري اكثر من الكثير ، رغم ان هذا التعديل جاء نتيجة **اجراء اقنص**  
نحو الاستقلال والتنمية ولم يكن تعديلا جذريا في المسألة الديموقراطية التي  
عليها هذا التيار . ولكن « لغة الارقام » التي افنى بها تحليلاته السياسية هي  
التي قادته الى قلب - لا تطوير - خطه السياسي من شعار اسقاط النظام ال  
التأييد . ولم يتساءل الفريقان كلاهما : كيف يمكن بناء المجتمع الجديد بغير ق  
اليساري ولم يجب احدهما بان سؤال انور السادات لمحمود امين العالم لا  
قائما لدى النظام ، فحتى « التأييد » من منبر **منظم ومستقل** مرقوض . هذا  
ناحية الاطار السياسي . اما المضمون الاقتصادي الاجتماعي لاجراءات ٦١ - ٢  
فيقول ان التأميمات الواسعة للشرائح العليا من البرجوازية المصرية لم يكن قد  
بقدرة التحول الى الاشتراكية ، بل تأسس « القطاع العام » ليدبره الت  
التكنقراطي - البيروقراطي بجناحيه العسكري والمدني لحساب رأسمالية الدو  
الوطنية في طورها التاريخي الجديد . اي ان هذه الاجراءات لم تكن لتحل مشا

الديموقراطية التي عانى منها البعض في تحليلاتهم ، ولم تكن لتحتاج الى مواهب وجهود وافكار البعض الآخر لان مصونها الاجتماعى ( من حيث وظيفتها في هيكल الانتاج ومن ثم مواصفات قوى الانتاج اللازمة لتادية هذه الوظيفة ) لا يحاج البهم .

٥ - بعد حوالي ثلاث سنوات من هذه الاجراءات ، سدرج التقارب بين التنظيمين الرئيسيين في الحركة الماركسية المصرية من الوحدة الفكرية الى التشردم التنظيمي . وهي مفارقة صارخة ، فالوحدة الفكرية تؤدي الى وحدة تنظيمية . ولكن حين يكون الفكر نفسه هو التسليم بالمتبر الواحد للنظام والفساء الاستقلال التنظيمي لاية قوى خارجه ، فان الفتت التنظيمي يقود موضوعيا الى صياغة « حل الحزب » صياغة تبريرية مشركة : هي الاعتراف بقيادة عبد الناصر للمرحلة التاريخية . وهو اعتراف متأخر جدا . ولكن ما العلاقة بين شرعية قياده الناصرية ، وشرعية الديموقراطية ؟ هناك علاقة ، غير ان القول - والفعل - بأن القيادة هي بحد ذاتها الديموقراطية ، لا يمكن ان يكون تحليلا ماركسيا خلاقا للسلطة والمجتمع في مصر . على انة حال ، فحين أبقر النظام من ان « حل الحزب » الذي طالب به السادات محمود العالم منذ سبع سنوات قد اصبح **والعا** من قبل ان يتقرر رسميا ، عمدت السلطة الى الافراج من الماركسيين مع زيارة خروشوف لمصر في مايو ، ايار ١٩٦٤ . اي انها ربطته بعامل خارجي . ولم يكد بمضي عام حتى صدرت جريدة « الاهرام » شبه الرسمية وفي صدر صفحتها الاولى **خبر استثنائي** بالنسبة لتقاليد ثورة يوليو ، نومز ١٩٥٢ اذ اعلنت ان اكبر تنظيمين شيوعيين اقدا على حل نفسيهما والطلب الى كواذرها الانضمام الى الاتحاد الاشتراكي العربي . وهو **حادث** فريد في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ان لم يكن في تاريخ الحركة الشيوعية العالمية . بل هو يجيء بعد تجربة معاكسة فسي امريكا اللاتينية حيث لم يتم الشيوعيون الكوبيون بالثورة ، ومع ذلك تحول فيدل كاسترو الى الشيوعية واصبح الامين العام للحزب الشيوعي . كما انه يجيء في وقت ، وقد انتهت « الخطة الخمسية » الاولى والوحيدة ( ٦٠ - ١٩٦٥ ) للتنمية المصرية ، والتي بعدها بدأ التدهور الذي انتهى بالهزيمة في ١٩٦٧ .

### ★ ★ ★

لقد كان ما يشبه « الاجماع » الماركسي في مصر ، نسارا ووسطا وبمينا ، على حل **التنظيم المستقل** عبئا محزنا على كاهل ازمة الديموقراطية في مصر ، رغم كل الاخطاء الفكرية التي تحمل وزرها المنظمات الشيوعية المصرية . ذلك ان هذا « الحل » المفاجيء والاستثنائي قد **اقصر** ضمنا بشرعية الصيغة الناصرية للديموقراطية ، وحاصر موضوعا اية اجتهادات اخرى تقسول بضرورة الاستقلال التنظيمي رغم اي لقاء سياسى . لقد الفى هذا « الحل » فكرة الجبهة من اساسها ، وبالتالي فقد اسهم في تحريم المعارضة وبجريم **الرأي الآخر** . وقد دفع اليسار

المصري ، والمجتمع ككل ، ثمن هذا الخطأ التاريخي ، ثمنا باهظا . ذلك ان رحلة الثورة المضادة بدأت عام ١٩٧١ من هذه « الثفرة الواسعة » حتى ان اليسار المصري ظهر في تلك الاونة وما بعدها وكأنه من انصار الدكتاتورية والحكم البوليسي . ولم يشفع له الدعم المباشر الذي قدمته بعض وجوه لانقلاب مابسو ، ايسار ١٩٧١ بالاشتراك العلني في ارفع مستويات السلطة التنفيذية ( الحكومة ) والشعبية ( الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي ) والتشريعية ( مجلس الامة ) . بل كانت الماساة الحقيقية ان هذا البعض قد استكمل الخطأ التاريخي القديم **بمخلة تاريخي جديد** ساهم في تكريس شرعية الانقلاب . وبعيدا عن « التوايا » فهو ادانة موضوعية بالفة التعقيد للخطأ التاريخي السابق وللنظام الناصري معا . فقد كان **الفرق** الذي حرص الرئيس السادات على ابرازه بين المهادين ، هو **الديموقراطية** . ومن ثم يصبح الاشتراك في الحكم الجديد اعترافا بلاديومقراطية الحكم القديم . كيف يمكن اذن تبرير « حل الحزب » ؟ ولكن كيف يمكن ايضا الاشتراك في الحكم الجديد و « التنظيم السياسي الوحيد » للسلطة لا يزال قائما ؟ انه التناقض الذي تكفل النظام الانقلابي نفسه بحله عمليا حين استغنى عن تكتيك الاستعانة بالوجوه اليسارية كواجهة للحكم في البداية . ولكنه التناقض الماساوي الذي جعل « بعض اليسار الحاكم » يشهد ، ولو صامتا مبلبلا ، ضرب الديمقراطية الذي توالى في مجلس الوزراء ومجلس الشعب واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي والصحافة . كان منظرا فاجما بحق ان بعض « الرفاق » يحكمون والبعض الآخر يحاكمون .

ولكن هذا التخبط المثير في مواقف اليسار المصري من قضية الديمقراطية ، كان انعكاسا مباشرا لذلك التبسيط والضموض والتعميم الكامن في الاطروحة - الصراع : ثورة ام ثورتان ؟ هل انجزت البرجوازية مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ام لم تنجز ؟ فالحقيقة ان هذا السؤال الصحيح في جوهره كان جوابا حاسما عند لينين ومستالين في ظروف المجتمع الروسي مشية الثورة والمجتمع السوفياتي غداها ، وظروف اوربا الشرقية مشية الحرب العالمية الثانية وغداها . ولكنه بالنسبة لمصر لا يعود السؤال في ذاته جوابا سهلا ، ولا يبقى الجواب اللينيني او الستاليني من حقتا . بل يصبح السؤال والجواب مرهونين بالتعريف على المسالة الديمقراطية في مصر قبل الناصرية واثناها وبعدها .

## ٢ - مصر والديموقراطية

قصدا من التركيز على موقف اليسار من الديمقراطية ان نركز على حقيقة ماركسية تماما ، وهي ان تأثير علاقات الانتاج على الفكر هو العامل الحاسم في تطور الوعي الاجتماعي وليس العكس . هكذا افرزت علاقات الانتاج المتخلفة فكرا عاجزا عن التحليل الصحيح ، رغم امتلاك اصحابه نظرية كاملة للتطوير الاجتماعي . كما اننا اردنا ان نركز على خصوصية المجتمع ، وهي احد عناصر القانون الماركسي

المعروف بالعام والخاص ، ولكن في ظل التخلف يهمل بعض الماركسيين الوجه « الخاص » للقانون ويركزون على « العام » ويعتبرون كل مسا قاله ماركس عن بريطانيا أو انجلترا من فرنسا أو لينين عن روسيا قانونا « عاما » . وليس هذا صحيحا ، فاللينينية اضافت الى نظرية الشيوعية التطبيق الماركسي ، والملاوية اضافت التطبيق الصيني للماركسية . وكل تطبيق يحتوي بالضرورة على ابداع نظري ، ولكنه « خاص » بالتجربة وليس عالميا مطلقا . فلا لينين ولا مسا صاغوا المادية التاريخية او المادية الجدلية ، ولكن يمكن ان نعيد اليهما فضل الكلام المفصل عن الدولة والحزب والتحالف ، لأنهما واجها المشكلة عمليا في التطبيق ، اي في الواقع الخاص . وهي مشكلة الديمقراطية بلا زيادة أو نقصان . وهي مشكلة تنظيم علاقات الانتاج في المجتمع الجديد . ولا نلن ان ماركس أو انجلترا أو أوروبا القرن التاسع عشر كانوا مطالبين بصياغة « علاقات الانتاج » في كافة المجتمعات وجميع العصور .

لذلك كان تركيز اليسار الماركسي في مصر على القانون « العام » دون استكشاف عناصر القانون الخاص ، بل وتعميم خصوصيات المجتمعات والأزمنة الأخرى ، انعكاسا مباشرا لتخلف علاقات الانتاج في مصر الحديثة ، هو العجز عن الابداع . وتركيزنا على هذه الظاهرة يصدر عن قناعة راسخة بأن اليسار المصري في طليعة القوى الحية القادرة على احداث اي تغيير في البنى الاجتماعية لمصر ، ذلك ان هذا اليسار قد استمر على مدى ستين عاما متواصلة ( تأسس الحزب الاشتراكي الأول عام ١٩١٨ والحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٠ ) ، كما ان هذا اليسار قد انجز قويا فكريا قويا تجاوز حدود مصر الإقليمية في الفترة ذاتها ، كذلك فقد أعطى من التضحيات الجسيمة ما يفوق الطاقة ويعد علامة بارزة في تاريخ النضال المصري ، الأمر الذي يمنح بصيصا من الأمل في القدرة على الصمود كلما هيمنت الظلمة .

ولكن المسألة الديمقراطية في مصر قد عانت على أي حال من الارتباك الفكري لمختلف الاتجاهات ، خاصة بعد أفلاس الليبرالية المصرية عشية الحرب العالمية الثانية مع توقيع معاهدة التهاند مع الاحتلال البريطاني عام ١٩٣٦ . غير أننا قبل هذا الأفلاس الليبرالي لا بد أن نشير الى بعض الحقائق الاجتماعية - الثقافية في التاريخ المصري الحديث ، والتي تتعلق من زاوية أو أخرى بقضية الديمقراطية .

ان مصر لم تنج في ظل التدهور والانحطاط الذي أصاب الدولة الإسلامية والهيمنة العثمانية من تدني « حقوق الإنسان » فيها لدرجة انسحاق « أهل البلد » انسحاقا تاما . . وقد بلغ هذا الانسحاق منتهاه في ظل العصر التركي المملوكي ، فهو انسحاق شامل لحقوق « الفلاح » كما كانوا ينادون المصريين و « البدو » كما كانوا ينادون العرب ، بدءا من حق العمل وانتهاء بحق الدفاع عن أرض الوطن

مرورا بحق المشاركة في صنع القرار . كان السادة هم الاتسراك والماليسك ، والمصريون هم العبيد . وقد كان ذلك العصر - المملوكي التركي والتركي المملوكي - على مدى ستة قرون هو أسوأ العصور في تاريخ مصر كله . . حيث انه في ظل المجتمع المملوكي الفرعوني منذ آلاف السنين كان المصريون انفسهم هم السادة والعبيد . اما في ذلك العصر فقد صاروا عبيدا بدوجات متفاوتة . والنتائج التي يجمع عليها المؤرخون لهذا العصر ( بين بداية القرن الثالث عشر الميلادي ونهاية القرن الثامن عشر ) هي انه كان مستحيلا القول بأن هناك اقواما طبقية اجتماع مصري ، بل كان هناك السادة الاجانب لهم حق الحكم وجميع الفئرات وتكوين الجيش وقوى الامن الداخلي بمستوياتهما المختلفة . اما « الفلاحون والبسود » فهم مطالبون بزراعة الارض دون ملكيتها او استئجارها ، وتعليم القرآن وامامة المصلين لائقا « مواظ طاعة اولي الامر » ، والخدمة في منازل السادة واسواقهم واحتراف المهن التي لا يجيدها الاجانب كالنقش والطلاء والحفر على الجدران والجد والنسيج ، وكالبناء والزخرفة ، حتى ان العصر المملوكي في مصر كان من ازهى عصور المعمار الاسلامي . وقد كان هناك الى جانب الفلاحين والبسود فئة عريضة من « الحرافيش » الذين لا عمل لهم . ومن الطبيعي ان يكون الاستغلال الاجتماعي في هذه الحال شاملا لقناة الارض وتجارة الرقيق .

ان غياب « القوام الطبقي » للمصريين في ذلك العصر كان يعني انه ليس هناك « مجتمع مصري » ، ورغم ذلك كانت المفارقة هي تتابع الثورات في مصر منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي حتى حملة نابليون بونابرت عند نهاية القرون الثامن عشر عام ١٧٩٨ . ويشير الجبرتي في « عجائب الآثار » كما يشير الطهطاوي في « تلخيص الابريز في تلخيص باريز » الى جمهورية الامير همام او شيخ العرب همام الذي استقل بصعيد مصر في مواجهة الوالي والسلطان التركي معا حوالي عام ١٧٦٥ ويؤكد الجبرتي ان المحاولة الهمامية وصلت ذروتها عام ١٧٣٦ ولكن « الدولة » الهمامية لم تبق اكثر من اربع سنوات عندما انهالت في ١٧٦٩ وكانت بذلك آخر لودة مصرية قبل الحملة الفرنسية . ورغم ان الجبرتي قد تصدى لهذه الثورة تفصيلا الا ان الكلمات القليلة التي جسات على لسان الطهطاوي في « تلخيصه لفرنسا » بالغ الاهمية والاستثناء ، حيث يصف الديمقراطية الفرنسية الوليدة وعلاقة الحاكم بالحكوم فيقول « لما كانت الرعية لا تصلح ان تكون حاكمة ومحكومة وجب ان توكل عنها من تختاره منها للحكم ، وهذا هو مثل مصر في زمن حكم الهمامية فكانت امارا الصعيد جمهورية القراية » (١) وليس لهذه الكلمات من معنى سوى ان مصر المستحولة عرفت نوعا من الحكم الجمهوري سبق الثورة

(١) من المثير للاستغراب والتساؤل ان هذا النص الوارد في طبعة عام ١٩٠٥ ( طبع على ذمة مصطفى لامي الكتبي بجوار الاثر ) ص ١٦٦ و ١٦٧ ، لم يرد في طبعة وزارة الثقافة المصرية ص ٢٥٢ و ٢٥٣ حيث تلاحظ النص مبتورا بكيفية لا سبيل لتفسيرها بخلاف الطبعي .

الفرنسية نفسها . على أن الذي بعيننا هو أنه خلال ستة قرون من الانحطاط عرفت مصر إلى جانب « **غياب القوام الطبقي** » عنصرا آخر ملازما هو **الثورة** . أو مسلسل الثورات الذي بدأ على نحو **هؤكده** بثورة الهوارة ( وهي ذاتها أقلية التي ينتمي إليها الأمير همام آخر الثوار ) وبني سليم بزعماء حصن الدين بن ثعلب التي وقعت حوالي عام ١٢٥٣ وانتهت بإعلان استقلال صعيد مصر كما جاء في « التعريف » للمصري و « السلوك لمعرفة دول الملوك » للمقريزي . وفي عام ١٢٦٠ قامت ثورة عبيد القاهرة بقيادة الزاهد الشيعي الكوراني وقد ذكرها المقريزي أيضا في المصدر نفسه ، ويشير بولياك إلى أنها استمرت سبعة أعوام . ويذكر ابن أبياس في « بدائع الزهور في وقائع الدهور » أن ثورة زراعية كبرى في الصعيد عام ١٣٥٣ وهو يستخدم كلمتي « العريان » و « الفلاحين » كمرادفين . ولكن ابن تغري بردي في « الحوادث » يروي الكثير عن « ثورات الفلاحين » للاستيلاء على القمح في ١٢٩٩ و ١٣٠١ و ١٣٥٢ و ١٣٨١ و ١٤٠١ و ١٤٩٦ و ١٤٩٨ و ١٥٠٢ و ١٥٠٦ و ١٥٠٧ و ١٥١٢ في البحيرة والصعيد والغربية والشرقية - جميع أرجاء مصر - كما يؤكد ابن أبياس . وهو نفسه الذي يذكر ثورات الحرافيش والفقراء عامة وأهمها ثورة ١٣٦٩ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ . ويذكر ابن تغري بردي ثورات العبيد وأهمها ثورة ١٤٣٧ التي طالبت بتوزيع الأرض وثورة ١٤٤٥ التي يصحح تاريخها ابن أبياس بعام ١٤٤٢ . ويبدو أن ثورة شيخ العرب همام في أواسط القرن الثامن عشر كانت تتوجعا لهذا التيار التاريخي - الاجتماعي من ثورات مصر ، فقد استقطبت أغلب الظواهر التي تكررت في كل ثورة ، وأتيح لها أن تبني **دولة** مستقلة تتبنى صياغة ما للنظام الجديد .

أول هذه الظواهر ذلك التحالف **المصري** بين الفلاحين والبداو أو بين العريان والمصريين بلغة ذلك الزمان . وهي إشارة بالغة التبكير إلى العناصر الأساسية ل**عروبة مصر** ، وبغير هذا التحالف لم تكن هناك ثورة . والظاهرة الثانية هي أن الهدف ظل دائما استخلاص مصر من المالك أي **الاستقلال** بلغة زماننا . والظاهرة الثالثة هي أنها ثورة **فلاحين** ، يبدو ذلك من قواها الاجتماعية المتصلة بصورة أو بأخرى بالأرض وكذلك من « المطالب » التي وصلت إلى حد توزيع الأرض . والظاهرة الرابعة هي نظام الحكم الذي كان « جمهوريا التزائما » من مجلسين أحدهما « للمشايخ » والآخر « للجمهور » بلغة الطهطاوي . والظاهرة الرابعة هي حصول هذه الثورات على بعض المطالب الجزئية من الحاكم في إطار « حجة » يدعوها البعض تجاوزا « بالمجانكارا » ، وهي لم تكن في واقع الأمر سوى شكل بدائي للميثاق الدستوري بين الحاكم والمحكوم ولا ترقى على أي نحو إلى مستوى « العقد الاجتماعي » . ولكنها في جميع الأحوال كانت نواة فكرة الدستور التي ظهرت باسم « فرمان الشروط » بعد وصول بونابرت . وللدكتور لويس عوض ملاحظة مهمة في هذه السياق حين قال « أما سداجة الزعماء المصريين السياسية وقلة خبرتهم ، فواضحة من أنهم لم يدركوا أن أي ميثاق أو عقد اجتماعي أو

دستور يبين أصول الحكم ويحدد أركانه يصبح مجرد قصاصة ورق إذا لم يكن هناك تنظيم سياسي شعبي من نوع ما يحيمه ويضعه موضع التنفيذ « (٢) وذلك في مجال نقده لوقف هؤلاء الزعماء من « ديموقراطية » الحملة الفرنسية . ولكننا سنلاحظ ان هذا التنظيم لم تقم له قائمة ، حتى عندما شارك المصريون في خلع الوالي التركي وتنصيب محمد علي واليا على مصر لم يعرف المصريون فكرة « التنظيم السياسي الشعبي » الا بعد اكثر من نصف قرن من ذلك التاريخ . وكان طبيعيا ان يتم ذلك مع البدايات الاولى لتبلور مجتمع طبقي واضح في مصر . ذلك ان محمد علي « **استقل بمصر** » ولم تستقل مصر به .

على اية حال ، فانه رغم الهدف المعلن للحملة الفرنسية بانها جاءت كما قال بوناپرت لتخليص مصر من المماليك وردها الى اهلها ، فان المصريين قاموا في عهده بثورتين تعرفان بثورة القاهرة الاولى وثورة القاهرة الثانية . وخرج الفرنسيون ، ولكنهم كانوا قد بلوروا عند المصريين تلك النواة الفاضة للحكم الديموقراطي من حكومة ومجلس نيابي بل وما يشبه الوثيقة الدستورية ولكن بتسميات لذلك الوقت . وقد اضاف المصريون بكفاحهم ضد الفرنسيين الى نضالهم السابق ضد الأتراك والمماليك انهم يتوحدون ضد الغزاة والحاكم المستبد ، ولكنهم لا يتفوقون في حروب اهلية ضد بعضهم البعض . وكان ذلك يشكل مفارقة مسع « الأهداف الاجتماعية لثوراتهم » لو أنهم لم يكونوا **جيبية** مسحقين ، فالطغاة المستبدون كانوا الاجانب انفسهم ، قبل ان يتبلور قوام طبقي واضح لاهل البلاد . وما لم ينجزه بوناپرت انجزه محمد علي ، وما انجزه بوناپرت انجزه عليه محمد علي . هنا كانت المفارقة ، فقد استطاع محمد علي أن يقضي على المماليك ، ومن ثم استعبد المصريون بعضا من « **وجودهم** » الاجتماعي والاقتصادي . اما الحضور السياسي الذي تعرفوا على بعضه ايضا في عهد الحملة فقد ألغاه الحكم الاوتوقراطي لمحمد علي . واقصى ما يمكن قوله في ذلك العهد العلوي الجديد كفيلا انه غير علاقات الانتاج لمصلحة المصريين – فضلا عن تحديث وسائل الانتاج – ومهد بذلك موضوحيا لولادة الطبقات الاجتماعية المصرية ، ولكن على حساب **الشعلة** في صنع القرار السياسي وحق **الرقابة** الشعبية على الحكم . هنا كان محمد علي – رغم كل منجزاته التي يمكن ايجازها في انه مؤسس الدولة الحديثة في مصر – وحاشيته الابلاتية ، مجرد « اجانب » في مخيلة المصريين . وهي الصورة التي ستزداد رسوخا طيلة عصر السقوط بدءا من عباس الاول أبي الخديو توفيق ، حيث لا تعود هناك منجزات ولا دولة حديثة بل « اجانب » فقط . وحيث يترسخ في اعماق المصريين ان عدم اكتمال وجودهم بشيائهم القهري عن مسرح بلادهم السياسي يتسبب في الهزائم العسكرية والازمات الاقتصادية الطاحنة ، ومن ثم في السقوط . اي تربط الديموقراطية عضويا **بالاستقلال العربي لمصر والتقدم**

(٢) د. لويس هوفى – تاريخ الفكر المصري الحديث – الجزء الاول ( ص ٦٤ ) .



**الاجتماعي لشعبها** ، او ما نسميه بلفتنا المعاصرة ، بالوحدة القومية والتنمية الداخلية .

لذلك كانت الثورة العربية ( ١٨٨١ - ١٨٨٢ ) رغم قصرها الشديد وماساتها التي وقعت بالغزو الاجنبي ( الاحتلال البريطاني ) **اكمل نضال الثورة الوطنية الديموقراطية في تاريخ مصر الحديث** ، **سلما وايجابا** . فهي الثورة الوحيدة التي اختزنت في وعيها ولاوعيها معا كافة مقومات الثورات المصرية منذ ندمورث الدولة الاسلامية وتفككت اوصالها الى دويلات حتى هيمنت عليها السلطنة العثمانية فسي ظل الخلافة التركية . كانت الثورة **وطنية** ولم يكن هناك **احتلال عسكري اجنبي** ، بل تمثل السقوط الاقتصادي منذ انهيار دولة محمد علي الى خلع الخديو اسماعيل في القروض الاوربية والمشروعات الاستهلاكية التي اوقعت مصر في الديون حتى ان **الاجانب** دخلوا جهاز السلطة السياسية في اعلى مستوياته حماية لاموالهم . ومن ثم فقد كان مفهوم الوطنية آنذاك هو استقلال مصر الاقتصادي . كانت الاستقرارية المصرية قد ولدت بالاقطاعات التي تكرم بها محمد علي على بعض « الاعيان » المصريين . وكان جنين الطبقة الوسطى يولد في السوق والارض وجهاز الدولة على السواء . ومن ثم أصبحت هناك حقيقة موضوعية مستقلة عن الحكم الاوتوقراطي هي « المصلحة الوطنية المصرية » التي اعترف لها اسماعيل ببعض الحق في التمثيل السياسي بموجب دستور وبرلمان ١٨٦٦ الذي دام حوالي ثلاثة عشر عاما تعطل خلالها ما يقرب من عامين . ولكن هذه المصلحة الوطنية المصرية قد تعاضت آخر اعوام العقد السابع من القرن التاسع عشر ( ١٨٧٩ ) حين تبلورت اللامعة الوطنية ومشروع الدستور الجديد . ولكن **الغرب** الذي تورط معه اسماعيل في « مديونية مصر » حتى العنق اي حتى انه رهن البلاد تقريبا ، قد فزع من الليبرالية المصرية وخلق اسماعيل وجاء بتوفيق الذي رفض ان يصدر الدستور وعاد الى الحكم الاوتوقراطي . وهكذا فقد كان القوام الطبقي للمجتمع المصري البارز من آثار محمد علي الذي حاول الاستقلال بمصر ، وقد تناقض هذا التطور الاقتصادي الاجتماعي مع آثار محمد علي نفسه في الحكم الاوتوقراطي ، فادى الى تقيض الاستقلال : التبعية الاقتصادية لاحتكارات الغرب واشتراك اوربا مباشرة في صنع القرار السياسي ، رغم تبعية مصر حينذاك للسلطنة العثمانية . وسنلاحظ الخاتم العسكري لنهاية استقلال مصر بالغزو البريطاني عام ١٨٨٢ . ذلك كله نتيجة الحضور الموضوعي للمصلحة الوطنية المصرية وغياب تمثيلها السياسي في ظل الاوتوقراطية . هكذا اشتعلت الثورة العربية من اجل **الدستور والبرلمان** ، رغم ان القيادة **عسكرية** اساسا ، او لهذا السبب . فالجيش كان - قبل التبلور الطبقي للمجتمع - من المحرمات ، ثم أصبح تدريجيا منذ محمد علي علامة التطور الجديد في علاقات الانتاج داخل المجتمع . اي ان نشأته ذاتها كانت ارماسا وطنيسا بظهور المجتمع المصري . ولما كان المصريون قبل ذلك هم المسحوقون ، وهم الفلاحون ، فقد كان من الطبيعي ان يصبح تكوينه الاجتماعي من هؤلاء . وهم في الوقت نفسه

الطلبة الأكثر حساسية لتناقض المشهد الاقتصادي مع المشهد السياسي ، وهم أيضا الأكثر اطلاعا على « حلم » الطهطاوي ونبوءاته التي لم تعرف ألتحقق في زمن محمد علي لان ميلاد قوامهم الاجتماعي لم يكن قد تم ، انهم فلاحون **ومتفنون** كذلك . ويسجل التاريخ يوم ٩ ايلول - سبتمبر ١٨٨١ مشهدا سوف يتكرر بعد اكثر من سبعين عاما على نحو مختلف ، حين وقف الضابط الفلاح احمد عرابي في ساحة قصر عابدين امام الخديو توفيق بطلب باسم الجيش والشعب عزل الحكومة وتشكيل برلمان وزيادة القوات المسلحة والتصديق على قوانين الاصلاح ، فيقول له الخديو مستنكرا « لقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي واجدادني » فيقول له عرابي « نحن لن نورث بعد اليوم » (٣) وتكون الثمرة الديموقراطية لهذا **الحوار التاريخي المسلح** دستور ١٨٨٢ . وهو ارقى دسائر العالم في ذلك الوقت (٤) . وهو يضيف الى دستور ١٨٧٩ الذي منع من الولادة بخلع اسماعيل . وكان الوثيقة الدستورية الاولى التي **تفصل بين السلطات** بنص صريح ( بعد ان انفصلت المصالحح بشكل صريح ) بتحريمه الجمع بين الوظيفة الحكومية وعضوية مجلس النواب ( مادة ٢٠ ) وقراره المسؤولية الوزارية امام المجلس ( مادة ٣٦ ) وحق هذا المجلس في اصدار التشريعات الجديدة والرقابة على اصدار القوانين ، وحقه في تعديل او تنقيح اي قانون ( مادة ٢٧ ) وينسحب هذا الحق على الدستور نفسه ( مادة ٢٧ ) الذي اخذ المجلس حق تعديله وتفسيره ( مادة ٤٨ ) ووضعت الميزانية وكل ما يتصل بالجباية اي الضرائب تحت سلطة المجلس مباشرة ( المادتان ٤٥ و ٤٦ ) والنائب « وكيل عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التي انتخبته » ( المادة ٨ ) وللنواب « الحرية التامة في ابداء آرائهم وقراراتهم » اذ « لا يجوز ان يكون احد منهم مرتبطا في رأيه بتعليمات تصدر له عن وعد او وعيد يوجه اليه » ( مادة ٩ ) . كما اقر علنية الجلسات ( مادة ١٤٥ ) والحصانة البرلمانية ( المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ ) والحق في تنظيم لائحة داخلية للمجلس .

اضاف دستور ١٨٨٢ مبدا التكافل في المسؤولية بسين الوزراء ، فالوزير مسؤول عن وظيفته وعن كل ما يتعلق بمجلس الوزراء ( النظار بلفة ذلك الوقت - المادتان ٢١ و ٢٢ ) . واخذ المجلس حق اقرار المعاهدات مع الدول الاجنبية او الامتيازات التي تمنح لرعاياها ( مادة ٣٨ ) بالاضافة الى استقلال القضاء وانشاء ما سمي « بالقضاء الاهلي » . وكان اخطر ما في الدستور - وسيظل كذلك الى الآن - انه **خلاه من أي نص على دين ما للدولة** . وهو بذلك كان يصوغ للمرة الاولى والوحيدة في تاريخ مصر الحديث ثورة وطنية **ديموقراطية** تحطّم اركان الحكم الاوتوقراطي بالفصل بين السلطات واران المجتمع الثيوقراطي بالفصل بين الدين

(٣) صلاح ميسر - الثورة العربية - للؤسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢

(٤) د. عصمت سيف الدولة - الاحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر - دار المسيرة - بيروت

والدولة . هذا حدث عام ١٨٨٢ . لذلك لم يسمح به **الفريق** فتدخلت الاساطيل البريطانية لمنع حدوثه بقوة السلاح . اي ان العرب اللبرالي اغتال الديمقراطية المصرية مرتين مشهورين منذ ستينات القرن الماضي ، فخلع اسماعيل بعد توقيعه على دستور ١٨٧٦ ، وضرب الثورة العربية بعد دستور ١٨٨٢ واحتل البلاد ثلاثة ارباع القرن . . فلم يتركها الا مكرها عام ١٩٥٦ . وكان عدوانه الثلاثي في ذلك العام « بمناسبة » تامين قناة السويس ، اي بمناسبة استرداد السادة الوطنية على آخر « وهنية » لمصر من ايام سعيد باشا والخديو اسماعيل .

كانت هذه الفترة الممتدة بين عامي ١٨٨٢ و ١٩٥٦ فترة بطور الاستعمار الغربي من الكولنالية الى الامبريالية الى الاستعمار الجديد ، وقد شهدت مصر طواها الحضور العسكري المباشر للغرب ، فلم تكن نقيب جحافل من بوابة مصر الشرقية ( سوريا ولبنان وفلسطين ) حتى زرع الكيان الصهيوني - اسرائيل - باحدث وسائل الاجلاء الاستيطاني الطبقة منذ امد بعيد في روديسيا وجنوب افريقيا ، وكشف بذلك تحالفه الاصل مع راس المال اليهودي العالمي رغم حربين عالميتين ، كما هتك قناع الديمقراطية عن جوهر عنصري ، لحماية الموقع الاستراتيجي في الشرق الاوسط ، وممرات الاحتكارات الدولية ، والطاقة الوليدة في آبار النفط العربي . وكانت مصر الفقيرة ، كشأنها دائما مفتاح المنطقة كلها . وكانت محكومة داخل الحدود وخارجها على السواء بهذه الحقائق :

● ان تراث الحكم الاوتوقراطي طيلة تاريخ الاسرة العلوية من ١٨٠٥ الى الملك فاروق ١٩٥٢ والغرب باشكاله المختلفة وامتداده الصهيوني عام ١٩٤٨ متحالفان مصرياً ضد الديمقراطية المصرية .

● لان اللحظات النادرة التي استحوذ فيها الشعب المصري على الديمقراطية ، كان يترجمها على الفور **استقلالاً** عن النفوذ الغربي ومشاركة لاوسع طبقانه في الحكم وتطلعا ما للارتباط بالشرق .

● ولان احتضان الحكم الاوتوقراطي للاستقرارية المصرية المرتبطة بالارض ، واحتضان الغرب للطبقة الوسطى الناشئة المرتبطة بالسوق ، قد ترك بصمته التاريخية على البرجوازية المصرية بمختلف شرائحها العليا والمتوسطة ، وهو ما اسميه بالتداخل بين قوى الثورة والثورة المضادة . يبدو ذلك واضحا منذ الخلاف « الدستوري » بين شريف باشا وعرابي اذ كان الاول يعيل الى دستور ١٨٦٦ بينما كان عرابي يرى الاضافة الى دستور ١٨٧٦ . وجوهر الخلاف « اجتماعي » لان دستور الخديو اسماعيل ( ١٨٦٦ ) كان يحدد الناخبين والمرشحين تحديدا اجتماعيا ( العمد والناخبين والاميان ) بينما جاء دستور ١٨٨٢ يعطي السلطة التشريعية للشعب دون وصاية ارستقراطية .

● وقد ظهر هذا التداخل في نشأة أول حزب عرفته البلاد ، وهو « الحزب الوطني » ، فهو لم يكن « حزبا يواجه أحزابا أخرى من إنشاء البلاد تتعارض فسي المبادئ والبرامج ، ولكنه في حقيقته ، هيئة واحدة شاملة للحركة الوطنية في جملتها » (٥) . وهي الظاهرة التي سنتابعها في نشأة « حزب الوفد » وتطوره من بورة ١٩١٩ الى معاهدة ١٩٣٦ وحتى ألتائها عام ١٩٥١ ، ثم فسي نشأة التنظيمات السياسية لثورة ١٩٥٢ وتطورها من « هيئة التحرير » الى « الاتحاد القومي » الى « الاتحاد الاشتراكي العربي » . هذه التنظيمات كلها ليست « أحزابا » بل أقرب الى فكرة المنديبات من الناحية التنظيمية والسى « الشارع » نفسه من زاوية المضمون السياسي . أنها تضم « مصر كلها » وقد اجتمعت حول قضية ما وزعامة ما ، وبالتالي فهم ليست « جبهة » أيضا بالمعنى الاصطلاحي للكلمة . أنها ومساء واسع وغير انضباطي .

● والتداخل التاريخي في البنية الاجتماعية للبرجوازية المصرية له اصوله الاقتصادية وانمكاساته السياسية معا . من ناحية الاصول ، فان ما يسمى بالاقطاع المصري لم يكن قط اقطاعا بالمعنى الاوروبي ، حيث كانت الدولة المركزية في مصر تنظم الري والزراعة منذ فجر التاريخ المكتوب بحيث لا تسمح بنشأة الاقطاع على الطراز الدائري المغلق في أوروبا . كذلك فان كبار ملاك الاراضي المصريين قد وظفوا انتاجها في التجارة والمقارات والمقاولات والصناعة . والطبقة المتوسطة من الفلاحين المالكين واصحاب الشركات والمصانع الحرفية الصغيرة في القاهرة كانوا بالضرورة على علاقة عضوية براس المال الكبير سواء كان قادما من كبار الملاك او الشركات الاجنبية . وفي مضاربات البورصة كثيرا ما افلس المتوسطون ، وايضا نجا بعضهم بالالتحاق بالفتات العليا او التحول الى كوميبرادور . انعكس ذلك التداخل سياسيا بانسجام الحكم الاوتوقراطي مع المصالح الارستقراطية في الارض والسوق معا . وهو الامر الذي شكل تحديا مبكرا لاستقلال الطبقة الوسطى . وهو الاستقلال الذي لم يتم انجازه قط - رغم جلال ثورة ١٩١٩ - الا مع الثورة الناصرية ، اي بغير الاداة التنظيمية للطبقة وهو « الحزب » .

● أن الحضور الاستعماري المباشر للغرب في مصر طيلة ثلاثة ارباع القرن التالية للثورة العربية وبقاء الحكم الملكي الاوتوقراطي ، لم يسمحا للطبقة الوسطى المصرية بانجاز الثورة الوطنية الديمقراطية ، فدستور ١٩٢٣ الذي أصدره الملك فؤاد كاحدى ثمار ثورة ١٩١٩ يتواضع كثيرا السى جانب دستور عرابسى ١٨٨٢ بالإضافة الى تعرضه لتعطيل عام ١٩٢٨ والإلغاء عام ١٩٣٠ والتعطيل من جديد طيلة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) والخرق عديدا. من المرات أشهرها

(٥) عباس محمود العقاد - مجري الإصلاح محمد عبده - القاهرة ١٩٦٢

عام ١٩٢٤ و عام ١٩٤٢ . وكانت تحكم خلال هذه الفترات حكومات الاقلية الدستورية فتراقب الصحف وتحظر الاجتماعات العامة وتمنقل المعارضة ، على هواها . وكانت الصحافة والمظاهرات من عرابي الى سعد زغلول الى نهاية عهد فاروق ، هما الاكثر تعبيرا عن المعارضة .

● اذا كانت الليبرالية المصرية قد اشتهرت افلاسها الرسمي بتوقيع اقطابها على معاهدة ١٩٣٦ فان ذلك لم يكن قط افلاسا لليبرالية بحد ذاتها ولا للطبقة الوسطى بحد ذاتها . وانما كان افلاسا لذلك التداخل والتشابك المعقد بين قوى الثورة والثورة المضادة ، بحيث لم ينجز الاستقلال الطبقي للبرجوازية المتوسطة ولا الديموقراطية لبقية الطبقات النامية في احداثها : البرجوازية الصغيرة ، الفلاحون ، الطبقة العاملة ، المثقفون . من جهة الليبرالية السياسية كنظام دستوري فانها لم تتل خطوة التطبيق الا لحظات نادرة في تاريخنا الحديث حتى يمكن القول انها اقلست ، بل لعلها نجحت في تلك اللحظات الاستثنائية بانها كانت دوما بشير **الانهيار** من ظلمات السقوط الحضاري بتهمة اسباب **التقسيم** لمجموع الشعب ، اي لمصر . وعلى الجانب الآخر حين كان يفتالها الغرب والحكم الاوتوقراطي ، فقد كان كناع المصريين في سبيلها مضنيا ونبلا ورائعا للدرجة الشهادة ، مما يؤكد رسوخها في الضمير الوطني العام . ومن جهة الطبقة الوسطى ، فانها لم تسقط بمعاهدة ١٩٣٦ ولا بثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ بل لعلها بالنسبة الناصرية احرزت وجودها المستقبلي للمرة الاولى . وبالتالي فان دورها في انجاز **الثورة الوطنية الديموقراطية** ظل قائما . ولكن الثورة لم تعد ثورتها ، لان الزمن الاجتماعي للمصريين لم يتوقف طيلة وقعتها هي محاصرة بين الاستعمار والحكم الاوتوقراطي وكبار الملاك . كان الزمن قد تغير .

### ٣ - الناصرية والديموقراطية

نظم الناصرية لو قلنا انها كانت ثورة واحدة ، فالحقيقة انها كانت ثلاث ثورات . ونظم التاريخ لو قلنا ان ايا من هذه الثورات كانت ثورة كاملة . ونظم الناصرية والتاريخ معا لو قلنا انها بدأت انقلابا وانتهت ثورة ، فالحق انها من حيث المضمون الاقتصادي الاجتماعي كانت ثورة في ظل اي تعريف كلاسيكي لهذا المصطلح ، كما انها من حيث الشكل السياسي كانت انقلابا في ظل اي تعريف كلاسيكي لهذا المصطلح .

اما انها كانت ثلاث ثورات فهذا ما حدث : الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ هي الثورة **الوطنية** التي حققت **استقلال مصر** هو الاول من نوعه منذ عشرات القرون . ومن هذه الزاوية وحدها هي اكثر راديكالية من الثورة العربية وثورة ١٩١٩ حيث لم يكن مطروحا في برنامجها التخلص من الحكم الاوتوقراطيم المتمثل في الخديو توفيق ثم في الملك فؤاد ، فقد اطاحت بثورة ٢٣ يوليو ، تموز

١٩٥٢ بأخر رموز العرش العلوي في اليوم الثالث من قيام الثورة (١٩٥٢/٧/٢٦) وأعلنت الجمهورية بعد أحد عشر شهرا من هذا التاريخ (١٩٥٢/٦/١٨) . وكان جمال عبد الناصر بذلك أول حاكم مصري مستقل منذ الوف السنين . وتلك نقلة كفية في تاريخ النهضة إذ رافقتها معركة سافرة مع الاحتلال البريطاني انتهت بعدوان السويس ودحره سياسيا في شتاء ١٩٥٦ . وكان ذلك ابدانا بالتخلص من الحليفين الاساسيين المعادين لنهضة مصر : الغرب والاولتوقراطية . اقول « ابدانا » لان الغرب حين جلا عن البلاد كان قد برك امتداده الصهيوني منذ ثمانني سنوات .

اما الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٦ فهي ثورة **الوحدة القومية** التي كانت مصر وسوريا نواتها الاولى ، ثم اقبل الاشتراك المسلح في ثورة اليمن - رغم انفصال سوريا عام ١٩٦١ - برهاننا على ان الثورة القومية للناصرية لا زالت مستمرة . وقد كانت هذه الثورة نقلة كفية في استعادة المعنى الاستراتيجي لاستقلال مصر ( بتأمين بوابتها الشرقية ) من برائن مصور السقوا التي تلت دولة محمد علي .

واما الفترة الواقعة بين عامي ٦١ و ٧٠ رغم الهزيمة العسكرية بينهما وتدهور خطة التنمية الاقتصادية ومعظم الطبقة الجديدة ، فانها تكون **الثورة الاجتماعية** حيث انتقلت السلطة في **شخص قائدها** من تمثيل الطبقة الوسطى موضوعيا الى تمثيل قاعدة اجتماعية اوسع من البرجوازية المتوسطة والصغيرة والفلاحين والعمال . وهي نقلة كفية جديدة في تاريخ مصر الحديث تستجيب لمتغيرات المشهد الاجتماعي المصري طيلة الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن ، حيث اعادت توزيع الثروة الوطنية على نحو اقل ظلما ولا نقول اكثر عدلا ، كما حققت نوعا من التوازن الاجتماعي من شأنه ان يحول دون وقوع حرب اهلية . كذلك فقد كانت التنمية الراسمالية للمجتمعات المستقلة حدثا عملا مستحيلا في ظل التخلف عن « الانتاج الراسمالي العالمي » فالبنية الاقتصادية ومن تم السياسية للغرب ، هي قدر الدول التي تختار بوهم او بقصد طريق التطور الراسمالي .

ولعله من المفيد القول هنا ان الثورات الثلاث الناقصة هي من زاوية مسا ترسيخ متطور للثورة الاولى اي الوطنية ، فالوحدة القومية هي الوطنية ذاتها في بعدها الاقني الاستراتيجي ، والثورة الاجتماعية هي الوطنية ذاتها في بعدها الراسمي الاجتماعي . حينذاك كنا نستطيع ابطار الثورات الثلاث في القول بانها تشكل الثورة الكاملة ، لولا انها جميعا كانت ثورات ناقصة . لا لنقص « شخصي » فسي قيادتها بل لنقص موضوعي .. هو الديمقراطية . ورغم انه يصح القول دائما بان الناصرية او غيرها قد « ورثت » عن الماضي القريب والبعيد ، الا ان صحة هذا القول ناصح التفسير الجزئي ولبس التبرير الشامل ... فحينذاك لا يصبح

القول صحيحا . فالوراثة الاجتماعية ليست احادية الجانب ولا ساكنة ، بل هي متعددة الجوانب وديناميكية التفاعل . ومن ثم لا يصح ان ننسب المسؤولية فسي حالة الخطا التاريخي الى الماضي وحده او الى الحاضر وحده ، بل الى **الحركة التاريخية وقواها الاجتماعية الرئيسية** ، اي قوى الثورة او الثورة المضادة .

اقول ذلك سلفا ، لان الديمقراطية في الثورة او الثورات الناصرية كانت **الانقلاب - الحاضر** الذي ميز في غيابه وحضوره مرحلة تاريخية كاملة في حياة مصر . لقد ورثت الثورة حقا تقاليد غير ديموقراطية في اسلوب الحكم وتخلفسا حضاريا مروعا ، ولكنها على الوجه الآخر ورثت تراثا موصولا من نضال مصر الديموقراطي . ولكن اهم ما ورثته ، ما جاءت من صلبه مباشرة ، وهو ما يمكن الإشارة اليه في ما يلي من نقاط :

١ - اقبلت الثورة من « الجيش » خط الدفاع الاول عن النظام القائم ، وبالتالي فقد كانت « **تنظيما عسكريا سريريا** » . **تنظيم عسكري** ، هذه هي الصفة الاولى ومحتواها غير ديموقراطي على الاطلاق ، بل تسلسل هرمي يخضع فيه المستوى الادنى للمستوى الاعلى في **تنفيذ الاوامر** . ويمكن ان يقال هنا انه لم تكن هناك عدة مستويات في التنظيم حتى عام ١٩٥١ حين تشكلت « **الهيئة التأسيسية للضباط الاحرار** » اي ما يشبه اللجنة المركزية . قبل ذلك كان هناك **القائد الأفراد** ومريئوه من الضباط . مستويان فقط هما القمة والقاعدة . الصفة الثانية هي انه تشكيل من **الضباط فقط** ، ولم يكن للجنود فيه نصيب طالما انه حسب التسلسل الهرمي في الجيش سيكون هؤلاء عند ساعة الصفر مجرد أدوات منفذة اوتوماتيكيا . والصفة الثالثة هي السرية شبه المطلقة حتى يمكن ضمان نجاح الحركة وعدم تصفية اركانها قبل بدء الانقلاب . والسرية تعني في النهاية الافراط في العزلة وتنفيذ التعليمات اكثر من مناقشتها . وباستثناء أنور السادات الذي ضمه عبد الناصر بقرار وافق عليه الجميع عام ١٩٥١ لم يعرف عن اي ضابط آخر انه « **شاهب** » على النظام الملكي والانتكيز علنا ، رغم أنهم جميعا وبدرجات متفاوتة اتصلوا بالتنظيمات المدنية كحزب مصر الفتاة والاخوان المسلمين والمنظمات الشيوعية .

هذه النشأة التاريخية لتنظيم « الضباط الاحرار » كانت نشأة سوسيوثقافية في الوقت نفسه ، اي انها اشتملت ضمنا على محتوى اجتماعي محدد واسلوب في الوعي من شأنهما الاتصال مباشرة بعد نجاح الثورة بتمثيلها الطبقي من جهة وكيفية معالجتها للمسألة الديموقراطية من جهة أخرى .

٢ - اقبلت ثورة الجيش في ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٥٢ بديلا للشارع المصري وليست مكمل له او جزءا منه كما كان الحال في الثورة العربية . الضباط كأفراد جزء من الشعب ، ولكنهم كتحرك راديكالي يستهدف قلب النظام القائم كانوا

بدلاً عنه . والسبب الأول هو تدهور الأحزاب العلنية وفي مقدمتها حزب الوفد الأكثر تجسيدا للشارع الشعبي في الماضي وعجزها عن أن تكون البديل الاجتماعي للنظام بعد أن تورط تكوينها الأساسي في استقبال مصالح طبقية لكبار الملاك والتجار ، المعادية للتغيرات الراديكالية في تكوين الشارع المصري قبل الحرب الثانية وبعدها . والسبب الثاني هو تشرذم الطلائع الجديدة الأكثر تجسيدا لهذه التغيرات ، بحيث أنها لم تحقق الحد الأدنى من الوحدة القادرة على انجاز التغيير في البنية السياسية يتسق مع قوى الإنتاج الجديدة . والسبب الثالث هو أن الطبقة الوسطى كان لا يزال لها دور موضوعي في بناء المجتمع الجديد ، ولكنها فقدت التمثيل السياسي الصحيح مع تدهور حزب الوفد من ناحية ، وانفراطها الأيديولوجي في أحزاب متناقضة المصالح الاجتماعية من ناحية أخرى ، وتشابكتها الاقتصادية المعقدة مع الطبقات القديمة والجديدة من ناحية ثالثة ، ورعيها التاريخي من اليسار من ناحية رابعة ، واعتمادها على وسائل إعلان الرأي أكثر من التنظيم الحزبي من ناحية خامسة ، ومعايشتها المضنية لتخريب الليبرالية من ناحية أخيرة .. ومنذ حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني ، يناير ١٩٥٢ حتى قيام الثورة بعد ستة أشهر ، شهدت مصر فجوة شديدة بين سقوط فعلي للنظام وغيبية فعلية للبديل . عبر عن هذه الفجوة تعبيرا أصيلا عجز الحكم عن الحكم باستقالة عدة حكومات خلال فترة وجيزة وأحيانا فئور تشكيلها ، وعجز الشارع من الحكم . ومن هذه الفجوة دخل الجيش ليصنع تاريخا جديدا .

٣ - كان هذا الجيش قادما مباشرة من أول حرب خارج الحدود تقوم بعد خروجه في عصر الخديو اسماعيل إلى حدود السودان والعجشة . كان قادما من فلسطين ، حيث تمت هزيمته مع غيره من الجيوش العربية في منع الامتداد الغربي - الصهيوني من الولادة ( الشرعية الدولية ) على أرض عربية تمثل ، أمنا وتهديدا ، بعدا استراتيجيا لمصر . هو أذن جيش مهزوم في معركة ضد الغرب بمعنى ما ، ومع العرب بمعنى آخر . ولأنه الجهاز الأكثر حساسية لقضية أمن الوطن ، فإنه عند نجاحه في الاستيلاء على السلطة ، يلزمه هاجس السيادة الوطنية على نحو جديد تماما ، يتصل بفكرة محمد علي دون حلمه الإمبراطوري الذي وصل به إلى اليونان ليصبح أحد عناصر الثورة العالمية المضادة للثورة اليونانية ، ويتصل بالفكرة العراقية التي لم تتحقق قط ، وينفصل تماما عن حسبة سعد زغلول القائلة بأن العرب « صفر + صفر + صفر » ولكنه لا ينفصل عن فكرة تلميذ سعد « مكرم عبيد » حول عروبة مصر . تصبح السيادة الوطنية منذ البدء عند الثورة الناصرية أكثر شمولا جغرافيا من وحدة وأدي النيل باتجاه المشرق فسي موازة الاستقلال الاقتصادي والقرار السياسي من الغرب .

٤ - أن عدم امتلاك « نظرية » مسبقة للثورة لا يشين هذه الثورة ، فلعل الإبداع النظري كان مطلوبا أكثر من « التطبيق » السهل لأحدى النظريات . كما



ان القول بمنهج « الصواب والخطا » دلالة على الاسلوب التجريبي للثورة ، لا يصلح تفسيراً لمقوماتها النظرية ، فاي صواب واي خطأ وما هو المعيار في كليهما ؟ مع ذلك فما سمي بالمبادئ الستة التي اعلنتها الثورة يؤكد خلوها من « الوضوح النظري » الذي يمكن الاشارة اليه بانخفاض مستوى الوعي لدى الضباط الشباب ، على نقيض هذا المستوى لدى الثورة العربية ، اذا كان على درجة رفيعة من النضج . ولكن مأساوية المقارنة تبدو في ان الوعي الناضج عند العربيين رافق هزيمتهم ، بينما **الوعي الفاتح** عند الناصريين رافق نجاحهم . ولا فائدة من القول بان المبادئ الستة المذكورة لم تكن **البرنامج الاصلي** للثورة - كما اشار الى ذلك خالد محيي الدين - فمجرد ضياع هذا البرنامج وفقدانه نهائيا يدل على ان « المبادئ الستة » تمثل الحد الأدنى من الاتفاق النظري وتصوغ علاقات القوى الفكرية داخل صفوف الضباط وتمثل القاسم المشترك لدرجة الوضوح بينهم (٦) .

انعكست هذه المقدمات - ضمن نفعالاتها مع الواقع المتغير - في مجموعة من النتائج العامة التي يمكن تركيزها في نقطة واحدة هي قضية الديمقراطية .

**اول** هذه النتائج هو العودة بمصر الى صيغة **دمج السلطات** . وقد تبلورت هذه الصيغة منذ الخطوة الاولى للثورة في جملة **اجراءات عملية** ، ففي العاشر من ديسمبر ، كانون الاول ١٩٥٣ التي دستور ١٩٢٣ وأعلن دستور مؤقت من ١١ مادة ستة منها عن المبادئ العامة والخمسة الاخرى عن تنظيم السلطة في الدولة ، احداها تطلق يد قائد الثورة في اتخاذ ما يراه لحياتها مع تعيين الوزراء وعزلهم ، واثنان تخولان مجلس الوزراء **تولي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية** . وفي السادس عشر من يناير ، كانون الثاني ١٩٥٦ أعلن جمال عبد الناصر عن دستور

(٦) يقول خالد محيي الدين في ما يمكن اعتباره جزءا من ملكراته تحت عنوان « الصلحات الاولى من قصة ٢٣ يوليو » بجريدة الاهلي عدد ٢٦ يوليو ، تموز ١٩٧٨ ما نصه « ولعلها المرة الاولى التي يكتبني فيها تنظيم باعداد نسخة خطيه وحيدة من برنامجه يطلع عليها العضو الجديد ثم يبيدها على الفور دون ان يسمح له بالاحتفاظ بها . اعدنا مشروع البرنامج انا و**احمد فؤاد** ( اي المفضون اليساريان ) وعرضناه على جمال عبد الناصر فوافق عليه بعد ان تدخل بعض **التمذيلات** .. وكان البرنامج مختصرا للغاية .. صفحة واحدة تركز على **تحليل طبيعة الاستعمار** وتؤكد انه مصدر كل المشكلات والشرور التي تعاني منها مصر . وانه لا يمكن لمصر التخلص من مشكلاتها دون **التخلص من الاستعمار كقواه اول** . كان هذا هو الركن الاول لبرنامجنا . اما النقاط الاخرى قمنا : اقامة **جبهة وطنية** تضم كافة القوى والناصر والاحزاب الوطنية لمقاومة الاستعمار ، اقامة **جيش وطني** نسوي يسمح فيه بترقية الجنود **السوي** ، **تتبع العدالة الاجتماعية** . وقد استطاع هذا البرنامج **الواضح البعد** ان يجتلب الي حركتنا **شباب** عديدين ومن مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية . ومنه صيغت فيما بعد قيام **الثورة المبادئ الستة** » .

جديد جرى الاستفتاء عليه ( مع استفتاء على رئاسة الجمهورية - ويجب ملاحظة ذلك جيداً ) في يونيو ، حزيران التالي ، على أساس الجمهورية الرئاسية ، ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتولى السلطة التنفيذية ، وهو القائد الأعلى للجيش . وعام ١٩٥٨ ألغى الدستور مع الوحدة المصرية السورية وأصدر رئيس الجمهورية بقرار منه « دستور فترة الانتقال » الذي تضيف مادته الرابعة أن يتولى السلطة التشريعية مجلس امة « يحدد أعضاؤه ويتم اختيارهم بقرار من رئيس الجمهورية » . وبعد الانفصال عام ١٩٦١ ظل رئيس الجمهورية مصدر التشريع (٧) حتى أعلن عن دستور جديد مؤقت عام ١٩٦٤ . يجيز لمجلس امة أن يفوض رئيس الجمهورية في إصدار القوانين . بالنسبة للسلطة القضائية فالمعروف « أن سورة ٢٣ يوليو قامت والإحكام العرفية مفرضة منذ حريق القلعة في يناير السابق ، واستمر الحكم العرفي حتى استغني على دستور ١٩٥٦ في شهر يونيو فرفضت ثم عرضت مع الاعتداء الثلاثي في شهر أكتوبر ١٩٥٦ واستمرت حتى صدر الدستور المؤقت في ١٩٦٤ فرفضت ، ولكن حلت محلها تدابير قانون أمن الدولة رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ الذي يمنح رئيس الجمهورية في الظروف العارضة سلطات استثنائية » (٨) . وفي مايو ، أيار ١٩٦٧ وبموجب الدستور فوض مجلس امة رئيس الجمهورية في إصدار القوانين ، وفي الشهر التالي فرضت الأحكام العرفية مع حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

ثاني هذه النتائج هو إلغاء الثورة لبدا الحزبية ، وذلك منذ أعلن اللواء محمد نجيب في السادس من يناير ، كانون الثاني ١٩٥٣ حل الأحزاب السياسية القائمة . ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ بحظر النشاط الحزبي بالنسبة إلى أعضاء الأحزاب المنحلة ( المادة ٢ ) وحظر تكوين أحزاب سياسية جديدة ( المادة ٦ ) . وأعلن الضباط الأحرار في الثالث والعشرين من يناير ، كانون الثاني عام ١٩٥٣ عن تشكيل ما سمي « هيئة التحرير » كتنظيم سياسي للثورة شعاره « كلنا هيئة التحرير » . وفي ٢٨ مايو ، أيار ١٩٥٧ تغير العنوان فيصبح « الاتحاد القومي » وشعاره « الاتحاد ، النظام ، العمل » الذي استمر تنظيميا سياسيا للوحدة المصرية السورية حتى الانفصال . حينذاك فقط سوف نستمع إلى جمال عبد الناصر يقول « أشعر الآن أنه لا بد لي من أن أواجه معكم بشجاعة وشرف أخطائنا التي يسرت للرجعية انقضاضها : ١ - وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية . ٢ - وقعنا في خطأ كبير هو عدم كفاية التنظيم الشعبي ، وكانت نتيجة هذا الخطأ أن الرجعية تسالت إلى التنظيم الشعبي وتمكنت من شل فاعليته الثورية وحوالته إلى مجرد واجهة تنظيمية . ٣ - أننا لم نبذل الجهد الكافي في توعية الجماهير الواسعة بحقوقها . ٤ - أننا لم نستطع أن نطور جهاز الحكم إلى مستوى العمل الثوري .

(٧) طارق البشري - الديمقراطية والناصرية - دار الثقافة الجديد - (القاهرة ١٩٧٥) - (ص ٢٠)

(٨) المصدر السابق ( ص ٢٠ و ٢١ )

٥ - ان بعض العناصر المؤمنة ( بالطبع يقصد الايمان بالثورة ) وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ موقف سلبي من حركة النضال الشعبي ، او لم تجد الموقع الذي تستطيع ان تقف فيه وتسهم باخلاص في توجيه النضال الشعبي » (٩) . ولكننا سنفاجأ في الخطاب نفسه بفقرة تقول « ان التجربة قد اثبتت خطة تكوين الاتحاد القومي الذي فتح ابوابه لتقوى الرجعية ، وبالتالي لا بد من اعادة تكوينه » (١٠) . وهي مفارقة مثيرة لانها لا تنطوي على تناقض لفظي بل على اصرار فسي التمسك بصفة « التنظيم السياسي الواحد » - وليس الحزب - رغم الاعتراف باخفاقه المرير . وهي مفارقة مرة اخرى تنطوي على أفكار البنية الطبقية للمجتمع والجوهر الرأسمالي للاقتصاد . ولا يستطيع احد ان ينكر على الكاتب المصري الدكتور عصمت سيف الدين الدولة ناصريته الموضوعية الناضجة ، ومع ذلك ففي كتابه المهم « الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر » يقول « كان الخطأ الاساسي الذي وقعت فيه الثورة في تجربتها الاولى لحل مشكلة الديمقراطية في مصر هو توهمها انها اذ تتولى الحكم بأشخاص قادتها تكون قد قضت على سيطرة رأس المال على الحكم » (ص ٤٨) ثم يستعرض - وهو استاذ القانون - قوانين الانفتاح الاقتصادي على الرأسمالية المحلية والاجنبية في ظل الناصرية حتى يقول « لو ان مجلسا من كبار الرأسماليين هو الذي كان يحكم مصر لما قدم للرأسمالية والرأسماليين كل هذه التسهيلات والتشجيعات والافراءات والفنائم » ( ص ٨٩ ) وينتهي السى ان الخطأ الاساسي للسنوات العشر الاولى من تجربة الثورة انها « أرادت ان تقضي على سيطرة رأس المال على الدولة فاختارت رأسمالية الدولة ، أسوأ النظم على الإطلاق » ( ص ٩٠ ) . ورغم ذلك فهل استفاد عبد الناصر او الناصرية من اخفاق التجربة التنظيمية المذكورة مرتين ؟ كلا ، ففي الرابع من نوفمبر ، تشرين الثاني وفي الثامن عشر من الشهر نفسه عام ١٩٦١ بدأ الاعداد والتخفيض لقيام « الاتحاد الاشتراكي العربي » الذي استبعد من ناخبه ومرشحيه من أضرت مصالحهم الاقتصادية باجراءات ذلك العام . وقد صدر قانون الاتحاد الجديد وشعاره « حرية - اشتراكية - وحدة » رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ليصبح بتعبير الدكتور سيف الدولة « الحلف البيروقراطي الرأسمالي » ( ص ١٢٤ ) من كتابه المذكور ) ويتبعه آخر للكاتب نفسه انه اطار التحالف واداة السيطرة « للبيروقراطيين والرأسمالية الطفيلية » ، و « اهدرت الرؤية الديمقراطية التي جاءت نسي الميثاق ، واهدرت الاحكام الديمقراطية التي جاءت في الدستور » ( ص ١٢٦ ) . وعاد عبد الناصر الى نقد التجربة بعد هزيمة ١٩٦٧ المدوية على اثر الانتفاضة الشعبية الاولى فسي فبراير ، شباط ١٩٦٨ فأعلن « بيان ٣٠ مارس » مزجرا في وجهه « الطبقة

(٩) من انور عامر - حكم عبد الناصر في النظرية والتطبيق - المكتبة النموذجية - القاهرة ١٩٧١

( ص ١٦٠ و ١٦١ )

(١٠) من عصمت سيف الدولة « الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر » ( ص ٩٨ ) .

الجديدة « منذ عام ١٩٦٥ ومتوعدا « البيروقراطية » بدولة المؤسسات وسيادة القانون ومبثقا على صيغة « تحالف قوى الشعب العاملة » أي التنظيم السياسي الوحيد في الوقت نفسه ، الى ان مات . اعاد بناء الاتحاد الاشتراكي العربي بالانتخاب من القمة الى القاعدة ، ولكن « بيان ٣٠ مارس » ظل جبرا على ورق . وكان قد قال قبل رحيله بخمس سنوات في ١٩٦٥/١/٢٠ « لسنا نستطيع ان نقول ان جيلنا قد ادى واجبه الا اذا كنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها ان نطعن الى استمرار التقدم ، والا فان كل ما صنعناه مهدد بان يتحول - مهما كانت روعنه - الى ثورة لمعت ثم انطفأت . . الى بداية تقدمت ثم توقفت » (١١) وكأنه كان ينبأ بهذا ما حدث . ولكن النبوءة تعني المعرفة . والمعرفة تعني المسؤولية .

**ثالث** هذه النتائج هو الاستعاضة الفعلية عن الحزب او تعدد الاحزاب **بالدولة ذاتها** حتى ان وزير الداخلية كان هو نفسه امين التنظيم فبي الاتحاد الاشتراكي . أضحت الدولة هي الحزب ، فهي الواسطة الوحيدة للعمل السياسي بأجهزتها الادارية والتنفيذية فارتبط « الولاء السياسي بالولاء للدولة كتنظيم ، وامتزج الولاءان ، وتركز النشاط السياسي حول القيادة الفردية الشخصية القائمة على رأس **الدولة والمجتمع** ، واتخذ النشاط السياسي شكل الاوامر الادارية والاستعاضة عن العلاقات السياسية بالصلوات الوظيفية ، فالزعامة مترجمة بالرئاسة ، والولاء ممتزج بالتبعية الوظيفية الادارية . والثورة - كلها - من الناحية التنظيمية - قامت من داخل جهاز الدولة كتنظيم ، فصار جهاز الدولة هو مؤسستها التنظيمية ، وامتزجت السياسة بالادارة » (١٢) ، « فصار جهاز الدولة هو الجهاز السياسي والاداري معا » (١٣) . وقد ادى هذا التراكم في مستويات النظام - بدمج السلطات «فردية القيادة - لان الرئيس هو مصدر التشريع وان يتحول **الرئيس** الى مؤسسة السيادة ، وكلاهما **شخصية واحدة** . اي انه الدولة والشعب معا . والامر نفسه بالتراصف يحكم العلاقة بين التنظيم السياسي الواحد ( الذي هو **مصر كلها** - بل وقد نادى عبد الناصر زمنا بما اسماه **الحركة العربية الواحدة** ) والدولة « فتظهر الدولة والشعب مترادفين في التقرير والتنفيذ . ولم تكن للناصرية حاجة لكوادر سياسية يجمعها التنظيم او تتربى فيه ، فهو ليس جهاز صنع السياسة واتخاذ القرارات كما هو شان الاحزاب ، فلديها جهاز الدولة ويصنع السياسة وتتخذ القرارات في رئاسته ، وتقوم رئاسة الجمهورية والمستويات العليا في الدولة بوظيفة الاحزاب هذه . وهو ليس الجهاز الاساسي الذي يقوم بدور الدعاية السياسية لدى الجماهير ، فان اجهزة الاعلام اللاسلكية والصحافة تقوم

(١١) المصدر السابق ( ص ١٢٨ ) .

(١٢) طارق البشري - المصدر السابق - ( ص ١٣ ) .

(١٣) المصدر نفسه ( ص ٢١ ) .

بدور اساسي في ذلك وتشرف عليها وزارة الاعلام ، وخطب المساجد تشرف عليها في الغالب وزارة الاوقاف ، وهو ليس الجهاز الاساسي لقياس اتجاهات الراي العام بين الجماهير ، انما يقوم بهذه الوظيفة عدد من أجهزة الدولة نفسها . ان الدولة هنا هي الحرب » (١٤) .

**رابع** هذه النتائج هو تحول وضع الصحف الى وضع التنظيم السياسي نفسه ، بل تجميعها القانونية له . ولما كان من المستحيل « الفناء » الصحافة كما حدث للأحزاب ، فقد تحولت الصحف الى « ادارات رسمية » تصب في جهاز الدولة ، واصبح الصحفي « موظفا » كأي موظف حكومي ، يتلقى التعليمات ، حسب التسلسل الهرمي ، من الرئاسة أو وزير الاعلام أو الرقيب في مصلحة الاستعلامات . هكذا « اندمجت » ما تسمى بالسلطة الرابعة في المجتمع مع بقية السلطات في سلطة واحدة « مفارقة » للمجتمع ، فاصبح « الفكر » مرادفا للاعلام ، صدى للصوت الواحد من ناحية ، وامست الصحافة كالتنظيم السياسي عباءة واسعة يلتحف بها الجميع .

**خامس** هذه النتائج بدأت بحادث مبكر عميق الدلالة ، هو شقنق عاملين فسي مصنع نسيج « كفر الدوار » شمال غرب الدلتا ، هما خميس والبقري ، عام ١٩٥٣ ، وذلك لمطالبتهما بحق « الاضراب » للعمال . وبرغم ان القطاع الخاص - اي الانتاج الرأسمالي التقليدي - كان في ذروة ازدهاره ، الا ان الثورة التي اعلنت ضمن مبادئها الستة « القضاء على هيمنة رأس المال على الحكم » قد عاقبت العاملين لمطالبتهما بديموقراطية العمل بين العامل والرأسمالي بالامداد . وكانت الثورة ذاتها هي التي اعتمدت على اضراب واعتصام عمال النقل في أزمة مارس ، آذار ١٩٥٤ في رفض الطريق الليبرالي وهم يحملون لافتات تهتف « لنسقط الحرية » ويطالبون بـ « عدم السماح بقيام الاضراب » و « عدم الدخول في معارك انتخابية » (١٥) . هذان الموقفان صاغا في ما بعد علاقة الدولة بالانتخابات والاتحادات العمالية والمهنية ، اذ اشترطت عضوية الاتحاد الاشتراكي سلفا لعضوية النقابية العمالية او المهنية . وكما اصبح وزير الداخلية ذات يوم امينا للتنظيم السياسي ، كثيرا ما اصبح وزير التعليم تقييا للمعلمين ووزير العمل تقييا للعمال . اي تحقيق الشمولية القصوى بأعلى درجات الاندماج بين السلطات والمنظمات الشعبية والمهنية .

\*\*\*

---

(١٤) المصدر نفسه ( ص ٣٦ ) .

(١٥) جريدة « المصري » ٢٨ مارس ، آذار ١٩٥٤ وراجع تفصيلا لهذه الواقعة التاريخية في كتاب « عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ » للمكتور محمد العظيم ومهان - دار روز اليوسف - القاهرة ١٩٧٦

ان هذه المجموعة من المقدمات والنتائج قد صاغها سياقاً جديداً من الثوابت والمتغيرات من الماضي والحاضر من الأفعال وردود الفعل من الخارج والداخل بما يتشابه مع بعضه البعض على نحو بالغ التعقيد ، بحيث لا يصبح السؤال « هل كان عبد الناصر دكتاتورا » (١٦) وارداً ، لان السؤال الاهم والاكثر إلحاحاً : ماذا اضافت الناصرية ( بهزائها قبل انتصارها ) من ابعاد واعباء على قضية الديمقراطية في مصر ؟

اضافت **اولاً** ان استقلال الإرادة الوطنية للمصريين ، هو مقدمة المقدمات لاي صيغة ديمقراطية جديدة ، من شأنها تنظيم علاقات القوى الطبقية في المجتمع . واستقلال هذه الإرادة لا يتحقق الا باستبعاد القوى الأجنبية المباشرة ( الاحتلال ) وغير المباشرة ( الاقتصاد ) والركائز المحلية لهذه القوى ( النظام الملكي والكمبرادور ) .

واضافت **ثانياً** ان الإرادة المصرية هي « الإرادة العربية في شعب مصر » ، فالسيادة الوطنية لمصر لا تتحقق الا عبر السيادة القومية للعرب والارتباط الجدلي العميق بين الاقليم والامة .

واضافت **ثالثاً** ان الإرادة المصرية هي ارادة اوسع جماهير الشعب في الإنتاج الوطني والقومي ، بحيث لا تكون هناك هوة بين قوى الإنتاج وعلاقات الانتاج . . وبحيث يصبح التحول الاجتماعي لردم هذه الهوة استكمالاً لموضوعها للاستقلال ، لا تجاوزا له الى انحياز طبقي ، بل الى انحياز **لنهضة المجتمع ككل** .

تلك هي **الابعاد** ، ولكن **الابعاء** كانت خطيرة . كانت **اولاً** تحويل الجيش من اداة للتغيير الى نموذج في بناء **السلطة والمجتمع** ، بمعنى آخر **عسكرة الحياة المعنوية** . ثم انتقل النموذج **ثانياً** من الفرضية الفكرية لقائد الثورة الى التحقق الاجتماعي ، بانتقال مجموعة كبيرة من العسكريين الى الحياة المدنية في مؤسسات القطاع العام **مكافأة** لهم على **احداث التغيير** ، فاصبحوا جناحاً اجتماعياً له مصالح محددة من شأنها **تجسيد التغيير** . ولان « الإدارة » اختيرت لهم واختاروها مكاناً في علاقات الإنتاج ، فقد كان التشابك بينهم وبين التكنوقراط من جهة والبيروقراطية من جهة اخرى ضرورة لازمة . كما كان الارتباط بين العناصر الثلاثة والعمليات الكمبرادورية مساراً طبيعياً . هكذا تشكلت نواة ما دماه عبد الناصر نفسه عام ١٩٦٥ ( تاريخ نهاية خطة التنمية وبداية التدهور الاقتصادي ) بالطبقة الجديدة التي لا راس مال **انتاجي** لها ، ومع هذا كانت تملك كافة سلطات التقرير وقنوات التنفيذ . وبالتالي لم يكن لها مصلحة مطلقاً في « الرقابة » من ناحية او « مشاركة » الآخرين فسي

---

(١٦) للمكتور عصمت سيف الدولة - دار المسيرة - بيروت - تاريخ النشر غير مثبت .

صنع القرار . لم تكن لها اية مصلحة في اية صيغة ديموقراطية . بل كان التنظيم السياسي الواحد والذي يجمع « مصر كلها » هو وسيلتها لتببيع الصراع الاجتماعي ومحاولة تجميده ، لانه ينفي العمل الديموقراطي خارج علاقات الانتاج . هذا البديل المندمج في السلطة والمنفصل عنها في آن ، يحقق **مباركة** القرار العلوي دون **المشاركة** في صنعه . وفي التنفيذ يعتمد تلقائيا عن **الرقابة** عليه . كذلك الصحافة وبقية اجهزة الاعلام ، والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات « الشعبية » .

الليبرالية الاقتصادية المطلقة في السنوات العشر الاولى من الثورة لم تنعكس في الحدود الدنيا لليبرالية السياسية . والخطط الاقتصادي الموجه نسبيا في السنوات التالية لم ينعكس في الحدود الدنيا للديموقراطية الشعبية . هكذا بقيت الثورة في عهدها او في مراحلها الثلاث ( الوطنية - القومية - الاجتماعية ) ثورة ناقصة . تنقصها الحلقة الرئيسية في النضال **الوطني والقومي والاجتماعي** ، وهي الديموقراطية . لقد اتاحت لها فرصة الابداع النظري في استخلاص صيغة ديموقراطية جديدة على العالم المتخلف ، **لتحدي الاستقلال والنهضة** ، ولكنها فون على نفسها الفرصة .. فلم تدرك قط ان لا ديموقراطية وطنية ولا ديموقراطية قومية ولا ديموقراطية اجتماعية ، بغير ديموقراطية سياسية .

وكان ثمن غياب هذه الحلقة الرئيسية التي تربط بين المستويات الاخرى للديموقراطية ( منجزات الاستقلال والوحدة والتنمية ) فادحا .. على مصر والعرب والعالم « الثالث » جميعا . لا تقصد الوف الشهداء المصريين والعرب في ساحة النضال الديموقراطي وعشرات الالوف في ساحة الصراع الوطني والقومي . بل تقصد هزيمة **الاستقلال المصري والعربي** عام ١٩٦٧ وهزيمة **النهضة** في انقلاب ١٩٧١ وهزائم العالم الثالث التي توالى . فكما كانت مصر الناصرية نموذجا رائدا لنهضة العالم المتخلف بعد الحرب الثانية ، كانت ايضا مفتاح السقوط مع السبعينات .

### ٤ - ديموقراطية الانقلاب

بحكي الرئيس السادات في ما يشبه « الاعتراف » ان انقسامنا داخل مجلس الثورة قد حلت فور قيامها حول اسلوب الحكم في المستقبل ، وهل يكون ديموقراطيا او دكتاتوريا ، فوقف عبد الناصر وحيد في صف الديموقراطية ( والمقصود بها في السياق الليبرالية ) بينما وقف الآخرون **جميعا** في صف الدكتاتورية ، فاستقال عبد الناصر وعاد الى منزله ، فراجع « الآخرون » عن

رايهيم ، فتراجع هو (١٧) . حدث ذلك في بداية الثورة ، ولم تمض شهور الا وكان مسلسل الاجراءات المعادية للديموقراطية قد بدأ حتى بلغ ذروته في مارس ، آذار ١٩٥٤ حيث كان المشهد هكذا : عبد الناصر و « الآخرون » يقطعون الطريق على الليبرالية ، والضابطان اليساريان خالد محي الدين ويوسف صديق يقفان الى جانبها وقد انتهى امرهما بنفي الاول الى اوروبا وسجن الثاني (١٨) .

قرب « نهاية » الثورة - بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ - حاول عبد الناصر ، كما تقول الوثائق المتوفرة الآن (١٩) محاولة مضنية لبناء « الحزب الثوري » او « الطليعة الاشتراكية » . وفي ليلة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ تساقط هذا الحزب لدى الضربة الاولى من قوى الثورة المضادة داخله ، فقد كان ممدوح سالم محافظ الاسكندرية الذي تولى وزارة الداخلية ، واليحيي ناصف قائد الحرس الجمهوري ، والفريق محمد احمد صادق رئيس اركان القوات المسلحة ، فضلا عن الرئيس السادات نفسه ، من الاعضاء البارزين في « الحزب السري » . كان سرا على الشعب لا على الثورة المضادة ، وكان اهم الاعضاء فيه « يعينون » في مستوباتهم بحكم « وظائفهم » في الدولة لا بأي معيار آخر . لذلك سقط ، ولم يكن لسقوطه اي صدى . سقط سرا كما أقيم .

معنى هاتين الواقعتين ان الثورة الناصرية في مرحلتها : الليبرالية الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي المركزي ، لم تنجح قط في اقامة ليبرالية سياسية للمرحلة الاولى ولا حزب ثوري للمرحلة الثانية ، وفي مرحلة وحدتها القومية مع سوريا كان غياب الديمقراطية من بين اهم عناصر الثغرة التي نفذ منها « الانفصال » . والاهم من ذلك كله ان الواقعتين تؤكدان « ليبرالية » عبد الناصر في المرحلة الاولى و « ثوريته » في الثانية ، دون أن يتمكن مطلقا من اقامة الليبرالية او الحزب الثوري . فليست القضية هي « النوايا الشخصية » او « التركيب المواجهي » لقائد الثورة . وليست القضية بالمقابل من ثوابت الخصوصية الاجتماعية

---

(١٧) من د. عصمت سيف الدولة في « هل كان عبد الناصر دكتاتورا » ( ص ٢١ ) ولكن احمد حمروش يروي القصة ذاتها على نحو اكثر دقة بصفته احد « الضباط الاحرار » فيؤكد صحبة الواقعة مضيفا ان خالد محي الدين ويوسف صديق كانا الى جانب عبد الناصر في الاصرار على « الديمقراطية » حينذاك - راجع كتابه « قصة ثورة ٢٣ يوليو » - الجزء الاول ( من ص ٢٦١ الى ص ٢٨٢ ) .

(١٨) من د. عبد العظيم رمضان - عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤ ( ص ١٥٨ و ١٥٦ ) .

(١٩) راجع ، مثلا ، « اوراق ناصرية في ملف سري للغاية » - وفاق قدم لها د. رفعت السيد - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥



المصرية (٢٠) . وانما هو **انفراد الطبقة الوسطى المصرية بالحكم طيلة الثورات الناصرية الثلاث** ، كرد فعل عنيف على وجودها المهدد والمتداخل مع الطبقات العليا والقهر الاجنبي طيلة الثلاثة ارباع القرن السابقة على استقلالها . وكرد فعل عنيف على تعاطف الطبقات الشعبية طيلة الثلاثين عاما السابقة على ثورة ١٩٥٢ . ورغم تناقض الناصرية مع شرائح من الطبقة الوسطى حول « اسلوب » التطور الرأسمالي، ومن ثم حول « اسلوب الحكم » ، الا أن حصيلة المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة الوسطى كانت الانفراد بالحكم دون امان للنظر في ان **الانفراد الطبقي** فسي المجتمع يقود في ظل التخلف الى **انفراد فتوي** للسلطة ( او ما يسميه البعض بالاسلوب الدكتاتوري ) .

على اية حال فقد أدى ثلث الطبقة الوسطى المصرية من ليبرالية النظام الملكي والتي كبلتها في قيود الاحتكارات الاجنبية وأرستقراطية الارض معا الامر الذي افاق تطورها الطبيعي اكثر من مرة ، قد سمح لها في السنوات العشر الاولى من الثورة **بالاستقلال** لدرجة الانفراد ، ولكنه من جهة اخرى لم يمنحها حرية الحركة السياسية . كذلك أدى وعيب هذه الطبقة من الجماهير الشعبية الى **تأميم** الديمقراطية مع التأميمات الاقتصادية للشرائح العليا من البرجوازية ، الامر الذي عزز استقلالها دون **انجاز النهضة** التي لا يمكن ان تكون في ظل المتغيرات الاجتماعية التالية لثورة ١٩٥٢ نهضة وحيدة الجانب ( الاقتصادي مثلا ) او وحيدة العائد ( الى الطبقة الوسطى مثلا ) .

هكذا انتهت الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر مرتين عام ١٩٦٧ بالهزيمة العسكرية وعام ١٩٧١ بالانقلاب الدستوري ، وقد مهلت موضوعا الطريق وتقيضه معا : اما « **ثورة ثقافية** » شاملة تستأنف النهضة بأقصى درجات الراديكالية الاقتصادية وأقصى درجات الديمقراطية السياسية معا وفي وقت واحد ، واما **ثورة مضادة** تكرر السقوط الاقتصادي والاجتماعي بالانفتاح المطلق على الاحتكارات الغربية لدرجة التبعية ، والانفتاح السياسي على الشرائح الاجتماعية القادرة على انجاز هذه « التبعية » .

وأدت تراكمات الانفراد الطبقي بالنظام والانفراد الفتوي بالسلطة الى حسم الصراع لمصلحة الطريق الثاني ، المضاد لطريق الثورة الثقافية .

**الحقيقة ان مصر - السادات ، ليست ثورة مضادة للناصرية كما توحي**

---

(٢٠) في رواية « القاهرة الجديدة » للروائي المصري نجيب محفوظ ( وقد نشرت للمرة الاولى عام ١٩٦٤ ) يقول على لسان احد شخصياته إن أي مذهب سياسي حين يطبق في مصر يتحول الى دكتاتورية .

بملك أحداث ليلة ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ . لقد كرسست فحسب سقوطا وقع فسي الخامس من حزيران ١٩٦٧ وحالت دون اعلانه الشخصية التاريخية لعبد الناصر . وكانت قوى الثورة المضادة على أهبة الاستعداد في التاسع من حزيران ذلك العام ، حتى ان جدران الاتحاد الاشتراكي في كثير من المواقع قد احتلتها صورة « زكريا محي الدين » الذي رشحه عبد الناصر في خطاب تنحيه للتفاهم مع الاميركيين . وما قامت به الجماهير المصرية تلك الليلة من زحف اسطوري غير منظم لتتبع عبد الناصر من الاستقالة ، كان رفضا عفويا لانقضاء الثورة المضادة على الحكم ، مع « أمل » غامض في احتمالات ثورة ثقافية ما عبرت عنها الجماهير بكلمة « التغيير » و « استمرار الثورة » وما الى ذلك من شعارات . لقد أعطت الجماهير قائد الثورة الناقصة - والمهزومة في أيام ستة - قرصة العمر ليجري بنفسه هذا التغيير . ولكن « قلب » الجماهير كان في واد ، و « عقلا » لا يستطيع ان يدرك « الاستحالة الموضوعية » المستقلة عن الامل ، لان يتم التغيير بفرد ، وبهذا « الفرد » على التحديد ، او بهيكل طبقي حاكم ، هو هذا الهيكل بالذات .

كان الطريق مفتوحا ، لا من شرق السويس الى القاهرة امام العدو العسكري فقط ، بل من الاسكندرية الى اسوان امام العدو الطبقي والوطني ايضا . . **الاجلورية** كانت الفعل الوحيد القادر على ملء ذلك الفراغ الميت بين عامي ٦٧ و ١٩٧١ والذي يمكن تسميته باللاثورة ( نقافية ) واللاثورة ( مضادة ) .

**والحقيقة الثانية هي ان مصر - السادات ، ليست ثورة مصرية مضادة ، بل الثورة العالمية المضادة للعرب في مصر . .** فطالما ان التاريخ الاجتماعي للمصريين يخلو من الحرب الاهلية ، فانه يخلو من الثورة الوطنية المضادة في الوقت نفسه . وهي احدي العناصر الفريدة في تكوين « الخصوصية المصرية » ان الثورات المضادة التي عرفتها مصر ، هي تداخل اجنبي مع فئات اجتماعية بلا جدور ثابتة كالشرائع الكمبرادورية (٢١) . وعندما يقع الحسم من جانب هذا التحالف بين ما هو اجنبي وما هو محلي ( ولا اقول وطني ) ، فانه يستقطب الى دائرته فئات اجتماعية اوسع ، حتى تلك التي تتناقض مصلحتها الاستراتيجية مع جوهر المصالح الاستراتيجية للتحالف الجديد . وينجح هذا الاستقطاب غالبا بحكم الثوابت التاريخية كتداخل الثورة والثورة المضادة في سياق اقتصادي وسياسي شبه موحد ، وهو ما تميزت به نشأة وتطور البرجوازية المصرية . وكافتقار « الطبقة » السى الحزب بالمعنى الاصطلاحي للتنظيم الانضباطي ، والميل الدائم الى « وعاء تنظيمي واسع » يحتوي ويفرز كل التناقضات . وكعبادة الشرعية .

---

(٢١) على عكس « الثورة » في مصر ، فانها لا تستورد ، ولاثورة عالمية غير قابلة للتصدير الى مصر رغم اقتناع مصر على الفكر وتفاعلها مع التجارب ، ولكن الثورة المصرية ، هي بالضرورة ثورة مصرية من صنع العناصر والعوامل المحلية في باطن الارض الاجتماعية المصرية .

ولا شك ان الثورة المضادة في مصر منذ بداية السبعينات ، قد عثرت على طريقها المهد دون عناء كبير : غياب الديمقراطية في الثورة الناصرية كحلقة رئيسية قابضة على زمام التحرير وعجلة التنمية . بغياها تنكش « الارض » داخل الاقليم وتنزل عن الامة ، وتتحول التنمية من مجتمع الانتاج الى مجتمع الاستهلاك ، فتصبح تنمية للاستيراد والتصدير الحر من قيود « الوطن » و « المجتمع » لمصلحة رأس المال الاجنبي والكبرادور المحلي .

هكذا كان ويجب ان يظل السؤال : هل من الممكن مصر - السادات ان تحقق « الديمقراطية » ؟

والجواب **النظري** انه من المستحيل لانقلاب الثورة المضادة ان يستخدم سلاحا ضده ولا يتفق مع هويته الاجتماعية ووظيفته السياسية وهدفه الاقتصادي . فالديموقراطية في الثورة الناصرية عنصر **فالقوى** حقا ، ولكنها في الثورة المضادة عنصر **مضاد** لولادتها وبقائها واستمرارها . لذلك ما كان يمكن لانقلاب السادات ان يؤدي لا الى الليبرالية البرجوازية ولا الى الديمقراطية الشعبية ، فضلا عن التفكير في ابداع ديموقراطي اصيل يتجاوز النماذج العالمية القائمة دون الانفلاق عنها . لماذا ؟ لسبب يدخل في صميم الخصوصية الاجتماعية المصرية ، وهو ان الديمقراطية تدمم بالضرورة التيار الأكثر تقدما لنهضة المجتمع ككل ، ولطبقات المنتجة على وجه الخصوص . ولسبب يدخل في صميم المرحلة التاريخية التي عاش الانقلاب في اطارها ، وهو تصفية **الثورة الوطنية** تصفية شاملة للتحرير والتنمية ، بتراجع **الأرض** لان تصبح خطا جغرافيا على خريطة وان يتراجع هذا الخط نفسه الى حدود « الاقليم » في خط مواز للاقتصاد حيث يصبح رأس المال بلا جنسية ولا جذور محلية بل جرم صغير يدور بحكم قوانين الجاذبية الرأسمالية في فلك المجموعة الأقوى والأكبر والأكثر انتاجا من الاحتكارات الدولية .

ليست هنالك اية مصلحة موضوعية لمصر - السادات ، فسي تحقيق الديمقراطية ، لانه لا مصلحة للاحتكارات العالمية ولا رأس المال الصهيوني ولا الكبرادور المصري في الديمقراطية . . التي تمثل لهذه الاطراف الثلاثة نقيضا موضوعيا ، لا في الوسائل فقط ، بل في الغايات اولا واخيرا .

واذن ، فما الذي جرى في مصر - السادات ذات يوم باسم « الديمقراطية » وذات يوم آخر كان دكتاتورية سافرة ؟

هنا نضع جوابنا النظري السابق امام الاختبار **المحلي** لمسيرة الديمقراطية المصرية في ظل مصر - السادات ، طيلة السنوات الثماني الماضية . قبل ذلك يجب التفصيل قليلا في شان حقيقتين سبقت الاشارة السريعة اليهما :

● الاولى هي ان الثورة المضادة في مصر ليست ثورة على الناصرية اصلا .

والمقصود بإضافة كلمة « أصلا » هنا التأكيد بأن الثورة المضادة هي ضد الناصرية **ضمننا وفرعا** ، ولكنها في الأصل حرب وقائية ضد الثورة الأشمل الكامنة والممكنة ، الثورة الثقافية التي تستعيد الديموقراطية الغائبة عن الناصرية ، فتستعيد معها كامل التحرير وكامل التنمية أو التقدم الاجتماعي . وإذا كانت الثورة المضادة ليست ضد الناصرية أصلا ، فهي أيضا ليست **استبدادا** لها حتى أن البعض يصل في **تبريره** - ولا أقول تفسيره - لمصر - السادات أن ثورة ١٩٥٢ ذاتها كانت ثورة مضادة ، وبالتالي فما جرى هو امتداد طبيعي لها . أن ما جرى طبيعي طالما أنه وقع أولا ، ولكنه طبيعي أكثر لأن الثورة المضادة استغلت **نقص** الثورة الناصرية فزادته **نقصا** ، بينما كان على الثورة الثقافية أن **تكمله** وتسد الثغرة . وفرق كبير بين **استغلال** الثغرة المفتوحة للنفاذ منها ، و**الامتداد** . أن الامتداد الوحيد الذي كان ممكنا نظريا هو الثورة الأكثر راديكالية ، والتي ما كان سيقوم بها الجهاز الناصري الحاكم حتى أيار ١٩٧١ . **حتمية** الثورة المضادة هنا مسألة هي الأخرى ممكنة النظر ، أما الامتداد فلا . لقد برهنت الثورة الناصرية طيلة ثمانية عشر عاما فسي معارك دامية وباهظة ضد الاستعمار أنها ثورة **وطنية** لم تنجز لأسباب عديدة **الثورة الديموقراطية** . ولا يمكن لهذه الثورة أن تلد **ثورة الاستعمار** نفسه ضد **الثورة** ، وأن هيات موضوعيا لهذه الثورة المضادة أسباب النجاح .

● الحقيقة الثانية هي أن ما وقع خلال السنوات الثماني الماضية هو ثورة عالمية مضادة للعرب في مصر . مصر ليست سوقا مغرية للاستثمارات العالمية ، ولا بها من « الطاقة » والموارد الطبيعية ما يمكن نهبه أو الصراع من حوله . مصر باختصار ، هي أقوى الحلقات في الثورة العربية المعاصرة لأسباب تعود الى كونها « المفتاح » الرئيسي للبوابتين العربية والأفريقية ، يؤازر الموقع الاستراتيجي لهذا المفتاح نقل اجتماعي ووزن حضاري لهما إشعاع ثقافي قوي ( بمعنى صناعة النماذج والأنماط الحياتية ) . أما لبنان فرغم ما يتوفر له من موقع وإشعاع ، فإن تركيبيه الاجتماعي - الاقتصادي جعل منه أضعف الحلقات في الثورة العربية المعاصرة .

ولقد اغلق عبد الناصر مينيته على المشهد الاول للثورة العالمية المضادة - شبيهة انقضاؤها على كرسيه بالذات - وكان يظن بقمة **إيجول** ، سبتمبر ١٩٧٠ أنه قد اسدل الستار على المأساة .. ولم يكن يدري أنه قد شاهد فحسب برولوج المسرحية الدامية ، إذ بوفاته قد فتح الستار عن أخطر فصولها . كان النفط العربي ولا يزال ، وكانت الممرات الملاحية العربية ولا تزال ، وكان الموقع الاستراتيجي لعرب الشرق الاوسط المحاذي لبطن الاتحاد السوفياتي ولا يزال ، مناطق النفوذ التقليدية للاستعمار القديم ومناطق النفوذ نفسها للاستعمار الجديد . وكان النموذج المصري في الاستقلال والتنمية والنموذج اللبناني في ليبرالية المجتمع الطائفي ، يستكملان - وبما دون قصد - بعضهما البعض رغم كافة التناقضات بينهما ، في مواجهة النفوذ الغربي والعنصرية الصهيونية . وكانت المشكلة .

الفلسطينية بعد هزيمة ١٩٦٧ بسنوات قليلة قد تجسدت في **القاومة الفلسطينية** من لبنان . وسرعان ما اقبلت **ثورة مايو** السودانية عام ١٩٦٨ و ثورة تموز العراقية من العام نفسه و ثورة الفاتح من سبتمبر في ليبيا عام ١٩٦٩ من قلب الهزيمة رداً ضمنيا عليها حتى كادت مع حرب الاستنزاف المصري ان تصبح فعلا مجرد «نكسة» كما دماها عبد الناصر . حينئذ كان لا بد من **مبادرة جنونية سريعة تحفظ الطاقة للغرب الصناعي وتحمي معرات هذه الطاقة وتحرس على موقع الامن الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الاوسط** . اي كان لا بد من توجيه **هزيمة استراتيجية** **للعرب في مصر ولبنان على وجه التحديد** ، في اقوى حلقات الثورة العربية المعاصر وفي اضعفها معا ، ضرب « **الفتاح** » و « **النموذج** » و « **الصمود** » في مصر ، وضرب الليبرالية الطائفية والمقاومة الفلسطينية في لبنان .

ولما كان عهد تحرك الاساطيل والتورط الاجنبي المباشر ، قد ولى مع حرب فيتنام ، فقد كانت العناصر المحلية في كلا البلدين على اهبة الاستعداد لتلقي الاوامر وتنفيذ التعليمات تنفيذا يتكيف مع ظروف كل بلد : انقلاب دستوري في مصر وحرب شاملة في لبنان . وليس صدفة ذلك التزامن المثير بين احداث البلدين . وهكذا كان . فالهدف الاستراتيجي والمباشر من الثورة العالمية المضادة قيهما هو **الامة العربية** ، ولكن وسيلة هذه الثورة الوقائية ضد **ثورة تقاليدية** تختصر كانت القاهرة وبغروت .

ومن المفارقات المأساوية ان مصر - السادات قد اوجت زمنا بالديموقراطية ، بينما اوحى لبنان بانه قد ذهبها . من المفارقات ايضا ان البعض قد توهم ان مصر يمكن ان تصبح لبنان - البديل .

## ٥ - قبشة مصر ؟

مشهدان دراماتيكيان اقدم عليهما نظام « **الانقلاب** » مع بداية السبعينات : حين قرر الرئيس السادات هدم معتقل « طره » كرمز لتحطيم معسكرات الاعتقال الناصرية ومدم العودة الى عهد « **الاجرامات الاستثنائية** » . وحين توجه وزير الداخلية ومعه حشد من الصحفيين المصريين والاجانب ليشاهدوا « **حرق** » الاشرطة التي سجلت عليها اجهزة الامن الناصرية الاحاديث الخاصة لبعض الشخصيات . ولم ينتبه احد حينذاك الى الظاهرة المزدوجة في المشهدين : شقها الاول ان الهدم الرمزي لسجن « طره » - الذي يقع جنوب القاهرة وشمال الضاحية حلوان - لم يكن يعني مطلقا ان السجون في مصر تحولت الى حدائق ، بل كان يعني « **الافراج** » عن بقايا « **الاخوان المسلمين** » الذين كانوا قد حبسوا بموجب احكام قانونية منذ عام ١٩٦٥ على اثر محاولتهم المسلحة لاغتيال عبد الناصر . وكذلك الافراج عن بعض الجواسيس الاسرائيليين والمصريين ، ومن الكاتب المصري

مصطفى أمين الذي كانت إحدى المحاكم قد أصدرت بحقه عام ١٩٦٥ أيضا حكما بالسجن لمدة ١٥ عاما لاتهامه بالتخابر مع أجهزة الامن الاميركية . الشق الثاني للظاهرة ان الحرق الرمزي لشرطة التسجيل المباحثية قد برهن بالدليل الدامغ على ان « التصنب » الذي كانت تمارسه أجهزة الامن الناصري ، كان من نصيب الغالبية الساحقة من الشخصيات الديموقراطية واليسارية . . حتى ان الكاتب اليساري لطفي الخولي وزوجته والسيدة نوال المحلاوي سكرتيرة محمد حسين هيكل - حتى عام ١٩٧٠ - وزوجها قد دخلوا السجن عدة شهور ولم بفرج عنهم الا بعد وفاة عبد الناصر ، بموجب تسجيلات صوتية مارستها الاجهزة المذكورة لزبارة عائلية ضمت الاربعة .

ايا كان الامر ، فقد كان المشهدان الدراماتيكيان بعد سقوط المجموعة الناصرية عام ١٩٧١ ، يوحيان كما لو ان النظام الجديد قد شد العزم على « لبننة مصر » اي اسنلهم النموذج الليبرالي في الحياة السياسية للمجتمع . وكان من شأن هذه المظاهر ان تنال رضا المصريين الذين عانى بعضهم الولايات في ظل تأميم الديموقراطية لمصلحة الفئة - لا الطبقة - ومصصلحة الفرد ، لا النظام .

ولكن المشهد الدراماتيكي في مزرعة سجن طره لم يكن في واقع الامر بشير الى لبننة مصر الا من حيث المظهر الخارجي ، بينما كان يشير الى « سعوديتها » من حيث المضمون السياسي للمفرح عنهم . تلك كانت اشارة الى المستقبل . بينما كان مشهد حرق الاشرطة في ساحة وزارة الداخلية مجرد تندب بالماضي ومحاولة استغلاله باحتواء اليسار ، وتذكيره بالذي كان ، كان المشهد في حقيقته دعوى لليسار بان يفوز « بحريته » في حدود النظام و « لتكريس » الانقلاب وتعميده من كافة القوى الساسية في البلاد .

بالاضافة الى « جوهر » المشهدين السلي لم ينتبه اليه الكثيرون في الوقت المناسب ، لم يلحظ الجميع ذلك التواري المحكم في القرارات والاجراءات منذ بداية الانقلاب . . ~~فالبداية~~ التي قدمها السادات العالم في شباط ، فبراير ١٩٧١ وقانون الاستثمار العربي والاجنبي الذي صدر في ايلول ، سبتمبر ١٩٧١ ليسا منفصلين عن بعضهما . والمبادرة الاولى تؤكد هوية الانقلاب من قبل نكريسه في مايو ، أيار ١٩٧١ والمبادرة الثانية تؤكد هويته الاقتصادية بعد الاطاحة بالمجموعة الناصرية من السلطة في ذلك التاريخ . كانت المبادرة الاولى بداية الانفتاح السباسي على « الغرب » و « اسرائيل » ، وكانت المبادرة الثانية بداية الانفتاح الاقتصادي . وا قبل الاستفتاء عن الخبراء الموفات عام ١٩٧٢ بداية الانفتاح العسكري . وما أن انتهى عام ١٩٧٢ وما كاد ينبثق عام ١٩٧٣ حتى ماجت مصر بحركة الطلاب والمتقنين وتقيضها الفتنة الطائفية . هنا اعطت « ليبرالية » النظام الجديد اولى ثمارها او ما سمي بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ « بشأن حماية الوحدة

الوطنية » . وقد لوحظ أن القانون الجديد في مادته الثانية أن « الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم **الوحيد** المبرر عن تحالف قوى الشعب العاملة » . ولم يكن هناك نص في الوثائق الدستورية السابقة ، بما فيها دستور الانقلاب ذاته ، على أن الاتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الوحيد ، رغم أنه عمليا كان كذلك . ولكن المقصود بالإضافة الجديدة هو مواجهة الأشكال التنظيمية المستقلة عن السلطة والتي ولدت كمعارضة قائمة وأخرى محتملة للنظام الجديد . وقد جاءت المادة واضحة وقاطعة ، حين قالت : « ولا يجوز إنشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي أو منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقا للقانون » . فقلد ولدت الناء انتفاضة الطلاب والعمال والمتقنين اشكال تنظيمية جديدة تماما ومستقلة عن الاطر الرسمية سواء في النقابات المهنية او الاتحادات الطلابية والعمالية كاللجان الوطنية والمؤتمرات المستمرة الانعقاد والتسيير الدائمي للمصانع وغير ذلك . وهي اشكال من التنظيم المستقل ايضا عن المنظمات السرية يسارا أو يميناً . وقد تنبه النظام الجديد في وقت مبكر الى خطورة هذه « **المبادرات** » التنظيمية التي تشكل في مجموعها **رقابة ايجابية** على محاولاته الحثيثة حينذاك في « الاحتواء » . . كان من شأن هذه الرقابة الشعبية تمزيق اقنعة الاحتواء العلوي بالواجهة من اسفل . لذلك جاء « الابداع الفكري » لدى العقيلة الانقلابية بأن يرثي القمع ثياب القانون . . فلا معتقلات ولكن السجون مفتوحة في ظل سيادة القانون . والقانون ممكن الصدور في أي وقت ، حتى اذا تعارض مع المبادئ الأساسية لحقوق الانسان والقيم الرئيسية في الدستور ، فانه « المظلة » الواقية من الهزات . هكذا اقبلت المادة الثالثة من القانون الجديد « تعاقب بالحبس كل من انشا أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . . وكل من انضم . . او اشترك فيها . ويعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات . . . » والمادة الرابعة تعاقب بالحبس « كل من عارض الوحدة الوطنية للخطر » والمادة الخامسة تفرغت لكل « من اذاع عمدا اخبارا أو بيانات أو اشاعات كاذبة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية » .

ولا بد هنا من استقبال القانون الجديد في سياق ثلاث ملاحظات رئيسية : **الاولى** أن مواد العقوبات في القانون مستوحاة بكاملها من المواد التي أضافها اسماعيل صدقي باشا الى القانون المصري في مواجهة الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني والعرش ، ولكن مع تعديلات أساسية . فالقانون المعادي للحرريات فسي ظل الملكية والانتكيز وحكومات الاقلية كان يشترط في المادة ٩٨ عقوبات أن يرسي تلك الهيئات او المنظمات المشار اليها « الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات او الى القضاء على طبقة اجتماعية او الى قلب نظم الدولة الأساسية . . متى كان استعمال القوة او الارهاب ملحوظا في ذلك » . كذلك المادة ٩٨ ب من القانون القديم نفسه تعاقب الترويج « لتغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية او لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات . . الخ » . والملاحظ

هنا ان القانون « الدكتاتوري » القديم كان اكثر ليبرالية من القانون الجديد لانه لا يجرم قيام المنظمات والهيئات والجمعيات بحد ذاتها . بل لقد صدر في ظل حياة حزبية مترف بها في الدستور والقانون معا ، ولكنه يجرم هدفا محسدا هو « سيطرة » إحدى الطبقات ، ووسيلة محددة هي « العنف » . أما القانون الجديد فيتكلم من هدف بالغ التعميم وبلا تعريف دستوري او قانوني هو « تعريض الوحدة الوطنية للخطر » . فما هي هذه الوحدة الوطنية ، ومتى تصبح عرضة للخطر ؟

هنا ترد الملاحظة الثانية التي يمكن الحصول عليها من تقرير لجنة الشؤون التشريعية حين نقرا ما نصه « .. وتنفيذا لما اعلنه السيد رئيس الجمهورية قسي خطابه بالجلسة الافتتاحية للمؤتمر القومي في هذا الدور من ضرورة صيانة الوحدة الوطنية بدموية مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانونا للوحدة الوطنية .. » (٢٢) . اي ان تعريف « الوحدة الوطنية » التي قد تصل فيها العقوبة لدرجة « الاشغال الشاقة المؤبدة » ومعياريها ايضا هو رئيس الجمهورية وتقديره للامور . ولا بد من ان نركز هنا على ان الرئيس هو الذي دمس الى سن القانون ، وان ذلك تم بعد احداث غالبيتها الى جانب الديمقراطية السلمية ، واقلها فئنة طائفية امتلعت الارهاب ، فجاءت مواد القانون لتصبح غالبيتها ضمس التيار الديمقراطي الهادر ومادة واحدة فقط بالغة التخفيف عن حرية العقيدة الدينية لا تكاد تضيف شيئا الى ما ينص عليه الدستور في هذا الصدد .

وهنا ترد الملاحظة الثالثة حيث ان دستور الانقلاب ١٩٧١ قد اقر في المادة ٧٤ « لرئيس الجمهورية اذا ظلم خطى يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة من اداء دورها الدستوري ، ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بياناً الى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذته من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » . وهو نص جديد على دستور ١٩٦٤ قد فصل تفصيلا على مقاس احداث مايو ، ايار ١٩٧١ واستقل عام ١٩٧٢ في تشريع « قانون الوحدة الوطنية » حين اخذ الشعب المصري شعارات الديمقراطية جذا وراح يمارسها .. وعند اول ممارسة استخدم الرئيس « حقه الدستوري » فسي اصدار قانون لا يركيه دستور ١٩٢٣ نفسه وما كان يستطيع الملك او اي رئيس حكومة في ظله ان يصدره بهذا القموض المتعمد لتصبح المسألة في نهاية الامر بيد الرئيس وتقديره او عدم تقديره للامور التي تهدد او لا تهدد « الوحدة الوطنية » . على اية حال ، فالنتيجة العملية ، هي انه تم سجن الطلاب والعمال الوطنيين ، وكانت السجون قد فتحت ابوابها ليخرج منها الاخوان المسلمون .

(٢٢) التقرير موقع باسم رئيس اللجنة د. جمال العطيل ، والنص مأخوذ من كتاب « قوانين الطوارئ من الدولة والحزبات » جمع مصطفى كامل منيب المحامي - دار الفكر العربي - القاهرة



على الصعيد الاقتصادي كان قانون سبتمبر، أيلول ١٩٧١ الخاص بالاستثمارات الأجنبية قد استكمل بمسلسل من القوانين : رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ بالفناء الجهاز الإداري للحراسات العامة (٢٣) . ورقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بتصفيية الحراسات المفروضة طبقا للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ (٢٤) ورقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفيية الحراسات السابقة على القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ (٢٥) . وقد صدرت القوانين الثلاثة في يوم واحد هو الأول من تشرين الأول ، أكتوبر ١٩٧٢ عن رئاسة الجمهورية ، ولكنها عند النشر في الجريدة الرسمية تبأنت التواريخ . . فبين القانون الأول والقانونين التاليين أربعة عشر يوما . وهذا طبيعي من ناحية ، فتصفيية الحراسة التي ينص عليها القانونان ٥٢ و ٥٣ لسنة ١٩٧٢ ينبغي أن تسبق فعلا تصفيية جهاز الحراسة الذي نص عليه القانون ١٢١٦ . ومن الطبيعي أيضا أن يتم ذلك كله عمليا في يوم واحد . ولكن غير الطبيعي هو أن ينشر هذا القانون متأخرا أسبوعين ، وغير الطبيعي أن تصدر القوانين الثلاثة من رئيس الجمهورية مباشرة دون العودة إلى استفتاء شعبي رغم أنها تمس « الوحدة الوطنية » في مضمونها الاجتماعي مسا مباشرة . فالحراسة - في خطها العام - قد فرضت على بعض ممتلكات أشباه الأقطاعيين من كبار الملاك حرسا - ناصريا - على سلامة التحول الاجتماعي . وإعادتها بلا شروط لا تعني عودة الليبرالية بل اختلال في ميزان القوى يتبناه القانون . وسوف نلاحظ في قوانين تصفيية الحراسة ، أنها اقترنت بتعزيز سلطة « المدعي العام الاشتراكي » الذي كان قد باشر مهمته الوحيدة فسي الانقلاب بتقديم المجموعة الناصرية إلى المحاكمة بتهمة « الخيانة العظمى » من قبل أن يبدأ التحقيق . ثم تحولت سلطته بعد إنجاز المهمة التي خلقت المنصب خلقا ، إذ لم يكن موجودا من قبل ، إلى « مركز قوة » فوق القضاء العادي ، وكأنه البديل المدني للقضاء العسكري . . فأصبح من حقه « احتجاز » أي مواطن في أية دعوى تقدم ضده بحجة تهديد « الوحدة الوطنية » . الأمر الذي لا علاقة بينه وبين موضوع الحراسات المكلف برعايته . فالذين قبض عليهم المدعي العام الاشتراكي من عمال ومثقفين ليسوا من أصحاب « الاملاك » المحروسة أو المنهوبة . ولكنه بحكم القانون يملك الحق في احتجاز حرية الأفراد إذا قدمت له مباحث أمن الدولة طلبا في هذا الشأن « لأي سبب » . وقد كان ذلك تحايلا على النيابة والقضاء وتجاوزا لسلطاتهما .

هكذا ولدت « ليبرالية » الانقلاب جثة هامدة طرزت لها الأكفان من قبل أن تموت في المهد . . فالنظام الجديد لم يتخل عن جوهر الدستور القديم ولا إجراءاته الاستثنائية ، بل أضاف إلى صلاحيات الرئيس سلطات واسعة لم يعرفها الرئيس

(٢٣) الجريدة الرسمية - عدد رقم ٤٢ صادر في ١٩/١٠/١٩٧٢

(٢٤) الجريدة الرسمية - عدد رقم ٤٠ صادر في ٥/١٠/١٩٧٢

(٢٥) المصدر السابق .

السابق اذ نص دستور ١٩٧١ في المادة ٧٣ على ان رئيس الجمهورية « يرعى الحدود بين السلطات » وانه « عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي اعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون » وفي المادة ١١٢ « لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين او الاعتراض عليها » وفي المادة ١٣٧ « يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية » وبالتالي له حق « رئاسة الجلسات التي يعقدها مجلس الوزراء » وفي المادة ١٤٧ « اذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر في شأنها قرارات تكون في قوة القانون » وفي المادة ١٥٢ « لرئيس الجمهورية ان يستغني الشعب » وهو نفسه ينتخب بموجب الاستفتاء .

اي ان الدستور الجديد لم يتخل عن النظام الرئاسي بل اضاف كما قلت صلاحيات جديدة للرئيس تجعل منه عمليا الحاكم المطلق . ومن جهة ثانية فقد احتفظ النظام الجديد في البداية بالاتحاد الاشتراكي وازاد انه « التنظيم السياسي الموحد » كما اضاف منصب « المدعي العام الاشتراكي » للنظر في القضايا التي تحول اليه من أجهزة الامن بعيدا عن القضاء المدني . وذلك كله في اطار سياسة خارجية معلنة في مبادرة فبراير ، شباط ١٩٧١ والتي اعترض عليها مجلس الامن القومي واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي حينذاك ، فما كان من الرئيس الا ان اعلنها منفردا بالقرار . **اكبر اماني المبادرة هو فتح قناة السويس بالنسحاب امريائي محدود شرقها** . وفي اطار سياسة داخلية معلنة بدمم القطاع الخاص التجاري وبالذات فئاته المضاربة من السماسرة والطفيليين على الانتاج واستجداء رؤوس الاموال العربية والاجنبية لدعم هذا القطاع . وفي اطار اسلوب ديموقراطي يفتح « باب الخروج » من السجون للاخوان المسلمين والجواسيس الاجانب والمصريين ، ويفتح ابواب الدخول للوطنيين والديموقراطيين واليساريين . فعندما استخدم هؤلاء اكثر الاساليب سلمية بعقد المؤتمرات وكتابة البيانات زج بالطلاب والعمال منهم في السجون ، وشكل للآخرين « لجنة النظام » بالاتحاد الاشتراكي - وهي الاخرى لجنة جديدة لم يعرفها التنظيم السياسي من قبل - لتفصل من عضويته العاملة اكثر من مائة كاتب وفنان وصحفي ، الامر الذي يترتب عليه « قانونا » فصلهم من نقاباتهم المهنية ومن اعمالهم في مؤسسات الاعلام .

ماذا تعني هذه المفارقات في مسألة الديمقراطية التي كاد الانقلاب ان يخدع بها العالم حتى ليظن انه انقلاب ليبرالي على الدكتاتورية ؟ يجب ميشيل كامسل الفكر الماركسي المصري « كان هذا الطرح للديموقراطية بمفهومها الليبرالي بمثابة التمهيد لمختلف فئات البرجوازية التي تشكل القاعدة الاجتماعية الاقتصادية للسلطة الجديدة بانهاء احتكار السلطة والافراد بها من جانب شريحة واحدة مهمة » (٢٦)

---

(٢٦) من مقاله « لعبة الديمقراطية وضراعات السلطة في مصر » - جريدة « السفير » اللبنانية

وهو جواب صحيح في خطه العام ، ولكنه يحتمل الخلاف من حيث تحديد هوية المضمون الاقتصادي للانقلاب ، فالقول بأن « مختلف فئات البرجوازية » تشكل قاعدته الاجتماعية أقرب الى التعميم . لقد برزت الرأسمالية الزراعية مثلا ، ولكن شرائحها العليا الأكثر اقترابا من وصف « كبار الملاك » كانت صاحبة التأثير فسي صنع القرار . لقد برزت ايضا البرجوازية التجارية ، ولكن شريعتها الربوية كانت صاحبة التأثير في صنع القرار . وحين ننأمل قوانين تصحيح « اصلاح الزراعي » وقوانين تصحيح « المسار الاقتصادي » نكتشف على التور ان الفئات غير المنتجة هي الأكثر استفادة من الرراع المتوسطين والتجار الصغار والحرفيين والموظفين الصغار ، فضلا عن برجوازية الانتاج الصناعي المتوسط . اي ان الطبقة الوسطى في نسيجها الاقتصادي الاجتماعي الغالب قد ضربت الى جانب الفئات المريضة من البرجوازية الصغيرة والعمال وقرءاء الفلاحين . لذلك كانت الشعارات الليبرالية تمهدا بالفعل ، ولكن للمستثمرين الاجانب والعرب ولائهم في الداخل ، بأن السلطة لن تتجاوز أفراد التحالف الاجتماعي الجديد بالحكم ، الى الشكل الفئوي الذي كان .

وسوف يضطرب هذا الشكل الليبرالي الضيق اضطرابا عظيما بعد نقطة الحسم الاستراتيجية التي توصل اليها النظام باكتساب شرعية استثنائية في عمرة الایام الاولى للحرب البديلة عام ١٩٧٣ والتي وقع عليها في اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥ . حينذاك فقط « انضمت لركب قوى الثورة المضادة فئات اجتماعية تتعارض مصالحها موضوعيا مع المصالح التي يمثلها النظام الجديد . انجرفت في التيار المناهض للخط الوطني تحت تأثير تطلعاتها وطموحاتها البرجوازية وكرد فعل عفوي على أسلوب حكم عبد الناصر وسليباته ، وأساسا لافتقارها الوعي بمصالحها هي نفسها ، نتيجة المرحلة الطويلة من الحرمان من الممارسة السياسية والنشاط الحزبي » (٢٧) . وهذا التحليل ايضا ، لميشيل كامل ، صحيح فسي جملته . ولكنه يحتاج الى تفصيل . فالتفاعل الاجتماعي داخل النظام كان يتبلور ، ولم يستمر كما ظهر في « الانقلاب » المرة الاولى . ولكن الذي حدث هو ان قانون سبتمبر ، ايلول عام ١٩٧١ للاستثمار الاجنبي لم يقنع المستثمرين الاجانب فاقبل قانون ١٩٧٤ ليفسح لهم المجال اكثر وليمنحهم ضمانات على حساب الغالبية من المصريين ، اقوى . كذلك ، فان « ليبرالية » تستظل بتنظيم سياسي وحيد ومدمي عام اشتراكي من شأنها ان تلقي ظلالا على المستقبل حيث التمهيد المذكور لا يفيد شيئا . وقد تصادف انه في صيفه ١٩٧٤ قام حزب التحرير الاسلامي بمحاولة انقلاب مسلح عرفت بحادث الكلية الفنية العسكرية .

ومن ثم اضطربت الصيغة الليبية بالتناقض بين الشكل والمضمون ، بين

الليبرالية الاقتصادية والدكتاتورية المقنعة . ولكن المشكلة الحقيقية هي ان الليبرالية الاقتصادية ذاتها كانت ليبرالية مريبة ، قاطبة الوسطى المنتجة بدأت تتلقى الضربات من هيمنة الكمبرادور على سلطة القرار السياسي . والكمبرادور يخضع ويتبع سيدا خارج الحدود . وبالتالي فالليبرالية ليست ذات جذور أصيلة داخل المجتمع ، انها واجهة لا ينبغي ان تؤخذ جدا ، واجهة لدكتاتورية الربح السريع في حده الأقصى . الليبرالية الاقتصادية في مجتمع متخلف حديث الاستقلال ممتنعة أصلا عن التحقيق ، فكم في مجتمع متخلف يشق طريقه من الاستقلال الى التنمية . انها تصبح حلما مستحيلا .

وتلك كانت أزمة النظام بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ مع اليمين واليسار على السواء . سنلاحظ التوازي المحكم بين تطور السياسة الخارجية من اتفاقية سيناء الثانية الى اتفاقية كامب ديفيد ، كما سنتابع الانفجارات المتتالية لمعادلة الديمقراطية الزائفة بين الشكل والمضمون ، حيث يصبح القمع « القانوني » في مواجهة أية ممارسة ديمقراطية تعيد همزة الوصل الغائبة في العهد الناصري بين التحرير والتنمية والوحدة القومية .

## ٦ - « الفكر » متنوع

مهما قيل عن غياب الصيغة السياسية للديموقراطية الناصرية ، فانه تبقى « حقيقة » لا تقبل الشك ، وهي ان الناصرية قد خشيت « الفكر المنظم » ذلك الذي يتجسد في تنظيمات مستقلة عن الدولة وأجهزتها ، ولكنها في المقابل تركت لأجهزة الثقافة والاعلام اغلب الوقت هامشا واسعا لحرية الافكار . فعاجت الصحافة والاذاعة والتلفزيون ودور النشر الحكومية ومؤسسات المسرح والسينما والفنون التشكيلية بكثير من الرؤى والقيم التي لا يمكن القول بمطابقتها لفكر السلطة او معها . حتى ان هذه المنابر والمؤسسات بليت أحيانا كما لو كانت بديلا للأحزاب . ولا بد من ضرب بعض الأمثلة :

● عن مؤسسة « الاهرام » وحدها كانت تصدر مجلة « السياسة الدولية » التي يرأس تحريرها الدكتور بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية الحالي بتوجيهاته السياسية اليمينية ، تجاورها في الطابق السادس من المبنى نفسه مجلة « الطليعة » اليسارية التي تضم نخبة من الشيوعيين السابقين برئاسة تحرير لطفي الخولي . وفي صحيفة « الاهرام » نفسها كان يكتب محمد حسنين هيكل ولويس عوض ونجيب محفوظ وتوفيق الحكيم ومحمد سيد احمد ولطفي الخولي وبيطرس بطرس غالي ، باختلاف اتجاهاتهم الفكرية . لا شك ان « توازنا ما » كان مطلوبا من أعلى بين التيارات الرئيسية للفكر المصري بشرط ان يكون « توازنا منضبطا » . ولا شك أيضا ان « واجهة ما » كانت مطلوبة تمنح النظام أحد أشكال

الديموقراطية . ولكن هذا التوازن كثيراً ما اختل ، كما أن هذه الواجهة كثيراً ما تعرضت للكسر ، حتى أن عبد الناصر نفسه في اجتماع ضم أسرة « الطليعة » عام ١٩٦٩ - وكنت أحد أعضائها - قد شكك من موقف المجلة اليسارية تجاه الأحداث الطلابية عام ١٩٦٨ .

● طيلة عهد الثورة الناصرية الناقصة كانت هناك المعارك الصحفية الطاحنة بين جريدة « الجمهورية » التي برزت كمعبر أكثر راديكالية ، و « الأهرام » التي برزت كلسان معتدل ، و « الأخبار » التي برزت صوتاً لليمين . وقد اقتضت الأمور أحياناً تغيير قيادات المؤسسات الصحفية لدرجة تولى خالد محي الدين ومحمود أمين العالم مسؤولية دار « أخبار اليوم » لفترات وجيزة ، ولدرجة نقل الكاتب اليمني موسى صبري إلى « الجمهورية » لفترة أقصر . ولدرجة حبس الكاتب الصحفي حسين عبد الرزاق - من أسرة « الجمهورية » لأنه تناول هيكل بالنقد الشديد ، وحبس د. جمال العطيقي المستشار القانوني للأهرام لأنه تناول قانوناً لم ينشر في الجريدة الرسمية .

● في الحقل الأدبي اتسع هامش الحرية أكثر ، فاصدر نجيب محفوظ الروائي الأكبر في مصر حينذاك ، أهم أعماله بدءاً من « أولاد حارتنا » السى « ميرamar » وكلها نقد صريح ومرير للنظام ، ولم يتعرض قط لأذى ، بل على العكس ترقى في السلك الوظيفي حتى وصل إلى أرقى الدرجات البيروقراطية وهي رئاسة مجلس الإدارة . وعندما تصدى « الأزهر » لروايته « أولاد حارتنا » (٢٨) التي كانت تنشر في « الأهرام » لم يحل ذلك دون استكمال النشر . وكانت الرواية الأولى التي يواجه بها الكاتب جمهوراً واسعاً بالنشر في صحيفة يومية . كما تحولت بقية رواياته إلى أفلام سينمائية ( إلى جانب النشر في الأهرام ) وأحياناً تلفزيونية لتصل عملياً إلى أوسع قطاع جماهيري بمختلف الوسائل .

وعندما بدأ د. لويس عوض ينشر مسلسل علمي بعنوان « على هامش الغفران » تصدى له الباحث الإسلامي محمود شاكر في مسلسل مضاد ، وبدأت البرقيات المتطرفة دينياً تنهال على « الأهرام » و « رئاسة الجمهورية » تتهم لويس عوض بأبشع الاتهامات المنصرية ، وبعضها هدده بالقتل حتى أنه يحمل منذ ذلك الوقت - بأذن خاص من وزير الداخلية - مسدساً لا يجيد استخدامه . ومع ذلك استمر النشر في « الأهرام » ومجلة « الرسالة » المعارضة للويس عوض دون تدخل من جانب الحكومة .

وإثناء انعقاد المؤتمر الوطني للقوى الشعبية « لصياغة الميثاق الوطني

---

(٢٨) الرواية تناقض بسلوب رمزي قصة المواجهة بين الدين والعلم في إطار البحث عن المثل الاجتماعي بين البشر . صدرت للمرة الأولى في كتاب من دار الآداب - بيروت ١٩٦٧ .

وتبرير التحول الاجتماعي ( ١٩٦١ - ١٩٦٢ ) أصدر خالد محمد خالد كتابا عنوانه « في البدء كان الكلمة » صدرته الرقابة في المطبعة ، لانه ينادي بالافراج عن اليسار واليمين ، فما كان من عبد الناصر الا ان امر بالافراج عن الكتاب فوراً . وهو الامر نفسه الذي تكرر مع عبد الرحمن الشراوي حين صادروا له كتاب « محمد رسول الحرية » ثم عادوا عن المصادرة بعد برقية من الكاتب الى الرئيس . وهي القصة ذاتها التي تكررت بين نزار قباني وعبد الناصر حول قصيدته الشهيرة « هوامش على دفتر النكسة » . وبالطبع لا تعني هذه الامثلة انه كانت هناك ديموقراطية طالما ان الرئيس وحده - اذا علم - هو الذي يمنع ويمنع ، ولكن الواقع الموضوعي يقول انه لم يصادر طيلة حكم عبد الناصر سوى كتاب واحد لمصطفى محمود سبق ان نشره مقالات في « روز اليوسف » بين عامي ٥٦ و ١٩٦٧ عنوانه « الله والانسان » .

● كاد المسرح المصري طيلة عقدين من الزمن الناصري ان يتحول الى « برلمان » ومظاهرات شعبية ، نقد بقسوة ومراة اكثر مظاهر السلب والعجز والضياع والضعف والفساد من وجهات نظر مختلفة . وكان مسرحا سياسيا مباشرا في معظم الاعمال . وقد احتاط المؤلفون حقاً باستبعاد « الرئيس » من ساحة الهجوم ، ولكن ذلك لم يمنع قط بعض الاعمال من تناوله بالنقد ، ولم يمنع قط ان معظم الاعمال قد تناولت التحرير والتنمية والديموقراطية بينهما كثالوث ممرق الاوصال قبل الهزيمة في ١٩٦٧ وبعدها .



تلك كانت التقاليد الناصرية في ظل غياب الصحافة الصحيحة للتقدم الديموقراطي ، فماذا فعلت الثورة المضادة في ظل الشعارات « الليبرالية » ؟ نستطيع ان نجيب بالوقائع التالية :

١ - بعد انقلاب ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ كان من الطبيعي ان يتوهم الصحفيون المصريون عهدا جديدا من الحرية المهنية لا تسيطر عليه الدولة الجديدة ، فقد اتبع لهم بعد شهر واحد ، ان يكونوا النقابة الاولى التي تعيد انتخابات مجلس ادارتها ، فاذا برشحي اليسار الديموقراطي بمختلف تياراته بغوزون فوراً كاسحا . وكان المجلس الجديد يمثل ويمثل رصيذا من نضال الصحفيين من اجل الديموقراطية ، فراح يواصل نضاله من اجل رفع « الرقابة » على الصحف حتى رفعت ، ومن اجل عودة الزملاء الذين سبق نقلهم في الماضي الى مؤسسات غير صحفية مقابا لواقف او آراء او اجتهادات او عقائد ، حتى عاد هؤلاء ، ومن اجل « ميثاق شرف » يحمي الصحفي وحرية كما يحمي الدولة واسرارها كما يحمي المجتمع من التشهير الشخصي حتى صدر ، ومن اجل لائحة او قانون جديد لا يسمح بتكرار مآسي الماضي حتى اصبح ممكنا . ولكن ما ان وقف الصحفيون مع الطلاب والمتقنين والعمال في انتفاضتهم عام ١٩٧٢ حتى توقف المجلس الجديد للنقابة من العمل لتقايا

حيث فصل نصف اعضائه مع اكثر من مائة صحفي من عضوية الاتحاد الاشتراكي التي كانت شرطا للعضوية النقابية والقيادية وشرطا للعمل الصحفي ذاته . وكانت هذه « المذبحة » في فبراير ومارس ( شباط و آذار ) ١٩٧٣ بداية الصدام الفعلي مع الصحافة التي حاولت ان تترجم الشعارات الليبرالية - بجدية - الى واقع .

٢ - بعد حرب اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٣ مباشرة تبانيت الاجتهادات الفكرية حول الدور الاميركي في مرحلة التفاوض من أجل السلام . ومن بين أبرز هذه الاجتهادات « معارضة » محمد حسنين هيكل رئيس تحرير « الاهرام » لحجم اللقاء مع الولايات المتحدة وحجم القطيعة مع الاتحاد السوفياتي وحجم التنازل لاسرائيل وحجم العزلة المصرية عن العرب . وقد ادى هذا التباين في الراي الذي لم يصل قط الى حد معارضة الاسس الجوهرية للنظام - حتى ذلك الوقت - الى اقضاء هيكل من الاهرام ومنعه من الكتابة في الصحف منذ ذلك الحين الى الان ، وفي الوقت نفسه تعيين الكاتب اليميني الراحل علي امين مكانه . وكسان الرئيس السادات قبل حرب اكتوبر بأسبوع واحد ، قد « عا » عن الصحفيين الموزولين ، فجاء اقضاء هيكل ليؤكد ان العفو كان مشروطا « بعدم معارضة رئيس الدولة » . . الامر الذي تسبب لتقائيا في امتناع عدد قليل من الصحفيين « المعفى عنهم » من قبول العفو والهجرة الى الخارج ، وتسبب طيلة السنوات الخمس التالية للحرب في اتساع رقعة المهاجرين منهم ومن غيرهم جنسي أصبحوا يشكلون ظاهرة استثنائية في تاريخ الصحافة المصرية .

٣ - كافع الكتاب المصريون كفاحا مريرا طيلة العهد الناصري من اجل « اتحاد » نقابي يجمع مصالحهم المادية والديموقراطية في اطار قانوني يحميهم من الناشئين والرقباء والدولة . وعندما استخلصوا هذا الحق نظريا في « برنامج العمل الوطني » عام ١٩٧١ تكفلت الحكومة بعد اربع سنوات ( اي في ١٦/٧/١٩٧٥ ) باستصدار قانون من البرلمان يسمح بتكوين « الاتحاد » على نحو غير ديموقراطي ، فالواد ٢٩ و ٣٠ و ٧٣ من قانون الاتحاد فتن بعينه المطلقة لوزير الثقافة أي للدولة ، بالإضافة الى تعينه التلقائية للاتحاد الاشتراكي . وكانت النتيجة ان قاطع الكتاب الديموقراطيون تنفيذ هذا القانون باستبعاد انفسهم من العضوية والترشيح والانتخاب . وحاول بعضهم الاستقلال بمنبر او آخر مثل جمعية « كتاب الغد » ، فما كان من مباحث امن الدولة الا ان طاردتهم حتى اعماق السجون ، لانهم خرجوا على قانون الوحدة الوطنية .

٤ - بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ واقضاء هيكل عن الاهرام وفي ظل « الرقابة المرفوعة » عن الصحف اليومية الثلاث اصبحت الخطة السرية للنظام في مجال الاعلام هي : تجميد نشاط الاصوات المعارضة باعطائهم مرتباتهم وعدم النشر لهم . وهنا برزت على الفور قضية المجلات الشهرية ذات الطابع القومي العربي

الراييكالي . أما مجلة « روز اليوسف » الاسبوعية فقد سمح لها بأن تكون « يسار السادات » لفترة من الزمن .

وقد بدأت الحركة مع المنابر الوطنية التقدمية بمجلة « الكاتب » التي كان يرأس تحريرها أحمد عباس صالح تعاونه مجموعة من الكتاب الناصريين والماركسيين والقوميين العرب . وكانت نقطة الضعف الشكلية في مجلة « الكاتب » أنها تصدر في مرحلتها الأخيرة عن وزارة الثقافة بعد أن تخلت عن إصدارها دار التحرير للطبع والنشر . ومن هنا طالب يوسف السباعي وزير الثقافة وقتذاك - خريف ١٩٧٤ - بحق الرقابة على المواد التحريرية في المجلة قبل الطبع ، وذلك على أثر اجتهاد إبداء أحد كتابها هو صلاح عيسى في نتائج حرب أكتوبر . وكان طلب الوزير يعني انتقاصا من صلاحيات رئيس التحرير وفرضا للرقابة من الباب الخلفي ، فرفض مجلس تحرير المجلة هذا الطلب . ولكن الوزير أصر وأضاف طلبا جديدا هو تعيين مدير لتحرير المجلة ، هو ضابط سابق ، وكذلك أربعة كتاب يثق فيهم الوزير ، وأقصاء صلاح عيسى عن أية مسؤوليات له في المجلة . وقد بادر صلاح بالاستقالة كما بادر مجلس التحرير بقبول الإملاء الجديد ، في ما عدا الضابط السابق فقصده رفضوه لكونه ليس كاتباً ولا صحفياً بل مجرد « عين » للوزير وأجهزة الأمن ولا يصلح مديراً للتحرير . كما رفض المجلس أية وصاية أو رقابة لوزير الثقافة على المجلة . حينئذ استخدم يوسف السباعي صلاحياته كرئيس أعلى للمؤسسة التي تصدر المجلة ، فحولها من منبر فكري سياسي ثقافي إلى مجلة أدبية برئاسة تحرير وكيل الوزارة ودون مجلس تحرير . وانتهت مسيرة « الكاتب » كما عرفها جمهورها طيلة عشر سنوات صوتاً للقومية العربية والثورة الاشتراكية (٢٩) .

ومن المفارقات أن المجلة الأخرى « الطليعة » كانت قد استغافت أسيرة « الكاتب » في تحرير بعض صفحاتها ابتداء من عدد نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٧٤ لفترة بألفه البصر . . ولكن يوسف السباعي نفسه ، الذي ترك الوزارة وأصبح رئيساً لمجلس إدارة « الأهرام » التي تصدر « الطليعة » قد عاد إلى استخدام « حقه الإداري » في غلق المجلة الثانية لليساريين المصريين بعد عامين وشهرين من غلق الأولى . ويكاد « السيناريو » في المرتين أن يكون واحداً ، فقد نشرت « الطليعة » افتتاحية مدد فبراير ، شباط ١٩٧٧ تحت عنوان « جماهير يناير بين الحكومة واليسار » يدافع فيها رئيس التحرير لطفي الخولي عن « انتفاضة يناير » من العام نفسه ويهم الحكومة بالتورط في رفع أسعار السلع الأساسية . . فما

(٢٩) يراجع في هذا الصدد « ملف حركة الكتب ضد ديموقراطية اليمين المصري » - ولاق تقديم وطليق صلاح عيسى - مجلة « الثقافة » المراتية - العدد الأول - السنة الخامسة - يناير، كانون الثاني ١٩٧٥ .



كان من يوسف السباعي إلا أن طالب « بحقه » في الإشراف على تحرير المجلة بالرقابة المباشرة على موادها قبل الطبع . ومن المثير أن استخدام هذا الحق جاء منافيا هذه المرة « لتعدد الأحزاب » الذي كرسه استفتاء جمهوري في ذلك الوقت تماما . وكان هذا التدخل من جانب السباعي منافيا لنشأة المجلة التي صدرت منذ عام ١٩٦٥ مثيرا متميزا ليسار الماركسي حتى أن أحدا من رؤساء مجالس الإدارة الذين تعاقبوا على « الاهرام » بدءا من هيكال إلى على أمين إلى احسان عبد القدوس إلى أحمد بهاء الدين لم ينل من استقلاليتها . كما أن هذا التدخل من جانب السباعي جاء منافيا لقرار رفع الرقابة عن الصحف وتولى رؤساء التحرير المسؤولية السياسية عن مطبوعاتهم أمام القضاء . كذلك فإن هذا التدخل من جانب عضو في حزب الوسط الحاكم يعني دخلا مباشرا في شؤون حزب آخر هو « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » الذي يعمل في إطاره رئيس تحرير « الطليعة » . كذلك فأن هذا التدخل يلغي دور « القانون » و « نقابة الصحفيين » و « ميشاق الأشرف الصحفي » وهي المؤسسات المادية والمعنوية التي يلتزم تجاهها الصحفيون .

ومع ذلك أصر السباعي على التدخل ، فما كان من لطفي الخولي إلا أن طلب شفويا رفع اسمه عن العدد الذي يزعم تغير مواد ، فما كان من يوسف السباعي إلا أن اعتبر ذلك « استقالة » وعين محمدا عليا لاهرام ( تخصصه الشؤون الزراعية والطبية والكيميائية وما إليها ) رئيسا للتحرير ، الأمر الذي وضع مجلس التحرير بأكمله تلقائيا في حكم الاستقالة ، خاصة وأنه قد « تصادف » أن الميول السياسية لهذا المحرر « العلمي » تدين بالولاء للأخوان المسلمين . وهكذا فقد استبدل شعار « الطليعة » التقليدي « طريق المناضلين إلى الفكر الثوري المعاصر » بشعار يقول « مجلة الإنسان وعلوم المستقبل » . وهكذا بدأ عدد نيسان ، أبريل ١٩٧٧ بافتتاحية عنوانها « بالعلم وبالإيمان والمحبة » تقول « تؤمن بالله وكتبه ورسله . و تؤمن بأن العلم يدعو للإيمان » .

ولكن لطفي الخولي كان يملك حقا قانونيا في « الطليعة » يختلف عنه ملكية وزارة الثقافة « للكتاب » . لذلك باشر رئيس تحرير « الطليعة » تحكيم القضاء المصري في الموضوع برمته . وبتاريخ ١٤/٧/١٩٧٧ أصدرت « محكمة شمال القاهرة الابتدائية - الدائرة ١٤ مدني كلي » برئاسة المستشار عبد الله محمد مرسى وعضوية القاضيين عبد الحكم أبو الذهب ويدر الدين السيد البديوي الحكم التالي « أولا : برفض الدفعين المبدئين من المدعى عليه ( يوسف السباعي ) بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، وباختصاصها وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة أو صاحب مصلحة وقبولها ثانيا : برفض الحراسة القضائية على مجلة الطليعة المرخص بصورتها من إدارة المطبوعات ، وتعيين المدعي ( لطفي الخولي ) حارسا قضائيا ، تكون مهمته استلام موجوداتها المادية من مكاتب وغيرها واستعمال اسم المجلة لأصدارها به ورئاسة تحريرها والقيام على نشرها ثم تحصيل العائد المالي

من ذلك وسداد تكاليف طباعتها وتحريرها ونشرها ، ثم ايداع الباقي خزانة المحكمة كل سنة اشهر ، مرققا به كشف حساب مؤيدا بالمستندات . وذلك على ذمة صاحب الحق فيه عند الفصل في موضوع النزاع . وللحارس اتخاذ الاجراءات التي يخولها له القانون غير ما تقدم . والزمت المدعي المصاريف و ٥٠٠ قرش اتعابا للمحاماة . . » وجاء في حيثيات الحكم « ان معرفة القاضي للحق لا تجعل له مجالا لان يعادي فكريا او شخصا ، فكل الاشخاص والاكتار امامه سواء ، فهو حيادي في مجلس القضاء حتى مع نفسه ومع الناس والفكر حتى لو خالفت افكارهم مبدا شخصيا يراه الاصوب . ذلك ان كل الفكر هو نتاج العقل البشري اعظم هبة منحها الله للانسان . . وحرية الراي كفها الدستور . ودفع الفكر بالفكر العارض هو اساس صلاح الحياة . . ومن ثم فلا يجوز ان يحجب راي عن الشعب » وايضا « الصحافة لازمة للسياسة . والسياسة هي فن قيادة العمل الوطني لصالح المواطن فهي اسمى انواع العمل الانساني . ( كما يقول ارسطو ) ولذلك فان لسانها الصادق (الصحافة) يؤدي خدمة لا تقدر لمجموع الامة . واختلاف الراي ومنازعة الحجة بالحجة يوصل الى الطريق الصحيح لبناء الامة ، ويمنع من تجاوز السلطات لحدودها . . وممن ثم فلا يحق حجب صاحب فكر عن ابدائه ، حتى لو كان مخالفا لافلب الفكر في الامة – بسأربا كما يقول المدعي او يمينيا لدى غيره » .

وهي كلمات ناصعة في تاريخ القضاء المصري وحرية الراي، خاصة اذا استعدنا الى الذاكرة ملاسبات هذا الحكم المثير وظروفه الواكبة لاحداث اليومين – الزلزال في تاريخ مصر – السادات ( ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ ) . . فقد كان مقال الخولي حول هذه الاحداث هو مقدمة « القضية – الحركة » . فكيف انتهت وقد وقف القضاء الى جانب المجلة ؟ تلقت ادارة المطبوعات امرا بسحب « رخصة الاصدار » وتوقفت « الطليعة » عن الصدور .

وكان ذلك يعني ، الى جانب توقف « الكاتب » ومنع الكتاب اليساريين العاملين في الصحف اليومية من الكتابة والاذامة وهجرة الكثيرين منهم الى الخارج ، ان ١٨٥ في المائة من الاصوات الديمقراطية واليسارية في حقل الثقافة والاعلام قد اصبحت معنوعة من توصيل فكريها الى المواطنين . اما النسبة الباقية ( ١٥ في المائة ) فكانت تمثلها مجلة « روز اليوسف » في عهد عبد الرحمن الشرقاوي . وهو الكاتب الوطني ذو الشعبية في صفوف اليساريين – ادياء وقراء – بسبب تاريخه الديمقراطي وكتابات الروائية والشعرية والمرحبة ذات الطابع التقدمي الرومانسي . وفي الوقت نفسه هو الكاتب الذي غامر برصيده كله صباح ١٥ مايو ، ايار ١٩٧١ حين كتب في « الاخبار » مقاله الشهير « سقطت عصابات الارهاب » متخذاً موقفا حاسما الى جانب انقلاب الرئيس السادات على المجموعة الناصرية في لحظة لم يكن يستطيع احد التكهّن بالنتائج . وقد حفظ له الرئيس هذا الموقف ، خاصة وانه استمر في تأييده لسياسته . وحين كانت الامور تصل الى مرحلة

حرجة ، لعلاقة الشرفاوي القوية بالسوفييات او اليسار المصري او بعض القوى التقدمية العربية ، فانه كان ينبغي غالبا في اكتشاف الصيغة التوفيقية بين تأسيس السادات وعدم التنكر لهذه الاطراف .

وقد اسندت اليه رئاسة دار « روز اليوسف » اصلا مكافاة له من ناحية على هذه المواقف ومحاولة من الرئيس لانجاد « يسار » خاص به كما كان لعبد الناصر « يساره » . وقد وازن الشرفاوي بين تأييد الرئاسة ونقد الاجهزة بحيث يضمن لروز اليوسف هذا الطابع اليساري . اي انه قام تقريبا بالدور الذي قام به المسرح المصري في الستينات من استبعاد للرئيس ونقد للدولة . وقد ارتفع توزيع « روز اليوسف » نتيجة لهذا النقد الى مائة وخمسين الف نسخة ، فلم يكن يهم المصريين ان يوصف الرئيس بقلم رئيس التحرير انه « بطل الديمقراطية في العالم » بقدر ما كان يهمه كشف الخبايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنحدر به من سوء الى اسوأ . وقد دخلت « روز اليوسف » بالفعل معارك طاحنة ضد الازهر ومباحث امن الدولة ووزارة الاقتصاد ووزارة التعليم العالي وغير ذلك من مؤسسات ورجال . وحاولت في ذلك كله تحييد الرئيس بل والمبالغة في مدحه للدرجة الانجراف معه في معاداة الاطراف العربية والدولية التقدمية .

ولكن الرئيس السادات فاجأ اسرة « روز اليوسف » ذات صباح من عام ١٩٧٧ في جامعة الاسكندرية بخطب قائلا انه حين يتصفح هذه المجلة - بقصد روز اليوسف - يشعر كما لو كانت مصر ظلما في ظلام ، فكل شيء « غلط وفاسد » ما هذا ؟ وقد اجاب الشرفاوي على السؤال اجابة عملية حين وضع استقالته بتصرف الرئيس . وقد اُجيب الى طلبه في خلوة ودية عين خلالها رئيسا للمجلس الاعلى للاداب والفنون بدرجة وزير وكاتبا غير متفرغ في « الاهرام » . ولكن القضية لم تكن « شخص » الشرفاوي ، بل سياسة المجلة . وتبين ان كلمات الرئيس نسي الاسكندرية كانت بداية التحرك لتغيير « روز اليوسف » سواء استقال الشرفاوي او لم يستقل . فسرعان ما عينت هيئة تحرير جديدة من اكثر العناصر رجعية وولاء للاجهزة . . فحتى النقد مع التأييد المطلق لم يعد محتلا . وانتهت « روز اليوسف » بسياستها التوفيقية ونسبة الـ ١٥ في المائة الباقية من الاصوات شبه المعارضة .

وفي هذا الوقت كان اليمين الديني المتطرف نشيطا في اصدار مجلة « الدعوة » لسان حال الاخوان المسلمين . بينما لم يعد لليسار سوى صوته الخارجي الضعيف النفوذ داخل مصر .

لذلك ما ان سمح لحزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » باصدار صحيفة وفقا لقانون الاحزاب الجديد حتى تهافت الناس على جريدة « الاهالي » الاسبوعية . ورغم انه كانت هناك هناك صحيفة رسمية للمعارضة اليمينية تدعى

« الاحرار » بالإضافة الى جريدة « مصر » لسان حال الحزب الحاكم والصحف الرسمية الثلاث الى جانبها ، الا ان « الاهالي » حظيت بما كانت تحظى به « روز اليوسف » من سرعة انتشار رغم حداثة عهدا ووداعة طباعتها واختفاء اسماء الكتاب والمحورين من مقالاتها وتحقيقاتها . . حتى لا يتعرضون للفصل من اعمالهم الاخرى . الا ان الصحيفة تعرضت بعد اصدارها ١٦ عددا لمضايقات أجهزة الامن التي كانت تتسلسل الى مكان الطبع ليلا وحتى الفجر ، وكذلك لمصادر النيازة المتتالية حتى اضطرها فترة للاحتجاب . وحين استأنفت الصدور بعد فترة لم يسمح لها قط بان تصل الى الناس في اللحظة الاخيرة ، وكأنها مدعوة - وسط خسائر مادية باهظة واتقطاع شبه متتابع - الى التوقف اختيارا بدلا من التوقيف اضطرارا . وهكذا لم يعد لليساريين والوطنيين والديموقراطيين والناصريين اي منبر اعلامي داخل البلاد .

وقد تم ذلك في وقت واحد مع حريق لبنان الكبير ( منذ عام ١٩٧٥ الى الان ) وفي وقت واحد مع تصفية مظاهر الحياة شبه الديموقراطية الوليدة في بعض الدول العربية الاخرى . قبل ان يتحول العريق اللبناني الى جحيم اوفد الرئيس السادات الكاتب علي امين ( الذي كان عائدا لتوه من لبنان بعد فضائه فيه تسع سنوات ) الى بيروت ليطالب من الرئيس سليمان فرنجية طرد الصحفيين المصريين العاملين هناك ، فكان رد الرئيس اللبناني ان لبنان الذي استضاف علي امين عقدا من الزمان يستطيع ان يستضيف غيره . اثناء الحريق استشهد الكاتب والصحفي ابراهيم عامر اثناء عمله في إحدى الصحف . بعد الحريق كان الصحفيون المصريون يتكئون بيروت الواحد بعد الآخر الى « المغرب » طالما ان بيروت توقفت رغم انفها عن اداء دورها الاعلامي . في إحدى الدول العربية الاخرى التي بادرت بتصفية تجربتها الديموقراطية الوليدة طلبت وزارة الاعلام من صحفي مصري - بأدب شديد - مغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة .

وقد اضطرت بعض المؤسسات اللبنانية الى النزوح في اتجاه المواسم الاوروبية ( لندن وباريس بالذات ) . وكان اللقاء طبعيا بين هذه الصحافة العربية المهاجرة والصحفيين المصريين المهاجرين ، وكان التاريخ يستعيد ذكريات القرن الماضي حين فر جمال الدين الافغاني ومحمد عبده من مصر الخديوية لتأسيس « العروة الوثقى » وحين فر الكتاب والصحفيون السوريون واللبنانيون من نسيب السلطنة العثمانية الى باريس ، فأسسوا الصحف والمجلات اليومية والاسبوعية والشهرية .

وهكذا أصبحت هناك « ظاهرة » جديدة في العاصمتين البريطانية والفرنسية، هي ظاهرة « اللجوء » الاعلامي اليهما . ولم يكن هناك من مبرر للظاهرة سوى طلب الحرية المفقودة في القاهرة وبيروت . وكان من الطبيعي للغاية ان تكون تطورات

الثورة المضادة في مصر هي المادة الرئيسية لهذه الصحف ، رغم انه ليس من بينها صحيفة مصرية باستثناء مجلة « اليسار العربي » التي توقفت عن الصدور بمسد أربعة اعداد لتعذر تمويلها . ذلك ان الثورة المضادة في مصر كانت مضادة « للعرب » في اكثر قضاياهم حساسية ، رغم الانفتاح الاقتصادي والتيسيرات القانونية لاستثماراتهم داخل مصر ، فقد اصبح وجودهم القومي ذاته مهددا منذ انفردت القيادة السياسية المصرية بالاتفاق المنفرد في سيناء عام ١٩٧٥ حتى زيارة الرئيس المصري لاسرائيل ( ١٩٧٧/١١/١٩ ) وتوقيعه على اتفاقيات كامب دايفيد ( ١٩٧٨/٩/١٧ ) . كان من الطبيعي اذن أن تصبح سياسة مصر العربية والخارجية محورا رئيسيا لنقد هذه الصحف المهاجرة ، كما كان من الطبيعي ان تستقطب هذه المنابر اللائحة افلام المعارضة المصرية داخل مصر وخارجها . وحين كانت الصحف العالمية توفد مندوبيها الى القاهرة كانت نبذو كتابات العرب ومن بينهم المهريين في الخارج عن حقائق الوضع اكثر تواضعا ، الى جانب تقاريرهم الموضوعية والخالية من ظلال الخوف .

ولكن مصر والعالم كله فوجيء صباح السابع والعشرين من مايو ، ايار ١٩٧٨ بالمدعي العام الاشتراكي في القاهرة يدعي قائمة باسماء ٣٤ كتابا وصحفيا في الخارج يستندعيهم للتحقيق في ما هو منسوب اليهم من « تشويه » لسمعة مصر في الخارج . وقد تطوع المدعي العام - بجهل قانوني اصبح موضع السخرية في العالم - بتهديد هؤلاء الصحفيين بأنه يمكن احضارهم بواسطة الانترنت في حالة رفضهم العودة ، كما يمكن سحب جوازات سفرهم فضلا عن الجنسية المصرية ذاتها . وقد كانت هذه التهديدات كلها جهلا فاضحا بالقانون الدولي والدستور المصري ، فالانترنت متخصص في قضايا لا علاقة لها بحرية الرأي ، وسحب الجنسية او جواز السفر محرم بموجب الدستور المصري .

وفي القاهرة هدد الرئيس السادات المراسلين الاجانب - وخاصة مراسل اذاعة ب. ب. سي البريطانية ومراسل صحيفة لوموند الفرنسية ومراسل وكالة الانباء الإيطالية ، بأنه سيطردهم من البلاد اذا استمروا في تشويه سمعة مصر . وبالرغم من ان هؤلاء المراسلين لا يعطون في صحف يمكن اتهامها بالتعاطف مع الماركسية او الناصرية ، الا أن « الاوضاع » التي نقاوها بأمانة الى صحفهم وادعائهم كانت بعد ذاتها ادانة كاملة لدكتاتورية النظام القائم . وكان رد الرئيس السادات على المراسل البريطاني مشرا للمعجب حين قال له « لماذا تهاجموني ( هو ، لا مصر ) بينما نحن على علاقة طيبة مع جلالة الملكة وحزب العمال وحزب المحافظين ؟ » . وحين سألته مراسل وكالة الانباء الإيطالية عن الكاتب محمد سيد احمد المنوع من السفر وكيف ان الشعب الإيطالي لن يفهم بسهولة كيف لن يتسلم هذا الكاتب جائزته من كتابه المترجم للإيطالية « بعد أن تسكت المدافع » أجاب الرئيس بأن الكاتب المذكور يسب مصر في الصحف الإيطالية . وكانت

مفارقة، لان الكتاب الفائز رحب به الرئيس السادات فور صدوره ترحيبا لا يقل عن ترحيب الصحافة الاميركية والاسرائيلية ، لانه كان صياغة يسارية متقنة لخطوات السادات السابقة والتالية الى الصلح مع اسرائيل . كما ان الكاتب المذكور لم ينشر حرفا في الصحافة الإيطالية ، بل نشر مقالا في « لوموند دبلوماسيك » يحتفظ فيه على مبادرة الزيارة للقدس المحتلة في وقت لم يبد فيه الخصم مستعدا لتقديم تنازلات .

ولكن الرئيس لم يغفر للمراسلين الاجانب ولا للكتاب المصريين المقيمين فسي الداخل انهم نشروا في الخارج « معارضتهم » لواقفه الاستراتيجية التي اصبحت يوحد بينها وبين كلمة « مصر » . وهكذا منع من السفر محمدا حسنين هيكل ومحمد سيد احمد وصلاح عيسى واحمد فؤاد نجم وحسين فهمي وفريدة النفاش وغيرهم من الكتاب والنقاد والشعراء الذين اخترقت اصواتهم الاسوار ونشروا انتاجهم خارج الحدود . ثم قدمهم الى التحقيق لدى المدعي العام الاشتراكي الذي لم يجد ما يدينهم به حسب مواد القانون والدستور ، رسم الاتهام الذي استبق به التحقيق واستلحاء زملائهم من الخارج وقد وصل الى درجة « الخيانة العظمى » . حينئذ صرح الرئيس بان المقصود من التحقيق هو « اطلاع الشعب على الحقيقة » وبعبارة اخرى : تشويه سمعة هؤلاء الكتاب عند المصريين عبر بيان سياسي من المدعي العام وسلسلة من مقالات واذاعات السلطة . وقد تم هذا التراجع تحت ضغط الراي العام العالمي الذي تمثل في « دهر » الصحافة العالمية بمختلف اتجاهاتها من ان القناع الليبرالي الذي ارتداه النظام الجديد في مصر قد كشف عن وجهه فكتاتوري بشع . كما تمثل في احتجاج علني من مجموعة نواب اعضاء في حزب العمال البريطاني ، واحتجاج اكثر علنية من رجال الفكر والسياسة الفرنسيين ، الذين سارعوا الى التضامن مع المثقفين المصريين المضطهدين في مؤتمر دعا اليه جاك بيرك الاستاذ بلكوليج دي فرانس ، وفي بيان وقعه آخرون من امثال شارل بتهليم ولاوتير وسارتر ورينيه دومون وفرانسوا شاتليه وميشيل فوكو وموريس كالفيه وآلان تورين ومكسيم رودنسون وكلود بورديه وغيرهم من صفوة رجال الراي والضمير الفرنسي .

غير ان هذا الشجب العالمي لاضطهاد حرية الفكر والتعبير في مصر ، لم يمنح الرئيس السادات واجهته من اتخاذ اجراءات وقرارات « استراتيجية » في قهر اية ممارسة ديموقراطية من جانب المثقفين او غيرهم ، وذلك حين اصدر قانونا هو الاول من نوعه في تاريخ مصر يحرم على « الملحدين » أي منصب اعلامي او قيادي في اي مجال آخر . ولما كان التثبيت من الايمان او الالحاد عمل عسير ، وعودة مستحيلة الى اسلوب محاكم التفتيش في العصور الوسطى بشق القلوب بحثا عن التواي ، فقد اصبحت العرف هو ان المقصود بالملحدين هم الماركسيون والناصريون والديموقراطيون المستقلون ، أي كل من يعارض الرئيس .

أما الأجهزة فراحت تخطف الكتاب بعيدا عن رقابة النيابة أو المحكمة وحتى المدعي العام الاشتراكي لتعديدهم في أقبيتها حتى الاشراف على الموت ، كما راحت تستخدم « حق الاعتراض على الافراج مرتين » الممنوح لرئيس الجمهورية لتحول دون الافراج عن المتهمين الذين تأمر النيابة أو المحكمة بالافراج عنهم ، أطول فترة ممكنة ، كما راحت تروج بمن يفرج عنهم الى مستشفيات الامراض العقلية (٣٠) ، وهكذا أمكن تجاوز التقاليد الناصرية والليبرالية الملكية معا .

٥ - تبقى أجهزة الثقافة بعد « تطهير » وسائل الاعلام تماما من أي صوت معارض أو حيادي . وفي مقدمة هذه الأجهزة المسرح والسينما ، وقد تمت تصفيتهما كمؤسسات تابعتين لوزارة الثقافة ، لا يقومان أصلا على حساب الربح والخسارة ، بل لحساب المردود الثقافي العام . حين اقيمت هذه المؤسسات - وبعضها كالمرح القومي في العهد الملكي - لم يكن الهدف منها « الاعلام » ولا « الربح » . لذلك كان ممكنا لجيل من المسرحيين والسينمائيين ان يولد حرا من قيود رأس المال . وبالتالي كان ممكنا لنهضة فكرية وفنية ان تقوم في ظل القيود على الديموقراطية في الدولة الناصرية ذاتها ، طالما ان الدولة تتكفل بمصاريف الانتاج المسرحي أو السينمائي وتغطي الخسارة المحتملة لحساب الوعي الفني من جهة حيث تستطيع قطاعات مريضة من الجماهير ان تدفع لمن البطاقة ، ولحساب العمل الفني من جهة ثانية حيث لن يخضع في تكلفه واخراجة وتمثيله لمواصفات السوق التجاري ، ولحساب الفنان من جهة ثالثة حيث لن يتعرض لمفاجآت هذه السوق وانكاسها على المنتج .

قامت الدولة السداداتية بنقيض ذلك كله بعدما من تشجيع القطاع الخاص التجاري ، وانتهاء بالغاء وزارة الثقافة نفسها في التشكيل الوزاري الجديد التالي لتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، والذي تم اعلانه في الاسبوع الأول من شهر تشرين الاول ، أكتوبر ١٩٧٨ . وبين تشجيع القطاع الخاص والغاء وزارة الثقافة كليا ، تم بالتدريج تفكيك اوصال « القطاع العام » في السينما والمسرح وتحويل اغلب مبرائنتهما الى « مساعدة » رأس المال الخاص . وكانت النتيجة مزدوجة فكريا وفنيا : فرار اكفا الفنانين الى العواصم الغربية الأخرى ، والكتاب في طليعتهم ، وانجذاب الباقيين الى فلك القطاع التجاري . ثم هبوط مستوى الانتاج المسرحي والسينمائي الى مستوى المرحلة المعارضة التي عرفتها مصر خلال الحرب العالمية الثانية . حتى وصل الامر الى التفكير في بيع مؤسساتي التلفزيون والسينما

---

(٣٠) راجع واثنين مهمتين في هذا السياق ، الأولى للكتاب صلاح عيسى ، منشورة في رسالة منه لجلة « الوطن العربي » الباريسية عدد ٥٠ تاريخ ٣ شباط ، فبراير ١٩٧٨ والأخرى لكتاب محتجز في مستشفى الامراض العقلية في رسالة منشورة بالجلة ذاتها عدد ٨٥ تاريخ ١٩٧٨/١/٣٠ .

المصرية للميونير سعودي (٣١) . وقد اكتشف الامر بمحض المصادفة أثناء الاحتفال بتوقيع الاتفاق في احد ملاهي شارع الهرم ، فما كان من غرفة صناعة السينما المصرية الا ان ابرقوا مجتجين الى رئيس الجمهورية ، كذلك فعل اعضاء لجنة السينما قى المجلس الاعلى للاداب والفنون ، حتى انبثق عن ذلك كله استجواب نيابي في مجلس الشعب لوزير الثقافة حضره بعض الكتاب والفنانين . وقد دافع الوزير عن المشروع بحماس متهما الشيوعية الدولية بضرب « استراتيجية مصر الثقافية » المفتحة على رؤوس الاموال العربية والاجنبية . حينئذ انفعلت المثلة نادية لطفي وقاطعت الوزير من مكانها قائلة « يا سيادة الوزير ، بعمونا وانتهى الامر ، ما جدوى المناقشة ؟ » اما زميلتها النجمة السينمائية ماجدة نصرخت « شيوعية دولية وغير دولية . انا ادافع عن الرأسمالية الوطنية » ثم وقف الكاتب يوسف ادريس ليقول « بعد ان يتم هضبة الاهرام وهضبة بولاق ، نرجوكم الا تبيعوا هضبة المخ . نحن نريد ان نحافظ على عقل مصر وفكرها وفننا بعيدا عن السيطرة والتحكم من الاجنبي » . ولكن الوزير اكفى بتصفيق النواب له باعتباره مسؤولا عن الاعلام في الحزب الحاكم ، ومضى يستكمل بحماس اركان الاتفاق . وحينئذ كتبت جريدة « الاهالي » لسان حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » تحت عنوان اثار وجدان المصريين واستقطب اهتمامهم وتعاطفهم « نستحلفكم بالله الا تبيعوا مصر » كشفت في تفصيله سرا خطيرا هو ان نجل الوزير احد المساهمين في المشروع السعودي المتعدد الجنسيات بما قيمته ربع مليون جنيه مصري ، وهو شاب تخرج من الجامعة منذ عامين فقط (٣٢) . ولم يكن لذلك كله من معنى سوى امرين متلازمين : الاول هو است شراء « الرشوة » في المستويات العليا للحكم باسم « السمرة » ، والثاني - وهو الاخطر - يؤكد ان الاحتكارات الاجنبية قررت تسلم قيادة التوجه الثقافي الواسع داخل مصر ، وعدم الاكتفاء بوكلاء مرتشين ماديا او مستوردين ايدولوجيا ، بل شراء قوى الانتاج مباشرة وتصفية الرأسمالية الوطنية ذاتها . . وهي التي شيدت منذ اكثر من نصف قرن صناعة السينما في مصر ، فحين انشأ الاقتصادي المصري طلعت حرب بنك مصر عام ١٩٢٠ اسس معه

---

(٣١) يروي الكاتب المصري امير اسكندر في جريدة « الثورة » المرافية ( عدد ١٩٧٨/٥ ) وقائع هذه القصة كما يلي : « وقعت وزارة الاعلام والثقافة بتاريخ ٢ فبراير ، فبسط ١٩٧٧ اتفاقا مع الشيخ صالح كامل سعودي الجنسية ممثلا لمجموعة من المستثمرين السوديين والاجانب ينص على ان تقدم الوزارة ممتلكاتها الى شركة جديدة تنشأ بموجب هذا الاتفاق في مقابل ان يقدم المسئول السعودي وشركته المتعددة الجنسية مبلغا من المال يساوي قيمة هذه الممتلكات المعنية وتصبح الشركة الجديدة هي المهيمنة على الانتاج السينمائي والتلفزيوني في مصر . وقد جرى توقيع هذا الاتفاق وتسم تشكيل لجنة وزارية لتقدير قيمة الممتلكات المعنية وبدا تنفيذ المشروع دون عرضه على مجلس الشعب ، او على هيئة تشريعية او قانونية او نقابية » .

(٣٢) المصدر السابق .



شركة مصر للتمثيل والسينما برأس مال مصري خالص لم يرتبط قط بالأجنبي .

وقد ارتبطت قضية بيع السينما والتلفزيون بما سمي « فضيحة القرن » . فمن قبيل السخرية بالسجح الذين يقعون في قبضة لصوص ماهرين ، يمكن تصور نكتة تقول ان قروبا انكليزيا قد اشترى ساعة « بيع بن » او ان ريفيا فرنسيا قد اشترى « برج ايفل » . ولكن النكتة في مصر كادت تتحول الى حقيقة ، فقد تعرضت الحضارة المصرية العريقة ممثلة في « هضبة الاهرام » للبيع فعلا ، ولكن ليس لقروي من صعيد مصر ، بل « لخواجا » اجنبي مفلس . فقصد فوجيء المصريون صباح السادس من يوليو ، تموز ١٩٧٧ بمقال مثير للدكتورة نعمات احمد فؤاد يتصدر جريدة « الاهرام » الواسعة الانتشار والنفوذ ، بدق جرس الانذار من ان عملية نصب تاريخية على وشك الاكتمال يباع فيها تراث مصر الخالد على مر العصور ، يباع مجانا ان جاز التعبير ، وكأنها عملية اغتصاب وغزو اجنبي صريح ، يتم بسمرة مصرية صريحة ايضا كطابور خامس اقتصادي . ولكنه وصل هذه المرة الى القلب ، فاهتزت مصر من اقاصها الى اقاصها . ماذا حدث ؟

تجيب الدكتورة نعمات احمد فؤاد « ان اتفاقا جرى قرب نهاية عام ١٩٧٥ بين الهيئة المصرية للسياحة واحدى الشركات الاجنبية المتعددة الجنسية ، رأسمالها ٣٤ مليون دولار لتنفذ مشروعا تكلفه ٩٥ مليون دولار . والاتفاق يمنح الشركة المذكورة حق استغلال مساحة قدرها اربعة آلاف فدان ( الفدان ٢٠٠ متر مربع ) في هضبة الاهرام ، والف ومائة فدان في منطقة رأس الحكمة على شاطئ البحر الابيض المتوسط . وان هذا الامتياز سوف تمتع به الشركة لمدة ٩٩ عاما ، تماما كذلك الامتياز الذي منحه الخديو اسماعيل للفرنسي ديلسبس لاستغلال قناة السويس » ( ٣٣ ) . وقد فوجيء المصريون بالشركة قد شرعت بالتنفيذ دون العودة الى اية جهة تشريعية كمجلس الشعب وذلك بان اغلقت منطقة الاهرام لتقسيمها الى مساحات صغيرة لبعض الشركات والافراد في الولايات المتحدة ، بقصد اقامة فيلات وفنادق وقرى سياحية ومطارات خاصة وحمامات سباحة ، وكان الشركة كانت مجرد سمسار لتأجير المكان التاريخي الحضاري ٩٩ عاما لبعض المليونيرين الاميركيين . كما فوجيء المصريون بان ممثل الشركة ، وهو رجل يدعى بتر مارك ، مفامر عالمي افلس عام ١٩٦٧ وعاد فاستأنف نشاطه من زيلندا الجديدة الى غينيا الجديدة ، مرورا باهرامات الجيزة التي تقاضى وزملاؤه مسن المصريين للحصول عليها مبالغ طائلة . وتبين ان الرشاوى قد امتلئت حتى المستويات العليا في الحكم ، خاصة وقد تأكد ان « هضبة بولاق » هي الاخرى موضع اتفاق آخر ، الامر الذي سيتطلب اجلاءها من المواطنين البسطاء وبناء الفنادق والمعالم الفخمة للارباب وحدهم . حينئذ ، وفور نشر مقال الدكتورة نعمات فؤاد ، تحرك علماء

الانار وأساتذة الجامعات ورجال القانون في موجة هادرة ضد المشروع حتى أن نقابة المحامين عقدت ندوة موسعة دخلت في نهايتها طرفا في الدعوى التي اقامتها صاحبة المقال ضد الشركة والحكومة معا (٣٤) .

ومن الطريف ان المشروعين كلاهما لم يتحققا : الاول لهرب الممول السعودي من الحملة التي شنت عليه رغم الاموال التي دفعها رشawy ، والثاني لتراجع الحكومة تحت ضغط « الاجماع الوطني » الساحق .

والواقعتان تؤكدان حقيقة واحدة ، وهي ان قوى الثورة المضادة بلا جذور في ارض مصر ( اي في علاقات الانتاج والبنى الحضارية ) ، وانها لذلك لا تمنع في بيع هضبة الحضارة و « هضبة المنح » لاي مشتري يدفع الممولة ، مهما كان ذلك على حساب السيادة الوطنية والتراث التاريخي والعقل المصري . ومن هنا كان « الفكر » - كحوار - ممنوعا في مصر - السادات التي سمح رئيسها علينا لاي مواطن ان يفكر دون ان يطل فكره خارج راسه ، اي ان يبقى في حالة مونولوج . وهي حالة لم تعرفها مصر الناصرية ولا مصر الفاروقية .

٦ - واذا كانت مصر في عهد الملك فؤاد قد عرفت اضطهادا محدودا لحرية الفكر في الجامعة ، الا ان الدستور قد استطاع ان يعيد طه حسين بعد معركة ضارية حول كتابه « في الشعر الجاهلي » . واذا كانت مصر الناصرية في اذار ، مارس ١٩٥٤ قد تناقضت تناقضا حادا ملتبها مع المثقفين فقامت « بتطهير » الجامعة من ٥٤ استاذاً من صفوة مفكرينا الجامعيين ، فانها لم تعد الى هذه الذكرى مطلقا بعد ذلك ، اما الرئيس السادات فقد خاطب المجلس الاعلى للجامعات يوم ١٩٧٧/١/٣٠ قائلا « انا باطلب من هيئة التدريس في جامعة الاسكندرية وفي جميع الجامعات ان تخرج من صفوفها كل من يتعاون مع هذه الشراذم ( يقصد الداعمين من الاساتذة الى ممارسة الديموقراطية ) انتم كلكم ادرى مني ، كلكم تعرفوهم » (٣٥) . كانت هذه دعوة صريحة الى رجال الجامعات « للتخلص » من زملائهم من ذوي الفكر الحر والمستقل . بعد هذه الدعوة قامت الحكومة بمسدة اجراءات منافسة للدستور والقانون وحرمت الفكر الجامعي ، قامت « بحملات غير موضوعية ضد المنهج العلمي وضد العقلانية في العمل الجامعي تستر تحت الفاظ يعيب الجامعيين ترددها ، وتدخل سافر في الحريات الاكاديمية للاساتذة ومساءلتهم بطرق غير مشروعة عن ممارستهم الجامعية ، ومحاولة تحجيم ادائهم الجامعي والحيولة بين بعضهم وبين استكمال الانصاب الدراسي الجامعي الذي يكفله القانون واللائحة تحت زعم حماية الطلاب من تأثير هؤلاء الاساتذة . ورفض تعيين اعضاء هيئة التدريس لمجرد انصاف

(٣٤) راجع وثائق هذه الندوة التي نشرها دار وهدان للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٧٨ .

(٣٥) الامرام المصرية ١٩٧٧/١/٢١ .

دواستهم في دول بعينها ، وإيقاف الترقيات على أسس حزبية . ووقوع بعض المسؤولين في الجامعات المنتهين للحزب الحاكم في خلط متعمد بين الواجب الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس وبين حقوق الانتماء السياسي لكل منهم ، ومحاولة التخلص من أعضاء هيئة التدريس لخلاف في الرأي بينهم وبين اتجاهات يطرحها الحزب الحاكم ، ولجولهم الى التشهير بالزملاء على صفحات الجرائد أو بكتابة التقارير السرية » (٣٦) . ومن جهة أخرى « تشن إدارة الجامعة وأجهزة الحزب الحاكم هجمة تترية ضد الحياة الجامعية في المجال الطلابي . فتحاصر وسائل التعبير الطلابية سواء كانت صحف حائط أو مجلات أو نشرات أو اجتماعات . وهكذا يلاحظ اختفاء الصحف الطلابية عامة أو نترك صحف إحدى الجامعات أو الأسر التي ترضى عنها السلطة السياسية والإدارة الجامعية ، وتعمل الإدارة بداب على قهر التطلعات الديمقراطية بتمزيق مجلات الحائط وتحريض بعض موظفي الإدارة للاعتداء على الطلاب الذين يعبرون عن ممارسة حقهم في التعبير عن الرأي عن طريق مجلات الحائط .. وتسعى الإدارة الجامعية والحزب الحاكم الى احتواء الاتحادات الطلابية والسيطرة عليها وشق صفوف الحركة الطلابية وتفريقها من مضمونها الديمقراطي .. وتحول الإدارة الجامعية الى مصدر أرهاق باستخدام لجان التأديب ضد الطلاب لصرهم عن ممارسة حقوقهم الديمقراطية » (٣٦) .

وكانت النتائج الفورية لذلك هي هجرة الصف الأول والثاني من الاساتذة الى الخارج ، وسيطرة الجماعات الدينية المتطرفة على العمل السياسي الجامعي .

## ٧ - ممنوع التنظيم

في موازاة تحويل « الفكر » الى مونولوج وقمت مفارقة تبدو طبيعية الى حد بعيد ، اذ في وقت واحد مع التيسر على رأس المال الخاص ورؤوس الأموال العربية والاجنبية عام ١٩٧٤ وكذلك بعد انجاز الاتفاق الثاني لفصل القوات في سيناء عام ١٩٧٥ ان تراجع النظام الجديد عما سبق ان أقره عدة مرات بدءاً من الدستور وبرنامج العمل الوطني لعام ١٩٧١ وانتهاء بورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي التي قدمها رئيس الجمهورية عام ١٩٧٤ . كان المبدأ الدستوري والقانوني والسياسي للنظام هو الإبقاء على صيغة « الاتحاد الاشتراكي » ثم اضاف اليه في قانون الوحدة الوطنية عام ١٩٧٢ عبارة « التنظيم السياسي الموحد » . وقبالة بدأ التفكير في تفكيك الاتحاد الاشتراكي الى « منابر » وظلت المناقشات هادئة حول هذه الفكرة الرئيسية طيلة عام ١٩٧٥ . وفي ١٦ مارس ، أذار ١٩٧٦ أقر البرلمان صيغة « المنابر

(٣٧ و ٣٧) من نشرة « الديمقراطية والحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية » - حزب النجم الوطني التقدمي الموحد - لجنة العمل الجماهيري - مكتب الأدباء والفنانين - القاهرة ١٩٧٧/١٢/٢٤

الثلاثة - احدها لما سمي يسارا والثاني لما سمي وسطا والثالث لما سمي يمينا - في اطار الاتحاد الاشتراكي . وفي ١١ نوفمبر ، تشرين الثاني « اقترح » رئيس الجمهورية على مجلس الشعب تحويل المناز الى احزاب .

كيف يمكن ان يكون « الفكر » مونولوجا او ان يكون التفكير ممنوعا بصوت عال ، وان يكون التنظيم السياسي المستقل مسموحا به ؟ اليس الحزب « تنظيميا للفكر » ؟ هكذا غطت تساؤلات المصريين على تجربة المناز فالاحزاب بظلال عريضة من الشك ، حتى ان غالبيتهم استقبلتها على اساس انها « مناورة » او مؤامرة محبوكة الصنع شارك فيها النظام والمعارضة ، خاصة وانها اقبلت من « فوق » اي بقرار رئاسي . ولكن الحقيقة هي ان هذه الشكوك تظلم المصريين في جانب منها ، اذ ان الشارع الشعبي لم يتوقف قط عن التنظيمات السرية المحدودة طيلة المهدين الناصري والساداتي ، كما انه لم يكف عن الابداعات التنظيمية الديمقراطية العلنية في السنوات الثماني الاخيرة ، بالإضافة الى تراثه الحزبي العريق . ومن ثم فالحزبية كبدا لم تكن قط قرارا من اعلى . ولكن هذه الشكوك نفسها تنصف المصريين في جانب آخر هو انه كيف يتأتى لنظام يرفض « الراي الآخر » ان يسمح لهذا الراي الآخر ان يكون « منظما » في معارضة شرعية ؟

وقد شهدت الممارسة طيلة عامين بصوابية الحس لدى الشعب المصري ، اذ برهن النظام يوما خلال هذه الفترة على انه اراد فعلا ان يرتدي قناعا ليبراليا يخدع به الراي العام الخارجي ( الذي لم يقبل البرتغال واسبانيا الا بعد سقوط آخر قلاع الفاشية القديمة ) وينفس به تدمرات الداخل . وليستخدم بعدئذ سياط القهر في جلد اية تنظيمات اخرى مستقلة من هذه « الشرعية » باسم قانون الاحزاب نفسه . ولكن « ارادة » النظام شيء والتطورات الموضوعية شيء آخر ، فقد اخذ المصريون التجربة جدا في جد ، حتى انهم وضعوا النظام في مازق الاختيار الصعب بين الغاء التجربة واعلان افلاسه الديمقراطي او افلاتها من بين يديه فتأخذ طريقها الى النضج والصراع الحي .

وكان الرئيس السادات قد اعلن في اول مايو ، ايار ١٩٧٦ ان ما يسمى بمواثيق الثورة ( كالميثاق الوطني عام ١٩٦٢ وبيان ٣٠ مارس آذار ١٩٦٨ ) انما كانت امتصاصا مؤقتا لفضب الجماهير وليست لها صفة الثبات او الديمومة ، ومن ثم فقد قرر انها « خلاص بقت قديمة » وغير صالحة للاستعمال . وكان ذلك صحيحا الى ابعد الحدود ، بالمعنى الذي اراده الانقلاب لعودة الاحزاب . ان تلك المواثيق كانت « عقدا اجتماعيا » - سواء نفذ او لم ينفذ - بين الثورة الناصرية الناقصة والشعب . وقد تأخر الغاؤها في واقع الامر خمس سنوات .

وسوف نلاحظ من السياق ان مجموعة القوانين التي صدرت بدءا من عام ٧٢ ( قانون الوحدة الوطنية ) وانتهاء باستفتاء ١٩٧٨ لتصفية المظهر الليبرالي ،

تشكل في ما بينها دستورا كاملا مضادا في كثير من الامور للدستور ١٩٧١ الذي وضعه الانقلاب نفسه في ظل مواضع تكتيكية عابرة تقصد « الاحتواء » لاطراف الناصرية والماركسية ، فلما حدثت المواجهة المستمرة من اسفل حتى بلغت اوجها في الثورة العلقية او يناير المستمر ، فقد كان من المحتم **الاعلان التبريري** بالتخلي عن الدستور الاول وبرنامج العمل الوطني الذي قبعه السادات نفسه ويبيان ١٠ حزيران ، يونيو ٧١ ايضا ، فضلا من موافيق الثورة الناصرية السابقة .

كيف تم ذلك ؟

اولا ، باجراء استفتاءين شهيرين ، احدهما في ١٠/٢/١٩٧٧ والثاني في ٢١/٥/١٩٧٨ ، الاول سمي « قانون حماية الامن والوطنين » والآخر « قانون السلام الاجتماعي » وقد وصفه الرئيس السادات بأنه « ثورة ثانية » بعد ثورته تسي ١٤ مايو ، ايار ١٩٧١ . والحق انه كذلك باعتباره تكريسا قانونيا لانقلاب الثورة المضادة في ذلك التاريخ .

كان الاستفتاء الاول صدى مباشرا لانتفاضة الجماهير العفوية فسي ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ وقبل عشرة اشهر من زيارة القدس المحتلة . وقد نصت مادته الاولى على تكوين الاحزاب الثلاثة وفقا لقانون خاص يصدر بها ، وقد صدر بالفعل حيث يشترط موافقة عشرين نائبا على تكوين اي حزب جديد ، كما يشترط ارتباط اي حزب بما سمي الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والشرعية . اما المواد السادسة والسابعة والثامنة فقد كانت الهدف المباشر من وضع القانون الجديد ، اذ نصت المادة ٦ على « الاشغال الشاقة المؤبدة لكل من دبر أو شارك في تجمهر يؤدي الى اثاره الجماهير بدموتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح بهدف التأثير على ممارسة السلطات الدستورية لعمالها او منع الهيئات الحكومية او مؤسسات القطاع العام او الخاص او معاهد العلم من ممارسة عملها باستعمال القوة او التهديد باستعمالها . وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر ولو لم يكونوا مشتركين فيه وعلى المحرضين والمشجعين » . وقالت المادة ٧ « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضربون عن عملهم عمدا متفقين في ذلك او مبتغيين تحقيق غرض مشترك اذا كان من شان هذا الاضراب تهديد الاقتصاد القومي » . وقالت المادة ٨ « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر أو شارك في تجمهر أو اعتصام من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر » . وجاءت المادة ٩ لتقول « يلغى كل ما يخالف ذلك من احكام » . وكان ذلك انقلابا دستوريا من الزاويتين : تكوين الاحزاب والغاء الحريات الاساسية للشعب المصري التي اهدرها القانون الجديد بمواد منقولة حرفيا من القانون البرتغالي قسي عهد سالازار ، والقانون الاسباني في عهد فرانكو . وكان التناقض فادحا وقاسحا ، بين تصدد الاحزاب ومنع التظاهر او الاضراب او الاعتصام ، حيث يصبح ممنوعا للقائيا على اي حزب ان يدعو اعضاءه الى اي من هذه الممارسات الديموقراطية .

ورغم الحد الانحسار من العقوبة وقد بلغ السجن المؤبد ، فقد تحرك المصريون - فور صدور القانون - وهم أنفسهم الذين « اتهموا » بقول « نعم » للاستفتاء ( بنسبة ٩٩ في المائة ) .. تحركوا ضد القانون ، فسارت مظاهرة طلابية سلمية من جامعة القاهرة الى مجلس الشعب ولم تعب بالاشغال الشاقة المؤبدة . وابرق كمال الدين حسين نائب محافظة بنها والعضو السابق بمجلس قيادة الثورة ، الى رئيس الجمهورية يحذره من ان الاستفتاء غير دستوري . ودار حوار عنيف بين الرئيس وممثلي الاتحادات الطلابية الرسمية اول فبراير ، شباط ١٩٧٧ . وقد بلغ الامر باحد الطلاب الناصريين ان راح يشرح لرئيس الجمهورية مبادئ الناصرية فسي مختلف المجالات وكيف ان ما يجري الآن هو النقيض المباشر لهذه المبادئ فسي السياستين الداخلية والخارجية . وقد نشرت الصحف مقتطفات من الحوار المثير والذي كان قد بث تلفزيونيا على الهواء مباشرة ( يمكن مراجعته فسي « الاسرام » ١٩٧٧/٢/٢ ونشرة « اوراق ديموقراطية » عدد ٨ و ٩ فبراير ومارس ١٩٧٧ وهي نشرة غير دورية تصدر خارج مصر ) .

كذلك اصدر حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي اول « برنامج » سياسي شامل ( طبع في مصر وكذلك في بيروت عن دار ابن خلدون فسي ١٦٥ صفحة مسن القطع الصغير ) يعالج مختلف القضايا والمشكلات الرئيسية التي تعاني منها البلاد في صيغة استقطبت حول التجمع تنظيميا وفكريا ما يشبه « نواة » الجبهة الوطنية الديموقراطية ، من الماركسيين والناصريين والديموقراطيين المستقلين ورجال الدين المستنيرين . وقد بلغ هذا الاستقطاب حدا بلغ بالسلطة وحزبها الحاكم حد الحرب العلنية ضد كل من ينتمي الى هذا الحزب الشرعي ، وذلك بنقل المنتهين اليه سواء كانوا موظفين او عمالا الى بقاع نائية كما كان يفعل الحكم الملكي لمعارضيه ، وبالقضاء غير المأذون من النيابة او المحكمة ، وبالتهديدات المباشرة بالفصل من العمل او الجامعة . وراحت جريدة « الاخبار » طيلة الشهر الثاني من عام ١٩٧٧ تنشر قوائم عن الذين « استقالوا » من الحزب . وكان تقدير الحكومة اول الامر لاعضائه انهم لا يتجاوزون عدة مئات فاذا بالقوائم تستنفذ المئات المذكورة دون ان يكون قد خرج عمليا من الحزب تحت الضغط والارهاب اكثر من ٥٠٠ في المائة .

ولان الشعب المصري في مجموعه قد اخذ الممارسة الديموقراطية جدا ، فقد كانت فئات من البرجوازية المصرية بحاجة الى التعبير عن نفسها بعيدا عن الحزب الحاكم والذي ظل قيادة بلا قاعدة منذ ولد ، فكان اعضاؤه يمثلون انفسهم فسي التشريع والتنفيذ . وهكذا حدث في الثالث والعشرين من آب ، اغسطس ١٩٧٧ وفي الاحتفال بذكرى وفاة الزعيمين الراحلين سعد زغلول قائد ثورة ١٩١٩ ومصطفى النحاس خليفة ان خطب فؤاد سراج الدين « باشا » - امين عام حزب الوفد القديم - لمدة ثلاث ساعات فاجأ اكثرية الحاضرين في نهايتها بان « الوفد » يستعد للعودة الى الحياة السياسية بعد السماح بتعدد الاحزاب ، وانه بصدد صياغة

## برنامج واتخاذ الاجراءات القانونية والدستورية لتشكيله .

وكان واضحا ان فؤاد سراج الدين قد استثنى الرئيس السادات وحده من الهجوم المباشر دون ان يخفي سخطه على النظام ورموزه الأخرى ( وخاصة مهدوح سالم الذي كان يعمل ضابطا في الشرطة حين كان سراج الدين وزيرا للداخلية ) . وكان واضحا أيضا تركيزه على مسألة الديمقراطية كما كانت في العهد الليبرالي الملكي . وكان واضحا أخيرا تأييد الكنيسة له بأرسال مندوبين عنها لحضور الحفل . اما الحضور الذين بلغوا ثلاثة آلاف نسمة داخل نقابة المحامين وحدها - وقد اقيم فيها الحفل - وضعف العدد حولها ، وقد استمع الى الخطاب المشير بمكبرات الصوت ، فلم يكن يمثل فقط الرصيد التاريخي للوفد ، بل أيضا الرصيد الجديد من فئات المثقفين الذين عاونا من القهر ، وشرائع البرجوازية التي عانت من الانفراد العالمي بالسلطة . كان « الوفد الجديد » يمينا أصيلا في المجتمع ، لا يعينا عابرا او طارئا ، لم يكن مجرد ذكرى بل تعبير عن قوى حقيقية في علاقات الانتاج الاجتماعي . وفور اعلان تشكيله انضمت اليه عشرات الآلاف من المواطنين في العاصمة والمحافظات والأقاليم ، وأصبح مؤكدا انه في أمة انتخابات قادمة لن يكون نسخة أخرى من حزب « الأحرار الاشتراكيين » الذي شكله الضابط السابق مصطفى كامل مراد ليصبح يمينا رسميا وقد عينه الرئيس السادات حينذاك زعيما للمعارضة في البرلمان وأصدر صحيفة « الأحرار » . واتضح ان اول نقطة في برنامج الوفد السياسي هي تحويل الحكم من النظام الرئاسي الى النظام البرلماني بتحديد صلاحيات الرئيس ، وإلغاء مختلف القوانين المعادية للحريات الديمقراطية ، والاعتماد على الاستثنائية ، مع التوسع - طبعا - في قوانين الاستثمار الرأسمالي ودعم القطاع الخاص وإلغاء ما تبقى من قيود على حركة رأس المال الفردي ، والمزيد من الانفتاح الاقتصادي على الغرب .

كان حزب الوسط الحاكم قد أصبح في مازق حقيقي ، لكونه حوصر منسجحتين : تجريدة « الاهالي » التي يصدرها التجمع اليساري تحولت الى حزب متنقل للطبقات الشعبية والمثقفين الراديكاليين ، وحزب الوفد أصبح التعبير الأكثر أصالة عن اليمين المصري شبه الليبرالي حتى ان بعض أعضاء الحزب الحاكم استقالوا منه وانضموا الى عضوية حزب الوفد . هكذا حوصرت « ادعاءات » السلطة حول الديمقراطية والاشتراكية معا .

وفي هذا المناخ استغنى الشعب المصري فقرا ، بعد ان تمكن التجمع اليساري - الى جانب جماهيره الداخلية بانارته القضاة الأكثر قربا من هجوم الشعب الكادح وقضاة الرأسمالية المالية الحاكمة والانحرافات المخزية عن أبسط حقوق الإنسان - من ان يستقطب الرأي العالمي الراديكالي في الغرب قبل الشرق وفسي الوطن العربي من المشرق الى المغرب . كذلك تمكن الوفد من اجتذاب القوى

الليبرالية في الغرب والقوى المحافظة العربية فتلقى من الجهتين دعما لا يقل عن  
تأييد البرجوازية المصرية .

هنا صدر الاستفتاء الثاني في بداية الاسبوع الاخير من الشهر الخامس عام  
١٩٧٨ والذي استهدف اليسار واليمين على السواء .

في مادته الثانية اكد انه « لا يجوز تولي الوظائف العليا التي تقوم على التوجيه  
والقيادة في الدولة او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير في الرأي العام ومناصب  
الاعضاء المعيّنين في مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحفية  
لكل من ثبت في التحقيق الذي يجريه المدعي العام الاشتراكي انه يدوم او يشترك  
في الدعوة الى مذاهب تنطوي على اخطار للشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها » .  
وتضيف المادة الثالثة الى هذا التحريم « عضوية مجالس ادارات النقابات العمالية  
والهنية والاتحادات والمجالس المحلية والجمعيات التعاونية » . وكانت المادتان  
بذلك تصدر اولاً ، حرية الناخب الذي يصل بممثلته الى مجلس الادارة ، كما تصدر  
المبادرة الفردية الرأسمالية ذاتها في تشكيل مجالس ادارتها حسب مصالحها  
الاقتصادية ، كما تصدر مبدأ حرية العقيدة لا بمعنى انتفاء المساواة بين الايمان  
والاحاد بل بين المؤمنين انفسهم . حتى ان احدى المحاكم اصدرت عقب صدور  
القانون حكماً لمسيحي مصري يجيز له الزواج من اثنتين في وقت واحد الامر الذي  
ترفضه الكنيسة وتبيحه الشريعة الاسلامية . ولكن المادتين استهدفتا « اليسار »  
اساساً في ظل التفضيل الاعلامي الواسع والذي يساوي في اذهان المواطنين  
« المؤمنين » بين اليساري والمحدد .

اما بقية المواد ، فقد اغت الحقوق السياسية لكل من شارك في احزاب ما  
قبل الثورة باستثناء الحزب الوطني ومصر الفتاة ، وكلاهما يعني ، غير ان الاول  
يميل الى العنصرية الدينية ، والآخر داعب الفاشية العنصرية . والمقصود اذن هو  
حزب الوفد الجديد . كذلك الامر بالنسبة « لاي مواطن » كما جاء في منطوق المادة  
السادسة حرفياً « اذا اني افعالا تعرض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي  
للخطر » . وهو امر يترك تقديره ايضا للمدعي العام الاشتراكي الذي تجاوزت  
سلطاته بهذا القانون صلاحيات القضاء المصري تجاوزاً كلياً . ووصل القانون الى  
تهديد « اي حزب » و « اي صحفي » بالحرمان كذلك من الحقوق السياسية اذا  
قرر المدعي العام المذكور - ولبس الناخبين او نقابة الصحفيين - اتهمه بالانهم  
نفسه .

في هذا الوقت تماماً نشرت الاهرام في عدد واحد هو اليوم التالي مباشرة  
للاستفتاء ( ١٩٧٨/٥/٢٢ ) في صفحة ١٠ الخاصة بالحوادث اليومية العمودان الاول  
والثاني (على الصفحة ) ان شاباً خنق طفلاً عمره خمس سنوات لانه صدمه عفواً



بالكرة التي يلعب بها فجلده الى المسكن وارتكب جريمته ، وان رجال المباحث في الاسكندرية ضبطوا موزعين البريد يلقيان بالخطابات في الطريق العام دون تسليمها ، وان شقيقتين لقيتا مصرعهما في « اسبوط » لخلاف عائلي حول قطعة ارض . ولكن صلاح جامين رسام الكاركتاير للصحيفة ذاتها كان له رأي آخر اذ رسم مذبحة برنامج « ما يطلبه المستمعون » وهي تعلق بخفة دم « غريبة .. كسل الجوابات النهاردة طالبة اغنية نعم يا حبيبي نعم » تقصد الاستفتاء لا الاغنية . على ان صحيفة الدبلي ميرور البريطانية المحافظة كتبت في ١٩٧٨/٦/١ تقول « ان الرئيس المصري انور السادات يتصرف كأي دكتاتور يريد ان يعاقب أي ناقد لسياسته ، وكأي متسلط يحاول اتهام معارضيه بانهم اعداء للامة » . اما جريدة « الاهلي » المصرية التي توالى منها من الصدور فقد تحايلت على ذلك بان اصدرت عددا وثائقيا في ١٩٧٨/٥/٣١ خلا من أية مقالات او اخبار او تعليقات او رسوم كاريكاتيرية ، بل نشرت فقط النص الكامل لبرنامج حزب التجمع المسموح اصلا بنشره .

غير ان الشعب المصري لم يصمت ، فاذا كان الطلاب ( اتحاداتهم الشرعية ذاتها ) قد واجهوا الرئيس مباشرة ضد الاستفتاء السابق ، فقد واجهه هذه المرة اساتذة الجامعات انفسهم ، اذ بادرت جامعة الاسكندرية بالابواق الى الرئيس قبل الاستفتاء بتأجيل النظر فيه وعارضته بعد الجازه . حينئذ عقد رئيس الجمهورية لقاء مع اعضاء هيئة التدريس سمع فيه الدكتور محمد زكي عشموي نائب رئيس الجامعة يقول « التاجر الذي يخزن اكياس السكر والطحين والشاي ليبيعها بأسعار مضاعفة لا يعرف الحرية » وكان رئيس الجامعة قبله قال ان السلطة المرتجاة هي التي « لا تسعى للتسلط » كذلك قال الدكتور عبد المنعم خربوش رئيس نادي هيئة التدريس « اننا نناشدكم يا سيادة الرئيس ان تثبتوا اقوالكم ( حصول الديموقراطية يقصد ) عمليا » وأشار الدكتور عاطف غيث نائبه الى « انحراف هذه القوانين في التطبيق » . وقد اذاع التلفزيون المصري وقائع الجلسة على الهواء ، كما نشرت الصحف في اليوم التالي ( ١٩٧٨/٥/٢٩ ) مقتطفات واسعة منها . واتضح من التجاوب الجماهيري الكاسح مع كلام اساتذة الجامعات ان الشعب الذي استغنى غير الشعب المصري .

ثانيا ، اتخذت السلطة بطلب من اعضاء الحزب الحاكم موحى به مباشرة من رئاسة الجمهورية عدة اجراءات ضد النواب هي الاولى من نوعها اذ وصلت حد الفصل من عضوية البرلمان ومنع العضو المفضول من امادة ترشيح نفسه ، برغم ان « مجلس الدولة » قد اعطى النائب المعزول هذا الحق . وكان في مصر الملكية « قانون العيب في الذات الملكية » اذن « شخصية الجالس على العرش مصنونة لا تمس » بموجب الدستور . وحدث مرة واحدة في عهد الملك فؤاد ( سنة ١٩٣٠ ) ان اوقف عباس محمود العقاد بتهمة العيب في الذات الملكية حين صرخ في مجلس الشيوخ ان اكبر راس في الدولة تحطم اذا مست الدستور . وفي عهد الملك فاروق

ايضا كان احمد حسين زعيم الحزب الاشراكى ( مصر الفتاة سابقا ) في طليعة من اتهموا بالعيب في الدلات الملكية ، غير انه لم يكن نائبا في البرلمان . على أية حال فان مصر الملكية والناصرية ايضا لم تعرف - ومعها برلمانات العالم المتحضر - استخداما لنص يجيز فصل النائب من عضوية المجلس النيابي ، لمجرد هجومه على الحكومة او مساسه برئيس الجمهورية . والنظام الجمهوري كما نعلم تقيض النظام الملكي في قضية « الدلات التي لا تمس » . ولكن الرئيس السادات اخترع ما يسمى « قانون العيب » وطلب من مجلس الشعب التشريع له . وكان الظن منصرفا الى انه يقصد « اخلاق القرية » التي طالما تحمس لها . الا انه ثبت بعدئذ انه يقصد « العيب في الدلات الرئاسية » . هكذا تقول الوقائع :

● اولها ان كمال الدين حسين النائب الذي ابرق له محتجا على الاستفتاء الاول المضاد للديموقراطية عام ١٩٧٧ قد عزل من البرلمان في ١٤/٢/١٩٧٧ رغم ان بعض الصحف قد نشرت نص برقيته في طبعاتها الاولى ثم عادت قحطتها . وقد تم ذلك بموجب طلب تقدم به ٢٥٢ عضوا من الحزب الحاكم لاسقاط العضوية عن النائب ، نظر فيه المجلس النيابي واخذ قراره باجماع نواب الحزب الحاكم ايضا ومعارضة المستقلين واليساريين ( ١٨ عضوا ) رغم الميول الاخوانية عند كمال الدين حسين . ولما تقدم النائب باعتراض لمجلس الدولة حكم له قاضي القضاة باحقية في اعادة ترشيح نفسه . ولكن السلطة تمكنت من سحب هذا الحق ، وترشيح غيره . وصادت على الناخبين رايهم .

● ثاني الوقائع خاصة بالنائب الوفدي الشيخ عاشور نصر نائب حي شعبي ( كرموز ) في الاسكندرية ، فانه احتججا على معاملة رئيس المجلس ( سيد مرعي ) في مناقشة استجوابات وطلبات احاطة عديدة تقدم بها الى الحكومة ولم تتوفر له فرصة الدفاع عنها ( اي عن طلبات ناخبيه الخاصة بضرورات الحياة ) انتهز فرصة وجود رئيس الجمهورية في البرلمان وهتف « يسقط الرئيس السادات » حتى ينتبه اليه . وقد انبه الجميع فعلا ، وتكررت مأساة كمال الدين حسين ، اذ اسقط البرلمان عضوية النائب باغلبية ٢٧٩ صوتا بتاريخ ٢٨/٣/٧٨ . وكما كانت تهمة نائب بنها العيب في ذات رئيس الجمهورية كذلك كانت تهمة نائب كرموز . ولكن التكرار كشف عدة أمور : اهمها نواظر رئيس مجلس الشعب ( صهر الرئيس واكبر اغنياء الريف المصري ) مع الحكومة ، بتأجيل الاستجوابات المقدمة اليها حتى لا تفتح مناقشات حول الموضوعات الحساسة . والامر الثاني ان هذه الاستجوابات مقدمة لمصلحة فئات شعبية واسعة .

● ثالث الوقائع خاص بالنائب ابو العز الحريري الذي قبض عليه في دائرته الشعبية ( الجمرك ) بالاسكندرية ايضا لمجرد القائه خطابا جماهيري في الناخبين لهذه الدائرة التي خلت عام ١٩٧٨ ايضا . في هذه المرة لم يكن هناك « عيب » في

ذات الرئيس ، لا بالبرق ولا بالهتاف ، وانما كان هناك عقاب لحزب التجمع اليساري على جماهيره التي تتعاطف ، وقد جرى نفس الشيء لعبد الفتاح حسن النائب الوفدي من بسيون - محافظة الغربية في ٢٦ يونيو - حزيران ١٩٧٨ .

● رابع الوقائع خاصة بالنائب الناصري كمال احمد الذي قاطع الرئيس انهاء اللقاء خطابه في البرلمان ( ١٩٧٨/٩/٣٠ ) على اثر عودته من واشنطن بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد . فقد توقف الرئيس بعد المقاطعة للمرة الثالثة وطلب من النواب « ارموه . ارموه . ارموه يره » . وعلى الاثر قام نواب حزب الوسط بحمل زميلهم الى الخارج وسط الضرب واللكم والصفع . وفي اليوم التالي تكررت المأساة الدستورية للمرة الرابعة خلال عام ، بان طلب الاعضاء عزل زميلهم ، ورغم المعارضة فقد نالوا ما طلبوا وما معنى به عليهم الرئيس .

وفي السابغ والعشرين من نيسان ، ابريل ١٩٧٨ كانت قد نوقشت اللائحة الجديدة لمجلس الشعب ، بناء على طلب الرئيس ، تنفيذا لقانون العيب وامثالا لما طالب به سيادته جميع الهيئات ان « تظهر صفوفها بنفسها » اي حتى لا تصطدم مع القضاء والدستور والقانون . ولكن اللائحة بعد ذاتها كانت عدوانا على القضاء والدستور والقانون ، اذ تضمنت لعاني حالات تسقط فيها عضوية النائب او توقف مؤقتا في مقدمتها « اهانة رئيس الجمهورية او تهديده لحمله على اداء عمل او الامتناع عن عمل من خصائصه قانونا » .

ثالثا ، على اثر هذه الاجراءات قام المذمي العام الاشتراكي باصداد كشوف المعزولين سياسيا وفقا لقوانين الاستفتاء الاخير ومن بينهم زعيم الوفد الجديد ، والمصادرة الدائمة لجريدة « الاهالي » لسان حزب التجمع اليساري . . فما كان من حزب الوفد الا ان اجتمع بكامل هيئته التأسيسية ( ٣٥٠ عضوا ) فسي منزل فؤاد سراج الدين وقرر في خطوة بلا نظير في تاريخ الحزب القديم « حل الحزب الجديد احتجاجا على مواقف النظام من الديمقراطية » . وقد كان الموقف ، اعلانا رومانتيكيا حزينا عن النهاية الاسيفة التي لقيتها الشرائع الليبرالية من البرجوازية المصرية ، كما لو كان بيانا بالهزيمة في ظل الثورة المضادة . وما كان من حزب التجمع اليساري الا ان اعلن « تجميد نشاطه » دون ان يقدم على حل الحزب عمليا ، تاركا هذه المسؤولية على عاتق النظام نفسه .

وقد تبلبل الرأي العام في مصر وخارجها بليلة شديدة على اثر الموقفين المفاجئين . وكان على النظام ان يسعد بخلو الساحة امامه للعمل السياسي المنفرد ، وكان على بعض كثرائه ان تقلق من الفشل المروع الذي لقيه حزب الوسط الحاكم الذي كان قد سمي « بحزب مصر العربي الاشتراكي » ثم اختصر تدريجيا الى « حزب مصر » . كان الحزب قد اعلن فشله عدة مرات ، سواء كان الاعلان داميا

في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ او سلمييا في التفاف الجماهير الساحق ، حول الوفد والتجمع اليساري والمتطرفين الدينيين . كانت الاغلبية البرلمانية مفروضة بقوة الشرطة ، تمثل التحالف الكمبرادوري الحاكم وعدة دون قاسدة اجتماعية واسعة .

وفي خطوة دراماتيكية اثارته الدهشة اعان الرئيس السادات في ٢٣ يوليو ، تموز ١٩٧٨ انه « سيملا الفراغ السياسي بنفسه » وانه قرر النزول شخصيا الى الشارع السياسي ، وذلك بتكوين حزب جديد دعاه « الحزب الوطني الديموقراطي » . ولان نواب حزب الوسط الحاكم ( الذي يرأسه معدوح سالم ) هو حزب السلطة ايا كان الحاكم ، فقد راح اعضاؤه يطلبون الانضمام فوراً الى حزب الرئيس . حتى ان الكاتب اليميني مصطفى امين علق على ذلك في « الاخبار » بأنه لا يجوز للنواب الذين انتخبهم الشعب - كما نفترض - على اساس مبادئ حزب معين ان يركضوا وراء حزب الرئيس دون ان يقراروا - فضلا عن ان يقتنعوا - ببرنامجه الذي لم يعلن بعد . وكانت النتيجة هي اقضاء مصطفى امين وابعاده عن الكتابة السياسية وكان المفزى هو ان الرئيس لا يمانع في انضمام النواب الى حزبه الجديد ، حتى تكون هناك « اقلية برلمانية جاهزة » من قبل اجراء اية انتخابات جديدة .

وفي خطوة لا شبيه لها قرر حزب « مصر » الحاكم الانضمام جماعيا الى الحزب الجديد . . . او الحزب « الوحيد » ، حيث تراجع الوفد عن الساحة ، وحيث اصبح اليسار مرادفا للالحاد . وحيث تعود مصر الى اسلوب الدمج الشامل للسلطات في الحكم ، رغم الفناء الاتحاد الاشتراكي والتعدد الدستوري للحزاب . فـ رئيس الجمهورية الذي وعد اكثر من مرة بأنه لن يعود الى ترشيح نفسه للرئاسة وعاد ، يريد اختراق الحاجز الدستوري الذي يمنع الوصول للمسؤولية الاولى في الحكم للمرة الثالثة . وقد اصبح ذلك الآن ممكنا . وكان الرئيس في اعلانه عن الحزب قد هنا « الوفد » بحل نفسه وتمنى على التجمع ان يخلو حذوه . ومعنى ذلك فانه قد هيا المناخ السياسي لاستقبال اول حكم في تاريخ البلاد ، يصبح فيه الحاكم هو الرئيس ( الذي لا تمس ذاته ) وهو ايضا زعيم الحزب الوحيد المسك بالسلطة ، وهو كذلك الحكم بين السلطات ، وهو اخيرا صاحب البرلمان .

ليس ذلك كله دكتاتورية ملكية او ناصرية ، بل هي سلبية اعرق التقاليد النازبة في تاريخ العالم الحديث .

## ٨ - الثورة المضادة الديموقراطية

كانت الديموقراطية في المهد الناصري « عنصرا ناقصا » بالمعنى السياسي مما ترك آثاره السلبية على بقية المعاني الاقتصادية والاجتماعية ، الوطنية

والقومية . وكانت الديمقراطية في العهد الملكي الاستعماري ديكورا ليبراليا للمضمون الراسمالي شبه الانقطاعي . اما في عصر الرئيس السادات فقد غابت الديمقراطية السياسية ومعها بقية الحريات الديمقراطية - الاقتصادية والاجتماعية ، الوطنية والقومية - غيابا شاملا ، فليبراليتها الاقتصادية لا تنعكس في ليبرالية سياسية ، لانها ليبرالية الكمبرادور وأغنياء الريف والجهاز البيروقراطي للدولة وليست ليبرالية الانتعاش الاقتصادي الراسمالي . كذلك اوتوقراطيتهما ، فهي ليست مثالا دكتاتورية الفرد لمصلحة الوطن ككل او لمصلحة الطبقات غير المالكة ، بل هي اوتوقراطية « العائلة » التي تمثل الشريحة الاكثر تخلفا في المجتمع والاكثر تبعية للاجنبي . هكذا تجاوزت شكلا ومضمونا الاوتوقراطية الملكية والاوتوقراطية الناصرية معا ، بأن اخذت عنهما **الانفراد بالسلطة** دون الليبرالية الشكلية في النظام الملكي ودون التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والتحرر الوطني والوحدة القومية في النظام الناصري . واذا كانت الليبرالية الشكلية قد اسهمت في اسقاط النظام الملكي ، واذا كانت الاوتوقراطية المركزية قد اسهمت في اسقاط النظام الناصري ، فان الغياب المطلق للديموقراطية في عهد السادات يسحب من نظامه شرعية بقائه . . لان « الوطن » بأكمله في ظل هذا الغياب يصبح « مرهونا » على مختلف المستويات لارادة من خارج الحدود ، بمعناها « ديمقراطية » العائلة الحاكمة ، الوكيله عن مصالح احتكارها ، وفي خبط مواز لهذه الديمقراطية العائلية يعنيها تمرير هذه المصالح عبر قنوات « شرعية » لا تسدها بين الحين والآخر ممارسات ديمقراطية لاية فئة اجتماعية اخرى . وهكذا كان غياب الديمقراطية ، بمعناها العميق الشامل ، مساويا لغياب التنمية الوطنية اقتصاديا وغياب التحرر الوطني قوميا . وكانت تلك نقطة اللقاء الجذرية بين الكمبرادور المصري والكيان الصهيوني في الشرق الاوسط والولايات المتحدة الاميركية بدءا من اتفاقية سيناء الى اتفاقية كامب ديفيد . وهي الفترة التي تم فيها الغاء الليبرالية اللبنانية بالحرب الاهلية والاستقلال الوطني المصري بالسلم . انعكس هذا القهر الديمقراطي الشامل ، مصربا ، كما يلي :

● اقتصاديا ، زاد الاستهلاك الفردي والجماعي ، للمرة الاولى في تاريخ مصر الحديث بنسبة ٢٥ في المائة ، وان ديون مصر بلغت ١٢ مليار دولار ( استدانات الحكومة المصرية في عام ٧٧ وحده خمسة آلاف و ٤٠٠ مليون دولار ) ( ٢٨ ) وبلغ العجز في ميزان المدفوعات مليار دولار . وقد عادت قرارات رفع الاسعار التي رفعت عام ١٩٧٧ على اثر الانتفاضة الجماهيرية في شكل « الضرائب غير المباشرة » التي زادت حتى نهاية ذلك العام بنسبة ١٦ في المائة كما زادت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة ٧٤٨ في المائة ومن السلع غير المعمرة بنسبة ١٨ في المائة

---

( ٢٨ ) ردة على بيان الحكومة - حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، مطبوعات « الامالي » - خالد محيي الدين وفلادوي عبد الله وابو العز الحريري - القاهرة ١٩٧٨ ( ص ١٨ )

خلال الفترة ذاتها . وطبقا لبيانات هيئة الاستثمار فقد بلغ عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي ٦٥ مشروما بينها ٤٢ مشروما لمستحضرات التجميل والسياحة والباقي مصارف وشركات استثمار مالية . وفي الوقت الذي زادت فيه الضرائب غير المباشرة على المواطنين البسطاء حتى وصلت ٦٠ في المائة من اجمالي حصيله الضرائب عن الريف فان ضريبة الاملاك لا تمثل سوى ٤٥ في المائة . كما ثبت ان ٣٥ في المائة من مجموع المولدين يتهربون من الضرائب ، وان ضريبة اليراد العام لا تجلب سوى اقل من ٣ مليون جنيهه مصري (٣٩) .

وقد نتج عن هذه المواضع الجديدة ان شمرت قطاعات لا يستهان بها من البرجوازية الوطنية تصفي اعمالها وتنضم الى قافلة الرأسمالية التجارية الربوية ، فخلال الفترة بين عامي ٧٥ و ١٩٧٨ . اغلقت ابواب ٤٤٣ شركة متوسطة راس المال وتضم الواحدة منها اقل من ٩٩ عاملا وكانت تنتج صناعات النسيج ومضارب الازر ومعامل الالبان والسكر . وفي الفترة نفسها اغلقت ابواب ٨٩٥ شركة صغيرة تضم اقل من ٤٩ عاملا متخصصة في المراحل النهائية للانتاج الاقل من المتوسط ، كصناعة الجلد والسكر وتعليب الاسماك واللحوم . وفي الفترة نفسها ايضا اغلقت ابواب ١٥٦٠ محل حرفي بين الصناعة والتجارة الجزئية . ومعنى ذلك ان الانتاج الوطني - بعد حصار القطاع العام من داخله ومن خارجه - قد سلم نفسه تدريجيا لقطاعات الاستيراد والتصدير والمقاولات ، بحيث زادت السيولة النقدية ( اي التضخم ) بمعدل ٢٥ في المائة بين عامي ٧٥ و ١٩٧٦ وارتفع الرقم القياسي للاسعار في الفترة ذاتها بنسبة ١٦ في المائة في الريف و ٢٠ في المائة في الحضر (٤٠) ، ثم تضاعف الرقم مرة بالنسبة للريف ومرة ونصف بالنسبة للحضر في عام ١٩٧٨ . وبحيث شملت البطالة في مصر هذا العام نفسه اكثر من مليون مواطن .. كل ذلك رغم ان العائد من قناة السويس والمصريين العاملين في الخارج والمساعدات العربية والاميركية بلغت في ادق الاحصاءات اربعة مليارات دولار .. وفي المقابل انخفض مستوى التعليم والصحة (حيث ارتفعت اسعار الادوية وقل عدد المستشفيات) وازدادت اختناقات المواصلات والاسكان (٤١) . وأمسى الكلام عن « خطة تنمية » من ذكريات الماضي المستحيل ، واصبح المثلث العائلي ( السادات - عثمان احمد عثمان - سيد مرعي ) رمز التحالف العضوي بين افنياء الريف والرأسمالية الربوية والجهاز البيروقراطي في الانفراد بسلطة التبعية للاحتكارات الاجنبية . ولسم تكن مصلحة

(٣٩) المصدر السابق ( ص ٤٧ )

(٤٠) المصدر السابق ( ص ٤٢ )

(٤١) تحولت مدينة المنابر في مصر الى مدينة سكنية يقطنها حسب آخر التقديرات نصف مليون نسمة ، ومتوسط سكان القرى الفرعية الواحدة عشرة افراد .

هذه الاحتكاكات ضد الليبرالية السياسية وحدها ( وهي التي ضربت هذه الليبرالية منذ هزيمة العربيين عام ١٨٨٢ الى هزيمة الوفد عام ١٩٣٦ ) ولم تكن هذه المسلحة ضد التنمية الناصرية وحدها ، وهي التي طاردت عبد الناصر من ٥٦ الى ٦٧ ، بل كانت ضد استقلال مصر الوطني ووحدتها القومية - سواء كانت تحكمها الليبرالية الاقتصادية او المركزية البيروقراطية - وبالتالي فقد كان هدفها الرئيسي من الثورة المضادة في مصر هو اسقاط الديوقراطية من جذورها الليبرالية والشعبية على السواء ، للعبور بقوى الانقلاب الساداتي ، الى الصلح المنفرد مع اسرائيل تحقيقا للهدف الاستراتيجي : النفط العربي والسوق الافريقية والامن المضاد للسوفييت في الشرق الاوسط . انها دكتاتورية العبور الى التوحيد مع القوى الاقليمية ( اسرائيل ) الرئيسية بين قوى الثورة المضادة للعرب .

● اجتماعيا ، تضاعفت جرائم الخطف والاغتصاب والسرقة والاحتياط سبعة اضعاف ونصف خلال عام واحد ( ١٩٧٧ ) مما كانت عليه قبل عامين فقط ( ١٩٧٥ ) . وتجددت الحرائق المتفرقة من حريق « اخبار اليوم » عام ١٩٧٧ ، الى حريق « الصالون الاخضر » ( من ارقى محلات الثياب الجاهزة في شارع سليمان باشا وسط القاهرة ) بحيث وصلت في العام نفسه الى ٥٥ حريقا كبيرا عجزت في معظمها سيارات الاطفاء لمحافظتي القاهرة والجيزة عن محاصرة النيران ، الا بعد ساعات بلغت احيانا ١٢ ساعة . وانفجرت مجاري العاصمة حتى سدت الطرقات وارتفع منسوب المياه للقدرة مترا كاملا في بعض المواقع ، الامر الذي تعطلت معه أجهزة السلكي واللاسلكي ، وانقطعت الكهرباء ، وتلوث مياه الشرب ، وتدهورت المواصلات حتى أصبح سقوط اوتوبيس بركابه في النيل خيرا لا يصدم الناس . وتجددت الفتنة الطائفية فامتدت من محافظة المنيا الى إحدى مدنها وتدمى

سمالوط ، حين قتل كاهن برصاص إحدى خلايا « جماعة التكفير والهجرة » . ويسكن سمالوط ٩٠ في المائة من المسيحيين و ١٠ في المائة من المسلمين . ولكن قرية تجاورها تنعكس فيها النسبة تماما ، اعتنق احد ابناءها الدين الاسلامي ، فاحتفلت به الجماعة الاسلامية المتطرفة بان لفت به انتهاء القرية وسط الصباح والتهاف والتكبير . ثم حاولت ان تستمر مظاهرتها في الطريق الى سمالوط . وهناك لم يسمح المسيحيون بمرورها مما دفع الاهل الى التناحر بالسلاح فقتل سبعة عشر قتيلا والعديد من الجرحى . وفي اليوم التالي دخل بعضهم خلسة الى المدينة الصغيرة وقتلوا كاهن الكنيسة في منزله . قبل ذلك وبعده شاع حرق الكنائس والمساجد والخطف على الهوية الدينية من الطرفين واتامة الحواجز المسلحة على الطريقة اللبنانية . وكان من الثمر ان عثرت قوى الامن في محافظة اسيوط وحدها على مخزينين متقابلين للسلاح الخفيف والمتوسط والثقيل ، احدهما لتاجر مسيحي والاخر لتاجر مسلم . في هذا الوقت نفسه كان تسريح افراد القوات المسلحة من الجيش النظامي يجري على قدم وساق . وكانت

الاسلحة لا تستورد من خارج الحدود فحسب ، بل تسرق من مخازن الجيش او تباع سرا ويبلغ عنها انها سرقت .

● ثقافيا ، تضاعفت هجرة الادمغة المصرية الى الخارج ، وانفرد « الصوت الواحد » بساحة الثقافة والاعلام ، وامسى الانتاج السينمائي والمسرحي والتلفزيوني للتصدير حسب مواصفات السوق الخارجية للنجوم والقصص والموضوعات ، وتغيرت برامج التربية والتعليم تغيرات كيفية تكاد تكون تقيضا للمفاهيم والقيم السابقة . . حيث أصبحت الاقليمية والشوفينية والمنصرية الدينية هي ثالوث التيار السائد على الثقافة الرسمية السائدة في مصر (٤٢) .

---

(٤٢) راجع الامثلة الحية لذلك كله في كتاب امير اسكندر « مراخ اليمين واليسار في الثقافة المصرية » - دار انن خلدون - بيروت ١٩٧٨ .



## الفصل الرابع

### دكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد

١ - « صحيفة » مصر

قبل ثمان واربعين ساعة من احتفال المصريين - والعرب عامة - بذكر مرور ربع قرن على ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ كان سلاح الجو المصري يقوم في حركة مفاجئة بشن غارات مكثفة داخل الحدود الليبية غرب الحد الفاصل من الصحراء . ولم تكن المفاجأة من حيث التوقيت وكثافة النيران ، ولا من حيث العمل العسكري ذاته . . فقد نقل مراسل النيويورك تايمز في بيروت بعد بداية الاشتباك المسلح بأربعة أيام ( ١٩٧٧/٧/٢٥ ) ان ما حدث كان مقررا له ان يتم في شهر مايو ، ايار الماضي « ولكن الولايات المتحدة طلبت من السادات ارجاء بدء العمليات لوقت لاحق » (١) . وهكذا قام حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية بين التاسع والحادي عشر من تموز ، يوليو ١٩٧٧ برفقة رئيس اركان الجيش المصري بزيارة سريعة لكل من تشاد والسودان صرح على اثرها السفير التشادي في القاهرة بان « المشكلة بين تشاد وليبيا قد اثيرت اثناء الزيارة » (٢) وبقدر ما كان الهدف العسكري واضحا من الزيارة اقبلت رحلة الرئيس المصري الى الصحراء الغربية يوم ١٢ تموز ، يوليو ١٩٧٧ - بعد ان تلقى تقرير نائبه - وكأنه يتفقد بنفسه مواقع القوات المصددة للهجوم على الحدود الليبية .

وقبل بدء العمليات العسكرية ( بيوم واحد ) ضد أحد اعضاء الاتحاد العربي الثلاثي الذي لا يزال قائما رسميا - مصر وسوريا وليبيا - كان مناحم بيجن رئيس الوزراء الاسرائيلي يلوح بمشروع جديد للسلام في الشرق الاوسط يبدأ بصلح منفرد مع مصر ، وكان وزير الخارجية الاسرائيلي موشى دايان يؤكد ان السلام المصري الاسرائيلي لن يصبح واقعا ملموسا الا حين تجدد مصر عدوا آخر ترى فيه « اسرائيل » عدوا ايضا . وزاد « ان الاستراتيجية الموحدة في الحرب والسلام لدول المنطقة ،

(١) من « مسيرة السادات من سالزبورغ حتى الكنيست » - توقيص طارق - مطبوعات التفاهام

- مكان النشر غير مثبت - ١٩٧٧ .

(٢) جريدة « الامرام » ١٩٧٧/٧/١٣ .

هي التي تكفل سلاما حقيقيا بين هذه الدول ، فيصبح مدوها مشتركا ورعاؤها كذلك » كما نقلت عنه صحف العالم ، قبل ان تنطلق المدافع المصرية صوب الغرب بأربع وعشرين ساعة ،

ولقد قيل في تفسير حرب مصر الغربية الكثير مما هو سطحي ، كالأشارة الى المحاكمات المصرية لبعض الليبيين في قضايا المتفجرات التي اصابته دورة مياه مجمع ميدان التحرير واحدى عربات قطار القاهرة - الاسكندرية ، وكالأشارة الى مضايقات تحدث للمواطنين المصريين المقيمين في ليبيا . كما كانت هناك تفسيرات عميقة كالقول ان المقصود من العمليات العسكرية المصرية هو تدمير السلاح السوفياتي الحديث والذي اتخذ مواقع استراتيجية على طول الحدود الغربية بين مصر وليبيا .

ولكني اعتقد ان النظام المصري الراهن الذي بدأ حياته السياسية « بالاتحاد » المصري السوري الليبي ، حتى ان أزمته مع علي صبري والآخرين قد بدأت شكلا بسبب هذا الاتحاد ، قد وصل تدريجيا الى حد الانقلاب الشامل على علاقته مع ليبيا ضمن منظور استراتيجي شامل للتحالف مع الغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط . وكانت الفارقات الجووية المكثفة داخل الحدود اللبية قربا بمثابة نقطة الحسم الاستراتيجية الثانية بعد اتفاقية سيناء في ايلول ١٩٧٥ وقد أجابت على اقتراح بيفن وفكر موسى دايان بالإيجاب . لذلك فاني املها ، على هذا الصعيد ، الخطوة الاولى في الطريق المعكوس الى القدس . اي انها نقطة البدء في التفكير العملي ، لا لزيارة « اسرائيل » ، بل لقيام الحلف الاستراتيجي الامركسي المصري الاسرائيلي في الشرق الاوسط .

ورغم صحة التحليل القائل بان نتائج هزيمة ١٩٦٧ قد صيغت في قمة الخرطوم العربية في سبتمبر ، ايلول من العام نفسه ، الا ان الاستنتاج القائل بان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ هو الجذر الموضوعي البعيد لزيارة اسرائيل ، يبتعد كثيرا عن الصواب (٣) . لا شك ان « لاءات الخرطوم الثلاث » للصلح والتفاوض والاعتراف باسرائيل ، وتعميق الروابط بالمجتمع الدولي - متمثلا ذلك في قبول القرار ٢٤٢ وأيضا مشروع روجرز عام ١٩٦٩ - من أهم النتائج السياسية التي صاغتها سنوات الهزيمة . ولكن هذه الصبغة لا تكتمل الا بأبراد عناصر أخرى محلية وعربية ودولية :

● ان الشعب المصري الذي سجل للمرة الاولى منذ عام ١٩٥٤ انتفاضة ديموقراطية هزت اركان النظام بين شباط وتشرين الثاني عام ١٩٦٨ هو نفسه

---

(٣) راجع لمصطفى الحسيني دراسة مهمة بعنوان « مصر مبادرة السادات » - جريدة « السفير »

الذي كان منذ عدة شهور قليلة ( في ٩ و ١٠ حزيران ١٩٦٧ ) قد خرج عن بكرة أبيه يطلب الى عبد الناصر البقاء في السلطة . ولم يكن هذا الشعب يدري - وربما الى الآن - ان عبد الناصر كان يناضل نضالا مريرا داخل الدائرة الضيقة لقيادة الحكم من اجل الديمقراطية . ولقد فرضت الجماهير بيسان ٣٠ مارس ، آذار ١٩٦٨ ولكنه بقي حبرا على ورق لسبب نفهمه الآن اكثر من اي وقت مضى ، وهو ان عبد الناصر لم يكن يحكم وحده في اي وقت ، وان غالبية زملائه الذين بقوا معه كانوا ضد الديمقراطية (٤) . علينا ان نقرن الدعوة الشعبية الى الديمقراطية فسي ذلك الوقت بالدعوة الى « اقتصاد الحرب » والدعوة الى « لجان المواطنين من اجل الحركة » والاحتجاج على الاحكام المخففة التي صدرت بحق قادة الجيش المهزوم مما ادى الى اعادة المحاكمة . وفي السادس من ابريل ، نيسان ١٩٦٨ كان عبد الناصر يقول للملك حسين في جلسة مباحثات مغلقة « الموضوع المهم ليس مقترحات يارنغ ( مبعوث الامم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ حينذاك ) ولكن هو ان تقرر هل تقبل الذهاب والاجتماع مع الاسرائيليين في مكان ما ، بشكل مباشر او غير مباشر ، وما اثر ذلك بعدما رفضنا علنا هذا اللقاء ؟ انا ارد بالنسبة لمصر واقول انه لا يمكننا قبول مثل هذا اللقاء المباشر او غير المباشر . . هل سنقبل الذهاب الى رودس او الى جنيف ؟ من جانبنا نحن نرفض هذا الاقتراح . **الناس عندها في مصر يريدون الحرب ويرفضون سلاما بهذا الشكل ، مع انسي كنت اتصور ان الناس ذهقوا ، وضاعت نفوسهم من كثرة الحروب وشدة الاعباء الملقاة عليهم** » (٥) . وبعد

(٤) في « اوراق عبد الناصر السرية » - الحلقة ١٨ - التي نشرتها مجلة « الدستور » الصادرة في لندن بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٨ تطالع محفرا مثرا لجلسة عمل دعا اليها عبد الناصر في ٨/٣/١٩٦٧ وحضرها زكريا محيي الدين واثور السادات وعلي صبري ومزيق صدقي وحسين الشافعي . وقد افتتح عبد الناصر الجلسة بتطعين متلعثين : الاولى « علينا الان - اي بعد الهزيمة - واجبان : الاول ان نبحث عن نظام جديد لنا . والثاني هو ان نحدد الاخطاء الرئيسية . . أي ان نعمل فورا على تغيير النظام الذي ماخضين عليه لان لكم فيه خطأ . . اذا كنا عايزين حقا توفير الامن والسلام لنصبح بوجود معارضة في البلد . . معارضة حقيقية لا تمثيلية معارضة . . ان ضد نظام الحروب الواحد لان الحروب الواحد يؤدي الى دكتاتورية مجموعة معينة من الأفراد . . اننا ان لم نغير نظامنا الحالي سنمضي في طريق جهول ولن نعلم من سيستلم البلد من بعدنا . وسيؤدي بنا ذلك الى مستقبل مظلم » . قال عبد الناصر هذا الكلام في غرفة مغلقة قبل الانتفاضة الديمقراطية للشعب بستة اشهر ، ولكنه في اليوم التالي ( الحلقة ١٩ من اوراقه السرية - الدستور ١٦/١٠/١٩٧٨ ) توجيء بالجميع - الجميع بغير استثناء - من مواقع فكرية واجتماعية مختلفة يمارضون اقتراحه معارضة حاسمة وشاملة ولهاية . قال زكريا محيي الدين « الحرب الاخسر سيقوم بنشئ الماضي » وقال السادات « لا اوافق على الحزبين » وقال صدقي سليمان رئيس الوزراء « اي شخص يقبل ان يكون الان رئيسا لحزب المعارضة يكون رجلا مجنونا » وقال علي صبري « اخشى من تكوين حزب آخر » .

(٥) الحلقة ١١ من الاوراق السرية في المصدر السابق ذكره

فبوله مشروع روجرز يقول عبد الناصر لاحد زعماء الكتلة الشرقية « والآن ترغب اسرائيل في التفاوض المباشر معنا ، وهي محتلة اراضيها . ان هذا النوع من التفاوض وقوات العدو ما زالت على ارضنا يعتبر نوعا من الاستسلام » (٦) . . . . وهكذا فانا حين نعيد قراءة قبول مصر الناصرية لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وكذلك مشروع روجرز عام ١٩٦٩ يتعين علينا ان نقرأ سياق هذا القبول للمجتمع الدولي . . فهو قبول مشروط شعبيا وقياديا في مصر باللاءات الثلاث التي صيغت مرييا بعد ذلك في الخرطوم . كما انه قبول مشروط عسكريا بحرب الاستنزاف المصرية على جبهة سيناء والتي لا يمكن معها القول بان الحل العسكري قد استبعد في قمة الخرطوم ، لان هذا الحل الذي استبدل في « حرب بديلة » عام ١٩٧٣ قد برهن في ساحة القتال على انه ، استراتيجيا ، لم يكن مستبعدا في اي وقت .

ولم يعد سرا ، بالإضافة الى ذلك كله ، ان الاميركيين واصدقائهم ، عرضوا على عبد الناصر اكثر من مرة خلال الفترة ما بين ٦٧ و ٦٩ اكثر من « صلح مشرف » مع اسرائيل ليعود بموجه سيناء وحدها . ولم يعد سرا الآن - وفي مختلف الوثائق المعادية لعبد الناصر - ان القائد المهزوم رفض هذا الصلح غير الامين لثورته القومية وللبعد الاستراتيجي للامن المصري . وكان الرئيس السادات صادقا حين وصف هذا الرفض الناصري لعزل مصر عن العرب واستعادة سيناء وصفا فجعا فقال : « عبد الناصر كان لا يمكن ان يزور اسرائيل لارتباطه بالمفاهيم القديمة » (٧) ذلك عنصر يضاف الى حصيلة النتائج المحلية لهزيمة ١٩٦٧ .

● اما العنصر العربي فيمكن ايجازه بعد الهزيمة في عدة علامات :

١ - الاولى هي « لاءات الخرطوم الثلاث » وما صاحبها من دم مالي غدير مشروط من دول النفط لدول المواجهة .

٢ - والثانية هي اقضاء حكم عبد الرحمن عارف في العراق في تموز ١٩٦٨ واقضاء حكم الملك السنوسي في ليبيا في الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩ . ولم تكن صدفة ان الجيل الجديد الذي امسك بمقاليد الحكم هنا وهناك من اقصى المغرب الى اقصى المشرق ، لم يكن بعيدا عن قضية فلسطين والوحدة القومية ، وكان قريبا غاية القرب من بعض منابع النفط ، فاستعاد ثروة بلاده الوطنية .

٣ - قمة الرحيل في سبتمبر ، ايلول عام ١٩٧٠ حيث برهنت معركة الكرامة قبلها بعامين - ٢١ مارس ، آذار ١٩٦٨ - كما برهنت حرب لبنان بعدها بخمس سنوات في ١٣ ابريل ، نيسان ١٩٧٥ واكدت الولادة الفلسطينية الجديدة بعد

(٦) الحلقة ١٧ من المصدر نفسه

(٧) « اخبار اليوم » المصرية - ١٩٧٧/١٢/١٠

الهزيمة وأبرزت رغم انهيار الدم ان قضية فلسطين هي الباب الحقيقي والوحيد لسلام الشرق الاوسط .

٤ - قمة الرباط بين ٢٦ و ٢٩ اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٤ وقد اكدت في مقرراتها السرية ان الهدف المرحلي للامة العربية يتلخص في النقاط الاربعة التالية :

- ا - التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية المحتلة فسي عدوان يونيو ، حزيران ١٩٦٧ وعدم التنازل او التفريط في اي جزء من الاراضي او التمسك بالسيادة الوطنية عليها .
- ب - تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول باي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة .
- ج - الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني .
- د - قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولا يجوز لاي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام وفق ما اكدته مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة « (٨) » .

ومن بين الاسباب التي قررت قمة الرباط قيام العمل المشترك عليها :

« - عدم قبول اي محاولة لتحقيق اي تساويات سياسية جزئية انطلاقا من قومية القضية ووحدها .

- ممارسة سياسات تؤدي الى عزل اسرائيل سياسيا واقتصاديا والى وقف الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي تتلقاه من اي مصدر في العالم .

● على الصعيد الدولي كان الاتحاد السوفياتي للمرة الاولى في تاريخه الحديث « يفامر » بارسال خبرائه العسكريين خارج المعسكر الاشتراكي ، حتى عام ١٩٧٢ في مصر وبعد هذا التاريخ في غيرها . وتمكنت قمة الرباط عام ١٩٧٤ من ايفاد الرئيس اللبناني سليمان فرنجية الى الامم المتحدة متحدثا باسمها عن قضية فلسطين . وتمكنت منظمة التحرير الفلسطينية بعد القمة المذكورة من ان تصبح عضوا مراقبا في الهيئة الدولية حيث استطاع ياسر عرفات ان يلمس كرسي الرئاسة وان يلقي خطابا موزعا بين البندقية وغصن الزيتون . وفي الاول من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٧ تمكن الاتحاد السوفياتي من اقناع الولايات المتحدة من اصدار بيان مشترك يعترف للمرة الاولى « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » والدعوة لعقد مؤتمر جنيف الذي تتمثل فيه كل الاطراف « بمن في ذلك ممثلو الشعب

---

(٨) اضطرت الحكومة السورية لاذمة هذه الوثيقة السرية في مواجهة التفضيل الاعلامي المصري .

وقد نشرها جريدة « السفير » اللبنانية بتاريخ ١٩٧٧/١١/٣٠

الفلسطيني « . وكان الرئيس الاميركي كارتر منذ تولي الرئاسة بعد سقوط نيكسون وخليفته فورد اول رئيس اميركسي يشير الى « وطن قومي » - لا دولة - للفلسطينيين .

بعد هذا البيان بسبعة اسابيع فقط كان الرئيس السادات يستقل طائرته الى مطار بن غوريون ، ويتوجه في اليوم التالي الى المسجد الاقصى في القدس المحتلة ليؤدي صلاة عيد الاضحى . فهل يمكن بعد ذلك القول بان القرار رقم ٢٤٢ كان الجدر البعيد لهذه الزيارة ؟

ولا سبيل لاستكمال السؤال - الجواب ، الا بموقف اسرائيل من هذا القرار ، فهي ردت سلبا على مذكرة السفير يارنغ في شباط ١٩٧١ وفي الشهر نفسه ردت سلبا على « مبادرة السادات » لفتح القناة . قبل ذلك رفضت « اسرائيل » مشروع روجرز الذي كان اشبه بتنظيم اجرائي للانسحاب . وكان اول ما قام به مناحم بيغن حين فاز بالحكم في « اسرائيل » هو سحب الموافقة الاسرائيلية على القرار ٢٤٢ ، واعتباره الضفة الغربية لنهر الاردن وقطاع غزة « اراض اسرائيلية محروقة » .

ولا سبيل ايضا لاستكمال السؤال - الجواب ، الا في ضوء اتفاقية سيناء الثانية التي كانت اتفاقا جزئيا ومنفردا ينقض صراحة مقررات قمة الرباط بعد عام واحد فقط على صدورها ، وكذلك في ضوء ما سمي « بمشروع السلام المصري » الذي نشرته السلطات المصرية في صحف القاهرة ومن اذاعها بتاريخ ٦ يوليو ، تموز ١٩٧٨ قبل اتفاقيات كامب ديفيد بحوالي اربعين يوما . وبينهما خطاب الرئيس السادات في القدس المحتلة . في هذه الوثائق والمراحل جميعها لا يرد اسم « منظمة التحرير الفلسطينية » .. ولا يرتبط السلام المصري الاسرائيلي بحصل شامل لمختلف جهات المواجهة مع الكيان الصهيوني ، ولا يرتبط هذا السلام ايضا باشراف دولي متوازن .

وهكذا ، ففي الوقت الذي تهيا الرأي العام العالمي لاستقبال محطة « جنيف » في قطار ما سمي بالتسوية السلمية لصراع الشرق الاوسط ، كان الرئيس السادات قد حزم حقايقه وعزم امره على مفاوضات مباشرة مع القيادة السياسية للاحتلال الاسرائيلي . وقد اغتبط جزء كبير من الرأي العام العالمي باختصار محطات السلام ، والقليلون هم الذين استطاعوا النجاة بمقولهم ممن سطوة الكرنفال الصاخب ليتساءلوا في عمق : ماذا جرى وماذا يجري وما الذي سيجري ؟

يقول محمد حسنين هيكل في احدث كتبه « ان الدولة في المجتمعات المتقدمة ليست مجرد « مؤسسة سلطة » وانما هي « مؤسسة هدف » والسلطة اداة

لتنفيذ هذا الهدف . وحينما نقول ان الدولة « مؤسسة هدف » فهذا يعني في الحقيقة أنها تعمل من أجل تحقيق تصور استراتيجي كامل على جميع المستويات . وينطبق هذا على العمل الداخلي والأمن . ونستطيع القول بأن كل دولة لها فسي مجال الأمن ثلاثة مستويات لتحقيق أهدافها : هناك مستوى الاستراتيجية العليا وهناك مستوى الاستراتيجية وهناك مستوى التكتيك . وبالنسبة لإسرائيل فاستراتيجيتها العليا ثلاث نقاط بارزة : إقامة الدولة والتوسع في مدها والهجرة المفتوحة لها . وعلى صعيد الاستراتيجية : علاقة مع القوة الغالبة في كل عصر والتفوق العسكري في الشرق الأوسط . والتكتيك مفتوح بابه للاجتهد ، ولكن لا اجتهد في الاستراتيجية العليا أو الاستراتيجية « (٩) » . ولكن هيكل يكتفي بالمقارنة بين معنى السلطة عندهم ومعناه عندنا دون أن يطبق المفهوم الاستراتيجي للسلطة على زيارة الرئيس المصري لإسرائيل . فالقضية لم تكن بالقطع مجرد « أفراد » بالقرار ، والا فنحن لن نستطيع ان نفر جانباً من التجاوب الذي لقيته المبادرة وجانباً آخر من الحياد المتعاطف معها وجانباً ثالثاً مما بدأ كأنه « الصمت اليأس » والقضية بالقطع أيضاً ، لم تكن كما يجب ان يصورها الرئيس السادات ما يشبه الوحي الذي هبط عليه وهو على ارتفاع ثلاثين ألف قدم في طريقه من رومانيا إلى طهران . والقضية لم تكن ثالثاً ، مجرد مساع يبذلها بعض الزعماء سرا توجسها « الزيارة » أخيراً . خاصة وأن مستشار النمسا كرايسكي ورئيس رومانيا تشاويسكو وملك المغرب الحسن الثاني قد تحفظوا بشأن اتفاقيات كامب ديفيد ، حتى ان البلاط المغربي الذي استقبل الرئيس المصري في طريق عودته ، قد أعلن بلسان الحكومة المغربية انه لا يملك القبول بقرارات كامب ديفيد خاصة ما يتعلق منها بالقدس . والأمر نفسه بالنسبة لوقف المملكة العربية السعودية . وبعيد عن التصديق ان الرئيس السادات قام بالزيارة الاستثنائية اتقاء لضربة عسكرية اسرائيلية كانت قيد الإعداد (١٠) .

والجواب اليسير على هذه « الاستدراكات » هو ان الطريق الذي بدأ بمبادرة فتح القناة عام ١٩٧١ ينتهي بزيارة القدس المحتلة في ١٩٧٧ ومقررات كامب ديفيد في ١٩٧٨ . وتبدو الاحداث في هذا السياق التاريخي - على مدى سبع سنوات ونصف - وكأنها جملة من الشواهد التي لا تدحض على ان « مؤامرة » معدة سلفاً

(٩) « حديث المبادأة » - ١٩٧٨ - ولكن النص منقول عن جريدة « تشرين » السورية ١/٢٩/

١٩٧٨ .

(١٠) طالع الفريق محمد الدين الشاذلي - رئيس اركان الحرب المصري السابق - هذا الاحتمال نائياً وجوده من الأساس ، باعتبار ان نتائج اتفاقية سيناء العسكرية ( ١٩٧٥ ) تمنع تلقائياً اي تحرك اسرائيلي او مصري مضاد بموجب أجهزة الانذار المبكر الاسيركية - مجلة « الوطن العربي » الباريسية - الامداد ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ أكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٨ .

تشبه تمثيلية مجبوكة الصنع قد نفدت على مراحل ، كأي اخراج ذكي لسيناريو  
فيلم سينمائي .

وهذا التصور صحيح من حيث المظهر الخارجي لسطح الاحداث ، ولكنسه  
ليس صحيحا من حيث مضمونها الداخلي . وهو المضمون الذي يمكن تلمس ابعاده  
من سلسلة المناورات الاسرائيلية التي بدأت في نوفمبر ، تشرين الثاني ١٩٦٧  
لقبولها قرار رقم ٢٤٢ لمجلس الامن الدولي وانتهت بعد عشر سنوات كاملة برفض  
هذا القرار . كذلك يمكن تلمس ابعاد هذا المضمون من سلسلة المناورات الاسرائيلية  
التي بدأت بقبول قرار رقم ٣٣٨ لمجلس الامن الدولي عام ١٩٧٣ وانتهت برفض  
هذا القرار عمليا ، فلم يتعقد مؤتمر جنيف بعد جلسته الوحيدة عام ١٩٧٤ على  
الاطلاق ، ولم يعد الاتحاد السوفياتي او الامم المتحدة من عناصر التفاوض في  
الشرق الاوسط .

اما الولايات المتحدة التي بدت للعالم كله منذ الفرار ٢٤٢ الى البيان الامريكي  
السوفياتي في تشرين الاول ، اكتوبر ١٩٧٧ وكأنها تتبنى الراي العام الدولي ، فقد  
« انفردت » بدور الوسيط فالشريك الكامل منذ اقتحم وزير خارجيتها اللامع  
كيسنجر سماء الشرق الاوسط بعد حرب ١٩٧٣ لفك الارتباط الاول فالثاني حتى  
مقررات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ . وقد كان الانفراد الامريكي في البداية يبدو كما  
لو كان دعما للصف النفطي العربي المحافظ ، ولكنه في النهاية ظهر - في الورقة  
الامريكية الاسرائيلية وقبول مشروع بيفن للصفقة الغريبة وغرة - كحليف  
استراتيجي لاسرائيل وحدها ، مهما كانت ردات فعل المحافظين العرب .

والنظام المصري تبنى في ذروة الحرب عام ١٩٧٣ الدعوة الى مؤتمر جنيف ،  
وفي قمة الرباط عام ١٩٧٤ تبنى « التمثيل الوحيد » لمنظمة التحرير الفلسطينية ،  
وحتى زيارة القدس المحتلة ظل الرئيس المصري يعلن بوضوح لا يقبل الشك انه لن  
يوقع صلحا منفردا مع « اسرائيل » . ولكن الذي حدث فعلا هو ان السنوات  
الخمس بين الحرب ومعاهدة السلام يمكن ايجاز تطورها في مشهدين : الاول  
والرئيس السادات يخطب في البرلمان في السادس عشر من تشرين الاول ، اكتوبر  
١٩٧٣ داعيا الى مؤتمر دولي للسلام يشارك فيه الفلسطينيون . والمشهد الثاني في  
السادس عشر من اكتوبر ، تشرين الاول ١٩٧٨ والمفاوضون المصريون في واشنطن  
يصوغون معاهدة الصلح المنفرد .

وبالنسبة ، فنحن لا نستطيع الحسم بان « مؤامرة » ما خيكت خيوطها بانقسان  
طلة السنوات الثماني الماضية ، بل يمكن الترحيح بان الاستراتيجيتين الامريكيتين  
والاسرائيلية قد اتفقتا بعد سقوط النظام الناصري - واسطة العقد العربية في  
الشرق الاوسط وافريقيا - على تشخيص دقيق لوضع مصر هكذا : ان السقوط



الناصرى هو سقوط « الحل الوسط » ، والبديل لن يكون « وسطا جديدا » ، بل هو التغيير الراديكالى الشامل ( وقد عبرت عنه الجماهير المصرية غداة الهزيمة مباشرة وعند وداع جنمان عبد الناصر ) او هو **التغيير السكسبي المضاد في حده الاقصى** ، اى استعادة « مصر » من قيادة حركة التحرر العربية و « العالم الثالث » الى فلك التبعية المطلقة للصهيونية والامبريالية الاميركية . وسوف تجيب الوثائق وحدها في المستقبل عما اذا كان « التغيير المضاد في حده الاقصى » قد بدأ بالرحيل المفاجئ والمريب لعبد الناصر نفسه ، وما اذا كان رجلا ام رجلا ، او ان هذا التغيير قد عثر على فرصته التاريخية في انقلاب ايار ، مايو ١٩٧١ . في الحالين ، فان ميزان القوى قد حسم لمصلحة التغيير المضاد في ذلك الوقت . ولكن القارئ لمذكرات الرئيس السادات لا بد وان ينتبه الى ما حدث له ومعها أثناء جنازة ناصر ، فقد اغمي عليه وعالجه الاطباء بخمس حقن افاق بعدها بساعات « وكان اول من وقع عليه نظري ريتشاردسون الذي قدموه لي على انه وزير من الحكومة الاميركية جاء ليقدم العزاء فشكرته وانا في الفراش ثم ضربت له موعدا بعد ذلك فجاء ومعها اثنان من خبراء الشرق الاوسط واجرينا حديثا طويلا » ( ١١ ) . ونحن نعلم من كتاب « الطريق الى رمضان » لمحمد حسنين هيكل ان الاتصالات المبكرة بين الرئيس السادات والادارة الاميركية لم تكن تمر عبر الجهاز الدبلوماسي بل عبر جهاز المخابرات . واذا كان هيكل - رغم مرده القصة الكاملة ومفاسيلها الدقيقة - قد برر هذا السلوك بغياب التمثيل الدبلوماسي بين القاهرة وواشنطن ، فانه لا يستطيع ان يفسر رغم ذلك ، الغياب المتعمد لكل من وزارتي الخارجية فسي مصر والولايات المتحدة عن تطور المحادثات السرية بين امريكا والرئيس السادات . وهي المحادثات التي ظلت قائمة - وستظل - حتى لحظة ما سمي بمبادرة السلام والتي ردد البعض ان الرئيس الاميركي « فوجيء » بها كاي مواطن من صعيد مصر . ولكن الحقيقة يكشفها لنا الرئيس السادات نفسه ، فهو يتساءل في مذكراته : كيف تمت هذه الزيارة ؟ **وبحبيب** « قبل المبادرة بشهرين تقريبا فوجئت برسالة من السفاره المصرية في واشنطن تقول انها تسلمت خطابا خاصا للرئيس السادات من الرئيس كارتر وانه مكتوب بخط اليد ومختوم بالشمع الاحمر . فقلت لهم ارسلوه . ولكن السفارة لم ترسله في الحقيبة الدبلوماسية ، بل اصرت على ارساله مع مندوب خاص . قرات هذا الخطاب الذي لا يعلم احد عنه شيئا ، **ويخيل الي ان احدا لن يعلم عنه شيئا في المستقبل ايضا** . ثم كتبت الرد عليه بنفس الطريقة . اى بخط اليد ، ووضعت عليه الشمع الاحمر ، وسلمته لنفس المبعوث الذي سافر به وسلمه للرئيس كارتر شخصا » ( ١٢ ) . ثم يقول انه رغم **المحتويات الشخصية** للخطاب وانه لن ينصح عنها فقد كان « يمثل في الحقيقة بدء التفكير في البداية التي حدثت

( ١١ ) البحث عن الذات ، ص ٣٦٧ .

( ١٢ ) المصدر السابق ، ص ٤٠١ .

بعد ذلك بشهرين » (١٣) . وان رسالة الرئيس الاميركي « فتحت لي طريقا جديدا  
كل الجبهة » (١٤) .

ورغم اية ملازمات تكون قد صاحبت ما نشرته « واشنطن بوست » فسي  
مستهل عام ١٩٧٧ عن علاقة الرئيس السادات بالوكالة المركزية للمخابرات  
الاميركية ، فانه لم يعد من السهل استبعاد جهاز الامن الاميركي عن احداث الشرق  
الاوسط طيلة هذه الفترة في مصر ولبنان .

كان التخطيط الاستراتيجي العالي - في تل ابيب وواشنطن - منذ العدوان  
الثلاثي عام ١٩٥٦ هو صياغة التحالف الغربي الصهيوني صياغة جديدة تمكن  
الدولة العبرية من التوسع الامبراطوري في الشرق العربي ، وتمكن الدولة الفارسية  
من التوسع الامبراطوري في الخليج العربي ، وتمكن الاستعمار الاميركي الجديد من  
فرض سلطانه الامبراطوري من الشرق الادنى الى الشرق الاقصى . وكان التخطيط  
الاستراتيجي المتوسط هو ربط هذه المنطقة الشاسعة بسلسلة من الاحلاف  
المسكرة الرديئة لحلف الاطلسي من شأنها تطويق الاتحاد السوفياتي والمعسكر  
الاشتراكي واية مفاجات راديكالية محلية . وكان مشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ لملاء  
الفراغ في الشرق الاوسط هو التطبيق التكتيكي لهاتين الاستراتيجيتين ، بعد تدخله  
لاجلاء البريطانيين والفرنسيين والامريكيين عن مصر .

طيلة عشر سنوات لم يتمكن الاميركيون من ملء الفراغ الوهمي . لذلك كانت  
ضربة ١٩٦٧ الاسرائيلية التي استطاعت فقط ان تحقق لاسرائيل واميركا قرار ٢٤٢  
والقبول المصري الاردني لمشروع روجرز . وكلاهما لا يحققان الاستراتيجية العليا  
ولا الاستراتيجية المتوسطة لتل ابيب وواشنطن ، ولكن الهزيمة ذاتها خلقت مناخا  
مواتيا لاستكمال الهدف . وبضغط المرء الى التكرار بانه من الصعب التصديق بان  
احداث ايلول عام ١٩٧٠ ( المذبحة الفلسطينية وغياب عبد الناصر ) يمكن ان تكون  
مجرد مصادفة ، كما يستحيل ان يكون ما تلاها من احداث خلال السنوات الثماني  
الاخيرة مجرد تداع للحوادث . غير ان تقبض الصدفة ليس هو بالحتم المؤامرة . بل  
هناك التخطيط الاستراتيجي المحكم والذي استطاع ان يصير في رحيل المقاومة  
الفلسطينية الى لبنان ورحيل عبد الناصر عن مصر ، نقطة بداية صحيحة لانطلاق  
« الثورة المضادة » باحداث « التغيير المضاد في حده الاقصى » بالنسبة لمصر سلما  
ولبنان دمويا حسب الخصائص الاجتماعية النوعية المستقلة لكل من البلدين .  
كانت هذه الثورة المضادة ولا تزال عالمية بمعنى تجسيدها اراس المسال الاحتكاري  
الغربي ( الاميركي والصهيوني ) ضد الحركة القومية العربية في مضمونها الوحدوي

(١٣) المصدر السابق ، ص ٤٠٢ .

(١٤) المصدر نفسه والصيغة ذاتها .

المستقل وتوجهاتها الراديكالية في التغيير . وهو المضمون الذي يتناقض جذريا مع هدف قدام « الامبراطورية الصهيونية » في الشرق الاوسط . وهدف الانفراد الغربى بالمنطقة ذاتها كمادة للطاقة وسوق وممر وحاجز امن يتأخم بطن الاتحاد السوفيانى . واذا كانت الوثائق لم ترو لنا بعد كيف مات عبد الناصر وكيف وحلت المقاومة الفلسطينية الى لبنان في وقت واحد ، فانها لم ترو لنا ايضا كيف وقعت احداث مايو ، ايار ٧١ في مصر . فرغم اية مفصيلات واقعية صحيحة يمكن معرفتها عن احداث ذلك الشهر ، فان « الجسم » ليلة ١٤ منه يظل بعيدا عن تناول العقل اذا استبعدنا دورا ما لوكالة المخابرات المركزية الاميركية . وهو الامر نفسه السلى يجوز تطبيقه على يوم ١٣ نيسان ، ابريل ١٩٧٥ في لبنان - قبل اربعة اشهر مسن توقيع اتفاقية سيناء الثانية - اذ لا يمكن الجزم بان دورا ما للوكالة الاميركية الشهيرة لم يكن حاضرا طيلة السنوات الثلاث الدامبة .

ولا يعنى ذلك كله - مرة اخرى - انه كانت هناك او لا تزال مؤامرة ، بل كل ما هنالك ان الثورة العالمية المضادة للعرب في مصر ولبنان قد انجرت الاستراتيجية الاميركية الاسرائيلية بواسطة اجهزة الامن ، لا عبر الاجهزة الدبلوماسية او الدولة . وقد انعكست هذه « الواسطة » على اسلوب العمل لا بسمى بازمة الشرق الاوسط من مفاجات ومناورات ، ومن ابرزها « مفاجاة » زيارة القدس المحتلة ومقررات كامب ديفيد ومناورات التخاضم والتصالح الاسرائيلى الاميركي والافتراق فالتباعد من الاتحاد السوفياتي والانتقال من « الوطن القومى » و « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » الى المجلس الاداري للحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة . لقد هووس هذا الاسلوب في مصر ولبنان ووجد من بعض المصريين واللبنانيين من يتجاوب معه فكانت تذبذبات مواقفهم ونناقضها خلال المسيرة ، وتحالفهم في النهاية مع الاسرائيليين . لقد تعاملوا مع الاسابوب وكأنه المضمون ومع الاستراتيجية وكأنها التكتيك .

ماذا كان مطلوباً من مصر ولبنان ؟

كان مطلوباً من مصر تصفية الجيش والاقتصاد والتراث النفسى عند وجبل الشوارع . وكان مطلوباً من لبنان تصفية دوره الفلسطينى ودوره شبه الليبرالى . و « المطلوبان » قضية واحدة . . لذلك تزامنت الرحلة المصرية من غياب ناصر الى كامب ديفيد مع الرحلة الفلسطينية من ابلول الاردنى الى حارب لبسنان . فالاستراتيجية الاسرائيلية التى رفضت عملياً القسيم الدولى لفلسطين عام ١٩٤٨ كما رفضت نظرياً وعطياً قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة عام ١٩٧٨ ، لم تتغير قط . والاستراتيجية الاميركية التى لم تمنع فى جلاء الاستعمار البريطانى عن مصر عام ١٩٥٦ لتحل مكانه فى حلف بغداد ، هى ذاتها التى لم تمنع فى جلاء اسرائيل عن سناء عام ١٩٧٨ لانها قد حلت بالفعل مكان الاستعمار القديم .

ولم يكن المطلوب هو « لبننة مصر » او « سعوديتها » كما توهم البعض وحاول اقامة هذه المعادلة المستحيلة ، بل كان المطلوب ولا يزال هو « صهيينة مصر » . كما ان المطلوب لم يكن « تقسيم لبنان » كما توهم البعض وحاول اقامة هذه المعادلة المستحيلة ، بل كان المطلوب ولا يزال هو تصفية القضية الفلسطينية والمنبر العربي شبه الليبرالي .

لذلك « كان التغير المضاد في حده الاقصى » ، لا ان تعود مصر الى السوراء ( ايام الملك والانكليز والاقطاع والراسمالية الكبيرة ) ففي ظل هذا « الوراء » كانت مصر شبه ليبرالية شبه مستقلة شبه عربية .. بل ان تقفز في الفراغ اي تنعدم ، فلا « حل وسط » بين مصر العربية ومصر التابعة . لذلك كانت اسرائيل هي الرافض الحقيقي لسيرة التحول الوسطية منذ قيام دولتها حتى حرب ١٩٧٣ . وبرفقة الرئيس السادات نفسه والى ما بعد زيارته للقدس المحتلة ظلت « اسرائيل » هي الراضة لغير استراتيجيتها . وللسبب ذاته كانت الولايات المتحدة احيانا ، هي السند الوحيد لاسرائيل ، « فالامبراطورية الصهيونية » في الشرق الاوسط هي الحضور المثالي للغرب في واحد من اخطر المواقع الاستراتيجية للعالم .

## ٢ - السلام معكوسا

ان توسط اجهزة الامن - الاميركية الاسرائيلية - لانجاز الاستراتيجية الغربية الصهيونية قد عثر في مصر ولبنان على « ادوات التنفيذ » و « الطرف الموضوعي » فقط . ولم يكن هناك قط **اختيار اجتماعي** لاحدى الطبقات الاجتماعية المصرية او اللبنانية ، بقدر على انجاز الثورة المضادة في القاهرة وبيروت . فليست هناك ثورة **مصرية** مضادة ولا ثورة **لبنانية** مضادة . بل ربما كان الاختيار الاجتماعي لكل من الشعبين المصري واللبناني في سبيله - رغم احتدام الصراع الطبقي في مصر ولبنان - لان يتجه نحو ديموقراطية اكثر راديكالية وعلمنة . ومن ثم ففي مواجهة هذا الاختيار العريض نسبيا لم يكن امام المخطط الاستراتيجي الاميركي الصهيوني الا اجهزة الامن **كوسيلة التحال** رئيسية للثورة المضادة ، كما لم يكن امام هذه الاجهزة سوى « الادوات » و « الطرف الموضوعي الداخلي » في كل من مصر ولبنان . وكان من الطبيعي ان تترك هذه **الوسيلة** بصمتها على تشكيل الاحداث ، فتصبح الادوات الفاشية هي عدة الانقلاب ( السلمي في مصر والدموي في لبنان ) ويصبح مجيء الارهابي العريق بيغن الى الحكم الاسرائيلي كما لو كان محسوبا لتكتمل دائرة الثالوث الفاشية . ويسخر التاريخ من « حزب العمل » الاسرائيلي - عضو الاشتراكية الدولية - الذي خاض مع العرب اربع حروب في ٢٩ عاما ، ثم اتى زعيم الائتلاف الديني المتطرف « ليكود » ليوقع اول معاهدة صلح مع طرف عربي . كذلك يسخر التاريخ حين « انصف اللبنانيين » على حد تعبير الارهابي اللبناني كميل شمعون قاصدا نفسه ، وكأنه يقول « مغيث حد احسن من حد » باللهجة المصرية تعليقاً

على زيارة السادات لاسرائيل . ان اجتماع الفاشية « المسلمة » و « المسيحية » و « اليهودية » - اي المنصرية الدينية - كان الاداة الاولى لانجاز الثورة العالمية المضادة للعرب ، بواسطة اجهزة الامن . ولكن الفرق الخطير يبقى مائلا بين الادوات المصرية اللبنانية ، والاداة الاسرائيلية ، بين الادوات التابعة والاداة المشتبكة عضوبا في « مؤسسة الهدف » الاستراتيجي للغرب ( الاستعمار الجديد والصهيونية ) .

على اية حال ، كان القمع الفاشستي في مصر والحرب الوقائية التي شنها اليمين اللبناني المتطرف وذبوع الايدولوجيات المنصرية والطائفية بمثابة الاداة الاولى لدكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد تمهيدا للخلاص من المقاومة الفلسطينية والبلد في تثبيت اركان « الامبراطورية الاسرائيلية » في الشرق الاوسط . وكان الكمبرادور المصري واللبناني حاضرا لتجسيد هذه الاداء في قمة السلطة المصرية والهيكل السياسي اللبناني . اما « **الطرف الموضوعي** » فقد كان سقوط النظام الناصري اقتصاديا وعسكريا . وكانت الثورة العالمية المضادة قد تعلمت من درس ١٩٥٢ انه حين يسقط النظام في مصر ويغيب البديل ، فان اية « قوة » تستطيع ان تعلا الفجوة القائمة . واذا كانت القوات المصرية المسلحة قد ملأت هذه الفجوة منذ عشرين عاما اربكت خلالها مخططات الاستعمار القديم والجديد ، فان المطلوب هو « **محاصرة** » هذه الفجوة **بالقوة** حتى يستمر السقوط الناصري ، فتصبح السلطة الجديدة امتدادا لسقوط قديم - مجرد اداة لانجاز الثورة العالمية المضادة على مراحل - بينما **تصبح السلطة الفعلية خارج الحدود** (١٥) ، وتلك هي خصوصية « التفسير المضاد في حده الأقصى » او الانقلاب الساداتي في مصر . انه ليس «مودة» الى الورا ، بل هو « فقرة » الى خارج التاريخ الوطني للبلاد ، ليس **اختيارا اجتماعيا** لاحدى الطبقات ، بل مصادرة قهرية لهذا الاختيار **من اي طبقة اتى** . وهذا ما يفسر جزئيا مصادرة اليمين الاصيل - حزب الوفد الجديد - (١٦) والاختفاق المرير لما سمي زمنا بحزب الوسط الحاكم (١٧) ، وقياسا حزب رئيس الجمهورية الذي دخله النواب اقواجا وكانهم لا يمثلون اتجاهات اجتماعية في الشارع المصري (١٨) . لذلك فنظام الرئيس السادات في جوهره ليس سلطة محلية تحتاج

---

(١٥) من المقارنات ان الرئيس السادات حذر في اجتماع مطلق عام ١٩٦٨ من ان الاميركيين يريدون حكم مصر من الخارج قائلا « ان النزالات معناها لنهاية هذا النظام وزواله . ومعناها ايضا عودة حكم هذا الشعب من الخارج مرة اخرى » - الدستور - الحلقة ١١ من اوراق خاصة .

(١٦) ان مصادرة « الولد » بدمه لان يحل نفسه ، لا يعني ان « قواعد » هذا الحزب قد حلت نفسها في دولا الإنتاج الاجتماعي ، فتأجيل وحتى الفناء التعبير السياسي من الظاهرة الاجتماعية - الاقتصادية لا يرادف تخليها عما حملته من امكن ين قوى الإنتاج .

(١٧ ، ١٨) كان انضمام بعض اعضاء هذا الحزب - بعد انتخابهم على اساس انتخابهم له - الى حزب الولد الجديد ، وانسلاخ بعضهم الاخر للانضمام الى « حزب العمل الاشتراكي » بقيادة =

لاستقاط ، بل هو أداة قهر الثورة العاليسة المضادة لمحاصرة الفجسوة القائمة بين السقوط الناصري ونغية البديل . ومن ثم فهو لا يرتبط بأية جلور داخل الأرض الوطنية ، بل هو مرتبط مصريا بسلطة التسورة المضادة خارج الحدود . ولعمل الحرب الوقائية في لبنان قامت بشيء مشابه ، بتغيبها للسلطة المحلية والدولة ذاتها بواسطة العنف . أن هذا التوصيف السوسولوجي للنظام المصري الراهن يعني أن البنية التحتية للمجتمع المصري - رغم كائنة التغيرات التشريعية في علاقات الإنتاج - لا زالت قائمة في خطوطها العامة (١٩) . ويعني أن أية ثورة مقبلة لن تكون بأية حال « ثورة ناصرية » (٢٠) . ويعني ثالثا أن العامل الدولي لم يعد كما كان في المفهوم التقليدي عاملا مساعدا أو لائويا (٢١) .

ويعني أخيرا أن « صهيئة مصر » - أي تحويلها من مركز قيادي لحركة التحرر العربية إلى قاعدة رئيسية « للإمبراطورية الصهيونية » - ما كانت لتتم في ظل القبول الناصري لقرارات واجتهادات ومبادرات المجتمع الدولي ، بل في ظل

= الوزير إبراهيم شكري، وفيابهم الشامل من إحدث ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ من الاسم ذات الخزي والتي دلت محمد حسين هيكلا لأن يصرح « أنا شخصيا لا أستطيع تحديد هوية الوضع القائم .. أنا لا أستطيع أن أكتشف من يمثل حزب الوسط .. وأي الترام وانتماء يلتزم به ، إلا إذا كان يبر من الطبقات التي ظهرت نتيجة للانفتاح .. وأنا لا اعتبر هؤلاء طبقات وإنما فئات وجماعات خارج عملية الإنتاج ، وهم لا يشتمون إلا لصالحهم .. وكثرة فاضلة على الاستهلاك .. وكثيرون منهم يجمعون ثرواتهم في مصر ليدوموها في الخارج » - جريدة « الإلهام » المصرية - العدد ١١ - بتاريخ ١٩٧٨/٤/١٢ .

(١٩) أن الوضع الاقتصادي - الاجتماعي المصري الذي تبلور توامه الطبقي خلال قرن من الزمان على الأقل ، لا سبيل للفاته من الجلور إلا باحتراق الولف المصانع وأكثر من مليون ونصف لدان من الأرض وتدمير جهاز بيروقراطي ( الدولة ) عمره آلاف السنين وقيام حرب أهلية لم يشهد لها التاريخ مثيلا . فالانقراض على « مكتسبات » الثورة الناصرية الناقصة لا ينجمه بالحنم الإجهاز على القوام الأساسي للمجتمع المصري .. من هنا الثورة الراسخة على صميم المحتوى الاجتماعي للسلطة الراعية، بين البنى الثابتة في الهيكل الاقتصادي العام وعلاقاته الاجتماعية الراسخة في « الوجود » المصري ذاته، وبين « الإجراءات » المضادة لحركة التقدم .

(٢٠) أن استكمال النقص في الثورة الناصرية يعني ثورة جديدة لا تتخلص لحسب من « سلبيات » الحكم الناصري بل تنفي التدخل بين قوى الثورة والثورة المضادة من ناحية، وتستعيد الديمقراطية كهمزة وصل بين التحرير والتنمية والوحدة القومية .

(٢١) لأن سلطة الثورة المضادة هي من حيث الوجود سلطة خارجية تربط بالداخل عبر أدوات ومثرعات أكثر من ارتباطها باختيار اجتماعي لأحدى الطبقات المنتجة ، فإن ذلك يعني تعاطف الماسل الدولي - الثوري والثوري المضاد - في تشكيل مجرى الأحداث : أن قص الروابط بين سلطنة الثورة المضادة في الخارج وأدواتها ومثرعاتها في الداخل يتطلب وعيا وأديكاليا وإعادة نظر استراتيجية لحسن التحالف ومعنى التناقض ، مع القوى العالمة .

تحية هذه الوساطة والحرب الاقتصادي والعسكري والسياسي والاجتماعي والثقافي للارض المصرية حتى يمكن بناء هذه « القاعدة » على اسس متينة . هكذا يمكن تفسير عدم استعجال الدولة المصرية لايام معاهدة الصلح المنفرد مع مصر ، وعدم استعجال الولايات المتحدة لمؤتمر جنيف او انتهاء الحرب اللبنانية او اقامة « وطن قومي » للفلسطينيين او « حقوق الانسان » العربي .. ليفسح المجال واسعا امام « الادوات » و « الظرف الموضوعي » - تحت اشراف الوسيلة الوحيدة لانجاز الخريطة الجديدة للشرق الاوسط وهي المخابرات - لتهيئة الارض التي سيقام عليها البناء الجديد مصرية ولبنانية .

وبينما كان تدمير « الازدهار » اللبناني تمسرة طبيعية لاسلوب « الحرب الاهلية » على الصعيد الاقتصادي ، فقد اختلف الامر في مصر . اقبل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٧٧ ( في موازاة فك الارتباط العسكري الاول مع اسرائيل ) ليفتح باب الاقتصاد المصري لرأس المال الاجنبي الذي تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسية ، الامر الذي استتبع بالضرورة « تكريس سيطرة هذه الشركات على الاقتصاد المصري ، وفي هذا الاطار فان اي تنمية تحدث في مصر لا بد ان تكون تنمية تابعة » (٢٢) ثم اقبل قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ( في موازاة اتفاقية سيناء الثانية ) الذي ترتب عليه تفكيك سيطرة الدولة على التجارة الخارجية ، حيث اصبح ممن حق القطاع الخاص ان يستورد الآلات والمعدات والمواد الخام والوسيطة ( العناصر الاساسية لاي برنامج للاستثمار ) . ولما كانت السلع الاستهلاكية اكثر سيرا في التعامل ، فان القطاع الخاص سيؤدي الى تغيير الهيكل السلعي للواردات سعيًا خلف الربح الاعلى ( والاسرع في ادارة دورة رأس المال والاقل مفاخرة ايضا ) . ثم اقبل قانون النقد الاجنبي رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ قبيل زيارة القدس المحتلة . وهو قانون لا ينقض المسيرة الاقتصادية للنظام الناصري فحسب ، بل ينقض الرقابة المصرفية التي مررتها مصر منذ عام ١٩٤٧ في ظل النظام الملكي . فقد اقر القانون الجديد حق كل شخص في الاحتفاظ بالنقد الاجنبي الذي يحصل عليه من اي مصدر دون ان يكون مطالبًا قانونيا بالافصاح من هوية هذا المصدر ، مما يعني في النهاية « انعدام اية سلطة للبنك المركزي المصري على عمليات البنوك الاجنبية وان صياغة وتنفيذ اية

---

(٢٢) د. جودة عبد الخالق - بحثه المقدم الى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الذي عقد في مارس ، اذار ١٩٧٨ في القاهرة تحت عنوان « حول التطورات الهيكلية للاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » وكان عنوان البحث المشار اليه « اهم دلائل سياسة الانفتاح الاقتصادي بالنسبة للتحولات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٧١ - ١٩٧٧ » . راجع تقرير عادل حسين عن المؤتمر - جريدة «السفير» اللبنانية ١٩٧٨/٥/٤ .

سياسة للتد الاجنبي في مصر يصبح امرا مستحيلا » (٢٣) . وما يعنيه ذلك على الفور من استحالة أي **تخطيط قومي** - حتى بالمفهوم الرأسمالي التقليدي ، وما يستتبعه ذلك من « تنمية عشوائية » ان جاز التعبير عن اللاتخطيط . وقد تكاملت نتائج هذا القانون مع ثلاثة اجراءات اخرى : نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، الامر الذي تحول عنه عرق المصريين العاملين في الخارج الى سلع استهلاكية من الكماليات ، ولكن الاخطر هو انخفاض قيمة الجنيه المصري انخفاضا مروعا ، على العكس مما بشر به القائمون على الاجراء . اما الاجراء الثاني فهو انهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع ، والمقصود هو الفاء الاتفاقيات الثنائية مع الدول الاشتراكية ودول « العالم الثالث » ، بالانتقال الى ممارسة التجارة الخارجية على اساس المعاملات الحرة . وهو الامر الذي يستحيل معه تخطيط التجارة الخارجية « التي تلعب في مصر دورا مهما في نمو الاقتصاد القومي » (٢٤) . اما الاجراء الثالث فكان قد صدر به قانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ لاعادة تنظيم القطاع العام ، وذلك بالفناء المؤسسات العامة التي كانت تدير أنشطة الشركات المنتجة التابعة لها . ان هذا الالفاء ( اي التخطيط والتنسيق والارشاف والرقابة والمتابعة ) قد اقترن على الفور بالفكر في عرض بعض اسهم شركات القطاع العام للملكية الافراد . وهو الامر الذي يفكك اوصال « عصب الاقتصاد الوطني » ليصبح مشاعا بين وكلاء الاستيراد والتصدير والشركات المتعددة الجنسية ( ولعل حادث مؤسسة السينما وهضبة الاهرام من الرموز الحضارية لهذا الضياع الاقتصادي الشامل ) .

كان من نتيجة ذلك كله ان عالما اقتصاديا كبيرا هو ابرز مفككري الاقتصاد الليبرالي في مصر - الدكتور علي الجريتي وزير المالية السابق - كتب يقول « ان التوسع في منح المزايا للقطاعين الاجنبي والخاص يؤدي الى زيادة ارباح المشتغلين بالتصدير والاستيراد والمحاولات وعمولات الوساطة وما في حكمها ، مما درج كتاب الصحف والوزراء على تسميته بالدخول الطفيلية ، خاصة وان جهاز الضرائب قاصر عن ملاحقة هذه الدخول بما في ذلك الثراء العريض السذي اصاب مسلاك العقارات في المدن وبعض الضواحي التي تجذب الاجانب والاثرياء . وسوف تظهر حتما تعارضات في التوفيق بين هدفين : اصفاء حريات اضافية على القطاع الخاص والاجنبي من جهة وعدالة التوزيع من جهة اخرى . ولا شك ان توسيع القطاعين الخاص والاجنبي سوف يجعل مهمة التخطيط اكثر صعوبة من ذي قبل . اذ لو تحقق النجاح للسياسة الجديدة لاصبح هناك قطاع هام من النشاط المنظم خارجا عن اطار التخطيط وسلطانه » (٢٤) .

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) التقرير السابق ذكره لمادل حسن عن كتاب « خمسة وعشرون عاما - دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ » .



وقد استخلص البحث الإحصائي الدقيق لجملة المشروعات التي أعلنت فصلا بالجريدة الرسمية من آب ، أغسطس ١٩٧٥ الى ديسمبر ، كانون الاول ١٩٧٨ ان القطاع الرأسمالي المهيمن على الاقتصاد المصري ، هو الشريحة التابعة كلياً لرأس المال الاجتماعي ، وان التكوين الاجتماعي لهذه الشريحة هو « الرأسمالية العالمية » وان بناءها الاقتصادي هو التجارة الربوية التي لا علاقة لها بمشروعات الإنتاج .. مما أدى « الى تزايد الحاجة الى الاقتراض الخارجي الذي كان جانباً كبيراً منه ولا يزال على شكل قروض قصيرة الاجل تصل أحياناً الى ٣ - ٦ شهور وتضع سيف الدائنين فوق عنق الاقتصاد المصري ويضع الدائنين في موقف من يملئ الشروط .. فهذا النوع من الديون عالي التكلفة حيث تتراوح أسعار الفائدة بين ١٢ و ١٥ و ١٩ في المائة » (٢٥) .

لم تكن الاجراءات في موازاة « التقدم » نحو صلح منفرد مع اسرائيل ، مسن قبيل البات « حسن النية » للرأسمالية الغربية ، كما حدث في عهدي سعيد باشا والخديو اسماعيل في القرن الماضي ، او في عهد اللورد كرومر والاحتلال البريطاني ، رغم التشابه الشديد في المقدمات والنتائج . كانت المقدمات ( القديمة ) هي الارتباط بالغرب وفتح قناة السويس وجعلها « شركة عالمية » للملاحة والاقتراض من بنوك اوروبا . وكانت النتائج هي بيع حصة مصر في الشركة المذكورة وتمثيل المصالح الأوروبية في هيكل الدولة والسلطة المصرية ثم الاحتلال العسكري مباشرة . ان « صندوق النقد الدولي » يشبه من هذه الزاوية « نصالح كرومر الاجبارية » على حد تعبير الكاتبة الفرنسية ماري كريستين اولاس (٢٦) . ولكن مصر - السادات ، رغم احتوائها المركز على مختلف عصور « السقوط الاقتصادي » السابقة ، تختلف اختلاف المتغيرات التي عرفتها البلاد طيلة قرن من عهد الاستعمار الى عهد الاستقلال ، فقد تسلمت وطناً كان في الماضي « مزرعة قطن » لمصانع لانكشير فأصبح في العهد الناصري وطناً للإنتاج القومي المستقل عن نفوذ الغرب . ولأن هزيمة ١٩٦٧ كانت تستهدف أصلاً ضرب هذا « النموذج » فقد تطلب الامر عشر سنوات كاملة حتى يتحقق الحلم الغربي - الاميركي ، الصهيوني الآن - فسي استعادة « المزرعة » وتحويلها الى « قاعدة » . وما كان لاسرائيل ان تقبّل ولا لاميركا ان تشارك في القبول لما تمخضت عنه زبالة القدس من مقررات في كامب ديفيد ، لولا ان هذه المقررات أصبحت تجد لها « قاعدة اقتصادية » في مصر . وفي تقرير الكاتبة الفرنسية اولاس الذي سبق ذكره عدة نقاط تشير الى اركان هذه القاعدة : انخفاض الجنيه المصري ازدادت معه تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي ،

(٢٥) د. محمد فخري مكي - المصدر السابق.

(٢٦) راجع دراستها المهمة « مصر في مواجهة السلام » - لوموند دبلوماسيك - اكتوبر ١٩٧٨

و « السفير » اللبنانية ١٣ و ١٤/١٠/١٩٧٨ .

مما ادى الى فرصة غير متكافئة في المنافسة بين الانتاج المحلي والسلع المستوردة . كذلك فهجرة الايدي العاملة المصرية الى السوق العربية اسهمت في زيادة التكلفة للمنتجات الوطنية بحيث اُضحت الصناعات التحويلية الصغيرة ( كصناعة الاثاث والمنسوجات والاحذية ) تفلق ابوابها وتلتحق رؤوس اموالها بقطاع الخدمات والسياحة ونشاطات التوريد مما يؤدي تلقائيا الى مزيد من التضخم والبطالة والهجرة ( ٢٧ ) . وفي ظل التنافس بين « وجود » القطاع المسام و « الحضور » الراسمالي داخله وخارجه يصبح تمويل الآلات القديمة في هذا القطاع متعلدا وينخفض مستوى الانتاج فيه كما ونوعا ( اصبح مصنع الاسمدة « كيما » في اسوان يشغل ب ٢٥ في المائة من طاقته العادية . اما السد العالي فلم يبق من مولداته قيد العمل الا ٣ من اصل ١٢ مولدا ) وهكذا « ومنذ البدء في تنفيذ سياسة الانفتاح ، طرح مشروع بيع بعض مؤسسات القطاع العام في صورة اسهم . واذا ما امكن بقاء هذه المشاريع فذلك لان احدا من الراسماليين لم يقبل بتوظيف امواله في قطاع يعاني العجز ، ولا يوجد من يمنحه الوسائل الاساسية للعمل » حتى ان احدى الشركات الناجحة تقليديا في القطاع العام الصناعي هي شركة « ابدبال » قد التهمت النيران - كشأن العديد من مخازن الشركات المنتجة للراسمال الوطني - فقامت شركة فرنسية بتملك ٥١ في المائة من اسهمها مقابل اسمها وتكنولوجياها لا مقابل اموالها . وفي زراعة القطن ، لا يختلف الامر عما هو الحال عليه في الصناعة ، حيث ينخفض الانتاج نتيجة توجه الفلاحين الى زراعة اراضيهم المملوكة او المؤجرة بمحصولات ذات عائد اعلى واسرع من مردود القطن . وقد كان الثمن الاول للقدان من الاراضي المستصلحة بين ٥٠٠ و ٨٠٠ جنيه فبلغ بعد ذلك سبعة آلاف جنيه مما حرم الفلاحين الصغار من ملكية هذه الاراضي وضالة مساحتها وتدني انتاجيتها وتحويلها الى « مشروعات » غير منتجة زراعا . وهذا هو السر في ان الصادرات لم تعد تغطي اكثر من ٣٥ في المائة من المستوردات وبالتالي بلغ عجز الميزان التجاري ١٢١٥ مليون جنيه مصري سنة ١٩٧٧ « وذلك ما جعلنا نفهم لماذا يعتمد الراسماليون المصريون أو العرب إلى توظيف اموالهم في قطاعات غير منتجة لكن ذات الفائدة المؤقتة والمرتفعة ، ثم الى وضع فوائدهم في البنوك الخارجية » . وهو الامر نفسه بالنسبة للراسمال الاجنبي الذي توجه مباشرة الى القطاعات غير المنتجة وخاصة البنوك . وقد بلغت المساعدات العربية لمصر - حسب مصادر اولاس - ١٣ مليار دولار من حرب تشرين الاول ١٩٧٣ الى تشرين الاول ١٩٧٧ . ولم يستوف الاتحاد السوفياتي قروضه المستحقة السداد . مما يؤكد ان « بُرأ خفية » - لا علاقة لها بالاقتصاد المصري - بنيل الجزء الاكبر من هذه المساعدات والديون غير المدفوعة . هذه البُرائة يمكن الاشارة الى هونها بواقعة تسميتها اولاس

( ٢٧ ) بلغ عدد العمال المهاجرين حوالي ٣ - ٢٥ مليون عامل رغم ان الرقم الرسمي لا يتخطى مليوناً ونصف . غالبهم ق الداخل سلع استهلاكية .

« فضيحة العامرية » ، وفي تقديرها انها كانت ستثمر « مضاعفات اخطر من تلك التي كان يمكنها ان تنجم عن بيع هضبة الاهرام او بيع البنية التحتية التي تتمتع بها السينما المصرية » لولا ان رائجتها ازكمت الانوف في الخارج ، ولولا « الخلاف بين اللصوص » . فقد كان المشروع يتمثل في اقامة مركب صناعي كبير للمنسوجات الكيماوية في « العامرية » بالقرب من الاسكندرية ، وتبلغ توظيفات هذا المشروع مليارا ونصف مليار دولار لبعض الشركات المتعددة الجنسية ورؤوس الاموال العربية و « تفاهم ما » - حسب تعبير الكتابة الفرنسية - مع الدولة المصرية . وفي اللحظة التي كاد يدخل فيها المشروع حيز التنفيذ ، ودفع بنك مصر ما يوازي ١٢٧ مليون جنيه بالعملة الصعبة اوقف رئيس الحكومة المشروع في حزيران ، يونيو ١٩٧٨ لانه « لا يليح حاجة اقتصادية ، وان تجاوزات خطيرة قد تمت في الدوائر العليا » . والآن لم يعد ثمة شك في ان الرشوة - وهي أعلى مراحل العمل الطفيلي - قد اصبحت العمود الفقري للصياغة الاقتصادية الجديدة لمصر .

وهي الصياغة التي تلائم الوظيفة الجديدة لمعاهدة « سلام » اقتصادي بين **القاعدة المصرية** ( كسوق وأيد عاملة رخيصة ومواد خام ومنفذ الى الوطن العربي وافريقيا ) والقيادة الاسرائيلية الاميركية ، كراس مال صهيوني غربي متعدد الجنسية موحد المصدر ( النفط والمال العربيين ) . واكرر انه لولا هذه المراحل التي قطعها الاقتصاد المصري في هيكله العام ، لما وافقت اسرائيل واميركا على « التوقيع » في كامب ديفيد ، مهما كانت التنازلات السياسية للرئيس السادات . ولا شك ان مقاومة رأس المال الوطني لهذا الهيكل الاقتصادي الجديد لمصر كانت ضارية قبل اتفاقيات كامب ديفيد . وقد تمثلت هذه الضراوة في معارك علنية كمعركة مؤسسة السينما ، ومعارك سرية كمعركة « العامرية » ، مما يثبت القول بان مجموع الاجراءات والتشريعات لهذا الهيكل ليست الا « خريشة » على السطح ، فالبنية التحتية للقوام الاجتماعي - الاقتصادي المصري ، لا زالت ابعد من الالفاء او التلاشي . كما ان كثرة الديون والمساعدات المنكورة وسطوة الرشوة ، تعبر من ناحية اخرى عن ان « العلاج المالي » لازمة مصر الاقتصادية ، ما هو الا مزيد من وضع الزيت على النار . وقد تأخرت البرجوازية المصرية - رغم ذلك - في اكتشاف معنى تحول البلاد الى قاعدة رئيسية للاقتصاد الصهيوني ، غير انها بمجرد الوصول الى التوقيع على « معاهدة السلام » اكتشفت ان السلام الاقتصادي المنشود هو تدمير شامل لكيانها كله فصرخت . صرخت دون ان تدرك غالباً **الخطا** **الاصيل** في انها استدرجت باسم السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية الى التفريط لا في تراثها فحسب بل في حاضرها ومستقبلها . كما انها استدرجت تحت شعارات

---

★ المفسود هو ثروت عبد الففار صهر الرئيس السادات . والمقصود من المشروع هو تدمير مناعه التسجج وزراعة القطر بالاعتماد على الخامات المستوردة وغرب السوق المحلية .

براهمه دافعه الى دكتاتورية المور نحو الصلح الاقتصادي المفرد ، فقد عزلت في رؤاه من انتمائه والاقتصاد وبين التحرير والتنمية وبين الاستقلال والوحدة النوعية . لهذا اكتسحت لجة ان « السلام » الذي هزلت خلف مرآته المستحيل كان سلافاً معكوساً ، ربما اخرجها من شاك البروقراطية الناصرية حقاً ، ولكنه « ومعها » شرارة الوحش الاقتصادي العرسي وامبراطورية رأس المال الصهيوني المحدد المسببات والصفات .

ان الترحجوازية « الوطنية » المصرية لم تعطن رغم كل ما اصابها على صعيد السلطة السياسية في ايار « مايو » ١٩٧١ الى معنى التوازي المحكم :

- بين أحداث مصر وأحداث لبنان .
- بين المبادلات والانعكاسات السياسية والعسكرية لفسادة السلطة المحلية وهدامر الاسرائيلية والاميركية من جهة ، والفراوات والتشريعات والاجراءات الاقتصادية من جهة ثانية ، وقهر المعادسة الديمقراطية بالعنف من جهة ثالثة . ٢٨ .

ثم تربط الترحجوازية المصرية بين اجسراء مسيرة « السلام المصري الاميركي الاسرائيلي » ونم تعرا هذا التوازي المحكم فلم تنسب مصرها الا بعد مقررات كامب ديفيد . واعرف بين الفكر الترحجوازي الاقتصادي المصري وانعكس الامبراطوري الصهيوني يتضح من الفارق الراسي بين الدراسة التنسي وضعها الدكتور اليعازر شمر نائب محافظ البنك المركزي الاسرائيلي في صيف ١٩٧٧ بناء على طلب مناحم بيغن رئيس الوزراء ، والدراسة التي وضعها الدكتور لطفي عبد العظيم في شتاء ١٩٧٨ دور هلث من احد . بل كرئيس تحرير مجلة « الاهرام الاقتصادي » التي صدر مره كل اسبوع من مؤسسة « الاهرام » المصرية .

يعول الدراسة الاسرائيلية ان الاتفاق العسكري الاسرائيلي قد فزع خلال ٥٧ عاماً . ١٩٥٠ - ١٩٧٧ . حوالي ٢٥ ضعفاً ، وان هذا الاتفاق كان يلتهم حوالي ١٥ في المائة من الناتج القومي الاحتمالي . ونتيجته « السلام » - ولتلاحظ جيداً ان الدراسة وضعت قبل زيارة الرئيس المصري لاسرائيل - سوف توفر مليارات من الدولارات مما يؤدي الى زيادة الاستثمارات الاقتصادية في اسرائيل بمعدل ٥ في المائة . ولا ننسى في هذا السياق ان الصحف الاسرائيلية شرعت منذ ذلك الوقت تنكب في احلال تل ابيب مكان بيروت ، ولكن البرجوازية المصرية لم تربط قط بين

---

٢٨ . الرئيس السامي لهذا التوازي يتضح ان تطالع بعض مقالتي في دوامتين هامتين : « مصر بين حسيمة والسوسة » لاجد نائب - دار الفكر الحديث - بيروت ١٩٧٦ و « مصر في ظل السادات ١٩٧٠ - ١٩٧٧ » لآل حطاب - دار الحاراسي - بيروت ١٩٧٨ .

ما جرى في مصر وما يجري في لبنان وفي رأي الدراسة الاسرائيلية « ان الفائدة التي ستجنيها الدول العربية من التبادل التجاري ستكون بصورة عامة اقل من الفائدة التي ستجنيها إسرائيل » . ومن ثم فهو ينصح « بضرورة تطوير الصناعة الاسرائيلية لتصبح اكثر تلاؤما مع حاجات الدول العربية » ( ٢٩ ) .

الدراسة المصرية مجموعة تساؤلات : حول ما اعدناه لانفراد القوات المسلحة الذين سيسرحون من الجيش دون ان يكون لهم عمل في بلد يمانى من البطالة والعمالة الزائدة ؟ والسؤال الثاني عن التضخم الذي يتعاظم بعد « السلام » نتيجة السهولة النقدية في السوق المصرية حتى ان القروض الاجنبية لم تعد تستوعب من جانب التنمية المصرية ( اعتدلت مصر مثلاً عن بناء فرنسا لاتفاق الترو نسي المعاصرة ) . والسؤال الثالث حول الدعم العربي الذي سيتوقف بعد الصلح ، وما اذا كان المسؤولون قد وضعوا في حساباتهم ان هذا الدعم ليس ابدياً . والسؤال الرابع اقرب الى الجواب على الاسئلة السابقة كلها ، اذ يقرر ان « عدم وجود ضوابط احدث غرأوا ابتكارها للسوق المصرية حول مصر الى مجتمع استهلاكي من الدرجة الاولى دون وضع اي اعتبار لمتطلبات التنمية في مصر » . . اليس هذا تقريراً لامر وقع منذ امد بعيد ؟ ولكن المهم ان الكاتب يصل الى حد القول « وهنا - نعم هنا - يجب ان نقولها بصراحة : ان هناك لافراقاً كبيراً بين راس المال العربي المحدود الافق ورأس المال اليهودي المتمرس في اسواق المال والاستثمار » . وما العمل بعد اتفاقيات كامب ديفيد ؟ يجب الدكتور لطفي عبد العظيم صاحب الدراسة « علينا ان نبداً فوراً - نعم فوراً - في اعادة النظر نسي قانون استثمار راس المال العربي والاجنبي ، وقد يكون من المفيد ان نطلق عليه قانون استثمار راس المال غير المصري ، ويضمن القانون كافة الضوابط التي تمنع تغفلل راس المال سواء كان عربياً او يهودياً في المجالات التي تضر ولا تنفع الشعب المصري وتنميته الاقتصادية ، ويجب علينا ان ندرس موضوع تحريم مجالات استثمارية معينة على اي راس مال غير مصري ، مهما كانت جنسيته ، ونطرق تفكيرنا في المراجعة الاولى الى مجالات الخدمات والعقارات والتجارة ، التي يجب ان تكون مقصورة على راس المال المصري ، اما راس المال غير المصري فينبغي ان نفتح له مجالات الاستثمار الصناعي المتكاملة مع الخطة الخمسية الصناعية » . وكان المفكر الاقتصادي المصري قد افاق على خطورة « الانفتاح الاقتصادي » بمجرد « السلام » مع الاقتصاد الاسرائيلي . وكان البرجوازية « الوطنية » باتت تطالب في مواجهة الغول الصهيوني المقبل بما كانت تسميه « قيوداً » في العهد الناصري . وكانها لا تريد الوجهة الاقتصادية « للسلام الشامل » . وكانها ادركت اخيراً ان « الانفتاح على اسرائيل »

( ٢٩ ) من تقرير اقتصادي لجلة « المستقبل » الباريسية تحت عنوان « كيف ينظر اقتصاديو مصر واسرائيل الى السلام » - عدد ٨٥ - ١٠/٧/١٩٧٨ .

بمعنى نهايتها بالدات ، نهايتها كقوى منتجة وكملاقات انتساج وكسوق . ولكن الإدراك المتأخر لم تدفع ثمنه البرجوازية « الوطنية » وحدها ، بل دفعته مصر كلها ولبنان معها .. وغيرهما قد يتبع .

### ٣ - حارس السقوط

إذا كان الرئيس السادات قد شن الحرب ضد ليبيا كتمهيد - استراتيجي - لزيارة « إسرائيل » ، فإن الكثيرين قد أخطأوا الحساب حين ظنوا وقتنا طويلا أن إسرائيل لم ترد على « مبادرة » الرئيس المصري ، وحين إيقنوا لزمن قصير أن ظنونهم صحيحة وهم يتابعون « الإخفاقات » المصرية الإسرائيلية فسي « مؤتمر القاهرة » ثم قمة الأسمايلية ، فمؤتمر ليلز ، فاجتماع سالزبورغ . خطأ هؤلاء أنهم ينطلقون من « زيارة القدس » كما لو كانت هي « المبادرة » . بينما كانت المبادرة الحقيقية هي ضرب الحدود الليبية والأشراك المصري في حرب رائس . كانت هذه الأشارات تعني تصفية المؤسسة العسكرية الوطنية كتنويع لتصفية المؤسسة الاقتصادية الوطنية . وقد ردت « إسرائيل » على المبادرة المصرية بصدد زيارة الرئيس السادات للقدس المحتلة مباشرة ، بأن اقتحمت الجنوب اللبناني فجر الأربعاء ١٥ مارس ، آذار ١٩٧٨ أي بعد أقل من أربعة شهور على « مبادرة السلام » . وكان من المثير أن يقوم وزير الدفاع الإسرائيلي بزيارة الرئيس المصري في غمرة احتدام المارك . وإذا كان الهدف الإسرائيلي هو ضرب المقاومة الفلسطينية فقد قاوم الفلسطينيون هذا الهدف ، بمشاركة الحركة الوطنية اللبنانية ، وصدوا عن أنفسهم هزيمة استراتيجية . ولكن ، إذا كان الهدف الإسرائيلي هو مد بساط اللاشريعة اللبنانية ( الميليشيات المسيحية المتطرفة ) حتى الحدود الجنوبية - وهي الميليشيات التي منعت الجيش الشرعي من تنفيذ قرار الأمم المتحدة بالتمركز في مواقع السيادة اللبنانية - فقد تحقق هذا الهدف .. بفضل مبادرة « السلام » . أن ما يسمى « بالجدار الطيب » بين لبنان وإسرائيل ، هو الوجه الآخر للصالح المنفرد بين مصر وإسرائيل .

وكان أول ما صرح به الرئيس السادات فور انتهاء القمة الثلاثية في كامب ديفيد ، هو أنه سيجري « تغييرا شاملا » في الدولة . وكان العنوان الرئيسي لهذا التغيير هو الإطاحة بثلاثة رجال رافقوا مسيرته المعقدة من البداية ، وهم ممدوح سالم رئيس الوزراء ، والفريق عبد الغني الجمسي وزير الحربية ، وسيد مرعي رئيس مجلس الشعب .

أما ممدوح سالم فهو آخر « أدوات » انقلاب ١٤ مايو ، أيار ١٩٧١ النسي سقطت . ولعله وهو ضابط الشرطة المحنك ، كان آخر الساقطين لأن دوره في تلك البلبلة منذ ثمانين سنوات كان الإمساك بجهاز الأمن الذي حوله خلال هذه الفترة إلى

« مركز قوة » حتى أن رئيس الجمهورية لم يستطع اقضائه في يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ . وقد كان الاشتراك الأمريكي في إعادة تنظيم أجهزة الامن المصرية - منسذ الزيادة الرئاسية للقدس خصوصا - من أهم العوامل في « تغير الدولة تغييرا شاملا » كما قال الرئيس . فالقضية لم تصد مجرد « الحماية الشخصية » للمسؤول الاول ، بل تسليم « أداة القهر » مباشرة للسلطة الخارجية بالاشراف والتدريب وصنع المناخ السياسي ، و التالي استبعاد أي مركز قوة محلي يتمتع بموقع استراتيجي ورصيد من الذكريات كما هو الحال مع معدوح سالم . وقد استبعده الرئيس بعد ان احترق اسمه في الشارع الشعبي مع احتراق حزب « الوسط » الذي كان يتواحه .

وأما الرجل الثاني - سيد مرعي - وقد فوجيء معظم المراقبين بترقيته العكسية « مساعدا للرئيس » تمهيدا لآخراجه من مجلس الشعب ، رغم مصاهرة الرئيس ، فقد كانت الاطاحة به رمزا مكثفا وحادا لانسلاخ آخر القطاعات المنتجة ( الرأسمالية الزراعية ) من البناء السياسي للسلطة ، بفرض النظر عن مداخلاتها الاقتصادية في تشكيل القاعدة الاجتماعية لهذه السلطة .

وأما الرجل الثالث الفريق عبد الفنى الجمسى وزير الحربية - ومعه الجنرال محمد علي فهمي رئيس الأركان - فهو لب الباب في « التغير الشامل » . انه الرمز الباقي لحرب تشرين الاول ١٩٧٣ ، بعد اقضاء الشاذلي . ولعل الزمن وحده هو الذي سيخبرنا عن الطيار حسني مبارك - الذي أصبح فجأة نائبا للرئيس - الشيء الكثير ، خاصة وانه قد استطاع ان يناطح معدوح سالم وعبد الفنى الجمسى وينتصر عليهما ، وان يصبح قريبا غاية القرب من الاشراف الامركي على أجهزة الامن . في الوقت الذي يبتعد فيه عن مناخ السلطة الضابط الكيماي اشرف مروان زوج السيدة منى جمال عبد الناصر والسدي هيمى على رئاسة الجمهورية منذ الاطاحة بسامى شرف وقيامه بدور هام في أحداث مايو ، أيار ١٩٧١ وتسلله الى رأس المال النفطي عبر الهيئة العربية للتصنيع الحربي وما يقال عن صفقات السلاح المريبة التي « توسط » فيها فأصبح من العملات وحدها من أهم مليونيرات مصر الاحياء .

ان اقضاء الجمسى ، بالإضافة الى الرمز الذي يحمله من معارك العبور الى الضفة الشرقية من قناة السويس ، فهو يتجاوز الرمز الى « الفعل » التغييري الشامل المؤسسة العسكرية . أنه ، رغم تورطه كمعدوح سالم وسيد مرعي في تثبيت اركان النظام الجديد ، منذ توقيعه في خيمة الكيلو ١٠١ ، فانه ما كان يستطيع الاشراف على تصفية المؤسسة العسكرية « الوطنية » منذ ميلادها في القرن الماضي . ولا أحد يستطيع ان يؤكد ماذا كان موقف الفريق الجمسى من العدوان على ليبيا او الاشتراك في الحروب الافريقية . ولكن المؤكد ان وزير الحربية

المصري قد « اشترط » في انزال الجيش الى سوارع العاصمة خلال احداث يناير ، كانون الثاني ١٩٧٧ الا يضرب الشعب . كما انه - مع خبراء الخارجية المصرية - كان من اهم اسباب فشل قمة الاسماعيلية . ولم يكن من المعتاد ولا من المصادفات ان يمتدح الرجل العسكري الاول طائفة ميخ السوفياتية في الوقت الذي تحصل فيه القاهرة على نصيبها من صفقة الطائرات الاميركية لكل من السعودية واسرائيل ومصر . ولم يعد سرا ان غياب وزير الحربية عن اتفاقيات كامب ديفيد التي لا تخلو من طابع عسكري كان قصدا مقصودا . قبلها بقليل كان الجسمي يقرأ تقريرا مفزعا من اربع فقرات : الاولى عن تزايد عدد العسكريين المصريين الذين يعملون في سوق المرتزقة الدولي ويتكون قواهم الوطنية المسلحة ، وقد بلغ في هذا التقرير السري ما يقرب من خمسين ضابطا سنويا ( خلال الفترة بين ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ) . والفقرة الثانية عن تزايد فقدان قطع السلاح الخفيف والمتوسط ، سواء من طريق التبليغ عنها كسرقات او ضبط بعض الجنود متلبسين ببيعها ، واكتشاف مخازن السلاح ( الاصلية ) في صعيد مصر وغالبية العظمى من الجيش المصري . والفقرة الثالثة عن الاتجاه المتعاظم لشباب الضباط نحو الاستقالة والأعمال المدنية وتيسر هذا السلوك قانونيا بموجب اللوائح الجديدة . والفقرة الرابعة حول الكلية الحربية التي كانت « طموحا » عند خريجي المدارس الثانوية ، فاذا بالمتقدمين الى صفوتها بتناقص سنويا بمعدل ١٦٥ في المائة .

قرا الفريق الجسمي هذا التقرير في اطار الوقائع التالية : اقضاء قادة الاسلحة اللامعين ممن شاركوا في حرب ١٩٧٣ ونالوا تقديرا عسكريا رفيعا على بطولاتهم الى اعمال ادارية - تحول اكثر من ٦٠ في المائة من السلاح السوفياتي الى قطع حديد صدئة وانقطاع قطع الفيار - فوضى التدريب بين الاسلوبيين السوفياتي والغربي - تملد التصنيع الذاتي للسلاح وتعدر تنويمه - حركات النقل والأمهاء المفاجئة دون تنسيق بين رئاسة الجمهورية وقيادة الأركان .

نور التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد كان وزير الحربية يقرأ تقريرا آخر . كان التقرير يقول ان منشورات موقعة باسم « الضباط الاحرار » ، سبق ان وزعت سرا على عديد من الوحدات في فترات متقطعة ، قد تضمنت « لهجة جديدة » و « معلومات خطيرة » وان توزيعها لم يعلم مقصورا على افراد القوات المسلحة ، بل تجاوز الاسوار العسكرية الى المجتمع المدني . كانت هذه المنشورات تقول :  
● ان عدة مئات من الخبراء العسكريين الاميركيين قد توافدوا في مجموعات صغيرة منذ نهاية عام ١٩٧٧ في ثياب مدنية . وان هذا الامر قد فاجأ الضباط لانه لم يتم بتنسيق مع قادة الوحدات .

● ان الخبراء العسكريين الاميركيين لا يقومون بالتدريب المباشر ، بل بالاشراف على تخطيط جديد للعمل للعسكري المصري من ناحية ، والتعرف على الضباط الشباب وصف الضباط دون مناسبة عسكرية واضحة من ناحية ثانية .



● ان الخبراء العسكريين الاميركيين يتكلمون مع من يستأنسون اليه عن استراتيجية جديدة للقوات المسلحة المصرية لا تدور حول اعمال « الحرب » ذاتها - كالسلاح وخطط القتال - بقدر ما تدور حول « وظيفة » الجيش المصري نسي المرحلة المقبلة و « دوره العربي والافريقي » وما يستتبع ذلك من تغييرات ايدولوجية وعسكرية معا .

● ان الخبراء العسكريين الاميركيين في « حلقات السمر » التي يقيمونها بين الحين والآخر يهتمون بأسئلة «(عادية)» كثيرة ، كاصل الضابط والجندي الاجتماعي واهتماماته الثقافية وعلاقاته الشخصية .

ولم تكن هذه المعلومات كلها جديدة على الفريق عبد الفنى الجمسى ، غير ان « الجديد » كانت اللهجة الحادة التي صيغت بها المنشورات ، والمدى الذي وصلت اليه في التوزيع . وكان « الجديد » هو ان الرئيس السادات بمجرد وصوله من الرباط قادما من واشنطن بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، قد تلقى التقرير ذاته من اللواء كمال حسن علي رئيس المخابرات العامة \* مضافا اليه ان « شيئا ما » يتحرك داخل القوات المسلحة يندلج « بمجهول » جسيم . وحين استدعى رئيس الجمهورية وزير الحربية للانفسار عن حجم هذا « التحرك » ومدى استعداده للقيام بانقلاب عسكري اجابه الجمسى : ليس هناك انقلاب « في » الجيش يسا سيادة الرئيس ، بل هناك انقلاب « على » الجيش ، فتغيير الاستراتيجية العسكرية المصرية مرة واحدة في فترة قصيرة من شأنه ان يحدث قلعا وبلبله في صفوف القوات المسلحة .

ما لم يقله الجمسى انها المرة الاولى في تاريخ الجيش المصري الحديث - اي منذ محمد علي السى جمال عبد الناصر - النسي تتحول فيها المؤسسة العسكرية المصرية ، او براد ويخطط لها ان تتحول عن هويتها « الوطنية » . فقد نشأ الجيش المصري من البداية في معركة وطنية لتمصير البلاد . ورغم طول العهد بالتدخل البريطاني في تدريب وتسليح القوات المصرية ، الا ان استراتيجية الوطنية لسم تتبدل كيفيا حتى في ظل الاحتلال . وحين كان الجنود الانكليز في مصر لم يمنع ذلك للجيش المصري من التوجه الى فلسطين ، ولم يمنع ذلك انطلاق ثورة ١٩٥٢ ذاتها من قواعد هذا الجيش وقياداته الشابه . واقصى مما استطاعت « الحليفة » بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ان تفعله هو تحييد القوات المسلحة المصرية في الصراع مع المحور . اما انقلاب هوية المؤسسة العسكرية الوطنية راسا على عقب ،

---

★ تولى في التشكيل الوزاري التالي لاتفاقيات كامب ديفيد منصب « وزير الدفاع » حسب التسمية الجديدة لوزارة الحربية . وهو تغيير يتجاوز مفواه مجرد التشبيه بوزارة « الدفاع » الاسرائيلية .

بحيث تصبح كجيوش الانظمة الفاشية في اميركا اللاتينية من حيث انضواؤها -  
تركيبا وثقافة ومصالح - تحت لواء استراتيجية الحلف الاطلسي ، فانه يحدث  
للمرة الاولى في مصر .

وهكذا ، فانه بمجرد فتح باب « الاستقالة الاختيارية » تقدم بالطلب مئات من  
ضباط البحرية ( قبل وبعد اقصاء قائدها ) والطيران .. فقد كان المطلوب - بعد  
اتفاقيات كاسب ديفيد - هو « جيش جديد » يعمل بموجب تحالفات وخصوصيات  
استراتيجية جديدة ، جيش يحمل في تكوينه الفكري تاريخا سياسيا وجغرافيا  
سياسية جديدين كليا . جيش يحرس « السقوط » داخل مصر وخارجها ، بل  
ويصبح احد اذرع الثورة العالمية المضادة لحركات التحرير الوطنية في الوطن  
العربي وافريقيا . بل وكاد يحرب حظه في قبرص ذاتها ، على اثر اغتيال الكاتب  
يوسف السباعي بعد حوالي ثلاثة اشهر من زيارة الرئيس المصري للقدس .

غير ان هذه المحاولات كلها لتصفية المؤسسة العسكرية الوطنية ، تنقسي  
كزيلتها في ميدان الاقتصاد ، مجرد « خربشة على السطح » فالجيش المصري ،  
كالمجتمع المصري ، لا تاتر بنيته التحتية في خطوطها العامة بما يجري الا في حُط  
معاكس .. فالاتجاهات الناصرية والدينية والماركسية وجدت تربتها الخصبة فسي  
القوات المسلحة اكثر من اي وقت مضى ، منذ اصبحت الهيكلية الرئيسية للتكوين  
المصري من فئات اجتماعية تربط دون وعي ربما ، وبدرجات متفاوتة من  
الوعي اغلب الاحيان ، بين تحويل العدو الوطني الى حليف وتحويل الحليف الى  
عدو من جهة وبين متغيرات العداء والتحالف داخل الحدود . واذا كانت معاهدة  
التهادن مع الانكليز عام ١٩٣٦ قد اتاحت في احد بنودها الفرصة لابناء البرجوازية  
الصفيرة عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ان يدخلوا الكلية الحربية ويتخرجوا منها قادة لثورة  
١٩٥٢ فان المرحلة الناصرية قد اتاحت لابناء الممال والفلاحين والبرجوازية  
الصفيرة ان يشكلوا « مجتمعا عسكريا كاملا » يوازي تشكيلات البنية التحتية  
للمجتمع الناصري ذاته .. لا سبيل لتدميره الا بحرب اهلية طاحنة . لذلك فحارس  
السقوط الحقيقي يبقى « القائد الاعلى للقوات المسلحة » شخصا - اي رئيس  
الجمهورية - وتصبح « الميليشيا الحزبية المسلحة » هي البديل الممكن : للحرس  
الجمهوري وقوات الامن المركزي والجيش ، هذا الثلاث الذي سقطت رموزه  
الكبيرة على التوالي . هذه الميليشيا ، شرع الرئيس السادات في بنائها من قبل ان  
يعلن عن ميلاد « حزبه » بقليل ، في وقت واحد مع تصفيته الجيوب الناصرية او  
الوطنية في اجهزة المخابرات والمباحث العامة . ولانها لن تكون لمجرد « الحراسة  
الشخصية » بل لمواجهة الشارع الشعبي من داخله ، فان اخدا لا يستطيع ان  
يجزم بان مقومات حرب اهلية فريدة في التاريخ المصري لم تكتمل بعد . خاصة وان  
ظاهرة التسليح تكتسي طابعا مشريا للدهشة وسط المواطنين فسي الريف والمدينة ،  
وفي وقت يبدو ان كل شيء يبدو كما لو كان يحدث للمرة الاولى في تاريخ البلاد .

لقد توقف الكثيرون - مثلاً - أمام ظاهرة مزدوجة : شقها الاول ان رئيس الجمهورية قام بزيارة « اسرائيل » بغير وزير للخارجية ، وعاد من كامب ديفيد بغير وزير للخارجية . وشقها الثاني ان الزيارة الثمرة قد صيغت بدايتها وكأنها تمثيلية تلفزيونية ، اذ أجرى مراسل امريكي حديثين في وقت واحد مع رئيس مصر ورئيس وزراء اسرائيل ، أفصح الاول عن استعداده للقيام بالزيارة فوراً وأفصح الثاني عن استعداده لتأجيل موعد زيارته لبريطانيا لاستقبال الرئيس المصري . وقد كان .

توقف البعض عند هاتين الظاهرتين ليربطوا دون عناء بين معارضة اكثر الاجهزة انضباطاً - الجيش والخارجية - لخطوات الرئيس ، وبين « السلطة الخارجية » التي أخرجت مسرحياً خطوة الرئيس ومداها ، حتى ان البرلمان المصري لم يناقش الموضوع الا صباح يوم الزيارة نفسها . ولعله من المفارقات ان « انقراط البيروقراطية » المصرية العريقة بدءاً من اكثر مواقعها حساسية - المؤسسات العسكرية والدبلوماسية - قد تم أولاً في فياداتها العليا وثانياً في شكل متداخل . . فالجيش عارض سياسياً ، والخارجية عارضت عسكرياً .

وقد كان هذا التبادل في المواقع تعبيراً عما سمي بالملاحق السرية لاتفاقيات كامب ديفيد . وهي الملاحق التي تغيب بسببها العنصر العسكري المصري واستقال بسببها أيضاً العنصر الدبلوماسي . . بالإضافة الى الاسباب الأخرى . ولم تكن المقررات السرية لكامب ديفيد في صورة تقليدية كملاحق اتفاقية سيناء الثانية ، بل كانت على هيئة رسائل متبادلة بين الاطراف ، وصياغات دقيقة أحياناً وعامة أحياناً أخرى في صلب الوثائق . ولعل اهم بنود هذه المقررات ما يخص القدس المحتلة ، وما يخص العلاقات بين مصر والاقطار العربية المواجهة لاسرائيل في حالة الحرب . وهي مقررات تؤدي الى ما يشبه الاعتراف بالقدس كعاصمة للدولة العبرية ، وما يشبه التعهد بأن مصر لن تدخل الحرب الى جانب اية دولة عربية في المستقبل .

وهي المقررات التي تعني استراتيجياً ان « الأمن المصري » لم يعد بحاجة الى « البوابة الشرقية » لسيناء ، بالتوحد مع مصدر « الخطر » . ومن هنا فاية كلمات « قومية » او « دينية » حول فلسطين أو القدس العربية تفقد مدلولها القائم منذ مصر القديمة . . فالتضامن العربي في وجه من ؟ وقد اصبح اغسلاق السفارات العربية في القاهرة واعداد سفارة لاسرائيل في العاصمة المصرية ، من الرموز التي تتكامل مع اتجاه البندقية المصرية غرباً نحو ليبيا واتكافأها شرقاً عن الكيان الصهيوني . وكان التلازم الزمني هنا حتمية موضوعية ، حيث يعني الانتماء العربي لمصر استقلالها الوطني ، وحث يقتزن الانسلاخ القهري عن هذا الانتماء بالاستسلام الشامل للامبراطورية الصهيونية - الاميركية . ويصبح رمز الرموز في هذه الحال هو ان يهنئ النظام المصري « اسرائيل » يوم ١٥ مايو ، ايار من كسل عام بعيدها « القومي » . . الذي كانت تحتفل فيه مصر بذكرى اقتصاب فلسطين .

وربما كان هذا المغزى كامنا في « الاستقبال » الذي لقيته علنا مقررات كامب ديفيد داخل مصر . ويمكن رصد علاماته البارزة في ما يلي :

١ - كان البيتان اللذان اصدرهما حزب « التجمع الوطني التقدمي الوحدوي » والبيان الثالث الذي القاه خالد محيي الدين في البرلمان استكمالاً لمينسا لرفض هذا الحزب وقائده لما سمي « بمبادرة السلام » .. وقد كان اهم ما فسي البيانات الثلاثة هو ذلك « الايضاح » لمضمون اتفاقيات كامب ديفيد من انها جعلت لمصر - للمرة الاولى في تاريخها - نوعين من الحدود : فعلى مبعدة خمسين كيلومترا شرق قناة السويس لن تكون هناك سيادة عسكرية مصرية على سيناء ، بل وداخل هذا الحيز نفسه لن تكون هناك سوى فرقة عسكرية واحدة . بقية المساحة الجغرافية والعسكرية تملؤها قوات الامم المتحدة واجهزة الانذار المبكر الاميركية . اي انه ليس هناك - حتى في حدود « الشكل » استقلال وطني كامل .. بغض النظر عما اصررت عليه اسرائيل في مفاوضات صياغة المعاهدة فسي واشنطن مسن « الاشتراك في ملكية آبار النفط » والتأجير القانوني لمساحة ما في شرم الشيخ .. وبغض النظر عن عروبة مصر وارتباطها بالسيادة المنقوصة للغة العربية وغرة .

٢ - ولم يكن موقف حزب اليسار مفاجئا للرئيس السادات . غير ان ثلاث مفاجآت أساسية كانت تنتظره . (ولها بغير شك مذكرة أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين : زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين . وقد وصلت المذكرة الى المسؤولين والصحف ووكالات الأنباء في وقت واحد هو الاول من اكتوبر ، تشرين الثاني ١٩٧٨ . وقد رفض القادة التاريخيون الاربعة اتفاقيات كامب ديفيد جملة وتفصيلا ومن وجهة نظر استراتيجية ( عسكرية - سياسية ) . وكانت المفاجأة الثانية من « الاخوان المسلمين » اذ صدرت مجلة « الدعوة » في الوقت نفسه ترفض « الاستسلام للعدو القومي والديني » في مقال افتتاحي لرئيس تحريرها عمر التلمساني .

غير ان مفاجأة المفاجآت كانت المناقشات الملتبة التي دارت في مجلس الشعب المصنوع اصلا للتوقيع على قرارات الرئيس . وقد واكب هذه المناقشات بيان مجموعة من النواب المستقلين صدر بعد اقل من يوم واحد على مذكرة أعضاء مجلس الثورة السابقين ، وقد وقع البيان : الدكتور حلمي مراد وعبد المنعم حسين وطلعت رسلان واحمد يونس وكمال سعد وكرم عبد الدين والشيخ صلاح ابو اسماعيل وعلي الجارحي وعلي سلامة . وطالب البيان : بعسدم التسلیم بالمطالب الاسرائيلية الا بعد الجلاء التام عن اراضي سيناء كلها ، واختصار فترة الجلاء الكامل واخضاع المطارات بها لسيادة مصر الكاملة ، والتحذير من السيطرة الاقتصادية الاسرائيلية على مصر ، ورفض عدم الاشارة الواضحة الى عودة القدس العربية في الوقت الذي تؤكد فيه اسرائيل ان القدس ستظل موحدة وعاصمة لها

الى الابد ، ورفض عدم وجود ذكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصره واقامة دولته ، ورفض عدم التشاور مع اطراف المواجهة العربية الآخرين .

ولم تخرج مذكرة مجلس الشعب - رغم طرد النائب كمال احمد - عن محتوى بيان النواب المستقلين ومقالات حلمي مراد في جريدة « الشرق الاوسط » اللندنية ( ١٣ / ١٠ / ١٩٧٨ ) . مما ييسر الربط بين نتيجتين متناقضتين : تعيين رئيس المجلس سيد مرعي مساعدا للرئيس تمهيدا لحل البرلمان وتعديل الدستور واجراء انتخابات جديدة تأتي بمجلس « حزب رئيس الجمهورية » ، وكذلك ارسال مذكرة المجلس النيابي الحالي الى المفاوضين المصريين في واشنطن للضغط على المفاوضين الاسرائيليين في اللحظة قبل الاخيرة من توقيع معاهدة الصلح المنفرد .

وقد كان سهلا على الرئيس السادات ان يبين - رغم تنظيم المظاهرات « الشعبية » لاستقباله في المطار - ان المعارضة قد اتسمت لتشمل اقرب الدوائر من سلطة الحكم ، وان النظام بأكمله قد اصبح بعيدا عن اية قاعدته تحتية ، بل هو نظام معلق بين « السلطة الخارجية » واداة القهر الداخلية . لذلك كان ارضاء هذا الوضع للمفاجآت غير المحسوبة من الامور التي دفعت الرئيس لان « ينزل الشارع بنفسه » على حد تعبيره ، « لمواجهة الجماهير مباشرة » على حد تعبير المعارضة .

وهي مواجهة مع الثوابت والتفريات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة . لذلك كان اقتلاع « الثقافة الوطنية » من اهم التحديات التي يواجهها المصريون اليوم ( ٣٠ ) على يدي السلطة الراهنة في مختلف المستويات .

١ - المستوى الشعبي الشامل بتصفية « القطاع العام » الثقافي ، وخضوع الانتاج السينمائي والتلفزيوني لمقتضيات السوق الطفيلية ، وتحويل الاذاعة والصحافة الى ميليشيا اعلامية . وكان الفاء وزارة الثقافة والاعلام هو الخطوة النهائية لهذا التحول ، حتى يمسك اصحاب « المصلحة » بنادقهم الفكرية بأيديهم لا بأيدي الوكلاء . كذلك قبل التفكير في الجامعة الاهلية وعودة « المصروفات » المدرسية والجامعية لتأخذ شعار طه حسين القديم « العلم كالماء والهواء » بالمنعنى الليبرالي ولتلقي القرارات الناصرية بمجانبة التعليم بالمفهوم الاكثر راديكالية . . حتى يصبح « العلم » مقصورا على اضييق دائرة اجتماعية . وذلك في ظل تعاظم الامية الابجدية في الريف والمدينة على السواء بزيادة قدرها ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٧ . ذلك انه لم يعد مطلوبا - كما كان الامر في عهد دنلوب البريطاني -

---

( ٣٠ ) راجع في هذا الصدد مقال د. جلال امين عن « بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر » ومقالة التنمية الثقافية - التقرير المذكور سابقا عن مؤتمر الاقتصاديين المصريين .

تحويل المدرسة والجامعة الى مصنع بيروقراطي للموظفين المتوسطين والعمال المهرة، بل اصبحت العودة الى عهد عباس الاول وسعيد بعد سقوط دولة محمد علي طموحا بعيد المثال .. حتى يتحول امراض قطاع جماهيري الى كتلة سديمية تفقد الانتاج والوعي ، اي فك اوصال قوى الانتاج ووسائله وعلاقته ، ومن ثم انحلال قيمه . ولا تسود حينئذ الفكرة الغيبية او الحلم الفردي ، بل الشك في الذات والاخر لدرجة الضياع والانسحاق .

ب - المستوى الاكثر تركيبا ، اي التخطيط الاستراتيجي للعقل المصري ، بتغيير برامج التعليم ، لا بإلغاء المرحلة الناصرية - فكرا ومناهج - بل بإلغاء ما قبلها ايضا . وباستقبال المؤسسات الثقافية والايديولوجية الاميركية والاسرائيلية دون قيود على حركتها ، كالجامعات ودور النشر والمصنف والمؤتمرات . ولم تكن عودة الجامعة الاميركية في القاهرة وكذلك مؤسسة فرانكلين الى نشاطهما الحر الا مقدمة لاشراف شركة « موبيل اويل » على الحركة الادبية المصرية برصد الجوائز والمسابقات ، وانشاء « مؤسسة الحرية الثقافية » لتجنيد ما تبقى من المثقفين في عملية « غسل دماغ » جماعية للشعب المصري .

### ★ ★ ★

غير ان هذا كله - دون مجاز إثشالي - ضد التاريخ .. حتى انه يبدو في مختلف مظاهره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولانه يحدث **للحرة الاولى** نسي تاريخ المصريين ، كانه « لا يحدث » على الاطلاق . انه كاحدى البنايات التي يقيمها المقاولون في مصر هذه الايام ، فخمة شامخة ، واذا بها تسقط بعد أشهر قليلة ... لانها لم « ترتبط بالأرض » في العمق ارتباط الاساس المتين بالبناء .

يبدو كل ما يجري ، وكأنه خريشة بالاذفار فوق سطح مصر ، لا يمس الاعماق الثابثة في الفرد والمجتمع ، في الأرض والجامعة والمصنع والشارع والزقاق الصغير . لا شك ان هذه الاعماق قد اهتزت لما يجري فوق السطح ، ولكن تفاعل هذه الاهتزازات لا يجري لصلحة « النظام الحاكم » بين افلاك خسارج الحدود ، وخارج الجاذبية الأرضية .

ان الفجوة بين السقوط وغيبة البديل لا زالت قائمة ، وحصارها بالارهاب الاسود لن يملأها يوما ، بل سيزيد من تفاعل الثوابت والمتغيرات في التاريخ الاجتماعي لشعب مصر العربي ، في الطريق الى النهضة .

النهضة التي تتجاوز الكائن والذي كان في « ثورة ثقافية » شاملة ، تحقق نموذجا جديدا للثورة في العالم المتخلف ، فترتد مصر كشانها دائما ، مجهولا يراه الآن قصر النظر ، وكأنه معجزة .

## خاتمة

### في سوسيولوجيا الثورة الثقافية

« تصاميم التاريخ »

( ١ )

اي تناول لثورة مصر او الثورة المضادة ، يظل ناقصا اذا كان وحيد الجانب ، سياسيا او اقتصاديا او اجتماعيا او ثقافيا . لا لان هذه العناصر مجتمعة تتداخل في ما بينها ، فهذا التداخل ليس خصوصية مصرية بل هو قانون عام . وانما كون الثورة المصرية في اي من مراحلها التاريخية ذات صبغة حضارية شاملة ، كالثورات الكبيرة في التاريخ البشري الحديث .

الثورة الفرنسية ليست مجرد ثورة الابراج على الاقطاع ، ولا مجرد ثورة السوق على الارض ، ولا مجرد ثورة الصناعة على الزراعة ، ولا مجرد ثورة الجمهورية والعقد الاجتماعي على الملكية والاسترقاق الاجتماعي ، ولا مجرد التحرر الديني من سلطان الكنيسة ، ولا مجرد الكشوف الفلكية والعلمية لاسرار الكون واختراع الاسلحة النارية او البخارية . انها اولا واخيرا ثورة « حقوق الانسان » وقد انعكست على علاقات الانتاج وبني المجتمع والقيم ، وعقائد البشر . وكنيان الابداء والعلماء بنبوءاتهم وكشوفهم وقود الثورة ونورها . انها **الثقافة** ، اي **الثورة** **العلمية** ، وليست مجرد انتقال للسلطة السياسية من طبقة اجتماعية الى اخرى ، او مجرد شعار « دعه يعمل ، دعه يمر » . وللهنضة الأوروبية تاريخ يسبق الثورة الفرنسية ، ولعصر التنوير الغربي اشارات واضحة واكبت مسيرة الثورة في فرنسا . ولكن هذه الثورة كانت النهضة في لحظة تحقق ، وكانت التنوير في التطبيق . بهذا المعنى فهي **ثورة ثقافية** رائدة لانها اعادت ترتيب المجتمع والسلطة في نسق يسمح للتطور بالانطلاق . ولانها فتحت صفحة جديدة كلياً في تاريخ البشرية ، فقد كانت في اللحظة عينها ثورة حضارية شاملة ، اي اصبحت من ذلك التاريخ معيارا للتطور الانساني .

على غير هذا النحو نصف ثورة كرومويل في بريطانيا ، او ثورة الاستقلال الاميركي ، كلتاهما ثورتان سياسيتان واقتصاديتان نحو مرحلة اكثر تقدما ، ولكنهما معا ليستا فتحا حضاريا شاملا في تاريخ الانسان .

الثورة الروسية تشبه الثورة الفرنسية في هذا السياق ، ان لم تكن - من احدى الزوايا - تطورا موضوعيا لها . فالماركسية همي ثمرة الفكر الاوروسي

المنغمس في الولادة البرجوازية للغرب الصناعي ، ومن زاوية أخرى هي أرقى سلالات الفكر الموسوعي الذي عرفته أورؤيا طيلة القرن الثامن عشر . هل كان ماركس عالما اقتصاديا أم مفكرا اجتماعيا أم فيلسوفا ؟ ان طرح الأسئلة بحسب ذاته كان ولا يزال يعني ولادة جديدة لنوعية المعرفة . ان تلخيص انفلز القائل بأن الاقتصاد الإنكليزي والاشتراكية الفرنسية والفلسفة الألمانية ، هي جذور الماركسية ، هو تلخيص رمزي ولكنه مهم في تلمس ابعاد « نوعية المعرفة » الجديدة . كذلك التبسيط اللينيني القائل بأن الخلية والطاقة والحركة مصدر الديالكتيك الماركسي هو تبسيط شديد ، ولكنه يوحى بخصائص ومستويات المعرفة الجديدة . ماركس اوروبي ، ولينين كذلك . ماركس « عام » ولينين هو « الخاص » . الذي حذف من العام فأضاف اليه . حذف لانه روسي ، وأضاف لانه ماركسي . وقد أصبح حذفه اضافة حين « خلق » الصفحة الجديدة لكيسا في تاريخ الإنسان الحديث ، هي صفحة **النهضة** في حياة الشعوب السوفياتية التي لم تكن من علامات عصر النهضة الأوروبي ، وهي صفحة **البشارة الحضارية** في حياة العالم بأن الراسمالية ليست الكلمة الأخيرة في الابداع البشري ، برغم **التخلف** الذي أثمر وواكب التجربة الروسية أو بفضل هذا **التخلف** . ولان التجربة اللينينية كانت عملا عقيقا لواقع روسيا وخصائصها ، واستيعابا خلاقا ( أبدا ما يكون عن التبعية أو الميكانيكية ) لفكر هيجل وماركس وانفلز ، فقد استعادت حق « النهضة » و « التنوير » استعادة زمنية قياسية في قصرها عبر **ثورة تفكيرية** أعادت ترتيب المجتمع والسلطة في نسق يسمح للتطور بالانطلاق من جديد . فلم تكن « الثورة » مجرد اصلاح زرامي أو تأميم لوسائل الإنتاج ، بل « **نموذج حضاري** » يشع بأمل جديد للإنسان .

على غير هذا النحو نصف « الديموقراطيات الشعبية » في أوروبا الشرقية ، فأهميتها التاريخية انها حققت للاشتراكية « نظامها » العالمي ولم تعد محاصرة في بلد واحد . . ولكنها بالقطع لم تكن فتحة حضاريا شاملا في تاريخ البشر .

ورغم ما وقع للمعيار الرأسمالي الغربي للتطور ابتداء من القرن الماضي ، وما وقع للنموذج الاشتراكي السوفياتي في التطور بدءا من الستالينية من انتكاسات ، فإنهما معا يصوغان « الصوت » **الأوروبي** للحضارة **الإنسانية** حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . . فقد أعطت الثورة الفرنسية لأورؤيا ، كذلك الثورة الروسية ، حق الكلام باسم « الإنسان » ، عبر طريقين متناقضين ولكنهما يستظلان بحضارة واحدة : مالية رأس المال والاممية البروليتارية ، رغم التعارض الكامن تحت السطح بين **الميلاد القومي** للبرجوازية والتطور الكولنيالي ، وأيضا بين **الولادة الروسية** للنموذج الاشتراكي وسطوة هذا النموذج من الكومنترن الى حلف وارسو .

بعد الحرب العالمية الثانية وقع حادثان خطيران كان لهما أبعاد الأثر في انقراض الحضارة الإنسانية من نتائج الحرب . كان الحادث الأول قادمًا من الشرق الأقصى :



من الصين . وكان الحادث الثاني قادما من الشرق الاوسط : مصر . لم تكن اوربا مصدر « الحادث الحضاري » الجديد ، للمرة الاولى من زمن طويل . فرغم انتصار السوفيات والديموقراطية الغربية ( ونتيجتهما المباشرة الاستقطاب العالمي بين نموذجين للتطور ) فقد اقبلت الثورتان الصينية والمصرية لتقولا شيئا مغايرا كليا ، على صعيد **الحضارة** لا على صعيد السياسة او الاقتصاد ، كما تصور العالم حينذاك .

ولم يكن الحادثان ، كلاهما ، صدفة . فقد كان الانتصار **العسكري** السوفياتي الغربي ، كفيلا بتكريس **وحدة النموذج الغربي** اشتراكيا كان او راساليا ، تكريس مرحلة **الجمود** الستاليني في الشرق والاستعمار الجديد في الغرب . ولكن الصين عام ١٩٤٩ ومصر عام ١٩٥٢ خرقا حاجز الصوت الحضاري لعالم جديد يولد . ومع شعار ماوتسي تونغ « دع مائة زهرة تتفتح » ولدت **الثورة الثقافية الصينية** ، وفي باطنها جنين نموذج حضاري جديد ، يستلهم الماركسية الاوروبية حقا ، في جانبها البالغ التعميم ، ويرتبط بجذور التراث الصيني العريق ، في بقية الجوانب البالغة التخصيص . انها اذن « ثورة لينينية » من حيث فهم العلاقة بين الخاص والعام ، ولكنها بعد ذلك لا علاقة لها بلينين ولا بالنموذج السوفياتي ، بل لها علاقة بمنح الانتاج الآسيوي والحكم البشري الاكبر في تاريخ الانسانية و « المسرة الطويلة » وافقون الاستعمار الياباني والسلالة الامبراطورية والحيز الجغرافي القاري وامية القرون الطويلة المظلمة والعقل الكونفوشيوسي . هكذا ولدت الثورة الصينية منذ البدء ثورة ثقافية ونموذجا حضاريا مغايرا . وهذا هو الاساس الموضوعي البعيد للصراع الصيني السوفياتي ، والذي اكتسب مع الزمن بقشور ايدولوجية وسياسية واقتصادية وعسكرية . ولكنه في جذوره الممتدة في باطن « الارض » هو صراع بين خصوصيتين لا تعترفان لبعضهما بخصوصية كل منهما ، بين النموذج **الاول** الذي لم يعد **وحيدا** والنموذج « الآخر » الذي بشر بإمكانية التعدد . ولولا ان يوغسلافيا اوروبية ولا ثقل حضاري لها ، لكان الخلاف المبكر بين تيتو وستالين هو نقطة البدء في هذا السياق . ولكن هذا الخلاف والاختلاف ، ظل مؤشرا سياسيا اكثر منه **نموذجا حضاريا** .

ومن المفارقات المأساوية ان هذا النموذج الآسيوي الرائد قد اختصر الطريق الى الانتكاسة التي اصابت من قبل النموذج الاوروبي . وما وقع في الستينات من « ثورة ثقافية » كما سميت في الصين وخارجها ، لم يكن سوى ثورة مضادة للثقافة والديموقراطية ، فقد تجاوزت الخصوصية الصينية لتتلفق نموذجا متنافرا بين صورة ستالين للداخل ، وصورة تروتسكي للخارج ، اي عبادة الفرد والثورة العالمية الدائمة . والمثير للتأمل ان الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت بالتعبّد - في ظل **الرحلة الاولى** لخروشوف - كان يحاول اذابة الثلوج الستالينية . والمثير للتأمل ايضا ان عبادة ماو وكتابه الاحمر الموقل في البساطة والتبسيط قد انتهت فور

وفاته . وكان الرمز هو تصفية اركانه الاحياء وفي مقدمتهم زوجته . والمثير للتأمل كذلك ان شعار الاممية والثورة العالمية الدائمة قد انتهى في سياسة الصين الخارجية الى تأييد مطلق لكل الثورات المضادة في العالم ، من مصر السادات الى ايران الشاه . واصبح لقاء الصين مع الولايات المتحدة الاميركية او المملكة العربية السعودية في كثير من « المواقف » من المشاهد التقليدية في عالم اليوم . وقد ظل بالطبع العداء للسوفيات نهجا ومعيلا للسلطة الجديدة بعد ماو ، في تقييم وتقويم شؤون العالم دون اية محاولة لتاصيل هذا العداء بالعودة الى جلده الموضوعي : تملد النماذج بل لقد حاولت الصين ، بشق الحركة الاشتراكية العالمية ، ان تفرض نموذجها الخاص على الآخرين ، وكأنها من حيث قالت عمليا بالتمسدد ، راحت في مواجهة السوفيات تحاكيمهم في التوحد .

ورغم ذلك كله ، تبقى الثورة الثقافية في تاريخ الصين الحديث - أي قياسا الصين الشعبية ذاتها عام ١٩٩٠ - نموذجا رائدا وبقايا ، رغم اية انحرافات ، نموذجا حضاريا **يقتل** مئات الملايين من البشر من سحر الافيون ، و**وحدهم** ، **والقى الاممية الابجدية** من صفوهم ، و**هروهم** من السلطان الاجنبي فدفع بهم الى مقدمة المشهد الدولي المعاصر . تبقى الصين نموذجا لثورة الفلاحين في العصر الحديث ، ومؤشرا حاسما على دور مستقل للانسان « المتخلف » في صياغة الحضور الانساني الجديد ، بعد الحرب العالمية الثانية . انه حضور انسان الحضارات القديمة الذي طالت عصور انحطاطه .

ومن البديهي التأكيد بان هذا « النموذج » يكتسب قيمة تاريخية مستقلة عن بقية « التجارب » في جنوب شرقي آسيا من كوريا السي قيتنام ومن لاوس السي كمبوديا .. فرغم اهمية هذه التجارب وعظمتها احيانا الا انها ليست فتحا حضاريا في تاريخ الانسان .

واذا كانت الصين قد اختتمت النصف الاول من القرن العشرين بهذه النبوءة لتغيرات العصر الجديد ، فقد كانت مصر هي التي افتتحت النصف الثاني لهذا القرن ، بثورة اخطر المواقع الحضارية على مر العصور ، حيث اللقاء الاستثنائي بين آسيا وافريقيا واوروبا عبر البحرين الابيض والاحمر في الشمال والشرق والنيل جنوبا .

## ( ٢ )

نتنمي مصر الى واحدة من اعرق حضارات العالم القديم ، هي الحضارة الفرعونية ، كما تنتمي الى محيط آسيوي عرف غالبية الحضارات العظمى في التاريخ : حضارة آشور في وادي الرافدين والحضارة الفينيقية على الشاطئ الشرقي للمتوسط والحضارات « الدينية » الكبرى من اليهودية الى المسيحية الى الاسلام .

ولم تكن علاقات مصر بغيرها من الحضارات هامشية ، بل علاقات صميمية تتبادل التأثير والتأثر ، ويؤدي التفاعل الجدلي الى مركب جديد . فسواء كان موسى يهوديا او مصرية ، كما يذهب بعض العلماء والمؤرخين ، فالؤكد انه مؤسس النموذج العبري في الحضارة ، وانه « تربى » على الاقل ، في البلاط الفرعوني . واذا صدقنا اليوت سميث وهنري بريستد ، في كتاب « نمو الحضارة » لالول و « فجر الضمير » او الوعي الثاني .. فانه يتعين علينا ان نقتنع بأسبقية النص المصري القديم لإنشيد الاناشيد وامثال « جامعة » سليمان الحكيم وسفر الحكمة . وهي ليست اسبقية زمنية مجردة من التاريخ الاجتماعي - الثقافي . بل هي اسبقية تتعلق من ناحية بما جرى « داخل » التاريخ الاجتماعي - الثقافي المصري ذاته - واقصد ثورة اخناتون التي وحدت الاله السماوي ورفعت الشعب الى مرتبة المشاركة في صنع القرار . كما تتعلق هذه الاسبقية بما جرى على « الحدود » الشرقية في سيناء وما يرويه سفر « الخروج » في التوراة ، وما كان من امر يوسف ( الصديق ) في مصر حيث عمل وزيرا للخزانة بلغة عصرنا ، وما كان من امر موسى حين تلقى الوصايا العشر وعاد بها ليرى بني قومه وقد صنعوا « عجلا ذهيبا » وراحوا يصلون له ، فالتقى موسى بالالواح الحجرية العشرة ونحطمت على رسال سيناء . ولكن « الخروج » وقع .

بالطبع يجب ان نحدد قراءة الكتب القديمة حيث يختلط الرمز بالتاريخ الحقيقي . وما يتبقى في النهاية هو ان يهود العالم القديم كانوا لبعض الوقت « اسرى » في مصر ، وانهم استطاعوا بالحيلة والمهارة المالية ان يصلوا الى مستويات رفيعة قرب « السلطة » المصرية ، ثم وقع « صراع » ما بينهم وبين المصريين انتهى بخروجهم ، ومعهم نموذج من « الوعي » المصري المكتوب ، وان ظل « الاله الواحد » عند اخناتون اكثر رقيا من « يهوه » العبري . خرجوا ومعهم ايضا نوع من الحقد التاريخي ومركب النص الحضاري . وسيلازمهم هذا المركب طوال عهد الشتات ، ويتخذ اشكالا مختلفة من « الصراع » مما سيكون له اثره - ولو بعد اكثر من الف عام - على صورة المنطقة في العصر الحديث . وسيكون رد ومسيب الثاني في الزمن القديم وهو الاتجاه شرقا لحراسة بوابة مصر الشرقية رمزا مكثفا لجوهر الصراع المقبل ، فمصر غزيرة او مفزوة عبر صحراء سيناء ، لا تعرف الاستقلال داخل الحدود الإقليمية ، فاما ان يصل الجندي اليوناني في زمن البطلمية حتى صعيد مصر ، واما ان يصل الجندي المصري الى اليونان في زمن محمد علي . ستتطور الفكرة من عصر الى آخر ، ولكنها ستتحول الى قانسون تاريخي للحركة الاجتماعية الثقافية ، أي قانون حضاري ، لتطور هذه المنطقة الاستراتيجية من خريطة العالم .

كان التفاعل المصري مع « المتوسط » مفايرا .. فقد قام الاسكندر الاكبر بغزو مصر مسجلا بهذه الخطوة المبكرة موقف « الغرب » المستمر منذ القديم تجاه المنطقة . من الاسكندر الاكبر الى نابليون بونابرت لم يتغير شيء جوهري في موقف

القرب من مصر بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، فهي المفتاح الاستراتيجي الى الشرق . المرحلتان - الاغريقية القديمة والفرنسية الحديثة - في التاريخ المصري تمثلان القناع الاكثر رقيا للوجه الدميم الممثل في مرحلتي الفزرو الروماني القديم والاحتلال البريطاني الحديث ، لمصر .

ولا شك ان الفزرو هو الفزرو ، ولكن الهوية الحضارية من شأنها ان تؤثر على اسلوب التفاعل المفروض ، وحتى مضمونه في كثير من الاحيان . تختلف المقدمات وايضا النتائج . قبل وصول البطالمة الشواطىء المصرية ، كان هيرودوت وديموقريطس وفيثاغورس وافلاطون قد وصلوا مصر من زمن طويل . كان من بينهم المؤرخ والرياضي والفيلسوف ، وقد « حجوا » الى مهد الحضارة الانسانية القديم ، واخذوا عن مصر الشيء الكثير . ثم تأثر النحت اليوناني بالتمائيل الفرعونية ، ويجنح بعض مؤرخي المرح الى ان التراجيديا اليونانية كانت « اخراجا » للمأساة المصرية من سجن المعبد والكهنت المصري القديم الى هواء الديموقراطية الاثينية . وقد اصبح معروفا ان اللغة اليونانية القديمة تركت بصمتها على الهيروغليفي حتى انها اُلت بعدئذ سبعة احرف في معجم اللغة القبطية . وقد كان حضورها على حجر رشيد سببا في حل طلاسم الهيروغليفي بفضل العالم الفرنسي شامليون احد علماء حملة بوناپرت . والثمرة النهائية كانت « مصر الهلينية » لا مصر المستعمرة اليونانية . وكان الشاهد الحضاري العملاق هو « مدرسة الاسكندرية » اعظم جامعات الحكمة في العالم القديم . ويجب ان نضع في الاعتبار هذه الملاحظة : ان مصر الهلينية كانت من احدى الزوايا مرحلة « مصرية » في التاريخ بعد سقوط « الدولة المصرية » من الداخل حينذاك ، بحيث أنها تعد من احد الوجوه « بقطعة » حضارية، تمثل الجديد النامي في الخارج واستيعابه وتصوره كمقدمة لاستقلال مصر ونهضتها من جديد .

كذلك كان الامر مع حملة بوناپرت في العصر الحديث . لقد اقبل الامبراطور الفرنسي في ذروة نجاح الثورة الفرنسية الكبرى ، كما كان « المناخ » الذي اقبل منه الاسكندر ، بتوحيده الجزر اليونانية . كلاهما قادم من « نهضة » ما في بلاده نحو « سقوط » ما في بلادنا . . فقد كانت مصر قبيل الحملة الفرنسية تعاني احوال العصر التركي - المملوكي . واقترن قدوم الحملة بقدوم « علمائها » و « الطبقة معهم » والتراث الليبرالي الفرنسي . كان استعمارا لا ريب ، ولكنه على الوجه الآخر كان صدمة كهربائية من العالم الحديث للمصريين ، حتى انهم قاوموا الفرنسيين انفسهم في ثورتين مشهورتين للقاهرة ، ثم بعدهما الجلاء الفرنسي عن مصر ولم يكن قد تجاوز عصر الاحتلال العسكري ثلاث سنوات . من بين آثار الصدمة كانت « نقطة » مصر الحديثة تمهيدا للنهضة الاولى في القسرن الماضي ، زمن محمد علي ورفاعة الطهطاوي . خلال ثلاث سنوات انجز الفرنسيون في مصر تعريف المصريين بالاسس العامة للدولة الحديثة ، واكتشفوا اللغات المصرية على حجر رشيد وانجزوا السفر

التاريخي « وصف مصر » . وكلها بدور النقلة الحضارية الجديدة التي أرسى دعائمها محمد علي **بالاستقلال** مصر وبناء دولتها الحديثة الأولى واتجاه ابنه إبراهيم باشا شرقاً حتى آخر رقعة يتكلم أهلها العربية . وأصبح القانون الفرنسي والدستور الفرنسي والثقافة الفرنسية من « الأصول » الباقية السليمة الآن في مصر رغم الفترة القصيرة التي أمضتها فرنسا في مصر . ولكن هكذا كان « شكل » التفاعل الحضاري معها . . يشبه كثيراً الشكل الهليني في التاريخ المصري القديم . ومما أكثر أوجه التشبه بين اليونان القديمة منارة العالم القديم ، وفرنسا الثورة العالمية في العصر الحديث . ان شكل العلاقة بين مصر وكل منهما مؤثر مهم على هوية مصر الحضارية واسلوب تطورها التاريخي .

على غير هذا النحو مضت الامور في مصر الرومانية ومصر في ظل الاحتلال البريطاني ، فالتقويم القبطي يبدأ بسنة الشهداء ، حين أقدم الامبراطور دقلديانوس على مذبحة جماعية للمصريين - مسيحيين ووثنيين - بلغت قتل اربعماية ألف نسمة ، رغم أن الحجة كانت اضطهاداً دينياً لأصحاب العقيدة الجديدة : المسيحية . وخين اتخذ الامبراطور قسطنطين قراراً سياسياً بالتحول الى المسيحية ، صرت مصر مسيحية الأرثوذكسية المستقلة عن كنيسة روما . وخاضت مصر القبطية كفاحاً مريراً ضد الامبراطورية المسيحية ولم ينقذها سوى الفتح الاسلامي الذي حقق لها **الاستقلال** وبداية النهضة الثالثة في العصور الوسطى ، بعد نهضتها اليونانية والمسيحية .

يظل الانفتاح الحضاري والتعصر الوطني والاستقلال عنواناً رئيسياً لاية ثورة ثقافية في مصر ، تواجه بها الغزو الاجنبي والاستبداد الداخلي والتقوقع الاقليمي . هكذا كان استقبال مصر للمسيحية انفتاحاً على الرؤية الجديدة ذات الاصول المصرية القديمة ( والزيارة التي قام بها الطفل يسوع وامه مريم حسب رواية الانجيل ، لا تختلف جوهرياً عن زيارة الطفل موسى عبر النيل حسب رواية التوراة . كلاهما رمز لآبوة مصر القديمة لكلنا الدمويين الكبيرين في التاريخ البشري للبشرية . ولكن يبقى الفرق الخطير وهو الحضور والخروج اليهوديين في ومصر مصر دون أن يعتنق وادي النيل اليهودية ، بينما لم يأت المسيح وامه السلي مصر ومعهما أحد ، ورغم ذلك اعتنقت مصر المسيحية التي أعادت الى ذاكرتها مأساة إله الخصب أوزيريس ، وكأنها استعادت توحيد أختائون وثلاث ايزيس وأوزيريس وحورس ، ومهم فكرة الغداء ) .

كانت المسيحية بذلك سلاحاً في أيدي المصريين ضد الرومان ، وحين تحول الرومان الى المسيحية تبلور الاستقلال العقائدي للمصريين في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية المؤمنة بالطبيعة الواحدة والمشيئة الواحدة للمسيح ، على عكس الكنيسة الغربية ( كاثوليك وأرثوذكس ) المؤمنة بالطبعيتين والمشيئتين . كان هذا

الاختلاف العقائدي ستاروا الصراع السياسي ، يؤكد على استقلال مصر ، مهما كانت الروابط الدينية . وهذا ما أعطى الكنيسة القبطية منسدا نشأتها صفتها الوطنية المناهضة ضد القهر والظفر الأجنبي ، حتى أنها أبدعت أصلا فكرة الإدارة في الصحراء الغربية كمخايم للنضال وملاجئ للعلم . ومن هنا كان موقفها البالغ الخصوصية والاستثناء من الفتح الإسلامي الذي أنقذ مصر من السقوط ، وحقق لها الاستقلال المنتهي في الوقت نفسه إلى محيط أمض من الحدود الإقليمية لشبه جزيرة سيناء .

الاحتلال البريطاني كالإمبراطورية الرومانية ، يختلفان من أحد الوجوه من الحملة الفرنسية ومصر الهلنسية . . لم يقبل أحدهما من ثورة أو نهضة أو مناهج قريب من المعنيين ، ولم يخلف إيهما أي أثر حضاري باستثناء سنة الشهداء المسيحية والمسرح الروماني في الاسكندرية حيث كان الحكام يتسلون بمشهد الاسود وهي تمزق أجساد ( المؤمنين ) ، وباستثناء التواريخ العديدة للمذابح الانكليزية في مصر . وكلاهما جاء أيضا ولم تكن مصر ساقطة ، بل العكس جساء الرومان لواد مصر المسيحية والانكليز لاسقاط الثورة العراقية .

ولكننا في خاتمة الطاف ، لا بد ان نجمع وجهي العملة ، لنقول ان « الغرب » بموقفه الحضاري - الهلنسي ، الفرنسي - وموقفه المتخلف - الرومانسي ، الانكليزي - انما يجسد في النهاية رؤية استراتيجية واحدة لوقع مصر الحيوي . هذه الاستراتيجية متوافرة **الفرجات** حسب المتغيرات الدولية والداخلية ، ولكنها **موحدة القومية** . انها الاستئثار بمصر بفية احتواء المفتاح المركزي للمنطقة كلها ، بدءا من الاحتلال العسكري المباشر وتدرجا بانهاكها واضعاقها واستدراجها إلى أحلاف تتركس تبعيتها للاقوى وعزلها داخل حدودها الإقليمية حتى لا يتحقق لها **الاستقلال القومي** الوحيد الممكن ، بالارتباط مصريا مع محيطها من المشرق إلى المغرب إلى الجنوب ، ومعاملة الندم مع الشمال المتوسطي . وهو الامر الذي تحقق مرتين في التاريخ المصري الحديث : الأولى في الجزء الأول من القرن التاسع عشر على أيدي محمد علي وأبراهيم باشا في ما أراد البعض تسميته بالإمبراطورية العربية . والثانية في الجزء الثاني من القرن العشرين على أيدي جمال عبد الناصر باسم القومية العربية والوحدة .

وبينما أكد سقوط دولة محمد علي مجموعة من « الثوابت » في التاريخ الاجتماعي الثقافي المصري ، أكدت نهضة المرحلة الناصرية منذ بداية الخمسينات مجموعة من المتغيرات في التاريخ الاقتصادي - السياسي للمنطقة .

( ٣ )

الثوابت تضيف إليها المتغيرات ولا تحذف منها ، تعمل فيها ولا تنقض عليها . نوابت مصر الأولى أقبلت مع الجغرافيا السياسية لتكوين مصر : الحضارة الزراعية

المستقرة ، وحدة وادي النيل التي حققها مينا الاول ملك الوجهين ، الدولة المركبة القابضة على زمام الري ، سلطة الملك - الاله ، الانفتاح الحضاري على العالم بالغزو والغزو المضاد ، تمصير الحضارات الوافدة بالحذف والاضافة واستكشاف همزة الوصل بينها وبين الجذور الفائرة في ارض مصر ، الامتداد الجغرافي خارج الحدود الاقليمية مع النهضة والانكماش داخلها مع الهرمة او السقوط ، الثورة تتجاوز العطاء المحلي لتصبح واجبة التصدير ، الثورة لا تكون احادية الجانب سياسيا او اقتصاديا بل شاملة لمختلف جوانب الحضارة ، الهاجس الشرقي غير سيناء لم ينم مع شتات اليهود والهاجس الغربي لم ينم مع سقوط الامبراطورية الرومانية واخفاق الحملة الفرنسية ، التفرج على صراع الدبكة الاجانب حتى يصفي بعضهم بعضا ، الانتفاضات الشعبية بقيادة الرموز الدينية للوحدة الوطنية ( الازهر والكنيسة القبطية ) .

مع محمد علي وابراهيم باشا تبلورت ثوابت جديدة : التحديث بمعنى التكنولوجيا المعاصرة ، والتعريب بالمعنى الامبراطوري ، والعسكرة بمعنى تلويب نظام الجيش في المجتمع ، والاصلاح الزراعي بمعنى ملكية الارض للدولة والدولة هي الحاكم ، والتعليم لاعداد كوادر الجهاز البيروقراطي للنظام الاوتوقراطي ، واستبعاد الكهنوت المصري ( رجال الدين ) عن السلطة ، والمناورة المتوازنة بين الشرق والغرب حتى يختل توازن القوى الدولية فيحدث السقوط . في موازاة المسيرة من النهضة الى السقوط ، تتبين **الثورة الواسعة** بين تحديث الفكر وتحديث الدولة وتحديث المجتمع ، فالارث الفرنسي الذي حمله الطهطاوي من مناخ الثورة الليبرالية الفرنسية لا علاقة له بالحاكم الفرد ولا بالمجتمع الذي لم يكن قد انجب البرجوازية بعد . كل ما يريده الحاكم - بفض النظر عن الطهطاوي - هو تحديث وسائل الانتاج دون علاقات الانتاج وقيمه ، هو التصنيع والتصنيع الحربي بالذات لان الهدف هو « القوة » . قوة وظيفتها الحفاظ على استقلال مصر من خارج الحدود قبل بناء هذا الاستقلال داخل الحدود . لذلك حين يسقط محمد علي يسقط معه الطهطاوي بسبب الفجوة القائمة أصلا بين الفكر الحديث والدولة الحديثة المقتصرة على المعنى التكنولوجي للحداثة . . وهو « المعنى » الذي أدركه علي مبارك فكان صعوده في عصر عباس الاول ( بداية السقوط ) بينما كان نصيب « المعلم الاول » رقعة الطهطاوي هو النفي الى السودان . وحين يعود **بوساطة** علي مبارك ( صاحب الخطط التوفيقية ورواية علم الدين ) لا يعود الى ما كان لان مصر لم تعد كما كانت . جرثومة السقوط كانت كامنة داخل النظام نفسه . وحين حاول الجنرال احمد مرابي بعد حوالي نصف قرن ان ينزع الجرثومة من مكنتها لتستقيم معادلة **النهضة** حسب **الغرب** تناقضاته الثانوية حصما عسكريا بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ .

ولكن الثورة العربية رغم هزيمتها أو بفضلها اضافت مجموعة جديدة من

الثوابت الى الخصوصية التاريخية الاجتماعية المصرية . . فسواء اراد محمد علي او لم يرد عباس وسعيد واسماعيل وتوفيق الذين توارثوا الحكم من بعده ، ولدت الطوائف لاجتماعية المصرية فأصبح المجتمع المصري الحديث قوام طبقي متميز وممايز ، بولادة ارسقراطية الارض وبرجوازية السوق . . بل وموظفي الحكومة « المثقفين » والطلاب والحرفيين - الصورة الجينية لما سمي بعدئذ بالبرجوازية الصغيرة - واجراء العمل في الريف والمدينة . حينذاك اقبلت **النهضة الثانية** بعد نهضة الطهطاوي ايام محمد علي ، نهضة الامام محمد عبده ومحمود سامي البارودي وعبد الله النديم . ولم تعد هنا فجوة بين الثقافة والثورة ، فالمجتمع البرجوازي المتخلف لم يعد حتما طهطاويا بل واقعا مائلا . لذلك كان التفاعل بين الفكر والواقع الاجتماعي مصدرا لمجموعة جديدة من الثوابت لم يعرفها عصر محمد علي . **اولها** الدور الطليعي **للمؤسسة العسكرية** المصرية في قيام الثورة . وهو الدور الذي انتهى عمليا دور « العلماء » و « الاشراف » - اي المؤسسة الدينية بمظاهرها المختلفة - وكان قد بلغ ذروته اثناء النضال ضد الحملة الفرنسية . من الثوابت التي اضافتها هذه الرحلة ايضا دور **المثقفين** في قيادة الثورة . العسكريون جزء رئيسي من المثقفين ، ولكننا سنلاحظ في المصاحح الديني محمد عبده والشاعر محمود سامي البارودي والصحفي الخطيب عبد الله النديم انهم لا يؤلفون **صدى الصوت** ، بل صوتا رئيسيا في **العمل الثوري** . ويصبح « الفلاحون » في مقدمة **المشهد** الاجتماعي ، السياسي وتصبح الوحدة الوطنية ذات **المعنى القومي العربي** من الثوابت المتطورة عن الطموح الامبراطوري لمحمد علي في وثائق العرابيين . كما يصبح التفاعل بين **التراث والمصر** فتحاليل الاجتهاد واستيعابا لمنجزات الحضارة فكرا ومادة . ولان البرجوازية المصرية ولدت في مواجهة القهر الاجنبي والاستبداد الداخلي ، فان **الجلاء والاعستور** يسيان رايها و **المقد الاجتماعي** مع الحاكم هو وسيلتها . ولكن هذه البرجوازية ذاتها بسبب نشأتها التاريخية ، الاجتماعية هذه - اي ارتباط الانتاج بالارض وارسقراطيتها من ناحية وبالسوق وسادتها الاجانب من ناحية اخرى - ستحتوي منذ البداية على جرثومة جديدة هي لتداخل **المعقد** بين قوى **الثورة والثورة المصادرة** ، داخل علاقات الانتاج واجهزة السلطة معا . ومن هنا يصبح ممكنا لبعض رواد النهضة ان يتبادلوا المواقع مع اعدائها ، فيتخلون عن الثورة في الفكر والشارع على السواء ، وبهزمته تكون البشارة الاولى بسقوط **الثورة** من **الداخل** قبل انتصار اي عامل خارجي .

ولا تضيف ثورة ١٩١٩ الى هذه الثوابت التي ارستها الثورة العربية وهزمتها ، سوى **التأكيد** عليها ، سلبا وانجابا . تعظم دور المثقفين وغابت الطليعية العسكرية ( في ظل الحكم البريطاني المباشر ) فانكسرت الثورة بمعاهدة ١٩٣٦ وترسخت انكسارها في حادث ٤ فبراير ، شباط ١٩٤٢ حين عاد الوفد الى الحكم في حراسة الدبابات البريطانية . واختفت الليبرالية المصرية سبعة وعشرين عاما ونصف ما بين عام ١٩١٩ و ١٩٥٢ فاغلق البرلمان واحتجبت الصحف المعارضة



واعتقل الوطنيون والديموقراطيون . ولكن هذا كله لم يمنع « المتغيرات » الداخلية من التفاعل ، فانسمت شريحة البرجوازية الصغيرة اتساعا عظيما في مصر بين الحربين العالميتين ، ونمت الطبقة العاملة نسبيا ، وتحددت اكثر مصالح الرأسمالية الوطنية ، وتطور دور المثقفين للدرجة التي بلغها في الاربعينات ، وتناقضت راديكاليا الخريطة الطبقيّة للمجتمع مع النظام ككل ، حتى انه في آخر العقد الرابع من هذا القرن كان ساقطا موضوعيا من قبل ان يسقط عام ١٩٥٢ . من بوابة هذه المرحلة **وحدة العمال والمثقفين** وفي طليعتهم الطلاب ، والبروز الواضح لدور المدينة والقباب النسبي لدور الفلاحين . اطراد الوعي اليساري والتطرف اليميني معا ، ولكن في خط مغارق لمستوى التنظيم ، فبينما كان اليمين منظما جيدا اقترنت نشأة اليسار بالتشردم لأسباب ذاتية وعوامل خارجية منها **البسمة الطبقية للبرجوازية الصغيرة** على مختلف تيارات الفكر المصري ، **والسود الاجنبي** عن وجدان المصريين في تأسيس المنظمات الشيوعية ، والبطش الذي واجهت به البرجوازية الوطنية نشأة اول حزب شيوعي مصري حتى ان سعد زغلول **قائد الثورة** هو الذي وجه الضربة الاولى للحزب عام ١٩٢٤ ، وكذلك انعكاسات **معاهدة ستالين مع هتلر** في بداية الحرب الثانية وانتعاش الاتجاهات التروتسكية نبعها لذلك . وقد تسبب « المثقفون » في نشر الوعي اليساري وفقدان التنظيم الثوري الموحد والبعد شبه الكلي عن الريف الذي يشكل تلقائيا العمود الفقري لاية ثورة « مصرية » ، مهما كانت القيادة النظرية او الموضوعية للطبقة العاملة . من نتائج ذلك تحول الشارع المصري لان يكون هو اليسار عماليا ، وان تفتقد انتفاضاته الضوابط التنظيمية القائدة الى السلطة . ولكن النتيجة الابعد مدى هي انه اصبح ممكنا ان يتجه **السقوط الموضوعي للنظام وغيبة البديل في آن** . كما اصبح ممكنا ان تستعيد المؤسسة العسكرية دورها الطبيعي في احداث التغيير ، وهذا ما حدث بعد ثورة عرابي بسبعين عاما ، حين اقبل جمال عبد الناصر عام ١٩٥٢ . ولكن اثبتت الاثبات في تلك المرحلة هي ان الديمقراطية تدمم التيار الاكثر تقدما ، وانها في مصالحة الطبقات الشعبية وثورتها الثقافية .. فلم يكن لدى النظام الملكي المنحالف مع الاستعمار من وسيلة لوقف الهدير الشعبي المسلح على ضفاف القتال بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ الا « حرق القاهرة » في ٢٦ يناير ، كانون الثاني ١٩٥٢ واعلان الاحكام العرفية واقالة الحكومة التي جاءت بموجب اقلية برلمانية . **نالتغريب** او ما يسمى كذلك ، تقيض الانتفاضة الشعبية المصرية ، فهو الاداة الرئيسية لدى الثورة المضادة ، لاحاض الديمقراطية والنحر الوطني وضرب الطبقات الشعبية . فما ان احترقت القاهرة حتى توقف المد الغدائي ضد القوات البريطانية ، واعتقل المناضلون . **ولكن ذلك كله لم يدم اكثر من ستة اشهر** .

وكان **اكثر المتغيرات** في تلك المرحلة سقوط العرب في فلسطين وولادة الكيان الصهيوني في شكل « دولة » تكرس الخطرين التاريخيين على مصر : الغرب بتراته الروماني القديم والصليبي الوسيط والاوروبي الحديث ، واليهود بتراث من الحقد

الناربيخي يمتد الى ما قبل الفي عام . ان « تحجيم » مصر ، وهزلها عن محيطها الطبيعي هما الهدف المزدوج لهذا اللقاء الغريد بين الغرب والصهيونية في المشرق . ولقد قيل الكثير عن تطور الرأسمالية العالمية وعلاقتها بالصهيونية من ناحية والنفط والملاحا في المشرق الأوسط من ناحية اخرى . وهو صحيح بغير شك . ولكن يبقى « الاصل » هو الاطار الحضاري للثورة العالمية المضادة . فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية ونجحت الامبراطوريات القديمة ، أصبح الفياض الاوربي عن المنطقة مسالة وقت . لذلك كان الحضور « الشرعي » للكيان الصهيوني في قلب المنطقة هدفا مشتركا بين الصهيونية والغرب .

وفجأة تفيق البرجوازية المصرية التي وصف قائد ثورتها ( سعد زغلول ) العرب ذات يوم بأنهم ( صفر + صفر + صفر ) فتصبح القاهرة مقر « جامعة الدول العربية » ويرسل الملك فاروق بجيشه الى فلسطين ، وطوال عهده يسمى الكيان الصهيوني بدولة « اسرائيل المزعومة » . ولقد قبيل الكثير من الدور البريطاني في تأسيس الجامعة العربية ، وعن الاسلحة الفاسدة في حرب فلسطين . وكله صحيح . ولكن يبقى الرمز الاعمق صحيحا كذلك ، وهو ان مصر فسي ظل النظام الملكي المتحالف مع الاستعمار ، قد استشعرت الخطر على يوابتها الشرقية : فلسطين . وانه حين بدأ موكب الاستقلال من المشرق ( سوريا ولبنان ) كانت القاهرة عاصمة **التجمع العربي** رغم انها لم تكن نالت الاستقلال بعد .

#### ( ٤ )

من قلب هذه الثوابت والمتغيرات اقبلت ثورة يوليو ، تموز ١٩٥٢ تصل خطا واحدا متقطعا من محمد علي الى احمد عرابي الى سعد زغلول الى جمال عبد الناصر . ومرة اخرى يصبح التحديث والتعريب والجيش والعامل الدولي من مقومات النهضة والسقوط .

ولكن الزمن كان قد قطع مسيرة قرن ونصف على النهضة الاولى ، واكثر من قرن على السقوط الذي ~~تخللته~~ النهضة الثانية عشية الاحتلال البريطاني ، والنهضة الثالثة في العشرينات من هذا القرن والنهضة الرابعة في الاربعينات .

نحن الآن ، غداة الحرب العالمية الثانية ، وخريطة العالم تشهد تعديلا واديكاليا سندهد الاستقرار لامد يطول . وفجأة وقع الحادنان الخطيران اللذان لا يسمحان لهذا التعديل بأن يأخذ « مجراه الطبيعي » كما رسمه الانتصار السوقياتي الغربي . وقع الحادث الصيني عام ١٩٤٩ ، فقلب حسابات النموذجين المنتصرين في آسيا بالحضور **للآسيان المتخلف** في مقدمة المشهد الانساني المعاصر .

ولم يكد العالم يودع النصف الاول من القرن العشرين حتى وقسع الحادث الثاني في الزمان والمكان الخطرين على الغرب وامتداده الصهيوني فسي المشرق الاوسط . وقعت الثورة المصرية . وأقولها للمرة الاولى ، انه سيمضي وقت طويل

حتى يضع التاريخ هذه الثورة في مكانها الصحيح ، رغم تواضع اهدافها وكثيرة سلبياتها ، فقد جسدت للغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط ، **امكانية** تحقق الكابوس التاريخي . كما جسدت للمصريين والعرب عامة ، بنسبة اقل ، **امكانية** تحقق **الحلم التاريخي** . ان الاعوام الثمانية عشر للثورة الناصرية اشارت فقط الى انه من **الممكن** لمصر والعرب - بمخزون حضاري لا علاقة له بالنفط ، يمتد لآلاف السنين متعدد الينابيع - ان يتصل بمجرى الحضارة الانسانية الحديثة عبر **نموذج** خاص في التفاعل مع العصر .

ولقد كان الغرب وامتداده الصهيوني في الشرق الاوسط ، اكثر الدين اقربوا من مفزى ثورة مصر عام ١٩٥٢ . اما الدين اعمتهم الشباب العسكرية للضباط الشباب فلم يروا عرابي وابصروا انقلابات سوريا في الشرق والمغامرات العسكرية في اميركا اللاتينية ، فانهم تأخروا كثيرا في التفاعل مع هذا « المفزى » . واما الدين امسكوا بالميزان الذهبي الحساس لقياس ذبذبات انتقال السلطة وشريعات الاقتصاد ، فقد نسوا ان يضعوا في الكفة مجموعة الثوابت والمتغيرات المصرية والعربية والدولية ، فاختل الميزان لغير مصلحة التفاعل مع هذا « المفزى » .

بينما سارعت « اسرائيل » لتدق ناقوس الخطر ، بغارتها الجوية المبكرة على قطاع غزة في فبراير ، شباط ١٩٥٥ . كما استعجلت الامبراطوريتان القديمتان ( فرنسا وبريطانيا ) فبادرت مع « اسرائيل » ايضا - لتأكيد الانتماء المصري - الى عدوان ١٩٥٦ . وحاول الاستعمار الجديد الذكي - الولايات المتحدة - ان يحصد الثمار بمشروع ايزنهاور عام ١٩٥٧ « ملء الفراغ » ودمم حلف بغداد الذي انهيار في ١٤ يوليو ، تموز ١٩٥٨ بسقوط حكم نوري السعيد .

اقبلت الثورة المصرية كما فهمها العالم ( الغربي ) لا لتنفيذ ما سعى بالمبادئ الستة التي اعلنها الضباط ، بل لتغير جذريا **مسار التنمية** وعلاقات **القوى الدولية** . فهي بعد اربعة اعوام فقط لم تعد ثورة **مصر** بل ثورة **العرب** وثورة **افريقيا** والنموذج الرائد لما أصبح يسمى بالعالم **الثالث** . اي انها لم تكن قط ثورة **محلية** ، ولا مجرد ثورة سياسية اقتصادية ، بل احدى الثورات الكبيرة - ورغم صغر مصر - التي غيرت التاريخ الانساني المعاصر .

اقبلت ثورة ١٩٥٢ لا كحصولية جمع الثوابت والمتغيرات السابقة والتي تشكل جوهر الخصوصية المصرية فقط ، بل ك**حركة تاريخية** بتفاعل فيها هذا التراث مع العصر . والذين لم يتعرفوا عليها في الوقت المناسب ضاعفوا من سلبياتها وظلموا انفسهم . لانهم لم يتعرفوا اصلا على تلك الثوابت والمتغيرات وروح العصر الجديد . نسوا في لحظة الدور الطليعي للمؤسسة العسكرية الوطنية في تاريخ مصر ، فلم يروا في زي الضباط سوى علامة الانقلاب . ونسوا عجز الجبهة الوطنية

الديموقراطية عن التشكل فضلا عن استلام السلطة من نظام ساقط ، ولم يروا في تعدد اتجاهات الضباط سوى « تكوين » العصابة .

ولكن الحقيقة هي ان « حجم » الثورة كان اكبر من قيادتها ، كما ان « دورها » ان اكبر من فكرها . ان انفارقة المؤسسة بين الحساسية الحضارية او اللاوعي ، والممارسة الفعلية ، توجز الدرب الذي مضت عليه من الثورة وانتهت به الى الثورة المضادة .

لقد ورتت - سواء بومي او بغير وعي - الثوابت التاريخية التي صاغتها الجغرافيا السياسية من استقرار زراعي ووحدة وطنية وسلطة مركزية وانفتاح حضاري وارتباط مصري بحيطها الطبيعي والهاجسين اليهودي والغربي اللذين تطورا من الصراع الحضاري الى صراع الوجود . واعادت بناء دولة مجيد علي ، فصاغت مصر الحديثة ، العربية ، ذات « القوة » العسكرية ، وحاولت ان تجسد « نغمة » في الميزان الدولي تنفذ منها الى ما هو أبعد ، كما حاولت تضيق الفجوة بين الثقافة والثورة ، لم يصل هذا التضيق الى حدود **الانتحار** وان وصل احيانا كثيره الى حدود **الآزمة** . واكدت لاحمد عرابي دور العسكريين في احداث التغيير ، ولكن متفهميا في الاغلب كانوا **صعي** للصوت لا صوبا ، انجزت الجلاء والدسنور دون ان تحل مشكلة الديموقراطية ، قدمت العقد الاجتماعي ولكن دون ان تمنع التداخل بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة . عرف العمال والطلاب وحدتهم في **مواجهتها** لا معاً ، عام ١٩٦٨ بعد سقوطها الموضوعي في هزيمة ١٩٦٧ ، فمن جيل الاربعينات اسست البصمة العقلية للبرجوازية الصغيرة لا على مستوى القاعدة الاجتماعية للثورة فقط بل في قمة السلطة وحاکت سعد زغلول واعاداه معا فسي ضرب القوى اليسارية ولكنها انتهت دور المؤسسة الدينية في قيادة التغيير . واستبدلت معادلة النظام السابق ( الليبرالية المشوهة مع اضطراد الظلم الاجتماعي ) بمعادلة يغيب معها اي شكل ديموقراطي مع تحقيق بعض الحدود الدنيا من العدل الاجتماعي ، للعمال والفلاحين والجنود ، واسخى العطاء الطبقة الوسطى ، ثم البرجوازية الصغيرة البالغة الاتساع .

ثم واجهت التحدي الغربي والتحدي الصهيوني . وهنا تتخذ كامل ابعادها الحقيقية ، حين غيرت مركز مصر فجأة من احدى المستعمرات المتخلفة في الشرق الاوسط وافريقيا ، الى نموذج **حضاري** انهضة في عالم جديد ، تحرز فيه الاستقلال عن الغرب وللمرب بما يعنيه ذلك من انحسار « مناطق النفوذ » في آسيا وافريقيا . . وحتى اميركا اللاتينية . وما يعنيه ذلك ، في زمن الطاقة والانقلاب الصناعي الثاني في تاريخ البشرية ، من فقدان استراتيجي لقومات التقدم ( الغربي ) واحتمالات تقدم العالم ( المتخلف ) والسقوط التدريجي للتحدي الصهيوني ، باقامة الوحدة العربية الاولى بين مصر وسوريا والاشتراك الفعلي في حماية ثورة اليمن ،

والعمم المسلح للثورة الجزائرية .. جنباً الى جنب مع استقلال السودان والكويت واليمن الجنوبي والخليج .

ذلك كله مع تصنيع ثقيل لمصر في الداخل ، كان يجعل من الثورة الناصرية قاعدة صلبة لاشعاع عالمي يهز النظام الدولي الذي احدثت الصين مفرة في جداره . ومن هنا ليست صدفة توقيت « الانفصال » المصري السوري مع قرارات ١٩٦١ للتنمية المعتمدة على راسمالية الدولة الوطنية بدلا من هيمنة القطاع الخاص المهاب من اعباء التنمية . كما انها ليست صدفة امتداد حرب اليمن اليسى عشية حرب ١٩٦٧ . فالعامل الدولي - كما هو شأنه دائما - لعب دورا حاسما في اسقاط عبد الناصر و « نموذج » العالمي بدلا من نكروما في غانا الى سوكرانو في اندونيسيا . كان ما يسمى بالعالم الثالث او كثرة عدم الانحياز او غيرها من الاسماء ، قد اصبح يشكل وزنا خطرا على الميزان الدولي . وكانت « مصر » التي بعد ثورتها بتجاهل **الناصرية ذاتها** هي محور التغيرات المثيرة المرتقبة . ومن هنا كانت هدفا مباشرا لاسقاط **ثورتها المكننة** بازاحة الثورة الفعلية : الناصرية . اي ان الهدف لم يكن الناصرية في ذاتها ، بل **احتمالات تطورها الى الرجعة** . الناصرية منح **الامل** ، فكان لا بد من **القتيل الامل** قبل ان يتحقق وتعلم ازاحته . ومن هنا ايضا ، كان رد الفعل العنيف للثورة المضادة ، **فهي ليست ارتدادا** على الناصرية بقدر ما هي انتقاض على **الثورة في كامل ابعادها** ، بتراتها الذي تحقق في الماضي وآفاق مستقبلها المحتمل . انها انتقاض على تراث محمد علي وابراهيم باشا واحمد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول ومصطفى النحاس وجمال عبد الناصر ، كما انها انتقاض على احلام الاسماء المجهولة في ضمير الغد . وفي الوقت ذاته هي استيعاب وتمثل عميقين لتراث عباس الاول وسعيد وتوفيق وجميع الطغاة من زيور ومحمد محمود واسماعيل صدقي ، وتجاوز حصيلتهم المعادية للاستقلال والمضادة للنهضة ، الى سقوط يصبح معه الملك فاروق نفسه زعيما وطنيا . ذلك ان الثورة المضادة الراهنة في مصر ليست مجرد احادي حقائق الثورة المضادة في **التاريخ المصري** ، بل هي اضافة الى ذلك الانعكاس المحلي للثورة العالمية المضادة لنهضة مصر والعرب من الجدور . انها ثورة شاملة ورد الفعل النهائي على **الامل** ، وليست مجرد اقتلاع الناصرية ، بل هي المحاولة الاخيرة لاقتلاع فكسة الثورة ذاتها من الارض . لماذا ؟ لان الناصرية كانت « ثورة » ولم تكن « الثورة » . غير انها قصدت او لم تقصد كانت بشيرا بها ... بالثورة العربية الكبرى التي تقدم معادلة جديدة كليا من **الاستقلال الوطني والتحرر القومي والتقدم الاجتماعي** . لقد اكتشف عبد الناصر هذا الثالوث المترابط عضويا في ظل منفردات العصر الجديد ، ولكنه لم يرغب ولم يستطع المضي باكتشافه الى نهاية الشوط . غلبه التنين من الداخل - او كعب اخيل - واجهز عليه التنين الخارجي .

ان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة كبيرة وقوية من المحيط الاطلسي

الى الخليج العربي ، ولو عبر وحدات اقليمية طبيعية وتلويجية ، يستحيل تحقيقه في مصرنا بعد توزيع جديد للثروة وعلاقات جديدة في بنى الإنتاج . وهذا يعني انها ستكون امة اشنراكية على نحو من الانحاء . ولقد كانت التاميمات المتتالية للثروات الوطنية بدءا من قناة السويس - الممر المائي - الى النفط مادة العصر الرئيسية لاستخراج الطاقة ، نذيرا لا يخطيء .

لكل ذلك فان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة ، ولو عبر وحدات اقليمية ممكنة ، تراث اوراق الحضارات البشرية مجتمعة ، وتفتنسي باكبر مجموعة من الاقليات القومية والمذهبية ، يستحيل تحقيقه بغير صياغة جديدة للبنى الاجتماعية والثقافية . وهذا يعني انها ستكون امة ديموقراطية على نحو من الانحاء ، وامة علمانية على نحو آخر ، مما يضع التكوين العنصري لاسرائيل في مسازق التلاشي التدريجي .

وايضا فان قيام الوحدة القومية لامة عربية واحدة ، ولو عبر وحدات اقليمية محتملة ، تراث اوراق تقاليد « النهضة » في العصور الوسطى حين كان الغرب يعاني احوال الظلمة ، فانها تحمل الوعد التاريخي ، بالقدرة على العطاء الانساني الشامل من جديد . . والفرض المرجح بمسيحياتها الشرقية واسلامها المستنير وطاقاتها العلمية المنتشرة في ارجاء العالم ، يقول بان نموذجها الحضاري لن يفرض تعسدا النماذج فحسب ، بل سيصبح نموذجا سيدا في رقعة اكثر اسعاء من خيز المائة والاربعين مليونا من العرب .

لذلك كان مجرد « شبح » هذه الوحدة القومية لامة « كابوسا » في مخيلة الغرب وجرحا لا يلتئم في الذاكرة الصهيونية .

ولان مصر هي مفتاح النهضة والسقوط لهذه الامة ، ومحورها المركزي ، تبقى هي الهدف المباشر للثنين الخارجيين الذي يفرض على المنطقة خصوصية جديدة هي تعاضل دور **العامل القومي** في حركتنا القومية والقطرية اكثر من اي وقت مضى ، ويتزايد ارتباطه العضوي بثنين الداخل .

ما هو هذا التثنين ؟

انه ليس مجرد ما سمي بالطبقة الجديدة ، ولكنه المناخ العام الذي اثمره الحكم الاوتوقراطي ، على مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . انه ايضا التداخل المستمر بين الثورة والثورة المضادة على مختلف الاصعدة ذاتها . ولقد كان الزلوج بين هذين العاملين الرئيسيين سببا مباشرا في انتصار الثورة المضادة . وهي الثورة المضادة لجوهر التاريخ المصري بكل ما يشتمل عليه من ثوابت ومتغيرات ، ولكنها بفضل بعض هذه الثوابت وبعض هذه المتغيرات ، امكن لها ان تشق الطريق الى التوحد مع العدوين التاريخيين لوجودنا وحضارتنا .

فما فعلته الثورة المضادة في مصر هو انها قفزت من فوق التاريخ ، ولم تمر نسي قناة الخصوصية الاجتماعية المصرية . لذلك فهي الشللون المستحيل البقاء . فكل ما استهدفته الثورة المضادة في مصر هو الفاء « النموذج » الحضاري الرائد والوافد على المسرح الانساني الحديث مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين .

وهو النموذج الذي مهما تناقض اقتصاديا وسياسيا مع « الغرب » ، فانه في المستوى الحضاري كان اسهاما -دينا جديدا في سلام العالم الذي يعذب الاستقطاب ويفقر وعيه توازن الرعب النووي جنبا الى جنب مع مجتمع الاستهلاك . وهو النموذج الذي مهما كان ثريا بالطاقة والموقع الاستراتيجي ( باعتبار الاممة العربية وحدة حضارية للنموذج ) ، فانه كان اسهاما جديدا وجديدا نسي تضيق الهوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، مما يرسخ سلام البشرية . وهو النموذج الذي مهما كان تاريخ الصراع العقائدي بينه وبين الغرب ، فانه يحمل جسرا بين ماض روحي من اليهودية والمسيحية والاسلام وقبلهم الحضارات التنويرية العلاقة ، الى مستقبل روحي ينشد العطاء لاكتسابه هوية العصر .

لذلك كانت الثورة المضادة في مصر ، بالفاتها هذا النموذج - باغتيال الامل فيه على نحو اذق - انما تقدم مساهمة خطيرة في قلق العالم وعذابه وتماسته وتناقضاته . بنجاحها الاستثنائي انما لا يبقى من العرب للعالم سوى النفط والتخلف وبراكين العنصرية التي انفجرت في لبنان ولن يحول احد دون انفجارها في بقية اقطار الشرق الاوسط . بنجاح الثورة المضادة في مصر - وفي شتى ارجساء « العالم الثالث » - يعود العالم كله الى ما قبل « انتصارات » الحرب العالمية الثانية وما بعدها بقليل ، اي الى ما قبل ثورة الصين وثورة العرب في مصر . يعود الى « عشية » الحرب . يعود العالم ايضا الى مصر ما قبل تأميم النفط ( رغم انه مؤمم في عديد من البلدان ) حيث تستعيد شهوة التطور الصناعي نفوذها على حساب « المتخلفين » فتزاد الهوة اتساعا بين العالم المتقدم والعالم المتخلف ، بحيث لا يملأها سوى الدم وموات الروح وفقر الوعي الانساني . وكلها عناصر المناخ القصب لازدهار الاضطراب واستبعاد السلام .

لذلك كان على العالم الغربي بالذات ، بعيدا عن الانحيازات الايديولوجية والاقتصادية المسبقة ، ان ينظر الى المستقبل في ضوء الرجاء لا في ظلمة الياس ، وفي المستوى الحضاري الشامل لا في المستوى السياسي العابر . عليه ان يدرك ان الثورة المضادة في مصر ليست امرا واقعا يمكن التعامل معه ، فهي من زاوية رئيسية ليست ثورة مصرية مضادة بل الثورة العالمية المضادة في مصر . وانها لذلك لا تشق طريقا طبيعيا او اصيلا في حركة تطور المنطقة ، ومن ثم فالتعديل الانسي عليها والتعامل معها بمنظور استراتيجي هو خطأ تاريخي في حق الاجيال الغربية المقبلة لا يقل فداحة عن اثر الحروب الصليبية في وجدان العرب . كما ان الفرح

أو الشماتة في اضعاف مصر وعزلها عن العرب وامكانيات العطاء الانساني للعالم ، يشارك بهذا الانفعال المؤقت في اطالة زمن البؤس العربي والتعاسة البشرية ويصبح شريكا في « ثورة مضادة » معرضة للزوال في اية لحظة .. لا يدركها الذين لا يفهمون الخصوصية التاريخية الاجتماعية لمصر . ان « الغربي » الذي ينظر الى ما هو ابعد من انفه سوف يجد نفسه في الطرف النقيض للثورة المضادة في مصر ، وهو يخون تراثه ومستقبله معا حين يقف الى جانبها .

لما العرب - من غير المصريين - فهم الذين يحملون **أوزار** مصر في هزيمتها ، يكابدون احوال انزالها ، ويعانون وبلاات اقليميتها . ولكنهم على الوجه الاخر **مسؤولون** عن ارتكابهم **بالسلطة وحدها** في لحظات النصر . رغم ان المعادلة لا تصبح صحيحة . فطالما ان **داخل مصر** يؤثر سلبا وايجابا في النهضة والسقوط **تائسرا** **حاسما** على العرب ، لذلك فهم مرتبطون بهذا الدايل شامعا او ابوا . وتفويض السلطة المصرية تفويضا مطلقا في الشؤون الداخلية من شأنه ان يدعم هذه السلطة سواء كانت على صواب او خطأ . فليست هناك شؤون داخلية لمصر بالنسبة للعرب . وهم يجنون الآن ثمار هذه الازدواجية في التعامل مع مصر ، حيث تهمهم سياستها الخارجية - كاي اجنبي - رغم انها امتداد للسياسة الداخلية . ولا يستيقظون الا حين تصب هذه السياسة الخارجية في آبارهم سحبا او ماء عذبا ... فاذا به السم او الماء العذب الذي يشربه المصريون في بيوتهم .

وليست هناك **تفصيلات** مصرية من اجل العرب . فالحروب الاربعة فسي الثلاثين عاما الاخيرة وما سبقها من مئات الحروب في الثلاثين قرنا السابقة ، كانت **مصر** اولا واخيرا . وليس الانتماء العربي لمصر الحديثة عقيدة ميتافيزيقية بل هو حركة تاريخية توجز الامن الاستراتيجي والتنمية والثقافة . وفي المقابل فان قيادة مصر ليست **تائسرا** من العرب ، بل مسؤولية **الركس** الاجتماعي التاريخي **والمحور** البشري الجغرافي **والثقل** الحضاري الثقافي . وليس صحيحا انه يمكن لهذا المركز والمحور والثقل ان **يتنقل** ، ولكنه يمكن ان **يتجه** لبعض الوقت . وليست الثورة المضادة في مصر لمصلحة العرب ، اي عرب ، باختلاف اتحياراتهم الايديولوجية والاقتصادية ، لو انهم نظروا اليها في حجمها **الحقيقي** **كثورة** **عالمية** **مضادة** **للعرب** - كوجود ومصر - اتخذت مصر منطلقا لها . فالوطنيون التقدميون العرب ، يجب ان يدركوا انهم ليسوا بعبيدين عن سهام الثورة المضادة ، وانها فسي خاتمة المطاف لم تقع في مصر وحدها بل وقعت « **شبه** » على نحو من الانحاء . واذا كان البعض اقليميا في زمن الاحتلال الصهيوني لفلسطين ثم لسيناء والجولان فلم يتصور قط ان ارضه الاقليمية **محتلة** بالامكان طالما ان جزءا من الارض العربية **محتل بالواقع** ، فان على هذا البعض ان يكون قوميا ولو لمرة واحدة فينهم قبل فوات الوقت ان الثورة المضادة في مصر هي « داخل » حدوده ايضا ، لا بالامكان بل بالواقع ايضا .



والمحافظون العرب يجب ان يدركوا ان الامتيازات الانية التي حققتها لهم الثورة المضادة في مصر لا تقاس اهميتها بما يمكن ان يحبل به الحاضر ويلده في المستقبل المنظور .. فالتنطع نفسه الذي ارتفع سعره بالتحرب وتقدم به العرب لاحتلال الموقع السادس من السلام الدولي ، لن يكون أسره كذلك في زمن « السلام المضاد للسلام » . وليس مثراً للدهشة ان ينتهي الدور الزعامي البالغ القصر للسعودية مع زيارة الرئيس المصري لاسرائيل ، وان يتحول هذا الدور الى ذكريات مرة مع اتفاقات كامب ديفيد . هذا التعبير السياسي المتواضع يرتبط في المستقبل القريب بما هو اقل تواضعاً في ميدان الاقتصاد .. حيث يمثل التحالف بين الراسمال الصهيوني والرأسمال الطفيلي المصري عجلة القيادة الاقتصادية العسكرية في الشرق الاوسط وافريقيا ، سواء في مجال التخطيط او التنفيذ ، وحيث لا تصود القوى العربية المحافظة مرهونة للاستراتيجية الأميركية العالمية وحدها ، بل تحت القيادة المباشرة للشرطي الاسرائيلي - المصري . بالاضافة الى ان اطالة عمر الثورة المضادة في مصر ، لا يخدم العمر القصير للتنطع . انه لبدهيية سياسية ان يكون العرب المحافظون جزءاً لا يتفصل عن الثورة المضادة في مصر ، فيدعمون نشأتها ويسهمون في تطورها . ولكن هذه البدهيية تتعرض للاهتزاز العنيف اذا رأت العيون المحافظة نفسها انه ليست هناك ثورة عربية مضادة ، بل ثورة عالية مضادة للعرب مركزها مصر . وهي مضادة للعرب كمرب يمينهم ووسطهم ويسارهم وما بين بين ، لانها مضادة للوجود العربي ذاته ( بما يشتمل عليه من نطع يمكن استغلاله بصورة افضل حين يصبح العرب في مركز اضعف هو مصر ) . ان العسرب المحافظين مسؤولون تاريخياً وفي المستقبل عن مقلدات الثورة المضادة في مصر ونتائجها .. وليس لهم من منقذ سوى المبادرة التاريخية بتجاوز البدهييات السياسية والمنطق الاقتصادي القصير النظر ، مبادرة في حجم الوجود السدي اصبح بين قوسين وفي الحظائ الاستثنائية من التاريخ يصبح من الطبيعي ان ينخسند بعض الناس مواقف استثنائية دفاعاً عن النفس مننازلين عن بعض الاعتبارات التي كانت تعد من السلماط .

ان الامة العربية بكامل هيئتها الشعبية والشرمية ، مدعوة للمرة الاولى في صراع الوجود والمصير ، لا الى الحرب الفورية مع اسرائيل ، بل الى الدعم الكامل وغير المشروط لاجهاض الثورة المضادة في مصر ، قبل ان تصبح الخريطة الاستراتيجية للمنطقة « امراً واقعاً » تكرسه الشرعية الدولية . وهي الخريطة التي تسيطر فيها الامبراطورية الصهيونية على « الهندو الحمر في الشرق الاوسط » التسمية المضرة للعرب .

( ٥ )

غير ان مهمة « الاجهاض » ذاتها تقع مسؤوليتها المباشرة على الثورة المصرية . وهي الثورة التي لن تتمثل ثوابت « النهضة » ومتغيراتها في التاريخ المصري فقط ، بل ستمثل ثوابت السلطوط ومتغيراته ايضاً .

في مقدمة هذه الثوابت **الطول الزمني لراحل السقوط** ، فبين نهاية دولة محمد علي والثورة العربية حوالي أربعين عاما ، وبين هزيمة عربي وثورة ١٩١٩ حوالي ٣٨ عاما ، وبين معاهدة ١٩٣٦ وثورة ١٩٥٢ حوالي ستة عشر عاما . ومعنى ذلك ان معدلات السرعة تتغير من عصر الى آخر ، وليس صحيحا اذن ان **البطء** الذي عرفته **حركة الثورة** في القرن الماضي هو حتمية تاريخية تلازم الفعل الثوري في مصر في اي وقت . ان **زمن العصر الحديث** الذي تغيرت معدلاته كغيره بشورة المواصلات غداة الحرب الثانية يترك اثره بالضرورة على معدلات الزمن المصري . ولو ان الثورة المعلقة في ١٨ و ١٩ يناير ، كانون الثاني عام ١٩٧٧ قد افتقدت منذ البداية التنظيم والقيادة والتحليل الصحيح ، لتمكنت - بعد ست سنوات فقط على الولادة التشريعية للثورة المضادة - من اجهاضها . ان وحدة **الارادة والوعي والفعل** هي المحتوى الاجتماعي ، الثقافي الجديد القادر على تجسيد المعدلات الاسرع للزمن .

في مقدمة هذه الثوابت ايضا **السقوط الموضوعي للنظام** وغيبة **البديل** في آن ومرور الوطن في حالة انعدام التوازن بين الوعي والضرورة . . . والنتائج السلبية لذلك هو استنزاف الوعي بالانتفاضات العفوية القصيرة النفس من ناحية ومغامرات التخريب من ناحية اخرى مما يصل بالجماهير الى ما يشبه اليأس . وهو ايضا استنزاف الضرورة ببقاء النظام ( الشرعي ) الساقط بموجب القصور الذاتي مما يريده ضراوة ومنفا . لذلك كان اعداد البديل القادر على استلام السلطة - في اي وقت - هو الحلقة الرئيسية في النضال المصري الراهن .

في مقدمة هذه الثوابت كذلك ان السقوط يورث التشرذم السياسي والتنظيمي معا في صفوف الثورة ، وفي موازاة التحالف المكين لقوى الثورة المضادة . لذلك كان اوسع حوار ديموقراطي واعرض تحالف ديموقراطي هو « المناخ » الوحيد الممكن لاجاد الحد الأدنى من الوحدة السياسية والتنظيمية القادرة على استلام السلطة .

وفي مقدمة هذه الثوابت اخيرا ان السقوط هو احد وجهي العملة ، فالداخل المقدر بين الثورة والثورة المضادة ، ليس لمصلحة الثورة المضادة وحدها . . بل ان النهضة كالمئة في قلب السقوط نفسه . ان « الخطط التوفيقية » لعلي مبارك انجزها في عصر سقوط محمد علي . والابرا المصرية جنباً الى جنب مع وصول الجيش المصري الى السودان قد تم في مصر الخديو اسماعيل . والادب المصري الحديث باشكاله الجديدة وفي مقدمتها الرواية قد ولد في ظلال الهزيمة العربية . وارهاسات النهضة الرابعة في الأربعينات من هذا القرن ولدت بعد معاهدة ١٩٣٦ وخلال سنوات الحرب . والجيش الناصري - بالمدلول الزمني - اعطى اخصب العطاء طيلة السنوات العشر الماضية في مختلف مجالات الفكر والثقافة . بل ان انتفاضات العمال والطلاب والمتقنين بين ١٩٦٨ و ١٩٧٧ كانت ردا مدويا على الهزيمة والسقوط معا وفي ظل نظام الهزيمة ونظام السقوط معا . وجنبا الى جنب

هذه « الغايات » الحضارية كانت تولد « الوسائل » من المنابر السرية والعلمية الى فرض حركة الشارع على قرارات السلطة ، ومن اللجان الوطنية للطلاب الى مجلات الحائط وكوهدونات العمال والتسيير الذاتي للمصانع ، ومن حزب لتجمع اليساري الى هجرة جماعية ايجابية للمبدعين تهم النظام في الخارج والداخل معا . فسقوط النظام لا يعني سقوط مصر ، ولكنه يعني ان النهضة في حالة كيون . ونحن على ابواب النهضة السادسة في تاريخ مصر الحديث على مدى مائتي عام تقريبا .

وهي نهضة تمثل متغيرات السقوط كما تمثلت النوايت . واول هذه المتغيرات ان الثورة المصرية لن تتجاوز التداخل بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة الا بتجاوز شعار البالغ التعميم والعموض « انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية » اي الثورة البرجوازية . لقد فعل الزمن فعله في هذه البرجوازية والمجتمع المصري ككل ، ولم يعد السؤال الذي مزق اليسار « بوره ام ثوران » واردا . لان الثورة المطروحة في الشارع هي الثورة الثقافية الشاملة التي تحقق وعد عرابي وحام عبد الناصر اللذين لم يتحققا قط ، بفاعلية النشاط الاقتصادية الاجتماعية للطبقة الوسطى المصرية وازدواجية نورتها او نقصانها الدائم . ان الثورة الثقافية الشاملة ليست مجرد انتقال السلطة بل نقل المجتمع ككل الى النموذج الحضاري الذي يفتح صفحة جديدة في تاريخ الانسان المعاصر ، صفحة لا تقول بالامكان فلا تتوقف عند حدود النبوءة والامل بل تمضي الى التحقيق والتجسيد . هو النموذج الذي يسد الفجوة نهائيا بين الثقافة والثورة ويردم الهوة بين المضمون الروحي للثورة والواقع الروحي للشعب ويحسم التردد بين الشيوعية والديمقراطية والعلمنة وبهمد آخر قلاع الحكم الاوتوقراطي ، ليحقق بالديموقراطية معادلة التنمية والتحرير . انسه النموذج القادر على حل التناقض المفضل بين الديمقراطية والنحول الاجتماعي ، فيكتسب الشرعية والريادة من التاريخ والمعصر معا . انسه كذلك ، ليس حوارا مسع البنى الفوقية وحدها ولا مع البنى التحتية وحدها ، بل هو مجمل الغايات مسن التفاعل النشيط بينهما . وان تعود المسألة المحورية لهذا النموذج ايسة مهام لاي الطبقات يجب ان تحتل مقدمة المشهد ، ولا اي الطبقات ستقود « المرحلة » ، فالحقيقة الراسخة هي ان التخلف وغياب التقاليد الديمقراطية في اسلوب الحكم قد ترك بصمته الفائرة في جبين الطبقات كلها واتجاهات الفكر جميعا ، بحيث انعكس تفريطا في استقلال راس المال لدى البرجوازية ، وتفريطا طويل الامد في وحدة التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة ، وتفريبا للفلاحين عن المشهد باكملة ، وهجرة داخلية عميقة من جانب المقيمين ، وتباعدا عن « السياسة » من جانب القوات المسلحة . سيمتد شعار « الثورة الوطنية الديمقراطية » شعاعا صحيحا ، ولكن في ضوء التغيرات سوف ترادف الوطنية القومية ، وسيرافق تحرير السوق تحرير الارض ، كذلك الامر في الديمقراطية فان تكون مجرد المعادل الليبرالي « دعه يعمل ، دعه يمر » ولا مجرد المعادل الاشتراكي « ديموقراطية من ضد من ودكتاتورية من ضد من » ، بل ستكتسب الديمقراطية الجديدة مجموع وسائل

الحرية وبحلها في الرأى المصرى والإنسانى ، نابعه غايات النهضة والتقدم الحصارى الذى ستكون الاشتراكية بدا طليعا في حلول أعماله . بعبارة أخرى ان يكون الاشتراكية نظرية طبقية في الاقتصاد فحسب ، بل نظرية في التقدم الحصارى لمجموع الشعب وبناء للمجتمع . لقد برهنت « الفروض » من الحدوث اسماعيل الى السادات انها لا تقدم حلا اقتصاديا لارمه مصر ، وان هذا الحل لن يسع الا من الداخل ، بورجوا رادكالى جديد البروه . ولا يروه وطنيه بمر انتساج وطنى . من هنا ستكون اشتراكية الثورة الكثافة التامة اقتلاعا حدرنا لمعوقات الانتاج والتنمية ، بدءا من ركائز النظام الطبقى على الانتاج وهدم الجسور بين المدخرات الوطنيه ورأس المال الاحبى ونظام النفذ الاحتكارى العالمى ، وانتهاء بركائز مجتمع الاستهلاك المتخلف والاسرافى الاجتماعى في « الارض » و « المصنع » و « السوق » و « الخدمات » . من هذه الراوية ربما كانت هذه الاشتراكية نسي **محتواها** الاقتصادى اقرب الى استخدام وسائل الثورة الصينيه : **الكلم** الهائل من الفلاحين يحول الى **كيف** انتاجي لا عبئا على الارض او الرى او الآخر او المستهلك ، والانفجار السكانى يحول من الكم الهائل البطانة والجوع والحرمة والهجرة الى ثروة بشرية . ولا سبيل لهذا التحول في ظل الموارد الطبيعية المحدودة ( مساحة الارض ورفعه النصنيع ) الا بصياغة **التيه للمجتمع** على نحو يتجاوز **عمقا** ملكيه محمد على لارض مصر والاصلاح الزراعى الناصرى معا . ان بورجوا **الحدود** على **المستمر النمو** يحتاج الى ابداع بورجوا اكثر رادكالية من اى نموذج اشتراكى قائم في العالم . وفي الوقت نفسه - وهذا المفارقة اذا نظرنا اليها من السطح - فان هذا النموذج ان يتحقق عبر الحكم الاوتوقراطى الموروث في المساق التاريخى للسلطة المصرية ، ولا عبر النظام البيروقراطى الموروث من **الدولة** المصرية القديمة والنماذج الاشتراكية الحديثه . ان عملا رادكاليا بهذا الحجم من الاساع والعمق ، سوف يفرض ابداعا ديموقراطيا بالسمه نفسها والعمق ذاته ، ابداعا لحرية الوعى وحرية التنظيم ، وابداعا لوسائل هذه الحرية وحلها . . والا فالدبل الوحيد هو دولة بوليسه تكرر الماساة باسم الاشتراكية ، والا فالدبل هو كفائة اقتصادية بالكاد يهددها دوما اخناتات القمع وفقر حضارى مدقع . ان الابداع الديموقراطى هو التحدى الدارى الراسخ على ابواب الثورة الثقافية المعبله في مصر . انه التحدى الكامن في كعبه تحسيد الاشتراكية للديموقراطية ذاتها ، فلا يصود محسود ديموقراطيه اقتصادية او اجتماعيه ، بل ديموقراطيه الابداع والمبادرة الذاتية على صعد الفرد والجماعه ، ديموقراطيه الفكر والفعل .

وسوف يسع هذه الصيغة باتسكالها المتكره من صمم قوى الثورة وحركتها الباربعه . ولن نغبد كثيرا التحديدات الكلاسيكية المسفة لفكرة **الجهة** وصواب عملها المعارف عليها في النموذج الغربى سغه الاشتراكى والراسمالى ، او حسى في نماذج « العالم الثالث » العوقه السروفراطيه . ان عوبة الانفصافات التسعبيه السافه وصعافات اللجان الوطنية في الجامعات وكومونات المحلة الكبرى وكفر الدوار

والتسيير الذاتي في مصانع حلوان وشبرا الخيمة والتجارب الجهضة للزراعة التعاونية المخططة ، من شأنها تطوير العلاقة بين مركزية السلطة ولا مركزية الإنتاج ، بحيث يمكن إعادة ترتيب « **جسم الدولة** » وفقا لاحتياجات المجتمع ومبادرات الشعب ، لا وفقا لضرورات الشكل الجغرافي والموروث التاريخي . . فلا يعقل - على سبيل المثال - أن تزيد نسبة الفلاحين المصريين على ستن في المائة وبقى **الهوة** المروعة بين الريف والمدينة في البنى الثقافية ، الاجتماعية . ولا يعقل أيضا أن يقترب الطلاب والمثقفون الفعل السياسي المباشر **والله** لطبقات اجتماعية ، بينما تضيق المسافة يوما بعد يوم بين العمل الذهني والعمل اليدوي . ليس المثقفون في مصر **هوامش** على صفحات الكتاب الطبقي للمجتمع ، من حيث نسبة دورهم في الإنتاج ، بل هم **جهاز التنمية غير المبرور** . أي أن لهم دورا استثنائيا في هيكل الإنتاج . لذلك كانت « الكتلة التاريخية الجديدة » بتعبير غرامشي تسم غارودي ، في مصر ، هي تلك القوة الحية في المجتمع من الغالبية الفلاحية ووحدة العمال والطلاب والدور الاستثنائي والطليعي للمثقفين والجيش .

والقوات المسلحة المصرية ستمارس دورها الاستثنائي والطليعي في الثورة الثقافية الشاملة ، على نحو مفاير لدورها الرائد عام ١٩٥٢ الذي أنجزته وانتهى الامر ، وبشابه دورها المركزي في الثورة العربية ( ١٨٨١ - ١٨٨٢ ) مع وضع المتغيرات الطارئة على مدى قرن في الاعتبار ، وكذلك النتائج . فوظيفتها الرئيسية ستكون تحرير الارض التي تتجاوز سيناء شرقا . وهي ليست وظيفة عسكرية محضا ، بل هي تطوير الوعي الوطني بحيث يقدر على تمثيل البعد القومي لانتماءات الثورة المضادة . أن سيناء لم تكن محتلة عام ١٩٤٨ حين توجه الجيش المصري الى فلسطين . والثلاثون عاما التي مضت أكدت المغزى الاستراتيجي لهذا التوجه ، حتى بعد احتلال سيناء عام ١٩٦٧ أو الجلاء عنها ونزع سلاحها صام ١٩٧٨ . وستكون « **الحرب** » **خارج الحدود** الإقليمية ، هي ساعة الصفر للثورة الثقافية الشاملة **داخل الحدود** . أن الانجاز الاستراتيجي للقوات المسلحة لن يكون **الاستيلاء على السلطة** ، بل التجسيد العسكري للبعد القومي ، حيث تنسج **الوطنية المصرية** لتشمل كل ذرة تراب عربي ويصبح اسمها الحضاري : **القومية العربية** في لحظة تحقق . القوات المصرية المسلحة ستكون طبعة الثورة الثقافية بانجاز المهمة القومية ، والشارع - اليسار سيكون هو « **الثورة** » **ذاتها** لحظة **ملء الفراغ** الواقع بين سقوط نظام وغيبة بديل . هذا الشارع هو الذي سيمد جسرا بين تقاليد ثورة ١٩١٩ والاربعينات الذهبية من هذا القرن ومجموع الانتفاضات بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ليصوغ « **السلطة الجديدة** » . وينكسر طوق « **الوسطية** » و « **التوفيقية** » و « **الازدواجية** » و « **الثنائية** » التقليدية في نشأة الفكر البرجوازي المصري وتطوره من رقاعة الطهاوي الى طه حسين ومن الامام محمد عبده الى خالد محمد خالد ، حيث يلزم التراجع الرسادة ، كما تعقب

التيوقراطية فتح باب الاجتهاد ، والاصلاح الديني ، ويصبح الحماس للكيان الصهيوني خاتمة طليعية للعداء العرقي لليهود .

ان المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدينية كلاهما ، لن يكونا في وضع « **البحث عن السلطة** » ، بل ستكون الاولى في وضع **الباحث عن الهوية** الحضارية ( حيث تمتد الحدود الوطنية الى الحدود القومية ) وهي التي سترفع راية الوعي الوطني الجديد للثورة الثقافية الشاملة ( الوعي التقليدي ) عند آخر رقعة يتكلم اصلها بالعربية ( كما كان يقول ابراهيم باشا منذ اكثر من قرن ونصف ) وتفرض عليها الثورة العالمية المضادة للكلام بالعبرية . وستكون المؤسسة الثانية فسي وضع **الباحث عن اليتيم** الذي يخلص هيكل الرب من الصبارة وبيعة الحمام ، فيصبح **الضمير** عاريا من ثياب الكهنوت وينكشف رداء التيوقراطية عن عورة القيم المباعة في سوق النخاسة الدولي . ان المؤسسة الدينية هنا - عقائد ورجالا ومصالح وارتباطات - ستقوم بدور جوهرى حين تسهم في تحرير الضمير من اوشاب مصور الانحطاط والوهم الذي يستبعد حركة الانسان لمصلحة **السيد لا لمصلحة الله** . لن تكون سلطة الثورة الثقافية الشاملة للمؤسسات - عسكرية او دينية - بل سلطة الفعل والفكر الثوريين القادرين لا على **العودة الى الناصرية** ولا على **انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية** بمفهومها الكلاسيكى الغامض ، بل على **خلق النموذج الحضاري المستقل** **تهنئة مصر العربية الحديثة** ، النموذج الذي اخفقت الناصرية في تحقيقه رغم وعدها التاريخي ، والذي القت البرجوازية المصرية برايته فسي **الوحل** ، والذي قامت **الثورة العالمية المضادة للعرب في مصر** بقصد اغتيال الامل في تجليه .

ولان ما وقع في مصر خلال السنوات الثماني الماضية ، ليس ثورة **مصرية** مضادة ، بل ثورة عالمية مضادة للعرب في مصر ، كما كانت حرب لبنان تماما ولا تزال ثورة عالمية مضادة للعرب في صدر المقاومة الفلسطينية . فان الثورة الثقافية في مصر **شاملة** ، فعالية الثورة المضادة تعني ان انعكاسها الداخلي - وهو النظام الحاكم - **واجب السقوط ويمكن السقوط** بل هو ساقط موضوعيا كما سبقت الاشارة ، اي ان جلدوره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست اصيلة فسي **لوح مصر** ، فالطغليين على الانتاج اكثر الفُساد جينا واسرعها فسي الفرار . الاقتصاد الطفيلي جسم غريب على الاقتصاد المصري المعتمد اساسا على الانتاج بحكم الجغرافيا والتاريخ والتطور الاجتماعي . والكبرادورية المصرية ظاهرة مستمرة ولكنها اضعف الظواهر في التاريخ الاقتصادي لمصر رغم الاحتلال المباشر . ان لبننة مصر كسموديتها محاولة مستحيلة اصلا ، فكم وكم بعد حرب لبنان ؟

ولان الثورة العالمية المضادة في مصر ضد **العرب** ، فان الوطنية المصرية تواجه تحديا تاريخيا سبق لعبد الناصر ان واجهه ولم يعض فيه الى النهاية . انه صاحب

الاستجابة العملية الحاسمة لعروبة مصر . غير ان وسطية الفكر والتطبيق هي التي صاغت الوحدة المصرية السورية والانفصال ممسا ، وفي المستوى الايديولوجي صاغت الشعار « الوطنية المصرية والقومية العربية » ولكن النموذج الحضاري المرشح تاريخيا لانجاز وحدة مصر القومية لا يكتفسي باضافة القومية العربية الى الوطنية المصرية بل يدمجها في وحدة مترابطة ، جدلية . ان وحدة مصر القومية التي حققها مينا الاول منذ آلاف السنين بين وجهي وادي النيل - القبلي والبحري او الصعيد والدلتا - هي نفسها التي كانت ممكنة التحقيق بين شمال الوادي ( مصر ) وجنوبه ( السودان ) في منتصف الخمسينات ، وهي التي كادت ان تتحقق بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ بين مصر وسوريا شرقا ، وفي أوائل السبعينات بين مصر وليبيا غربا . ان تلك التجارب المجهضة - بغياب الديموقراطية والتنمية من جانبنا وبحضور الاستعمار والصهيونية من جانب الغرب - هي رصيد سلبي ولكنه ثمين الدلالة لوحدة مصر القومية في عصر جديد تسمي فيه الوطنية مرادفا للقومية ، ويمتد « الإقليم » الى آخر نقطة في حدود الأمة . ومن هنا كانت ثورة مصر الثقافية الشاملة تعني بالضرورة تحريرا لفلسطين من الكيان الصهيوني وتجسيذا اوليا عميقا وثابتا لاحدى مراحل الوحدة القومية للأمة العربية . هكذا تتحتم الحرب كاحدى وسائل الثورة في تفاعل جدلي مواكب لسقوط النظام ، دون اولويات مسبقة او تلازم ميكانيكي ، بل في اطار رؤية استراتيجية للمستقبل .

ان اسقاط النظام المصري الراهن والحرب يحققان وحدة مصر القومية في مواجهة الثورة العالمية المضادة للعرب . وهما في العصر الجديد عمل اجتماعي لا عمل عسكري او سياسي فقط ، فالعسكرية والسياسة مجرد وسائل تنيع لهذا العمل الاجتماعي ان يأخذ مداه في تغيير البنى المتخلفة ( وسائل الانتاج ، علاقات الانتاج ، القيم والتشكيلات الطائفية والقبلية والعشائرية والبدوية ) . فالثورة الثقافية في مصر شاملة بالضرورة للبعد المحلي والبعد القومي والبعد الاجتماعي . بل ان البعدين الاولين هما اطار البعد الاخير ، وهو مضمونهما الرئيسي .

ولان الثورة المضادة في مصر عالية ، فان بعدا مهما من ابعاد الثورة الثقافية يشمل العالم . . بمعنى التحالف المكن والمستقل في آن مع كافة القوى البشرية أينما كانت ، والتي لها مصلحة استراتيجية حضارية في نهضة مصر والعرب . تلك القوى التي تنظر الى ما هو ابعد من انوفها الاقتصادية والسياسية ، الى مستقبل الحضارة الانسانية وقد ازدادت غنى ، ومستقبل السلام في اكثر مناطق العالم المعاصر حساسية واضطرابا وقد توطد .

وبعد ، فان هذا ليس برنامجا او خطوطا عامة للثورة المصرية - العربية المقبلة . ولكنه ايضا ليس يوتويا . بل هو الخاتمة الأكثر رجحانا بين احتمالات « المستحيل » القادم من بلاد يسميها أهلها « ام الدنيا » ويسميها الآخرون « ام المجائب » .

فلکم شملت مصر المعمورة كلها عبر العصور ، لكونها « مفتاح » العالم القديم والوسيط والحديث ، في النهضة والسقوط على السواء . . وكونها قد تنام طويلا حتى ليظنها البعض قد ماتت ، فالذا بها تنهض فجأة في لحظة لم تتنبأ بها زرنساء اليمامة ولا الكمبيوتر . وهي لا تقول « كلمة سرها » لاحد . وهذا الكتاب ، بالقطع ، ليس كلمة السر . ولكنه دعوة الى المشاركة في صنعها . لان مصر حين تنهض لسن تفغر للذين صمتوا ولا للذين قالوا كلاما يرادف الصمت . . فهم شاركوا جميعا في عمر ولادتها .

ولكنها حينذاك ، ورغم طول الصناء ، تكون قد ولدت . فالتاريخ ليس « خطأ » ولكن الخطأ التاريخي ممكن .

ولا « حتمية تاريخية » بغير الارادة والوعي .  
وهما وحدهما القادران على تصحيح التاريخ .



و نائق

ا — المسألة الوطنية

ب — المسألة الطائفية

ج — المسألة الديموقراطية

## ١ - في المسألة الوطنية

### ١ - المبادرة الاولى

في الرابع من فبراير - شباط ١٩٧١ القى الرئيس انور السادات خطابا في « مجلس الامة » قدم فيه الى الراي العام المصري والعربي والعالمي « مبادرة » عرفت باسمه فيما بعد ، لحل أزمة الشرق الاوسط ، هذا نصها :

« .. أولا : أن الجمهورية العربية المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة بمسؤولية واحدة لا بديل لها وهي تحرير الاراضي المحتلة في عدوان ١٩٦٧ ذلك هو الالتزام الاكبر وفي سبيله كل عملنا السياسي والعسكري والاقتصادي والدبلوماسي وعلى طريقه كل التضحيات مهما غلت . أن الالتزام الاول لكل امسة هو التزامها تجاه حريتها في اطار مبادئ القانون الدولي ولا يستطيع احد أن يطلب اليها او يفرض عليها التزاما يتعارض مع هذا الالتزام المقدم وعلى اساسه فان عليها ان تحتفظ لنفسها بحرية وحق التصرف فيما تواجهه .

ثانيا : اننا مع هذا الالتزام الاكبر والاول نقبل نداء السكرتير العام للأمم المتحدة ونقرر الامتناع عن اطلاق النار لفترة لا نستطيع ان نجعلها تزيد عن ثلاثين يوما تنتهي يوم ٧ مارس ( اذار ) القادم ، وعليه - اي على السكرتير العام - وعلى مجتمع الدول كله ان يتحقق في هذه الفترة من ان هناك تقدما حقيقيا في صلب المشكلة وليس في مجرد مظاهرها الخارجية ونحن نرى انه من الضروري ان يطلع مجلس الامن قبل نهاية هذه الفترة على تقرير من السكرتير العام للأمم المتحدة عما تم احرازه من تقدم . ومع اننا نعرف منذ الآن وسلفا ان اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة وتأييدها على « بياض » لن تتقدم عن موقفها الحالي ، فاننا ندمو الله ان تثبت التجربة العملية ان شكوكنا لم يكن لها ما يبررها .

ثالثا : اننا نضيف الى كل الجهود الرامية الى حل الازمة مبادرة مصرية جديدة نعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الامن : « اننا نطلب ان يتحقق في هذه الفترة التي نمتنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الامن . اذا تحقق ذلك في هذه الفترة فاننا على استعداد للبدء فورا في مباشرة تطوير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمي » . ونحن نعتقد اننا بهذه المبادرة ننقل جهود السفير غونار يارنغ من الالفاظ الغامضة الى الاجراءات المحددة لتنفيذ قرار مجلس الامن . ونفعل ذلك بطريقة يمتد اثرها الى صالح كل الدول التي تأثر اقتصادها باغلاق قناة السويس بسبب العدوان الاسرائيلي ونتيجة لارهابها .. »

القاهرة ١٩٧١/٢/٤

## ٢ - مذكرة ج.ع.م

### رفعها الخارجية المصرية الى السفير بارنغ

لقد بينت الجمهورية العربية المتحدة انها موافقة على الاضطلاع ، على اسس متبذلة ، بكافة الالتزامات التي تقع على عاقلها ، وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، في سبيل التوصل الى حل سلمي في الشرق الاوسط ، وعلى نفس الاساس ، يتوجب على اسرائيل القيام بكافة التزاماتها الناجمة عن هذا القرار .

وبالاستناد الى مذورتكم بتاريخ ٨ شباط ( فبراير ) ١٩٧١ ، فان الجمهورية العربية المتحدة تتعهد بالتزام يتضمن العناصر الاتية :

١ - وقف كل التدخلات الحربية .  
٢ - احترام واعتراف كل من الطرفين بسيادة الطرف الاخر ووحده اراضيهِ واستقلاله السياسي .

٣ - احترام واعتراف كل من الطرفين بحقوق الطرف الاخر في العيش الامن داخل حدود آمنة ومعترف بها .

٤ - مسؤولية كل من الطرفين عن بلل كل ما بوسعه للسهر على ان لا تكون اراضيهِ مصدرا او منطلقا لاعمال حربية او عدائية موجهة ضد سكان ومواطني وممتلكات الطرف الاخر .

٥ - عدم تدخل كل من الطرفين في الشؤون الداخلية للآخر . كما ان الجمهورية العربية المتحدة ملتزمة بان :

٦ - تضمن حرية الملاحة في قناة السويس وفقا لاتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ .

٧ - تضمن حرية الملاحة في مضيق تيران وفقا لمبادئ القانون الدولي .  
٨ - توافق على تواجد قوة للحرس على السلام من جانب الامم المتحدة في شرم الشيخ .

٩ - ان الجمهورية العربية المتحدة ، لاجل ضمان الحبل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط وعدم انتهاك اراضي كل دولة في المنطقة ، توافق على :

ا - اقامة مناطق مجردة من السلاح تمتد على مسافة متساوية داخل حدود الطرفين .

ب - انشاء قوة سلام للامم المتحدة ، يشترك فيها الاعضاء الاربعة الدائمون في مجلس الامن .

كما يتوجب على اسرائيل الالتزام بتطبيق كافة تدابير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ويجب على اسرائيل التعهد بالتزام يتضمن العناصر التالية :

- ١ - سحب قواتها المسلحة من سيناء وقطاع غزة .
- ٢ - اجراء حل عادل لقضية اللاجئين ، وفقا لقرارات منظمة الامم المتحدة .
- ٣ - وقف كل التدخلات الحربية .
- ٤ - احترام واعتراف كل من الطرفين بسيادة الطرف الاخر ووحدة اراضي واستقلاله السياسي .
- ٥ - احترام واعتراف كل من الطرفين بحق الطرف الاخر في العيش الامن داخل حدود آمنة ومعترف بها .
- ٦ - مسؤولية كل من الطرفين عن بلبل كل ما بوسعه للسهر على ان لا تكون اراضيهم مصدر او منطلق اعمال حربية او عدوانية ضد سكان ومواطني وممتلكات الطرف الاخر .
- ٧ - عدم تدخل كل من الطرفين في الشؤون الداخلية للطرف الاخر .
- ٨ - ان توافق اسرائيل ، لاجل ضمان الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط وعدم انتهاك اراضي كل دولة في المنطقة :

- ١ - على اقامة مناطق مجردة من السلاح تمتد على مسافة متساوية داخل حدود الطرفين .
- ب - انشاء قوة سلام للامم المتحدة يشترك فيها الاعضاء الاربعة الدائمون في مجلس الامن .

وحينما تنقيد اسرائيل بهذه الالتزامات ، فان الجمهورية العربية المتحدة ستكون مستعدة لعقد معاهدة سلام مع اسرائيل تتضمن كافة الالتزامات المذكورة اعلاه ، كما هي مبينة في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ .

وان الجمهورية العربية المتحدة ، تعتبر انه لا يمكن قيام سلام عادل ودائم ما لم يطبق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تطبيقا تاما وشاملا ، وما لم تنسحب القوات الاسرائيلية المسلحة من كافة الاراضي التي احتلتها في ٥ حزيران ١٩٦٧ .

القاهرة ١٥/٢/١٩٧١

### ٣ - مقترحات السلام في زمن الحرب

في السادس عشر من اكتوبر - تشرين الاول ١٩٧٣ اي بعد مضي عشرة ايام على القتال وابان اللحظات الاولى لفتح ثغرة الدفرسوار خطب الرئيس انور السادات امام مجلس الشعب حيث وجه رسالة علنية الى الرئيس الاميركي تكسون تضمن « مشروعا للسلام » هذا نصه :

« اولاً : اننا قاتلنا بشرف ، نقاتل لتحرير اراضيها التي امسك بها الاحتلال الاسرائيلي سنة ٦٧ ولايجاد السبيل لاستعادة واحترام الحقوق المشروعة لشعب

فلسطين ، ونحن في هذا نقبل التزامنا بقرارات الامم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الامن .

**ثانياً :** اننا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار على اساس انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي المحتلة فوراً وتحت اشراف دولي السى خطوط ما قبل ٥ يونيو ( حزيران ) ١٩٦٧ .

**ثالثاً :** اننا على استعداد فور اتمام الانسحاب من كل هذه الاراضي ان نحضر مؤتمر سلام دولي في الامم المتحدة سوف احاول جهدي ان اقنع به رفاقي من القادة العرب المسؤولين مباشرة عن ادارة صراعنا مع العدو كما انسي ساحاول جهدي ان اقنع به ممثلي الشعب الفلسطيني وذلك لكي نشارك معا ومع مجتمع الدول في وضع قواعد وضوابط السلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوب المنطقة .

**رابعاً :** اننا على استعداد هذه الساعة بل هذه الدقيقة ان نبدأ في تطهير قناة السويس وفتحها أمام الملاحة العالمية لكي تعود السى اداء دورها في رخاء العالم وازدهاره . ولقد اصدرت الامر بالفعل الى رئيس هيئة قناة السويس بالبدء في هذه العملية غداة اتمام تحرير الضفة الشرقية للقناة وقد بدأت بالفعل مقدمات الاستعداد لهذه المهمة .

**خامساً :** اننا لسنا على استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمة او عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستنزف الوقت فيما لا جدوى فيه وتميد قضيتنا الى جمود لم نعد نقبل به مهما كانت الاسباب لدى غيرنا او التضحيات بالنسبة لنا .

القاهرة ١٦/١٠/١٩٧٣

٤ - اتفاق كامب ديفيد .

### الوثيقة الثانية

هنا نص الوثيقة الثانية التي تشكل « اطار عمل من اجل عقد معاهدة سلام بين مصر واسرائيل » وقد وزعت النص في العربية وكالة « انباء الشرق الاوسط » المصرية الرسمية :

« توافق اسرائيل ومصر من اجل تحقيق السلام بينهما على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة شهور من توقيع هذا الاطار .

وقد تم الاتفاق على ان تتم المفاوضات تحت علم الامم المتحدة في موقع او مواقع يتفق عليها الجانبان .

ينطبق كل مبادئ قرار الامم المتحدة الرقم ٢٤٢ في هذا الحل للنزاع بين مصر واسرائيل .

ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك يتم تنفيذ معاهدة سلام في فترة تراوح بين سنتين او ثلاث سنوات من توقيع معاهدة السلام .

وقد وافق الطرفان على المسائل الآتية :

ا - الممارسة التامة للسيادة المصرية حتىسى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب .

ب - انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

ج - استخدام المطارات التي يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفع ورأس النقب وشرم الشيخ للاغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كل الدول .

د - حق المرور الحر للسفن الاسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على اساس معاهدة القسطنطينية للعام ١٨٨٨ والتي تنطبق على جميع الدول . وتعتبر مضائق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على ان تفتح امام كل الدول للاملاحة والطيران من دون اعاقة او تعطيل .

هـ - انشاء طريق بين سيناء والاردن بالقرب من ايلات مع كفالة حرية المرور وسلامته من جانب مصر والاردن .

تتمركز القوات العسكرية كما يأتي :

١ - الا تتمركز اكثر من فرقة واحدة ( ميكانيكية او مشاة ) من القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد قرابة خمسين كيلومترا شرق خليج السويس وقناة السويس .

ب - تتمركز قوات الامم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالاسلحة الخفيفة فقط لاداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة في مساحة يراوح عرضها بين ٢٠ و ٤٠ كيلومترا .

ج - ان توجد في المنطقة في حدود ٣ كيلومترات شرق الحدود الدولية قوات اسرائيلية عسكرية محدودة لا تتعدى اربع كتائب مشاة ومراقبون من الامم المتحدة .

تلحق وحدات دوريات حدود لا تتعدى ثلاث كتائب بالبوليس المدني في المحافظة على النظام في المنطقة التي لم تذكر آنفا .

يكون التخطيط الدقيق للحدود السالفة الذكر وفقا لما يتقرر خلال مفاوضات السلام .

يجوز ان تمام محطات الانذار المبكر لضمان الامتثال لبنسود الاتفاق ووضع

قوات في جزء من المنطقة التي تقع في سيناء الى الداخل لمسافة ٢٠ كيلومترا وفي منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران . ولا يتم ابعاد هذه القوات ما لم يوافق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مثل هذا الأبعاد باجماع اصوات الاعضاء الخمسة الدائمين .

وبعد توقيع اتفاق سلام وبعد انهاء الانسحاب المؤقت تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل تتضمن الاعتراف الكامل بها في ذلك .

قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية وانهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص والحماية المتبادلة للمواطنين وقفا للقانون » .

واشنطن ١٨/٩/١٩٧٨

## ب - في المسألة الطائفية

### ١ - النص الكامل لمشروع قانون الحدود

الذي قدمه الأزهر الشريف الى مجلس الشعب المصري

#### الباب الاول : الاحكام العامة المشتركة بين الحدود

**المادة ١ :-** الحد هو عقوبة مقدرة شرعا في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

**المادة ٢ :-** يشترط لاقامة الحد على الفاعل : ان يكون قد اتم من العمر ١٧ عاما ما لم يتحقق بلوغه قبل ذلك - عاقلا - قاصدا ارتكاب الفعل عن رغبة واختيار بلا ضرورة او عذر شرعي .

**المادة ٣ :-** نيب جرائم الحدود - عدا ما يشترط في بعضها من شروط خاصة - بالاقرار ولو مرة واحدة امام السلطة القضائية - او بشهادة رجلين - كما تثبت - عند الضرورة - بشهادة رجل وامرأتين - او اربع نسوة .

**المادة ٤ :-** تطبق العقوبات التعزيرية - اذا لم يكتمل الدليل الشرعي المنصوص عليه في جرائم الحدود - او عدل الجاني عن اقراره - وذلك متى اقتنع القاضي بثبوت جريمة اخرى باي دليل او قرينة قانونية اخرى معاقب عليها بغير عقوبة الحد .

**المادة ٥ :-** اذا ارتبطت او تعددت الجرائم المعاقب عليها حداً - يعاقب الجاني على الوجه الآتي :

١ - اذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتساوية القدر : وقعت عقوبة واحدة .

٢ - اذا كانت العقوبات متحدة النوع ومتفاوتة القدر : وقعت العقوبة الأشد .

٣ - اذا كانت العقوبات مختلفة النوع : وقعت جميعها .

٤ - وتجب عقوبة الاعدام ( القتل ) حدا او قصاصا او تعزيرا - ككل العقوبات الاخرى .

**المادة ٦ :-** لا يجوز الأمر بايقاف تنفيذ عقوبات الحدود المنصوص عليها في هذا القانون ولا استبدال غيرها بها - ولا تخفيضها ولا العفو عنها .

**المادة ٧ :-** يتعين عرض الحكم الصادر من محكمة الموضوع بتوقيع عقوبة الحد - على محكمة النقض وفقا للاوضاع المقررة امامها - وذلك قبل تنفيذ عقوبة الحد .

ولا ينفذ الحكم الصادر بعقوبة الحد الا بعد الفصل في الدعوى من محكمة النقض .

**المادة ٨ :-** ينفذ الحكم بقطع اليد من الرسغ ( ما بين مفصل الكف ومفصل المرافق ) .



وتقطع الرجل من منتصف القدم بحيث يبقى له عقب يمشي عليه .  
**المادة ٩ -** : لا يجوز تنفيذ عقوبة الحد إلا بعد توقيع الكشف الطبي على  
المحكوم عليه - واستبانة انتفاء الخطورة من التنفيذ - فيما عدا عقوبتي القتل  
والرجم - ويكون تنفيذ عقوبة الجلد بسوط متوسط ذي طرف واحد وغير معقد -  
ويجوز المحكوم عليه من الملابس التي تمنع وصول الالم الى الجسم - ويضرب ضربا  
معتدلا - ويوزع الضرب على الجسم وتتقن المواضع المخوفة والمكرمة .  
وتجلد المرأة جالسة مستورة الجسم - ويوزع الضرب على ظهرها وكتفيها  
فقط .

**المادة ١٠ -** : يؤجل اقامة حد الرجم على العامل حتى تضع حملها سواء كان  
الحمل من زنا أو غيره - فاذا وضعت أجل حتى ترضعه حولين كاملين ان لم يكن له  
من يرضعه - واذا تكفل أحد برضاعه رجعت .  
وان كان الحد جلدا - فاذا وضعت مولودها وانقطع النفاس وكانت قوية يؤمن  
تلغها نفذ فيها الحد - وان كانت في نفاس أو ضعيفة - يخشى تلفها لم ينفذ عليها  
الحد حتى تظهر وتقوى .  
**المادة ١١ -** : تعتبر جناية جرائم الحدود المعاقب عليها وفقا لاحكام هذا  
هذا القانون .

### الباب الثاني : الاحكام الخاصة بحد السرقة

**المادة ١٢ -** : السرقة التي يقام فيها الحد تكون باخذ مكلف خفية بقصد التملك  
مقدارا معيناً من مال منقول متلزم متمول - تحت يد صحيحة - لا شبهة فيه - من  
حرز مثله - سواء اكان مالا عاما ام خاصا - بناء على طلب المجنى عليه - وذلك على  
النحو المبين في هذا القانون .  
ويشترط في المال المسروق الا تقل قيمته عن دينار اسلامي ووزنه ٥٧{٤٢  
جرام من الذهب الخالص .

**المادة ١٣ -** : يعاقب السارق في هذه الحالة :

- ١ - في المرة الاولى يقطع يده اليمنى .
- ٢ - في حالة العودة تقطع رجله اليسرى .
- ٣ - واذا تكرر العود يعاقب بالسجن حتى تظهر توبته .

**المادة ١٤ -** : لا تطبق العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة في اي من  
الحالات الآتية :

- ١ - اذا حصلت السرقة من الاماكن العامة اثناء العمل فيها - او اي مكسب  
مأمون للجاني في دخوله - ما لم يكن المسروق فيها محرزا .
- ٢ - اذا حصلت السرقة بين الاصول والفروع او بين الزوجين او بين المحارم .
- ٣ - اذا كان مالك المسروق مجهولا .

- ٤ - إذا كان الجاني دائماً لملك المال بدين ثابت بحكم نهائي - وكان المالك ماعطلا وحل الدين قبل السرقة - وكان ما استولى عليه الجاني يساوي حقه . او اكثر من حقه بما لا يصل الى التصاب .
- ٥ - اذا كان المروق ثمارا على الشجر او ما يشابهها كالنبت غير المحصول - واكلها الجاني من غير ان يخرج بها .
- ٦ - اذا كان الجاني شريكا بالاتفاق او التحريض او المساعدة ما لم تصل المساعدة الى حد اعتبار الجاني شريكا بالباشرة .
- ٧ - اذا تملك الجاني المروق بعد السرقة وقبل تنفيذ الحكم - او رده قبل الخصومة والتحقيق في الدعوى .
- ٨ - اذا تعدد الجناة ولم يبلغ ما اصاب الواحد منهم نصيبا - ما لم يكن المروق نصيبا لا تتم سرقة الا - بتعاونهم جميعا .

### الباب الثالث : الاحكام الخاصة بعد الحراية

المادة ١٥ - : تنافر جريمة الحراية التي يفام فيها الحد في كل من الحالتين الاتيتين :

- ١ - الامتداء على مال الغير او عرضه او جسمه مغالبة .
  - ٢ - قطع الطريق على الكافة ومنع المرور فيها بقصد الاخافة .
  - ٣ - ويشترط في كل من هاتين الحالتين استعمال السلاح او اي اداة صالحة للايذاء الجسماني او التهديد اي منهما .
- المادة ١٦ - : ويعاقب المحارب حدا على الوجه الآتي .

- ١ - بالقتل - اذا قتل سواء استولى على مال او لم يستول عليه .
- ٢ - بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى - او السجن - اذا اعتدى على المال او العرض او الجسم - ولم يبلغ القتل او الزنى .
- ٣ - بالسجن اذا اخاف السبيل فقط .
- ٤ - في حالة العود - في غير الحالة المنصوص عليها البند ( ١ ) تكون العقوبة بالسجن حتى يثبت صلاح حاله .

المادة ١٧ - : سقوط حد الحراية بالتوبة :

- ١ - يستقط حد الحراية بتوبة الجاني قبل القدرة عليه - وذلك بترك فعل الحراية وقيامه بإبلاغ السلطات العامة قبل ان تبلغ الجريمة للسلطات من طريق آخر .
- ٢ - ولا يخل سقوط الحد بالتوبة بحقوق ذوي الشأن من قصاص - او دية كما لا يخل بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات عن الجرائم التمييزية التي يكون المحارب قد ارتكبها .

## المادة ١٨ - موانع اقامة الحد :

١ - اذا اعلن الجاني عن توبته وفقا لما ورد في البند (١) من المادة السابقة - تتولى النيابة العامة تحقيق الواقعة وبحث الشروط اللازمة لسقوط الحد .

٢ - فاذا كشف التحقيق عن وجود جرائم اخرى يعاقب عليها تعزيرا - او وجود حقوق مستحقة للمجني عليهم كقصاص او دية او مال مضمون او قام الشك حول شيء من ذلك - احوالت النيابة العامة الاوراق الى المحكمة المختصة للفصل فيه .

٣ - اذا لم يسفر التحقيق عن شيء مما تقدم - قررت النيابة العامة عدم وجود وجه لاقامة الدعوى لتوبة الجاني قبل القدرة عليه .

**المادة ١٩ - :** الى جانب الاحكام العامة المقررة في هذا القانون لاثبات الحدود - تثبت الجريمتان المنصوص عليهما في حدي السرقة والحراية باي دليل مادي قاطع .

- ١ - ولا يعد المجني عليه شاهدا الا في الحراية اذا كان شاهدا لغيره .
- ٣ - ولا يحل سقوط الحد بحق ذوي الشأن .

## الباب الرابع : الاحكام الخاصة بحد الزنا

**المادة ٢٠ - :** ١ - الزنا المعاقب عليه حدا هو اتيان الرجل للمرأة بغير ان تكون بينهما علاقة شرعية .

٢ - وتعتبر اللواط في حكم الزنا .

**المادة ٢١ -** تثبت جريمة الزنا :

١ - بالاقرار بذلك امام السلطة القضائية - ما لم يعمل عنه قبل صيرورة الحكم نهائيا .

٢ - بشهادة اربعة رجال عدول .

ويؤخذ عند الضرورة - بشهادة غيرهم - على النحو المبين في المادة (٣) من الباب الاول - من هذا القانون .

كل ذلك شريطة الا تكون هناك شبهة تدرك الحد .

**المادة ٢٢ - :** يعاقب بالاعدام رجلا : المحسن الزاني رجلا كان او امرأة .

٢ - ويعاقب الزاني والزانية غير المحسن بالجلد مائة جلدة لكل منهما .

## الباب الخامس : الاحكام الخاصة بحد الشرب

**المادة ٢٣ - :** يعتبر خمرا كل سائل مسكر سواء اسكر قليلا ام كثيرا .

**المادة ٢٤ - :** ١ - يعد جريمة تستوجب الحد شرب الخمر وتعاطيا وحيازتها واحرازها وصنعها والتعامل فيها وتقديمها واعطاؤها واهدائها .

- ويعاقب الجاني بالجلد . ٤ جلدة .  
 ٢ - ويعاقب كذلك بالجلد ، ٤ جلدة كل من وجد في حالة سكر ظاهر في مكان عام .  
 ٣ - وتصادر المضبوطات في جميع هذه الحالات .

### الباب السادس : الاحكام الخاصة بعد القذف

- المادة ٢٥ - : ١ - القذف المعاقب عليه حدا : هو الرمي بصريح الزنا او اللواط او نفي النسب أو الولد .  
 ٢ - وتقع جريمة القذف بالقول الصريح - او بالكتابة - او بالاشارة الواضحة للدلالة - وكذلك بالصورة المبهمة .

المادة ٢٦ - : ويشترط في القذف :

- ١ - ان يكون عفيفا عفة ظاهرة - ذكرا كان ام انثى .  
 ٢ - امكان حدوث الفعل منه .  
 ٣ - الا يكون مقلوبا في حد .  
 المادة ٢٧ - : يعاقب القاذف بالجلد ثمانين جلدة ولا تقبل له شهادة الا بعد ثبوت توبته .

المادة ٢٨ - : يستقط حد القذف بأحد الامور الآتية :

- ١ - اثبات القاذف صحة ما قذف به .  
 ٢ - اقرار المقلوب لما قذف به .  
 ٣ - اللعان .

- المادة ٢٩ - : ١ - لا يقام حد القذف الا بناء على طلب من المقلوب .  
 ٢ - ولا تقبل دعوى القذف من الولد وان نزل في حق والده وان عبلا ذكرا كان ام انثى .

### الباب السابع : الاحكام الخاصة بعد الردة

- المادة ٣٠ - : المرتد هو المسلم الراجع عن دين الاسلام - سواء دخل في غيره ام لا .

المادة ٣١ - وتقع جريمة الردة :

- ١ - بقول صريح او بفعل قاطع في الرجوع عن الاسلام .  
 ٢ - بابتكار ما عثم من الدين بالضرورة .  
 ٣ - بالهزم - قولاً او فعلاً - بنبي او رسول او ملك - او بالقرآن الكريم .

## المادة ٢٢ - توبة المرتد :

تحقق توبة المرتد بالمدول عما كفر به .

٢ - ولا تقبل توبة من تكررت رده اكثر من مرتين .

المادة ٢٣ - : يعاقب المرتد عن دين الاسلام - ذكرا كان ام انثى - بالاعدام اذا كان لا يرجى استتابته - او امهل لمدة لا تزيد عن ستين يوما ولم يتب .

المادة ٢٤ - : ١ - يكون تصرف المرتد صحيحا وناظدا حال صدوره منه قبل رده - وتؤول اليه امواله اذا رجع الى الاسلام .

٢ - واذا قتل او مات على رده ب فتصرفاته حال اسلامه صحيحة وناظدة وما كسبه فلورثته المسلمين .

٣ - وبطل تصرفاته حال رده وتؤول امواله التي كسبها فيها لبيت المال .

## ٢ - قرارات مجمع الآباء الكهنة والمجلس الالى

وممثلي الشعب القبطي بالاسكندرية

في المؤتمر المنعقد بقبطريكية

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٧٧

### تمهيد

بدموة من مجلس كهنة الاسكندرية ، اجتمع الآباء كهنة الكنائس القبطية ، والسادة اعضاء المجلس الملى السكندري ، والسادة رؤساء واعضاء الجمعيات والهيئات القبطية ، والسادة الاراخنة اعضاء مجالس الكنائس وممثلو قطاعات الشعب القبطي من هيئات التدريس الجامعي والاطباء والمحاسبين والمحاسبين والمهندسين والعلمين وارباب المهن التجارية والسادة العاملين في مختلف المصالح الحكومية والقطاع العام .

وقد دعت الضرورة لمقد هذا الاجتماع في هيئة مؤتمر لمثلي الشعب القبطي بالاسكندرية مع الآباء الكهنة الرعاة ، وذلك لبحث المسائل القبطية العامة ، وتفصل قداسة البابا المعظم الابن شنودة الثالث بحضور جلسة الاجتماع الاول التمهيدى بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٦ في الكاتدرائية الرسنية الكبرى .

ويبحث المجتمعون الموضوعات المعروضة ، كما استعرضوا ايضا ما سبق تقريره في اجتماع اللجنة التحضيرية لكهنة الكنائس القبطية في مصر الحاصل بتاريخ ٥ و ٦ يوليو سنة ١٩٧٦ . ووضع الجميع نصب اعينهم - رعاية وزعية - اعتبارين لا ينفصل احدهما عن الآخر : اولهما الابمان الراسخ بالكنيسة القبطية الخالدة في مصر التي كرستها كرازة القديس مرقس الرسول وتضحيات شهدائها الابرار على مر الاجيال - والاخر الثاني الامانة الكاملة للوطن المفدى الذي يمثل الاقطاط اقدم

وأغرق سلالته حتى أنه قسدا لا يوجد شعب في العالم له ارتباط بتراب أرضه  
وبقوميته مثل ارتباط القبط بمصر العزيزة .

## عرض المسائل القبطية العامة

### ( ١ ) حرية العقيدة

حرية العقيدة تعني أن يكون كل إنسان حرا في اعتناق العقيدة الدينية التي  
يؤمن بها ، والا يلحقه أيذاء أو معاناة بسبب هذا الإيمان .

غير أنه قد انتشرت أخيرا بعض الاتجاهات التي تصادر حرية العقيدة المسيحية  
وشايعتها مع الأسف بعض الجهات الرسمية مثل مديريات الأمن وإدارة السجل  
المدني ومكاتب التوثيق ونيابة الأحوال الشخصية وذلك بما يتعلق بحالات اعتناق  
الاسلام من جهة ، وبالحالات الموصوفة بأنها من قبيل الردة عن الاسلام من جهة  
أخرى .

فبالنسبة لحالات اعتناق الاسلام ، ننظر بقلق بالغ الى التيارات الجارفة في  
مختلف الأوساط سواء الدينية أو الاجتماعية بالتعريض للمسيحية الى حد المجاهرة  
بدمغ الإيمان المسيحي بالشرك والكفر . ويصاحب ذلك احتمال طرق الإغراء  
واستغلال الحاجة لاصطياد البسطاء من المسيحيين الى حظيرة الاسلام . وهذا دون  
مراعاة لما جرى عليه العرف وتضمنته التعليمات الرسمية من ضرورة إخطار الجهات  
الدينية المسيحية من طلبات الرغبة في شمر الاسلام قبل وقوعه . ويشكل ذلك  
هدما لسياج حرية العقيدة وفتح الباب على مصراعيه للتلاعب بالأديان وإذكاء روح  
الفتنة والفرقة بين المواطنين .

أما بالنسبة لما يوصف بالردة عن الاسلام ، فإن الجهات الرسمية تداب على أن  
ترفض الاعتراف باعتناق المسيحية بل والإدهي من ذلك أنها تركض الاعتراف بعودة  
المسيحي الى ديانته الأصلية التي ولد فيها . ألا هي تأسى إثبات واقع الحال في  
الوثائق والسجلات وفي البطاقات الشخصية وجوازات السفر ، كما ويتمرض  
معتنقو المسيحية المماندون الى مسيحياتهم الأولى - للمطاردة في حياتهم الماثلية  
بالتفريق بين الأزواج وبين الإساءة بغرض تشريدكم من الوظائف بحجة المجازاة  
التأديبية .

وهذه الاتجاهات الخاطئة تناقض حرية العقيدة التي أعلنها ميثاق الأمم  
المتحدة لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي ، والتي نص عليها أيضا على الصعيد  
القومي دستور مصر لسنة ١٩٧١ ( وكافة الدساتير المصرية السابقة منذ فجر  
الاستقلال ) بأن « تكفل الدولة حرية العقيدة » وأن لا تميز بسبب الجنس أو  
الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة » .

فضلا من أن المشرع المصري نفسه - بمناسبة إصداره قانون الموارث في سنة

١٩٤٢ - قد اعلن صراحة رفض الاخذ بالاحكام الشرعية العتيقة عمن الردة لانهما « وردت مشبعة بالروح الدينية التي ظهر انها تخالف الدستور » .

كما وسبق ان افنى مجلس الدولة بان احكام الردة « لا يستقيم تطبيقها مع اطلاق الحريات في العصر الحديث بما فيها حرية الاعتقاد » .

## ( ٢ ) حرية ممارسة الشعائر الدينية

العقيدة الدينية ايمان وممارسة ، ومن أسس الايمان المسيحي العبادة الجماعية ومباشرة المؤمنين معا طقوسهم التعبدية كما تسلمتها الكنيسة .

وانه مما يحز في نفوسنا ما يلاقيه الاقباط من مشاق ومضايق ، وتعميد ، وتعقيد ، بل وابدء بالغ في احيان كثيرة حد الاعتداء وسفك الدماء - مناسبة بناء الكنائس لاجل السجود لله فيها بالروح والحق والصلاة والابتهال والدعاء .

وغني عن البيان ان تشييد الكنائس الجديدة لا يقوم به الاقباط على سبيل المباهاة او ليكاثروا به غيرهم ، كما وانه لا توجد ميزانية عامة مرسودة لهذا الغرض ، وانما تبني الكنائس القبطية بتبرعات يدفعها أبناء الشعب القبطي من كبيرهم الى صغيرهم ، وبعرق وجهد بدافع حاجتهم للعبادة ، وغير خاف امر زيادة السكان في مصر وزيادة مضاعفة ، فقد بلغ عدد المسيحيين في مصر حاليا اكثر من سبعة ملايين نسمة ، ومن هنا كانت الضرورة لبناء الكنائس الجديدة لان الكنائس القديمة - بداية - لم تعد تتسع لعدد الاقباط الحالي بحجمها الذي كانت عليه منذ خمسين عاما .

ومع وضوح ذلك للمسؤولين فلا يزال بناء الكنائس وترميمها واصلاحها مشروطا بتراخيص ومحدودا بعدد معين لا تتجاوزه ، ولا تزال هناك امام استصدار التراخيص - حتى بالنسبة لهذا العدد المحدود - قيود وصعوبات ومواصفات اضعاف ما تشترطه الدولة لتراخيص الملاهي والحال العامة . ولا يزال الاقباط تحت نير قيود غابرة ، وتحت وطأة قرار اداري صدر يادى مراتب القرارات الادارية في عام ١٩٣٤ من وكيل لوزارة الداخلية ايام حكومة دمغها التاريخ الوطني بالقلم والاستبداد . ولقد بلغ الامر ان صدرت بعد لاي ومشقة قرارات جمهورية ببناء بعض الكنائس ، ولكن لم يمكن تشييدها بعلم وعجز الجهات الحكومية المعنية .

بل حتى الكنائس القائمة نجدها تتعرض في العواصم والمدن ، وفي الكفور والقرى ، لاعتداءات وأعمال تخريبية ولابدء المصلين فيها ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية . وفي غمار الاحداث الاسيفة الفوغائية التي وقعت خلال السنوات القربية الماضية ، استثمرنا قصور ووسائل الامن الوقائي الكفيلة بوضع حد للعدوان او بمنع وقوعه . وترتب على تلك الاحداث التي لا زالت تتكرر المساس بحرية العبادة هذا فضلا عن الاساءة البالغة لهيئة الدولة وتشويه سمعة مصر في انحاء العالم كله .

ولقد سجلت ذلك كله بقدر طاقتها لجنة تقصى الحقائق التي شكلها مجلس الشعب واثبتته في تقريرها الذي اعتمدته المجلس في نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، مما دعا لإصدار القانون رقم ٣٤ لعام ١٩٧٣ بشأن حماية الوحدة الوطنية . وعلى الرغم من توصيات اللجنة الصريحة فإن القيود والعقبات أمام تشييد الكنائس الجديدة لا تزال بكل تعسف قائمة بأحداث الاعتداء تقع من حين لآخر ظلمة مظلمة ، وكل هذا يجري على أرض مصرنا الطيبة التي قدستها زيارة السيد المسيح له المجد والقديسة مريم أم النور منذ عشرين قرنا .

### ( ٢ ) تطبيق الشرع الاسلامي

ظاهر ان في مصر الآن تيار جارف ينادي باعتبار الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد لما يجب ان يطبق في البلاد . ويبين بكل جلاء من كلمات وكتابات المنادين بهذا الرأي سواء في المجال الرسمي او المجال الشعبي ، انهم يعنون بذلك شريعة الاسلام الدينية . وهم يؤسسون وجوب التطبيق والالزام - على العقيدة الدينية بان احكام هذه الشريعة احكام الهية وانه لا طاعة لمخلوق في معصية التشريع الالهي .

فليست المسألة في نظر جماعة هذا الرأي - مسألة قواعد واحكام اصول الفقه الاسلامي . فقد سبق للمشرع المصري الاخذ منها كمصدر من مصادر القوانين الوضعية ، بل وغلبها أحيانا كثيرة على المصادر الاخرى المستمدة من التقنيات المقارنة او تطبيقات القضاء والفقه المصري .

وانما المسألة المطروحة حاليا هي ان يؤخذ احكام شرعة الاسلام مأخذ التطبيق برمتها جملة وتفصيلا ، وذلك تأسيسا على اعتبارها الديني العقائدي الخالص اي اعتبار القرآن والسنة .

وليس هذا الرأي بجديد . فاننا نستطيع ان نتتبع جذوره الى سنة ١٩٤٨ حين اعلنه رسميا تحت قبة البرلمان الاستاذ حسن الهضيبي ( وكان حينئذ مستشارا بمحكمة النقض قبلما يتولى زعامة جماعة الاخوان المسلمين خلفا للاستاذ حسن البنا ) .

اذ قال : « ان لي رايًا معينا في المسألة برمتها وليس في القانون المدني فقط ، وهذا الرأي بمثابة اعتقاد لدي لا يتغير وأرجو ان التقي الله عليه ... اعتقادي ان التشريع في بلادنا كلها وفي حياتنا جميعا يجب أن يكون قائما على احكام القرآن . واذا قلت القرآن ، فاني اعني كذلك بطبيعة الحال سنة الرسول ( صامم ) لان طاعته من طاعة الله ... » ( جلسة لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ المنعقدة يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ ) .

وما دامت المسألة بهذا الوضع يوم ولدت في سنة ١٩٤٨ ويسوم بعثت مسرة اخرى سنة ١٩٧٦ - وانها قائمة على الاساس الديني الخالص ، فيترتب على ذلك



حتما استبعاد المواطنين الاقباط من تصور تطبيق شريعة الاسلام عليهم بذلك المفهوم والاختناق العقائدي الاسلامي . فالمعقيدة هنا تتوثر ( او يفترض توثرها ) فيمن يدينون بالاسلام ، دون غيرهم من ابناء المذاهب والديانات الاخرى في مصر .

ومن ثم اعلن - وبحق - سيادة المستشار سميح طلعت وزير العدل في حديث صحفي نشرته جريدة الاخبار الفراء عقب توليه منصب الوزارة في مايو سنة ١٩٧٦ بان التشريعات الاسلامية كما ينادي بها اصحاب ذلك الراي لن تطبق على المسيحيين في مصر .

وغني عن البيان انه ما دام الامر متعلقا بتطبيق الاحكام الواردة في القرآن ، وسنة نبي الاسلام ، وبهذه المثابة الدينية الخالصة ، فلا يتأتى ان يلزم بهذا التطبيق الا من كان له الاسلام ديناً . اذ انه يعتنق القرآن شريعة الهية بابائنا ، والحديث مثيله لانه يؤمن ايضا ان طاعة النبي من طاعة الله كما قال الاستاذ الهضبي فيما سلف ذكره .

ومن ثم لا يستغرب احد - سواء على الصعيد العربي او حتى على الصعيد العالمي - ان تكون شريعة الاسلام الدينية المطبقة باطلاق في المملكة العربية السعودية . ذلك لان جميع رعاياها - بغير استثناء - يدينون بالاسلام . فيتفق مع ايمان كافة المواطنين هناك ان يجري عليهم حكم القرآن والسنة التابعين من صميم ضميرهم الديني وعقيدتهم الاسلامية .

اما في مصر حيث يوجد اكثر من سبعة ملايين مواطن مسيحي ( وكذلك فسي اية دولة عربية تضم مواطنين مختلفي الديانة ) فان القول بتعميم تطبيق الشرع الاسلامي اي احكام والقرآن والسنة على سائر المواطنين ، مؤداه فسي واقع الامر الزام غير المسلمين من المواطنين المصريين بمعقيدة الاسلام مما يتعارض مع اقدس حقوق الانسان واولى حريات المواطن المصري في الدستور الدائم وهي حرية العقيدة . بل وتأتى هذا تعاليم الاسلام ذاته حيث « لا اكراه في الدين » .

ولقد استلهم الميثاق الوطني للامة هذه المبادئ الاساسية حين سجل :  
« ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة ... ان الاختناق الحر هو القاعدة الصلبة للايمان ... والايمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ويترك اصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفقه جهود البشر في كل مكان » .

### ( ٤ ) حماية الاسرة والزواج المسيحي

زواج الاقباط ينبع من صميم العقيدة المسيحية ، وهو سر من اسرار الكنيسة المقدسة ، وفي هذا المجال يختلف الزواج المسيحي عن النظرة الى الزواج فسي شرائع اخرى تعتبره مجرد عقد مدني ونظام قانوني يتدرج ضمن دائرة المعاملات

نسيم بالراضى ، وينحل بالتراضى او بالارادة المنفردة وبحكم القاضي .

والصبغة الدينية التي يصطبغ بها زواج الاقباط لا تتعارض من النظام العام في المجتمع المصري - ان دستور مصر قد نص على ان « الاسرة اساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق الوطنية » .

فبالنسبة للأسرة المصرية المسيحية يكون قوامها اذن هو دينها المسيحي الذي ارسى دعامة الزواج بوصية السيد المسيح له المجد ان « يكون الاثنان جسدا واحدا ... وما جمعه الله لا يفرقه انسان » .

ولكن جد بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لعام ١٩٥٥ بالغاء اختصاص المجالس المالية بنظر مسائل الاحوال الشخصية ان نص على تطبيق الشريعة الاسلامية على زيجات المسيحيين بمجرد تغيير اي من الزوجين لمذهبه او ملته قبل رفع الدعوى امام القضاء . وترتب على هذا ان صارت للزوج المسيحي في تلك الحالة سلطة تطبيق زوجته بكلمته . اما لو اعتنق اي الزوجين ديانة الاسلام ، وفي اي وقت من الاوقات ولو في آخر مرحلة من مراحل التقاضي ، فان انطبق الشريعة الاسلامية يضى وجوبيا وبكافة آثاره سواء بالنسبة للزوجين او للابناء .

وهذا الوضع فيه تخريب للأسرة المسيحية وهدم لبيوت الزوجية ، ومجارة لكل نزوات البغضاء والكيد والانتقام ، كما ينطوي على افتئات صارخ من جانب طرف واحد على حقوق للطرف الآخر بل على مصير أفراد الأسرة جميعا ، مما يجافي أبسط مبادئ العدالة والقانون .

وغير مقبول منطقيا وعقلا في احوال تنازع الشرائع انه اذا اختلف زوجان مسيحيان في الملة او الطائفة تستبعد شريعتاهما المسيحية نهائيا ، وتطبق عليهما شريعة اخرى من ديانة لا يدينان بها على الاطلاق .

فضلا عن ان من شأن استمرار هذا الوضع غير المسساع الذي نجم عن فترة في تشريع متعجل غامض ، ايجاد التناقض بين موقف الدولة وموقف الكنيسة، وهو تناقض لا يريده أحد ولا مصلحة فيه لأحد .

### ( ٥ ) المساواة وتكافؤ الفرص

المساواة بين المواطنين في الوطن الواحد مبدا اساسي ، تحقيقا للعدالة وضمانا لوحدة الوطن . وقد أكدته الدستور المصري بأن المواطنين لدى القانون سواء « وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة » . كما أكد مسؤولية الدولة في هذا الصدد بالنص صراحة على انه « تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين » .

اما ان المواطنين الاقباط يقفون على قدم المساواة مع سائر ابناء مصر في اداء

الواجبات فهذا أمر مسلم به . وقد رفض القبط على مر الاجيال وفي اشد عصور الاستعمار الاجنبي اغراء ان يتمتعوا بأي استثناءات او امتيازات فيما يتعلق بالتكاليف العامة . وفي جميع مجالات الخدمة العامة اسهم الاقباط طوعية واختيارا وبسخاء وتفان واخلاص ، وبخاصة منذ بداية حركات التحرر والاستقلال في اوائل القرن العشرين .

لقد دفع مسيحيو مصر ضريبة الدم ، وهي أغلى وأقدس الواجبات الوطنية في ثورة الاستقلال الشعبية عام ١٩١٩ ، وكتبت اسماءهم بحروف من نور في وثائق الجهاد الوطني الذي رفع لواءه رائد الاستقلال الزعيم الخالد سعد زغلول ، وفي جميع الحروب التي حاربتها مصر دفاعا عن استقلالها وردا للعدوان كان الضباط والجنود الاقباط مع رفقاتهم في السلاح يبدلون الارواح ببسالة وسماع تحت رايات جيش مصر ، سواء في حرب عام ١٩٥٦ او عام ١٩٦٧ واخيرا في حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ العظيمة بقيادة قائد البلاد المظفر الرئيس انور السادات .

وعندما بدأت حركة التحرر الاقتصادي منذ اربعين عاما قدم الاقباط ثرواتهم وحلى نسائهم لتكون رؤوس اموال ودعائم المؤسسات المالية والتجارية المصرية ، تدعيميا للاقتصاد الوطني وتحريره من السيطرة الاجنبية . لمسا اعلنت ثورة ٢٣ يوليو - المبادئ الاشتراكية وتحديد الملكية الزراعية ، قدم الاقباط للدولة اطيافهم التي خضعت لقوانين اصلاح الزراعي ، اذعاناً للتكليف العام وذلك لصالح صغار الفلاحين وعلى نفس المنوال عندما صدرت تشريعات تأميم وسائل الانتاج .

اما اذا نظرنا الى كفة الحقوق في ميزان المساواة ، فاننا نعاين مع شديد الاسف اختلال الموازين ، فعلى مدى سنوات طويلة متصلة يعاني المواطنون المسيحيون من تخطيهم في الترقيات في سلك الوظائف العامة ، وفي القطاع العام ، واصبحت هذه ظاهرة عامة لا تحتل المجادلة ، ولم تجد للقضاء عليها كافة التصريحات باعلان النوايا الطيبة من جانب الجهات الرئاسية العليا ، ولا التطلمات والاحتجاجات من الاقباط افرادا وجماعات وعلى كافة المستويات الكنسية او الرسمية او الشعبية .

ومصادق الحقائق في هذا الصدد ظاهر للعيان بان تراجع الجهات الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع العام - احصاءاتها الوظيفية القيادية في فترة السنوات العشر الماضية مثلا وتستخلص اعداد ونوعيات الترقيات . فنجد بيقين ان نسبة الموظفين الاقباط في هذه الترقيات ضئيلة للغاية لا تتفق على الاطلاق مع مبدأ تكافؤ الفرص وكفاءتهم في السلم الوظيفي .

وقد بلغ الامر ان الموظفين الاقباط كادوا ينالون الترقية الا اذا اسعفتهم نسي آخر المطاف التشريعات الطارئة للرسوب الوظيفي ، لترفعهم من الحضيض قليلا او تسندهم في خطوتهم الاخيرة الى المعاش .

وكان من نتيجة التمييز وعدم تكافؤ الفرص ان هاجر للخارج كثيرون من الاقباط من نوابع ابناء الوطن علما وخبرة بفرض تأمين ارزاقهم وحرصا على مستقبل اولادهم حتى لا يضرسوا من الحصرم الذي اكله آباؤهم . ولا يخفى انه تربت على هذه الهجرة اضرار جسيمة لا بتفريق شمل العائلات فحسب ، بل باستنزاف العقليات والخبرات الجبارة من جسم الوطن ، وهو احوج ما يكون اليها في العصر الحاضر .

### ( ٦ ) تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية

ينمثل معنى الديمقراطية في ممارسة الشعب سلطة الحكم بواسطة الهيئات النيابية التي تعتبر مصرة عن الامة ناطقة بلسانها . وقولم الامة المصرية كان على مر الايام - ولا يزال - باتحاد عنصرها وبالمشاركة التامة في قضاياها المصرية ، وفي سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

ومند استقلال البلاد كانت مشاركة مصري الامة في الهيئات النيابية واضحة كل الوضوح وعنوانا وفخارا للوحدة الوطنية . كما كانت الانظمة الحربية تحرص كل الحرص على قيام واستمرار تلك المشاركة وخصوصا من جانب الاحزاب المستندة الى قواعد شعبية وجماهيرية عريضة تضم الملايين من ابناء مصر دون اي تمييز بينهم دينيا او مذهبيا .

ثم وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الجديد للدولة ، وهو يقوم على مبدأ تحالف قوى الشعب وعلى المؤسسات النيابية ، وذلك على الوجه الذي تضمنته الدساتير والمواثيق المتعاقبة وآخرها دستور ١٩٧١ . ولم يتخلف مسيحيو مصر عن ان يسهموا في بناء النظام الجديد والانتماء بالعضوية العاملة في التنظيمات المقررة واحدا بعد الآخر ، كما كان الاختيار يقع بالتعيين على بعض الاسماء البارزة من الاقباط في هذا المجال ، سواء على مستوى الوزراء او اللجان المركزية العليا في حكومات ما بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ .

اما في التنظيمات والهيئات النيابية فقد استلغت النظر ان عدد الاقباط فيها بلغ من القلة النادرة ما هو اقرب الى العدم . ففي مجلس الشعب المنتخب عام ١٩٧١ وعدد اعضائه بالانتخاب ٣٥٠ عضوا ( اضيف لهم عشرة اعضاء بالتعيين ) كان الاعداء الاقباط اقل من عدد اصابع اليد الواحدة . اما في مجلس الشعب المنتخب في ١٩٧٦ فم ينجح احد من الاقباط على الاطلاق في الانتخابات . وعلى نفس هذه الضالة او العدم تقريبا نجد عددهم في المجالس المحلية والشعبية بالمحافظات والمدن في جميع انحاء القطر المصري .

وتلك ظاهرة غير طبيعية في تاريخ مصر القومي ، وليس باستطاعتنا تقصي الحقائق لكي نصل الى معرفة التباينات والدواعي التي ادت الى ذلك ، وخافيا

اكثر من ظاهرها ، ولكننا نجاهر بكل صدق وصراحة بكلمتين خالستين لوجه الله والوطن :

الكلمة الاولى : انه لا يمكن ان تكون نسبة الاقباط في التمثيل النيابي ضئيلة بهذا المقدار في عهد ما بعد ثورة يوليو وبلغت حد العدم فسي انتخابات اكتوبر ١٩٧٦ ، بينما كانت مشاركة الاقباط قبلها منذ عهد ثورة الاستقلال الخالدة سنة ١٩١٩ مشاركة كبيرة وناجحة نالت استحسان اجماع الامة المصرية طوال نصف قرن من الزمان واصحاب المحافل الدولية في العالم اجمع كواقع حقيقى لاتحاد مصري الامة .

الكلمة الثانية : انه لا يمكن ان يكون هذا الوضع طبيعيا على الاطلاق ، بملاحظة ان عدد الاقباط في مصر حاليا يزيد على سبعة ملايين .

### ( ٧ ) الاتجاهات الدينية المتطرفة

الدين لله والوطن للجميع ، وان كل اتجاه ينحرف عن هذا الشعار الذهبي يكون انحرافا عن الديانة الحقبة الى التعصب المقيت ، وخيانة للوطنية الصادقة ابتغاء الاستعلاء على الناس لتحقيق المآرب الشخصية وانشاء مراكز قوى مهيمنة في داخل الدولة . واطهر ما في مثل هذه الاتجاهات انها تعتمد على المظهريات الدينية الزائفة في خداع عامة الناس البسطاء استغلالا للمشاعر الدينية . كما تسبب في النهاية الحرج الشديد للمسؤولين والقادرة .

\*\*\*

### قرارات المؤتمر

اولا : حرية العقيدة :

نطالب بتوفير كافة ضماناتها بالنسبة للمسيحيين ، والغاء جميع الاوضاع والتوجيهات والتعليمات الحكومية والفتاوى التي تقيد هذه الحرية المقدسة ، خصوصا بالنسبة لمودة المسيحي الى ديانته الأصلية ، مما يوصف وصفا خاطئا من قبيل الردة عن الاسلام .

ثانيا : حرية العبادة :

نطالب بالغاء القيود العتيقة والقرار الاداري السابق صدوره من وكيل وزارة الداخلية في عهد الطغيان بشروطه العشرة التعسفية المقيدة لبناء الكنائس ، كما نشاهد اجهزة الامن في الدولة ان تقوم بدورها الواجب بصورة رادعة حازمة لحماية لممارسة الشعائر الدينية فسي الكنائس ، وبخاصة في القرى ، سواء في نطاق الامن الوقائي او نسي نطاق ضبط وادانة العدوان والابتداء :

ثالثا : تطبيق الشرع الاسلامي فيما ينادي به غلاة الدعوة الاسلامية والنيارات المتطرفة الغربية على المجتمع المصري الاصيل - نعلن عدم قبول تطبيقها على المسيحيين في مصر ، كما ونعتبر ان اي محاولة قبيحة هذا الشأن للالزام الجبري تحت ستار التشريع او القوانين الجزائية انها تنطوي على اكرام المسيحيين على عقيدة اخرى مما يجافي مجانفة صارخة اقدس حقوق الانسان في حرية العقيدة .

رابعا : تشريعات الاحوال الشخصية :

نطالب بسرعة اصدار التعديل التشريعي اللازم للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بما يقرر صراحة وجوب تطبيق شريعة العقد الذي انعقد بين زوجين مسيحيين - على كافة آثار الزوجية بما فيها حضانة الاولاد ، دون اعتداد بتغيير الدين أو الملة بعد العقد ، وذلك حماية للأسرة وقضاء على التلاعب بالاديان .

خامسا : عدم تكافؤ الفرص :

نطالب بتشكيل لجنة رسمية عليا للوحدة الوطنية تتوفر لها مقومات الحيدة واوسع سلطات التحقيق ، وذلك لتقصي الحقائق فسي الشكاوى بخصوص عدم المساواة فسي التعيينات والترقيات في الوظائف الحكومية والقطاع العام ، توطئة لاصدار القرارات الادارية لتصويب الاوضاع واعطاء كل ذي حق حقه ، وكذلك لوضع قواعد واضحة وضوابط دقيقة تضمن عدم اتباع الهوى والمحابة ولتكون التعيين والترقية على اساس تقديرات النجاح وتقارير التفتيش الدورية ، ومواخاة الجهات الوظيفية الرئاسية التي تنحرف عن القواعد والضوابط بكل حزم لضمان المساواة وحرصا على الصالح العام .

سادسا : تمثيل المسيحيين في الهيئات النيابية :

نطالب بمعالجة الامر على النحو الذي يكفل تحقيق تمثيلهم في مجلس الشعب والمجالس المحلية والشعبية تمثيلا حقيقيا لا رمزيا ، وليكون متفقا مع الاحضاء الواقعي للمواطنين ومحققا للوحدة الوطنية بسين عنصرى الامة .

سابعا : الاتجاهات الدينية المتطرفة :

نطالب بتدخل الجهات الحكومية المختصة في الدولة للقضاء على تلك الاتجاهات بكل حزم حفاظا على الوحدة القومية ، وان تتخذ الإدارات الجامعية ما يلزم من التدابير لتتقية الاوساط الجامعية من الشوائب الدخيلة بحيث تخصص الجامعات لتلقي العلم خالصا كما هو الحال في كافة جامعات دول العالم المتحضرة .

## ثامنا : حرية النشر

نطالب برفع الرقابة الرسمية او المقننة عن المؤلفات والمنشورات المسيحية ، ووضع حد للكتابات الاحادية والكتابات التي تتضمن التعريض بالدين المسيحي وعقائده وتضمين مناهج الدراسات التاريخية والادبية والحضارية في مراحل التعليم المختلفة وفي الجامعات ، ما يتعلق بالمرحلة المسيحية في تاريخ مصر الممتدة على مدى ستة قرون كاملة قبل الفتح الاسلامي .

## ( ٨ ) حرية النشر

في الوقت الذي اشتدت فيه ضراوة التعريض بالعقيدة المسيحية بمختلف وسائل النشر والاعلام تواجه النشر المسيحي بالكتب والدوريات صعوبات جمة متكررة دون مبرر حظر الطبع ومصادرة بعض الكتب والمؤلفات المسيحية المحضة والمتعلقة بالتاريخ المسيحي ومن جهة أخرى اسقطت تماما من كتب ومناهج تدريس التاريخ المصري حقبة كاملة امتدت ستمائة سنة وهي المرحلة التي كانت فيها مصر مسيحية من منتصف القرن الميلادي الاول الى منتصف القرن السابع حين حدث الفتح الاسلامي .

## التوصيات التنفيذية

وفي ضوء ما تقدم وتوصلا للاستجابة للمطالب والقرارات سالفه الذكر ، ولتدعيم المحبة والسلام والوحدة الوطنية ، وتوطيد الالة واتحاد عصري الامة ، وابتغاء صالح مصر أولا وآخرا ، صالح مصر دائما ابدا ، صالح مصر جهادا ومجدا .  
نوصي بنفس واحدة وفكر خال من شر الدافع ، وبسروح السلام الكامل وبالامانة الخالصة امام الله والناس - بما ياتي :

١ - المناداة بصوم انقطاعي في الكنيسة لثلاثة ايام من ٣١ يناير الى ٢ فبراير ١٩٧٧ لرفع التفرعات والقداصات الى الله صانع الخيرات لكي ينعم على شعبه بوحدانية القلب وعلى الوطن بالسلام والطمانينة وعلى قادة البلاد بالحكمة والتوفيق والرشاد لتحرير كل شبر من ارض مصر ولتدعيم عهد الحرية باسعاد كافة ابناء الوطن الواحد الخالد ، تميميا للوعد الالهي الصادق « مبارك شعبي مصر » .

٢ - رفع هذه القرارات والتوصيات الى قداسة البابا المعظم الانبسا شنودة الثالث بابا الاسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية والرئيس الاعلى للمجمع القدس وللمجلس الكنائس المسيحية في مصر ، لاتخاذ ما يراه مناسباً تحقيقاً للمطالب القبطية .

٣ - تقديم نسخة من هذه القرارات والتوصيات الى رئيس الجمهورية

والسيد رئيس الحكومة والسيد امين عام الاتحاد الاشتراكي والسيد  
رئيس مجلس الشعب للعمل على تحقيق رغبات أبناء الشعب القبطي  
بالوسائل الدستورية والقانونية الواجبة سواء من جانب السلطة  
التشريعية او السلطة التنفيذية في الدولة .

٤ - اعتبار المؤتمر في حالة انعقاد مستمر لمتابعة ما يتم في مجال تنفيذ فقراته  
وتوصياته بالنسبة لجميع المسائل القبطية العامة .  
ولربنا المجد دائما ابديا آمين ...



## ج - في المسألة الديمقراطية

١ - دستور ١٩٧١

استفتي عليه وصدر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ .

المادة ٥ : الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية ، وهو اداة هذا التحالف في تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطني فسي مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطني الى اهدافه الرسومة ويؤكد الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسي الذي تباشر تنظيماته بين الجماهير ، وفي مختلف الاجهزة التي تضطلع بمسؤوليات العمل الوطني .

وبين النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة ، وضمانات ممارسة نشاطه بالاسلوب الديمقراطي ، على ان يمثل العمال والفلاحون في هذه التنظيمات بنسبة خمسين في المائة على الاقل .

المادة ٧٣ : رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان نادية دورها في العمل الوطني .

المادة ٧٤ : لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن ، او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها الدستوري ، ان يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذته من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاها .

المادة ٧٦ : يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ويعرض التشريع على المواطنين لاستفتائهم فيه . ( الحكم ذاته الوارد بالمادة ١٠٢ من دستور ١٩٦٤ ) .

المادة ٧٧ : مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة .

المادة ٨٤ : في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية او عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب .

المادة ٨٦ : يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، كما يمارس الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية . وذلك كله على الوجه المبين في الدستور .

المادة ٨٧ : ... ويجوز لرئيس الجمهورية ان يعين في مجلس الشعب عددا لا يزيد على عشرة .

المادة ٩٢ : مدة مجلس الشعب خمس سنوات مبلادة من تاريخ اول اجتماع له .

المادة ١٠٨ : لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه ان يصدر قرارات لها قوة القانون .

المادة ١١٢ : لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين أو الاعتراض عليها .  
المادة ١١٣ : ... وإذا رد القانون ) .. الى المجلس واقره بأغلبية الثلثي أعضائه اعتبر قانونا واصدر .

- المادة ١١٤ : ... ولا يجوز لمجلس الشعب ان يعدل مشروع الموازنة الا بموافقة الحكومة .

المادة ١١٨ : ... كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب .

المادة ١٢٦ : الوزراء مسئولون امام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ، وكل مدير مسئول عن اعمال وزارته ... ويكون سحب الثقة بأغلبية اعضاء المجلس .

المادة ١٢٧ : لمجلس الشعب بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس . ولا يجوز أن يصدر هذا القرار الا بعد استجواب موجه الى الحكومة وبعد ثلاثة ايام عى الاقل من تقديم الطلب . وفي حالة تقرير المسئولية بعد المجلس تقريراً يرفعه الى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى اليه من رأي في هذا الشأن واسبابه . ولرئيس الجمهورية ان يرد التقرير الى المجلس خلال عشرة ايام ، فإذا عاد المجلس الى قراره من جديد ، جاز لرئيس الجمهورية ان يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي .

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعبر المجلس منحلا ، والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة .

المادة ١٣٢ : يلتقي رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب بيانا يتضمن السياسة العامة للدولة .

المادة ١٣٣ : يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب ، برنامج الوزارة .

المادة ١٣٦ : لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء شعبي . ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما ، فاذا اقرت الاغلبية المطلقة لعدد من اعطوا اصواتهم الحل ، اصدر رئيس الجمهورية قرارا به .

المادة ١٣٧ : يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .

المادة ١٣٨ : يضع رئيس الجمهورية صرح رئيس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها .

المادة ١٤٢ : لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ، تكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء .

المادة ١٤٧ : اذا حلت في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز لرئيس الجمهورية ان يصدر في شأنها قرارات تكون قوة في القانون .

المادة ١٤٨ : يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ .

المادة ١٥٢ : لرئيس الجمهورية ان يستغني الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

المادة ١٥٣ : الحكومة هي الهيئة التنفيذية والادارية العليا للدولة ، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونواب الوزراء ونوابهم .

المادة ١٥٦ : يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

( ا ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة ، والاشراف على تنفيذها .

( ب ) توجيه وتنسيق اعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

( ج ) اصدار القرارات الادارية والتنفيذية .

المادة ١٧١ : ينظم القانون ترتيب محاكم امن الدولة ، وبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها .

المادة ١٧٣ : يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس اعلى يرأسه رئيس الجمهورية .

المادة ١٧٥ : تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كل على الوجه المبين في القانون .

المادة ١٩٢ : تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر  
بإنشائها وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

## ٢ - قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢

### بشأن حماية الوحدة الوطنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - حماية الوحدة الوطنية واجب كل مواطن ، وعلى جميع مؤسسات  
الدولة والمنظمات الجماهيرية العمل على دعمها وصيانتها .

ويقصد بالوحدة الوطنية في تطبيق احكام هذا القانون ، الوحدة القائمة على  
احترام نظام الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور وعلى وجه  
الخصوص :

( أ ) تحالف قوى الشعب العاملة .

( ب ) تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات العامة .

( ج ) حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الآخرين او المقومات  
الاساسية للمجتمع .

( د ) سيادة القانون .

وتقوم الوحدة الوطنية على اساس اعطاء الاولوية دائماً لاهداف النضال  
الوطني والتحرري وعلى افضلية المصالح القومية الشاملة على المصالح الخاصة لكل  
قوة أو طائفة أو فئة اجتماعية .

مادة ٢ - الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الوحيد المعبر عن  
تحالف قوى الشعب العاملة .

وهو يكفل اوسع مدى للمناقشة الحرة داخل تشكيلاته ، والتنظيمات  
الجماهيرية المرتبطة به .

ولا يجوز انشاء تنظيمات سياسية خارج الاتحاد الاشتراكي العربي او  
منظمات جماهيرية أخرى خارج المنظمات الجماهيرية التي تشكل طبقاً للقانون .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس كل من انشا أو نظم أو ادار جمعية أو هيئة أو  
منظمة أو جماعة على خلاف حكم المادة السابقة . ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على  
سنة كل من انضم الى إحدى هذه الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو الجماعات  
أو اشترك فيها ، ويعفى من العقوبة كل من بادر بإبلاغ السلطات المختصة عن وجود  
جمعيات أو هيئات أو منظمات أو جماعات منشأة على خلاف ما تقدم اذا تم الإبلاغ

قبل بدء التحقيق ، ويجوز للمحكمة الاعفاء من العقوبة اذا تم الإبلاغ بمسبب بدء التحقيق ، ويمكن من الكشف عن مرتكبي الجريمة الآخرين .

وتقضي المحكمة في جميع الاحوال عند الحكم بالادانة بحسب الجرميات او الهيئات او المنظمات او الجماعات المذكورة واغلاق امكنتها ومصادرة الاموال والامتنعة والادوات والاوراق الخاصة بها او المدة لاستعمالها .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس كل من عرض الوحدة الوطنية للخطر بان لجأ الى العنف او التهديد او أية وسيلة أخرى غير مشروعة لمناهضة السياسة العامة المعلنة للدولة او للتأثير على مؤسساتها السياسية والدستورية في اتخاذ قرار بشأنها .

مادة ٥ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تتجاوز مائتي جنيه كل من اذاع عمدا اخبارا او بيانات او اشاعات كاذبة او مغرضة بقصد الاضرار بالوحدة الوطنية بين قوى تحالف الشعب او بين طوائفه .

وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه اذا وقعت الجريمة في زمن الحرب ، فاذا اتخلت هذه الازداه صورة دعائية مثيرة موجهة للمسكرين في زمن الحرب كانت العقوبة الاشغال المؤقتة .

مادة ٦ - يعاقب بالحبس كل من حرض باحدى وسائل العلانية المنصوص عنها في المادة ١٧١ عقوبات على بغض فئة من فئات قوى التحالف او طائفة من الناس او على الازدراء بها او اثاره الفتنة بينها ، اذا كان من شأن هذا التحريض الاضرار بالوحدة الوطنية .

مادة ٧ - تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن اذا ارتكبت الجرائم المبينة بالمواد ٣ و ٤ و ٦ من هذا القانون بناء على تخاير مع دولة اجنبية .  
وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة اذا ارتكبت بناء على تخاير مع دولة معادية .

مادة ٨ - لا تفل احكام هذا القانون باية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات او أي قانون آخر .

مادة ٩ - لا ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على طلب كتابي من وزير العدل ويجوز للنائب العامة احوالة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الى محاكم امن الدولة المختصة .

مادة ١٠ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
ويبصر هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٣٩٢ ( ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٢ )

انور السادات

### ٣ - نص قانون حماية أمن الوطن والوطنين

● مادة ١ : حرية تكوين الاحزاب مكفولة طبقا لما ينص عليه القانون الخاص  
بانشاء الاحزاب حال صدوره من السلطة التشريعية .

● مادة ٢ : التنظيمات المعادية لنظام المجتمع او ذات الطابع العسكري محظورة  
طبقا للدستور ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة او المؤبدة كل من شارك فيها او دعا  
الى انشائها .

● مادة ٣ : الملكية العامة ملك للشعب والملكية التعاونية والملكية الخاصة  
مصونة طبقا للدستور ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من تجمهر بقصد تخريب  
او اتلاف الاملاك العامة او التعاونية او الخاصة وتطبق نفس العقوبة على المحرضين  
والمشجعين .

● مادة ٤ - اداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفق : للقانون ومن فجع  
الضرائب كلية من الفلاحين الذين يملكون ثلاثة اقدنة فأقل وعنى الدخول التسي  
لا تعدى ٥٠٠ جنيه في السنة .

● مادة ٥ : على كل مواطن ان يتقدم ببيان ما لديه مسن ثروة مهما تنوعت  
واينما تكون هو وزوجته واولاده القصر في خلال ثلاثة شهور من صدور هذا القانون  
وتدرج في بطاقة ضريبة لكل مواطن ويعاقب كل من يقدم بيانات غير صحيحة عن  
ثروته او يتهرب من اداء الضرائب والتكاليف العامة بالاشغال الشاقة المؤقتة .  
وتعتبر جريمة التهرب من اداء الضرائب أو تقديم بيانات غير صحيحة عن الثروة  
جريمة مخلة بالشرف والامانة تحرم من ثبت عليه تولسي المناصب العامة وتفقد  
الثقة والاعتبار .

● مادة ٦ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر او شارك في تجمهر  
يؤدي الى اثاره الجماهير بدعوتهم الى تعطيل تنفيذ القوانين والواضح بهدف التأثير  
على ممارسة السلطات الدستورية لاعمالها او منزع الهيئات الحكومية او مؤسسات  
القطاع العام او الخاص او معاهد العلم من ممارسه عملها باستعمال القوة او التهديد  
باستعمالها . وتطبق نفس العقوبة على مدبري التجمهر . ولو لم يكونوا مشتركين  
فيه وعلى المحرضين والمشجعين .

● مادة ٧ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة العاملون الذين يضررون من عملهم  
عمدا متفقين في ذلك او مبتغين تحقيق غرض مشترك اذا كان من شان هذا الاضراب  
تهديد الاقتصاد القومي .

● مادة ٨ : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من دبر او شارك في تجمهر او  
امتناع من شانه ان يعرض السلم العام للخطر .

● مادة ٩ : يلغى كل ما يخالف ذلك من احكام .

● مادة ١٠ : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره .

● مادة ١١ : يطرح هذا القرار بقانون امعلا المادة ٧٤ من الدستور عىلى الاستفتاء الشعبى خلال اسبوع من تاريخ نشره وهى انسا اوقعه امام الشعب وبخضوره .

رئيس الجمهورية  
قانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧  
صدر فى مجلس الشعب بتاريخ ١٩٧٧/٢/٣  
واقره استفتاء ١٩٧٧/٢/١٠

#### ٤ - قانون النجبة الداخلية والسلام الاجتماعى

يتالف مشروع القانون من ١٣ مادة حظرت المادة الاولى منه اية دعوة يكون هدفها مناهضة المبادئ التى قامت عليها ثورة ٢٣ تموز او الترويج لمذاهب هدفها مناهضة النظام الاشتراكى الديمقراطى .

وتنص المادة الثانية على انه لا يجوز تولي الوظائف العليا التى تقوم على التوجيه والقيادة فى الدولة او القطاع العام او الوظائف ذات التأثير فى الراى العام ومناصب الاعضاء المعينين فى مجالس ادارات الهيئات والشركات العامة والمؤسسات الصحافية لكل من ثبت فى التحقيق الذى يجريه المدعى العام الاشتراكى انه يدعو او يشترك فى الدعوة الى مذاهب تنطوي على اخطار للشرائع السماوية او تتنافى مع احكامها ، وتضيف المادة الثانية انه على المدعى الاشتراكى ان يتقدم بتقريره الى رئيس الوزراء او المجلس الاعلى للصحافة على حسب الاحوال ، لطلب نقل من ينطبق عليهم حكم الفقرة السابقة الى وظائف لا يدخل فى اختصاصها التوجيه والقيادة او التأثير فى الراى العام .

وتنص المادة الثالثة التى تمت الموافقة عليها على عدم قبول من يدعو او يشترك فى الدعوة الى مذاهب تنكر الشرائع السماوية فى عضوية مجالس ادارات النقابات العمالية والمهنية والاتحادات والمجالس المحلية والجمعيات التعاونية .

وتحظر المادة الرابعة الانتماء الى الاحزاب السياسية او ممارسة اى نشاط سياسى على كل من تسبب فى افساد الحياة السياسية قبل قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ سواء كان ذلك بالاشتراك فى تقلد المناصب الوزارية منتعيا الى الاحزاب السياسية التى كانت بالحكم قبل ١٩٥٢ او بالاشتراك فى قيادة الاحزاب وادارتها فيما عدا الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى ( حزب مصر الفتاة ) .

وتشير المادة الخامسة الى ان الحظر المنصوص عليه فى المادة السابقة يسرى على من حكم بادانته من محكمة الثورة فى الجناية رقم واحد سنة ١٩٧١ الخاصة بمن شكلوا مراكز قوى بعد ثورة ٢٣ تموز . كما يسرى الحظر على من حكم بادانته فى احدى الجرائم المتعلقة بالساس بطريقة غير مشروعة بالحريسات الشخصية للمواطنين والتعدي على حياتهم الخاصة او ابدانهم بدنيا او معنويا .

ويسرى كذلك على من حكم بادانته فى احدى جرائم الاخلال بالوحدة الوطنية

والسلام الاجتماعي ومن حكم بادانته في احدى الجرائم المفرة بامن الحكومة مسن الخارج او الداخل ، وذلك كله ما لم يكن المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره .

واجازت المادة السادسة ، للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ان تصدر قرارا بحرمان اي شخص من الانتماء الى الاحزاب السياسية وممارسة اي نشاط سياسي اذا ثبت لها بالتحقيق الذي يجريه المدعي الاشتراكي انه اتى افعلالا من شأنها افساد الحياة السياسية في البلاد او تعريض الوحدة الوطنية او السلام الاجتماعي للخطر .

وتقول المادة السابعة ان احكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة لا تسري على من يصدر بشأنهم قرار بالعمو او بالاستثناء من رئيس الجمهورية وذلك بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

واكدت المادة الثامنة ملكية الشعب للصحافة وحرية النشر في حدود احكام القوانين المنظمة للصحافة والنشر واحكام ميثاق الشرف الصحافي .

وتناولت المادة التاسعة العقوبات الخاصة بالجنح التي تقع بواسطة الصحافي على ما ينشره او يذيعه اي مصري في الخارج اذا كان من شأنه المساس بالمصالح القومية العليا للبلاد او افساد الحياة السياسية او تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي للخطر .

واشارت المادة العاشرة الى انه اذا ثبت خروج احد الاحزاب او بعض قياداته على مبادئ النظام الاشتراكي الديمقراطي او قيم المجتمع الروحية والدينية وارثكابه ، او بعض قياداته افعلالا تهدد السلام الاجتماعي او الوحدة الوطنية ، او اذا قبل في عضويته اي شخص ممن تنطبق عليهم احكام المواد السابقة ان يوقف عن العمل لمقتضيات المصلحة القومية العليا .

وتحدثت المادة الحادية عشرة عن مسؤولية المدعي العام الاشتراكي لتأمين سلام المجتمع ونظامه الاساسي وخولت للمادة الثانية عشرة المدعي الاشتراكي حق اخطار مجلس الشعب بما يتخذ من اجراءات طبقا لاحكام القانون خلال سبعة ايام من تاريخ اخلاها ، على ان يقدم تقريرا بما تم بشأن هذه الاجراءات وبما يكون قد صدر متعلقا بها من قرارات .

واشارت المادة الثالثة عشرة الى ان كل من يخالف احكام المواد ٤ و ٥ و ٦ و ١٠ من هذا القانون يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد عن ثلاثة الاف جنيه .

ونصت المادة الرابعة عشرة على ان يلقى كل نص يخالف احكام هذا القانون . كما نصت المادة الخامسة عشرة والاخرة على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

**اللجنة التشريعية بمجلس الشعب**

١٩٧٨/٥/٢١



المصادر

أ - مؤلفات

ب - وثائق

ج - صحف يومية ومجلات ودوريات

## ١- مؤلفات

- ١- ابراهيم ، سعد الدين  
كيسنجر وصراع الشرق الاوسط - دار الطليعة بيروت - ١٩٧٥
- ٢- الاخضر ، العفيف  
الثورة الالمانية ١٩١٨ - ١٩١٩ - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٣
- ٣- اسكندر ، أمير  
صراع اليمن واليسار في الثقافة المصرية - دار ايسن خلدون - بيروت  
١٩٧٨
- ٤- البشري ، طارق  
- الحركة السياسية في مصر ( ١٩٤٥ - ١٩٥٢ )  
الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٢  
- الديموقراطية والناصرية  
دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥
- ٥- بيرك ، جاك Jacques BERQUE  
عالم عربي ARABIES  
ستوك Stock  
باريس ٧٨ Paris 1978.
- ٦- نابت ، احمد  
مصر بين التنمية والتسوية  
دار الفكر الجديد - بيروت ١٩٧٦
- ٧- ثيري ديزجاردان Thierry DESJARDIN  
البارود والسلطة La Poudre et le Pouvoir  
فرناند ناثان Fernand Nathan  
باريس ١٩٧٧ Paris 1977.
- ٨- الجريتي ، علي  
- خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للمياسات الاقتصادية في مصر  
١٩٥٢ - ١٩٧٧ - القاهرة ١٩٧٨
- ٩- الحافظ ، ياسين  
اللامقلانية في السياسة ، دار الطليعة - بيروت ١٩٧٥
- ١٠- حمدان ، كمال ( وآخرون )  
الدول الكبرى والصراع العربي الاسرائيلي  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٦

- ١١ - حمروش ، احمد  
قصة ثورة يوليو  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤
- ١٢ - ربيع ، حامد  
- الحرب النفسية في المنطقة العربية  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤  
- سلاح البترول والصراع العربي الاسرائيلي  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٤
- ١٣ - رمضان ، عبد العظيم  
- تطور الحركة الوطنية في مصر ( ١٩١٨ - ١٩٣٦ )  
دار الكتاب العربي - القاهرة ١٩٦٨  
- عبد الناصر وازمة مارس ١٩٥٤  
دار روز اليوسف - القاهرة ١٩٧٦
- ١٤ - السادات ، انور  
- البحث عن الذات  
الكتاب المصري الحديث - القاهرة ١٩٧٨  
- برنامج العمل الوطني  
الهيئة العامة للطباعة الاميرية - القاهرة ١٩٧١
- ١٥ - السعيد ، رفعت  
- حسن البنا : متى ، كيف ، ولماذا ؟  
مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٨  
- اوراق ناصرية في ملف سري للغاية  
دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٥  
- اليسار المصري وقضية فلسطين  
دار الفارابي - بيروت ١٩٧٥
- ١٦ - سويد ، محمود  
الصراع على ارض التسوية الاسرائيلية  
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨
- ١٧ - سيف الدولة ، عصمت  
- هل كان عبد الناصر دكتاتوراً ؟  
دار المسيرة - بيروت ١٩٧٧  
- الاحزاب ومشكلة الديموقراطية في مصر  
دار المسيرة - بيروت ١٩٧٧
- ١٨ - شاكر ، ط. ث ( الاسم المستعار لميشيل كامل - باذن منه )  
قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية  
دار الفارابي - بيروت ١٩٧١

- ١٩ - شكري ، غالي  
النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث  
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٨
- ٢٠ - صايغ ، أنيس  
الفكرة العربية في مصر  
بيروت ١٩٥٩ ( مطبعة هيكال الغريب )
- ٢١ - طارق  
- مسيرة السادات من سالزبورغ حتى الكنيست  
مكان النشر غير مثبت - ١٩٧٧
- ٢٢ - عامر ، انور  
حكم عبد الناصر - النظرية والتطبيق  
المكتبة النموذجية - القاهرة ١٩٧١
- ٢٣ - عبد الحكيم ، طاهر  
- خطوة خطوة من العدوان الى الردة  
بغداد ١٩٧٦ ( مطابع جريدة الثورة العراقية )  
- حول حرب تشرين والتسوية الاميركية  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٦
- كارتر والتسوية في الشرق الاوسط  
دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٧
- ٢٤ - عبد الملك ، أنسور  
- الجدلية الاجتماعية  
لوسوي - باريس ١٩٧٢
- المجتمع المصري والجيش  
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤
- ٢٥ - العظم ، صادق جلال  
- نقد الفكر الديني  
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤
- سياسة كارتر ومنظرو الحقبة السعودية  
دار الطليعة - بيروت ١٩٧٧
- ٢٦ - العقاد ، عباس محمود  
عقري الاصلاح محمد عبده  
القاهرة ١٩٦٢
- ٢٧ - عوض ، لويس  
تاريخ الفكر المصري الحديث  
دار الهلال - القاهرة ١٩٦٩

- ٢٨ - عيسى ، صلاح  
الثروة العربية  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢
- ٢٩ - فرح ، الياس  
٦ تشرين الاول بين التسوية والتحرير  
دار الطليعة بيروت ١٩٧٤
- ٣٠ - فرحات ، البير  
مصر في ظل السادات ( ١٩٧٠ - ١٩٧٧ )  
دار الفارابي - بيروت ١٩٧٨
- ٣١ - قرقوط ، ذوقان  
تطور الفكرة العربية في مصر  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٧٢
- ٣٢ - مرسى ، فؤاد  
هذا الانفتاح الاقتصادي  
دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٦
- ٣٣ - مطر ، فؤاد  
أين أصبح عبد الناصر في جمهورية السادات  
دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧٢
- ٣٤ - موسى ، سلامة  
تربية سلامة موسى  
مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٥٨
- ٣٥ - هيكل ، محمد حسنين  
الطريق الى رمضان  
دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧٥

## ب - وثائق

- ١ - المضبطة الرسمية لاجلسات مجلس الشعب ( البرلمان ) - السنوات ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ .
- ٢ - الانتفاضة الطلابية في مصر ( بيانات الحركة )  
دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٢
- ٣ - الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة في مصر  
دار ابن خلدون - بيروت - تاريخ النشر غير مثبت
- ٤ - الندوة الدولية لحرب اكتوبر  
ادارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة - القاهرة ١٩٧٦
- ٥ - قوانين الطوارئ وامن الدولة والحراسات  
جمع مصطفى كامل منيب الحامي  
دار الفكر العربي - القاهرة ١٩٧٣
- ٦ - الديموقراطية والحريات الاكاديمية في الجامعات المصرية  
نشرة عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي  
مكتب الادباء والفنانين - مطبوعات الحزب - القاهرة ١٩٧٨
- ٧ - البرنامج السياسي للحزب الوطني التقدمي الوحدوي  
دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٨
- ٨ - ودنا على الحكومة  
مطبوعات جريدة « الاهالي » المصرية - القاهرة ١٩٧٨
- ٩ - لماذا نعارض الحكومة ؟  
خالد محيي الدين وآخرون - مطبوعات حزب التجمع - القاهرة ١٩٧٧
- ١٠ - محاكمات الثورة - الكتاب الاول - القاهرة ١٩٥٤
- ١١ - ملف عبد الناصر بين اليسار وتوفيق الحكيم  
دار القضاء - بيروت ١٩٧٥

## ج - صحف يومية ومجلات ودوريات

المصرية	١ - الاهرام
المصرية	٢ - الاخبار
المصرية	٣ - اخبار اليوم
المصرية	٤ - الجمهورية
المصرية	٥ - الاهالي
اللبانية	٦ - المحرر
اللبانية	٧ - النهار
اللبانية	٨ - السفير
العراقية	٩ - الثورة
السورية	١٠ - تشرين
الهندية	١١ - الشرق الاوسط
البريطانية	١٢ - الديلي ميرور
المصرية	١٣ - المصري
المصرية	١٤ - الوقائع
المصرية	١٥ - روز اليوسف
المصرية	١٦ - المجلة الاقتصادية
المصرية	١٧ - مصر المعاصرة
اللبانية	١٨ - البلاغ
اللبانية	١٩ - الكفاح العربي
الهندية	٢٠ - الدستور
الباريسية	٢١ - الوطن العربي
اللبانية	٢٢ - الحرية
البيروتية	٢٣ - كتابات مصرية
المصرية	٢٤ - الشباب
المصرية	٢٥ - الطليعة
الفرنسية	٢٦ - لوموند دبلوماسيك
البيروتية	٢٧ - الكتاب الفلسطيني
الباريسية	٢٨ - المستقبل
اللبانية	٢٩ - دراسات عربية
العراقية	٣٠ - الف باء
الباريسية	٣١ - النهار العربي والدولي
البيروتية	٣٢ - الشيومي المصري

البارسية	٣٣ - اليسار العربي
اليوروبية	٣٤ - التضامن
( غربية )	٣٥ - أوراق ديموقراطية
( شرقية )	٣٦ - الانتفاضة
( سرية )	٣٧ - الانتصار
العراقية	٣٨ - الثقافة
٣٩ - النشرة السنوية للشرق الأوسط ١٩٧٧ دائرة الأبحاث في	
الايكونومست - للنشر	



## الفهرس

### صفحة

٥	اهداء
٦	شكر وتقدير
٧	مدخل الى سوسيولوجيا الثورة المضادة
	<b>القسم الاول :</b>
٢٩	« الرقابة الابجدية » من الهزيمة الى الحرب
٣٠	الفصل الاول : في البدء كان الانقلاب
٥٨	الفصل الثاني : الاحتواء والمواجهة
	الفصل الثالث : من اوراق الخطوة الاولى نحو
١٣٠	ثورة ثقافية شاملة
١٥٤	الفصل الرابع : الحرب البديلة
	<b>القسم الثاني :</b>
١٨٩	اتفاقية سيناء نقطة التحول الاستراتيجية
١٩٠	الفصل الاول : من يلني - باسم مصر - اتفاقية سيناء ؟
٢٠٦	الفصل الثاني : راسمالية فيغير اوانها
٢٤٣	الفصل الثالث : الشارع - اليسار
٢٦٤	الفصل الرابع : نحو برنامج للعمل الوطني

### القسم الثالث :

٢٨٩	<b>الثورة المضادة تواجه « المازق »</b>
٢٩٠	<b>الفصل الاول :</b> اليمين الديني يشهر السلاح
٣٢٧	<b>الفصل الثاني :</b> الثورة المعاقة او يناير المستمر
	<b>الفصل الثالث :</b> الديمقراطية بين الثورة الناقصة
٣٦٢	والثورة المضادة
٤٢٧	<b>الفصل الرابع :</b> دكتاتورية العبور الى الصلح المنفرد
٤٥٧	خاتمة : في سوسيولوجيا الثورة الثقافية
٤٨٣	وثائق
٥١٥	المصادر

## كشاف الأعلام

إعداد : عل ابراهيم

الأسماء العربية مفهرسة حسب الاسم الأول ،  
والأسماء الأجنبية مفهرسة حسب اسم العائلة ،  
فيما عدا الأسماء ، التي تستند شهرتها إلى الاسم  
الأول .

أحمد أبو إسحاق / ٢٠٣ / ٣٤١	ابراهيم اصلان / ١٣١
الشير أحمد إسحاق / ٩٧ / ١٦١ / ١٦٧	ابراهيم الروماني / ١٣٣
٢٥٧ / ١٧٣	ابراهيم باها / ٤٦٣ / ٤٦٤ / ٤٦٥ / ٤٧١ / ٤٨٠
أحمد الخبيسي / ١٣٧	ابراهيم حلمي عبد الرحمن / ٢١٧
أحمد جواد الدين / ١٤١ / ١٥١ / ٣٣١ / ٤٠٣	ابراهيم عامر / ٤٠٦
أحمد حسين / ٣٠٦ / ٣٠٧ / ٤٢٠	ابراهيم قصي / ١٣١
أحمد حروفي / ١٩٣ / ١٩٦ / ١٩٧	ابراهيم منصور / ١٣١ / ١٣٧ / ١٤٥ / ١٤٦
( اللواء ) أحمد رشدي / ٣٤٧	ابراهيم حلال / ٢٩٠ / ٢٩٢ / ٢٩٣
أحمد عباس صالح / ٢٦٩ / ٤٠٢	إين ألباس / ٣٦٩
أحمد عبد الأمير / ٧٥ / ٨٨ / ٩٩ / ١٥٠	أين قزري / ٣٦٩
أحمد عبد المصطفى حمادي / ١٣٧	أبو الأمل الموفودي / ٣٢١
أحمد عبد الشهابي / ٩٥	أبو البر الحيزري / ٤٢٠
أحمد عراقي / ١٦ / ٢٦ / ١٧١ / ١٧٣	أبو سيف يوسف / ٦١ / ١٤٥ / ٢٦٨ / ٢٦٩
٣٠٠ / ٣٣٧ / ٣٤٩ / ٣٧١ / ٣٧٢	( المشير ) أبو غزالة - انتظر للشير عبد الحليم أبو غزالة
٣٧٣ / ٣٧٤ / ٣٧٥ / ٤٦٥ / ٤٦٧	أبو يوسف / ١٤٤
٤٦٨ / ٤٦٩ / ٤٧٠ / ٤٧١ / ٤٧٦ / ٤٧٧	إحسان عبد القدوس / ١٢٠ / ٣٣١ / ٤٠٣
أحمد فؤاد الطائي / ٣٤	
أحمد فؤاد نجم / ٤٠٨	

أجد كال أبو الفرح / ٩٥  
 أجد كال أبو الجند / ٧٥ / ٨٨ / ٩٩ / ١٥٠  
 أجد يونس / ١١٨ / ٤٥٤  
 اصنافون / ١٧٩ / ٤٦١ / ٤٦٣  
 ( الملك ) إدريس السنوسي / ٤٣٠  
 ادب ديمري / ١٤٠  
 اخندري ( إسماعيل ) / ٦٦ / ٣٧١ / ٣٧٢  
 / ٣٧٣ / ٣٧٨ / ٤١١ / ٤٤٣ / ٤٦٦  
 ٤٧٨ / ٤٧٦  
 إسماعيل صوري عبد الله / ٥٦ / ٦١ / ١٠٨  
 إسماعيل ( باشا ) صدل / ١٠٤ / ١٠٥  
 ٢٥٢ / ٢٩٦ / ٣٥٤ / ٣٩٣ / ٤٧١  
 إسماعيل فهمي / ٣٦  
 احرف خيال / ٣٢٥  
 احرف مروان / ٤٤٩  
 أفلاطون ( فيلسوف يوناني ) / ٤٦٢  
 الإسكندر الأكبر / ٤٦١ / ٤٦٢  
 د . الأسويطي ( انظر د . فؤيد الأسويطي )  
 الألفاني / ( انظر حال الدين الألفاني )  
 البكري / ٢٥٦ / ٣٨٣  
 الجبري / انظر عبد الرحمن الجبري  
 ( الملك ) الحسن الثاني / ٤٣٣  
 الخولي ( انظر لطفي الخولي )  
 الساعات ( انظر أنور الساعات )  
 السنوسي ( انظر الملك إدريس السنوسي )  
 السيد إسماعيل / ( انظر محمد عثمان إسماعيل )  
 السيد للمسيح / ( انظر يسوع النسي )  
 السيد ياسين / ٣٣٣  
 القبراني الشافلي / ( انظر سعد الدين الشافلي )  
 الشراوي / ( انظر عبد الرحمن الشراوي )  
 الشلح أحمد الشيخ / ٩٣  
 الطهطاري / ( انظر رفاة الطهطاري )  
 الطيف الأخضر / ١٠  
 المصري / ٣٦٩  
 الفهد فرج / ١٥١ / ٣٣٣  
 القريزي / ٣٦٩  
 الكوراني ( زاهد شيعي ) / ٣٦٩  
 ٤٧٨ / ٤٨٤ / ٤٨٦ / ٥٠١

القلي ناصف / ٥٥ / ٣٨٦  
 القري / ( انظر محمد جابر القري )  
 أم محمد / ٣٣٥ / ٣٣٦  
 أمل دغل / ١٣١ / ١٤٥  
 امير اسكندر / ١٤٥  
 أمين سليمان / ٦٨  
 أمين عثمان / ٣٤  
 النجار ( فردوك ) / ٧ / ٨ / ٩ / ١٠ / ١١  
 ٣٦٧ / ٤٥٨  
 أنور الساعات / ٢٢ / ٢٣ / ٢٤ / ٢٥ / ٢٦  
 ٢٨ / ٣٠ / ٣١ / ٣٢ / ٣٣ / ٣٤ / ٣٥  
 ٣٦ / ٣٧ / ٣٨ / ٤٧ / ٤٩ / ٥١  
 ٥٢ / ٥٣ / ٥٤ / ٥٦ / ٥٧ / ٥٨ / ٥٩  
 ٦٠ / ٦١ / ٦٣ / ٦٤ / ٧٤ / ٧٥ / ٧٦  
 ٨٨ / ٩١ / ٩٢ / ٩٣ / ٩٤ / ٩٥ / ٩٦  
 ٩٧ / ٩٨ / ٩٩ / ١٠٠ / ١١٠ / ١١١  
 ١١٢ / ١١٦ / ١١٨ / ١١٩ / ١٢٠  
 ١٢٢ / ١٢٥ / ١٢٦ / ١٢٧ / ١٢٨  
 ١٤٩ / ١٥١ / ١٥٧ / ١٥٨ / ١٦٠  
 ١٦١ / ١٦٣ / ١٦٤ / ١٦٥ / ١٦٦  
 ١٦٧ / ١٦٨ / ١٦٩ / ١٧٢ / ١٧٣  
 ١٧٥ / ١٧٧ / ١٧٩ / ١٨٤ / ١٨٦  
 ٢٢٣ / ٢٢٥ / ٢٢٧ / ٢٣٠ / ٢٤٠  
 ٢٦٧ / ٢٩٢ / ٢٩٣ / ٣٠٣ / ٣٠٥  
 ٣٠٦ / ٣٠٧ / ٣١١ / ٣١٢ / ٣١٧  
 ٣٣٧ / ٣٣٨ / ٣٤١ / ٣٤٥ / ٣٤٦  
 ٣٤٧ / ٣٤٨ / ٣٥١ / ٣٥٢ / ٣٥٥  
 ٣٥٨ / ٣٥٩ / ٣٦٤ / ٣٦٥ / ٣٦٦  
 ٣٨٥ / ٣٨٦ / ٣٨٧ / ٣٨٨ / ٣٨٩  
 ٣٩٠ / ٣٩١ / ٤٠١ / ٤٠٤ / ٤٠٥  
 ٤٠٦ / ٤٠٧ / ٤٠٨ / ٤١٢ / ٤١٤  
 ٤١٥ / ٤١٧ / ٤١٩ / ٤٢٠ / ٤٢١  
 ٤٢٢ / ٤٢٣ / ٤٢٤ / ٤٢٧ / ٤٣٠  
 ٤٣٢ / ٤٣٣ / ٤٣٤ / ٤٣٥ / ٤٣٦  
 ٤٣٨ / ٤٣٩ / ٤٤٣ / ٤٤٥ / ٤٤٨  
 ٤٥١ / ٤٥٤ / ٤٥٤ / ٤٥٥ / ٤٦٠  
 ٤٧٨ / ٤٨٤ / ٤٨٦ / ٥٠١

أنور عبد الملك / ١٤ / ١٥ / ١٧  
 النيس صايغ / ١٤٣  
 ٥ . اوديت الشيريطي / ٢١٥  
 اولاي ، ماري كريستين / ٤٤٣ / ٤٤٤  
 اوفيس / ٤٦٣  
 ايزنهاور ، هوبيت / ١٦٤ / ٤٣٦  
 لغايس / ٤٦٣  
 بابكر النور / ٩٢  
 ياقو ، جون / ١٩٧  
 يارليف ، حايم / ١٥٦ / ١٥٧  
 يالانس ، ادجار أو / ١٥٦ / ١٦٨  
 يلهام ، شارل / ١١ / ٤٨  
 بدر الدين السيد البدرى / ٤٠٣  
 برفيه ، كلود / ٤٠٨  
 برنارد . شو / ١٠١  
 برسيد ، هندي / ٤٦١  
 بسام أبو شيف / ١٤٤  
 بسوي ، همة / ٤٥  
 بطرس بطرس غالي / ٣٣١ / ٣٩٨  
 بلاكي / ١٢  
 بودجوري ، نيقولاى / ٥٦  
 بوليك / ٣٦٩  
 بومدين ، / ( انظر هوارى بومدين )  
 بوتلبرت ، نابليون / ٣٦٨ / ٣٦٩ / ٣٧٠  
 ٤٦١ / ٤٦٢  
 بونا مايوف / ٩٣  
 بيار الجميل / ٣١٢  
 بيجين ، مناحم / ٣٥ / ٤٢٧ / ٤٢٨ / ٤٣٢  
 ٤٣٤ / ٤٣٨ / ٤٤٦  
 بيرجس ، دونالد / ٥٧ / ٩٦ / ٩٧ / ٩٨  
 بيرجيف ، ليويد / ١٠٠ / ١٦٣ / ٢٢٨  
 ٢٣٣  
 بيوك ، جاك / ١١ / ١٥ / ٤٠٨  
 بيلن / ١٠٥ / ٢٩٦  
 ترويسكى ( ليون ) / ١١ / ٤٥٩  
 تيرغوت ، ن. ، ديمى / ١٥٦ / ١٦٧

تشاوسيسكو ، نيقولاى / ٤٣٣  
 تشوسى ، ميس / ١٨٣  
 الخنيزى توفيق / ٣٧٠ / ٣٧١ / ٣٧٢ / ٣٧٥  
 ٤٦٦ / ٤٧١  
 توفيق الحكيم / ١٦ / ٧٥ / ١٤١ / ١٤٦  
 ١٤٩ / ١٥٢ / ٢٦٨ / ٢٩٩ / ٣٥١ / ٣٩٨  
 توفيق الشاوى / ٢٦٢  
 تورن ، آلان / ٤٠٨  
 تير ، جويك ، برون / ٤٥٩  
 ثروت لياطة / ١٣٣ / ١٤٨ / ١٤٩ / ١٥٢  
 ثرون ، بيجين / ٩٧ / ٩٨  
 جاردان ، تيرى ، فيز / ٣٤٩ / ٣٥٩  
 جازوفى ، روجيه / ٩ / ١١ / ١٢٧ / ٣٥١  
 ٤٧٩  
 جاك بيوك / ( انظر بيوك ، جاك )  
 جعفر غورى / ( انظر محمد جعفر غورى )  
 جمال الدين الأفغانى / ٣٢١ / ٤٠٦  
 جمال الصليبي / ٧٠ / ١٢٤ / ٣٣١ / ٣٤٦  
 ٣٩٩  
 جمال النيطاط / ١٣١  
 جمال صادق المرصاوى / ٣١٣  
 جمال عبد الناصر / ٢٢ / ٢٥ / ٢٦ / ٢٨ / ٣٠  
 ٣١ / ٣٢ / ٣٣ / ٣٤ / ٣٥ / ٣٧ / ٤٠  
 ٤٧ / ٤٨ / ٤٩ / ٥٠ / ٥١ / ٥٢ / ٥٨  
 ٦٩ / ٧١ / ٧٤ / ٩٣ / ٩٥ / ١٠٦ / ١٠٧  
 ١١٠ / ١١٩ / ١٥٢ / ١٥٦ / ١٥٧  
 ١٥٨ / ١٦٥ / ١٧٠ / ١٧٢ / ١٧٣  
 ١٩٠ / ١٩١ / ١٩٦ / ١٩٧ / ١٩٨  
 ١٩٩ / ٢٠٢ / ٢٠٣ / ٢٠٤ / ٢٠٦  
 ٢٠٧ / ٢١١ / ٢٢٥ / ٢٣٥ / ٢٣٨  
 ٢٤٠ / ٢٤٤ / ٢٥٠ / ٢٥٢ / ٢٥٣  
 ٢٥٨ / ٢٦١ / ٢٦٣ / ٢٧١ / ٢٩٠  
 ٢٩٣ / ٢٩٤ / ٢٩٦ / ٢٩٧ / ٣٠٠  
 ٣٠٢ / ٣٠٣ / ٣٠٥ / ٣٣٦ / ٣٣٧  
 ٣٤١ / ٣٤٩ / ٣٥٢ / ٣٥٥ / ٣٦٣  
 ٣٦٥ / ٣٧٦ / ٣٧٩ / ٣٨٠ / ٣٨١

علاء يحيى الدين / ٢٢ / ٣١ / ٣٧  
 / ٢٦٨ / ٢٦٩ / ٢٩٤ / ٣٦٠ / ٣٧٩  
 ٣٨٦ / ٣٩٩ / ٤٥٤  
 عروشوف ، نيكيتا / ٢٣٣ / ٤٥٩  
 عطية / ١٠٥  
 عطيل كلفت / ١٣١  
 عيسى ( انظر مصطفى عيسى )

الإبراهيمزور دقلديانوس / ٤٦٣  
 دلتوب / ١٠٢ / ١٠٣ / ٤٥٥  
 دلويدى ، عيسى / ١٥٩  
 دوييه ، وييس / ٧  
 دومون ، نيه / ٤٠٨  
 ديان ، موشى / ١٥٨ / ٤٢٧ / ٤٢٨  
 دجيل ، شابل / ٢٩٧  
 دوليس ، لوفينالد / ٤١١  
 ( الإبراهيمزور ) دوقوطين / ٤٦٢  
 الشيخ اللحى / ( انظر محمد حسين اللحى )

رايين ، اسحق / ٣٤١  
 رأت المي / ١٣٧  
 راندو يولو ، طافى / ٩٦ / ٩٧ / ٩٨ / ٩٩  
 رشاد مهنا / ٣٧ / ١٧١  
 رشوان فهمى مغرور / ٩٥  
 رشيد رضا / ٣٢١ / ٣٢٢  
 د . رشوى عاشور / ١٣٧  
 راحة الطهطاوى / ١٠٢ / ٣٠٠ / ٣٢٢  
 / ٣٦٨ / ٣٦٩ / ٤٦٢ / ٤٦٥ / ٤٦٩ / ٤٧٩  
 رعت السعيد / ١٤٥ / ٣٣٣  
 رسيس الطاقى / ٤٦١  
 ريواف نظمي / ١٣١  
 روجرز ، ويليام / ٣٣ / ٥١ / ٥٢ / ٥٤  
 / ٩٢ / ٩٧ / ١١٠ / ١١١ / ١١٣ / ١٥٦  
 / ١٥٧ / ١٥٨ / ١٦٢ / ٢١٣ / ٤٢٨  
 ٤٣٠ / ٤٣٢ / ٤٣٦  
 روسون ، مكسيم / ٤٠٨  
 وييس دوييه / ( انظر ، دوييه ، وييس )

/ ٣٨٤ / ٣٨٥ / ٣٨٦ / ٣٨٨ / ٣٩٠  
 / ٣٩١ / ٣٩٧ / ٣٩٩ / ٤٠٠ / ٤٠٥  
 / ٤٢٥ / ٤٢٩ / ٤٣٠ / ٤٣٥ / ٤٣٦  
 / ٤٣٧ / ٤٥١ / ٤٦٤ / ٤٦٧ / ٤٦٨  
 ٤٧١ / ٤٧٧ / ٤٨٠  
 جيل عطية ابراهيم / ١٣١  
 د . جوده عبد الحالى / ٣٤٤  
 ( الملك ) جورج الخامس / ٢٩٦  
 جهاز ، تفى / ٧

الذكور حاتم ، / انظر ( عبد القادر حاتم )  
 حاتم صادق / ٣٣١  
 حافظ اسماعيل / ٢٢٣ / ٢٢٥  
 حافظ الأبد / ١٦٧  
 حافظ بدوى / ١٥٠  
 حافظ محمود / ٣٣١  
 حامد محمود / ( انظر محمد حامد محمود )  
 حسن ابراهيم / ٣٧  
 حسن البيا / ٢٩٦ / ٣٠٢ / ٣٠٦ / ٣٠٧  
 ٣٢١ / ٤٩٨  
 حسن المصطفى / ٤٩٨ / ٤٩٩  
 حسن واصل / ١٧  
 حسن سليمان / ١٤٥  
 حسنى مباركة / ١٨٣ / ٤٢٧ / ٤٤٩  
 حسين اللحى ( انظر د . محمد حسين اللحى )  
 حسين الشافى / ٣٧ / ٣٨ / ٤٧ / ٧٤  
 ٩٥ / ٢٦٢ / ٤٥٤  
 الملك حسين بن طلال / ٩٣ / ٤٢٩  
 حسين عبد الرازق / ٣٣١ / ٤٠٨  
 حسين فوزى / ١٤١  
 حسين مؤنس / ٢٠  
 حسين الدين بن نعلب / ٣٦٩  
 د . حلمى مراد / ٤٥٤ / ٤٥٥  
 حورس / ٤٦٣  
 خالد حسن عباس / ٩٢  
 خالد محمد خالد / ٤٠٠ / ٤٧٩

زكريا يحيى الدين / ٣٧ / ٣٨ / ٤٩ / ٥٠	(عس) سويل / ٩٦ / ٩٧ / ٩٨
١٩٦ / ٣٨٨ / ٤٥٤	د. سيد الطويل / ٣٧٣
زكى نجيب محمود / ١٧	سيد حجاب / ١٣١
كود باشا / ٤٧١	اللواء، سيد فهمي / ٣٥٥
	سيد قطب / ٣٠٢
سازر، جان، بول / ٤٠٨	سيد مرعي / ٥٦ / ٧٦ / ٨٨ / ١١٦ / ٢٢٧
سالازار، / ٤١٥	٢٢٨ / ٣١٥ / ٤٢٠ / ٤٢٤ / ٤٤٨
سامى اللعاوى / ١٣٧	٤٤٩ / ٤٥٥
سامى عطيه / ١٣١	سيكوتوري، أحمد / ١٨٣
سامى، فاروق / ٣٣١	سيمون، وليح / ٣٣٩
سامى د / ٥٦ / ٤٤٦	
سباركوس / ١١ / ١٠	شافليه، فرانسا / ٤٠٨
سكافين، جرويف / ٤٥٩ / ٤٦٧	شارون، ايريل / ٢٢٤
سيفرسون، سير، رالف / ١٩٧	شامليون / ٤٦٢
القصص، سرجيوس / ٦٩	شعرون فريتر / ٣٥٣
محمد الدين ابراهيم / ١٦٣ / ١٦٤	شريف باشا / ٣٧٣
(الفرقي) محمد الدين الشافلي / ١٦١	شعروى زعم / ٥٥ / ١٣٠
٢٢١ / ٢٢٢ / ٢٢٣ / ٢٢٤ / ٤٤٩	شكري أحمد مصطفى / ٣١٨ / ٣١٩ / ٣٢٠
محمد زغلول (باشا) / ٢٦ / ٢٧ / ١٠٢	٣٢٣
١٩١ / ١٩٤ / ٢٤٨ / ٢٥٠ / ٢٩٦	فيس بدران / ٣٨
٣٣٧ / ٣٤٩ / ٣٧٥ / ٤١٦ / ٤٦٧	(البابا) شويحه الثالث / ٧١ / ٧٢ / ٧٣
٤٦٨ / ٤٧٠ / ٤٧١ / ٥٠١	٣١٤ / ٣٢٤ / ٣٢٥ / ٤٩٥ / ٥٠٥
محمد زغلول نواد / ١٣٦	شهدي عطيه الشافلي / ٢٣٢
(الخنديري) سعيد / ٤٤٣ / ٤٥٦ / ٤٦٦	شوق نجيب / ١٣١
٤٧١	شهر، اليانز / ٤٤٦ / ٤
سلافة موسى / ١٠٦	الفرقي صادق (انظر محمد أحمد صادق)
(الامير) سلطان آل سعود / ٩٨ / ٩٩	صافناز كاظم / ١٤٦
سليمان الحكيم / ٤٦١	صالح جردت / ٤٩ / ١٣٣
سليمان فرجه / ١٢٥ / ٤٠٩ / ٤٣١	صالح سية / ٣٢٣
سميث، اليوت / ٤٦١	صوى حافظ / ١٣١
سميح طلعت / ٤٩٩	صدق / انظر اسماعيل باشا صدق
سير امين نادوس / ١٢٤ / ١٢٥ / ١٤٦	الشيخ صالح أبو اسماعيل / ٤٥٤
سير عبد الباقي / ١٣٧	صلاح جاهين / ٤١٩
سير فريد / ١٣٧	صلاح حسين / ٢٥٢
سهر القلماوى / ١٣٣	صلاح دموق / ٩٥
سوكاڤور-أحمد / ٤٧١	صلاح يحيى / ١٣١ / ١٤٥ / ٤٠٢ / ٤٠٨
سون، هينشاد / ٤٣٥	

صلاح غريب / ٦٢	( اللواء عبد الرحمن فهمي / ١٦١
الأنبا صموئيل / ٧١	عبد السلام جلود / ٩٨
ط . ث . شاكور / ٤٠ / ٢٠٨	عبد العزيز النسيق / ١٣٣
طارق ( كاتب في مجلة التضامن السنية ) / ٢٨٤	عبد العزيز الشويخي / ٢٦٢
طارق البشري / ١٩٥	عبد العزيز كامل / ٧٥ / ٨٩
طلال سليمان / ١٤٩	عبد العظيم اليس / ١٠٨ / ٢٦٩
طلعت وصلان / ٤٥٤	عبد العظيم رمضان / ١٩٣
طه المصطفى ، شكرى مصطفى / ( انظر شكرى مصطفى )	الفرقي ( عبد القى الجمسى / ١٦٦ / ١٧٥ /
طه حسين / ١٦ / ٢٩٩ / ٣٠٠ / ٣٢٢	٤٤٨ / ٤٤٩ / ٤٥٠ / ٤٥١
٤١٢ / ٤٥٥ / ٤٧٩	عبد الفتاح حسن / ٤٢١
طه شاكور / انظر ط . ث . شاكور	عبد القادر القط / ١٣٣
	عبد القادر حاتم / ١٤٢ / ١٥٢ / ٣٠٢
	عبد الطليل الجندادى / ٣٧ / ٩٥ / ١٠٠ /
	٤٥٤
د . عادل عيم / ٢٠٩	عبد للمع القصاص / ١٤٠
الشيخ عاشور نصر / ٤٢٠	عبد للمع القسوي / ٣٤٧ / ٣٥٢ / ٣٥٥ /
د . عاطف حيت / ٤١٩	٣٥٦
الحديدي عباس / ٣٧٠ / ٤٦٦	عبد للمع حسين / ٤٥٤
الحديدي عباس الأول / ٤٥٦ / ٤٧١	عبد للمع غريوش / ٤١٩
عباس محمود العقاد / ٢٨ / ٧٥ / ٤١٩	عبد للمع واصل / ١٥٨ / ٢٥٢
عبد الله البديع / ٤٦٦	عبد للمع عبد الرؤوف / ٣٧
عبد الله محمد موسى / ٤٠٣	عبد الناصر / ( انظر جمال عبد الناصر )
العامل عبد الفتاح / ٣٢٢ / ٣٣٣ / ٣٣٤	عنان أحمد عنان / ٢٥ / ٥٦ / ٧٦ / ٨٨ /
عبد الحكيم أبو الذهب / ٤٠٣	٣٤٤ / ٤٢٤
عبد الحكيم عامر / ٣٨ / ٤٧	عزائى / ( انظر أحمد عزائى )
عبد الحكيم قاسم / ١٣١ / ١٣٧	عز الدين نجيب / ١٣٧
الخير عبد الحليم أبو غزالة / ١٦٩	عزت عامر / ١٣١ / ١٤٥
( الشيخ ) عبد الحليم محمود / ٣١٦	عزيز بلخا المصري / ٣٤ / ٣٠٦ / ٣٠٧
عبد الحافظ الشناوى / ٩٥	عصمت سيف الدولة / ٣٨١
عبد الحافظ محبوب / ٩٣	عل الجارسي / ٤٥٤
عبد الرزاق حسن / ١٠٨	عل الجليل / ٤٤٢
عبد الرحمن الألبودي / ١٣١	عل أمين / ٢٢٧ / ٤٠١ / ٤٠٣ / ٤٠٦
عبد الرحمن الجبري / ٧٦ / ٣٢٨ / ٣٤٨ /	عل حنى الجمال / ١٣٧ / ٣٣١
٣٦٨ / ٣٤٩	عل سلام / ٤٥٤
عبد الرحمن الشرقاوى / ٧٥ / ١٢٠ / ١٢٧ /	عل صبرى / ٣٥ / ٥٠ / ٥٢ / ٥٦ / ٩١ /
١٣٣ / ١٣٤ / ٢٦٩ / ٣٣١ / ٤٠٠ /	٩٧ / ١٦٢ / ٢٠٧ / ٢٠٨ / ٤٢٨
٤٠٤ / ٤٠٥	عل عبد الرزاق / ١٦ / ٣٠٠ / ٣٢٢
عبد الرحمن عارف / ٤٣٠	



علي مبارك / ١٠٢ / ٤٦٥ / ٤٧٦  
 عمر التلمساني / ٥٥٤  
 عمر مكرم / ٣٣٧  
 عوفى هيكل / ١٣٧  
 عيسى عليه السلام / (انظر يسوع)

لينجرادوف / ٩٩ / ١٦٦  
 (البرطانيون) / قسطنطين / ٤٦٣  
 كازور ، جيمي / ٣٦٥ / ٣٦٢ / ٤٣٢ / ٤٣٦  
 كابل . ماركس / (انظر ، ماركس ، كارل)  
 كاسترو ، فيديل / ٧ / ٣٦٥  
 كاتليه ، موريس / ٤٠٨  
 كاتيل / ١٠٥  
 كامل زهوري / ٣٣١  
 كرويسكي (برونو) / ٤٣٣  
 كريم عز الدين / ٤٥٤  
 (اللوله) / كرويسر / ٤٤٣  
 كروميل / ٤٥٧  
 كلويس مقصود / ٣٣١  
 كمال أبو الجهد / (انظر أحمد كمال أبو الجهد)  
 كمال أحمد / ٤٢١ / ٤٥٥  
 كمال أنعم / ٩٢  
 كمال الدين حسين / ٣٧ / ٧٤ / ٩٥ / ١٠٠ /  
 ١٠٨ / ٢٦٢ / ٣٠٠ / ٤١٦ / ٤٢٠ / ٤٥٤  
 كمال حسن علي / ٤٥١  
 كمال سعد / ٤٥٤  
 كمال عبد الحليم / ١٠٦  
 كمال عدوان / ١٤٤  
 كمال ناصر / ١٤٤  
 كميل شيمون / ٤٣٨  
 كومسجين ، الكسي / ١٦٦  
 البابا ، كولس السادس / ٧١  
 كسينجر ، هنري / ٣٦ / ٥١ / ٩٧ / ٩٩ /  
 ١٥٩ / ١٦١ / ١٦٢ / ١٦٣ / ١٦٤ /  
 ١٦٥ / ١٦٧ / ١٦٨ / ١٧٥ / ٢٢٢ /  
 ٢٢٣ / ٢٢٧ / ٢٢٨ / ٢٣٣ / ٢٣٥ /  
 ٢٥٨ / ٢٦١ / ٢٦٦ / ٣١١ / ٣٤٠ / ٣٤٤  
 كيم ، ثيل ، سوخ / ١١٩  
 لاكوتير ، جان / ١٩٧ / ٤٠٨  
 لطفى الخولي / ٦١ / ٨٩ / ١٣٤ / ١٤٥ /  
 ١٥١ / ٢٦٩ / ٣٣١ / ٣٩٢ / ٣٩٨ /

غالب حلسا / ١٣١  
 غرامشي ، انطونيو / ٩ / ٤٧٩  
 غشان كشافى / ١٤٤ / ١٤٤  
 الملك (فاروق) / ٢٧ / ٣١ / ٣٤ / ٦٦ /  
 ١٠٤ / ٣١٨ / ٣٥٢ / ٣٧٥ / ٤١٩ / ٤٦٨  
 فاروق جد لله / ٩٢  
 فاروق عبد القادر / ١٣١  
 فالد هام ، كورت / ١٧٥  
 قصي رضوان / ٢٠  
 قصي عبد الفتاح / ١٤٥  
 (الجيلال) / فوالكو / ٤١٥  
 فرديك انجلز / (انظر انجلز ، فرديك)  
 فرنجيه / (انظر سليمان فرنجيه)  
 فريده النقاش / ١٣٧ / ٤٠٨  
 فكري أباهة / ٣٣١  
 الملك فؤاد / ٣٧٤ / ٣٧٥ / ٤١٢ / ٤١٩  
 فؤاد المهندس / ٣٥٠  
 د. فؤاد زكريا / ٢٠  
 فؤاد سراج الدين / ٣٥٩ / ٤١٦ / ٤١٧ /  
 ٤٢١  
 د. فؤاد مرمي / ٥٧ / ٦١ / ١٠٨ / ٢٠٩ /  
 ٢١٠ / ٢١٨ / ٢٢٨ / ٢٣٩ / ٢٦٩ / ٣٤٤  
 فورد ، جيرالد / ٣١٢ / ٣٤٠ / ٣٤١ / ٤٣٢  
 فوزي منصور / ١٠٨  
 فوزكو ، ميشيل / ٤٠٨  
 فولير / ٢٩٤  
 فولنى / ٣٤٩  
 فوفاغورث / ٤٦٢  
 فيردى / ٩٦  
 (الملك) / فيصل / ٩٢ / ٩٨ / ٩٩ / ١٦٠ /  
 ١٨٥ / ١٨٦

محمد حسين هيكل / ١٩٣	٤٠٤ / ٤٠٣ / ٤٠٢
محمد (رسول الله) / ٧٣	لطفي عبد العظيم / ٤٤٦ / ٤٤٧
محمد رضا مهلوی (شاه ایران) / ٣٥	د. لطيفة الزيات / ١٨ / ٢٦٩ / ٣٢٦
محمد رياض / ٣٦	لويويا ، بالريس / ١٨٣
محمد زكي المشماوي / ٤١٩	لوس عوز / ١٥ / ١٠٨ / ١٣٣ / ١٤١
محمد زكي عبد القادر / ٣٣١	١٤٢ / ١٤٤ / ١٤٥ / ١٤٦ / ١٥٠
محمد سيد أحمد / ١٢٠ / ٣٩٨ / ٤٠٧ / ٤٠٨	١٥١ / ٣٦٩ / ٣٩٨ / ٣٩٩
محمد عبد السلام الزيات / ٥٦ / ٦١ / ٧٤	ليين ، فلاذير ، ايض / ١١ / ١٢ / ٣٦٧
محمد عبده / ١٦ / ٣٠٠ / ٣٢٤ / ٤٠٦	٤٥٨ / ٤٥٩
٤٧٩ / ٤٦٦	
محمد عثمان إسماعيل / ٥٦ / ٧٥ / ٧٦ / ٨٨	الفداه ماجده / ٤١٠
١٢١ / ١٢٢ / ١٢٤ / ١٥٠	ماركس ، كارل / ١٠ / ١١ / ١٢ / ٣٦٧
محمد عصام الدين حسونه / ٩٥	٤٥٨
محمد غلبي مطر / ١٣١	ماركوز ، هيرت / ٨ / ٩ / ١٠ / ١١
محمد علي (ولي مصر) / ١٤ / ١٦ / ٣٧	ماتدل ، إرست / ١١
١٠٥ / ١٧٠ / ٣٧٠ / ٣٧١ / ٣٧٢	ماتك ، يتر / ٤١١
٣٧٦ / ٣٧٨ / ٤٥١ / ٤٥٦ / ٤٦١	ماو ، تسي ، تونغ / ٣٦٧ / ٤٨٩ / ٤٦٠
٤٦٢ / ٤٦٣ / ٤٦٤ / ٤٦٥ / ٤٦٦	ماتر ، جولد / ١٦٥
٤٦٨ / ٤٧٠ / ٤٧١ / ٤٧٦ / ٤٧٨	محمد طوبيا / ١٤٥
(فريق) محمد علي فهمي / ٤٤٩	الفرقي / محمد أحمد صادق / ٥٥ / ٩٧ / ٩٨
محمد عوده / ١٢٠ / ١٤٥ / ١٥٠ / ١٥١	٩٩ / ١٦١ / ١٧٣ / ٣٨٦
٣٣١	محمد البال / ٣٢١
محمد فائق / ٧٥	البكياشي / محمد التايبي / ٣٠٢
محمد فريد / ٤٧١	الصعطي / محمد التايبي / ٣٣٧
محمد قطب / ٣٠٢	محمد الخليف / ٦١ / ١٣١
محمد محمود (بالا) / ١٩٣ / ٤٧١	محمد القائل / ٣٢٨
محمد مطرور / ١٠٦ / ١٠٨	محمد أبو السادات / (انظر انور السادات)
المؤلف / محمد نجيب / ٣٣ / ٣٠٢ / ٣٨٠	محمد أبوس / ١٤٥
محمد يوسف القعيد / (انظر يوسف القعيد)	محمد جعفر العمري / ٩٢ / ٩٣
محمود أبو واليه / ٥٦ / ٢٢٧	محمد حامد محمود / ٢٥ / ٥٦ / ٧٥ / ١٥٠
محمود القاضي / ٣٤٣	محمد حسين هيكل / ٥٣ / ٥٥ / ٥٦ / ٧٥
محمود أمين العالم / ١٠٨ / ٣٣١ / ٣٦٤	٩٦ / ٩٧ / ١٠٠ / ١٠١ / ١١٩ / ١٢٠
٣٦٥ / ٣٦٩	١٥٧ / ١٥٩ / ١٦١ / ١٦٢ / ١٦٦
محمود حجازي / ١٣٧	١٦٨ / ١٦٩ / ٢٢٣ / ٢٢٧ / ٢٠٣
محمود حسين / ١٧	٢٣٠ / ٢٣٢ / ٢٩٨ / ٢٩٩ / ٤٠١
محمود دياب / ١٣١	٤٠٣ / ٤٠٨ / ٤٢٢ / ٤٢٣ / ٤٣٥
محمود سامي البارودي / ٤٦٦	محمد حسين النحوي / ٣١٧ / ٣٢٢ / ٣٢٤

فاطمة ، العزى / ١٩٧	عماد شاكرا / ٣٩٦
نادية لطفي / ٤١٠	عماد طاهر حلي / ١٠١
ناصر / ( انظر جمال عبد الناصر )	عماد عبد الرؤوف / ٣٠١
نجيب سرور / ١٤٥	عماد عبد اللطيف / ٤٧
نجيب محفوظ / ١٤٦ / ١٤٩ / ١٥٢	عماد فهمي الففراشي / ٢٩٦
٣٩٩ / ٣٩٨	عماد فوزي / ٥٦
نزار قباني / ٤٠٠	عيسى الدين اللباد / ١٤٥
نظير جند / ٧١	القريق مذكور أبو العز / ٩٥
نعمات أحمد لؤاد / ٤١١	مراد غالب / ٢٢٥
نكروما ، كوكبي / ١٨٣ / ٤٧١	٥ . مراد وهبة / ١٨ / ١٤٥ / ٢٦٩ / ٣٣٤
نوال الحلاوي / ٣٩٢	مركس ( الرسول ) / ٣١٤
نوري السعيد / ٤٦٩	مرح العبداء / ( انظر القديس مرقم أم النور )
نولت . ل / ١٩٧	القديس مرقم أم النور / ٦٨ / ٤٦٣ / ٤٩٨
ليكسون ، هشارد / ٤٩ / ٥١ / ٥٧ / ٩٩	مسعد شلبييه / ٤٥
١٦٤ / ١٧٦ / ٢٢٣ / ٢٢٧ / ٣٣٨	مصطفى النحاس / ١٩٠ / ١٩١ / ١٩٣
٤٣٢ / ٤٨٦	٢٠٦ / ٢٤٨ / ٢٥٠ / ٤١٦ / ٤٧١
هاشم البطا / ٩٣	مصطفى أمين / ٢٢٧ / ٢٥٨ / ٣١٣ / ٣٥٩
هجر ، أدولف / ٤٦٧	٣٥٢ / ٤٢٢
هيرت ، ماركوز / ( انظر ، ماركوز هيرت )	مصطفى خليل / ٩٥
القيروم / ٣٦٨ / ٣٦٩	مصطفى نجيب / ٢٥٦ / ٣٨٣
هوازي . يوسين / ١٦٥ / ١٦٧	مصطفى رمزي / ١٤٥
هيجل / ٤٥٨	مصطفى شكري / ٣٠٨
هيد / ١٩٦	مصطفى كامل / ٣٠٧ / ٤٧١
هروودت / ٤٦٢	مصطفى كامل مراد / ٤١٧
هيكال / ( انظر محمد حسين هيكال )	مصطفى عمود / ٢٩٤ / ٤٠٠
وحد رائت / ١٨١	صبر القناني / ٧٣ / ٩٨ / ١٢٨ / ١٦٠
وصلي البيل / ١١٩	١٦١ / ١٨٥ / ١٨٦
يارنج ، جونا / ٥٢ / ٥٤ / ١١١ / ١٣٩	ممدوح رضا / ٣٣١
٤٢٩ / ٤٣٢ / ٤٨٤ / ٤٨٥	ممدوح سالم / ٢٤ / ٥٥ / ٣١٧ / ٣٤٦
ياحيف ، اعازون / ١٧٥	٣٨٦ / ٤١٧ / ٤٢٢ / ٤٤٨ / ٤٤٩
ياسر عرفات / ٤٣١ .	مدي هال عبد الناصر / ٤٤٩
عيسى الطاهر عبد الله / ١٣١	السي موسى / ٤٦١ / ٤٦٣
يسوع / ٦٨ / ٧٣ / ٤٦٣ / ٤٩٨	موسى صوري / ٧٥ / ١٢٠ / ١٢٧ / ٣٣٠
( البابا ) يوساب الثاني / ٢٩٠ / ٢٩١ / ٢٩٢	٣٩٩
	ميشيل كامل / ١٤٠ / ١٤٥ / ١٥١ / ٣٩٦
	٣٩٧

يوسف القميد / ١٣١	يوسف إدريس / ١٤٤ / ١٤٥ / ١٤٦
يوسف صديق / ٢٠ / ٣١ / ٣٢ / ٣٥ / ٣٧	٢٩٩ / ١٥١
٣٨٦	يوسف السباعي / ١٣٣ / ١٣٦ / ١٥٢
يوسف مكادي / ٧٥ / ١٥٠	٤٥٢ / ٤٠٣ / ٤٠٢ / ٣٣١
يونس ، إدوين / ٣٣٩ / ٣٤٠ / ٣٤١	يوسف الصديق ( النسي ) / ٤٦١





مُشْرِكَةُ الأَمَلِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالنُّوْنِ بِبَغْدَادِ

إِنْجِلَازِيَّةٌ وَمُؤَلَّفَاتُهَا سَابِقًا

تَأَلَّفَتْ سَنَةَ ١٩٨٨

١٩ شارع محمد رياض - أروى شويخ - حاديثا - المتابعة تليفون : ٩٠٤٠٩٦

رقم الإيداع ٨٧/٥٣.٦٦



## الثورة المضادة

بدأت الثورة المضادة زحفها على الواقع المصرى منذ أوائل السبعينيات ، وظلت تزحف حتى أنتهت الى مانحن فيه اليوم ؛ نكست أعلام النضال من أجل التحرر الوطنى ، لترتفع رايات الصهيونية والتبعية ، وزحفت جحافل السطانتية والتعصب وعمليات العنف الفردى والتمرد البائس ..

وفى هذا الكتاب ، يتجاوز بنا مؤلفة الدكتور غالى شكرى حالة الدهشة والتعجب ، الى محاولة اكتشاف ومعرفة حقيقة « الثورة المضادة فى مصر ».. من خلال تحليل علمى ومتابعة دقيقة للجذور الاقتصادية والاجتماعية التى بذرت بذور الثورة المضادة .. وأدت الى نضوج ثمارها .. وهو يرى أن انقلاب السادات فى مايو ١٩٧١ كان نتاجا طبيعيا لاختفاء وتشوهات فى الرؤية والممارسة ، وقعت فيها تلك الحلقة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية ، التى زحفت الثورة المضادة على انجازاتها .. وسلطتها .

والكتاب الذى يطبع لأول مرة فى مصر - بعد طبعين بالعربية وطبعة فرنسية وأخرى انجليزية - من أهم المراجع التى نتقضى وتوثق اهم ملامح وظواهر الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية فى حقبة السبعينيات ، التى لم يتح للمقارئ المصرى ، أن يحيط بكثير مما جرى فيها .. وخاصة ما يتعلق بالفتنة الطائفية ، وفيه يجمع المؤلف بين استعراضه للاحداث والوقائع التاريخية التى كان فى كثير منها شاهدا وبيّن تحليلها استنادا إلى رؤية واضحة ومحددة ، تفسرها ، وتعطى لتفاصيلها معنى مفهوما .

وصاحب الكتاب الدكتور غالى شكرى ، من ألمع الكتاب والمفكرين اليساريين ، وقد عمل بالصحافة والترجمة ، وله ٢٠ كتابا فى النقد الادبى والتاريخ الفكرى .

الثمن خمسة جنيهات مصرية